فرنان برودل

هُوِيَّة فرنسا

المجلد الثاني: الناس والأشياء

**

ترجمة: بشير السباعي

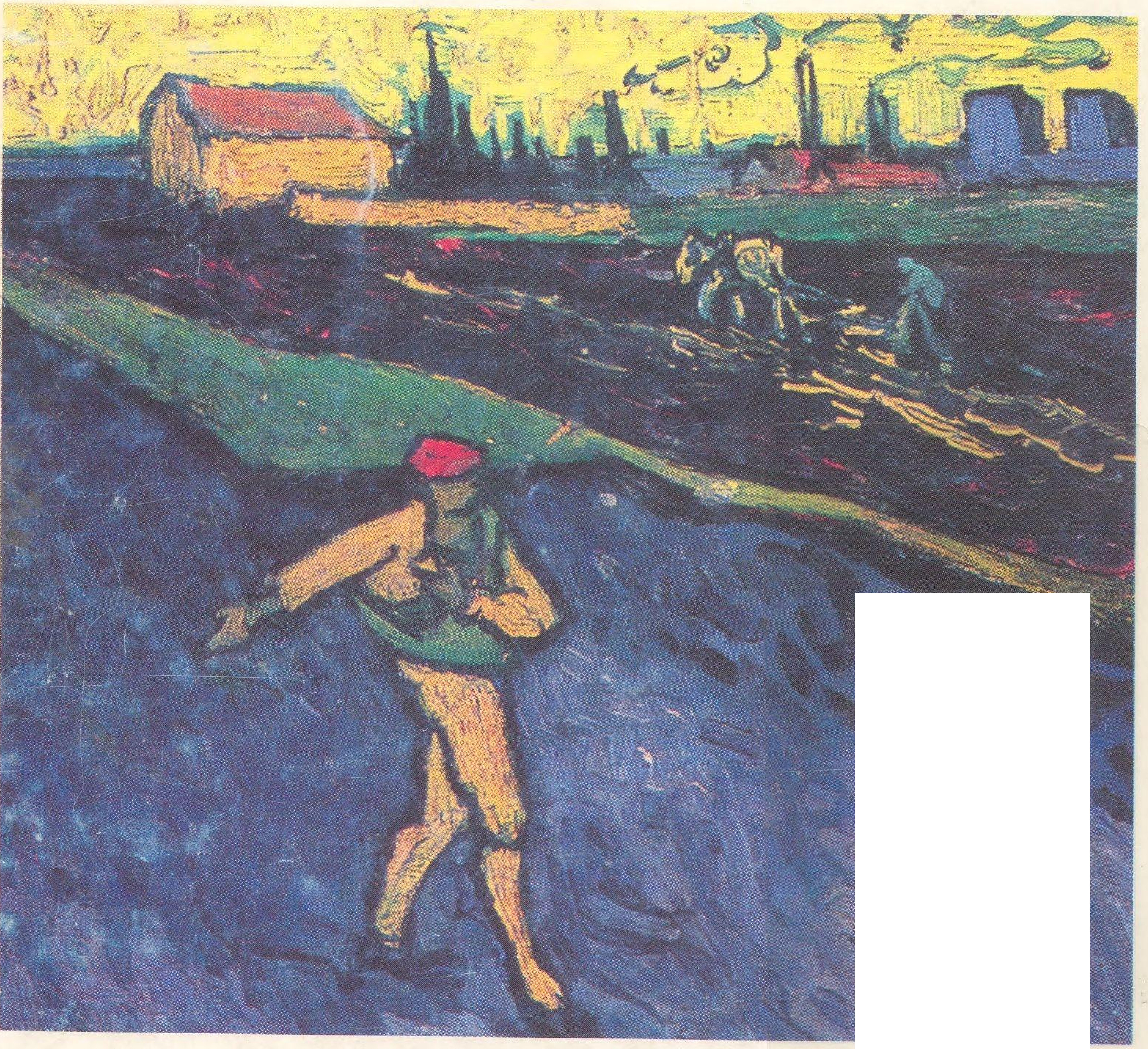

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومي للترجمة

158

المشروع القومى للترجمة

هوية فرنسا

المجلد الثاني

الناس والأشياء

الجزء الثاني

تأليف
فرنان برودل

ترجمة
بشير السباعي

المركز الفرنسى للثقافة والتعاون
قسم الترجمة والنشر

المجلس الأعلى للثقافة

القاهرة
٢٠٠٠

هذه ترجمة لكتاب:
L'IDENTITÉ DE LA FRANCE
Les hommes et les choses
**
تأليف:
FERNAND BRAUDEL
إصدار:
FLAMMARION
Paris, 1995

لوحة الغلاف:

ف. فان جوخ. ثائر البلور.

الجزء الثاني

"اقتصاد فلاحي"
حتى القرن العشرين

الفصل الثالث
البنى التحتية الريفية

يقدم هـذا الفصل والـفصل الذي يـليه، من منـظور الأجل الطـويل، رؤية للـحياة الاقتصادية الفرنسية في الماضي. ولن أتـتبع مصائرها إلاَّ اعتباراً من عام ألف أو، وهذا أفضل، اعتباراً من عـام ١٤٥٠، حيث تصبح الشواهد كافية لطرح الـمشكلات الكبرى بشكل يـسمح لنا بالأمل فـي إدراكها وفهمهـا. إلاَّ أن هذا المدى الزمني، بـالرغم من اختزالـه بهذا الشكـل، إنما يظل مـثيراً. ثم إنـه يتوجب التـوصل إلى تاريخ اقـتصادي عميق. ولـهذا السبب ولأسباب أخـرى كثيرة، يتطـلب المنطق إيلاء الأولـوية للأرياف الفرنسية، والبدء مـنها، والحكم على مجمل هذه الحيـاة الاقتصادية من زاوية دور هذه الأرياف. وهذا هو مـا يعلنه عنوان هـذا الفصل. لكنني لـست أنا الذي ابتكرت تـعبير **الاقتـصاد الفـلاحي** الذي سوف استخدمـه كثيراً. لقد استعرته، علـى علاته، من مقال حاسم ومُحَرِّر لدانييل تورنيه، ظهر في مايو/ آيار ـ يونيو/ حزيران ١٩٦٤(١)، حاول فيه تحرير خطابـاتنا المعتادة من صيغها الفارغـة، بما في ذلك صيغة **النـمط الآسـيوي للانتاج**، والتي كانت رائجة آنذاك.

وبطبيعة الحال، لـم يقصد تورنيه بـ "**الاقتصاد الـفلاحي**" مجرد القـطاع الزراعي الذي يشتمل عليه كل اقتصاد والذي كان، في الماضي، حاضراً بشكل مهيمن. لقد كان هدفه يتمثل في تعـريف نمط من اقتصاد **عـام** تعتبر فيه الحياة الزراعـية مسيطرة بالقياس إلى النشاطـات الأخرى التي ترتبط بها بـالضرورة، ومن شأنها، في الـواقع، أن تتوسع وتتطور تـدريجياً على حسـابها. ويرى دانييل تـورنيه أن النسبـة بين النشاطات الـريفية والنشاطات غير الريفية هي السمة الرئيسية الـتي تعرِّف المجتمعات وتميز بينها. ويمكن أن يقال إن مجتمعات الغـرب أمس (كمجتمعات كثير من البلدان النـامية اليوم) تظل في مرحلة **الاقتصاد الفلاحي** متى توافرت فيها الشروط التالية:

ـ إذا كانت الزراعة، كجزء لا يتجزأ من الاقتـصاد، مسئولة عن نصف (أو أكثر من نصف) إجمالي الانتاج؛

ـ إذا كان نصف (أو أكثر من نصف) السكان منخرطين في العمل الزراعي؛

ـ إذا كان نصف (أو أكثر من نصف) الانتاج الزراعي يتم عبر أسر معيشية فلاحية أو بالأحرى عبـر عائلات فلاحية (خلافـاً للضياع الكبيـرة، سواء أكانت مولوية أنـسبة إلى

المولى أو السيد الإقطاعي. ـ المترجم] أو بورجوازية أو رأسمالية). وهذا المجتمع الفلاحي قد يتم استغلاله بأشكال متباينة، على أن الشيء المهم هو أنه يحتفظ بقدر معين من الاستقلال ويظل على اتصال مباشر بالسوق.

وبالإضافة إلى ذلك، لابد للاقتصاد المعني أن يكون أيضاً متطوراً بما يكفي لوجود:

ـ شكل معين لدولة ذات وجود فعال، مع ما يرافق ذلك من وجود جهاز دولة في حالة سوية، يتميز بهذا القدر أو ذاك من الانتشار المؤثر؛

ـ تفاعل وتبادل منتظم بين المدن والأرياف.

تلك هي معايير **الاقتصاد الفلاحي** كما طرحها دانييل تورنيه، والتي سوف أتبناها، كما هو واضح، لتحقيق ما أسعى إليه. وسوف يلاحظ القارىء أن هذه المعايير، دون حاجة إلى دفعها إلى نتائجها المنطقية، إنما تشير إلى نظام، إلى **كُلٍّ متماسك**؛ والعثور على مكان للمدن وللدولة ضمن هذا النموذج إنما يعني أننا نسمح أيضاً بمجال لشكلٍ معينٍ للتنظيم وللصناعة ولمختلف أنواع التبادل وللائتمان، بل وللمراحل الأولى للرأسمالية. كما أن من الواضح أن مصطلح "فلاحي" إنما يشد الانتباه، بحق، إلى الأهمية القصوى للزراعة: فالريف هو أساس كل شيء آخر، وهو ينسرب في كل شيء آخر؛ وليست النشاطات الأخرى غير جزر في وسط البحر ـ لكنها جزر لا يمكن تجاهلها.

والحال أن كل بلد من بلدان أوروبا قد اجتاز قروناً **كاقتصاد فلاحي**. وبشكل أسرع أو أبطأ، ابتعدت كلها عن هذه المرحلة. وكانت فرنسا أبطأ من بعض جاراتها ولا شك أن هذا التخلف قد ميز مسار التاريخ الفرنسي. وحتى وقت متأخر كعام ١٩٤٧، كان لوي شوفالييه ما يزال يكتب عن فرنسا التي يشكل فيها "الفلاحون، بمعنى من المعاني، الوعي التقليدي للبلد، ولإمكانياته ولحدوده. فعبر الفلاحين وحدهم يمكن لفرنسا أن تحوز في أية لحظة وعياً دقيقاً بما قد تجرؤ على عمله وما يجب أن ترفضه"(٢). والحال أن الزراعة، التي هي درع وحماية، إنما يجري النظر إليها هنا على أنها إنما تعبر عن "مفهوم معين لفرنسا". ولكن هل يجب لنا أن ننظر إلى هذا التثاقل، هذا الواقع الأساسي، هذا البطء في التطور والتغير، باعتباره شيئاً حسناً بالنسبة لفرنسا (أرتابُ في ذلك) أم باعتباره شيئاً سيئاً، كما يعتقد الآن كثيرون من المؤرخين؟

بدلاً من الإجابة عن هذا السؤال، سوف نسأل كيف ولماذا وبأية تكلفة احتفظت

فرنسا بسكـان فلاحين حجمهم زائد عن الحـد وفائدتهم متناقصة. هـل يجب أن نلقى باللوم على الـمزايا الطبيعية للبـلد، والتي تمكنت من إطالة أمـد صدارة الزراعة إلى ما وراء الحد الزمـني المعقول، حـتى في الظروف المـناوئة لذلك؟ أم يجـب بالأحرى أن نلقي اللوم على تاريخ طويل للروح المحافـظة يعززه قصوره الذاتي كما يعززه قدر معين من النجاحات التي لا تـنكر، تاريخ كان من الصعب الخروج منه بـين عشية وضحاها؟ هذه الأسئلة سوف تتخلل الفصل التالي بل ومجمل بقية هذا المجلد.

I
كم من القرون عاشت فرنسا في "اقتصاد فلاحي"؟

المسألة الأولى التي يتعين تحديدها هي مسألة الحدود الزمنية: فعلى أي مدار زمني مكن للمرء أن يرصد نموذج الاقتصاد الفلاحي وهو فاعل بالفعل وأن يستخلص منه لدروس والمنظورات التي نبحث عنها؟ من الواضح أن النموذج يتشكل عندما يكون حد عناصره مرئياً بشكل واضح؛ وهو يصبح فاعلاً بمجرد توافر جميع عناصره؛ وقد تدهور تدريجياً، مع تلاشي سماته الأساسية واحدة فواحدة.

والحال أن المدن والأرياف، أي النظام والقيود، كانت موجودة بالفعل في غاليا لرومانية بلا ريب. ولعل سابقتها، غاليا المستقلة، حالة أكثر عرضة للشك. إلاَّ أنه حتى في عصر المدن الغالية ـ الرومانية، من المحتمل أن النموذج لم يكن فاعلاً بشكل شامل، حيث إن الفيللات وعملها العبودي في الريف تتناقض مع شرط حدده دانييل ورنيه، أي أن نصف الانتاج الزراعي على الأقل يجب أن يتم عبر وحدات عائلية تتمتع بدرجة من حرية الفعل(٣). ومن المؤكد أنه كان هناك بعض الفلاحين المستقلين في غاليا الرومانية، إلاَّ أن من الأرجح أنهم لم يكونوا مسئولين عن الحصة الأعظم في لانتاج. ثم إن المدن كانت آخذة في الانحطاط، وقبل انقضاء وقت طويل كانت قد خذت في إخلاء السبيل أمام الفيللات المدعوة للعب دور قيادي؛ وقد سار هذا يداً بيد مع بعثرة للأرض واختزال حضور الدولة، بما يمثل تمهيداً للنظام المولوي الذي سوف نبثق إلى الوجود بعد ذلك بعدة قرون. والحال أن الاقتصاد الفلاحي المتطور لن يظهر، ن لم أكن مخطئاً، إلاَّ بعد نقطة التحول الحاسمة نحو العام ألف والانفجار السكاني لذي مس المناطق الريفية في فرنسا وأوروبا على حد سواء. وسوف أحاول بعد قليل أن بين إلى أي مدى كان هذا الاقتصاد قد أخذ يبدي بحلول ذلك الوقت سماته الضرورية في شكل متطور إلى هذا الحد أو ذاك بالطبع). إلاَّ أنه لا يمكن أن يكون هناك شك بير أو مفاجأة كبرى فيما يتعلق بالتاريخ الأول الذي يصبح فيه ملحوظاً.

حتى اليوم

إن الشيء المثير للدهشة ـ ولا شك أن الدهشة كانت أعظم في الماضي القريب،

بالنسبة لجيل مارك بلوخ ـ هو أن يكون هذا **الاقتصاد الفلاحي** قد دام كل هذا الزمن في فرنسا، حتى القرن التاسع عشر بل وبعده. فالمزارعون الفلاحون، سواء أكانوا شاغلين مالكين للأرض أم مستأجرين أم محاصين، كانوا يفلحون نحو ثلثي الأرض نحو عام ١٨٤٠، وفقاً لمصدر موثوق به، هو المهندس الزراعي ليلان دو شاتوفيو(٤)؛ وبحلول عام ١٨٨١، نجد أن الدخل من الزراعة، بالرغم من أنه كان قد قل إلى حد ما، كان مايزال يمثل نحو نصف الدخل القومي الإجمالي؛ وبحلول عام ١٩٣١ فقط، كان السكان الحضريون في موقع يسمح لهم أخيراً بأن يتجاوزوا من حيث عددهم عدد سكان الريف الذين كانوا يشكلون الغالبية حتى ذلك الحين. وهكذا فإن الأرياف الفرنسية، المثقلة بحقائقها الواقعية الأساسية وبكوابحها وبمتطلباتها، ربما تكون قد شكلت حساب التاريخ الفرنسي الذي يجب أن نرجع إليه إذا كنا نريد فهم أي شيء عنه. والواقع أننا لم نشهد إلاّ في السنوات الأخيرة ذلك التزحزح السريع والكارثي وغير المتوقع لفرنسا الفلاحية تلك التي وصلتنا عبر العصور.

وقد ألقى موريس بارودي مرثيتها التأبينية الموجزة في كتابه الأخير، **الاقتصاد والمجتمع الفرنسي منذ عام ١٩٤٥**: "إن الزراعة التي كانت ما تزال في عام ١٩٦٨ «الصناعة القومية القائدة» من زاوية العمالة، حيث كانت تستوعب ٣,١٢٥,٠٠٠ نسمة من السكان القادرين على العمل، لم تستخدم في عام ١٩٧٧ غير عمل ٢ مليون من الناس"(٥). وقد حدث التحول في أقل من عشر سنوات. ومن شأن نتائجه، التي تعد جد واضحة اليوم، أن تدهشنا بشكل أكثر حدة من السيرورة نفسها، وذلك بالانقلابات التي أحدثتها وبتفريغ إقليم بعد آخر من السكان، وبالهجرة من الريف، وبالتوسع الملحوظ للمدن، التي نمت كلها نمواً مثيراً. ولم يكن بالإمكان أن يتخيل مارك بلوخ مثل هذا التحول الحاد، مثل هذا الانقلاب، عندما نشر في عام ١٩٣١ **الخصائص الأصيلة للتاريخ الريفي الفرنسي**، كما لم يكن ذلك بوسع دانييل هاليفي، عندما زار في عام ١٩٣٤ المناطق الريفية لوسط فرنسا مثلما يذهب الناس للحج إلى الأرض المقدسة(٦).

ومادام الأمر كذلك، فإن المشكلة التي تواجهنا هي كيف نربط الاعتبارات العادية والكلاسيكية التي يطبقها المرء على سيرورة طويلة الأجل بانقلابات وبكوارث الحاضر: فهذه الأخيرة تقدم الخاتمة الضرورية، شئنا ذلك أم أبينا، لقصة تطور محجوز، كان محكوماً عليه أن يظل لزمن طويل مكبوحاً وبطيئاً. ويتعين علينا أن نعدّل منظورنا وأن

نُدرج القرن التاسع عشر ـ إلى حد ما ـ (والذي كان ينظر إليه في السابق كقرن فخور بما تحقق فيه من تقدم وكقرن ثوري وحداثي وتحديثي) في ذلك الماضي الذي لم يكن ذلك القرن غير تجسيد لتشنجاته العنيفة الأخيرة التي استمر بعضها حتى زماننا.

وهكذا ففي تباين مع فرنسا ريفية لم يكن قد تغير فيها غير القليل ظهرت، في الماضي القريب نسبياً، القطاعات الحديثة النشيطة في الصناعة والخدمات الحضرية والنقل والجوانب الجديدة الكثيرة للحياة الفرنسية. في ركن واحد نجد الابتكارات وفي ركن آخر نجد الروح المحافظة. والحال أن ممثلي فرنسا الحديثة كانوا قد سخروا واستهزأوا على مدار زمن طويل من فرنسا الأخرى، القديمة، وشجبوا عبء قصورها الذاتي. وبحلول القرن الثامن عشر بالفعل، كان ساكن المدينة في بروفانس يصف الفلاح بأنه "بهيمة خبيثة وشريرة، حيوان بري، لم يتحضر إلاً جزئياً"(٧). وبوسع المرء أن يصنف أنطولوجيا كاملة تتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات التشهيرية في القرن التاسع عشر، عندما أصبحت من المألوفات. ومن المؤكد أن هذا دليل على أن الاقتصاد الفلاحي الأساسي كان متواصلاً بشكل كئيب وكان يحبط رغبات ويقاوم جهود فرنسا الأخرى تلك التي كانت جد تواقة إلى الدخول كلية في محفل الأمم الصناعية. وقد اشتكى جاك لافيت (١٧٦٧ ـ ١٨٤٤)، رجل البنوك والسياسي، من أن فرنسا القرن التاسع عشر حسنة النوايا كانت تحاول بيع منتجاتها إلى مستهلكين كانوا مايزالون يحيون في القرن الرابع عشر الذي عضه الفقر(٨). وعندما كتب في عام ١٨٢٤، اعتبر البلد منقسماً بشكل واضح إلى بلدين: "قد تجد مراكز استثمارية قليلة ومقاطعات قليلة شاركت في الحركة الصناعية لعصرنا، حيث رأس المال وفير ويمكن أن يتوافر بتكاليف جد متواضعة؛ لكن كل بقية البلد رازح تحت نير الجهل والروتين والبؤس؛ وقد نهشه الربا وتخلف كثيراً عن فرنسا التي يمكن تسميتها متحضرة"(٩).

لقد كان يصف من ثم استمرار وجود فرنسا فقيرة، بائسة، بريئة، مزعجة، تشكل عبئاً على ما عداها، فرنسا عازمة أو مضطرة إلى العيش متقشفة إلى أقصى حد ممكن، فتقتصد في الملح أو في أعواد الثقاب الرديئة السيئة التي تحصل عليها من المهربين؛ وتقلب الرماد على النار كل ليلة حتى تظل موجودة في الصباح التالي؛ ولا تخبز الخبز إلاً مرة واحدة في الأسبوع، إن خبزته أصلاً؛ وتكتفي بملبس واحد من ملابس يوم الأحد، للرجال أو للنساء، وهذا الملبس الواحد لا يمكن تغييره على مدى العمر، وتنتج كل شيء في المنزل إن كان ذلك ممكناً (الطعام، الملابس، السلع الاستهلاكية

للمنزل وللأسرة المعيشية)، كفلاحي الكورّيز الذين كانوا مايزالون في عام ١٨٠٦ "يلبسون ثياباً خشنة منسوجة من صوف أغنامهم، كانوا يصنعونها بأنفسهم"(١٠)؛ وتنام إلى جانب حيوانات المزرعة التي تعطي الدفء في الشتاء؛ وتستغني عن المنتجات الصحية التي تعتبر اليوم ضرورية والمتوفرة الآن بشكل واسع(١١)؛ وتقتصد في استخدام الشموع "بمتابعة الشمس خطوة خطوة"، أو حتى بالاستيقاظ قبل شروقها. "إن معظم السكان [يستيقظون] قبل الفجر، وفي كل مكان [يُتلى] القداس الأول للنهار في الشتاء في البصيص الأول لنور الفجر"(١٢).

والواقع أنه بقدر استمرار وجود ذلك العالم الفلاحي القاسي، الذي يتطلب عملاً شاقاً، الجامد والذي ما يزال بوسع الناس من جيلي تذكره ـ وهو عالم أحبيناه، بألوانه وبعاداته وبدرايته الحميمة بالأرض وبحاجاته المتواضعة وبحسه المشترك العميق ـ تميز تاريخ فرنسا وحياة الشعب الفرنسي بأسس مختلفة تماماً، برنين مختلف؛ بعلاقة مختلفة مع الطبيعة.

بل إن بول ديفورنيه، وهو رجل من جيلي يتمتع بمعرفة عن سافوي في ماضيها وحاضرها لا ينافسه أحد فيها إنما يعتقد أن "الحضارة النيوليتية قد استمرت حتى أيامنا تقريباً، بالثور وبالحصان". وقد يبدو هذا الكلام مسرفاً إلى حد ما. إلاّ أنه، كما يستطرد: "في الحقول القريبة من منزلي الريفي، حيث ما يزال بوسعي اكتشاف رءوس سهام ميزوليتية ونيوليتية، أتذكر أنني رأيت عماً من أعمام أبي، وهو فلاح، «يحفر»(١٣) الأرض بمعزقته. إنني أوحده في فكري بأول إنسان زرع هذا الجزء من البلد، ربما قبل خمسة آلاف أو ستة آلاف سنة. وقد تحدثت مع آخر ممثلي هذا العالم الزائل. وفي حياتي، شهدت الاختفاء السريع لشاهد مباشر كما فقدنا الاتصال بالتراث الشفاهي. إن الطرق القديمة التي سرت فيها، والتي ترجع إلى أزمنة شبه تاريخية أو حتى إلى ما قبلها، إنما تختفي تحت الوشائع والسياجات والمحاصيل، إذ لا يمكن استخدامها من جانب السيارات التي تتحرك بالموتورات. وكان ما يزال بالإمكان استخدامها، للسير على الأقدام، نحو عام ١٩٦٠"(١٤).

والحال أن مثل هذه الطرق، التي كانت ما تزال مرئية قبل عشرين سنة لكنها تتلاشى اليوم، هي طرق كثيرة جداً. والطرق التي يعتبر العثور عليها أسهل اليوم هي طرق القطيع على التلال، والتي كانت تمر عليها في وقت من الأوقات قطعان الأبقار أو الأغنام في بحثها عن المرعى. وبما أن الآلاف من الأغنام لم تعد تتحرك عليها كل

سنة، فإن الشجيرات والأشجار الخفيضة قد نمت واستولت عليها على سفوح مسيف إيجوال ومون لويز مثلاً، حيث وسمت القطعان الأولى الخارجة إلى المرعى الـ drailles الكبرى ربما قبل أربعة آلاف سنة، نحو عام ٢٠٠٠ قبل يسوع المسيح. والحال أن القطعان القليلة التي يصعد بها الرعاة إلى المراعي العالية إنما يتعين عليها شق طريقها وسط أدغال الرتم والوزّال ـ وهو مشهد غريب!(١٥).

كل شيء لم يبدأ. لكن كل شيء يتأكد منذ القرن الحادي عشر.

إن الآثار الأخيرة **للاقتصاد الفلاحي**، الذي كان قد أخذ في الانهيار على مدار عدة عقود، إنما يختفي الآن، تحت بصرنا. ولكن ماذا عن الطرف الآخر للقصة، بدايتها؟

لابد أنها ترجع إلى الزمن الذي كانت فيه شبكة القرية ـ البورج ـ المدينة التي وصفتها بالفعل وصفاً مستفيضاً قد أصبحت راسخة بشكل واضح(١٦). ودعونا نسمي هذا الزمن بالقرن الحادي عشر، أو ربما القرن الثاني عشر، بحسب الإقليم. وأنا على استعداد للاتفاق مع بعض المؤرخين الذين يذهبون إلى أنه، في العصور الوسطى، تعد "القرية أكثر أهمية من المدينة"(١٧)، أو، بتعبير آخر، أن النشاط الريفي قد خلق النظام الحضري والتبادلات الضرورية لذلك النظام(١٨). لكن العكس صحيح أيضاً بشكل جزئي: فنمو التبادل، بما في ذلك تجارة المسافات البعيدة التي لن يكون من الحكمة تجاهلها(١٩)، قد حابى المدينة كما ساعدت المدينة بدورها على حفز النشاطات الريفية. لقد نمت المدن والقرى نمواً متوازياً، في علاقة تبادلية. ولم يكن التزايد في استصلاح الأراضي مجرد استجابة للحاجة إلى توفير غذاء لقرويين يتزايد عددهم بإطراد؛ **فالفوائض** الزراعية، التي يسيطر عليها إلى حد بعيد السيد المحلي أو الكنيسة أو الطوائف الدينية، كانت تذهب لإطعام المدن، التي كانت قد أخذت تتوسع تدريجياً بسبب زيادة نسب المواليد وتجارة المسافات البعيدة وانتشار انتاج حرفي أكثر تقدماً وأكثر تخصصاً من أي شيء في القرى.

والشيء المؤكد هو أن العلامات الأولى للتقدم، والتي تشير إلى المستقبل، إنما تظهر مع تطور القطاع **الأعلى** في الحياة الاقتصادية القديمة. وإذا كنا نبحث عن نقطة **للانطلاق** (تمييزاً لها عن العلامات الأولى) فإن علينا أن ننظر في الطوابق العليا للبنية التي كانت آخذة في التشكل آنذاك. فبمجرد ظهورها، يمكن القول بأن السيرورة الطويلة والواقع الطويل لما نسميه بالاقتصاد الفلاحي قد جرى تدشينهما بالفعل.

لعل بروفانس الـغربية في القرن العاشر مـثال جيد إلى حد بعيد بحـيث يصعب أن يكون صحيحاً؟ إن البحر المتوسط قد حفز تـطورها المبكر. فظهرت المدن في المشهد الطبـيعي ـ آفيـنيون، إكس، آرل، تاراسـكون. وقد بنـت هذه المدن ضـواحي ومدت شبكاتـها إلى الريف القـريب منها، واستـولت على صناعـات فلاحية متى كـانت تبدو واعدة، وزادت من انتاجها الحرفي الخاص. وسرعان ما جرى نقل ملح البحر المتوسط الثمين عبر الـرون والديرانس على مراكب كانت ترسو في موانـيء إلزامية: سان جيل، تاراسكون، آفـينيون، بون ـ سانـت ـ إيسبري. كما أنـه كان يجري تعويـم طوافات من جذوع الأشجار "التي كان يتم قطعها فـي جبال الجابينسيه والديوا"(٢٠)؛ وفيمـا بعد، سوف تصبح الحبوب إضافة مهمة إلى النقل النهري.

ومنذ هـذه المرحلة فصـاعداً، أصبحت الأسواق الـقديمة غير كـافية، فبدأ تنـظيم الأسواق الكبـرى في القرن الثاني عشـر: سوق في بون ـ سانت ـ إيسبـري وسوقان في جاب (الأول خلال أسـبوع عيد ولادة سيـدتنا العذراء للـسيد المسـيح والثاني فـي عيد سانت آرنول)، وأسواق أخرى في سان ـ بول ـ دي ـ شاتو وفريـجي ومارسيليا وآفينيون وبوكير. وكانت قوافل الحمير تنقل إلى مصابغ المدن شحنات من الأصباغ القرمزية(٢١) من القرى، إلى جانب طباشير للتبييـض وسرخس يستخدم كمثبت للألوان. وقد جرى تعزيز مثل هذه التبـادلات الإقليمية بمنتجات من بلاد بعيدة ـ كـالتوابل والورق والحرير من أسواق الشرق الأدنى.

وهكذا جرى صوغ صلات بين التجارة المحليـة وتجارة المسافات البعيدة: "عندما كان اللومـبارديون يجيئـون إلى أسواق سان جيل أو فـريجي، لم يكن ذلـك لمجرد أن يجلبوا التوابل والحرير ويأخذوا الفراء؛ فما كانوا يـشحنونه في سفنهم الكبيرة هو الملح الذي كان يمر عبر دفع الـ **tonlieu** في جنوه، والأخشاب التي كانت تطفو عبر الرون إلى سـان جيـل، والقـمح... وبـالات الأقمـشة الـتي كـانت تـمر عـبر جـميـع الـ **tonlieux**(٢٢). وفي عـام ١١٩٠، كان بـوسع المـرء أن يشـتري من سـوق فريـجي الكبـرى أقمشة مـن سان ريكيـيه وشارتر وإيـتامب وبوفـيه واميان وآرّاس، إلـى جانب **panni de colore** ومنسوجات أخـرى من الحرير"(٢٣). وبحفز مـن الازدهار العام، كان النشاط الـتجاري الواسع النطاق قد أخـذ في الظهور، حيث مد فـروعه إلى القرى وأصابها بهوس تجاري خبيث سوف يؤدي على المـدى البعيد إلى تدمير حرية الحرفيين الريفيين القدماء.

وقد لعبت النقود دوراً في ذلك، إذ كان يجري إرسالها للتداول في القرن التاسع من الورش الكارولينجية في مارسيليا وآرل. وفيما بعد من دار السك المنتظم في بافيا، وفي القرن الحادي عشر من دار السك في ميلجيّ (موجيو الحالية، قرب مونبلييه). وبحلول نهاية القرن كان الفلاحون قد بدأوا في استخدامها لسداد فواتيرهم. ثم أخذ يجري تداولها بحرية أوسع بكثير في القرن الثاني عشر، حيث إن الازدهار التجاري المتواصل قد خلق صلات بين المدن والريف والتجارة الواسعة النطاق(٢٤).

على أن تطور بروفانس المبكر كان بعيداً عن أن يكون القاعدة. ففي حركة أثرت على كل ما أصبح الآن فرنسا، تقدمت بعض الأقاليم إلى الأمام بينما تخلفت أقاليم أكثر عدداً.

إذ يبدو أن الماكونيه مثلاً قد تأثرت تأثراً جد مبكر بالنشاط المتزايد الذي ربما كان بوسع ممر الرون ـ السون أن يحققه لها، فهل كانت ما تزال، في نهاية القرن العاشر "اقتصاداً مستنداً على الأرض بشكل خالص"(٢٥)؟ لعل هذه الصيغة مضللة. فهل يمكن لأي **اقتصاد** أن يكون مقتصراً بالكامل على زراعة الأرض؟ أياً كان الأمر، كانت هناك وفرة من الأسواق المزدهرة. وحتى قبل العام ألف، "في مجمع آنس في عام ٩٩٤، فكر رجال الدين في منع المؤمنين من شراء أو بيع أي شيء في أيام الأحد «فيما عدا مأكولات ذلك اليوم»؛ إذ كان من الطبيعي شراء المأكولات يومياً"، حتى في يوم الرب(٢٦). وهذه المعاملات المحلية، وكذلك الرسوم والغرامات، غالباً ما كانت تسوى نقداً. وعلى طول وادي السون، أدت "المواصلات النهرية الكثيفة" إلى تشجيع كل من تجارة المسافات الطويلة وتجارة المسافات القصيرة. والحال أن كلاني، المستوطنة الجديدة التي كانت قد ظهرت إلى جانب الدير، قد أصبحت مركزاً للشراء وللبيع، وذلك بسبب جموع الحجاج. وكان يجري سك النقود هناك، كما كان يجري سكها في تورني وماكون، وهما مدينتان جد قديمتين كانتا قد تدهورتا إلى حد ما قياساً إلى ازدهارهما في الأزمنة الرومانية، إلاً أن كل واحدة منهما كانت تقيم سوقاً سنوية كبرى في أواخر القرن العاشر(٢٧). وفي عام ٩٥٠، سوف نجد أن ليتو الثاني، كونت الماكونيه، والذي كانت ممتلكاته تمتد على مساحة شاسعة، "قد حقق دخلاً كبيراً. . . من استغلال ملاحات ريفيرمون" في الجورا(٢٨). بل إن الماكونيه كانت تستورد الملح والحديد بل وبعض السلع الترفية، كالحرير والتوابل الثمينة ـ عبر المساعي الحسنة لجاليتها اليهودية(٢٩).

إلاً أنه لم يحدث إلاً اعتباراً من الربع الثالث أو الرابع من القرن الحادي عشر أن حقق حجم النشاط التجاري على طول ممر الرون ـ السون تزايداً كافياً للتأثير بشكل فعلي على الاقتصاد المحيط. ففي ذلك الحين أخذت تظهر الأسواق الكبرى بأعداد أكبر في تورني وكلاني وماكون. وجرى بناء ضواحي ومراكز جديدة لسكان أخذوا يتوسعون بسرعة وأخذوا يعتمدون في حصولهم على المؤن الغذائية على الريف المحلي وعلى سلع قادمة من أماكن نائية. وقد زاد حجم المرور على الطرق بما يكفي لإثارة دهشة المعاصرين ـ ولم تتخلف الأديرة وملاك الأرض النبلاء عن فرض الرسوم(٣٠). وتزايد حجم النقود المتداولة(٣١)، وإلى جانب الحرفيين ظهرت طبقة تجارية جديدة، تحيا من التجارة والربا وغير مهتمة بعدُ اهتماماً أساسياً بتحقيق ثروة عن طريق امتلاك الأرض(٣٢). وبحلول نهاية القرن الثاني عشر، كانت العائلات التجارية الأولى قد أخذت في الظهور في ماكون(٣٣).

ومن السهل الحصول على دلائل على ذلك، فبوسعنا أن نجدها في شارتر، حيث كان يجري بالفعل تداول النقود بحلول العصر الكارولينجي، وقد تدفق تداولها تدفقاً أسرع بمرور الوقت، وذلك بفضل حجاج وطلاب المدينة كما بفضل تجارها(٣٤)؛ وفي باريس، وهي حالة قصوى، حيث كانت الحبوب تصل إليها، بحلول عهد فيليب أغسطس (١١٨٠ ـ ١٢٢٣)، عن طريق النهر، حيث إن طرق الإمداد البرية العادية لم يكن بوسعها أن تفي بمتطلبات سكان العاصمة الآخذين في التزايد(٣٥)؛ وفي تولوز، حيث كانت طوائف النساجين في القرن الحادي عشر تمر في استعراض يخترق المدينة وهي ترفع مكوكاً ضخماً(٣٦)؛ أو في دار مكوس ميرون، قرب مونتروي ـ بيليه في إقليم سومور، والتي تبقى منها بالصدفة قائمة بالسلع المنتقلة بين عامي ١٠٨٠ و١٠٨٢: جياد، ماشية، أصواف، زيوت، ريش، شمع و"سلع أجنبية أو باهظة الثمن {merces peregrine vel magni precii} ينقلها حمالون أو تنقل على ظهور الحمير"(٣٧). وفي أي من هذه الأماكن، لابد للمرء من أن يجد حرفيين وتجاراً وطرقاً مستخدمة وجسوراً حجرية عبر الأنهار...

ولذا دعونا ننظر بالأحرى في داخل البلد، في مركز فرنسا نفسه، في البيري، حيث كان قد جرى استصلاح الأرض للزراعة، على الأقل في إقليم شامبانيا الـ berrichonne، بحلول الأزمنة قبل الرومانية(٣٨). إن جي دو فايي محق تماماً عندما يقول إنه في القرن الحادي عشر "كانت هناك عدة مدن... خاصة بورج". لكنه

يستطرد فيقول إنها "كانت قليلة من الناحية العددية، وصغيرة من حيث الحجم ثم إنها كانت ما تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة الريفية. إن أصحاب الحوانيت والحرفيين كانوا [في ذلك الزمن] رجالاً يقومون إلى حد بعيد بفلاحة الأرض إلى جانب أداء حرفهم؛ فهم إما أنهم كانوا يقومون بتحويل منتجات [الريف] أو يصنعون ما كان لازماً لزراعته. ويظل من السابق لأوانه إلى حد بعيد في القرن الحادي عشر، خاصة في تلك الأقاليم الواقعة في وسط فرنسا، **الحديث عن تباين بين المدينة والريف**"(٣٩). وقد شددت على الكلمات الأخيرة، ليس لأنني أختلف مع الكاتب، فما أبعدني عن ذلك. إن المشكلة لا تكمن في توضيح التباين بين المدينة والريف (وهو أمر يستعد الجميع لعمله) بقدر ما تكمن في إبراز القوى التي ترغمهما على العيش في تناغم إبرازاً كافياً. وبالرغم من الطابع الجنيني الذي يحتمل أن الصلة بينهما قد تميزت به، إلاَّ أن هذه الصلة كانت قائمة بالتأكيد في أقاليم كاليبيري الذي كان ما يزال في ذلك العصر قريباً من حياته شبه البدائية(٤٠).

أما فيما يتعلق بتصور أن المدينة لا تكون مدينة بالفعل إذا كانت غارقة في الحياة الريفية غرقاً عميقاً، فإن هذا التصور لا يصمد أمام الواقع أصلاً. فكلنا نعرف جيداً أنه حتى نهاية النظام القديم بل وبعد ذلك، كانت مدن فرنسية كثيرة ما تزال غارقة حتى ركبها في عالم زراعي يحيط بها ويخترقها من جميع الجهات. وفي عام ١٥٠٢، كانت بيوت باريسية كثيرة تتيح مكاناً لـ "الحمام والأوز والأرانب والخنازير"(٤١). وفي عام ١٦٤٣، لاحظ زائر مراقب لليون: "هذه المدينة جد كبيرة، ومساحتها شاسعة، وذلك لأنها تضم بين حدودها كل ساحات الرماية والجبانات والحقول والمروج وقطع الأرض الأخرى الخاصة بها"(٤٢). وفي ذلك الوقت، كان ذلك عادياً وشائعاً، كما تثبت ذلك عشرات الأمثلة(٤٣). وفي باريس، إذا ما عدنا إليها للحظة، سنجد أنه، خلال "حروب الدقيق"، قد ألقي القبض على سائق عربة نقل سيء الحظ في مايو/ آيار ١٧٧٥ ثم تبين أنه ينقل سماداً من الزرائب الباريسية إلى حدائق في المدينة وضواحيها(٤٤). وحتى أواخر القرن التاسع عشر "كان خط حدود [مدينة ليموج] يشمل المروج وبساتين السوق، ناهيك عن قطع الأرض الزراعية الخاصة وزرائب الخنازير"(٤٥). إلاَّ أنه سواء كانت المدينة ما تزال ساحة لنشاطات ريفية أم لا، فإن الأمر المهم بالفعل هو أن تلعب المدينة دور مدينة. وهذا بالتحديد هو ما كان يجري خلقه وتدعيمه منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر فصاعداً: دور المدينة والبورج مقارناً بدور القرية.

والحال أن النظام الجديد إنما ترجع جذوره إلى "العصور المظلمة"، قبل العام ألف بالطبع؛ ويمكننا أن نتكهن بوجود بعض عناصر الاستمرارية الممتدة عبر تاريخ كل من فرنسا وأوروبا في الأعوام التالية لغزوات البرابرة. ومشكلة الأصول، التي لا يمكن أبداً حلها بشكل حاسم، إنما تعتبر مشكلة جد مثيرة، كما أثبتت ذلك مقالات آن لومبار ـ جوردان بشكل رائع. فالقرون التي لا نعرف عنها سوى القليل جداً، كانت مفعمة بالحيوية من آن لآخر بسبب المدن التي انحدرت من المجد القديم، وبسبب الأسواق الكبرى التي ترجع إلى الأزمنة قبل الرومانية وأزمنة غاليا القديمة. وفي مثل هذه الأسواق الكبرى، كان يجري بيع منتجات غريبة: "أنبذة ممتازة، توابل، فراء أكثر دفئاً من الصوف، ومن ثم يرمز للمكانة الاجتماعية الرفيعة، وخاصة الأقمشة الباهظة الثمن والتي كان الكهنة يشترونها لمذابحهم وكانت النساء يشترينها لزينتهن". والحال أن هذه التجارة "المغرية" لم تكن "بعدُ في أيدي السوريين الذين كانوا قد اختفوا بحلول نهاية العصر الميروفينجي"، بل كانت تتولى تنظيمها الأسواق الكبرى، تلك الملتقيات القصيرة ولكن المؤثرة والتي ساعدت على تنشيط اقتصاد السوق وردّت شيئاً من الحياة إلى المدن التي كانت قد أصابها الخمول(٤٦). إن "رينسانس" القرن الحادي عشر لم يأت من لا مكان.

II
الخصائص العامة

لابد لدراسة **للاقتصاد الفلاحي** أن تبدأ بالفلاحين أنفسهم - بالرغم من أنه ليس من السهل النظرُ في الفلاحين وفهمهم بشكل مناسب: لأنه كما أشار إلى ذلك جاك ميلييه(٤٧)، لا يوجد نمط **واحد** للزراعة الفرنسية كما لا توجد جماعة فلاحية فرنسية واحدة وحيدة. فهناك "جماعات فلاحية" كثيرة، تختلف إحداها عن الأخرى، بل ولا تتماشى معها - كما اعترف بذلك جميع من كتبوا عن الموضوع(٤٨).

ومع ذلك فإن الفلاحين والحياة الزراعية يشكلون معاً فئة على حدة، كتلة متماسكة ومتميزة في قوام التاريخ الفرنسي. ولذا فبدلاً من وصف الفلاحين من زاوية ما بينهم من اختلافات - والحكمة تقول إن هناك وفرة من تلك الاختلافات كالاختلافات بين زارع نباتات الحبوب وزارع أشجار الكروم ومربي الماشية، ناهيك عن الاختلافات بين أساليب الحياة في مختلف الأقاليم! - أود أن أنظر إليهم أولاً ككلية، تختلف عن بقية المجتمع: لذا سوف أحاول قياس ثقل وأعداد وحجم هذه **الكتلة** الفلاحية والمساحة المتغيرة التي احتلتها - أي قياسها بعبارة أخرى قياساً إلى ما ليست عليه. وبعد ذلك سوف يكون بوسعنا، شأن جميع المؤرخين، أن نرجع ونناقش التفاصيل والاختلافات والتفسيرات التي تتطلبها.

قوة الطبيعة

إن السمة الرئيسية، الماثلة أبداً، للحياة الريفية إنما تكمن في معركتها المتواصلة ضد قوى الطبيعة التي لا يمكن السيطرة عليها. فضد هذه القوى كرَّس المجتمعُ الفلاحي جهوده، التدميرية أو الإبداعية، على مر العصور. ومن خلال هذه النظرة، وإتباعاً لتقليد راسخ، قد يسهُلُ دفعُنا إلى رؤيةِ تضادٍ بين التاريخ والطبيعة(٤٩): حيث التاريخ يمثله الإنسان، المناضل ضد القوى الطبيعيةِ العمياء. ولكن هل هذا صحيح بالفعل؟

الواقع أن الإنسان نفسه جزء من العالم الطبيعي: إنه يحيا على الأرض، تحت مناخها ووسط حياتها النباتية - وبعضها غير مروّض، وبعضها الآخر أكثر انصياعاً بدرجة قليلة، شرط أن يكون الإنسان مستعداً لقبول متطلبات هذا البعض الآخر. كما أنه يحيا

وسط الحيوانات، المستأنسة أو المتوحشة، وهو يعتمد في حياته على ماء الينابيع والجداول، أكان الماء الجاري الذي يتدفق من أعالي التلال ليغرق السهول ويؤدي إلى تآكل الجبال، أم الماء الذي يتجمع في أحواض لتزويد طاحونة القرية بالطاقة المائية. كما أن الإنسان يعتمد، في كل لحظة من حياته، على الطاقة الشمسية. وكما يقول فرانسوا جاكوب، فإن "الشمس، في النهاية، هي التي تزود معظم الكائنات الحية بالطاقة"(٥٠)، بمن في ذلك الإنسان.

وهكذا فإن "الإنسان يحيا على الطبيعة، [وهو ما] يعني أن الطبيعة هي جسده، الذي يجب أن يظل على اتصال مستمر به إذا كان يريد البقاء"(٥١). وهذه الفقرة المثيرة التي كتبها ماركس إنما تدشن منظوراً تاريخياً. ألم يخلق الإنسان المجتمع كأداة ضرورية لسيطرته على الطبيعة(٥٢)؟

ومع ذلك فلطالما خامر الإنسان وهم أنه قد سيطر على الطبيعة. استمعوا إلى فرانسوا مالويه (١٧٤٠ ـ ١٨١٤)، الذي نتذكره لدوره في الجمعية التأسيسية، وهو يشعر بالغبطة تجاه إنجازات الإنسان الغربي: "إن أعمال الطبيعة، انتاجها العفوي وإبداعاتها البدائية، قد اختفت تقريباً تحت تأثير الجهود الدءوبة لسكان القارة القديمة"(٥٣)، لقد زعم هذا حتى قبل اكتشاف طاقة البخار والكهرباء! وأقل ما يمكن أن يقال هو أننا بإزاء حكم سابق للأوان. واليوم، في عصر الآلة، يبدو أن بول ديفورنيه ضحية للوهم نفسه، وهم أن "العنصر الطبيعي يختفي ويصبح كل شيء من صنع الإنسان"(٥٤).

صحيح، خاصة في بلد كفرنسا، أنه لا يوجد اليوم شيء اسمه المشهد الزراعي "الطبيعي". فالمشهد الذي نجده أمامنا، والذي أعيد بناؤه بالكامل، هو نتاج تطور تحقق على مدار قرون كثيرة: إنه يحجب الطبيعة نفسها، كما لو كان غلالة ألقيت عليها. ولكن هل يعني هذا أن بوسع الإنسان أن يزعم أنه قد تغلب على عدوه؟ يكفينا أن نتذكر جفاف عام ١٩٧٦ الساحق في أوروبا؛ والمجاعات التي تدمر بصورة منتظمة منطقة الساحل في الصحراء الكبرى؛ وموجة البرد غير المسبوقة التي أصابت الولايات المتحدة في كريسماس عام ١٩٨٣، والتي ربما لم يكن شتاء عام ١٧٠٩ القاسي الشهير نفسه غير مجرد حدث طفيف قياساً إليها. ولنتذكر الأعاصير في جزر الأنتيل وفلوريدا، والتي تحرك طاقة تزيد مائة أو ألف مرة عن طاقة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. وهذه مجرد أمثلة قليلة، اخترتها لكي أدفع معاصرينا إلى معاودة النظر في الأمر. أمّا

فيما يتعلق بالمجتمع في الماضي، فإنني لا أعتقد أن بوسعنا ألاَّ نتفق مع جان جورجلان عندما يصفه بأنه خاضع "لديكتاتورية البيئة الطبيعية"(٥٥).

ومن الممكن، بالطبع، ترويض هذه الديكتاتورية وتفاديها والاستفادة منها عبر تحويلها. إنها لا تحكم الاقتصاد الريفي برمته، لكنها تطوقه بالفعل، فتفرض عليه إيقاعاتها وجداولها الزمنية. وهذا دون أن نتحدث عن المصائب والصدمات والكوارث الطبيعية التي تصيب بها البشر من آن لآخر. على أننا يجب أن نحذر من التركيز أكثر من اللازم على كاتالوج الكارثة الدرامي، المحفور في الذاكرة الشعبية، الأحداث الاستثنائية التي تبرز في جميع الحوليات، كنوبات البرد التي تقتل أشجار الفاكهة بل وأشجار السنديان في الغابات؛ وموجات الصقيع التي تدمر القمح عندما ينمو مبكراً ولا تغطيه طبقة ثلجية حامية (يقول المثل: "الثلج في فبراير/ شباط جيد جودة السماد")(٥٦)؛ وحرائق الغابات وكوارث الجفاف والسيول والأوبئة التي تصيب الحيوانات، وعواصف البرد التي يمكنها تدمير حقل حنطة أو حقل كرم في ساعات قليلة. وفي إقليم الفيرتوا في الفيفاريه "اعتادوا دق أجراس الكنائس على أمل دفع أذى العواصف"(٥٧).

وعندما نقرأ الوثائق، نجد أنفسنا غارقين في جرد خيالي للكوارث: أمطار لا تتوقف، صقيع يجتاح القمح الذي تبدأ سنابله في النمو(٥٨)؛ حقول نباتات حبوب تخنق الأعشابُ الضارةُ نموها في المهد بحيث إن المحصول كله لا يكون مناسباً إلاَّ لجمعه ولتقديمه طعاماً للبهائم؛ جفاف يستمر أسبوعاً بعد أسبوع، بينما يحاول الفلاحون رفعه عنهم بتلاوة الترانيم الكنسية؛ أو حصاد أعناب نادراً ما يغل على مدار أربع سنوات متصلة ما يكفي لتوفير النبيذ الرباني للكاهن؛ عواصف برد تحطم جميع النوافذ في المدن وتعصف بحقول الكرم المحيطة فتحيلها إلى هباء منثور(٥٩)؛ أو السيول ذات المقاييس الكارثية. وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٦٤٩، "ارتفع السين ارتفاعاً شديداً بحيث إنه فاض على ضفافه فتعين علينا اجتيار عدة شوارع بالزوارق" (وقد تكرر ذلك في عام ١٩١٠)(٦٠). وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٦٥١، أغرق المايين آنجيه "بحيث إن مجمل الطرف الأدنى من المدينة ومركز الجسور قد غرقا حتى الطابق الثانى للمنازل"(٦١). وكان اللوار قادراً على إغراق مجمل الوادي بين روان وأورليان وقد فعل ذلك في أواخر يونيو/ حزيران ١٦٩٣، قبل وقت قصير جداً من "أعظم محصول علف واعد حتى الآن". وإذا ما أمكن حصد الحقول، بمجرد تراجع

مياه السيول، فقد يكون هناك "شيء من الأمل في معاودة النمو بحلول سبتمبر/ أيلول. والمشكلة... أنه في كل مكان تقريباً من هذه المقاطعات، بمجرد حصد حقول العلف، يملك كل إنسان الحق في تحويلها إلى مرعى لقطعانه". ولم يكن بوسع أي حاكم إلغاء هذا الامتياز ـ ومن ثم فلم يكن بوسع البهائم أن تجد علفاً في الشتاء(٦٢). إن المصائب لا تأتي فرادى أبداً.

جدول بحجم الخسائر (بالفرنكات) التي وقعت في كل Département في فرنسا من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨١٠ ومن عام ١٨١٤ إلى عام ١٨١٩

"السيول وعواصف البرد والكوارث العامة الأخرى المسجلة رسمياً بهدف الحصول على مساعدة من الدولة" (المصدر: A. N., F12 560)

السنة	السيول	عواصف البرد	الحرائق	أوبئة الحيوانات وكوارث أخرى	الإجمالي
١٨٠٧	٨٦٩٠٠٠	٢٤٦٧٦٦٤	٢٥٣٣١٧١	٤٥٠٠٠٠	٦٣١٩٨٣٥
١٨٠٨	٢٣٧٣٢٤٢	١٢٣٩٤١٠٩	٣٦٢١٩٩٣	٣٢٩٣٧٦٩	٢١٦٨٣١١٣
١٨٠٩	٣٨٠٧٤٨٥	١٢١١٥٧١٠	٣٠٧٣١١١	١٧١٠٠	١٩٠١٣٤٠٦
١٨١٠	٤٧٨١٨٩٨	١٦٨٢٨٣١٦	٦٤٨٥٩٩٥	١٦٠٠٠	٢٨١١٢٢٠٩
١٨١٤	٧٩٦٠٠٣	٣٣٩٠١٠٩	٧٠٩٧٥٧١	٤٩٩٩٨٤٥	١٦٢٨٣٥٢٨
١٨١٥	٣٦٤٧٢٣٠	٦٥٧٣٩١٧	٥٠٤١١٧١	٩٦٤٣٦	١٥٣٥٨٧٥٤
١٨١٦	٣٨٦٨٨٦٤	٩٢٩٦٢٠٣	٤١٣٣١٣٨	٥١١٠٥	١٧٣٤٩٣١٠
١٨١٧	٣٠٩٤٧٠٩	١٨٩١٢٤٧٨	٤٣٠٢٧٥٥	١٩٠٥١٢	٢٦٥٠٠٤٥٤
١٨١٨	١٠٩٩٩١	٤٥٩٦٣٠٥	٤٣١٥٨٩٩	٣٦٠٨٧٣	٩٣٨٣٠٢٨
١٨١٩	٥٢٥٦١٠	٣٧٦٥٩٩٢٥	٥١٨١٨٤٠	٤٨٣٥٤٨١	٤٨٢٠٢٨٥٦
الإجمالي العام	٢٣٨٧٤٠٣٢	١٢٤٢٣٤٧٣٦	٤٥٧٨٦٦٤٤	١٤٣١١١٢١	٢٠٨٢٠٦٤٩٣

وإذا لم نضع هذه الأحداث الدرامية في ترتيب زمني مناسب، بحيث نرى سنوات الحصاد الجيد والأوقات غير العاصفة نسبياً بين كل حدث وآخر - وهي سنوات وأوقات كانت موجودة بالفعل - فإن من شأنها أن تعلو لتشكل حائط مبكى أبدياً. لكن البكاء على الكوارث والمبالغة في تصوير مصائب المرء هما فعل بشري راسخ على أية حال.

والشيء الأهم من سواه، بالنسبة للمؤرخ، هو الوزن الإجمالي لهذه الكوارث، وهو وزن لابد من تقديره. والفرصة المتاحة لعمل ذلك إنما تتمثل في مصدر إحصائي مثير يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر(٦٣). وهو يغطي السنوات من ١٨٠٧ إلى ١٨١٠ ومن ١٨١٤ إلى ١٨١٩، أي إجمالي عشر سنوات، وهو سجل للخسائر التي وقعت عبر جميع الـ départements الفرنسية من جراء عواصف البرد والحرائق والسيول ومصائب أخرى، بما في ذلك الأوبئة التي تصيب الحيوانات. ويصل الحجم الإجمالي لهذه الخسائر في هذه السنوات العشر إلى ٢٠٨ ملايين من الفرنكات.

والسجل مثير للاهتمام لأنه يدرج في ترتيب هابط وقوع هذه الأنواع المختلفة من الكوارث: في المقدمة، تأتي خسائر عواصف البرد، وحجمها ١٢٤ مليوناً من الفرنكات، أي أكثر من نصف الإجمالي؛ وحجم خسائر الحرائق ٤٦ مليوناً، والسيول ٢٣ مليوناً؛ وأوبئة الحيوانات و"الكوارث الأخرى" ١٤ مليوناً. وهذا التصنيف تكاد تكون له قيمة ثابتة من الثوابت. ومن المؤكد أن من المفيد أن نتذكر مدى جسامة الدمار الناشيء عن عواصف البرد والحرائق. ففي زمن كانت بيوت المدن تبنى فيه من الخشب وكانت أسقفها من القش، في زمن كانت أسقف الكنائس ذاتها فيه من القش، في بيكاردي، كما لاحظ أحد الرحالة في عام ١٧٢٨(٦٤)، يصبح من السهل أن نفهم السبب في أن الحرائق كانت مدمرة إلى هذا الحد. وفي عام ١٥٢٤، مثلاً، دمرت الحرائق تروا برمتها تقريباً(٦٥). وفي وادي اللو في الجورا، احترق ٩٩ منزلاً في قرية موتييه في عام ١٧١٩؛ واحترق ٨٨ منزلاً في ساعتين في قرية فيافان القريبة في عام ١٧٣٣؛ وحاق الدمار بمائة منزل في مدينة أورنان الصغيرة المجاورة في عام ١٦٣٦ واحترق عدد مماثل مرة أخرى في أورنان في عام ١٧٦٤(٦٦). وإذا كانت الفئتان الأبرز - عواصف البرد والحرائق - سرعان ما اجتذبتا حماسة شركات التأمين التي تحركها المصلحة الخاصة (عواصف البرد اعتباراً من عام ١٧٨٩(٦٧) على الأقل والحرائق اعتباراً من عام ١٧٥٣)، فما ذلك إلاّ لأنهما كانتا تهمان جمهوراً واسعاً من العملاء المحتملين - وكذلك لأن هاتين الفئتين تخضعان لحسابات الأرجحية وفقاً لقانون

المتوسطات.

إلاّ أنه من المحتمل أن الشيء المهم في هذا الشاهد ليس هو التفاصيل بقدر ما أنه الإجمالي الذي يتمثل في ٢٠٨ ملايين من الفرنكات في عشر سنوات، أي نحو ٢٠ مليون فرنك في السنة، في مقابل دخل قومي إجمالي (وإن كنت سوف أقول الكثير عن ذلك الرقم) قدره ٨٠٠٠ مليون فرنك، يمثل الدخل الزراعي فيه نحو ٥٠٠٠ مليون(٦٨). وفي مقابل هذه الأرقام الإجمالية الضخمة، فإن الخسائر محسوبة كنسبة مئوية إنما تبدو قليلة بشكل مثير: بين ٠,٢٥% و٤,٠%. وصحيح أن هذا السجل يترك جانباً أعوام ١٨١١ و١٨١٢ و١٨١٣ التي كانت سيئة سوء عامي ١٨١٤ و١٨١٥. "لا شك أن تقلبات المناخ ونزواته قد لعبت دوراً رئيسياً في حالات نقص المؤن التي أصابت الأعوام الأخيرة للامبراطورية"(٦٩). على أن الوثيقة التي بين أيدينا لا تهتم بتقلبات المناخ "العادية" أو بأهواء الفصول أو بالتحولات الدورية في المناخ؛ ويُعتقد أن عهد لويس الرابع عشر مثلاً قد تميز بـ "عصر جليدي قصير". كما أنه يتعين حساب مواسم الحصاد السيئة، وذلك لقياس خسائر الدخل التي مثلتها بالمقارنة مع سنة عادية: ولذا فيجب ألاّ نكون مستعدين تماماً لافتراض صورة إجمالية مُرضية.

إيقاع الفصول

أعظم إيقاع طبيعي هو تعاقب الفصول، والذي يدور دوران عقارب الساعة مع دوران الأرض حول الشمس. ففي كل عام يظهر أن النمط واحد، فيملي بصورة منتظمة التقويم الزراعي. وتبعاً لاجتماع المطر والشمس والحرارة والبرد، سوف تكون السنة جيدة أو رديئة أو محايدة بالنسبة لثمار الحصاد.

وحتى نصل إلى فهم أفضل للماضي، ربما تعين علينا أن ننظر عن قرب أكثر إلى الأسلوب الذي صاغت به الفصول مجمل الحياة ـ وخاصة كيف أن الأمور كانت مختلفة عن اليوم في هذا الصدد. وطبيعي أن الفصول اليوم هي نفسها الفصول في الماضي، إلاّ أن تجربتنا معها ليست واحدة. فقد نجحنا في الإفلات من استبدادها. وفي شتاء ١٩٦٨، عندما كانت الريح تعصف في الخارج وهي محملة بسيلٍ من الثلج القارص، جلست بقميصي قصير الكمين في مكتبة الجامعة في شيكاغو، شأن جميع القراء الآخرين. وإذا ما أتلف الصقيع بساتين خضرواتنا، وإذا ما أدى المطر إلى إغراق المحاصيل، أو إذا ما تعفنت البطاطس في الأرض، فإننا نعرف، أياً كانت النتائج

الاقتصادية، أن من غير المحتمل أن نموت من الجوع.

لذا دعونا نتخيل الحياة كما كانت في الماضي، فنضع أنفسنا في مكان الناس الذين، حتى وإن كانوا من سكان المدن، كانوا "غالباً مزارعين جزئياً"(٧٠) هم أنفسهم، ومهتمين دائماً بدرجات الحرارة وبحالة نمو النباتات، وبتبرعم أو نضج سنابل القمح. في عام ١٦٧٥، كتب "بورجواري من ميتز" في يومياته: "لا يجب أن أغفل الإشارة إلى الأمطار الغزيرة والبرد غير العادي الذي بدأ بعد عيد العنصرة مباشرة ودام شهراً تقريباً. لقد أدى ذلك إلى انزعاج الجميع، لأن القمح لن يتبرعم والعنب لن يزهر"(٧١). فهل مما يدعو إلى العجب أن سفراء فيليب الثاني في رسائلهم إلى البلد، أو أن الأمناء الملكيين في فرنسا يتحدثون دوماً في تقاريرهم عن المطر والطقس الجميل، أي عن فرص الحصاد القادم؟

إن دوران العام لم يؤد فقط إلى مجيء الحرارة والبرد، فقد أملى أيضاً الأوقات التي كانت الحياة الفلاحية عامرة فيها بالنشاط أو الأوقات التي لم يكن هناك، خلافاً لذلك، ما يمكن عمله فيها. ومجيء الربيع، مبكراً كان أم متأخراً، كان يعني بدء العمل في الحقول مرة أخرى: الحرث، قلب التربة، بذر البذور، حفر مصارف للمياه. لكن ذلك لم يكن بعد أكثر أوقات العالم نشاطاً، ولذا كان ما يزال بالإمكان استئجار فلاحين لأداء مهام أخرى بأجور منخفضة تماماً، كناقلين مثلاً، معهم حيوانات الجر التي تتبعهم، أو كعمال يقومون بأشغال عمومية.

ولذا فليس من الصعب فهم قلق المهندس بيير دو ريكيه (١٦٠٤ ـ ١٦٨٠) الذي كان يشرف على المراحل الأخيرة لقناة دو مير (١٦٦٦ ـ ١٦٨١). فالعمل كان على وشك الانتهاء، إلاَّ أن المهندس سرعان ما وجد نفسه فجأة في حال من القلق، في ١٦ أبريل/ نيسان ١٦٧٩. كتب آنذاك داجيسو، أمين لانجدوك: "يشعر السيد ريكيه بالقلق حيال الاعتمادات المالية التي يأمل في أن تسمحوا بها له من أجل هذه الأعمال، وذلك بسبب عدد العمال المسجلين عنده على دفتر الأجور، ولم أتمكن من منعه من أن يرسل إليكم بريداً سريعاً يطلب فيه تعليماتكم. والسبب **أن هذا الوقت هو أفضل أوقات السنة** لإنجاز هذا العمل وما لم يجر بذل جهد ملحوظ من الآن إلى عيد ميلاد يوحنا المعمدان [٢٤ يونيو/ حزيران. ـ المترجم] فسوف يجد صعوبة في إنجازه في وقت آخر"(٧٢).

كما سوف يفهم القارىء قلق التاجر الذي كان ينتظر على أحر من الجمر في جينيف

وصول ملح من ملاحات بيكيه عن طريق الرون لإمداد كانتون الفاليه البعيد. كتب في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٦٥١: "إذا لم يهدأ الطقس [أي إذا لم يحدث ذوبان للثلوج] فإننا لن نرسل كل الملح [المتوقع] قبل عيد الفصح"(٧٣). لقد كان يتعين تكييف المساعي الإنسانية مع جدول الطبيعة الزمني، وهو ما قد يعني انتظاراً طويلاً، في قلق عظيم غالباً.

أمَّا الصيف وأوائل الخريف فقد كانت أكثر أوقات العام نشاطاً: تجفيف العلف، الحصاد، قطف العنب، الدرس المبكر للقمح في سبتمبر/ أيلول ـ الشهر الذي لاحظ مراقب في عام ١٧٩٢ أن "الناس يأكلون فيه أحياناً حبوب العام الجديد"(٧٤). وفي سافوي، كان هناك قول مأثور: "تسع شهور شتا وتلات شهور جحيم". والواقع أن الصيف كان يتميز بإيقاع جهنمي حيث المهام الملحة التي يجب الوفاء بها بأسرع ما يمكن. والحق إن الصقيع في إقليم جبلي كسافوي كان يجيء مبكراً ولا يرحل إلاَّ متأخراً.

على أن الكدح الشاق الذي يتمثل في الحصاد وجمع العنب يمكن أن يكون أيضاً وقت احتفال: فالريف كان يدوي بأفراح الزواج والاحتفالات شبه المستمرة. ولم يكن هناك من بلا عمل: فأهالي المدن كانوا يتركون أعمالهم لكي يساعدوا في الحصاد ـ وهي ممارسة شائعة في كل أوروبا. وهذا الحشد للأيدي كلها كان ما يزال بالإمكان رؤيته في فرنسا في أواسط القرن التاسع عشر.

وفي الميْن، قبل الثورة، "في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول من كل عام، كان صانعو القباقيب، شأن العمال الآخرين، يتركون أعمالهم لكي ينكبوا على العمل في الحقول، والذي لا مراء في أنه كان يعود عليهم بقدر أوفر من المال"(٧٦). وفي جبال الألب في بروفانس، كان السكان كلهم يتحركون: "إن وقت الحصاد يؤدي عملياً إلى توظيف كل السواعد. والأمراض المترتبة على الطقس البارد أو التغيرات في الجو، أو من جراء العوز والحاجة، إنما تتراجع عندما يحل الربيع؛ ومع اقتراب انقلاب الشمس الصيفي، تتلاشى جميع الأمراض؛ فلا يعود هناك صداع أو ألم أو التهابات أو نزلات برد أو نزلات حمى؛ ومحل الأمراض المزمنة والمنهكة تحل العافية الفظة في كل من البورج والقرية... ويسافر الحاصدون... إلى كل جزء من أجزاء المقاطعة جزءٌ بعد آخر ويجنون الحبوب عند وصولها إلى النضج... وهناك عشائر ضخمة منهم تتحرك على أقدامها... حيث يصل الأوائل إلى سهول نابول، ثم ينتقلون إلى فريجي ولو

بيجيه وسان مكسيـم وجريمو، حيث يكون الحصاد مبكراً دائماً فـي الحقول القريبة من البحر "(٧٧). وطبيعي أن هذه الهجرة ذات الطابع العشائري كانت قصة مألوفة ومتكررة، كهجـرة الـ gavots(٧٨) - الصبيان والبنات على حد سـواء، والذين كانوا يتدفقون من الألب إلى مراكز بروفانس في السهل، أرض الحبوب وحقول الكرم والنبيذ.

وفي النهاية يـرتد كل شيء إلى الهدوء مرة أخرى. فمنـذ ١٥ أغسطس/ آب، وفقاً للقول الـمأثور القديم، نجد أن الـفلاح "يعلق مصبـاحه على المسمار". وبـعد قطف العنب وأعمال الحرث في الخريف، سوف يتـخذ احتياطات للشتاء القادم. وخلال هذا الفصل الموات، حتى عام ١٨٠٤، فإن "عمل يوم لا يـعود إلاَّ بأجور منخفضة وتعمل الأيدي العـاملة الزراعيـة باجتهاد ولا تـتحدث عن ترك سـادتها". فأين سـوف يجدون عملاً؟ ولـذا فقبل مـجيء ذلك الوقت، يـسارع أولئك الـذين كانوا تواقـين إلى تغـيير سادتهـم إلى إعداد خطط. "بـمجرد بدء العـمل في حقول الـكرم، واستخدام الـعمل الإضافي، يترك. . . بعض العمال الزراعيين سادتهم ويرحلون للعمل كعمال مياومين أو للبحث عن وضع أفضل في مكان آخر"(٧٩).

ومن الصعب علينا تخيل قسوة شتاءات المـاضي، بما أننا قد أصبحنا معتادين على البيوت المكيفة تكييفاً مركزياً، والطرق الـتي تجري صيانتها ويزاح عنها الثلج، وسهولة النقل والأنهار التي تمت الـسيطرة عليها وإيجاد قنوات فرعية لها، بحيـث يعتبر فيضانها على الضفـاف حدثاً نادراً. أمَّا في الشتـاء في الأزمنة الماضية فـإن كل شيء كان يزداد سوءً بشكـل تلقائي. وكان البـرد زائراً لحوحاً، خطـراً ومدمراً. وبانتظام عـادي تماماً، كانت العلامات نفسهـا تتكرر: فالحبر سوف يتجمد في المحبرة عـندما تشرع في كتابة رسالـة(٨٠) ـ بل إن النبيذ كان يتجمد على مـائدة لويس الرابع عشر ومدام دو مانتنون؛ وقد عثر على كائنات برية ميتة مجمـدة من البرد في الحقول أو في الغابات ـ كما كانت هناك مصـائب أخرى. وفي عام ١٧٠٩ في مـارسيليا، تجـمدت المياه في الـفيو بور، بالرغم من صعـوبة تصديق ذلك(٨١) (ولـم تكن تلك هي المـرة الأولى، فالشيء نفسه كان قـد حدث فـي عام ١٥٠٦)(٨٢). وكان شتاء عـام ١٥٤٤ بالغ القسوة فـي المين بحيث إنه "كان يتعين كسر النبـيذ في البرميل الخشبي بأدوات حادة"(٨٣). وفي كـان Caen، في فبراير/ شبـاط ١٦٦٠، في ما يذكر سيمون لو مارشان فـي يومياته: "كان عليَّ أنا وغيـري تسخين الخبز حتـى يتسنى لنا قطـعه وأكله؛ وكان النبيذ قـد تجمد في البرمـيل الخشبـي. وعندما أردنـا تناول شيء منـه، اضطررنا إلى إشـعال شعلـة تحت

السدادة حتى تتسنى لنا إذابته"(٨٤).

كما أن هذا لم يكن يحدث في زمن بعيد جداً. فحتى في أواسط القرن التاسع عشر، كانت فرنسا ما تزال تعاني من مصاعب الشتاء المتراكمة. وفي سانت أنطونان، وهي مدينة ريفية صغيرة في تارن ـ ايه ـ جارون، تخبرنا وثيقة مؤرخة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٥ (أي بعد مرور نصف قرن كامل على الثورة) بأنه "كنتيجة لقلة العمل المترتبة على الشتاء، سوف تحدث مصاعب جد عظيمة في **Commune** سانت أنطونان" ـ كما سوف تحدث في آلاف من الكومونات الأخرى أيضاً(٨٥). ومن مارسيليا، في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٥٣ (ستكون سنةٌ قد مرت على الامبراطورية الثانية في ٢ ديسمبر/ كانون الأول)، أرسل الوالي تقريراً أكثر مدعاة للاطمئنان: "الخلاصة أنه يبدو أن الشتاء سوف يمر دون معاناة شديدة للطبقات الزراعية"(٨٦). إلاَّ أنه في السنة نفسها، ١٨٥٣، وبعد يوم واحد فقط، في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، كتب والي الأوب: "إن الوضع العام في **arrondissement** تروا و**département** أوب قد ظل كما هو منذ تقريري الأخير. إلاَّ أننا لا يمكننا إخفاء المخاوف تجاه الشتاء القادم، نتيجة لارتفاع أسعار الخبز. على أنه في مجمل الـ **département** وخاصة في تروا حيث يتركز السكان، تتخذ السلطات البلدية تدابير لمعالجة الوضع واعتباراً من يوم الاثنين ٧ [نوفمبر/ تشرين الثاني] جرى توزيع أموال [لسداد جزء من ثمن الخبز] على العائلات الأكثر عوزاً. وقد جرى جمع تبرعات وإعداد قوائم إكتتاب، وإذا دعت الضرورة سوف يجري فتح ورش طواريء لتشغيل العمال الذين غالباً ما يضطر أصحاب المانيفاكتورات إلى فصلهم عند مجيء الشتاء"(٨٧). والحال أن ورش "الطواريء" تعني ما كان يعرف في زمن النظام القديم بالورش الخيرية.

وإليكم مثالاً أخيراً، هذه المرة في روكروا في الآردين، بتاريخ ٢٧ فبراير/ شباط ١٨٥٤: "إن الـ **départements** الشمالية تشعر هذا العام أكثر من سواها بالآثار الكارثية لشتاء قاس وطويل. فلم تتمكن الطبقات المحتاجة التي تحيا من يوم ليوم من العمل في حرفها المعتادة، وقد أدى هذا إلى مفاقمة وضعها مفاقمة خطيرة. على أن التدابير الخيرية التي اتخذتها الحكومة قد سمحت بتخفيف جانب كبير من المعاناة وحفزت مشاعر الامتنان العميق للامبراطور وللامبراطورة. إن الأعمال الخيرية العامة لم تتراخ للحظة؛ وقد جرى في كل مكان تدبير موارد لمكاتب المساعدة، كما تسنى في

كل مكان تخفيف المعاناة عن كاهل الأسر التي لا تملك إمكانات العيش"(٨٨).

ولا شك أن هذه الأمثلة تتصل كلها بالشقاء بين صفوف فقراء المدن، وأن المشكلة كانت تتمثل دائماً في البطالة وارتفاع الأسعار وليس في المجاعة كما كان الأمر غالباً في الماضي. وكان الريف أكثر صمتاً، أو ربما أكثر استسلاماً، إلاّ أن من المحتمل أيضاً أنه لم يتأثر تأثراً فادحاً.

وأنا أميل إلى تصور أن **الاقتصاد الفلاحي** قد ظل قائماً في فرنسا وأماكن أخرى طالما استمر الشتاء فصلاً مثيراً للرعب بشكل لا يمكننا الآن تصوره، أي فصلاً بوسع معظم الناس أن يوافقوا فيه على الكلمات الأولى في **مناجاة الفقير لنفسه**(٨٩)، وهي أبيات بالعامية الباريسية من تأليف جيهان ريكتوس (١٨٩٧):

مصيبة! آدي الشتا وقساوته
الوقت اللي ماحدش يقدر فيه يخلع لبسه
واللي عليه يشوف اللي وراه
في عز الضهر هيهرب من شغله...

المجراف، المعزقة، المعول، أو المحراث

ما هي الأسلحة والأساليب التي كان على الإنسان استخدامها في صراعه مع الطبيعة؟ في المقام الأول، اعتمد على عون الحيوانات المستأنسة، خاصة الـ bestiaux aratoires(٩٠)، الحيوانات التي تجر المحراث: الخيول، الثيران، الماشية (المشدودة إلى المحراث من قرونها، كما كانت الحال ما تزال كذلك في كثير من الأقاليم الفقيرة حتى القرن العشرين)، والحمير والبغال (حيث الأخيرة "مركبة تتحرك على جميع التضاريس" بحسب تعبير أحد المؤرخين)(٩١). والحال أن **الحيوانات** قد مثلت كل الفارق بين نمط الزراعة الصيني ونمط الزراعة في أوروبا الغربية، كما أشير إلى ذلك من قبل مرات كثيرة، لكن وضوح هذه الحقيقة لا يجعلها أقل أهمية.

في أوروبا، كان الناس قد أخضعوا حيوانات الجر كمورد للطاقة منذ الأزمنة قبل التاريخية: إنها ترجع إلى زمن جد بعيد. لكن الفلاحين، على مدار قرون، لم يكن لديهم ما يكفي منها لفلاحة المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة. وعشية الثورة، قَدَّر لافوازييه أن هناك نحو ثلاثة ملايين من الثيران (بالإضافة إلى أربعة ملايين

من الأبقار) و ١,١٨٠,٠٠٠ حصان (١,٥٦٠,٠٠٠ منها تستخدم في الفلاحة)(٩٢). ومع ذلك فقد كانت الخيول والثيران والبغال في تلك الفترة ما تزال قليلة نسبياً من حيث العدد: إن "الطاقة الحيوانية" لم تصل إلى أعلى مستوياتها إلاَّ فيما بعد، في أوائل القرن العشرين.

ثم إن الحيوانات لا تستطيع عمل كل شيء: ذلك أن جانباً من العمل يظل من المستحيل تنفيذه إلاَّ باستخدام الطاقة البشرية. وهذه الهوة بحد ذاتها إنما تعتبر سمة كاشفة من سمات الاقتصاد الفلاحي، وإن لم تكن من السمات المتعارف عليها عموماً.

ونوع العمل الذي أتحدث عنه ليس العمل الذي يؤديه الإنسان بيديه العاريتين (كما يسود الظن أحياناً) بل العمل الذي يؤديه الإنسان المسلح بأدوات زراعية ـ المجراف، المعزقة، المعول، المنجل، المِدَمَّة، المذراة، سكين التقليم، ناهيك عن جميع الأدوات الخاصة ذات الأسماء المختلفة في كل أقليم: الأدوات الضرورية لتقليم أشجار الكرم، ولحفر الأرض حول جذوع أشجار الكرم، أو المحيطة بأشجار الزيتون أو الجوز أو التوت أو الكستناء؛ الفؤوس والمناشير على اختلاف أنواعها واللازمة لقطع الأشجار؛ وفي وقت الدرس، المِدرس اليدوي بصوته "الذي يشبه صوت الجرس"، والذي كان ما يزال يستخدم حتى القرن العشرين في شارانت، بين أماكن أخرى.

والواقع أن "الطاقة الحيوانية" قد خففت أعباء الناس وساعدت على تحررهم وأتاحت لهم إمكانيات وطموحات جديدة. وكان من المستحيل على الزراعة الواسعة النطاق لنباتات الحبوب أن تتطور بالشكل الذي تطورت به لولا قوة الجر الحيوانية. لكن العون الذي قدمته الحيوانات لم يكن إلاَّ عوناً جزئياً وذلك لأنه، بين أسباب أخرى، كان يتداخل مع التوازن بين الطعام والانتاج: وأحياناً ما كان اختياراً بين الناس والحيوانات، بين القمح وكلأ المرعى. وغالباً ما كان ما يحتاجه الإنسان كغذاء كانت الحيوانات تحتاجه أيضاً ـ وبعض المواد الغذائية كانت مشتركة(٩٣).

وقد يبدو هذا واضحاً. ففي إنجلترا في القرن السادس عشر، لاحظ توماس مور (١٤٧٨ ـ ١٥٣٥) في كتابه **يوتوبيا** أن الحيوان المستأنس الوديع الذي هو الخروف، حيث مراعيه تتسع على حساب حقول نباتات الحبوب، قد "التهم البشر"، أي حرمهم من طعامهم، بل من عملهم: ألا يكفي راع واحد "لرعي الحيوانات على هذه الأرض نفسها التي كانت تحتاج، في السابق، إلى عدة أيد لفلاحتها ولزراعتها"(٩٤)؟ وفي فرنسا، عالج كانتيون (١٦٨٠ ـ ١٧٣٤) المسألة نفسها: "كلما زاد عدد الخيول التي

ترعاها دولة من الدول، كلما قل الطعام المتاح للسكان" ؛ "إمّا الخيول أو البشر"(٩٥).
ويردد ميسانس هذه الأفكار في عام ١٧٨٨: "إن تزايد محاصيل العلف والعدد الضخم للخيول إنما يؤديان إلى تناقص الأغذية المناسبة لإطعام البشر"(٩٦). وفي بلاد أوج منذ نحو ١٦٦٠، وفي مجمل نورماندي السفلى فيما بعد بكثير، نحو أعوام ١٧٨٠ ـ ١٨٢٠، مع تخصيص مساحات أوسع للرعي، أصبحت البقرة أيضاً عدواً بريئاً للإنسان.

وهكذا فمن ناحية كان هناك العمل الذي يؤدي بمساعدة الحيوانات، ومن ناحية أخرى كان هناك العمل الذي كان الإنسان مرغماً على أن يؤديه بنفسه أو الذي اختار أن يؤديه بنفسه. ولكن ماذا يمكن أن يكون نطاق ما جرى العرف على تسميته بـ **la culture à bras**، الفلاحة باليد؟

في المقام الأول، يتصل الأمر بالحدائق وبمزارع القنب الصغيرة، جد الشبيهة بالحدائق، حيث كانت تجري زراعة الكتان أحياناً والقنب أحياناً أخرى. وفي هذه المساحات المحصورة، حيث يمكن لسيقان القنب الكثيفة أن تعلو إلى مترين، يمكن للمرء اليوم أن يتخيل استخدام محراث آلي، إلاّ أنه في الماضي، كان من الصعب على حصان أن يجد مجالاً للدوران. فهنا كان يتعين فلاحة الأرض بالمجراف، وهو أمر عادة ما كان يُترَكُ للنساء. والحال أن هذه القطع من الأرض، الضرورية للحياة الفلاحية والقريبة من البيت، كانت تحصل على كميات إضافية من السماد، و، بدرجة أقل، مخلفات البشر. ولم يكن السماد البشري يجمع عادة في الريف الفرنسي إلاّ في أجزاء من الشمال(٩٧) كانت تسمح بهذه الممارسة، أو على مشارف المدن مباشرة. أما حدائق الخضروات، والتي كانت تشكل دائرة حول كل مدينة، فقد اعتادت على تلقي الغائط والنفايات من جميع الأنواع والتي اعتاد الخدم في لافال مراكمتها خارج أبواب المنازل في مساءات الثلاثاء والخميس والسبت، حتى يتسنى لـ "الفلاح القذر" جمعها(٩٨).
وكان الشيء نفسه يحدث في ليون "حيث يجري تنظيف الشوارع إلى أقصى حد ممكن وحيث يجري نقل السماد البشري على ظهور البغال إلى المزارع"(٩٩). وحول باريس، كانت النفايات والقاذورات والغائط تستخدم في تسميد حدائق السوق. وحتى وقت متأخر كالثالث عشر من **نيفوز** من العام الثاني للجمهورية، كان المدعو بريديه "يتمتع وحده بالامتياز الممنوح من أمين **généralité** [باريس] لكي يحول إلى بودرة الغائط "المجموع في مونفوكون ولكي يتولى بيعه"(١٠٠). لكن هذه "البودرة المساعدة على

نمو النباتات"، لم تكن، في رأي المدعين، جيدة جودة المادة الأصلية. ولذا فقد طلبوا إلغاء الامتياز. إلاً أنه جرى لبعض الوقت منع مزارعي بلفيل وبريه ـ سان ـ جيرفيه وبانتان وسانت وان ولافيليت ـ وكلها قرى تقع على بوابات باريس ـ من استخدام مثل هذه المادة "في تسميد أراضيهم إلاً بعد تركها للتحلل بشكل كاف"(١٠١).

ومن المؤكد أن السماد المنشور على هذه الحدائق المفضلة كان أكثر من السماد المنشور على الحقول العادية، حتى عندما يكون من المقرر زرع القمح فيها. وهكذا فقد كانت هناك غالباً صلة بين الفلاحة باليد والأرض جيدة التسميد. والحال أن الايل دو ريه هي مثال صارخ على ذلك: إذ لمّا كانت مخصصة برمتها لحدائق الخضروات، فلم يكن فيها خيول أو بغال، ولا حتى خنزير! "إن المعزقة وسواعد السكان القوية هي الشكل الوحيد للفلاحة... وقد اعتاد المرء على أن يقابل هناك كهولاً كانوا، من جراء انحنائهم على مدار حيواتهم ممسكين بالمعاول، منحنين انحناء سيقان أشجار الكرم، حيث تميل رءوسهم إلى حد ما في اتجاه بطونهم"(١٠٢). ووفقاً للرسام يوجين فرومنتان، فإن أصحاب المزارع الصغيرة سوف يحصدون شعيرهم "بأيديهم العارية"، ولذا فلم يكن هناك شيء اسمه الـ **buailles**، أي الحشف"(١٠٣). فهل كان السبب في تطور هذا الأسلوب في الزراعة هو أن الأرض كانت مقسمة إلى قطع جد صغيرة؟ أم السبب في ذلك هو أن هذا الأسلوب كان يغل محصولاً مرتفعاً إلى هذا الحد، بسبب زاد الجزيرة الضخم من الأعشاب البحرية ـ الـ **start**، التي كان يتم جمعها كل ليلة عند ارتفاع الموج، حتى في الطقس العاصف، عندما كان هؤلاء الصيادون الغريبون يخوضون في الماء حتى خصورهم؟ هنا كان البحر الهائج نعمة.

لكن الصلة بين السماد والفلاحة باليد لا تفسر السبب في امتداد الأخيرة إلى الحقول المكشوفة، حيث كان المدد من السماد قليلاً. إن الضرورة وحدها هي التي يمكنها تفسيره، وإن كان بعض المهندسين الزراعيين قد حلموا بتطبيق الفلاحة باليد على نحو منهجي في مساحات شاسعة. وفي عام ١٨٠٦، كتب واحد منهم، وهو ب. ج. بوانسو، بحماسة حول الموضوع فقال: "سوف يكون شيئاً حسناً إذا ما أمكنت فلاحة جميع الأراضي بالمجراف. فمن المؤكد أن هذا سوف يكون أفضل من المحراث، وهذه الأداة محل إيثار في أجزاء عديدة من فرنسا، حيث تؤدي ممارسة استخدامها إلى اختصار العمل، لأن بوسع رجل واحد قلب ٤٨٧ متراً (٢٥٠ **toises**)

من الأرض إلى عمق ٦٥ ديسيمتراً [كذا: إنه يقصد بالطبع ٦٥ سنتيمتراً]، أي إلى عمق قدمين، في أسبوعين، وهذا الحرث الواحد كاف، في حين أنه يتعين المرور بالمحراث على الأرض أربع مرات قبل أن يكون بالإمكان بذر البذور، إذا كانت التربة ثقيلة؛ وأياً كان الأمر، فإن الأرض لا تقلب ولا تحرث جيداً البتة إلاَّ بالمجراف. وإذا ما اعترض أحد بأن هذا من شأنه أن يكون أكثر تكلفة من استخدام المحراث، فإنني سوف أرد بأنه ما على المرء إلاَّ أن يحسب تكلفة الحيوانات وطعامها، وطقمها والمحراث الذي تجره، واحتمال مرضها أو نفوقها؛ وسرعان ما سوف يكتشف المرء أن من سوء التدبير والاقتصاد استخدام المحراث بينما لا توجد مساحة شاسعة لعمله. . . وتتمثل إحدى المزايا الكبرى للمجراف في أن التربة لا تحتاج البتة إلى أن تُترك لإراحتها وفي أنه لا يجري إهدار ولو أبسط شبر من الأرض؛ وثانياً. . . فإن الغلة المتحصلة من الأرض المفلوحة بهذه الطريقة هي ثلاثة أمثال غلة الأراضي الأخرى. والحال أن المجراف المستخدم. . . يجب أن يكون طويلاً وقوياً طول وقوة مجراف الحدائق العادي مرتين على الأقل؛ فهذا المجراف الأخير لا يمكنه الصمود للمهام التي لا مفر للمرء من بذلها لرفع التربة الصلبة وكسرها بما يكفي. ويجب للمقبض أن يكون مزوداً بقضيب عرضي من أعلاه، حتى يتسنى للعامل أن يستند إليه بيديه كلتاهما، بينما يضع قدمه على أحد جانبي الشفرة حتى يغرزها في التربة. وعندما تكون التربة جد حجرية. . . يجب بدلاً من ذلك استخدام مذراة، فشفراتها الثلاث تنفذ بسهولة بين الحجارة. وبهذه الطريقة تجري فلاحة الأقاليم الحجرية حول ليون. كما يمكن استخدامها في حقول الكرم، فهي لا تلحق ضرراً بجذور أشجار العنب"(١٠٤).

على أن هذا العرض الطويل لمزايا ولمناهج الفلاحة باليد لا يذكر مساهمة السماد التي لا غنى عنها، وبوسع المجراف بالفعل تحقيق المعجزات، فهو يُعرِّضُ التربة للهواء ويخلط عاليها بسافلها، إلاَّ أنه إذا كان "لا يجب السماح بإراحة الأرض" كما يقول الكاتب، فمن الضروري أن يتوافر تسميد كثيف. فدون السماد، تعتبر الزراعة المتواصلة مستحيلة ـ إلاَّ أنه لم يكن من السهل تماماً العثور عليه.

لقد كان هناك نقص حاد في توافر السماد لأنه في معظمه كان سماداً حيوانياً. والتخلص من حيوانات الجر، كما اقترح بوانسو، لم يكن ليكون من ثم شيئاً مفيداً. "في الفيرتوا، في القرن السابع عشر، كان يجري تحسين التربة بالسجيل، الأمر الذي كان يزيد الغلة بنسبة الثلث. . . وفي عام ١٧٤٨، كون بعض الفلاحين مُرَكَّباً من

السرخس والخلنج كانوا يذهبون لبيعه في السوق في لو مان"(١٠٥). لكنني لا يمكنني ضمان قيمة مثل هذا المُرَكَّب مثلما لا يمكنني بالمرة ضمان قيمة الـ **écobuage** (حرق الطبقة العليا) والذي كان مستخدماً في كل مكان تقريباً، أو المُرَكَّب الذي كان يجري إعداده في الألب من أشجار البلوط الميتة المتعفنة والرماد وأوراق شجرة اللاركس. والتي كان يجري خلطها بأغصان شجرة البقس الصغيرة وسيقان الزعتر واللافندر(١٠٦). لقد كانت هذه مجرد ملطفات في أحسن الأحوال وقليلاً ما كان يتم اللجوء إليها. وبما أن الغائط البشري لم يكن هو الآخر مستخدماً استخداماً واسعاً، فقد كانت الحيوانات بالفعل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، للسماد. وفي الألب، كان الفلاحون يخرجون لجمع الروث ـ الـ **mison** ـ الذي كانت الأغنام المتنقلة أو المحلية تتركه في المراعي الصيفية، وكانت هذه المادة الثمينة تُنقل إلى القرية أسفل الجبل على ظهور الرجال أو البغال(١٠٧). إلاَّ أنه في شارون ـ سور ـ مارن، بين الحروب، "في بعض القرى القريبة، كان بوسع المرء بالفعل أن يستأجر بعض الطرق أو أقساماً من طريق حتى يكون له حق جمع روث الخيول المتروك عليها"(١٠٨). ولعل المثال الأوضح بين جميع الأمثلة يجيء من الألب في بروفانس في القرن الثامن عشر. فالماشية كانت قد أصبحت نادرة هناك، وحلت محلها الأغنام. ومع ذلك "لا يُسمح في أي مكان للأبقار بأن تواصل العيش إلى مثل هذا العمر المتأخر كما في هذا الإقليم، حيث يجري الإبقاء عليها بهدف الحصول على روثها"(١٠٩). إن السماد تراب ذهبي، ويقال لنا إن الفلاح كان مستعداً لمقايضة أي شيء، إلاَّ السماد.

مشروع غير متوقع

من ليس فلاحاً هو وحده الذي يمكنه تجاهل أهمية السماد الكبرى ـ كما فعل صاحب مشروع ضخم لم تترتب عليه نتائج عملية لكنه يستحق التوقف عنده لأنه غير عادي إلى حد بعيد وقد تم طرحه بكل الإيمان الحار المتوفر لدى واحد يعتقد أنه قد وجد الحل الناجز، مدعوماً بحجج لا يمكن الرد عليها.

والتاريخ هو يناير/ كانون الثاني ١٧٩٣، وقد أدت الأزمنة الثورية إلى حفز الكثير من الأفكار العظيمة. إلاَّ أنه، على نحو غير متوقع، وصل إلى وزارة الداخلية اقتراح من المدعو أ. ب. جوليان بيليه، المدير العام للأشغال بمعسكر الجيش خارج باريس(١١٠). فالمدير المذكور، الذي يقدم نفسه على أنه "مواطن... فخور بسمعته"

وتواق "إلى أن يكون مفيداً بالفعل" و"لا يقترح البتة شيئاً باستخفاف أو دون دراسة"، قد اقترح على الحكومة نظاماً للفلاحة رأى أنه لا مثيل له: "إن التجارب التي جرى الاضطلاع بها على نطاق واسع وفي مناسبات عديدة قد أقنعتني بالمزايا العظمى لنظام فلاحة **à bras** [باليد] من اختراعي، بعد عشر سنوات من البحث. ففي المقام الأول، مع تقدم طفيف للمحصول [من الأرجح أن هذا يعني بدء الزراعة في وقت أسبق من المعتاد]، تستخدم هذه الطريقة السواعد بأكثر مما تستخدم الخيول، وتستخدم المجاريف والمعازق بأكثر مما تستخدم المحاريث، وإذا كانت الآلة في [الصناعة] التي توفر العمل مفيدة دائماً، فإنني أرى أن عمل الناس في الزراعة لا يمكن الاستعاضة عنه بالمسحاة وبالمحراث (مع أن ذلك قد يكون أسهل). وقد أجريت تجاربي الرئيسية على التربة التي تنتج في المتوسط ما لا يزيد عن أحد عشرة قنطاراً من القمح، وهي تربة تجري فلاحتها، ولكن فلاحة جيدة، بالطرق العادية، وحتى يتم الحصول على هذه الغلة، يجري بذر نحو قنطارين من البذور أو أكثر غالباً. وأولاً وقبل كل شيء، تسنى لي توفير ٦٠ **livres** أو ثلاثة بوشلات بمقياس باريس [٨ جالونات للبوشل الواحد] من البذور، بما يعدُّ مكسباً مؤكداً؛ ثم بدلاً من جني أحد عشرة قنطاراً، جنيت ٥٥ و٥٦، بل و٦٠ قنطاراً، مع ما يتناسب مع ذلك من قش... وبموجب النظام القديم [على التربة نفسها]، كانوا يبذرون بوشلين لكي يحصلوا على أحد عشرة، ولذا كان لابد من بذر عشرة بوشلات للحصول على ٥٥، في حين أنني بذرت سبعة بوشلات للحصول على ٢٨٠ أو أكثر. وبموجب النظام القديم كان البوشل الواحد يغل خمسة ونصفاً [للواحد] وربما ستة اليوم وذلك بسبب قلة الهوام والطيور الآن هناك(١١١)، في حين أن البوشل بموجب نظامي إنما ينتج أكثر من أربعين للواحد. ويكفيكم أن تتصوروا ما يمكن أن يضيفه ذلك من قيمة إلى الـ **biens nationaux** [الأراضي العمومية] التي لم يتم بيعها بعد".

والحال أن صاحب المشروع كان يقترح ما لا يزيد ولا يقل عن الاتجاه إلى استخدام هذا الأسلوب المكثف لفلاحة ما لا يقل عن ٦٠ مليون **arpents** من الأراضي الصالحة للزراعة والتي يعتقد أن فرنسا تحتوي عليها. وقد أدرك أن هذا مشروع طموح يتطلب، من أجل فلاحة الـ ٦٠ مليون **arpents** (الـ **arpent** الواحد يتراوح بين ٤٠ و٥٠ آر) [يتألف الآر الواحد من مئة متر مربع. ـ المترجم]، نحو عشرة ملايين من العمال "أو رأسماليي العمل كما وصفهم كاتب اقتصادي". ولتلاحظوا

النسبة: عمل إنسان واحد، بأدواته وبقوة ذراعيه، لكل ٦ **arpents**.

وبالطبع لم يجر تبني المشروع. فبصرف النظر عن أي شيء آخر، من أين كان يمكن، بعد معركة جيماب [٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٩٢]، تدبير الأيدي الزراعية التي تصل إلى عشرة ملايين ـ أو حتى المليون الواحد الذي طلب الكاتب تدبيره للبدء بالمشروع على أساس تجريبي؟ فبينما كانت الحرب تأخذ الرجال والخيول، كانت الزراعة الفرنسية تفقد الكثير من قوتها العاملة على أية حال.

بعض الأمثلة

في فرنسا، كانت الفلاحة باليد ممارسة قديمة أنجبتها الضرورة والتجربة. والواقع أنها كانت في حالات كثيرة المخرج الوحيد من صعوبات جسيمة.

فدونها كيف كان يمكن للمزارعين أن يفلحوا أرضاً شديدة التحدر في المناطق الجبلية؟ في المسيف الأوسط، باستثناء الأراضي المنخفضة (بل وعليها أيضاً أحياناً)، كانت معظم أراضي المزارع تحرث بالمجراف اليدوي حتى ماضٍ قريب جداً. وكانت حيوانات الحرث هي الاستثناء. وقد أدت الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها في الألب. فالحيوانات لم تكن واردة هناك، كما لم تكن واردة على سفوح الوازان المتحدرة. وفي منتصف وادي الديرانس، في مونرون مثلاً، "كان يتعين أداء العمل كله باليد، للأسف"(١١٢).

ومع ذلك، بالرغم من الصعوبات، كانت المحاصيل الزراعية تُزرع على نطاق واسع على سفوح الجبال في الماضي، متى توسع السكان. وفي البرانس وأقاليم مماثلة، كان هناك سعي مستميت إلى أراضٍ زراعية جديدة، كان ارتفاعها يصل إلى ٢٠٠٠ متر في آندورا وإلى ١٦٠٠ متر في سيردانيه وفي كابكير... إلاّ أن زراعة المحاصيل على سفوح الجبال كانت أشبه ما تكون بعمل آكروباتي مثير: لقد كان على الفلاح أن يترك وراءه محراثه وحيواناته عندما يصعد إلى الأرض العالية. وفي صعوده إلى حافة خط الثلج "كان يأخذ معه مجرافاً لكي يحرث شريط الأرض الذي لا يمكن للحيوانات التعامل معه. وكانت زوجته وأطفاله يصعدون في أثره، ينيخ عليهم عبء دلاء أو سلال السماد. فدون هذا الأخير، سوف يذهب المجهود سدى". ولابد للمرء من أن يراوده الأمل دائماً في أن الشريط الهش لن تعصف به يوماً ما "الانهيارات الأولى"(١١٣).

ومن بين الأقاليم الفقيرة الأخرى التي كانت المحاصيل تزرع فيها باليد إقليم المين،

حيث كانت حيوانات الحرث غير منتشرة. وما كان هناك من محاريث كان عبارة عن أدوات خشبية فجة، ثقيلة، صعبة القياد، "كانت تُدفع على أرض المزرعة، ربما بقدر طفيف من المساعدة من جانب صانع العجلات في القرية"(١١٤). والحال أن أطراف شفرات المحراث وحدها هي التي كانت تصنع من الحديد، وكانت هذه الأطراف تنفذ في الأرض إلى عمق مضحك قدره ١٠ أو ١٢ سنتيمتراً على أقصى تقدير، وهو عمق لم يكن كافياً ولو لمجرد قطع جذور الأعشاب الضارة. إلاَّ أنه لأن المحاريث كانت جد ثقيلة، فقد كان كل محراث يحتاج إلى حيوانات جر لا تقل عن ستة ثيران أو أربعة خيول ولم يكن بوسعه أن يحرث غير نحو ستة هكتارات في السنة. وكان عدد هذه المحاريث قليلاً جداً على أية حال. "في سان ـ مار ـ سو ـ لا ـ فيتيه، كانت ـ ثلاث **closeries** [مزارع صغيرة] فقط تملك كل واحدة منها محراثاً، وذلك من بين ٨١ مزرعة"(١١٥). ومن ثم فإن الـ **closier** أو الـ **borgader** كما كان يُسمّى، إما أنه سوف يشارك فلاحاً أغنى أو سوف، وهذا هو الأغلب، "يحرث الأرض بمعزقة أو بمذراة أو بمجراف [كان الأخير يُصنع من الخشب المزود بشفرة حديدية]. وهذا الـ **émottage**، أو الحرث باليد، كان عملاً بطيئاً ومكلفاً. فالرجل لا يمكنه أن يحرث غير هكتارين في السنة على أقصى تقدير وكان هذا العمل مرهقاً. . . كان يؤدي إلى إصابته بالشيخوخة وبالانحناء قبل الأوان؛ كل هذا في سبيل محصول تافه وأرباح تافهة"(١١٦).

لكن المين كان حالة خاصة: فهو إقليم كان يجري فيه استخدام المزيد والمزيد من الـ **terres vaines** في رعي الأغنام والماشية. ولم تكن هذه الحقول تزرع بنباتات الحبوب إلاَّ كل ثمانية أو عشرة أو اثنى عشرة عاماً (خاصة في إقليم لافال في سبعينيات القرن الثامن عشر). قبل أن ترتد إلى مراعٍ مرة أخرى(١١٧). وفي الأزمنة الفاصلة، تصبح عامرة بالرتم و"بأجمات شاسعة من الوزال، ومأوى لايمكن اختراقه تسكنه الطرائد من كل نوع (الأرانب الوحشية وغير الوحشية، طيور الحجل، طيور الشُنقب) والتي يمكن للفلاحين صيدها، إلاَّ أنها كانت أيضاً ملاذاً لمخلوقات أكثر إزعاجاً (الذئاب، الثعالب والغريرات)". وبما أنه من غير الممكن نقل المحراث إلى أرض من هذا النوع، فقد كان يتعين استصلاحها باليد. وكان يتعين قطع الشجيرات بالمناجل وبالفؤوس ثم حرق الأرض قبل أن يتسنى تحويل هذه الحقول الكثيفة إلى أرض صالحة للزراعة مرة أخرى.

وفي أماكن أخرى، كانت النوعية الرديئة أو العمق الضحل للتربة يجعلان استخدام المحراث مستحيلاً. ومثال ذلك **arrondissement** نونترون في الدوردونيه، على بعد نحو خمسين كيلو متراً إلى الشمال من بيريجو، وهي إقليم صغير جد حجري، توجد به أودية ضيقة قليلة. وقد أوضح رئيس لجنة إحصاءات الـ **arrondissement** في عام ١٨٥٢ أنه: "بما أننا لا نحوز غير القليل من الأراضي الزراعية، فإن فلاحتها صعبة ومكلفة، ويجري استخدام المعول بأكثر مما يجري استخدام المحراث. وأثر المسحاة والمدحاة قليل؛ وهذا هو السبب في أننا لا نحوز شيئاً من هذه الأدوات المتقدمة. والحال أن محاصيلنا التي تحرقها أبسط حرارة، إنما تشكو من سوء التغذية ولا ينتج عنها غير القليل من القش القصير والرفيع جداً بحيث يصعب ربطه في حزم، ولذا يتم اللجوء إلى الألواح الخشبية، وهو بدوره إجراء كارثي بالنسبة لغاباتنا. وبدلاً من تحويل قشنا إلى سماد، فإنه يستخدم كعلف، ويحل الخلنج محله في سقيفات الأبقار، وهو بديل سيء جداً حيث إن شحنة عربة من السماد المكون من القش تساوي على الأقل ثلاث شحنات من الخلنج"(١١٨).

وباليد أيضاً كانت تجري فلاحة المدرجات في الجنوب (لزراعة العنب أساساً) وهكذا كانت تجري زراعة محاصيل جديدة في كل مكان: البطاطس لدى أول ظهور لها، واللفت، وفقاً للأوامر الرسمية (١٧٨٥)(١١٩). وكان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة للذرة أو "الحنطة التركية" عند إدخالها لأول مرة. والحال أن الحقل الذي كان يتعين بذره فيها كان يُجرف (**pelleversé**) وقد استمرت هذه الطريقة في الأراضي الصغيرة التي كانت الذرة تزرع فيها حتى عام ١٩٦٥ ـ أجل، ١٩٦٥(١٢٠). وكنتيجة لذلك، فإن زراعة الذرة كانت تُمَارَس منذ البداية من جانب فلاحين فقراء(١٢١). وكانت الأداة المستخدمة، الـ **pelleversoir** (والمستخدمة مع محاصيل أخرى إلى جانب الذرة)، عبارة عن "مذراة ذات طرفين مستدقين، مفرودين وقويين جداً، مع مقبض طوله نحو متر. ويقول مرجع صدر عام ١٨٦٨ إنه بهذه الأداة يحرث العمال الزراعيون (في لانجدوك) الأرض في الشتاء، بسعر متفق عليه"(١٢٢).

والحال أن التجزئة المتزايدة للملكية الفلاحية في القرن التاسع عشر قد أطالت بالطبع أمد بقاء الفلاحة باليد. وعلى هذه الأراضي الصغيرة، كانت الآلة المستدقة والمجرفة الأداتين الوحيدتين اللتين يمكن استخدامهما. ولذا يصعب أن نشعر بالاستغراب لوجود ممارسة الفلاحة باليد ليس فقط في حقول الكرم حيث كان ذلك

شيئاً عادياً (لم تظهر المحاريت الأولى المستخدمة في حقول الكرم إلاّ في عهد الامبراطورية الثانية، في الجنوب - الغربي(١٢٣) وفي لانجدوك)، وإنما أيضاً وبشكل متزايد في أقاليم الزراعة الكثيفة لنباتات الحبوب، حيث لا يتوقع المرء أن يصادف هذه الممارسة، كإقليمي الألزاس أو ليمانيه: ويقول لنا مراقب في عام ١٨٦٠، إن السكان هنا كانوا آخذين في التزايد، و"يقومون كلهم بفلاحة الأرض بأنفسهم، معتمدين في ذلك عادة على المجراف"(١٢٤).

إلا أنه لا يكاد يوجد في فرنسا مكان لا يصادف فيه المرء آثاراً، بالصدفة أحياناً، لأسلوب الفلاحة القديم. والحال أن مؤرخاً كان يشتغل مؤخراً على **commune** في المارش (**département** الآندر حالياً)(١٢٥)، قد صادف مصطلح الـ**manucottiers** (**manu cultores**) الذي أصبح الآن مهجوراً، والذي يعني الفلاحين الذين يحرثون أراضيهم الصغيرة بالمجراف.

هكذا كان، بوجه عام، الواقع شديد الوطأة الذي عاشته فرنسا الريفية في الماضي: لقد ظلت طرق الفلاحة قاصرة بشكل عنيد، فما دام من غير الممكن استخدام المحراث الذي تجره الحيوانات، لا يكون بالإمكان حرث التربة وتسميدها جيداً، ويصبح من الصعب التخلص من الأعشاب الضارة التي تنمو بأسرع من نمو القمح أو الشوفان أو الجاودار الغض. وكما أنه ليس صحيحاً أن جميع المزارعين الفرنسيين اليوم يملكون جرارات، فإن الكثيرين، بل الغالبية العظمى، من الفلاحين في الماضي لم يكونوا يملكون خيولاً أو ثيران لجر المحاريث. وحتى في أوائل القرن العشرين، فإن "استخدام ثورين كان علامة [في الشارانت، كما في أماكن أخرى أيضاً دون شك] على قدر معين من الرخاء، هو رخاء المزارع الكبير مقارناً بالـ **lopiniers** الذين كان يجري جر محاريثهم [عندما تكون لديهم محاريث] بحمار أو ببقرة هزيلة"(١٢٦).

وهذا كله يبدو واضحاً بما يكفي. إلاّ أن بالإمكان قلب التفسير: فإذا كانت الفلاحة باليد تعني توافراً غزيراً للقوة العاملة، فإن مجرد وجود هذه القوة العاملة الضخمة إنما ينطبق بدوره على هذه الطريقة الزراعية التي تعتمد على كثافة العمل. والحال أن وجود هذه القوة العاملة الضخمة، بحد ذاته، إنما يحد "من استخدام الحيوانات في الأغراض الزراعية"(١٢٧). لقد تنافس البشر والبهائم على العمل.

ثم إننا نعرف حجم "القوتين العاملتين": في عام ١٧٨٩، كان هناك أكثر من ١,٧٠٠,٠٠٠ حصان و٦ أو ٧ مليون ثور(١٢٨). وفي عام ١٨٦٢، كان هناك نحو ٣

مليــون حصان و١٣ ملــيون ثور(١٢٩). لقد تضــاعف عدد الحيوانات، لكــن السكان الزراعــيين كانــوا قد تزايــدوا بشكل أكــثر بطءً بــكثيــر، من ٢٠,٩ مليــون إلى ٢٦,٦ مليون(١٣٠). ولذا فليس من غير المعقول استنتاج أنه خلال هذا الفاصل الزمني القصير نسبــياً بدأ المزارع الــفلاح يتحرر من قــدر من كدحه. والواقــع أن الجماعة الــزراعية، بالرغم من ركودها الظاهري، كانت تتحسس ريح تــغير سريعة ومتواصلة بشكل معقول ـوقد تحسست ذلك بشكل مبكر في بعض الأقاليم المتقدمة(١٣١).

التناسب بين المحاصيل

من شأن هذا العنوان أن يوضـــح نفسه بنفسه. فهو يشير إلى الــضرورة المطلقة، في العالم الفلاحي، **لتحديد هيكل** المساحة المكرسة لمختلف المحاصيل، ولتقسيمها إلى حصص لن تتبدل، بعد تحديدها، إلاَّ بشكل طفيف، إن تبدلت على الإطلاق.

وهناك سبل كثيرة لــتفسير أسباب هذه التقسيمات. وأولهــا، ببساطة، هو أن الناس بحاجــة إلى أن يأكلوا، ولا يــمكنهم أن يحــيوا بعدم أكل شــيء سوى الخبز أو الــثريد المصنوع من نباتات الحبوب أو الكستناء(١٣٢). لقد كانوا بحاجــة إلى الدهون ـ الزبد، الذي كان ترفاً، دهن الخنزير، عرق الشواء، الزيــت (ليس فقط زيت الزيتون: فغالباً ما كان زيت الجوز يــستخدم في كل من الطــبخ والإضاءة). وكانوا بحاجة إلــى البروتين: منتجات الألبان والبيض واللحوم. ويرى بيير دوفونتين أن جغرافيا المعدة كانت أهم من جــغرافــيا المــأوى(١٣٣)، والتي فــرضت أيضاً بــعض الشروط. وكــل ما نحتــاج إليه لاستكمال الصورة هو جغرافيا الملبس. والحال أن الفلاحين الفرنسيين، في سعيهم إلى إطعام وكساء وإيواء أنفسهم وعائلاتهم، قد بــذلوا أقصى ما في وسعهم لكي "يحيوا من دسم أرضهم"، ليس فقط عبر خبز خبزهم بل وعبر انتاج كل شيء من أرضهم. وكانت الزراعة متعددة المحاصيل هي النتيجة الحتمية المترتبة على ذلك.

ويجــب علينــا، على الأرجح، أن نــخرج على الــعادة (والإشتقــاق) ونضع كلــمة "زراعة" في صيغة الجمــع، بحيث تغطي **جمــيع** أشكال الزراعة: الغــابات، بساتين الفاكــهة، حقول الزيــتون والكســتناء والجوز؛ مــزارع الكرم، الرعي وتــربية المــاشية؛ الحــدائق وأراضي القــنب أو الكتــان؛ المحاصــيل "النبيلة" علــى الأراضى الصالــحة للزراعة، خــاصة نباتات الحبــوب؛ والمحاصيل "البرولــيتارية"، بما في ذلــك الجديد منــها، والذي لم يــجر اعتــماده إلاَّ ببطء ـ الــحنطــة السوداء، الــذرة، البطاطــس؛ ثم

محاصيل العلف ـ المعروفة في فرنسا بالمروج الاصطناعية (كيف جرى إدخالها في الدورة المحصولية التقليدية؟)؛ وأخيراً سلسلة من المحاصيل الخاصة ذات الاستعمالات "الصناعية": أشجار التوت، التبغ، البنجر، اللفت، عبّاد الشمس، ونباتات الصبغ، كالفوّة والوسمة. . . والشيء المهم هو أن نلحظ كيف جرى تنظيم هذه المحاصيل على مساحة معينة من الأرض وكيف أثّرت الواحد على الآخر، حيث إنها كانت بالضرورة جزءً من تكوين متوازن، قد يتغير ويتبدل ولكن ببطء شديد فقط، حتى خلال أزمنة ما يسمى بالأزمات وباضطراب الحال.

والشيء المعتاد أكثر هو إيلاء الانتباه إلى عنصرين اثنين فقط من القائمة الطويلة (ولكن الناقصة) أعلاه: نباتات الحبوب والماشية ـ وهما النوعان الرئيسيان في الزراعة وإن كانا بعيدين عن أن يكونا النوعين الوحيدين. وقد لاحظ مارك بلوخ أن الاقتصاد الزراعي "في فرنسا كما في أوروبا، كان قائماً على الجمع بين الفلاحة والرعي، وهي سمة ذات أهمية رئيسية، ميزت بشكل جد واضح الحضارة الأوروبية عن حضارة الشرق الأقصى"(١٣٤). وهو لم يكن البتة الوحيد الذى رصد ذلك. إذ تقول وثيقة من آرييج في عام ١٧٩٠ "إن الزراعة إنما تتكون من جزءين يتبادلان المساعدة فيما بينهما، فلاحة الأرض وتربية الماشية"(١٣٥). وتعني "المساعدة المتبادلة" توازناً يعود بفوائد واضحة على كل من الجانبين: والواقع أن هذه الوثيقة هي احتجاج على الاستصلاح المسرف للأراضي من أجل استخدامها في زراعة نباتات الحبوب ـ فهو استصلاح كان يجري على حساب الرعي.

إلاّ أنه في فرنسا، من المستحيل إعطاء حقول الكرم مكانة خاصة بين أولويات الزراعة. والحال أن إيزاك دو بنتو(١٣٦)، وهو كعادته مراقب ثاقب البصر لمجريات ولأحوال زمانه، كان على دراية جيدة في عام ١٧٧٠ بمشكلة التوازن. فعندما كتب عن إنجلترا تساءل ما إذا "كان يجب أن يكون هناك توازن بين النشاطين [الفلاحة والرعي]، ما إذا كان من الخطر إلى حد ما فلاحة الكثير من أراضي المراعي، وما إذا كانت إنجلترا ربما تكون آخذة في السقوط في هذه المصيدة من جراء الإفراط في تشجيع تصدير [الحبوب] عبر المكافآت السخية(١٣٧). أمّا في فرنسا، فإن هناك ثلاثة أنواع للزراعة يتعين التعامل معها: حقول الكرم، المراعي، والأرض الصالحة للزراعة؛ والتوازن بين هذه الأنواع أكثر تعقيداً".

وإلى هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها إيزاك دو بنتو، سوف أضيف الغابة، التي يجب

اعتبارها واحداً من المتـغيرات الرئيسية، ولو لمجرد أنها تشد الانتبـاه إلى التمايز المهم بيــن الـ bosc والــ plain(١٣٨)، أي بين الأشجار والريف المـكشوف، والذي يتألف عادة من أرض زراعية.

هنا إذاً ثلاثة أو أربعة متـغيرات من شأنها أن تساعدنا على استـكشاف سيرورة تطور طويلة تتضمن متغيرات أخرى عديدة. ولا شـك أننا نبسِّطُ الأمر، ولكن بدرجة مقبولة، على ما أرجو. وسوف يعرف الـقراء الملمون بالجبر القديم أن المـتغيرات الأكثر سرعة في نموها إنما تميل في نهاية الأمر إلى الهيمـنة على قيمةِ دالةٍ عندما يتعلق الأمر بأعداد ضخمة، كما، في هذه الحالة: ملايين الهكتارات، ملايينِ القَناطير، ملايين الفرنكات، ملايين الحيوانات وملايين الناس.

دعونا نحاول استخدام هذه المفاهيم لاستكـشاف معالم المشكلة. إن مساحة فرنسا نحو عام ١٨٥٩، قبل ضم سافوي ونيس مباشرة في عام ١٨٦٠ (وقد أضافتا مجتمعتين على أقصى تقديـر نحو مليون هكتار ونحو ٧٠٠,٠٠٠ إنســان)، كانت تصل إلى٥٣٠ مـليون هكـتار(١٣٩). ومن المعتاد أن نـخصم من هذا الرقم المناطق "غـير الخاضعة للضرائب" (المدن، الطرق، الأنهار، إلخ) فيتبقى ٥٠ مليون هكتاراً، وهو رقم مناسب للحسابات لابد له دائماً من أن يكون تقريبياً وذلك بسبب قصور الوثائق المتوافرة لدينا، وهو قصور يستوجب الأسف. وأسباب قصورهـا معروفة جيداً: خاصة عزوف الفلاحين الكبير عن الإجابة عن أسئلة التعداد أو المـساحة، حيث إنهم كانوا يخافون دائماً من أن يكون الهدف من وراء هـذا النوع من المسح إعداد خطط لفـرض ضريبة جديدة(١٤٠). وهكذا فإن الأرقام المجمـوعة من العمد خلال عهد الامبراطورية الثـانية قد تكون محل شك من حيث تفاصيلها؛ غير أنها تساعد عـلى تحديد بعض القسمات العريضة للصورة الإجمالية.

في المقام الأول، كانت الأرض الفرنسية منقسمة إلى فئتين: **الأرض الزراعية**، من ناحية، والأرض الـمتروكة في حالتهـا الطبيعية، من نـاحية أخرى. وفي الفئة الـثانية، يمكننا أن نضع دون تردد جميع الغابات وأراضي العشب الطبيعية والأراضي السبخة والـ **pâtis** ـ كل ما سوف أسميه أحياناً بالأرض "الخـراب"، نظراً لغياب مصطلح أفضل. إلاَّ أننا من جـهة أخرى يجب أن نكون حذريـن من تعبير "الأرض الزراعيـة" المريح: فهو يشير مـن الناحية النظرية إلى الأرض الـمحروثة أو القابلة للحـرث. ألن يكون من الأفضل الحديـث عن "الأرض المنزرعة"، بحيث يتـسنى للمصطلح أن يـشمل حقول

الشكل ١

السكان الريفيون والبهائم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤

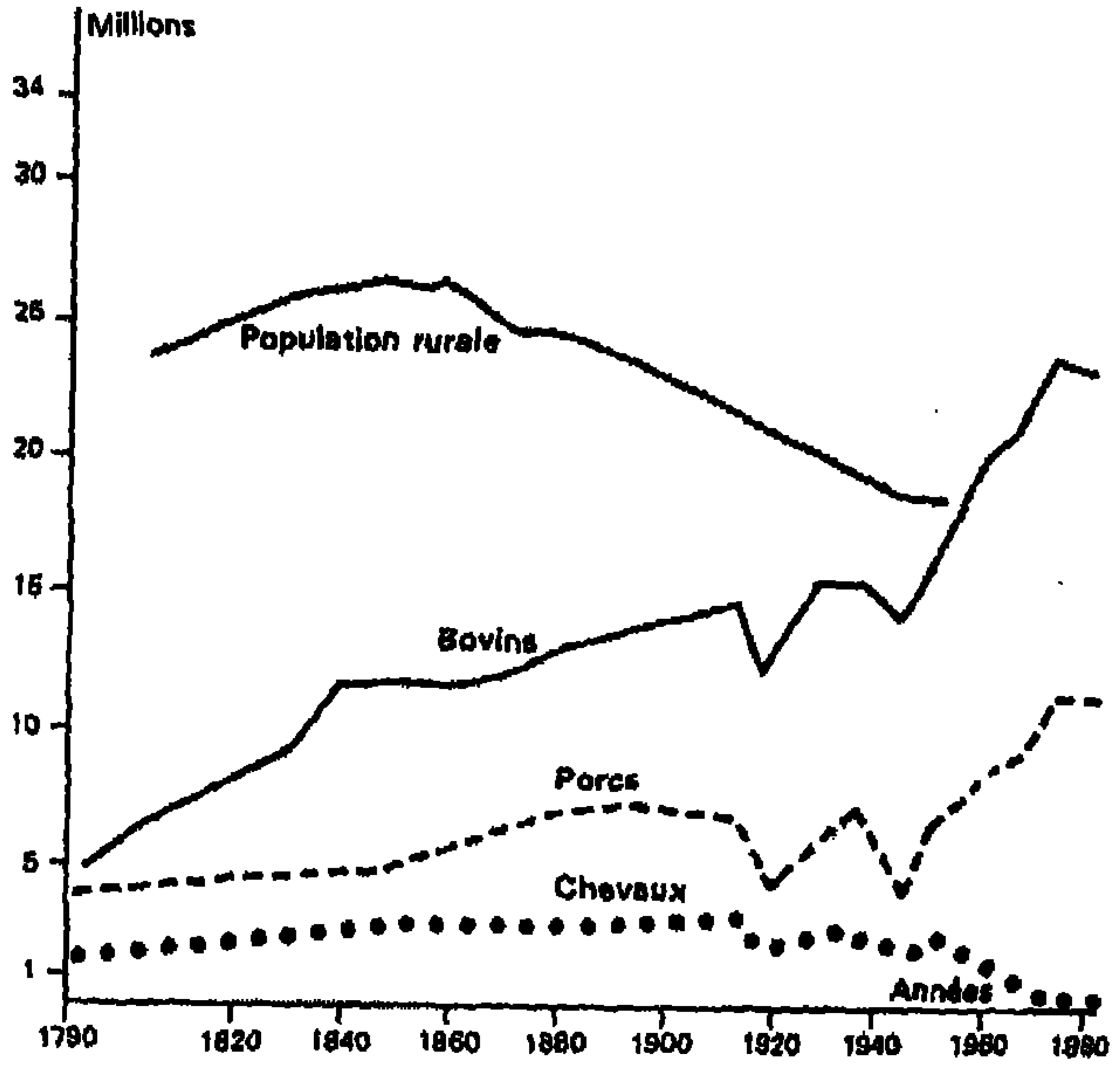

يبين هذا الشكل الزيادة الكبيرة في عدد حيوانات الجر في فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و١٨٦٠، إلى جانب زيادة أقل بكثير في عدد السكان الريفيين؛ والتناقص التدريجي في عدد السكان البشر بعد عام ١٨٦٠ ؛ والتناقص في عدد حيوانات الجر بعد عام ١٩٣٠، والذي يعبر عنه الاختفاء شبه الكامل للخيول؛ والزيادة الحادة في الماشية والخنازير، وهي زيادة تتماشى مع تزايد استهلاك اللحوم.

المصدر:

Y. Tugault. *Fécondité et urbanisation*, 1975.

الكرم والحدائق وأراضي القنب وبساتين الفاكهة؟ إن كان الأمر كذلك، فإن الأرض المتزرعة في عام ١٨٥٩ كانت تتألف من ٢٥ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية، بالإضافة إلى ٢ مليون هكتار هي أراضي حقول الكرم و٢ مليون هكتار هي أراضي الحدائق وبساتين الفاكهة، أي إجمالي ٢٩ مليون هكتاراً. أمّا "الأرض الخراب" فقد كانت تتألف من: الغابات، ٨ مليون هكتار؛ أراضي العشب الطبيعية، ٥ مليون؛ الأراضي البور والأراضي السبخة (بما في ذلك الأراضي التي ثبت عدم صلاحيتها للزراعة وعادت إلى الطبيعة)، ٨ مليون - أي إجمالي ٢١ مليون هكتاراً في مقابل ٢٩ مليون هكتاراً. لم يكن البلد إذاً منقسماً إلى نصفين بالضبط: فالجهد البشري كان قد ترك بصماته على الشطر الأعظم وكان توسع الأرض المنزرعة على حساب الأرض الخراب، بالرغم من بطئه، قد بدأ مبكراً وتقدم سريعاً. وبين عامي ١٨١٥ و١٨٥٩، جرى ضم نحو مليون هكتار آخر إلى الزراعة، وهو رقم غير تافه.

فعلى أي نحو، في عام ١٨٥٩، كان توزيع الـ ٢٩ مليون هكتاراً من الأرض المنزرعة والواقعة تحت سيطرة الإنسان؟ على النحو التالي: "الحدائق وبساتين الفاكهة"، ٥٠٠,٠٠٠ هكتار؛ أشجار الكستناء، ٥٥٠,٠٠٠؛ أشجار الزيتون، ١٠٠,٠٠٠؛ أشجار التوت، ٥٠,٠٠٠؛ أشجار التفاح وفواكه أخرى، ٢٠٠,٠٠٠؛ المشاتل ومغارس القصبات، إلخ، ٦٠٠,٠٠٠ وكانت الـ ٢٥ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية موزعة كما يلي: القمح، ٦,٥٠٠,٠٠٠ هكتار؛ **méteil** (الحبوب المهجنة) والجاودار، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ الشعير والذرة والحنطة السوداء، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ الشوفان، ٣,٠٠٠,٠٠٠؛ المحاصيل الجذور (بما في ذلك البطاطس والبنجر)، ١,٥٠٠,٠٠٠؛ محاصيل العلف، ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ نبات حبوب القطاني، ٥٠٠,٠٠٠؛ المحاصيل الصناعية (اللفت، الكتان، القنب، الفوّة، التبغ، إلخ)، ٥٠٠,٠٠٠؛ وأخيراً الأراضي المراحة، ٥,٥٠٠,٠٠٠(١٤١)؛ أمّا فيما يتعلق بحقول الكرم، فهذه لم تحتل غير مليوني هكتار.

وهذه الأرقام مهمة لعدة أسباب:

إنها تشير مرة أخرى إلى المساحة الصغيرة التي تحتلها أشجار الكرم، والتي شغلت مجالاً صغيراً (ما لا يصل إلى عُشر الأرض المنزرعة، وما لا يزيد عن بقع صغيرة قليلة على خريطة مصغرة).

وهي تقول لنا إنه في منتصف القرن التاسع عشر، كانت "المحاصيل الجديدة" -

قريبة العهد أو غير قريبة العهد كثيراً - أي المحاصيل الجذور (بما في ذلك البطاطس وبنجر السكر) والذرة والحنطة السوداء والفوّة ومحاصيل العلف - كانت قد ترسخت تماماً.

إلاّ أنه حتى في ذلك التاريخ المتأخر، كانت المساحة الشاسعة المكرسة لزراعة نباتات الحبوب تعطي الريف الفرنسي في الماضي ذلك المظهر الرتيب الذي رصده وعلق عليه مارك بلوخ(١٤٢). والحال أن القمح كان على أية حال "شراً لا مفر منه"(١٤٣)، ووسواساً قهرياً. وكانت تجري زراعته في أماكن كان من الحكمة أكثر أن تكرس لزراعة الكلأ أو أشجار الكرم أو أشجار الفاكهة. وقرب براد في روسييون، سعياً إلى حماية القمح من الجفاف المترتب على رياح **الترامونتان**، وصل الأمر إلى حد ري الحقول(١٤٤). وفي بونتارلييه في الجورا، على ارتفاع ٨٣٧ متراً، فوجيء ليوناس دو لافيرنيه في عام ١٨٦٠ "برؤية حقول للقمح فوق خط الأشجار. ويتم جنيه في سبتمبر/ أيلول كما في أوروبا الشمالية، قبل وقت قصير من بدايات سقوط الثلج"(١٤٥).

الحصص (تتمة)

باتخاذي تاريخ ١٨٥٩، أي في منتصف الطريق تقريباً عبر عهد الامبراطورية الثانية (١٨٥٢ - ١٨٧٠)، هل تجاوزتُ الحد الزماني للاقتصاد الفلاحي؟ هل كان بالإمكان مواصلة تسميته بهذا الاسم؟

سوف تتمثل إجابتي في أن النموذج الذي يمكننا تصوره من الأرقام الواردة أعلاه يمكن تطبيقه بسهولة على فترات أبعد في الماضي.

إن تقديرات آرثر يونج عن أواخر زمن النظام القديم، والتي عدّلها ليوناس دو لافيرنيه تعديلاً طفيفاً(١٤٦)، إنما تعد قريبة تماماً من أرقامنا: الأرض المنزرعة (٢٥ + ١,٥ + ١,٥) تصل إلى ٢٨ مليون هكتاراً؛ وتصل الأرض غير المنزرعة (٩ + ٣ + ١٠) إلى ٢٢ مليوناً. والصدارة تعود إلى الأرض المنزرعة: فالغابات والمساحات الطبيعية الأخرى كانت تشكل أقل من نصف الإجمالي، وإن كانت قد غطت مساحة تزيد بمليون هكتار عما آلت الحال إليه في عام ١٨٦٠.

ومن المغري قياس التناسب في أزمنة أسبق من ذلك، وإن كان احتمال الخطأ سوف يتزايد. إلاّ أننا لا نسعى في أفضل الأحوال إلاّ إلى قياس التناسب بشكل عمومي.

في عام ١٧٠٠، عشية حرب الخلافة الإسبانية، خلال الأعوام الأخيرة للويس الرابع عشر (مات في عام ١٧١٥) وفوبان (مات في عام ١٧٠٧) وبواجيلبير (الذي نشر **Le Détail de la France** في عام ١٦٩٧ و **Le Factum de la France** في عام ١٧٠٧)، كانت الأرض القومية تتألف من نحو ٥٠ مليون هكتاراً بوجه إجمالي. ففرنسا لم تكن قد حازت بعد اللورين، التي تم كسبها في عام ١٧٦٦؛ أو كورسيكا، التي تم شراؤها في عام ١٧٦٨؛ أو الكونتا فينيسان، التي جرى ضمها في عام ١٧٩٠؛ أو سافوي وكونتية نيس، اللتين تم كسبهما في عام ١٨٦٠. وبعد خصم الـ ٣ مليون هكتاراً غير الخاضعة للضرائب، يتبقى ٤٧ مليوناً. وقد احتلت المحاصيل ٢٣ مليون هكتاراً من الأرض الزراعية، بالإضافة إلى حقول الكرم والحدائق وبساتين الفاكهة - ليصل إجمالي الأرض المنزرعة على ما يحتمل إلى نحو ٢٦ مليون هكتاراً في مقابل ٢١ مليون هكتاراً [من "الأرض الخراب". - المترجم]. مع مفتتح القرن الثامن عشر إذاً، كان الانقسام بين الـ **ager** والـ **saltus**، أي بين الأرض المنزرعة والأرض الطبيعية، أكثر تعادلاً في توازنه عما سوف يكون عليه في عام ١٧٨٩. إن الفارق طفيف، لكنه مهم، بما يشير إلى ما سوف يكون عليه الاتجاه في المستقبل. ولذا فإن بواجيلبير يبالغ عندما يزعم أن "أكثر من نصف فرنسا خراب أو مزروع زراعة سيئة". لكن المرء يود لو كان بوسعه تحري مدى صواب تقديره الذي ذهب إلى أنه حتى ولو قام الفلاح باستصلاح الأرض المتاحة، فإن اجتماع النفقات والضرائب (ويمكنني أن أضيف انخفاض الغلة) سوف يعني أن "الحصاد" في نهاية الأمر "لن يكون من نصيبه" (١٤٧).

ومن المؤكد أنه سوف يكون أمراً مثيراً لو كان بوسعنا أن نمضي إلى مسافة أبعد في الماضي. وقد حاول الفيكونت دافنيل أن يفعل ذلك في عام ١٨٩٤(١٤٨)، في وقت كانت فيه الدراسة التاريخية للأسعار والإحصاءات والديموغرافيا قد بدأت بالكاد، ولم تكن سهلة بالتأكيد، وفي وقت لم يكن أحد قد فكر فيه بعد من زاوية الاقتصاد العام والدخل القومي الإجمالي. وقد تعرض دافنيل لنقد لا يرحم وساخر من جانب مؤرخي الماضي الأكاديميين، إلاّ أنه قد جرى رد الاعتبار إليه بعد أن تبين أن منحنياتنا الخاصة بالأسعار، والتي تصاغ ببالغ الحذر من سلاسل متجانسة طويلة، تتطابق إلى هذا الحد أو ذاك مع المنحنيات التي كان عليه استخلاصها من مصادر **متفرقة**. كما لا يمكن لأحد أن ينكر أنه كان رجلاً واسع المعرفة. وقد ردته حساباته التأملية، المغامرة ولكن

الذكية، إلى فرنسا هنري الرابع وسالي، فرنسا عام ١٦٠٠ أو نحو ذلك. وهذا يعني قفزة إلى مائة عام إلى الوراء.

في عام ١٦٠٠، لم تكن مساحة فرنسا لتزيد عن ٤٤ مليون هكتاراً (هل يمكننا أن نقول ٤٢ مليون هكتاراً، بعد خصم الأراضي غير الخاضعة للضرائب؟). وقد رأى دافنيل أن الأرض الزراعية قد مثلت (آنذاك) نحو ٣٢ في المائة من الإجمالي؛ بينما مثلت الأرض غير المنزرعة ٢٧ في المائة؛ والغابات ٣٣ في المائة؛ والمروج وحقول الكرم ٧ في المائة. ولو قسمنا الرقم الأخير على اثنين، ٣,٥ في المائة للمروج و٣,٥ في المائة لحقول الكرم - فإن إجمالي الأرض المنزرعة سوف يكون بنسبة ٣٥,٥ في المائة في مقابل نسبة ٦٣,٥ للأرض "الخراب" (أو ١٥ مليون هكتاراً للأولى و٢٧ مليون هكتاراً للأخيرة)(١٤٩). وهكذا، ففي وقت كانت الفترة "الحديثة" قد بدأت فيه بالفعل، ربما تكون الطبيعة قد واصلت الاستحواذ على قدر من مساحة فرنسا أعظم من القدر الذي استحوذ عليه الإنسان.

وأنا لست واثقاً تماماً بأرقام دافنيل. فهل كان هو نفسه واثقاً بها؟ إلاّ أنه كانت لديه طريقة بارعة في إعادة تركيب النسب عندما تكون الأرقام غير كافية. لقد قارن الإيراد من الهكتار من قرن لآخر (استناداً إلى عينات يُعتمد عليها من مقاطعات فرنسية مختلفة)؛ ثم حسب الإيراد الزراعي الإجمالي. واستنتج أنه بين عامي ١٦٠٠ و١٨٩٠ حدث تقدم ثلاثي الأركان: الأول هو توسع الأرض الفرنسية من ٤٤ مليون هكتاراً إلى ٥٣ مليون هكتاراً؛ الثاني، وهو الأهم بالنسبة لنا، هو اتساع الأرض المنزرعة من ٣٥,٥ في المائة من إجمالي عام ١٦٠٠ إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ١٨٩٠؛ والثالث هو أن الناتج للهكتار الواحد، بالفرنكات الثابتة، قد ارتفع من ١٩ فرنكاً في عام ١٦٠٠ إلى ٢٦ فرنكاً في عام ١٧٨٩ ثم إلى أقل قليلاً من ٥٠ فرنكاً في عام ١٨٩٠. وقد أجتمعت وجوه التقدم الثلاث كلها لكي تفسر الزيادة في الدخل الزراعي الإجمالي: ٥٠٠ مليون في عام ١٦٠٠، ثم ١,٠٠٠ مليون في عام ١٧٨٩ (وهو رقم منخفض إلى حد ما، في ظني)، ثم ٢,٤٠٠ مليون في عام ١٨٩٠. تلك هي الأرقام كما حسبها دافنيل(١٥٠). وأي مؤرخ له الحرية في أن يرتاب فيها أو، وهذا أفضل، أن يدققها، إلاّ أن اتجاه وأهمية التطور الذي رصده لا يمكن، بوجه عام، الشك فيهما.

وهذه الاستنتاجات مهمة.

إنها، في المقام الأول، إنما تكشف حجم ما استحوذت عليه فرنسا "طبيعية" من

خلفية التاريخ الفرنسي: فالبرغم من أن من المحتمل أن الإنسان قد نجح عبر القرون في إزاحة حدود فرنسا الطبيعية هذه إلى الوراء، إلاّ أنها كانت واسعة بما يكفي لكي تصمد للمجراف وللفأس، وللحصان وللمحراث، وللمنشار وللنار. وسرعان ما كانت تسترد أراضيها بمجرد إدارة الإنسان ظهره لها، وقد حماها جميع أولئك الذين كان بوسعهم أن يغنموا شيئاً منها، أكان هؤلاء من النبلاء الحريصين على غاباتهم وحقوقهم في الصيد، أم من الفلاحين المتمسكين بملكيتهم المشتركة. كما كانت الأرض غير المنزرعة حيوية بالنسبة لسكان المدن المحتاجين إلى الخشب أو إلى خشب الوقود كما بالنسبة للصناعات الناشئة التي تحتاج إلى الوقود، ناهيك عن الفلاحين والنبلاء الذين اعتمدوا على الغابة والأرض الخراب في رعي قطعانهم. لقد كانت هناك حاجة إلى إيجاد توازن بشكل ما بين الأرض **الطبيعية** والأرض **المنزرعة**.

وقد روعي هذا التوازن عبر نوع من الحدود الدفاعية، **هو قانون الغلة المتناقصة** الصارم، والذي كان تورجو قد استشرفه بالفعل من نواح معينة. إن أي استصلاح للأرض إنما يوسع أرض القرية وبالقدر نفسه يوسع الوقت الذي يستغرقه انتقال العامل الزراعي بين البيت والحقول. والوقت مال. ثم إن الأرض البعيدة، البعيدة عن حقول كانت قد جرت زراعتها على مدار قرون، كانت غير خصبة بشكل سافر. وكانت الغلال الناتجة عنها تتكشف عن غلال جد هزيلة بحيث إنها ما عاد بوسعها إطعام المُزارع. وإذا كانت بعض الطوائف الدينية قد تخلت عن أراض في شامبانيا نحو عام ١٥٢٠(١٥١)، فقد كان السبب في ذلك هو أن مثل هذه الأراضي كانت تقع وراء الحدود الخطيرة للغلة المتناقصة ولم تكن "تستحق بعدُ فلاحتها".

ويميل المرء بسهولة إلى النظر إلى تاريخ فرنسا الزراعي باعتباره مبارزة بين الإنسان والطبيعة، سواء اتخذت الطبيعة شكل الأشجار أم الحيوانات أم المياه. وتتمثل علامة أكيدة من علامات قوة هذا العالم الطبيعي البديل في وفرة الحيوانات البرية، خاصة الذئاب، الموجودة في فرنسا حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويذكر مصدر معلومات في الفرانش كونتيه: "منذ عام ١٧٧٥ وحتى مارس/ آذار {١٧٨٤} الماضي، أي خلال تسع سنوات، قُتل في هذه المقاطعة ٦٤١ ذئباً و٦٢٧ ذئبة و١,٣٨٥ جرو ذئب، أي إجمالي ٢,٦٥٣"(١٥٢). ومن المؤكد أن هذا لم يكن رقماً قياسياً. وإذا ما تركنا فرنسا، واتجهنا شرقاً، فسوف نجد أن وجود الذئاب قد أصبح كارثياً: "في سنتين، من عام ١٨٢٢ إلى عام ١٨٢٤، قتلت الذئاب ٢٥,٠٠٠ حيواناً مستأنساً في

ليفـونيا"(١٥٣). وإذا ما عدنا إلى الوراء في الزمن، فـسوف نجد أن الذئاب كانت ذات حضور كثيـف. "في الريف حول تروا، في صيف عـام ١٣٤١، جرى الإيقاع بـ ٥٧١ ذئباً حياً وقتل ١٨"(١٥٤). ولم تأخذ الذئاب في التلاشي إلاّ بحلول عام ١٨٥٠ أو نحو ذلك، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك استثناءات، البري مثلاً، حيث يقول ليوناس دو لافـيـرنيـه فـي عـام ١٨٧٠ "إن الـذئاب بـشـكـل خاص تـعـد زائـراً غـير جـديـر بالترحيب"(١٥٥). لكن محبي صيد الذئاب قد أبقوا عليها أحياناً بشكل مصطنع لسنوات قليلة، مثلما يجري الإبقاء اليوم في هذا المكان أو ذاك على الخنازير البرية.

وربما كان الخنزير البري مثالاً أفضل، ولكنه لا يوفر لدى مؤرخينا تلك الرعدة التي يوفـرها الذئـب. ولذا فإننـا لا نسمـع شيئـاً عن مغـامراته إلاّ بشـكل عرضـي. إن الـ **Courrier du département du Bas - Rhin**، الصحيفة المحـلية الرسمية، قد نقلت هذه المعـلومات غير المتوقعة في ٢٢ يونيو/ حـزيران ١٨١٧: "حدثت شكايات كثيرة في **département** الميز من الضرر الذي تسببه الخنازير البرية، التي تتجمع في قطـعان، وتخرب حـقول البطـاطس"(١٥٦). والحال أن الـخنزير الـبري، لكونـه آكلاً للنباتات، قد أفلـت من انتباه الناس بشكل أكثر نجاحـاً من إفلات الذئب، وهو حيوان يحيا على أكل اللحوم من المحتمل أن الخوف منه كان أكثر مما يستحق. أمّا فيما يتعلق بالطرائد العادية، فقد كانت هناك وفرة منها، حيث إن الأراضي الحرام المخصصة لقيام النبلاء بالصيد فيها كانت عديدة إلاّ أنها لم تكن تُستغل بصورة منتظمة. وقد رافق الثورة توسع مثير في الصـيد وتزايد شديد في تعدي الفلاحين علـى هذه الأراضي، بما يشكل نبأ سيئاً بالـنسبة "للحيوانات البرية السوداء والـسمراء المصفرة"(١٥٧). وفـي الوقـت نفسه، للأسف، كانت هناك، بشكل لا مفر منه، تعديات أكثر على الغابات.

ويتمثل استنتاج آخر في أنه بالرغم من أن الأرض المنزرعة ربما تكون قد اتسعت أو انحسـرت بحسب الزمـان والمكان (عودة الـمستنقـعات التي جرى نـزحها إلى حالـتها السابقة، إرتداد الأرض المستصلحة إلى الهجران مرة أخرى، عودة الغابات المنهوبة إلى اختراق الخنادق المـحيطة بها) فإن الاتجاه في الأجل الطويـل كان صوب تواصل الغزو من جانب المُزارع. لقد كـانت الأرض المنزرعة، المستأنسة تحرز الانـتصار تدريجياً. ومع تعاقب الأجـيال، نشأ **تراكم مـتواصل**: وهو الظاهرة التي يجـب على النظرية أن تتعامل معها، حتى يتسنى لها إلقـاء المزيد من الضوء على التاريخ البطيء ولكن **ليـس** عديم الحركة تماماً للريف الفرنسي، بل لفرنسا ككل.

إنسحب من هناك حتى أحل محلك: المحاصيل الجديدة

داخل الأرض الزراعيـة، كانت المحاصيل تـتنافس على المكـان. أو بالأحرى كان المزارع يفـضل بعض المحاصـيل على البعض الآخـر، مع احتمال أن يقلـب خياراته. ويبدو أن الاستقرار قد ساد بوجه عام؛ إن توزيعاً معيناً للمحاصيل في العام الأول سوف يكون غالباً كتوزيعها في العام الأخيـر، مع هذا القدر الطفيف أو ذاك من التغيرات. إلاّ أن التغيرات الطفيفة قد تتراكم بما يؤدي إلى انبثاق نمط مختلف.

وفي نورماندي على سبيل المثال، كانت أراضـي الكلأ تحتل دائماً مكاناً أوسع مما في الأماكـن الأخرى. لكن التحـول الفعلي، الذي سـوف يؤدي إلى ترسيخ الـكلأ في الحقول على حساب نباتات الحبوب، قد تأخر في الحدوث. ففي بلاد أوج، لم يصبح الـ **enherbage** (تركُ الحقول للكلأ) واضحـاً على نطاق واسع إلاّ بعد عام ١٦٨٠. وكان على نورماندي السـفلى أن تنتظر حتى نحو عام ١٨٢٠. ويقال لـنا إن الماشية قد أخذت الطـعام من أفواه الناس، إلاّ أن الـشيء المؤكد هـو أنها قد احتاجـت إلى وقت حتى تـصل إلى ذلك. لـقد كان ذلك تـحولاً تم علـى مدى عدة قرون: فـأرض الكلأ وحيدة المحصول، بالرغم من كونها ملائمة، لم تحرز الانتصار بين عشية وضحاها.

وأنا أذكر هـذا المثال الرئيـسي كتحذير مـفيد. فإذا كانت الـمحاصيل الجـديدة قد أخذت وقتـاً طويلاً حتـى تترسخ فإن ذلـك لم يكن لـمجرد أنها كـانت غير مـعروفة، وتحتاج إلى سنوات من المـلاحظة والتجريب، يستحسن أن يتما في الـحدائق التجريبية الرائدة، التي تبعد عـن المنزل خطوات قليلة. والحق إن جميع المـحاصيل الجديدة قد خاضـت هذه التـجربة: الحـنطة الـسوداء، الذرة، الـتبغ، الـبطاطس، الـفاصولـياء، الطماطم، اللفت، عباد الشمس، بنجر السكر. ويقول الـ **curé** لا بلينيه إنه عندما قام الشوفالييه دو فيفان، لدى عودته من أمـريكا، بإدخال التبغ إلى كليراك في عام ١٦٣٧، "بدأ بذر الـبذور في الحـدائق أولاً"(١٥٩). وفقط بعـد أن بدا أن التجربة قـد نجحت جرت إتاحة ساحات الحقول للنباتات.

إلاّ أن هذه النباتات سرعان ما وجدت نفسهـا في تنافس مع نباتات أخرى: لقد كان يتعين طرد المحصول القديم، أو التوصل إلى تـسوية معينة. ولم تكن هناك دائماً إجابة سهلة عن المعضلة: فأخذ التغير وقتاً.

وقد بدأت زراعة اللفت أو السلجم منذ وقـت جد مبكر في ما سوف يصبح في يوم من الأيام **département** النور [الشمال]، إلاّ أنه لم يصل إلى ديب وأو حتى نحو عام

١٧٨٨، ولم يصبح مُعتمداً على نطاق واسع بالفعل إلاً في خمسينيات القرن التاسع عشر(١٦٠). كما أن بنجر السكر (الذي سوف يجري تطوير إمكانياته الصناعية بعد عام ١٧٩٩(١٦١)، على أثر تجارب عالم الكيمياء البروسي آشارد في برلين) لم يكن استثناءً. وقد أدخله نابوليون، عندما كان قنصلاً أولاً، إلى فرنسا في عام ١٨٠١، وساعد الحصار القاري على انتشاره. ومع ذلك فإن بنجر السكر كمنافس لقصب السكر قد احتاج إلى قرن حتى يُصبح مقبولاً على نطاق واسع في فرنسا.

ومتى كان بالإمكان العثور على مجال للمحصول الجديد إلى جانب المحاصيل القديمة، كان حل المشكلة أيسر. وكان بالإمكان زراعة حقل ذرة بأسلوب يمكن معه زرع البازلاء بين أعواد الذرة. والحال أن ج. ج. مينوريه (١٧٩١)، وهو مراقب دقيق للمحاصيل على ضفاف الايزير(١٦٢)، قد لاحظ أن أعواد الذرة "المزروعة على مسافات عريضة منتظمة، إنما تتيح إمكانية زراعة البازلاء والفاصولياء، إلخ، بين الأعواد". وكان هذا عادياً تماماً في حقول الكرم أيضاً، في وادي اللو في الجورا(١٦٣) في القرن الثامن عشر مثلاً، أو خارج قرية على نجد لانجر في عام ١٩٠٠. فهنا، كما يذكر جوزيف كريسو، "كانت حقول الكرم تنتج الثوم والكراث الأندلسي والفاصولياء والبنجر"(١٦٤)، والفول. وقد تمثل ملاذ أخير في خلط الحبوب كبذور: إن الـ **méteil**، وهو خليط من القمح والجاودار، متعادل المكونات عادة، قد وُجد في كل فرنسا (كان يعرف في لانجدوك بالـ **Conseigle** أو بالـ **blé consegal**). وفي لانجدوك أيضاً، كان الـ **basjalade** خليطاً من الشوفان والبيقية(١٦٥)؛ وفي مين، كان الـ **bréchet** توليفة من القمح والـ **jarosse**، وهو من فصيلة القطاني، في حين أن الـ **mélarde** كان توليفة من الشعير والشوفان. وقد تمثلت إمكانية أخرى في انتظار نمو أحد المحاصيل قبل بذر البذور بين الأخاديد. وكانت تلك هي النصيحة المقدمة في التعليمات الرسمية حول زراعة اللفت، الذي كان يستورد من إنجلترا ويستوعب مع المحاصيل الجذور الأخرى. وكان يتم زرعه في أوائل يونيو/ حزيران على أرض مزروعة بالفعل بالفول وبالفاصولياء، اللذين سوف يجرى جنيهما أولاً(١٦٦).

كانت هذه حلولاً وسطاً بالطبع، حيث كانت المحاصيل الجديدة مستعدة لأن تتخذ لها مكاناً متصاغرة إلى جانب المحاصيل القديمة. لكن بعض المحاصيل كانت أكثر إصراراً على حقوقها.

أحد هذه المحاصيل هو الحنطة السوداء التي، بالرغم من اسمها، ليست من فصيلة

الـ **graminaceae** بل من فصيلة الـ **polygonaceae**(١٦٧). وقد وصلت إلى بريتانيا في أواخر القرن الخامس عشر. وقد ساعد معدل نموها على جعلها جد ناجحة، خاصة وأن بالإمكان زرعها بعد الحصاد، على تربة كانت تنتج القمح أو الجاودار أو الشوفان من قبل. ويقول ج. - ج. - مينوريه إن الحنطة السوداء "يمكن زرعها على جذامة بعد جني القمح [ودون أي حرث جديد، في يوليو/ تموز أو أغسطس/ آب]؛ وبحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول تغل محصولاً ليس عديم القيمة بالنسبة للمُزارع؛ فالدقيق المصنوع من هذه الحبوب يصنع خبزاً سخياً ومغذياً؛ كما يمكن استخدامها في الحساءات؛ لكن استخدامها الرئيسي والأكثر جدوى، كحبوب أو كدقيق، إنما يتصل بتسمين الدواجن والديوك الرومية والخنازير. ويمكن بشكل مفيد تماماً إضافة القش إلى أكوام الروث. وإذا ما جرى حرث النبات عند وقت الإزهار، فإنه يجعل الحقل قادراً على إنماء محصول حبوب جديد فوراً؛ وفي الأقاليم التي يكون فيها الحصاد متأخراً وبذر البذور مبكراً، لا يمكن الاستفادة من هذا الفاصل الزمني القصير جداً لإنماء الحنطة السوداء، ويجب بذر بذورها في الربيع."(١٦٨). ويبدو النص واضحاً فيما يتعلق بالاستخدامين الأولين - إمّا الحبوب أو النبات المزدهر الذي يمكن استخدامه كسماد. أمّا الاستخدام الثالث فهو متروك لمخيلتنا. وأنا لا أعتقد أن الحنطة السوداء يمكن أن تكون نباتاً ربيعياً إلاّ إذا حلت محل نباتات حبوب أخرى (القمح أو الشوفان أو الجاودار) في نظام تناوبي. لكن الشيء المؤكد هو أنها قد لعبت دوراً مهماً و، منذ ذلك الحين فصاعداً، حاسماً في غذاء البريتون وفلاحين آخرين، في الجنوب والمسيف الأوسط. وبحلول القرن السابع عشر، كانت قد وصلت إلى هضاب الأربيج(١٦٩).

أمّا الذرة، التي وصلت مبكراً جداً إلى بلاد الباسك(١٧٠)، فلم تترسخ بشكل فعال إلاّ في الربع الأخير من القرن السابع عشر في آكيتين، خاصة حول تولوز. على أنها قد أخذت مكانها الممتاز وأصبحت ضرورية تماماً. والواقع أن الذرة قد أنقذت بالفعل الجنوب الغربي من المجاعات وحالات نقص المواد الغذائية التي عرفها العصر الباروكي، بالرغم من الشكايات، في منطقة سانتونج مثلاً، "والصادرة عن زارعي الكرم من أجل صنع النبيذ الذين رأوا العمال ذوي الأجور الرخيصة" يتدفقون على زراعتها(١٧١). والحال أن ج. - ج. - مينوريه قد أشاد بها هو أيضاً في أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩١): "إن الذرة أو الحنطة الهندية، **blé de Turquie**، وهي نبات مكتنز، رحب في سيقانه وأوراقه وحبوبه، إنما تفضّل هي الأخرى التربة الجيدة؛ لكنها

تستمد معظم غذائها من الجو؛ وغلتها مائة ضعف، وأعوادها تتعفن بعد الحصاد لتصبح سماداً جيداً، وأوراقها وسيقانها الوافرة تعد علفاً ممتازاً للماشية. . . ويمكن استخدام حبوبها في مجموعة متنوعة من الأغراض الاقتصادية من جانب الناس والدواجن والخنازير بل والماشية الأكبر. . . إن الذرة المزروعة كمحصول من محاصيل العلف على جذامة سوف تتيح عدة محاصيل أو سوف توفر مرعى جيداً في الربيع والصيف»(١٧٢). وما زالت الذرة تُسْتَخْدَمُ هذا الاستخدام الأخير إلى اليوم. إلاَّ أن أهميتها تعود بالدرجة الأولى إلى حبوبها. وفي جنوب فرنسا، حيث كانت الدورة البينالية هي القاعدة، أصبحت الذرة نباتاً ربيعياً، لم يكن موجوداً هناك قبل ذلك، كما أصبحت مادة إضافية في الغذاء، مهمة بالنسبة للحيوانات ومقبولة عند الآدميين. وكان الفلاح مستعداً لأن يأكلها متى كان بحاجة إلى المزيد من المال، إذ كان يدخر محصوله من القمح للسوق. وبفضل الذرة أصبحت تولوز مدينة جد كبيرة متخصصة في تجارة الحبوب، خاصة القمح. وقد ظلت الذرة لزمن طويل نباتاً جنوبياً في فرنسا (أنظر الشكل ٥ في المجلد الأول) ولم تمتد زراعتها إلى الشمال إلاَّ مؤخراً وذلك بفضل الأنواع الهجينة التي يمكنها تحمل البرد.

والمصاعب نفسها واجهت البطاطس، وهي نبات مستورد آخر من أمريكا، إلاَّ أن هذه المصاعب قد تم تذليلها تدريجياً. وترتبت على ذلك ثورة جديدة وأبعد أثراً، إذ كُتب للبطاطس أن تلعب دوراً رئيسياً في غذاء الفرنسيين. وقد أرجع بعض المؤرخين الزيادة في عدد سكان أوروبا خلال القرن التاسع عشر إلى الاتساع (ولو البطيء) للتطعيم ضد الجدري، لكن آخرين، من بينهم الاقتصادي الألماني و. روشر، أرجعوها إلى انتشار البطاطس(١٧٣). ولا شك أن سببين أفضل من سبب واحد.

وقد بدأت قصة البطاطس مع أوروبا في القرن السادس عشر، عند تقديم عدد قليل من درنات البطاطس إلى اثنين من علماء النبات، هما الإنجليزي جون جيرارد، في عام ١٥٦٨ والفرنسي شارل دو ليسكليز (الذي كان مقيماً على أية حال في فرانكفورت ـ آم ـ مين)، في عام ١٥٨٨. والحاصل أنهما قد توصلا إلى أنواع مختلفة، سوف تنحدر منها كافة محاصيل البطاطس في المستقبل على مدار قرن ونصف: كانت الأنواع الألمانية قرنفلية وكانت الأنواع الإنجليزية صفراء.

لكن البطاطس لم تبدأ في الخروج من حدائق الخضروات المنزلية إلى الحقول الرحبة إلاَّ في القرن السابع عشر، وقد حدث ذلك أولاً في ألمانيا والنمسا؛ ثم في

إيطاليا وسويسرا والدوفينيه وفرانش كونتيه والألزاس والفوج والفلاندر(١٧٤). وفي تلك الفترة، كان الاعتقاد السائد هو أن البطاطس لا تصلح إلاَّ للبهائم أو للفقراء وللمعوزين. ويقول لنا أنطوان بارمنتييه إنه عندما كان سجيناً في بروسيا خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، تسنى له اكتشاف مباهج البطاطس، الغذاء الوحيد المتاح آنذاك (والذي كان يزدرده بجرعات من شراب الجن). وفيما بعد، خلال الحملة السريعة التي قادت الجيوش الفرنسية من الراين إلى الدانوب، حيث استولت على أولم (٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٠٥) وأوسترليتز (٢ ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه)، كان الجنود الفرنسيون يأكلون البطاطس المحلية. ومن المؤكد أن ألمانيا كانت رائدة في هذا المجال، إلاَّ أنه حتى في عام ١٧٨١، في الأقاليم الواقعة على نهر الإلب، لم يكن بوسع أي خادم يحترم نفسه أن يقبل الـ **kartoffeln** كطعام له ـ فسرعان ما سوف يغير سادته الذين يخدمهم لو ألزموه بذلك(١٧٥). وقد ظلت إنجلترا على عداء مع البطاطس مدة أطول، إذ كانت تعتبرها من غرائب النباتات، في حين أن ايرلنده التي عضها الفقر كانت قد تحولت إلى الغذاء الجديد بحلول الشطر الأخير من القرن السابع عشر. والحال أن الايرلنديين هم الذين قاموا في نهاية الأمر بإدخال البطاطس إلى المزارع الإنجليزية ثم الأمريكية.

وفي فرنسا، بالرغم من نجاح البطاطس المبكر، فإنها لم يجر اعتبارها "جديرة" حقاً بأن تؤكل إلاَّ بحلول منتصف القرن الثامن عشر، حيث كان أنصارها على استعداد للدفاع عنها استناداً إلى حجج غذائية ومطبخية على حد سواء. وربما كان هذا التردد الطويل متصلاً بالنوعية المشكوك فيها للأنواع الأولى المُعْتَمَدة: ففي عام ١٧٥٢ لم يكن في أوروبا غير نوعين، وبحلول عام ١٧٥٧ كانت هناك سبعة أنواع؛ وبحلول عام ١٧٧٠ لم يزد العدد عن تسعة؛ لكن العدد قفز إلى أربعين في عام ١٧٧٢ وفي عام ١٨٤٦، سوف تبين قائمة فيلموران الأولى مائة وسبعة وسبعين نوعاً. والآن توجد عدة آلاف، تتماشى مع الاختلافات في المناخ وفي متطلبات المزارعين وفي طرق الطهو الملائمة لكل منها. وعندما نعرف أن المستهلكين الأوائل غالباً ما حاولوا صنع الخبز من البطاطس، فإن بوسعنا أن نتصور بسهولة خيبة أملهم.

ولا شك في أن تطور البطاطس بعد منتصف القرن الثامن عشر إنما يجد تفسيره في تزايد السكان. والحال أن عدداً قليلاً من المعاصرين نافذي البصر سرعان ما أدركوا أهمية المحصول الجديد. وفي **généralité** ليموج، كانت البطاطس محظورة في

البداية إذ ساد اعتقاد بـأنها تتسبب في الجذام. وعندما أصبح تورجـو أميناً هناك في عام ١٧٦١، نجح في تبديد هذه الأسـطورة، بمساعدة الجمعية الزراعية الـمحلية وقساوسة الأبرشية، عبر ممارسة ما دعا إليه وتناول درنات الـبطاطس المخيفة أمام الجمهور. وقد فعل أسقف كاستر الـشيء نفسه، حيث كان يحاضر قساوستـه في تلك الأثناء، وهو ما ترتـب علـيه أن الـ **patate** أصبحـت تُزرع على نطاق واسـع في البرانس نـحو عام ١٧٧٠(١٧٦).

إلاّ أن الانقلاب الحاسم لم يحدث بالفعل إلاّ بعد مجاعة ١٧٦٩ ـ ١٧٧٠ القاسية. ففي العـام التالي، أجرت أكاديمـية بيزانسون مسابـقة حول أفضل بحث فـي الموضوع التالي: "إقترح نـباتات غذائية يمكن استخـدامها في أزمنة المجاعات لـكي تحل محل النباتـات التي يجري أكلـها عادةً". والحال أن جمـيع الأبحاث قد ذكرت الـبطاطس ـ خاصة البحث الـفائز، وهو بحث كتبه بارمنتـييه. ثم قام بتدشين حملـة دعائية واسعة، وأعرب عن أسفه حيال "المزاج الساخر الذي يتميـز به مواطنونا الميالون إلى التعالي". وقد نشر كتابات كثيرة وقدم النصائح حول زراعة وحفظ البطاطس، ونظم مآدب لاختبار الغذاء في بـيته لم تقدم فيهـا غير أصناف مُعَدّة كلـها من البطاطس (كان آرثـر يونج من ضيوفه)، وجـاء إلى باريس بكل الأنواع التـي كانت تزرع في فرنسا آنـذاك، بل وجلب شحنات من أمريكا حتـى يتوصل إلى أنواع أفضل(١٧٧). وفي نهاية الأمـر، حصل من لويس السـادس عشر، في عام ١٧٨٦، على تـصريح بإقامة مـزرعة تجريبية عـلى نحو عشرين هكتاراً على مـشارف باريس في نويي، على تربة سهل السابلـون المهملة وغير الخصبـة. وقد نجحت المزرعة نـجاحاً مدوياً. وفي سعيـه إلى اجتذاب المستهـلكين، استنتج بارمنتييه أن أفضل وسيلة إنما تتمثل في تحريض الناس على سرقة بطاطسه. ولذا فقد قام من الناحـية الظاهرية بتوفير الحراسة لمـزرعته عن طريق الـ **maréchausée**، الشرطة المحلية ـ ولكن في النهار فـقط. كما نصح ملاك الأرض بألاّ يفرضوا البطاطس على فلاحيهم، وبأن يقوموا بدلاً من ذلك بزراعـة حقل جميل واحد لهم و"بأن يمنعوا بشكل معلن أي إنسان من دخول هذا الحقل"(١٧٨) ـ وهي وسيلة أكثر ذكاءً من وسيلة فريـدريك الثـاني، ملك بـروسيا، الـذي أرسل جنـوده لإرغام الفلاحـين علـى زراعة البطاطس!

أمّا أن جهود بـارمنتييه، التي يـجري استنكارها أحيـاناً بوصفها تعبـيراً عن وسواس لطيف، كانت أكثر من ضرورية (بل وغير كافيـة)، فهو ما يمكن أن نستنتجه من رسالة

مـن **département** مايين بتاريخ ٢٩ من فانديميير من العام الرابع للجمهورية: "ما تزال زراعة البطاطس في مهدها (هنا) حيث إنها لم تنجح إلاَّ في حدائق الخضروات وعلى التربة الأفضل، أو على أرض مسمدة تسميداً باهظ التكاليف"(١٧٩).

وقد أخذ المحصول الجديد وقتاً أطول بكثير حتى يتغلغل في وسط وغربي فرنسا. فهو لم يظهر في أوبيه في آنجو إلاَّ بين عامي ١٧٩٠ و١٧٩٥، إلاَّ أنه قد حقق قفزات في كل عام بعد ذلك. وقد كان مفيداً على أية حال "في تسمين الخنازير"، و"في إطعام الآدميين في أوقات نقص المواد الغذائية". وبحلول عام ١٨٣٤، خصصت أوبيه ١٠٥ هكتارات لزراعة البطاطس، وهو ما يمثل نحو ٢٥ في المائة من المساحة المنزرعة بنباتات الحبوب(١٨٠).

وهكذا فقد كان ج. ـ ج. ـ مينوريه سابقاً لعصره عندما امتدح البطاطس في عام ١٧٩١، إلاَّ أنه كان مقيماً في الايزير، على جانب فرنسا الشرقي، حيث كان قبولها أسرع، كما أنه كان على أية حال يزرع بطاطسه. فلنستمع إليه: "إن البطاطس، هذا النبات الغذائي الرائع الذي يحتوي مادة عذبة وندية، يمكن تقديمه إمَّا مع أكثر الصلصات غرابة أو بأبسط الأشكال، حيث إنه مناسب لتحويله إلى أطباق غنية وشهية لموائد الأثرياء [الذين تجنبوه في الواقع لسنوات، زاعمين أنه يؤدي إلى بروز كروش] كما يقدم غذاءً بسيطاً وسهل الإعداد لكل مواطن أياً كان ظرفه... [وأردف] وهذا المحصول الذي وسعته وشجعته وحفزته على أرضي قد عاد عليَّ بفوائد جمة: لقد جرت الاستفادة بالبطاطس من الناحية الاقتصادية أكان ذلك بوصولها إلى موائد السادة أو الخدم أو الأيدي الزراعية، أو لإطعام الدواجن والديوك الرومية والخنازير. لقد توافر ما يكفي لتقديمه للفقراء ولبيعه ولغير ذلك من الأغراض. يا لها من نعمة وفيرة، ويا للمسرة التي ترتبت عليها!"(١٨١). وبما أن البطاطس قد استخدمت منذ البداية في إطعام الخنازير، فإن إخراج قطعان الخنازير لكي ترعى على جوز البلوط قد أصبح شيئاً ينتمي إلى الماضي. وفي سانتونج، متى لم يبق هناك شيء من القمح أو الذرة، كان الفلاحون يضطرون إلى أكل البطاطس؛ وسوف تتراجع تربية الخنازير على الفور. وقد حدث الشيء نفسه في النيفرنيه في القرن التاسع عشر(١٨٢).

وكان على المنتج والمستهلك سواء بسواء أن يتعلما كيفية التعامل مع النبات الجديد. وحتى نكتشف ما تم تعلمه، دعونا نزور فرنسا الشرقية حيث سوف يكون المدعو السيد كوللو مرشدنا. ولا تحاولوا العثور على الخريطة على المدينة التي يكتب

الشكل ٢

البطاطس في أوروبا

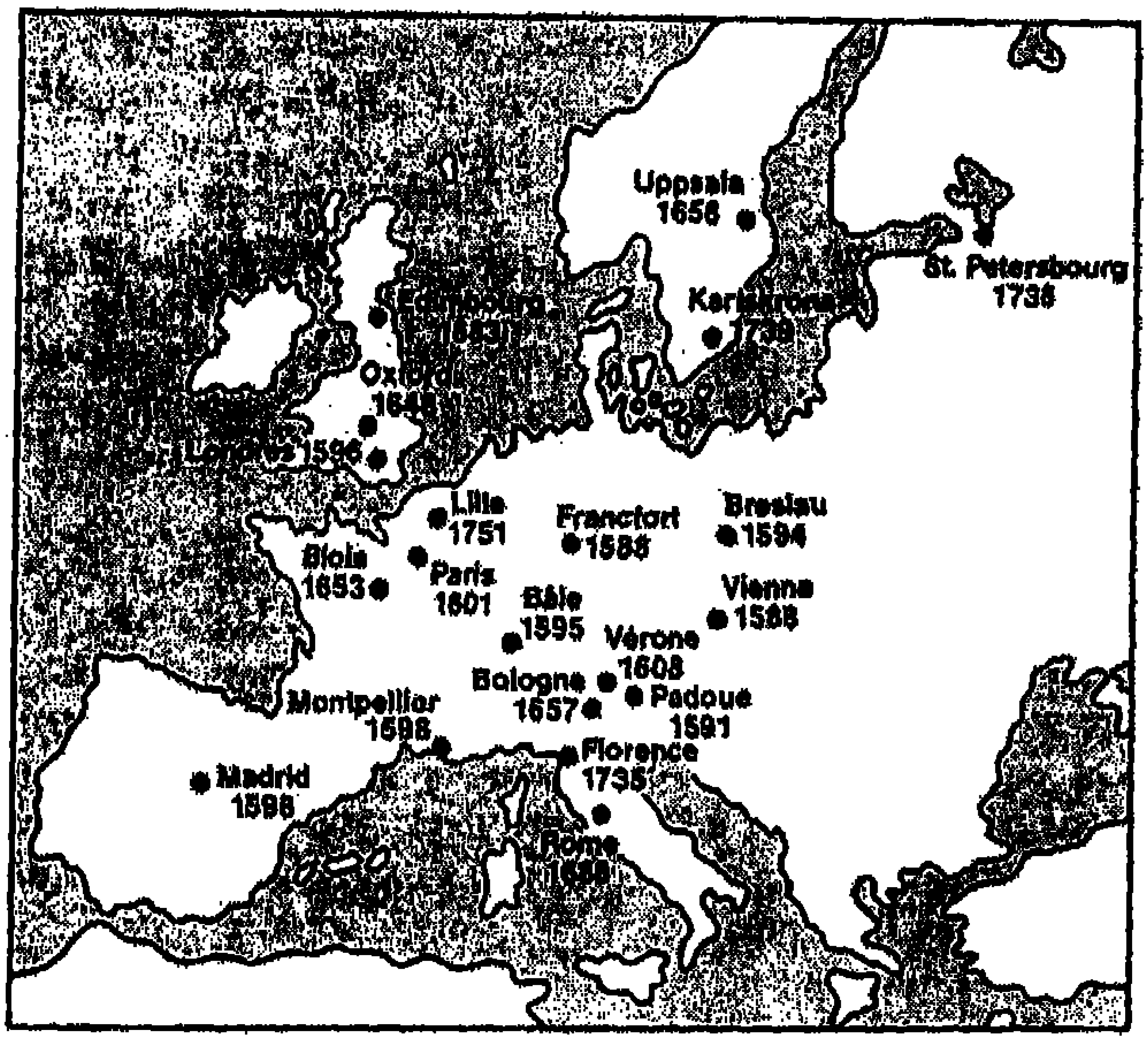

فلنلاحظ أن هذه الخريطة، المأخوذة من دراسة قام بها جيورجي ماندي وزولتان كساك، إنما تبين ظهور البطاطس الأول في أوروبا، وليس اعتمادها كغذاء للحيوانات أو للآدميين، وهو أمر تباين بحسب البلد وربما يكون قد حدث بعد ذلك بكثير (بعد قرن في إنجلترا مثلاً).

منها: لـيبرفيل في الآرديـن. إنه الاسم ("المدينة الـحرة") الذي اتخذته شـارلفيل، أو أطلق عليها، في الأيام الأولى للثورة. وأنا لا أعرف بـالضبط من هو كوللو. لكنه كتب رسالة بتاريخ ٣٠ فريمير من العام الثالث للـجمهورية، بعد وقت من سقوط روبسبيير. وكان المؤتمر قد أنهى جلساته فـي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٥. لكن هذه الرسالة لا تشير إلى الوضع السـياسي؛ فهي مكرسة كلها للحديث عن الـبطاطس. وفي المقام الأول كيف يمكن زراعـتها. كتب كوللو: "هذا هو ما سوف أجـيب عنه"، أولاً وقبل كل شـيء أحرثـوا التربـة حرثـاً عمـيقاً قـبل أو خـلال الشتـاء، "إمَّا بـالمـحراث أو بالـمجراف"؛ وبـعد ذوبان الـثلوج، أحرثـوا الأرض مرة أخرى، ثـم احفروا أخـاديد بمجراف في خـط مستقيم، بحيـث يكون الفاصل بين الأخـدود والآخر أربع أو خمس أقدام؛ ثم يقوم فرد بإسقاط البطاطس التي يحملها فرد آخر. ويجب وضع سماد في كل حفرة. ثم ردمها. وعندما يصبح طول النبـاتات "قدماً أو خمسين بوصة، أقوم بتشذيب رءوسها مرة، ولكن بما يكفي من الشدة بحيث تنمي فروعاً أكثر [margoter]"(١٨٣). وعندما يجيء الصـيف، يجب استئصال الأعشاب الضارة، ولكن بـشكل خفيف، ثم، وهذا هو الأكثر أهمية، يعالج كوللو مسألة الأنواع: "الأنواع التي أزرعها اثنان، الأحمر والأصفر. أمَّا الحمراء فلها لون البنجر من خارجـها، وهي ناعمة ومكتنزة ومستطيلة لا مستديرة ـ وأكبرها حجـماً تبدو شبيهة بقبقاب امرأة سيء النجـارة. أما النوع الثاني فهو أصفر من خـارجه، وأفضل منتجـاته أكبر من الكـف، وهي ناعمة كالبـطاطس الأخرى وشبه مـربعة. وهذان النوعـان سواء بسواء لونهـما أبيض من الـداخل ومذاقهما مـمتاز تماماً، بحيث يشتهي المرء أكلهما"(١٨٤).

ويجد القاريء بياناً بانتشار البطاطس في الـقرنين التاسع عشر والعشرين في الشكل ٢. والحال أنـه حتى الآفة الزراعيـة، المساوية للـفطر المسبـب للعفن والذي يـصيب الكرم، والـتي قضت بشكـل بالغ القسوة عـلى محصول الـبطاطس الايرلنـدي في عام ١٨٤٦ وعلى المحصول الفرنسي في العام التالي، لم توقف تقدم زراعتها.

وما قيل عن البطـاطس يمكن، بدرجة أو بأخرى، أن يقال أيضاً عـن بنجر السكر، أو عن الفوَّة في وادي الرون أو في الألزاس الشمالية، حيث كانت العادة قد جرت على تسميتـها بـ "أحمر" هاجناو، أو عن ذلـك النبات الأسبق في وصولـه، شجرة التوت، التي سوف تقود في نهاية الأمر إلى عجائب صناعة الحرير.

على الأرض المراحة الخالية

كانت لجميع هذه المحاصيل الجديدة فائدة عظيمة مشتركة: لقد كانت سعيدة بالنمو على حقول تُركت مراحةً في الدورة الزراعية، دون إزعاج المحاصيل التقليدية.

وفي نظام بينالي، كانت الأرض مقسمة إلى أرضين (**soles**): الحقول المزروعة وتلك المراحة. والحال أن الأرض المتروكة من **الناحية النظرية** سنة كل سنتين لم تكن غير منتجة إلاً من الناحية الظاهرية فقط: فالعشب كان ينمو عليها والقطعان كانت ترعى هناك؛ وسوف يجري حرثها أكثر من مرة استعداداً لزراعتها في السنة التالية، بالقمح على الأرجح.

وفي نظام تريـنالي، تجري إراحة ثلث الأرض، حيث تتم زراعة الثلثين الآخرين بالقمح (أو بالجاودار) وبنباتات الحبوب الربيعية، المعروفة بالـ **marsage** أو **mars** لأنها كانت تزرع في مارس/ آذار. وكان هناك تناوب بين المحاصيل. كما أن الأرض المراحة، التي تسمى بأسماء مختلفة في كل فرنسا(١٨٥)، كانت تتميز بطابع مختلف بحسب الإقليم؛ ففي مكانٍ ما كانت مطلقة أو تامة أو "ميتة"؛ وفي مكان آخر كانت نسبية أو منزرعة. والحال أن الأرض المراحة التي كانت توصف بأنها "عار" الحياة الزراعية في القرن السابع عشر كانت بالطبع الأرض الميتة، الأرض المراحة غير المنتجة بالمرة والتي كانت تكتفي بانتظار دورها.

وقد حاول المزارعون دائماً عمل شيء للاستفادة من هذه الأرض. فقد كان يجري إرسال القطعان إلى هناك بمجرد بدء نمو العشب في الربيع. كما أن زراعة ما كان يُعرف بالـ cultures dérobées - "المحاصيل المستترة"، كالبازلاء والفاصولياء والعدس - كانت ممارسة راسخة منذ زمنٍ بعيد. بل إن الحنطة السوداء والذرة والبطاطس كانت كلها محاصيل مستترة، في البداية على الأقل - بل إن النباتات التي نجحت في طردها كانت في زمانها محاصيل مستترة. وفي المورفان، سوف نجد أن البطاطس، التي كانت قد زرعت بالفعل هناك على مدار قرن، قد طردت الحنطة السوداء مرة واحدة، عندما انتشرت (البطاطس) بعد أزمة الحبوب في عامي ١٨١٢ و١٨١٣(١٨٦).

في نهاية الأمر إذاً، تحقق نجاح هذه المحاصيل الجديدة دون صعوبة كبيرة. على أن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال عن ذلك الابتكار بامتياز، والمتمثل في المروج الاصطناعية.

الشكل ٣

انتاج البطاطس في فرنسا من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٠ (بملايين القناطير)

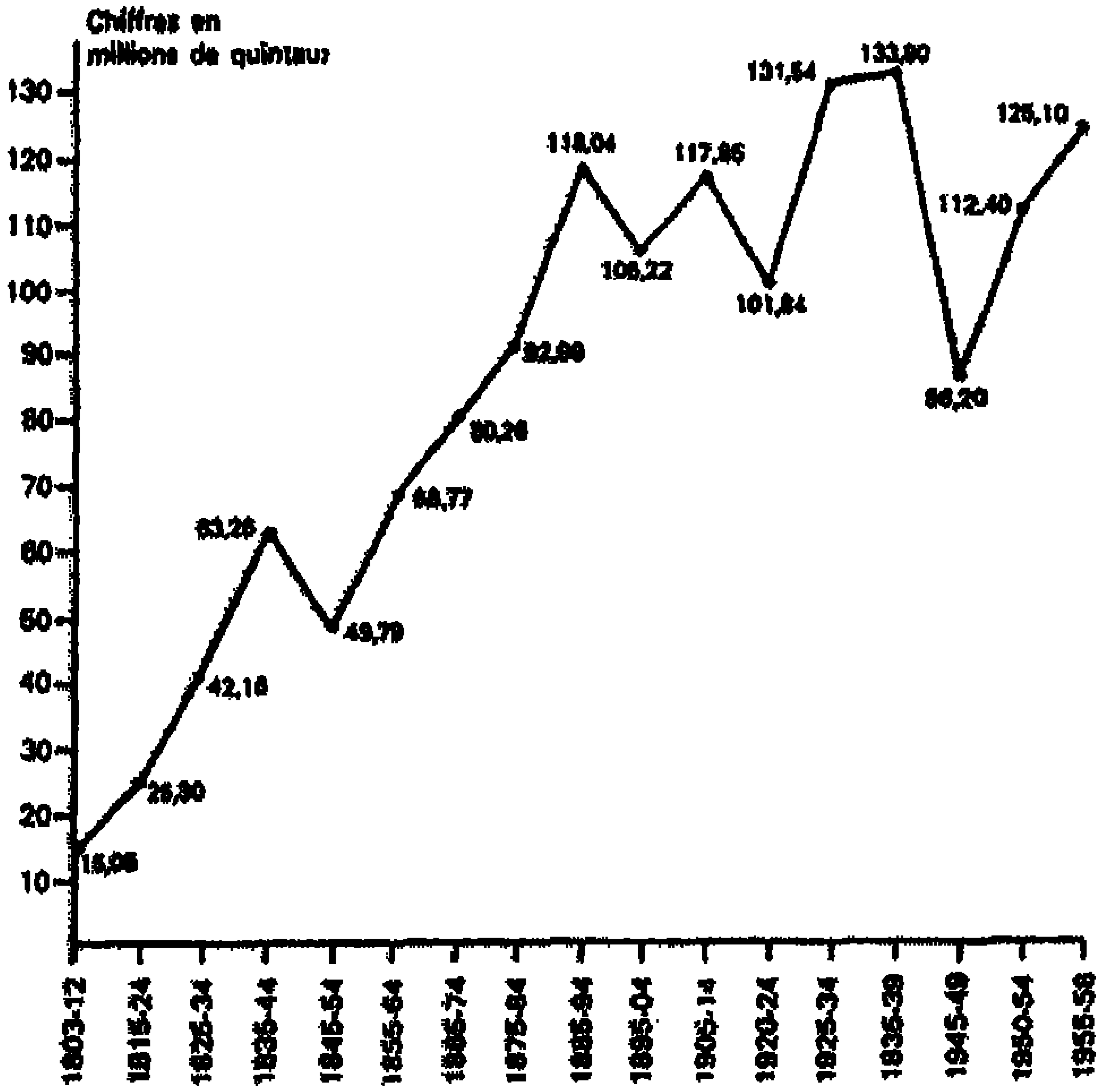

نقلاً عن:

J. C. Toutain, "le produit de l'agriculture française de 1700 à 1958", II, *Cahiers de l'ISEA*, no. 115, juillet 1961.

إنسحب من هناك حتى احل محلك (تتمة): المروج (البراري) الاصطناعية

المروج الاصطناعية تختلف عن المروج الطبيعية، حيث ينمو العشب تلقائياً جنب الأنهار والجداول. وكان الاعتقاد السائد دائماً هو أن المروج الطبيعية مرغوبة: وفي القرن العاشر في الماكونيه، قيل عن أحد المروج إنه "يساوي ضعف حجمه من الأرض الزراعية"(١٨٧). وفي البوفيزيز في عام ١٦٨٠، كان الـ **arpent** من الأرض الزراعية يساوي ما بين ٦٠ و١٠٠ **livres**، في حين أن الـ **arpent** من أراضي المروج كان يساوي ما بين ٢٠٠ و٨٠٠ **livres** ـ وهو فارق أوسع بكثير(١٨٨).

والمروج الاصطناعية من صنع الإنسان: إذ يجري حرث حقل أو قلب تربته، ثم تسميده وزرعه بالفصّة أو بالبرسيم أو بالسنفون أو بالبيقية. وأحياناً ما كانت هذه المحاصيل تُزرع في العادة كلها معاً، وهو أمر لم يكن مناسباً جداً، حيث إنها تنمو بمعدلات مختلفة ولا تزهر في وقت واحد. وقد قال مراقب في عام ١٧٨٦: "إن هذه الطريقة لا يمكن أن تكون سليمة، لأن البرسيم لا يرتفع في نموه ارتفاع الفِصّة، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تخنقه؛ والسنفون يزهر قبل وقت طويل من إزهار المحاصيل الأخرى ولابد من جنيه قبلها، ولذا فهو يعاني دائماً من التأخر الذي يسببه البرسيم والفِصّة. ومن ثم يجب زرع الفصّة والسنفون بشكل منفصل"(١٨٩).

ومع ذلك، فإن المروج الاصطناعية كانت تغل ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما تغله المروج الطبيعية من الحجم نفسه. وقد وفرت إضافة مهمة لعلف الحيوانات، فسمحت بتربية المزيد من الماشية، ومن ثم زادت من حجم السماد. وصحيح أنها قد احتلت مكاناً كان بالإمكان تخصيصه للقمح الذي كان ما يزال مقدّساً، إلاّ أنها قد زادت انتاجية حقل القمح بتزويده بالمزيد من السماد، ثم بترسيخ الآزوت في التربة. لقد كانت مساحة القمح أقل، لكن الحصاد الإجمالي كان أعظم. وقد يبدو هذا واضحاً، إلاّ أن شابتال(١٩٠) يذكر أن القنصل الأول بونابرت، بالرغم من كل ما لديه من ذكاء، قد وجد صعوبة في فهم ذلك.

الخلاصة أن المروج الاصطناعية كانت محرك ثورة زراعية قوية وضرورية، لكنها ثورة كانت بطيئة في تطورها في فرنسا. ففي وقت متأخر كعام ١٨٢٣، كان شابتال هذا نفسه ما يزال يقول: "اليوم... يجب لخلق المروج الاصطناعية وللدورة (الزراعية) المعقولة أن يكونا أساس زراعتنا"(١٩١). إلاّ أنه حتى في ذلك التاريخ، لا يبدو أن نصيحته قد وجدت آذاناً صاغية لدى الجميع.

على أن النباتات المستخدمة في المروج الاصطناعية كانت كلها معروفة جيداً في فرنسا منذ القرن السادس عشر على الأقل. وبعد ذلك بمائتي عام، كانت تُزرع، ولكن على مساحات صغيرة، في شارانت ودوفينيه وقرب باريس، وفي روسيون وفي الفلاندر(١٩٢). وربما كان المزارعون الفرنسيون قد عرفوا تجاربها الناجحة في إنجلترا بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر(١٩٣). كما لم يكن هناك أي قصور في التشجيع بالنسبة للفلاحة الجديدة، فهو تشجيع كان يتخذ أحياناً شكل شتائم غاضبة. ونحو عام ١٧٩٥، خاطب مارتان دو شاسيرون فلاحي إقليم لاروشيل: "إنكم تتعفنون في البؤس والقذارة لأنكم لا تنظمون عملكم جيداً، وتقومون بزراعة الكثير من حقول نباتات الحبوب بينما لا تزرعون ما يكفي من المروج"(١٩٤). كما أن نصيحة قاطعة بالمثل وإن كانت أقل غضباً كانت قد ظهرت في مذكرة كتبت في ميتز قبل نحو عشرين سنة من ذلك، أي في عام ١٧٧٧(١٩٥). وقد قال كاتبها: توقفوا عن محاولة انتاج محصول بعد آخر من "أرض منهكة بزراعة نبات حبوب واحد دائماً وأبداً". ثم إن النمط القائم كان قد تسبب في حدوث نقص في الماشية الكبيرة في اللورين وفي الأبرشيات الثلاث: لقد تعين استيراد الثيران من سويسرا لاستخدامها في الحرث وذبحها لأكل لحمها، في حين أن الخيول كانت تجيء من ألمانيا والآردين والدانمرك "لأغراض عسكرية ولأغراض الحرث".

فلماذا كان الناس مترددين إلى هذا الحد؟ لماذا، في أواخر القرن الثامن عشر، عندما كان الفيزيوقراط والجمعيات الزراعية وأصحاب الضياع الكبيرة (وبعضهم متحمس لإجراء تجارب من أجل تحسين المحاصيل) يضعون "الحلول الحديثة التي تمثلها المروج الاصطناعية والمحاصيل الجذور" على رأس قوائمهم، لماذا لم تُتَرْجَم هذه الحركة الفكرية إلى فعل عملي؟ لماذا "بدا أن الدورة عتيقة الطراز قد بقيت على نطاق واسع؛ وحاصرت المصلحين القليلين المبعثرين"(١٩٦)؟

إن السبب الأساسي في ذلك هو أنه في حين أن النباتات العشبية للمروج الاصطناعية كانت ذات مزايا كثيرة، إلاّ أنه لم يكن بالإمكان "دسها" بين المحاصيل على الأرض المراحة. وربما أمكن للبرسيم وللبيقية، عند الحاجة، تكوين مرج اصطناعي مرة في السنة؛ فإذا ما تم زرعهما على أرض مراحة، فإنهما ينموان بسرعة، ويمكن جنيهما واستخدامهما كعلف، ثم يخليان السبيل أمام القمح، ويتركان التربة أكثر ثراءً وخصوبة. ويمكن للدورة أن تسير سيراً طبيعياً.

لكن حقل الـفصّة، بمعايير الـيوم، يمكنه أن يستـمر تسع سنوات، ويمكـن للمرج المزروع بـالسنفون أو بالـبرسيم أن يسـتمر ست سنـوات. وكانت هناك فوائـد من ترك المرج يستمر، كما جرى إدراك ذلك بسرعة. وتقول لنا مذكرة طويلة حول إقليم باريس قبـل الثـورة مبـاشرة(١٩٧) إن "مرج السـنفون أو البرسيـم أو الفصّة يصـل إلى ذروته الانتاجية عـندما يكون قد مرت عليـه ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام. وبـعد ذلك، تبدأ النباتات في التدهور بشكل غير محـسوس، ويتعين تجديد المرج". وإذا ما جرى إتباع هذه الممارسة، فإن الدورة التقليدية سوف تضطرب بالطبع، ولذا فإن المرج الاصطناعي إذا ما تُرك قائماً سوف يؤدي إلى الـ **dessolement** ("القضاء على الدورة") كما كان يقال.

وكان هناك اعتراضان على الـ **dessolement**.

الاعتراض الأول قـانوني: فعقود الإيـجار أو المشاركة فـي المحصول كانـت تنص عادة علـى أن الأرض يجب أن تكـون "جيدة التـسميد والـزراعة، دون وقف تسـلسل الدورة أو تخـريب {**déroyer**}(١٩٨) الأرض، وإلاّ تعرض المسئول عن ذلك للمساءلة القانـونية". وكانت الـشكايات مـن جانب ملاك الأرض تصـل إلى الـ **parlements** {المحاكم العليا في المقاطعات}. وفي حين أن الملاك لم ينجحوا في بعض الأقاليم في كسـب الدعـاوي(١٩٩)، فإن المحاكـم العليا كانت تتدخل عـادة من أجل صون الدورة التقليدية في الحقول، فقد رأت أن هذه الدورة ضرورية للإبقاء على ارتفاع غلال نباتات الحبوب.

أمّا العقبة الثانية فقد كانت تتعلق بـحقوق الرعي التقليدية وبواقع أن الدورة لم تكن تُعامل عـلى أنها مجرد أسلوب عـقلاني للزراعة بل كـانت تُعامل أيضاً علـى أنها أحد مظاهر حق رعي القطعان، **vaine pâture**، كما كان يسمى في الأقاليم التي يحكمها القـانون العرفـي، أو الـ **compascuité**، كما كان يـسمى في القانون المـكتوب في الجنوب.

إن كل جماعة قـروية، تعتمد اعتماداً كبـيراً على مواردها الخاصة، كـانت معرّضة دائماً للقيود المنظّمة لزراعة نباتات الحـبوب ولتربية الماشية. إذ لا يمكن لأحد أن يحيا دون خبز ولا يـمكن لأحد أن يعـمل دون حيوانات المـزرعة. والحال أن المـمارسات القديمة والمتأصلة والخاصة بالرعي، الـ **vaine pâture**، وبالعبور، الـ **parcours**، كانت أساسية بالنسبة للإبقاء على الماشية.

وكان الرعي الحر، **vaine pâture**، يعني أن أي مرعى موجود متاح لجميع القطعان في القرية. وكان من المسموح به الرعي على الممرات العشبية، خَلاصَ بقرة الإنسان الفقير. كما كان مسموحاً به على الأرض المشاع، المساحة المستصلحة التي كانت القرية تملكها ملكية مشتركة، والتي كان الأغنياء والفقراء سواء بسواء يستفيدون منها. وكما رأينا، فقد كان مسموحاً بالرعي على الأرض المراحة، بمجرد ظهور الأعشاب الأولى في الربيع. كما كان مسموحاً به على حقول الجذمات بعد الحصاد، وأخيراً في المروج إمَّا بعد تجفيف العشب مباشرة (ولو أن هذا كان نادراً) أو عند عودة العشب إلى النمو من جديد، وهو مسلك كان مألوفاً أكثر. وأحياناً ما كانت عودة العشب إلى النمو تسمى بالـ **surpoil**. ويقول سجل شكايات في اللورين في عام ١٧٨٩: "منذ خلق العالم، كان الـ **surpoil** الثاني (أي النمو بعد عودة النمو الأولى] من حق الجماعة"(٢٠٠).

وكان الـ **parcours** يعني توسيع حق الـ **vaine pâture** الذي قد يحصل عليه **commune** من قرى مجاورة، أو اتاحته لها بدورها. وكانت حدود القرى غير واضحة وكانت تتداخل فيما بينها. ويعني الـ **parcours** أن بالإمكان صرف النظر عن هذه الحدود. وكان العبور ميزة عند تحرك القطعان كما كان مناسباً في كل مكان، حيث إنه قد ساعد أصحاب الماشية دون أن يتعدى على الحقول المنزرعة.

إلاَّ أنه لكي تعمل الدورة بشكل مناسب فإنه لابد لها من أن تكون متحررة من المفاجآت بما يساعد على إتاحة أرض الرعي في الوقت المناسب. لكن المروج الاصطناعية كان يجب، لحمايتها، أن تكون موصدةً أمام التهام الحيوانات الشره لها، وذلك تحديداً لأن من المفترض فيها أن تكون دائمة. وكان لابد من إحاطتها بالحواجز أو بالأسوار أو بالسياجات أو بالأخاديد، وحراستها حراسة فعالة. وقد ترتبت على ذلك منازعات ودعاوى قانونية، حيث كان المزارعون المختصمون يطالبون بحقوق وبحريات. وقد تنازعت، هنا، فكرتان عن الحرية، حق التعامل المشاعي وحق الملكية الخاصة(٢٠١). وفي إقليم غني حيث كانت أراضي العشب منتشرة، كما في نورماندي، ربما كان فرض السياجات أيسر مما في مكان آخر. وكان الشيء نفسه صحيحاً في الجنوب، حيث كانت الأرض المراحة والـ **garrigues** والأرض غير المنزرعة جد واسعة غالباً وكانت (شريطة ألاَّ تكون الظروف الطبيعية غير مؤاتية إلى حد بعيد) تتماشى على نحو أفضل، فيما عدا بعض الاستثناءات، مع المروج الاصطناعية والتجديدات،

مما هي الحال مع الحـقول المكشوفة في الشمال الشرقي الـذي يزرع نباتات الحبوب، حيث كانت قيود الدورة الترينالية أكثر صرامة ولم يكن الرعي المشاعي واسع الانتشار.

وسرعـان ما سوف تنـحاز الدولة إلـى صف ملاك الأرض الأغـنياء والمجـددين، وسوف تعمل على تشجيع الزيادة الملحوظة في الانتاج. فبعد عام ١٧٦٤، أدت سلسلة من المراسيم الإقليـمية إلى حظر الـ **vaine pâture** والـ **parcours**. والنـصوص واضحة وقـاطعة. لكن المـقاومة كانت عـامة وحازمة. فقـد ناضل الفلاحون بـشراسة للحفاظ عـلى مزاياهم المتواضعة. ورَفَـضَ النبلاءُ التخلي عن حقـوقهم في الـ **vaine pâture**. والحال أن المحاكم العـليا، كما رأينا، قد ساندتهم، كما انـحازت الكنيسة إلى صـفهم، بـعد أن فشـلت محـاولتهـا الراميـة إلى انتـزاع حق العُـشر من الـمروج الاصطناعيـة مثلما فشلت، قـبل ذلك، محاولتها الـرامية إلى انتزاع حق العُـشر من الـ **novales**، الأراضي المستصلحة حديثاً. وهكذا تشكل ائتلاف من الأطراف اليقظة ذات المصالح للوقوف ضد المروج الاصطناعية.

وفي تلك الأثناء، كان مـن الطبيعي أن تقف جمعية إدارة الزراعـة، التي تألفت في عـام ١٧٨٧، ضـد الـ **parcours**، وأن تقـف بالحزم نـفسه ضد الـحظر علـى الـ **dessolement**(٢٠٢) - ولكن دون أن تصل إلى أية نتيجة ملموسة. والحال أن مجلس مقاطعـة الايل دو فرانس قد قام في عـام ١٧٨٧ بمنح أي مالك أرض راغـب في إنشاء مروج اصطنـاعية تصريحاً بـإقامة سياج حول حقل، بـشرط ألاّ تزيد مساحتـه عن عُشر الملكـية التي يملـكها(٢٠٣). وربما كان ذلك مـحاولة للتوصل إلى حل وسـط، لكنها ظلت مجرد حبر على ورق إلى حد بعيـد. ومع الثورة، سوف يرد القانون الزراعي لعام ١٧٩١ إلى الجماعات الريفية حقوقها القديمة التي لم تكن قد فرطت قط فيها بالفعل.

وقد مرت الأعوام، وجاءت نـظم حكم ورحلت، إلاّ أنه لم يـجر حل شيء. وفي عام ١٨٣٦، كان عـلى الـ **Conseil d'agriculture**، مجلس الزراعـة، أن يعترف بالفـشل. فعنـدما جرى استطـلاع رأي مزارعي الأين، أعـلنوا كلهـم أنهم مع بـقاء الـ **vaine pâture**. وقال خبراء المجلس إنه سوف يكـون من الأفضل إطعام الماشية في الـحظـائر والاسـطبـلات، إلاّ أنه فـي الحـالة الـحاضـرة للـزراعة لا يـبدو أن ذلـك عملي(٢٠٤).

والحال أنهم لم يكونـوا مخطئين، كما تشهد على ذلك الـثورة الصغرى التي هزت قرية فوتو الصغيرة (كانتون كليرمون ـ آن ـ آرجون، في **département** الميز) في ١٤

الشكل ٤

انكماش الأرض المراحة من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٨٢.

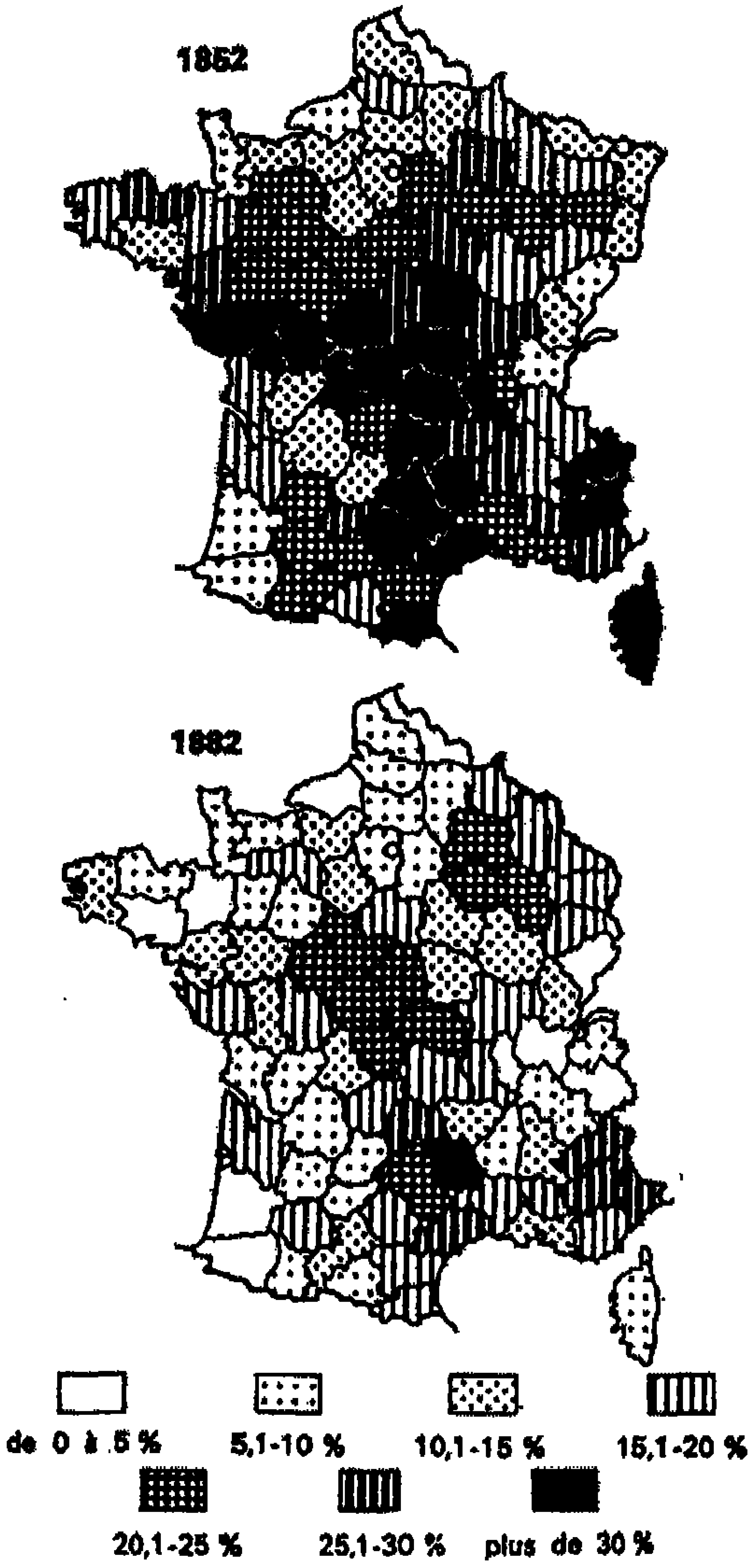

نقلاً عن:

F. Braudel et E. Labrousse eds., *Histoire économique et sociale de la france*, III, p. 672.

يوليو/ تمـوز ١٨٦١. فقد نشبت الاضطرابات هـناك بعد ظهيرة العيـد القومي. ثم إن العمـدة، الذي مكث فـي بيته، "لم يـحاول تهدئـة الغليان"، كـما أن "المدعـو ديبو فرانسوا، رئيس قوة الـمطافيء في الـ **commune** المذكورة قد استـنفر رجاله دون أن يتلقى أوامر بذلك". وكان ذلك كله احتجاجاً على إلغاء الـ **vaine pâture**. والحـق إنه كان هناك جفاف كـما أن الافتقار إلى المراعي كان قد أصبح جد خـطير. وفي ليلة ١٤ إلى ١٥، "جرى تمزيق سـياجات المروج"، بمبادرة من رئيس قـوة المطافيء هذا نفسه دون ريب(٢٠٥).

فما الذي يمـكن فهمه من هذه الزيارة إلى كـلوشميرل؟ في نهاية المـطاف، ليست أولوية القمح، صاحب الـجلالة القمح، هي التي حالت دون التطور الـمنطقي للمروج الاصطناعية لما يزيد على مائة سنة.

بحلول عام ١٨٦١ تـقريباً، كانت الفصّة والسـنفون والبرسيم قد اختـصت على أية حال بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار، أي نصف مساحة أراضي الأعـشاب الطبيعية في فرنسا. كانت الثورة قـد حدثت، ولكن تدريجياً وبـصورة غير منتظمـة. وبحلول عام ١٨٧٧، كانت الأرض المشتركة قد اختفت تقريبـاً من الشمال ـ الغربي، واختفت معها "الأرض غير المنزرعة التي كانت ما تـزال تحتل ثُمن الإقليم في عام ١٧٨٩"(٢٠٦). لكـن الـ **vaine pâture** لم يتعرض للإلـغاء بموجب قانون إلاّ في ٢١ نوفمبر/ تـشرين الثاني ١٨٨٩، وهو مـا أدى إلى احـتجـاج أكثـر من ٨,٠٠٠ كـومونـة ضد قـرار اعتـبرتـه كارثـياً(٢٠٧). وأتذكر أنني رأيت بأم عيني، فـي عام ١٩١٤ بل وبعد ذلك، الحيوانات العائدة لـجميع المزارعيـن وهي تتحرك صوب المـروج في قطيع واحد، بمـجرد جني المحصول الثاني من العشب؛ ويمكنـني أن أراها الآن، وهي تسير على مهل على طول الطريق العشبي عبر الغابات، بجانب جدول الماء.

فرنسا تتخلف دائماً في التجديد

إذا ما نظـرتم إلى جمـيع هذه التطـورات الجديدة فـي الزراعة واحداً بـعد الآخر ـ الحنطة السوداء، الذرة، البطاطس، اللفت، الـفوّة، بنجر السكر، المروج الاصطناعية ـ فسوف تجدون أن هـناك شيئاً واحداً مشتركاً بـينها. لقد جاءت كلها مـن خارج فرنسا ـ وأحياناً من وراء البحر. لكن الخطوة الحاسمة الأخيرة دائماً ما كانت تُتخذ في مكان ما

في أوروبا التي تحيط بنا من جميع الجهات وتربطنا ببقية العالم لكنها تفصلنا عنه في الوقت نفسه: لقد جاءت الحنطة السوداء عبر هولنده، وجاءت الذرة عبر إسبانيا، والبطاطس عبر إنجلترا والتوت عبر إيطاليا، والمروج الاصطناعية عبر كل من إنجلترا والبلاد الواطئة...

فهل في هذا ما يدعو إلى المزيد من الدهشة؟ إن كل اقتصاد، كل مجتمع وثقافة، كل كيان سياسي إنما يتلقى بشكل متواصل منتجات من تيار الواردات الثقافية الذي يطوف العالم بلا انقطاع. وقد كانت فرنسا في موقع مناسب بشكل خاص للحصول عليها، حيث إنها على مفرق وملتقى طرق كثيرة: الممرات البحرية الكثيرة من البلطيق وبحر الشمال والمانش؛ الطرق البرية من وسط وشرقي أوروبا وآسيا (التي يمكن، للأسف، أن تنتقل عليها الأوبئة الحيوانية أيضاً)؛ ملاحة البحر المتوسط العامرة وأخيراً الطريق الملكي المتمثل في المحيط الأطلسي. فهنا يوجد الطريق الطبيعي إلى الغرب، والذي لم تستفد منه فرنسا في الوقت المناسب، بالرغم من أنه ربما كان بالإمكان تحقيق هذه الاستفادة بتشغيل بَحّارة ديب وروان وأونفلير في نورماندي أو آلاف السفن البريتونية التي كانت أمتن مراكب البحار الأوروبية في القرن السادس عشر.

وقد وصلتنا على طول هذه الطرق منتجات ثقافية لا حصر لها: السفن المتراكبة الألواح مثلاً والدفات المركبة على مؤخرات السفن، وهما تطوران ثوريان جاءا من البلطيق في القرنين الرابع عشر والخامس عشر؛ أو الرِكاب ومثبت لجام الخيل اللذان سوف يحولان استخدام الناس للحصان بين القرنين الثامن والعاشر، واللذان جاءا من أوروبا الشرقية. وعلى طول طرق البحر المتوسط وحتى جنوب فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر جاءت أنواع جديدة من بذور الحنطة وشتلات النباتات والخضروات وأشجار الفاكهة والزهور، والتي تغلغلت حتى في مقاطعاتنا الشمالية. لكن كل هذه الهدايا عادة ما كانت تجيء عبر وسطاء، وبقدر من التأخر قياساً إلى بلدان أوروبية أخرى.

فهل كانت فرنسا إذاً، من بعض النواحي، ضحية لموقعها الجغرافي؟ وهل كانت هوامش وأطراف بقية أوروبا أكثر حساسية من فرنسا للحياة الصاخبة للعالم الرحيب وللأشياء الجديدة التي كان يعرضها؟ إن "أطراف أوروبا" على أية حال هي التي حققت الاختراقات الأعظم: فروسيا في القرن السادس عشر هي التي ضمت صربياً اعتماداً على فرسانها من القوزاق؛ وشبه الجزيرة الايبيرية ـ بوصولها السهل إلى الرياح التجارية التي

كانت كرئة لا تكل تدفع كل سفينة مبحرة إلى الاتجاه غرباً من جزر الكناري - هي التي اكتشفت العالم الجديد. أمَّا إنجلترا وهولنده وفرنسا فهي لم تظهر على المسرح إلاَّ فيما بعد: ومن ثم فإنه لا أمريكا المبكرة ولا فراء ومزلجات سيبيريا كانت من نصيبها.

ولكن، ألا يحتمل أن جغرافية فرنسا الداخلية لا موقعها في أوروبا هي المسئولة عن ذلك؟ أليس من المحتمل أن حجم فرنسا واتساعها الضخمين، اللذين حكما عليها بشكل لا مفر منه بأن تحيا حياة ممزقة على مدار قرون كثيرة، هما اللذان يفسران الوقت الذي احتاجته حتى يتسنى لأي ابتكار أجنبي أن يتغلغل في بلادنا، بالرغم من أنها كانت مفتوحة أمام جميع الرياح؟ وهل هذا هو أيضاً السبب في أن الواردات الثقافية لم تنجح في شق طريقها في فرنسا إلاَّ ببطء، بالرغم من أنها قد نجحت كلها في التغلغل فيها في نهاية الأمر، ونجحت في الالتقاء الواحد مع الآخر خلال رحلاتها؟ لقد انطبق هذا على الأفكار والفنون كما انطبق على المنتجات المادية. وكانت الذرة موجودة في بايون في عام ١٥٧٠، لكنها لم تصل إلى كاستيلنوداري إلاَّ في عام ١٦٣٧ ولم تصل إلى بيزييه إلاَّ في عام ١٦٧٨(٢٠٨). وعنب الأونيا الأحمر والأبيض، الوارد أصلاً من إيطاليا، لم يصل إلى الكونتا فانيسان إلاَّ في القرن السابع عشر، ولم يصل إلى إقليم سانت اميليون في البوردليه وحتى الشارانت إلاَّ في القرن التاسع عشر، حيث سوف يشكل في نهاية الأمر قاعدة انتاج الكونياك(٢٠٩). أمَّا البطاطس التي كان أوليفييه دو سير يزرعها في الفيفاريه في القرن السادس عشر فقد كانت بعد مائتي عام من ذلك ما تزال غير معروفة في كثير من المقاطعات الفرنسية.

إن فرنسا الواسعة والمتنوعة، كانت كوكبة من المقاطعات المختلفة: ويذكر الأمناء أن [هذه المقاطعات]، التي لم تكن تتواصل إلاَّ بصعوبة، قد وجدت نفسها مرغمة على أن تحيا حيواتها الخاصة(٢١٠). وقد حُكم على بعضها بانعدام الأهمية، إذ ظلت أكثر ارتباطاً بأساليبها وبعاداتها القديمة؛ أمَّا بعضها الآخر، الذي توافرت لديه الرغبة في التجديد ووسائل الاضطلاع به في آن واحد، فقد كان يحوز إمكانات مهمة، إلاَّ أنه كان إلى حد ما استثنائياً ومنعزلاً بحكم نجاحه نفسه. وعندما غادر آرثر يونج بوشين(٢١١) وعبر إلى الفلاندر، انتابته الفرحة الغامرة عندما شاهد ثروتها الزراعية(٢١٢). فالتباين بين جزيرة الحداثة هذه والمقاطعة الفرنسية العادية كان ما يزال عظيماً، حتى في القرن التاسع عشر(٢١٣). ففي الفلاندر، كانت الأرض تعود بنحو ٤٥٠ فرنكاً من الهكتار الواحد، أي نحو ثلاثة أضعاف المتوسط القومي، وكان عدد السكان في الكيلو متر

المربع الـواحد ٢١٣ نسمة؛ وكانـت هناك رأس ماشية واحـدة في الهكتار الـواحد؛ أما السماد الـعضوي الناشيء عن الـحيوانات فقد كان يجـري استكماله بمـزيج من الروث وأوراق الشجر الـميتة من المدن وبالـكُسب وبمسحوق الـعظام وبرمال البحر وبـالغائط الآدمي. وهذا هو ما أتاح لسكـان الفلاندر "توسيع محاصيلهم ذات المتـطلبات الكثيرة دون الإضرار بخصوبة التربة وإظهار أنهم أرقى حتى من الإنجليز كمنتجين"(٢١٤). ولم تكن توجد هنا أرض مراحة، لأن ما يسمى بالدورة الـبديلة كان قد حل محلها؛ كما لم تكن هـنا أية مشـاعات. لكن هـذا الإقليم ظـل منعزلاً، أكـثر انفتـاحاً على الـفلاندر البلجـيكية أو هولنده مـما على بقية فـرنسا. ومن بين الأقالـيم المنعزلة الأخـرى الثرية أصلاً، أقاليم آرتوا وبا ـ دو ـ كاليه ونورماندي وبوس والايل دو فرانس.

والحال أن المقاطعات الفـرنسية، باختلافاتها وبإنعدام تجانسـها، لم تكن بحال من الأحوال أواني مسـتطرقة بشكل نـاجز. فالمسافة ووقت الـسفر كان لهما أثـرهما. وفي وقت مبكر كعام ١٤٥٠، عَـرَّفَ جيل لو بوفييه فرنسا بأنها "اثـنان وعشرون يوماً طولاً وستة عشر يوماً عرضاً"(٢١٥).

III

تربية الماشية، حقول الكرم، نباتات الحبوب، الغابات

بما أننا قد رسمنا الخطوط العريضة الرئيسية، فإننا نجد أنفسنا حيال حشد من التفاصيل. فلنحاول الاختيار والتبسيط، بحيث لا نركز إلاَّ على ما هو جوهري (ومن هذا الجوهري، للأسف، ما هو أكثر من كاف). إن أربعة عناوين تطرح نفسها: الحيوانات وحقول الكرم ونباتات الحبوب والغابات. فالواقع أن فرنسا الريفية كانت محكومة ومقسمة بل وممزقة بهذه القطاعات؛ وتبعاً لما إذا كانت الأولوية قد استأثرت بها تربية الماشية والرعي، أو حقول الكرم وصناعة النبيذ، أو زراعة نباتات الحبوب وصنع الخبز أو الحراجة والأشجار، يمكن تخيل أربع فرنسات، حدودها بعيدة عن أن تكون واضحة.

وبالمقارنة مع المساحات الشاسعة المخصصة لنباتات الحبوب ولتربية الماشية أو مع كتلة أرض الغابات، فإن حقول الكرم الفرنسية قد يبدو لأول وهلة أنها لا تحتل غير مساحة جد صغيرة. لكن "صناعة" النبيذ كانت قد أصبحت مغناطيساً يجتذب السكان، إذ كانت هناك حاجة إلى الكثير من الأيدي للكدح في حقول الكرم. وفي بعض الأوقات، توسعت زراعة الكرم بشكل لا يمكن السيطرة عليه: ففي القرن الثامن عشر، حاولت السلطات عبثاً الحد منها، بمنع زراعة حقول كرم جديدة(٢١٦). وقد انتهز المزارعون فرصة تراخي يقظة الثورة للاستحواذ على مساحات شاسعة من الأرض الزراعية. واستمر هذا الاتجاه حتى عام ١٨٥٠ بل وبعد ذلك. وهكذا استحوذت زراعة الكرم على ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ هكتار جديد، وهي مساحة ليست تافهة. بل إن حقول الكرم كانت قادرة في القرن التاسع عشر على الاستيلاء على مجمل الجزء المشرف على البحر المتوسط في لانجدوك (موطن الصناعة ونباتات الحبوب أصلاً) مما أدى إلى استثارة حمى حقيقية لزراعة الكرم هنا، حيث ترتبت على ذلك آثار مألوفة تماماً. وقد امتدت الحمى إلى مجمل الجنوب، بمجرد ما أن أصبح بوسع السكك الحديدية نقل الأنبذة الجنوبية بسرعة إلى الأسواق الشمالية.

والخلاصة أن زراعة الكرم، بالرغم من أنها كانت تحتل مساحة أصغر، كانت مهمة أهمية القطاعات الثلاثة الأخرى، حيث ألقت بثقلها كله في الاقتصاد. وكانت تحوز

قدراً من الحق في إدعاء أنها نشاط أكثر "نبلاً". والحال أن جوزيف دو بيسكيدو، عند حديثه عن موطنه، الـ **Armagnac noir**، قد لاحظ نحو عام ١٩٢٠، كيف أن "الراعي اللامبالي أو الفلاح قصير النظر في إقليمنا يشتعل نشاطاً ما أن يعمل في زراعة الكرم"(٢١٧).

إلاّ أنه في الممارسة العملية، لا يمكن لأي قطاع من قطاعاتنا الأربعة الاستغناء عن القطاعات الثلاثة الأخرى. والمسألة ببساطة هي أنها تحتاج كلها الواحد إلى الآخر. وهناك مثل قديم يقول: "من لديه كلأ لديه خبز"، وهذا صحيح تماماً. وفي نورماندي اليوم، مازالوا يقولون: "إن كنت تريد الحنطة فلا تجتث المرج"(٢١٨). وبوسع المرء أن يقول بالمثل إن من لديه الحبوب لديه اللحم، أو من لديه النبيذ لديه الخبز. وفي بورجونيا، كانوا ينقلون الحبوب أحياناً في براميل كالنبيذ. وكل من كان يملك حرجاً من الأحراج كان يمكنه أن يحيا منه.

لا يجب نسيان الصورة العامة

عندما تستند مناطق مختلفة الواحدة على الأخرى، فإن التبادلات القصيرة والمتوسطة الأجل تناسب حُسن الجوار. وقد قامت علاقات مثلاً بين مربي الخيول في الـ **Marais poitevin** وسهل فونتينيه ـ لو ـ كونت المجاور الذي يزرع حبوب النباتات؛ وبين شامبانيا الـ **berrichonne** وأراضي العشب المروية جيداً في بواسكو وبرين إلى الغرب؛ وبين نورماندي السفلى، المتخصصة بشكل متزايد في تربية الماشية وحقول نباتات الحبوب في آرجنتان وسييه وكان Caen؛ وبين النيفرنسيه وأراضي القمح الجيدة المتاخمة للوار وللآليه وللفال ديون(٢١٩)؛ وبين الفلاندر الساحلية والفلاندر الداخلية؛ وبين حقول الكرم المختارة على مرتفعات الايل دو فرانس وحقول القمح والجاودار إلى الشرق، وقطعان الأغنام التي ترعي على المنحدرات الطباشيرية لشامبانيا الـ **pouilleuse**؛ وبين حقول الكرم في بوردو وحقول القمح في وادي الجارون. أمّا فيما يتعلق بالأشجار، فقد كانت التتمة الأبدية لأي نوع من أنواع النشاط الريفي.

ومع أن النشاطات اليومية لفلاحي الأرض الزراعية ولمربي الماشية ولزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ قد فصلت بينهم، بل وجعلتهم متنافسين، إلاّ أنهم كانوا كلهم سجناء حقول القوة الواحدة، سجناء ما وصفه بول آدم(٢٢٠) بـ "الحقول الاقتصادية". وهذه الأنواع المختلفة للزراعة الفرنسية يمكنها أن تعمل إمّا كأقطاب طاردة أو كأقطاب

جاذبة ضمن السياق الاقتصادي الواحد. وهكذا فإن النظر إلى نباتات الحبوب والحيوانات وحقول الكرم والغابات في سياق واحد هو مشروع منطقي وضروري في آن واحد، بالرغم من أنه قد يكون مشروعاً طموحاً وصعباً.

في عام ١٨١٧

حتى يتوافر لدينا خط قاعدي نبدأ منه، فإننا نحتاج إلى إحصاءات ما يُعتمد عليها. والبدء في الاتجاه الصحيح إنما تتيحه لنا وثيقة مفيدة، لن ترافقنا على أية حال في المشوار كله.

والوثيقة التي أتحدث عنها هي سجل دقيق يرجع إلى أواخر عام ١٨١٧ ويستند إلى الـ **cadastre** (سجل المساحة)(٢٢١). وتورد الوثيقة، بالنسبة لكل **département** من الـ **départements** الـ ٨٦ التي كانت فرنسا تضمها آنذاك، الدخل من الهكتار الواحد لمختلف قطاعات الانتاج (الأرض الزراعية، حقول الكرم، أراضي العشب والكلأ، أراضي الغابات). ويورد رقم آخر متوسط الدخل من الهكتار بالفرنكات في الـ **département**. وحتى يتسنى الاضطلاع بهذه الحسابات، جرى قياس المساحات المكرسة لمختلف أنواع الانتاج.

وإذا ما نظرنا إلى أفقر **département**، في أسفل القائمة - الألب السفلى - فإن الأرقام الخمسة هي كما يلي (الأرض الزراعية، حقول الكرم، أرض العشب، الغابات)، ١٣، ٣٠، ٥٧، ٢؛ ومتوسط الدخل من الهكتار الواحد ٦ فرنكات و٣٨ سنتيماً. أمّ أغنى **département** (السين بالطبع، بالرغم من أنها الأصغر: ١٠,٠٠٠ هكتار فقط) فقد كان متوسط الدخل من الهكتار الواحد فيها ١٠٠ فرنك للأرض الزراعية (بفضل البستانيين الذين ينتجون للسوق)؛ ١١٢ لحقول الكرم، التي كانت قد قامت آنذاك حول العاصمة؛ ٨٤ لأرض المراعي؛ و١٠٨ للأحراج التي كانت قد أصبحت نادرة بشكل متزايد في ما بقي من الـ **département**. لكن **département** السين وخاصة باريس كانتا استثناءين على نطاق مهول بالفعل.

وإذا ما تركنا جانباً هذين الاستثناءين المهولين، فإنني أتساءل ما إذا كان بوسعكم أن تخمنوا ما هي الـ **département** التي كانت الأغنى زراعياً، وفقاً لمتوسط الدخل من الهكتار الواحد، كما حسبه هذا المصدر؟ إن الإجابة، والتي قد تكون مفاجأة، هي كالفادوس - حيث لم تكن هناك حقول كرم، بينما كان الدخل من الأرض الزراعية ٥٩

فرنكاً للهكتار، ومن المرعى ٨٣ ومن الأحراج ٣٦. لقد كان متوسط الدخل للهكتار ٧٨ فرنكاً و٢٥ سنتيماً، في مقابل أكثر من ١٠٠ بالنسبة للسين (وهي الـ **département** الوحيدة التي لم يُحسب المتوسط الإجمالي فيها). ثم نجد أنفسنا بإزاء فارق ملحوظ أمام الأسماء التالية في القائمة: المانش، ٦٦,٤٤ فرنكاً؛ السين ـ ايه ـ واز، ٥٨,٦٣؛ نور، ٥٨,١٧؛ أور ٤٧,٣؛ الجورا، ٤٦,٤؛ واز، ٤٥,٧٥؛ السين ـ ايه ـ مارن، ٤٣,٣٥.

لكن شاغلنا الرئيسي الآن ليس هذا الترتيب المراتبي، (مع أنه يشير بالفعل إلى أن مقياس الثروة بين الـ **départements** لم يكن محكوماً بخط أو بخطين جغرافيين لا أكثر ولا أقل، كما يحاول أناس أحياناً الزعم). إن ما يهمنا الآن هو التنافس على الأرض بين زراعة نباتات الحبوب والماشية وحقول الكرم والغابات ـ بقدر ما يمكن استخلاص ذلك من توزيع الدخل.

ولذا فقد كان من المغري أن يجري حساب ـ بالنسبة لـ **départements** فرنسا الـ ٨٦، أي بالنسبة لمجمل فرنسا في عام ١٨١٧ ـ لمتوسط الدخل من الهكتار الواحد من أراضي نباتات الحبوب (٢٦,٨ فرنكاً)؛ وحقول الكرم (٤٧)؛ والمراعي (٦٠,٩) والغابات (١٦,٤). والرقم الأخير هو الأقل إلى حد بعيد، ومع ذلك ففي عام ١٨١٧ كانت الغابات ما تزال تقدم كميات خرافية من الوقود الضروري لكل من المساكن و"الصناعات الحارقة للخشب"(٢٢٢).

وسجلنا لعام ١٨١٧ يقدم لنا جدولاً من ٤٣٠ خانة (٨٦ **départements** و٥ أرقام لكل واحدة). ولذا فبوسع المرء أن يقضي وقتاً طويلاً في النظر إلى هذه الحسابات (أنظر إلى الخرائط والتعليقات في الشكل ٥ والذي يلخص هذه الإحصاءات). إلاّ أننا لا يمكننا للأسف أن نفترض أن هذه النتائج تستحق الثقة أو أنها قابلة لفهمها بشكل مباشر. إن كل **département** كانت لها مشكلات خاصة كثيرة جداً. والدخل من الهكتار الواحد من مختلف أنواع الزراعة كان يعتمد، بين عوامل أخرى، على وجود أو غياب زبائن محليين يمكنهم أكل الحبوب وشرب النبيذ وحرق أو استخدام الخشب وشراء البهائم أو منتجاتها. ويلاحظ لافيرنيه، وهو بصدد توضيح أن "القرب من العاصمة" هو الذي عاد بالثراء على نورماندي، "إن من الصعب أن نعرف... ما الذي قد يئول إليه أبسط فرع من فروع الاقتصاد الريفي، عندما يجد له منافذ كافية"(٢٢٣). كما أن الدخل قد اعتمد على المستويات المعيشية ومن ثم على

الأجور، والتي مـن المؤكد أنها قد تبـاينت من **département** إلـى أخرى. وإذا مـا أخذنا الأجـر السنوي للـعمال الزراعييـن مثلاً، فإن هذا الأجـر قد يكون في الـشمال ـ الغربي ضعف ما كان عليه في الوسط أو في الجنوب ـ الشرقي(٢٢٤).

كما أن الندرة النسبية لمنتوج ما وحجم الطلب عليه قد لعبا دوراً في تحديد الأسعار والدخول. وهذا يفسر السبب في أن حقول كرم ناجحة بشكل غير عادي قد لا تغل غير ٥٨ فرنكاً في الجيروند؛ و٤٩ في المارن؛ و٤٦ في الأوب؛ و٤٢,٣٦ في الكوت دور؛ بينما تغل ٨٣ في السون العليا؛ و٨١ في الـموزيل (لقاء النبيذ الرديء من سفوح التلال حول ميتزا)؛ و٧٩ في الدوب؛ و٧٥ في الرون؛ و٧٤,٦٤ في الجورا؛ و٧٣ في اللوار الأعلى، حيـث يتمتـع إقليم باريـس بالرقم القـياسي الذي لا ينـازعه أحد ـ ١١٢. إن الهكتار من حقول الكـرم قرب العاصمة كان يغل ما يزيد بنسبة ٣٨ فـي المائة عما تغله أفضل أرض زراعية في الفلاندر! وهكذا تتضح جغرافـية غير عادية وغير متوقعة ـ لكنها دقيقة ـ لحقول الكرم والـنبيذ. لأنه في الأقاليم التي قلما كانت فـيها أية حقول للكرم، وحيث كان نـتاجها من نوعية مـنخفضة، كان زارع الكرم مـن أجل صناعة النبيـذ يحيا أفضل حياة ـ وهي مفارقة تفسرها، قبل عصـر السكك الحديدية، استحالة وجود حركة نقل فعالة بين منطقة تتميز بالوفرة ومنطقة تتميز بالندرة.

كما أن الندرة تـفسر الدخل القياسي المـستخلص، بشكل غير مـتوقع، من أراضي العشب والكلأ فـي البوش ـ دي ـ رون. فهذا هو أعلى رقم مستقـل في الوثيقة: ٢٨٢ فرنكاً. إن أي هكـتار آخر في فرنسا لم يغـل هذا المبلغ، ولا حتى مـن حقول الكرم. وترجع الفجوة إلى ندرة أراضي العشب والكـلأ بين حجارة الكرو وسبخات الكامارج، بل وفي أي مكـان آخر في الـ **département**، والأعداد الكبـيرة للأغنام التـي تهبط سنوياً من المراعـي الجبلية في نهاية الصيف. وفي الـكامارج وحدها، كانت ٤٠,٠٠٠ حَمَلٍ تُـولَدُ كل سنة، وكـانت القطعـان ترعى بحريـة ليلاً ونهاراً؛ ونـحو عام ١٧٨٠، كانت تـضم "٣,٠٠٠ حصان وعـدداً مماثلاً من الـثيران، حيـث كانت الأولى كـلها بيضاء، في حين أن الثيران المحـلية تعرف بلونها القاتم"(٢٢٥). وكانت أرض الـرعي مرغوبة لأسبـاب مختلفة تماماً فـي السين ـ ايه ـ واز وأور والسين الأسفـل حيث كانت تتمتع بميزة قـربها من العاصمة، بفضل طريق ديب ـ باريس. وكـان هذا الطريق طريقاً جيداً، يستخدمه يـومياً تجار الأسماك الذين كانوا ينقلون السـمك إلى باريس بأسرع ما يمكن. وكانت منتـجات الألبان تسلك الطريق نفسه، ولذا فإن جـورنيه، في البريه، قد

أصبحت مركزاً لصناعة زبد مزدهرة.

أمّا فيما يتعلق بـالغابات، التي اعتمدت اعتماداً شديداً على تـوافر المياه، فلا يكاد يوجد ما يـدعو إلى الدهشة مـن أنها لم تغل غـير فرنكين لـلهكتار الواحـد في الألب السفلى و١٠٨ حول باريس.

ومثل هذه المعلومات قد تحفز شهيتنا، غير أن الحسابات المقتصرة على عام واحد ليس من شأنها بالطبع أن تكون كافية: فنحن بحاجة إلى سلاسل طويلة من الإحصاءات التالية لعام ١٨١٧ والسابقة له أيضاً. ومـثل هذه الإحصاءات يصعب الوصول إليها، أو أنني علـى أية حال لم أتمكن مـن الوصول إلى أية إحصاءات يـمكنني اعتبـارها جديرة بالثقة بما يكفي.

ولذا فبالنظـر إلى غياب أي شيء أفضل، دعونا ندرس مجـموعة أخرى من الأرقام أقل إرضاءً، و، دعوني أقول ذلك فـوراً، أكثر فظاظة من تلك التي استخـدمناها للتو. وقد أخذتها من كتاب غير شهير إلى حد ما(٢٢٦).

يذهب هـذا الكتاب إلـى أنه في أقل من قـرن ـ بين عامـي ١٧٨٥ و١٨٧٥ ـ ارتفع الانتاج الزراعي من جميع الأنواع في القيمة وفي الحجم وفي مساحة الأرض. فالأرض الزراعية، بـأرقام مكتملة، قـد ارتفعت من ٢٤ ملـيون إلى ٢٧ مليون هكـتاراً؛ وحقول الكرم من ١,٨٦ هكتار إلى ٢,٥؛ والحال أن أرض الكلأ وبـساتين الفاكهة هي وحدها التي انخفضت، لكـنه انخفاض طفيف، من ٥,٢ مليون إلى ٥ ملـيون. أمّا القيمة (في هذه الحالة نـتحدث عن **رأس المـال** وليـس عن **الدخـل**) بالنسبة للـهكتار الواحد من الأرض الزراعية فقد زادت ثلاث مرات، حيـث ارتفعت من ٩٠٠ فرنك في عام ١٧٨٥ إلى ٢,٧٠٠ في عام ١٨٧٥؛ وبالمثل، فإن الهكتار من أشجار الفاكهة أو أرض العشب والكلأ قد زادت قيمـته من ١,٥٠٠ إلى ٤,٥٠٠ فرنك، بينما زادت قيمـة الهكتار من حقول الكرم أربـع مرات، من ٢,٥٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ ـ وهي زيادة قياسـية. ومما لا شك فيه أن انتشار حقـول الكرم سوف يثري المشهد الطبيعـي الفرنسي، ولكن دون أن يبدله تبديلاً عظيماً. وسوف تحدث في المسـتقبل انقلابات مثيرة، لكن حقول الكرم لم تكن مسئولة عنها.

الشكل ٥

متوسط الدخل للهكتار الواحد في عام ١٨١٨.

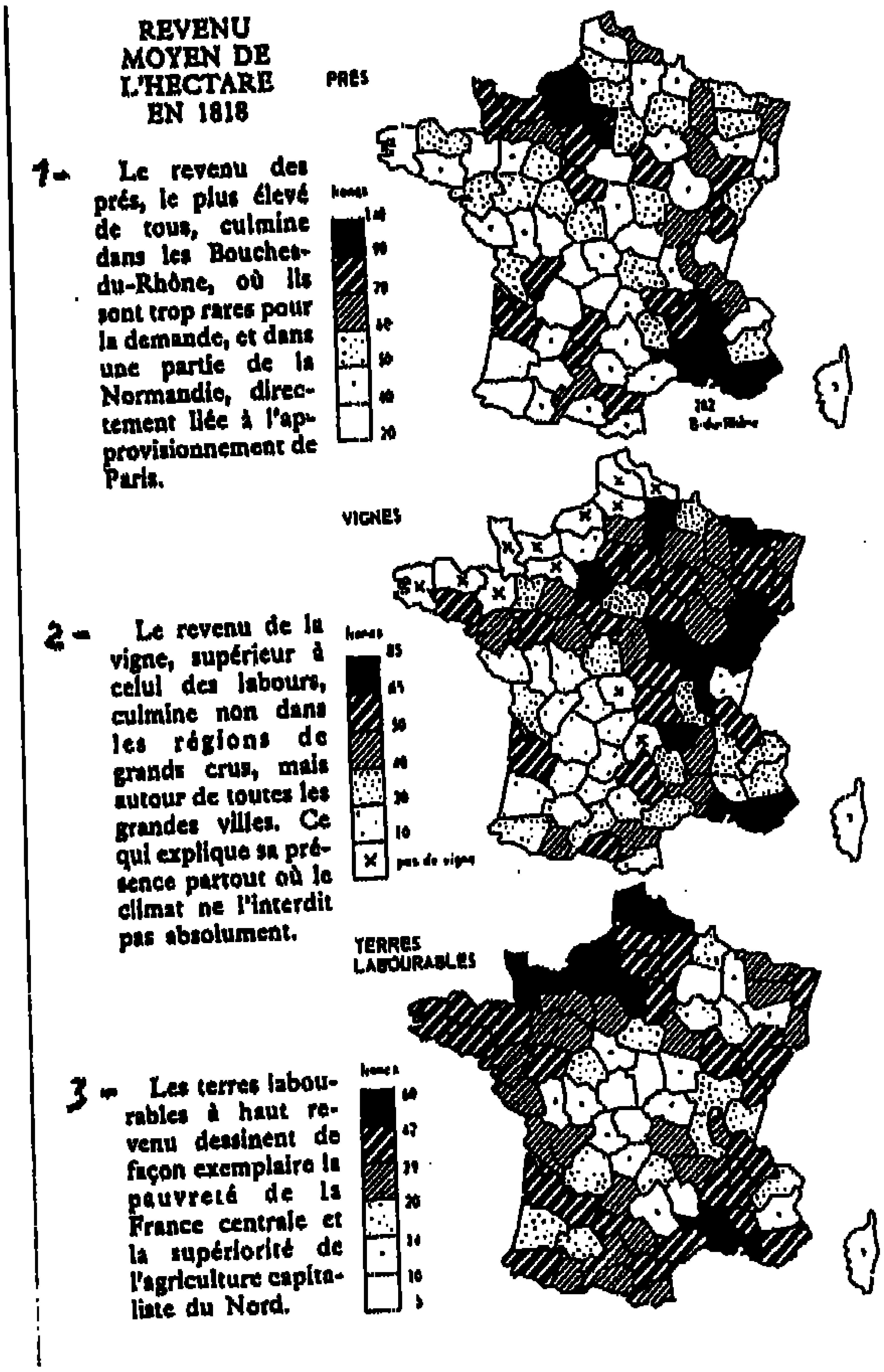

تابع الشكل٥

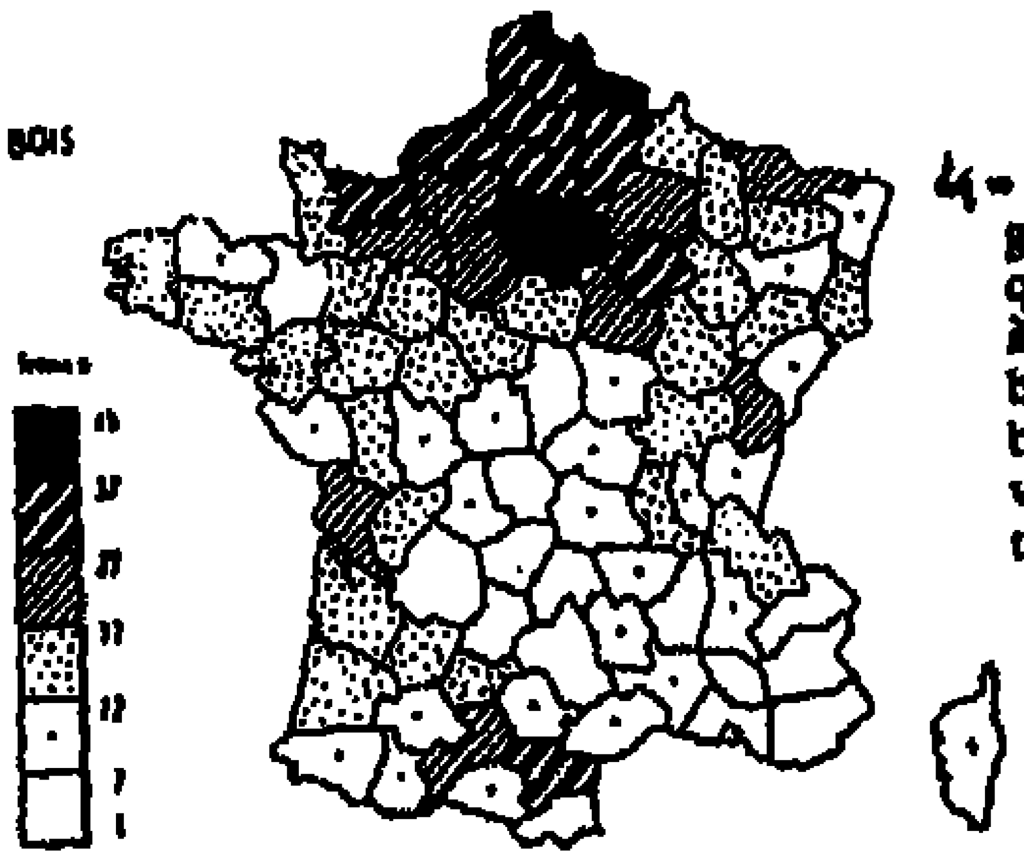

4. La forêt est de grand rapport quand elle est liée à des voies navigables et aux énormes besoins des grandes villes et des industries à feu.

١ ـ إن الدخل من أراضي العشب والكلأ، وهو أعلى دخل، قد وصل إلى مستويات قياسية في منطقة مارسيليا؛ حيث لم يكن هناك ما يكفي من هذه الأراضي، وفي جزء من نورماندي، التي كانت تزود باريس باللحوم.

٢ ـ مال الدخل من حقول الكرم إلى أن يكون أعلى من الدخل من الأرض المفلوحة، وكان أعلى من جميع الدخول في مناطق ذات غلال كرم شهيرة، ولكن حول جميع المدن، الأمر الذي يفسر السبب في أن حقول الكرم كانت تزرع متى كان المناخ لا يجعل ذلك مستحيلاً تماماً.

٣ ـ إن الأرض المفلوحة عالية الدخل إنما تصور بشكل صارخ فقر وسط فرنسا وتفوق الزراعة الرأسمالية في الجنوب.

٤ ـ كانت الغابات تغل دخولاً جيدة عندما تكون قريبة من الطرق المائية الصالحة للملاحة أو عندما يكون بوسعها تلبية المطالب الضخمة من جانب المدن الكبيرة أو الصناعة الحارقة للوقود.

تابع الشكل ٥

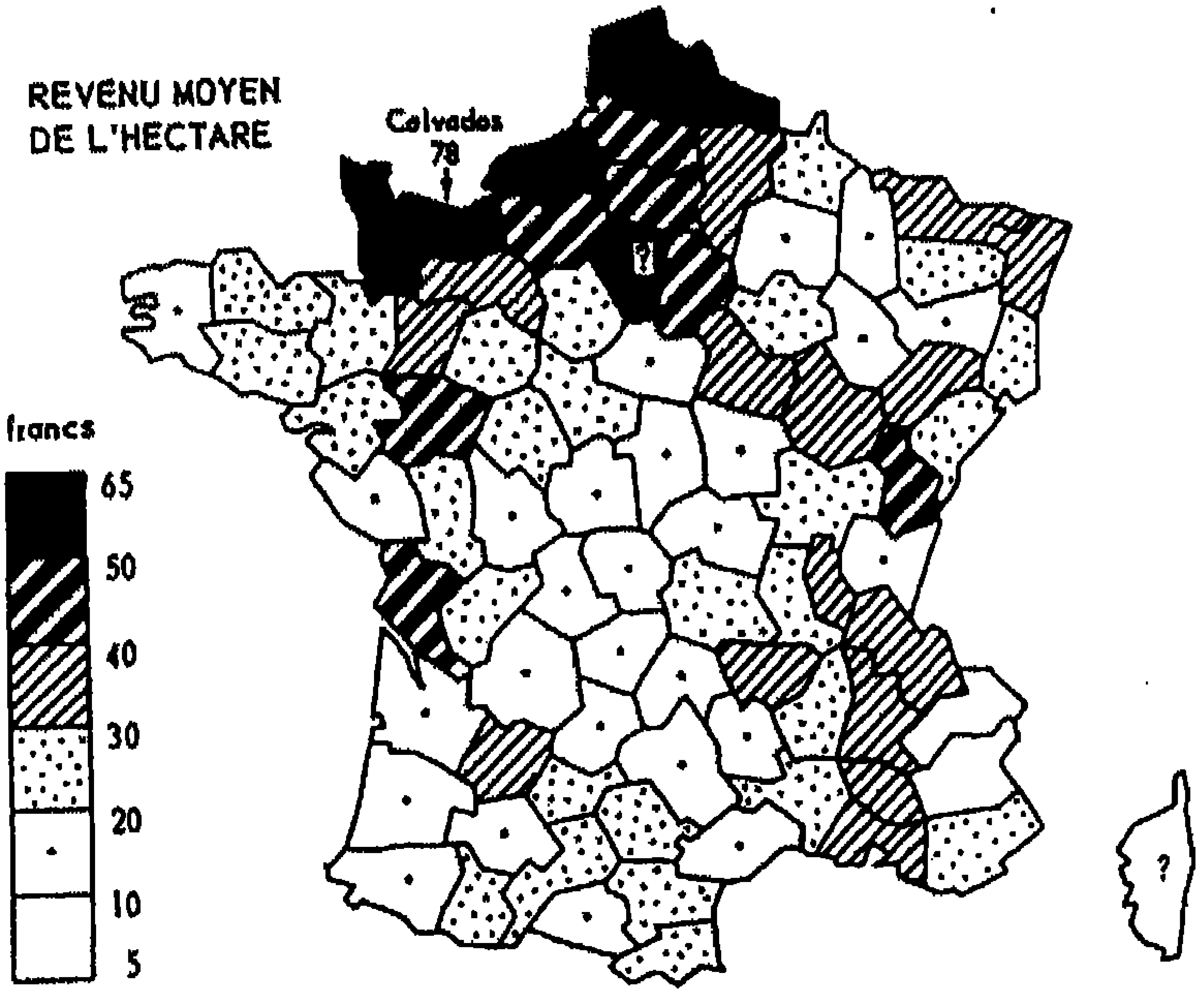

إن الخريطة التي تبين متوسط الدخل من الهكتار الواحد إنما تعيد إبراز الهوة بين فرنسا الشمالية وفرنسا الجنوبية.

تابع الشكل ٥

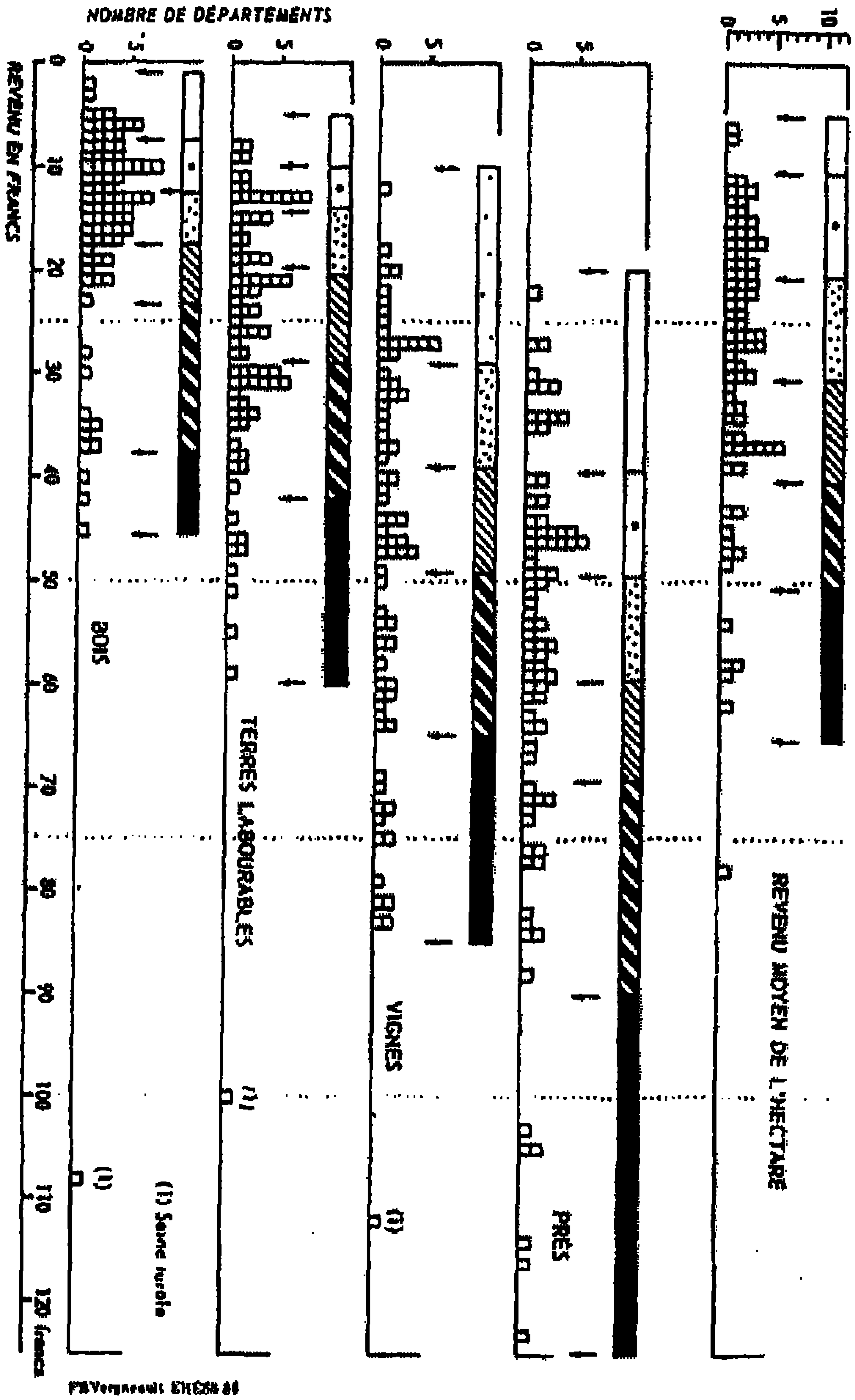

رسـوم بيانيـة تبين توزيع الـ départements بحسب مـتوسط الدخل من الهكتـار الواحد. (انظر المفتاح أعلاه).

التربية القديمة للماشية.

القاعدة الأولى:

الماشية تتكفل بتدبير عيشها

لست بحاجة إلى القول بأن تربية الماشية في الماضي لم تكن كتربية الماشية اليوم. غير أن الاختلافات التي حدثت تحتاج إلى تفسير.

إن القاعدة الأولى، الملحوظة في كل مكان تقريباً، هي أن الناس كانوا يحيون على مقربة أشد من حيوانات المزرعة مما هي الحال اليوم، لكنهم كانوا يهتمون بها اهتماماً أقل. فهل هذه مفارقة؟

في أيامنا، يتعين على مربي الماشية إيلاء انتباه متواصل: ١٠٠ بقرة منتجة للألبان تحت السقيفة، ١,٠٠٠ خنزير في الزريبة، ١٠,٠٠٠ فرخة محتشدة ـ إن نطاق العملية إنما يعني اليقظة الدائمة الأبدية. وكل مزارع عليه أن يراقب السياجات التي تحيط بمراعي الحيوانات في الصيف. والحال أنه لا يمكن لمسئولية المالك أن تتراخى للحظة، أكان ذلك في سقيفة البقر الحديثة، المنظمة علمياً، والتي تتميز بوجود خط تغذية، أو في حظيرة الأغنام أو زريبة الخنازير النموذجيتين ـ وهي غالباً بناية بعيدة عن دار المزرعة؛ إن عليه الالتزام بجدول زمني صارم، والاهتمام بالعلاج وبالتطعيم وبتوفير غذاء مناسب بأساليب ميكانيكية. إن الحد الأقصى من الانتاجية، من حيث الكم إن لم يكن دائماً من حيث الكيف، لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر عمل متواصل.

أمّا في الماضي، خلافاً لذلك، فإن معظم الحيوانات الكبيرة (الماشية والخيول) كانت تحيا معظم حيواتها "متروكة لتقلبات العالم الخارجي"(٢٢٧)، دون إشراف وفي حالة شبه برية غالباً.

في المقام الأول، كان السبب في ذلك هو أن الحيوانات، بالنسبة لمعظم المزارعين، كانت مورداً ثانوياً، يأتي بعد القمح والشعير والشوفان والجاودار بكثير. وكانت نباتات الحبوب هي الملك. والحق إنه بسببها كان يجري الاحتفاظ بالماشية في كل مزرعة، وذلك للحصول منها على سماد كما لاستخدامها كحيوانات جر: إن الثيران والأبقار والخيول والبغال والحمير قد استخدمت كلها في جر العربات والمحاريث.

ثم إن المزارع الفلاح لم يكن لديه سوى القليل من الوقت الذي يمكنه توفيره، ولذا فلم يكن هناك مفر من تربية الحيوانات بأرخص تكلفة ممكنة وبأقل قدر ممكن من المتاعب.

وترك الحيوانات لنفسها كانت له ميزة أنه لا يتعدى لا على وقت المالك ولا على أرضه، حيث إن بوسع المالك تركها ترعى بحرية في الأرض البور أو في الأرض السبخة، وفي الأماكن الخراب حيث يزدهر الوزال والرتم، وفي المستنقعات والغابات وعلى سفوح الجبال. وحيثما لم يكن من السهل زراعة المحاصيل، كان يجري إرسال الخيول إلى هناك، إمّا في بداية حيواتها أو في نهايتها، أو في أي وقت يكون فيه ذلك مناسباً أو ضرورياً أيضاً.

ولابد من القول بأننا لا نعرف سوى القليل جداً عن هذه التربية "البرية" للحيوانات: والمؤرخون ملومون جزئياً لتركيزهم على القمح وإهمال الماشية، باستثناء الكتاب الجديد الذي نشره جاك ميلييه(٢٢٨). وأحياناً ما يجد المرء ذكراً للماشية بالصدفة ـ مثلما تفاجيء طريدة الصياد أحياناً.

وهكذا فإننا نجد مثلاً مذكرة زراعية مقدمة إلى مجلس مقاطعة بريتانيا في ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٧٣١، تدين ممارسة تسمين ثور بتركه للرعي الحر في مساحة تتكون من خمسة أو ستة **apents** (من الأراضي السبخة البريتونية بالطبع). فهنا، كان يُترك لتدبير عيشه بنفسه، فيما عدا أن صاحبه كان يهتم بأن يوفر له نحو خمسة **milliers**(٢٢٩) من التبن كان الثور "يأكل أقل من نصفها ويترك الباقي"(٢٣٠). وكان هذا أسلوباً غريباً إلى حد ما في تسمين الماشية. لكن هذا الحيوان على الأقل كان تحت إشراف معين، حيث إنه كان يحصل على غذاء إضافي ولم يكن يُترك إلاّ بصورة مؤقتة. والأرجح أن مثل هذه الثيران كانت تستخدم كحيوانات جر قبل إعدادها للذبح. وكما يقول لنا **معجم** سافاري في عام ١٧٧٢، فإن الثور "يكون ملائماً لجر المركبات" في الثالثة من عمره، وعندما يصل إلى العاشرة "يجب نزعه من العربة أو المحراث وإرساله للتسمين"(٢٣١).

ونجد صوراً أكثر حيوية بكثير في يوميات السيد جوبرفيل. وهذا بردنا إلى الماضي حتى القرن السادس عشر، لكننا لا نبتعد كثيراً عن بريتانيا حتى نصل إلى شبه جزيرة كوتنتان في نورماندي الغربية حيث كانت عزبة جوبرفيل، لو مينيل، لا تبعد غير مسيرة يوم واحد من شيربور، في بلد **bocage** كان ما يزال جد عامر بالأحراج. لقد كانت ضيعة رائعة، كان جوبرفيل نفسه يديرها شخصياً وبكفاءة. وقد احتلت الماشية مكاناً ملحوظاً فيها، حيث كانت هناك بنايات منفصلة لإيواء فحول الخيل وإناث الخيل والمواشي والأغنام والخنازير والماعز. لكن معظم الماشية الكبيرة كانت تتألف، كما

يقول لنا جوبرفيل نفسه، من الـ **bestes saulvages** "الحيوانات البرية [التي] ترعى في الغابة"، حيث تختلط أحياناً بالحيوانات المنتمية إلى الضياع المجاورة، وحيث تتكاثر بحرية. وكانت المشكلة تتمثل في محاولة الإمساك بها عندما تكون مطلوبة في المزرعة أو للبيع في السوق. وكان يتعين إرسال ما يشبه مفرزة في هذه المناسبات، تتألف من عشرين أو ثلاثين رجلاً. وغالباً ما كانوا يعودون بخفي حنين بسبب عجزهم عن العثور على الحيوانات المقصودة أو بسبب إفلات هذه الحيوانات منهم، ربما بعد معركة، مثلما حدث عندما رفست أنثى خيل واحداً من عمال المزرعة و"كادت تدوس على بطنه"(٢٣٢).

والمعلومات في دفتر يوميات جوبرفيل غير عادية تماماً. ففي ٢٤ يونيو/ حزيران ١٥٦٢، جرى تطويق "جميع" المواشي "تقريباً"؛ والأرجح أن أصغرها عمراً، الـ **veaulx saulvages**، "العجول البرية"، قد دُمغت في ذلك اليوم، كما هي عادة جوبرفيل، بينما جرى الاحتفاظ ببعضها لإخصائها. وفي يوم آخر، جرى تنظيم فريق جديد للخروج و لـ "قتل ثور بري" بناء على طلب أحد المشترين. وكثيراً ما كان جوبرفيل يخرج مع مجموعة من الرجال لـ **prendre du haras**، لتطويق خيوله(٢٣٣)، حيث تتباين درجات النجاح: وعادة ما كان ينوي الإمساك بصغار ذكور وإناث الخيل التي سوف يجري تقييدها وإعادتها إلى المزرعة لترويضها أو ربما إطلاقها مرة أخرى في الغابات بعد دمغها(٢٣٤).

هذا يشبه الغرب الأقصى بأكثر مما يشبه الريف الفرنسي كما أنه ينقلنا إلى ساحة أهملها المؤرخون بشكل أفدح من إهمالهم للزراعة باليد، وهو ما يعني شيئاً ما. ومن ثم يميل المرء إلى متابعة المطاردة إلى مسافة أبعد، عبر تفسير وثائق تعد أحياناً بعيدة عن أن تكون واضحة، وذلك سعياً إلى الوقوف على معالم مشهد طبيعي مختلف نوعاً ما عن المشهد الذي يقدمه لنا التأريخ عادة.

في القرن الثامن عشر مثلاً، اعتاد "مسمنو العجول" في البيريجور شراء العجول الصغيرة التي يتراوح عمرها بين اثنى عشر وثمانية عشر شهراً في الليموزان الأعلى؛ وكانوا يرسلونها للرعي على "أرض الكلأ رديء النوعية" حتى تبلغ من العمر أربع أو خمس سنوات، ثم، "بعد ترويضها وتزويجها"، كانوا يحتفظون بعدد قليل منها للعمل في المزرعة، ويقومون ببيع الباقي(٢٣٥). ويبدو لي أن هذه المواشي، بما أنه كان يتعين **ترويضها**، لابد أنها كانت تمرح مرحاً برياً تماماً حتى ذلك الحين، شأن

خيول وثيران جوبرفيل.

لكن مثال الألزاس السفلى، التي نعرف عنها أشياء أكثر إلى حد ما، هو مثال أكثر أهمية بكثير. إن المناخ والحياة النباتية قد سمحا للماشية بأن تحيا خارج أطر المزارع لمدة تسعة أو عشرة شهور في السنة. وكان هذا نوعاً خاصاً من الحرية، إلاّ أن الماشية قد وجدت وفرة من الغذاء في الغابات والأجمات والسبخات التي كانت متروكة لها إلى هذا الحد أو ذاك. ومثل هذه المراعي، المتاحة للجميع، غالباً ما كانت أرضاً مشاعية (**Allmend**)، وقد كانت كذلك على مدار قرون. وفي عام ١٨٠٥، اشتكى عمدة سيلستات من الضرر الذي تحدثه الخيول والماشية بالغابات على طول الايل، النهر الذي يمتد عبر الألزاس بموازاة الراين. كتب يقول: "إنها تدمر كل شيء إما بحوافرها أو بأسنانها، ومن المعروف جيداً أن بوسع حصان أن يلحق في اليوم الواحد بأرض مقطوعة الأشجار ضرراً يفوق الضرر الذي يلحقه بها خمسة عشر رجلاً من قاطعي الأخشاب."(٢٣٦).

لكن الرعي في الألزاس كان قد تغير إلى حد كبير بالفعل بحلول ذلك التاريخ. فالمراعي التي كانت شاسعة في السابق كانت قد أصبحت غير كافية منذ القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كنتيجة لاستصلاح الأرض وكذلك، دون شك، بسبب تزايد عدد الحيوانات. وفي الألزاس، كما في مجمل شمال ـ شرقي فرنسا(٢٣٧)، ظهرت اللوائح التنظيمية والسياجات، وحددت السلطات مواقع ثابتة لتحريك الماشية، وفي نهاية الأمر ظهرت قطعان الأبقار المشاعية(٢٣٨). وهكذا جرى فرض النظام. فهل كان هذا نمطاً يمكن رصده في أماكن أخرى؟ أي، هل سوف نجد رعياً برياً أو رعياً محكوماً بشكل جزئي فقط في كل مكان، إذا تسنى لنا أن نتغلغل في الماضي تغلغلاً كافياً؟ في البوربونّيه مثلاً، خلال حرب الأعوام المائة، عندما انتهت القطعان التي تخص الفلاحين إلى تدمير الغابات العظمى، بالرغم من الاحتجاجات العارمة من جانب ملاك الأرض؟

أمّا فيما يتعلق بالخيول، فإن النظام القديم قد عاش أحياناً حتى القرن التاسع عشر، كما أثبت ذلك كتاب جاك ميلييه الرائع. فهل يجب إرجاع ذلك إلى حكمة الخيول أم إلى كسل أصحابها؟

في بريتانيا، حتى في القرن الثامن عشر، كانت الخيول تمرح مرحاً برياً على مدار العام في السبخات والمستنقعات التي لا توجد فوقها أحراج إلاّ بشكل جزئي. وكان عليها أن تنجو من الجليد والثلج بقدر ما يمكنها ذلك، حيث كانت تستخرج العشب

بحوافرها حتى يتسنى لها أن تأكل. وإذا ما هاجمتها الذئاب، فقد كانت تدافع عن أنفسها: وكانت إناث الخيل والخيول الصغيرة تتجمع كل ليلة وراء صف حامٍ من فحول الخيل. وكان التكاثر حراً تماماً. وفي مرحلة معينة، في وقت متأخر عادة، كانت تجري عمليات إخصاء للخيول الصغيرة المريضة سعياً إلى منع انتقال عيوبها وأمراضها.

ويمكن رؤية المشهد نفسه في البيارن أو في السفوح الوسطى لجبال البرانس. إن الحصان المسمى بالـ **navarrin** كان يتكاثر هنا، دون أن يبالي بذلك أي صاحب. وكانت إناث وذكور الخيل تحيا في حياة برية، وتتعلم تدبير عيشها منذ مولدها، والصمود أمام العواصف والسقوط المبكر للثلج، وشق طريقها واثقة الأقدام على أكثر السفوح انحداراً. وعندما كان الشتاء يدفعها إلى الهبوط إلى السهول فأحياناً ما كانت ترحل إلى مسافات بعيدة كالـ **landes** حول بوردو بحثاً عن الكلأ. والحال أن هذه الحيوانات الصغيرة، القوية، السريعة والرشيقة كانت تُستخدم، بمجرد ترويضها، في أغراض الصيد أو في سلاح الفرسان الخفيف. وذلك على نطاق واسع بحيث إن انتهاء حروب لويس الرابع عشر قد وجه ضربة خطيرة للسلالة لم تفق منها قط (وإن كانت عوامل أخرى قد أسهمت أيضاً في ذلك). لكن الأمر سوف يتطلب ما هو أكثر من ذلك للقضاء عليها. وفي أغسطس/ آب ١٨٤٣، اكتشف فيكتور هيجو، عند ترحاله في الكوتيريه، هذه الجياد واستخدم أحدها كركوبة، حيث وجده غريباً وأصيلاً. كتب يقول: "إن جياد الجبل هذه صبورة ورقيقة ومطيعة بشكل يدعو إلى الإعجاب. وبوسعها أن تغامر بالعدو فوق العشب والجرانيت والجليد. وبوسعها أن تمشي على طول حافة المهاوي العميقة. ثم إنها تمشي برقة وبذكاء، كالقطط تماماً"(٢٤٠).

كما وُجد نوع غريب من تربية الجياد في الـ **Marais poitevin** ـ وهو إقليم يتألف إلى حد بعيد من رواسب غرينية من البحر أو الأنهار ولا يجد لها مصارف عبر القنوات إلاَّ بشكل جزئي. وكانت التربة غير المستقرة مغطاة بالأشجار وبالأعشاب. وقد ذكر أحد الأمناء أن "الجياد [تتكاثر وترعى] هنا دون أية تكلفة أو مشقة تقريباً... إنها تنطلق ببساطة في المراعي، حيث ترعى صيفاً وشتاءً... وقد أدت التربية المتخصصة إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بإناث الخيل فقط، ومعظمها برية ولم تدخل الاسطبل قط، ولا تعرف لمسة اليد البشرية"(٢٤١).

وبالطبع، لم تكن هذه طريقة مناسبة لانتاج حيوانات جيدة التربية. وربما جاز لنا أن نتساءل عن السبب في أن الخيول، عشية الثورة الفرنسية، كانت ما تزال تُربى بالأسلوب

نفســه الذي كانت تُربـى به خلال حرب الأعوام الـمائة. فهـل يرجع ذلك إلى صـعوبة ترويض الخيول البرية؟ أم يرجع إلى أن تربية الخيول (خلافاً لما قد يتصوره المرء بشكل قبلي) كانت أقل ربحية من تربية الـمواشي أو البغال؟ أم يرجع إلى أنه كان من الأنسب إطعام المواشـي في سقيفة الأبقار، ولـو لمجرد حلبها والفـوائد المكتسبة مـن منتجات الألبان؟ من الأرجح أن هناك تفسيرات أخرى أيضاً.

القاعدة الثانية: الإيواء الموسمي في الحظائر والهواء الطلق

في الأصل، كـان الإيواء في الحـظائر (**la stabulation**) يعنـي إبقاء الأبقـار في سقـيفة البـقر (**l'etable**)، إلاّ أنه جرى توسيعه ليعني كـل حجز لحيوانات المزرعة، أكان ذلك في سقيـفة للبقر أم في اسطبل أم فـي حظيرة للأغنام أم في زريبة لـلخنازير. والآن، يمكن إيـواء الحيوانات في الـحظائر إمّا بشـكل دائم أو بشكل مـوسمي. وأول حيوان يجري حجزه علـى مدار العام هو الخنزير، بمجرد بدء تسميـنه في الزريبة، على البطاطـس أساساً. وقبل ذلك، كـانت الخنازير تؤخـذ إلى الأحراج للعيـش على جوز البلـوط وثمار الزان، وهـي ممارسة اسـتمرت في بـعض أجزاء كورسـيكا. وقد اعـتاد جوبرفيل أن يلجأ بشكل منتظم إلى إرسال خـنازيره الكثيرة "للبحث عن جوز البلوط"، **à la peusson**، كما كان يسمـي الأمر أحياناً، في غابات البلوط التـي تخصه، حيث كان عدد قليل من الخـنازير يضيع بسبب شرودها أو بسبب التهـام الذئاب لها. كما أنه منـح حق الـ **peusson** لمربين آخريـن للخنازير. إلاّ أنه لكي يلـبي حاجات أسرته المعيشيـة (التي كانت تستهلك في المـتوسط نحو خمسة عشر خنزيـراً في السنة)، كان يلجأ إلى إدخال خنازيره إلى الزريبة لتسمينها في أوائل الخريف. ولا شك أن هذه كانت ممارسة شائعة وعامة، حيث إن جوزات البلوط كـانت تباع وتُشترى بشكل منتظم. وقد قام جوبرفيل بتخزين مخزونات كثيرة مـنها، حيث كان يرسل عمال مزرعته إلى "جمع جوز البلوط"، بل وكان يلـجأ أحياناً إلى بيعها أو إلى السماح للدخـلاء بجمعها بشرط اقتسامها معهم(٢٤٢).

أمّا الحيوانات الأخرى فـكانت تحتجز خلال الشتاء فقط، حـيث إن الرعي لم يكن كافياً قـبل انتشار المروج الاصطـناعية ومحاصيـل العلف (أي في معظم الأمـاكن حتى القرن التاسع عشر). واحـتجازها يعني إطعامها، ولكن، والحق يقـال، ليس بقدر كبير من الطعـام، إلاّ أنه بمعدل عشرة أرطـال من التبن يومياً لـبقرة تدر اللبن، كـانت هناك

حاجة لتوافر مخزن علف عامر تماماً. وكان يجري إطلاق الحيوانات في الحقول مرة أخرى بأسرع ما يمكن، دون أن تكون تحت إشراف دائماً.

وعندما كان البرد يؤدي إلى حجز الحيوانات، كانت أسرة الفلاح تحيا إلى جانبها وتستفيد من دفئها. ومثل هذا القرب الشديد لم يكن خالياً من المتاعب والمخاطر. وفي بريتانيا(٢٤٣) وأماكن أخرى، كان يعتبر مسئولاً عن سوء الحالة الصحية بين الفلاحين. وفي المناطق الجبلية، كان الناس والحيوانات يحيون متجاورين مدة أطول مما في أي مكان آخر وذلك بسبب برودة الشتاء الحادة. فيالها من حياة غريبة تلك التي لابد أن مزارعي المناطق الجبلية قد عاشوها "حيث كانوا ينامون في الشتاء في حظائر كان يجري سد كل شق من شقوقها تماماً، وحيث كان الهواء المشبع بالرطوبة يفقد أوكسيجينه بسبب عدم تجديده، وحيث كانت الحرارة الخانقة تؤثر على الوظائف الطبيعية" للسكان الآدميين، وكانت هناك خطورة خاصة في أن المرء لدى خروجه من هذا الجو الساخن جداً قد يتعرض "دون أن يدري خطورة الأمر للهواء الذي يصيب الجسم بالقشعريرة في الخارج"(٢٤٤).

والحال أن الحيوانات قد عانت كثيراً هي الأخرى، حيث كانت تتغذى، ليس بشكل كاف دائماً، على العشب المجفف أو حتى التبن. وهناك قول مأثور في سافوي يتلخص في أنه إن لم يستخدم من مخزونات التبن غير نصفها بحلول ٢٣ فبراير/ شباط، فإن الأمور كلها سوف تسير على ما يرام. إلاّ أنه لم يكن من غير المعتاد، في بورجونيا كما في سافوي، أن يتم اللجوء إلى طلب إمدادات استثنائية في أواخر الشتاء: إن القش المنتزع من المراتب والقش المنتزع من الأسقف قد ينتهيان إلى معلف الدواب. وكانت الحيوانات تخرج من هذه التجربة هزيلة جداً ونحيلة بحيث كان يتعين أحياناً مساعدة الأبقار على النهوض على أقدامها لإخراجها من الحظيرة عند حلول الربيع. وفي أوفرنيا، حيث كانت الشتاءات قاسية، ما يزال من المتبع، حتى في أيامنا، عدم إخراج الأبقار إلى الحقول إلاّ بحلول ٢٥ مايو/ آيار، في عيد سانت أوربان، "عندما لا يتجمد لا الخبز ولا النبيذ... ولابد أنها تحتفظ في داخلها بإحساس خاص بالزمن، فمع اقتراب هذا الموعد تصبح متململة. وإذا سمحنا لها فسوف تخرج من تلقاء أنفسها"(٢٤٥).

وبحسب الإقليم، فإن إخراج الماشية كان يتخذ أشكالاً مختلفة. وفي قرى كثيرة، لم يكن عليها أن تبُعد كثيراً، وقد اعتَدْتُ أن أخرج كراعٍ للبقر، في الصباح أو الضحى،

آخذاً معي كلبي وعدداً قليلاً من الأبقار: وسرعان ما كنا نصل إلى المرعى الضيق حيث يتوقف القطيع. وكانت واجباتي جد بسيطة: فالكلب سوف يكون هناك لإبعاد أية أبقار شاردة يغريها دخول حقل أحد الجيران (وهو مصدر للهلع!). وعادة ما كان يتوافر لي الوقت لإشعال النار ولطهو عدد قليل من البطاطس تحت رماد ساخن. إنها مسرات طفولة ريفية! ذلك أن الأطفال هم الذين كان يُعهد إليهم عادة بهذه المهمة الموسمية. وكانت جان دارك في طفولتها ترعى أغنامها في البوا شيني قرب دومريمي. وفي عام ١٧٧٨، وصف نيكولا ديريفال خيول اللورين بأنها "صغيرة، ضئيلة... [لكنها] ذات عزيمة وقوة بأكثر مما يوحي به حجمها؛ وهي منصاعة ورشيقة، تطيع صوت صاحبها؛ ثم إنها عصية على المرض ومن السهل بيطرتها؛ وكثير منها يعمل على مدار النهار ويرعى على مدار الليل، حيث يراقبها أطفال أو كلاب ليست قوية بما يكفي لإبعاد الذئاب"(٢٤٦).

على أن معظم العمل، في قرانا في فرنسا الشرقية، كان يؤديه رعاة محترفون: راعي البقر وراعي الغنم وراعي الخنازير. وكانوا يعلنون عن رحيلهم في النهار بالنفخ في بوق، ويفعلون الشيء نفسه مرة أخرى لدى عودتهم عند حلول الليل.

ولم تكن هذه غير هجرات محدودة النطاق. أمّا في الأقاليم الجبلية، فقد كانت تحدث تحركات أكبر بكثير: لقد كان على الحيوانات أن تصعد في الصيف إلى مرعى مرتفع (alpages). إلاّ أنه بالرغم مما يتصوره المرء، لم تكن الممارسة المعتادة سواء أكان ذلك في المسيف الأوسط أم في الفوج أم في الألب لا هي الترحل ولا هي الانتجاع [ارتياد الكلأ في مواضعه]، بل الهجرة "ضمن مدى محدود"(٢٤٧). ولم تكن الأغنام والمواشي تذهب إلى أبعد من المراعي التي يمكن للمرء رؤيتها من وسط الوادي. وإذا ما وصلتَ إلى أحد الوديان قبل إخراج القطعان، فإن "صوت الخوار سوف يجيء من سقيفات البقر الكبيرة والتي تخيم عليها [في الألب وفي أماكن أخرى] أجران ضخمة لتخزين التبن. ومن الأبواب المواربة لحظيرة الأغنام، المطوقة بسياجات، كانت تنبعث روائح نفاذة ويمكن للمرء أن يخمن وجود الأغنام المحتشدة متزاحمة في الداخل، حيث لا تبين إلاّ عبر شقوق ضيقة يمكن أن تمر عبرها أشعة ضوء قليلة لتخترق الحلكة"(٢٤٨). ويقول لنا رحالة في عام ١٦٩٦ إن الأبقار في الفوج كانت قادرة على أن تصعد وحدها إلى مراعيها الصيفية في الربيع وعلى أن تهبط في الخريف، إلاّ أنها في الـ **chaumes**، المراعي العالية، كانت تحت مراقبة رعاة يعرفون

بالــ **macaires**، كانوا يجيئون عادة من الكانتونـات السويسرية. وكانوا يصعدون قبل القطعـان ويقضون شهوراً متواصلة في شاليـهات خشبية، "معـزولين عن بقيـة البشر، ويحيون على اللبن والجـبن لا غير. وبدلاً من الخبز، الذي لم يكن بوسعـهم الحصول عليه إلاّ عندما يكون سعره منخفضاً، كانوا يأكلون جبناً رديئاً وعديم المذاق"(٢٤٩).

وفي الألب، مع مجيء أبريـل/ نيسان، كان على المزارعين أن "يشـقوا طريقاً إلى الحـقول. ولـكي يـساعـدوا علـى إذابة الـثلج بـأسرع مـا يمـكن، فـإنهـم يجـرفون الأرض"(٢٥٠). والحال أن الظـروف المحلية قد شجـعت حلولاً مختلفـة. وفي أغلب الأحوال، عنـدما لا يكون بـالإمكان الوصول إلـى الذرى الجبلـية مرة واحدة، فـإنهم "يصعدون علـى مراحل": إذ كان هناك مستويان أو ثـلاثة مستويات مختلفـة للمرعى. إنهم "يـتوقفون أولاً لبعـض الوقت في «المرعـى الأسفل»، **la montagne basse**، بين ١٥٠٠ و١٧٠٠ متراً... ويفعلون الشيء نفســه مرة أخرى عند الهبوط. وأحياناً ما كان يُعهد بالقطعان إلى رعاة، غالباً ما كان يتم استئجارهم في سوق بارسلونيت الكبرى المزدحمة. وفي أماكن أخرى كـما في التارينتيز أو فوسينيه العلـيا، كانت الأسرة تهاجر إلى المرعـى الصيفي مع الـقطيع. و"في مزرعـة الأسرة، نجد أن النسـاء، وقد أخذن أطفالهن مـعهن، هن اللواتي يصـعدن إلى الجبال، حيث يـراقبن القطعان ويتـولين كل الأعمال، بـما في ذلك صنع الـجبن، بينمـا يبقى الرجـال في الأسفل لحرث الـحقول ولزراعتـها"(٢٥١). وبحسب الإقليم، كان المهاجرون الصـيفيون إلى المراعي المرتفعة يسكـنون في شاليـهات فردية أو في نـجوع صغيرة مؤلـفة من بيوت مـتاخمة كـالقرى الصغيرة.

ولدى العـودة إلى الوادي، يفـصل المالك حـيواناته عن الـحيوانات الأخـرى التي صعدت إلى الجبال معـها. وقد يوزع بعضها على طرف ثالث خلال الـشتاء، في مقابل اللبـن أو عجل لم يولد بـعد. إلاّ أنه في سبتـمبر/ أيلول، سـوف يجري اقتياد مـعظم الحيوانات إلى أسواق الماشية الكبرى لبيعها.

قاعدة أخرى: تقسيم العمل يعني التبادل والبيع وإعادة البيع

في الماضي كما في الحاضر، كانت تربية الماشية تعني توزيعاً للمهام يفرضه تقسيم العمل، حـيث كان هذا الأخير أكثـر وضوحاً مما هو الـيوم. وغالباً ما كانـت الأقاليم تتخـصص في ماشية مـعينة: إن إقلـيم البواتو قـد تولى تربية الـبغال؛ وتولى الـبيرش

والبولـونّيه تربية الـخيول القويـة؛ بينما تـولى الكرو والكامـارج تربية الأغنـام؛ وتولى البيريجور تـربية الخنازير، وهي انتاج كـان تجار بوردو يسيطرون عليـه سيطرة حازمة. وفي حالة المواشي بشكل خاص، كانت بعض الأقـاليم مهتمة بانتاج العجول، إذ كانت متخصصة فـي البهائم الصغيرة التـي سوف تباع بسرعة؛ وقد ركزت أقالـيم أخرى على تسمين المـواشي بهدف ذبحها وأكل لحمهـا؛ بينما كانت أقاليم أخرى تـشتري العجول والأبقار الصغيرة وتستـخدمها في العمل بأسرع ما يمكن، ثم تسلـمها إلى رعاة الماشية عندما تنـتهي أيامها في حرث الـتربة؛ وكانت بعض الأقالـيم تجمع الخيول شـبه البرية وتروضها ثم تأخذها إلى الأسواق الكبرى لبيعها.

والخلاصة أن الـقاعدة قد تمثلـت في أن المرء يشتري لـيبيع ويبيع ليـشتري. وهذا يعني تجارة نشيطة بين المقاطعات، علي مسافات بعيدة أحياناً. إن فلاحي الألب، سعياً منهم إلى تحـسين سلالات المواشي المحلـية الموجودة لديهم، كانوا يـخرجون لشراء ماشيــة من أوفرنيا أو الآرديش أو حـتى اللوار الأعلى. وكـان فلاحو ليموزان يـشترون المواشي المخصصة لأكل لحمها (والتي كانوا يقومـون عندئذ بتسمينها لبيعها للجزارين الذين يبيعون اللحوم الفاخرة) من مزارعي سانتونج، الذين كانوا هـم أنفسهم قد اشتروها كعجول من مربـي الماشية(٢٥٢). وكان مزارعو بيري يشترون صغار الخيول من بواتو، ويدربونها علـى جر العربات والمحاريث وكانوا يسـتخدمونها في أعمال خفيـفة نسبياً، بالنظر إلى الظروف المحلية، قبل أن يقوموا ببيعها إلى مشترين في نورماندي أو باريس، حيث كان بوسع أي حصان في أي ظرف أن يجر مركبة صغيرة(٢٥٣).

وفي المارش في عام ١٧٦٨، "كان الفلاحون يربون أغناماً من سلالة صغيرة، حتى الثانية أو الثالثة من العمر، حيث كانت تباع في مايو/ آيار أو يونيو/ حزيران بسعر ٨ أو ٩ فرنكات للـزوج، للبيري أو للبوربونّيـه". كما كانت بيري وبواتو في سـوق الخنازير الصغيرة، "فـي أغسطس/ آب ـ سبتمبر/ أيـلول بسعر ١٠ أو ١٢ **livres** للـخنـزير الواحد، والذي سوف يباع فـي الشتاء بسعر ١٥ أو ١٨ **livres**، بشرط... أن تـكون أشجار البلوط قد أثمرت ما يكفي من الجوز"(٢٥٤). أما أقاليم ديوا وديفولي وشانسور وفيركور الألبية، فقد كانت تحصل على الـحملان من مربي الأغنام في الكامارج بحيث إنه "عندما أدت عـدة شتاءات قاسية، كالشتـاءات التي سبقت حرب العام الـثالث عشر (١٨٠٥)، إلى قتل حملان الكامارج، تعرضت رفاهية مربي الأغنام في الألب للخطر. ومن السهل أن نـقدر السبب في ذلك إذا ما اكتـشفنا أن [المزارعين في] ديـفولي، التي

استوعبت ٧٠٠٠ من الأغنام في الشتاء، كانوا قد اشتروا ٣٠٠٠ منها ـ النصف تقريباً ـ في الربيع". أمّا فيما يتعلق بمزارعي الايزير الجبليين فقد كانوا يبحثون عن الأغنام في لانجدوك، وكان مزارعو بومون يسافرون إلى فوكليز. ولست بحاجة إلى إيراد أمثلة أخرى: لقد كانت فرنسا كلها منخرطة انخراطاً عميقاً في هذا النوع من النشاط(٢٥٥).

والحال أن تخصصاً كهذا قد تماشى مع إمكانيات مختلفة. وكان هناك رعي ورعي؛ فليست كل أرض من أراضي المراعي مناسبة للتسمين. كما أن العادات وضغوط السوق قد لعبت دورها: إن فرنسا، شأن بقية أوروبا، كانت غاصة بأسواق البهائم السمينة، وهي أسواق تزايد عددها حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت الأسواق الكبرى الدولية كأسواق ليون وجيبريه وبوكير أو حتى بوردو، قد أخذت تفقد أهميتها تدريجياً، فإن الأسواق الكبرى الإقليمية كانت ما تزال تملي تبادل وبيع كل من المواد الغذائية والماشية. وبالنسبة للفلاح، كانت الحيوانات ما تزال هي أفضل عملة تبادلية. وحتى يتسنى له شراء الأشياء التي يحتاجها أو حتى يتمكن من دفع الضرائب والرسوم نقداً، كان يبيع صغار خيوله أو عجوله أو صغار بغاله، والتي كانت تعود عليه عادة بأرباح جيدة. وعلى أية حال، لم يكن من غير المعتاد بيع محصول حبوب وهو لم يزل مزروعاً في الحقل. والواقع أن المزارع لم يكن يشتري المواشي إلاّ لكي يعاود بيعها عاجلاً أم آجلاً، وأولئك الذين باعها لهم، سواء أكانوا فلاحين أم تجاراً، سوف يسارعون إلى بيعها بدورهم. وقد ترتب على ذلك تضخم بالنسبة لكل من المشتري والبائع.

وفي تلك الأثناء، فإن المنتجات الحيوانية ـ منتجات الألبان، الصوف ـ كانت تُرسَلُ باستمرار، إن لم يكن إلى الأسواق الكبرى فإلى الأسواق الموجودة في المدن.

وكانت أوفرنيا تصدر أجبانها الضخمة إلى جميع الجهات. وكان بالإمكان العثور عليها في مارسيليا بحلول عام ١٥٤٣ على الأقل(٢٥٦)، والأرجح قبل ذلك بكثير. أمّا الأجبان الواردة من الألب، والتي كانت زنتها تتراوح بين ٣٥ و٦٠ رطلاً(٢٥٧)، فقد كانت تُرْسَلُ، في براميل أحياناً، إلى لومباردي وبيمونت وجينيف ووادي الرون وبروفانس. "ومن التارينتيز وحدها [التي تخصصت] في هذه التجارة، كان يُرسَلُ إلى بيمونت كل عام [في القرن الثامن عشر] ٦,٠٠٠ شكل من الجبن، محمولة على ظهور البغال"(٢٥٨). وفي وقت مبكر كالعصر الوسيط، "كانت إناث الخيل المنتمية إلى ديرشامونكس تهبط إلى سافوي، محملة بالـ **séracs**(٢٥٩) وبالأجبان الممتازة، بل

وبالزبد"(٢٦٠). أمَّا الكيراس، الحريصة على تصدير سلعها، فقد حافظت دائماً بشكل يقظ على الطرق الضـرورية لنقل منتجات ألبانها: "إن زبد [الـكيراس]. . . كان معروفاً بأنه الأفضل في ألب الدوفينيه أو بروفانس؛ ولذا فإنه لم يكن يباع فقط في أسواق جاب وآمبران، بـل كان يباع أيـضاً على نـطاق واسع في بـروفانس"(٢٦١). وكـانـت هـذه التبادلات كلـها مستقرة منذ زمن بـعيد. ويبدو أن الرومان قد عرفـوا وقدروا الروكفور، وهي من الأجبان المصنوعة من لبن الأغنام في لارزاك(٢٦٢).

لكن المنتـوج الأفضل كان هو الحيوان نفسـه ـ فهو سلعة كانت لها الـميزة الكبرى المتمثلة في أنها تنقل نفسها بنـفسها إلى الأسواق الدائمة والأسواق الكبرى المؤقتة ولم تكن تعترضها عـقبات صعبة: فلم تكن هناك حاجة لتوفـير طرق ممهدة وذات علامات واضحة للمواشي التي تتحرك على حوافرها.

ولم يكـن الفلاحون قادريـن على مقاومـة نداء الأسواق الكبـرى المنتظـم، أكانوا مدفوعـين إلى الذهاب بحـكم الاضطرار أم بحكـم سهولة الوصول أم مـن جراء وعود الاستمتاع. لقد كانوا يجيئون إلى السوق لاحـتساء قارورة نبيذ وللقاء الأصدقاء ولسماع آخر الأنباء. ومن هو الفلاح الذي يحترم نفـسه الذي يمكنه أن يفوت فرصة الشراب أو الرقص على أنغام المزامير أو الاستمتاع بالشجار مع ضباط الـ **maréchaussée** راكبي الخيول، إذا كـان هؤلاء الضباط ساذجـين بما يكفـي لأن يظهروا لاستعـادة النظام، أو لمحاولة إلقاء القبض على أحدٍ وإردافه على ظهر جواد؟ (كما حدث في أحد الشجارات المسجلة.)(٢٦٣).

والشيء الأكـثر مدعاة لـلدهشة هـو أنه بعد كـل هذه المعـاملات المعـقدة، وكل المتاعب المترتبة عليها، كانت الأرباح منخـفضة دائماً، خاصة إذا ما نظرنا إليها بمعايير اليوم. فالفلاح لـم يدرج في حساباته المشقـة التي كان يكابدها ـ على العكس، لقد كان غير مبال بها بالمرة. وهي لـم تظهر قـط في حساباته وكان ذلك أيضاً قاعدة وهي قاعدة أكثر أهمية مما قد يبدو.

الانتجاع: استثناء بأكثر مما هو قاعدة

بين جميع القواعد التي نصادفها، كان الانتجاع(٢٦٤) استثناءً، فهو شيء موجود منذ زمن طويل وفي مناطق كثيرة إلاَّ أنه يظل مع ذلـك استثناءً. لقد كان ممارسة قديمة قدم العالم. والحال أن الانتجاع، وهو شكل خاص للتحات على مر العصور، قد شق طرقاً

وفرض أنماطه في التبادل وأوجد صلات بعيدة المسافات بين المراعي الشتائية في سهول البحر المتوسط وآكيتين الدافئة، والمراعي الصيفية أو الـ **alpages** في المسيف الأوسط والبرانس والألب. وفي هذه السيرورة، نادراً ما كانت الـقطعان تبقى في أي مكان لفترة طويلة. وهو ما يعني أننـا بإزاء حركة منظمة وجيدة التخطيط عـلى مسافات طويلة، ما بين ٢٠ و٢٥ كيلو متراً تقريباً، تحت إشراف رعاة متخصصين.

ولا أهمية كـبيرة لما إذا كان الانـتجاع من النوع المسمى بالمبـاشر أو العادي، أو النوع المـغاير. ففي الحالـة الأولى، كان أصحاب القـطعان يحيون في الـسهول، وفي الحالة الثانية، كـانوا يحيون في الجبال. إلاّ أنه في أي من الحالـتين، كان هذا الخروج للقـطعان وللرعـاة ينتهـي، عند كل طرف مـن أطراف الرحلة، بـأن يكون اختـراقاً من الخارج، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب ومنازعات.

والحال أنـه كان من الصعـب دائماً التعـامل مع طرق الانـتجاع أو طرق المـاشية ـ **camis ramaders** كما كانت تعرف في البرانس الشرقية و **drayes** أو **drailles** في لانجدوك، و **carraires** في بروفانس ـ حيث كانت تمر عبر أقاليم مسكونة ومزروعة على حد سواء، كما كانت تضم قرى بل ومدناً(٢٦٥).

وأحياناً يكون هناك توافق في المصالح، عندما يقوم مزارع مستقر مثلاً بتأجير حقوله كي ترعى فيها الأغنام ويترتب على ذلـك تسميد أرضه. وكان روث الأغنام محل تقدير وما زال محل تقدير إلـى اليوم: وكما قال رابليه عن أغنام وندفـول "في كل حقل تبول عليه، تنمو الحبوب كما لو أن السماء نفسها هي التي تمطر عليه سماداً؛ ولا تعود هناك حاجة لا إلى المرل ولا إلى السماد"(٢٦٦).

لكن الفلاح المستقر كان، كقاعدة، هو الـعدو، وكانت بعض المنازعات تستمر بلا نهاية. وفي القرن الثامن عشر، غالباً ما كان على أمناء لانجدوك أن يحققوا في شكاوى الـ **troupeliers**، الرعاة، الذين بعد إرغامهم على التخلي عن الانتجاع لعدد قليل من السنـوات ـ على أثر تفـشٍ للوباء مثـلاً ـ قد وجدوا لدى عودتـهم أن طرق الماشـية قد أصبحت جد مختزلة وذلك بسبب تعديات المـزارعين المجاورين لها بحيث إن القطعان ما عاد بوسعها أن تمر بأمن، بينما "تُساء معاملة الرعاة ويجري إرغامهم على العودة من حيث أتوا"(٢٦٧). ويفيدنا دليل الأعراف المحلية في **département** الايرو، في عام ١٩٣٦، بأن معظم الـ **drailles**، التي كان على الـ **communes** الإبقاء عليها، كانت قد اختفت بحـلول ذلك التاريخ، "حيث تحول بـعضها إلى **chemins vicinaux** أو

départementaux في حين أن بعضها الآخر، بالرغم من أن من المفترض أن استخدامه حق مشاعي، قد استولى عليه المزارعون المجاورون له"(٢٦٨).

والحال أن تحركات القطعان هذه، والتي كانت جد ضخمة في وقت من الأوقات وما تزال حتى اليوم ذات مشهد جذاب، إنما تميل إلى التلاشي. فإجمالي ما يتحرك الآن هو نحو ٧٠٠,٠٠٠ رأس من الأغنام، وهو رقم لا يساوي شيئاً بالقياس إلى الماضي. وفي أيامنا نجد أن استخدام السكك الحديدية أو الشاحنات ذات العجلات المتعددة، والتي تستوعب كل شاحنة منها ما يصل إلى ٥٠٠ رأس من الأغنام، إنما يحجب عن أنظارنا مشهداً عادةً ما كان يتجلى في رائعة النهار في كل أوروبا المشرفة على البحر المتوسط. والمصورون الذين يتدافعون لالتقاط الصور الأخيرة لأسلوب الحياة القديم إنما يدركون هذا تماماً.

وقبل اختفائها الكامل، دعونا نستمتع بأحد المشاهد الباقية من الماضي: "كما في أيام الإنجيل وفيرجيل"، بحسب تعبير أحد المعلقين: "مشهد من أعماق الزمن". لكن العام هو عام ١٩٨٠، ونحن في وادي السول في البرانس في شهر مايو/ آيار، حيث "[يأخذ] كبار الـ **artzain** [الرعاة] قطعانهم إلى المراعي المرتفعة التي تغطي السلسلة الجبلية، الحدود بين البك داني وجبل أورّي. إنهم يمشون في المقدمة... محاطين بسحابة من الغبار، وسط رنين الأجراس المخشخشة والمجلجلة - الـ **tzinzarrada**. وعلى طول الطريق، يتحرك القطيع على رنين الأجراس الصغيرة المحترم، إلاّ أنهم عند اقترابهم من قرية من القرى ينزعون من على ظهر الحمار... أكبر أجراس الأغنام ويضعونها على ظهور أقوى البهائم، بحيث إن القطيع يندفع عبر الشوارع كفرقة آلات موسيقية نحاسية متحركة، الأمر الذي يدفع القرويين إلى الوقوف على عتبات بيوتهم للفرجة"(٢٦٩).

والحال أن الرعاة "الذين يعرفون بالـ **aulhès** في البيارنيه، وبالـ **mountagnol** في الكومينجوا، يعرفون كيف يخاطبون الحيوانات والكلاب والأغنام، وبوسعهم أن يتنبأوا بحالة الطقس من النظر إلى السماء ويمكنهم ممارسة المداواة باستخدام الأعشاب والنباتات"(٢٧٠). وإذ يقيمون وحيدين في أكواخهم، حيث لا يصحبهم غير الكلاب والقطيع، فإنهم يقضون أشهراً في الجبال. وإذا كان سكان المنخفضات يخشونهم ويحسدونهم ويحتقرونهم في آن واحد، فإن هذا ليس غير مثال إضافي آخر لقاعدة ليست لها أية استثناءات من الناحية الفعلية. والواقع أن راعي الأغنام كان دائماً رجلاً من

طراز خاص، في كل أوروبـا. وغالباً ما كان يتمتع بسمعة أنه **armier**، كما كانـوا يقولون فـي جنوب فرنسا، "رسول أرواح"، وسيـط بين الموتى والأحيـاء، قادر على التواصل مع الغيب، وربما يتمتع بحاسة سادسة. ولم تكن تلك بالضبط مسألة سحر أو سحر أسود ـ مع أن الرعاة كانوا متهمين أحـياناً بـ "التعامل مع الشيطان" (٢٧١) - بـل كانت مسألة قدرات فـوق طبيعية، قدرات غامضة ومزعجـة في آن واحد. وكانت على قيد أنملة من اعتبارها جديرة باللعنة.

وقد نسير في أثر مـرشدين آخرين في بحثنا عن الانتجاع؛ فـقد نجده في الألب في بروفانس مع تيريـز سكالفير(٢٧٢)؛ أو قد نرافق مـاري مورون التي عاشت إلـى جانب الرعاة ووصفت حياتـهم بشعرٍ أخّاذ(٢٧٣)، أو آن ـ ماري بريزبار التـي سافرت في عام ١٩٧٨ على طـول منحدرات الايـجوال في المـسيف الأوسط، حـيث حاذت **draille** مارجريد العظيم(٢٧٤).

المولد العسير لتربية علمية للماشية

منذ نحو عام ١٧٥٠، كانت التربية التقليدية للماشية عرضة للنقد العنيف من جانب علماء ومهندسي الزراعة الفرنسيين. وقد حـاولوا أن يفرضوا على المزارعين الفرنسيين، الذين اعتـبروهم جهلاء ومعـصوبي العيون، النـموذج الإنجليزي فـي التربية الانتـقائية للماشية. عبـر إدخال سلالات أجنبية. وقد نجحت مثل هذه الـمحاولات أحياناً. وفي المين مثلاً، في القرن التاسع عشر، حدث تحسن واضح في نوعية السلالة(٢٧٥).

لكن المـقاومة الفلاحية كـانت عنيدة. ففي أغـلب الحالات، مع الجيـل الثاني أو الثالث للبهائم، كان الحيوان الناتج ينحط وكان المربون يضطرون إلى الرجوع إلى تربية الأنواع المحلية من الماشية. وفي نورماندي نحو عام ١٨٦٠، كان المزارعون ما يزالون يتساءلـون ما إذا كان من الأفضل التـمسك بالنوع المحـلي من المواشي ـ الكـوتنتان - حيث تـعطي الأبقار ١٠٠ كـيلو من الزبـد للرأس الواحـدة ـ أو تحسينـه بتهجينـه مع الدورهام الإنجليزي؛ أو حتى الاستغنـاء عنه تماماً وإحلال الأخير محله(٢٧٦). وكانت الأسئلة نـفسها مثارة فيـما يتعلق بمـاشية الموربيـهان، "ذات البشرة السوداء والـبيضاء المتداخلة" (٢٧٧)، وبشكل أخص فيما يتعلق بالشـاروليه، الذي سوف ينتج بعد سلسلة من التحسينات سلالة الشاروليه الممتازة الحالية، والمعروفة على مستوى العالم أجمع.

والحال أن الحكومة الملكية قد بذلت جـهوداً دءوبة، منذ القرن السابع عشر، لحفز

تربية تـقدمية للمـاشية بجميـع الأشكال. وفي عام ١٦٦٥ أنشـأ كولبير مزارع اسـتيلاد الخيول الملكـية. وغالباً ما تعرض التقدم للـتوقف فيما بعد، ولكن هل اختـفى بالفعل كليةً في زمـن الثورة؟ هذا ما تصورته عـلى أية حال الجمعيـة الأكاديمية الملكـية للّوار الأسفل في فبـراير/ شباط ١٨٣٣(٢٧٨)، عندما أعلنت أن تنظـيم مزارع الدولة لاستيلاد الخيول كان "مـعيباً" وأعربت عن أسفها لاخـتفاء مزارع الاستيلاد القديمـة التي كانت موجودة في بـواتو قبل ١٧٨٩. كما اشـتكت من أن تمرد الـفانديه قد أدى إلى اخـتفاء "فحـول الخـيل الـواردة من إنـجلـترا أو الأنـدلس أو بـلاد البـربر أو الـليـموزان أو هولشـتاين"(٢٧٩). وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فهل يـنطبق على جميع الأماكن؟ إن بيانات أكاديمية إقليمية ليست بالضرورة كتاباً مقدساً.

إلاّ أنه من الصحيح أنه، بـحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانـت الجهود المبذولة منذ وقـت بعيد وذات الأهـمية قد أدت إلى انـتاج حصان البـرشرون، الذي تحـمست لشـرائه خدمة مـركبات السـفر العمـومية، وكذلـك انتاج ذلك الـنوع الناجـح الآخر، البولونيه. وبـالمثل، فسعياً إلى إدخال أغنام الـميرينو من إسبانيا إلى بـورجونيا وأماكن أخرى، كـان قد جرى إنـشاء مزرعة تـجريبـية للأغـنام في رامبـوييه فـي عام ١٧٨٦. وبمعجزة ما، نجت هذه المزرعة من السنـوات المضطربة في عهد الثورة والامبراطورية دون أن يلحق بها أي أذى، وبعد عام ١٨١٥، في السنوات الأولى لعهد عودة الملكية، بدأت في تحقيق نتائج مثيرة. والحال أن هذا النجاح أيضاً قد احتاج إلى سنوات كثيرة، دون حساب الوقـت الذي سوف يحتاجه فـيما بعد للتغـلب على تردد الفلاح الـفرنسي وعاداته المتأصلة.

ولكن هل كان هذا الفلاح مخطئاً دائماً في تفضيل السلالات التي يعرفها أفضل من سواها والـتي كانت قد تكـيفت منذ زمن طـويل مع بيئتـها؟ يرى جاك ميلـييه(٢٨٠) أن التربية التقليدية للماشية قد تماشت مع "الحس الشعبي"، كما يشهد على ذلك واقع أنه بالرغم من جـميع التبادلات التي أسلـفنا الإشارة إليها بيـن القائمين على التـربية وعلى التسمين، إلخ، فإن سلالات متمايزة بشكل واضح قد تمكنت من البقاء، حيث تكيفت مع الظروف والحاجات المحلية. والحال أن المونـتانيه نوار كان موطن الماشية الصغيرة جداً، ولكن القادرة على جر المحاريث أو العـربات، وعلى انتاج الزبد والجبن واللبن. وما الذي كان يمكن لمـزارعي الإقليم أن يفعلوه بالماشية الـضخمة الواردة من بواتو أو سفوح تلال البرانس، والتي قدمت لحقول لانجدوك الـتي يتعين حرثها بهائم جر قوية؟

ليس من قبيل المصادفات أن سلالة الماشية التاريتتيزية أو التارانية، والتي توصف اليوم بأنها "مقاومة بشكل عنيد للتغيرات المفاجئة في المناخ، كما أنها مقاومة للجوع وللتعب"، هي "سلالة ألبية بشكل نموذجي". والواقع أن أقاليم تربية الماشية كانت تهتم بمطالب المشترين المحتملين. وقد حافظت على قطيع متجانس من الإناث الولودة، من سلالة تتماشى مع مساحة ومتطلبات الإقليم الذي كانت تتولى إمداده بالماشية، واستخدمت ثيران ذات أصول مختلفة، دون الاهتمام بالضرورة بأن تكون من نوع واحد. وهكذا فإن كل مرب قد انتهى إلى انتاج نوع خاص من الماشية لإقليم معين، يمكن لمزارعيه أن يطلبوه منه وهم على ثقة من الوفاء بطلباتهم.

أمَّا ما صار يجري الآن اقتراحه فقد تمثل، على العكس من ذلك، في إدخال أنواع جديدة لتعديل السلالات بشكل يؤدي إلى تحسينها. وكان هذا يعني إدخال الفوضى إلى الأسواق المألوفة. لقد كان الهدف الجديد هو الحصول على "أنواع نقية" مع شجرة نسب تثبت نقاءها. وكان الهدف في المدى البعيد هو اختيار وضمان انتقال قدرات قياسية كمية، ومن ثم سلالات معينة سوف تحل محل سلالات أخرى بسبب نتاجها الأعلى من اللبن أو الزبد أو الصوف أو، في حالة الخنازير مثلاً، بسبب ارتفاع نسبة اللحوم إلى نسبة الدهون فيها.

والحال أن تربية قطعان نقية لم تصبح منتشرة بالفعل في فرنسا إلاَّ في القرن العشرين، مع مجيء التلقيح الاصطناعي في أواخر الخمسينيات. على أن خبراء الهندسة الوراثية قد أصبحوا مؤخراً على علم بخطر إحداث اختزال حاد للمكون الجيني، وهو خطر ناشيء عن اختيار "توسيع سلالات معينة، مربحة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، والقضاء على مئات من السلالات الأخرى". والواقع أن تقليل "التغاير داخل السلالات وفيما بينها" بهذا الشكل من شأنه أن يهدد، في المدى البعيد، السمات النوعية للسلالات المحلية التي تجري تربيتها الآن، وتُبْذَلُ الآن جهود لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولحماية الأنواع المهددة بالتلاشي(٢٨٢).

وقد لا يمكن فهم التربية التقليدية للماشية فهماً مناسباً إلاَّ في السياق المحدود للموارد الطبيعية المتاحة في الماضي والتي يمكن الوصول إليها بسهولة. والنوع الوحيد من تربية الماشية الذي جرى الاهتمام به هو النوع جد المتخصص الذي خلقته متطلبات الأسواق الحضرية بوجه عام وسوق باريس بوجه خاص، وهي متطلبات تنصب على توافر الماشية السمينة عالية الجودة. وقد أدى هذا إلى تشجيع صناعة تسمين الماشية في

الليموزان وأقاليم أخرى، خاصة نورماندي، التي اهتمت بتلبية طلبات الأسواق الفاخرة. وكان منهج ليموزان في القرن الثامن عشر معقداً وبارعاً. فقد كان يجري اختيار الحيوانات في عمر أصغر من المعتاد، نحو ست سنوات. و"بما أنه ليس هناك نقص في العجول الصغيرة التي تنمو من العمل، فإن الأكبر سناً إنما تُباع عندما تكون هناك حاجة إلى المال"(٢٨٣). وفي كانتون شابانوا، كان يجري إطلاق الحيوان الذي يراد تسمينه في المروج، لكنه كان ينام تحت السقيفة. وعندما لا يكون العشب متوافراً، فقد كان يتغذى على التبن وأيضاً على شراب معد من جريش الجوز (حيث تُترك المخلفات في المعصرة، بعد استخلاص الزيت) المنقوع في ماء دافيء. ولم تكن هذه المخلوقات المميزة تخرج إلاً في الطقس الجميل. وفي سقيفاتها، كانت تشرب الماء المخلوط بدقيق الجاودار أو الشعير. وكان مهاد القش الذي ترقد عليه جافاً ووفيراً. وقد استفادت الماشية السمينة من الرعاية والاحتياطات نفسها، كدت أقول الترف نفسه، في كانتون بومبادور المجاور، حيث كانت تجري تربية عجول رائعة بالدرجة نفسها: لقد كانت ترعى خارج الحظائر حتى بداية نوفمبر/ تشرين الثاني، ثم كانت تدخل إلى الحظائر لتتغذى على التبن وخلطة مصنوعة من جريش جوز الكستناء ونباتات حبوب أخرى.

وكقاعدة، كانت هذه البهائم المختارة تباع بأثمان عالية في نهاية الصوم الكبير، للاحتفال بانتهاء الصوم. ومع ذلك فبصرف النظر عن وجبة التسمين المُعتَمَدة (والتي تباينت من كانتون إلى آخر في الليموزان) فإن العملية كلها لم تكن تعود على المربي إلاّ بربح متواضع. والحال أن وثيقة طويلة ترجع إلى عام ١٧٩١ وتصف هذا النوع من التربية إنما تشير إلى أن الأرباح قلما تتجاوز قيمة الغذاء المضاف. "إن البهيمة المشتراة نحيلةً بـ ٢٠٠ **livres**، تباع سمينة بـ ٣٠٠ **livres** [لكن] الربح [عند مقارنته بالنفقات] هو مجرد ٦٠ إلى ٧٠ livres"(٢٨٤).

وبالنظر إلى الحالة التي كانت عليها تربية الماشية، فإنها قد أدت إلى ظهور شكايات مثيرة مختلفة، تصور أيضاً، مرة أخرى، الهوة بين فرنسا الشمالية وفرنسا الجنوبية. فإذا كان كل إقليم ينتج أنواعاً معينة من الماشية، فإنه لهذا السبب نفسه إنما يفتقر إلى أنواع أخرى. وقد اشتكى آرثر يونج سيء الحظ من أنه بين طولون وكان Cannes لم يكن بوسعه أن يجد كوب لبن. وقد نبتسم أيضاً إزاء إحباط مسافر أقل شهرة، هو بيجو ـ لوبران، الذي وصل إلى أورانج في عام ١٨٧٢: "إن العثور على بقرة في مجزر في أورانج هو كالعثور على شجرة زيتون في سيبيريا. إن البهائم المتاحة

الوحيدة هي الأغنام الصغيرة، اللذيذة جداً بالفعل، والتي يجري تقديم لحومها بكل الأشكال التي يمكن تخيلها. إنك تجلس لتناول الحساء، كما يمكنك أن تفعل ذلك في أي مكان في فرنسا؛ لكن هذا الطبق الأول هنا معمول من لحم الخروف. ويساعد فص من الثوم على إخفاء طعم اللحم؛ وأنت تشرب لبن الأغنام؛ وتأكل زبداً وجبناً مصنوعين من لبن الأغنام. ومن المؤكد أن نوحاً عندما أخذ في سفينته بقرة وثوراً لم يقصد بذلك خدمة أهل بروفانس، بل خدمة آخرين" (٢٨٥).

هل يمكن تفسير حكاية الحصان الغريبة في فرنسا؟

عندما وصفتُ الماشية التي يجرى تسمينها في الليموزان، امتدحتُ الطلب وكأنه ينتج العرض بشكل أوتوماتيكي. فلماذا إذاً كان على هذا الطلب الملح على الخيول الممتازة أن يتطلع إلى الخارج بحثاً عن الإشباع؟ إنني مستعد لأن أقبل كتفسير أولي - ضروري لكنه غير كاف - الحجة التي طرحها جاك ميلييه. إنه يتساءل ما إذا كان قد وجد، في الأزمنة الإقطاعية البعيدة، أو حتى قبلها، عصر كانت فرنسا تنتج فيه بالفعل خيولاً جيدة النوعية في الداخل، وما إذا كانت سياسة التاج قد أدت تدريجياً إلى القضاء على ذلك الانتاج. إذ يحتمل أن الهدف كان يتمثل في مهاجمة النبلاء من حيث هم قوة سياسية؛ وترويضهم وتركيعهم. إنها سياسة جرى إتباعها لزمن طويل وبدأب ومثابرة. "عندما أمر ريشليو بهدم القلاع المحصنة، أجهز في الوقت نفسه على مزارع استيلاد الخيول التي تخص النبلاء. والحال أن التاج، في سعيه إلى تحطيم النظام الإقطاعي، قد سعى أيضاً إلى تدمير ما كان أداة تفوق هذا النظام؛ تربية الخيول" (٢٨٦).

يبدو لي أن علينا النظر في تفسير أبعد مدى. إن الخيول الأفضل؛ تلك التي كان دمها ضرورياً لمزارع الاستيلاد بعد القرن السابع عشر، قد جاءت من إفريقيا الشمالية ومن الشرق الأوسط. وكانت تلك هي السلالات التي استخدمت لتدشين مزارع الاستيلاد الضخمة في الأندلس في العصر الوسيط والميتزوجيورنو الإيطالية (خاصة نابولي)، وهي أقاليم استفادت من قربها من المصدر. وكان الفرنسيون يحاولون بكل السبل الحصول على هذه الخيول الممتازة، في القرن السادس عشر، بل وقبل ذلك دون ريب. وقد حاولوا الاتصال ببلدان الأصل عن طريق عمليات الشراء المباشر أو رحلات الاستطلاع، بل وفكروا في إنشاء موقع تجاري دائم في طرابلس (الغرب). وقد ذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح. وفي القرن الثامن عشر، "كانت العقبات عسيرة تماماً

تقريباً" في وجه أي فرنسي راغب في الشراء من المصدر مباشرة. إذ كان عليه أن يذهب عبر القناصل على ساحل بلاد البربر، الذين لم يكونوا الوسطاء الأكثر كفاءة. وعندما كانت هناك حاجة إلى جياد بربرية جيدة لإمداد «اسطبلات الملك ومزارع الاستيلاد التابعة له»(٢٨٧)، كان يجري إرسال مبعوث خاص يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة! فهل يتلخص الأمر في أن الفرنسيين قد ظهروا على المسرح جد متأخرين؟ هل كانت السوق قد أصبحت مغلقة في وجوههم؟ إن الموقع الجغرافي لا يصلح لأن يكون تفسيراً، حيث إن إنجلترا، بالرغم من أن موقعها كان أقل تميزاً، كانت تنتج سلالات نقية قبل فرنسا. والاحتمال الآخر الوحيد، وإن كان يصعب إثباته، هو أن حدودنا الشرقية، الأكثر عرضة للتهديد والأثقل عبئاً على الميزانية العسكرية، قد وجدت أن من المفيد شراء جياد لسلاح الفرسان من المناطق القريبة، من ألمانيا أو الكانتونات السويسرية.

تربية *الماشية*: نشاط هامشي

في أيامنا، نجح الرعي وتربية الماشية في الأخذ بثأرهما في جميع أنحاء فرنسا. وهذا هو الاتجاه الذي تحركت فيه تربية الماشية: إن نسبة ٥٥ في المائة من دخل فرنسا الزراعي إنما تجيء الآن من هذا المصدر. وفي الماضي، بالرغم مما قد تميزت به تربية الماشية من ازدهار، فإنها لم تجد الحظوة نفسها ولم تتمتع بالتفوق نفسه. لقد كانت بمعنى ما ثانوية وهامشية إلى حد ما. بل إنها كانت، في معظم الحالات، مجرد ظاهرة مصاحبة لفلاحة الأرض أو مترتبة عليها.

والحال أن روبير شابوي، المؤرخ الراصد لوادي اللو ـ ذلك الصدع العريض الممتد من الشرق إلى الغرب عبر هضبة الجورا الجيرية السميكة ـ إنما يلاحظ أنه في القرن الثامن عشر كانت القرى المتناثرة على طول ضفاف النهر سريع الجريان لا تحتفظ "إلاَّ بعدد قليل من الحيوانات، لجر المحراث ولتسميد الحقل أو مزرعة الكرم وتوفير اللبن الذي كانت الأسرة بحاجة إليه لصنع الثريد، إلى جانب تمكين الأسرة من أكل قطع لحم قليلة عند ذبح البهيمة"(٢٨٨). ولم يكن شيء من منتجات هذه الماشية يصل البتة إلى السوق. وخلافاً لما قد يظنه المرء، لم يكن وادي اللو مؤخرة صغيرة هادئة ما معزولة عن بقية البلد. فالواقع أنه كان محظوظاً من جراء المواصلات التي أتاحها بين سفوح الجورا والهضاب العالية الواقعة إلى الشرق. وكانت له حقوله التي تزرع نباتات

الحبوب وبساتـينه وسلسلة من مزارع الكرم الـشهيرة، إلى جانب سلسلـة من المطاحن والصناعات المزدهـرة الواقعة على طول النهر سريع الجريـان. وفي تلك الظروف، كان بوسعه أن ينعم بترف أن تكون الحيوانات مخصصة بالكامل لتلبية حاجاته الخاصة.

وصحيح أن وادي اللو كان حالة خاصة. إلاّ أن بوسعه أن يكون نقطة إنطلاق لتأمل أكثر عمومية. فالأنواع المـختلفة لتربية الماشية والتي كتب لهـا النجاح في جميع أرجاء فرنسا، تجـمع بينها أكثر من سمـة واحدة. وأهم هذه السمات هي أن الماشـية لم تكن مخصصة لاستهلاك الفلاح. فالخنازير وحدهـا هي التي كانت تدخل في وجبة المنتج: إنه لم يكـن يأكل حملانه أو أغـنامه، بل في حالات كـثيرة لم يكن يـأكل الدواجن أو المواشي أو العـجول التي كان الجزارون الباريـسيون يشترونها من نـورماندي: "عجول اللبـن" إذا كان عمرهـا أقل من عشـرة أسابيع، و"عـجول الرعي"، بـمجرد تذوقـها العشب(٢٨٩). وفي الألب، كانت القطعان أكبر مما في الأماكن الأخرى، وكانت توفر الجبن واللبن، "القاعدة الصلبة [التي قررتـها العناية الإلهية] للوجبة الألبية"(٢٩٠). إلاّ أنه لم يكن يـتوافر للفلاحين غـير القليل من اللـحم الذي يمكنهم أكـله: في كل عام، كانت الفوسـينيه تبيع ثلث حـيواناتها المتحـركة على الحوافر، والتي كـانت تذهب في معظمها إلى جينيف(٢٩١). وكان ذلك مصدراً محترماً للحصول على المال، وطريقاً إلى السوق. أضف إلى ذلك مكـاسب النقل في فصل الشتاء ـ وهو مهـنة كانت متاحة لأي إنسان يملك حيوانات جر(٢٩٢). وصحيح بشكل مؤكد أن الحيوانات كانت إضافة مهمة إلى أسباب عيش المزارع، لكنها تظل، بالطبع، مجرد إضافة.

وحيثما سـيطرت تربية الماشـية على النشاط الريـفي أو احتكرته، فإنهـا قد شوهته ومزقته، في نـظر الفلاحين الذين ظـلوا متشبثين بـتعدد شواغلهم الزراعـية. وعلى أية حال، سنجد أن الفـلاح، الذي كان حتى القرن العشريـن شخصية مثيرة للسـخرية عند بعض أقسام المـجتمع الفرنسي، كان يُعَـزي نفسه بصب كل احتقاره وسـوء نواياه على راعي الأغنام أو الأبقار الـذي يكرس حياته كلها لبـهائمه. فبمجرد ما أن يقـتنع الفلاح بتفوقه، يجد أن بوسعه السخرية بلا رحمة من شخص آخر، على سبيل التعويض. إنها لظاهرة غـريبة، كما أنها نـوع غريب من الثأر: ونحـن نجد هذه الظاهرة فـي نورماندي مثـلاً. إن **pays** بريه هو "عروة" جغرافية: ثغرة في طـباشير بيكاردي، تعري طبقات الصلصال ـ أرض مياه جارية، ومروج خضراء، يـصعب اجتيازها على الأقدام، مزروعة بأشجار الفاكهة. وقـد اعتاد هذا الإقليم أن يرسل إلى السوق في جورنـيه مدداً لا ينتهي

من كتل الزبد الضخمة، إلى المستهلكين الباريسيين الذين لا يشبعون أبداً. وفي البريه، ينمو العشب وتغذي الحيوانات أنفسها. ولم يكن البريون، المربون المحليون للماشية، بحاجة إلى عمل شيء سوى ترك الماشية تتصرف من تلقاء نفسها. وكان زارعو نباتات الحبوب في بوفيزيز المجاورة يكنون لهم عظيم الاحتقار، وكانوا مستعدين دائماً لتوجيه الشتائم إلى هؤلاء "المولمين الكسالى"، كما لو أن حب الولائم والمآدب الضخمة جريمة، كما لو أن من الخطايا أن يكون المرء واحداً من أولئك النورمان الذين "يربحون من مروجهم... دون أن يحركوا إصبعاً"، والذين ينفرون من "إنفاق المال أو من بذل الجهد"(٢٩٤)!

والواقع أن احتقار الفلاح المُزارع للراعي ولمربي الماشية قد استمر عبر العصور وحتى أيامنا، بالرغم من أن المرء قد يظن أن هذا غير وارد. وفي عام ١٩٢٠، التقى دانييل هاليفي في البيريجور بفلاح كان قد هاجر إلى هناك من الكوريّز، مسقط رأسه، وكان قد بذل جهوداً جبارة في فلاحة حقوله ومزرعة الكرم التي يملكها. لكن الشيخوخة كانت قد أخذت تشتد عليه. فهل يكتفي بمجرد رعي الأغنام؟ هل يكتفي بأن "يجلس ويراقب نمو العشب والأغنام وهي تأكله... Berger ! (راع!) لوى شفتيه وهو يلفظ هذه الكلمة... إن الشيء الذي يقدره أكثر من سواه هو العمل الشاق والمتواصل، زراعة القمح أو الكتان أو العنب ـ الزراعة التي تتطلب خبرة. وهو يرى أن رعي الأغنام ينال من كرامة الإنسان. Berger ! ... عندما كرر الكلمة، فعل ذلك بكل ما يكنه المزارع المستقر للراعي المتنقل، والإنسان المتحضر للإنسان البدائي، من الاحتقار"(٢٩٥).

وغالباً ما خطر ببالي أنه لو لم تكن أوروبا قد غرقت في اضطهادها التاريخي الطويل لليهود لأنزلت العذاب بالرعاة، أولئك البشر الذين يحيون على حدة منذ بداية الزمن.

وفرة الكرم

يمتد الحد الشمالي للكرم الفرنسي كنبات **تجاري** من مصب اللوار ويغادر أراضينا، نحو الشرق، في اتجاه ميتز وتريف (ترير). وعندما أقول **تجاري**، فإنني أعني أنه بالرغم من أن الكرم يمكن أن يُزرع في مناطق أبعد شمالاً ـ وكانت تلك هي حاله في الماضي ـ فإنه ليس من المناسب من الناحية التجارية عمل ذلك الآن.

بل إن وجود الكرم في جنوب هذا الحد غالباً ما يكون خفيفاً. فسوف نجده مستكناً "في آلاف من المنعطفات في الوديان والتلال"(٢٩٦)، المعرضة للدفء الأول للشمس المشرقة. وعندما يسافر المرء عبر فرنسا، سوف يظهر الكرم في إحدى الزوايا ويتلاشى في الزاوية التي تليها. وهو لا يوجد في مساحات شاسعة إلاّ في الجنوب الحقيقي، في بروفانس ولانـجدوك وروسييون، لكنـه حتى في هذه الأماكـن لا يهيمن على الـمشهد الطبيعي هيمنة تامة.

وأشهر مزارع الـكرم صغيرة بشكـل صارخ من حيث مسـاحتها. وينطبـق هذا على الكوت دور الشهيرة في بورجونيا: "من وادي الأوش إلى وادي الرين Rheune، تنشر [الكوت] وشاحهـا الضيق من مزارع الكرم، والتـي تحمل بعضاً من أعـظم الأسماء في العالم" ـ نوي، شامبرتان، لا رومانيه، كلو فوجو(٢٩٧). وينطبق الشيء نفسه على كرم الشامـبانيا الـذي كان يُزرع في عـام ١٨٦٠ "على أرض أشبـه بشريط مـمتد بيـن بري وشامبانيا"، يصل حجـمه إلى نحو ٦٠,٠٠٠ هكتاراً(٢٩٨). ومن بين مسـاحة التربة الفرنسية التي تصل إلى ٥٠ مليون هكتـاراً، لم يحتل الكرم، في فترات مختلفة، إلاّ ما بين ١,٥ مليون و٢,٥ مليون: أي بين واحد على ثلاثة وثلاثين وواحد على عشرين.

لكن هذه التربة كانت ثمينة بشكل بالغ، وكانت أكثر ربحية بكثير من حيث متوسط الدخل مـن القدم المربع الـواحد من حقول نـباتات الحبـوب المجاورة لها. ومـن هنا التجزئـة المسرفة لـلممتلكات من مـزارع الكرم، وهي تجزئـة حفزتها ظروف تـاريخية أحياناً. وفي عام ١٨٩٨ مثلاً، في مزارع كرم ريبوفيليه في الألزاس، "كانت هناك ٨٩٤ هكتاراً من الملكية الخاصة... المجزأة إلى ٨,٩٦٧ قطعة أرض"(٢٩٩). ولابد أن هذا الأمر ينطبق أيـضاً على الكوت دور أو على مزارع كرم توريـن وأماكن أخرى. وفي عام ١٧٩٠، قام ايتـيان شوفاليـيه، وهو زارع للكـرم في آرجينتـوي قرب باريس بتـوضيح "**الاختلاف الـمدهش** الذي كان قد رصده في الأيل دو فرانس بيـن السكان في المناطق التي تعتمد على الفلاحـة والسكان في الأماكن التي كانت **الزيـجة** فيها لا تـتطلب **غيـر دخل من arpent واحد** حتى تتم، وذلك بفضل زراعة الكرم."(٣٠٠).

هكـذا نجد أن الكـرم وحده، منـذ أزمنة جد مـبكرة، قد أتـاح للفـلاح المستـقل الحصول على قطع صغيرة من الأرض، مع كل ما يـنطوي عليه ذلك من نتائج. وغالباً ما قيل إن فرنسا، خلافاً لإنجلترا أو لألمانـيا، كانت من حيث الجوهر بلد صغار ملاك للأرض. ويـجب أن نضـيف أنهـا قد اكتـسبت هذا الـطابع عـبر انتـشار زراعة الـكرم

أساساً(٣٠١)، وأنه كان نتاج تطور طويل. فهل أدت زراعة الكرم أيضاً إلى تشجيع سكن أكثر تبعثراً، كمـا زعم ذلك الثوري ريمون لوبون، ربما بشكل مـتسرع إلى حد ما، في عام ١٧٩٢، في حين أن ما يميز الأقاليم التي تـزرع نباتات الحبوب هو القرى الكبيرة، التي تفصل بينها مساحات شاسعة من الأرض؟(٣٠٢).

الواقع أن تاريخ الكرم ـ وهو قصة نجاح معقدة مفعمة بالأحداث الفاتنة ـ إنما يطرح مشكلات في كل مرحلة من مراحل التساؤل الـتأريخي. فالحديث عن الكرم سوف يجر إلى الحديث عن المجتمع وعن السلطة السـياسية وعن سيرورة عمل استثنائية، بل وعن حضارة بكاملها.

وإذا كان الخبز يرمز إلى جسد المسيح، فإن النبيذ هو رمز دمه. وإذا كان القمح هو نثر تاريخنا الطـويل، فإن النبيذ هو شعره الأحدث مجيئاً إلى الـعالم. وهو شعر يضيء المشهد الطـبيعي ويضفي عليه نـبلاً. ويوضح جورج ديران في كتاب مكـرس للاحتفاء بالنبيذ، أن النبيذ "لا ينبع من التربـة، بل من مسرة الفم وبهجة القلب... إن استهلاك النبيذ... إنمـا يتجاوز مجرد إشباع حاجة بيـولوجية، فهو يرتبط بألـف رباط بفن حياة كامـل"(٣٠٣). أي يرتبط بحضارة، بتعبير آخر. والـحال أن الكرم قد ترك بصماته على كل بلد تبـنى زراعته، فنما في كـل مكان بحيوية مثـيرة للدهشة. وهو يزدهـر على كل تربة.

وحتى في الأماكن التـي اختفت منها مزارع الكرم، بعد الأزمة الـكبرى التي حاقت بزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ والتي ترتبت على انتشار السكك الحديدية، فإن هذه المزارع قد تركت آثـاراً لا تمحى. ومازال بالإمكان تمييز مـنزل زارع الكرم: إنه سوف يكون طويلاً، وسوف يكون لـقبوه رواق كبير بما يكفي للبراميـل التي جرت العادة على حفظها فيه، حيث إن مستودعات النبيـذ ستكون قد استولت على الدور الأرضي برمته، في حين أن سلماً، غالـباً ما يكون خارج المبنى وذا مقاييس أكـثر من متواضعة، سوف يؤدي إلى غرف المعيشة(٣٠٤). بل إن المشهد الطبيعي الذي كانت أشجار الكرم تُزرع فيه فـي وقت من الأوقات سوف يبـين علامات دالة علـى الماضي: ففي الـريف حول لاون أو بيزانسون أو بار ـ لو ـ دوك، يـمكن للمرء أن يستنتج أين كـانت حقول الكرم، عندما ينظر إلى الأجمات والشجيرات التـي غزت الأرض التي أصبحت مهملة، وعندما ينظر إلى المسارب الملتوية التي استخدمها في زمن بعيد جامعو العنب عند جني الكرم، حيث كانوا يصعدون ويهـبطون بسلال مليئة بالعنب. وأنا لست الـوحيد الذي يفكر في

وادي الأورنان الذي كان عامراً بمزارع الكرم في الماضي (الأورنان هو النهر الذي يمر عبر لينييه ـ آن ـ بارّوا وبار ـ لو ـ دوك) ويرى أن مزارع الكرم التي اختفت منذ زمن بعيد هي التي تفسر الترتيب والرونق غير العاديين للقرى القديمة التي كانت تزرع الكرم ـ كما تفسر خفة دم سكانها البهيجة. هؤلاء ليسوا أجلافاً متبلدين أو houle - mottes (وشوش التربة المقلوبة)، كما جرت العادة على تسمية القرويين الذين يفلحون الحقول.

انتشار الكرم

جاء الكرم غالباً على أيدي المستوطنين الإغريق في مارسيليا في عام ٦٠٠ قبل يسوع المسيح ـ وهكذا فقد وصل قبل زمن من وصول الرومان. وقد جرت زراعة مزرعة كرم أولى قرب المدينة وراح الإغريق يبيعون النبيذ للغاليين.

أمّا الزراعة الرومانية للكرم فقد جاءت بعد ذلك لكن أثرها كان أعمق. وقد جاءت مع الاحتلال الذي تم في عام ١٢٢ قبل يسوع المسيح لناربونينسيس، أو بروفينسيا، وهي الآن بروفانس ولانجدوك، بشكل تقريبي. وقد زُرعت حقول الكرم قرب ناربون وسرعان ما امتدت عبر مجمل أرجاء بروفينسيا. وفي عام ١١١ قبل يسوع المسيح، خلال الغزو التيوتوني، الذي صده ماريوس بشكل نهائي في إكس ـ آن ـ بروفانس، خاض البرابرة المعركة مخمورين بشراب قوي. ويقول لنا بلوتارك إن "أجسامهم كانت مثقلة بأكل زائد عن الحد، لكن النبيذ الذي شربوه، إذ رفع معنوياتهم، قد جعلهم أكثر جسارة"(٣٠٥).

والحال أن النجاح المبكر لزراعة الكرم قد أدى إلى تجارة مهمة في النبيذ في غاليا الشمالية. ويقول ديودور الصقلي: "إن الجشع الطبيعي لدى كثيرين من التجار الإيطاليين إنما يستغل عشق الغاليين للنبيذ. وينقل التجار نبيذهم بالمراكب عن طريق الأنهار الصالحة للملاحة، أو بالعربات عبر السهول، وهم يحققون أرباحاً خرافية منه، إلى درجة أن بالإمكان مبادلة قارورة نبيذ بعبد: بحيث إن المشتري يبيع عبده لكي يدفع ثمن شرابه"(٣٠٦). وهذا لا يختلف عن تجارة المخدرات الحالية، والتي يحقق كثيرون ثروات ضخمة منها: التجار والسماسرة والمهربون وزارعو خشخاش الأفيون في بلدان الأصل في الشرق الأقصى.

وهكذا يبدو أن الكرم كان في موقع مناسب للانتشار السريع. إلاّ أنه عند هذه

المرحلة توقف التاريخ، لسبب ما. فقد استغرق الكرم وقتاً طويلاً حتى يتجاوز الجنوب المشرف على البحر المتوسط. وفي فرنسا الشمالية والغربية، كان مواجهاً بدرجات حرارة منخفضة بشكل ضار، لن تفلح شجرة الزيتون، وهي نبات من نباتات ساحل البحر المتوسط، في الصمود لها البتة. أمّا الكرم، لكونه أكثر ميلاً إلى التكيف، فقد نجح في نهاية الأمر في التغلب على هذه العقبة بعد إدخال أنواع جديدة من الكرم ـ أحدها هو أصل الـ **pinot** في بورجونيا، وآخر هو أصل الـ **cabernet** في بوردو. وهكذا ظهر إلى الوجود (ربما من الكرم البري، **lambrusca**، الذي لم يختف من الغابات الفرنسية إلاّ خلال وباء الفيلوكسرا في القرن الماضي) نوع من العنب ينجح في النضوج بحلول أوائل تساقط الثلج في الخريف. وفي القرن الأول بعد الميلاد، امتد المحصول الظافر إلى الرون ووراء فين وحول حافة السيفين إلى أن وصل، في شمال شعب النوروز، إلى وادي التارن في جايّاك، وهي وصلة حاسمة تؤدي إلى وادي الجارون وبوردو.

وبمجرد انتشاره إلى هذا المدى البعيد، لم يكن بوسع فتح بقية غاليا إلاّ أن يتم، حيث يمكن للمرء أن يتصور أنه كان أسرع في بعض الأماكن مما في أماكن أخرى. فلم تستقر أشجار الكرم على سفوح تلال بورجونيا إلاّ في عام ٣١١ بعد الميلاد(٣٠٧). ويقال إنها كانت موجودة في بلاد الراين بحلول القرن السادس، بعد وصول البرابرة(٣٠٨)، وهو كلام لا يقنعني بالكامل(٣٠٩). وكانت أنبذة كل من بوردو وموزيل قد أصبحت شهيرة بحلول نهاية الامبراطورية الرومانية(٣١٠). لكن الكرم قد وجد تشجيعاً له في غاليا عبر التزايد المبكر لاستهلاكه من جانب الناس العاديين. وكانت مستويات الانتاج عالية جداً في عهد دوميسيان (٨٧ ـ ٩٦) بحيث إن النبيذ قد بدأ الانتقال في الاتجاه العكسي، من غاليا إلى إيطاليا. فهل سعياً إلى حماية حقول الكرم الإيطالية وإلى الحفاظ على انتاج القمح في غاليا أَمَرَ دوميسيان بوقف انتشار أشجار الكرم في غاليا؟ لقد وصل الأمر إلى حد الحديث عن اقتلاع نصفها(٣١١). ويمكننا أن نتخيل أن هذا الحديث لم يسفر عن شيء. وبعد ذلك بمائتي عام، خلال عهد بروبوس (٢٧٦ ـ ٢٨٢)، جرى السماح لغاليا كلها (هل كان هذا ما يزال ضرورياً؟) بأن تزرع ما تشاء من أشجار الكرم(٣١٢). وهكذا فبحلول زمن انتهاء الامبراطورية الرومانية، كانت أشجار الكرم قد أصبحت موجودة في جميع أرجاء غاليا تقريباً.

الشكل ٦

زراعة الكرم وتجارة النبيذ في غاليا الرومانية والفرانكية

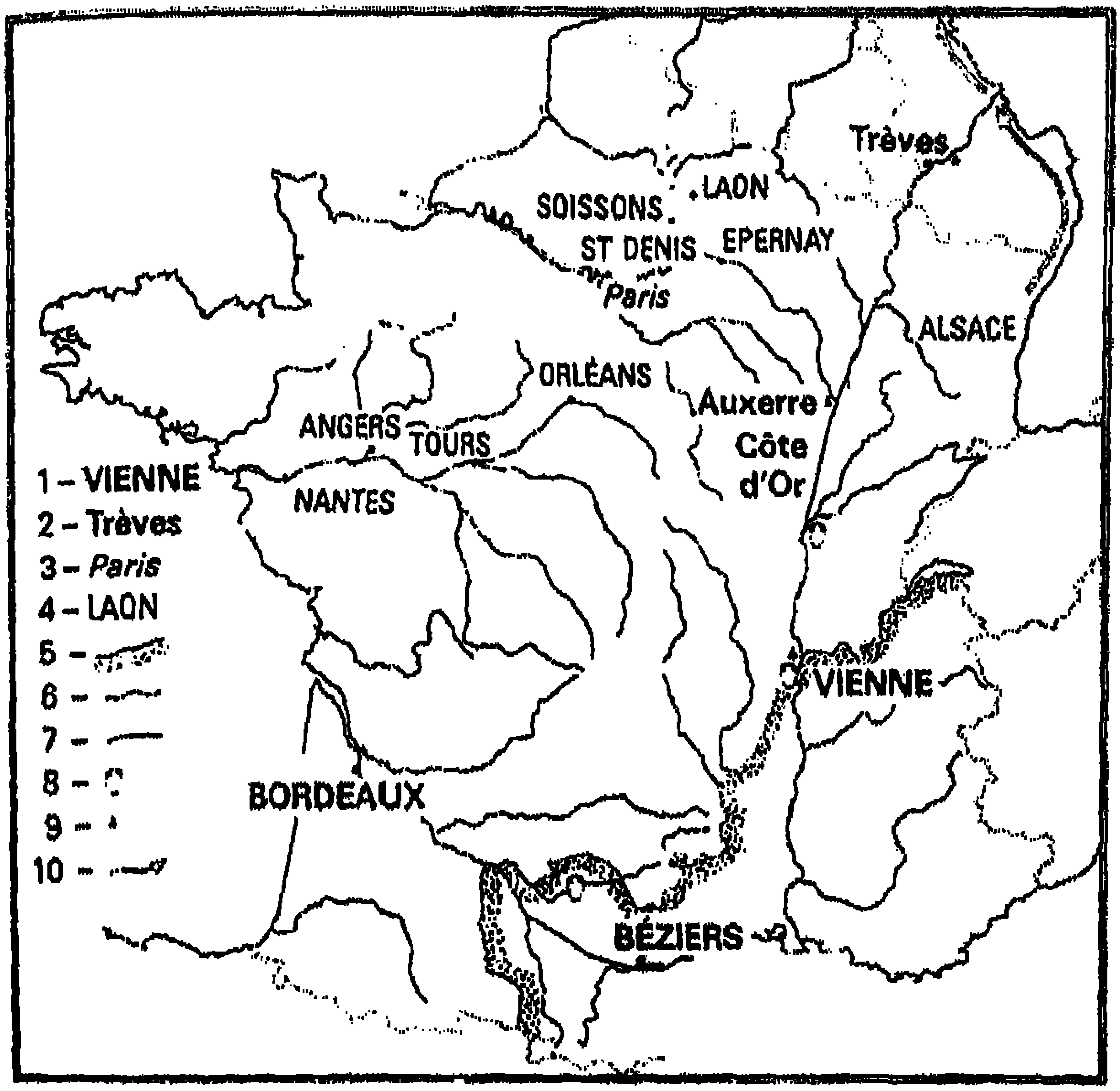

أماكن معروفة بأنها تنتج أو تصدر النبيذ:

١ ـ في القرن الأول بعد الميلاد.

٢ ـ في القرن الثالث.

٣ ـ في القرنين الرابع والخامس.

٤ ـ من القرن السادس إلى القرن التاسع.

٥ ـ حد بروفينسيا ناربونينسيس خلال أوائل عهد الامبراطورية الرومانية.

٦ و٧ ـ الطرق النهرية والبرية الرئيسية المستخدمة في نقل النبيذ في الأزمنة الرومانية.

٨ ـ بقايا مهمة لقوارير النبيذ.

٩ ـ نقوش أو آثار تصويرية من الأزمنة الرومانية خاصة بالنقل التجارى للنبيذ على الماء أو على البر.

١٠ ـ طرق تصدير النبيذ الرئيسية في الأزمنة الفرانكية.

كان النبيذ يصدر بالفعل إلى زبائن شماليين من غاليا الرومانية والفرانكية.

المصدر:

R. Dion, *Histoire de la vigne et du vin en France.*

لقد كانت موجودة في كل مكان ـ حتى في الأقاليم الباردة حيث يصعب على المرء توقع وجودها. وكان السبب في ذلك هو بطء سرعة النقل، بالرغم من أية تصورات قد تكون عندنا حول المراكب والعربات المحملة ببراميل النبيذ. إن العميل، المستهلك، الذي كان القوة المحركة وراء الانتاج، إن لم يكن هو نفسه منتجاً، يفضل أن يكون النبيذ سهل المنال. وهكذا، فمتى كان ذلك ممكناً (أو بتعبير أدق متى كان ذلك غير مستحيل) كانت المدن تحوز حقول كرم خاصة يمكن رؤيتها من بيوتها. وإذا كان الامبراطور يوليان (٣٣١ ـ ٣٦٣) قد تذكر منشرح الصدر الوقت الذي قضاه في لوتيسيا (باريس الآن) فإن مرجع ذلك هو أن المدينة كانت محاطة ببساتين وبحقول كرم، أتاحت له مشهداً مألوفاً يمكنه التطلع إليه(٣١٣).

وعندما بدأت غاليا الرومانية في الانهيار، حتى قبل غزوات القرن الخامس الكبرى، لم تعصف الكارثة بأشجار الكرم وبالنبيذ. لقد كانت غاليا البربرية تتمتع بوفرة من النبيذ في الداخل، ولا تحتاج إلى البحث عنه في الخارج، وكانت أشجار الكرم مزروعة حول المدن وعلى مسافات قريبة من الأديرة.

ومع ذلك، فإن زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ قد تدهورت. لقد كانت مرتبطة بسوق مستهلكي النبيذ، وكان عددهم قد أصبح قليلاً في المدن التي ضربها الفقر بشكل موجع. وكانت الأماكن الوحيدة التي نجت بأي شكل من الأشكال هي مراكز الأسقفيات، ومن ثم فقد أصبح الأسقف حامي زراعة الكرم ومصدر إلهامها ومنقذها. كما أن الطرق الرهبانية الثرية قد زرعت أشجار الكرم حول أديرتها: وكانت الكنيسة بحاجة دائماً إلى نبيذ العشاء الرباني حتى يتسنى لها إقامة القداس. وقد استمر النبيذ رمزاً للثروة وللكَرَم، وتعبيراً لا مناص منه عن المودة والصداقة فيما بين ذوي المكانات الرفيعة وأصحاب النفوذ والقوة. وكان الأمراء، كالرهبان، حماة لزراعة الكرم. لكن ما كان قد اختفى بالكامل تقريباً هو تجارة المسافات البعيدة في النبيذ، خاصة في الأطلسي: ففي الأزمنة الرومانية كانت هناك تجارة نشيطة مع الجزر البريطانية وبلدان الشمال.

وسوف تزدهر زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ مرة أخرى بمجرد توسع التجارة، مع انتعاش أوروبا الاقتصادي، منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر. فقد أصبح هناك مستهلكون أكثر ثراءً في المدن ومزيد من شاربي النبيذ في الأقاليم الشمالية التي أصبحت مزدهرة، والتي لا تنمو فيها أشجار الكرم جيداً إنْ نمت على الإطلاق.

والحال أن الشماليين المحرومين كانوا أكثر الشاربين ظمأ: إن الإنجليز، في جزيرتهم، حيث كانت شجرة الكرم مجرد عجيبة عرضية، وشعب الفلاندر والبدان الواطئة وألمانيا هم الذين سوف يعيدون تنشيط التجارة التصديرية التي أدت إلى تدفق الـ **esterlins** على المملكة الفرنسية. إن النبيذ تبرٌ كما كانوا يقولون في القرن الثالث عشر(٣١٤).

لكن النقل كان باهظ التكاليف، بحيث إن النبيذ عالي النوعية، المصون بشدة، هو وحده الذي كان يمكن نقله: ومن هنا التركيز الذي أدى إلى جعل بعض حقول الكرم أعلى من بعضها الآخر ودفعها إلى سيرورة تحديث يمكن وصفها بالفعل بأنها رأسمالية. تلك كانت حالة حقول الكرم في بورجونيا، التي لم تنتقل دون عواقب إلى أيدي الأعضاء الأغنياء في **parlement** ديجون؛ وحقول بوردو، خاصة الحقول المزدهرة والتي سقطت في أيدي ارستقراطية **parlement** بوردو(٣١٥).

وقد سلك التصدير الطرق الأسهل والأرخص، باستخدام الممرات النهرية متى كان ذلك ممكناً. وهذا يفسر النقل الذي تم على طول اللوار لأنبذة من ضفافه، بما في ذلك أنبذة الفوريز. كما جرى إدخال السون والرون في الخدمة، وكذلك اليون، الذي كان يحمل ليس فقط الألواح الخشبية التي يجري تعويمها من المورفان، بل وكذلك براميل نبيذ شابليس. وكان المارن ينل أنبذة شامبانيا، والتي سوف تشهد تحسن أنواعها في القرن الثامن عشر مع الاستحداث الناجح لمعالجة الشمبانيا. بل إن نهر الميز كان مدعواً إلى نقل نبيذ البارّوا الحاد إلى ليج؛ في حين أن الراين كان قد أسهم منذ وقت مبكر في خلق حقول كرم الألزاس الشهيرة. وكانت ستراسبورج نقطة تجمع النبيذ المنتقل إلى بحر الشمال(٣١٦).

وقد ساعد طريق الأطلسي على تشجيع نجاحين مبكرين. هما نجاحا أنبذة سانتونج وأونيس، المصدرة عبر سان ـ جان دانجيلي، النافذة الأولى على العالم الخارجي، ولا روشيل، وهي مركز نشيط للتصدير. ثم جاء نجاح أنبذة بوردو، المتأخر ولكن الأروع. وقد دانت بوردو بنجاحها إلى الدفعة التي قدمتها الامتيازات التي حصلت عليها من ملك إنجلترا. وبسبب حظ سعيد عظيم، سقطت لا روشيل في يدي ملك فرنسا وكفت عن الاهتمام بإشباع الظمأ الإنجليزي. والحال أن هذا الظمأ الإنجليزي إلى نبيذ بوردو الأحمر (الكلاريت) هو الذي حفز صعود بوردو، حيث شجع على زراعة الـ **graves**(٣١٧)، والسبخات والأحراج القريبة من المدينة؛ كما شجع على تحسين الخموز وصنع حظ حقول الكرم الداخلية السعيد، على طول ضفاف الجارون على

الشكل ٧

مدن وبورجات في آكيتين مسجلة على أنها مصدِّرة للنبيذ إلى إنجلترا في القرن الثالث عشر.

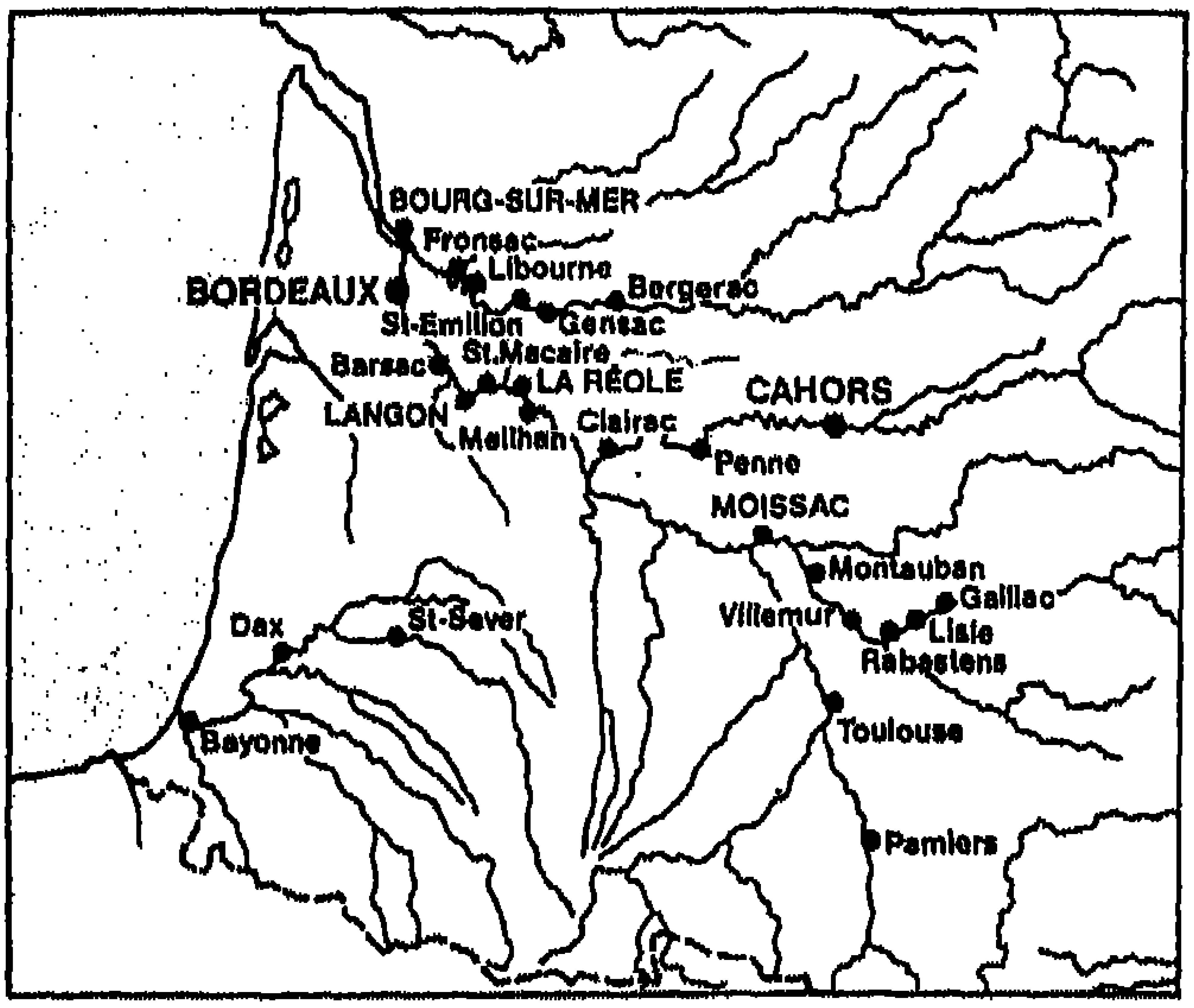

بحلول القرن الثالث عشر، كانت الصـادرات إلى إنجلترا قد أدت بالفعل إلى تطور حقول الكرم في آكيتين في جميع المواقع حيث سوف يتم رصدها في القرن الثامن عشر (انظر الشكل ٨)، فيما عدا المناطق التي أدخل إليها تقطير الكحوليات في القرن السابع عشر.

المصدر:

R. Dion, *Histoire de la vigne et du vin en France.*

الشكل ٨

تنظيم المجال الريفي في الجنوب ـ الغربي الفرنسي (القرن الثامن عشر).

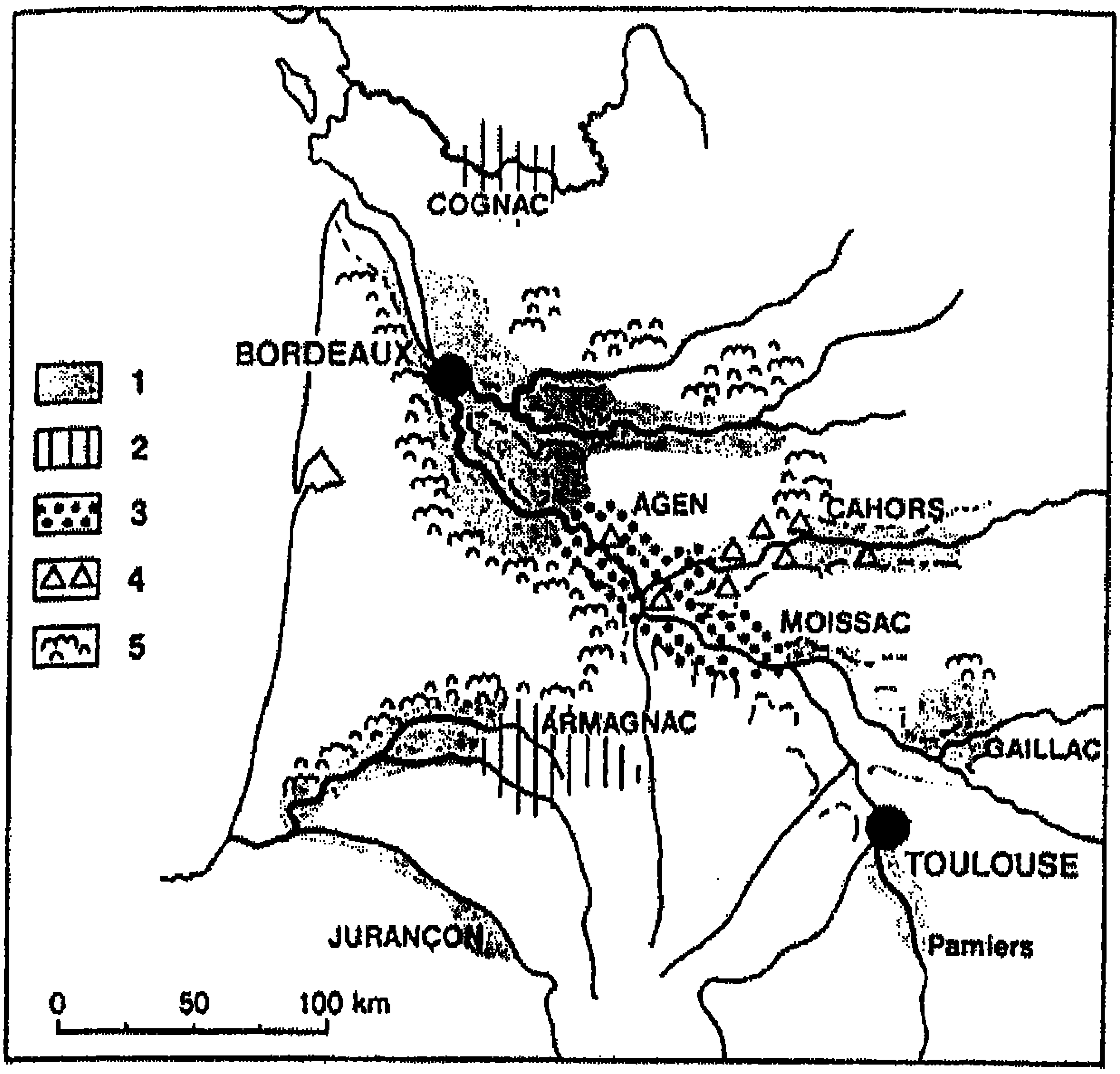

كانت جميع الزراعات الموجهة نحو الأسواق (القومية أو الخارجية) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بممرات مائية صالحة للملاحة، وقد انطبق هذا على النبيذ بالدرجة الأولى (١)؛ وعلى البراندى والكحوليات (٢)؛ وكذلك على البرقوق والخوخ من آجان (٣)؛ وعلى التبغ (٤)؛ بل وعلى تصدير خشب البلوط لصنع البراميل.

المصدر:

P. Claval, *Eléments de géographie humaine.*

الأقل. لقد كان التصدير هو الدافع الحافز.

ولذا فلا تخطئوا، فعندما أعلن الأمين باسفيل في عام ١٧٣٤ بشأن نبيذ آليس أنه "لا يسافر"، كان يعلن حكم إعدامه(٣١٨)، أو كان، على أية حال، يحكم عليه بألاَّ يكون غير مجرد نبيذ محلي. ويقول لنا هذا الأمين نفسه، وهذه المرة عن جاياك(٣١٩) في "أبرشية" آلبـي، إنها "لا تنتج غير الأنبذة التي يمكن نقلها. وهذا يعني أن هناك تجارة نشيطة فيها أسفل نهر التارن، الذي يصبح صالحاً للملاحة هنا. ويجري نقلها إلى بوردو، حيث يشتريها الإنجليز، وهي تتمتع بميزة التكيف مع النقل البحري بل وتتحسن تحسناً ملحوظاً خلال انتقالها". وهي خاصية تتمتع بها أيضاً أنبذة لانجدوك التي كان الإنجليز يشحنونها من سيت: "لقد لقيت هذه [الأنبذة] نجاحاً عظيماً في لندن. وكان هناك خوف من أنها لن تصمد للنقل البحري. إلاَّ أنه تبين أن هذا غير صحيح، ولم يحدث قط أن تمتعت البحرية بأنبذة أفضل منها"(٣٢٠). عاش نبيذ البحر!

وأحياناً ما كانت تصحب النبيذ في أسفاره كحوليات مقطرة، وذلك منذ القرن السابع عشر وكنتيجة لتشجيع من جانب المشترين الهولنديين(٣٢١). وكان شحن الكحوليات يتم بسهولة، حيث كانت أوزانها أقل وأسعارها مماثلة. ولم يكن طول الرحلة يتهددها بأية مخاطر. وكان بالإمكان شحنها من سيت (بما يشجع الانتاج في لانجدوك) وكذلك من بايون وبوردو ولا روشيل، الأمر الذي سوف يؤدي إلى النجاح الرائع للكونياك وللأرمانياك. وحتى في مقاطعات داخلية كبورجونيا وشامبانيا واللورين، كان يجري تقطير عصائر العنب. وفي شامبانيا، حيث كانت البيرة، إن كان يمكنكم تصديق ذلك، تحرز تقدماً كما في أي مكان آخر، وحيث كان الخشب نادراً، كان يجري مع ذلك تقطير النبيذ.

خلال هذه القرون بالتحديد اتخذت حقول الكرم الكبرى بالفعل طابعها الفردي. وبحلول زمن كولبير، من الأرجح أنها كانت قد أصبحت تتماشى إلى هذا الحد أو ذاك مع الساحة التي تحتلها الآن. إلاَّ أن أشياء أخرى لم تظل على حالها منذ ذلك الحين، فالواقع بعيد عن ذلك. لأن الأنبذة الممتازة لم تكن الأنبذة الوحيدة.

كرامة شعبية

إن حقول الكرم، التي كانت تخص الأغنياء والأقوياء في الأصل، كان يزرعها، على مدار قرون طويلة، الفلاحون كمحاصين أو عمال بالأجر. ومن الأرجح أن حظهم

كان أفضــل من حظ عامل الزراعــة العادي. لكن المــهمات الكثـيرة كانت تعنـي كدحاً متواصلاً: الحفـر وعزق التربة بين أشجار الكـرم واستئصال الأنواع القديمة واسـتبدالها (مع أن بوسع شجرة الكـرم أن تحيا مائة عام)، حمل التراب من جـديد على ظهورهـم بعد أن تكون الأمطار قد جرفته إلى أسفل الـتل، تقليم الأغصان كل عام. سواء أكانت قصيرة أم طويلة. . .

وفيما يتـعلق بالتقليم، كانــت هناك آراء كثيرة. ففي بار ـ سور ـ سـين، كان هناك قول مأثور: "قلموا في الأوائل، قلموا فـي الأواخر، قلموا في مارس/ آذار فهو أفضل موعـد"(٣٢٢). وفي شامبانيا في القرن التاسـع عشر، من جهة أخرى، كان المزارعون يزعمون أنه "من الخطأ الشائع تقليـم أشجار الكرم وعدم ترقيدها إلاً في أوائل الربيع. ويبدو أنه إذا تم القيام بـهذا العمل في أوائل الخريف، فإن شجرة النبيـذ لن تبدد نسغها في براعم وزهور لا فائدة منها"(٣٢٣). وفي لانجدوك، في "أبرشية" لوديف في القرن الثامـن عشر، كان المزارعـون يقلمون أشجـار كرمهم في الـشتاء. وفي الربيـع، كانوا يعرون الجذور؛ وكانت حـقول الكرم تحرث "مرتين في السنـة، أولاً في فبراير/ شباط أو مارس/ آذار، ثم في أبريل/ نيسان أو مايو/ آيار أو يونيو/ حزيران؛ وإذا كان الحرث الثاني مستـحيلاً بسبب الجفاف، فقد كـان يؤجَّل حتى نوفمبر/ تشـرين الثاني". وكان الحرث يـتم باستـخدام "محراث خـفيف يعـرف بالـ **fourcat**، وهـو مـزود بشـفـرة معدنـية". وحيثما كـان حقل الكرم علـى منحدر حاد، كان عـلى الفلاح أن يستـسلم للحرث بمجراف كـان يسمى بالـ **fossoyer**. و"كان يتعين إصلاح الـكثير من حقول الكرم الواقعة على المنحدرات إصلاحاً متواصلاً"(٣٢٤).

والحال أن جميع هذه الأعمال المبذولة بعناية كان يتم اكتساحها، عند جني العنب، من جانب جحافل العمال العرضيين الذين كـان يجري استخدامهم كـ "جامعين وناقلين ودواسين يمارسون مهامهم تحت إشراف ناظر الحصاد. و[في البوفيزيز] كان الحاصدون يقتاتون بشكل واسـع على الحساء الأورديحي ومصارين العجول وكـانوا يحصلون على عدة sous كأجر يومي"(٣٢٥). لقد كان هؤلاء مجرد عمال غير مهرة.

أمَّا زارع الكرم مـن أجل صنع النبـيذ فقد كان علـى العكس من ذلك حـرفياً. "إن زارع الكرم من أجل صنع النبيذ هـو أكثر أهمية من شجرة الكرم"(٣٢٦). لأن شجـرة الكرم، التي بوسعها أن تنمو بقوة فـي أي مكان (حاولوا وسوف ترون ذلك بأنفسكم)، إنما يعيد الزارع صوغها بشكل مستمر. إن بوسعه أن يحيلها إلى نبات متسلق ذي حوالق

طويلة تتشابك حول دعامة، أو إلى شجيرة قصيرة قوية مكتنزة ذات ساق كثيرة العقد، ولا تحتاج إلى دعامة تسندها. وبوسعه تبديل مذاق العنب ومحتوى النبيذ من الكحول ووفرة المحصول أو خاصية معينة، عبر التجريب إمّا على التطعيم أو على تربة حقل الكرم الذي قد يلجأ إلى إدخال التنوع عليه بما يناسبه، وذلك بنثر الحجارة عليه كما هي الممارسة في بعض الأماكن أو على العكس من ذلك بتسميده تسميداً كثيفاً، سعياً إلى "إثراء النبيذ وجعله أقل صفاء وحلاوة"(٣٢٧). باختصار، يتعين على زارع الكرم من أجل صنع النبيذ أن يجيد الكثير من التقنيات المعقدة.

ومنذ وقت مبكر كالقرن الرابع عشر، عندما ازدهر الكرم في كل مكان، أخذ يظهر نزاع بين أصحاب حقول الكرم وزارعي الكرم من أجل صنع النبيذ، وهو نزاع لن يكون من شأنه إلاّ التزايد بمرور الزمن(٣٢٨). وقد ظهر هذا النزاع بشكل أسبق قرب المدن، باريس، ليون، أورليان، تور، سانس، أوكسير، بلوا، ميتز. لقد كان السكان الحضريون آخذين في الانبثاق خلال عهد نمو سريع وكانت البورجوازية تتنافس مع النبلاء والكنيسة. وكان كل واحد يريد أن تكون لديه أشجار كرم وأصبح شرب المرء لنبيذ من حقل كرم خاص به مسألة شرف وكرامة. وبما أن الطلب على حقول الكرم كان عظيماً قرب المدن، فقد ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وجرى تقسيمها إلى حقول أصغر، نشبت حولها منازعات. إلاّ أنه عندما يجرى اختزال الحيازة إلى أقل من هكتارين، فإنه يصبح من المستحيل عليها إعاشة الأسرة المعيشية لزارع الكرم من أجل صنع النبيذ أو للـ **closier**. ونتيجة لذلك، فإن العمال المياومين، الماهرين بالطبع، كانوا مدعوين إلى زراعة هذه الحيازات البورجوازية الصغيرة العديدة.

لكن هؤلاء العمال، الذين لم يكن هناك غنى عنهم وكانوا يعرفون ذلك، سرعان ما نشأ لديهم طموح إلى امتلاك أشجار كرم خاصة بهم وبيع نبيذهم الخاص. والحال أن العثور على قطعة صغيرة من الأرض لم يكن مشكلة: فأي أرض، غير مناسبة لزراعة نباتات الحبوب، يمكن تحويلها إلى حقل للكرم. أمّا الاستثمار الحقيقي فهو عمل المرء.

هكذا ولد نزاع أبدي بين ملاك الأرض والعمال الذين راودتهم فكرة حرمان سادتهم من جزء من يوم العمل الذي يقومون به. فقد كان مفروضاً عليهم، من الناحية النظرية، أن يعملوا منذ شروق الشمس إلى غروبها. لكن عمال حقول الكرم أخذوا يعتادون، في سعيهم إلى "رعاية أشجار كرمهم الخاصة"، على الوصول متأخرين في الصباح أو على

المغادرة في منتصف النهار عندما يحين العصر (الساعة الثالثة بعد الظهر). وإذا كانوا قد تجاسروا بهذا الشكل على تحدي أرباب عملهم، فما ذلك إلاً لأن نضالهم كان نضالاً **جماعياً**. وإذا ما صدقنا ايتيان باسكييه (١٥٢٩ ـ ١٦١٥)، فإن كلمة **tintamarre** (والتي تعني الضجيج) مشتقة من الضجيج الذي كان زارعو الكرم في بلوا يحدثونه عندما كان كل واحد منهم يدق بحجر على الـ **marre** (جاروف زارع الكرم) الخاص به لكي ينبهوا أحدهم الآخر إلى أنه قد حان وقت الكف عن العمل وترك المكان(٣٢٩). وعندما نجحت السلطات، على أثر شكاوى من ملاك الأرض، في إجبار العمال على البقاء في مواقعهم، كانت الإشارة نفسها تستخدم لإلقاء المعدات، كنوع من الإضراب في مكان العمل.

وكان ملاك الأرض يدافعون عن قضيتهم باسم الحفاظ على جودة النبيذ التي كانوا مهتمين بها اهتماماً قوياً، دفاعاً عن سمعتهم الخاصة وعن سمعة مدينتهم في آن واحد؛ في حين أن العمال، على قطع أراضيهم الصغيرة جداً، لم يكونوا يزرعون الأنواع الممتازة التي جرى العرف على اختيارها، بل كانوا يزرعون أعناباً رديئة (الـ **gamay** في بورجونيا والـ **gouais** في الايل دو فرانس)، كان زرعها سهلاً وكانت عالية الانتاجية، لكن النبيذ المصنوع منها كان من نوعية أدنى بكثير. وإذا كانوا قد انتصروا في نهاية الأمر على ملاك الأرض، فما ذلك إلاً لأن استراتيجيتهم كانت تهتم بتلبية طلب شديد على النبيذ العادي الرخيص، مع تزايد الاستهلاك الشعبي للنبيذ. ومثل هذا الطلب لم يكن ريفياً: ففي الريف، ظل النبيذ ترفاً مخصصاً للمناسبات المهمة وللأعياد وللإجازات، وحتى في القرن الثامن عشر كان زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ يكتفون هم أنفسهم بشرب ما كانوا يسمونه بالـ **boisson**، المكون من ماء مضاف إلى مخلفات العنب المتبقية في قاع المعصرة (وهو يعرف أيضاً بالـ **piquette** وبالـ **buvande**، إلخ، بحسب المكان). وفي المدن، خلافاً لذلك، كان من المألوف عندما يشرب سيد البيت النبيذ أن يسمح لخدمه بشرب النبيذ هم أيضاً، وإن كان نبيذاً من نوع مختلف. وهكذا فقد كان خدم المنازل في المدن معتادين على شرب النبيذ، شأنهم في ذلك شأن الحرفيين. ومع تزايد السكان الحضريين، تزايد أيضاً استهلاك النبيذ إلى حد بعيد، خاصة بعد عهد هنري الرابع.

وهكذا نمت كرامة شعبية "ساعدت عامل حقل الكرم على نزع النير البورجوازي، بينما قللت في الوقت نفسه من جودة حقول الكرم بزرع أشجار كرم رديئة فيها".

الشكل ٩

تزويد باريس بالنبيذ الرخيص في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

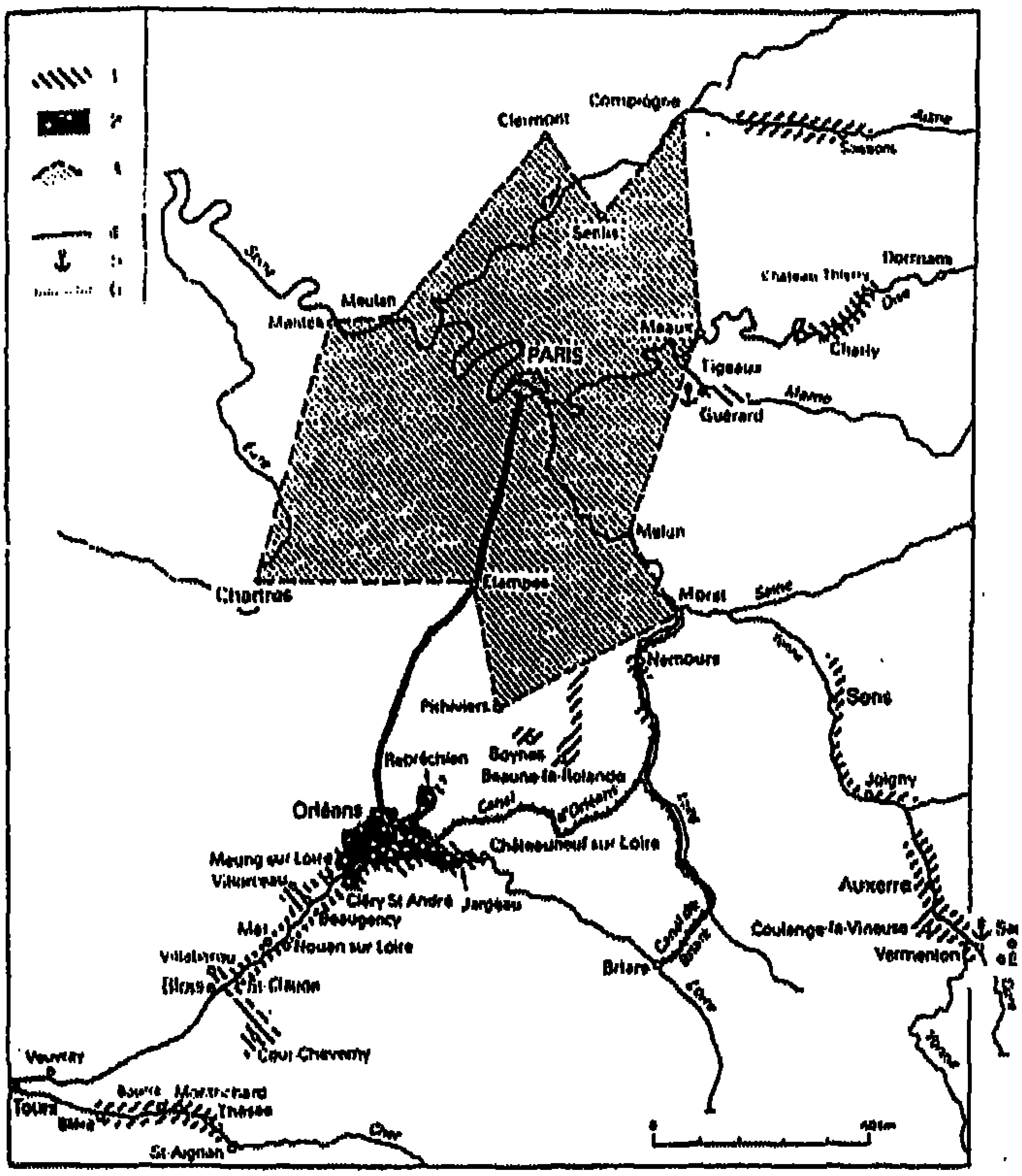

في محاولة لحماية جودة الأنبذة الباريسية، حدد مرسوم صادر في عام ١٥٧٧ منطقة حول العاصمة، مداها نحو ٨٠ كيلو متراً، منع أصحاب حوانيت النبيذ من باريس من شراء النبيذ منها. ومن الناحية العملية، أصبحت هذه المنطقة الموقع المفضل لانتاج كميات ضخمة من الأنبذة جد الرديئة التي كانت تباع في الـ **guinguettes** خارج حدود المدينة. كما كانت باريس تحصل على أنبذة رخيصة كان يجري نقلها على طول جميع الممرات المائية المؤدية إلى العاصمة، وكذلك على طول الطريق الجيد من أورليان.

١ ـ حقول كرم تزود باريس بالنبيذ ـ ٢ ـ أبرشيات في **élection** أورليان مسجلة على أنها "مكرسة بالكامل لحقول الكرم" الأرشيفات القومية G7 421 ـ ٣ ـ الحد الأدنى لاتساع "منطقة الـ ٢٠ فرسخاً" كما حددها مرسوم parlement باريس الصادر في ١٤ أغسطس/ آب ١٥٧٧ ـ ٤ ـ ممرات مائية صالحة للملاحة ـ ٥ ـ الحد الأعلى للممرات المائية الصالحة للملاحة ـ ٦ ـ الطريق من أورليان إلى باريس.

وهكذا تلاشت الأنبذة الفاخرة تماماً من الريف المحيط بلاون وبأورليان وبأوكسير وبباريس: "إن الأجر المرتفع للعامل وانعدام حسن النية لديه، جنباً إلى جنب قسوة المناخ، قد أدت إلى تلاشي الأرباح. وكان ملاك الأرض البورجوازيون مرغمين إمّا على بيع أشجار كرمهم أو على اقتلاعها. وقد سارع زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ إلى شراء الأرض وإلى زرعها بأشجار كرم عالية الانتاجية بدلاً من الأشجارالتي تنتج أنبذة فاخرة"(٣٣٠).

ويمكن رصد سيرورة مماثلة، وإن كانت أسبابها مختلفة، في الغرب الأطلسي المنفتح على التجارة مع هولنده. وفي حين أن الزبائن الإنجليز قد طوروا في بوردو خموراً من نوعية ممتازة، أدى الطلب الهولندي في القرن السابع عشر إلى أثر معاكس. لقد كان الهولنديون يريدون الكحوليات إمّا لتقوية النبيذ أو ككحوليات خالصة. إلاّ أن بالإمكان تقطير البراندي من أنبذة عادية تماماً. ومع انتشاره بسرعة على طول ساحل المحيط الأطلسي وإلى الداخل عن طريق أنهار الآدور والجارون والشارانت واللوار، سوف يؤدي إلى الإنماء الواسع لأشجار كرم عالية الانتاجية لكنها رديئة. وكان الانحدار سريعاً. وكما جاء في مذكرة عن الآنجوموا في عام ١٧٢٥: "في الماضي، كان البورجوازيون والأغنياء وحدهم هم الذين يملكون حقول كرم. أمّا الآن فإن الفلاحين كلهم تقريباً... قد زرعوا حقول الكرم الخاصة بهم". وليست هناك عمالة لفلاحة الملكية البورجوازية. ومن ثم فإنها تميل إلى الاختفاء(٣٣١).

ويوضح هذا التطور السبب في أن زارع الكرم من أجل صنع النبيذ كان يتمتع بمستوى معيشي أعلى من المستوى المعيشي للمزارعين الآخرين. وبالرغم من أنه كان مجرد عامل، إلاّ أنه كان بوسعه أن يدافع عن نفسه وكان من السهل عليه نسبياً أن يحصل على الأرض. وفي بورجونيا، عشية الثورة، كان "زارع الكرم من أجل صنع النبيذ يأكل أفضل من المزارع الذي يحيا على الأرض المستوية... وغالباً ما يأكل الخبز الأبيض"(٣٣٢). وقد تحدث آرثر يونج في ذلك الوقت نفسه تقريباً عن المكانة المميزة لزارع الكرم بالمقارنة مع بقية الفلاحين الفرنسيين.

النبيذ: صناعة

شأن الحبوب، التي كان عليها أن تمر على حجر الرحى في المطحنة وعلى الفرن عند الخباز قبل أن تصبح خبزاً، كان يتعين على ثمرة الكرم أيضاً أن تتحول إلى نبيذ،

وإن كانت العملية في هذه الحالة قد بقيت بين يدي المنتج. فهل تعتبر من ثم جزءً من الحياة الزراعية، أم أنها كانت صناعة بالفعل؟

سواء أكانت صناعة أم لا، فإنها كانت نشاطاً شديد التنوع، كما يمكن للمرء أن يستنتج ذلك بالرجوع إلى **معجم** سافاري دي بريسلون الصادر في عام ١٧٧٢(٣٣٣). فهل ينبهنا إلى ضرورة التمييز بين الـ **mère - goutte**، "النبيذ الذي يتدفق بتلقائية عبر قناة الراقودة، قبل أن يبدأ الحاصد في عصر الأعناب"؛ والـ **surmoust** أو الـ **moust**، "النبيذ الخارج من الراقودة بعد عصر الأعناب"؛ والـ **vin de pressurage**، والذي يخرج من المعصرة محتوياً على الأعناب نصف المعصورة، حيث تختلط به سويقات **(rafles)** عُصر منها النبيذ بالفعل"؛ والمخلف المتبقي من هذه العملية، الـ **marc**، "والذي يجري تحويله إلى **boisson**" (بعصره مرة أخرى مع إضافة الماء إليه)؛ والـ **vin doux** "الذي لم يجر غليه بعد"؛ والـ **vin bouru** الذي حيل بينه وبين الوصول إلى مرحلة الغليان؛ والـ **vin cuix**، "الذي يجري تسخينه قبل الغليان، ومن ثم يحتفظ دائماً بمذاق حلو"؛ والـ **vins de liqueur** "بما في ذلك مُسكات سان لوران ولاسيوتا في بروفانس؛ ومُسكات فرونتينيان وباربانتان في لانجدوك؛ ومُسكات كوندريو في الليونيه؛ ومُسكات آربوا وماكون في بورجونيا؛ ومُسكات بويي في النيفرنيه". ولو حاولنا تحديث قائمته بحيث تشتمل على الانتاج الحالي، فسوف تصبح أطول بكثير.

ثم إننا لو حاولنا إعداد قائمة بجميع الأنبذة الفرنسية، بحسب شهرتها وأسعارها للبرميل أو للزجاجة وزبائنها، فلن يكفينا كتاب كامل. وهناك أيضاً صانعو البراميل والناقلون ومجمل عمل تخزين وحفظ النبيذ وأقبية النبيذ الضخمة في شامبانيا والتي كان "بوسع عربة تجرها أربعة خيول أن تدور حولها بمنتهى السهولة"(٣٣٤)، خلال عهد الامبراطورية الثانية وقبله أيضاً بلا شك. ولابد للمرء من أن يفكر أيضاً في مختلف أنواع معاصر النبيذ، المملوكة ملكية إقطاعية غالباً، بحيث إن زارعي الكرم من أجل صنع النبيذ كانوا مرغمين على خلط أعنابهم، وهي ممارسة لم يكفوا قط عن الاحتجاج عليها. إننا لسنا بإزاء مجرد صناعة واحدة بل بإزاء مجموعة من الصناعات أو مجموعات من الصناعات.

فهل أدت صناعة النبيذ إلى تهديد ازدهار صناعات أخرى في الساحة؟ من المؤكد أن كولبير كان يعتقد ذلك. وبما أنه كان تواقاً إلى تطوير المنسوجات وبشكل خاص إلى

زيادة عدد النساجين الذين يعملون على الأنوال اليدوية في كل من المدينة والريف، فقد تساءل عما إذا كـان ذلك ممكناً في بورجونـيا. كتب يقول: "عند إنشـاء حرفة من هذا النوع، يجب أن نلاحظ أنه بـين مدينتين مناسبتين بدرجة متـساوية لهذا الغرض، واحدة منهمـا في منطقة تزرع الـكرم من أجل صنع النبـيذ والأخرى ليست كذلـك، فإن المرء يجب دائماً أن يختار الـمدينة التي لا توجد بها أشجار كرم، لأن النبـيذ عقبة كبرى في وجه الـصنـاعة"(٣٣٥). ومن المرجح أنـه كان صحيحاً، كما يكـتب روجيه ديون، أن "فرنـسا التـي لا تزرع الكرم مـن أجل صنـع النبـيذ، من لافال إلـى رووان وكامبـريه وفورمييه، هي التي أثبتت أنها البيئة الصالحة بـامتياز للأنوال المنزلية [للصناعة الريفية]. أمّا في جنوب الحد الشـمالي للكِرامة التجارية، خلافاً لذلك، فـإنه يندر أن يبدو أنه قد خطر بـبال السكـان الريفيـين أن بإمكـان صناعة غـزل ونسج منـزلية أن تكـون علاجاً لمشكلاتهم"(٣٣٦). ويبدو أن الكِرامة والصناعة لا تتماشيان. ولكن أليس من المحتمل أن هذا مجرد تبسيط؟

في القرن الثامن عشر، كانت لانجدوك إقليماً فقيراً وكثيف السكان، يجتاحه بشكل متواصل مهاجرون من مناطق المسيف الأوسـط المجاورة الأكثر فقراً بكثير. وقد كانت [لانجدوك] بحاجة ماسـة إلى شيء آخر إلى جانب زراعة نباتات الحـبوب، والتي كانت بالكامل في أيدي ملاك أرض بورجوازيين أو كنـسيين. والحال أن الكرم قد وجد طريقه إلى الأرض التي ليست واعـدة بالمرة، ثم إن الأغنياء كانوا متحيـزين ضده، بحيث إنه في الريف المحيط بلوديف مثلاً، كما حـول مونبلييه ومدن وقرى أخرى، كان الفقراء، وبعضهم من العمال المياومين (**brassiers**)(٣٣٧) أو الحرفيين الحـضريين، هم الذين عقدوا العزم على امتلاك حقول صغيرة لزراعـة الكرم وصنع نبيذهم الخاص. لكن هذه الكِرامة الصغيرة لم تكن مكرسة فقط للاستـهلاك المحلي والشعبي أساساً. فقد أنتجت فوائض مهمـة، كانت تُصَدَّرُ إلى إيطالـيا ـ خاصة منتجات مـشتهاة بشكل واسع كـنبيذ **المسكات**، وهو نبيذ قوي كانت أشجار كرمه تزرع على سفوح فرونتينيان وقرى أخرى.

إلاّ أنه في الوقت نـفسه، كانت لانجدوك موطـن صناعة نسيج مزدهـرة: فالأقمشة الخاصة بـالجيش كانت تُـصنع في لوديف والـمنسوجات المـخصصة للبـيع في أسواق الشرق الأوسط كانت تُصنع في كليرمون وكـاركاسّون. وقد مرت هذه الصناعة بسلاسل من التركيزات، الأمر الذي جعل حياة النساجين الـذين ضربهم الفقر هشة. لكن عملهم قد أسهم في صعود المقاطعة وفي توازنها الاقتصادي.

فما الذي يمكن للمرء أن يستنتجه إن لم يكن أن المشكلة تتعلق في نهاية الأمر بالتوازن ليس فقط بين الصناعة والنبيذ وإنما أيضاً بين الصناعة والمستويات المعيشية. إن زارعي الكرم قد كانوا، كقاعدة، ميسورين تماماً، فلماذا يجب عليهم أن ينزحوا إلى المدن إذا كانت أمورهم تسير على ما يرام تماماً في المكان الذين هم فيه بالفعل؟ ولماذا يقبلون العمل المنزلي، لحساب صناعات ريفية، فيحصلون على أجور أقل بكثير من الأجور التي يحصل عليها العمال الحضريون، إن لم يكونوا غير محتاجين إلى دخل إضافي؟ لقد وُجد تردد مماثل في السهل الثري الذي يزرع نباتات الحبوب حول كان Caen. فعندما حاول تجار المدينة تجنيد غزّالات في القرى المحلية، وجدوا الفلاحات غير راغبات في التعاون: لقد كن مستعدات لأداء العمل إذا كان الأجر مجزياً تماماً. ففي هذا الإقليم الثري الذي يصدّر الحبوب، لم يكن الفلاحون صرعى للجوع بأي شكل من الأشكال.

وعندما شرع إنجليزي أريب، في عام ١٧٥٠، بإنشاء صناعة نسيج في فرنسا وفق النموذج الإنجليزي، قادرة على الوصول بالانتاج الفرنسي إلى غايته، فما هو الإقليم الذي اختاره؟ لقد اختار إقليم الجيفودان: ليس لأن حقول كرمه كانت تافهة، بل لأن الناس كانوا جد فقراء(٣٣٨).

مناطق الكرامة الفرنسية الثلاث

يمكن تلخيص تاريخ الكرم برسم خطين عبر فرنسا: خط إلى الجنوب، يرمز إلى الحد الشمالي الأقصى لشجرة الزيتون ويستوعب مجمل الإقليم المتاخم للبحر المتوسط - وهو الإقليم الأسبق، وإن شئتم "الطبيعي"، للكرامة في فرنسا. وإلى مسافة أبعد شمالاً، يرمز خط آخر إلى الحد الشمالي للكرم كمحصول **تجاري** - وأود أن أشدد من جديد على كلمة "تجاري". وهذا الخط يتحرك شرقاً من مصب اللوار عبر مجمل أوروبا في اتجاه روسيا الجنوبية والقرم وفارس، حيث تجري حماية أشجار الكرم من الجليد في الشتاء بإهالة التراب عليها(٣٣٩). وكان هذا الخط هو خط حظ أوروبا السعيد - حيث يقع الحظ السعيد إلى جنوب الخط بالطبع، ومن هنا النمط المهيمن لتجارة النبيذ: بعد كل جني للعنب، كان النبيذ يسافر شمالاً. وكانت البندقية تشتري نبيذاً يتضمن نسبة عالية من الكحول من المارش ونابولي، لكنها كانت تسمح بدورها لأساطيل من العربات الألمانية المعروفة بالـ **carretoni** بأن تنقل عبر الألب أنبذة

الفريولي والفينيتو البيضاء المتواضعة، في الخريف(٣٤٠).

والحال أن خطينا يقسمان فرنسا إلى ثلاث مناطق للكرامة.

والمنطقة الأبرز بين المناطق الثلاث هي الحزام المركزي، والذي يضم حقول كرم بوردو واللوار وبورجونيا وشامبانيا والألزاس - وإن كنت أود أن أترك اللورين جانباً، حيث ما تزال هناك بعض قطاعات لحقول الكرم في الإقليم حول تول وميتز.

وأرجو ألاّ يكون من قبيل الإدعاء القول بأن هذه المنطقة الفرنسية بوسعها الزعم بأنها تضم أفضل حقول للكرم في العالم. (آخرون رأوا ذلك إلى جانب الفرنسيين). إلاّ أنه في هذا الحزام، الخاضع لبرودة الشتاء، كان لابد من إعادة تطوير الكرم واختيار واختيار الأنواع القادرة على التكيف مع المناخ، حيث تحمل أعناباً يمكن جنيها بعد وقت طويل من وصولها إلى النضج، الأمر الذي يسمح لـ **botrytis cinera**، "العفن الكريم"، بأن يؤثر عليها، بما يزيد من محتواها من السكر والكحول. بل إن الأعناب ذهبية اللون تُجنى بالمقصات، حيث يجري قص الأعناب شيئاً فشيئاً، ويتم جنيها على مراحل. مع قطف الثمرة المتعفنة فقط(٣٤١). والحال أن هذه الممارسة، والتي تجعل الخمر الذهبية اللون "النبيذ الأمثل في العالم" لا ترجع إلاّ إلى عام ١٨٤٥.

ومن المؤكد أنه لا يبدو أن الطبيعة هي التي حكمت على الحزام المركزي الفرنسي بأداء هذا الدور الاستثنائي. ولكن هل هذا صحيح كما قد يبدو للوهلة الأولى؟ فهناك كرم وكرم. والنوع الذي زرعه الرومان في غاليا ناربونينسيس قبل يسوع المسيح بوقت طويل لم يكن عين النوع الذي انتشر على ضفاف الرون في أرض آللوبروج في القرن الأول للميلاد. ويتحدث بليني الأكبر عن هذا النوع الجديد باعتباره نوعاً متكيفاً مع المناخات الباردة، حيث ينضج مع التساقط الأول للثلج (وهي حالة ما تزال موجودة اليوم في بورجونيا إلاّ أنه لا يمكن تصورها في سهول لانجدوك مثلاً)(٣٤٢). والواقع أن النوعين "الأصليين" للعنب، الـ **cabernet** والـ **pinot**، وبوسع كل منهما الصمود للرطوبة وللبرد، يبدو أنهما ينحدران ليس من أنواع من سواحل البحر المتوسط، وإنما من أشجار كرم برية محلية في حالة الـ **pinot** وربما من نوعٍ كانتبري في حالة **cabernet** بوردو.

ثم إن حقول كرم الحزام المركزي قد استفادت من موقعها الجغرافي. فأكثر مستهلكي النبيذ ظمأ إليه كانوا يحيون، كما أشرنا بالفعل، في الشمال؛ وهكذا فإن

أعظم حقول كرم فرنسا كانت في موقع ممتاز لإمداد زبائنها، كما أن مزايا تجارة تصديرية كانت تعني ضرورة صون وحماية جودة هذه الأنبذة، وهو أمر يتطلب يقظة وانتباهاً عظيماً واستثماراً. وما زالت هذه هي القاعدة إلى اليوم.

أمَّا منطقة الكِرامة الثانية، والتي تقع شمال اللوار، فيبدو أن من السهل جداً وصفها. ويتلخص تاريخها في أن حقول الكرم كانت تُزرع حول كل مدينة تقريباً من أجل الاستهلاك المحلي، وقد بقيتْ هناك طالما ظلت عمليات النقل صعبة. ومع تحسن النقل، أخذت أشجار الكرم الشمالية هذه تتلاشى. وقد كانت على الدوام غريبة في مناخ غير مرحب بها، وفريسة لعدم انتظام الحصادات، لأن الثلج أو المطر كان بوسعهما القضاء على المحصول. وقد بدأ انحدارها مع صعود الطرق البحرية الكبرى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والتي نقلت إلى أوروبا الشمالية أنبذة الحزام المركزي؛ أمَّا الضربة الأخيرة فقد وجهتها السكك الحديدية، التي نقلت إلى الشمال أنبذة الجنوب الوفيرة، وهكذا تراجع العنب إلى منطقة مناخية أكثر "طبيعية".

لكن هذا التفسير قطعي وفج جداً إلى حد ما، ذلك أن فرنسا الشمالية تمكنت من الاحتفاظ، هنا وهناك، بأنبذة جيدة النوعية (أو كان بوسعها أن تفعل ذلك). وفي أيامنا، شهدنا الميلاد الجديد لأنبذة ممتازة في ضاحية سيران الباريسية(٣٤٣). ومن ثم فليس بوسع المناخ تفسير كل شيء. وقد أشار روجيه ديون إلى أنه في عين الوقت الذي وصلت فيه الأنبذة الجنوبية إلى موائد الشماليين، كان المزارعون يجربون فورة حماسة جديدة لاقتصاد زراعة نباتات الحبوب في شكله الناجز، حيث كان بنجر السكر أو محاصيل العلف تحل محل الأرض التي كانت مراحة. وقد أجمع رجال البنوك ورجال الأعمال ومهندسو الزراعة على أن "الحبوب والماشية هي الأشياء الوحيدة التي تستحق الزراعة والتربية"؛ وعلى أن الانتاج الصناعي لبنجر السكر أفضل مائة مرة من الكِرامة. باختصار، لم يكن تراجع شجرة الكرم نتيجة للمناخ بقدر ما كان نتيجة "للحدود التي تفصل بين نوعين من الأرض الزراعية ليست جودتهما واحدة". وقد اختفت من جميع أراضي الزراعة الثرية؛ بينما بقيت، خلافاً لذلك، (على ضفاف اللوار مثلاً) حيثما "لم تكن التربة جد قادرة على إنماء... محاصيل منافسة كما هي الحال في شمال باريس". وكما قال ماتيو دو دومبال في عام ١٨٢٩: "إننا نجد الزراعة الثرية مقتصرة بشكل يكاد يكون حصرياً على الـ **départements** الشمالية، حيث لا تُزرع شجرة الكرم؛ وتتضاءل رفاهية الزراعة كلما اتجهنا جنوباً، بنسبة مساوية تقريباً لانتشار الكرم"(٣٤٤).

أمّا فيما يتعلق بالإقليم الفرنسي الثالث، الإقليم الجنوبي، الأكثر ملاءمة للكرم، وأول من قام في فرنسا بزراعته، فقد كان لسنوات كثيرة في مركز أضعف بالمقارنة مع الحزام المركزي الذي سد طريقه إلى الأسواق الشمالية الممتازة، بما في ذلك أسواق العاصمة.

ويبدو أن التغير قد بدأ في القرن الثامن عشر. فشتاء عام ١٧٠٩ الرهيب قد أدى بالفعل إلى فتح الأسواق الشمالية أمام الأنبذة القادمة من الجنوب: وكانت أشجار كرم الجنوب قد نجت جزئياً من الجليد المدمر الذي خرّب حقول الكرم الشمالية في ذلك العام. والحال أن الارتفاع المفاجيء في أسعار النبيذ قد أدى إلى تدفق البراميل من الجنوب شمالاً إلى باريس.

لكن التحول الجذري الحقيقي حدث مع ظهور السكك الحديدية. لقد انقلبت جغرافية النبيذ رأساً على عقب. إن البوجوليه قد اجتاحت أسواق باريس بالفعل. وإلى مسافة أبعد جنوباً، نجد أن لانجدوك، التي كانت حتى ذلك الحين قد وزعت انتاجها بين الأنبذة والصناعة ونباتات الحبوب، قد انهمكت بجنونٍ في زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ. والحال أن تأكيد ما أصبح في وقت قصير محصولاً وحيداً قد أدى إلى تثوير اقتصادها. وقد أدت أزمة الفيلوكسرا (من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٩٠) - وهي "أهم حدث في زمن الجمهورية الثالثة" كما اعتاد جاستون روبنيل القول(٣٤٥) - إلى إرغام زارعي الكرم على الاضطلاع بالعملية الشاقة والخاصة بإعادة تكوين حقول الكرم الفرنسية من أشجار كرم أمريكية مُقَاوِمَة لوباء الفيلوكسرا، لكن شجرة الكرم استولت في الوقت نفسه على سهول لانجدوك، ووصلت إلى ساحل البحر تقريباً. وعند هذه المرحلة انهارت أسعار النبيذ انهياراً مثيراً، وذلك نتيجة لفيض الانتاج. وقد لجأ الملاك الصغار وعمال مزارع الكرم إلى الشغب، وكان لابد من استدعاء القوات في عام ١٩٠٧ لقمع المحتجين الذين أحزنهم أن يجدوا أنه ليس بوسعهم مجرد شراء الخبز بـ "نبيذ جيد".

فهل يجب أن نتوقف هنا؟ هل يكفي مجرد النظر في تاريخ حقول الكرم والنبيذ؟ أم أنه يجب علينا، ربما، ولو للحظة، أن نفكر في شارب النبيذ العادي؟ في العامل الباريسي في القرن التاسع عشر الذي كان يتعامل كل يوم مع **guingettes** الضواحي، حيث كان النبيذ أرخص إذ لم يكن عليه سداد رسم المدينة (**octroi**)؟ أو في المسافر في أي قرن، وهو يشق طريقه دون علم منه نحو نبيذ محلي؟ عندما يصل إلى قرية،

الشكل ١٠

انتشار الفيلوكسرا في فرنسا

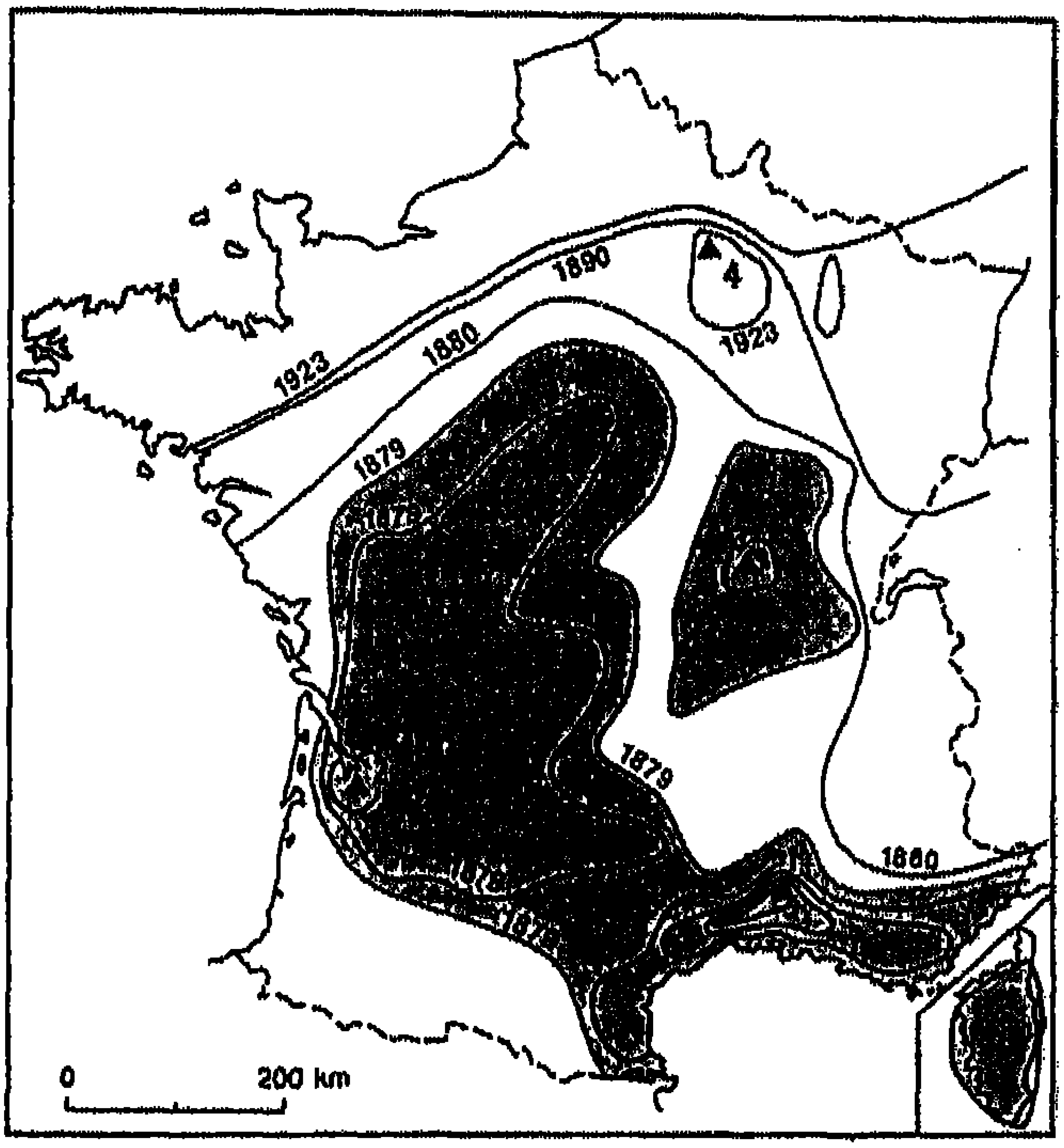

١ ـ بيجو (جار)؛ ٢ ـ فلواراك (جيروند)؛ ٣ ـ بوجوليه؛ ٤ ـ شامبانيا.

المنطقة المظللة تبين نطاق الإصابة بحلول عام ١٨٧٩

المصدر:

P. Claval, *Eléments de géographie humaine.*

يشرب نبيذه من البرميل مباشرة، وبما أنه يحصل عليه من المنبع، فإن الثمن الذي يدفعه فيه أقل. وفي عام ١٧٠٣ (وإن كان لا يقول لنا في أي شهر)، لاحظ هنري دو روفيير(٣٤٦)، صيدلي الملك، الذي كان مسافراً إلى الجنوب، أنه في مونميريل، على بعد ١٢ فرسخاً من مو: "بدأنا نشرب بعض الشمبانيا الممتازة، الجيدة جودة الشمبانيا التي شربناها في الفو ميزون" [على بعد ثلاثة فراسخ من مو]. إن التوقف والشرب شيء جميل. والحال أن آرثر يونج قد شرب زجاجة سانسير (أبيض على ما يبدو) خارج مدينة فاتان الصغيرة. وتكمن المتعة الإضافية في أنه قد شربها لقاء ١٠ **sols**، في حين أن سعرها في المدينة كان ٢٠ **slos**(٣٤٧).

ولكن من الذي لم يجد المتعة غير المتوقعة، في رحلة جرى الاضطلاع بها دون تفكير في الشرب، فذاق نبيذاً يتذكره على مدار عمره؟ نحو عام ١٩٢٠، كنت أنا وبعض الأصدقاء في رحلة بالدراجات مكرسة لتتبع الحدود بين البارّوا و**pays** جوانفيل، عندما وصلنا إلى وادي المارن السحيق، حيث كان النبيذ الأبيض للموسم الجديد في انتظارنا. فهل كان حلواً جداً كما صَوَّرتْ لي الأمر كذلك في تلك الأيام ذائقتي التي كانت غير خبيرة إلى أبعد حد؟

لنتحدث أخيراً عن القمح أو بالأحرى عن الحبوب

لقد قررت القطيعة مع العرف السائد بعدم بدء توضيحاتي بمناقشة الحبوب. وكان السبب في ذلك هو خوفي من أن الحبوب، لكونها مهمة إلى أبعد حد، سوف تؤدي ببساطة إلى تقزيم بقية عناصر المشهد الطبيعي منذ البداية. وبما أنها قد هيمنت على مُرَكَّبٍ زراعيٍ بأكمله، محددةً معالمه ومؤثرةً عليه، فقد رأيتُ أنه قد يكون من الأفضل النظر في بقية المُركَّبِ أولاً قبل النظر في هذا العنصر الأساسي.

فهل كانت أساسية إلى هذا الحد بالفعل؟ حسناً، ما الذي يمكن أن يكون أكثر أساسية من الأكل لمواصلة العيش؟ ولكن علاوة على ذلك، ألا تمثل الحبوب، كما أشار بيير جورو، **خيار حضارة**، خياراً جرى اتخاذه منذ زمن طويل، طويل قبل ما نسميه بالتاريخ، مثلما أن خيار الأرز أو الذرة قد حدد لقرون كثيرة مصائر الفلاحين في الشرق الأقصى أو في أمريكا قبل الكولومبية؟ بمجرد اختيار مثل هذه الخيارات، يكون من الصعب للغاية على البشر أن يتنصلوا منها.

وقبل أن نخوض في الموضوع، دعونا نوضح أننا لا يجب أن نتحدث عن نوع مفرد

من الحبــوب بل عن الحبوب بصـيغة الجمع. وربما كــان أجدادنا قد استخدمــوا كلمة واحدة (**blé** في فرنسا، "**corn**" في إنجلترا وهلم جراً) للإشارة إلى أي نبات حبوب يمكن تحويلها إلى خبز ـ القمح بالطبــع ولكن أيضاً الشعير والشوفان والعَلَس والجاودار (الذي كان ما يزال نبات الحبوب الأكثر زراعة فــي فرنسا في القرن الثامن عشر)(٣٤٨)، والــ **méteil** (خليط من كميات شبه متساويــة من القمح والجاودار) والحنطة السوداء؛ ناهيــك عن الـ **petits blés**، «الحبوب الـصغيرة»(٣٤٩)، والتي تشير لـيس فقط إلى الحبوب التي تبذر في مارس/ آذار، كالشعير والشوفان، وإنما أيضاً إلى البازلاء والبيقية واللوبـيا والفاصوليــاء والعدس وما إلى ذلــك. وكما قال أوليـفييه دو سير: "إن كــلمة **bled** (blé) إنما تـستخدم عـموماً للإشــارة إلى جميــع الحبوب، بــما في ذلك تــلك القطــانيات التــي يمكن أكــلها"(٣٥٠). وفي وقــت متأخر كــعام ١٨٩٨، زعم بــحث سوسيولوجي أن الكستناء، وهي مادة غذائيــة حيوية في المسيف الأوسط "تلعب [هناك] دور نبات حبوب؛ إنها تحل محل الخبز. وهو خبز يتم الحصول عليه دون زراعة؛ فهو لا يحتاج إلى فلاحــة أو غرس بذور أو حصاد أو درس"، باختصار، استــنتج الكاتب: "إنها تشجع الفلاح على الكسل وقلة المبادرة"(٣٥١).

الــــ **blé** إذاً كان يعني أي شيء ينتهي إلى أن يصــبح خبزاً، لكن القمح كان أثقل وأفضل جميع الحبوب... فهو نبات الحبــوب الذي يحتوي الدقيق الأكثر بياضاً، وهو الدقيــق الأفضل نوعية والأعــلى من حيث الكــمية"(٣٥٢). إلاّ أنه مــن حيــث حجــم الحصاد، فقد كان الجاودار يتصدر الحقل حتــى القرن التاسع عشر. وهذا يفسر بقاء الـ **pain bis**، أو خبز "الوجبة الكــاملة"، الذي غالباً ما كان يُصنع من خــليط من نباتات حبوب أقل شأناً بــدلاً من دقيق من حبوب القمح بــالكامل كما يعني المــصطلح اليوم. والحال أن الخبز الأبيض، أي الخبز المصنــوع من القمح، والمرغوب من الجميع، لم يصبح مــنتشراً في فرنســا إلاّ في وقت أكثر تأخــراً من الوقت الذي يتصــوره المؤرخون عادةً، بعد وقت طويل من حروب الثورة والحروب الــنابوليونية على أية حال. وقد ذكر ريمون لوبون في عام ١٧٩٢ أن "الإنسان الذي يتغذي باستمرار على الخبز المصنوع من القمح هو أكثر تــحفزاً وأكثر قوة وأكثر سلامة وأقل عرضــة للإصابة بالأمراض"(٣٥٣). والحال أن الفرنسي العــادي قد تعين عليه الانتظار لبعض الوقــت حتى يتوصل إلى هذه الحالة السعيدة.

متطلبات الحبوب

كانت الحبوب هي الشاغل المتواصل لـلسلطات، كانت وسواساً، عملاً من أعمال السحـر الذي لا يمكـن فكه. ما هو مـشهد حصـاد الموسم الجـديد؟ لقد كـان تحت ملاحظـة مستمرة، وكان يـجري رصد كل تغـير في الحالـة. وكان الجميع يـعرفون أن الحصاد وحده هـو الذي سوف يقرر ما إذا كان بوسـع الناس أن يتنفسوا بـسهولة أو أن عليهم على العكس من ذلك أن يستعدوا لـتحمل المشقة ونقص المؤن. ومع أنه ما من تاريخ مما يسـمى بتواريخ فرنسا يعطي الـحبوب مكانتها اللائقـة، إلاَّ أن الحبوب كانت على الدوام الشخصية الرئيسية في تاريخ بلدنا، حتى القرن التاسع عشر على الأقل. لقد هيمن "الـملك قمح" عبـر الخدمات التي قـدمها والمكاسـب التي أتاحها وأخـيراً عبر القيود والمتطلبات التي فرضها.

إن زراعة الحبـوب، في المقام الأول، كانت "تنـاوبية"، أي أنها كقاعـدة لم تكن تُزرع عـلى مدار سـنتين مـتتالـيتيـن على أرض واحـدة. ومن ثم فقـد جعلـت الدورة المحصولـية التناوبية ممارسة مـتصلة. وجميع المهنـدسين الزراعيين لهم طريـقتهم في تفسير ذلك. ويقول أحد هؤلاء المهندسين [وهو الكونت دو جاسباران] في عام ١٨٣١: "إن عدم دوام زراعة الحـبوب في حقل محدد إنمـا يرجع إلى عدم كفاية الـسماد وإلى إستحالة مكافحة الأعشاب الضارة التي تنمـو بأسرع مما تنمو الحبوب وصعوبة الفلاحة [الأولى] للأرض التي تُبذر فيها البذور"(٣٥٤). ويتحدث خبير آخر في عام ١٨٤٣(٣٥٥) عن قوانـين نمو النبـات، أي أن النباتات تـتغذى على عنـاصر معينة فـي أرض الزراعة وتتخلص فيها من نفاياتها، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة التربة بالتسمم إذا ما تمت زراعة محصول واحد مرتـين متتاليتين. "إننا نـرى في مرج طبيعي أنه في حين أن نـوعاً معيناً من النباتات قد يكون وفيراً في مكان معين، فإنـه يختفي في نهاية عمره الطبيعي، لكي تحل محـله أنواع أخرى، وهكذا فـإن الكلأ الذي يتم جـمعه لا يكون واحداً الـبتة في سنتين متتاليتين".

إلاَّ أن هنـاك تفسيـرات معقولـة أخرى للـدورة التناوبـية شبـه الشاملـة لمحاصـيل الحبوب.

إن الدورة الزراعية تستغرق في الواقع أكثـر من سنة، فهي تستغرق ما بين ١٤ و١٦ شهراً، حيـث إن السيرورة لا تبدأ بـبذر البذور العادي في سـبتمبر/ أيلـول أو أكتوبر/ تشرين الأول. إذ يتعين أولاً إعداد التربة، أكان ذلك لـلقمح أم للجاودار الشتويين، عن

طريق عدد من عمليات الحرث. وإذا كان الأخدود عميقاً بما يكفي (عندما يتم حفره بمحراث شمالي ثقيل)، فسوف تكفي ثلاث أو أربع عمليات حرث؛ إلاَّ أنه عند استخدام المحراث الخفيف، كما في جنوب فرنسا، فسوف تكون هناك ضرورة لعمليات حرث أكثر: وقبل الثورة، جرت العادة على حرث حقول بـواتو مالا يقل عن ثماني مرات(٣٥٦). فالمحراث الخفيف لم يكن يفعل أكثر من خدش سطح التربة. وكان يهاجم "طبقة التربة التي يقلبها عن طريق شقها ثم قلبها رأساً على عقب، بحيث إنه في واقع الأمر إنما يضع طبقة محروثة فوق طبقة أدنى، لا يمسها البتة؛ وبما أن الطبقة الأولى لا يصل عمقها إلى أكثر من نحو أربع بوصات، بعيداً عن دفن الأعشاب الضارة، فإن الـ **araire** لا يفعل ببساطة غير منحها قلباً مساعداً لها. . . وبعد كل حرث بشكل مباشر، يمكن للمرء أن يراها وهي تنمو مرة أخرى في كل مكان، الأمر الذي يجعل من الضروري. . . تكرار الحرث مراراً، حتى يتسنى العمل على اختفاء الأعشاب الضارة بفعل تعذيبها المتواصل"(٣٥٧).

وهكذا فقد كان يتعين تكرار الحرث مراراً، بما يؤدي إلى إجهاد حيوانات جر المحاريث وإجهاد الرجال. وكان الهدف، الذي لا يتحقق بشكل ناجز البتة، هو طرد جميع النباتات التي قد تهدد المحصول ـ أكانت خُرَّم الحنطة أم البيقية أم القنطريون العنبري أم الشوفان البري(٣٥٨) ـ، وإلاَّ فإن الأعشاب الضارة، مهما فعل المرء، سوف تجتاح المحصول الآخذ في النمو، حيث إنها تزهر بشكل أسبق. وعندئذ سوف يجد المرء نفسه مواجهاً بالمشهد المحزن الذي واجه بوجيه كاتب الحوليات في عام ١٥٢٧، في الريف القريب من كاهور: لقد كانت الحقول "خربة من جراء الأعشاب الضارة"، حيث يوجد "شوفان بري بأكثر مما يوجد قمح"(٣٥٩). ويكتب ماتيو دو دومبال فيقول إن "إصلاح التربة والقضاء على النباتات التي تنمو بشكل تلقائي إنما يعدان مهمين أهمية الخصوبة بالنسبة لوفرة المحصول الذي يمكن جنيه"(٣٦٠).

والحال أن المساحة التي كان يجري حرثها بمثل هذا الإصرار والحذر هي الأرض المراحة، التي كانت تُترك للراحة لمدة سنة وذلك بالتحديد سعياً إلى إتاحة الفرصة أمام المحراث لكي ينجح في إصلاحها. أمَّا عزق الأرض النهائي بالمجراف (حيثما كان ذلك متبعاً) فقد كان من ثم أسهل بكثير. وفي اللورين، قبل عام ١٩١٤، اعتاد المزارعون عزق حقول القمح لتطهيرها من الأشواك الوفيرة.

والواقع أن هذا الحرث التمهيدي قد استنفد جانباً كبيراً من الوقت والجهد. كما

كان يتعين تسميد الأرض في الوقت المناسب استعداداً لبذر البذور في الخريف. وكان هذا عملاً ثقيلاً. فحتى على مزرعة صغيرة، كان الأمر يتطلب ١٥٠ شحنة عربة من السماد بين الحرث قبل الأخير والحرث النهائي - حيث كان على هذا الأخير أن يردم البذور المبذورة. ثم يجيء الدور على المسحاة، الثقيلة ثقلاً فادحاً من رأسها، لكي تمر على الحقول لتسوية الأخاديد، أو لـ "تبطيطها" كما كان يقال أحياناً(٣٦١). وكانت الممارسة المقابلة تتمثل في حرث الجُدُر، مع إقامة ركامات ترابية مرتفعة بين الأخاديد العميقة، لسحب الماء الزائد(٣٦٢).

بعد هذا الكلام، لنعد إذاً إلى الدورة المحصولية.

في كل مكان، سوف يجري حرث الأرض المراحة حرثاً أولاً في أبريل/ نيسان. وبحلول ذلك الموعد، فإن الحبوب المبذورة في حقول أخرى في سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول في العام الماضي، سوف تكون قد نمت بالفعل وأخذت تتبرعم أو أصبحت على وشك التبرعم. وهكذا يتعايش محصولان، أحدهما ما يزال مجرد وعد، وبحاجة إلى مزيد من الفلاحة، والآخر مستعد لانتاج غلته في يوليو/ تموز أو أغسطس/ آب. وعندما يفكر المرء في الأمر، فإن الحنطة التي يجنيها الحاصدون، والتي تجمعها النساء في حزمات ثم تراكمنها في أكوام صغيرة في الحقول ستكون قد احتاجت إلى ما بين ١٤ و١٦ شهراً لكي تكمل دورتها، إذا ما أخذنا في حسابنا الحرث الأول. وسواء أكانت المدة ١٤ أم ١٦ شهراً فإن ذلك إنما يتوقف على ما إذا كان الحرث قد بدأ مبكراً، وما إذا كان الحصاد قد جاء مبكراً أم متأخراً. وهكذا فإن الدورة كانت أطول من سنة. وقد أدرك ديهاميل دي مونسيو أن هذا هو السبب في دورة المحاصيل، لكنه أشار إلى ذلك بجملة جد موجزة ومختصرة بحيث إن ما قصد إليه لا يتضح بسهولة لدى القراءة الأولى. كتب يقول: إن الفلاح "لا يمكنه بذر القمح كل سنة على الأرض نفسها، إذ لا يوجد وقت كاف بين الحصاد والبذر يتسع للحرث المطلوب"(٣٦٣). وقد التقط المهندس الزراعي والمؤرخ فرانسوا سيجو تفسير ديهاميل دي مونسيو، وإحدى الحجج التي يطرحها أكثر وضوحاً من بحث مسهب. إنها تشير إلى مثال مهم في لومباردي، حيث "فصول الصيف جد حارة (يقال إن ميلانو لها صيف نابولي وشتاء أمستردام) والقمح ينضج بحلول منتصف يونيو/ حزيران. وهذا الحصاد المبكر يسمح بمجال زمني يزيد عن أربعة أشهر حتى البذر التالي في نوفمبر/ تشرين الثاني. ويستفيد [المزارع] من فترة التقاط الأنفاس هذه لكي يترك الأرض مُراحة ثم

يحرثها أربع مرات لتـؤتي محاصيل خضراء"(٣٦٥) ـ كالبرسيم ـ ثم يـجري بذر القمح وتغطية الـبذور بالمسحاة. وفي هـذا المثال الاستثنائي، تـتماشى سنة القمـح مع السنة العادية [١٢ شهراً]، وهكذا كـان بالإمكان (أو أن بالإمكان) بذر القمح سنتيـن متتاليتين في التربة الواحدة. لقد توافرت الشروط الضرورية: الحرث الكافي بالإضافة إلى الإغناء الحيوي للتربة، والذي توفره في هذه الحالة المحاصيل المستترة، محاصيل العلف.

لكن الروزنامـة الزمنية، بالرغم من أهـميتها، لا تفسر كل شـيء. فمن الواضح أن نباتات الحبوب، بجذورها القصيرة، كانت تستنفد الطبقة العليا من التربة. ولذا فقد كان من المهم جعلها تتناوب مع المحاصيل الجذور، كالبنجر واللفت والبطاطس، التي تمد جذورها عميقةً في التربة بحثاً عن العناصر المغذية، وتعمل بالدرجة الأولى على تثبيت النيتروجين المستمد من الجو. والواقع أن أعرافها المتخلفة والتي كان يجري حرثها بعد الحصاد، كانت تلعب دور المخصبات للتربة.

دورة المحاصيل

إن حالة ميلانو ـ وهي استثناء ـ إنما تثبت القاعدة التي تتمثل في أن نباتات الحبوب تخضع لدورة منتظمة، وهو موضوع فتن المـؤرخين إلى حد بعيد، بحيث إنه قد تمكن من إبعاد أنظارهم عن أي شيء آخر.

وجغرافية دورة المحاصـيل معروفة تماماً (انظر الشكل ١٣). فشـمال خط يمتد من سان مالو إلى جينيف، يعتبر النمط السـائد ترينالياً. إذ تنقسم الأرض الزراعية إلى ثلاث **soles**: الـقمـح، الـ **marsages** (أي نبـاتات الحبـوب التي تزرع فـي مارس/ آذار كالشعيـر أو الشوفان) والأرض المراحة. وتعني الأخـيرة من الناحية النظـرية راحة تامة لـلأرض ـ **La jachère morte**. وهكذا فلو مثّلنـا الأرض بدائرة ذات ثلاثة قطاعات متسـاوية إلى هذا الحد أو ذاك، فإن الدائرة تدور كل سـنة ـ فيحل القمح محل الأرض الـمراحـة، وتـحل الـ **marsage** محـل القمـح، وتحل الأرض المـراحة محـل الـ **marsage** وهلم جراً إلى ما لا نهاية.

وجنوب خط سان مالو ـ جيـنيف، تعتبر الدورة البينالية هـي القاعدة، حيث يكون نصف الأرض مزروعـاً بالقمح، ويكون النـصف الآخر أرضاً مراحة، ويحـدث التناوب بينهما كل سنة.

وهكذا فإننا بإزاء انقسام، بإزاء نمط مميز لـفرنسا، ولكن ما سببه؟ لماذا كانت هذه

الإجراءات متمترسة بهذه الدرجة من العناد على كل جانب من جانبي الخط؟ كلما نظر المرء عن قرب أكثر إلى مشكلة يبدو من الناحية النظرية أنها بسيطة، كلما أصبحت أكثر تعقيداً، وكلما تراجعت الإجابات السهلة أو أصبحت ملتبسة.

في المقام الأول، سوف نجد أن شطري فرنسا اللذين عَرَّفناهما إنما يحتوي كل منهما على تباينات، قد لا تكون عديدة، لكنها محيرة.

فهناك بعض الاستثناءات للقاعدة الترينالية. وفي أواخر القرن الثامن عشر، سوف نجد أن الألزاس السفلى، التي كانت مخلصة في السابق للدورة الترينالية، قد تحولت فجأة إلى الدورة البينالية(٣٦٦). وقبل ذلك بوقت طويل، في أواخر العصور الوسطى، كان إقليم تيراش قد انتقل إلى الدورة البينالية واستسلم لغزو السياجات ووشائع الأشجار المميزة لريف **bocage**(٣٦٧). وكانت الـ **pays de Caux** دائماً، بقدر ما تعود السجلات إلى الوراء، إقليم **bocage** جزئياً، يتميز بدورة محصولية بينالية. إلاَّ أنه في أواخر عهد النظام القديم، حققت السياجات هناك تقدماً سريعاً(٣٦٨). وقد ذكرتُ بالفعل الحالة الغريبة، حالة الـ **Gâtine poitevine**، التي تحولت من **campagne** إلى **bocage** في القرن السادس عشر، حيث قام ملاك الأرض النبلاء بتغيير شكل الحقول التي كانوا يملكونها(٣٦٩). وليست تلك نهاية القائمة: فالريفرمون في الجورا "قد انتقلت إلى **bocage**" بعد نحو عام ١٧٧٠(٣٧٠)؛ في حين أن أعماق وادي البولونيه في الوقت نفسه تقريباً كانت "في سيرورة تسييج"(٣٧١).

كما يجب أن نذكر الاستثناء الكامل الذي شكلته الفلاندر الزراعية: فإخلاصاً منها لـ "نظام التناوب"، إقتدت عن قرب بالممارسة الزراعية الثورية في البلدان الواطئة المجاورة: إن التربة لم تكن تُراح قط وكانت الأرض المراحة غير معروفة. وبعد بوشين، عندما تتجه شمالاً، فإنك "تجد نفسك وسط بساتين"، حيث تعتبر الإراحة العادية للتربة شيئاً لم يسمع به أحد(٣٧٢). فهل يرجع ذلك إلى أنهم كانوا يهجرون أرض الكسل بحثاً عن الأرض التي تتطلب عملاً شاقاً وإعمالاً للذكاء؟

وكانت الآردين حالة أخرى غير عادية. فهل كان نظام إراحة الأرض (وهو نظام من الأرجح أنه أكثر من بحر متوسطي في الأصل) عاجزاً عن التغلغل في هذا الإقليم الفقير والنائي، المعزول في رسوخات غاباته؟ هذا ما يعتقده فرانسو سيجو(٣٧٣). لقد كانت الممارسة هنا على أية حال تتمثل في زراعة مجرد مساحة صغيرة من الأرض وجمع كل المخصبات التي يمكن استخلاصها من الريف المحيط في دعم زراعة هذه المساحة:

وفي هذا الإقليم الخاص، كان أحد المحاصيل يعقب محصولاً آخر على التربة الواحدة نفسها.

وفي المنطقة البينالية الأوسع بكثير، كانت هناك أيضاً استثناءات، وبطبيعة الحال، في هذا المجال الأوسع، كانت هناك استثناءات أكثر. فالأراضي ذات الـ **saisons** الثلاثة كانت موجودة في عدد من المناطق المحصورة، كما كانت هناك غرائب أخرى. ففي جنوب بوردو، في اللاند، كانت نباتات الحبوب تُزرع في القرن التاسع عشر كما في الآردين نوعاً ما، مع التركيز بالأسلوب الصيني على مساحة صغيرة، وتسميدها إلى أقصى حد وجعل المحاصيل تتناوب دون فاصل زمني. وقرب نيم، وفقاً لليونس دو لافيرنيه (١٨٧٧)، "تجري ممارسة نوع خاص من الدورة التناوبية. فهي تبدأ بنبات الفصّة، المسمد جيداً؛ وبعد أربع سنوات، يجري حرث الفصّة في التربة وزرع القمح فيها دون سماد، على مدار أربع سنوات متتالية، وتتلوها سنتان يُزرع فيهما نبات السنفون، ثم تتلوهما سنتان لزراعة القمح: والدورة بأكملها تستغرق اثنى عشر سنة، من بينها ست سنوات للقمح، مع تسميد واحد فقط". وقد أدى ذلك إلى محاصيل ممتازة(٣٧٤). ولابد أن هذا كان استحداثاً متأخراً، حيث إنه كان يتوقف على محاصيل العلف. إلاّ أننا إذا ما عدنا إلى فترة أبعد في العصور الوسطى، فسوف نجد دورة تريناليه في بريتانيا، وعلى عدد من الأراضي في منطقة تولوز(٣٧٥). وفي العصور الوسطى أيضاً، في إقليم الجراس، يوضح عقد تأجير موثق أن كل شيء يجب عمله وفق قاعدة الثلاثة، **dicendo per ters**(٣٧٦).

وبالرغم من كل هذه الاستثناءات، فقد هيمنت كل من الدورة البينالية والدورة الترينالية على المنطقة الخاصة بكل منهما. ولذا فإن الشيء المهم هو أن نرى كيف تاخمت هاتان المنطقتان إحداهما الأخرى، بعبارة أخرى كيف جرى تعريف حدودهما، حيث إن الحدود يمكن أن تكون كاشفة.

من سوء الحظ أن ما نعرفه عن هذا الموضوع الواسع قليل جداً. ويبدو من المحتمل بوجه عام أن النظام الترينالي قد امتد إلى المنطقة الجنوبية. ومن ثم فمن المحتمل أنه قد نجح تدريجياً، وإن كان بشكل حاسم في نهاية الأمر، في الهيمنة في تورين(٣٧٧). وفيما بعد، قبل الثورة مباشرة، وصل إلى بواتو، بين شاتيلرو وبواتييه(٣٧٨). ومن المرجح أن هذه ليست حالات معزولة، لكن الدراسات في هذا المجال نادرة، حيث إن معظم المؤرخين والجغرافيين قد اعتبروا النظام الترينالي أرقى

بشكل مؤكد من النظـام البينالي. وسوف يتسنى حل المشكلة حلاً نـهائياً لو كان النظام الترينالي **قد حل بالفعل** محل النظام البينالي. وهذا بالفعل هو ما تصوره مارك بلوخ، كما تصـوره ألبير ديمانـجون وتصوره أيضاً، في وقـت أقرب، مرجع كبيـر حول تاريخ التكنولوجيا مثل لين هوايت(٣٧٩). فالنظام الترينالي، وهو ابتكار أحدث، يُعتقد بشكل منتظم أنه قد أزاح النظام الأقدم، ولكن هل كانت الأمور بهذه البساطة بالفعل؟

حتى نلقي شـيئاً من الضوء على المسألـة، دعونا نستمع إلى المدافعـين عن النظام البينالي. يرى روجيه ديون أنه ليس بسبب ما يسـمى بهياكل هذا النظام غير المناسبة لم يشتمل علـى نباتات حبوب ثانوية تُبذر بـذورها في الربيع، كالشوفان أو الـشعير مثلاً، وإنما لأن هذه الـنباتات ما كان بوسعـها أن تصمد لجفـاف المناخ الفرنسي جـنوبي الـ **Seuil du Poitou**(٣٨٠). وقد ذهب جـاك ميليـيه(٣٨١) إلى أن النـظام البينـالي كان يتمتع بميزة المرونة الأكبر، وهكذا تسنـى له أن يتكيف مع تجديدات القرن التاسع عشر تكيفاً أسهل من تكيف النظام الترينـالي الذي غالباً ما كان أسير قيوده الجامدة. وأخيراً، يزعم فرانسوا سيجو أنه لم يجر إثبات دونية النظام البينالي، وقد أجرى بعض الحسابات التي يبـدو أنها مقنعة بـما يكفي لدى النظـرة الأولى، إذا كان بالإمكان قبـول الحساب النظري كرد مناسب على المشكلة(٣٨٢).

وتفكيره يسير على النحو التالـي: على مدار فترة قوامها ثلاث سنوات، سوف يقدم النظام البينـالي ثلاثة حصادات، كل حصاد منها متـأتٍ من نصف الأرض الزراعية. وإذا كان الرقم مائـة يمثل الحصاد الـسنوي المستمد، علـى المستوى النظري، مـن مجمل الأرض الزراعـية، فإن الإجـمالي المـحصود مـن الناحـية العـملية سـوف يكون مـائة وخمسين. وفي نظام تـرينالي، إذا حُسبتْ نباتاتُ الحبوب الربيـعية، كما جرت العادة، بوصفها النصف المساوي للقمح الشتوي، فإن الأخير سوف يغل سنوياً ثلث المائة، أي مائة في ثلاث سنوات، في حـين أن الحنطة الربيعية سوف تغل نـصف هذا المقدار في الفتـرة نفسها، أي خـمسين، وسوف يكـون الانتاج الإجمالـي مائة وخمسـين ـ أي ما يساوي بالضبط الانتاج في النظام البينالي.

دعونا نقبـل، مع بقاء الأمور الأخرى متساوية، أن الـنظامين قد ينتهـيان إلى إعطاء النتيجة نـفسها. ومن المرجح أن هذا ما كانـت عليه الحالة. لكن التـساوي ليس حجة حاسـمة. فكيف يمـكن للمرء أن يـأخذ في الحسبـان الظروف الواقعـية للمحـاصيل: المناخ، الـهيدروجرافيا، نـوع بذور الحنطة، حـجم المساحة، غـلة التربة، الاستـثمار

والمعدات؟ وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب أن نقارن مرة أخرى بين محراث الشمال الثقيل والمحراث الخفيف في الجنوب والغرب، والاختلاف بين خيول جر المحاريث وثيران جر المحاريث. لقد كان المحراث الخفيف أفضل بالنسبة للتربة المنحدرة والسطحية والحجرية، ومن المؤكد أن التعامل مع الـ **araire** كان فناً، ومناورة أكثر تعقيداً من حفر أخدود عميق بمساعدة الجهاز الأمامي الثقيل الذي يتحرك على عجلات في المحراث الشمالي. أمّا فيما يتعلق بالمزايا النسبية للخيول وللثيران، فقد استمر الجدل لقرون ومن غير المحتمل أن نمضي به شوطاً أبعد. إن الثيران بطيئة، لكنها تأكل أقل، وهي ليست "آلات لأكل الشوفان" كالخيول(٣٨٣). والخلاصة أننا لا نتعامل مع نزوات واستثناءات، بل مع سلسلة من التكيفات المرئية مع ظروف قاهرة.

والحال أن خبيراً عظيماً بأحوال الماضي الزراعي مثل رينيه موسيه(٣٨٤)، والذي استند حكمه على ملاحظة لكانتونات نورماندي العليا، قد أعلن دون تردد أن النظام الترينالي هو الأرقى. ولكن كيف يمكن للمرء أن يكون واثقاً، استناداً إلى أمثلة خاصة (كالأمثلة التي استخدمها)، من أن بالإمكان تعميمها دون تردد؟ كيف يمكن للمرء، من جهة أخرى، أن يقدِّرَ الأمل الذي تتيحه الحنطة الربيعية في المنطقة الترينالية؟ لو أدرك المزارع، خلال أيام الربيع الجميلة الأولى، أن محصول القمح والجاودار الرئيسي قد فشل، فقد يكون بالإمكان الاضطلاع بعملية إنقاذ من نوع ما عبر بذر البذور في الربيع. وفي عام ١٦٥١، قرب رانس، كان الشتاء قاسياً وكان هناك قدر كبير من الصقيع والسيول إلاّ أنه لم يكن هناك تساقط للثلج، وقد عرف الجميع معنى ذلك. كتب بورجوازي من المدينة: ولكننا "نأمل في أن نتمكن من زرع شيء من الشعير، إذا لم يوقفنا الجنود" (٣٨٥) (جنود الفروند في هذه الحالة، للأسف). ومع ذلك، فبمجرد ما أصبح فشل القمح الشتوي مؤكداً، تعين الاستعداد للمجازفة وزرع "الحنطة" الربيعية كبديل. وهذه ليست الحالة في عام ١٧٤٠، في جونيس - قرية الخبازين الشهيرة خارج باريس - حيث "لم يجرؤ المزارعون على حرث وردم محصولهم الفاشل من القمح" (٣٨٦).

ومثل هذه الأمثلة محيرة. وليس هناك دليل على أن أياً من النظامين أرقى من الآخر، كما لا يوجد سبيل لتفسير السبب في ضرورة هجر نظام معين في أماكن معينة لحساب النظام الآخر. وربما كان بالإمكان تفسير التحول على نحو أفضل ضمن إطار تحولٍ أوسعٍ ما كان التحولُ الأولُ مجرد عنصر من عناصره. إن تقدم النظام الترينالي

الشكل ١١

توزيع الحيوانات المستخدمة في الحرث في القرن الثامن عشر.

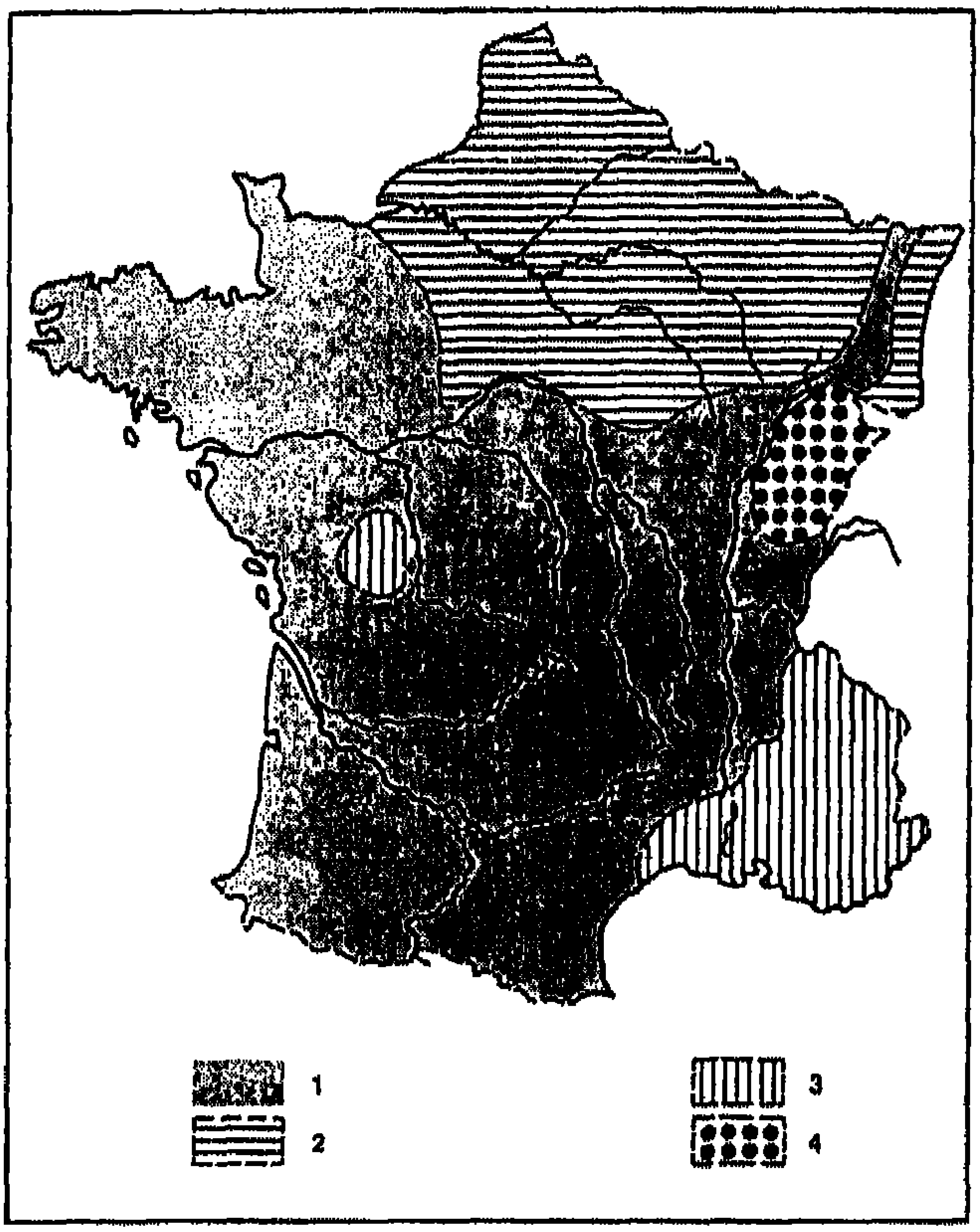

١ ـ ثيران　　٢ ـ خيول　　٣ ـ ثيران وخيول　　٤ ـ بغال.

الشكل ١٢

المحاريث الخفيفة والثقيلة

في عام ١٨٥٢.

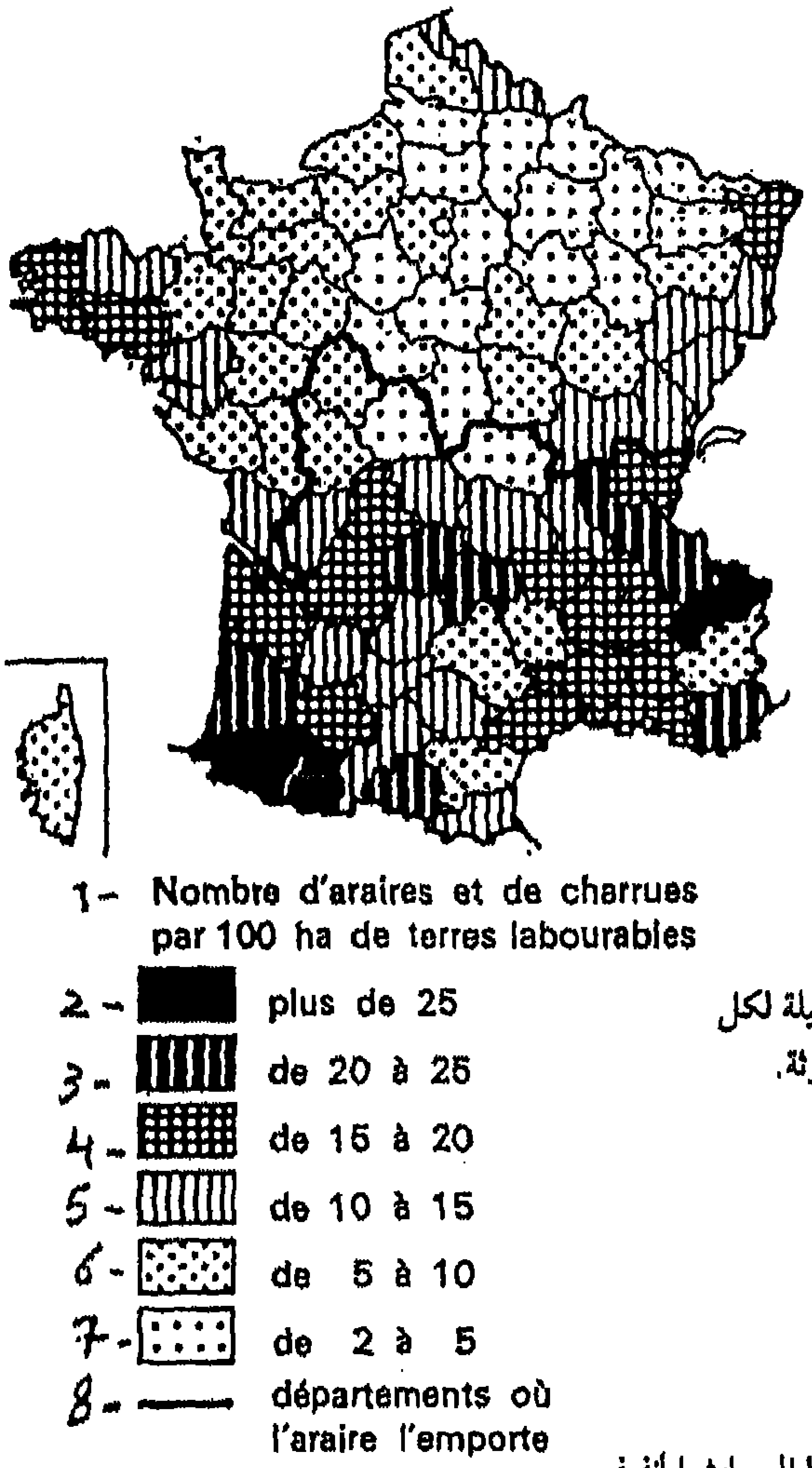

١ ـ عدد المحاريث الخفيفة والثقيلة لكل ١٠٠ هكتار من الأراضي المحروثة.

٢ ـ أكثر من ٢٥

٣ ـ من ٢٠ إلى ٢٥

٤ ـ من ١٥ إلى ٢٠

٥ ـ من ١٠ إلى ١٥

٦ ـ من ٥ إلى ١٠

٧ ـ من ٢ إلى ٥

٨ ـ départements يهيمن فيها المحراث الخفيف.

المصدر:

F. Braudel et E. Labrousse eds., *Histoire économique et sociale de la france.*

جنوبي شاتيلرو، والذي أسلفنا الإشارة إليه، قد صحبه عامل آخر، هو ظهور الحصان. وبالنسبة لملاك الأرض والفلاحين المحليين آنذاك، فمن المؤكد أن التجديد الأكثر أهمية والأكثر إثارة للجدل هو الانتقال إلى استخدام الخيول. ويحتج كاتب مجهول الاسم في عام ١٧٨٤ احتجاجاً غاضباً لأن المزارعين في بلده قد "تخلوا عن الممارسة القديمة التي تتمثل في حرث حقولهم باستخدام الثيران ويستخدمون الآن الخيول". هذا محال! كما نص مالك أرض - تتماشى نزعته المحافظة مع حقوقه وإن كانت ضد مصالحه - في عقد الإيجار الذي قدمه إلى مُحَاصِّه على أن "المستأجر لن يُسمح له باستخدام حيوانات جر للمحاريث غير الثيران"(٣٨٧).

وألم يرافق عامل آخر أيضاً هذا التغير؟" إن بنايات المزارع في الشاتيلروديه قد بدأت تُبنى حول حوش مغلق، مع مدخل مهيب، كما في بيكاردي أو في البوس، بدلاً من حوش الـ **bocage** المفتوح"(٣٨٨). وهذه الإشارة، التي تتطلب هي نفسها مزيداً من البحث، إنما تذكرنا بأن تناوب الـ **soles** كان مجرد عنصر واحد، وليس العنصر الوحيد، في تكوين اقتصاد، بل وحضارة ريفية بأكملها. ويقول موريس لو لانّو "إن الطبيعة(٣٨٩) ليست لها أهمية كبيرة [حسناً، إنني لا أتفق معه بالكامل حول هذا الأمر]؛ فالعامل الأساسي... هو التاريخ المميز لجماعة بشرية". وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، سوف أتفق معه: إننا نتحدث عن حضارة بأكملها، عن المجموع الكلي لعناصر ولعوامل كثيرة مختلفة.

ثلاث فرنسات على الاقل

لنمتنع إذاً عن التشبث بالفكرة البسيطة التي تتحدث عن منطقتين منفصلتين تماماً مميزتين للريف الفرنسي يمكن اختزال كل منهما في أسلوبها في زراعة المحاصيل. وقد علّمنا الجغرافيون على أية حال أن نضيف إلى مشكلة الدورة التناوبية ذلك المتغير الآخر، النظام الزراعي، أو المشهد الطبيعي الزراعي كما يسمونه أحياناً. والمهندسون الزراعيون على حق عندما يجمعون بين جميع العناصر ويكتفون بتسميتها بالهياكل الزراعية، أي مركبات زراعية بأكملها، محكوم عليها كلها بأن تدوم لوقت طويل.

وبمجرد اعتراف المرء بهذه العناصر الأخرى، يتعين عليه النظر إلى الريف الفرنسي على أنه ينقسم إلى ثلاث قطاعات على الأقل وليس إلى قطاعين.

القطاع الأول هو قطاع فرنسا الشمالية - الغربية والشمالية - الشرقية، بحقوله

المفتوحة المكشوفة، الـ "open fields" بحسب تعبير المؤرخين والجغرافيين والمهندسين الزراعيين وعلماء الزراعة الإنجليز: إن قرية متضامة كبيرة تحتل مركز "أرض ممهدة"(٣٩٠)، حيث لا أشجار هناك ولا سياجات من الأشجار بل ولا سياجات أخرى على الأرجح. وتشكل الـ **saisons** أو الـ **soles** قطاعات دائرة تعتبر القرية مركزها - المكان الذي منه يرحل كل شيء ويعود إليه - ويمكن تمييز هذه القطاعات بالعين المجردة من خلال ألوانها المختلفة. والحقول عبارة عن شرائط طويلة، تكاد تشبه قطع الخشب في أرضية من الباركيه. ومن المؤكد أن هذا هو المشهد الطبيعي الذي أعرفه معرفة أفضل من سواه، ولا شك أنه المشهد الأسهل على التمييز وعلى الفهم. وأتذكر جيداً أنني، وأنا عائد بالطائرة من ألمانيا في يوليو/ تموز ١٩٤٥، بعد المرور فوق سبخات بورتانج الغربية، وجدت نفسي فجأة فوق حقول بيكاردي المبرقشة، متعددة الألوان في ذلك الوقت من السنة، حيث كل شريط مرتب بشكل واضح كما لو كان مرسوماً بمسطرة، وكل شريط مزروع بشكل منتظم ومنظم ومرتب، حيث ترمز أبراج الكنائس إلى المراكز السكانية. عندئذ عرفت أنني قد وصلت إلى بلادي.

ومن الواضح أن انتشار الحقل المفتوح المنضبط والمنظم تنظيماً جماعياً، وانتشار الدورة التريناليّة لابد أنهما قد سارا يداً بيد. فمن الذي يغامر بتخمين أيهما حدث أولاً؟

أمّا فرنسا الثانية فهي فرنسا الغرب والوسط، فرنسا الـ **bocage**. ولا يجب عليكم أن تفترضوا بسرعة مسرفة أن الأمر واحد في كل مكان: فهناك **bocage** و **bocage**(٣٩١)، والتباينات الضرورية كثيرة.

ففي ماين ومين - ايه - لوار، اكتفاءً بهاتين الحالتين (وإن كان الأمر نفسه موجود في أماكن أخرى)، "تعتبر الحقول مسيجة بسياجات طويلة، مليئة بجميع أنواع الأشجار (المزروعة على تلات مرتفعة أو **talus**)؛ والمجال الموجود ضمنها مزروع عادة بأشجار التفاح وبأشجار الكمثري للحصول على عصير التفاح وعصير الكمثري، الأمر الذي يعطي المشهد كله مظهر غابة ضخمة. وتتراوح مساحات المزارع بين ٣٠ و٤٠ هكتاراً في المتوسط؛ وبعضها أصغر بكثير، من ١٠ إلى ١٢هكتاراً فقط وتعرف بالـ **closeries**، لأنها تتألف من حقل واحد مطوق. وهذا الوصف الموجز، الذي يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، مأخوذ من كتاب ليونس دو لافيرنيه(٣٩٢). ويجب للمرء أن يضيف إلى الصورة الممرات العميقة والمستنقعات السبخة المغطاة بالرتم وبالوزّال، ويجب للمرء

أن يلاحظ بالدرجة الأولى أن ظهور أحراج متصلة هو شيء خادع: فالأشجار لم تكن غير تكملة لـلمشهد الطبيعـي، وسيلة لتقسيمـه. ووفقاً لليونس دو لافيرنـيه مرة أخرى، فإن ليون، وهي إقليم نموذجـي من أقاليم بريتانيا، "إنما تبدو، عند النـظر إليها من قمة تل" (لم تكن هناك طائرات في عام ١٨٧٠ للحصول على رؤية كرؤية عين طائر حقيقي)، كما لو كانت "رقعة داما، مقسمة إلى أقسام لا حصر لها"(٣٩٣).

والأصعب على التعريف هو فرنسا الثالثة الموجودة في الجنوب ـ الشرقي، على أي من جانبي وادي السون ـ الرون، ذلـك الخندق العظيم الممتد من البـحر المتوسط إلى جبال الـفوج، بين جبـال ألب سافوي وبروفـانس ودوفينيـه والمسيف الأوسـط وجبال البرانـس. إنها تتـضمن بعـض الأقاليم جد الـمختلـفة: فالحيـاة النباتـية والمحـاصيل والمملكة النباتية وأسلوب الحياة يمكنها كلها أن تتباين على مسافات قصيرة.

ووفقاً لتحليل مـارك بلوخ التفسيري(٣٩٤) (ولن أكون أكثر نجاحـاً منه)، فهذا هو الجزء الفـرنسي الذي تعتبر سـماته الخاصة أصعب الـسمات على الفهم والاسـتيعاب. وبوسع القاريء أن يـكون قاضياً: إن السمة الأساسـية هنا ليست دورة نبـاتات الحبوب البينالية؛ التي تُمَارَسُ في كل مكان وتعتبر سـائدة على ما يظهر؛ كما أنها ليست تقسيم الأرض إلى حقول مستطيلة كبيرة، تذكر بالـ **centuriations** الرومانية المستمرة غالباً، لا، إنها بـالأحرى تلك الكتـلة العظيمـة من الأرض المهجورة وغـير المستخـدمة، الـ **herms** أو الــ **gastes**(٣٩٥)، المهجورة بعد محاولات هـشة لزراعتها، إن كانت قد بُذلت أصـلاً أية محاولة لذلـك. إن الشمالي ليـحار ويأسف حيـال منظر هذا المـشهد الطبيعي الـممتد في المسافة، دون أن يوجـد فيه شيء غير الصخور العـارية وشجيرات وأجمات الـ **garrigues** القزمية المريضة، وصوت الزيز والطرائد البرية، ورائحة الزعتر وغيره من الأعشاب الأخرى ذات الروائح النفاذة.

أمّا فيما يتعـلق بالمحاصيل، فإنها متـنوعة تنوع التربة والمشهد الـطبيعي. وأشجار الفاكهة هـي في موطنها الطبـيعي هنا كالقمـح تماماً وتحتل الأرض عنـد أبسط فرصة. وعلى ارتفـاعات أعلى تنمـو الكستناء وأشـجار الجوز، وعلى مـسافة أدنى قليـلاً تأتي شجرة الزيـتون التي أرسلتها الـعناية الإلهية والأشـجار الثمينة الأخرى، أشـجار التوت والتين والـتفاح والبندق والكـرز. ثم هناك أشجار اللوز، والـتي يعتبر "نزقـها مضرب الأمثال حيـث إنها تزهر قبل انتـهاء الشتاء"، ولو أن خطـر الصقيع طفيف قـرب البحر المتوسط(٣٩٦). وحول هيـير وكان **Cannes** وطولون، تنمو أشجار البرتقال وأشجار

النخيل في كـل مكان، "كما في سورينتو فـي إيطاليا" (٣٩٧). إلاّ أنه بـين حيـن وآخر تؤدي فتـرة باردة مفاجـئة إلى صقـيع ضار، قادر عـلى تمزيـق جذوع أشجار الـزيتون والبلوط كثيرة العقد نفسها.

ومن بين الـمحاصيل التي يسـمح بها المناخ، يـجب أن نتذكر المزارع الثـرية التي نمت في وقت من الأوقـات على مدرجات سفوح الجبال، وخاصـة إخضرار وخصوبة الوديان الـرحبة، الامتدادات الـسفلى للايـزير مثلاً، ووديـان البرانس الشـرقية أو وادي آرجان في بـروفانس وراء مسيـفي مور وايستـريل. وقد انتاب الـعجب لافيرنـيه من أن "يجد الـمرء، على قطعـة أرض لا تزيد مساحتـها عن عدد قلـيل من الأمتار المـربعة أشجارَ فاكهة وأشجارَ زيتون وأشجار توت وقمحاً وخضروات وأشجار كرم وأزهاراً وقد نمت جنباً إلى جنب" (٣٩٨). وعلى طول ضفاف الايزير في وادي جريسيفودان، يواجه "الربيع الأبديُ الشتاءَ الأبدي" لذرى الجبال. وتصـعد الحقول المزروعة بأشجار التوت أو بأشجـار الكرز والكرم إلى الـخط الثالث. وينـمو في ظلهـا القمح والشعـير والذرة والبطاطس والقـنب واللفت والبرسيم والفِصّة والـحنطة السوداء(٤٠٠). ويـرجع هـذا المشهد إلى زمن الامبراطورية الثانية.

وتتمثل سمة أخيرة لهذا الجزء من فـرنسا في أن هناك في كل مكان مدناً وبورجات وقرى كبـيرة. ويجب أن نعـترف بأن الثراء والازدهـار لم يكونـا دائماً القاعـدة في هذه الأقاليم المشمسـة، حيث غالباً ما كان الصيف يؤدي إلى الجـفاف، وحيث كان السماد من ثم قليلاً. وغالباً ما كانت المناطق الـثرية شرائط ضيقة، في السهول، محاطة بأرض داخلية جبلية تهيمن عليها، وهي أرض استغلها واستوطنها زارعو الكرم ونباتات الحبوب الأثرياء القادمون من منخفضات لانجدوك وبروفانس.

والخلاصة أننا لو كان علينا أن نوجز الاختلافات في سطور قليلة، فلربما تعين علينا القول بأن منطقة الدورة الترينالية قد مثلت الحد الأقصى من الجهد لزراعة الحد الأقصى من مساحة الأرض ـ بما يـؤدي إلى توسيع الـ **ager** والقضاء عـلى الـ **saltus**. وهـذا الفتح للأرض الزراعـية كان نتيجة للسعي الجـماعي وانتصاراً للنظام، لكـنه كان انتصاراً استتبع نتائج لا يمكـن تفاديها كما سوف نرى. أمّا في المنطقة البينـالية، بالمقابل، فقد احتفظ الـ **saltus** بحضوره: لقد نمت الأشجار في كل مكان سواء في الـ **bocage** أم في الجنوب، في امتداد للأحراج لا يبدو أن هناك نهاية له. وكانت الأشجار رصيداً، ثم إنه رصيد لا يكاد يحتاج إلى أية عناية. كمـا أن الأمد القصير لموسم البرد كان يعني أن

مجموعة متنوعة وفيرة من الخضروات يمكن أن تُزرع، بما يعزز درجة من الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وهكذا كانت هناك خارج المنطقة الترينالية إمكانية أعظم للاختيار: إن بوسع الفردية أن تجمح هناك. وقد تماشى المشهد الطبيعي مع الذهنيات، وكانا مسئولين أحدهما عن الآخر. فالسبب والنتيجة يمكن تبديلهما تبعاً لما بين المنظورات من تبادلية.

النظر إلى الماضي

تثبت الفقرات السابقة أنك إذا بدأت بالحديث عن الحبوب، فإنك تنتهي دائماً بالحديث عن شيء آخر. وربما كان ذلك أمراً لا مفر منه. لكن ما لم أقله حتى الآن (مع أنه شيء نعرفه كلنا من تجربتنا الخاصة) هو أن العصر الحاضر - أعني السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة - قد نجح عبر ثورة هائلة واحدة في الإطاحة التامة بما اعتاد دانييل فوشيه وآخرون على تسميته بـ "توازن الحقول"، أي ذلك الميراث من العادات والحكمة الفلاحية المنقولة من جيل إلى جيل. وعلى أية حال، فإن ف. هـ. جبليبير، وهو يكتب في عام ١٧٨٧(٤٠١)، كان قد زعم أن الزراعة الفرنسية لم تحقق أي تقدم منذ الأزمنة الرومانية. وقد تكون هذه مبالغة مؤكدة، لكنها تتميز بثقل معين عندما تصدر عن مراقب ممتاز كهذا لحقائق عصره.

وهكذا فإن التغير العظيم قد حدث مؤخراً، وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، فأدى إلى التحويل الكامل لما كان موجوداً من قبل. ومن ثم لا يمكن اعتبار اليوم الحاضر بمثابة المحصلة الطبيعية لتطور قد يساعد من ثم على تفسيره. لقد حدثت قطيعة، هذه هي الظاهرة التي يجب أن نتصالح معها.

ويتألف السبيل الوحيد إلى حل مشكلتنا في النظر إلى الوراء وليس إلى الأمام. وقد اقترح مارك بلوخ(٤٠٢)، كنقطة انطلاق لهذه الرحلة الاسترجاعية، تناول الموقف على نحو ما أصبح قائماً عليه في القرن التاسع عشر، وليس في اليوم الحاضر. ومن هنا يجب أن نتحرك إلى الوراء، بحثاً عن مفاتيح للفهم. وهذا معقول بشكل خاص حيث إن القرن التاسع عشر موثّق جيداً جداً ولم تؤد التغيرات البطيئة التي حدثت خلاله إلى تشويه الصورة تشويهاً كبيراً.

لقد اقترح فرانسوا سيجو خطاً عريضاً عاماً للموقف في عام ١٨٠٠، وترد خريطته في الشكل ١٣. وبوسع القارئ أن يرجع إلى التعليق الوارد هناك(٤٠٣).

إن المشكلات الحقيقية إنما تبدأ عندما يرجع المرء إلى فترة أسبق من هذه الفترة:

الشكل ١٣

تناوب المحاصيل في فرنسا في مستهل القرن التاسع عشر

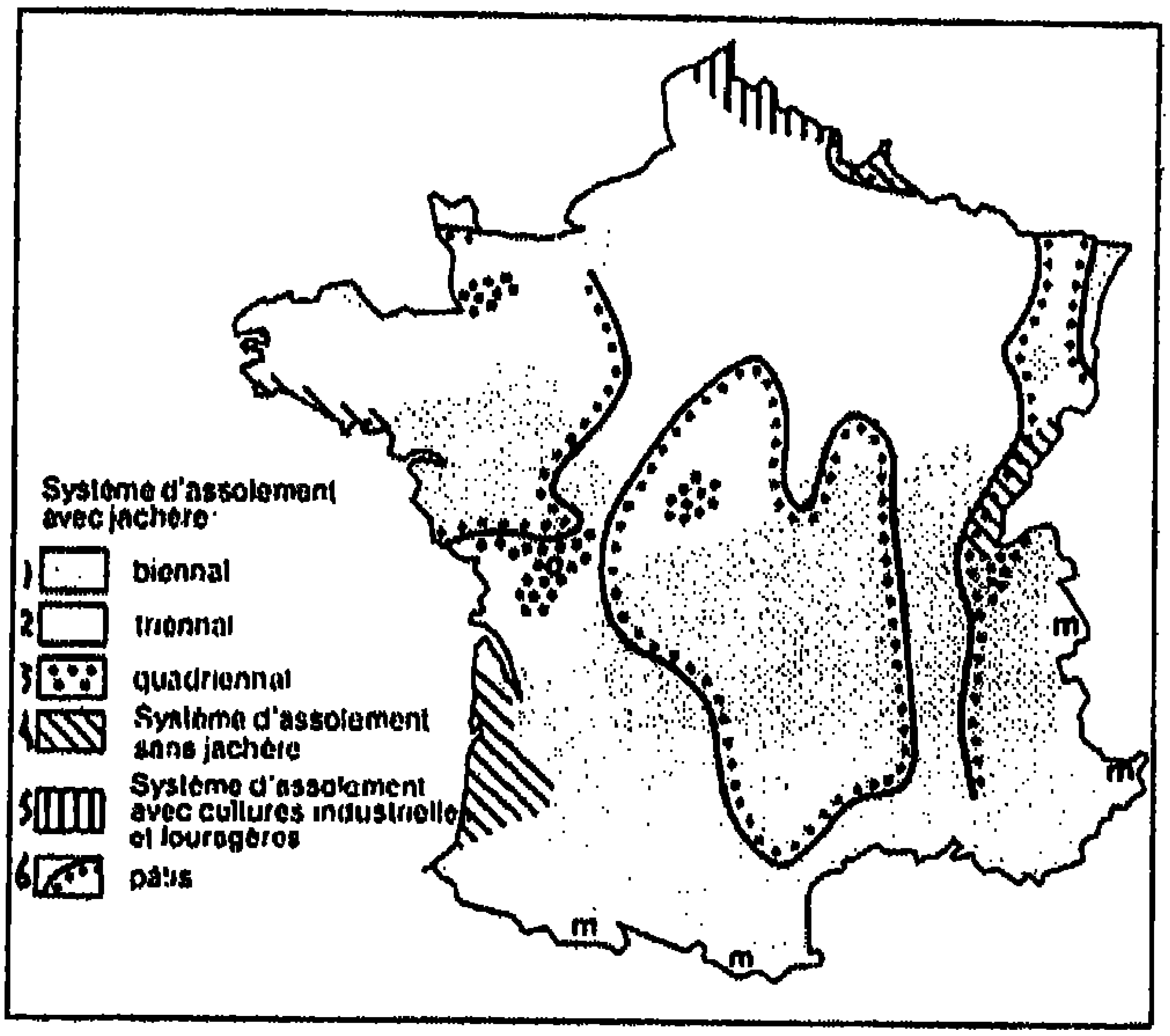

في داخل المنطقتين الرئيسيتين ـ البينالية والترينالية ـ ميز فرانسوا سيجو سلاسل بأكملها من "التقنيات" المختلفة "لتجهيز الأرض"؛ وهذه "الخريطة المبسطة إلى أبعد حد" لا تبين غير عدد قليل منها:

ـ الكوادرينالية: أرض مراحة لمدة سنة ثم ثلاثة حصادات متعاقبة من نباتات الحبوب. لم تمارس هذه التقنية إلاّ في أماكن قليلة، لا تزيد عن نسبة ١٪ من أراضي المزارع الفرنسية في بواتو وبيري وسافوي ونورماندي السفلى.

ـ تناوب دون إراحة للأرض: المثال الذي يقدم النموذج المثالي لذلك هو اللاند. محصولان من نباتات الحبوب في السنة (الشعير والدُخن) في تعاقب متصل. كانت الأرض تسمد تسميداً كثيفاً عبر إرسال قطعان الأغنام إليها.

تابع الشكل ١٣

ـ التناوب مع محاصيل صناعية أو محاصيل علف: النموذج المثالي هنا كان موجوداً في الفلاندر، حيث كان يستعاض عن إراحة الأرض بزراعة محاصيل العلف ونباتات البذور المنتجة للزيوت والنباتات المستخدمة في صناعة المنسوجات، إلخ.

ـ الرعي التقريبي (pâtis): هذا هو المصطلح الذي يستخدمه فرانسوا سيجو لتسمية الممارسة، خاصة في المنطقة البينالية، ولكن ليس هناك فقط، والتي بموجبها تعقب سلسلة دورات عادية فترة إراحة قد تمتد لعدة سنوات. والأمثلة النموذجية لهذه الممارسة في المنطقة البينالية هي الجنوب ـ الشرقي للمسيف الأرموريكي وبواتو السفلى وآلجو؛ أمّا في المنطقة الترينالية فهي بريتانيا، حيث قد تعقب دورتين أو ثلاث دورات ترينالية فترة pâtis تتراوح من ست إلى تسع سنوات.

المفتاح:

نظم الإراحة:

١ ـ بينالية ٢ ـ ترينالية ٣ ـ كوادرينالية ٤ ـ لا إراحة، نباتات حبوب ٥ ـ لا إراحة، نباتات علف أو نباتات ذات استخدامات صناعية ٦ ـ pâtis (رعي).

المصدر:

François Sigault, in: *Annales E. S. C.*, 1976.

هذه مهمة من شأنها أن تتطلب سنوات من العمل الجماعي. وإلى أي مدى يجب للمرء أن يمضي في الماضي؟ حتى زمن كولبير؟ بالتأكيد. حتى سالي؟ سوف تكون تلك مجازفة أكبر. وأياً كان الأمر، هل سوف تضيف السنوات الإضافية الكثير بالفعل؟ إن التغلغل في جذور "نظام الحقول" من شأنه أن يتطلب نظاماً زمنياً أطول بكثير.

وفي تلك الأثناء، يمكننا أن نحاول رسم معالم **تاريخ مقارن**. ولكن ما الذي يجب أن نقارنه وبماذا؟ بوسع موريس لو لانّو(٤٠٤) أن يحدثنا عن سردينيا، فيأخذنا إلى الجزء الشرقي من الجزيرة، إلى سهل كامبيدانو الغريب، حيث كانت الدورة الترينالية هي القاعدة؛ وبوسع خابيير دو بلانول(٤٠٥) أن يأخذنا إلى مكان أبعد، إلى الأناضول الجنوبية؛ وجان ـ روبير بت يعرف أحوال موريتانيا. حسناً، إنني اقترح القيام برحلة إلى روسيا. قد يبدو هذا تبجحاً عبثياً. فأنا أعرف أن روسيا قد قلدت تجربة بقية أوروبا ـ لكن في سياق يا له من مختلف! ومع ذلك، فإن روسيا تتمتع بميزة. لقد مرت بهذه التجربة بعد الغرب، ومن ثم خلال فترة مرئية أكثر للمؤرخين. وبما أن التجربة قد بدأت في الحزام الأوسط، حيث كانت الزراعة قد استقرت منذ زمن طويل، قبل قرنين أو ثلاثة قرون من وصولها إلى المناطق المحيطية والتي ما تزال بدائية، كأوكرانيا، فمن الممكن أن نرى عدة نظم تتعايش وتتطور في القرن الثامن عشر. والحال أن الخريطة الواردة في الشكل ١٤، والمأخوذة من دراسة ميشيل كونفينو(٤٠٦)، إنما تجعل التفسيرات المسهبة غير ضرورية. إنها تبين أن المحاصيل الأولى التي زُرعت في التربة الروسية قد بُذرت بذورها في أراض مستصلحة محروقة وبأسلوب متنقل من مكان إلى مكان. ومع نمو السكان وميلهم إلى الاستقرار، ترسخ قيام نظام دورة بينالية، أخلى هو نفسه السبيل تدريجياً أمام نمط ترينالي.

وإذا تخيلنا الآن هذه السيرورة على أنها جرت في الغرب، فإننا سنجد أنفسنا مواجهين مباشرة مرة أخرى بالتفسيرات القديمة، بالحكمة الجاهزة التي تقول لنا إن الدورة الترينالية قد تلت النموذج البينالي. لكننا ما نزال لا نعرف السبب. من المؤكد أننا على استعداد لأن نقر بالوجود السابق لثقافة مترحلة، دون نقاش تقريباً. ويعتقد المتخصصون في أزمنة ما قبل التاريخ أنهم قد رصدوا آثاراً لها حول المستوطنات النيوليتيه. ومن المحتمل أن أحد أشكالها قد استمر في البقاء في فرنسا في ما كان يعرف بالـ **cultures non réglées**، المحاصيل غير المنتظمة، مساحات الـ **saltus** الشاسعة التي كانت تستصلح بشكل عَرَضي وتُحرث على ساحل البحر المتوسط وفي

بريتـانيا والتيراش وأمـاكن أخرى، قبل أن تـرتد مرة أخرى وتصبـح أرضاً بوراً أو أرض وزال ورتم أو غابة.

إن المقارنة الـروسية لا تقدم لنا غير أكـثر من لمحة عما حـدث في بلدان أخرى، لكنهـا تلفت انتباهنـا إلى بعض التأملات المـفيدة. ويجب بالفـعل مقارنة فرنسا بـبقية أوروبا. وفي مؤتمر المؤرخين الفرنسيين والمجريين في بودابست في عام ١٩٨٢، ذهب لازلو ماككاي إلى أن الدورة الترينالية لم تظـهر في المجر إلاّ نحو القرن السادس عشر، وأنها مثلت استعادة لـلنظام من جانب ملاك الأرض، ترتبت عليها نتائـج قاسية بالنسبة للفـلاحين(٤٠٧). وفي براندنبورج في القرن الـسادس عشر، سوف نجد أن الـ **soles** الثلاث للنظام الترينالي وإدخال تربيـة الأغنام قد سارت يداً بيد مع ردة من جانب السادة النبلاء. كـما أن الدورة الترينـالية قد وُجدت، ولكـن في وقت أسبق بكـثير، في وادي التامـيس والحوض البـاريسي وسهل لـومباردي، وكلهـا أقاليم كانـت خاضعة لسـيطرة حازمة.

ولكن دعونا نـمضي بالتفسيرات قُـدماً، حتى ولو تعين عـلينا استبعادها فـيما بعد. فالفروض يمكن أن تخدم غرضاً مفيداً: وعمـل المؤرخين هو جعلها بالية غداً، إذا كان بوسعهم أن يقدموا فروضاً أفضل...

ولذا دعونا نقول إن فـرنسا الجنوبية، بدورتها البـينالية وحقولها الشاسـعة، المقامة على ما يحتمل على مواقع الـ **centuriations** الرومانية، كما أسلفنا القول، إنما يبدو أنها تمثل ميراث البحر المتوسط في العصـر القديم. ويمكن العثور على ذكرٍ وفيرٍ لنظام المرحلتين (إراحة الأرض ثم زرع نباتات الحبوب) في كتاب كولوميلا **De re rustica** أو كتاب زينوفون **الاقتصاد**. ووفقاً لعالم الزراعة الشهير الكونت دو جاسباران، في عام ١٨٣١، فإن زينوفون قد كتب "كـما لو كانت أمام عينيه ممارسة المحاصـين الفرنسيين المـألوفـة(٤٠٨). ولا حاجة إلى إضافـة شيء إلى هذه الصور أو إلى حذفـه منها. إن الطبيعـة لم تتغير وفي مجمـوعة معينة من الظروف يوجـد نظام محاصيل متكـيف معها سوف يُنتج أعظم غلة نهائية". وهذا فرض معقول تماماً.

والزعم الأقل معقوليـة بكثير، وإن كان جذاباً، هو أن الكلتيين والـغاليين هم الذين ابتكروا نظام الـ **bocage**، والموجود بلا جدال في ويلز وايرلندا كما في بريتانيا. ولكن هل من المحتمل أن الـ **bocage** يرجع إلى أصلٍ أقل قدَماً مما يُفتَرَضُ أحياناً(٤٠٩)؟

تبقى فرنـسا الحقول المفتـوحة المكشوفة والنظـام الترينالي. ولا يمكـننا أن نكون

الشكل ١٤

النظم الزراعية في روسيا الأوروبية في القرن الثامن عشر.

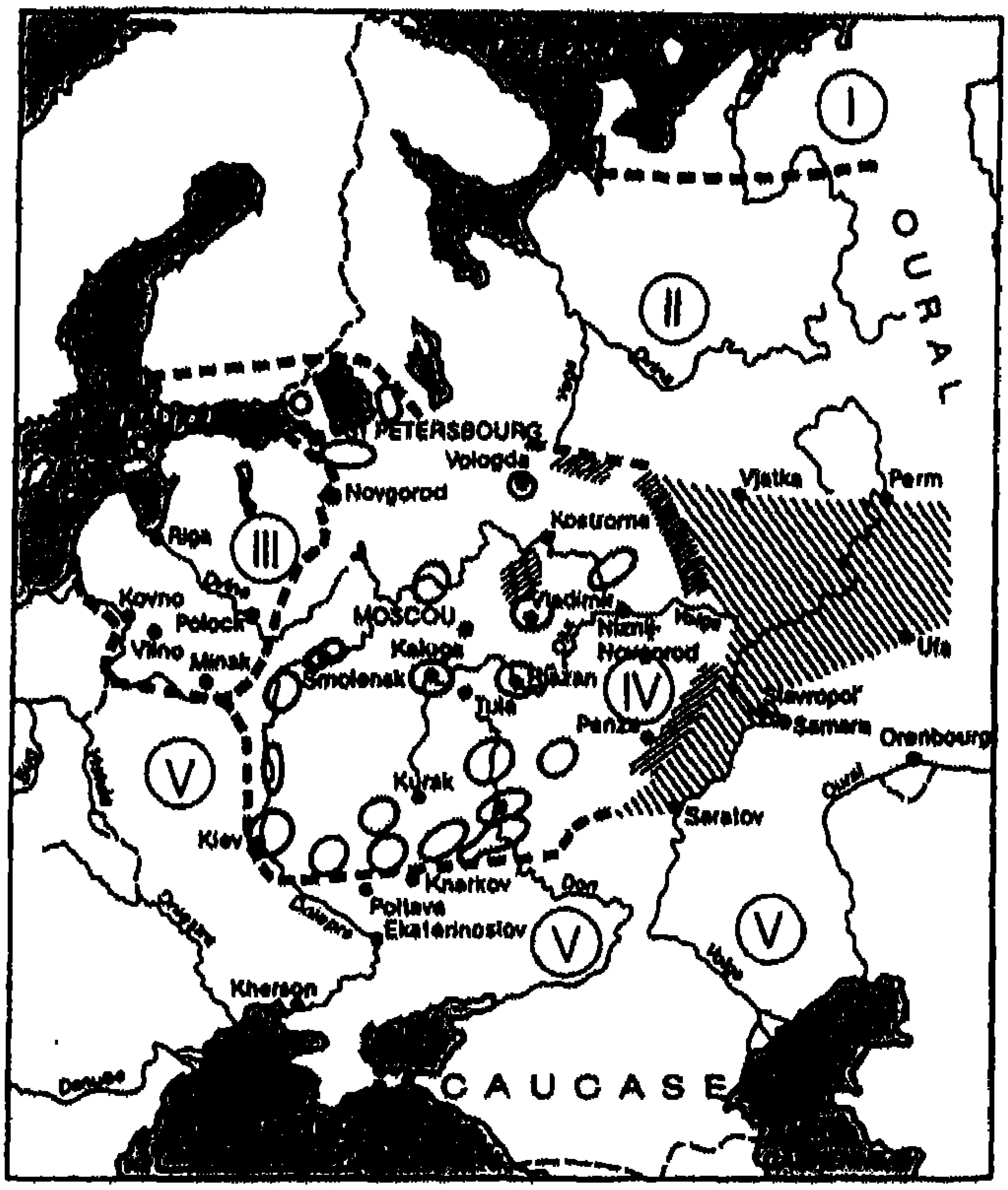

I منطقة محرومة من كل زراعة.

II محاصيل مزروعة على أرض محروقة وذات توسع معين لمختلف نظم الدورات المنتظمة (البينالية والترينالية والكوادرينالية).

III منطقة دورة ترينالية؛ جزر مهمة للدورة البينالية؛ بقاء محاصيل مزروعة على أرض محروقة.

IV منطقة دورة ترينالية:

⬭ أقاليم دورة ترينالية غير منتظمة أو مجتمعة مع زراعة

▨ محاصيل على الأراضي المحروقة أو مع زراعة محاصيل مؤقتة

V زراعة مؤقتة ومترحلة.

▧ منطقة انتقالية بين الزراعة على الأراضي المحروقة والزراعة المؤقتة والمترحلة.

تابع الشكل ١٤

لو ترجمنا هذه المناطق المتعايشة من زاوية مسار التطور فإن المنطقة V تمثل المرحلة الأولى لزراعة المحاصيل بأسلوب الانتقال من مكان إلى مكان آخر أو على الأراضي المحروقة؛ وتبين المنطقة II ظهور جزر الدورة المنتظمة، بينما تبين المنطقتان III وIV الانتصار غير الناجز بعدُ للدورة الترينالية على الدورة البينالية والأراضي المحروقة.

المصدر:

Michel Confino, *Systèmes agraires et progrès agricoles, l'assolement triennial en Russie aux XVIIIe - XXe siècles*, 1969.

واثقيـن من وجودها إلاّ اعـتباراً من القـرن الثاني عـشر أو القرن الثـالث عشر، عـندما تتحدث الوثائق عن زراعة الشوفان (بما يعني وجود **sole** ثانية)، وهو تطور من المُعتقد أنه كان مصاحباً لإدخال تـربية الجياد. لكن سلاح الفرسان الفرانـكي الثقيل الذي واجه الغزوات العربية كان قـد ترسخ بالفعل بحلول القرن الثامن. فهـل يجب من ثم أن نقفز عدة قرون ونفتـرض أن النظام الترينالي لم يـظهر إلاّ تحت تأثير هؤلاء الـغزاة الجرمان، الذين كانوا يحبذون تربية الحيوانات وأشكـال الاستقرار الجديدة؟ إننا هنا في ساحة غير معروفة تماماً.

على أن روجـيه ديون وموريـس لو لانّو يشـجعاننـا على أن نقـفز هذه القـفزة في المـاضي. فهـما يذهـبان إلى أن الـنظام قـد ظهر خـلال الفوضـى التي تـلت انهـيار الامبراطـورية الرومانـية، خاصة فـي أطرافها، حـيث نجد أن إعـادة التجمـع في قرى ومجتمعات مترابطة متضامنة قد أمـلاها بالدرجة الأولى حرص على الدفاع. إلاّ أن تبني الدورة الترينالية لم يشمل بالضرورة جميع الـقرى الكبيرة. وبالمثل، فإن التفسيرات التي تتحـدث عن دور الحصان، كـما أشرنا بالـفعل، إنما تـثير بعض الـشكوك: فالحـنطة الربيعية، ومـن بينها الشوفان، يبدو أنهـا قد استخدمت في إطعام البشـر كما في إطعام الحـيوانات، إن لم يـكن بدرجة أكـبر(٤١٠). والشيء الـوحيد الذي يـمكننـا أن نكون متأكـدين منه هو أن الـنظام التريـنالي قد حل محل نـظام سابق قوامـه السكن المبـعثر والاستخدام غير المنتظم للحقول، كما بينت التنقيبات الآركيولوجية في إنجلترا بل وفي فرنسا.

ولو قبلنا أطروحة خابيير دو بلانول، فسوف يـتعين علينا أن نرد كل شيء إلى تربية الماشـية والأغنام: فـنحو القرن الـثالث عشـر، جرى جمع القـطعان تحـت رعاية راع واحد، تستأجـره القرية لهذا الغرض؛ ويبدو أن الـوشائع الشجرية قد اختـفت نحو هذا الوقت نـفسه(٤١١). وأعتقد أن هذا التـفسير هو التفسير الأكثر تـماسكاً حتى الآن. إن توسع تربية الحيوانات مع اتساع الأرض الـزراعية في وقت واحد كان من شأنه أن يضع الفلاحين في وضع مستحيل. ولحل المشـكلة، كان لابد من التخلي عن وجود القطيع الخاص في حقله الخاص وتجميع الحيوانـات تحت رعاية راعٍ مشترك: هكذا يمكنها أن تحيا عبر الرعي في الأرض المراحة والـ **vaine pâture**.

وأنا، بشكل شخصي، أشعر أن أطروحة روبير سبيكلان(٤١٢) الأصيلة والمغامرة، والتي تمزج الجغرافيا بالتاريخ، إنما تشجعنا على النظر إلى ما وراء القرن الثالث عشر.

فالفتح الفرانكي (أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس)، كما يراه، قد أدى جنوبي اللوار إلى إيجاد **limes** أو حدود جديدة ذات مواقع محصنة على طولها: وإلى الشمال كانت توجد غاليا مجرمنة؛ وإلى الجنوب ومع انفصال فعلي عن السابقة كانت توجد غاليا مرومنة؛ وفي الغرب كانت توجد آرموريكا، وهي مقاطعة كلتية (من المحتمل أنها قد أعيدت كلتنتها في القرن السابع). والخريطة العمومية التي أوردناها في المجلد الأول (الشكل ٨) إنما تشير إلى السمات الرئيسية لهذا التفسير. فهل يمكننا إدراجه في الفرض الخاص بالقرى المتضامة والدفاع عن النفس؟ لو كان ذلك ممكناً، يبقى سؤال: هل يحتمل أن هذه الـ **limes** أو مناطق "الأراضي السبخة" والتي تواجه أعظم مسيفين قديمين في فرنسا، المسيف الأرموريكي والمسيف الأوسط، تمثل حدوداً ثقافية ما أقدم، تفصل الجماعات السكانية التي كانت قد تعلقت لآلاف السنين بالتربة، مع تكيف مع الزراعة والغزو، ولم يفعل الكلتيون والفرانك شيئاً سوى فرض أنفسهم عليها من أعلى؟ لقد جرى طرح هذا التصور كمجرد تخمين جامح(٤١٣).. لكن التخمينات الجامحة ليست خاطئة دائماً.

والحال أن البحوث الحالية في ما قبل التاريخ، والتي تسعى إلى اكتشاف ثقافات وبيئات مبعثرة أو متمحورة حول القرية، وتتجاوز الدراسة التقليدية للتقدمات التقنية للعصرين البرونزي أو الحديدي التي أدخلها الغزاة، قد تثبت في يوم من الأيام، ربما، أن "المنحنى في اللوار بين المسيف الأوسط وبريتانيا" هو، كما زعم لوسيان جاشون منذ وقت بعيد، "أكثر من سمة زخرفية على خريطة فرنسا"(٤١٤) ـ بعبارة أخرى أنه يرمز إلى حدود، وأنه مفصل رئيسي لماضينا، وأنه تفسير.

من الحبوب إلى الخبز

أن نتحدث عن الحبوب يعني أن نتحدث عن الخبز وهذا يقودنا إلى خارج العالم الزراعي الذي ناقشناه، كما يقودنا النبيذ إلى خارج حقل الكرم.

إن الحبوب، قبل أن يتسنى تحويلها إلى رغيف خبز على مائدة الغني أو الفقير، لابد لها من أن تمر بعمليات كثيرة. فلابد من درسها بمدرس يدوي أو دفع الحيوانات ذات الحوافر إلى السير عليها، ثم يتعين تخزينها قبل نقلها إلى السوق في البورج أو المدينة، حيث يجري تسليمها إلى الطواحين وطحنها لتتحول إلى دقيق. ولابد من استخدام الدقيق بسرعة، إذ ليس من السهل حفظه جيداً. ويتولى الخباز التعامل معه،

اللهم إلاّ عندما يتعين عجن الخبز في المنزل أو في الـ **four banal**، فرن الخبز الذي يملكه السيد النبيل المحلي أو ربما تملكه القرية نفسها.

وكانت لكل عملية خصائصها. فالحبوب لم تكن تدرس إلاّ بعد أن تكون السنابل قد جفت بشكل مناسب. وفي بولنده وشمالي أوروبا، كانت الحبوب تظل جد رطبة بحيث إنه كان يتعين تجفيفها في الأفران. وفي الأقاليم الشمالية في فرنسا، كانت الحبوب تُترك لتجف في الحزم في الحقول، أو في داخل أهراء واسعة، كبيرة بما يكفي لحفظ أكوام التبن وحزم الحنطة. وسوف يجري الاضطلاع بالدرس تدريجياً على مدار الشتاء. وإذا كانت الحبوب قد قُطعت بالمحشة، فذلك يعني حصدها قبل أن تنضج تماماً، وذلك لتجنب سقوط الحبوب من السنابل (وخطره أقل عند استخدام المنجل). ومن ثم فإن الحبوب سوف تتطلب فترة تجفيف أطول وسوف يجري الاضطلاع بالدرس بعد ذلك(٤١٥). وفي الأقاليم الجنوبية حيث كان من المألوف استخدام الحيوانات للسير على الحبوب، يمكن بدء العملية في وقت مبكر.

كما أن تخزين الحبوب لم يكن مسألة سهلة.

إن استخدام السلوات مثلاً ـ وهي حفر أو تجويفات غائرة محاطة بالقش للإبقاء على الحبوب جافة، ثم تُردم بالتراب ـ والذي كان ممارسة عادية مألوفة في صقلية أو إفريقيا الشمالية وإسبانيا بل والمجر، نادراً ما كان موجوداً في فرنسا، فيما عدا كيرسي والفيفاريه وروسييون أو الجير(٤١٦). وفي الأهراء، حيث كان يتعين السيطرة على السوس والقوارض والرطوبة، كان لابد للمُزارع من أن يكون مستعداً لقلب ولتهوية الحبوب كل أسبوعين لمدة ستة أشهر على الأقل، ثم لغربلتها كل شهر، إذا كان يريد الحفاظ عليها بشكل جيد. وكان هذا مستحيلاً في حالة مستودعات الحبوب الضخمة، كالمستودعات المخصصة لتوفير حصص لمدينة أو لقلعة. على أن سافاري يزعم أنه كان بالإمكان حفظ الحبوب لمدة عشر سنوات. وتتمثل نصيحته لتحقيق ذلك في تغطية كوم الحبوب بـ "طبقة من بودرة الجير الحي، سمكها ثلاث بوصات"، ثم اطفائها بالماء. والحال أن الحبوب الأقرب من هذه الطبقة، الممتزجة بالجير الحي، سوف تنتج براعم من شأنها أن تجف في الشتاء وتشكل طبقة حامية، سميكة وجد قوية، تحصن كتلة الحبوب كما لو كانت سلوة(٤١٧).

وبالرغم من جميع المشكلات، فقد كان من المألوف حفظ الحبوب لمدة سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات. "إن الأمر الملكي القديم، الصادر في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني

١٥٧٧، والذي يحظر على الناس حفظ الحبوب لمدة تزيد عن سنتين، لم يعد ساري المفعول [في القرن الثامن عشر] وربما لم يسر مفعوله قط"(٤١٨). وكانت الجماعات الثرية والبورجوازية والدينية قد اعتادت على استمرار امتلاء أهرائها في جميع الأوقات. والحال أن الفقراء، الذين لم تكن لديهم مخزونات للطوارىء، والفلاحين الذين كانوا مرغمين على بيع حصادهم، كانوا دائمي الاشتباه في أن تجار الحبوب أو ملاك الأرض الأغنياء يقومون بتخزين الحبوب إلى حين ارتفاع أسعارها ـ وغالباً ما كانوا محقين في هذا الاشتباه. ومن الناحية العملية كان الجميع يضاربون في الحبوب. وعند ضبط أحد الجناة متلبساً، فقد يتبين أنه من أية طبقة، ليست الأغنى بالضرورة. لكن التخزين كان أيضاً عملاً ضرورياً من أعمال التعقل. فالحبوب القديمة مضافة إلى الحبوب الجديدة قد تساعد على تخفيف ضربة حصاد سيء. والنقص المفاجيء في الحبوب، والذي فاجأ فرنسا في عام ١٨١٦، كان ناتجاً عن "شتاء قاس دون أي ثلج تقريباً"، أعقبه صقيع مفاجيء "خلال فصل التبرعم"(٤١٩) ـ إلاّ أنه قد جرى تفسيره أيضاً بعدم وجود مخزونات احتياطية، نتيجة للغزو الأجنبي وإسكان جيوش الاحتلال المتحالفة على الأرض الفرنسية.

وقد شقت الحبوب طريقها إلى المستهلك تحت رقابة. والحال أن السلطات ـ الحكومة المركزية والأمناء والسلطات البلدية، غير المتعاونة غالباً وسريعة الإصابة بالذعر ـ كانت مسئولة عن ذلك. وحركة الحبوب من الأهراء إلى السوق ومن السوق إلى الطاحونة ومن الطاحونة إلى فرن الخبز، كانت تحت رقابة الـ **police des grains**، شرطة الحبوب، والوثائق الخاصة بها جيدة، وذلك بسبب الجدل الذي أثارته. فألم يكن بوسع تأمين عيش السكان أن يكون أفضل لو تُرك للتداول الحر للحبوب؟ من المؤكد أن السلطات قد صاغت قواعد ولوائح إلى حد غير معقول، وفي أوقات المصاعب الشديدة كان يتم تطبيقها بشكل أكثر صرامة وتماسكاً (إن لم يكن بشكل أكثر ملاءمة) من المعتاد. ومثل هذه المصاعب كانت تنشأ كثيراً. ففي شارتر على سبيل المثال، في قلب منطقة البوس العظيمة المخصصة لزراعة نباتات الحبوب، كانت هناك، بين عامي ١٦٩٩ و١٧٦٣، ٢٥ سنة تميزت بحصاد وفير (الأمر الذي أدى إلى انهيارات كارثية في أسعار الحبوب)؛ و١٧ سنة تميزت بارتفاع الأسعار، وهي تمثل الحصادات السيئة؛ و٢٢ سنة تراوح فيها **setier** الحبوب بين ١٠ و١٥ **livres** ـ حيث لا يجد المنتج نفسه إلاّ وقد حصل على نحو ١٢ **livres**.

ومن الناحية النظرية، لم تكن الحبوب تباع إلاّ في ساحة السوق العامة. وإذا ما جاء بها الفلاحون، كما كان من المفترض أن يفعلوا ذلك، فإن الأمور كلها سوف تسير على ما يرام. والواقع أن هذا هو ما كان يحدث في معظم الأوقات. أمّا المبيعات بالعينة فقد استغرقت وقتاً طويلاً حتى تصبح عرفاً راسخاً. وهكذا فإن سوق الحنطة في شارتر مثلاً، والتي جرى افتتاحها في عام ١٦٨٣(٤٢٠)، كانت تعرض ثلاث مرات في الأسبوع مشهداً "ظل ملحوظاً في القرن التاسع عشر، قبل ترسخ عرف البيع بالعينة؛ إن الزكائب سوف تتراكم فوق ساحة السوق في أكوام مرتبة تصل في ارتفاعها إلى مستوى أعلى من مستوى الطابق الأول في البنايات المحيطة"(٤٢١).

وكان وسطاء رسميون يسوون المعاملات في ساحة السوق: سماسرة ـ أو بالأحرى سمسارات، حيث إن هذا العمل كانت تؤديه نساء يعرفن بالـ **factrices** أو بالـ **leveuses de culs de sacs**؛ وفاحصو الجودة والوزانون وأخيراً الحمالون. وكان على كل تعامل أن يمر عبر هذه الأيدي. وقلما كان الحمالون يحصلون على ما يكفي للعيش في الشتاء ولم يكن عيشهم جيداً؛ وحتى يتسنى لهم العيش، وخلافاً لكل قواعد وأحكام الطائفة، كانوا يعملون في الوقت نفسه كنجارين أو بناة أسقف أو بنائين(٤٢٢). وفي كل ساحة سوق، كانت ساعة التجارة الأولى محجورة للمقيمين المحليين، يليهم الخبازون، وبعد هؤلاء الغرباء وسماسرة تجارة الحبوب المسافرين (blattiers)(٤٢٣).

وبالطبع، كانت هناك حبوب وحبوب ـ تماماً كما أنه كان هناك، بمجرد وصول الدقيق إلى الخبازين، خبز وخبز. وفي شارتر، كانت الحبوب المنشودة أكثر من سواها هي حبوب القمح من الدرجة الأولى؛ ثم يجيء الدور على حبوب القمح من الدرجة التجارية؛ وبعد ذلك الـ **blé champart**، التي كانت في مستهل القرن الثامن عشر تحتوي على جزءين من القمح مقابل جزء من الجاودار؛ ثم الـ "**méteil moyen**، المكون من أجزاء متساوية من القمح والجاودار؛ ثم الـ **méteil** والذي يعتبر الجاودار فيه أكثر من القمح، وأخيراً الشعير والشوفان"(٤٢٤). وفي المطاحن، كان يجري تحويل الحبوب إلى دقيق، وبالطبع، كانت هناك أنواع كثيرة مختلفة من الدقيق بقدر ما كانت هناك أنواع كثيرة مختلفة من الحبوب؛ ثم إن تباينات أخرى قد ترتبت على نخل الدقيق.

لكن الدقيق على اختلاف أنواعه كان يشكو من عيب مشترك: لقد كان يفسد عند نقله بأسرع من فساد الحبوب بكثير. ولذا فقد كانت المدن بحاجة إلى أن تكون

المطاحن قريبة حتى يتوفر مورد لتوفير الدقيق المطحون الطازج. وكانت باريس محاطة بالطواحين الهوائية، على مرتفعات بلفيل وسان جيرفيه، إلخ. وبما أن الأنهار الكبيرة تميل إلى التجمد في الشتاء، فإن الطواحين الهوائية وحدها هي التي يمكنها أن تواصل العمل، فيما عدا عدد قليل من الطواحين المائية التي تستخدم جداول قريبة من منابعها. وكان هذا أحد مزايا ايتامب، وهي مركز عظيم للطحن. كما أن الطحن قد يتوقف عندما تجف الأنهار في الصيف. وهذا هو السبب في قيام لويس السادس عشر في يوليو/ تموز - أغسطس/ آب ١٧٨٩، عندما توقفت طواحين كثيرة، بإلغاء مهرجان النوافير الذي كان من المخطط القيام به في فرساي بمناسبة عيد القديس لويس.

وكان الدقيق يسافر أحياناً إلى مسافات بعيدة. فقد كان يجري نقله إلى المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين في جزر الأنتيل حيث لا إمكانية لاستخدام الحبوب المستوردة، وذلك بالنظر إلى عدم وجود طواحين. كما كان يجري شحنه إلى الشرق الأقصى، إلى المستعمرات الصغيرة التي يسكنها آكلون للخبز غير مستعدين للاستغناء عنه. وقد أثبت الدقيق الوارد من آكيتين أنه أفضل حفظاً من معظم الدقيق الآخر: فقد كان يجري نقله في براميل معبأة تعبئة جيدة ومغلقة إغلاقاً محكماً، وكانت السفن القادمة من الجزر أو مراكب شركة الهند ترجع بها فارغة، حتى يتسنى استخدامها في تجهيز شحنات تالية.

ولم يكن الخباز غير الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة. لكنه، في الحياة اليومية، كان الأكثر ظهوراً، ولذا فقد كان بصورة منتظمة عرضة للوم على أي تغير في سعر الخبز. وكان ذلك وسواساً قد يتحول إلى غضب وسُعار. وفي ربيع ١٧٧٥، خلال ما يسمى بحروب الدقيق، الناجمة عن مراسيم تورجو بشأن التداول الحر للحبوب، جرى نهب الكثير من المخابز الباريسية: "أمس [٣ مايو/ آيار ١٧٧٥]، أعلنت كاترين لو رو، أرملة جان شوكارن، والمعلمة الخبازة في باريس، حيث تقيم في شارع وأبرشية سان جاك دو لا بوشيري، أنه، خلال الشغب العام، حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، دخل عدة أفراد إلى محلها واستولوا على الخبز الذي كان على الأرفف في متجرها... وقام أحدهم، ويبدو أنه في الثانية عشرة من العمر، بفتح الدرج الموجود في الطاولة واستولى على نحو ٨٠ **livres** كانت موجودة فيه على شكل عملات فضية صغيرة... وقد جرى الاستيلاء على ثلاث شوك وملعقة من مطبخها ومحلها، إلى جانب ثلاثة صحون فضية" (٤٢٥). فهل يجب أن نفترض، بما أنها كانت تمتلك شيئاً من الفضة،

أن الشاكية كانت جد ثرية؟ لقد كان من الذائع في عهد النظام القديم أن الخبازين أحسن حالاً من الطحانين.

والحال أن التعديات المرتكبة خلال حرب الدقيق (وهي حرب أميل إلى اعتبارها طفيفة الأهمية، على الأقل في باريس) قد أدت إلى اعتقالات عديدة، وبعضها يبدو لدى النظرة الأولى تعسفياً، بينما قد يكون بعضها الآخر مشروعاً بمعايير ذلك الزمن. إن جان ليكييه، وهو عامل مياوم صانع للشاش (gazier)، في السادسة عشرة من العمر(٤٢٦)، قد اتهم بالاشتراك في نهب المخبز الذي يملكه المعلم الخباز جان باتيست بار، في شارع موفتار. وقد عثر في منزله على دقيق وخبز، زعم أنه حصل عليهما كصدقة. ومن سوء حظه أن الخبز أبيض، "وهو لا يقدم عادة كصدقة". إنها حكاية تشبه حكاية جان فالجان.

وبما أن الأمور فيما يتعلق بالخبز كانت تنتهي نهاية كئيبة، فقد راح الأمناء يراقبون الأسواق الحضرية مراقبة مكثفة، وكانوا يتدخلون ويهددون ويوفرون إمدادات إضافية سعياً إلى دفع الأسعار إلى الهبوط، كما استخدموا القوة المسلحة لفرض النظام على الناس. وفي أوقات المتاعب، كانت المدن أكثر أمناً في الواقع من الريف. فكل واحد كان يحاول حماية مصالحه وكان ينتهك القواعد سعياً إلى تحقيق أرباح. وكان تجار الحبوب الرسميون وغير الرسميين ويذهبون إلى الفلاحين مباشرةً، ويدفعون لهم مبالغ مرتفعة وينقلون الحبوب إلى المستودعات التي يملكونها في المدينة أو الريف. "لقد قيل، في شيء من المبالغة بلا شك، إن الحبوب كانت خلال عهد النظام القديم مجرد شكل من أشكال التهريب"(٤٢٧). ومن المؤكد أن التهريب كان موجوداً، إلاَّ أننا لا يجب أن نحمله المسئولية عن كل شيء في نظام كان، كما سوف أحاول أن أبين، ضحية مظاهر ضعف قاتلة: محاصيل حبوب منخفضة (نحو ٤,٥ أو ٥ إلى واحد وفقاً لفوبان)؛ وسائل عديمة الكفاءة للنقل قبل انتشار السكك الحديدية خلال عهد الامبراطورية الثانية.

الفرنسي آكلاً للخبز

بسبب الذائقة أو الضرورة أو كليهما، لا فرق، كان الفرنسيون، ومنذ زمن بعيد، من آكلي الخبز النهمين. ولعلهم لم يكونوا الوحيدين في ذلك، لكن التصويرات الكاريكاتورية التي تصورهم على أنهم لا منافس لهم في هذا المجال ليست بعيدة عن

الحقـيقة. وقد كـتب أحد مواطـني جينـيف في عام ١٨٤٣ فـقال: "إن ساكن فـرنسا يستهلك من الحبوب أكثر ومن الخضروات واللـحوم ومنتجات الألبان أقل مما يستهلكه أي بلد آخر [فـي أوروبا]. ولذا فهو مستـعد لرعاية انتـاج هذا النبات الذي يتـناسب مع حاجاته الأكثر إلحاحاً، خاصة وأن أفضل خبز في العالم إنما يؤكل في باريس"(٤٢٨).

وإذا ما صدقنا باري ـ دوفيرنيه (١٧٥٠)(٤٢٩)، فإن الفرنسي كان يستهلك في العام الواحد زكيـبتين من الحبوب زنـة كل واحدة منهما مـائتي رطل، وهو ما يساوي تـقريباً مائتي كيـلو في زماننا. وفي عام ١٧٨٢، حدد لـو جران دوسي الحصة اليومـية بشكل أكثر سخاءً على أنها تتألف مـن رطلين أو ثلاثة أرطال من الخبز(٤٣٠). وهناك مـصدر آخر أقل شهرة، هو ريمون لوبـون، حددها في عام ١٧٩٢ بأنها ٣ **setiers** في السـنة [كان الــ **setier** يساوي ١٥٦ لتراً؛ وعلى سبيل المقـارنة، فإن قنطار الحبوب يساوي تقريـباً ١٢٠ لتراً]. وهكذا فـإن الحصة السنـوية سوف تكون أقل بـقليل من ٤ قنـاطير (٣,٨ بالضبط)(٤٣١). والحال أن هذا المتوسط هو عين متوسط الاستهلاك الذي حسبه مؤرخو العصر الوسيط: ١٠,٠٠٠ قنطار لمدينة تضم ٣٠٠٠ نسمة من السكان(٤٣٢). بشكل عـام إذاً، فإن متوسط الاستـهلاك قد ظل ثابتاً مـن العصور الوسطـى إلى القرن الثامن عشر ـ أو حتى إلى عام ١٨٥٠؟ والحال أن متـوسط الاستهلاك إنما ينطوي على استثنـاءات وتنويعات. وقد لاحظ بـوتييه دو لا ايستروا فـي عام ١٧١٦ أن "الأشخاص الذين يتغذون على اللحم والأغذية الأخرى لا يأكلون رطلاً من الخبز في اليوم الواحد. وخدم الـمنازل فـي باريس لا يحـصلون عـادة على أكـثر من ٩ أرطال مـن الخبـز في الأسبوع، أي أقل من رطل ونـصف رطل في اليوم الواحد، ولكن أكثر مـما يسعهم أن يأكلوه، ومن المعـروف جيداً أنهم يبيعون ما يفيـض عن حاجتهم"(٤٣٣). إن خــدم المنازل مميزون عندما يتصل الأمر بالمائدة...

منذ عام ١٩٥٠ فقط، أي بعد قرن كامل، هبط هذا الاستهلاك للخبز هبوطاً مثيراً، وإن كان ما يزال يحتفظ بـجاذبيته لنا. والخبازون الذين قاموا بإحيـاء الوصفات القديمة لإعداد الخبز بالخمـيرة وخبز الوجبة الكاملة وخبز الجـاودار أو حتى (بما أن الناس قد أصبحوا اليوم أكثر اهتماماً بالقيمة الغذائية لوجباتهم) أرغفة النخالة، إنما يحققون ثروات الآن. وفي فرنسا الـحاضرة، بسكانها الذيـن يصل عددهم إلى ٥٤ مليونـاً، يصل انتاج الحبوب إلى ١٧ مليون طن، بما يتماشى مع مـتوسط استهلاك الفرد في الماضي تقريباً (نحو ٣ قناطير). إلاَّ أنه من هذا الإجمالي، يجري استهلاك مليوني طن بشكل مباشر؛

وتذهب ٨ ملايين إلى مطاحن الدقيق والمخـابز؛ وتباع ٧ ملايين، بشيء من الصعوبة، في السوق الدولية. وهو مـا يعني أن استهلاكنا قد هبط في الواقـع إلى النصف، قياساً إلى ما كان عليه في أواخر عهد النظام القديم.

الخبز الأبيض

لم يكن الاستهلاك قد هبط بعد عندما حدثت ثورة أخرى، وإن كان ذلك قد حدث في وقت تال للوقت الذي يزعمه المؤرخون عـادةً: ظهور الخبز الأبيض، المصنوع من دقيق القمح(٤٣٤). لقد كان الاستثناءَ، الخبزَ الذي يأكله الأغنياء وحدهم، لزمن طويل. وجميع الوثائق الرسمية، على الأقل منـذ زمن جان لو بون، الذي كتب في خمسينيات وستينيات القرن الرابع عشر، إنما تميز بين مختلف درجات الخبز.

والأسماء الممنوحة لمـختلف نوعيات الخبز تختلف اختلافـاً واسعاً بحسب الزمان والمكـان. ففي بواتـييه في عـام ١٣٦٢، كانت تبـاع أربعة أنواع مـن الخبز: خـبز الـ **choyne** دون ملح، خبز الـ **choyne** بالملح، خبز الـ **safleur** (المصنوع من دقيق غير منخول)، والـ **riboulet**، المصنوع من دقيق منخول بنسبة ٩٠٪، ويحتوي أقل نسبة من النخالـة، وما يزال معروفاً بالـ **reboulet** في لهجة بواتـو اليوم. وفي باريس في عام ١٣٧٢، كـانت هناك ثلاثة أنـواع من الخبز، خـبز الـ **Chailli**، الـخبـز الـ **coquillé** أو الــ **bourgeois**، والــ **pain brode** - أي الــ **pain bis** أو الخـبز "الأسمر"، وفي بريطـانيا عشية الثورة، إلى جانب مـختلف أنواع الخبز التي يسـتهلكها الأغنياء - الـ **pain de fine fleur** والـ **pain moussant** والـ **pain jaheur** - كان هناك الخبز اليـومي المعروف بالـ **mesléard** أو بالــ **mesliand**، وهو مزيـج من القمح والجاودار والـ **paumelle** (نوع من الشعير)(٤٣٥).

فهل كان كل الأغنياء يأكلون الخبز الأبيـض؟ ليس بوسع المرء أن يكون واثقاً تماماً من ذلك. وفي وقت متأخر كبداية القرن التاسع عشر في ليموج(٤٣٦)، فإن "الاقتصاد (التوفير) الأكثر صرامة كان سائداً في التدبير المنزلي. لقد كان معظم الناس يأكلون خبز الجـاودار، المعروف بـالـ **pain d'hôtel**؛ أمَّا الخبـز الأبيض فكان يُدَّخَـرُ للزوار أو أحياناً لسادة البيت". والحق إن الليموزان كانت واحدة من أفقر المقاطعات في فرنسا.

علـى مدار زمـن الامبـراطورية الـثانـية عـلى أية حـال، وعلـى الأرجح فـي كل **département** في فرنسا، تبرز ثلاث نوعيات من الخبز، بترتيب تنازلي في الأسعار،

في المخابز وفي جداول الأسعار الرسمية. وإذا كانت الجيوش الثورية والنابوليونية قد فعلت الكثير من أجل ترويج الخبز الأبيض في فرنسا وبقية أوروبا، فإنه لم يصبح منتشراً إلاّ تدريجياً، وليس قبل نهاية القرن التاسع عشر. وحتى ذلك الحين، كان ترفاً وكان الفقراء في المدن ينظرون إليه بحسد، في حين أن القرويين نادراً ما رأوه أصلاً. والحال أن الصبي فالنتان جاميريه ديفال، الذي ولد في آرتونّيه (في département اليون الآن) في عام ١٦٩٦، عندما كان لويس الرابع عشر ما يزال على العرش، قد اكتشف وجوده يوماً ما عندما وجد مندهشاً أن قسيس الأبرشية يأكله أمامه: "لقد كان لونه مختلفاً عن اللون الذي عرفته دائماً"(٤٣٧). لكن أحد أصدقائي، وهو ينحدر من أسرة فلاحية في البرانس الشرقية، كنت أتناول الغداء معه مؤخراً، قال لي وهو يبتسم عندما مددت إليه سلة خبز أسود: "لقد أكلت كثيراً من هذا الخبز في طفولتي بحيث إنني لا أحب الآن سوى الخبز الأبيض!". لقد ولد في عام ١٨٩٩.

الحبوب والدخل القومي

قبل أن أترك موضوع الحبوب، أود أن أشير إلى وثيقة لم يستخدمها المؤرخون، بحسب علمي: التقريرين المقدمين من مجلس إدارة الزراعة(٤٣٨)، الذي أنشأته حكومة لويس السادس عشر في عام ١٧٨٥، على أثر الجفاف الاستثنائي الذي كان قد أصاب كل ربوع فرنسا في ذلك العام. وهذه اللجنة، والتي كان لافوازييه عضواً فيها، كانت ذات دور جد متواضع، بالرغم من اسمها المهيب. لقد ضمت بعض الأذكياء، إلاّ أنها كانت محدودة النفوذ، وذلك لأن الحكومة قد حرمتها من الاعتمادات المالية الكافية. على أن استقصاءاتها مصدر ثمين للمعلومات.

يقول لنا أحد هذين التقريرين(٤٣٩)، : ."في الأيام الخوالي، كانوا يرون أن ٣ **setiers** من الحبوب تعد لازمة لإطعام الفرد الواحد؛ ومع طحن اقتصادي، فإن اثنين وربع **setiers** سوف تكون كافية. لكن هذا النوع من الطحن ليس معروفاً أو موضع ممارسة بشكل عام، ولذا فسوف يكون من التضليل القول بأن أقل من اثنين ونصف **setiers** في المتوسط للفرد تستهلك حالياً في المملكة... وهكذا فإن الاستهلاك لابد أن يكون ٥٠ مليون **setiers**، يتألف خمسان منها من القمح وثلاثة أخماس من الجاودار. ويندرج في هذا الإجمالي القمح والجاودار اللذان يؤكلان بشكل منفصل، والـ **méteil**، وهو مزيج من القمح والجاودار بنسب شبه متساوية. وقيمة ٢٠ مليون

setiers من القمح، حيث سعر الـ **setier** الواحد ٢٠ **livres** في المتوسط، هي ٤٠٠ مليون [**livres**]. وقيمة ٣٠ مليون **setiers** من الجاودار، حيث سعر الـ **setier** الواحد ١٥ فرنكاً في المتوسط، هي ٤٥٠ مليون [إجمالي ٨٥٠ مليون].

ومن هذا النص، يمكن للمرء أن يستنتج أولاً أنه، بالنظر إلى النسبة المئوية العالية للجاودار في انتاج الحبوب الإجمالي، لم يكن من الوارد أن يختفي الـ **pain bis** بين عشية وضحاها.

ثانياً، يفترض هذا الحساب جماعة سكانية قوامها ٢٠ مليون نسمة، لا ٢٣ أو ٢٤ مليون، وهو الرقم المعتاد أكثر بالنسبة لهذه الفترة. وكان القائمون بالاستقصاء قد رأوا أن الأطفال، الذين لا يأكلون سوى القليل من الخبز، يجب استبعادهم من المجموع الكلي للسكان. إلاّ أننا لو أخذنا الرقم ٢٩ مليون (والذي يترتب على أحدث الأبحاث التي قام بها المؤرخون) فسوف يظل علينا أن نضع في حسابنا نحو ٢٥ أو ٢٦ مليون مستهلكاً، حتى إذا استبعدنا الأطفال مرة أخرى. ولو أخذنا الرقم ٢٦ مليون كرقم أساسي، فإن حجم القمح المستهلك سوف يكون ٢٦ مليون **setiers** وحجم الجاودار ٣٩ مليون **setiers**، بقيمة إجمالية قدرها ٥٢٠ مليون و٥٨٥ مليون **livres** بحسب الترتيب. ومن ثم فإن السعر الكلي سوف يكون ١,١٠٥ مليون **livres**.

ويضيف تقريرنا إلى الاستهلاك الآدمي «النصف الإضافي»، والذي يتكون من نباتات الحبوب المزروعة في الربيع، والمستخدمة كعلف للحيوانات. وهذا يضيف ٤٢٥ مليون **livres** أخرى إلى الحساب، بما يصل بالإجمالي إلى ١,٢٧٥ مليون **livres** إن لم يكن أكثر، وهي حصة ضخمة من الدخل القومي الإجمالي.

ومع ذلك فإن الحبوب لم تمثل غير نحو نصف «الدخل الزراعي»، الذي اشتمل على بنود أخرى - الماشية، أشجار الكرم، بساتين السوق، منتجات الألبان، منتجات الأحراج (الخشب للنجارة، خشب الحرق، البلوط، الراتنج، القار)؛ القنب، الكتان والحرير، الملاحات والمحاجر: إجمالي ٢,٥٠٠ مليون **livres**. وعندما استعرضتْ اللجنة حساباتها، قررت أن هذا الإجمالي ما يزال منخفضاً جداً. وذلك، فيما قالت، لأن "هذا الانتاج يُطعم بالكامل ويكسو في الأغلب ما لا يقل عن **٢٤ مليون**(ربما **٢٨ مليون**) إنسان من السكان. ومثل هذه **النفقات** [التشديد من عندي] لا يمكن تحملها ما لم يكن يتم جني منتجات من كل نوع قيمتها في السنة الواحدة ثلاث آلاف مليون **livres**. وهذا الناتج لابد من إعادة انتاجه باستمرار، حيث إنه يُستَهلَكُ سنوياً".

الخلاصة إذاً أننا بإزاء رقمين: ٢,٥٠٠ مليون على الأقل و٣٠٠٠ مليون على الأكثر(٤٤٠). وإذا كان الانتاج الزراعي مساوياً لثلاثة أرباع أو لنصف الناتج القومي، فإن الأخير لابد من أن يتراوح بين ٣٠٠٠ و٦٠٠٠ مليون(٤٤١). وعندئذ يكون دخل الفرد نحو ٢٠٠ **livres**. وهكذا يكون أعلى من الـ ٤٠ **écus**، أي ١٢٠ **livres**(٤٤٢)، التي ظن فولتير أنها متوسط دخل الفرد في فرنسا في عصره.

IV
هل بالإمكان تقديم خلاصة إجمالية؟

كلا، بالتأكيد. وذلك بقدر ما أننا لم ندرس، حتى الآن، غير المستويات التحتية، مستويات الحياة الفلاحية **بالمعني الأصيل** لهذه الحياة. والحال أننا لن نتمكن من تقديم خلاصة نهائية قبل أن ندرس ونزن مجمل **الاقتصاد** المسمى **بالفلاحي** ـ البنى التحتية والبنى الفوقية ـ وهو ما سوف أحاول الاضطلاع به في الفصل التالي.

أمّا الآن، فدعونا نقصر المناقشة على السؤال التالي: هل يمكن القول عن فرنسا قبل ثورة السكك الحديدية أنها كانت بلداً مكتفياً ذاتياً؟ في الكتاب الذي يعيد فيه جان ـ كلود توتان، على نحو مقنع، تركيب الإحصاءات الناقصة من القرن الثامن عشر إلى أيامنا، أعلن أنه لا يهدف إلى معرفة "ما إذا وإلى أي مدى كان انتاج الغذاء الذي قدمته الزراعة الفرنسية قد كان [أو لم يكن] كافياً لتلبية الطلب"(٤٤٣). لكن هذه بالتحديد هي المسألة الصعبة التي أود تناولها: الطلب قياساً إلى العرض.

بالنسبة لكثيرين من الفرنسيين، لم تكن المسألة واردة أصلاً، أو أنهم تصوروا أنها محسومة سلفاً: نعم بالطبع، لقد كانت فرنسا مكتفية ذاتياً تماماً. وقد أبدى سالي تفاؤلاً لا يتزعزع في **مذكراته** (١٦٠٣)، فقد كتب يقول: "إن فرنسا تتمتع بالحظ السعيد الذي يتمثل في كونها محظوظة تماماً من حيث توزيع [الخيرات] بحيث إنها تعتبر، ربما باستثناء مصر، البلد الأكثر تمتعاً بالوفرة في كل نوع من أنواع الخيرات، أكانت ضرورية أم مجرد مناسبة، والتي يمكن للمرء أن يجدها في أي مكان على الأرض. إن ما تحوزه فرنسا من نباتات الحبوب ومن الحبوب والخضروات والأنبذة وعصائر التفاح والكتان والقنب والملح والصوف والزيوت والصبغات والكمية التي لا حصر لها من الماشية، الكبيرة والصغيرة، والتي تستخدم في تكوين الوجبة المألوفة للمرء، إنما تضعها في مكانة ليس فقط لا تجعلها تحسد جيرانها فيما يتعلق بتوافر هذه الخيرات، وإنما تتيح لها أيضاً أن تتنافس مع تلك البلدان التي لا تتاجر إلاّ في نوع واحد منها، كإيطاليا أو إسبانيا أو صقلية"(٤٤٤). والحال أن التفاؤل والزهو والاختيال كانت دائماً أردأ ناصح.

إلاّ أنه إذا كان الزهو المتعجرف خطيئة، فإن سالي لم يكن المذنب الوحيد باقترافها. إن أنطوان مونكرستيان، وهو مبتدع مصطلح سوف يكتب له طول العمر، أعني مصطلح **الاقتصاد السياسي**(٤٤٥)، قد كتب في عام ١٦١٥ فقال: "إن فرنسا فريدة

في كـونها قادرة عـلى تصريـف أمورها دون حاجـة إلى ما تـحصل علـيه من البـلدان المجاورة، في حين أن جيـرانها لا يمكنهم تصريف أمورهم دون الاعتـماد عليها. إنها تملك ثـروات لا نهاية لها، الـثروات المعروفة بـالفعل وتلك الـتي لم تُكتشـف بعد. وبالنسبة لكل من يتـأمل ويفكر بانتباه، فإن [فرنسا] هي التجسد الأكـمل لمملكة يمكن للشمـس أن تسطع عليهـا، من شروقها إلى غروبـها". كما كان رأي فوبان فـي فرنسا عظيماً. والحق إنه قـد أعرب عن رأيه بقدر من الحذر أكبر قليلاً، وفـي صيغة شرطية: "سوف يكون بوسع فرنسا أن تُصَرِّف أمورها من غير" الأجانب الذين لا تتجه إليهم إلاّ لمجرد إشباع شهوة إلى الترف(٤٤٦).

ولا مراء في أن بوسع المرء الكشف عن مئاتٍ ومئات من مثل هذه الأقوال. فلو لم يكن ذلك ممكناً، هل كان يمكن لباري ديفيرنـيه، وهو ماليٌ عليم تماماً بتجارة الحبوب وبممارسـات الموردين، أن يأخذ عـلى عاتقه في عـام ١٧٥٠ مشقة دحض الشـائعات الرائجة في عصره والـتي ذهبت إلى أن بوسع حصاد حبوب طبيعـي عادي إطعام فرنسا برمتها لمدة ثلاث سنوات؟ إنه يشير إلى أننا لو نظرنا إلى أعوام ١٧٤٠ و١٧٤١ و١٧٤٧ و١٧٤٨، فسوف نجد أن هذا الكلام غير صحيح بالمرة(٤٤٧). ولا شك أنه كان محقاً بالطبع. إلاّ أن من الواضح أنه لم يكن ممـن يسايرون الرأي العام. ففي أيامه، كان من غير الوارد أن ينفي أي أحد استنتاجات تقرير يرجع إلى أواخر القرن السابع عشر، حول اقتصاد الدوفينيه: فكاتب التقرير، المدعو جيشار(٤٤٨)، قد ذهب إلى أنه لو جرى تنفيذ توصياته ولو كـرس الناس أنفسهم "في كل مقاطعـة من مقاطعات المملكة، لـتنمية ما أنعمت به الطبيعة عليهم، فإن فرنـسا سوف يكون بوسعها أن تصرِّف أمورها دون حاجة إلى سلع أجنبية، فيما عدا التوابل والعقاقير". وكما سوف نرى بعد قليل، لم يكن هذا الرأي رأياً عقلانياً تماماً.

والواقع أنه يجب فحـص قدرة فرنسا على الاكتفاء الذاتي من أربـعة منظورات على الأقل:

١ ـ هل كان هناك ما يـكفي، مع الاعتماد أو دون الاعتماد على مـساعدة خارجية؟ هذا هو موضوع القسـم الذي سأعنونه بـ "**هل كانت فرنسا كـافية لفرنسا؟**". وتخـص المشكلة علاقات فرنسا بالبلدان الأخرى، كما تخص العلاقات الداخلية.

٢ ـ حالات نقـص الإمدادات، والجوع والـمجاعة تـقدم سلسـلة من الاختـبارات الكاشفة: لقد كان من الصعب على العرض الداخلي أن يلبي الطلب.

٣ ـ التمردات الفلاحية والاضطرابات المتصلة بالحبوب تشكل سمة منتظمة للتاريخ الفرنسي منذ أواخر القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر. ومن المؤكد أن مثل هذه الاضطرابات لا تصور الاقتصاد الفلاحي في أبهى صورة، لو كان هدفه الرئيسي هو إطعام البلد.

٤ ـ إذا كان قد حدث تقدم مهم على أية حال، فما هو الشكل الذي اتخذه؟

هل كانت فرنسا كافية لفرنسا؟

هل كان بوسع فرنسا الريفية إعاشة نفسها على الخيرات التي تنتجها؟ وهل كان بوسعها توفير ضروريات العيش لفرنسا غير الريفية؟

بشكل عام، لابد للإجابة من أن تكون بالإيجاب، حيث إن السكان الفرنسيين قد حافظوا ككلٍ على أعدادهم، بل وتزايدوا، عبر جميع الأزمات وحالات نقص الأغذية. ومن حيث الجوهر، فإن شبه النجاح هذا إنما يرجع إلى الأغذية والخدمات الأخرى المستمدة من التربة.

ومع ذلك، فقد كانت حالات نقص الأغذية متكررة. وغالباً ما كانت إمدادات الحبوب تنفد أو تنقطع، بما يجعل من الضروري طلب العون من البلدان الأجنبية، وهو أمر من السهل نسبياً ترتيبه بحلول القرن الثامن عشر كما أن ترتيبه أسهل بكثير في القرن التاسع عشر؛ على أن عمليات الإغاثة لم تكن تؤدي في جميع الأحوال إلى السيطرة على الموقف بالكامل أو في الوقت المناسب.

والحال أن المذكرة التي نشرتها جمعية الزراعة والعلوم والفنون والآداب في الأوب، في تروا، في عام ١٨٣٦، لا تبالغ. إنها ترى أن زيادة عدد البهائم، في فرنسا، تعد "ضرورة من الدرجة الأولى، حيث إن فرنسا، حتى في الوقت الحاضر، لا تنتج ما يكفي من البهائم لتزويد كل واحد من السكان بثلاث أونصات من اللحم في اليوم [نحو ٩٠ جراماً]؛ وحيث إنه لا يتم جمع أكثر من ١٢ أونصة من الصوف [٣٧٠ جراماً] لكل واحد من السكان، بحيث إنه لا يتم انتاج ما يكفي من الجلود لتزويد كل واحد من سكان فرنسا بزوجي حذاء في السنة"(٤٤٩). ويجب أن نضيف أن فرنسا لم تكن تنتج ما يكفي من الزبد أو الجبن أيضاً. وكان الجبن بحلول القرن الثامن عشر يستورد من هولنده بـ "كميات ضخمة"(٤٥٠). وفي زمن لويس الرابع عشر، غالباً ما كان تجهيز الأسطول يعني القيام بمشتريات ضخمة لبراميل تحتوي على لحوم أبقار

الشكل ١٥

واردات الجبن في أواخر القرن السابع عشر.

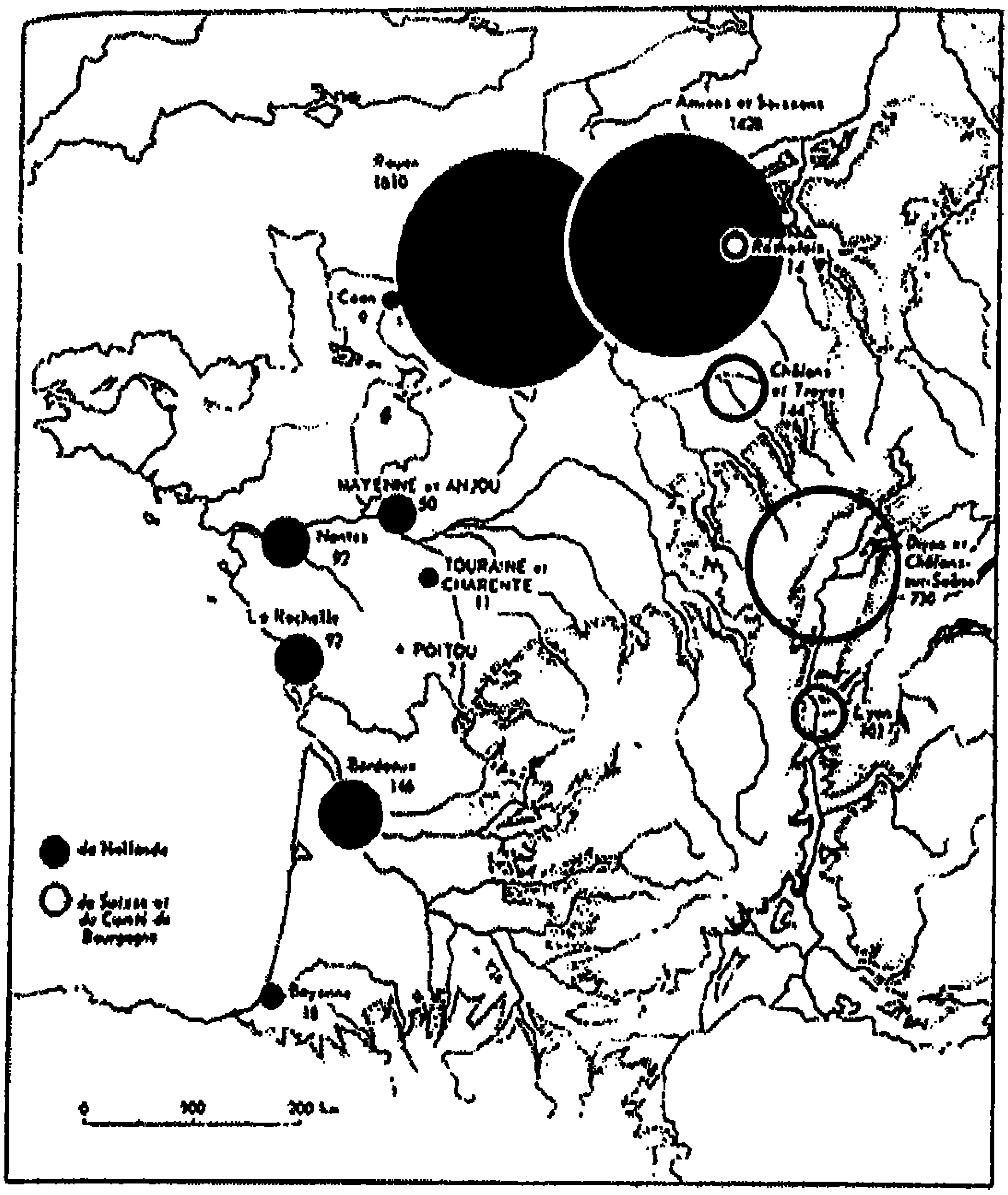

خريطة من إعداد F. Vergneault

المصدر:

A. N., G7, 1685.

ولحوم خنازير أو زبدة مملحة. مستوردة من ايرلـنده. وكانت الماشية تُشترى من ألمانيا أو من سويسرا. وكان الانتاج المحلي من الخيول ـ وهو المناظر تقريباً لصناعة السيارات اليوم ـ غير كاف من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء. وكان فلاح اللورين يجر الخراب على نفسه عندما يشتري الخيول الألمانية الكبيرة "وهي من نوع لا يمكن الإبقاء على حياته إلاَّ بتوفير كمـيات ضخمة من الشوفان له"(٤٥١). وكانت كل مديـنة بحاجة إلى جياد لجر العربات والمركبات، ناهيك عن الآلاف من الحناطير في باريس. وهكذا فحتى قبل القرن الثـامن عشر، كانت طوابير طويلة من الخيول، الـجيدة والرديئة، تشق طريقها إلى باريس، وكل منها مربوط بذيل الحصان الذي يتقدمه.

ثم إن الجيش الفرنسي، في سعيه إلى تـزويد وحدات فرسانه بالجياد، كان مضطراً إلى شراء الآلاف منهـا من ألمانيا ومن الكانتـونات السويسرية، والتي كـانت تلعب دور وسيط لأماكن أبعد في اتجاه الشرق. وقد استـمر هذا الاعتماد على الخارج حتى القرن التاسع عشر. وخلال الربع الثاني من عام ١٨٥٩ مثلاً، شهدت سوق الجياد الكبرى في شالون ـ سور ـ سون توقف التجارة من جراء "الحظر الذي فرضته الولايات الألمانية". والمعتاد "أن الـتجار من الشمال يجلبـون إلى هذه السوق خيولاً ألمانيـة أو دانمركية أو خيولاً من هولشتاين لكي يقوموا ببيعها للجنوبيين. أمَّا في هذا العام، فلم يكن معروضاً للبـيع سوى الخيـول المحليـة، القادمة من الـشاروليه والمـورفان، وهي خيول بـاهظة الثمن. على أن وحدة من وحدات الفرسان قد اشترت بعضها لحساب الجيش"(٤٥٢).

وصحيح أن أقاليم فرنسية عديدة كانت تربي الخيول. إلاَّ أنه بالرغـم من إنشاء مزارع استيلاد الخيـول الملكية في عام ١٦٦٥، لم يكـن بوسع فرنسا بعد أن تنتـج الكثير من الخيول الجيدة بالفعل. ولذا فقـد كان يجري شراؤها من الخارج، الأمر الذي أدى إلى عجز سنوي قدره عـدة ملايين من الـ **livres**(٤٥٣). وفي يناير/ كـانون الثاني ١٧٩٢، حتى قبل إعلان الحرب فـي ٢٠ أبريل/ نيسان، فإن توفير خيول للفـرسان "يكلفنا في اللحظـة الراهنة أكثر مـن ١٢ [مليون **livres**] تُدفع كلـها للخزانات الأجـنبية"(٤٥٤). ويتمثل أحد التفاصـيل البليغة للحرب النابوليونية في إسـبانيا في الإعجاب الذي أعرب عنه الضباط الفرنسيون حيال الجياد الرائعة لخصومهم الإنجليز: ومتى تم الاستيلاء على واحد منها، فقد كان يُشاد به إشادة رفيعة.

وهناك دلائل كثـيرة على الحاجة إلى استيـراد الماشية. فمتى تراخت يـقظة الدولة على طول الحدود، صدفةً أو عمداً، أو متى هبـطت الرسوم الجمركية، كانت الواردات

من الماشية ذات الحوافر تتزايد على الفور. لكن الحكومة الفرنسية نفسها كانت تتوجه إلى المصدرين الأجانب، عبر مرسومي ١٤ سبتمبر/ أيلول و١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧١٤، مشددة على الحاجة إلى تعويض الرصيد القومي من الماشية، والذي استنزفته حرب الخلافة الإسبانية، إلى جانب التشديد على الحاجة إلى خفض أسعار اللحوم. وسرعان ما رفع مربو الماشية الفرنسيون أصواتهم احتجاجاً(٤٥٥). وبعد ذلك بقرن من الزمان، في أعوام ١٨١٨ و١٨١٩ و١٨٢٠، "استوردت فرنسا ١٦,٠٠٠ ثوراً و٢٠,٠٠٠ بقرة و١٥٠,٠٠٠ خروفاً". وفي عام ١٨٢١، جرى استيراد ٢٧,٠٠٠ ثور إلى جانب ٢٣,٠٠٠ بقرة و٢٦٥,٠٠٠ خروف، وقد وصلت في تحركها داخل البلد إلى ساحات أسواق بعيدة كساحات أسواق سكو وبواسي. وأدت تعريفة جمركية مفروضة في عام ١٨٢٢ إلى "تقليل التدفق واختزال الواردات إلى ٩,٠٠٠ ثور و١٣,٠٠٠ بقرة و١١٥,٠٠٠ خروف بحلول عام ١٨٢٣. ثم ارتفع العدد مرة أخرى في عام ١٨٢٤ واستقر حتى عام ١٨٣٠"(٤٥٦). والحال أن من شأن مقارنة بين قيمة الواردات والصادرات من الماشية والأغنام والخنازير على مدار ست سنوات (من عام ١٨٣١ إلى عام ١٨٣٦ بما في ذلك هذا العام الأخير) أن تكشف عن استيراد ما قيمته ٤٢ مليون فرنك في مقابل تصدير ما قيمته ١٦,٧ مليون فرنك، وهو ما يعني عجزاً سنوياً قدره نحو ٤,٢ مليون فرنك(٤٥٧).

إلاَّ أنه كان هناك اختلال أكثر خطورة من هذا: فقد كانت فرنسا تشكو من عجز شبه دائم في الحبوب ـ وهو أمر قد يبدو غير معقول **بصورة قبلية**. لكن هذا العجز كان ما يزال قائماً حتى بداية هذا القرن [العشرين]. ويلاحظ الفريد سوفي أنه في عام ١٩١٣، "كانت واردات فرنسا من المواد الغذائية بقيمة ١,١٨١ مليون [فرنك] بينما كانت صادراتها بقيمة ٨٣٩ مليون فقط؛ ويمكن تقدير العجز في المواد الغذائية على نحو إجمالي بنحو ١٢ في المائة. وفيما يتعلق بالقمح وحده، وهو عنصر مهم، فإن الميزان قد مال إلى واردات إجمالية قدرها ١٥ مليون قنطاراً، أو ما يشكل سُبع الاستهلاك". ولم يكن هذا بسبب انخفاض غير عادي للمحصول في ذلك العام (٨٧ مليون قنطاراً، بالمقارنة مع متوسط ٨٩,٦ مليون على مدار السنوات العشر السابقة)(٤٥٨).

ثم إن هذا لم يكن شيئاً جديداً. ويكتب أحد المؤرخين فيقول: "إن الأسطورة التي تصور فرنسا على أنها ملازمة لبيتها وراء حدودها الست قد كانت دائماً أسطورة زائفة"(٤٥٩). فالواقع أن فرنسا، في كل فترة في التاريخ الحديث، كان عليها أن

تستورد الحبوب من الخارج. وهذا لا يعني إنكـار أن الحبوب الفرنسية كانت ترحل إلى البلدان الأجنبية، في كل عام. لقد كانت بعض الأقاليم تصدِّرُ الحبوب بانتظام، كبريتانيا والأونيـس ولانجدوك فـي القرن الـسادس عشـر. وكان يجـري تصديـر الحبـوب من لانجدوك إلى إيطاليـا في كل عام، ما لم يكن هناك حصاد سيء بـالفعل. وقد اعتادت السفن الصغـيرة نقل الحبوب من بريتانيـا والأونيس إلى إسبانيا والبرتغـال: وكان ثمنها يُدفع في سيفيل بالعملة الفضية، بينما كان يُدفع في لشبونة بالعملة الذهبية. وفي عامي ١٦٦٧ ـ ١٦٦٨، خلال الحرب مـع إسبانيا، كانت فرنـسا تمد عدوها سراً بـالحبوب، "لأن هذه هي السلعة التي تعود [علينـا] بالذهب وبالفضة من إسبانيا"(٤٦٠). وفي عـام ١٦٨٤، كانت فرنـسا في حرب مع إسبانيـا مرة أخرى، وفي هذه المرة، كانـت السفن الإنجـليزية والـهولندية هي الـتي تأخذ شحـنات من الـحبوب إلى شـبه الجزيـرة من بوردو(٤٦١).

وبوجه عام، لم يـكن الميزان التجاري فـي صالح فرنسا عادةً (انظـر الشكل ١٦). ومتى كانت هناك فجوة بين حصادين، ومـتى كان هناك نقص، ومتى كانت مؤن باريس من الأغذية تصل إلى مستوى الأزمة، كانت الطلبـات تُرسل بصورة منتظمة إلى البلطيق (حيث كـانت سوق الحـبوب في امسـتردام قد حلـت محل آنفـير (انتويـرب) في عام ١٥٤٤)(٤٦٢)،أو إلى مارسـيليا، التـي كانت المؤن تصـلها بصورة مـنتظمة مـن بلدان شرقي البحر المتوسـط وساحل بلاد البربر. وكانت مارسيليا وجنوة آنيتـين مستطرقتين: فمتى كانت أسعار الحـبوب ترتفع في مارسيليا، كان تجار جنوة يـسحبون الحبوب من مخزوناتـهم ويرسلونهـا إلى الميناء الفـرنسي والعكس بـالعكس. وفي عدة مـناسبات، كانـت باريس تحـصل على مـؤنها من الـحبوب الواردة مـن بلدان البـحر المتـوسط، المشحونة إمّا من جنوة أو المُرسلة عبر مارسيـليا؛ وغالباً ما كانت تصل في حالة سيئة، وغاصة بالسوس أحياناً.

ويتمثـل مصدر آخر للإمداد في إنـجلترا، التي كانت تـصدِّرُ الحبوب جزئيـاً بسبب نظامٍ إعـانات جرى إدخالـه في عام ١٦٦٠. ووفقـاً لآنج جودار، فحـتى عام ١٧٥٥، صدرت إنجلترا إلى فرنسا ٢١ مليون **setiers** من القمح، "كلفت الـتاج الفرنسي نحو ٢٠٠ ملـيون **livres tournois**(٤٦٣). (تساوي الـ ٢١ مـليون **setiers** ٢٧ ملـيون قنطاراً، وهو حجم مثير).

ونحـو أواخر القـرن الثامن عـشر، ظهـر على الـمسرح مصـدَّران جديدان قـويان

الشكل ١٦

الانتاج والتجارة الخارجية والسعر المتوسط للحبوب في فرنسا من عام ١٨١٠ إلى عام ١٩١١.

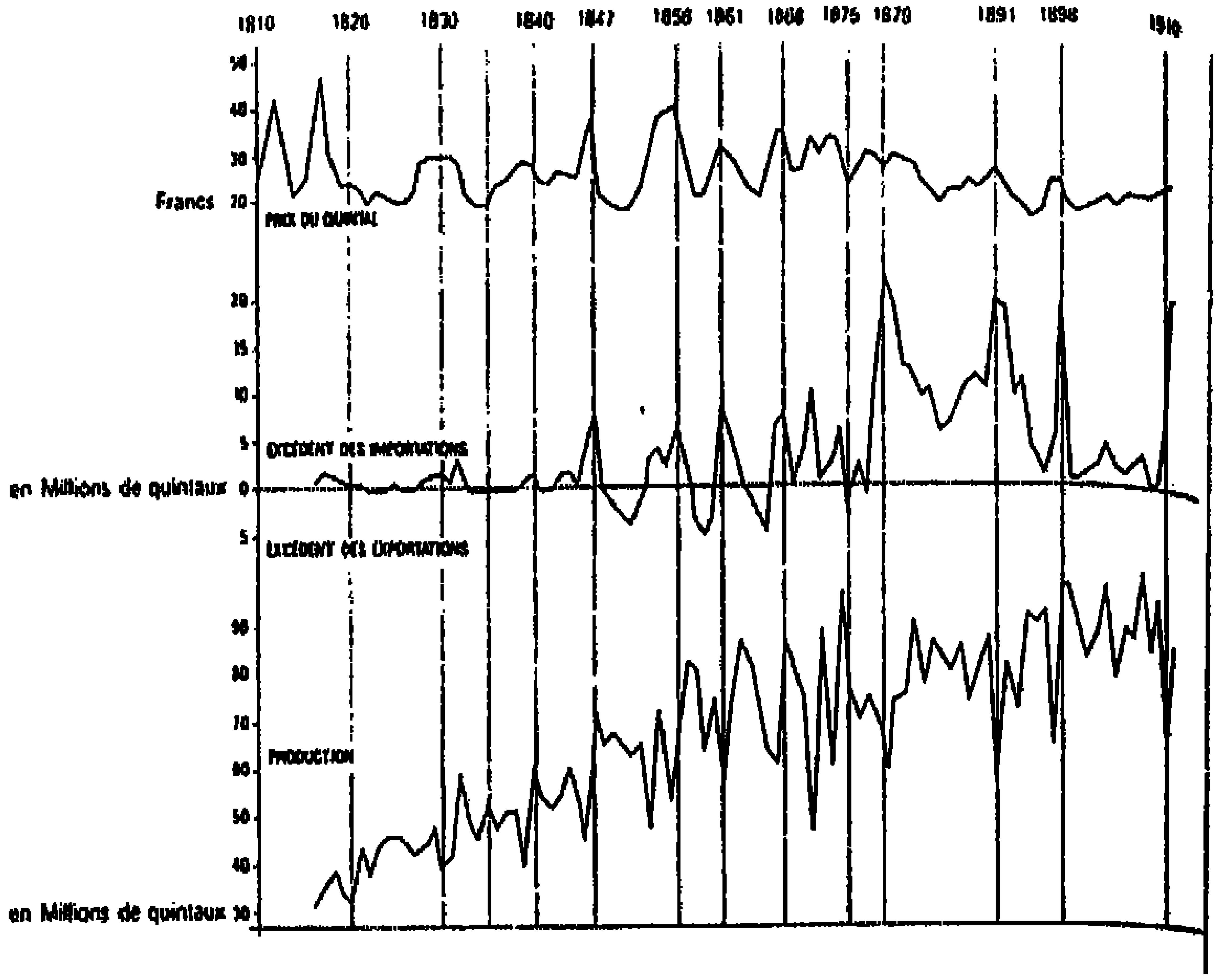

المصدر:

Annuaire statistique rétrospectif de L'INSEE, 1966.

للحبوب، الولايات المتحدة وروسيا الجنوبية. وكانت السفن القادمة من فيلادلفيا تحمل القمح وبراميل الدقيق إلى فرنسا منذ وقت مبكر كعام ١٧٣٩(٤٦٤). وقد بدأ القمح الأوكراني في الوصول إلى مارسيليا نحو هذا الوقت تقريباً، إلاَّ أنه لم يشكل ثورة في تزويد فرنسا أو أوروبا الغربية إلاَّ فيما بعد، خلال أزمة نقص المؤن التي عرفتها أوروبا كلها في عام ١٨١٧. وكان هذا القمح رخيصاً أرسلته العناية الإلهية، لكنه كان خطِراً. ففي عام ١٨١٩، أدى إلى خراب النشاط الاستثماري للمراكب التي كانت تنقل القمح من بورجونيا أسفل السون والرون. ويقول لنا تقرير معاصر إن "قمح القرم" قد أدى إلى هبوط أسعار الحبوب في فرنسا إلى أقل من ٢٠ فرنكاً للهكتولتر الواحد، وهو مستوى "يتعرض المُزارع" تحته "للخسارة"(٤٦٥).

وأمثلة السنوات الصعبة ليست قليلة: ١٦٦٢، ١٦٩٣ ـ ١٦٩٤، ١٧٠٩ ـ ١٧١٠، ١٧٤٠، ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان ١٧٨٩، يقول شاهد عيان موثوق به: "إن النقص الحالي رهيب، لأن أثره قد ظهر مبكراً، بعد الحصاد مباشرة تقريباً [حصاد عام ١٧٨٨] حيث إن هذا الحصاد كان سيئاً بالفعل... ولأن المضاربين في الحبوب يستفيدون بشكل فاضح من الظروف السيئة لكي يزيدوا من الشقاء العام؛ وأخيراً، لأن الجزء الأكثر فقراً في الأمة قد وصل الآن إلى أعمق أعماق اليأس، في جميع مقاطعات المملكة تقريباً. إنني أحيا قرب مدينة [آلينسون] حيث شهدتُ في الأسبوع الماضي مشهداً دامياً: فالفقراء قد قُتلوا على أيدي الجنود الذين أُرسلوا لقمعهم. آه يا سيدي المونسنيور، ما أفظع ذبح أولئك الذين يصرخون جوعى! ومن المؤكد أن الحصاد القادم سوف يكون أسوأ من الحصاد الأخير"(٤٦٦).

ولا شك أن نقص الخبز قد ألقى بظله على الأحداث المبكرة للثورة. ويقول لنا ريمون لوبون في عام ١٧٩٢(٤٦٧) إنه قد "جرى إنفاق أكثر من ٧٥ مليون [livres] [في عامي ١٧٨٩ و١٧٩٠] على شراء حبوب ودقيق من الخارج لمساعدة عدة أقاليم فرنسية، خاصة باريس [إلى درجة أن معدل التبادل الفرنسي مع لندن قد تأثر بذلك] وهو ما يثبت أن هذه السلعة ليست متوفرة بشكل منتظم في فرنسا، كما زعم البعض".

وفي هذه الظروف، فإن الشيء الغريب هو أنه دائماً ما يظهر أشخاص (بينهم بواجيلبير وكينيه) مؤيدون لتصدير الحبوب من فرنسا، بدعوى وجود فائض. فمن الواضح تماماً أنه لم يكن هناك فائض. ففرنسا برمتها (مع أن هذه مجرد وحدة مفهومية؛ فلن توجد "سوق قومية" جديرة بهذه التسمية قبل انتشار السكك الحديدية)

الشكل ١٧

شحنات الحبوب الواصلة إلى مارسيليا في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٤٥.

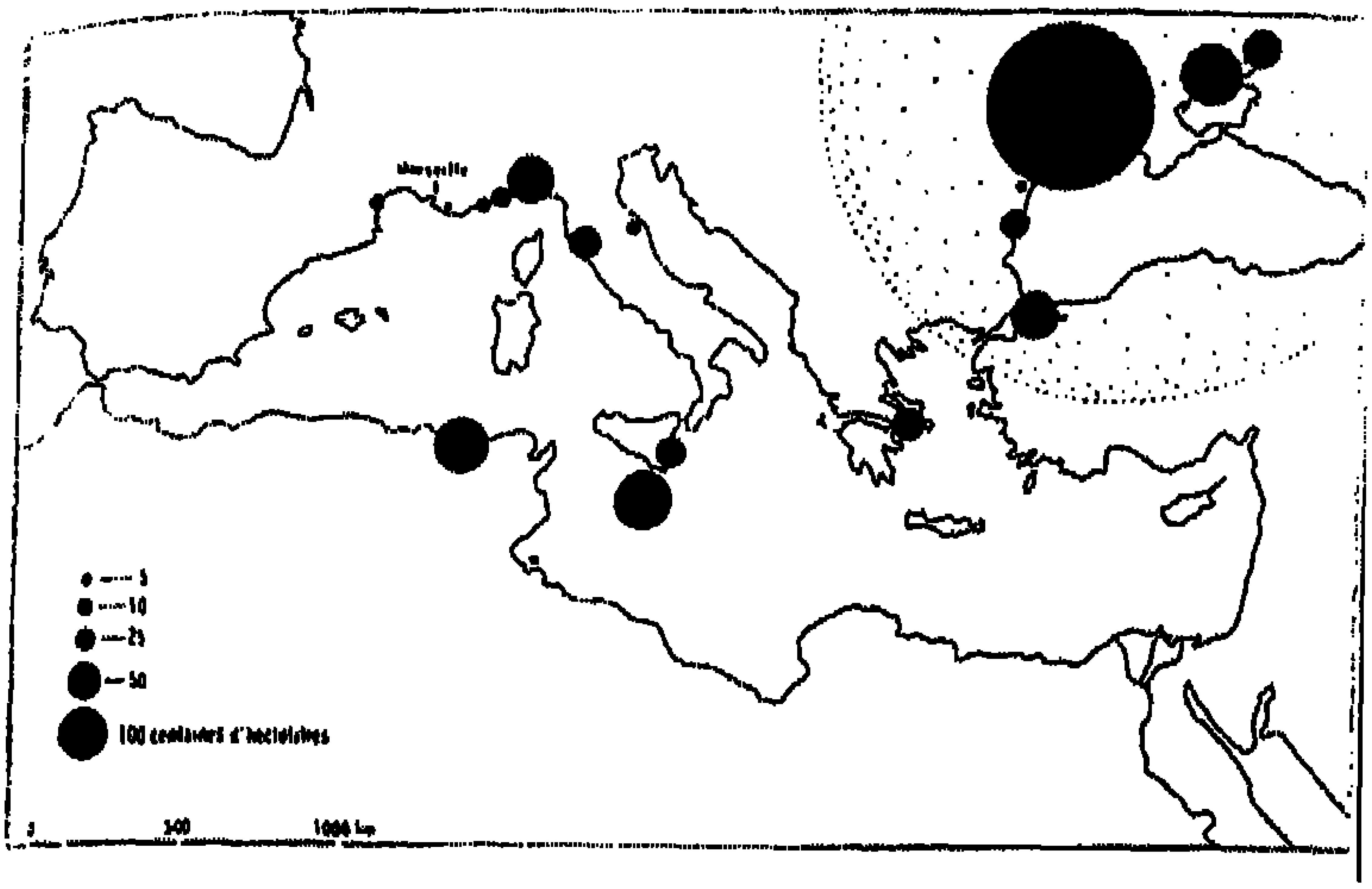

أماكن المنشأ والأهمية النسبية: المنطقة المنقطة تشير إلى الحبوب المستوردة المعزولة في الحجر الصحي.

المصدر:

A. N.

كان عليها، لمجرد إطعام سكانها، أن تعوض عن عجز متكرر، وشبه منتظم، في انتاج الحبوب. ولم يكن بالإمكان عمل ذلك - حيث إن كل شيء لابد من دفع ثمنه في نهاية الأمر - إلاّ بفضل تصدير الفائض من الأنبذة والمنتجات الصناعية، دون حساب الدخل الناجم عن الشحن والتجارة - أي، باختصار، باستخدام تلك القطاعات من الميزان التجاري التي يوجد فائض فيها.

إلاّ أننا لا يجب أن نبالغ من شأن العجز الذي، بالرغم من وضوحه، لم يكن ضخماً إذا ما وضعناه في السياق المناسب، أي سياق إجمالي الاستهلاك.

ففي المقام الأول، كان استيراد الحبوب مقتصراً بالدرجة الأولى على باريس والأقاليم الساحلية: فالنقاط المحورية لتجارة الحبوب الواردة كانت تتمثل في دنكرك وروان ونانت ومارسيليا، وكذلك، من الناحية العملية، كل ميناء قادر على أن يتعامل عند الضرورة مع "الحبوب المحمولة بحراً"، بناء على طلب محلي، بما في ذلك الموانيء الأصغر. وفي أبريل/ نيسان ١٦٨٣ مثلاً، تفيدنا رسالة بأنه قد "وصلت كمية كبيرة من الجاودار من دانزيج إلى سابل [دولون] ونانت، حيث جرى توزيعها عبر كل أرجاء بواتو، إنطلاقاً منهما"(٤٦٨). وفي يناير/ كانون الثاني ١٧٠١، وصلت إلى سان مارتان دو زيه، سفينة إنجليزية صغيرة وثلاث سفن هولندية، محملة بالقمح وبالجاودار وبالشوفان، "وقد جعلتنا نركن إلى أمل أن عدة سفن أخرى بسبيلها إلى الوصول"(٤٦٩). وكانت الحبوب الأجنبية الواردة عن طريق البحر تصعد الممرات المائية الكبرى: السين إلى باريس، واللوار إلى أورليان؛ والرون إلى ليون.

وقد قَدَّرَ تورجو أنه في أيامه، وصل الحجم **الإجمالي** لتجارة الحبوب المحمولة بحراً في أوروبا إلى ٥ مليون قنطار. وقد حصلت فرنسا وحدها على جانب من هذا الإجمالي (ربما ٢,٥ مليون، أو نصف الرقم المزعوم)، وهو ما يمثل نسبة ٥ في المائة من الاستهلاك الفرنسي السنوي، والذي وصل إلى نحو ٥٠ مليون قنطار[(٤٧٠). ونسبة الـ ١٢ في المائة بالنسبة لعام ١٩١٣ والتي لاحظها الفريد سوفي إنما توحي بنسبة أعلى [في الاستهلاك الفرنسي]. وإذا أمكنت الثقة بهذه الأرقام، فإن المشكلة تكون قد أصبحت أسوأ. وعلى هذا المدى الزمني الطويل، لا يجب أن نُصدر حكماً استرجاعياً بالغ القسوة على ملكية النظام القديم. فغالباً ما بذلت أقصى جهدها، ولا تجب إدانتها استناداً إلى الأسطورة المتواصلة عن حلف المجاعة. وهل يمكن حتى لومها على أنها قد عملت بنشاط بالغ على حظر تصدير الحبوب وتركت الباب مفتوحاً أمام دخول

الحنطة الأجنبية؟ وهل كان مسلك عهد عودة الملكية وعهد ملكية يوليو/ تموز أفضل عبر قانون عام ١٨١٩ حول السلم المتحرك وقانون عام ١٨٣٢ حول التعريفة الجمركية؟ ألم يسهم هذان القانونان في الإبقاء على ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً فادحاً جداً بالفعل كما توحي بذلك سلسلة من القلاقل، والاضطرابات المتعلقة بالحبوب؟

ثم إننا لا يجب أن ننسى أن السلع الأجنبية كانت تشق طريقها بسهولة تامة عبر الحدود التي كانت في أواخر القرن الثامن عشر أبعد ما تكون عن الحراسة المحكمة، أكان ذلك في فرنسا أم في بقية أوروبا. لقد كان هناك دخول وخروج متواصلان. فهل كان بالإمكان على أية حال مراقبة تجارة الحبوب، الموزعة على آلاف من الصفقات الصغيرة، بحيث إن صغار التجار هم وحدهم الذين غالباً ما يمكن رصدهم؟ وقد كتب مابلي: "إن تجارة الحبوب [الفرنسية] أغلى من البيرو"(٤٧٢). لكنها كانت تجارة مبعثرة إلى أبعد حد. والحال أن بواجيلبير، الذي كان يريد تأمين الحرية لتصدير الحبوب، وهي قضية أيدها كبار ملاك الأرض، قد زعم أن الاختلالات في الإمدادات يسهل علاجها (كتب يقول إنه في عام ١٦٧٩ لم يتطلب الأمر غير استيراد ما بين ٢٥,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ **muids** من الحبوب الأجنبية حتى يتسنى تسوية أزمة حصاد سيئة سوء أزمة ١٦٩٣ ـ ١٦٩٤)(٤٧٣). فهل كان محقاً في هذا الزعم؟ نعم ولا. إننا لا يجب أن نصور العجز في الحبوب تصويراً دراميا مسرفاً ـ كما أنه لا يجب التهوين من شأنه.

بسبب مشكلات المواصلات، اجتمعت الاختلالات والاضطرابات **داخل** فرنسا مع مشكلة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى خلق تناقضات وحالات نقص في المؤن ومظاهر قلق مزعجة. فمن الممكن أن تفلت مقاطعة في أحد الأعوام من المحن العامة ـ كما فعلت بريتانيا في عامي ١٧٠٩ ـ ١٧١٠ ـ لكنها كانت ترضخ لهذه المحن في العام التالي. ولذا فمن الصعب أن نأخذ مأخذ الجد حكم م. دو لامار الاسترجاعي في كتابه **Traité de police** (١٧١٠) والذي يذهب إلى أنه على مدار ثمانية أعوام متصلة، بين عامي ١٦٨٤ و١٦٩٢، تمتعت فرنسا **كلها** بحصادات جيدة(٤٧٤). وما نعرفه بالفعل هو أنه عندما سمحت الحكومة الملكية، عبر مرسومي عامي ١٧٦٣ و١٧٦٤، بتصدير الحبوب، شريطة ألاّ يكون سعر القنطار أكثر من ١٢ **livres**، كانت النتيجة فوضى غير متوقعة، مع مضاربة متناقضة وارتفاع عام في الأسعار، وقد جرى استطلاع مسهب لآراء الأمناء، في محاولة لفهم أسباب ما حدث. وقد مالت جميع إجاباتهم في اتجاه واحد: فمشكلة الحبوب، في رأيهم، هي مشكلة محلية بالدرجة

الأولى، وذلك بسبب التباينات غير المعقولة أحياناً بين الأسعار في المقاطعات المختلفة، بما في ذلك المقاطعات المتجاورة نفسها. إن المسافات قد قسمت ومزقت فرنسا، الأمر الذي جعل الحياة صعبة.

وكيف كان يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك؟ في الأيام الأولى للثورة، ذهبت التقديرات إلى أنه من بين المقاطعات (أو بالأحرى الـ **généralités**) الـ ٣٢، كانت ١٢ مقاطعة في عجز منتظم وكانت ١٠ مقاطعات في توازن وكانت ١٠ مقاطعات أخرى تتمتع بفوائض. لكن هذه التباينات لم تؤد إلى موازنة أحدها الآخر، حيث إن النقل كان بطيئاً وباهظ التكاليف وعديم الكفاءة.

وقد زادت الحرب من حدة المصاعب العادية. فالحرب على الحدود أو وراءها كانت تعني إرسال إمدادات إلى مسافات بعيدة، بدرجة غير معقولة أحياناً. والحال أن المصادرات والاستيلاءات التي كان يقوم بها المسئولون عن توفير المؤن للجيش، والذين مُنحوا أو انتزعوا الحق في التصرف بحسب ما يريدون، قد أدت إلى إرباك قنوات الإمداد العادية. ومن ثم فقد كان الأمناء يعترضون مراراً على الأوامر الصادرة إليهم. وعندما طلبت الحكومة في أغسطس/ آب ١٧٠٩ من **généralité** سواسون "جباية عشرة آلاف زكيبة من دقيق الـ **méteil** أو الشعير، رد الأمين لو فيفر دورمسون في السادس والعشرين من ذلك الشهر بأن هذا سوف يكون متعذراً، لأن "حصاد الشعير ما يزال في بدايته ولن يكتمل إلاَّ في أواخر سبتمبر/ أيلول"(٤٧٥)، ومن ثم فلن تكون الزكائب جاهزة قبل نهاية أكتوبر/ تشرين الأول. وأياً كان الأمر فقد لا يتم الوصول إلى رقم العشرة آلاف زكيبة: "هذا الإقليم، كقاعدة، يكاد لا ينتج شعيراً بالمرة: إن مزارعين قلائل هم الذين زرعوه، ثم إنهم قد زرعوه في الوديان فقط، حيث إن هذا النوع من الحبوب لا يُزرع في أفضل الأراضي... وعلاوة على ذلك، فإن زراعة الأرض في منطقتيْ قد ارتبكت بشكل شبه متواصل من جراء القوافل التي خضعت لها على مدار هذه الشهور الأربعة الأخيرة". وهو يعني أن تجنيد الحكومة للفلاحين كناقلين قد منعهم من فلاحة الأرض. ثم اقترح دورمسون بدلاً من ذلك إرسال "شوفان غير مطحون أو دقيق شوفان، أو أي حبوب أقل شأناً يمكن استخدامها في صنع الخبز" - وهو اقتراح يبدو أنه حاز القبول، وذلك لأن يداً أخرى قد كتبت على هامش رسالته كلمة **bon** (والتي تعني استحسان الاقتراح والموافقة عليه). وإذا كانت الحكومة قد رضخت لحجج الأمين، فما ذلك إلاَّ لأنه لم يكن هناك من مجال رحب للاختيار. لقد

كانت المؤن لازمة للجنود على الجبهة: وقد حدث هذا كله قبل مجرد أسبوعين من معركة مالبلاكيه (١١ سبتمبر/ أيلول ١٧٠٩)، وهي مذبحة رهيبة، يجب اعتبارها هزيمة، لكنها قد سدت مع ذلك الطريق في وجه الغازي على الحدود الشمالية التي حصّنها فوبان.

لكن الحرب كانت تعني أيضاً تحركات كثيرة للجنود جيئة وذهاباً. وبعد يومين من إرسال الرسالة التي أسلفنا الاستشهاد بها، هبطت "فلول القوات القادمة من تورنيه" على الريف المحيط بلاون ونهبت "الخضروات وبساتين الفاكهة، لأنها لم تكن قد حصلت على رواتبها. وكان أهل المدينة قد سمحوا للجنود بالحصول على الخبز، لكن الجنود وسياس الخيل لم يكتفوا بذلك"(٤٧٦).

وحتى في أماكن بعيدة جداً عن مسرح العمليات (حيث يحدث كل شيء تقريباً)، وحتى عند انتهاء القتال، كانت القوات تشكل مصدر إزعاج وعذاب دائمين للمدينة وللريف على حد سواء، حيث إنها كانت تتحرك في مختلف أرجاء البلد وعند نهاية كل عام كانت تحتل الملاذات الشتوية. وسواء أكان الجندي مقيماً بشكل دائم أم مؤقت، فقد كان يسكن مع المدنيين الملزمين بإطعامه ـ وهو نظام يعرف بالـ **étape** وبالـ **ustensile**(٤٧٧). وكان التعويض عن ذلك يحدث فيما بعد، ولكن بعد شيء من التأخير، وعن طريق وسطاء كانوا يستأثرون لأنفسهم بنسبة مئوية من التعويض. وفي عام ١٦٨٢، كانت قوات كثيرة قد مرت بمدن بورج ـ آن ـ برس وكولوني وفيلار بحيث إن المقيمين فيها "قرروا هجر بيوتهم إذ لم يعد بوسعهم تحمل عبء إيواء الجنود"(٤٧٨). ثم حدث ما هو أسوأ من ذلك في عام ١٦٩٤: فبما أن الحصاد كان كارثياً في ذلك العام، فإن برس وبوجي قد أصيبتا بالمجاعة من جراء "مرور أكثر من ٢٧,٠٠٠ جندي قضوا [مجرد] خمس ليالٍ في إقليم بوجي". وكان هذا يحدث قبل وقت طويل من حروب لويس الرابع عشر: ففي أغسطس/ آب ١٦٢٥ في السانتونج، "ألحق فوجان أو ثلاثة أفواج في خدمة الملك ضرراً يفوق الضرر المترتب على البرق والطاعون والمجاعة معاً"(٤٧٩).

كما كانت الحرب تعني زيادة الضرائب واختزال المساعدات الممنوحة من جانب الدولة والتجنيد الإجباري في الجيش. ووفقاً لبوتييه دو لا ايستروا في عام ١٧١٦، فإنه إذا كان الحصاد "أقل وفرة مما في الماضي" خلال حرب الخلافة الإسبانية، من عام ١٧٠١ إلى عامي ١٧١٣ ـ ١٧١٤، فإن الحرب نفسها هي التي يجب أن تُلام على

ذلك، "حيث إنها قد استنزفت الريف وحرمته من الرجال، دون أن تترك فيه عدداً كافياً منهم لفلاحة الأرض"(٤٨٠).

وقد تلاقت جميع هذه المشاق لكي تزيد من هشاشة اقتصاد قائم على الزراعة. وهذه الهشاشة هي التي يشجبها فريدريش لوتج، عندما يقول إن أي إقليم، بوجه عام، معتمد أساساً على الانتاج الزراعي والحرفي، سوف يعجز عن إطعام سكانه بشكل مناسب، بمجرد تخطي عتبة سكانية معينة. فهل هذا هو التفسير الذي نبحث عنه؟ هل كانت فرنسا مكتظة بالسكان؟ إن كان الأمر كذلك، فلا شك أن آرثر يونج كان محقاً عندما قال عن السكان الفرنسيين عشية الثورة إنهم "يضمون ستة ملايين نسمة زائدة!"(٤٨١). ودائماً ما أشار جان فوراستييه في هذا الصدد، بشكل مشروع إلى حد ما، إلى أن انتاجية الفرد من القوة العاملة كانت منخفضة. وفي عام ١٧٠٠، كان عمل عشرة من الفلاحين القادرين على العمل لا يعيل غير ١٧ شخصاً، بمن فيهم هم أنفسهم(٤٨٢).

وهذا كله يساعد على توضيح أنه حتى عندما تكون فرنسا قادرة على إطعام سكانها، فإنها ليست قادرة على إطعامهم بشكل جيد. وفي عام ١٧٠٠ (بالفرنكات الثابتة في عام ١٩٤٩) كان الاستهلاك الإجمالي للفرد يساوي ٥٠,٠٠٠ فرنك وفي عام ١٩٧٢، كان يساوي ٤٧٦,٠٠٠ . وسعياً إلى زيادة توضيح الفرق، يضيف جان فوراستييه: "إن العامل الأدنى أجراً في عام ١٧٠٠ كان يأكل من الخبز ما يساوي ثمانية أضعاف ما يأكله نظيره في عام ١٩٧٦؛ وهذا لأن أي غذاء آخر كان خارج إمكانات جيبه"(٤٨٣).

حالات الندرة، نقص المؤن، المجاعات، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات

على مدار قرون متصلة، عانت غالبية الشعب الفرنسي العظمى من حالات النقص المثيرة هذه، وعاشت في قلق متصل، ومن حين إلى آخر لجأت إلى التمرد. وتتكرر في الوثائق خمسة مصطلحات: الندرة، النقص الشديد للمؤن (**disette**)، المجاعة، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات. وكلمة الندرة، الأقل خطورة، هي الأقل ظهوراً؛ في حين أن كلمة الـ **disette** وكلمة المجاعة **famine** يتكرر ظهورهما كثيراً؛ والواقع أن ما يفصل إحداهما عن الأخرى كان مجرد خطوة واحدة: وتشير الوثائق إلى النقص العظيم (**une grande disette**)، أو إلى "نقص من المحتمل أن يؤدي إلى مجاعة".

إلاّ أنه كانت هناك هيراركية للمصاعب، كما كان هناك اختلاف بين القلاقل المتصلة بالحبوب - وهي أحداث قصيرة العمر قد تستمر يوماً أو ساعات قليلة، على طريق رئيسي أو ضفة نهر أو في ساحة سوق - والهبة أو التمرد الفلاحي الشعبي الذي قد يدوم أسابيع وشهوراً في مجال مكاني واسع.

لكن الندرة والنقص والمجاعة والقلاقل والتمرد كانت في الواقع مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. فالقلاقل كانت مجرد تعبير عن قلق عميق ودلالة على أن الحياة في فرنسا كانت متواصلة الاحتدام من جراء النقص المأساوي في الانتاج الزراعي. أقول المأساوي لأن الشواهد غالباً ما تبعث على الحزن: في أعوام ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ و١٧٠٩ الرهيبة، على سبيل المثال. وفي ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٧٣٩، كتب المركيز دارجنسون في **مذكراته**، دون أدنى تردد أن "الناس في المقاطعات يموتون أو يأكلون العشب"(٤٨٤). وفي عام ١٦٥٢، يصف شهود العيان "أهل اللورين والمناطق المحيطة الذين يأكلون العشب في الحقول كالماشية". وفي بورجونيا، في عام ١٦٦٢، كان "ثلث السكان، بمن في ذلك سكان المدن الجديدة"، مدفوعين إلى فعل الشيء نفسه وكان "عديدون يأكلون اللحم البشري". وفي عام ١٦٩٤، قرب مولان كان الناس "يقتاتون على العشب كالبهائم"(٤٨٥). وبما أن المدن كانت في مأمن نسبياً وكانت تحصل على المساعدة، فإن الفلاحين الذين حرمهم سكان المدن من كل شيء قد تدفقوا على المدن وماتوا في الشوارع (حدث الشيء نفسه في كل أوروبا، ففي البندقية، جاء الفلاحون من البر لكي يموتوا على الجسور وضفاف القنوات). وفي ٢ مايو/ آيار ١٦٩٤، ذكر أمين ليون أن "النقص في المؤن يزداد حرجاً بحيث إن مدينة ليون قد غرقت في طوفان من الفلاحين الذين استولوا على كل ما هناك من خبز، بالرغم من جميع الاحتياطات؛ ولكي ينجحوا في ذلك، كانوا يلقونه ليلاً وراء أسوار المدينة، وقد صادرنا جانباً منه كان يجري نقله في براميل كما لو كان نبيذاً"(٤٨٦).

وكان ديماريه دو فوبور، أمين أوفرنيا، قد عاد لتوه من **élections** مورياك وأورياك في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٦٩١: "لقد عانت الأخيرة معاناة قاسية خلال الشهرين إلى الشهور الستة الأخيرة [الفاصل بين حصاد وآخر] حيث إن الفلاحين قد استهلكوا جميع الحبوب والمواد الغذائية التي كانوا قد قاموا بتخزينها من العام الماضي". وقد جرى توزيع الخبز "مرة في الأسبوع على جميع الفقراء الذين يظهرون في أربع مدن مختلفة في هذه الـ **élection**. وكان هناك عدد غفير منهم عند التوزيع في أورياك في الثامن

من هذا الشهر بحيث إن أحد عشر شخصاً قد ماتوا في الزحام، بالرغم من حرصنا الشديد على حفظ النظام. وعادة ما يظهر في أيام التوزيع أكثر من ٦٠٠٠ شخص، ويظهر عدد متناسب مع هذا العدد في المدن الأخرى. وتتم التوزيعات في يوم واحد في المدن الأربعة كلها بحيث لا يمكن للفقير الواحد أن يأخذ الخبز من مكانين"(٤٨٧).

وقد قدَّم الأمين "سببين للحالة المحزنة في هذه الـ **élection**": الحصادات السيئة في العامين السابقين و"الزيادة في الـ **ustensile** في السنة الماضية، إلى مستوى ٦٦٦,٠٠٠ **livres** بالنسبة لأوفرنيا ككل، وهو مبلغ كثير إلى حد ما بالنسبة لهذه المقاطعة"(٤٨٨).

فما هي الأصوات الأخرى التي يجب أن نستمع إليها؟ ربما قس أبرشية تول، في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٦٩٢؟ لقد كانت هذه المدينة الصغيرة واحداً من جيوب الفقر الدائمة في **généralité** ليموج. ويكتب الأب ميلون فيقول: "لا توجد ست عائلات داخل مدى عشرة فراسخ تملك خبزاً تحيا عليه، وقد استهلكت كل ما بحوزتها من البنجر ولا تملك طعاماً آخر، حيث إن الصقيع قد أجهز على كل شيء. وما لم تجر إغاثة المقاطعة بسرعة، فإن ثلثي الناس سوف يهلكون" ـ وهذه مبالغة واضحة، لكن مهمته كانت تتمثل في استدرار حنان ذوي المقامات السامية(٤٨٩).

ويقول لنا المؤرخون إن فرنسا شهدت ١٣ مجاعة **على المستوى القومي** في القرن السادس عشر؛ و١١ في القرن السابع عشر و١٦ في القرن الثامن عشر(٤٩٠). وحتى لو افترضنا أن هذه القائمة كاملة ودقيقة (وهو ما أشك فيه)، فإنها لا تتحدث عن المجاعات **المحلية**، مع أن هذه كانت جد متكررة، حيث كانت تحدث كل سنة تقريباً في مكان أو آخر. ولا يمكن أن يقال إن الندرة والمجاعة كانتا في القرن التاسع عشر نفسه حالتين غير معروفتين بعدُ. ففي عام ١٨١٢، انقسمت فرنسا فريقين من جراء "نقص رهيب في المواد الغذائية"(٤٩١)؛ وفي عامي ١٨١٦ ـ ١٨١٧، اجتاحتها مجاعة سرعان ما انتشرت في جميع أرجاء البلد؛ وفي عام ١٨١٩، جرى إدخال السلم المتحرك لتنظيم الواردات؛ وكانت هناك سلسلة من الحصادات السيئة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٣٠ وفي عام ١٨٣٧، ثم في أعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨. وقد أدى الحصاد السيء الأخير إلى تفجير أزمة تشبه أزمات عهد النظام القديم، وهي أزمة ريفية الأصل، أسهمت في سقوط ملكية يوليو/ تموز. وكان على السلطات أن تقبل خفض التعريفة الجمركية على القمح الروسي الوارد إلى فرنسا، و"المستورد عبر مارسيليا وطولون

والمحمول على نحو خمسين سفينة بخارية تصعد نهر الرون"(٤٩٢). إلاّ أنه بعد حصاد القمح والبطاطس الهزيل للغاية في عام ١٨٥٣، لم يكن بالإمكان الاعتماد على مصدر الإمدادات هذا، وذلك بسبب حرب القرم التي أوقفت الشحنات من أوديسا بين عامي ١٨٥٤ و١٨٥٦. وعلى مدار ثلاث سنوات كانت الدولة مرغمة على التدخل بنشاط وكان على البارون هوسمان في باريس أن ينظم "صندوقاً للمخابز" سعياً إلى تجنب أزمة غذاء أخرى"(٤٩٣).

الانتفاضات الفلاحية والتمردات المتصلة بالحبوب

أدت تقلبات حصادات الحبوب إلى إثارة العالم الفلاحي بشكل دائم. فالاضطرابات تنشب فجأة ثم تنتهي فجأة مرة أخرى. تلك كانت الحالة حتى في الماضي البعيد: إن **jacquerie** عام ١٣٥٦ قد بدأت في ٢٨ مايو/ آيار من ذلك العام وانتهت في ١٠ يونيو/ حزيران، بعد قمع لا يرحم أنزله بها شارل الرديء(٤٩٤). لقد جرى ذبح عشرات الآلاف من الفلاحين. وهذا المدى الزمني القصير والانهيار في وجه القمع كان مميزاً للانتفاضات الكبرى في بلدان أخرى أيضاً: تمرد الفلاحين الإنجليز في عام ١٣٨١، وحرب الفلاحين في ألمانيا في عام ١٥٢٥. وقد أدى كل تمرد فلاحي إلى مباغتة النظام الاجتماعي، مستفيداً من طاريء ما أو تراخ للانتباه من جانب السلطات لاحتلال الساحة، لكنه عادة ما كان ينتهي إلى العجز عن السيطرة عليها أو التشبث بها. وكان القمع يتمتع بحيازته لتفوق القوة المسلحة التقني الذي لا يرحم.

وهكذا فقد اتبعت الانتفاضات الشعبية نموذجاً مألوفاً، متكرراً. على أن طابعها كان يتغير في فرنسا، بعد ثمانينيات القرن السابع عشر بوجه عام، في المرحلة الأخيرة من عهد لويس الرابع عشر. وقبل هذا العقد، كانت الاضطرابات اجتماعاً لمختلف العناصر: الانفجار العفوي، الفعل السياسي، الاحتجاج على النظام الاجتماعي، التمرد على رفع الضرائب، الغضب الناشيء عن العوز. وقد عبرت عن نفسها في قلاقل واسعة النطاق، كانت تنتشر انتشار النار في الهشيم وكانت موجهة بالدرجة الأولى ضد الضرائب. وعندما هب إقليم الفيفاريه في عام ١٦٧٠، استحضر أغنية قديمة من زمن الفروند:

أيها الفلاح، احمل سلاحك

قف في وجه مصاصي الدماء، في وجه الجباة
يجب العواء في وجه الذئاب
مجرفتك ومعولك ورفشك
سوف تجمع الضريبة هذه المرة(٤٩٥).

وبعد عام ١٦٨٠، غالباً ما كانت الانتفاضات هبات متصلة بالخبز على نحو مباشر، في المدينة أو الريف، حيث كانت تنفجر بشكل متقطع ولا تدوم إلاّ لوقت قصير ـ قد يكون يوماً أو يومين أو أسبوعاً على الأكثر. وكان القمع ينجح في إخمادها بسرعة، حيث كانت الـ **maréchaussée** غير القوية جداً كافية لأداء المهمة. أما الجيش فقد كان يكتفي بظهور رمزي وقد ضاعف عدد الداوريات. والحال أن هذا النوع الأحدث من الهبات قد حفزته ارتفاعات أسعار الخبز أو ندرته. وأنا لا أقبل بالكامل دعوى لويز تيلي (١٩٧٢) التي تذهب إلى أن القلاقل المتصلة بالخبز بعد القرن السابع عشر قد مثلت سلسلة من الهجمات السياسية على الحكومة. إنها تكتب فتقول إن: "الصيغة الاقتصادية التبسيطية التي تقول إن نقص المؤن = الجوع = التمرد لا يمكنها تفسير الهبات المتصلة بالخبز في فرنسا بعد القرن السابع عشر. ويجب بالأحرى البحث عن التفسير في **سياق سياسي** ـ تطور سياسة الحكومة ـ وفي التحول طويل الأجل لسوق الحبوب(٤٩٦). ومن المؤكد أن جميع التمردات كانت موجهة ضد النظام السائد، وفي فرنسا كان النظام الملكي قد حل محل السلطات المحلية التي كانت تعالج مسائل الإعاشة. ولذا فقد كانت الحكومة متورطة في الأمر بشكل تلقائي خلال أبسط اضطراب. لكن الفقر ونقص المؤن والخوف من المجاعة يبدو لي أنها كانت أهم الدوافع، وليس المقاصد السياسية.

وما يبدو جديداً بالنسبة لي هو التواتر المتزايد لاضطرابات طفيفة نسبياً وظهورها المتزامن في كل من المدينة والريف. فقبل ذلك كانت المدينة أشبه ما تكون بعالم مستقل، معادٍ للفلاحين بشكل تلقائي. وفي عام ١٦٣٠، اكتفاءً بمثال واحد، تعرضت ديجون لتهديد قصير الأمد من جانب زارعي الكرم المجاورين، الذين كانوا قد هبوا احتجاجاً. "إن معظم أفضل العائلات قد نقلت إلى الريف معظم أثاثها وأوراقها وأموالها خوفاً من أن يقوم هؤلاء الغيلان الماجنون في غضبهم العربيد بشن هجوم ثانٍ أكثر دموية من الهجوم الأول"(٤٩٧). لقد جرى إغلاق بوابات المدينة وجرى استنفارٌ

جميع السرايا (ما بين ألفين وثلاثة آلاف رجل) حتى يتسنى في النهاية القبض على عشرة أو دزينة من المهاجمين. وخوفاً من سعي زارعين آخرين للكرم إلى إنقاذهم، جرت مضاعفة داوريات الحراسة الليلية، كما جرى استنفار جميع رجال الكنيسة، أكانوا من رجال الدين أم من العلمانيين.

التمردات قبل عام ١٦٨٠

فيما يتصل بالفترة السابقة على عام ١٦٨٠، لن أرجع إلاَّ إلى الأعوام الأخيرة للقرن السادس عشر، عندما كانت الانتفاضات الشعبية واسعة رداً على تجاوزات جامعي الضرائب والنهب الذي شهدته حروب الدين وأعمال الوحشية والتعذيب التي اقترفها كل من الجنود والنبلاء الذين اندفعوا مسعورين بالفعل في الريف، أكانوا ملكيين أم من أعضاء العصبة. وعندما انقلب الموقف، وازن عنفهم عنفٌ وحشي من جانب الفلاحين. وقد ظهرت روابط دفاع ذاتي فلاحية: فبين عامي ١٨٥٩ (عام معركة آرك) و١٥٩٣ (عام دخول هنري الرابع باريس)، تشكلت روابط الـ **Franc Museaux** والـ **Château - verts** والـ **Lipans**؛ وفيما بعد ظهرت روابط الـ **Tard - venus** والـ **Tard - avisés** والـ **Croquants**. وقد تفشى هذا الاسم الأخير وانتشر في مجمل المنطقة المتمردة التي شملت في النهاية مجمل فرنسا الغربية تقريباً، من البيرش والمارش إلى الليموزان ـ مركز التمرد ـ والبيريجور. لقد كانت منطقة لا توجد فيها غير قوات ملكية قليلة، حيث كان جنود الملك منهمكين في غالبيتهم في الخدمة في شمالي وشرقي المملكة.

وقد تجاوز العنف الفلاحي كل ما كان معروفاً من قبل(٤٩٨). إلاَّ أنه في نهاية الأمر لم يكن المتمردون (نحو ٥٠,٠٠٠ رجل في الساحة)، بالرغم من تسلحهم ببنادق المسكيت، أنداداً لسلاح الفرسان ولانضباط الوحدات الصغيرة من القوات التي جرى إرسالها لقمعهم. إن تمرد عام ١٥٩٤، الذي بدأ في فبراير/ شباط، قد انتهى في يونيو/ حزيران من ذلك العام، بمجرد توافر الوقت أمام التدابير القمعية، المنظمة من بعيد، لكي تدخل حيز التنفيذ. وفيما بعد، نشبت تمردات مثيرة أخرى ثم انتهت إلى الانهيار: في الكيرسي في عام ١٦٢٤؛ في بواتو وآكيتين وفيفاريه في عام ١٦٣٢؛ في لانجدوك وآكيتين في عام ١٦٣٥؛ في المنطقة الشاسعة الممتدة من وادي الآلييه إلى الأطلسي في عام ١٦٣٦؛ عبر مجمل فرنسا الغربية في عام ١٦٤٣؛ عبر مجمل

الجنوب، جنوب خط يمتد من بوردو إلى جـرينوبل، في عام ١٦٤٥؛ في الفيفاريه في عام ١٦٧٠؛ في بريتانيا السفلى في عام ١٦٧٥. إن الـتمرد قد امتد في كل مناسبة على مساحة شاسعة، لكنه لم يدم طويلاً قط(٤٩٩).

لقد استمرت انتفاضة الفيفاريه من مايو/ آيار إلى يوليو/ تموز ١٦٧٠. أمّا تمرد الـ **Bonnets rouges** (ذوي القبـعات الحمراء) فـي بريتانـيا، والذي بدأ في مـايو/ آيار ١٦٧٥، فقد انتهى في أغسطس/ آب. وكالعادة، كان القمع مريعاً: لقد تصرف الجنود بأسوأ مما لو كانوا عـلى أرض العدو. وكتبت مدام دوسيفينيه، الـتي كانت في الموقع بالصدفـة: "إن بريتوننا التـعساء، ما أن رأوا الجنود حـتى ألقوا بأنفســهم على الأرض وقالـوا **mea culpa**، وهي الكلمات «الفرنسية» الوحـيدة التي يعرفونها... ولا نهاية للإعدامات"(٥٠٠).

وفيما بين هاتين الانتفاضتين السافرتين، يجب للمرء أن يأخذ في الحسبان التمردات الكثيرة التي جرى إخـمادها وانفجارات اللهب الذي لم ينتشـر أو جرى إطفاؤه بسرعة، ربما لكي يعاود الانفـجار مرة أخرى: إنها تشكل إضافة إلى إجمالـيٍ كبير. وقد حسب ايف ـ ماري بيرسيه ما بين ٤٥٠ و ٥٠٠ "انفجاراً للتمرد" في آكيتين وحدها، بين عامي ١٥٩٠ و١٧١٥(٥٠١).

ومنذ ظهور الطبـعة الفرنسية لكتاب بوريس بورشـنيف الرائد في عام ١٩٦٣(٥٠٢)، وهناك جدل كبير بين المؤرخين حول أسـباب وخصائص هذه التمردات. صراع طبقي، تمرد سياسي، حركة مضادة للضرائب ـ كل التـفسيرات تتضمن قدراً من الحقيقة. وفي مقال حـديث(٥٠٣)، يركز أوج نوفو على التمردات نفـسها ويحاول إعادة تركيب صورة أيديولـوجيتها. وهـو يشدد علـى الوضع الهش الـذي وجد الفلاح نفسه فيه: ضـريبة جديدة، تشديد إضافي للضغط الضريـبي، زيادة في الاستغلال الاجتماعي، انحدار في الاقتصاد، هـبوط في أسعار الحـبوب ـ وسرعان ما يجـد نفسه وقد سقـط في العوز أو حتى التسول. وكان هذا أكثر مما يحتمل. إن التمردات قد حركها البؤس واليأس.

ولعل بوسعها أيضاً أن تـقول لنا شيئاً آخر، من توزيعها الجغرافـي. فلو نقلنا على خريطة لفـرنسا الأقاليم التي ذكـر بورشنيف أنها قد انـدرجت في تمردات متعاقـبة بين عامي ١٦٢٣ و١٦٤٨ (انظر الشـكل ١٦)، فسوف نجد أن معظم التـمردات قد حدثت في بعض مناطق الغـرب والجنوب. وهكذا نعود عبر طريق آخر إلى هـذين الانقسامين الطبـيعيين لـلبلد، حيـث يمتد الأول من الشـمال إلى الجنـوب من مشارف المـسيف

الآرموريكـي، ويمتد الآخر من الـغرب إلى الشرق علـى طول اللوار. ومن العـجيب، بالمناسبة، أن جغرافية التمرد هذه لم تكـن، بحسب علمي، موضع اهتمام أكبر، اللهم إلاَّ بشكل عابر، من جانب بيير جوبير(٥٠٤).

ومثل هذا التركيز الجغرافي إنما يتطلب تفسيراً: ولكن هل نحن في وضع يسمح لنا بتقديم تفسير؟ إن التوصل إلى تأريخ تبايني لفرنسا يبدو أنه دائماً ما يفلت منا عند جميع منعطـفات الماضي الكبـرى. فهل بالإمكان إلقاء أي ضـوء على المشكلـة عبر الإشارة إلى: ١) أن الشمال كـان يتمتع باقتصاد معـيشة يومية أفضل توازنـاً؛ ٢) أنه كان تحت سيطرة أكثر إحكاماً من جانب السلطات الملكية لاعتبارات استراتيجية بسبب كونه أقرب إلى باريس؛ ٣) أنه فـي الشمال، حيث كان النقـل أسهل، كان بالإمكان تجهـيز القمح بسرعة؛ ٤) أن الاضـطرابات المتصلـة بالحبوب قد وقـعت في جميع الأقالـيم، ولكن بحدة متفاوتة.

بعد ١٦٨٠

لا جدال في أن هذا الـعنف منفلت الـزمام قد انحسر بعد ثـمانينيات القـرن السابع عشر، إذا ما نحينا جـانباً تمردات الكاريمار المتفاقمـة في السيفين (١٧٠٢ ـ ١٧٠٥)، والتي كان الدين فيها الـسبب الوحيد تقريباً لانعدام الاستقرار. فلـماذا إذاً انحسر العنف بعد هذه السنوات الفاصلة؟ هذا سؤال ليس من السهل الإجابة عنه.

الواقع أن ما حدث هـو أن البلد قد خضع لنـظام اجتماعي وسياسـي، سلطوي من حيث طابعه، لكنه مقبول ومحتمل على أيـة حال. فهل يمكن تفسير ذلك بالانتقال من الضريبة المباشرة إلـى الضريبة غير المباشرة (حيث كان دافعو الـضرائب أقل استياءً من الأخيرة مما من الأولى)، وهـي خطوة بدأت في زمن كولبير؟ أم لعل بـالإمكان تفسيره بتقدم مركزة الدولة والتي عززت سلطة الملكية وعلمتها كيف تجعل نفسها مطاعة بشكل أفضل؟ أم أنه يرجع إلى أن الكنيسة، بعد ما نعتـبره نحن المؤرخين إلغاءً كارثياً لمرسوم نانت (١٦٨٥)، قد تقـاربت أخيراً مع الملكـية، بعد فترة تردد طويـلة؟ إن رجال الدين الذين غالباً ما كانوا معادين للحكومة في زمن الفروند، قد غيروا الآن انحيازاتهم.

ويكمن تفسير محتمل أخير في تحسن المستويات المعيشية للناس العاديين، في كل من المدينة والريـف. ومن الصعب التأكد من ذلك، إلاَّ أنه في الـربع الأخير من القرن السابع عشر على أيـة حال أصبحت الذرة محصولاً منتظماً فـي حوض الآكيتين، حيث

الشكل ١٨

الانتفاضات الشعبية في فرنسا في القرن السابع عشر.

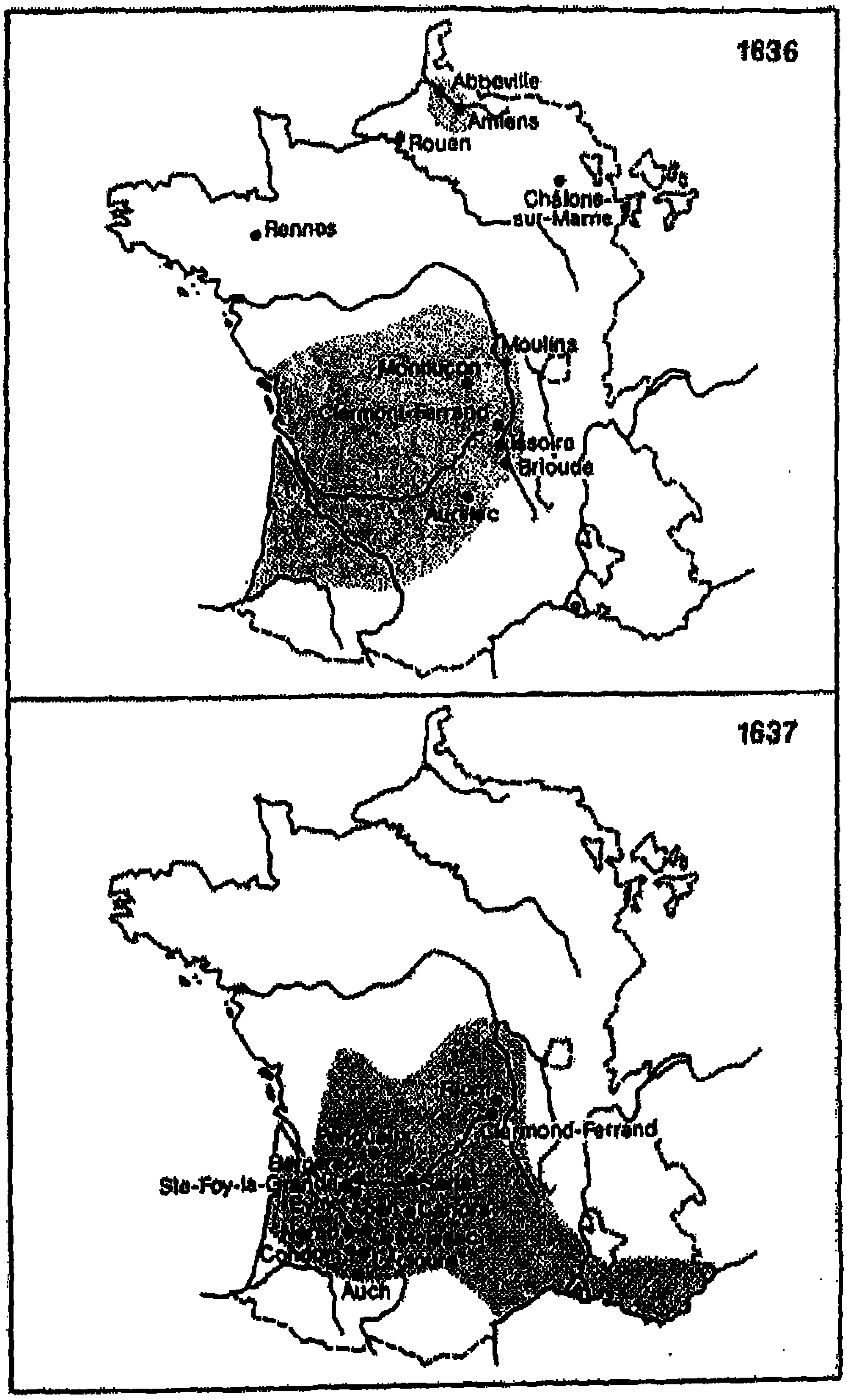

تابع الشكل ١٨

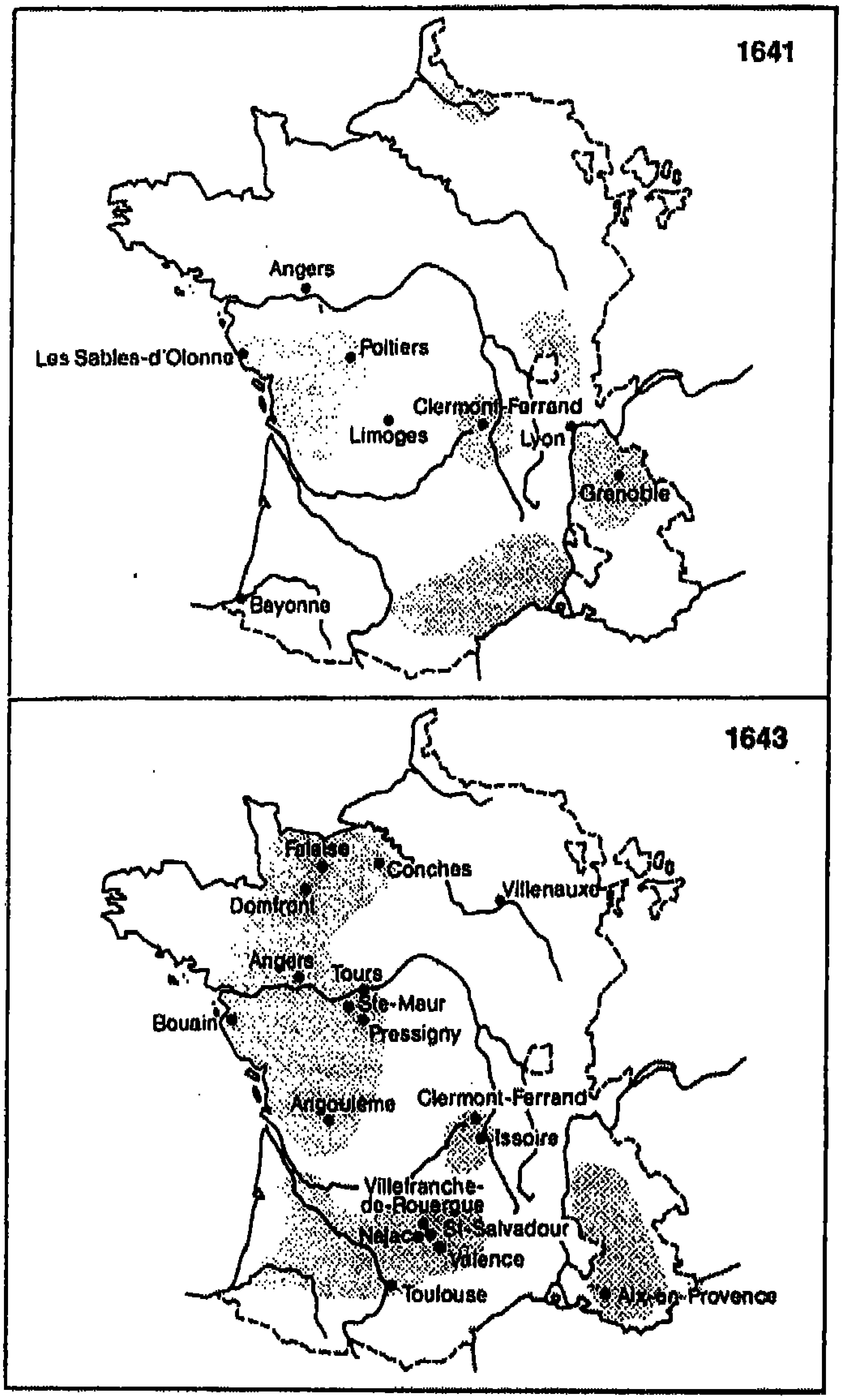

من الخرائط الـ ٢٤ في دراسة بوريس بورشنيف لأعـوام ١٦٢٦ ـ ١٦٤٨، اخترت أربع خرائط تبين المنطقة الأوسع والأقاليم الأكثر تأثراً بالتمردات.

المصدر:

B. Porchnev, *Les Soulèvements populaires en France 1626 - 1648*, 1963.

امتد من منطقة تولوز ووصل في نهاية المطاف إلى مجمل فرنسا، مما أدى، كما أشرنا بالفعل، إلى وضع حد لمجاعات "عصر الباروك"(٥٠٥). فهل كان ذلك سبباً لتحقق الهدوء النسبي بعد عام ١٦٨٠؟ إن هذا الهدوء سوف يدوم، على الأقل، حتى "حروب الدقيق" في مايو/ آيار ١٧٧٥، والتي مثلت انفجاراً خطيراً للقلاقل كان يحمل بالفعل، في نظر بعض المؤرخين، بذور تمرد اجتماعي محتمل(٥٠٦)، واجتاحت باريس وفرساي والريف القريب، على أثر مرسوم تورجو الخاص بحرية تجارة الحبوب (١٧٧٤).

ومع الثورة، انتشرت القلاقل والاضطرابات، دون أن تبلغ على أية حال درجة العنف المعروفة في الماضي. والحال أن اضطرابات صيف وخريف عام١٧٨٩ قد استفادت من انحلال الدولة والخيالات التي حركها الرعب الكبير. إلاّ أنه بحلول الخريف، كان الحرس الوطني الذي تشكل في المدن قد بدأ بالفعل في استعادة النظام في الريف المجاور ومن العجيب بما يكفي أن الفلاحين، في بعض الأقاليم، قد واصلوا دفع العُشر حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٧٩٠(٥٠٧).

ويعجب المرء من الطابع المحدود للقلاقل وللاضطرابات المتصلة بالمواد الغذائية في القرن الثامن عشر. إن تتابع الأحداث واحد دائماً، والأسباب الظاهرة واحدة دائماً، ورد فعل السلطات واحد دائماً. فندرة الحبوب، والارتفاعات الحادة في أسعارها، في الريف ولكن خاصة في ساحات الأسواق في المدن، هي محركات الأحداث. وكان رد فعل الناس عادة أشبه ما يكون بنوع من الحصار - وقف الحبوب المسافرة، أكانت مسافرة بالعربات أم على ظهور الحيوانات أم على متون المراكب، عبر مدينة أو قرية أو عبر الريف المكشوف؛ أو قد تحدث قلاقل من جانب سكان المدن. وعندما ينجح المحتجون، يتم الاستيلاء على الحبوب، وقد تباع بأسعار أقل من الأسعار الجارية، أو قد يتم نهبها ببساطة في بعض الأحيان - إذا لم تصل الـ **maréchaussée** أو القوات في الوقت المناسب.

وفي ٢ مارس/ آذار ١٧٠٩ مثلاً، سوف نجد أن الحبوب المشتراة من اللورين كان قد جرى تخزينها في شاتو بوربون - وهي آنذاك "بورج صغير" في ما أصبح الآن **département** الفوج. والحال أن بعض هذه الحبوب قد جرى "نقلها على ظهور ثمانية وستين بغلاً، كل بغل منها يحمل زكيبة وزنها ٢٠٠ رطل". وقد سارت في اتجاه ميناء جريه النهري على السون، الذي يبعد مسافة ٦٧ كيلو متراً، حيث كان من

المقرر إنزال الزكائب لترحل على النهر: "إن الغوغاء المحتشدين في بورج بوربون قد دقوا أجراس الاستنفار، وقام عدة رجال ونساء مسلحين بالسكاكين وبالمناجل وبالأسياخ الحديدية بإعطاء إشارة الهجوم، وبالرغم من احتجاجات العمدة الذي جاء مهرولاً، مزقوا جميع الزكائب ونثروا الحبوب في الطرقات. ودون مزيد من التحقيق" اقتيد إلى سجن لانجر "امرأة. . . ورجل اسمه آلبان، وهو إسكافي، بدا أنه كان الأكثر عنفاً والأنشط في تحريك هذا الشغب"(٥٠٨).

وهذا التقرير لا يختلف كثيراً عن تقرير الأمين فوبور بشأن انتفاضة شعبية في بار ـ لو ـ دوك في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٦٩٧: "بما أن بائعي الحنطة في فيتري كانوا قد أرسلوا اثنتي عشر عربة محملة بالحبوب المشتراة من لورين وباروا، فإن ثلاثمائة أو أربعمائة امرأة، زاعمات أن هذه المشتريات تؤدي إلى زيادة سعر الحبوب، وهو صحيح، قد تجمعن وسرقن عدة زكائب ومزقن زكائب أخرى بالسكاكين. وقد وجدت الشرطة بعض المتاعب في استعادة النظام. وقبل ذلك بأيام قليلة، حدثت اضطرابات مماثلة في نانسي، سرعان ما أخمدها الضباط والحامية"(٥٠٩).

وربما جاز استبعاد هذه الحوادث باعتبارها تافهة، لولا أن حوادث كهذه، طفيفة، ربما، في حد ذاتها، كانت تتكرر كثيراً جداً. وفي عام ١٧٠٩، وهو عام سيء بشكل خاص، أنفجرت القلاقل في جميع أرجاء فرنسا تقريباً: في شالون ـ سور ـ مارن (ربما شالون ـ سور ـ سون؟) في ١٥ مارس/ آذار(٥١٠)؛ وفي لي ـ بون ـ دو ـ سيه على نهر اللوار، في ١٦ مارس/ آذار، حيث أوقف الجمهور ست مراكب كبيرة تحمل الحبوب وكانت على وشك الإبحار، وأرغموا التجار المذعورين على بيع الحبوب في التو والحال؛ وفي آنجيه في ١٨ مارس/ آذار عندما نهب السكان مستودعات الحبوب والتي تخص بائعي الحنطة والخبازين(٥١١) (لقيَ عديدون مصرعهم)؛ وفي أورليان في ٤ و١٦(٥١٢) و٢٧ أبريل/ نيسان(٥١٣). وفي اليوم الأخير، كان يجري إنزال الحبوب المرسلة إلى القوات في الدوفينيه البعيدة لكي ترحل على مراكب في نهر اللوار. وكانت الريح مؤاتية، ثم تجمع حشد لمنع المراكب من المغادرة، "لكن الخوف من الفوجين المرابطين هنا ردع الغوغاء الذين بكوا مع ذلك مر البكاء وهم يرون الحبوب وهي ترحل عن المدينة". وقد وقعت أحداث مماثلة في كولومبيه في أول مايو/ آيار ١٧٠٩(٥١٤). وفي ١٦ يوليو/ تموز في مونجان على اللوار، تجمع "الناس كلهم، رجالاً ونساءً، . . . مسلحين بالأسلحة وبالعصي وبالحجارة" خارج الشاتو لكي يحولوا دون

رحيل الحبوب التي كـان قد خزنها المستأجر لأراضي الماريشـال دو فيلروا. ولم تتسن استعادة قدر من الهدوء إلاَّ بعد تدخل الأمين والـوعد بإبقاء نصف الحبوب في المكان. واقتصرت التدابير الانتقامية على ستة أشـهر في الحبس تعرض لها عدد قليل من زعماء الشغب "حـتى لا يتزايد استفزاز الـغوغاء... المبتليـن على نحو موجع فعـلاً بالجوع المتواصل"(٥١٥).

لكن مثـل هذه الرأفة لم تكـن عادية. كتب أمين الـبوربونّيه، مانـسار دو ساجون: البارحة (١٥ يونيو/ حزيران ١٧٠٩)، "كان عليَّ أن أصدر حكماً على ثلاثة من زعماء ناهبي وسارقـي الحبوب هؤلاء، الذين كانوا قد احـتشدوا في تجمهرات مسـلحة. لقد صدر الحكم بإعدامهم. وقد تم إعدام اثنين منهم هنا [في مولان] وقمت بإرسال الثالث إلى مسرح الجريمة لكي أبث الرعب فـي صدور أتباعه. وأعتقد أن هذا سوف يكون له أثر إيجابي في المراكز وأن هذا المثل سوف يـوقف هذا الاستشراء لأعمال السرقة وقطع الطريق. وما يـزال هناك البعض في الزنازيـن وفي أماكن أخرى سوف أحاكمـهم عندما تكون قـضاياهم جـاهزة لسمـاعها"(٥١٦). والحال أن قـضاء النظـام القديم لـم يكن كقضائنا. لقد سـعى إلى جعل المذنبين عبرة بهدف إظهـار قوته وعزمه، وذلك حتى لا يضطر إلى الرد بشكـل أعنف. لكن صبره كان آخذاً في النفاد بسـرعة. ففي أوائل العام نفسـه، في مارس/ آذار ١٧٠٩، في بيـتيفييـه، كان قد جرى إرسال وحـدة من سلاح الفرسان لإخـماد قلاقل: وقد تم تـجنب أسوأ الأمور، لكن دزيـنة من المشتـركين في القلاقل اقتـيدوا إلى السجن. وكتب أمـين أورليان "أعتقد أن من الـضروري جعل عدد قليل من الناس عبرة"(٥١٧).

لكن القلاقل كانت تخبو يوماً لتندلع مرة أخرى في اليوم التالي. وبينما كانت مدينة أو مركز ريفي يتجـهان إلى الهدوء، كانت القلاقل تظهر فـي مكان آخر. وكان من شأن كل حصاد سـيء أن يحرك التمرد. وفي أغـسطس/ آب وسبتمبـر/ أيلول ١٧٧١، كان الناس يـوقفون شحـنات الحبوب عـلى جميـع الطرق. لقد كـانت الحبـوب جد نادرة والأسعار جد مرتـفعة في شوليه بحيـث إن تسعة أعشار السكان الـ ٣٠٠٠ قد وجدوا أنفسهم دون خبز فهبـوا محتجين: "قالوا بصوتٍ عالٍ إنهم يفضلـون الموت شنقاً على الموت جـوعاً". وكانت الحوادث تـقع يومياً. ويـكتب المسئول المحلي إلـى الأمين فيقول إنها لن تتوقف "ما لم يصل إلى هنا أخيراً قدر من الحبوب"(٥١٨).

وحتى نـعيد تركـيب السجـل الكامل لـهذه الحوادث، يـجب أن نضيـف إلى هذه

التحـركات المرئيـة الاختلاس الأقل ظهـوراً ووجود مهربي الـملح الواسع (والـذين لم يختفوا إلاّ بعد قيام الجمعية التأسيسية أخيراً بإلغاء ضريبة الملح، الـ **gabelle**، في عام ١٧٩٠)، وكذلك أعمال قطـع الطرق الريفية والإضرابات من جانـب أعداد متزايدة من الحرفـيين في أواخر الـقرن الثامن عشـر. وبالدرجة الأولى، يـجب أن نجد مكـاناً في الصورة لأنهار أو بالأحـرى محيطات المتسولين. وسـوف يتعين علينا العـودة بعد قليل إلى النظر فـي هذه الفئة الاجتماعـية الضخمة التي سوف يـورثّها النظام القديـم لفرنسا القرن التاسع عشر.

والحال أن جمـيع القلاقل قد أصبحـت أكثر وضوحاً خلال الثـورة، ثم هدأت إلى حد ما في ظل الامبراطوريـة، لكنها اشتعلت من جديد مع الأزمة الغـذائية الخطيرة في عام ١٨١٢. والشيء الـمهم هو أن نرصد، خـلال عهد عودة الملـكية وملكيـة يوليو/ تموز، بل والامبراطورية الثانية، استمرار هذه القـلاقل التي قد تحدث مصحوبة بمباغتة وبعنف مدمر كـعواصف البرد. ومقال لويز تيلـي برهان مفيد على أن القلاقـل المتصلة بالحبوب قد تواصلت وكأن تغيراً لم يـحدث، على مدار الشطر الأول من القرن التاسع عشر.

وتساعد الشواهد الوثائقية الدقيقة على الدراسة التفصيلية للتوتر المنتشر الذي اجتاح فرنسا منذ خريف عام ١٨١٦ إلـى صيف عام ١٨١٧ وحصاده السيء(٥١٩). لقـد كان حصاد عام ١٨١٦ أدنى من الرقـم العادي بنسبة ٥٠٪. والحال أن فرنسا الـتي أنهكها الدمارُ وعـبءُ إطعام جيـوش الاحتلال الأجنبـية في عامـي ١٨١٤ و١٨١٥ قد وجدت نفسها دون أية احـتياطيات من الحبوب. وكان يتـعين طلب حبوب من البلـطيق والبحر الأسود، وطلب الدقيق من بلتيمور. لكن الـعون ما كان بوسعه أن يصل إلى فرنسا بين عشية وضحاها وقد تصاعد نفاد الصبر في رووان ومارسيليا.

وسوف يكـون من المبالغـة القول بأن حالات نقـص المؤن في ذلك الزمـن كانت "مصطنعة بأكثر مما كانت واقعية"، إلاّ أن من الصحيح أن القلق والإشاعات والتنبؤات المتشائمة من جانب رأيٍ عامٍ معادٍ قد لعبت دوراً في الذعر الذي اجتاح المملكة. وكما قال أحد المعاصريـن، فإن "النقصَ الموجود في عقول النـاس قد يكون أخطر ضروب النقص"(٥٢٠).

وعلـى أية حـال، ارتفعـت أسعـار القمـح ارتفـاعاً بـالغاً، وخـلت الأسـواق من المخزونات واحتج الفقراء في كل مكان ولجـأوا إلى التمرد. ولم يكن بالإمكان استعادة

النظام قبل استخدام الـقوة والتهديدات ومناشدة الناس بأن يتعقلوا وتـوفير شحنات مهمة من الحبوب. وكل تفصيل من تفاصيل هذه القلاقل، المزعجة جداً للسلطات، محفوظ في التقارير الـموجودة في الأرشيفات القومية: فـهنا نجد الجماهير الـغاضبة والحوادث المتـكررة في ساحات الأسواق وتـحركات القوات واسـتدعاء الحرس الوطـني وقرارات السلطات. والانطباع الذي يتكون لدى المرء هـو أنه يرجع إلى خمسين أو مائة سنة في عهد النظام القديم. إننا نجد جميع السيناريوهات نفسها؛ وأفعال المشاركين في القلاقل نفسها، والاحتياطات نفسها التي اتخذتها السلطات (منع مثيري القلاقل من دخول أبراج الأجراس مثلاً، حتى لا يدقوا أجراس الاستنفار)؛ والتأخرات نفسها والحماسة نفسها بل والعجز نفسه من جانب السلطات المحـلية، في هذه الحرب محدودة النطاق حيث كان كل يوم يجيء بانفجار جديد للقلاقل.

ومقابل كـل حادث واحد في أزمة عام ١٨١٦ وجد طريـقه إلى السجلات، يمـكننا تخيل مائـة حادث أخرى. نحن هنا في تـولوز في ١٢ نوفمبر/ تشـرين الثاني ١٨١٦: هناك اضـطراب كبيـر، لكن سوق الـحنطة تحـت حراسة شديـدة وقوات النظـام تقوم بداوريات في الشوارع. ونتـرك رواية الحكاية لمدير الشرطة: "فجأة، ظـهر حشد غفير وشق طريقه عبر الدروب ثم وصل إلى بوابـات السوق وطرح من جديد، بأكثر الأشكال صخباً وعنفاً، المطلب الخاص بتحديد سـعر القمح بأربعة وعشرين فرنكاً. وقد وصلتُ في هذه اللحظة عينها. . . وكان شاغلي الأول هو توزيع القوات بشكل يساعد على صد الغوغاء الذين كانوا متجهين بسرعة إلى الـ **carreau**، ميدان السوق(٥٢١)، ليس بهدف شراء القمـح بأربعة وعشرين فـرنكاً، هذه المرة وإنما بـهدف نهبه. والحال أن تـصميم المكان قد جـعل من الصعب للغاية عـلى القوات أن تتحرك بسهولـة، حيث إن السوق المغـطاة، بصفوف أعـمدتها، محـاطة بطرقـات جد ضيقة ولا يـمكن الدفاع عـنها إلاّ بالاشتباك الجسدي المباشر. ثم إننا قد رغبـنا في استنفاد جميع سبل الإقناع قبل إصدار الأمر إلى القوات بإطلاق النـار على الحشد. ولذا فقد واجهنا أعظم الـمخاطر لمحاولة دفع الحشد إلى الإصغاء إلى صوت العقل وصـوت مصالح هذا الحشد نفسها، دون أن نبدو مع ذلك وكـأننا نرضخ لدعوته إلـى الفتنة. وخلال خمس مـرات، بدا أن الوحدة التي تحرس المـدخل الرئيسي إلى الميدان قـد ترنحت تحت هجمات الغـوغاء؛ لكنها صمدت خمس مرات من جـراء دعمنا لها؛ وأخيراً، بعد ثلاث ساعـات من المقاومة، أقدمنا بنجـاح على المناورة الجسورة المـتمثلة في دفع طابور من جـنود سلاح الفرسان

إلى التقدم وقد تـمكنوا من تطهير السوق وجمـيع مداخلها"(٥٢٢). وهكـذا ففي نهـاية الأمر انتهى الموقف دون مـأساة: لم يسقط قتلى بالرصاص ولم يجـر اعتقال أحد. لقد دفع الفرسان الراكبون للجياد الحشد إلى الـهرب، وعاد الناس إلى بيوتهم. وعندما نقرأ هذا التقرير وتقارير أخرى مختلفة، فإنـنا نميل إلى الشعور بشيء من الارتياح. والواقع أنه لـم يكن هناك انعدام للتعبير عن التعاطف في الملفات الرسمية. إن نائب مدير شرطة فردان قد كتب إلـى وزير الداخلية في ١٥ سبتـمبر/ أيلول ١٨١٧: "غالباً مـا يتوافر يا سيدي قدر من الحق والحكمة في أحكام الناس"(٥٢٣).

وقد نبدأ بتصديق أن الـقمع الوحشي قد اختفى باختفاء النـظام القديم، لولا بعض التقاريـر الأخرى، خاصة الدراما الاجـتماعية التي حـدثت في مونتاجـري. إذ يبدو من المرجح أن الـشغب المتأخـر الذي وقع في ٨ يوليـو/ تموز ١٨١٧ قد أصاب المـدينة الصغـيرة بالذعـر. ففي القرى الـمجاورة، جرى دق أجراس الاسـتنفار وبـدأت حشود الفلاحـين في التـدفق على المـدينة، حيـث كان الفلاحـون مسلحيـن بالعصـي وكانوا يحملـون على أكتافهـم زكائب فارغة ـ أي كانـوا عازمين تمامـاً على نهب مسـتودعات الحبوب، مثلما سبق لهم أن نهبوا بالفعل مـركبين محملين بالحبوب على قناة أورليان. لكن السلطات كانت في انتظارهم، وجـرى اعتقال وحبس بعض الفلاحين. وقد حاول الحشد، بلا طائل، إطـلاق سراحهم، ووصل جنود الفرسان وفرقوا الحـشد بسيوفهم. إلاَّ أنه حتى هذه المحاولة لـم يكن شيء جد درامي قد حدث(٥٢٤). وقد أدى صـوت الصيحـات وصرخات النساء إلى تـفرق المتظاهرين. وفـي نهاية الأمر، انتصـر النظام، وكان الليـل هادئاً: فقد أمطـرت السماء بغزارة. تمـرد آخر يمكن أن يعـزى إلى البؤس والمجاعة والفشل. يقول شاعد عيان متعاطف: "كيف يمكن للمرء أن يتوقع ألاَّ يمضي الحشد إلى ما مـضى إليه بينما الناس مـحرومون من العمل ومن الخبـز ومن المال ولـم تعد لديهم أية موارد؟ إن الجوع يقود إلـى اليأس، واليأس يغفر كل شيء... إن حشداً مدفوعاً بالجوع لن يصغي لصوت الرب الأب، لو حاول مخاطبته".

والحال أن الـدراما قد تحولت تـحولاً غير متـوقع في اليوم التـالي. إن الـ **Cour prévôtale** قد سافرت من أورليان إلى مونتاجري لمـحاكمة ٢٥ من المحتجزين. وقد تكشف أن القـضاء الرسمي لا يرحم: لقـد صدر الحكم بإعدام خمـسة أشخاص، من بينهـم امرأة حبلى، أو زعمت أنـها حبلى. فجرى تخـفيف الحكم الصـادر ضدها. ثم جرى إعدام المدانين الأربعة في ساحة السـوق. ويقول شاهدنا هذا الذي لا نعرف اسمه

وذو المشاعر الإنسانية: "لا أعرف كيف أصف مشـاعري. إن قلبي يخفق بقوة وبسرعة على نحو متواصل".

ومثل هذا القمع الوحشي لم يحل دون وقوع مشكلات أخرى حتى منتصف القرن. وفي وقت متأخر كعام ١٨٥٢ جرى نهب زكائب الحبوب في سانت ايريكس(٥٢٥).

فهل كانت الـدولة قادرة في الواقع على علاج المـوقف؟ لقد تمثلت أسلـحتها في القوانين التي فرضت أو ألغت التعريفة الـجمركية على واردات الحبوب الأجنبية. وهذه القوانين كـانت سيئة السمعة. إن قانـوناً منها أجيز في عام ١٨٣٢ وحدد سـعر الحبوب المسـتوردة على الـحدود قد اعتـبر مسئولاً عـن السعر الـمرتفع لـلخبز خـلال سنوات النقص، بمـا في ذلك اضطرابات عام ١٨٤٧ مثـلاً، والتي كانت خطيرة تـماماً في عدة أقـاليـم. بـل إن الاضطـرابات فـي بـوزانسـيـه (الأندر) قـد أدت إلى ثـلاثـة أحكـام بالإعدام(٥٢٦).

وقبل بناء السكك الحـديدية لن تنجح فرنسا الريفية أخيراً في التـغلب على العقبات التي منعتها من توفير الخبز اليومي لسكانها وفي التخلص أخيراً من شبح النقص في بلد يبدو ثرياً، أو عـلى أية حال أفضل حالاً من بـلدان أخرى كثيرة، وإن لم يكـن متحرراً تماماً من الحاجة. وإذا كان علينا أن نختار تاريـخاً يرمز إلى هذا التغير الهائل في تاريخ بلـدنا، فلـن يكـون من غيـر المعـقول الإشـارة إلى إلغـاء السلـم المـتحرك فـي عام ١٨٦١(٥٢٧).

ومازلت أعتقد أن التفـسير الاقتصادي هو الأكثر إقناعاً. وأنا أجد شـبه تأكيد له في مسلسل الأحداث في لانجدوك وبروفانس. فالأزمات والقـلاقل المتصلة بالخبز لم تكن غير معروفة هنـاك بين عامي ١٥٩٥ و١٧١٥. لكن رينيه بيلورجـيه قاطع في رأيه: "لم تحدث أية حروب فلاحية في بروفانس، لم تحدث أية انتفاضة تحشد السكان كلهم، أو حتـى مركزاً أو مـجموعـة من المـجتمـعات. ولن نـجد في أي وقـت هنا مـثيلاً لـلـ **Croquants**، أو لـلـ **Va - nu - pieds** في نورمانـدي، أو للـ **Sabotiers** فـي سولونيه"(٥٢٨). ويكمن أحد الأسباب، ولعله السبب الرئيسي وراء هذا الهدوء النسبي، في أن استيراد الحبوب قد اسـتمر عبر مارسيليا: لقد كانت تباع بأسعـار مرتفعة، لكنها حالت دون الندرة والنقص والمجاعة ـ والذعر الذي رافقها دائماً.

V
تقدم ملحوظ بالرغم من كل شي

أدت القلاقل والتمردات والأزمات والاختلالات وحالات نقص المؤن إلى إرباك الحياة الفرنسية على نحو متواصل دون أن تتمكن قط، والحق يقال، من التغلغل في البلد برمته. على أن مثل هذا الانعدام للاستقرار كان إدانة متصلة للاقتصاد الفرنسي منذ مستهل العصر الحديث إلى خمسينيات القرن التاسع عشر على الأقل. إلاَّ أنه مع أن فرنسا الريفية قد عانت، فقد كانت تحرز تقدماً في الوقت نفسه، ولو أن التقدمات الداخلية لم تكن كافية البتة لتخليصها من عللها. فالتحرر ـ و، معه، التشوهات والتدهورات الحاسمة ـ سوف تترتب بالدرجة الأولى على فعل قوى خارجية.

هل بالإمكان تحديد *الموقع الزماني* للتغيرات؟

أشرت إلى أن أسلوب الحياة القديم قد استمر طالما ظل الشتاء وقت صعاب ومشاق، حيث كل سنة تؤدي تقريباً إلى عين المحن السابقة. وفي هذا الصدد، من الصعب تحديد تاريخ لمجيء العصر الجديد، حيث إن الشتاءات القديمة كانت تعني أموراً جد كثيرة: الطقس البارد، الطرق التي يتعذر اجتيازها، القرى المعزولة بالثلج أو بالوحل، صعوبة الوفاء بمتطلبات المعيشة بين حصادين، حيث كان الطعام غير كاف بالنسبة لكل من الآدميين والبهائم.

وبوسعي أن أقول أيضاً إن الحياة القديمة قد استمرت طالما ظل الخبز هو الغذاء الرئيسي ومن ثم القوة المحركة وراء تحركات الأسعار: وقد ظلت تلك هي الحال حتى عام ١٨٥٦ على الأقل، وهو العام الذي، بمحض الصدفة، أعلنت فيه الأبواق العسكرية عودة القوات من حرب القرم البعيدة ولكن المجيدة (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦).

ومن بين التغيرات الأخرى التي يمكن ذكرها الأفول جد البطيء للحرف، خاصة في الريف؛ أو الانتصار التدريجي للفحم على الفحم النباتي اعتباراً من عام ١٨٤٠ تقريبا(٥٢٩).

ولكن ألاَّ يمكن أن يقال أيضاً إن الأساليب القديمة قد واصلت البقاء، وإن الاكتفاء الذاتي لم يتلاش قط بالفعل طالما ظل الحصان، في المدينة والريف على حد سواء، وسيلة ورمز النشاطات والمواصلات التي من شأنها أن تبدو لنا اليوم بطيئة بشكل ميئوس

منه؟ ففي شمالي وشرقي فرنسا، كانت مهـام الحرث والدرس والجني والتحزيم تتطلب كلها الجـر من جانب الحيوانات. وعربات "الـسكك الحديدية" الأولى كانت تـسحبها الخيول. وفي باريس، كانت سيارات الأجرة التي تـجرها الخيول ما تزال مستخدمة في عام ١٩١٤: فالتاكسيـات الجديدة، الشهيرة لدورها في معركـة المارن، كانت في أوائل ظهورها. وفي الريف، خاصة في الشمال ـ الشرقي الذي جئت منه، حيث كان الحصان في وقـت من الأوقات عـلامة عـلى اقتـصاد متـقدم، سنـجد أن الـحصان ظـل واسع الانتشار. وحتى في عام ١٩٣٩، كان الجيش الفـرنسي ما يزال معوقاً من جراء اعتماده على الحصان في النقل: فبطاريات المدافـع من عيار ٧٥م م كانت تجرها الخيول، بينما كان الجنود يركبونها في حين كان رجال المدفعية يعتلون صناديق الذخيرة التي تسحبها، كما في عام ١٩١٤.

ومثل هذه البقايا من الماضي إنما تسم بميـسمها مسار التاريخ. ولو اقتصر اهتمامنا عليها، فقد نتـخيل بسهولة أن الاقتصاد الفلاحي قد دام زمنـاً طويلاً إلى حد غريب في فرنسا. وأفول هذا الاقـتصاد القديم، بأسلوب الحـياة التقليدي الذي صاحبـه، قد يُنظر إليه على أنه لم يصبح مشكلة خطيرة إلاَّ في التاريخ الفرنسي القريب جداً.

وحول مسـائل التطور القـريب هذه، هناك مـدرستان فكريـتان. فبعض المـؤرخين ينظـرون إلى الماضي بعـيون الحاضر، ويـخطون إلى الوراء عـبر مجرى التاريـخ لكي يلتقطوا تلك العلامات من التقدم والتي تشير في اتجاه صاعد إلى التحولات التي تجري الآن تحـت أبصارنا. وهـناك مؤرخون آخـرون، مثلـي (بدأتُ كمتـخصص في الـقرن السادس عشر) يـنظرون إلى التطور القريب مـن زاوية القرون السابقة: فهم يـميلون إلى رصد علامـات البقاء والتشـابهات فيمـا بين الماضـي والحاضر، ولا يمكـن لشيء أن يزحزحهم عن هذه النظرة التي يتمسكون بها بعناد.

والحل الـوحيد هو قبول الـمنظورين معـاً والنظر إلى المـاضي على أنه ممـتد في الحاضر، وذلك مع مواصلـة الانتباه للمؤشرات على المستقـبل، وفي هذا الصدد، فإن فرنسا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشـرين إنما تعد حقلاً للدراسة معقداً بشكل خاص. ولن أبذل أية محاولة لتحديد نقطة تحوّلٍ حاسمةٍ ما.

تقدم عام وانتكاساته

تقول لنا الإحصاءات بشكل مؤكد إن التقدم الاقتصادي في فرنسا كان متصلاً وواسع

الانتشار منذ مستهل القرن التاسع عشر إلى الحاضر. وما يسمى بالاقتصاد الفلاحي، الذي لابد أنه قد توقف في وقت ما عن أن يكون اقتصاداً فلاحياً بشكل ناجز، قد تأثر في مجمله بحركة استجمعت قواها بسرعة في الأعوام الثلاثين أو الأربعين التي تلت الحرب الأخيرة، وهي الأعوام التي يشير إليها الاقتصاديون الفرنسيون على أنها الـ **Trente** {الثلاثين} (أو الـ **Quarante** {الأربعين} الـ **Glorieuses** {المجيدة}. وخلال هذه الأعوام، فإن أية انتكاسات أو كوارث أو صعوبات أو مظاهر عجز قد جرى علاجها بشكل منتظم أو تسنى التغلب عليها دائماً. وكان ليونس دو لافيرنيه يقول كلاماً مماثلاً بالفعل في عام ١٨٧٠(٥٣٠): "لقد تزايد الرخاء العام منذ عام ١٨١٥، إن لم يكن بشكل متواصل فدون انقطاع رئيسي على أية حال وقد سار أحياناً إلى الأمام عبر قفزات وطفرات. وذلك أن التجارة الخارجية قد تضاعفت خمس مرات، وضاعفت الصناعة منتجاتها أربع مرات، أمّا الزراعة، وهي الأقل تكيفاً في كتلتها، فقد زادت انتاجيتها إلى الضعف تقريباً". وكان التراكم المتواصل يمارس فعله، حيث دفع مجمل الاقتصاد إلى التحرك إلى الأمام. ولعل متوسط ثروة الشعب الفرنسي، محسوبة من التركات، قد تضاعفت أربع مرات ونصفاً بين عامي ١٨٢٥ و١٩١٤(٥٣١). وفي مدينة باريس وحدها، تمييزاً لها عن مجمل فرنسا، زادت الثروات تسع مرات ونصفاً(٥٣٢).

والهوة الشاسعة بين المدينة العاصمة وبقية البلد إنما تذكرنا بأن التقدم الاقتصادي كان متفاوتاً في داخل المجتمع. إن بعض الطبقات الاجتماعية قد شهدت ارتفاع دخولها إلى مستويات تفوق الخيال في القرن التاسع عشر. وتتمثل جماعة من هذه الجماعات في العائلات المرتبطة بأشكال الصناعة الأكثر تقدماً: فأرباح شركة كولمان للكيماويات قد تضاعفت بمعدل ٥٧ مرة خلال ٤٥ سنة (١٨٢٧ ـ ١٨٧٢)، في حين أن أرباح شركة نو التعدينية قد تضاعفت بمعدل ٢٣ مرة في ٢٠ سنة(٥٣٣). ولتتخيلوا ثروة يوجين شنيدر (المعروف بيوجين الأول)، مؤسس سلالة أصحاب مصانع الحديد التي سوف تهيمن على **le Creusot**: فهذا المحافظ لبنك فرنسا، وهو في الوقت نفسه شخصية سياسية، قد شهد بين عامي ١٨٣٧ و١٨٧٥، تاريخ وفاته، تزايد ثروته بنسبة ١١٪ سنوياً في المتوسط (أي تضاعفها تقريباً كل ست سنوات)(٥٣٤)! والحال أن الدخل الفرنسي للفرد، بالمقابل، قد زاد بمعدل ضعف واحد بالكاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى للقرن التاسع عشر. وقد تضاعف الدخل من العقارات أو زاد إلى ثلاثة أضعاف، ولكن على حساب صغار المزارعين أو المستأجرين، الذين عانوا من تدهور

أسعار المنتجات الزراعية حتى عام ١٨٤٠ تقريباً. وبعد ذلك حدث انقلاب للاتجاه، مع هبوط للدخل المتأتي من الأرض الزراعية، وارتفاع حاد في أرباح المزارعين. على أن الارتفاع لم يصل إلى أكثر من الضعف خلال فترة ثلاثين سنة، وأسفر عن أزمة لأنه لم يفز به في نهاية الأمر غير أقلية طفيفة من المزارعين، خاصة أولئك الذين ينتجون لأجل السوق. ولم يشارك الآخرون في الحركة إلاَّ من بعيد(٥٣٥).

والواقع أنه في فترة ازدهار متصاعد، عانى الأقل يسراً بأكثر مما قد نتصور. فهل يرجع ذلك ببساطة إلى أن عددهم كان غفيراً، خاصة في الريف؟ إنني أعتبرهم ضحايا لتفاوت اجتماعي متواصل، **لإفقار نسبي**.

وكانت فرنسا تعرف دائماً وجود المعوزين فيها، تلك الكتلة من المتشردين والمتسولين والناس الذين بلا عمل، والذين يحيون على هوامش المجتمع الحضري والريفي. وبما أنهم كانوا يشكلون فئة ملحوظة بالفعل في العصر الوسيط، فلا شك أنهم كانوا موجودين دائماً، لكن الشيء المؤكد هو أن أعدادهم كانت آخذة في التزايد في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي عصر لويس الرابع عشر، بالرغم من كتاب فيليكس جيف الشهير، لم يكن الممولون المجردون من الأخلاق وعديمي النزاهة هم الذين مثلوا "الجانب السفلي للـ **grand siecle**"(٥٣٦)، بقدر ما أن الذين مثلوه هو تلك الجماهير من المتسولين الذين كانوا يحاصرون المدن في الشتاء ويتفرقون عبر الريف في الصيف، حيث ينشرون الهلع دائماً. وفي القرن الثامن عشر، أصبحت الأمور أسوأ بكثير. وما على المرء إلاَّ أن يفكر في الخراب الذى أحدثه قطاع الطرق والـ **chauffeurs** الأشرار كما كانوا يسمون ("حارقو الأقدام") الذين تسنى قمعهم في نهاية الأمر، ليس دون صعوبة، نحو عام ١٨٠٣، من جانب القوات المتحركة التي أرسلت لملاحقتهم ومن جانب المحاكم العسكرية التي أصدرت عليهم أحكاماً لا تعرف الرحمة(٥٣٧).

وقد واصل المتشردون وقطاع الطرق والمتسولون ترويع فرنسا في القرن التاسع عشر. وكان كل مدير للشرطة مشتبكاً مع هذا التسول المتوطن: وقد ينجح في تخليص الـ **département** المسئول عنها منه لبعض الوقت ويهنيء نفسه على الإنجاز الذي حققه؛ لكن المسألة ببساطة هي أن الفقراء كانوا ينتقلون إلى الـ **départements** المجاورة ثم يعودون في يوم ما من الأيام. وقد يظهرون في أي مكان تقريباً من وقت إلى آخر. وخلال الاضطرابات المترتبة على نقص المؤن الحاد في عامي ١٨١٦ -

١٨١٧، انزعجت السلطات من مسلك المتسولين الذين اتجهوا إلى النهب على شكل عصابات. وقد تمثلت التعليمات الرسمية في ضرورة القضاء على التشرد(٥٣٨). وأعلن وزير الداخلية أن "عصابات المتسولين هي أكثر ما يهمنا: والتدابير التي تم الاتفاق عليها بين وزارة الحربية والشرطة العامة وبيني إنما تدفعنا إلى الأمل في إمكانية تشتيت شمل مثل هذه العصابات على وجه السرعة"(٥٣٩).

ولا شك أن هذه الفئة اللا اجتماعية كانت علامة واضحة على اعتلال مجتمع كان على حافة العوز والبؤس دائماً، مجتمع وجد من الصعب عليه تحقيق الانطلاق الاقتصادي قبل انتهاء القرن التاسع عشر، في حالات كثيرة، أو حتى فيما بعد، بالنسبة لبعض الأقاليم الفقيرة والأقل تطوراً.

والحال أن جاذبية المدن هي التي أدت في نهاية الأمر إلى تخليص الريف تدريجياً من سكانه المترحلين. وفي وقت متأخر كعام ١٩٠٧، كان مجلس **département** النيفر ما زال يشكو من "النزوح المتواصل على طول الطرق الرئيسية العامة" للمتشردين "الذين يحيون عبر السرقة وترويع السكان الريفيين وغالباً ما يكونون سبب الاضطراب في المدن"، حيث ينشرون، علاوة على ذلك، ميكروبات الأمراض المعدية(٥٤٠). وبالمثل، في إقليم فقير كإقليم الجيفودان، تقدم التقارير القانونية الكثير من تفاصيل السرقات وأعمال العنف التي ارتكبها المتشردون، "حتى اليوم الذي غادروا فيه أخيراً **département** [اللوزير] متجهين إلى المدن نحو عام ١٩١٠"(٥٤١). إن بعض عناصر فرنسا القديمة قد استمرت حتى زماننا تقريباً.

ولا شك أن القرن التاسع عشر قد شهد شيئاً من الدراية بالحدة الاجتماعية للمشكلة ـ وكان هذا شيئاً جديداً. ويستشهد جي تويلييه مثلاً بحالة مهمة من إقليم النيفرنيه نحو عام ١٨٥٠: الجدل، من ناحية، بين السلطات، التي كانت تحقق بجدية في ظروف العمل والأمراض المهنية والبؤس الجسدي للفلاحين في المنخفضات المصابة بالحمى وسوء التغذية ومظاهر قصور العلاج الطبي والمستشفيات، ولعنة التسول ـ والتي اقترحت حلولاً إدارية مختلفة ـ و، من الناحية الأخرى، مؤلفي الكراريس الذين رفعوا أصواتهم ضد مجتمع كان ينبذ "أولئك الذين لم يتمكنوا من العثور على مكان في المأدبة الصناعية الكبرى"، ويمثل فيه "ثلاثة وعشرون مليون إنسان... إدانة صارخة للا إنسانية التشريع والـ **mores** الفرنسية"(٥٤٢). وقد قرر مدير شرطة نشيط في عام ١٨٥٥ تنظيم "صندوق أعمال خيرية مشترك"، طالباً من الوجهاء المحليين تحويل

أعمالهم الخيرية الخاصة إلى الاكتتاب الاختياري بالمال وبالخيرات العينية، لمدة خمس سنوات، والذي سوف تتولى الإدارة فيما بعد الإشراف عليه وتتصرف فيه باعتباره ضريبة. وقد تدفقت الاكتتابات في البداية لكنها تباطأت في نهاية الأمر واختفت الأعمال الخيرية، حيث أصبح من الواضح شيئاً فشيئاً كم هي عاجزة وكم هي مثيرة للسخرية من حيث نتائجها، بالنظر إلى الأبعاد الضخمة لمشكلة التسول(٥٤٣).

التقدم الإجمالي: التقني أولاً

على أنه في مجال الزراعة المحدد كان شيء من التقدم يتحقق تدريجياً: ليس مثيراً وثورياً دائماً، ليس فعالاً دائماً في البداية، لكنه تجديدي في المدى البعيد.

وبالدرجة الأولى، تحققت تقدمات في المعدات. ويتمثل تاريخ مهم في تاريخ المحراث في عام ١٨٢٤، عندما أقام ماتيو دو دومبال مصنعه الذي يصنع المحاريث في روفيل (مورت)(٥٤٤). أمّا حاصدة - حازمة ماككورميك (من أمريكا) فلم تظهر في فرنسا لأول مرة إلاّ في معرض عام ١٨٥٥؛ وسوف تنتشر ببطء ولكن بثبات بين المزارعين الفرنسيين. وكانت الدارسة البخارية قد ظهرت قبل ذلك بوقت قصير، في عام ١٨٥١: لقد جرى بسرعة تبني هذه الآلة الفظيعة ذات الصوت المكتوم والمزعجة، مع أنها لم تنجح في طرد آلات الدرس المعتمدة على سحب الخيول لها والتي ظلت مستخدمة حتى عام ١٩١٤ على الأقل.

ومثل هذه الآلات لم تحتل الساحة بين عشية وضحاها. فقد كانت تكلفتها عالية. وكان المحراث الخفيف ما يزال يستخدم على نطاق واسع في وسط وجنوب فرنسا الغربي بل وفي فوكليز حتى وقت متأخر كعام ١٨٥٢. وفي ذلك الزمن نفسه، "في **arrondissement** آفينيون، وهي المنطقة الأنسب للحرث، كان هناك ٣,٩٧٢ محراثاً دون عجلات [أي محاريث خفيفة] مقابل مجرد ٧٣٧ محراثاً من المحاريث ذات العجلات أو الدواليب. و٣٨٥ محراثاً من المحاريث ذات العربة الأمامية العادية". وفي أعلى مناطق الـ **département**، "لا يوجد غير المحاريث الخفيفة"(٥٤٥). إلاّ أنه في وقت متأخر كعام ١٩٢١، في الأرمانياك نوار، "كان جني الحبوب يتم أحياناً بالمنجل وأحياناً بالمحشة، أو بأداة جني ميكانيكية"(٥٤٦). والحال أن آلة الجني، عند استخدامها في جني القمح، كانت تخلف وراءها صفوفاً من سيقان الحنطة التي كان يتعين ربطها في حزم باليد.

على أن الآلات فازت بالهيمـنة شيئاً فشيئاً. وفي فرنسا الشـرقية، كانت الحاصدة ـ الحازمة ـ مستخدمة بحلول عام ١٩١٤. ومع اقتراب موعد الحصاد، لم يكن من المهام السهلة فحـص الآلات حتى يتسنى السماح لـها بالعمل على الوجه الأنـسب. ولـم يكن الحداد المـحلي بالضرورة أفـضل من يقوم بأعـمال الإصلاح: لقد كان يـركب الأشياء بشكل غير حاذق وكـان يصر على ترميم الأجزاء المكسـورة. ومن حسن الحظ أن الآلة كانت قـوية جداً. لأن هذه الآلة الفـظيعة (كما كـنا نحسبـها) كانت بلا محـرك: فهي تتحرك بمجموعة من ثلاثة أو أربعة خيول تـجرها. وفي مناطق الدورة الترينالية، حيث تتاخم الحـقول فيما بينها دون وشائع، كان مـن المهم تمييز الحقل الـذي يتولى المرء حصد محـصوله من الحقـل المجاور له: وكان يجـري قطع صف حول الحـافة لإتاحة مجال أمام تحرك الآلـة. وفي إقليم الميز، اعتدنا تسـمية ذلك بالـ **décoter**. وكـــان يجري الاضطلاع به باستخدام منجل في شريط عريض عرض آلة الحصد، ولذا فقد كان هناك وقت قـصير عند بداية الـحصاد يُذَكِّرُ بالأزمنة الـماضية: فخلف الـحاصدة، كان الرجال والنساء يـلتقطون الحنطة المقطـوعة ويربطونها في حِزَمٍ لتوضع مـؤقتاً على أحد الجوانـب. وبعد ذلك، عـند انتهـاء حصد الحقـل، كانت تجـرى مراكمة الـحزم في **meulons** (أكوام صغيرة)، وهي ممارسة لا ترجع إلاَّ إلى أوائل القرن التاسع عشر في تلك النواحي(٥٤٧).

لقد كانت الآلات الجديدة مثيرة بالفعل، ولـكن ألا يحتمل أن المعاصرين قد بالغوا في أهمـيتها؟ لقـد كان هذا على أية حـال هو رأي دانييل زولا، فـي عام ١٩١٣، وهو أستاذ في الايكول دو جرينيون، كما أنه رجـل كان يعرف الكثير جداً عن أحوال الزراعة الفرنسية: "إن استخدام الآلات. . . إنما يعد تصـويباً جد مفيد لارتفاع الأجور الزراعية في كل إقليم. لا شـك في ذلك. غير أن المرء لا يجب له، حتـى في هذا السياق، أن يبالغ في أهمية الدور الملقى على عاتق الأدوات الآلية في الزراعة. ففي حالات كثيرة، لا غنى عـن المجهود البـشري. وإذا كان المراد هو اخـتزال تكلفـة العمل، فإن تغـيير المحصول [بعبـارة أخرى، إلغاء الدورة "غير الصحيحة"]، أو تحـويل الأراضي الفقيرة إلى أحراج أو تحويل الأرض الزراعـية إلى [انتاج محاصيل العلف] إنمـا يعد أكثر كفاءة بكثير مـن استخدام أحدث الأدوات"(٥٤٨). والحال أن الثورة الميكانيـكية الحقيقية في فرنسا سوف تحدث بعد ذلك بكثير، مع إدخال المحرك الذي يعمل بالبترول.

ولعل مشاعر المرء قد تكون مختلطة أيضاً حيال مزايا ونتائج استخدام المخصبات.

وأعتقد أن ما مثل فارقاً بالفعل، فيما عدا الاستخدام الأوسع للسماد الحيواني، هو الاعتماد المتزايد على المرل والكلس. ففي القرن التاسع عشر، انتشرت محارق الكلس في كل مكان، في المين مثلاً. أما فيما يتعلق بالمرل، فكل ما كان المرء يحتاج إليه هو بذل ما يكفي من الجهد لاستخراجه ولنقله إلى الحقول ولنشره كالسماد. وكانت تلك مهمة شاقة، لكن الريف كان مكتظاً بالسكان ولم يكن هناك نقص في العمال. وفي عام ١٨٥٧، على مزرعة كبيرة في روفريه (سين ـ ايه ـ مارن)، حجمها ٢٥٠ هكتاراً، قام المالك "بتغطية نصف الأرض بالمرل، مستخدماً ٥٠ متراً مكعباً من المرل للهكتار الواحد"(٥٤٩). وفي المونموريونّيه نحو عام ١٨٣٠، كان نصف المساحة على الأقل يتألف من أرض بور: وقد تناقصت هذه النسبة على مدار السنوات الخمس والعشرين التالية، بفضل استخدام الكلس والمرل(٥٥٠) ـ بما يعد مثالاً بليغاً بشكل خاص، حيث إن ذلك كان كما هو واضح في منطقة فقيرة ومتخلفة إلى أبعد حد.

وقد تمثلت مصادر أخرى للمخصبات في سماد الجوانو الشيلي، الذي جرى إدخاله نحو عام ١٨٥٠ والسوبر فوسفات (١٨٥٧) ونترات الصوديوم ومُصالة الصوف (١٨٨٢) وسلفات الأمونيا (١٩٠٠)(٥٥١). ومع أن هذه التجديدات كانت مهمة، إلاَّ أنها وصلت متأخرة، ويرجع التقدم الزراعي في أوائل القرن التاسع عشر إلى ما قبل إدخال مثل هذه المخصبات، التي لم تنتشر إلاَّ ببطء. والخلاصة أن التقدم بين عامي ١٧٨٥ و١٨٥٠ أو حتى ١٨٧٠ غالباً ما تم تحقيقه باستخدام المناهج والموارد العتيقة. ولا شك أن محاصيل العلف التي واصلت الانتشار، كانت أكثر فعالية من المخصبات الجديدة.
وفي تعليقه على تقدم الانتاج الزراعي بين عامي ١٧٨٩ و١٨٥٩، لاحظ لافيرنيه أن الأرض غير المزروعة لم تنكمش إلاَّ بنسبة ٤٪ "وهي [نسبة] جد طفيفة في فترة طويلة كهذه" لكنه لاحظ أن زراعة الأرض الزراعية كانت قد تغيرت تغيراً جذرياً. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن المحاصيل الجذور قد أصبحت تحتل ١,٥٠٠,٠٠٠ هكتاراً بدلاً من ١٠٠,٠٠٠ هكتاراً كما في السابق؛ كما يرجع إلى أن القمح كان قد انتشر على حساب الجاودار؛ ويرجع أساساً إلى أن الأرض المراحة كانت قد انكمشت بنسبة نحو ٥٠٪ ـ ٥,٥ مليون هكتاراً بدلاً من ١٠ مليون، في حين أن محاصيل العلف قد أصبحت تحتل ٢,٥ مليون هكتاراً بدلاً من ١ مليون(٥٥٢). بل إن الأرض المراحة سوف تختفي بشكل أسرع بين عامي ١٨٦٠ و١٨٨٠(٥٥٣).

وفي النهاية، يمكن قول إن الزراعة الفرنسية قد شهدت تقدماً إلى جانب التخلف،

ونجاحات إلى جانب الانتكاسات. وكانت الغلال جد متفاوتة و، بالمقارنة مع غلال اليوم، كانت جد منخفضة. ومع ذلك، فبين عامي ١٨١٥ و١٨٨٠، تزايدت ببطء ولكن بثبات، وبوجه عام، بالرغم من استمرار الاختلافات بين الأقاليم، كما يتضح من الشكلين ١٩ و٢٠. وعلى أساس متوسط عقدي [كل عشر سنوات]، زادت غلال القمح من ١٠,٥ هكتولتر إلى ١٥، أي بنسبة ٤٠٪(٥٥٤). لكن هذا الرقم ظل وسوف يظل أقل من المتوسط في بلدان أوروبية أخرى: ففي أعوام ١٨٨٦ ـ ١٨٨٩، بالرغم من متوسط غلة قدره ٢٠ قنطاراً في **département** النور، فإن "المتوسط القومي لم يكن أكثر من ١١,٨ قنطاراً للهكتار، في حين أنه كان ١٥ قنطاراً في ألمانيا و١٨ في بلجيكا و٢٥ في الدانمرك"(٥٥٥).

والحال أن مثل هذا التخلف، مثل هذا الانخفاض في الانتاجية، هو الذي مدّ عمر الاقتصاد الفلاحي القديم في فرنسا إلى أيامنا. ويلاحظ أندريه جورون محقاً أنه "حتى منتصف القرن العشرين، ظل المجتمع الفرنسي ريفياً ومستنداً إلى الفلاحين بدرجة عميقة"(٥٥٦). وقد تطلب الأمر انقلابات الأعوام الثلاثين المجيدة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥) حتى تتسنى زعزعة أسس فرنسا الفلاحية هذه.

لأن تخلف فرنسا الريفية إنما يرجع إلى أسباب عديدة. وأحد هذه الأسباب هو انعدام التجانس، دون شك: فالتاريخ والتغير والتقدم لم تسر قط في مسار واحد كما أنها لم تحدث بشكل متزامن من إقليم إلى آخر، من **pays** إلى آخر. وعندما حدثت أشكال التقدم بالفعل، لم يتحرك المتبارون قدماً بسرعة واحدة. وكان هناك دائماً عدد قليل من السائرين في المقدمة ـ وقد أهملتُ إلى حد ما هذا العدد القليل المحظوظ ـ لكن الغالبية كانت متخلفة وراءهم، فساعدت بذلك على تعثر حركة المجتمع الريفي ككل. ومع ذلك، هل يمكن اعتبار فرنسا الريفية مسئولة كليةً عن مصيرها وتخلفها؟ إن "الاقتصاد الفلاحي" لم يشمل فقط فرنسا الزراعية بل شمل أيضاً فرنسا الصناعية وفرنسا التجارية، ومحصلة كل هذه الفرنسات هي المسئولة عن التقدم الاقتصادي العام. وهذا هو موضوع الفصل التالي.

الشكل ١٩

تزايد غلال القمح

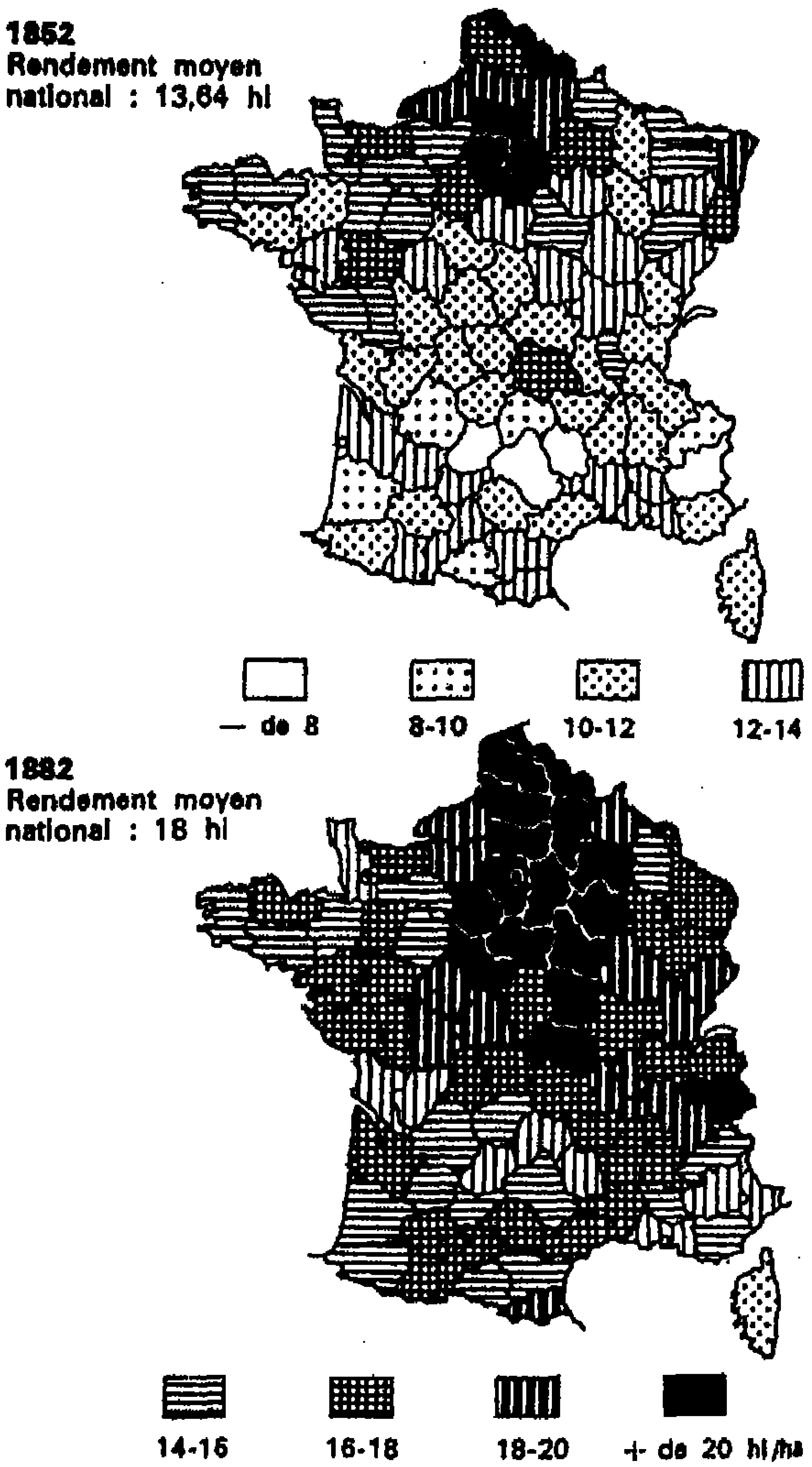

بين عامي ١٨٥٠ و١٨٨٠، تزايدت غلال القمح بشكل عام، لكن ذلك لم يؤد إلى محو التباينات القديمة بين الـ départements.

المصدر:

F. Braudel et E. Latrousse, *op. cit.*

الشكل ٢٠

الأثر المتفاوت للمحاصيل الجديدة (١٧٨٧).

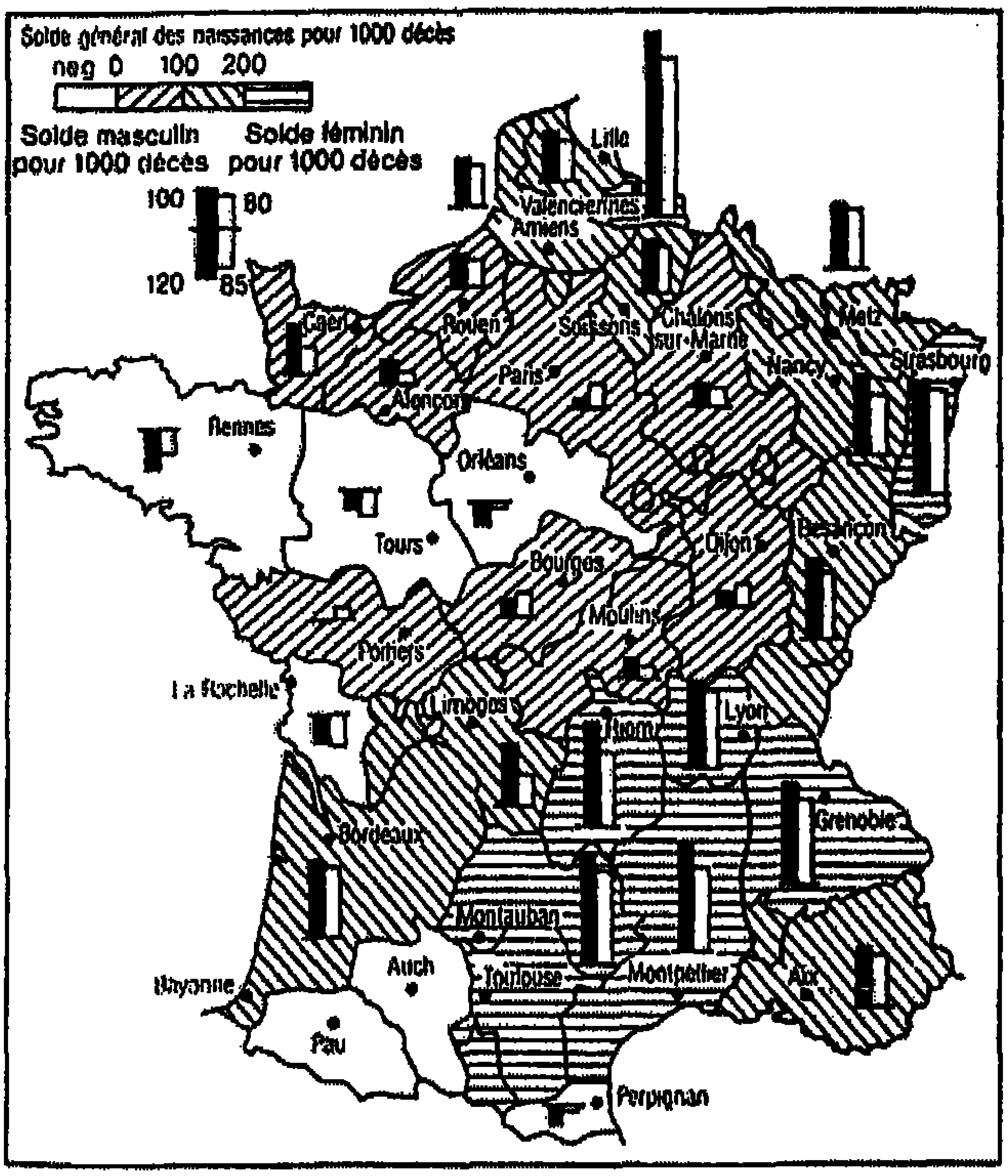

هذه الخريطة التي تبين المواليد والوفيات في فرنسا نحو عام ١٧٨٧ توحي باختلاف غريب بين الأقاليم ذات الانحدار الديموجرافي (مثل généralités ران وتود وأورليان ولا روشيل وبيريبينيان) والأقاليم الأخرى التي تتجاوز كثيراً المعدل المتوسط المعتدل وتتميز بزيادة واضحة للمواليد على الوفيات: تلك بالتحديد هي الأقاليم التي شهدت الإدخال المبكر للمحاصيل الغذائية الجديدة ـ الذرة والبطاطس.

المصدر:

F. Braudel, *Civilisation matérielle, Economie et Capitalisme*, III.

الفصل الرابع
البنى الفوقية

التجارة والصناعة والتداول
والائتمان العام ضرورية كلها [لرخاء
الدولة]. . . لكن لكل عنصر حدوده،
وهناك تناسبات نسبية فيما بين
هذه العناصر. وكلما جرى الحفاظ
على هذه التناسبات، كلما تبادلت
الفوائد فيما بينها؛ وإلاَّ فإنها
سوف تدمر أحدها الآخر.
ايزاك دو بنتو(١)

البنى الفوقية والبنى التحتية ـ ما يحدث في قمة المجتمع وما يحدث في قاعدته(٢). والتمايز اصطلاحي ومناسب، شريطة ألاَّ نعتبره ناجزاً أو ثابتاً ثباتاً كلياً؛ شريطة، ونحن نقف على قمة الاقتصاد المسمى بالفلاحي، ألاَّ تغيب عن أنظارنا حقائقه الواقعية الموجودة في القاعدة ـ ذلك المجال الشاسع المسئول عن حيوات غالبية الناس والمتكيف بأقصى ما في وسعه مع ضغوط العصور المتعاقبة، بقدر طفيف من النجاح غالباً وذلك من جراء قصوره الذاتي الجسيم وتشبثه بالبقاء على ما هو عليه إلى الأبد. أمّا النشاطات الاقتصادية الأعلى فقد كانت، خلافاً لذلك، أكثر ميلاً إلى التغير، وذلك بسبب حجمها الأصغر بكثير، خلال الجانب الأعظم من الأزمنة الماضية. وأحياناً ما كانت ظروف اللحظة تغيرها. وبحسب تعبير بيير شوني، فإن "القمة تتحول، بينما القاعدة تظل راسخة. إن الليونة الاجتماعية، والنسبية في أفضل الأوقات، إنما تقتصر على القمة"(٣).

فهل يعد تميز البنى الفوقية بطبيعة قابلة للتغير من بين سماتها الكاشفة؟ سوف نحاول الإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بفرنسا من خلال النظر أولاً إلى المدن؛ ثم إلى تداول السلع، بجميع أشكاله؛ ثم إلى الدور المتغير والمتباين للانتاج الحرفي والصناعي؛ وأخيراً إلى المقصود بالتجارة، وبمختلف أشكال الائتمان وبالرأسمالية

نفسها عبر القرون. وبما أن ما يسمى بالاقتصاد الفلاحي إنما يتألف من مجمل المركب، المتناقض غالباً، والمكون من بنى تحتية وبنى فوقية، من ديمومة وتغير، فسوف أحاول في سياق رحلتي البحثية توضيح كيف أن التباينات والتلاقيات والاختلالات قد سارت يداً بيد الواحد مع الآخر، في تعايشٍ متواصل، إلى أن جاء الوقت الذي مر فيه المركب كله بانقلاب عميق، بالرغم من تخلف البنية التحتية. فعند هذه المرحلة، ولد اقتصاد مختلف، فرنسا مختلفة، من التغير السريع والانقلابات العنيفة التي ميزت عالمنا المعاصر: لقد شهدنا حدوث هذا بأم أعيننا.

من حيث التسلسل الزمني، سوف تعني دراسة البنى الفوقية عموماً، وإن لم يكن دائماً، تبني حدود زمنية أدق مما في الفصول السابقة. وإذا أردنا استخدام شواهد ذات أساس إحصائي معين ـ وهو أمر يبدو مستحسناً ـ فغالباً ما سوف يكون الجزء الأخير من القرن الثامن عشر هو نقطة انطلاقنا. أمَّا بالنسبة للسنوات السابقة على عام ١٧٠٠ أو حتى عام ١٧٥٠، فإننا إنما نعتمد على الوصف والافتراضات. وسوف اعتمد بالطبع على هذه متى بدا من المستحسن القيام برحلة إلى مسافة أبعد في الماضي.

أمَّا فيما يتعلق بنقطة وصولنا، وهي تقع في مكان ما غير بعيد جداً عن اليوم الحاضر، فقد أشرت بالفعل، عند الحديث عن الحياة الريفية، إلى مدى صعوبة اختيار تاريخ يرمز إلى قطيعة تامة. وبالنسبة للمدن، قد تكون نقطة التحول قد حدثت في وقت ما بعد عام ١٩٤٥؛ وبالنسبة للصناعة، هناك علامات زمنية مختلفة على الطريق: ١٨٤٠، ١٨٦٠، ١٨٩٦، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٤٥. وهذه التواريخ نفسها إلى هذا الحد أو ذاك تميز تاريخ التجارة والنشاط المصرفي والائتمان والعملة. ومن ثم، تبعاً لمتطلبات العرض، فسوف أتوقف عند المراحل المختلفة، ما عدا اليوم الحاضر، دون أن أُدرج من الناحية النظرية زماننا في التحليل. وقد تكون الناحية العملية مسألة مختلفة: فهل بالإمكان أصلاً، على أية حال، أن نحذف من التحليل الطويل الأجل كل إشارة إلى الحاضر، إلى الزمن الذي نعرفه ونحيا فيه؟ إنه يخطر ببال القارىء كما ببال الكاتب، ولو بشكل ضمني فقط. وهذا أحد مزايا النظرة الممتدة امتداداً واسعاً في الزمن: إن الحركات التي تكشف عنها إنما تتصل على نحو تلقائي بالأسئلة المؤرِّقة التي يطرحها علينا زمننا الحاضر.

I
المدن أولاً

لا مفر من البدء بالحديث عن دور المدن في تاريخ فرنسا المتغير، والذي غمرته بالحيوية أحياناً وكبحت حركته أحياناً أخرى. ونحن ملزمون لأسباب عديدة بالعودة إليها وباستهلال هذا الفصل بالحديث عنها. ففي المقام الأول، ترجع الشواهد المستمدة من المدن إلى زمن بعيد جداً وقد سلطت أعمال كثيرين من المؤرخين الضوء عليها. ومن ثم فإننا نعرف اليوم الشيء الكثير عن فترتها المبكرة الطويلة والتي لولا ذلك لكان من شأنها أن تغيب في ضباب الغموض: إن الدرب الذي ارتاده آخرون قبلنا سوف يوجه مسار خطواتنا. وفي المقام الثاني، تتيح لنا المدن دراسة حالة نموذجية: إذ لا يمكن أن يكون هناك شك في أنها بحد ذاتها بنى فوقية (بل وبشكل أقوى مما يُجاز عادةً).

فبين المدن والقرى تنتصب حدود يتعذر محوها، وهي حدود كانت قائمة دائماً، فهي خط فاصل واضح وضوح جبال البرانس، جرت العادة على القول بشأنه إن ما يصح على أحد جانبيه إنما يبطل على جانبه الآخر. ولا يمكن توضيح تفوق العالم الحضري إلاّ بالنظر إليه قياساً إلى العالم الريفي المجاور له، وهو عالم يتميز بطابع وبجوهر مختلفين تماماً، وذلك إلى حد بعيد بقدر ما أنه قد جرى إخضاعه في البداية ثم استعباده بعد ذلك. والحال أن البنية الفوقية الحضرية كانت عبارة عن نظام يتمدد فوق، ويفسره، المجتمع الفلاحي القاعدي الذي كان محكوماً عليه بأن يحمله على أكتافه.

الـ ١٠٪:
غاطس قديم ومؤقت

تكمن مفارقة ظاهرة في أن التوازن بين السكان الحضريين والريفيين يبدو أنه يميل في الاتجاه المغلوط. ففي فرنسا، كما في أوروبا، كان الناس الذين يحيون في المدن أقل بكثير جداً بالفعل، على مدار زمن طويل جداً، من السكان الذين يحيون في الريف. وفي فرنسا، كان هذا صحيحاً حتى عام ١٩٣١(٤) ـ وهو تاريخ يجب أن نتذكره جيداً، خاصة إذا كنا نعتبره غريباً. إنه تذكير مفيد.

بالرغم من أن المدينة لم تكن تضم غير أقلية من السكان، إلاّ أنها كانت تتمتع

بعض المزايا الواضحة: لقد كان شركاؤها (القرى) مبعثرين ومتباعدين أحدهم عن الآخر. ومنذ البداية، كانت المدينة مدركةً لاختلافٍ صاغ هويتها، لصراعٍ متواصلٍ لا ينفصل عن وجودها وحياتها اليومية. فالمدينة المتركّزة في محل واحد، قد وجدت في تضامنها الداخلي الإجباري حماية لها من الصدمات، وسرعان ما سوف تكسب السلطة والثقافة، أي الثروة باختصار، والتي سوف يتعين عليها فيما بعد أن تذود عنها وتصونها وتستخدمها استخداماً بنّاءً. والحال أن هذه المجريات الواقعية طويلة الأجل جداً كانت ملحوظة منذ البداية.

وبين نحو أعوام ١٤٥٠ ـ ١٥٠٠ ـ نظراً لغياب نقطة انطلاق أفضل ـ مثّل السكان الفلاحون تسعة أعشار سكان فرنسا، على الأقل، أي غالبيتها الساحقة. وهذه نسبة مئوية أجد نفسي مضطراً إلى **اختراعها**: لكنها النسبة المئوية التي حسبها بالفعل هاينريش بشتل في دراسته عن سكان ألمانيا في القرن الخامس عشر(٥). وهذاالرقم ـ ١٠٪ من السكان في المدن و٩٠٪ في الريف ـ هو رقم تقريبي بالطبع، رقم مرجح فقط في أفضل الأحوال. إلاّ أننا حتى لو أضفنا إليه أو خصمنا منه قدراً طفيفاً، فسوف يظل مع ذلك مؤشراً صحيحاً: إن تسعة من كل عشرة أشخاص كانوا يحيون في القرى.

على أن القارىء لا يجب أن يتخيل أن هذه النسبة قد مثلت مستوى حد أدنى معيناً يمكّن ما يسمى بالاقتصاد الفلاحي من أن يصبح راسخاً، أي أن عشر السّكان على الأقل كان لابد لهم من أن يقيموا في المدن حتى يتسنى لذلك أن يحدث. والواقع أن معدل ١ : ٩، والذي يمكننا رصده نحو أعوام ١٤٥٠ ـ ١٥٠٠، إنما يمثل بالفعل مرحلة متقدمة: إن هذا الشد الذي ظهر بعد حرب الأعوام المائة مباشرة، إنما يبدو لي دليلاً على نضج معين، ثمرةً لسيرورة تطور طويل بالفعل.

ثم إن لدينا أمثلة من فترات أكثر تأخراً من هذه الفترة على معدلات حضرية/ ريفية لا تزيد أو تنقص عن رقم ١ : ٩ إلاّ بدرجة طفيفة جداً. وفي عام ١٨١٢، وهو عام حملة نابوليون على روسيا، كانت ليفونيا وإستونيا معاً تضمان ٨١١,٠٠٠ نسمة: ولم تكن المدن (ومن بينها ريجا وريفال اللتان كانتا كبيرتين بالفعل) تضم غير ٦٦,٠٠٠ نسمة؛ أي أن نحو ٨,١٪ من السكان كانوا يحيون في المدن بينما كان ٩١,٩٪ يحيون في الريف(٦). وقبل ذلك بنحو عشرين سنة، أي في عام ١٧٩٦، كان الاقتصاد الروسي الضخم، ولكن المتخلف، يعمل، بهذا الشكل أو ذاك، ولم تكن نسبة السكان الذين يحيون في المدن سوى نحو ٦٪ أو ٨٪ من إجمالي السكان(٧). وسوف يرى

القاريء من الخريطة الواردة في الشكل ٢٢ أنه في الأعوام الأولى لامبراطورية نابوليون الأول في فرنسا، كانت بعض الـ **départements** ما تزال ذات معدلات سكن حضري منخفضة إلى أبعد حد: كوت ـ دي ـ نور، ١,٣٪؛ كروز، ٤,٤٪؛ دوردونيه، ٤,٦٪؛ فانديه، ٥,٧٪؛ كورّيز، ٥,٩ ٪. وعلى سبيل المقارنة، ففي إنجلترا في زمن الـ **Domesday Book** (١٠٨٣ ـ ١٠٨٦)، سنجد أنه من إجمالي ١,٥ مليون نسمة (بكثافة ١١,٤ في الكيلو متر المربع الواحد) كانت النسبة المئوية لمن يحيون في المدن ٧٪. وبعد ذلك بثلاثة قرون، في عام ١٣٧٧، من إجمالي سكاني قوامه ٢,٦ مليون نسمة، بكثافة ٢٠، كان الرقم ١٠٪(٨).

أمّا فيما يتعلق بالصين، ففي وقت متأخر كعام ١٩٤٩، لم يكن يحيا في المدن سوى نسبة ١٠,٦٤٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم ٥٤٢ مليون نسمة. إلاّ أنه بحلول عام ١٩٨٢، عندما وصل العدد الإجمالي للسكان إلى ١٠٠٠ مليون نسمة، كانت نسبة ٢٠,٨٣٪ تحيا في المدن. وهذه حالة تحول حضري سريع بدرجة غير عادية، إلاّ أنه لم يتحقق إلاّ في الأزمنة الأحدث وبما يتماشى مع المعدل المتسارع الموجود في عالم اليوم(٩). وأفضل ما يتمناه المرء هو أن يكون بوسعه أن يرصد على نحو ملائم بدايات (إن كانت هناك بدايات كهذه) حالة تحول حضري. إلاّ أنه حتى الأجزاء الأقل نمواً في فرنسا، كالجيفودان (اللوزير الآن) أو الفيفاريه(١٠) (آرديش الآن)، لا توفر الشروط المطلوبة. فأصول تحولها الحضري ليست واضحة بشكل سهل.

ومع مراعاة كل شيء، فإن نسبة الـ ١٠٪ والتي تبدو مرجحة بالنسبة لفرنسا في عهد شارل السابع أو في عهد لويس الحادي عشر لا يجب اعتبارها تافهة. بل إنني لأميل إلى تصور ـ وإن كان من الوارد أن أكون مخطئاً تماماً ـ أنه حتى فرنسا الآخذة في التوسع والمزدهرة في زمن القديس لويس [لويس التاسع. ـ المترجم]، أي بعد قرن من كوارث الطاعون الأسود وحرب الأعوام المائة، ربما لم تكن قد عرفت نسبة سكن حضري أعلى من هذه النسبة. ومن المؤكد أن فرنسا كانت أوفر عدداً من حيث السكان من المملكة التي ورثها لويس الحادي عشر في عام ١٤٦١، والتي كان عدد سكانها نحو ١٢ مليون أو ١٣ مليون نسمة بالمقارنة مع الـ ٢١ مليون أو ٢٢ مليون نسمة في الفترة الأسبق. لكن فرنسا التي كانت قد فقدت نصف سكانها تقريباً بين عامي ١٣٥٠ و١٤٥٠ كانت قد فقدت سكاناً ريفيين بأكثر مما فقدت سكاناً حضريين. فالمدن،

الشكل ٢١

السكان الريفيون والحضريون من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤.

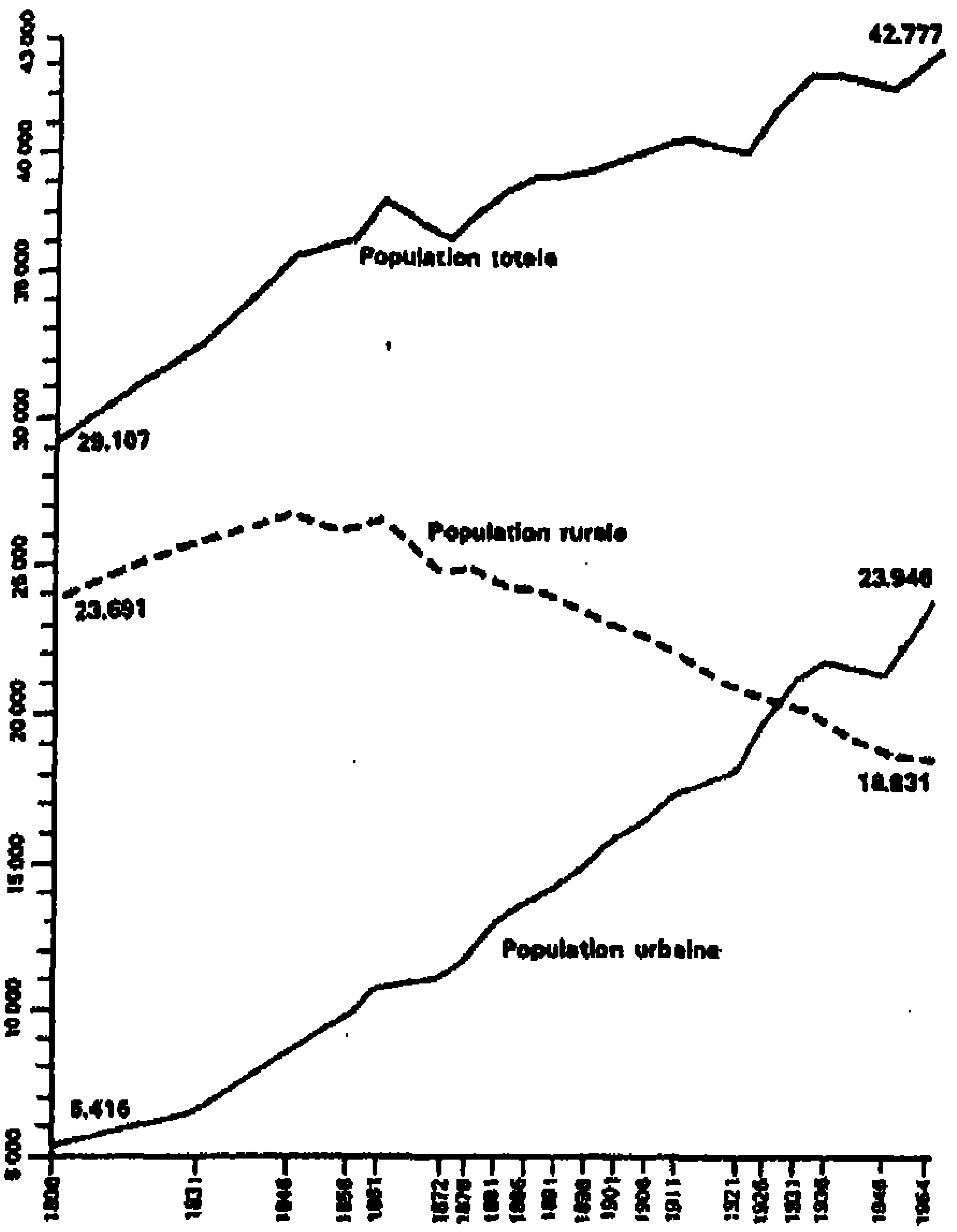

وصل مستوى السكان الحضريين إلى التساوي مع مستوى السكان الريفيين في عام ١٩٣١.

الأرقام بآلاف السكان.

المصدر:

Y. Tugault, *Fécondité et urbanisation*, 1975.

الشكل ٢٢

تباين معدلات السكن الحضري بحسب الـ**département** - ١٨٠٦.

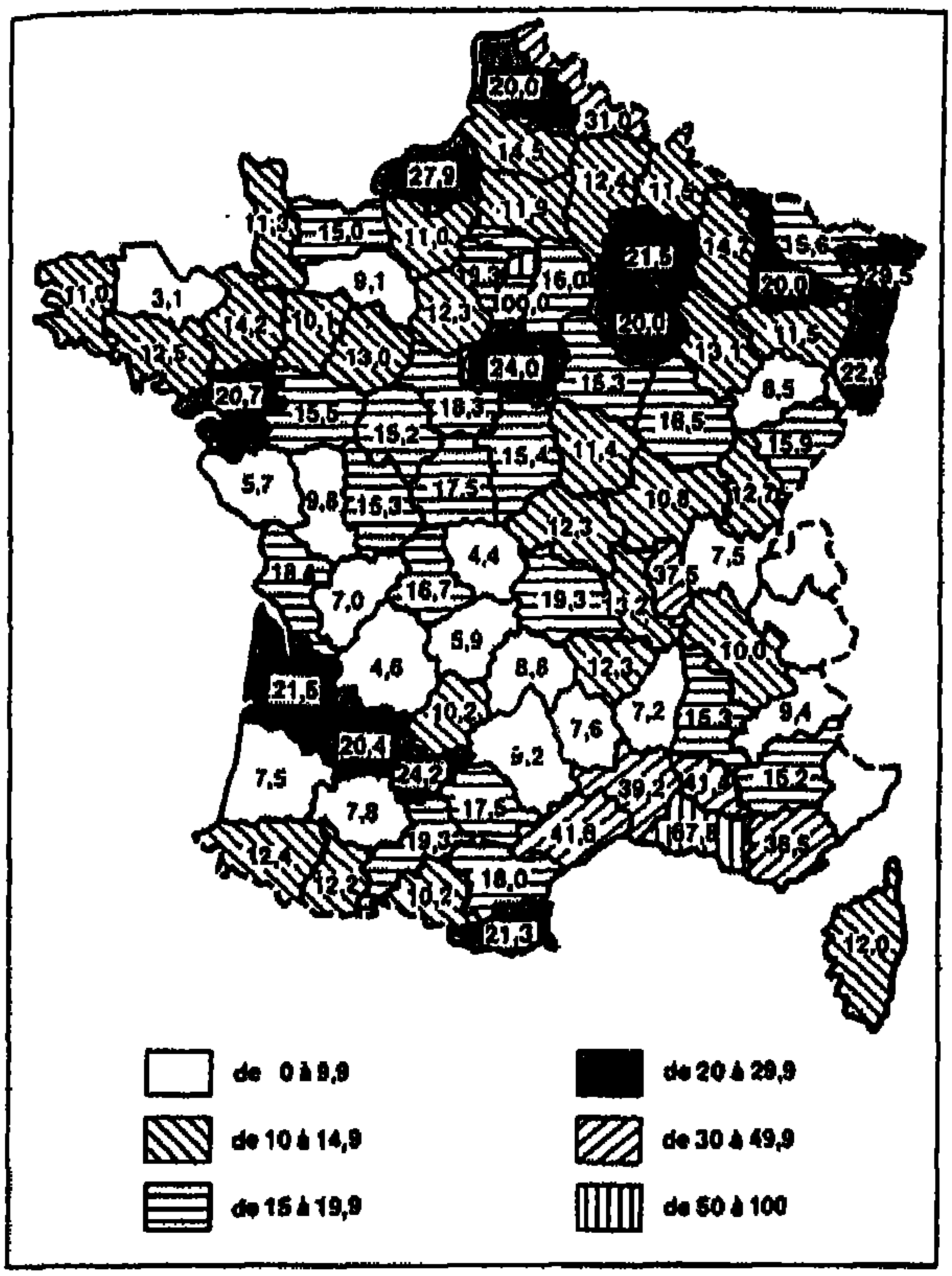

المصدر:

Y. Tugault, *Fécondité et urbanisation*, 1975.

المحمية بالأسوار التي كانت قد بنتها أو أعادت بناءها على وجه السرعة، قد صمدت لمتاعب حرب الأعوام المائة صموداً أفضل من صمود الريف المحيط بها. وربما جاز لنا أن نتذكر أن جان دارك، عندما كانت صبية، قد احتمت وراء أسوار نوفشاتو. ولا جدال في أن من المرجح أن الطاعون قد قضى في المناطق الحضرية على أرواح تفوق الأرواح التي قضى عليها في الريف، لكن جاذبية المدن ظلت من القوة بحيث إن سكانها قد عادوا إلى المستويات السابقة، بينما انحدرت مستويات سكان الريف(١١).

المكانة المتعاظمة للمدن

على أن مدن العصر الوسيط كانت جد متواضعة، باستثناء بعضها. لقد كانت آخذة في الانبثاق لتوها من الريف المحيط بها ولم تكن قد هيمنت عليه بعد هيمنة حقيقية. وسوف يتطلب الأمر وقتاً حتى يتسنى "للسوق الحضرية أن تتولى تنسيق الحياة الاقتصادية لمجمل الإقليم [المحيط بها] وتهيمن... على الجوانب الزراعية للمدينة"(١٢). وسوف يتطلب الأمر وقتاً أطول بكثير حتى يتسنى للعلاقات بين المدن أن تنقل مجمل الشبكة الحضرية إلى مستوى أعلى. وكانت هذه السيرورة بطيئة. ولو كان قد وجد أصلاً شيء اسمه الرأسمالية الحضرية في ذلك الوقت، فمن المؤكد أنه كان في مستهل طفولته. والخلاصة أننا لا يجب أن نتصور أن المدن التي تبهر الأبصار قد ظهرت إلى الوجود بشكل جد سريع.

ولا مراء في أن المدن الفرنسية قد أحرزت بعض التقدم، حتى قبل القرن الرابع عشر، فحازت حريات وامتيازات (كالـ **communes** والـ **villes franches**) وأقامت مؤسسات جديدة. إلاَّ أننا سوف نجد، من ناحية، أن تحركها صوب الاستقلال قد اصطدم بـ "السلطتين الأصلب عوداً، الكنيسة والتاج"(١٣) ـ خاصة الأخير ـ بحيث إنها قد جرى "دمجها"، طوعاً أم كرهاً، "في سياسة ترابية كانت أبعادها أبعد من آفاقها هي أو أبعد من مصالحها المباشرة هي"(١٤). وقد أدى هذا إلى مشكلات داخلية. ومن ناحية ثانية، سوف نجد أن استقلالها نفسه قد دفعها إلى تحمل أعباء ديون تتجاوز دخولها تماماً(١٥). وأخيراً، فمع أن من الوارد أنها كانت معاقل وجزر مقاومة خلال زمن حرب الأعوام المائة المضطرب، إلاَّ أنها قد عانت من الآثار السيئة لهذا الزمن الذي اختنق فيه كل نمو. ومع ذلك، فإن أحد عناصر التقدم، ولعله أهمها، هو أن المدن قد نجحت خلال حرب الأعوام المائة في تحرير نفسها شيئاً فشيئاً من سادتها

النبلاء الإقطاعيين ومن النظام الإقطاعي(١٦)، بما يشكل تحرراً مهماً بالرغم من مخلفات الإقطاع المزعجة والمتواصلة الكثيرة والتي سوف تظل حية حتى نهاية النظام القديم (**ancien régime**).

إلاّ أنه بعد عام ١٤٥٠، وعودة السلم، وهو الدواء الأقوى مفعولاً، أخذت المدن تنبض بالحياة من جديد وعرفت حيوية متجددة. لقد كان كل شيء في صالحها: ليس فقط الطفرة في معدل المواليد والنمو السريع الذي عرفته الانتاجية في الريف وإحياء الانتاج الزراعي، وإنما أيضاً ازدهار النشاطات الحضرية وظهور دينامية جديدة في الانتاج الحرفي والاقتصادي والتجاري(١٧). ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، أخذت الأسعار "الصناعية"، أي أسعار السلع المنتجة في المدن، في الارتفاع، بينما أخذت أسعار منتجات المزارع تتدهور(١٨). إن مفعول "مقصات" الأسعار قد عمل لصالح المدن. ومع النمو والإحياء النشيطين في القرن السابع عشر، والمصحوبين بثورة أسعار تضخمية أدت إلى تنظيم كل شيء، خاصة النشاط الحضري، أخذت المدن تتوسع وأصبحت أكثر اكتظاظاً بالسكان وشرعت في خلق ضواحي لها، وصار بوسعها فور ذلك أن تفعل ما تريد مع الريف المحيط بها، والذي أصبح من الناحية الفعلية بلا حول أو قوة حيالها.

ويرى فيرنر سومبارت(٢٠) أن نشاط المدن، على قدم المساواة (إن لم يكن بدرجة أكبر) مع تدفق المعادن الثمينة من أمريكا، هو المسئول عن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد راكمت المدن هذه الثروة النقدية المتحركة والمتزايدة، مما أدى إلى خلق التضخم، الذي ساعدت المدن على الإبقاء عليه. وهناك قدر من الحقيقة في هذا الرأي. والشيء المؤكد هو أن التاريخ التقليدي للأسعار، كما يشرحه المؤرخون، إنما يتعلق في المقام الأول بسيرورة متمحورة حول المدن، ولنسمها بأنها سيرورة بنيوية فوقية، إذ غالباً ما شقت طريقها فوق رءوس الفلاحين.

على أننا لا يجب أن نتصور أن هذه المدن النشيطة كانت شبيهة بأية حال بالمدن الحديثة. فلزمنٍ طويلٍ تالٍ، كان عليها أن تظل مكتفية ذاتياً حتى يتسنى لها مجرد البقاء، معتمدةً على موارد من أرضها هي وكاسبة خبزها بعرق جبينها هي. وبحكم الضرورة، "كانت لها علاقات مع الزراعة. وكانت غارقة في اقتصاد رعوي، وعبر شوارعها ودروبها كانت تتحرك الماشية والأغنام والدواجن والخنازير، حيث كانت الأخيرة تؤدي الوظيفة جد المفيدة والمتمثلة في تنظيف الشوارع. وكانت هذه الشوارع

بحاجة ماسة إلى التنظيف، وذلك بالنظر إلى ظروف الحياة الحضرية الصعبة والطابع الجنيني للسلطة البلدية وعدم توافر حجارة الرصف. وداخل أسوارها و[على مقربة من] خارج هذه الأسوار، كانت المدن مسئولة عن حقول كرم وبساتين خضروات للاستهلاك المنزلي بل وعن حقول. كما جرى زرع عدد قليل من المتنزهات حول المقار الارستقراطية والكنسية. وأخيراً، كانت ضواحي المدن مشهورة بتركز الحرف الملوِّثة فيها، كدبغ الجلود أو معالجة الصوف."(٢١). وهذا الوصف للمدن الفرنسية في القرن الثاني عشر يمكن أن ينطبق بالكامل على مدن القرن السادس عشر المناظرة لها: وفي كتابه الأخير، يحيي برنار شوفالييه لقبها القديم، **Les bonnes villes**(٢٢)، ويحاول تقدير أهميتها الفعلية قبل الخراب الذي ترتب على حروب الدين.

ومن شأن الإحصاءات بالطبع أن تكون أكثر إقناعاً من الكتابات الوصفية المثيرة للمشاعر وللذكريات. والحال أن بعض الإحصاءات قد وصلت إلينا عن مدينة آرل في عام ١٤٣٧ ـ ١٤٣٨. إن ثلثي السكان في ذلك الوقت كانا من العمال وعمال المزارع وأصحاب القطعان والرعاة وصيادي السمك وصيادي الطرائد والـ **boscadiers** (العاملين في الأحراج]: كل هؤلاء الناس كانوا يحيون من الأرض، أي من العمق الجواني الشاسع لمدينة آرل. ويستنتج لوي ستوف: "فيما يتعلق بالثلث الباقي، فإن الجميع تقريباً كانوا يملكون أو على الأقل يزرعون حقول كرم صغيرة. لقد كانت آرل مدينة زراعة. . . مدينة ـ زراعية"(٢٣).

لكن جميع المدن الفرنسية سوف تكون، على مدار قرون بعد ذلك، في وضع مماثل تماماً. وفي وقت جني العنب، كان زارعو الكرم الباريسيون موفوري العدد بما يكفي لإثارة الإزعاج ولتدشين المهرجانات الاحتفالية في جميع أرجاء المدينة. وهذا التعدي للريف على المدينة هو دليل على أن تخصصها لم يكن ناجزاً، دليل على الطابع الناقص لتقسيم العمل حتى نهاية النظام القديم على الأقل، بل وبعد ذلك. وعلى المدى الطويل، بل والطويل جداً، سوف يصبح ذلك عائقاً خطيراً.

المدن والملك

كانت المدن تشكو من عائق آخر، وهذا العائق سوف يستمر هو الآخر لزمن طويل. فمع أن الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدن قد استمرت في النمو، إلاَّ أنها [المدن] كانت تتحرر من تبعية لتسقط في أخرى ـ أحياناً بمشيئتها وأحياناً على

مضض. لأنه بمجرد انتهاء حرب الأعوام المائة، أعادت الملكية فرض سلطتها بقوة، خلال عهدي شارل السابع (١٤٢٢ ـ ١٤٦١) ولويس الحادي عشر (١٤٦١ ـ ١٤٨٣)، عبر اللجوء إلى العنف أو التدابير القانونية أو المكر والخداع.

وكانت يد الملكية أشد ضغطاً في عهد لويس الحادي عشر. إن أية مدينة عازفة عن الرضوخ قد عوملت بقسوة، وتم إخضاعها بالقوة المسلحة. هكذا كان مصير آنجيه وبيزانسون ودول وآرّاس وكامبريه وفالينسيين ودويه وسانت أوميه وبيربينيان. وقد جرى تحويل آرّاس إلى عبرة لمن يعتبر: فالمدينة التي جرى احتلالها في عام ١٤٧٧، قد شهدت طرداً جماعياً لسكانها في عام ١٤٧٩. بل إن اسمها قد جرى تغييره وجرى الإعلان عن المقيمين الجدد بوصفهم مستوطنين! وقد قيل إن مثل هذه المعاملة إنما تجد مبررها في الخوف على أمن المملكة، مع أنها قد أخفقت في نهاية المطاف لو كان هذا هو باعثها. ومع ذلك فقد جرى تركيع آرّاس بالقوة(٢٤).

لكن الإذعان المطلوب لم يكن يتحقق بالضرورة عبر العنف وحده. فقد سعى لويس الحادي عشر أيضاً إلى استمالة القادة المحليين بخلق مواجهة فيما بينهم والناس العاديين، مع اجتهاده في الوقت نفسه في اختزال السلطات المحلية إلى مجموعات صغيرة من أفراد قلائل يمكن السيطرة عليهم بشكل أسهل مما هو متاح مع الإدارات الأكبر حجماً. وهكذا نشأت داخل المدن نخبة سياسية، شريحة بورجوازية أو بالأحرى شريحة ارستقراطية احتكرت سلالاتها الحكم المحلي جيلاً بعد جيل.

ومن ثم فقد كانت بين مثل هذه الارستقراطيات والملكية موالسة وتواطؤ في أغلب الأحيان. وقد إنضوت المدن تحت الحماية الملكية، حتى تدافع عن نفسها على نحو أفضل ضد العوام من سكان المدن وضد الفلاحين في الريف المجاور دون شك، وكذلك لكي تتجنب جزئياً دفع الضرائب الملكية التي أُعيد فرضُها في عهد شارل السابع. وفيما يتعلق بسياسة التاج، كانت المدن قد أخذت تتحول بشكل متزايد إلى معبِّر رئيسي عن الرأي العام(٢٥)، الذي كان قد أصبح آنذاك قوة يتوجب أخذها في الحسبان. وليس بوسع أية دولة تمر بسيرورة تحديث أن تمارس السلطة دون شكل ما من أشكال التواطؤ الاجتماعي. ولذا فقد سعت الملكية إلى كسب تأييد المدن أو على أية حال تأييد نخبة السلطة المحلية، على أمل أنها سوف تختار التعاون. وهكذا جرى إرساء أسس تطور فرنسا الاجتماعي والسياسي اللاحق. وغالباً ما كانت أصوله متجذرة في خضوع وإذعان السلطات المحلية، إن لم نقل خيانتها.

ولذا فإن المدن الفرنسية، حتى في الشمال الذي كان أقل انصياعاً في هذا الصدد من الجنوب، لم تتطور لتصبح جمهوريات حضرية كتلك الموجودة في إيطاليا وألمانيا وهولنده. فهل كان هذا شيئاً حسناً أم شيئاً سيئاً؟ لقد اعتبره ماكيافيللي مثلاً شيئاً ممتازاً، حيث إنه كان معجباً بما حدث في فرنسا من ظهور لسلطة سياسية مركزية ولملكية عازمة على فرض الوحدة الترابية. إلاَّ أن من الواضح أنه كنتيجة لذلك فإن ظهور المدن لم يلعب دور خميرة نشيطة في صوغ تاريخ الأمة. وبدلاً من ذلك، كانت هناك كوابح وعراقيل، وظمأ مفرط إلى السلطة من جانب الدولة.

ومع مرور الوقت بالطبع، ومع ظهور التناحرات الكامنة إلى السطح، حاولت المدن نزع النير. ومتى واجهت الدولة الملكية مشكلات خطيرة ـ خلال العصبة في أواخر عهد حروب الدين مثلاً (خاصة في مارسيليا)(٢٦)، أو خلال اضطرابات الفروند (خاصة في بوردو)(٢٧) ـ حاولت المدن استرداد حريتها، أو على الأقل تحريك عضلاتها قليلاً. لكن هذا كان جهداً بلا طائل، فهي لم يتح لها الوقت قط لكي تنجح. والمسار الذي سارت فيه فرنسا لم يسمح لها بما يكفي من القوة لتحرير أنفسها، وفي نهاية المطاف، فإنني اعتبرها ضحية بقدر ما اعتبرها متواطئة. إن النبتة التي وجدت نفسها مجبرة على النمو في تربة وأجواء معادية قد توقفت عن النمو.

والحال أن المدن الفرنسية المفتقرة إلى المطامح وروح المباراة بل والتنافسات المريرة أحياناً والتي عرفتها المدن التي كانت قد تحولت في بلاد أخرى إلى دول عدوانية وتوسعية، قد انسحبت إلى ملاذاتها الراكدة الآمنة. وكقاعدة، فإن كوارث التاريخ قد حلت بالفلاحين وليس بالمدن التي كانت تحتقر الفلاحين راضية عن نفسها. وفي عهد لويس الحادي عشر وبعد ذلك، كانت المدن تعتبر نفسها عوالم منفصلة. ويتساءل برنار شوفالييه: "من الذي سوف يكون بوسعه في يوم من الأيام أن يقول بالضبط ما هي الدعة السرية التي عادت على الضمائر [الحضرية] من تلك الثقة المنبثقة من الأسوار المنيعة والأبراج العالية والبوابات ذات الرتاجات المُحكمة؟". بل لقد كان بوسع المدينة، لو دعت الضرورة إلى ذلك، أن تحيا على مخزوناتها من المواد الغذائية، من داخل حدودها هي. "عندما [انخفض أو] انهار الطلب المحلي، وعندما أقفلت الأسواق البعيدة أبوابها، بقي مع ذلك في أيدي جباة الضرائب وكتاب العدل، ورجال القانون أو القضاة، ما يكفي من الموارد لمساعدة التجار على مواصلة عملهم ولمساعدة الحرفيين على مواصلة شغلهم"(٢٨) ـ أي على مواصلة العيش في سلام، بمطامح متواضعة.

بعد عام ١٤٥٠، ظلت شبكة المدن الفرنسية على حال النموذج الأصلي الذي نشأ قبل ذلك بعدة قرون. وسوف تظل على هذه الحال لقرون عديدة بعد ذلك، مثقلة بعبء هذا التراث. وكما ذكَّرَ جان ـ باتيست ساى قراءه في عام ١٨٢٨، فإن "معظم الشوارع [في باريس] كانت قد شُقَّتْ قبل عهد فرانسوا الأول"(٢٩).

وبين عامي ١٥٠٠ و١٧٨٩ لم يظهر إلى الوجود غير عدد قليل من المدن الجديدة: إن لوهافر، التي ترجع إلى عام ١٥١٧، قد تأسست كمجرد ميناء واحتاجت إلى بعض الوقت لكي تتحول إلى مدينة. أمَّا فيتري ـ لو ـ فرانسوا فقد بنيت لإيواء سكان مدينة فيتري ـ آن ـ بيرتوا الصغيرة المجاورة، والتي كان الامبراطور شارل الخامس قد أحرقها في عام ١٥٤٤. وأمَّا إنشاء هنريشمون من جانب سالي في عام ١٦٠٨ وشارلفيل من جانب شارل جونزاجا، دوق نيفير ودوق مانتوا فيما بعد (على موقع آرش القديم) فقد كان استعراضاً لا يتوافر إلاَّ لدى الأثرياء ثراءً فاحشاً. ومن بين هذه المدن، كانت شارلفيل هي المدينة الوحيدة التي تحولت إلى مدينة حقيقية (ولو أن عدد سكانها لم يتجاوز ثلاثمائة نسمة في أوائل القرن السابع عشر)(٣٠). وقد حذا الكاردينال ريشليو بدوره حذو هذا التقليد الاستعراضي عندما أسس مدينته هو، مدينة ريشليو، في عام ١٦٣٧(٣١). وكان سالي قد أخفى تأسيسه هو لمدينة هنريشمون بإطلاق اسم الملك نفسه عليها، لكن ريشليو لم يعبأ حتى بمراعاة هذا الحذر والاحتياط. على أن مدينته لم تتطور قط، وهي اليوم أشبه ما تكون بمتحف غريب إلى حد ما، مدينة جديدة من القرن السابع عشر تشبه الحفريات، على بعد ٦٠ كيلو متراً من تور.

وقد أدت المطامح الاستعراضية هذه نفسها ـ ولكن على نطاق الملك الشمس الذي لا نظير له ـ إلى إلهام الاضطلاع في أعوام ١٦٦١ ـ ١٦٨٢ ببناء قصر فرساي، "مسرح... ومذبح المملكة"(٣٢). وحول الأوتو، ظهرت مدينة. وهكذا فقدت باريس بعض المزايا التي كانت قد عادت عليها من وجود البلاط الملكي، لكن حظوظ العاصمة لم تتأثر تأثراً خطيراً من جراء ذلك.

وأخيراً، يجب أن نلحظ بناء روشفور، التي بدأ فوبان تحصينها منذ عام ١٦٦٦، على موقع داخلي وإن كان يطل على البحر؛ ولوريان، على موقع بور ـ لوي السابق. والذي كان قد جرى التنازل عنه لشركة الهند الفرنسية؛ وسيت، والتي سوف تصبح فيما

بعد ثاني أكبر ميناء فرنسي على البحر المتوسط. وتجدر الإشارة، لمجرد استكمال السجل، إلى التعديلات التي أدخلها كولبير على بريست ومارسيليا وطولون، في حين أنه من بين المدن الثلاثمائة التي قام فوبان بتحصينها أو ترك بصمته عليها، جرى خلق عدد قليل منها من العدم: هينينج وسار لوي ولونجوي في عام ١٦٧٩؛ ومون لوي في عام ١٦٨١؛ وفورلوي في عام ١٦٨٧؛ ومون رويال ومون دوفان في عام ١٦٩٢؛ ونيف بريساش، على الضفة اليسرى للراين، في عام ١٦٩٨. كانت هذه مدناً صغيرة، "يتسامح" فيها "الجيش مع السكان، ولكن ليس تسامحاً كبيراً"(٣٣). وقد أصابها الركود فيما بعد.

وبوجه عام، يمكن وصف إنشاءات المدن الجديدة المدرجة هنا على أنها استثناءات تؤكد القاعدة: إنها ليست أكثر من نحو عشرين بين زهاء ألف مدينة.

المواقع الحضرية

ظلت معظم المدن الفرنسية في المواقع التي اختيرت لها في الأصل، أكان ذلك في الأزمنة الغالية ـ الرومانية (المدن الأكبر كقاعدة) أو خلال تجديد النسيج الحضري في القرنين الحادي عشر والثاني عشر: والأخيرة كانت بوجه عام مدناً متوسطة الحجم، تسد فراغات، وتمثل إحياءات في معظم الحالات بأكثر مما تمثل إنشاءات جديدة تماماً.

وليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب حيال استقرار الموقع: فموقع مدينة من المدن هو مرساها الذي كان من المستحيل عليها الهرب منه. وبمجرد وصول عدد سكانها إلى ألف نسمة، أو حتى أقل من ذلك، كانت المدينة مضطرة إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يعني بدوره أن تكون في متناولها منطقة مجهزة بالمياه وبالمواد الغذائية وبالأحراج وبمواد البناء وأخيراً بالناس ـ فحتى القرن التاسع عشر، لم يكن بوسع أية مدينة زيادة عدد سكانها دون مهاجرين من خارجها، خاصة أولئك الذين يجيئون من الريف المجاور. لكن هؤلاء نادراً ما كانوا كافين هم أنفسهم.

ومن حسن حظ باريس أنها كانت واقعة في إقليم جد محظوظ، فهو إقليم "يتوافر فيه كل شيء". وبفضل هذه الموارد بالتحديد تسنى للمدينة أن تنجو من أزمنة حرب الأعوام المائة الرهيبة غالباً: "لقد كان السماء وفيراً، خلافاً للحال في البوس؛ وكانت الأنهار تحتوي وفرة من الأسماك؛ ويقال إن الغابات كانت مستودعاً غنياً للطرائد؛ وقد

اشتهرت الحقول المحيطة بجونيس بنباتات حبوبها الثرية؛ وكانت سفوح الايسي والسورنيه توفر نبيذاً مستساغاً؛ أمّا السهول المنغمرة بمياه السيول ومناطق المنخفضات فقد كانت ساحة جيدة للرعي. وكانت قرية متواضعة كفانف تنتج زبداً "ممتازاً إلى أبعد حد بحيث إن زبد الفلاندر وبريتانيا لا يضاهيه بالمرة"؛ ولم يكن هناك نقص في الأخشاب والأحراج؛ ومع أن الموارد المعدنية كانت متواضعة ومحدودة الأنواع، كما في فيربير ـ آن ـ بري، إلاّ أنه كانت هناك محاجر مفيدة عند مداخل المدينة مباشرة، بدءً "بضاحية نوتردام دي شان"(٣٤). لقد كانت باريس محاطة بالحقول وبالمحاصيل، بل إن بعض الأراضي كانت قد تعرضت للهجر ولعدم الاستخدام: وفي سبتمبر/ أيلول ١٤٦٥ (عندما كانت الحرب مستعرة بين لويس الحادي عشر وشارل الجسور)، يصف كومين الخطأ الذي اقترفه بعض الفرسان الذين عند وصولهم إلى باريس في أجواء شبه معتمة رأوا "كمية عظيمة من الحراب المنتصبة... وعند اقترابهم... وجدوا أن هذه ليست غير نباتات شوكية كبيرة"(٣٥)، تغطي الحقول حتى بوابات المدينة.

لكن الصورة التي كان يتم استحضارها للمدينة على نحو مباشر في الأزمنة الماضية هي صورة قلعة. وإذا اعتمدنا معجم فيرتيير، فإن الأسوار هي التي تمنحها شرف أن تكون مدينة(٣٦). وهذا تعريف يرجع إلى الأزمنة القديمة جداً، وفقاً لروبيرتو لوبث، المتخصص الشهير في تاريخ العصر الوسيط، والذي ذَكَّرَ إعلامياً في إحدى المقابلات بأن "الهيروغليف الرامز إلى مدينة في مصر القديمة كان عبارة عن صليب في وسط دائرة، أي مفترق طرق داخل ساحة مطوقة بالأسوار"(٣٧). وهذه الساحة المطوقة بالأسوار كانت تخترقها بوابات، هي المخارج الإلزامية إلى العالم الخارجي، لكنها أيضاً الحلقات الضعيفة في دفاعات المدينة. ومن ثم فقد جرى الإبقاء على المخارج إلى العالم الخارجي عند أدنى حد لها. إن دنكرك في عام ١٧٠٨، والتي كانت ما تزال على الحال التي تركها فيها فوبان، "لم تكن لها غير بوابتين مطلتين على البر، البورت رويال والبورت دو نيوبور"(٣٨). ومع ذلك، فلم تكن البوابة الثانية تفتح إلاّ في أيام السوق: لقد كان الدفاع مسألة خطيرة. وبالمقابل، فإن الأسوار التي أقيمت حول باريس بين عامي ١٧٨٥ و١٧٨٧ من جانب الـ **fermiers - généraux** (ملتزمي الضرائب)، قد امتدت لمسافة ٢٣ كيلو متراً وكانت لها ١٧ بوابة رئيسية لتحصيل الرسوم و٣٠ بوابة أصغر حجماً، لكل منها أكشاك تحصيل الرسوم الخاصة بها. وقد يبدو واضحاً إلاّ أن

من الضروري التذكير بأنـه بالرغم من أن المدن كانت متمترسة داخل تحـصيناتها، فإنها قد كانت بالدرجة الأولى نقاطاً تلتقي عندها الطرق: لقد كانت محطات وصول أو نقاط مغادرة وكانت الطرق تخترقها من بوابة إلى أخرى.

ومن الوارد بالطبع أن يكون موقع مدينة من المدن أكثر أو أقل ملاءمة. وفي الأزمنة المبكرة للاستقـرار في مدن، يبدو أن الممرات المائية الصالحة لـلملاحة قد لعبت دوراً كُليّ الأهـمية(٣٩). إلاّ أنه كانت هناك بعض المواقـع الواعدة بإزدهار تالٍ: مثال ذلك الموقع الذي يصبح النهر صالحاً للملاحـة عنده؛ أو الموقع الذي يلتقي عنده انتقال من الطرق البرية إلى الممرات المائية؛ أو عند مخـاضة أو جسر يتيحان عبور النهر بسهولة. وتدين ستراسبورج مثلاً بموقعها لجسرها الاستراتيجي عبر نهر الراين، وهو الجسر الذي يسمح بانتقال كل من السلع والجنود. وتقع آنجيه في المكان الذي يضيق فيه الوادي بما يجعل العبور أسهـل. ونانت هي موقع الجسر الأول المقام على أعـالي نهر اللوار. ثم هناك آفينيون بجسرها الشهير، المـبني في القرن الثاني عشر: ومع أن الرون عريض جداً في هذه النقطة، إلاّ أنه ينقسم إلى فرعين بـما يؤدي إلى تقليل قوة التيار وقد أتاح أصلاً للجسر دعامة راسخة في منتصف المسافة بالنسبة لثلث من طوله(٤٠). وبين تاراسكون وبوكير، كان هـناك في وقت من الأوقات جسر عـائم (بالنظر إلى غيـاب ما هو أفضل) عبر الرون المخيف إلـى حد ما. كما أن رووان كانت تتمتع بجسر عـائم عبر السين في القرن السابع عشـر: وهذا الجسر الذي جرى تدشينه في عـام ١٦٣٠، حل محل جسر ضخم مبني من الحجارة ومحدب هو الجران بون [الجسر العظيم]، الذي كان يستند إلى ثلاثة عشر قـوساً، وتعرّض لانهيار جزئي، بسـبب قيامه على أسس هشـة. وقد استمر الجسر العائم حتى القرن التاسع عشر، إذ كان تصميمه عبقرياً أتاح له الارتفاع مع ارتفاع الموج، وكان ينفتـح للسماح للسفن بالمرور. "إن لويس الـسادس عشر قد أعرب عن إعجابه به"(٤١).

لكن النهر نفسه لم يكن مبرراً كافياً لقيام مدينة: فأورليان، الواقعة على نهر اللوار، كانت أمامها الفرصة لكي تصبح بؤرة التـاريخ الفرنسي، لكنها كانت في موقع سيء لا يسمح لها بـإغتنامها، إذ كانت تقع بيـن ساحتين خربتين ـ إلى الشـمال، غابة أورليان، التي كانت أكبر مما هي اليوم، وإلى الجنـوب، الأحراج ومستنقعات السولونيه الراكدة. ولا يمكن أن يكون هناك مثال أكثر درامية على تاريخ حضري فاشل.

ومن المؤكد أن المدن القريبة من البحر كـانت في مواقع مميزة، ليس عند مصبات

الأنهار وإنما عند النقطة التي تصبح المياه فيهـا هادئة بما يكفي لتمكين السفن من تفريغ شحنـاتها: ومن هنـا حظوظ رووان أو بوردو. ولا مراء فـي أن مثل هذه المـدن كانت منجذبـة إلى العالم الخارجـي وأنها قد حققت ثرواتـها منه، وغالباً مـا أدارت ظهورها لفرنسا الجوانية.

ومن بيـن المدن ذات المـوقع الجيـد أيضاً تلك الـمدن الواقعـة على الحـدود بين إقليمين مختلفين: لقد كانت بشكل حتمي نقاط تبادل، ولو بين مجرد التلال والوديان. ولهذا السبب انبثقت شبكة من المدن حول الألب.

ومع ذلك، باستثناء بـاريس وتولوز، فإن "معظم المدن [الفرنسية] الـكبيرة بالفعل، المدن التي كان نموها أسرع، كانت "مبعثرة حول الحواف": نانت، بوردو، مارسيليا، طولون، جرينوبل، ليون، ستراسبورج، ليل"(٤٢). أمّا المناطق الجوانية في المملكة، كما يواصل المركيز دارجنسون القول في **مذكراته**، فقد كانت من الناحية العملية فارغة: "تردد صدى الخواء".

والموقع، شريطة توافر إمكانية التغلب علـى معوقاته وإمكانية استثمار واستغلال ما ينطوي عليه من إمكـانات، يمكن جعله مشاركاً في حظوظ مدينـة من المدن. فالنجاح قد توقف على قدرتـها على الاستفادة مما كان في متنـاولها. والحال أن بار ـ لو ـ دوك كانت في موقع جيد في عام ١٧١٧ بالنسبة للتهريب، خاصة تهريب الأقمشة المحظورة من الهنـد إلى فرنسا (حيـث لم تكن اللورين جـزءاً من فرنسا في ذلـك الوقت). وهي فرصة لم تدعـها المدينة تفلـت منها(٤٣). أمّا جرانفـيل فقد ملكـت نحو عام ١٨١٢ ولسنـوات طويلة ٢٥ أو ٣٠ مركبـاً ضخماً من مـراكب الـ **gabare**، الـتي تـتـراوح حمولتها بين ثلاثة وثمانية عشر طناً، والتي انهمكت في صيد المحار والسرطان البحري والإربيان؛ وكان يـجري إرسال مراكب قليـلة إلى مصائد أسـماك شمال الأطلسي بـينما كانت مـراكب أخرى تضـطلع بتـجارة ساحلـية متصـلة من نانـت إلى بريسـت وحتى الـديـب(٤٤). وأحياناً ما كـان يوجد خطر في أن مدينـة قد تكون جد منشغـلة بالربح الفوري بمـا يعميها عن أي شـيء آخر. وقد اتسع ثراء نـانت اعتماداً على الـتجارة مع الجزر [جزر الـهند الغربيـة] و، للأسف، تجارة الرقـيق الأسود، وبحلول أواخـر القرن الثامن عشر كـانت قد أصبحت عديمة الصلة تـماماً بأعماقها الجوانيـة. وقد كانت غير مهتمـة بها إلى أبعد حد بحـيث إن البورجوازية قد أقدمـت أيضاً على بيع ضيـاعها في الريف. وقد انتاب العـجب آرثر يونج: "بأية معجزة أمكن لازدهـار ولثراء [نانت] هذا

الشكل ٢٣

مؤشر جذب الأنهار للمدن.

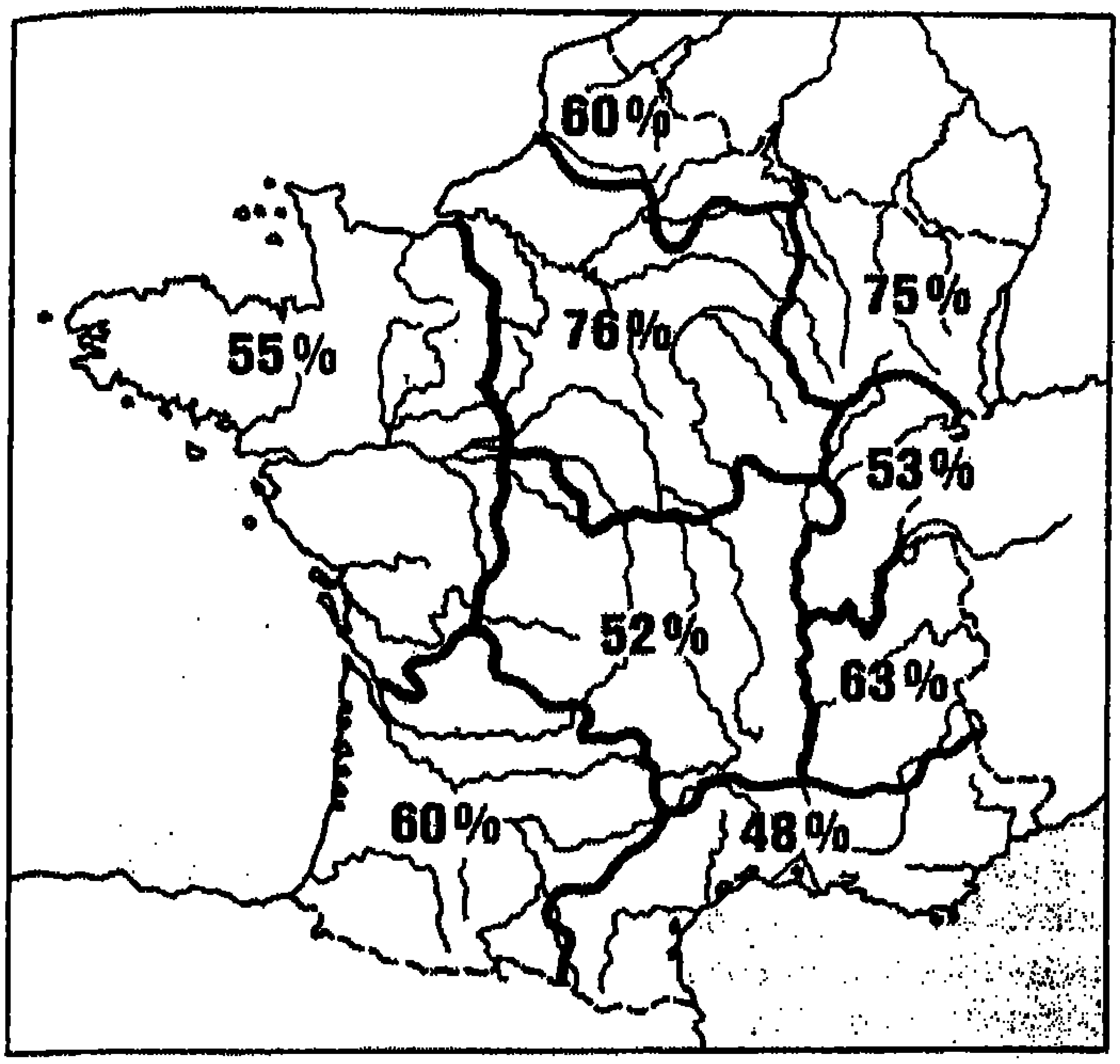

إن إقليم الشمال، بالرغم من تمتعه الممتاز بأنهار صالحة للملاحة، يبدو أقل حظاً مما قد يتوقع المرء، إمّا بسبب وجود تجمعات صناعية أحدث، مستقلة عن الأنهار التي تظهر مع ذلك على الخريطة، أو لأن بعض الأنهار الصالحة للملاحة بالفعل لم تظهر من جراء مقياس الرسم المستخدم في خريطة فيدال دو لا بلاش الأصلية (الدول في ليل مثلاً).

وفي الجنوب المشرف على البحر المتوسط، بالمقابل، تظهر بعض الأنهار الصغيرة ظهوراً أقوى والرون، الذي يتدفق بشكل مستقل، يجتذب المدن مما يعزز المؤشر الإقليمي. على أن هذا المؤشر هنا هو عند أدنى حد له.

الخريطة والتعليق نقلاً عن:

Jules Blache: *Revue de géographie de Leon*, 1959, p. 19.

كله أن يكون عديم الصلة بالأرض المحيطة بها؟"(٤٥).

والحال أن التغلب على العقبات، وحفز التبادل وزيادة التجارة كانت الشغل الشاغل للكثير من الأسواق الكبرى المؤقتة والأسواق الأخرى، مع ترسخ أقدامها. وفي بواتو، في عهد لويس الرابع عشر، كانت في **élection** ليسون وحدها ٨٧ سوقاً سنوية كبرى، بالإضافة إلى ١٨ سوقاً أسبوعية (أي إجمالي سنوي قدره ٩٣٦)(٤٦). ولم يكن هذا الإقليم بحال من الأحوال إقليماً نشيطاً بشكل غير عادي مع ذلك.

والواقع أن الأعداد الصارخة للأسواق الكبرى غالباً ما تمثل علامة على الجهد الذي بذلته المدن الصغيرة والبورجات، في بعض الأقاليم الأقل حظاً نسبياً، لحفز التجارة. ففي فوكليز في عام ١٨١٥، كلما ازداد الإقليم فقراً كلما زادت الأسواق الكبرى المقامة هناك (١١ سنوياً في بوللين، ٩ في فالريا، ٨ في مالوسين، ٥ في آبت)، في حين أنها في السهول الأسعد حظاً في غرب الـ **département** كانت آخذة في التناقص من حيث العدد والأهمية(٤٧). والحال أن أورنان، وهي موقع سوق الحبوب عند مدخل وادي اللو، كانت ما تزال تقيم ٢٤ سوقاً سنوية كبرى في القرن التاسع عشر، "في الثلاثاء الأول والثالث من كل شهر"(٤٨). وفي الألب الشمالية، خاصة سافوي العليا، كانت الأسواق الكبرى المقامة في أعالي الجبال ـ حيث تباع الماشية والأغنام والبغال ـ أكثر أهمية من الأسواق الكبرى المقامة في الوديان والمنخفضات، وذلك على مدار زمن طويل.

وداخل شبكات الاتصال المتعددة بين المدينة والبورج، وبين المدينة والقرية وبين مدينة ومدينة أخرى، وهي شبكات كانت تأتلف على نحو متواصل في اتجاه صوغ النسيج الأساسي للحياة المادية في فرنسا، فإن المدينة، في نهاية المطاف، هي التي كانت توفر قوة الدفع: ففي المدينة يمكن العثور على مقرضي الأموال، وهم همزة الوصل بين التجارة واسعة النطاق والرأسمالية؛ وفي المدينة توجد مؤسسات الكنيسة والدولة كما يوجد مقر الجهاز القضائي وجهاز الإدارة. لقد كانت المدينة مركز "حضارة مكتوبة"(٤٩). وفي عام ١٨٥١، كان بوسع أدولف بلانكي، عالم الاقتصاد، أن يكتب فيقول: "إن شعبين مختلفين [الحضري والريفي] يحيان على الأرض الواحدة حياتين جد متمايزتين بحيث إنهما يبدوان غريبين تماماً أحدهما عن الآخر، وإن كانت تربط بينهما عرى أقوى مركزة [سياسية] جرى صوغها حتى الآن"(٥٠). وكان محكوماً على هذين الشعبين بالعيش معاً ومن ثم فقد شكّلا كلاً واحداً. الأول، شعب المدن،

كان يصدر الأوامر إلى الشعب الآخر، ويحيا من عمله ويستغله، لكنه ساعده في الوقت نفسه على الصعود إلى مستوى أعلى في العالم. لقد كانت الحياة الحضرية هي الشرط الضروري للنمو، مع أنها لم تكن الشرط الكافي دائماً. . .

الناس الذين لا غنى عنهم بالمرة

كانت المشكلة الرئيسية في حظوظ المدن في الماضي، وما تزال إلى اليوم، هي حظها من السكان. والمشكلة الآن هي مشكلة النمو الحضري المخيف. فالمدينة، كالغول في الحكاية الخرافية، إنما تلتهم الناس. وفي الماضي، كانت المشكلة هي النقص الدائم في السكان. ولكي يتسنى للمدن أن تواجه تزايد نسبة الوفيات فيها وأن تتطور ولو بمعدل جد بطيء، فقد كان عليها بشكل متواصل أن توسع صفوف نخبها البورجوازية والتجارية، وبشكل أكثر إلحاحاً بكثير، صفوف قوتها العاملة المؤلفة من حرفيين ماهرين وبروليتاريا عاملة على حد سواء.

لكن جميع المدن الفرنسية في الماضي حلت هذه المشكلة الأساسية دون متاعب جسيمة. لقد جندت تدفقات بشرية لا نهاية لها من الأقاليم المحيطة بها، وأحياناً من مناطق جد بعيدة (انظر الخرائط في الشكل ٥٥ والأشكال ١٧ ـ ٢٠ في المجلد الأول). وتجاوباً مع النداء، كان المهاجرون يتدفقون عليها. ونادراً ما تسمح لنا مصادرنا بحساب النسبة المئوية الدقيقة للقادمين الجدد في السكان الحضريين، لكن الأصول الجغرافية لسكان المدينة تنبثق بشكل واضح من سجلات الزيجات، أو سجلات الوفيات في التكايا. وسواء أكان المهاجر قادماً من مكان مجاور أم من مكان بعيد، فقد كان يسكن إمَّا في ناحية قريبة من البوابة التي دخل المدينة عبرها، أو على مقربة من مهاجرين آخرين من جزء معين من العالم، يعملون غالباً في حرفة واحدة، ويميلون إلى التضام معاً في شوارع بعينها. والواقع أن **quarties** (أحياء) باريس كانت سلسلة من المقاطعات المصغرة، تتماشى ليس فقط مع تقسيم العمل بل ومع تصنيف اجتماعي صارم. لكنها كانت تعكس أيضاً الخلق العفوي لـ "لجان استقبال" للقادمين الجدد.

والشيء المثير في هذه الانتقالات السكانية صوب المدن لتلبية الطلب المتواصل على العمل هو أن مشكلةً تعتبرُ الآن مُزعجةً كانت تحل نفسها بسهولة، وبشكل تلقائي تقريباً. وصحيح أن إجمالي سكان الريف كان ضخماً بالمقارنة مع سكان المدن. لكن

الشكل ٢٤

فرنسا ما تزال مغطاة بالأسواق الكبرى، في عام ١٨٤١.

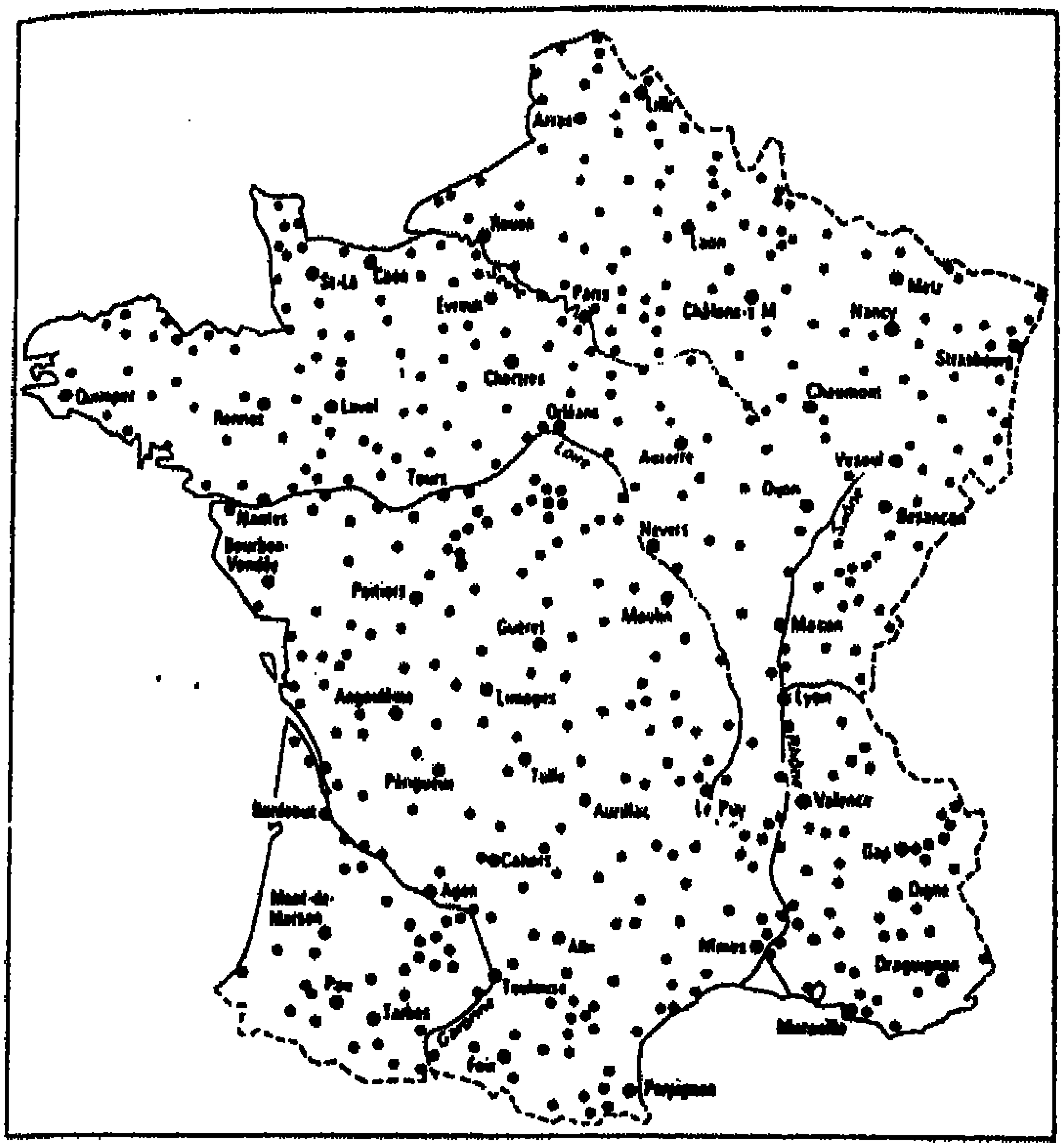

نقلاً عن:

Dictionnaire du commerce et des marchandises, 1841, I, pp. 960 sq.

حراك السكان الفرنسيين، شأنه في ذلك شأن حراك الأوروبيين عموماً بالفعل، إنما يعد مدهشاً إلى حد ما. لقد تجاوب مع جميع مطالب أو وعود الاقتصاد. خذوا آرل مثلاً: إن آرل، التي انحدرت من مجدها القديم وتعرضت للمنافسة من جانب مارسيليا وإكس بل وايج مورت، قد عادت إلى الحياة نحو أواخر القرن الخامس عشر. وكان هذا الإحياء كافياً لاجتذاب المهاجرين الذين جاء عدد كبير منهم من فرنسا الشمالية. ويبدو أن كل شيء كان ممكناً(٥٢). وسوف نجد بالمثل أن نانت، في القرن السادس عشر، قد حافظت على نموها الديموجرافي أساساً بفضل الريف المجاور وبفضل بريتانيا، بل وبفضل بواتو ونورماندي ووادي اللوار حتى أورليان. بل لقد تواجد هناك بعض القادمين من مارسيليا، والذين كانوا يزاحمون المهاجرين البرتغاليين والإيطاليين وجالية إسبانية كبيرة الحجم(٥٣).

وعندما احتاجت ليون، في أواخر القرن الخامس عشر، إلى عمال، كان النازحون من سافوي (والتي كانت لها بالفعل دياسبورا تغطي ألمانيا الجنوبية وإيطاليا الجنوبية وإسبانيا وجانباً كبيراً من فرنسا) في وضع مناسب لتلبية النداء. بل إن المعاصرين قد زعموا أن "ثلثي الناس في ليون إنما ينحدرون من منتمين إلى سافوي" وأن "جميع العمال تقريباً، أي نحو ثلث سكان المدينة، ينحدرون من سافوي"(٥٤). ولا مراء في أنهم كانوا مبالغين؛ فالبحوث الإحصائية الدقيقة إنما تشير إلى أنه في عام ١٥٩٧، لم يمثل القادمون من سافوي غير نسبة ٢١,٢٪ من إجمالي سكان ليون ـ لكن هذا ليس رقماً تافهاً. وكان هؤلاء المهاجرون مصدراً متواصلاً لتجنيد عمال النسيج، وكانوا يفوقون عدداً المهاجرين من المناطق القريبة، من الفوريز والليونيه والبوجوليه مثلاً، والذين لم يمثلوا كلهم غير نسبة ١٨,٣٪، أو المهاجرين القادمين من الدوفينيه، ونسبتهم ٧,٢٪(٥٥). وأياً كانت أصولها، البعيدة جداً أحياناً (انظر الشكل ٢٠ في المجلد الأول) فإن هذه العمالة المضافة إلى كتلة ليون السكانية الكبيرة، والتي تمثل نصف سكانها تقريباً، كانت مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدينة. فنشاطها كان يتطلب قادمين جدداً، "كانت تلتهمهم بشكل متواصل"(٥٦).

وقد يكون من الأفضل ألاّ نأتي على ذكر باريس، فهي غول شهيته أضخم بكثير! وفي الوصف الذي قدمه سيباستيان ميرسييه عشية الثورة، نجد صورة لا تنسى لسكانها المتباينين من الـ **gens de peine**، العمال، الذين يكادون كلهم أن يكونوا من المقاطعات: لقد جاءوا من سافوي ومن أوفرنيا، كما جاءوا من ليموزان والليونيه، ومن

نورماندي وجاسكونيا واللورين(٥٧). لكن باريس والحق يقال حالة خاصة.

والأغرب أن نجد أن بوردو، في منتصف القرن الثامن عشر، عندما كانت تُطَوِّرُ نشاطها البحري والتجاري بحيوية لا تضاهيها حيوية المدن الأخرى في الجنوب ـ الغربي ـ قد تمكنت بسهولة من اجتذاب تيار من المهاجرين. وقد تدفقوا عليها كما هي العادة دائماً من الجيروند القريبة، لكنهم أخذوا يجيئون منذ تلك اللحظة فصاعداً من منطقة أوسع بكثير أيضاً. ولم يكونوا كلهم من أصول ريفية، ولو أن الريفيين قد ظلوا يشكلون الغالبية. وقد جاءت مجموعات قوية من العمال، بل ومن كبار وصغار التجار، إلى بوردو من مدن أخرى، خاصة مدن جنوب ـ غربي فرنسا. إلاَّ أننا سوف نجد، وهذا شيء له دلالته، أنه حتى المدن التي لبت النداء قد نجحت في الإبقاء على سيطرتها على المناطق المتاخمة لها، والتي لم ينزح منها إلى بوردو غير عدد قليل من الناس. ويبدو أن كل مدينة كان لها حوضها الديموجرافي التقليدي، الذي احتفظت لنفسها بحقوق الصيد فيه، إن جاز هذا التعبير(٥٨).

المدن حيال اقتصاد فرنسا

هل كانت المدن مسئولة عن شحوب الحضارة المادية الفرنسية، خلال تحرك البلاد البطيء في اتجاه الأزمنة الحديثة؟ خلافاً لجاك لافيت الذي، كما لاحظنا في الفصل السابق(٥٩)، اعتبر التوسع الصناعي الفرنسي في عشرينيات القرن التاسع عشر مشلولاً من جراء مجتمع ريفي كان ما يزال يحيا في القرن الرابع عشر، هل يجب علينا أن نعتبر المدن مسئولة جزئياً أيضاً؟ هل يمكن القول بأن الموتور الحضري لم يبذل ما يكفي من أجل دفع فرنسا الريفية إلى الأمام، حتى في القرن الثامن عشر ـ مع أن الفترة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٨٠٠ قد شهدت توسعاً كبيراً بحيث إنه بمجرد توجيه الاتهام سنجد أنه بلا أساس؟

صحيح بالتأكيد أن المدن كانت آخذة كلها في التوسع، وإن لم يكن بالضرورة بسرعة كبيرة، بين عامي ١٥٠٠ و١٧٨٩. وقد استفادت كلها من النمو الديموجرافي العام الذي كان هو نفسه كافياً لزيادة حجمها وحفز تعمير الضواحي وزيادة معدلات استهلاكها. والحال أن توسعها، الواضح بالفعل في القرن السادس عشر، إنما يصبح أكثر وضوحاً بكثير في القرن الثامن عشر. إن رياح تغير قد اجتاحتها حيث بدأت في تشييد بنايات جديدة بهية وخرجت من خناقها المديفيالي (الذي يرجع إلى العصر

الشكل ٢٥

الهجرة إلى خمس مدن في الجنوب ـ الغربي.

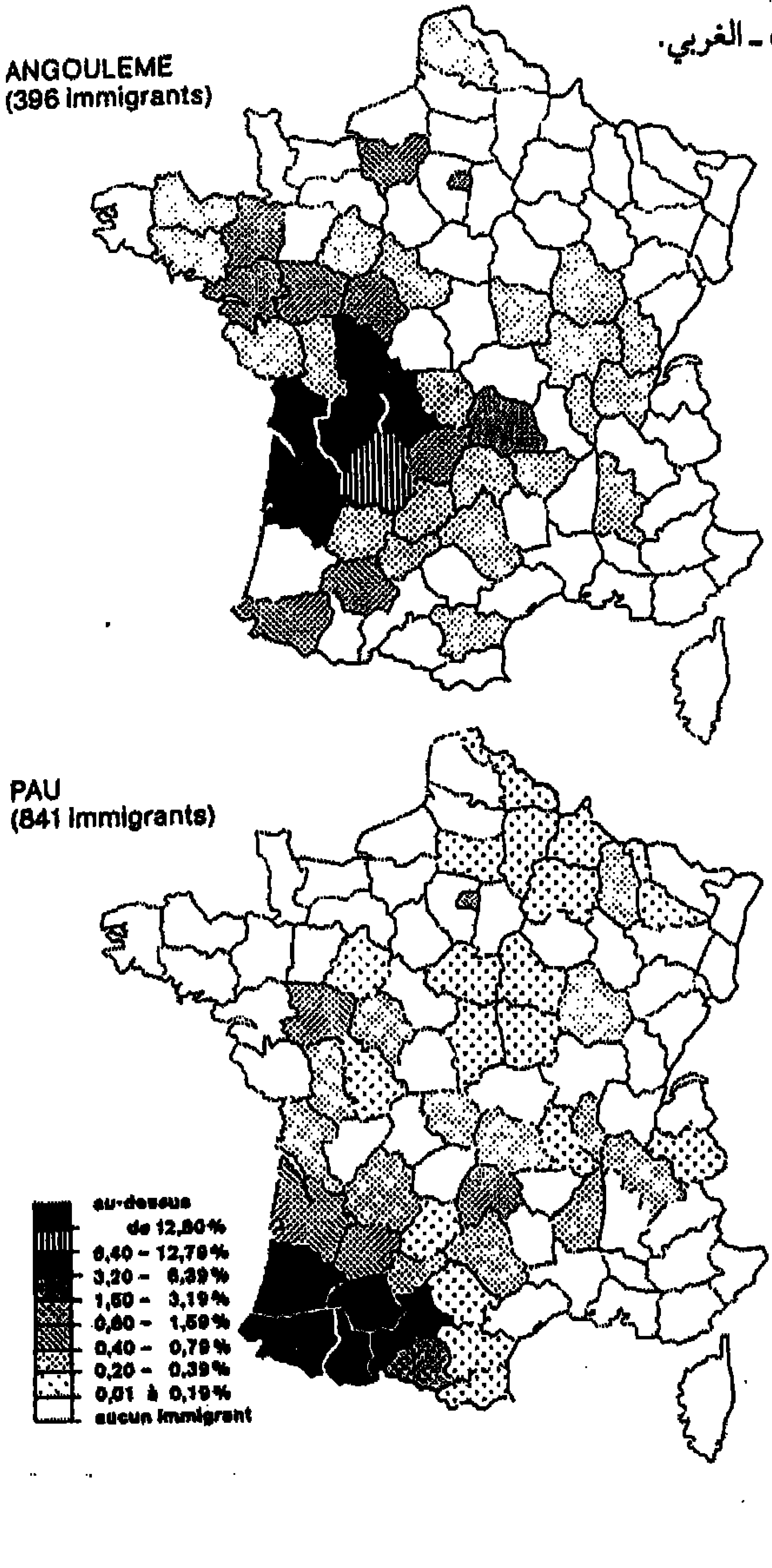

تابع الشكل ٢٥

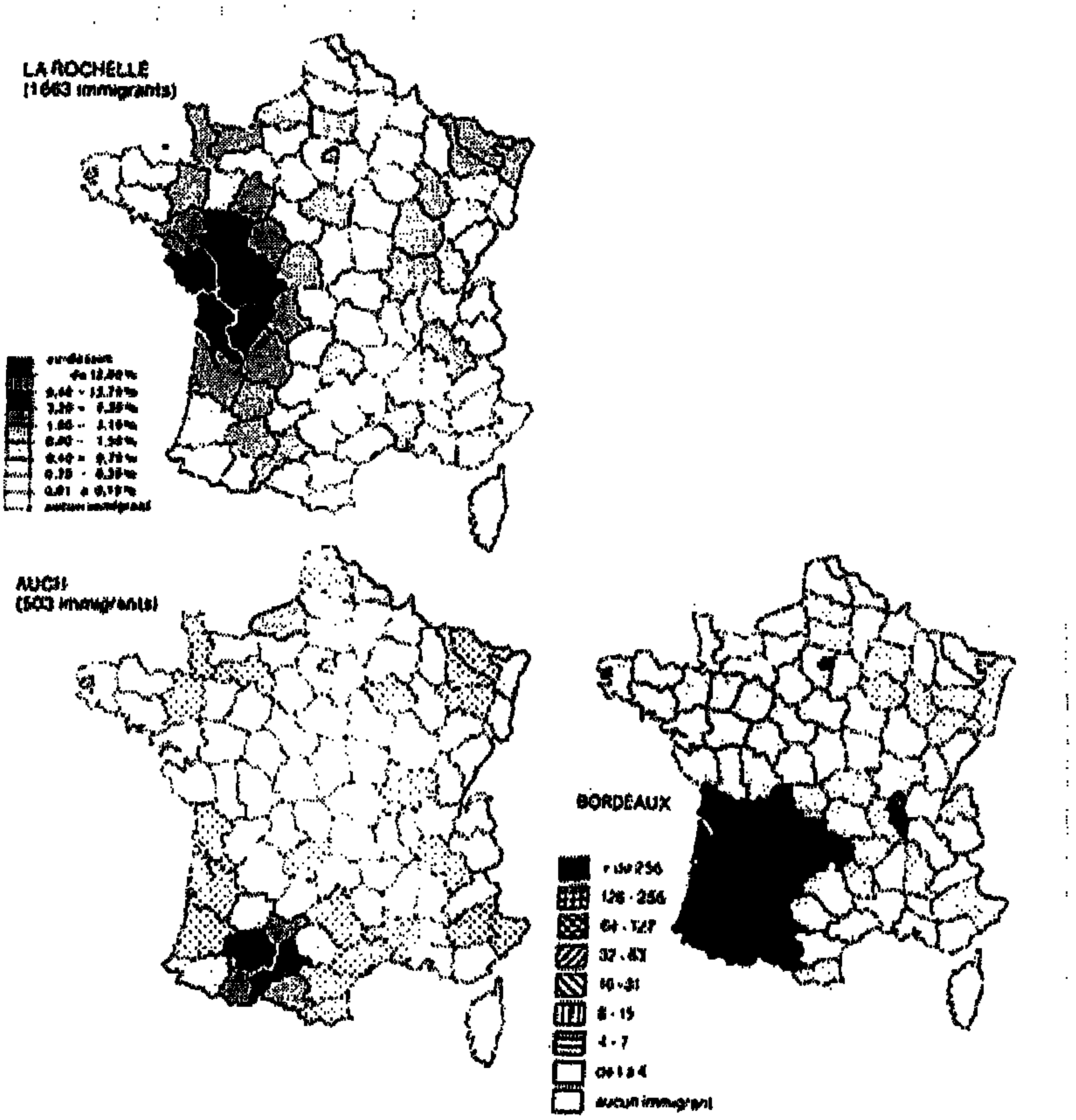

كانت لكل مدينة منطقة التجنيد التي تخصها وقد احتفظت بها، مع أن جاذبية بوردو القوية كان لها أثرها في مجمل الجنوب ـ الغربي.

المصدر:

J. P. Poussou, *Bordeaux et le Sud - Ouest au XVIIIe siècle*, 1983.

الوسيط) وهدمت أسوارهـا العتيقة(٦٠) (ليس دون أسف دائماً)، وشقـت طرقاً مباشرة مستقيمة وفتحت الأحياء التي كانت تشكو من الضيق والاختناق.

وفي القرن السادس عشر بـالفعل، كانت أفكار جديدة حول تخطيـط وتنظيم المدن قد بدأت في إلـهام سياسة "إرادوية" غالـباً ما كانت الحـكومة الملكيـة أداتها. وقد لا تكون عمـارة النهضة (الرينسـانس) الإيطالية قد أزاحـت كل شيء من طريقها، لـكنها تركت علامة مميزة علـى عدة أقاليم فرنسية. والخريطة المنقـولة هنا (الشكل ٢٦) عن كتاب جان ـ رويـير بيت خريطة مـهمة. فهي توضح الدور الـقيادي النشيط الـذي لعبه وادي اللوار الذي، بوصـفه مركز المَلك والبـلاط، كان لسنوات كثيرة، حـتى نحو عام ١٥٢٥، قلب البـلد بل والحضارة الـفرنسية. ولم تـحرز باريس الصدارة إلاّ فـي الربع الثاني للقـرن، وذلك بسبب إيثار فرانسوا الأول (١٥١٦ ـ ١٥٤٧) لـها، وإن كان بلاطه قد استمر في الانتقـال من مكان إلى آخر. وفي نهاية المطاف، لم تـفلت العاصمة من تأثـير الأسلوب الـجديد: فـفي قلب الـمدينـة، في البـلاس دو لا جريف، أخلـى الـ **maison communale** القديم المكان أمام الـ **Hôtel de ville** الجمـيل، وهو أول بناية باريسية تبنى وفق الأسلوب الجديد (١٥٣٢ ـ ١٥٤٩)(٦١).

والواقع أن عمارة الرينسانس لم تترك أثراً كبـيراً جداً على المدن الفرنسية في القرن السادس عشر، لكن التـناظر والمنظورات والرحابة وشق طرق طويلـة قد أصبحت كلها منذ ذلك الحين جزءً من عمارة المدن الفرنسية وسوف يتطور التراث الإيطالي، منذ عهد لويس الرابع عشر، إلى الأسلوب الكلاسيكي(٦٢).

وفي عصر التنوير، سوف نجد أن مطلباً متجدداً بشأن تخطيط وتنظيم المدن قد أخذ يحاول التـعبير عن نفسه في كل مكان تـقريباً. ويكتـب جان مييه فيـقول إن: "إعادة تصميم مشهد المدينة قد وصلت إلى مـقاييس ضخمة [في فرنسا]. وإذا أمكن للمرء أن يمحو للحظة من ذهنه جميع البنايات التي ترجع إلى أعوام ١٦٥٠ ـ ١٧٩٠، فما الذي سوف يـبقى من مـراكز ليس فـقط مدنـنا الكبـرى وإنما أيـضاً الكثـير جداً من الـمدن الصغرى؟ وما تحقق فـي تلك الفترة كان أكثر من مجرد إعادة تصـميم، فقد وصل إلى إعادة بناء كاملة. والحال أن بوردو، المدينة التجارية الـكبرى ببناياتها جيدة التنظيم إنما تعد، شأنها في ذلك شأن نانسي كما صممها سـتانسلاس ليتشينسكي، "النموذج الأمثل للتنظيم الحضري الناجح" في تلك الفترة(٦٣). وقد حازت باريس وسام الفوز بالطبع ـ "ليست هناك مـوضة كالموضة الباريسية"، لقـد كانت العاصمة مبرقشة بـمواقع البناء،

الشكل ٢٦

عمارة الرينسانس المدنية حتى عهد فرانسوا الأول.

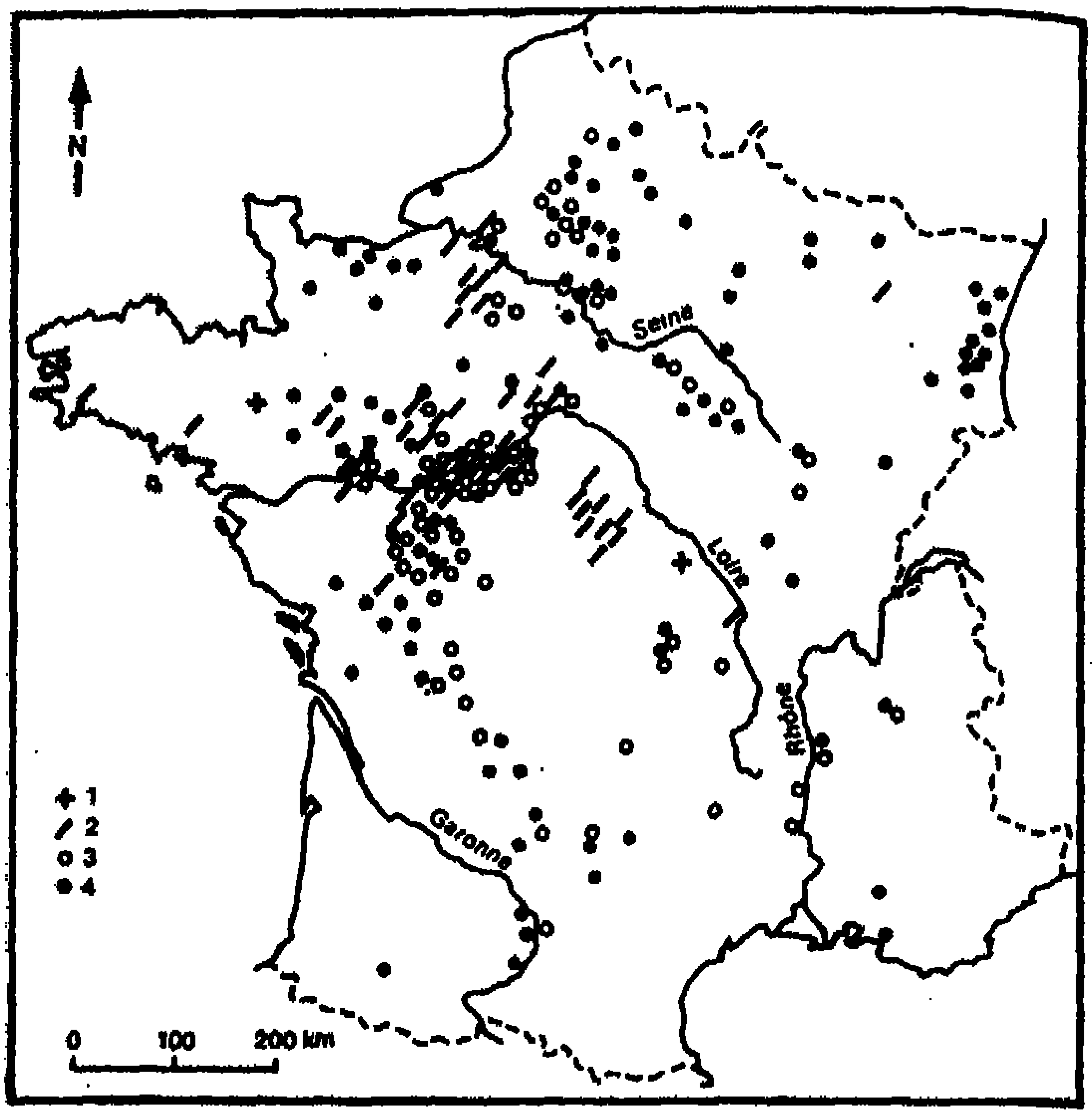

إن البنايات الجديدة المبنيــة وفق أسلوب الرينسانس والتي تعتبــر نادرة نسبياً في فرنســا قد ظهرت في معظمها اقتداءً بالملكية في انتقالاتها، أي في وادي اللوار وإقليم باريس.

وتبين الخريطة مواقع مبنى أو عدة مبان مبنية بأسلوب الرينسانس أو محولة إلى التماشي معه، ترجع إلى عهود شارل الثامن (١) ولويس الثاني عشــر (٢) وفرانسوا الأول قبل عام ١٥٢٥ (٣) وفرانسوا الأول بعد عام ١٥٢٥، وهو العام الذي انتقل فيه إلى باريس (٤).

القائمة مأخوذة عن: L. Hautecoeur: *Histoire de l'architecture classique*, 1963

المصدر:

Jean Robert Pitte, *Histoire du paysage français*, II, 1984.

والتي يسهل تمييزها عن طريق البكرات العظيمة المستخدمة في رفع مواد البناء إلى أعلى، ومن آثار الأقدام البيضاء التي تركها على الشوارع المحارون العائدون إلى بيوتهم من عملهم(٦٤).

وقد تواصلت أعمال البناء حتى القرن التاسع عشر، وبلغت ذروتها في إعادة التنظيم الضخمة لطرق باريس الرئيسية تحت إشراف البارون هوسمان، الذي جرى تعيينه مديراً لمنطقة السين في عام ١٨٦٣. لكن المدن الإقليمية لم تكن متخلفة عن هذه الأعمال. وكما لاحظ ليونس دو لافرنيه في عام ١٨٦٠، فإن "لومان ولافال وآنجيه قد تضاعف حجمها كلها في غضون ثلاثين سنة؛ إن أحياء جديدة، جيدة البناء وحسنة التهوية، إنما تحاصر أو تحل محل أكواخ الماضي القذرة والبائسة. وهذا ترف صحي، ليس فيه شيء مصطنع أو مبالغ فيه"(٦٥).

والشيء الغريب هو أنه لا الدولة، بالرغم من إيراداتها الضخمة من الضرائب، ولا المدن، حيث لم يكن الأغنياء نادرين، كانت لديها الموارد الكافية لاستكمال مشاريع التجديد هذه كلها: وكان لابد من التخلي عن بعض هذه المشاريع، الطموحة أكثر من اللازم. والنغمة المتكررة في كثير من تواريخ مدن فرنسية مفردة هي "غياب الموارد"(٦٦). والقصة متكررة في كل مكان: في بوردو في ذروة رخائها؛ في تولوز، حيث كان غياب الأمين مسئولاً عن وقف التصاريح الضرورية؛ في مارسيليا، في ليون، حيث كان يجري بناء البلاس بيلكور؛ في رووان، التي كان عليها أن تكتفي ببناء بنايات جديدة على مشارف المدن؛ أو في كان **Caen**، حيث لم تتجاوز المساهمة المالية من جانب المدينة في تجديدها الحضري الخاص نسبة ١٠٪ في القرن الثامن عشر.

وقد أصبحت المشكلة حادة بشكل خاص في رين، على أثر الأضرار التي أحدثها حريق كارثي نشب ليلة ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٢٠ ولم تتم السيطرة عليه إلاّ بفضل عاصفة ممطرة أرسلتها العناية الإلهية، بعد ذلك بستة أيام. لقد حاق الدمار بـ ٩٤٥ بناية في المدينة العليا، بما في ذلك قلب المدينة التاريخي. ولم ينج من الحريق غير ١,٣٦٧ منزلاً، معظمها في المدينة السفلى غير الصحية والفقيرة(٦٧). لكن رين لم تكن تملك ما يكفي من الدخل لكي تعيد ترميم ما حاق به الضرر.

ومن ثم فقد طلبت العون من الدولة التي لم تكن مستعدة لسخاء غير محدود، بالرغم من أنها قد أكدت، عبر سلسلة من المراسيم الصادرة عن مجلس الملك، أن إعادة البناء يجب أن تتم وفقاً لخططها التي سوف يصوغها معماريوها ومهندسوها: لقد

كانت الدولة "بخيلة في أموالها، مسرفة في لوائحها"(٦٨). وقد حاولت المدينة وجربت كل شيء: مناشدة مجالس بريتانيا، الخاضعة هي نفسها للموافقة الملكية؛ الاستدانة؛ الحصول على مصادرات من الأمين؛ خفض أجور الفلاحين المستخدمين كناقلين، والبنائين، الذين تم تجنيد بعضهم ضد إرادتهم، بأوامر رسمية؛ والمساومة مع المهندسين المسئولين عن الأعمال ومع الموردين ومع أصحاب الأرض.

والنتيجة أن المسألة برمتها قد تطلبت وقتاً طويلاً جداً لحلها. والحال أن أهل المدينة، الذين أعيد إيواؤهم في البنايات السليمة، أو في الضواحي، كان عليهم أن يظلوا مقيمين في هذه الأماكن الضيقة لوقت طويل تال؛ أمّا الأكواخ الخشبية المؤقتة، والتي أقيمت في كل مكان بتصريح رسمي بعد الكارثة مباشرة، فقد استمرت قائمة، بالرغم من الأوامر الصادرة بإزالتها، حتى وقت متأخر كعام ١٧٢٨. وقد تطلب الأمر نحو خمس عشرة سنة لإعادة بناء بيوت سكنية وتطلب الأمر ثلاثين سنة لاستكمال البنايات العامة. وسبب ذلك هو أن مشاريع التخطيط مسرفة الطموح التي صاغها المعماريون والسلطات البلدية (وهي نفسها مشاريع تأخرت كثيراً من جراء الشقاقات والخلافات المتتالية) قد حالت دون أية مبادرة من جانب أصحاب الأرض لعدة سنوات، ثم اصطدمت في نهاية الأمر باستحالة تدبير الأموال اللازمة. وقد تولت المدينة نفسها تنفيذ وإنجاز جزء من المشروع، وهو جزء كاف لاستنزاف ماليتها وغير كاف لتحويل مشهد المدينة تحويلاً جذرياً. ومن بين المشاريع المختلفة التي تعين التخلي عنها خطط لإنشاء نافورات وقنوات مائية ولإعادة تحويل مجرى النهر لتحسين الظروف في المدينة السفلى والتي كانت عرضة لفيضانات منتظمة.

وفي نهاية الأمر، تعين على أصحاب الموقع الأصليين الاضطلاع بإعادة بناء البيوت السكنية. وقد تم الوفاء بذلك بسرعة، لأن بورجوازية رين لم يكن يعوزها المال. وحول البلاس نوف ومبنى الـ **parlement**، وكل منهما صممته المدينة، نشأت أحياء جديدة جميلة، ذات شوارع عمودية/ أفقية متصالبة جيدة التهوية. وقام السكان الأكثر ثراء ببناء **hôtels paticuliers** جميلة لأنفسهم إلى جانب بنايات سكنية لتأجيرها. وفي تلك الأثناء، سوف نجد أن طرف المدينة الأسفل، وكذلك الأحياء الشرقية والغربية في المدينة العليا، قد ظلت على حالها، بشوارعها القذرة الملتوية(٦٩).

ولنلاحظ السمة الأخيرة: الاستثمار الخاص في العقارات. ففي كل مكان في فرنسا، فيما عدا إعادة التصميم الجزئية بشكل ثابت لمراكز المدن اعتماداً على المال

العام، سوف نجد أن عمليات البناء الجديدة قد قام بها أفراد أغنياء أقاموا بيوت مدن رائعة (أكان ذلك في نانسي أم بيزانسون أم ليل) إلى جانب بيوت سكنية لمستأجرين ميسورين. وكانوا واثقين من الفوز بالأرباح: ففي كل مدينة تقريباً في فرنسا، كان الضغط الديموجرافي قد أدى إلى أزمة إسكان. وفي كان Caen، حيث، كما في رين، أفضى "عدم كفاءة الدولة كمستثمر" إلى إخلاء السبيل أمام المضاربة الخاصة، تصاعدت عمليات البناء الخاصة نحو عام ١٧٧٠، في عين الوقت الذي تصاعدت فيه الإيجارات والريوع الحضرية(٧٠).

ومن المؤكد أن التجديد الحضري كان رائعاً، إلاّ أنه كان غير ناجز. إذ لم تقم المدن كلها بهدم الأسوار التي تحيط بها والتي، في حالات كثيرة، تخنقها. وأسوار مدينة رين مثلاً لم تختف حتى نهاية القرن، في ١٧٧٤ ـ ١٧٨٢. وعندما سقطت الأسوار، انتصبت الحواجز ـ سعياً إلى جباية الرسوم وإلى خلق الوهم، الذي ما يزال حياً، بوجود مدينة منغلقة على نفسها! وبالدرجة الأولى، فإنه ما من مدينة قد نجحت فعلاً في إزالة ميراث العصر الوسيط المتمثل في بقاء الشوارع الملتوية وكريهة الرائحة. بل إن المدن التي اعتادت على وجود بنايات عامة مهيبة كدار الـ **parlement** أو مقر الأمين أو الحاكم أو المقار المدينية العمومية، لم تنجح في التخلص من قذارتها مضرب الأمثال، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين إمدادات المياه أو لتنظيف الشوارع. وفي ليون، كانت القمامةُ تُجمعُ في أكياس محمولة على ظهور الحمير، بينما في ليل، التي كانت مغمورة بالماء دائماً، "كان تنظيف الشوارع والتخلص من الماء الفاسد يتم عن طريق استخدام عربات وبراميل ليست محكمة الإغلاق كما يُظن"(٧١). إن جميع المدن، بما في ذلك الأكبر والأكثر اندراجاً في التنظيم الجذري كرووان ونانت وبوردو وليون ومارسيليا وتولوز وليل ـ قد وجدت صعوبة في الإفلات من خناق الماضي. وفي كتاب نشر في عام ١٧٧٢، كان بيير بات ما يزال يتحسر على واقع أنه في هذه الحواضر الكبرى، ما تزال القاذورات الآتية من جميع الاتجاهات "تزاح بشكل مكشوف عبر المزاريب قبل أن تصل إلى المجاري... ثم هناك الدماء التي تتدفق من السلخانات إلى الشوارع... وعندما تمطر السماء سوف ترى مشاة وقد غرقوا في ماء قذر يسقط من الأسطح، والتي بحكم تصميمها تزيد حجم ماء المطر المتساقط مائة مرة"(٧٢).

فما هي المدينة التي كانت الأقذر بين المدن الفرنسية؟ ناربون، في عام ١٦٥٦،

وفقاً لظريفين من ظرفاء الشمال (بالطبع) هما باشومون وشابيل، وهما شاعران وصفاها في شعرهما بأنها "مدينة عريقة، غارقة في الوحل/ خربة خراباً عظيماً فليس هناك سوى مصارف النفايات والمجاري. . . ". وقد وصفها رحالة آخرون بأنها **Latrina mundi, cloaca Galliae**(٧٣). ولسنا بحاجة إلى التسليم بظاهر كلامهم. فمشكلة ناربون، وهس مشكلة خطيرة والحق يقال، هي أنها قد بُنيت على أرض جد منخفضة، غالباً ما كانت تُغرقها فيضانات نهر الأود. إلاّ أنه ربما كان بوسع المرء أيضاً أن يضع رووان على رأس هذه القائمةغير المشرّفة جداً. ويقول لنا يوجين نويل إن رووان في طفولته كانت "مدينة مقززة"، حيث كانت شوارعها وحواريها مغطاة بالقاذورات، حتى في "الأحياء المحترمة"، بينما كانت هناك أكواخ قذرة في "وكر الرذيلة الرهيب المعروف بالكلو سان مارك. . . وهو عبارة عن متاهة معتمة كريهة الرائحة، . . . كانت الشرطة تخاف من المغامرة بالدخول إليها. . . وكانت رائحة نتنة رهيبة تنبعث من هذه المجاري وتغطي المدينة كلها. . . إن بوسعكم أن تشموا رائحة رووان من على بُعد نصف فرسخ منها"(٧٤). وقد أدى تفشي وباء الكوليرا في عام ١٨٣٢ إلى التعجيل بعمليات تنظيف أفضل للشوارع، لكن فلوبير كان ما يزال يشكو في رسائله إلى بوييه من الحواري كريهة الرائحة، والتي لن تختفي إلاّ في عهد برنامج بناء الطرق الذي اضطلعت الامبراطورية الثانية بتنفيذه(٧٥).

ولكن لنعد إلى أمور أكثر أهمية: لقد رأينا أن الاستثمار الخاص في العقارات قد لعب دوراً رئيسياً في التجديد الحضري في القرن الثامن عشر (بل وقبل ذلك: فالتمويل الخاص ـ وهذا فخر له! ـ كان مسئولاً عن بناء البلاس دي فوج الرائع في باريس، خلال عهد هنري الرابع). فهل كان ذلك علامة على حيوية اقتصادية بالفعل؟ هل يجب علينا أن نوافق الجوقة المعروفة التي تردد أنه عندما يكون النشاط في بناء العقارات مزدهراً، فإن كل شيء آخر سوف يزدهر هو الآخر؟

حول هذه المسألة، يشعر مؤرخون كثيرون بالشك. وقد حاول روبيرتو لوبث(٧٦) مثلاً أن يبين أنه:

١) في أواخر العصر الوسيط، كانت أوروبا الشمالية، وثروتها أقل من ثروة المدن الكبرى المشرفة على البحر المتوسط، منشغلةً ببناء كنائس ضخمة، في حين أن الجنوب بنى كنائس أقل بكثير، كما لو أنه قد آثر إنفاق أمواله على أمور أفضل.

٢) كانت فلورنسا في عهد لورينزو الأكبر، في زمن أعظم ازدهار معماري وثقافي

لها، تشهد في الواقع ركوداً اقتصادياً. وقد أوحى جان جورجلان بشيء مماثل فيما يتعلق بالبندقية في القرن الثامن عشر(٧٧)، وفعل أندريه فيروبيز الشيء نفسه بالنسبة لكراكوف في القرن الخامس عشر. ويقدم فيتولد كولاكل ثقل مرجعيته دعماً لهذا الرأي. فقد كتب يقول: "يبدو من المعقول تماماً لي أن بناء بيوت مدن بورجوازية فاخرة لابد وأنه قد تزامن مع فترات ركود في الدورة الاستثمارية"(٧٨).

ومثل هذه الآراء توحي بأن إنفاق المال على البناء كان وسيلة للتصرف في الثروة المتراكمة التي لم يعد بالإمكان العثور على غرض مفيد آخر يمكن استثمارها فيه. فهل ينطبق هذا على فرنسا؟ لقد أشار أحد المؤرخين إلى أن "قناصل ليون، الذين كانوا في السابق حريصين إلى حد ما في التعامل مع أموال المدينة، قد أصبحوا جد مبذرين خلال عهد لويس الرابع عشر"، وهو عهد كانت فيه سلسلة من المشكلات الاقتصادية(٧٩). والتفسير الواضح هو أن جميع المدن، أكانت كبيرة أم صغيرة، قد وجدت أن من السهل الاستدانة؛ وقد أصبحت كلها مدينة(٨٠). ولكن ماذا عن الاستثمار الخاص؟ يقول بيير شوني إنه يتضح، في الأجل الطويل، أن أي توسع ديموجرافي، مع الظاهرة المصاحبة له بشكل حتمي، ارتفاع الإيجارات والريوع الحضرية، إنما يشجع عمليات البناء. ويمكننا أن نرى ذلك في كامبريه في القرن الخامس عشر، أو في ليل، التي عرفت فائضاً في المهاجرين في القرن السابع عشر(٨١)، أو في كان Caen، التي قال عنها أمينها في عام ١٧٥٩: "إن المدينة مكتظة جداً بالسكان، بحيث إن من المستحيل العثور على مساكن لهم"(٨٢). أمّا ركود السكان، من ناحية أخرى، فهو يعني توقف عمليات البناء كما كانت الحالة في رووان بين عامي ١٦٨٠ و١٧٢٠(٨٣).

إلاّ أن هناك بناءً وبناءً. وفي القرن الثامن عشر، فإن ما كان يُبنى هو المساكن "النبيلة"، البيوت التي صممها معماريون والمبنية بالحجارة الجميلة. وهذا "الحل، المنزل باهظ التكاليف، ربما كان متماشياً مع صعوبة استثمار الفائض الانتاجي... فهو يسمح بصون رأس المال [المتراكم] على نحو أفضل مما بمقدور الذهب"(٨٤). ولعل أحد البراهين، من الجهة الأخرى، على ذلك، هو أن مستهل القرن التاسع عشر، والذي شهد التوسع الصناعي الأول في فرنسا، كان زمن نشاط أقل بكثير في مجال البناء. لقد زاد سكان باريس بنسبة ٢٥٪ بين عامي ١٨١٧ و١٨٢٧، لكن عدد البيوت لم يزد إلاّ بنسبة ١٠٪(٨٥). وهنا كما في أماكن أخرى، في ليل مثلاً، واصلت الطبقة

العاملة التكدس في البدرمات والأسطح(٨٦)، طالما كان النمو الاقتصادي آخذاً في استيعاب رأس المال المتاح. ومن ثم فربما نجد أنفسنا على اتفاق مع حجج روبيرتو لوبث وفيتولد كولا.

حول معدلات التحول الحضري

تثير مثل هذه المسائل مرة أخرى مشكلة التحول الحضري بوجه عام. وإنه لأكثر من مرجح أن التطور الحضري، حتى في القرن الثامن عشر، كان غير كاف، من زاوية التحديث التالي للاقتصاد الفرنسي. لقد توسعت المدن الفرنسية بالفعل، ولكن ليس بالسرعة التي كان لابد لها من أن تتوسع بها، وذلك بالمقارنة مع الاقتصاديات الطليعية في ذلك الزمن: المقاطعات المتحدة وإنجلترا.

ثم إننا، لو تمسكنا بالعرف الذي يذهب إلى أن **المدينة** هي أية مستوطنة يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة، فإن المستوطنات الألف أو نحو ذلك في فرنسا والتي ينطبق عليها هذا التعريف لم تستأثر إلاَّ بنسبة ١٦,٥٪ من إجمالي السكان الفرنسيين في عام ١٧٨٩ وبنسبة ١٨,٨٪ في عام ١٨٠٩(٨٧)، بالمقارنة مع ١٠٪ نحو عام ١٥٠٠. لقد صعد مؤشر التحول الحضري بما يتراوح بين ٦ و٩ نقاط، ولكن في فترة تكاد تصل إلى ثلاثة قرون. وهو صعود يصعب أن يكون محسوساً في هذه الفترة المديدة. ثم إن هذه الأرقام نفسها قد لا تكون دقيقة.

ونقطة الألفي نسمة الحاسمة المعتادة قد لا تكون صالحة بالنسبة لجميع الفترات، كما أشرتُ إلى ذلك بالفعل، ولابد من مواجهة هذه المسألة مرة أخرى(٨٨). وكان مارسيل راينهارد مُوَاجَهَاً بالمشكلة فيما يتعلق بفرنسا خلال عهدي الثورة والامبراطورية(٨٩). وسرعان ما وقف وقوفاً حازماً ضد هذا المعيار، مؤكداً أنه ما من مدينة تستحق أن توصف بأنها مدينة إلاَّ إذا كانت تضم ١٠,٠٠٠ نسمة على الأقل. وبموجب هذا التقدير، فبدلاً من ألف مدينة أو نحو ذلك، لم يكن في فرنسا أكثر من ٧٦ مدينة. وهذه المدن الست والسبعون مجتمعةً، بما فيها باريس، لم تكن تضم أكثر من ٢,٥٦٤,٠٠٠ نسمة، أي نسبة ٩٪ بالكاد من إجمالي السكان. وبوسع المرء بالطبع أن يناقش ما إذا كان رقم الآلاف العشرة هو الرقم الأفضل، وأن يصل إلى استنتاجات مختلفة. إلاَّ أن من الصحيح بالتأكيد أن حد الألفي نسمة كان قد أصبح بلا معنى في القرن الثامن عشر، إذا كنا نناقش جماعة سكانية واقتصاداً في مخاض التوسع

ويتطلبان موتورات حضرية أقوى إذا كان يراد لهما التصدي لتحديات العصر الجديد.

ثم إن التغير في الحجم إنما يعطي صدارة جديدة لباريس، والتي سوف تختص ساعتها ليس بسدس سكان فرنسا الحضريين (إذا كان حد الألفي نسمة هو الأساس)، بل بربع هؤلاء السكان إن لم يكن أكثر (إذا كان حد العشرة آلاف نسمة هو الأساس). وهكذا تصبح مسئولية المدينة العاصمة أعظم: فباريس التي تفتقر إلى مخرج مباشر إلى البحر، خلافاً للندن مثلاً، لم تكن دينامية بما يكفي لإنعاش الاقتصاد الفرنسي. وفي فرنسا، كان دور الحافز الاقتصادي موزعاً على عدة مدن، في حين أنه في إنجلترا لم يكن هناك تحد يذكر للندن، وفي البلدان الواطئة لم يكن هناك تحد يذكرلأمستردام. وهكذا كانت الشبكة الحضرية الفرنسية تفتقر إلى التماسك والوحدة، لكونها، علاوة على ذلك، موزعة توزعاً واسعاً على مساحة فرنسا الأعظم نسبياً.

ومن ثم يجد المرء نفسه مضطراً في النهاية إلى مقارنة معدلات التحول الحضري بين فرنسا وجاراتها. والرسم البياني في الشكل ٢٧ يقدم لنا الإجابة. فهو يصور الأرقام التي حسبها بول بيروش(٩٠)، وهي أرقام مختلفة إلى حد ما عن الأرقام التي يُحال إليها عادةً، وذلك لأنه، في سعيه إلى المقارنة، قد حاول تطبيق مبادىء الحساب الواحدة على جميع البلدان المعنية. ونتيجة هذه الحسابات هي أنه نحو عام ١٨٠٠، كانت فرنسا، بنسبة ١٢٪، متخلفة ليس فقط عن إنجلترا (٢٣٪)، وإنما أيضاً عن إيطاليا (١٧٪) وهولنده (٣٧٪، الرقم القياسي) بل وعن البرتغال (١٦٪) وإسبانيا (١٣٪) - حيث كانت الأخيرة في مكابدات أزمة انحلال للمدن. على أن فرنسا كانت متقدمة على ألمانيا (٩٪) كما أتوقع، وتكاد تنجح في بلوغ المتوسط الأوروبي العام (١٢٪). وهكذا، فمن الناحية العملية، كانت فرنسا متخلفة. فهي لم تنجز معدل التحول الحضري اللازم لتحقيق انطلاقة اقتصادية. وحتى في عام ١٨٥٠، كان الرقم الفرنسي ١٩٪، وهو رقم منخفض نسبياً.

المدن حيال الاقتصاد (تتمة وخاتمة)

تعد المدن الفرنسية، المحاصرة داخل سيرورة التحول الحضري غير الكافية هذه، شاهداً جلياً إلى هذا الحد أو ذاك على تخلف البلد ككل. ولكن هل كانت مسئولة بالفعل عن هذا التخلف؟ لست متأكداً من ذلك.

لا أنكر أنها غالباً ما عانت من القصور الذاتي: ففي كثير منها، كانت الحياة تتحرك

الشكل ٢٧

النسب المئوية للتحول الحضري في فرنسا وفي البلدان الأوروبية المجاورة، من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٨٠.

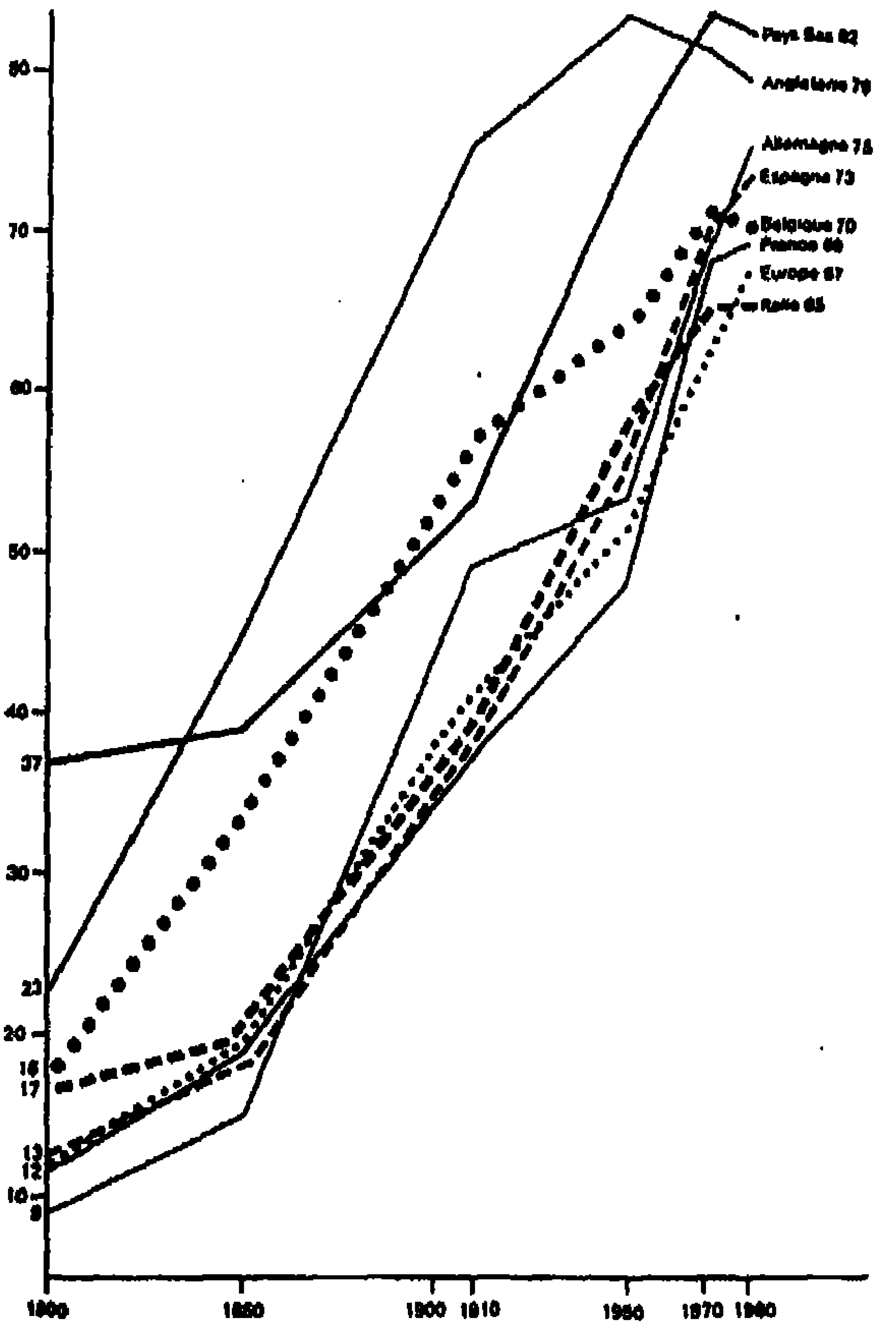

المصدر:

Paul Bairoch, *Villes et économies dans l'histoire*, 1985, p. 288.

ببطء بالغ ـ ولكن ما هو الخيار الذي كان متاحاً لها؟ في المجلد الأول من هذا الكتاب، توقفت للنظر في حالة بيزانسون، كما ذكرت كان Caen، وهي مدينة "في سبات" كما وصفها بذلك مؤرخها الأحدث جان ـ كلود بيرّو. وبوسع المرء الإشارة إلى عشرات وعشرات من الأمثلة الأخرى. وبالنسبة لي، فإن المدينة النائمة هي مدينة مكتفية بالعيش أساساً على الريف المجاور. وبوسع طبقة من أصحاب المناصب وفئة صغيرة من الملاك، البورجوازيين عموماً، أن تحيا هناك حياة مريحةً تماماً، لكن جمهرة سكان المدينة سوف تحيا حياة هشة، غير مريحة في أفضل الأوقات. تلك كانت حالة رين، قبل الحريق وبعده على حد سواء. وتلك أيضاً حالة الكثير من مدن المقاطعات الجوانية، والتي تختلف من هذه الناحية عن المدن الواقعة على الحدود، وهي مدن استفادت من مزايا بنيوية.

ومن بين مثل هذه المدن الفرنسية النائمة، النائمة نوماً يدعو إلى السخرية، بالرغم من كونها واسعة، مدينة آنجيه، "المدينة السوداء ذات الأسقف الألف المكسوة بألواح الإردواز". وفي عام ١٦٥٠، وفقاً لواحد من مؤرخيها الأحدث، "نادراً ما كان قد طرأ عليها تغير منذ مائة عام، ولن تتغير تقريباً بعد ذلك بمائة وخمسين سنة"(٩١). وفي عام ١٧٧٠، بالرغم من عدد سكانها الذي وصل إلى ٢٥,٠٤٤ نسمة (١٦,٨٧٩ من بينهم داخل أسوارها)، كانت ما تزال دون المستوى المناسب من الحيوية. ومع ذلك فقد كانت مركز إقليم زراعي مزدهر، كان ينتج علاوة على ذلك وفرة من الكتان والقنب. ولما كان بوسعها الوصول إلى كل من المين واللوار، فقد كانت في مركز ممتاز من حيث سهولة النقل. إلاّ أنها لم تبد غير القليل من المبادرات الصناعية، حتى في القرن الثامن عشر. والصناعات التي أقيمت ـ أقمشة الصوف، أقمشة الأشرعة، المنسوجات الملونة، أو معامل تكرير السكر ـ لم تدم، كقاعدة، طويلاً. بل إن محاجر الإردواز الموجودة خارج المدينة مباشرة لم تكن تستثمر استثماراً جيداً. ولا يرجع ذلك إلى نقص الأموال، بل إلى أن "أصحابها الجبناء كانوا يفضلون الدخل المتواضع ولكن المؤكد من عقاراتهم على مجازفات ومخاطر الاستثمار الصناعي"(٩٢).

وقد تمثلت نتيجة ذلك في "حياة مريحة لكنها متواضعة للبورجوازية الكبيرة أو المتوسطة التي، شأنها في ذلك شأن النبلاء، لم تحتفظ في المدينة إلاّ بقدم واحدة. فبورجوازية آنجيه كلها تقريباً كانت تملك ممتلكات في الريف، وكانت تقضي جانباً من العام هناك، وكانت تستمد حصة أعظم أو أقل من دخولها منه نقداً أو عيناً"(٩٣). أمّا

بالنسبة للحرفيين، خلافاً لذلك، ما عدا الجزارين والخبازين وأصحاب الأنزال والدباغين، فقد كانت الحياة صعبة، خاصة إذا كان الحرفي نساجاً أو غزّالاً أو غزّالةً. ومما له دلالته أن عُشر السكان كانوا من خدم المنازل.

أمّا فيما يتعلق بفئاتها الأعلى على الأقل، فقد كانت آنجيه "مدينة مؤلفة إلى حد بعيد من المحامين والمدرسين ورجال الدين وجامعي الريع"(٩٤). وحتى في عام ١٧٨٣، وفقاً لجابي ضريبة **généralité** تور، فإن سكانها "يفضلون الكسل الذي رُبوا عليه على الكد والعمل الشاق اللذين يتطلبهما الاستثمار الكبير أو المضاربة الجسورة. وبما أن الجيل الحاضر تعوزه العزيمة، فإنه يحيا حياة خاملة، كحياة الجيل السابق له وحياة الجيل الذي سوف يليه"(٩٥). ويمكن قول الشيء نفسه عن كثير من المدن الفرنسية الهادئة، الريفية الأخرى.

والحال أن المدن التي تضم صناعات إنما تعطي انطباعاً مختلفاً تماماً. لقد وقفت على أقدامها وبادرت بالحركة واستغلت الظروف أفضل استغلال. إلاّ أنه بما أن بنية كل واحدة منها كانت جد مختلفة عن بنية الأخرى، فسوف يكون من الصعب تشخيصها.

وفي معظم الحالات، كان نشاطها الصناعي يمتد إلى البورجات والقرى المحيطة. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى خمسينيات القرن التاسع عشر على الأقل، مالت الصناعة الريفية أو الصناعة "الأولية" إلى التمدد من المدن إلى خارجها، وكان ذلك سيرورة ثورية بالفعل، إلاّ أنها ظاهرة جد مألوفة، أكان ذلك في فرنسا أم في بقية أوروبا، بحيث يتعين على المرء بذل جهد لاستيعاب أهميتها ومغزاها استيعاباً مناسباً. ففي كل حالة تقريباً، سوف نجد أن الحافز الصناعي، بما أنه قد انبثق من المدينة قد ظل، إلى هذا الحد أو ذاك، تحت سيطرتها، إن لم نقل رحمتها. إن الورش الريفية، التي يملكها ويسيطر عليها تجار حضريون، قد انبثقت حول لافال أو لو مان أو سانت ايتيان أو فوارون أو جرينوبل أو تروا أو لوديف. وقد حدث الشيء نفسه في القرن الثامن عشر حول كاركاسّون، وهي واحدة من أنشط مدن صناعة النسيج في فرنسا آنذاك، وتضاهي بالنسبة لانتاج المنسوجات الصوفية رووان أو البيف أو لوفييه أو رانس أو آميان أو سيدان. وفي عام ١٧٣١، ذكر **subdélégué** أن "كاركاسّون كلها عبارة عن مصنع أقمشة عظيم، عامر بالحلاجين وبالنساجين وبقاصي الأقمشة: والريف كله يعج بالصناع وبالعمال، على نحو مفرط بالفعل، بحيث إن الزراعة قد عانت من جراء ذلك. ففي السنوات التي تتوافر فيها عمالة كبيرة في صناعة منسوجات الصوف، من الصعب

ومن المكلف العثور على عمال لتقليم أشجار الكرم أو على عاملات لعزق الحقول". وسوف نجد في عام ١٧٣٣ شهادة مماثلة(٩٦).

ورووان نموذج أكثر وضوحاً بكثير في هـذا الصدد. فعندما جرى، في أوائل القرن الثامن عشر، إنشاء صناعة القطن هـناك، مما أدى إلى انقلاب تام في سوق العمل وفي ممارسات انتاج المنسـوجات، لم يظل صنع الـ **rouennerie** (وهي مـنسوجـات من خليط من الـكتان والقطن) مقصـوراً على المدينة. لقـد امتد إلى "هضبة البـو والريموا وكايي وبالدرجة الأولـى إلى بلاد كو، إلى درجة أنه في عام ١٧٠٧، ذكر نـقباء الغرفة التجارية فـي نورماندي أن ٣٠,٠٠٠ أسرة ريفية إنـما تحوز عيشها مـن غزل القطن". وسرعان ما أخذ تجـار كثيرون في إرسال بالات القطن الخام، الـمستوردة عبر رووان، إلى القرى، "إلى روتو وبورج ـ آرشـا، بل وإلى أبرشيات متواضعة كهوفـيل وايلفيل ـ سور ـ مـونفور وهلـم جرا"(٩٧). إلاّ أن بوسعنا الـقول بأن المدينة قد ظـلت محورية بالنسبة لهذا النـشاط، الذي امتد ليشمل كل نورماندي، عبر التـزايد الواسع والسريع في عدد قطع الأقمشة (القطنية أو الكتانية أو المـصنوعة من خليط من القطن والكتان) التي اجـتازت مـعبـر تـحصـيل الـرسوم فـي رووان: ٦٠,٠٠٠ قـطعـة في عـام ١٧١٧؛ ١٦٦,٠٠٠ فـي عـام ١٧٣٢؛ ٤٣٥,٠٠٠ فـي عـام ١٧٤٣؛ ٥٤٣,٠٠٠ فـي عـام ١٧٨١(٩٨).

وصحـيح أن صـناعة الـقطـن قد زاحمـت وقضت فـي نهـاية الأمر عـلى حـرفة المنسوجات الصوفية القديمة في رووان. لكـن رووان كانت مدينة نشيطة، مستعدة دائماً لمواكبـة الأزمنة. وقد دافعت عن تـجارتها البحرية دفـاعاً شرساً ضد الظروف الـمناوئة وانخـرطت في كل نـوع من الاستـثمار، الكـبير والـصغير. إن الـمنسـوجات الملـونة والخردوات والقبعـات الصوفية والمنسوجات المطـرزة والجوارب، والخزف، والورق، وتكريـر السكر، والزجاج والـصابون والنشا والـدباغة والغزل الآلـي للقطن باسـتخدام ماكينات مهربة من إنجلترا، وتقصير قماش الأشـرعة بالكلور وفقاً للعملية الجديدة التي اخترعها بيرتولليه، وطَرْق الرصاص والنحاس وصنع السُلفور والحمض السُلفوري ـ كل ذلك كان مادة غـنية لمعامـل رووان، خاصة لتلك المـؤسسات التي رصدت جـانباً من الابتكارات التقنية التي جاءت بها الثورة الصناعية الإنجليزية(٩٩).

مثال ليون

الحالة الأبلغ دلالة بكثير هي حالة ليون، فهي أكثر المدن الصناعية في فرنسا تعقيداً وازدهاراً وأهميـة في القرن الثامـن عشر بل وفي القـرن التاسع عشر. والأسـلوب الذي أكدت نفسها عبره بوصـفها عاصمة الحرير في أوروبا في عصر التنـوير هو أسلوب مثير إلى أبعـد حد. فأرباب صـناعة الحريـر قد برعوا فـي صوغ حيل ذكيـة للحفـاظ على عمليات التصـدير التي اعـتمدت ثرواتـهم عليـها تاريخـياً. وعندمـا شرع المنـافسون الإيطاليـون بشكل منهـجي وبارع في تقلـيد تصميمـاتهم للحريـر، باستخدام العـينات المرسلة إلى تجار التـجزئة، وجدوا استجابة مؤثرة. والحال أن القائميـن على التصميم عندهم، والذين كانوا يعرفون بـ "مصوري الحريـر"، كان يتم التعاقد معهم على العمل بشرط أن يغـيروا النماذج بالكـامل في كل عام جديـد. وبمجرد وصول نسخ مـنها إلى السوق، كانـت تبدو موضة باليـة بالفعل في نظـر الزبائن، الاستعـراضيين والمتطـلبين لأعلى مستويات الأناقة، لهذه الأقمشة الفاخرة(١٠٠).

إلاّ أنه خلال عهدي الثورة والامبراطورية، وجدت ليـون نفسها في مكابدات رهيبة: فكنتيجة للانتفاضة في المديـنة، وللحصار (٨ أغسطس/ آب ـ ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٣) وللقمع الوحشي الذي أعقب ذلك، فقدت المدينة نحو ثلث سكانها الذين يبلغ عددهم ١٥٠,٠٠٠ نـسمة، وحدثـت أضرار مادية جـسيمة وأغـلقت عدة مـؤسسات صناعية أبوابها وغادر كثير من المستثمرين المدينة(١٠١). ثم جاءت سنوات الحرب في الخارج ومعـها مشكلات تجارة الـصادرات، بينما أدى التجـنيد في الجيش إلـى تفريغ المدينة من عدد كبير آخر من العـمال. وفي عام ١٨٠٦، كان عدد السكان قد هبط إلى ٨٨,٠٠٠ نسمة. لكـن ليون تمكنت مع ذلك مـن إعادة بناء الصناعة، ولـمّا كانت قد واجهت نقصاً كارثيـاً في العمالة، فقد استثمرت استثـماراً جسوراً في استخدام الآلات. ومن الناحية العملية، أدى استخدام نول الـجاكار إلى إحداث "إحياء للحرائر [الممتازة] أكان من حيث تقاليدها أم من حيث أرباحها القصوى"(١٠٢). وقد جرى الحفاظ على الإحياء، لأنه، بالرغم من الأزمة المعوقة الـتي أصابت المدينة مرة أخرى خلال الأعوام الأخيرة لـلامبراطوريـة، انتعش الاستـثمار مرةأخرى فـور عودة السلـم في عام ١٨١٥ تقريباً.

وعند هذه المرحلة يصبح مثال لـيون بالغ الدلالة، لأنه في هذه المرحلة **المتـأخرة** تحديـداً بدأت صناعـة الحرير فـجأة في الانتشـار من المديـنة إلى الريـف، وتجاوزت

الشكل ٢٨

انتشار صناعة الحرير في المنطقة الريفية، حول ليون، بعد عام ١٨٢٠.

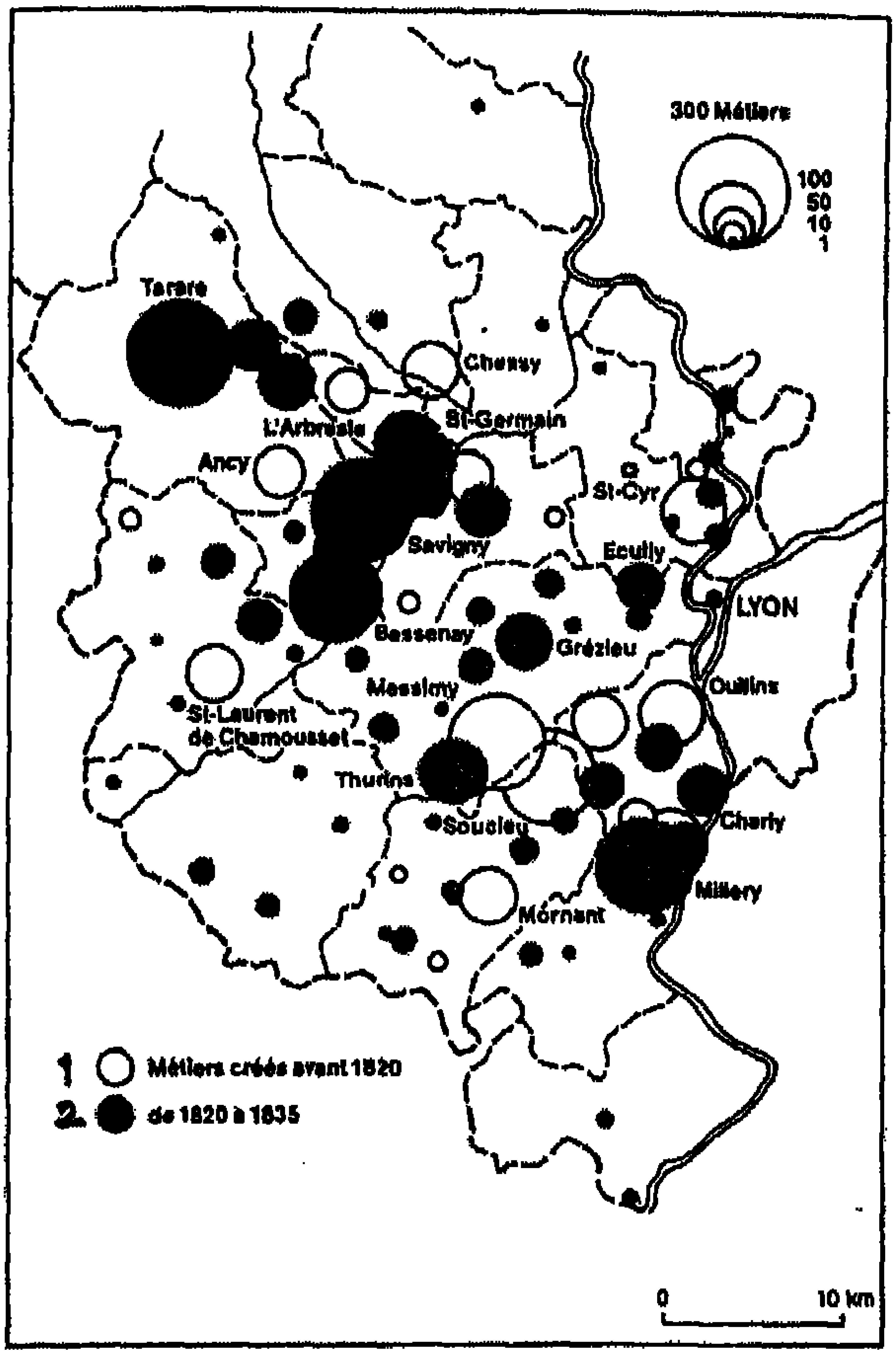

١ ـ الأنوال الموجودة قبل عام ١٨٢٠.

٢ ـ الأنوال المنشأة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٣٥.

المصدر:

Pierre Cayez, *Métiers jacquard et hauts fourneaux aux origines de l'industrie lyonnaise*, 1987.

المناطق المتاخمة للمدينة، كما يتضح من الشكل ٢٨، وهو خريطة من الكتاب الممتاز الذي كتبه بيير كاييه. ومرة أخرى، كانت ليون تؤكـد نفسها كعاصمة اقتصادية حقيقية. ومع تشغيل جميع العمال بشكل متواصـل، فإن انتشار الأنوال عبر الريف قد مثل تقديراً دقيقاً: فالنساجون الأكثر مهارة وأنوال الجاكار قد بقيت في المدينة، لكن الحرائر العادية كانت تُنسج فـي المناطق الريفية من جانـب عمال منخفضي الأجور، وهي اسـتراتيجية كانت تهدف إلى ضرب المنافسة الأجنبية القوية من جانب بروسيا وسويسرا(١٠٣).

وفي الوقت نـفسه، بدأت ليون فـي المشاركة في الـثورة الصناعيـة، وسوف تكون حتى نحو عـام ١٨٦٠ رائدة في عدة قطاعات. وقد سـيطرت على إقليم واسـع يسيطر عليه ويـحفزه مستثمرو ورأس مـال المدينة. والخلاصة أن لـيون كانت النقيض لـمدينة إقليمية نائمـة: لقد كانت مركز نمو انتهى به الأمر إلى التـصادم مع توسع وعداوة القوة الصناعية الـمتركزة في باريس. والحال أن المـركزة ـ التي ربما كانت حتمـية ـ لم تعد بفائدة عـلى ليون كمدينـة. لقد عانت من جراء ذلـك في القرن التاسع عـشر وما زالت تعاني من جرائه إلى اليوم.

إلاَّ أنه حدث أحياناً أن ترفض مدينة أن تكون مركـز نمو لإقليم بكامله. وإذا عقدنا مقارنة بين ليون وبوردو فسوف ندرك المعنـى الكامل لما سماه إدوارد فوكس بـ "فرنسا الأخرى"، فرنسـا الموانيء البحريـة الكبرى، والغريبـة من نواحٍ جد كثيرة عـن الحياة الفرنسية المدارة من باريس(١٠٤). وعندما يصف جان ـ بيير بوسّو توسع بوردو الحيوي في القرن الثامن عشـر و"الثراء والبهاء" اللذين تركا أثراً جد عمـيق في نفس آرثر يونج والجاذبية التي كانت تلك المدينة تمارسها آنذاك على مجمل الجنوب الغربي بالنظر إلى حاجتها المتزايدة إلى العمالة، فإنه يعبر عن الدهشة حيال "ضآلة تأثيرها في نهاية الأمر على الـتطور الاقتصادي والـديموجرافي والاجتـماعي" لهذا الـجنوب ـ الغربي نـفسه. والحال أن بـوردو، الموزعة بين شـاغلَيها: حـقول كرمها مـن ناحية و"الرياح الـقوية القـادمة مـن الأطلـسي" مـن ناحـية أخـرى، قد نـسيـت تمـاماً أن تـصبـح عاصـمة إقليمية(١٠٥).

مثال ليل

في أماكن أخرى، أدت مواقـف وظروف نوعية أخرى إلى تعقيد الأمـور. فالمدينة وبيئتها الصناعية قد لا تمثلان بالضـرورة كلاً منسجماً. ومن الممكن أن تظهر توترات.

وقد كانت هذه التوترات قوية بشكل خاص في ليل.

فإلى جانب صناعات النسيج الكثيرة التي هيمنت على المدينة ـ الصوف، الكتان، الحرير، القطن، المنسوجات من خامات مختلطة، المنسوجات الملونة، الخيوط، الجوارب، الدانتيلا، الصباغة، التقصير والتجهيز ـ استضافت ليل مجموعة متنوعة كاملة من الصناعات الأخرى، من السيراميك إلى الزجاج وتكرير زيت بذور اللفت وتكرير السكر والملح وصناعة البناء بالآجر. وكانت عرضة لسلسلة من تقسيمات العمل لم تحترم لا حدود المدينة ولا حدود الـ **châtellenie**. ومن العوامل التي زادت من تعقيد علاقات ليل مع الإقليم المحيط بها، خاصة في صناعات النسيج، القواعد المنظمة لطوائفها الحرفية، والتي كانت تعرقل الانتاج، وكذلك الأزمات السياسية المتصلة التي كانت تؤدي دائماً إلى زعزعة استقرار الأسواق. ومن هذه الأزمات احتلال جزء من الفلاندر من جانب فرنسا في عام ١٦٦٧، والذي فصل المدينة عن هولنده (وخاصة عن مصدر قريب للحصول على الصوف الإسباني)؛ والحرب المتصلة على طول الحدود؛ والاستيلاء على المدينة في عام ١٧٠٨ من جانب الأمير يوجين، واحتلالها من جانب الهولنديين، وهو كارثة بالنسبة لصناعاتها التي كان عليها أن تواجه منافسة من جانب طوفان من السلع الإنجليزية والهولندية. وبعد تحرير ليل، سوف يتطلب الأمر عدة سنوات للتخلص من المخزونات التي بقيت بين يديها. وتكمن مشكلة أخرى في أنها قد اندرجت لأغراض جمركية في ما كان يعرف بالـ **pays étranger**، وهو ميزة في التعامل مع العالم الخارجي لكنه عقبة في العلاقات مع السوق الفرنسية المحلية، التي كان يتعين كسبها(١٠٦).

لكن الصعوبة الأساسية بالنسبة لليل هي أن ريفها الصناعي، وهو تركة ماض بعيد، بدلاً من أن يكون تحت سيطرة مستثمري المدينة، كان منظماً بشكل مستقل إلى هذا الحد أو ذاك، حول عدد من البورجات المنتجة. ولمّا كانت هذه البورجات محمية بإمتياز قديم، فقد ظلت جد نشيطة، إلى درجة التخصص في منسوجات معينة كانت تتمتع فيها باحتكار فعلي: الـ **molletons** (الفلانيلات المموجه) في توركوان، الـ **calemandes** في روبيكس وآللوان، الـ **pannes** والـ **tripes de velours** (البلش والمخمل) في لانّوا.

وفي تلك الأثناء، فإن الليليين، مستفيدين من امتيازاتهم، قد سعوا إلى الاحتفاظ لأنفسهم بصناعة المنسوجات ممتازة النوعية وبعض العمليات النهائية المربحة كالصباغة

والتجهيز. ومن ثم فإن المجموعتين لم تكونا متكاملتين، بل كانتا بالأحرى متزاحمتين ومتنافستين فيما بينهما ـ وقد كانتا كذلك منذ زمن الامبراطور شارل الخامس(١٠٧).

ثم إن أرباب الصناعة في الريف كانوا يتمتعون بعدد من المزايا: فبما أن قواعد الطائفة لم تكن تعوقهم، فقد كانوا يتمتعون بحرية أوسع في المناورة بحسب الظروف. وكان بالإمكان إيواء وإطعام عمالهم بتكاليف أقل بكثير، خاصة وأنه كان بوسعهم أن يجمعوا بين "صناعتهم المنزلية وقطعة من الأرض أو العمل في الحقول"(١٠٨).

ومن ثم ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، مالت الصناعة الريفية في المنطقة إلى الازدهار، وهو شيء حاربته المدينة بإصرار، مستخدمة كل السبل المتاحة. وفي سعيها إلى الإطاحة بمنافسيها، رفضت في عام ١٦٧٠ مثلاً السماح بدخول الأقمشة غير المقصرة، والتي كانت تجيء عادة إلى المدينة لصبغها ولتجهيزها. وهو ما دفع أرباب الصناعة في روبيكس إلى إرسال منسوجاتهم إلى جاند بدلاً من ذلك والتقدم بشكاوى إلى المراتب العليا ـ كتب لها النجاح إلى حد ما، إذ كان من المعروف جيداً أنه عندما تضطرب أحوال الصناعة الريفية، فإن العمال يرحلون على الفور عبر الحدود إلى ورش بريج وجاند. وقد حاول ولاة ليل من جهتهم المناورة وراء الكواليس لدفع الدولة إلى تأكيد احتكارهم. وقد ساعد تواطؤ بعض الأمناء أحياناً على نجاحهم في تحقيق ما يريدون ـ في عام ١٧٠٤. لكن أية أزمة ـ كأزمة الاحتلال الهولندي ـ كان بوسع أرباب الصناعة في الريف استخدامها لاستعادة جانب من ساحتهم المفقودة ومن ثم لاستصدار مراسيم مؤاتية لهم(١٠٩).

وقد استمرت هذه الحرب محدودة النطاق حتى الأعوام الأخيرة من زمن النظام القديم. ففي نهاية المطاف، سوف نجد أن الحكومة، بناءً على نصيحة فنسان دو جورنيه وترودين وتعباً من "إقامة التوازن" بين المدينة والإقليم، قد انحازت إلى صف الأخير. فمرسوم عام ١٧٦٢ يأمر المدينة أمراً حازماً بـ "الكف عن خلق عقبات من شأنها إلحاق الضرر بالصناعة، وبصناعة سكان الريف بوجه خاص". وقد حدثت على أثر هذا المرسوم اضطرابات عظيمة في إحياء الطبقة العاملة في ليل بحيث إن الأمين قد اضطر إلى التدخل لوقف المرسوم في عام ١٧٦٥. وحتى يتسنى للتوازن أن يميل بشكل أكثر حسماً بكثير لصالح الإقليم، كان لابد من اقتصاد الليبرالية الاقتصادية التي ألهمها تورجو. وكانت التراخيص الصادرة في عام ١٧٧٧ (العام التالي لسقوط وزارته بالفعل) قد أمرت بتنفيذ مرسوم عام ١٧٦٢. "لقد انتهت أيام احتكار ليل"(١١٠). واحتفلت

توركوان بـ "المشاعل والمفرقعات" (١١١).

وهذا الموجز القصير لا يوضح جيداً النزاعات المريرة والعاصفة داخل الإقليم. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لمعرفة ما حدث بالفعل.

إلاّ أن من الواضح بما يكفي بالنسبة للموضوع الذي يهمني الآن أن ليل لم تلعب دور مركز تطور إقليمي، بل إنها كانت بعيدة جداً عن لعب مثل هذا الدور. فهل استفادت مصالح المدينة الحقيقية من موقفها؟ لا يعتقد بعض الليليين ذلك. وإذا ما جرى مد منطقهم على استقامته، فإن سلطات المدينة قد وصل بها الأمر إلى حد منع صناع ليل أنفسهم من إقامة أنوال في الريف، بالنسبة لبعض المنسوجات على الأقل. وقد كتب أحد أصحاب المعامل مذكرة يشير فيها إلى أن "العمل حر في كل مكان في الريف... المحيط بكاركاسّون وبرووان وبلوندن وبلايدين وبفرفان في ناحية ليج"؛ وأن "المدن الواقعة في وسط هؤلاء الصناع تعد مزدهرة كلها". وقد زعم أن إنشاء ورش خارج المدينة، بأدنى التكاليف، من شأنه أن يزيد كلاً من انتاج ليل وأرباحها من بيع المنسوجات الصوفية، ومن أعمال الصباغة والتجهيز وتجارة التجزئة، ودعا إلى "هذه الحرية" من أجل "صالح الإقليم وصالح وطني" (١١٢). فهل من المحتمل أنه كان على حق؟

في هذه الحالة، توجد المشكلة في داخل المدينة، ويجب لهذا أن يحذرنا من المبالغة في التعميم. إن تهافت النجاح الصناعي للمدن الفرنسية في زمن النظام القديم يمكن أن يعني أشياء مختلفة، كما رأينا في حالتي ليون وليل. ولا يجب أن نكون جد متحمسين، مع أن التوازنات مغرية، لمقارنة ذلك بالتحول الضخم للانتاج الصناعي في أيامنا إلى بلدان من بلدان العالم الثالث ككوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة...

فلنلخص ما قلناه إذاً: قبل الثورة، كان الاقتصاد الفرنسي آخذاً في التقدم على عدد من الجبهات وكانت المدن معنية بهذا التقدم إلى حد بعيد. لكنها اقتفت أثر هذه الحركة وصاحبتها بدلاً من أن تقودها بالدرجة الأولى. والواقع أنها لم تكن القوى الوحيدة المسئولة عن التقدم أو، بالأخص، عن بطء فرنسا النسبي قياساً إلى البلدان الأكثر تقدماً في أوروبا.

مسئوليات أخرى

لا يجب تحميل المدن اللوم كله. صحيح أن الأسواق الحضرية الفرنسية قد ظلت

محدودة التطور، منذ القرن الثامن عشر إلى اليوم الحاضر تقريباً(١١٣). إلاّ أن مثل هذا القصور، عندما يكون هناك قصور، كان نتيجة بقدر ما كان سبب موقف أشمل. وحتى نتناول المسألة على نحو ملائم، يجب أن نطرح أسئلة مهمة حول:

١) الدولة [الفرنسية] نفسها؛

٢) دور المناطق الريفية؛

٣) الاقتصاد الدولي.

كانت **الدولة** تؤكد هيمنتها على المدن منذ أزمنة مبكرة، حيث تراقب عن قرب مالياتها ورسومها وديونها والسماح بالاقتراض وطرق سداد الديون. وقد اهتمت اهتماماً كبيراً بوجودها المادي وبتزويدها بالمؤن؛ وقد حولت العمد ونواب الملك والقناصل إلى **حائزي مناصب**(١١٤)، الأمر الذي جعل شراء المناصب واسع الانتشار، ومكّن "التجارة"، أي البورجوازية، من شراء السلطة. وقد استولت على حصة ضخمة من دخل المدن؛ وأخيراً، كانت تقترض الأموال منها.

وهكذا فقد قامت الدولة بحشد رساميل من المدن وتحويلها بسبل كثيرة جداً ـ ليس بشكل بالغ الكفاءة دائماً، لأن ملكية النظام القديم، كما سوف نرى فيما بعد، لم يخدمها نظامها الضريبي خدمة جيدة. وقد ضاعت عليها مصادر دخل كثيرة. إلاّ أنه من المال الذي امتصته الدولة، عبر الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو القروض، لم يشق شيء من الناحية العملية طريقه من جديد إلى القطاعات الاقتصادية النشيطة أو إلى الاقتصاد المحلي. لقد اتجه كله "على الطريق المستقيم وفوراً"(١١٥) إلى البلاط، وإلى الانفاق على الهيبة وإلى سداد ديون الحكومة وتلبية حاجات الجيش والبحرية. بل إن الأشغال العمومية الكبرى في القرن الثامن عشر، كتحديث شبكة الطرق بمبادرة من التاج وتحت إشرافه، قد جرى تمويلها إلى حد بعيد من موارد إقليمية. وقد وصف هربرت لوتي الدولة بأنها تضطلع "بنشاطات طفيلية خالصة"(١١٦). وقد يكون هذا الكلام مبالغاً إلى حد ما، لأن الدولة قد تعاملت أيضاً مع الكثير من المهام التي لا غنى عنها، قبل ١٧٨٩. ولكن هل سارت تدخلاتها دائماً في عين اتجاه ضرورات ومتطلبات التطور الاقتصادي التالي؟

أمّا فيما يتعلق بالمناطق الريفية، فإننا لا يجب أن نعفيها من المسئولية بدعوى أنها مكتفية عملياً بنفسها ومن ثم بريئة. لقد كانت منفتحة بالضرورة على العالم الخارجي، على البورجات والمدن، وفي وقت تالٍ، على طرق التجارة الرئيسية. وكانت آخذة في

التطور في القرن الثامن عشر. لكن التقدم الديموجرافي كان عقبة بالفعل في وجه نشاطها. وبالدرجة الأولى، لم تكن هناك **ثورة زراعية** في فرنسا، كما بين ذلك ميشيل مورينو. لكن الثورة الصناعية تعتبر مستحيلة عملياً ما لم تسبقها أو تصاحبها ثورة كهذه (أي ما لم يحدث تزايد للانتاجية يؤدي إلى إثراء كبار ملاك الأرض وإلى تحرير العمل لأداء مهام أخرى).

ولنأخذ على سبيل المثال حالة تولوز، وهي مدينة مهمة في زمنها، لم تسلك سبيل التصنيع، بالرغم من الثروة الموجودة في الريف المحلي. وصحيح أن تولوز كانت واحدة من أكثر المدن الفرنسية نوماً: فهنا، كان القرنان السابع عشر والثامن عشر "مائتي عام من الركود"(١١٧). على أن بورجوازيتها الثرية، العائلات المنخرطة في تجارة الجملة خاصة، قد راكمت رساميل عبر اغتنام الفرص التي أتاحتها الثورة (بيع الممتلكات القومية) لشراء الكثير من الأراضي. ومن ثم فقد زادت ثروتها من الأراضي زيادة عظيمة وبالقدر نفسه حيدت رساميلها والاستثمار الممكن، ودفعت بذلك نفسها إلى "طريق مسدود سوف يمنعها من الاضطلاع بثورة صناعية وإخراج لانجدوك الريفية من تخلفها"(١١٨). لكنها في الوقت نفسه كانت تساعد أيضاً على تأخير **ثورة زراعية**، لأن ملاك الأرض البورجوازيين الأثرياء الذين لم يكونوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم بالطبع، كانوا يؤجرونها بموجب تعاقدات المحاصة التقليدية والتي لا تتناسب بالمرة مع الزراعة رأسمالية النمط. وهكذا حجز الريفُ رأس المال وشلَّهُ عن الحركة وحال دون استخدامه استخداماً كاملاً.

وأخيراً، لابد من إدانة **النظام الدولي نفسه** فبحلول القرن الثامن عشر، كانت صدارة أمستردام وهولنده آخذة في الأفول: وكان هذا بمثابة أغنية البجعة [دليل احتضار. ـ المترجم] بالنسبة للمدن ـ الدول التي كانت قد هيمنت على العالم في وقت من الأوقات (البندقية أولاً، ثم آنفير وجنوه وأمستردام). إن موارد مدينة من المدن سوف تصبح منذ ذلك الحين فصاعداً جد ضئيلة بحيث يتعذر أن تساعد على تحريك الهيمنة على التجارة العالمية. وهكذا كانت الصدارة العالمية مطروحة لمن يقدر على الاستيلاء عليها، وقد تنازعت فرنسا وإنجلترا للفوز بها. وغالباً ما خطر ببالي أن من بين مزايا إنجلترا التي تفوق فيها علينا أنها محظوظة بحجمها الطبيعي الصغير نسبياً: فهي كبيرة بما يكفي لأن تكون أمة، وصغيرة بما يكفي لأن تتمتع باقتصاد موحد. فهل كانت فرنسا، كما أصبح بوسعي أن أرى الآن، ضحية حجمها نفسه، الكبير جداً بحيث إن مدينة واحدة، حتى

الشكل ٢٩

الانتاج الصناعي والزراعي من عام ١٧٨١ إلى عام ١٩٣٨.

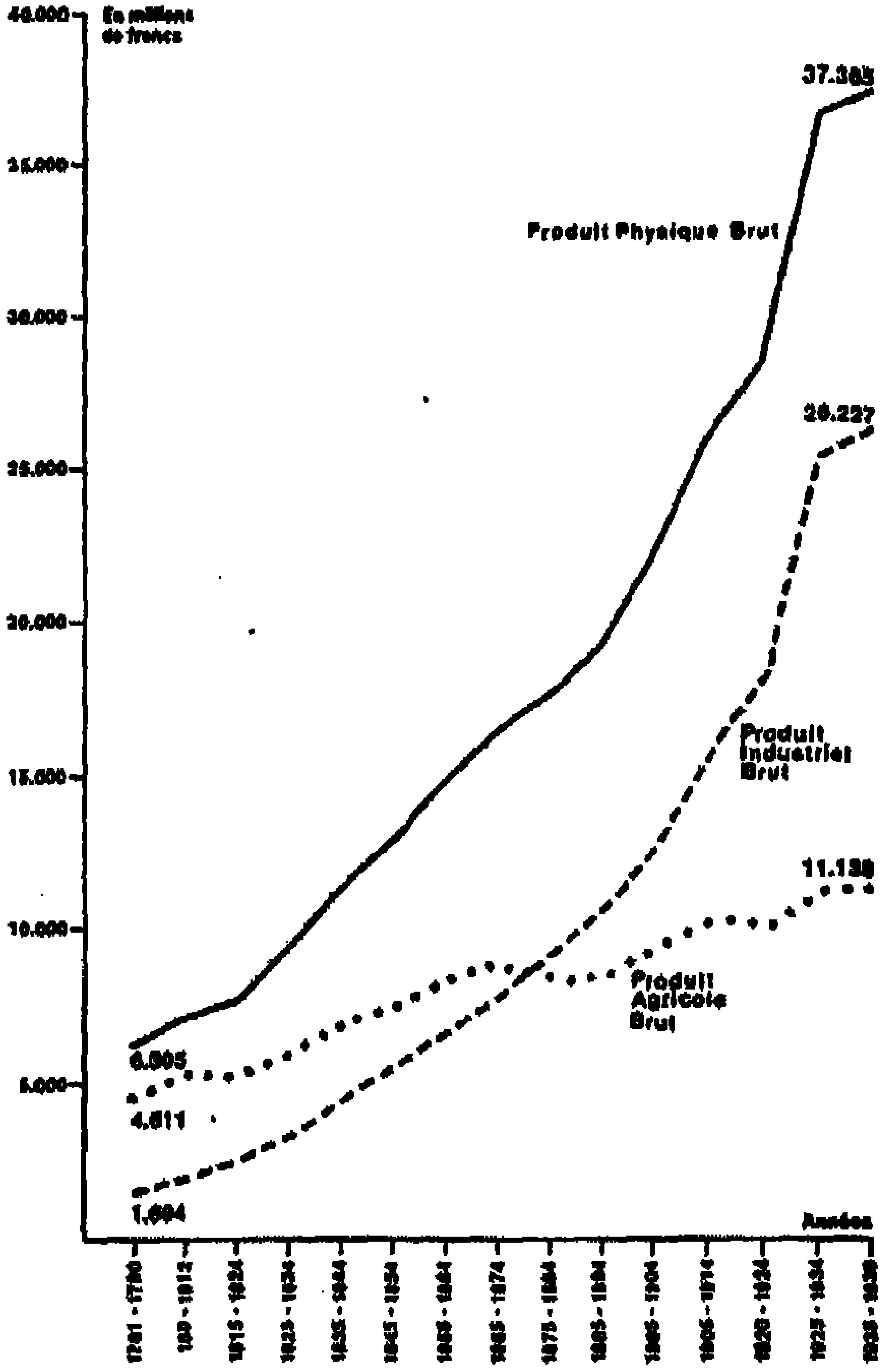

لا يتجاوز الناتج الصناعي الناتج الزراعي إلاّ نحو عام ١٨٧٥.

المصدر:

Jean Marczewski, *Introduction à l'histoire quantitative*, 1965.

ولو كانت باريس، لن يكون بوسعها أبداً تنظيم الاقتصاد القومي برمته؟ وهل كانت فرنسا أيضاً في وضعية أدنى من جراء موقف اجتماعي معين سوف أعود إليه، ليس موقفاً تجاه المال نفسه بقدر ما هو موقف تجاه السبل المعتبرة محترمة أو غير محترمة للحصول عليه ولاستخدامه؟ إن "العيش بنبل"، سواء بالنسبة للنبلاء الحقيقيين أم الزائفين، كان يعني غسل اليدين من التجارة أو الصناعة. وهنا أيضاً، كانت حال الأمور مختلفة في إنجلترا.

وبحلول زمن الثورة على أية حال، كانت فرنسا قد خسرت بالفعل هذه المعركة الحاسمة التي كسبتها لندن. وبموجب معاهدة فرساي (١٧٨٣)، "خسرت إنجلترا الحرب لكنها كسبت السلم"، كما عبر عن ذلك روبير بيسنييه ذات مرة تعبيراً ممتازاً(١١٩). وفي الوقت نفسه، نجحت إنجلترا في انتزاع تجارة ما سوف تصبح الولايات المتحدة تحت تحت سمع وبصر الهولنديين والفرنسيين. لقد حُسمت المعركة قبل زمن طويل من معركة ووترلو. وسوف يكون التقدم الاقتصادي (والحضري) في صالح القوة التي كسبت الجائزة، أي المكان القيادي في التجارة العالمية. وقد يتساءل القارىء، إذ أصبح من المألوف طرح هذا السؤال: ولكن ما الذي كان يمكن أن يحدث لو كانت فرنسا قد انتصرت في معركة ووترلو؟ والإجابة هي أنه من المحتمل تماماً أن ما كان يمكن أن يحدث هو عين ما حدث في عام ١٧٨٣؛ كانت إنجلترا ستكون قد خسرت الحرب لكنها كسبت السلم.

وهنا أختلف مع بعض المؤرخين الفرنسيين الذين ينظرون إلى الثورة ونتائجها على أنها سلسلة من التخليات والتأخيرات والكوارث الاقتصادية. فلا شك أنهم محقون جزئياً. إلاّ أن من المؤكد أن اللعبة الحقيقية كانت قد لُعبت وخُسرت، أو على أية حال تعرضت لخطر جسيم، قبل ١٧٨٩ [أي قبل الثورة. ـ المترجم].

II
التداول والبنية

ترددتُ قبل أن أختــار كلمة **التــداول**، التي كثيراً ما كانت تُـسمع في القرن الثامن عشر، وكانت ما تزال مســتخدمة في أوائل القرن العشرين، قبل أن يجـري التخلي عنها شيئاً فشيئاً كمصطلح يمكن استخدامه فـي التفسير العلمي. والبدء باستخدامه مرة أخرى إنما يـكاد يكون بـمثابة تـدشين كلـمة جديدة، وهـي كلمة مـعقدة، بسـبب تاريخـها والمناقـشات، المعقولة وغـير المعقولة، التـي أثارتها. وفي الأيام الأولى لـمدرسة الـ **Annales** (١٩٢٩)، وجه المؤرخون المتمركسون النقد إلينا لتشديدنا أكثر من اللازم على **التداول** بدلاً من إعطاء الصدارة **للانتاج**. ولابد لي من القول بأن هذا الجدل كان في غيـر محله. ففـي المقام الأول، لـم نحاول قط تأسـيس أية نظريـة اقتصاديـة على التداول. وفي المقام الثاني، يتمتع التداول بـميزة كونه سيرورة يسهل رصدها وقياسها: ويمكن القول بأن التاريخ الاقتصادي من حقــه تماماً، بل ربما يكون من واجبه، أن يبدأ بالتعامل مع المهام الأسهل.

وأياً كان الأمر، فليس التداول بحسب علـمي أسطورة، وما دام الاقتصاد يشكل كلاً متماسكاً، فإن الاقتـراب منه عبر طريق سهل يفضي إليه إنما يـحقق المراد. وهل هناك أي شكـل للانتاج لا يـفضي بـشكل منـطقي إلـى التداول والـتوزيع والاستـهلاك؟ إن الاستهلاك يكمل الدائرة، والطلب من الـمستهلكين هو الذي يعيد **الكونـتاكت** [إتصـال التيار]، فيحرك الموتور من جديد ومن ثم يحفز الانتاج. وليس هناك سبب خاص يجيز للانتاج (ناهيك عن وسائل الانتاج) إدعاء حق أعظم من حق التداول في تمثيل الاقتصاد ككل. ثم هل من الـمعترف به الآن بوجه عام أن "الانتاج لا يبـدأ إلاّ تجاوباً مع سوق موجودة سلفاً"(١٢٠)، أي مع نظام تداول قائم بالفعل؟

دعونا على أية حال نتوقف عن مناقشة عقيـمة. إننا سوف نهتم هنا بمجرد اكتشاف عناصر التـداول والوسائل التي يستـخدمها: الطرق، أساليـب النقل، السلع المـنقولة، المسـتودعات، الأسواق، الأسواق الـكبرى، التبـادلات، العملـة، الائتمان ومخـتلف مراحل التجارة. كـما سوف ننظر بالطبع إلى الـناس المعنيين، وأعمالهـم وتحركاتهم. والخلاصة، فإن ما أعـنيه بالتداول هو مجمل سلـسلة الحركات الاقتصادية التـي ينتجها سير عمل أي مجتمع، الحركات التي يتولاها بـشكل طبيعي إلى جانب تلك التي يسعى

إلى حفزها، حتى وإن كانت مساعيه لا تعود إلاّ بنجاح جزئي. فكل مجتمع محكوم بهذه الحركات ويتكيف معها، وبهذا الشكل يجب أن نفهم كتاب توماس ريجازّولا وجاك لوفافر بالغ الأصالة(١٢١).

التداولات العالية والواطئة

مهمتنا الأولى هي التمييز بين مختلف أنواع التداول: الطريق العالي والطريق الواطيء، إن جاز التعبير، أو، إذا استخدمنا صورة أخرى، الشرايين والأوردة (العالية) والشعيرات والأوعية الدموية الدقيقة (الواطئة).

وهذه الصورة قد تكون مضللة: فخلافاً لما قد يتوقع المرء، فإن التداول "الواطيء" أو جريان الدم عن طريق الشعيرات هو الأكثر استقراراً بين قناتي الجريان وأعظمهما حجماً. والتداول "العالي"، بالرغم، أو ربما بسبب نجاحاته، كان مسئولاً دائماً عن حركة ونقل أقل، لكونه حساساً للتغيرات في الظروف التي قد تعجل أو تُبطئ تدفقه أو تبدل أولوياته. وقد اكتشفت حلقة دراسية للخريجين في المدرسة العملية للدراسات العليا نحو عام ١٩٥٠، كانت تدرس النقل بالسكك الحديدية في ما كان يزال إفريقيا الشمالية الفرنسية، أنه في حين أن الخطوط الرئيسية قد استجابت للتغيرات في الوضع الاقتصادي العام، فإن الخطوط الفرعية، على العكس من ذلك، كانت لها إيقاعات النشاط الخاصة بها، والتي تعتبر أحياناً أصعب بكثير على الرصد(١٢٢). إن التداول "الواطيء" قد يستجيب للحاجات اليومية المنتظمة، فيلبيها مهما كانت المصاعب.

خذوا مثلاً **département** المون بلان نحو عام ١٧٩٦: إن الوثائق تقول لنا إن "الـ **roulage** موجودة في جميع أرجاء الـ **département** تقريباً، وسوف يكون من الميسور إتاحتها في كل مكان من خلال الـ **routes de traverse**". والـ **roulage** تعني العربات ذات العجلات وتسافر على الطرق الرئيسية؛ أما الـ **routes de traverse** فهي الطريق الضيقة التي كانت تستخدم بشكل يكاد يكون حصرياً من جانب البغال المحملة بالمؤن أو من جانب الباعة المتجولين. ويمضي مصدر المعلومات هذا نفسه إلى القول بأن "أعظم نفع يمكن عمله لهذه الـ **département** هو تقليل حجم النقل الذي تتولاه البغال وبناء طرق يمكن أن تتحرك عليها العربات"(١٢٣). وهذا حسن جداً، إلاّ أنه على مدار عدة أشهر من السنة كان لابد للثلج من أن يغلق هذه الطرق في

وجه النـقل بالعـربات التي تـتحرك علـى عجلات. وإننـي لأتساءل ما إذا كـانت لدى القاريء أية فـكرة عن شكل محراث الثـلج، حتى في عام ١٩٣٤، في وادي كونـتامين (سافوي الـعليا)؟ لقد كـان ذلك "مسألة خيـالية. إن ثمانيـة خيول وبغال، مطـوقة من أعناقهـا بأطواقها الاحتـفالية، وتتدلى مـن أعناقها الأجراس، كـانت تُربط اثنيـن اثنين بمثلث خشبي ثقيل"، تزيد من ثقلـه علاوة على ذلك أكياس الرمل المحشو بها. "كان كل رجل يمشي بمحاذاة حصانه أو بغلـه، يطرقع بكرباجه فوق رأسه. والحال أن ظهور وخواصر [الحيوانات] التـي تنز العرق، وهي تنزلق بمجهود عظيم، كـانت تطلق سحابة من البخار التي تغـلف الفرقة وتتحرك معها عبر الهواء الـقارس، تجاوباً مع صوت هذه الموسيقى الرعوية، المصحوبة بالقعقعـة الإيقاعية للحوافر... وكانت المزلقة الضخمة تسحق الثـلج وتفتته وتدفعـه إلى جانبي الطريق الـذي يصبح عندئذ ممـهداً ولامعاً... وكانت فرقة ثانـية من ثمانية رجال، تسحـب خيولاً أخرى من لجاماتها"، تـتبع الفرقة الأولى، وكل كيـلو مترين أو ثلاثـة كيلو مترات، كـان يجري فك "الخيـول الأمامية، المقشعرة والتي تنز عرقاً" وإرسالها إلى المـؤخرة حيث يجري إلقاء بطانيات دافئة على ظهورها. وكان العمل يـستمر طيلة النهار. وعلى طول الطـريق، كان الأطفال يخرجون للفرجة، وكانت النسـاء تقابلن الرجال بالطعام وبالمشروبات الـساخنة. وكان هذا على "الطرق الرئيسية". أمّا على الطرق التي تـؤدي إلى القرى الصغيرة جداً، فقد كان على الناس أن يعتمدوا على حصان واحد يجر اثنين من الـ **billons** الخشبية لتمهيد "طريق سالك" عبر الثـلج، يكفي لمرور المزلجات أو مـزلجات النقل الكبيرة المـستخدمة في نـقل الـمـؤن(١٢٤). والحال أن الـتقدم، الذي حدث فـي عام ١٩٣٤، قد تمـثل في الاستعاضة عن الخيول باللوريات على الطرق الرئـيسية. أمّا الأسلوب التقليدي المتمثل في استخدام خـيول القرويين فقد انتـقل إلى الطرق الأصغر، والتي أصـبحت من جراء ذلك ممهدة بشكل أكثر كفاءة. وقد استمر ذلك على الأقل إلى حين اختفاء الخيول من المـزارع في الوادي، أي حـتى نحـو عام ١٩٥٧(١٢٥). والحـال أن جارفـات الثـلج الميكانيكية لم تدخل ساحة العمل إلاّ في الستينيات تقريباً.

كان هناك مـن ثم أيضاً تداول عال وواطيء ـ وهـو تمايز نجده تسـع مرات في كل عشر. وحتى في أيامنا هذه، فإن إغلاق الكثير من خطوط السكك الحديدية الفرعية منذ عام ١٩٤٠ (حيث تم هجر المـحطات ودور المسئولين عن تنظيم حـركة القطارات عند التقاطعات، وأصيبت بالخراب، شأن الكثير من المدارس القروية المهجورة) لم يؤد إلى

القضاء على هذه "الطرق" الثانوية التي تستخدمها الآن الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة. وما زال الخباز والبقال والجزار وساعي البريد يقومون بجولاتهم من قرية إلى أخرى - بما يعد دليلاً على أن هذه المواصلات الأولية لا يمكنها أن تتلاشى بالكامل. لكن السرعة امتياز مقصور على أشكال التداول "العالية". وكل من هو في عجلة سوف يلحق بقطار سريع من المدينة الرئيسية في الـ **département**، أو بطائرة من أقرب مطار. إن الثنائية القديمة ما تزال قائمة.

والإحصاءات التي ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر تميز بين النقل على الطرق الكبرى والصغرى - حيث اختص الأول بحجم أقل من الأخير. والحال أن ديتان، عند إشارته، في عام ١٨٢٨، إلى تقارير اللجنة المعنية بالنقل والتي كان عضواً فيها، قد قدَّر السلع المسافرة على الطرق الكبرى أو "الملكية" بـ ٤,١٠ مليون طن، في مقابل ٣٠,٩ مليون تسافر على الطرق الصغرى(١٢٦). والواقع أن شبكة الطرق الصغرى كانت أكثر تطوراً بكثير من الطرق الرئيسية الكبرى. وفي عام ١٨٣٦، سوف نجد أن الطرق الرئيسية الملكية (فيما عدا الأقسام غير المكتملة وتلك التي بحاجة إلى إصلاح) قد مثلت ما يزيد عن ٣٤,٥٠٠ كيلو متراً: وكانت هذه هي عين الطرق (التي جرت صيانتها أو إعادة بنائها أو كانت بحاجة إلى إعادة بناء) التي كانت قد شُقت قبل ذلك بخمسين سنة كاملة، خلال عهدي لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر - وهي شبكة رائعة، بلا جدال، حازت إعجاباً كبيراً من جانب المسافرين والرحالة الأجانب، وكانت ما تزال غير كاملة في عام ١٧٨٩(١٢٧). وكانت قليلة الاستخدام، على مسافات معينة على أية حال، إذا ما صدقنا ذلك المراقب الذي لا يعد دائماً شاهداً مجاملاً، أعني آرثر يونج(١٢٨). أمَّا شبكة الطرق من الدرجة الثانية (أي تلك التي كانت الـ **départements** تهتم بها) فقد مثلت نحو ٣٦,٥٠٠ كيلو متراً. إلاَّ أنه وفقاً لمجموعة الأرقام نفسها، والمنشورة في عام ١٨٣٧، فإن الـ **chemins vicinaux**، أي الطرق الأصغر أو الطرق من الدرجة الثالثة، قد اختصت بـ ٧٧١,٠٠٠ كيلو متراً، أي بما يزيد عشر مرات عن جميع الطرق الأخرى مجتمعة(١٢٩). والحال أن القوانين التي صدرت في عامي ١٨٢٤ و١٨٣٦، إلى جانب النصائح الموجهة إلى القرى، قد أدت إلى إصلاح هذه الطرق الأولية، التي كانت طرق إمداد أساسية بالنسبة للقرى، كما كانت تتحرك عليها العربات التي تحمل المحاصيل وعربات نقل التبن والمخصبات والأخشاب والحجارة والكلس والرمل(١٣٠).

الشكل ٣٠

طرق العربات والدروب الرئيسية في وادي الايزير في دوفينيه العليا في عام ١٧٨٧.

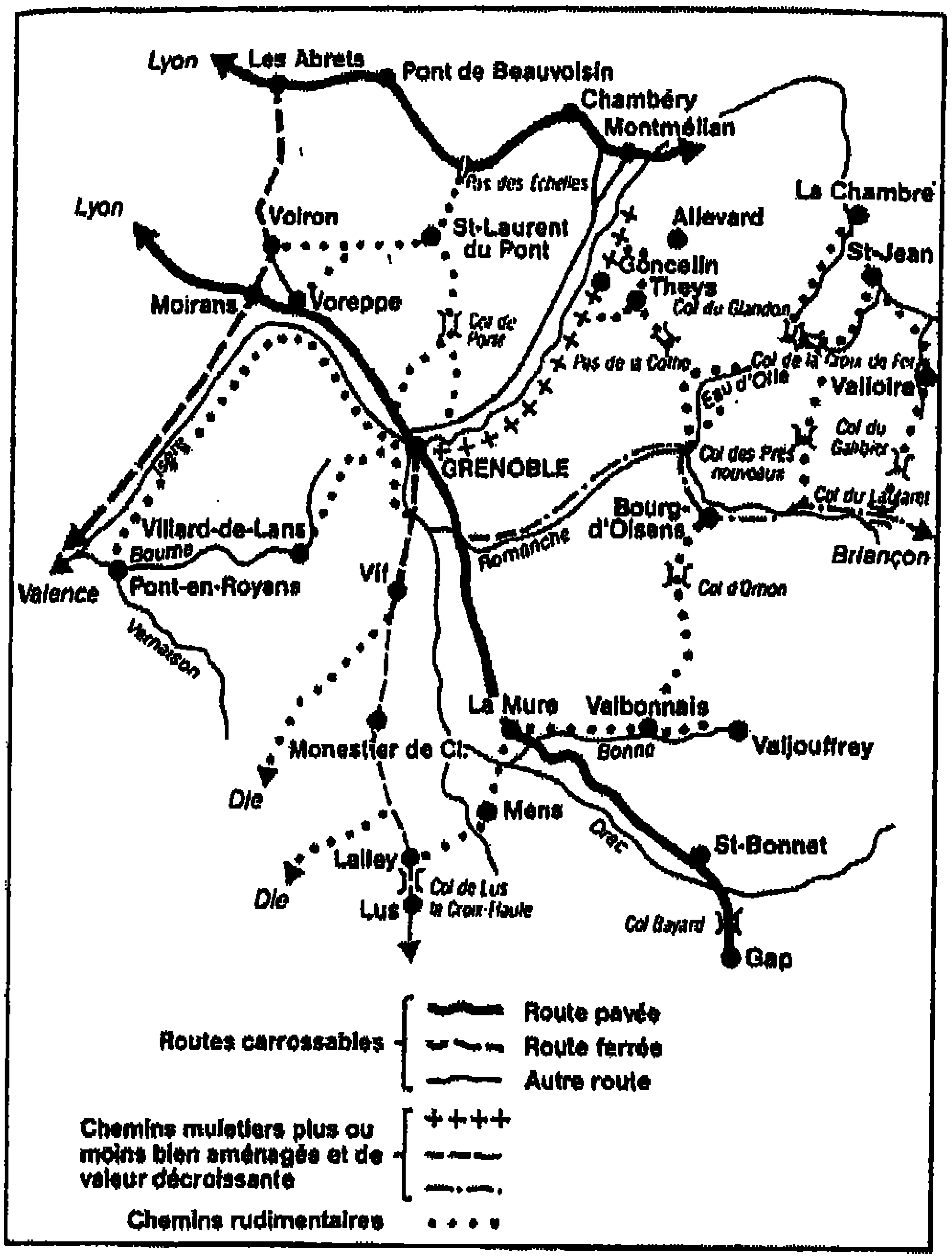

إن الطرق الرئيسية، في اتجاه ليون وفالينس، كانت تسلك الوديان حيثما كان ذلك ممكناً. أما الطرق العرضية كلها فهي طرق أولية إلى هذا الحد أو ذاك.

المصدر:
Gilbert Armand, *Villes, centres et organisation urbane des Alpes du Nord*, 1974.

وبيير جوبير محق عندما يشير إلى النوعية جد المتغيرة والتي تتميز بها هذه الطرق الضيقة: فهي قد تكون مسارب للمشاة تفضي إلى حقول الكرم؛ أو "ممرات عشب أخضر"، محاطة بوشائع حامية لمنع الماشية من الضياع وهي في طريقها إلى المرعى؛ أو طرق قطيع للقطعان التي ترحل إلى منتجعاتها؛ أو ممرات خاصة للجياد يستخدمها تجار الملح (والمهربون)؛ أو طرق مشتغلين بالحراجة عبر الأحراج(١٣١). والحال أنه بفضل هذه الطرق كلها تسنى للجماعة الريفية أن توجد وأن تتنفس هواء الخارج وأن تتعلم الاعتماد على موارد تختلف عن مواردها. ووفقاً لليونس دو لافيرنيه، فإن حفظ أو إحياء هذا النوع الأساسي من أنواع التداول، بفضل "قانون عام ١٨٣٦ بشأن الـ **Chemins Vicinaux**، هو الذي أدى إلى تحويل فرنسا: فالزراعة مدينة لهذا القانون بالجانب الأعظم من التقدم المحرز خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة"(١٣٢). ولا يمكنني الامتناع عن الإشارة إلى أن التداول يتصل **فعلاً** بالانتاج!

ومع ذلك، فإننا لا يجب أن نرسم صورة مفرطة في ورديتها. ففي فرنسا ككل، ربما لم يكن هناك في أفضل الأحوال غير ١٠٠,٠٠٠ كيلو متراً من هذه الطرق الريفية مستخدمة بالفعل، أي عاملة في مجال النقل **بشكل مستظم**. ومن المرجح أنها كانت كالطرق الموجودة في ألمانيا حيث وجد، في عام ١٧٨٨، بائع متجول من أهل سافوي، من ماجلاند، هو جان - ماري بيرولاز، أن الطرق إلى الأسواق الكبرى سهلة العبور بما يكفي إلاّ أنه وجد أن من الصعب "الانتقال عبر القرى"، أي نقل بضاعته من قرية إلى أخرى(١٣٣). وبالرغم من أن طرقنا الصغرى ما تزال قائمة إلى اليوم، إلاّ أنها تتعرض على نحو متواصل لخطر الاختفاء أو أنها يجري توسيعها بحيث تسمح بمرور الدراجات البخارية والسيارات والشاحنات متعددة الأغراض أو الجرارات. وكم هي جميلة في الربيع بمسطحاتها غير المستوية المغطاة بالحصى وبأشجار الزعرور البري على جوانبها! وبعضها مستقيم جداً بحيث إنها قد نُسبت إلى الرومان. وقد اعتقد جاستون روبنيل، مخطئاً على الأرجح، أنها ترجع إلى الأزمنة النيوليتية(١٣٤). ومن المؤكد أن أصولها جد قديمة. فهنا وهناك، تمتد إلى جانب الخنادق، جد القديمة هي الأخرى، والتي ما تزال ترمز إلى حدود الغابات الإقطاعية القديمة.

إلاّ أنه شيئاً فشيئاً أخذت طرق الـ **départements** تصل إلى معظم القرى. وبما أنها كانت تُرصف وتُسَوّى وتُعادُ تسويتها بصورة منتظمة، فإن مستواها قد ارتفع بمرور الزمن، بحيث إن بيتاً أعرفه في الـ **département** التي جئت منها، كان يتم الوصول

إليه في عام ١٨٠٦ عن طريق سلم، قد أصبح الآن أعلى من الطريق بضع خطوات قليلة. ولم تكن القرية بحاجة كبيرة إلى هذه الطرق الرئيسية، إذ كانت تحيا على مواردها الخاصة إلى حد بعيد. بل إن القرويين قد تجنبوها، حيث كانوا مهتمين فقط بالوصول إلى الأسواق الكبرى والأسواق المحلية وغالباً ما كانوا يختصرون طريقهم عبر مسارب المشاة القديمة. و"قبل الثورة بثلاثين سنة"، كان قرويو الرويرج ما يزالون "غير حريصين بشكل جد نشيط على بناء طرق؛ بل إن بعض الناس... قد حاولوا إبعادها وكأنها سيول خطرة"(١٣٥) ـ تماماً مثلما تخاف القرى الصغيرة اليوم من أن تجد نفسها على طريق رئيسي قد يؤدي إلى اختراق اللوريات لها مسرعةً. وعلاوة على الضوضاء والحوادث الكثيرة، فإن مواصلات القرية الخاصة قد ترتبك من جراء هذا التدخل.

والتمايز نفسه بين التداول العالي والواطيء، الطرق الرئيسية والطرق المحلية، يمكن أن يوجد داخل المدن القديمة، بما في ذلك باريس، حيث كنا نجد إلى عهد قريب الكثير من الشوارع الضيقة، ذات المستوى المضطرب، أو المسدودة والتي كانت تشكل عقبة أمام سيولة حركة المواصلات. وفي الأزمنة القديمة، فإن الشوارع الرئيسية كشارع سان جاك أو شارع سان مارتان، كانت تعج بتيار متواصل من الحركة، في حين أن الشوارع الخلفية لم تكن تفضي إلى الأحياء المحلية إلاّ بشكل جد محدود. والحال أن الـ **quartier** [الحي] يمكن أن يكون جزيرة مكتفية ذاتياً، قرية في المدينة. وحتى مع ظهور الحناطير التي تجرها الخيول، كان الانتقال من أحد أجزاء باريس إلى جزء آخر في زمن الجمهورية الثالثة ما يزال يستغرق وقتاً طويلاً. فالتدمير الواسع (الذي ما زلت آسف لحدوثه ـ ربما بشكل غير معقول) والذي قام به البارون هوسمان قد أدى إلى إنشاء طرق رئيسية مستقيمة طويلة في عدد قليل فقط من الـ **beaux quartiers**. وكما كتب صحافي في عام ١٩٨٤، فإن "باريس ما تزال عبارة عن اتحاد من القرى مختلفة إحداها عن الأخرى اختلاف لاميت عن لاجوت دور"(١٣٦) (وهما طرفان اجتماعيان من الحدين الغربي والشرقي لباريس).

الطرق الكبرى

في الأعوام التالية لعام ١٧٥٠، حازت فرنسا **شبكة** طرق كبرى سوف تكون ناجزة في تجسدها الأول بحلول عام ١٨٢٠. وكثير من هذه الطرق كان يتميز بمستوى عال

بشكل غير عادي بالنسبة لذلك الزمن. على أنها لم تؤثر بحال من الأحوال تأثيراً جذرياً على الاقتصاد الفرنسي. وأياً كان الأمر، فإن الشبكة كانت ما تزال بعيدة عن تغطية البلد. ونموذجها الذي يأخذ شكل نجمة كان يجعل جميع الطرق تؤدي إلى باريس، لكن هذه المركزة كانت بعيدة عن أن تكون ناجزة في مستهل القرن التاسع عشر. وبالدرجة الأولى، فإن هذه الطرق الرئيسية لم تربط على نحو مناسب بين الشبكات الإقليمية، المصممة لأغراض محلية والمقتصرة على نفسها إلى حد بعيد. ومن ثم فإن فرنسا قبل مد خطوط السكك الحديدية، لم تكن **سوقاً قومية** بالفعل.

وتبين الخريطة الواردة في الشكل ٣١، والمأخوذة من كتاب صدر مؤخراً من تأليف برنار لوبيتي، إلى أي مدى كان توافر الطرق متفاوتاً داخل فرنسا نحو عشرينيات القرن التاسع عشر. فمرة أخرى، يمكن للمرء تمييز خط من سان مالو إلى جينيف يفصل فرنسا الشمالية، حيث كان هناك "الحد الأقصى من الطرق الصغرى" وتغلغلٌ وفيرٌ إن لم يكن ناجزاً للطرق الكبرى،عن فرنسا الجنوبية والغربية، حيث كانت الطرق الممهدة أو المرصوفة بالحجارة هي الاستثناء، وكانت الطرق الموحلة عديدة. "إن فرنسا الشمالية تتميز بشبكة خطية، يزيد من هشاشتها انعدام الطرق البديلة، وهي تفتقر إلى فروع جانبية كافية لإنقاذ الأقاليم التي تخترقها من العزلة" (١٣٧).

إلاَّ أننا لا يجب أن ننسى أنه في ذلك الوقت كانت الطرق الكبرى نفسها هشة، إذ كانت عبارة عن مجرد شرائط يفترض أنها صلبة، بين حواف غير آمنة، غالباً ما كانت العربات تنحشر فيها. وغالباً ما كانت هذه الطرق بحاجة إلى إصلاحات. ولنأخذ مثالاً من بين أمثلة كثيرة: ففي عام ١٧٩٤، يوصف الطريق من باريس إلى بريست، وهو طريق ارتباط مهم عبر **département** ايل - ايه - فيلين، بأنه "صالح... بوجه عام ولم يرد ما يفيد أنه كان غير سالك في السنوات الأخيرة، إلاَّ أنه طريق صعب جداً بالنسبة للعربات التي تتحرك على عجلات عند اقتراب المرء من رين في فصل الأمطار" (١٣٨). وبين جرافيل وفيتريه، "تعتبر الأرض صلبة، لكن سطح الطريق خشن وغير مناسب ولا يساعد على الحركة. ولا يوجد غير ثلث الأموال الضرورية لعمليات الإصلاح"؛ ومن فيتريه إلى شاتوبور، "تعتبر القاعدة صلبة، لكن سطح الطريق غير مناسب ولا يساعد على الحركة بالمرة. ولا توجد أموال للاضطلاع بعمليات الإصلاح". وبين شاتوبور ورين، سوف نجد أن "الأسس رديئة النوعية إلى حد بعيد. والرصف غير متساو وبعيد جداً عن أن يكون مناسباً. وهناك مسافة قصيرة تعتبر سيئة

للغـاية عبر مرج كلـيسوري. ويجري الاضـطلاع بعملـيات إصلاح". ومن بين مـسافة ٢٥,١٦٩ toises (نحو ٥٠ كيلو متراً) هي مسافة هذه القطاعات الثلاثة، فإن ٥,٠٣٢ فقط (خُمس المسافة) هي وحدها الممهدة.

وهذا المثال يوضح واقعاً عاماً كشف عنه بحث برنار لوبيتي التفصيلي. إن الخريطة الرسمية للـطرق الملكية ـ طرق النقل الكـبرى ـ إنما تشير على الورق إلى تـغطية جيدة للبلد في عام ١٨٢٠. إلاَّ أنه من الناحية الواقعية، لم تكن كل هذه الطرق قد استكملت بالفعل: لقد كانت تقطعها فجـوات وطرق موحلة، سالكة إلى هذا الحد أو ذاك بحسب الفصول، أو أقسام عـلى الطريق بحاجة إلى إصلاح أو إعادة بنـاء. وفي أخذه لجوانب القصور هذه في الحسبان، رسم برنار لوبيتي خريـطة معدلة للطرق الملكية ـ حيث يشار إلى الطرق الجـيدة بخط سميك وإلى الطرق غـير الناجزة بخط رفيع ـ من الـمؤكد أنها أقل تفاؤلاً من الخريـطة الرسمية(١٣٩). وهي تكشف عن عيوب إقلـيمية ملحوظة، في الجنوب عموماً، وفي الأقاليم الجبلية؛ كما أنها تبين أنه كانت هناك "شبكات إقليمية لا يربط فيما بينـها غير طريق [متصل] واحد". والخلاصة أنها تكـشف عن "غياب شبكة قومية حقيقية" لطرق نقل سوية (انظر الشكل ٣٦)(١٤٠).

وتتمثل مشكـلة أخرى في أن الطرق كان عليها أن تمر وسط الـمدن. وقد يظن المرء **بصورة قبلية** أن المرور يكون أسهل سيولة في المـدينة مما في الضواحي أو الريف، ولو لمجرد أن شوارع المدن كانت على الأقل ممهدة. لكن هذه الشوارع كانت ضيقة، وملتوية وغالباً ما كـانت منحدرة انحداراً حاداً، كـما في فين في الدوفيـنيه: فالطريق الرئـيسي من ليون إلى بروفانس كان يمر عبر المدينة، عـلى طول الضفة اليسرى لنهر الرون. والحال أن شوارع فيـن، وبعضها لا يزيـد عرضه عن عشرة أقـدام، كانت شديدة الانحـدار وعرضة للغرق. وبعد هبوط الظلام أو عند تساقط الـثلج، كانت العربات عرضة للكوارث. ثم إن المدينة كانـت قد تطورت تطوراً كبيراً، ولكـن داخل تحصيناتها أساسـاً، وهو ما يعني أن البيوت كانت متلاصقة ومتضامة؛ ومع تزايد السكان، بدأت الأسواق في اختراق الشوارع، التي أصبحـت "جد مزدحمة بالعربـات وبالخيول بحيث إن الـمقيمين كانوا يـتوقفون عن الحركة كل بضع خطوات قليلة خوفاً من السقوط تحت العجلات أو الحوافر"(١٤١).

ومع ذلك فقد كانت منجزات بناء الطرق في أواخر القرن الثامن عشر ملحوظة. لقد جرى استخدام تقنيـات جديدة، بما في ذلك إيجاد أسس أعمق للطـرق وابتكار أساليب جديدة لإنزال ركائـز الجسور إلى أعماق الأنهار؛ كـما أعيد تصميم منـحنيات الأقواس

الشكل ٣١

كثافة الطرق بحسب الـ dépatrement (بعد استبعاد الفجوات)، ١٨٢٠.

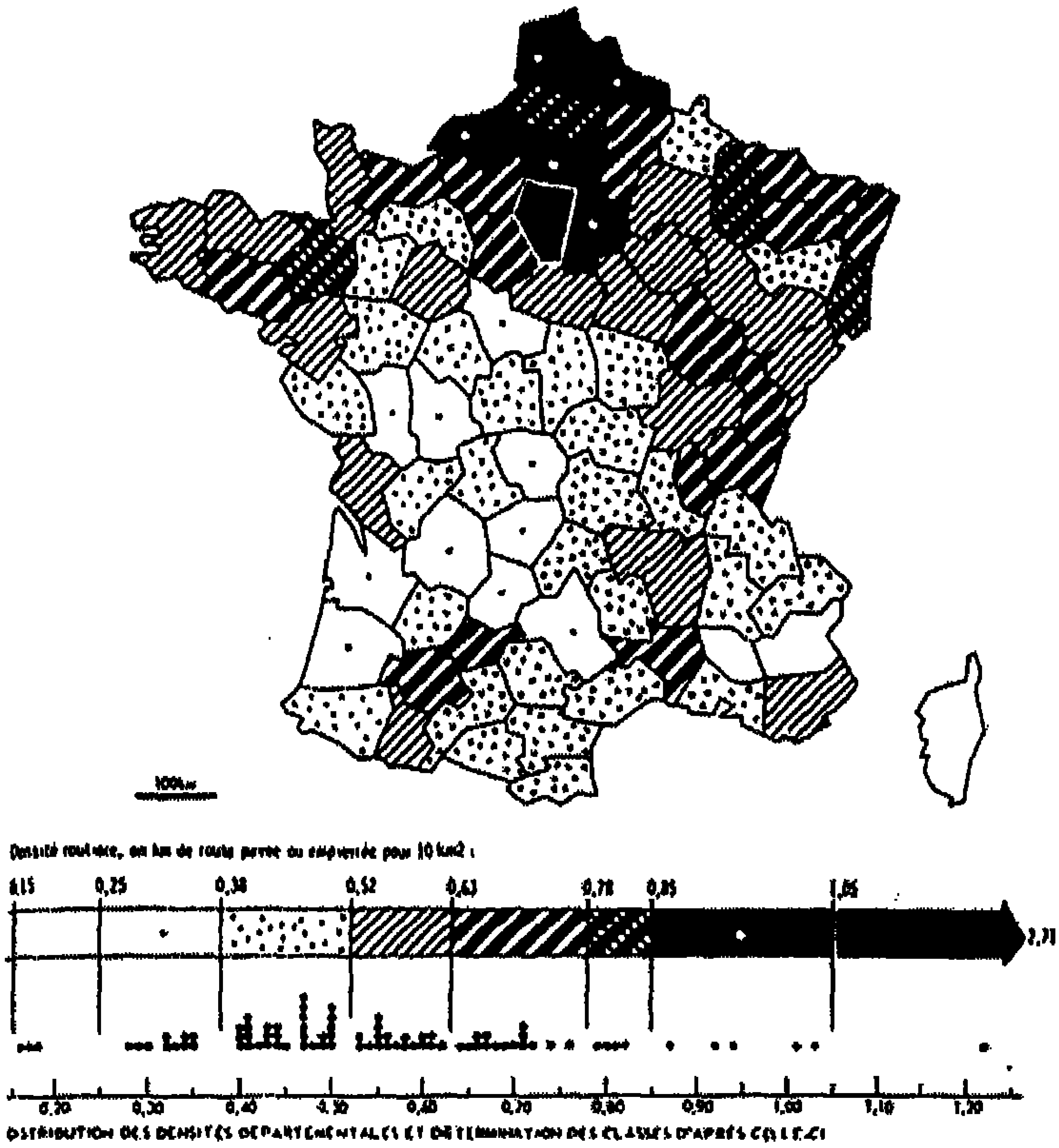

تباين توافر الطرق بين الشمال والجنوب جد واضح.

المصدر:

Bernard Lepetit, *Chemins de terre et voie d'eau*, 1984.

وجرى اختزال نسبة الميل وبنيت جسور حديدية عبر الأنهار والأنهار الصغيرة(١٤٢). وهذه التحولات كلها رصدتها عين ستاندال الحادة(١٤٣). وسرعان ما راح المهندسون يكتبون ساخرين من الطرق المبنية في الشطر الأول من القرن الثامن عشر أنها كانت مجرد "ممرات طبيعية، جرى توسيعها بعض الشيء"(١٤٤)! وعلى الطرق الرئيسية الجديدة، كان السفر أفضل، وأكثر سلاسة (بما أن العربات نفسها كانت قد شهدت تحسينات) ـ وبالدرجة الأولى أسرع. ولن أتحدث هنا عن السرعات المتزايدة التي أصبحت ممكنة في القرن الثامن عشر، بدءً بما يسمى بالـ **turgotines**، أو عن الأعداد الأكبر لمكاتب البريد وتنظيم المواصلات، حيث إنني قد أوردت في الشكل ٣٢ خريطتي جي آربلو اللتين توضحان هذه التغيرات المثيرة(١٤٥). وقد جرى تحقيق سرعات أسرع بكثير في القرن التاسع عشر، حيث إن متوسط سرعة الـ **messageries** قد زاد ثلاث مرات بين أواخر القرن الثامن عشر وعام ١٨٥٠(١٤٦).

بل إن العربات المسافرة عبر الطرق قد واصلت لبعض الوقت منافسة السكك الحديدية، التي سرعان ما أصبح من المستحيل إنزال الهزيمة بها [في المنافسة]، لكنها لم تكن تصل في البداية إلى جميع الأماكن. كما أنها لم تكن جد سريعة دائماً. وقد قالت جدة جان ـ كلود جورج له: "نحو عام ١٩١٠، عندما كنت صبية، كنا نأخذ القطار للذهاب إلى بينوات ـ فو أو فونتين سانت ـ آفي [وهما قريتان في الميز]. وأتذكر أنه عندما كان القطار الصغير يصل إلى تل، كنا نحتاج إلى وقت لكي نخرج ونمشي عبر المروج إلى جانب الجسر. وكان بوسعنا أن نقطف باقة من الزهور ثم نلحق بالقطار على أعلى التل"(١٤٧). ولا حاجة بي إلى قول إنه لم يعد هناك خط للسكك الحديدية إلى هاتين القريتين بالمرة.

الممرات المائية: طريق ثالث؟

إذا كان الطريق الرئيسي هو طريق النقل القيادي، والطريق المحلي المتواضع (والذي يحمل على أية حال حجماً أعظم من الشحنات) هو الطريق الثاني، فإن الممر المائي، المهم قبل وبعد ظهور السكك الحديدية، كان هو الطريق الثالث بلا جدال. وهنا أيضاً، يجدر التمييز بين التداول العالي والواطيء.

إن آلان كروا مثلاً قد وصف اللوار والفيلين بأنهما "طريقي سيارات" بريتانيا (والأخير هو "أول نهر في فرنسا يتم تحويله عن طريق الأهوسة، بين عامي ١٥٣٩

١٥٨٥ ")(١٤٨). لكن الأنهـار الصغيرة، ذات المصبـات التي يمكن للمـراكب الوصول إليها مع المـد ـ كأنهار الأوست أو البلافيه أو الأولن أو التريـو أو الرانس أو الكونون ـ كانت كلها "مـستخدمة استخداماً كثيفـاً" في نقل السلع إلى المناطـق الجوانية، وذلك بالرغم من الحوادث المتكررة.

والحال أن المقاطعات الفـرنسية كلها، لكونها تتمتع بممرات مـائية بدرجة متساوية إلى هذا الحد أو ذاك، قد حاولت الاستفادة منها إلى أقصى حد. وكانت الأنهار الكبرى أشبه بطرق السيارات بالفعل، وكان لكل نهر مـنها نموذج الملاحة والتقاليد الخاصة به. وعندما سافر فـيكتور هيجو في عام ١٨٣٤ إلى الـجنوب (في مركبة سفر عمـومية غير مريحة)، وصف كيف أنه رأى على نهر اللوار "قـوافل من خمسة أو ستة مراكب تصعد أو تهـبط النهـر. . . ولم يكـن لكل مركـب غير صـار واحد وشراع رباعـي الأضلاع. والمركب ذو الشراع الأكبر كان يتقدم المراكـب الأخرى ويسحبها وراءه. والقافلة مرتبة بشكل يؤدي إلى تـناقص أحجام الأشرعة من المركب الأول إلى الـمركب الأخير، في نوع من الهبوط السيمتري، دون أي انحـراف أو استثناء. . . لم أر هذا إلاَّ على اللوار، ويجب أن أعترف بأنني أُفضِّلُ رؤية مراكب نورمـاندي الشراعية وحيدة الصاري ومراكبها الشراعيـة الصغيرة، أياً كانت أشـكالها وأحجامها، وهـي تتقلب [على السـين الأسفل] كالطيور الجريحة، إذ تـختلط أشرعتها الحمراء والصفراء تحت الـريح الشديدة والمطر وشروق الشمس، بين كيلبوف وتانكارفيل"(١٤٩).

فيالها من مـغامرة رائعة اليوم أن يقوم المـرء بالسفر على طول الممـرات المائية في فرنسا، والتي كانت مـا تزال حتى عهد قريب غاصة بالحركة. إن بييـر جوبير يشاطرني رأيـي(١٥٠). وإذا كان المؤرخون يمـيلون إلى "إحياء ذكرى الأنهار التـي كانت طرقاً رئيسية عامرة بالحـركة في الماضي البعيد، وتلاشى استخدامهـا في الماضي القريب ثم عادت إلى الحياة وإن كان بشكل أقل روعة اليـوم"، فما ذلك إلاَّ لأن إحياءها إنما يعني إعادة اكتشاف أسلوب الحياة السابق ـ وهو أسلوب له سحره الكبير بالنسبة لنا، وإن كان قد مثل كدحاً ضخماً من جانب الملاحين النهريين.

وقد حاولت، فـي فصل سابق، استـعادة معالم تاريـخ الملاحة المجـيد في الرون واللوار. واختيار مثلـين يعني التضحية بجميع الأمثلـة الأخرى. فهل يجب أن أعترف، بما أنه كثيراً ما أتيـحت لي الفرصة لعبور قناة الدو مير أو التحرك بـالسيارة إلى جانبها، وهي قناة يمكـن تمييزها من بعيد بخطـوط أشجار الحور الطويلة على ضفـافها، بأنني

كنت تواقاً في أكثر من مرة إلى ركوب مركب يأخذني على طول مسارها الضيق حتى تلتقي مع نهر الجارون؟ إن الجارون هو أحد نهرين ـ الآخر هو نهر الدوردونيه ـ اللذين وصفهما مونليك في عام ١٥٦٢ بأنهما "النهدين اللذين ترضع منهما بوردو"(١٥١).

والدوردونيه، وهو نهر عريض يستغرق عبوره بالمركب أكثر من ساعة شمالي بوردو مباشرة "حيث يصبح هذا النهر عريضاً عرض الجارون على الأقل"(١٥٢)، إنما يجد وصفاً مستفيضاً له في كتاب حافل بصور الحياة البهيجة على طول ضفافه في القرن الثامن عشر(١٥٣). إن المدن والقرى والقرى الصغيرة والبيوت الخاصة كانت كلها تطل على النهر، ولو عن طريق الـ **peyrats**، وهي امتدادات صعبة للضفاف، "مبنية في الماء ومعززة بالحصى وبالحجارة وبحزم العصي، وبالـ **aubarèdes** [صفصاف السلالين] وبالرمل. والحال أن الـ **peyrats**، الموصولة بالضفة، كانت تنحدر برقة إلى الماء بما يسمح للزوارق المسطحة بالتحرك هنا والرسو لأخذ الشحنات، لكنها كانت هشة تجاه مياه الشتاء والربيع العالية، والتي كانت تزعزعها، وتغير شكلها أو تغرقها في النهر"(١٥٤). وكانت المراكب من جميع الأنواع، من الـ **filadières**، التي لا تستخدم إلاّ في صيد السمك، إلى المراكب الكبيرة المعروفة بالـ **courraux**، أو الـ **gabarres** والـ **gabarrots** التي كانت موجودة على الجارون الأسفل، وكذلك الـ **barques**، التي كانت تقتصر من الناحية النظرية على التجارة الساحلية(١٥٥). ولصعود الأنهار، فإن هذه المراكب صغيرة الزنة تقليدياً كانت تعتمد على السحب البشري، حتى نحو عام ١٧٤٠، عندما بدأت الثيران في المنافسة في مجال السحب، الأمر الذي أدى أحياناً إلى نزاعات شديدة(١٥٦). وكانت أطراف الدوردونيه العليا ضيقة وسريعة الأمواج، ولم يكن بالإمكان استخدامها كثيراً إلاّ من جانب **La flotte** ـ الألواح الخشبية العائمة بحرية أو جذوع الأشجار أو العارضات الخشبية العائمة في اتجاه التيار. وكان النظام أصعب مما يبدو؛ إذ كان لابد من مراقبة الألواح الخشبية العائمة وتوجيهها حتى أماكن بعيدة كـ "سبونتور أو آرجانتا أو حتى آرّوميه، مستودع الأخشاب المتجهة إلى سوياك"(١٥٧). وكانت المراكب التي تنقل الأخشاب تتولى الدور هنا، إذ لم يكن يجري إرسال طوافات خشبية كبيرة عبر الدوردونيه كالطوافات التي كانت تُرسل عبر الجارون في اتجاه بوردو. والحال أن خشب التدفئة والوقود والألواح الخشبية الثقيلة والفحم النباتي كانت تشحن كلها على هذه المراكب الرديئة وقصيرة العمر المسماة بالـ **argentats** نسبة إلى المدينة الصغيرة التي كانت مرساها الإلزامي؛ وشأنها في ذلك شأن الـ

الشكل ٣٢

مساحة فرنسا الضخمة: صعوبات قيام سوق قومية.

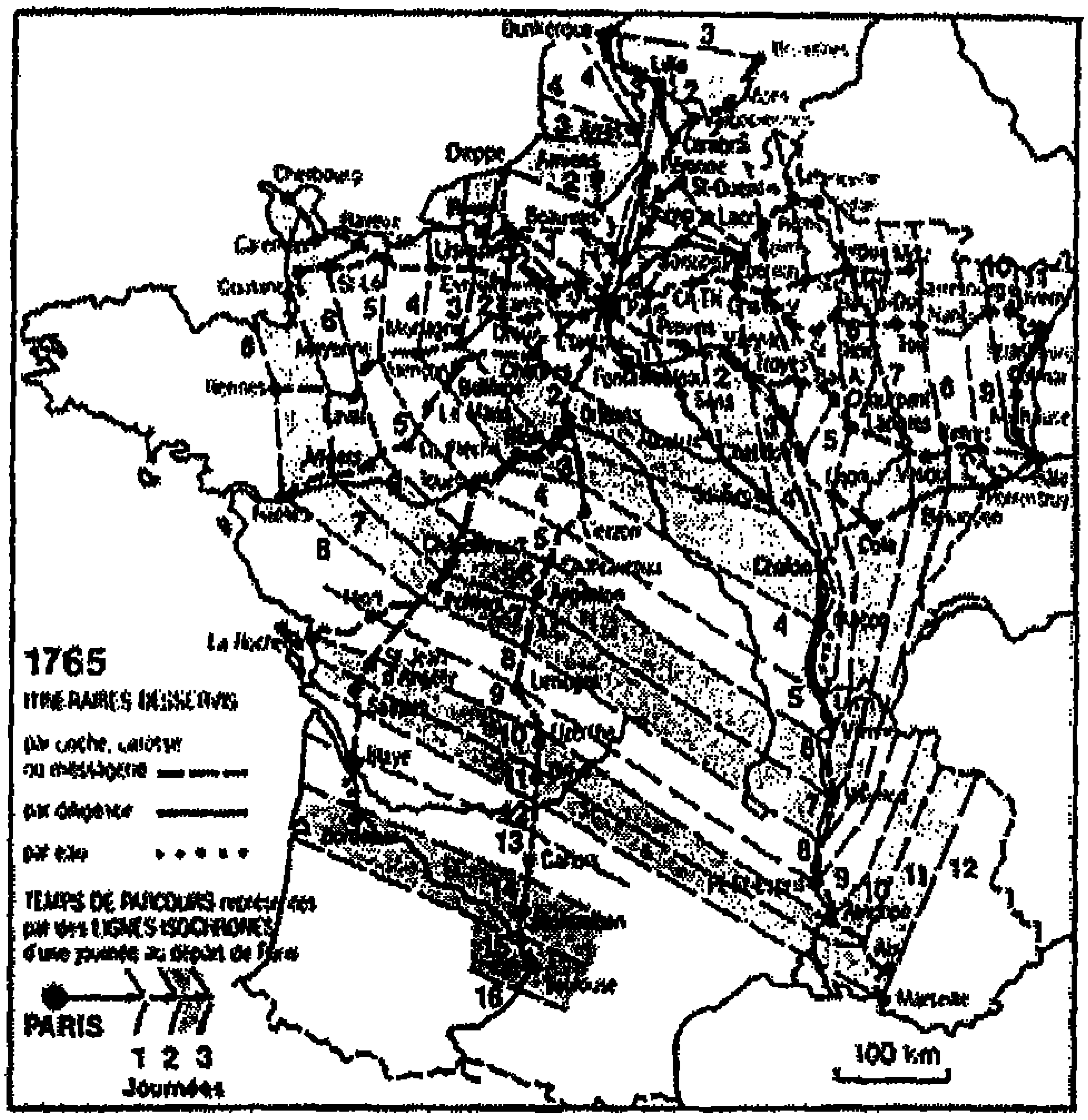

تابع الشكل ٣٢

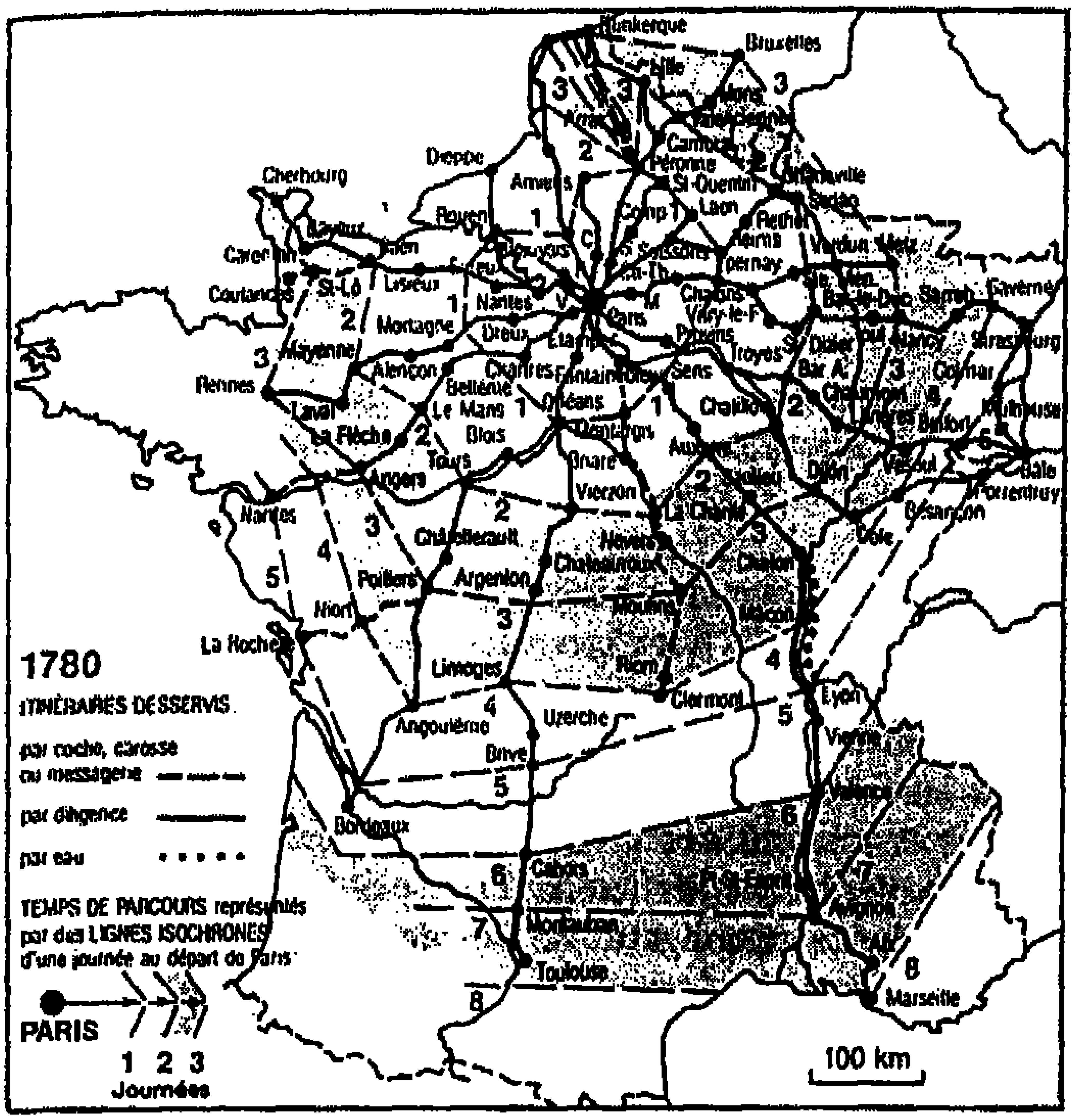

هاتان الخريطتان المأخوذتان من مقال ج. آربلّو في مجلة *Annales E. S. C.* 1973، في ص ٧٩٠، توضحان "ثورة الطرق الرئيسية الكبرى": فبفضل الطرق الجديدة المناسبة لـ "العربات المسافرة بسرعة"، والاستخدام الواسع لمركبات السفر العمومية المعروفة بالـ turgotines، وكذلك الأعداد المتزايدة لمحطات البريد، جرى اختزال مدد السفر اختزالاً كبيراً عبر مختلف أرجاء فرنسا بين عامي ١٧٦٥ و١٧٨٠، بل إن بعض هذه المدد قد جرى اختزاله إلى النصف. وفي عام ١٧٦٥، كان السفر من ليل إلى البرانس أو من ستراسبورج إلى بريتانيا يستغرق ثلاثة أسابيع على الأقل. وحتى في عام ١٧٨٠، كانت فرنسا ما تزال كتلة ضخمة يتطلب اجتيازها وقتاً طويلاً.

لكن التقدم في النقل عبر الطرق قد مس البلد كله. وعلى خريطة عام ١٧٦٥، يمكننا تمييز بعض الطرق المميزة: باريس ـ رووان أو باريس ـ بيرون (مجرد يوم واحد، وهو ما ينطبق أيضاً على طريق باريس ـ ميلان)؛ باريس ـ ليون (٥ أيام، وهو ما ينطبق أيضاً على الطريق من باريس إلى شارلفيل أو إلى كان Caen أو فيتري ـ لو ـ فرانسوا). وعلى خريطة عام ١٧٨٠، فإن مسافة السفر ومدة السفر تتماشيان تقريباً، ومن هنا الدوائر شبه المتراكزة حول باريس بدلاً من النمط المائل المبين على الخريطة الأولى. وقد ظل طول الرحلة كما هو على الطرق التي كانت مميزة في السابق من باريس إلى ليون أو إلى رووان. والتحول الكبير هنا هو قيام تورجو بإنشاء الـ Régie (إدارة) عربات البريد ومركبات السفر العمومية، في عام ١٧٧٥.

sapinières على اللـوار أو الآليه، فقد كانـت تقوم برحلة واحـدة قبل تفكيكـها عند وصولها لاستخدام أخشابها أو لاستخدامها كخشب وقود(١٥٨).

ومع أن أنواع المراكب وأسماءها وطرق ومشكلات الـملاحة كانت تختلف من ممر مائي إلى الممر الذي يليه، فقد كان هناك ما هو مشترك كثيراً بالضرورة بين جميع أنواع النقل الـنهري. فعلي السيـن وروافده، نصادف جميع الـعقبات والمنازعات الـمألوفة. وكانت العقبات تنشأ عموماً بسبب "سادتي جامعي الرسوم"، الذين كانوا مصدر إزعاج دائم؛ وكانـت المنازعات مع الـدولة، التي كانـت تصر على الـكثير جداً من الـقواعد والشكليات. والوثائق التي ليس من السهل دائماً تفسيرها عند القراءة الأولى تقول لنا إن كل مركب كان لابد له من أن يكون مزوداً بالـ **Lettre de voiture** الخاصة به (وثيقة الشحن) والتي تـعتبر بمثابة عقد مـع شاحن السلع(١٥٩)؛ أمَّا السلـع نفسها فقـد كانت ملزمـة بالمرور علـى أيدي الـ **brouettiers**، الذين كانـوا يأخذونها لوزنهـا ثم كانوا يأخذونها بعد ذلك إلى المـركب في عرباتهم اليدوية (**brouettes**). ودائماً مـا كانت هناك فوضى حـول جسر الوزن العام. ويبدو أن الـموضوع كله كان يتم بـأكثر الأشكال فوضى وعشوائية.

لكن النظام كان صالحاً للعمل. وفي مقال أثار صخباً في زمنه، قبل سنوات كثيرة، تحدث لـيون كاهن باسـتغراب عن تواضـع الشحنات المـنقولة علـى الممرات المـائية المـؤدية إلـى باريـس(١٦٠). وأنا الآن لسـت واثقاً من أنه كـان على حق. فـفي عام ١٧١٠، تطلـب الأمر ثمانية أيـام (من ١٠ إلى ١٨ يونيـو/ حزيران) لنقل حـبوب من رووان إلى باريس، لكـن الشحنة كان حجمـها ٤,٥٣٣ زكيبة(١٦١). وتقـول لنا وثيـقة منفصـلة إنه في ميناء سواسـون على نهر الواز، بعد ذوبـان جليد النهر مبـاشرة، بين ٦ مارس/ آذار و١٣ أبريل/ نيـسان ١٧٠٩، جرى شحن ٨٠٥ **muids** من القـمح (أي نحو ١٥,٠٠٠ هـكتولتراً، حـيث إن الـ **muid** الباريسـي يساوي نحو ١٨ هكـتولتراً) "لكي ترحـل إلى باريس"(١٦٢). وبالنظر إلى تطور العاصـمة الضخم، فإن الشحنات المرسلة عبر السين وروافده، والـتي حُسبت في عام ١٨٥٧ بـ ٥,٣٧٦,٠٠٠ طناً، قد تجاوزت الشحنات المرسـلة عبر الرون (٣,٦٠٨,٠٠٠ طناً) أو اللوار (٢,١١١,٠٠٠ طناً)(١٦٣).

ثم إن الممرات المائية لم تكن تستخدم فـي نقل السلع وحدها وإنما كانت تستخدم أيضاً في نـقل المسافرين وأمتـعتهم، وأتاحت بذلـك خدمة مركبات ترفيـةً من نوع ما.

وللسفر من آجان إلى بوردو في القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر مثلاً، كان المرء يستقل "مركبة ممر مائي" كانت تسافر مرتين كل أسبوع وتستغرق يومين حتى تصل إلى بوردو. وبالنسبة لرحلة العودة، يمكن للمرء أن يستفيد من "المراكب الكثيرة التي تسافر مع التيار حتى كاديلاك"، ثم يسافر من هناك على متن الحصان، ويغير الحصان ست مرات قبل أن يصل إلى آجان(١٦٤). وفي باريس، كانت تُطبع جداول زمنية تحدد للمسافرين المحطات التي تتحرك منها مركبات الممرات المائية من العاصمة، وتبين لهم يوم وموعد ومكان القيام، بالإضافة إلى بعض التعليمات الضرورية. وكان يُطلب إلى المسافرين أن يصلوا في الوقت المحدد على ساعة كنيسة سان بول. لكن المركب قد يغادر إمّا من رصيف سان بول أو من رصيف تورنيل، وكانت الجداول الزمنية متباينة في الصيف والشتاء. ولم يكن بالإمكان منع ركوب أي طالب سفر أو أمتعته، ولا خداعه فيما يتعلق بثمن التذكرة، حيث إن تعريفات مركبات الممرات المائية، على أثر قرار اتخذه مدراء وتجار وقضاة باريس في ٢٩ أبريل/ نيسان ١٧٣٨، كانت "مثبّتة على صواري" المراكب المذكورة، و"منقوشة على لوح من الصفيح"(١٦٥).

ونحو هذه الفترة نفسها، كان المسافرون والمستثمرون، الفرنسيون والأجانب، يتدفقون على مركبات الممرات المائية على نهر اللوار بتعريفة قدرها ٣ soles للفرد عن الفرسخ الواحد. وكان الركاب يقضون الليالي في دور النزول الكثيرة الموجودة على طول النهر. وبعد ذلك بقرن، ظهرت المراكب البخارية الأولى، لكن عدة حوادث مثيرة (إنفجر فيها المرجل) أدت إلى ابتعاد الركاب عن استخدامها. ومن هنا الاسم الممنوح لنوع جديد من المراكب في عام ١٨٣٨، الـ **Inexplosibles** (غير القابلة للانفجار!). وبحلول عام ١٨٤٣، تفشت هذه المراكب على اللوار بل وعلى الآلييه (٧٠,٠٠٠ راكباً على اللوار الأسفل، ٣٧,٠٠٠ على اللوار الأعلى والآلييه). وكثيراً ما كان يجري التفاخر بسرعتها وبأسباب الراحة فيها بل وبتعريفتها الممتازة. ولم يُسمع سوى القليل عن واقع أنها، شأنها في ذلك شأن المراكب التقليدية، كانت تميل إلى الجنوح ـ وأن الأمر كان يتطلب ستة أزواج من الثيران لسحبها حتى تستأنف حركتها! وبالرغم من نجاح هذه المراكب، فإن السكك الحديدية قد أزاحت المراكب **غير القابلة للانفجار** الشهيرة في غضون عشر سنوات(١٦٦).

وبالطبع، كانت الأنهار والقنوات موضوع تحسين دائم: إذ كان يعاد تصميمها أو كانت تُبنى أو يعاد بناؤها بحسب الضرورة. ويمكن للمرء أن يدرك إلى أي مدى كانت

الممرات المائية مهمة من النشاط الذي كان يجري التعامل به معها حيثما كان ذلك ممكناً. لقد كانت هناك مقترحات لا حصر لها لتحسين إمكانية الملاحة في أنهار لم تُستخدم من قبل قط. وقد طُرح اقتراح كهذا، دون أن يلقى نجاحاً، في الشير في عام ١٦٧٩(١٦٧)، إلاَّ أنه عاد إلى الظهور مرة أخرى، دون جدوى أيضاً، في عام ١٧٨٨(١٦٨). وفي عام ١٦٩٦، طُرحت خطة لتحويل الشارانت إلى نهر قابل للملاحة بين آنجوليم وفينتروي، وذلك بهدف تزويد ميناء روشفور البحري بالأخشاب. وفي عام ١٧٦٣، أمر أمين **généralités** بو وأوش بالاضطلاع على وجه السرعة بالأعمال على **gave** الأوليرون، وهو رافد من روافد الآدور، وذلك لنقل صواري السفن إلى بايون. وفي عام ١٧٩٥، طلب زارعو الكرم من أجل صنع النبيذ على ضفاف السيول بتحسين مسافة الـ ٦,٥ كيلو متر التي تفصلهم عن النقطة التي يلتقي عندها بنهر الآلييه. وكان الرد بالرفض: فهذا المشروع سوف يكون مكلفاً وغير معقول، لأن جعل هذه المسافة القصيرة جداً قابلة للملاحة من شأنه أن يعني هدم ثلاث طواحين(١٧٠).

وفي ١٥ يونيو/ حزيران ١٧٨١، قامت غرفة التجارة في بيكاردي باقتراح مشروع آخر، جد طموح: إدخال تحسينات بهدف جعل نهر السوم أنسب بدرجة أكبر للملاحة بين آميان والبحر. وكان ذلك يتطلب القيام بأعمال غير عادية، حيث إن النفقات المقدَّرة للمشروع كانت تصل إلى ٩٠٠,٠٠٠ **livres**(١٧١). والحال أن مصب السوم كان آخذاً في التغرين التدريجي بكتل الرمل التي جاء بها البحر والنهر على حد سواء: وقد تأثر النقل عبر سان فاليري من جراء ذلك لعدة سنوات. وكانت قد طُرحت خطط مختلفة دون أن تلقى نجاحاً في أعوام ١٧٦٤ و١٧٧٠ و١٧٧٩(١٧٢). أمَّا خطة عام ١٧٨١ فقد كانت على نطاق كبير، إذ اقترحت "إقامة سد على السوم على مسافة قصيرة من مصبه"، و"تحويل مياهه إلى قناة تؤدي مباشرة إلى مرسى سان فاليري... وبناء هويس بهدف إزاحة الرمال؛ ثم إن السحب باستخدام الجياد [يجب] أن يحل محل السحب باستخدام الرجال، بدءً من العمليات التي تتم عند حد سان فاليري الأخير وحتى آميان". وهذه الخطة، التي لا شك في أنها المسئولة أصلاً عن تحويل النهر بين آبفيل وسان فاليري، قد تبدو غريبة لنا. لكن كل عليم بمصب السوم ـ الذي ما زالت الرمال تسده إلى اليوم ـ يمكنه أن يرى لماذا كانت هناك أحلام بتغيير المشهد الطبيعي.

هل البر أرقى من الممرات المائية؟

لم تكن الممرات المائية تقتصر على الأنهار بالطبع. ويجب أن نضيف إليها "الممرات المائية الاصطناعية" التي أتاحتها القنوات (١,٠٠٠ كيلو متر في عام ١٨٠٠، في مقابل ٧,٠٠٠ كيلو متر من الأنهار الصالحة للملاحة؛ وبحلول عام ١٨٣٠، كان هناك ٢,٠٠٠ كيلو متر وبحلول عام ١٨٤٣ وصلت إلى ٤,٠٠٠ كيلو متر ـ قبل أن يؤدي ظهور السكك الحديدية إلى إبطاء بناء القنوات)(١٧٣). كما يجب أن نتذكر الملاحة الساحلية، وكذلك الطرق العديدة التي تستخدم أعالي البحار. والخلاصة، هل كانت الممرات المائية تشكل منافساً خطيراً، بالمقارنة مع الخدمات الضخمة التي يقدمها النقل البري؟

إن إجابة فرنر سومبارت على هذا السؤال قبل سنوات عديدة، كانت بالنفي القاطع، المدعوم ببراهينه المعتادة ذات الطابع السجالي القوي. وكانت أطروحته تتعلق بألمانيا إلاّ أنه كان بالإمكان بلا ريب تطبيقها على فرنسا أيضاً. كما أن جان مييه محق عندما يؤكد كيف أنه حتى على نهر يعتبر **منتظماً**، كنهر السين، فإن فترات الفيضان أو الجفاف قد تساعد على جعله غير قابل للاستخدام لثلثي العام(١٧٤). وتكمن شواهد أخرى تؤيد هذا الكلام في أن الطريق البري قد يعتبر أفضل من الممر المائي المحاذي له. وفي القرن السادس عشر على سبيل المثال، سوف نجد أن معظم القوافل التي يقودها سائقو عربات من آرّاس أو فالينسيين أو شامبانيا، بدلاً من أن ينقلوا شحناتهم إلى المراكب عند وصولهم إلى السون، "كانوا يذهبون إلى ليون. وإذ يصلون عند بدء السوق الكبرى، كانوا يعودون محملين بالسلع المشتراة من السوق الكبرى والتي سوف تُرسل فيما بعد إلى هولنده"(١٧٥). كما سوف نتذكر الانتظام النسبي للطرق البرية (وهو نسبي لأن النشاطات الزراعية الموسمية كانت تُبعد الناقلين الفلاحين عن هذا العمل خلال الصيف)، وسرعتها، النسبية هي أيضاً، قياساً إلى السرعة البطيئة للنقل النهري، والمجازفات التي يطرحها النقل النهري بالنسبة لبعض السلع الهشة، كالمنسوجات. وأخيراً، وبما يبدو أنه الحجة الحاسمة، فإن الأرقام المسجلة في عام ١٨٢٨ إنما تسجل نقل ٤,٨ مليون طن من السلع عبر الممرات المائية، في مقابل ٤١,٣ مليون عبر الطرق البرية(١٧٨). ولكن هل تنتهي المسألة فعلاً عند هذا الحد؟

لا أقول إن فرنر سومبارت وجان مييه على خطأ. ولكن هل يطرحان السؤال الصحيح؟ ربما تعين علينا استرجاع رأي فوبان، وهو نفسه ليس مراقباً تافهاً. إنه يقول:

"بوسع مركب معقول الحجم، على مدى مناسب من الممر المائي، أن ينقل بمفرده، مستخدماً ستة رجال و٤ جياد [للسحب]. . . شحنة من شأن ٢٠٠ رجل و٤٠٠ حصان أن يجدوا صعوبة في نقلها على الطرق العادية" (١٧٧). ولا يجب أن ننفي أن السلع الثقيلة أو كبيرة الحجم، كالفحم النباتي أو التبن، كان يجري نقلها عادة عبر الممرات المائية، متى كان ذلك ممكناً(١٧٨). وهو ما ينطبق أيضاً على الحجارة والحديد وحديد الزهر والحبوب والنبيذ والخشب والفحم. وفي عام ١٧٩٦ مثلاً، جرى اكتشاف الفحم قرب آنسي. ويلاحظ مراقب راصد: "لكن مشكلات نقل هذا الفحم من حوض آنسي، المحاط من جميع الجهات بسفوح شديدة الانحدار، سوف تؤدي دائماً إلى إلغاء الربح الكبير الذي قد يتأتى منه، وذلك بسبب التكلفة الكبيرة للنقل الذي لا يمكن الاضطلاع به إلاّ باستخدام الشاحنات والعربات؛ ولذا فمن المشكوك فيه ما إذا كان بالإمكان نقل الفحم من هذا المحجر من آنسي إلى شامبيري، على بعد تسعة أو عشرة فراسخ بحيث يكون رخيصاً رخص الفحم الذي يجيء عبر نهر الرون واللاك دي بورجيه من محاجر الريف ـ دو ـ جير، مع أن هذه تبعد نحو ثلاثين أو أربعين فرسخاً. وهذا يثبت أن الأماكن التي توجد فيها قنوات صالحة للملاحة سوف تحرز دائماً تقدماً أكبر من تقدم الأماكن التي لا يمكنها الاتصال إلاّ عبر الطرق البرية، حتى ولو كانت هذه الطرق جيدة وصالحة لحركة النقل بالعربات" (١٧٩). وفي يونيو/ حزيران ١٧٥٧، استنتج أمين [intendant] الشئون المالية في كورتّي أن نقل الحبوب في مراكب صغيرة من ٣٠ إلى ٥٠ طناً من كان Caen إلى باريس لن يكلف سوى ربع تكاليف النقل البري(١٨٠).

وهكذا كانت الممرات المائية أرخص وأفضل في نقل السلع الثقيلة. وقد استمر سريان هذه المزايا حتى ظهور السكك الحديدية بل وبعد ذلك. وفي يوليو/ تموز ١٨٢٧ مثلاً، شحنت قافلة من دزينة من المراكب حبوباً من رووان وفرغتها في بواسي لكي تنتقل إلى باريس؛ وكان كل مركب يحمل نحو مائتي طن(١٨١)، أي ما يساوي نحو ٨٠٠ شحنة عربة في أواخر القرن الثامن عشر، بالرغم من التقدم المثير في النقل البري والذي أدى إلى زيادة حجم السلع المنقولة بنحو نسبة ٦٪، حيث إن الشاحنة التي تجرها أربعة خيول كانت ما تزال غير قادرة على أن تحمل أكثر من ٢,٥ طن من السلع(١٨٢). وفي عام ١٨٢٧، دون أن نخوض هنا في حسابات تفصيلية، كانت الممرات المائية ما تزال أرخص مرتين ونصف مرة من الطرق البرية(١٨٣).

وبصرف النظر عن دقة هذه الملاحظات، فإنها لا تغير بشكل أساسي الجدل حول

مزايا استخدام الطرق البرية ومزايا استخـدام الممرات المائية. إلاَّ أن من شأن ملاحظتين إضافيتين توضيح الأمور إلى حد ما:

١) في الأرقام المتصلة بالوزن وبالحجم، فإن الخشب العائم على الأنهار لم يُدرج، بحسب علمي، في إجمالي النقل عبر الممرات المائية(١٨٤). ومن المرجح أن هذا خطأ جسيم. ففيما يتعلق بالتدفئة وحدها، سوف نجد أن باريس وضواحيها كانت تستهلك في عام ١٧٨٦ ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و٨٠٠,٠٠٠ voies من الخشب، أو نحو مليون ونصف مليون stères(١٨٥). ومن الناحية العملية، فقد كانت جميع الأنهار تحمل طوافات ـ على الايزير أو gave البو أو الآلييه أو الأورنان ـ كانت تنقل brelles ضخمة، وهي ألواح من أخشاب الصنوبر، حتى بار ـ لو ـ دوك، : وكانت تُرسل من هناك عبر نهر المارن إلى باريس وروان.

٢) كانت الممرات المائية تُسْتَخْدَمُ في الشحن متوسط المسافة، وطويل المسافة بشكل خاص، وأحياناً على امتداد النهر برمته. إن مركباً مغادراً لروان عبر اللوار سوف يمضي على الأقل حتى أورليان، وأحياناً حتى نانت. وعلى السون، يمكن للمركب أن يتجاوز جريه، وعادة ما يأخذ المسار الواضح ويواصل رحلته إلى ليون. وكانت الفواكه أو النبيذ أو الحجارة أو الفحم المنقولة على مراكب عبر نهر الآلييه، تسافر مباشرة إلى نانت أو باريس أو أورليان. وكانت القنوات التي تربط فيما بين الأنهار قد ساعدت بشكل متزايد على مواصلة الرحلة دون إعادة تحميل المراكب بالشحنات. ولذا فقد كانت الممرات المائية جزءً من التداول "العالي"، المستوى الأعلى لنقل السلع.

وهذا بالتحديد هو ما يجب أن نتذكره، إن الممرات المائية يجب أن تُقَارَن بالطرق البرية الرئيسية، التي كانت ما تزال تعرف في عام ١٨٢٧ بالطرق "الملكية". إن الـ ٤,٨ مليون طناً المنقولة عبر الممرات المائية يجب أن تُقَارَن ليس بالـ ٤١,٣ مليون طناً التي تشكل إجمالي المنقول عبر جميع الطرق البرية، بل بالـ ١٠,٤ مليون طناً المنقولة على الطرق الملكية. وهذا يجعل النسبة ١ إلى ٢ تقريباً، وهو الرقم الذي استخلصه ج. ك. توتان بالنسبة لأربعينيات القرن التاسع عشر (٤٩٪ على الطرق البرية، ٢٣٪ عبر الممرات المائية الصالحة للملاحة)(١٨٦). إلاَّ أننا إذا أضفنا عندئذ السلع التي تحملها مراكب السواحل، فسوف يتعين إضافة نسبة ٢٥٪ أخرى إلى نسبة الـ ٢٣٪ التي تخص الأنهار. وهو ما يجعل الإجمالي المحمول عبر الممرات المائية مساوياً تقريباً للإجمالي المنقول عبر الطرق البرية. وماذا لو أضفنا الكميات الضخمة من

الأخشاب التي، كما قلت، كانت خارج التقديرات؟

وأخيراً، ربما جاز لنا أن نتذكر أن أصحاب مشاريع التحسين كانوا يحلمون بتوسيع شبكة القنوات توسيعاً أكبر (كانت قد زادت أربع مرات بالفعل بين عامي ١٨٠٠ و١٨٤٣) سعياً إلى تقليل المبالغ الضخمة التي كان النقل البري يُحمِّلُ الاقتصاد الفرنسي بها. ولم تكن هذه فكرة جديدة: فقبل ذلك، كان فوبان قد اقترح تحسين ١٩٠ ممراً مائياً حتى تصبح صالحة للملاحة، وذلك لفك اختناقات الحركة(١٨٧). لقد كان بالإمكان وكان يجب توسيع الممرات المائية. والواقع أنها قد أثبتت، بعد عام ١٨٣٠، تفوقها على الطرق البرية وذلك لأنها، خلافاً للنقل البري، قد واكبت السكك الحديدية في التعامل مع حجم متزايد من الشحنات المنقولة إلى أن فازت السكك الحديدية في نهاية الأمر في حرب الأسعار(١٨٨). وهكذا وجدت الممرات المائية نفسها وقد ركدت عند مستوى أدنى من المستوى الذي كان من الوارد أن تصل إليه. وهي ما تزال راكدة إلى اليوم.

التداول إجمالاً: دور الدولة

لم يكن بوسع الدولة الفرنسية أن تقوم لها قائمة أو تتعزَّز إلا عبر "تدجين" الحركات والتبادلات التجارية داخل الأراضي الفرنسية. ومن المؤكد أن هذا لم يحدث بين عشية وضحاها. لقد سيطرت الدولة في البداية على محاور التداول: الأسواق والأسواق الكبرى، التي لم يكن بالإمكان إقامتها إلاً بتصريح من الدولة وظلت تحت حماية الدولة. كما كانت قادرة على السيطرة على تلك السلعة المسافرة بامتياز، النقود، بمجرد مغادرتها لدار سك النقود. وقد خلقت وضمنت امتيازات للخدمة البريدية. وأخيراً، اهتمت على نحو متزايد بالطرق، خاصة الطرق الكبرى الرئيسية والشبكة التي كوّنتها (أو كان لابد لها من أن تكوّنها) والمدن الواقعة على مفترقات الطرق المهمة.

والحال أن هذه المهمة، وهي مهمة ضخمة إذ جرى التعامل معها على مستوى قومي، قد تجاوزت بشكل لا مفر منه أعمال سالي التي كانت محل تفاخر عظيم، والتي كانت في واقع الأمر ذات طابع محدود، إن لم نقل ذات طابع عرضي، في الأعوام التالية للدمار الضخم الذي تسببت فيه حروب الدين. إن منصب الـ **Grand Voyer de France**، المسئول عن جميع الطرق، وهو منصب تم خلقه لسالي في عام ١٥٩٩، قد جرى إلغاؤه في عام ١٦٢٦(١٨٩). بل إن سالي نفسه قد أوضح آنذاك

أنه لا يعتبر "الجسور والطرق الكبرى من بيـن شواغل خدمة الملك"، بل هي مسئولية السلطات المحلية وأجهزة التمويل(١٩٠). وخلال زمن إدارة كولبير (١٦٦١ ـ ١٦٨٣)، بدأت الملكية بالـفعل في الانخراط في هذه البرامج الضخمة الـخاصة ببناء الطرق. إلاً أنه مرة أخرى، عندما غادر كولبير المسرح، تراجع اهتمام الدولة.

والحال أنه لم يحدث إلاً في القرن الثـامن عشر، بعد نحو عام ١٧٣٥ أو بالأحرى في ستيـنيات القرن، أن شرعت الـدولة على نحو قصـدي في التعامل مع مـهمة سوف تتجاوز دائماً إمكاناتها إن لم يكن نواياهـا. والواقع أن متطلبات اقتصاد آخذ في التوسع هي الـتي ألهـمت بالـدرجة الأولى مـشاريـع بناء وإصـلاح وصيانـة الطرق، وبـما أن تكنولوجيا الهندسة المدنية كانت قد تحـسنت بدرجة عظيمة، فإن التكاليف قد ارتفعت بثبات. والنتيجة أن الدولة وجدت نفسها ملزمة بمهمة تتجاوز مواردها؛ إن الجهود ذاتها التي كان عليها بذلها قد كشفت العقبات التي يفرضها عليها هيكلها الخاص.

إذ لم يكن هناك شيء اسمه اقتصاد فرنسي واحد، بل كانت فرنسا تضم سلسلة من الاقتصادات الإقليـمية، التي تحركها دوافع واعـتبارات إقليمية ومن ثم كـانت تهتم أولاً وأساساً بالـمواصلات متوسطة الـمسافات. وقد دافعـت هذه الاقتصادات الإقليـمية عن امتيازاتها ومصالـحها ووجودها اليومي. وبقدر ما أن الدولة كانت قـد سمحت لها على مدار زمن طـويل بأن تنظم حـيواتها، بمـا في ذلك كل أعمـال بناء وصيانة الـطرق من الناحية العملية، فإن الطرق التي بنتها كـانت تميل إلى خدمة دوائر التجارة المحلية. بل إن الخطط الواسعة النـطاق، والتي حاول الأمناء تنفيذها أحيانـاً، نادراً ما كانت تتجاوز حدود النشاطات والحاجات الإقليمية.

وفي تلك الأثناء، اكتـفت الدولة بتحمل المسئولية عـن المواصلات الأساسية، أي الشبكة القـومية. وقد أخذت تدرك شيئاً فشـيئاً الحاجة إلى إخراج الطريـق الرئيسي من سياقه المحلي، إلى "إلغاء طابعه الإقليمـي"، وإلى توحيد "رقعات الشطرنج الإقليمية التي خـلقها الأمنـاء داخل الـ **généralités** المسئولـين عنها"، سعياً إلى خـلق شبكة كبرى واحدة. مصـاغة على شكل نجمة، بـحيث تؤدي كل الطرق إلى باريـس وتنطلق مـنهـا(١٩١)، ومن ثم العمل، قـدر الإمكان، على إقامة ما يسميه الاقـتصاديون اليوم **بالسوق الـقومية**. ولم يكن بالإمكان الوفاء بالمهمـة إلاً ببطء، حيث إنها كانت تصطدم أحيانـاً بمقاومة محـلية(١٩٢). وكلما طال أمد تـنفيذ هذا المشروع، كلمـا أصبح أكثر طموحاً ـ وأكثر تكلفة.

والمشكلة هي أن ملكية النظام القديم لم تستغل الموارد الضريبية للمملكة استغلالاً كاملاً. فهل خطر ببال القارئ شيء كهذا؟ إنها لم تعتمد إلاّ على جزء من ثروة رعاياها. والنتيجة أن المال كان ينقصها. والحال أن بناء الطرق الكبرى لن يصبح ممكناً [في هذه الظروف] إلاّ عبر تجنيد العمالة الفلاحية، عبر النظام المسمى بالـ **corvée royale** [السخرة الملكية]. وكانت السخرة قائمة بالفعل قبل وقت طويل من الاعتراف بها رسمياً في عام ١٧٣٨ عبر منشور صادر عن المراقب العام أوري: لقد كان كولبير قد تحدث عنها بالفعل، ومنذ زمنه فصاعداً، كان الأمناء قد بدأوا في إدخالها، بصرف النظر عما إذا كانت الفكرة فكرتهم في المقام الأول أم لا.

وهذه التعبئة السنوية للعمل ـ لما بين ١٢ و٣٠ أو حتى ٤٠ يوماً ـ كانت تمثل ضريبة على شكل عمل جد ثقيلة. ثم إنها كانت غير عادلة إلى حد بعيد، وكانت تتباين تبايناً شديداً، وكانت من الناحية النظرية غير مطلوبة إلاّ من القرويين الذين يحيون على بعد ثلاثة أو أربعة فراسخ من مشاريع بناء الطرق. والنتيجة أنه كانت هناك شكاوى وتحايلات عامة من جانب الـ **corvoyeurs de bras** أو **de harnais** (أي أولئك الذين يقدمون عملهم مع أو دون حيوانات جر). كما استثارت نقداً من جانب الكتاب "المستنيرين"، من ميرابو، كاتب **L'Ami des hommes** إلى الـ **Encyclopédie méthodique**. ولابد من الإقرار بأن السخرة ـ التي لولاها ما كان يمكن لترودين، الأمين المسئول عن الجسور والطرق (**Ponts et Chaussées**) من عام ١٧٤٣ إلى عام ١٧٦٩، ولبيرونّيه (١٧٠٨ ـ ١٧٩٤)، المهندس الذي نظم في عام ١٧٤٧ مدرسة الجسور والطرق للمتدربين، أن يتمكنا البتة من بناء طرقهما الجديرة بالإعجاب ـ كانت أحياناً مجرد تبديد للمجهود بل وللمال. فالعمالة القروية كانت غالباً ما تفتقر إلى المهارة والحماسة على حد سواء وأحياناً ما كانت النتائج دون المستوى المطلوب إلى حد بعيد. وفي عام ١٧٠١، كان أمين مونتوبان، على أثر أمطار غزيرة اجتاحت الجسور ودمرت الطرق، يبكي على ضياع عمل ٢٠٠,٠٠٠ يوم، محاه المطر، على "طرق جديدة [حيث] لم يكن بوسع أية عربة أن تمر قبل أربعين سنة خلت"(١٩٣).

وهذا هو السبب، حتى قبل مرسوم تورجو الذي يلغي السخرة (فبراير/ شباط ١٧٧٦)، ثم بعد المرسوم الذي أعادها (١١ أغسطس/ آب من العام نفسه)، في أن عدداً من الأمناء كانوا قد شرعوا بالاستعاضة عن السخرة العينية بضريبة مالية أتاحت استئجار قوة عاملة متخصصة. ولدى موافقة مجلس مقاطعة البيري على هذا القرار في

الشكل ٣٣

طرق البريد في عام ١٦٣٢.

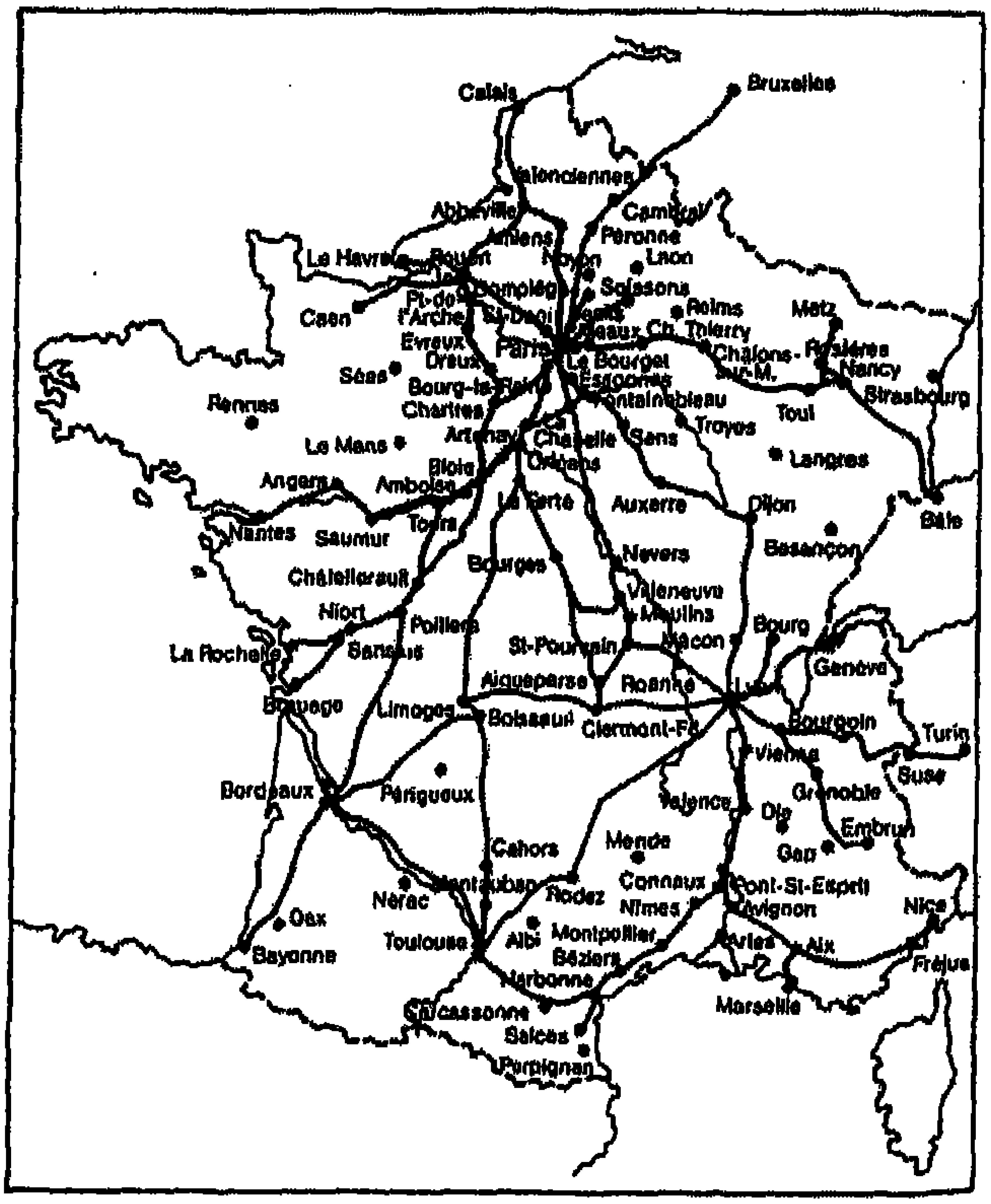

لم تكن تغطي بعد كل فرنسا، فهذه التغطية لن تحدث إلاّ في القرن الثامن عشر؛ وكانت هناك فجوات في الشرق والغرب بوجه خاص.

المصدر:

Alfred - Fierro - Domenech, *Le Pré carré, géographie historique de la france*, 1986.

الشكل ٣٤

طرق البريد في عام ١٧٩٧

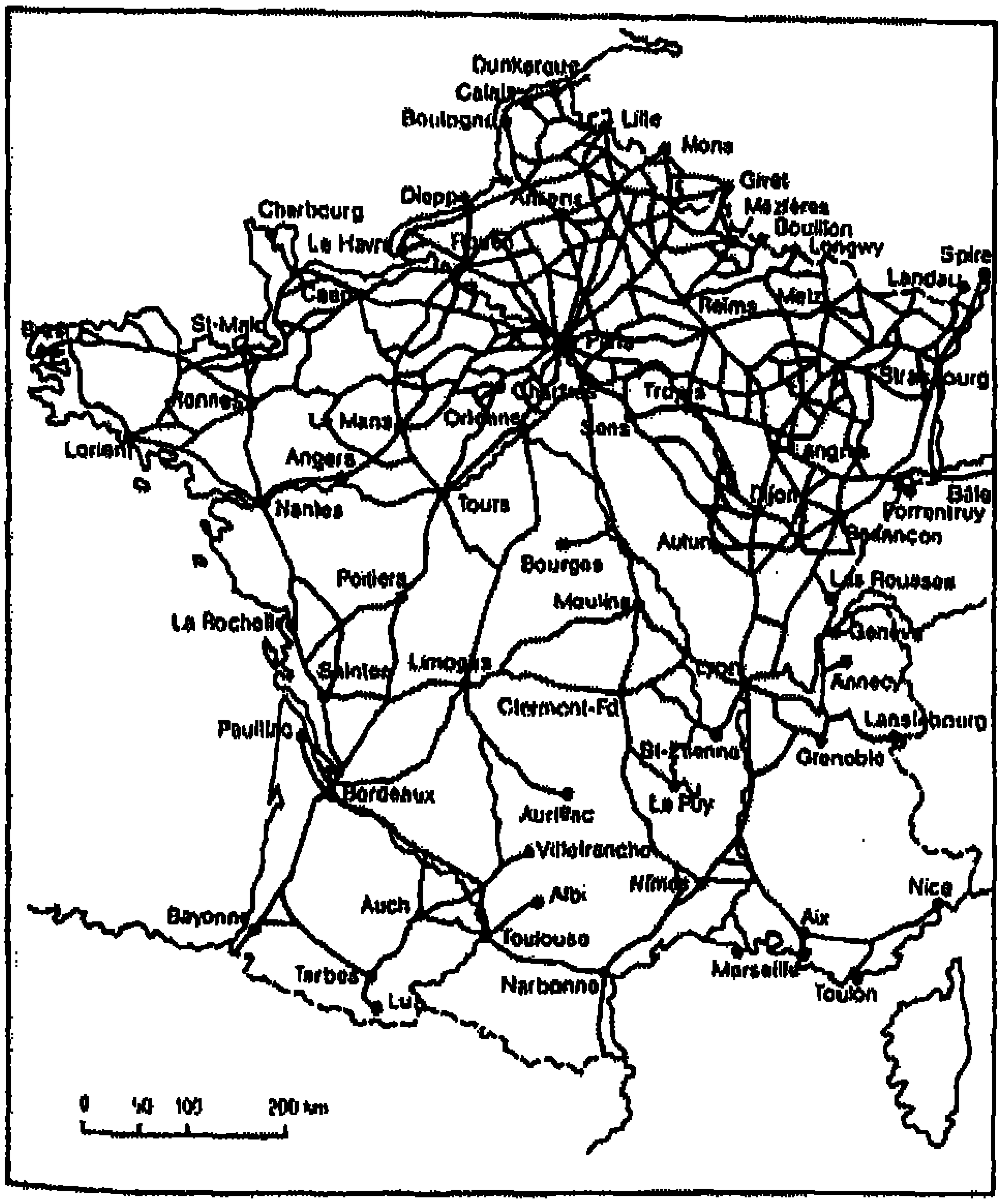

المصدر: نقلاً عن:

Vidal de la Blache, *Tableau de la géographie de la france.*

و

A. Fierro - Domenech, *op. cit.*

عام ١٧٨٠، لاحظ أنه لبنـاء ثلاثة فراسخ من الطرق (نحو ١٢ كيـلو متراً)، فإن الأيام الضائعة من عمل النـاس والحيوانات تساوي نحو ٦٢٤,٠٠٠ **livres** محـسوبة عـلى شكل ضريبة عـينية، في حين أن ضريبة مـالية قدرها ٢٤٠,٠٠٠ **livres** مـن مـوارد مختلفة إنما تتيح بناء ضعف هذه المسافة(١٩٤). والحال أن مذكرة تقترح إلغاء السخرة في بورجونيا في عام ١٧٧٥ قد طرحت هذه الحجج نفسها إلى حد بعيد. فسوف تكون نوعيـة الطرق وتطور تـكنولوجيـا جديدة أفضل بـما لا حد له. والحـق إن ذلك سوف يكلف نحو ٨٠٠,٠٠٠ **livres** في السنة، بما يشكل "شيئاً رهيباً جداً"، لكن الرجال المجندين الـ ٩٨,٢٨٣ والخيول الـ ٦٩,٩١٨ العامـلة لمدة ١٢ يوماً في السنة في هذا العمل إنما تمثل عملاً قيمته ١,٩٣٣,٠٠٠ **livres**، في أدنى تقدير لتكاليفه. وبعبارة أخرى، فإن هذا العمل الأخير سوف يكلف الضعف. وقد استنتج الكاتب أن من الملح إدخال "بناء الطرق المعتمد على دفع أجور للعمال"(١٩٥).

إلاّ أنه تبين أن مـن الصعب تحصيل الضريـبة الجديدة. والتخلص مـن السخرة في عام ١٧٨٩ لم يحل المشكلة. وفي العام العاشر [للجمهورية] (١٨٠٢)، سوف نجد أن الـــ **conseil général** [المجلس العـام] للسون - ايه - لوار يعلن أسفه بـالفعل على إلغائها. وقد أعلن: "إن السخرة وحدها هي التي يمكنها أن تعيد إلى الجمهورية طرقها الرائعة، الـضرورية جداً لتجـارتها، والتي كانـت في وقت من الأوقات محـط إعجاب الأجانب"(١٩٦).

وبالرغم من مثل هذه المصاعب والمعوقـات، فإن شبكة الطرق قد اتسعت بالفعل. لقد كان مـجموع "دور البريد" ٣٠٢ فـي عام ١٥٨٤؛ و٦٢٣ في عام ١٦٣٢؛ و٧٩٨ فـي عام ١٧٩١ و١,٤٢٦ (الـضـعف تـقـريـباً) فـي عـام ١٧٨٩ و٢,٠٥٧ في عـام ١٨٥٠(١٩٧). ولابد من الاعتراف بأنه لم يسافر على الطـرق الرئيسية غير عُشر مجموع السلع، في أقصى تقدير، حتى في عام ١٨٢٧. لكـن الشبكة التي كانت ما تزال ناقصة قد تعاملت مع ذلك مع جزء أساسي من حاجـات البلد وضمنت انتظام الصلات. وقبل ذلك الزمن بمائة عام على أية حال، في فبراير/ شباط ١٧٠٧، سنجد أن الماريشال دو تيسيه، عند وصوله إلى جرينوبل بعد كارثة تـورينو لكي يتولى قيادة الجيش في الجنوب - الشـرقي(١٩٨)، قد أدرك مرتاعاً مدى صعوبة الاتصـال بالبلاط. وبين باريس وليون، كانت الرسائل تسافر بسرعة معقولة عن طـريق عربة البريد العادية. إلاّ أنه بين جرينوبل وليون، كان البريد ينتقـل على عربة يجرها ثور(١٩٩)! ولتقارنوا ذلـك بعام ١٨١٤، في

ظروف أكثر درامية بكثير، عندما كان نابـوليون يدافع عن الطرق المؤدية إلى باريس ضد القوات الأجنبية، حيـث واصلت عربات البريد عملها على أفضل نـحو ممكن، بالرغم من تـعرض فرنسـا للغزو مـن الشرق والشـمال. وأحيانـاً ما كان البـريد المُرسـل من ستراسبورج وليل وليون يصل "متأخـراً جداً، وذلك بسبب اضطراره إلى أخذ طرق غير مباشرة"(٢٠٠)، لكنه كان يصل بالفعل (ويرجع ذلك دون شك إلى أن بلداً كبيراً كفرنسا لا يمكن للعدو أن يسـيطر عليه سيطرة كاملة) وينقل أخبـاراً دقيقة إلى هذا الحد أو ذاك لكنها مزعجة دائماً. وفي ٣٠ مارس/ آذار، أدى الاسـتسلام إلى إنقاذ باريس "ليس من الاحتلال، وإنما (ربما) من الحرق والنهب". وعـندما دخل الحلفاء العاصمة في الأول من أبريل/ نيسان "قيل للسكان إن البريد سـوف يغادر في هذا اليوم كالمعتاد، وبحلول ٧ أبريل/ نيسـان، شاع الأمل في أن الخدمة البريديـة سوف ترجع إلى حالتها الطـبيعية بحلول نهاية الأسبوع".

وأغرب جوانب هذا النظام غير الناجز هو السرعات القياسية المسجلة ـ وبعضها فائق جداً للعادة بحيث إن المرء ليتساءل ما إذا كانت صحيحة بالفعل. وأنا مستعد لأن أصدق مثلاً أن أنباء كارثة بافيا (٢٤ فبراير/ شباط ١٥٢٥) قد وصلت إلى باريس في ٧ مارس/ آذار، وأنه بحلـول ٢٠ مارس/ آذار، كانت القوات الفارة بـعد المعركة، والتـي لم تكن تنتقـل إلاَّ على أقدامها، قد وصـلت بالفعل إلى مشـارف العاصمة وانخرطـت في نهب القـرى(٢٠١). ومن الناحية الأخرى، فإنني أجد صعـوبة في تصديق أن أنباء مذبحة سان بارتيلمي (٢٤ أغسطس/ آب ١٥٧٢) قد وصلت إلى مـدريد بعد وقوعها بمجرد ثلاثة أو أربعة أيام ـ فهذا يبدو مـستحيلاً تماماً. إلاَّ أن من المؤكد أن أنباء سـقوط الباستيل (١٤ يوليو/ تموز ١٧٨٩) قد انتشرت في جميع أرجاء فرنسا في غضون أيام قليلة.

وهنا حقيقة ثابـتة بصورة مطلقة، قد تهم القارىء. ففـي وقت كانت أسرع مركبات السفر العـمومية من باريس (انظـر الشكل ٣٢) تستغرق فـيه أياماً وأياماً في السـفر عبر فرنسا، كانـت بعض الأنباء تنتقل بـسرعة بالغة، كما لـو أنها تنتقل على أجـنحة، قبل تشغيل التلغراف الذي اخترعه شاب (١٧٩٣). فالأنباء المثيرة عن اعتقال الأسرة الملكية في فاريـن (٢٢ يونيو/ حـزيران ١٧٩١) قد وصلت إلـى كيمبـير، على الـطرف الآخر لفرنسا، في غضون يومـين. فقد كتب أعضاء **département** موربيهان إلى الـجمعية الوطنية يقولون: "لقد سمعنا بنبأ إلقاء الـقبض على الملك وأسرته يوم الجُمعة الموافق ٢٤ من هذا الشهر في السابعة صباحاً"(٢٠٢).

الحجم الإجمالي للتداول

حتى نتوصل إلى شيء جدي في هذا الصدد، يجب أن نلجأ إلى الحسابات الاسترجاعية، خاصة تلك التي قام بها جان ـ كلود توتان(٢٠٣). لقد قَدَّرَ حجم الانتاج الذي شق طريقه إلى دوائر التبادل، أي الحجم الذي كان متاحاً للتجارة بدلاً من استهلاكه المباشر من جانب المنتج. وحتى يتوصل إلى ذلك، فقد خصم من الناتج المحلي الإجمالي ما كان ضرورياً لإطعام الفلاح نفسه ولإطعام حيوانات مزرعته، كما خصم المنتجات "الصناعية" (المنسوجات، البنايات، المعدات) المصنوعة لأجل استخدام الأسرة. وقد يقال بلا ريب إن نسبة معينة من الانتاج الصناعي، خاصة في المدن، كانت تستهلك أيضاً من جانب المنتج، دون أن تصل إلى السوق. لكن هذه النسبة كانت صغيرة ومن المستحيل حسابها على أية حال. ولذا يمكننا إهمالها دون أن تؤثر على الإجمالي تأثيراً عظيماً. والحال أن الشكل ٣٥، المستند إلى أرقام توتان، إنما يساعدنا على أن نرى بسرعة النتائج التي يمكننا بلوغها، وهي تصوِّر بشكل واضح التقدم الإجمالي المحرز في القرن التاسع عشر.

لكن السمة الصارخة لهذا التطور هي العلاقة (التي لا تظهر في الشكل) بين الانتاج **الزراعي** الإجمالي والنسبة المئوية المسوّقة من هذا الانتاج. وهذا يواجهنا بالطبع بواحدة من أهم مسائل التاريخ الفرنسي. فنسبة الانتاج الزراعي المتاح للبيع إنما تمثل الفائض الذي عاش عليه كل من لم يكن فلاحاً، أي مجمل السكان الحضريين، مجمل الطبقات السائدة والمميزة ـ أي، باختصار ـ كل الترف في التاريخ الفرنسي. وهذا الرقم، حتى في أكثر حساباته عمومية، وهي الوحيدة المتاحة لنا، لابد أنه كان رقماً رئيسياً بالنسبة لتاريخ فرنسا "الحقيقي"، كما بالنسبة لأي بلد خاضع **لاقتصاد فلاحي**.

وقد تباين هذا الرقم الرئيسي تبايناً عظيماً بحسب الإقليم والفترة. وبالنسبة للانجدوك في عام ١٧٣٧، فإن مذكرات الأمين دو باسفيل قد ساعدتني في حساب حجم الانتاج الذي لم يُستهلك استهلاكاً مباشراً، والذي توصلتُ إلى أنه كان يمثل نحو ١٤٪. وبما أن هذه النسبة تشمل مجمل الانتاج الصناعي، فإن نسبة جد صغيرة فقط من الانتاج الزراعي هي التي كان يمكن أن تكون متاحة للسوق(٢٠٤).

وقد شهد الجزء الأخير من القرن الثامن عشر تقدماً غير عادي: فالرقم الأول الذي قدمه ج. ك. توتان لفائض الانتاج **الغذائي** بين عامي ١٧٨١ و١٧٩٠ هو ٣٠٪؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول عام ١٨٧٤ ـ ١٨٧٥؛ وكان المتوسط بالنسبة

الشكل ٣٥

الناتج المحلي الإجمالي والانتاج من أجل السوق من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٩٣٨.

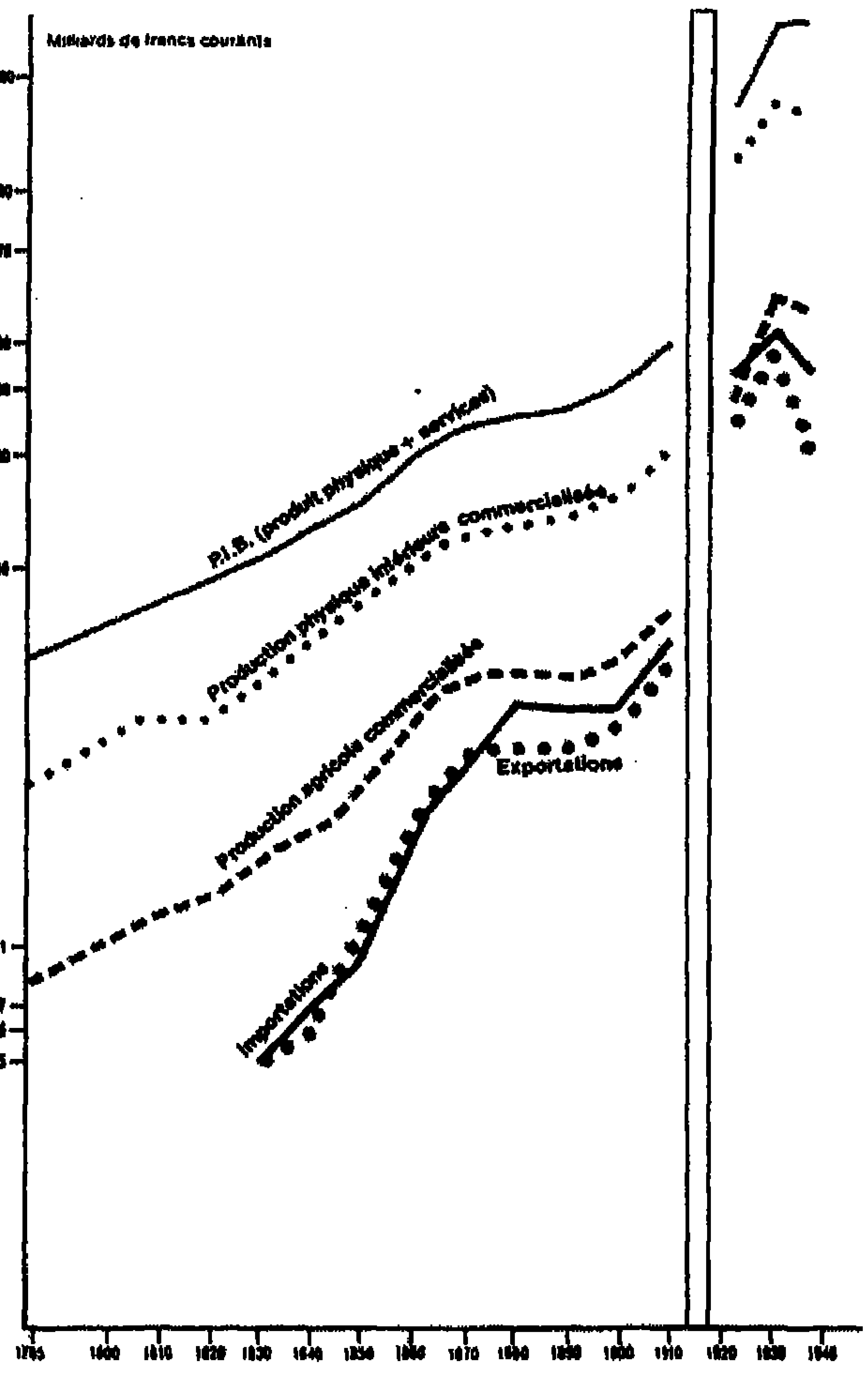

شكل بياني مستند إلى حد بعيد إلى متوسطات عقدية قدّمها جان ـ كلود توتان: والفجوة في المعطيات خلال عشر سنوات، اعتباراً من عام ١٩٢٠، إنما ترجع إلى استحالة مقارنة الفرنكات المتداولة قبل عام ١٩١٤، والتي كانت مرتبطة بمعيار معدني، بفرنكات ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي عرفت تضخماً حاداً.

لأعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٨ هو ٧٥٪؛ وفي عام ١٩٨٠ وصل إلى ٩٥٪ ومن الصعب أن يكون أفضل من ذلك(٢٠٥).

ومع هذا التطور، فإننا نشهد الاختفاء النهائي للدوائر المحلية الصغيرة. إن العزلة [الاكتفاء الذاتي المحلي]، والتي كانت لزمن طويل جداً واقعاً حياً وإن لم تكن قط كليةً، قد تم محوها بكل معنى للكلمة، بحيث إنك اليوم، حتى لو كنت في أبعد قرية أو بيت ريفي، لا يحتمل أن تأكل نتاجاً محلياً، فيما عدا القليل من البيض، واللبن والفواكه المشتراة من الجيران: فالخبز واللحم والزبد والنبيذ الذي تستهلكه لن يكون في العادة من مصدر محلي بالمرة. واللبن والأعناب يتزايد اليوم جمعها من جانب تعاونيات زراعية؛ ويمكن للمنتجات أن تذهب إلى أي مكان في البلد. وبين عامي ١٩٠٣ و١٩١٤، خلافاً لذلك، سوف نجد أن ٣٩٪ من جميع المنتجات كانت تبقى في مكانها الأصلي. ونحن الآن بعيدون جداً عن ذلك.

وهكذا فإن الدوائر القديمة قد تحطمت. والدوائر الإقليمية تميل إلى الاختفاء والدائرة القومية مفتوحة على مصراعيها أمام منتجات العالم برمته. وإذا واصلت حدودنا انفتاحها، فسوف نأكل المزيد والمزيد من لحم البقر الأرجنتيني ومن لحم الحملان النيوزيلندي ومن الفواكه القادمة من إفريقيا وأمريكا واستراليا، في حين أن المنتجات الصناعية سوف تصل إلى بيتنا من جميع أرجاء العالم. لقد أدت ثورة صامتة إلى تحويل التداول الفرنسي كما حولت تداول جميع الاقتصادات القومية الأخرى في المعمورة.

قبل وبعد السكك الحديدية

وهكذا فقد حدثت في نهاية المطاف حركة في اتجاه قيام فرنسا أكثر تجانساً، دون أن يكون الشعب الفرنسي قد سعى إليها أو حتى دون أن يكون، في بعض الحالات، قد لاحظ ما كان يحدث. إن اقتصاداً قديماً، كان ما يزال في الشكل الهش لسوق قومية تحققت عبر مكابدات شديدة، قد ذاب، كالسكر في الماء، وهو ذوبان كان في صالح سوق دولية أخذت تجتاحنا تدريجياً.

إننا بعيدون جداً الآن عن النظام القديم الذي كان قبل مجرد مائتي عام أو نحو ذلك، قبل اختفائه، ما زال يتساءل عن السبيل إلى إلغاء جميع الحواجز الداخلية والتعريفات الجمركية والرسوم والمكوس القائمة على الحدود بين المقاطعات، وعلى طول الطرق والأنهار، أو عند مداخل المدن، والتي تؤدي بشكل لا سبيل إلى علاجه

إلى تجـزئة تداول السـلع داخــل المملكـة! وكانت الدولة، في تناميهـا، قد كسبت مقـاطعات ومـدناً وpays وseigneuries، لكنهـا ورثت في الوقت نفسـه مؤسسات الجمارك، والامتيازات العامة والخاصة التي جرى التمسك بها بالأسنان، ومقاومة جميع المحاولات الرامية إلى السيطرة عليها، خاصة محاولات كولبير.

إلاَّ أنه بحلول القرن الثامن عشر، خاصـة بعد عام ١٧٥٠، كان جميع الاقتصاديين يدعون إلى إصلاح رئيسي. وقد كتب فوربونّيه أن الناس قد لا يصدقون، لكن المؤكد، أنه "لمضـاعفة كتلة النـقود المتداولة فـي غضون ست أو سبع سنـوات، ومن ثم زيادة الدخل العام بما يـتناسب مع ذلك"، فإن كل ما هو مطلوب هو "إلـغاء موقع الجمارك في فالينس، ونسبـة الاثنين في المائة التي تجبى في آرل، وحصـة البارون التافهة، والـ traite foraine [الرسـم الأجنـبي] فـي لانجدوك عـلى الـحدود مـع بروفـانس... وتخفيـض التعريفة الجمـركية المفروضة علـى الحرير والمواد الخام إلـى النصف... وإلغاء جميع التعريفات الجمركية التي تجـبى في ليون عن جميع السلع المغادرة لفرنسا عبر بروفانس، وبوجه عام عن جميع السـلع المسافرة بين المقاطعات"(٢٠٦). والحـال أن موقع الجمارك في فالـينس وحدها، وهو موقع "أكثر الضرائب تدمـيراً للتجارة" في فرنسا، إنما "يستنزف ست أو سبـع مقاطعات يمحو تجارتها"(٢٠٧). وبالإضافـة إلى الرسوم الجمركية، كـانت هناك المكوس والـ octrois، التي كان الضرر الـذي ألحقته بالتـداول، من جراء الوقف الـمتواصل له والذي كـانت تتسبـب فيه أحيانـاً، أفدح من الضرر الناشيء عن المبالغ التي تمثلها. وإليكم مجرد مثال بسيط؛ في عام ١٧٨٨، كان على شحنة من الخشب مرسلة من اللورين إلى سيت أن تسدد ٣٤ رسماً مختلفاً في ٢١ مكاناً مختلفاً(٢٠٨)!

وبالنظـر إلى ذلك، يصبح من الأسهـل تقدير ملاحظة سـفير كاترين العظـيمة لدى باريس والتي تـشير إلى عدم وجود دليل إرشادي عـام حول الخدمة البريدية الـفرنسية، فكل الموجود هو "مجموعة عشوائية" فـي ثلاثة مجلدات حول عربات البريد وعربات السفر الـعمومية والنـقل، تبين في الـواقع قائمة بعـدد لا يصدق من القواعـد واللوائح والمـمنوعات كـل واحد منهـا عديم الـفائدة بأكـثر من سابـقه(٢٠٩). لـكـن الـ Encyclopédie méthodique، المنشورة قبل الثورة مباشرة، كانت ساخرة بالمثل، حيث نعتت بالـ "الـخليط المشوش بالفعل" الخطوط الإرشـادية لتعريفات الـ Traite de Charente، والتي تتباين بحسب السلعة والمكان الذي جاءت منه(٢١٠).

الشكل ٣٦

شبكة الطرق الملكية، ١٨٢٠.

الخطوط البارزة تمثل الطرق التى بـنيت بالفعل وكانت مسـتخدمـة في حركة النقل، أمّا الخطوط غـير البارزة فهي الخطوط التي كانت تشكو من فجوات.

المصدر:

Bernard Lepetit, *Chemins de terre et voies d'eau. Réseaux de transports, organisation de l'espace*, 1984.

وفي عـام ١٧٨٦، بدت الحـكومة عـازمة على إلـغاء الحـواجز الجـمركيـة داخل المملـكة، حيث كان بوسع الدولـة، من الناحية النظـرية، أن تفعل ما يحلـو لها. وقد اقترح دوبون دو نيمور الاستعاضة عن جميع الحواجـز الجمركية الداخلية بنظام منهجي واحد، قوامه ست فئات لتعريفة الـدخول وأربع فئات لتعريفة الخروج(٢١١). وفـي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٦، كتب السفير الـروسي سيمولين تقريراً إلى حكومته حول هذه الخطة الرامية إلى "نقل" جميع التعريفات الفرنسية "إلى الحدود". وقد أوضح أن "الإدارة تحبذ ذلك وتعتـقد أنه مفيد. إلاَّ أنه وفقاً للحسـابات، فإن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى ضياع مـا بين ثمانية وعشرة مـلايين سنوياً من إيرادات المـلك، وهي خسارة سوف يكون من الصعب تحملها في الظروف الحالية للأحوال المالية"(٢١٢).

وقد أدت الثورة إلى الـتوحيد الإداري للبلد. لـكن ذلك لم يحل مشكـلات النقل. وما لـم ينـجح قط أي نـظام سـياسي فـي إنجـازه ـ لا النظـام القـديم ولا ١٧٨٩ ولا الامبراطورية ولا عـهد عودة الملكية ولا عهد مـلكية يوليو/ تموز ـ بالـرغم من توسع الاقتصاد الـقومي والانتشار ـ الـمتأخر ولكن الـحقيقي ـ للـثورة الصناعيـة، سوف يتم إنجازه دون مجهود مـن جانب السكك الحديدية بعد عـام ١٨٤٠. وهذه المرة، حلت التكنولوجيا مشكلةً كانت قد أصبحت معقدة إلى أبعد حد.

فما الذي كان عليه الوضع في عام ١٨٣٠؟ إن زيادة ملحوظة في التداول قد جعلت مآثر بناء الطرق قبـل ذلك بنصف قرن تبدو عديمة الأهمية. وقـد وصف عالم الاقتصاد دينوييه بعين ناقـدة طرق فرنسا: إنها صعبة، وعرة، مليئة بالحـفر، حيث "تجد عربتان أحياناً أن من الصعـب عليهما المرور معاً" دون أن تجنـحا إلى الحافة(٢١٣). ثـم إنهـا كانت باهظة التكـاليف. ويبدو أنه كان قد تم الوصول إلى سقف تـقني ومالي على حد سواء. "إن الشبكة، بعيداً عن أن تتحسن بشـكل متواصل، إنما تصبح أقل فأقل ملاءمة للحاجات الجديدة"(٢١٤).

وعند هذه المرحلة ظهرت السكك الحديـدية. إلاَّ أنكم لا يجب أن تتخيلوا أنها قد بنيت تدريجياً، كطـرق السيارات الحديثة، وفق خطة لشبكة قومـية. لقد ولدت السكك الحديدية مـن مبادرات صناعية محلـية، لنقل المواد الثقـيلة المستخرجة مـن المناجم. وكانـت شركة اللـوار لاستخراج الـفحم هي أول مـن يحصل عـلى تصريـح من إدارة الجسـور والطرق. ووفق النـموذج الإنجليـزي، مدت الشركـة خطوط سكك حـديدية لعربـات تجرها الخـيول، تنقل إلـى ليون الفحـم المستخـرج من سانت ايتـيان (جرى

استخراج نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن في عام ١٨١٢، لكن الرقم ارتفع إلى ٦٠٠,٠٠٠ في عام ١٨٢٥). وهذا الخط الذي ينقل الفحم وحده جرى افتتاحه في عام ١٨٢٣ بين آندريزيو وسانت ايتيان (٢٢ كيلو متراً) ثم جرى تطويره ومده أولاً من سانت ايتيان إلى ليون في عام ١٨٢٦ ثم من آندريزيو إلى رووان في عام ١٨٢٨. وقبل انقضاء وقت طويل، كان هذا الخط الذي يربط بين الرون واللوار قد أخذ ينقل السلع والركاب. وقد جرى إدخال المحركات البخارية لأول مرة في عام ١٨٣١، وفي عام ١٨٣٦، نقلت السكك الحديدية ١٧٠,٠٠٠ راكباً. إلاّ أنه، في عام ١٨٤٠، لم يكن يوجد، بالنسبة لفرنسا كلها، غير الأقسام القصيرة القليلة المبينة على الخريطة الواردة في الشكل ٣٧(٢١٥).

لكن فكرة إنشاء شبكة قومية، إنشاء سكك حديدية تكون "ليس مجرد ثورة صناعية بل وثورة سياسية"، سكك حديدية من شأنها "[توسيع] العلاقات بشكل فريد بين الناس والمدن"، قد دافع عنها السان سيمونيون بقوة(٢١٦). وسرعان ما كسبت أنصاراً في أوساط البنوك والحكومة، وفي عام ١٨٣٣، سحبت الدولة امتيازات السكك الحديدية من إدارة الجسور والطرق. على أنها لم تكن أكثر حماسة من الملكية الفرنسية في أيام الأمناء والطرق الملكية لتحمل العبء المالي: لقد اكتفت بالاحتفاظ بحق "توجيه خطوات الشركات الخاصة"(٢١٧) بتصميم الشبكة - وهي شبكة سوف تتمحور بالطبع على باريس: إن شكل شبكة الطرق القديمة قد أثر على السكك الحديدية منذ البداية.

على أن السكك الحديدية لم تكن تتميز بالكثافة التي تميزت بها شبكة الطرق. وقد أصبح الوصول إلى خط السكك الحديدية الرئيسي موضوع سباق ضارٍ بين المدن الفرنسية، حيث كان السياسيون والرأسماليون والمهندسون متحدثين بلسانها. وكانت هذه المعارك تخاض بلا رحمة، لا معارك نظيفة دائماً، وكانت بوجه عام صفحة سوداء في التاريخ الفرنسي. وقد انبثقت منها صفقة جديدة سوف يتوقف المستقبل عليها: وهكذا فإن بريف - لا - جايّار على الخط المباشر من باريس إلى تولوز سوف تطمس تول؛ وسوف تنمو جرينوبل على حساب شامبيري؛ وقد نجت آنسي من العزلة، لكن بيزانسون تنحت جانباً، وهلم جراً. إن تاريخاً تفاضلياً متمايزاً سوف يتشكل الآن، استناداً إلى طريق السكك الحديدية والتصنيع الذي كان أحد عناصره الأساسية وإن لم يكن بالفعل عنصره الوحيد.

على أننا لا يجب أن نتخيل أن السكك الحديدية قد ثوّرت الحياة الفرنسية بين عشية

الشكل ٣٧

مولد السكك الحديدية.

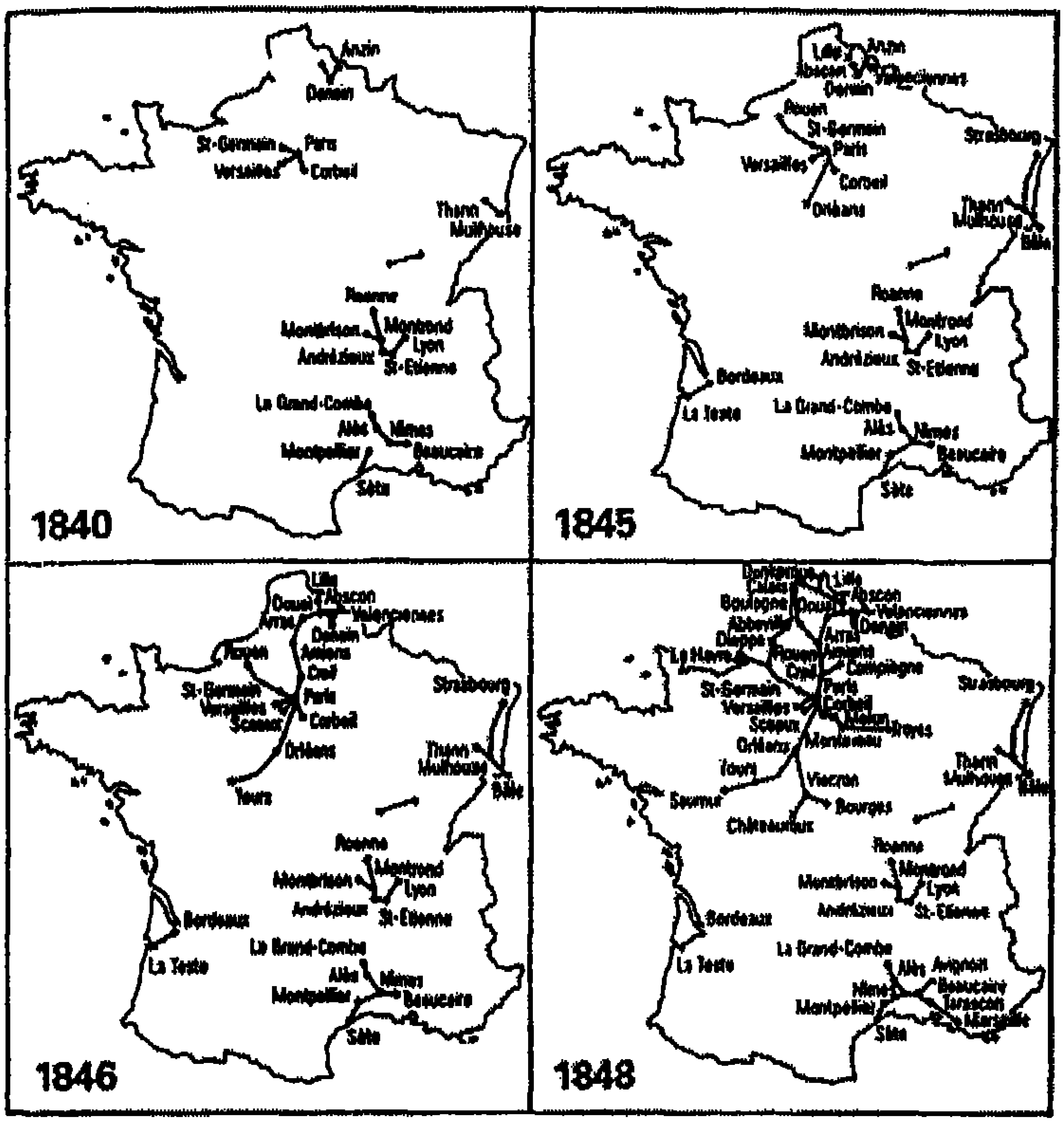

كانت الطرق الأولى محلية بشكل خالص، ومرتبطة أساساً بنقل الفحم (اعتباراً من عام ١٨٢٣)؛ وبعد ذلك بربع قرن، كانت السكك الحديدية قد تطورت إلى نموذج شكل النجمة التي تشع من باريس، والذي خططت له الحكومة.

المصدر:

T. Regazzola, J. Lefebvre, *La Domestication du mouvement. Poussées mobilisatrices et surrection de l'Etat*, 1981.

وضحاها. لقد قوبلت في البداية بقدر واحد من الشك والحماس. وقد وصف آدولف تيير الخط الرائد بين باريس وسان جيرمان في عام ١٨٣٦ بأنه "جبال روسية"، لعبة لتسلية الجمهور. وفي العام نفسه، سوف نجد أن آدولف بلانكي، شقيق الثوري [أوجُست بلانكي. ـ المترجم]، وهو أستاذ واسع المعارف بكونسرفاتوار الفنون والحرف، قد قال: "إن السكك الحديدية سوف تكون دائماً باهظة التكاليف بحيث يصعب عليها اجتذاب نقل السلع"(٢١٨).

ومع أن السكك الحديدية قد تطلبت وقتاً طويلاً حتى تصبح جزءاً من الحياة الفرنسية، ولو بسبب أسعار أجرتها المرتفعة فقط(٢١٩)، إلاَّ أنها كتطعيم على شبكة التداول القديمة لم تكن "مرفوضة"، بحسب التعبير الذي نستخدمه اليوم. لقد تعاونت الشبكة القديمة مع الشبكة الجديدة. وفي تاريخ متأخر نسبياً كعام ١٨٦٩، لاحظ جورج ديشيين أنه "في صناعة النقل، ما تزال هناك منافسة بين الـ **coucous** والـــــ **pataches**... العربات والشاحنات التي تكمل رحلة السكك الحديدية بالطريق البري"(٢٢٠). والحال أن السكك الحديدية لم تكن قد وصلت إلى أقاليم بأكملها؛ وهنا كانت العربات التي تجرها الخيول وحيوانات الحمل تواصل عملها في مجال النقل كما في السابق. بل لقد حدث أن الحاجة إلى ربط القرى بأقرب خط للسكك الحديدية قد أسهمت في التطوير والصيانة النشيطين للطرق الصغرى. على أن الطرق الرئيسية، بما أن السكك الحديدية كانت تؤدي دورها، قد انتهت شيئاً فشيئاً إلى عدم الاستخدام وبحلول عام ١٩٠٠ كانت في حالة يُرثى لها إلى حد بعيد.

والحق إن عربات السفر العمومية لم يكن بوسعها مزاحمة السكك الحديدية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٥٦، لدى افتتاح خط جديد للسكك الحديدية، أشار كاتب في الـــــ **Journal des Débats** إلى أن "المرء لا يدرك إلى أي مدى غلبتنا السكك الحديدية إلاَّ عندما يبعُدُ عن المدن الكبيرة ويصبح مرة أخرى سجين عربات السفر العمومية، حيث ينتظر انتظارات طويلة تغيير الخيول، والحوذيين النائمين، والمجرّات المكسورة التي تحتاج إلى ربط بسلك، والساحبات التي يتعين تركيبها لصعود تل، والضيق الذي يجتاح المسافرين التعساء في هذه الزنازين"(٢٢٢). وبعد عام ١٨٦٠، كانت المطالبات المحلية بإنشاء خطوط سكك حديدية جد عديدة بحيث إنه كان على الدولة في نهاية الأمر، نحو عام ١٨٨٠، أن تتصالح مع تحمل تكاليف الخطوط الفرعية: ١٩,٠٠٠ كيلو متراً من الخطوط المحلية، المدارة بالخسارة على ما يبدو،

والتي رفضت الصناعة الخاصة الإقدام على مدها. إنها تشكل مقدمة للتأميمات التي سوف تحدث في المستقبل.

وقد ثأرت الطرق لنفسها عندما وجد القطار نفسه بدوره عرضة للمنافسة مع السيارة التي تعمل بالموتور. لكن الأخيرة احتاجت إلى وقت طويل حتى تزيل الخطوط الفرعية للسكك الحديدية. وخلال الحرب العالمية الأولى، كان يجري نقل الجنود والعتاد في لوريات وشاحنات، تترك خلفها سحباً من التراب. وخلال معركة فردان الرهيبة، كانت هذه اللوريات والشاحنات تسافر في تيار لا ينقطع على طول الفوا ساكريه من بار ـ لو ـ دوك إلى فردان. إلاّ أنه في الوقت نفسه، كانت السكك الحديدية ذات المسافة الضيقة بين القضيبين ـ الفارينوه ـ بقاطرتها وعرباتها الصغيرة، تواصل الحركة بلا انقطاع بين بار ـ لو ـ دوك وفردان.

وكما يعرف الجميع، فقد استمرت مسيرة التقدم. وسرعان ما سوف تظهر الطرق المرصوفة بالأسفلت، والكهرباء والتلغراف والتليفون وطرق السيارات السريعة وأخيراً خط الطيران الداخلي، **Air - Inter**، بما يعود بالبهجة على الركاب المحظوظين، وأنا منهم. ولست بحاجة للحديث عن كل هذا.

ولكن كم كانت هذه التحولات تبدو رائعة ومعجزة بالنسبة للأجيال التي مرت بتجربتها لأول مرة! إن التلغراف، الذي اخترعه كلود شاب، قد ظل لسنوات طويلة مقصوراً على الأعمال الحكومية. وفي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر أُجريت تجارب عليه باستخدام الأسلاك والكهرباء. وبعد ذلك بثلاثين سنة، كتب مدير اللواريه من أورليان في ٥ فبراير/ شباط ١٨٦٦: "إن الكلمة التي ألقاها صاحب الجلالة الامبراطور لدى افتتاح الدورة البرلمانية كانت الحدث السياسي لشهر يناير/ كانون الثاني. وهذه الوثيقة المهمة التي جرى طبعها، بمجرد تلقيها بالتلغراف، قد أُلصقت بعد ذلك بساعات قليلة في شوارع أورليان، وفي الليلة نفسها أرسلتُ نسخاً منها إلى نواب المدير والعمد حتى يتم عرضها في الـ **Communes**"(٢٢٣). برافو!

وبعد ذلك بعشرين سنة، في أول فبراير/ شباط ١٨٨٧، كان إدمون جو، الممثل الشهير بفرقة الكوميدي فرانسيز، يكتب: "إن التليفون يعمل بين بروكسل وباريس. والعلم لم يكف عن إغراقنا بالعجائب"(٢٢٤). إلاّ أنه لم يكن منذ وقت بعيد جداً أن وجدتُ نفسي مندهشاً من اكتشاف أن ساو باولو في البرازيل كانت على ارتباط بباريس بالاتصال التليفوني المباشر: لقد سارعتُ إلى الاتصال بصديق قديم كنت قد التقيت به

لأول مرة في عـام ١٩٣٦ ، عندما كـانت البرازيل مـا تزال تبعـد عن أوروبا أسبـوعين بالمركب!

الماضي المتراجع

لكن المـاضي لم يكن كتلـة يجري دفعها بـسرعة واحدة موحدة في اتـجاه الأزمنة الحديثـة. ففي فرنسا قبل عـام ١٨٥٠ أو حتى قبل عام ١٩١٤ ، واصلـت الاقتصادات المحلـية العيش بالأسـلوب القديم دون أي إزعاج فـي المناطق المـوجودة خارج طرق المواصلات الرئيسية.

وبوسعنا الاستشهاد بمئات الأمثلة. ففي عام ١٨٣٠ مثلاً، كان فلاحو توران، وهي قرية كبيرة غرب ليون، ينقلون عجولهم إلى السوق الكبرى المجاورة في برينييه مفرشحةً على ظهـور البغال، حيث يجري ربـط حوافرها من الجهـتين. وفي خمسينـيات القرن التاسع عشر، لم تكن قرى فينتو الجبلية مرتبطة بالـ **Chef - lieu** إلاَّ بممرات للمشاة. وكانت إحدى الكومونات في فينتو، وهي كومونة برانت، ترسل حبوبها إلى بوي ـ لي ـ بارّونييـه، "على طول ٢٠ كيلـو متراً من الطرق الـرديئة، على ظهـور البغال"(٢٢٥). و"حتى نحـو عام ١٨٥٠ ، كان فلاح مالراس أو لافيجـير [في لانجدوك] ينقل كـستناءه إلى السوق فـي فان على ظهره: متـكبداً عناء السـفر لمدة أربع أو خمس سـاعات على طرق مشـاة رديئة"(٢٢٦). وحتى نتأكد من أن تقدم الطرق الرئـيسية وفيما بعد السكك الحديدية لـم يمس بالفعل أجزاء كـبيرة من فرنسا الريـفية، فما علينـا إلاَّ أن نقرأ كتاب يوجين فيبر الرائع(٢٢٧).

والأكثر بلاغة بكثيـر من هذه الصور لفرنسا ما تزال غارقة في الـماضي كتاب صغير فاتن يـسرد الصعودات والانـحدارات بين عامي ١٨٥٠ و١٩٤٠ والـتي شهدتهـا سانت أنـطـونـان(٢٢٨)، وهي مـدينة صـغيـرة هي الآن **Chef - lieu de canton** فـــي **département** تارن ـ ايه ـ جارون. ذلك أن سانت أنطونان الـتي تقع على منحدرات الكوس الطباشيرية، حيث تجد تحويلاً عميقاً لها عبر ممرات الآفيرون ورافده البونيت، كانت تتـمتع بماض طويل، رائـع (قاعة مدينة علـى الطراز الروماني، بيـوت قوطية). والحال أن هذه المدينة الصغيرة في الـرويرج، والتي كانت في وقت من الأوقات معقلاً بروتستانتياً، قـد تلقت ضربة جسيمة في عام ١٦٨٥ من جراء إلـغاء مرسوم نانت، وهو جرح ظل مفتوحاً بـعد ذلك ثلاثة قرون. وقد اشتهرت، وفقاً لـلعمدة في عام ١٨٢٠ ،

الـذي أعـرب عـن أسفـه لـذلـك، بـأنـها "الـمـديـنـة الأكـثـر إزعـاجـاً فـي الـ **département**"(٢٢٩).

في عام ١٨٥٩، كانت سانـت أنطونان (٥,٠٠٠ نسمة) والقرى المجـاورة مكتفية ذاتياً من الناحية الـعملية: إن ٨٠٠ إنسان فقط كانوا يذهبون لشراء الـخبز من الخبازين السبعة المتواضعيـن في المدينة، والذين كانوا يستخدمون الدقيق الـمحلي المطحون في المطـاحن الواقعة عـلى ضفاف الأفيرون. أمّـا السكان الآخرون، الـذين ظلوا ريفـيين حقـيقـيين، فـقد كانـوا يحـوزون أفرانهـم الخاصـة أو يذهـبون لخـبز خبـزهم عـند الـفـرانـيـن(٢٣٠). ومع أن تربـية الماشية كـانت قد انتشرت عـبر الاستخدام المـتزايد لمحاصيـل العلف في الإقليم، إلاّ أن اللحـم لـم يكن محل استهلاك كـبير: إذ يبدو أن أسعاره كانت جد مرتفعة. وفي أواسط القرن الـتاسع عشر، كانت المدينة ما تزال قادرة على تـصريف أمورها بقـدر يسير من المـال. وكان العمال الـزراعيون المحلـيون، الـ **brassiers** أو الـ **gagistes**، يزرعون قطعاً صغيرة من الأرض، إلاّ أنهم، لكي يتسنى لهم الـعيش، كان عـليهم أن يـعملوا لحـساب آخرين، وذلـك عادة "لقاء مـدفوعات عينية... حـيث كانوا يعزقون حقول الـذرة "في مقابل السُبع" [أي سُبـع المحصول]، وكانوا يـساعدون في وقـت الحصاد فـي مقابل بوشـل من القمـح، أو كانوا يجـمعون الأعناب في مقـابل قدر من الـ **marc** حتى يتسنـى لهم صنع الـ **piquette** منـها. [والخلاصة] أن المنتجات كلها كان يتم تبادلـها بشكل مباشر لقاء منتجات أخرى أو لقاء العمل. وكان الطـحان يأخذ نسبة مئوية مـن الحبوب التي يجيء بها إلـيه زبائنه؛ وكان النساج يأخذ جزءً من الـقنب، أمَّا الحداد فقد كان يصنع فأساً فـي مقابل يوم عمل في مزرعة كرمه"(٢٣١). وكان النبيذ والدواجن والخضروات والفواكه تنتج وتستهلك بشكل مباشر، خاصة الجوز الذي كان يستخرج منه زيت الطهو الأساسي.

والحق إن المقايضة كانت الشكل اليومي الـطبيعي للتبادل. ولم تكن النقود تُرى إلاّ نادراً وكانت تستخدم أساساً في المدخرات، "لحـفظ القيمة". وخلافاً لما يبدو أنه كان القاعدة في أماكن أخرى، لم يكن يتـم إخراجها إلاّ خلال الأزمات، كملاذ أخير، مثال ذلك عندما تجد أسرة كانـت في العام الماضي تخبز خبزها بنفسـها أن عليها، على أثر حصاد سـيء، أن تشتري الخبـز من الخباز. لقـد كانت المدينـة الصغيرة مثـالاً ناجزاً للاكتفاء الذاتي النائم والاضطراري واللاواعي.

وكانت هنـاك اختراقات قليلـة من جانب التجارة والصـناعات الصغيرة. فـالعجول

المرباة في سانت أنطونان أو أماكن مجاورة كانت مطلوبة في أسواقها الكبرى (١٣ سوقاً في السنة في عام ١٨٦٠)(٢٣٢)؛ وكان الناس يجيئون من علـى بُعد أميال لشرائها، بل كانوا يجيئون مـن روديه أو مونتوبان. كما كان يجري تصدير جـلود الحيوان، الخام أو المـدبوغة. وكان يـجري صنع بـعض الأوراق، باستـخدام معدات عـتيقة، حـيث إن المعامل المحلية لم تكن تحوز السلنـدرات الهولندية الحديثة؛ وكان هناك عدد قليل من معامـل الغزل والنسـج. لكن جميع هـذه النشاطات، والـتي كانت ما تـزال ذات طابع حرفي، كانت آخذة في الانـحدار، حيث كانت تشكل تركة مهترئـة لماض أكثر مجداً، عندما كـانت المدينة مركزاً لـتجارة الأقمشة وأعمال الـصباغة والدباغة. وتظـهر سانت أنطونان على سجلات المدن المرتبطة في القرن الثالث عشر بأسواق شامبانيا الكبرى.

وحول المدينة، وبشكل مبعثر عبر الأرياف حيث كانت الطرق قليلة ومتباعدة أحدها عن الآخـر وجد مربكـة للمسـافر بحـيث إن "الأديرة" كانـت على مدار قـرون "تدق أجراسـها كـل يوم [كـما كـانت تـفعل فـي المسـيـف الأوسط] لإرشـاد المسـافـرين التائـهين"(٢٣٣)، كانت هناك "آلاف البيوت وكثير مـن القرى الصغيرة والقرى والمدن التي كانت. . .، حتى في عام ١٨٢٠، ما تزال مسدودة أمام النقل بالعربات. إن مشهداً طبيعياً سرياً، يطل على الداخل، إنما يقع هنا، على بعد دزينات من الكيلو مترات "من طريق سانـت أنطونان، المرتبط هـو نفسه ارتباطاً سيـئاً بطريق النقل الـرئيسي"(٢٣٤). وبعيداً عن أن يـتم تحديثه، فإن هذا الريف فـي منتصف القرن التاسع عـشر قد بدا أنه يغرق أعمق فأعمق فـي زراعة متعددة مكتفية ذاتياً، لأن الانحدار الصنـاعي للمدينة كان قد قتل انتاج الـقنب ونباتات الصباغة، بمـا في ذلك الوسمة والنباتات المـستخدمة في معالجة الجلود(٢٣٥).

ويتتبع كتاب هارمـيل وهيلياس خطوة خطوة نتائج ظهور السـكك الحديدية في هذه البيئة، في عام ١٨٥٨، وهو تاريخ مبكر إلى حد ما. لقد ظلت السكك الحديدية، إلى حد بعـيد، "جسماً غـريباً". وإذا كان خط مـونتوبان ـ كـابدناك هو أول خط يُـمَدّ في الإقليـم، فقد كان الهـدف من ذلك هو خدمـة مدينتي أوبـان وديكازفيل الـمشتغلـتين بالصلب وبالفـحم. وعندما جرى مد الخط، في عام ١٨٦٢، من كـابدناك إلى بريف، ممـا أدى إلى إيجاد خـط مباشر بـين باريس وتـولوز (التي لـم تكن من قـبل مرتبـطة بالعـاصمة إلاً عبر وصلـة عند بوردو)، كان ذلك ضـربة حظ سعيد ـ وإن كـان عابراً ـ بالنسبـة لسانت أنطونان. ففي عـام ١٨٦٨، جرى تعديل خط تولوز الـجديد، وأصبح

الشكل ٣٨

ثورة النقل والتغير الاجتماعي.

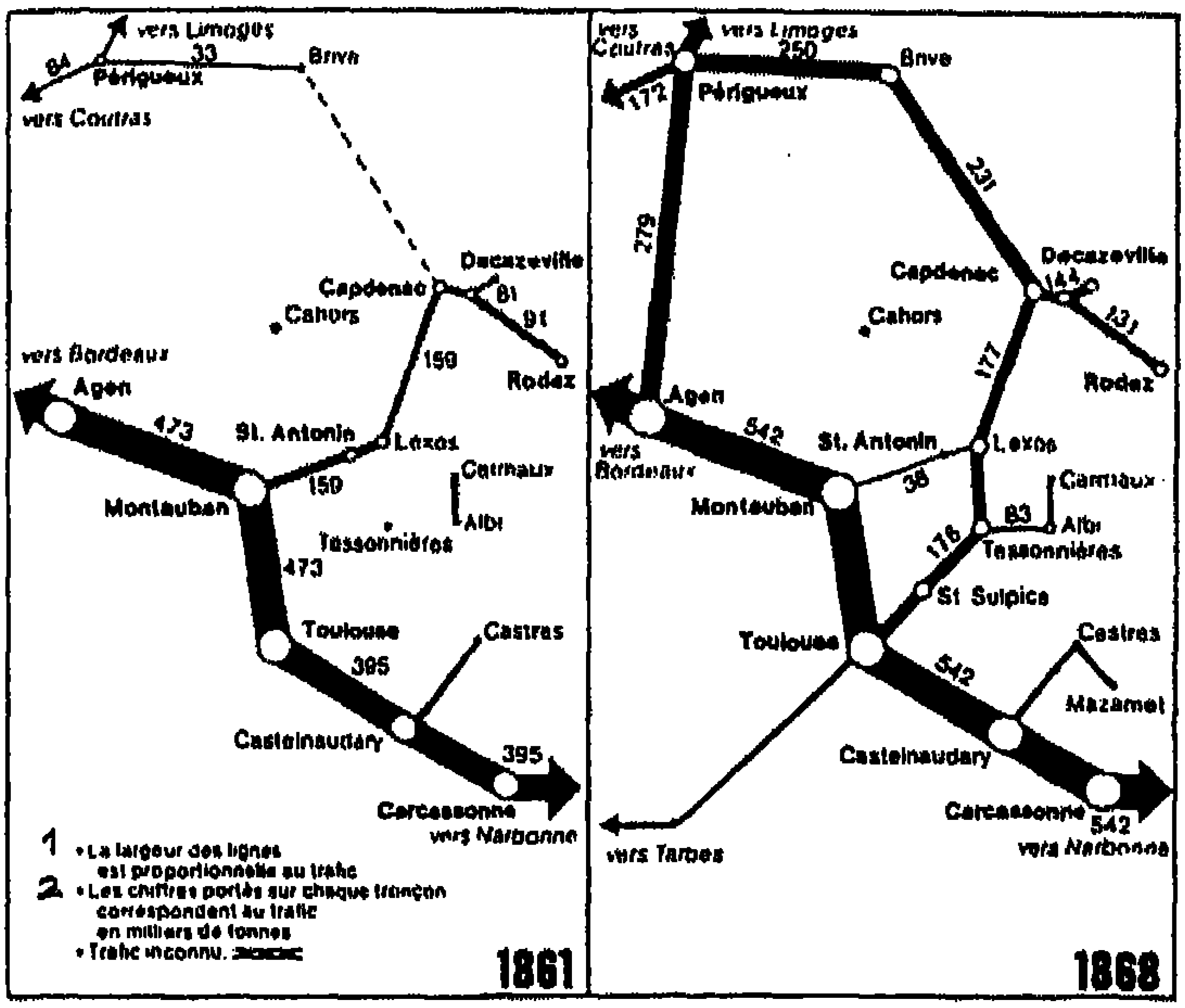

١ ـ عرض الخط يتناسب مع حجم النقل

٢ ـ تمثل الأرقام النقل بآلاف الأطنان

في عـام ١٨٦١، كـانت مـدينة سـانت أنطونان على خـط السكك الحـديدية الذي سـوف يؤدي في غضون عام إلى ربط تولوز بباريس، عبر بريف ـ لا ـ جايّار. وفي عام ١٨٦٨، تفاداها خط جديد.

المصدر:

C. Harmelle, G. Hélias, *Les piqués de l'aigle. Saint - Antonin et sa région (1850 - 1940). Revolution des transports et changement social*, 1932.

خط مونتوبان ـ ليكسوس خطاً فرعياً صـغيراً (انظر الشكل ٣٨). وفقدت سانت أنطونان إمكانيـة نقل ثلاثة أرباع شحنـاتها. "إن نسمة الثورة الـصناعية" التي كانـت قد طافت بالمدينة الصغيرة، خاصة مع إدخال الـمحرك البخاري في عام ١٨٦٠ إلى معامل الورق والنسيـج، قد تبخرت بسرعـة. ولم تبق سوى الدباغـة والحرف التي تخدم الـمزارعين بشكل مباشر ـ حرف صانعي الـعجلات والحدادين والسروجيين(٢٣٦). وسوف يـواصل الاقتصاد شبه المكتفي ذاتياً الانحدار حتى نشوب الحرب في عام ١٩١٤. ويستنتج كلود هارميل أن "أثـر السكك الحديديـة قد تكشف أنه على نـقيض التوقعات الـتي كان قد أثارها، تقريباً(٢٣٧).

بل إن المرء لا يمكنه قول إنها قد فتحت بـقية فرنسا أمام سكان المدن، أو أغرتهم بالمغامرة والسفر إلى خارج حدودها الضيقة. وعشية الحرب العالمية الأولى، كان سعر تذكرة "حتى بـالدرجة الثالثة لمـسافة قصيرة، ما يزال. . . ترفـاً باهظاً بالنسبـة لمعظم الناس". بل إنه في عام ١٨٧٦ كـانت "خدمة العربات التي تجرها الـخيول. . . تنافس بنجاح القطار المتجه إلى مونتوبان". لكن "وسيلة الانتقال العادية كانت بالنسبة للغالبية الساحـقة هي السـير على الأقـدام"، حتى بالـنسبة لـرحلة مسـافتها ٣٠ أو ٤٠ كـيلو متراً(٢٣٨)!

لقد ظل انعدام الحـركة، والاستقرار، والاكتفاء الذاتي هي حظ الـشعب الفرنسي، على الأقل في الـجزء الأعظم من البلد. وسوف يـتأخر التداول على المسـتوى القومي تأخراً طويلاً من جراء ذلك. وحـتى أيامنا تقريباً، استمر المجتمـع الفلاحي القديم في العيش معتمداً على نفسه فقط. ويمكنـنا أن ننحي باللائمة في ذلك على قصور التداول وعلى جميع الأسباب الكامنة وراء هذا القصور.

III
الصناعة والتصنيع

من المؤكد أن الصناعة والتصنيع يواجهاننا بمشكلات جديدة تماماً. ومع ذلك فإنها تذكرنا على نحو غريب بالمشكلات التي واجهناها فيما يتعلق بالتداول.

وكما ميزنا نوعين من التداول، فإنه يبدو أن بالإمكان التمييز بين نوعين على الأقل من الصناعة: الصناعة الكبيرة، المرتبطة بالدرجة الأولى بالقدرة على التكيف وبالنجاح وبالمعجزات الاقتصادية وبالنمو وبالتخطيط المسبق وبالانتاج الواسع ـ باختصار، البنية الفوقية الصناعية؛ وصناعة صغيرة، مثلت لزمن طويل مجمل الانتاج في فرنسا، وانتشرت عبر مجمل البلد، وكانت أشبه بالوباء المتوطن، وبنية تحتية واسعة الانتشار، يجب أن نضيف إليها كتلة المشروعات القزمية، والتي تتألف من الحرفيين المستقلين في المدينة والريف.

لقد كانت الطبيعة المزدوجة للصناعة الفرنسية صارخة الوضوح. ويكتب بيير كاييه فيقول: "حتى نهاية عهد الامبراطورية الثانية على الأقل، كان الانتاج الصناعي (في فرنسا وأماكن أخرى) يمشي على قدمين مختلفتين"(٢٣٩). كما أبرز فرانسوا كارون تعبير "النمو المزدوج": وهذا النمو المزدوج، أو التنمية الترادفية، قد استمر حتى نحو عام ١٨٨٠ أو ١٩٠٠، بما يواجه المؤرخ بمشكلة غريبة.

وقد ذهب ج. ر. هكس، عالم الاقتصاد الشهير والحائز على جائزة نوبل في عام ١٩٧٢، إلى أن كلمة "الصناعة" يجب تخصيصها للصناعة الكبيرة ـ وكان على حق تماماً في أن يفعل ذلك. بل إنني سوف أحاول من وقت إلى آخر إتباع نصيحته. لكن دارس فرنسا لا يمكنه أن ينحي جانباً بالكامل تلك الازدواجية التي تطلبت وقتاً طويلاً لحلها، إن كان بالإمكان حلها أصلاً. (وأنا أميل إلى الشك في هذه الإمكانية بالنظر إلى ما يجرى اليوم تحت سمعنا وبصرنا). فهل "الانقسام" و"التعارض" و"التعايش" و"التكامل" مصطلحات من المحتم، بل من الضروري، استخدامها عند الحديث عن فرنسا؟

كلمة "الصناعة"

إن كلمة **Industrie** {الصناعة} (من الكلمتين اللاتينيتين **indo**، في داخل،

و**struerre**، يبني)، قد حافظت لزمن طويل على معناها الأصلي: "المهارة في أداء الأشياء، الابتكار، القدرة المعرفية على عمل الأشياء"، وبتوسيع المعنى: "الحرفة" بمعنى "الحرفة الماهرة". ولم تكتسب كلمة "الصناعة" معناها الحديث إلاً في القرن الثامن عشر، ربما في زمن لو(٢٤٠). إلاّ أنه قبل أن تصبح راسخة، كان على كلمة "الصناعة" (**industrie**) أن تحل محل المصطلحات القديمة: **arts et métiers** أو **arts et manufactures**، والتي أبدت مقاومة شرسة. فهي ما تزال تحيا إلى اليوم في أسماء بعض المؤسسات مثل الـ **Conservatoire des Arts et Métiers**، الذي تأسس في عام ١٧٩٩ والـ **Ecole Central des Arts et Manufacture**، التي تأسست في عام ١٨٢٩. وفي القرن التاسع عشر، فإن كل **département** سوف تكون لها الـ **Chambre consultative des Arts et Manufacture** الخاصة بها.

وحتى تزداد الأمور تعقيداً، فإن كلمة "الصناعة" قد مالت في القرن التاسع عشر إلى أن تعني كل انتاج، أياً كان شكله أو حجمه أو طابعه المحدد. ويشير ماتيو دو دومبال مثلاً في عام ١٨٣٥ إلى "الصناعة الزراعية" و"صناعة زراعة الكرم من أجل صنع النبيذ" و"الصناعة التجارية" و"الصناعة المنزلية" وإلى العلاقات بين مختلف هذه الصناعات(٢٤١). أمّا جورج دوشين، صديق برودون، فقد رأى أن "جميع الصناعات تتماس وتتغلغل وتتداخل فيما بينها في تضامن حميم"(٢٤٢). وفي المراسلات الرسمية في عام ١٨٥٣، يمكننا أن نقرأ: "إن سكان [لانجدوك] الذين استوعبهم موسم بذر البذور وحصاد الزراعة، لا يولون غير انتباه طفيف إلى أي شيء لا يتعلق بهذا الفرع من فروع الصناعة". وقبل ذلك بثلاث سنوات، كان مسئولو غرفة التجارة في مورليكس (فينستير) يقولون: "في حين أن وضعنا التجاري والصناعي يهمل الكثير مما هو مرغوب فيه، إلاّ أننا يجب أن نعترف بحدوث تحسن، وبأن هذا التحسن سوف يكون أكثر وضوحاً إذا تمكنت الصناعة الرئيسية بين صناعاتنا، أي الزراعة، من أن توفر بشكل أسهل وبأسعار أقل كارثية، جانباً من منتجاتها، خاصة نباتات الحبوب"(٢٤٣). وفي عام ١٨٥٧، تعلقت مراسلات رسمية أخرى بتشجيع "ازدهار الصناعة الزراعية إلى جانب ازدهار صناعة المصنوعات" في **département** الايرو(٢٤٤).

وهكذا فإن كان جان ـ باتيست ساي يشير هو الآخر إلى "الصناعة التجارية" و"صناعة المصنوعات" و"الصناعة الزراعية"، فإنه لم يكن يفعل سوى استخدام اللغة

التي كان الآخرون كلهم يستخدمونها(٢٤٥). ولا غرابة البتة إذاً في أنه حتى جول ميلين، وزير الزراعة في أعوام ١٨٨٣ ـ ١٨٨٥، وهو بالإضافة إلى ذلك أحد أرباب صناعة النسيج في الفوج، كان ما يزال يتحدث عن الزراعة بوصفها "صناعتنا القائدة"(٢٤٦).

وعلى أية حال، ما هو الذي يصدم إلى هذا الحد في وصف الزراعة أو النقل أو التجارة بأنها صناعات أو "حرف"؟ إن ورشة الحرفي هي موقع صناعي، وكذلك بيت الفلاح، حيث إنه يسهم في وظائف الانتاج، ويتسع ليس فقط للحصاد وإنما أيضاً للأدوات الزراعية، ولسقيفة الأبقار وللزرائب ولحظيرة الأغنام، كما تسكن فيه الأسرة: والمحراث هو على أية حال آلة، والخيول أو الثيران التي تجره هي محرّك. والمجاريف والمعاول لها الحق نفسه في أن تعتبر أدوات شأنها في ذلك شأن أدوات الحرفي. ويشدد ماسّيمو أوجيللو على أنه، نحو عام ١٨٣٠، كانت الصناعة تُصوَّر في فرنسا بوضوح على أنها "مجموع كل النشاطات الموجهة نحو انتاج الثروة والخدمات". وكان من رأي جان ـ باتيست ساي مثلاً أن "جميع ممتلكاتنا المادية هي نتاج الصناعة، ومن ثم فإنها تشجعنا على النظر إلى الصناعة بأوسع معنى للمصطلح ـ أي النشاط البشري منظوراً إليه من زاوية كافة استخداماته المفيدة ـ بوصفها الشغل الشاغل للمجتمع"(٢٤٧).

والالتباس والاستخدام الواسع لكلمة "الصناعة" لا يقتصران على فرنسا، حيث إن ريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٢) في كتابه **مبادىء الاقتصاد السياسي** قد لاحظ أن آدم سميث وجميع الكتاب الإنجليز التالين له قد استخدموا كلمتي **العمل والصناعة** كمترادفين(٢٤٨). وقد احتج جان ـ باتيست ساي على هذا الاستخدام، بينما خصص هو نفسه كلمة "الصناعة" للإشارة إلى "العمل المنتج"، وهو العمل الذي يتطلب تدخل الذكاء البشري(٢٤٩).

ومن ثم ربما جاز لنا أن نتفهم حيرة إحصائي نزيه كان يتعامل في عام ١٨٤٩ مع الأرقام الخاصة بـ **département** السون ـ ايه ـ لوار(٢٥٠). فالاستبيان الذي وزعته الإدارة كان يتطلب منه تصنيف عدد العمال في الـ **département** وفق فئات مقررة سلفاً، ولكن دون أن يوضح [هذا الاستبيان] "المقصود بالصناعة وبالتخصص الصناعي وبصناعة الزراعة وبصناعة العمل الزراعي".

كما يمكننا أن نرى لماذا يتحدث المؤرخون غائبي الوعي تماماً عن الثورة

"الصناعية" في القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، أو حتى عن "الصناعة" النيوليتية أو الباليوليتية. فعمل ذلك يعني الاعتراف بأن البشرية والصناعة قد ظهرتا في وقت واحد من الناحية العملية، بمجرد صنع الأدوات الأولى بأيد بشرية: لقد كانت الحجارة المستخدمة في إطلاق الشرر هي الأدوات الأولى، وهو ما ينطبق، بالأحرى، على العصي المستخدمة في الحفر وعلى المطارق والسكاكين والمقصات والمجاريف والمعاول والمعارق والمناشير. وكذلك الحال بالنسبة لـ "محركات الطاقة البشرية" الأولى: الرافعة اليدوية، المقبض اليدوي، العجلة التي تحركها القدم، البكرة، ناهيك عن محركات الطاقة الحيوانية.

وفي النهاية، لم تتخلص كلمة "الصناعة" من هذه الوفرة من المعاني والاستخدامات ـ وليس بالكامل ـ إلاّ بعد ما نسميه الآن بالثورة الصناعية، وهي الثورة التي بدأت في إنجلترا في القرن الثامن عشر وأخذت تمس كل حيواتنا منذ ذلك الحين. ولم تكن الثورة الصناعية المتمثلة في الطواحين العاملة بالطاقة المائية بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر غير مجرد طبعة أولى، وهي طبعة دامت لوقت طويل بلا جدال، لكنها لم تتغير ولم تتطور بأي شكل من الأشكال. أمّا الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فهي تتميز ببساطة بأنها قد أدت إلى ثورات أخرى، أطالت أمد ونشطّت إحداها الأخرى. وفي مقال كُتب في عام ١٩٧٨، ذهبت ماريا رافاييلا كاروسيللي إلى أنه قد حدثت ثورة صناعية "ثانية" في ثمانينيات القرن التاسع عشر(٢٥١). ولكن ألم تكن هذه بالأدق الثورة الثالثة لا الثانية؟ ويمكن وصف عصر الطاقة الذرية منذ عام ١٩٤٥ بأنه الثورة الرابعة، في حين أن المزيج الواسع من تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والروبوتات والذي بدأ في السبعينيات سوف يكون الثورة الخامسة. أم أنه قد يتعين علينا الاكتفاء بالقول بأن الثورة الصناعية تجري حولنا باستمرار وأنها لم تتوقف قط، كما أتصور ذلك أحياناً بإعجاب، وإن لم يكن بسرور دائماً.

وتحت تأثير هذا كله، على أية حال، صعدت كلمة "الصناعة" إلى الأعالي، وتجردت من مختلف معانيها التقليدية واكتسبت معنى واحداً مهيمناً. فعندما نقول "الصناعة" اليوم، فإننا نشير بشكل ثابت إلى الصناعة **الكبيرة**.

ولا أكاد أجدني بحاجة إلى أن أضيف أن كلمة "الصناعي" التي من المرجح أنها قد ظهرت لأول مرة في عام ١٧٧٠ بقلم الأب جالياني، لم تأخذ معناها الذي يشير إلى "رئيس مؤسسة صناعية" إلاّ فيما بعد، ربما في عام ١٨٢٣، عندما كتب سان سيمون

عن التصنيع والنزعة الصناعية كمنظومة اقتصادية كاملة(٢٥٢). والواقع أن توضيح مفرداتنا توضيحاً شاملاً من شأنه أن يتطلب منا تفسير بعض الكلمات الأساسية الأخرى: المصنع، رب الصناعة، العمال، الأجور، البروليتاريا. ولابد أن نجد تحولات مماثلة للمعاني هنا أيضاً. والحال أن الكلمات بحد ذاتها لا تخلق التاريخ. لكنها توضح الاتجاه الذي يتحرك فيه.

نحو لغة علمية

بدلاً من هذه الكلمات الحية، العضوية، التي يصعب تماماً تثبيتها، سوف يكون من الأفضل دون شك إعداد معجم بالمصطلحات غير الملتبسة: ووصف مثل هذا المعجم بأنه معجم لغة علمية سوف يكون زعماً جسوراً لكنه ليس عديم المشروعية. وهذه الخدمة التي لا تقدَّر بثمن إنما يقدمها هذه المرة كتاب صغير أصبح الآن منسياً، هو كتاب أوبير بورجان **الصناعة والسوق**(٢٥٣). ففي هذا البحث، يذهب بورجان إلى أنه في كل مشهد طبيعي صناعي مرصود، يمكن للمرء أن يميز، اليوم كما في الماضي، بين ثلاثة أنواع من المشاريع، التي يمكن تعريفها استناداً إلى حجمها وموقعها:

١ - **الورشة العائلية (L'atelier Familial)**، حيث يعمل الحرفي بمفرده أو مع واحد أو اثنين من العمال المياومين، كما يعمل مع أسرته عادةً؛ وفي جميع الحالات تقريباً، فإن هذه الجماعة الصغيرة لا يمكنها أن تحيا إلاّ بتعبئة مجمل مواردها يومياً. وكلمة **atelier** نفسها، المشتقة من كلمة **astelle** الفرنسية القديمة، والتي تشير إلى رقاقة من الخشب، كانت تعني في الأصل دكان النجار. وقد أصبحت تعني أية ورشة، حيث أخذت تستعمل دون تمييز في الإشارة إلى دكان الحداد، وإلى الدور الأرضي الذي يعمل فيه النساج بنوله وإلى دكان الإسكافي، وهلم جراً، وفي جميع الحالات إلى وحدة انتاج أوّلية لا تقبل تجزئة إلى ما هو أدنى منها عبر تقسيم العمل. وفي حين أنه في مدينة قد تكون هذه الورش متصلة فيما بينها عن طريق الطوائف أو الروابط الحرفية، أو قد تجتمع في شوارع بعينها، فإنها تحتفظ مع ذلك بمحال منفصلة كما تحتفظ باستقلال كل منها.

٢ - **الفابريقات الصناعية الموزعة (Fabriques disséminées)**، والتي تتألف من سلاسل من الوحدات الأولية، الورش الموزعة، والتي يسيطر على عملها وانتاجها "تاجر - رب صناعة". والأخير هو همزة الوصل بينها، حيث إنه يقدم المواد الخام

ويدفع جزءً من الأجر مقدماً، ويجمع المنتجات النهائية أو شبه النهائية (حيث يقوم في الحالة الأخيرة بتولي استكمالها بنفسه). وهو، بوجه خاص، يسيطر على المبيعات والتوزيع. وهناك أمثلة لا حصر لها على هذا الترتيب. والحالة الكلاسيكية هي حالة صناعة منسوجات الصوف في فلورنسا في القرن الرابع عشر: إن الغسل والتمشيط والغزل والنسج كانت موزعة في مختلف أرجاء المدينة وعبر ريف توسكانيا، على منطقة مداها نحو ٦٠ كيلو متراً حول فلورنسا. وجميع هذه النشاطات كانت تحت سيطرة تجار الـ **Arte della lana**[٢٥٤]. وانتشار صناعة الأقمشة الكتانية حول لافال، والذي أشرنا إليه في المجلد الأول، هو مثال آخر[٢٥٥]. فهناك، كما في فلورنسا، ألقى الاستثمار الرأسمالي شباكه على ورش المدينة والريف على حد سواء.

والواقع أن توسع **الصناعة الريفية** الضخم هو الذي حفز الصعود السريع والواسع **للفابريقات الصناعية الموزعة** عبر مختلف أرجاء أوروبا في القرن الثامن عشر. فالرأسمالية التجارية، التي جرى إحباطها في المدن، حيث كان بوسع العمل الدفاع عن نفسه والاستفادة من كل من الأجور المرتفعة نسبياً وتضامن طوائف الحرف، قد وجدت تعويضاً في أعمال الريف. وكان الحرفي الريفي من جهته أكثر حرية، أي أقل عرضة للرقابة في الريف مما في المدينة، وكانت تكاليف المعيشة أقل.

وكان المؤرخون الألمان أول من ميز وسمى هذا النظام: لقد سموه بالـ **Verlagssystem**، حيث التاجر الذي يسيطر على العملية هو الـ **Verleger**. والحال أن التعبير الألماني، والذي تصعب ترجمته إلى الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية، قد أصبح من مفردات التاريخ الدولية، يا إلهي، فليبق هناك! أمّا الإنجليز فإنهم يستخدمون للتعبير عن الشيء نفسه مصطلح الـ **out put system**، والذي يمكن أن نجد أيضاً صعوبة في ترجمته. ويمكنكم أن تقولوا **الصناعة المنزلية**، فهذا مصطلح يؤكد بشكل صحيح على الطابع المنزلي للنشاط. لأن الحرفي كان يعمل في منزله، حرفياً في بيته الريفي الصغير. وبالإضافة إلى ذلك ففي الريف (بل وفي المدينة) "قد يكون حرفياً وفلاحاً، حيث يشارك في الحصاد أو في قطف العنب، وغالباً ما يملك حقلاً أو بستاناً أو مزرعة كرم خاصة به". وفي القرن السادس عشر، كان ناسج الصوف الفلورنسي يترك نوله في وقت جني العنب وكان عامل المناجم في ليج يترك المنجم في أغسطس/ آب لكي يجمع الحبوب. و"في القرن التاسع عشر، كان النساجون المنزليون في بيكاردي وكامبريزيس يجمعون البنجر من مايو/ آيار إلى سبتمبر/ أيلول، في حين

أن النساجين المنزليين في المين كانوا يعملون في مجال الحصاد حتى نحو عام ١٨٦٠"(٢٥٦). إلاَّ أنه حتى ثلاثين سنة خلت، كان من المألوف في الفوج "العمل في Boussac [مصنع منسوجات] خلال النهار، والاضطلاع بالعمل في مجال الألبان في الصباح أولاً ثم في الليل ثانياً"(٢٥٧).

ولا شك أن هذا النظام نفسه كان موجوداً في كل أوروبا، في بوهيميا وسيليزيا، أو في كاستيل حول سيجوفيا، أو في فرنسا كلها. وإذا شئنا تصويره عبر مثال واحد، فليس هناك من مثال أبلغ من صناعة الدانتيلا في القرن السابع عشر في ذلك الإقليم المعروف على نحو مشوش إلى حد ما بالـ "pays de France"، والذي يمتد من باريس شمالاً إلى سانلي أو شانتيّ ومن غابة ايرمونينفيل في الشرق إلى غابتي ايل ـ آدم ومونمورينسي في الغرب. وكانت القرى الأكثر تخصصاً في صناعة الدانتيلا هي فيلييه ـ لو ـ بل وسارسيل وايكون وميـنيل ـ أوبـري وفونتـنيه ـ آن ـ فرانـس. وكان صانعو الدانتيـللا، رجالاً ونساءً، فلاحيـن، وكانوا ينجزون التعامل مع الخيوط في المنازل. وكان التجار المسافرون على ظهور الخيول، وهم ريفيون هم أنفسهم، يوزعون المادة الخام، الخيوط الذهبية والفضية، الكتان والحرير، ويجمعون المنتج النهائي فيما بعد. وكانوا، علـى ظهور الخيول أيضاً، يـذهبون إلى باريس لتسـليم المنتجات إلـى التجار المتعاقدين معـهم في شارع سان ـ ديـني. وغالباً مـا كان هؤلاء الأخيرون هـم الذين يقدمون الخيوط في الأصل، وكانوا يرتبون مبيعـات الدانتيللا لهولنده وألمانيا (هامبورج خاصة) وإسبانيا و"الهند"(٢٥٨). ومن ثم فقد كانت هناك **مركزة** تجارية ومالية، دون أن يكون هـناك **تركـز** للعمل. وفي نهاية القرن، عندمـا أصبحت قبضة باريس المركزية أقوى، سوف نجـد أن الشركة الفرنسيـة لصنع الدانتيـللا، التي كانت قد حصـلت على امتياز من الدولة، قد شـغلت لحسابها ٢٠,٠٠٠ امرأة كصانعات للـدانتيللا، إلاَّ أنهن كن موزعات على ٥٢ مكاناً مختلفاً.

٣ ـ الفئة الأخيرة التي يمكن رصدها هي **المشروع وحيد الموقع** (**L'entreprise compacte**)، والذي يحشد كل شيء تـحت سقف واحد، سواء كان **مانيفـكتورة** أم **مصنعاً**.

وفي هذه الـفئة الأخيرة، فإن الـسمة الجديدة إنـما تكمن تـحديداً في هذا التـركيز للعمل(٢٦٠)؛ لكنه سوف يتطلب وقتاً طويلاً حتى يصبح القاعدة، مع ما ترتب عليه من جميع الانقلابات والضغوط والقيود. وسوف تتمثل الـنتيجة النهائية في التركز في مكان

واحد لورشٍ لجميع عمليات العمل والحرف المختلفة: بعبارة أخرى، كان هذا تغيراً في الحجم والنطاق. إن مصانع جونيون للمعادن، والتي ما تزال خطة موقعها الأصلي موجودة في الأرشيفات القومية، إنما تعد مثالاً جيداً: لقد جمعت هذه المصانع بين أفران الصهر والمسابك والمطارق البخارية (قبل أيام المطارق السقّاطة) ومعامل التكرير والمصاهر ومعامل الأسلاك ومعامل الألواح المعدنية وهلم جراً(٢٦١). وهذه الورش، المبنية الواحدة إلى جوار الأخرى، سوف تتوسع فيما بعد، وسوف يتم أحياناً جمعها تحت سقف واحد، وتقسيمها أحياناً أخرى كما في كروزو(٢٦٢) وجونيون وهايانج(٢٦٣) أو نيدربرون(٢٦٤) ـ لكنها كانت دائماً متصلة فيما بينها ومبنية بشكل يحقق التقارب بينها.

احتياطات وتحفظات

١ ـ من المهم ألاّ نتصور أن مرحلة من المراحل كانت تتبع **بشكل حتمي** مرحلة أخرى، أي أنه كان هناك نوع من التقدم المنطقي من الورشة المنفردة إلى الصناعة الموزعة إلى الصناعة ذات الموقع الواحد. فالصناعة ليست عالماً قائماً بذاته له منطقه الخاص، بل هي مجرد نشاط واحد داخل السياق الاقتصادي المحيط به. ولكي تغير الصناعة سرعتها وتبدل شكلها، لابد من أن يتوافر أولاً تقدم في الاقتصاد العام، ثم يتعين على الطلب الجديد أن يؤدي إلى خلق سوق منتظمة، أو يتعين ابتكار وتحسين تكنولوجيا جديدة. وهكذا فإن **المانيفاكتورات** التي أقامها في البداية هنري الرابع ثم كولبير فيما بعد لم تزدهر قط بالفعل ـ فيما عدا استثناءات قليلة تؤكد القاعدة ـ وذلك لأن السوق في تلك الأيام لم تكن قد طورت الطاقة التي يعتبر التقدم الصناعي مستحيلاً في غيابها.

٢ ـ في غياب تقدم منتظم من مرحلة إلى أخرى، كان **التعايش** هو القاعدة. إن الصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة كان عليها أن تتعايش معاً. وبالرغم من أن من الوارد أنها قد تنازعت فيما بينها أحياناً ـ كما حدث عندما نجحت أفران الكوك العالية في القرن التاسع عشر في طرد الأفران التي كانت ما تزال تستخدم الفحم النباتي ـ فقد كان بالإمكان أيضاً أن تتبادل الصناعات الكبيرة والصغيرة المساعدة. وفي الماضي، كان هذا واضحاً تماماً. بل إنه ما يزال واضحاً اليوم، لأنه حول المؤسسات الصناعية الكبيرة أو حتى متعددة الجنسيات يعمل متعهدون أصغر يعتمدون على المؤسسات الكبيرة. وقد

تكون هناك أسباب كثيرة لذلك: ثقل الهيراركية، الفوائد التي يمكن جنيها من التباينات في أسعار التجزئة، الأجور أو الانتاجية.

٣ ـ وأخيراً، إذا ما أخذنا المنظور التاريخي، فإن فئة أوبير بورجان الأولى لم تكن من ناحية الترتيب الزمني المرحلة الأولى تماماً للصناعة. فالحرفي المنفرد لم يكن في الأصل عاملاً مستقراً، مقيماً في ورشته ـ منزله، بل كان عاملاً مترحلاً، ينتقل من مكان إلى آخر، وكان مستعداً أو مضطراً دائماً إلى الحركة باستمرار. وفي الصين والهند في القرن العشرين، ما يزال هناك حرفيون مترحلون ينتقلون من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى(٢٦٦). ولذا فإن المرء لا يستغرب كثيراً عندما يجد كاتب أخبار من عهد فرانسوا الأول يصف الأعمال المعدنية في وادي الجيبه، وهو إقليم "كثيراً ما يتردد عليه بعض أنواع الحدادين الأجانب الفقراء، الذين لا يبقون في مكان واحد، بل يجيئون ويرحلون كالطيور المهاجرة"(٢٦٧). (إن صورة الطيور المهاجرة صورة جميلة لكنها غير دقيقة: فالطيور المهاجرة تعود دائماً من عين الطرق التي جاءت منها، في حين أن هؤلاء الحدادين كانوا ينتقلون على غير هدى).

وقد استمر اتجاه الترحال هذا. وفي القرن الثامن عشر، بالرغم من التوسع العام للصناعات، يوافق جميع المراقبين على أن عالم الحرفيين والعمال كان غير مستقر. ويقول أحد المعلقين: "إنهم جماعة متنقلة وهشة"(٢٦٨)، لا تبقى في مكان واحد. ويقول معلق آخر: "إنهم مهاجرون بلا شك"(٢٦٩). ويقول معلق ثالث إن من المستحيل "الاعتماد على ثبات حرفيينا... بمثل اعتمادنا على ثبات حقولنا"(٢٧٠). ويقول جان جاك روسو: "إذا ما أهان أي إنسان حرفياً، فإنه يحزم حقائبه بسرعة ويرحل آخذاً حرفته معه"(٢٧١).

وفي الماضي القريب تماماً على أية حال، كانت القرى الفرنسية تستقبل زيارات ليس فقط من الباعة الجائلين المسافرين وإنما أيضاً من الحرفيين المرتحلين وفق النموذج الصيني، والذين كانوا يؤجرون مهاراتهم لكل من هو على استعداد لدفع مقابل لها. وقد يكون بين هؤلاء السمكري أو الحرفي الذي يسن السكاكين أو العامل الذي يتولي تنظيف المداخن أو العمال الذين يجري استئجارهم لأداء عمل معين ويحصلون من صاحب البيت على غذاء وإقامة خلال مدة العمل، كما هي الحال مع النجارين وصناع البراميل والبنائين وقاطعي الحجارة وحافري الأخاديد والخياطين ومقششي الكراسي ـ وسوف أعفيكم من ذكر الباقين، لأنني أنقل عن قائمة لا نهاية لها تشير إلى

département النيفر(٢٧٢).

وفـي **département** الميز، حيث كانت القرى مكتـظة بالسكان في القرن التاسع عشر، اعتاد الـعمال المهاجرون السـفر من ثمانية إلى عـشرة أشهر في السنة "سـالكين الطرق عينها". وتذكر إحصاءات ترجع إلى عـام ١٨٥١ انتقال العمال الذين يتولون سن السكاكين مع حجارة السن التي تخصهم من روبت ـ أو ـ تونان (حيث كان هناك أربعون منهم) وكونديه ـ آن ـ بارّوا (٧٨) وبرابان ـ لو روا وروبت ـ ديفان ـ سان ـ ميهيل. كما تذكر الإحصاءات النحـاسين، الذين كان كثيرون منهم يجيـئون من بواليو ـ آن ـ آرجون وراريكور وسوم؛ والإسـكافيين الذين كـانوا يغادرون قريتي لـيفونكور وبراندفـيل لكي يمارسوا حـرفتهم في فرانش كونـتيه وباريس أو حتى بـلجيكا؛ وجادلي الأمالـيد الذين كانوا ينـتقلون من مزرعة إلـى أخرى عارضين إصلاح الـغرابيل(٢٧٣). وفـي العـصـر الوسيط، اعتاد سباكو الأجراس السفر من اللورين إلى إسبانيا وإلى جميع أجزاء فرنسا. "وكان بعضهم في رووان عندما أُعدمت جـان دارك وقد أدلوا بشهادتهم في جلسات رد الاعتبار إلى مواطنتهم"(٢٧٤).

وقد وصف أندريه شامسـون كيف اعتاد العمال الأذكياء، في أماكـن أخرى، التنقل داخل دائرة أصغر، بـين تلال ووديان الجار، نحو عـام ١٩٠٠، وهم "عمال... كان يتم استئجارهم ربما ليوم أو حتى لبضع سـاعات"، ولكنهم لم يكونوا يشكون البتة من عدم وجود عمل. "لقد كـانوا عمالاً قادرين على التعامل مع جمـيع الحرف في أسبوع واحد، حيث كانوا يقومون بالبناء وبقطع الأخشاب وبحفر الآبار لا فرق"(٢٧٥).

وهؤلاء المهاجرون، الذين يؤجرون عملهم بشـكل عشوائي هنا وهناك، بسبب غياب ما يمكن اليوم تسميته بالعمالة المتصلة، إنما يشيرون إلى الأصول البعيدة جداً لـ "الماضي قبل الصناعـي". أمّا العمل الحرفي في مكـان ثابت، حيثما كان موجوداً، فـإنه يشير إلى بلوغ مرحلـة معينة في التطـور. والحال أن الأقاليم البعـيدة عن الطرق الرئيسـية ـ كجبال الألب الشمالية، وبالتأكيد جبال الألب العاليـة في عهد النظام القديم، والتي كان محكوماً عليها باكتفاء ذاتي يتطلب كدحاً وإن لم يكن تاماً، كان عليها أن تكتفي بالمهارات الحرفية الأوليـة المـوجودة فـي القـرى(٢٧٦). إلاّ أن هذا الـترتيب نـفسه، بالـرغم من أنه يـبدو متواضعاً، كان إنجازاً بالفعل، وعلامة تنظيم سواء في هذا الإقليم أو في أي إقليم متخلف آخر. وربما تـوجب علينا أن نـعتبر بدايات الـعمل الحرفي فـي بعض المدن في الـقرنين الحادي عشر والثاني عشر عنصراً حاسماً في مولد أوروبا، وطريقاً نحو حداثتها.

الفابريقات الموزعة

بالرغم من اسمها، كانت الصناعة الموزعة في الواقع عبارة عن شكل بدائي للتركيز وللتجميع ـ بما يعد انعكاساً مبكراً لمتطلبات الرأسمالية الصناعية، بينما يساعد في الوقت نفسه على استخدام "فارق الجهد" الملحوظ بين المدينة والريف، والذي كان هناك إغراء في الاستفادة منه.

والحال أن هذا الجمع بين المدينة والريف، والذي كان قد بدأ منذ القرن الخامس عشر على الأقل، قد أصبح أوسع انتشاراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر وخاصة القرن الثامن عشر. وفي الريف المحيط بلافال في القرن الثامن عشر، كان أكثر من ٥,٠٠٠ إنسان منخرطين في صناعة الكتان. وكان النموذج مماثلاً في شوليه، التي كانت تتقاسم صناعة منسوجاتها في عام ١٧٩٠ مع ٧٧ أبرشية تابعة. أمّا إقليم سان كيتان فقد وفر عملاً لـ ١٥٠,٠٠٠ نسمة، "من مواقع تقصير الأقمشة في سانلي إلى الحدود الهولندية"(٢٧٧). وكانت فوارون في الدوفينيه مدينة صغيرة ذات نشاط صناعي مفرط: ففي المنطقة المحيطة، كان هناك، في عام ١٧٣٠، "٤,٩١٥ من ناسجي [القنب] والفلاحين أو الحرفيين الذين يغزلون وينسجون لحساب أرباب الصناعة في فوارون" ـ سلالة دونانت مثلاً الذين سرعان ما سوف ينضم إليهم كبار تجار جرينوبل، كعائلة بيرييه(٢٧٨). والواقع أن صناعة المنسوجات الصوفية عبر كل أرجاء فرنسا، وصناعة الحرير في ليون وصناعة الدانتيللا في الايل دو فرانس كانت منظمة كلها بشكل أساسي وفق القواعد نفسها.

ويتمثل مثال جيد للنظام في صناعة القفازات في جرينوبل: فهذه الصناعة القائمة منذ زمن بعيد في المدينة، قد أخذت تمتد إلى الريف في أواخر القرن الثامن عشر. وبحلول عام ١٧٨٧، كانت تتألف مما لا يقل عن ٦٤ معلماً من صناع القفازات و٣٠٠ من القاطعين و٨٠ من المجهزين و٣٠ من القائمين على صوغ المنتج النهائي و١٠ من الصباغين، يساعدهم ٢٢٠ عاملاً و٥,٥٦٠ من الخياطات أو المطرزات ـ وهو ما يصل بالعدد الإجمالي إلى ٦,٢٦٤ إنساناً. والحال أن وحدة العمل الأساسية، وهي **الورشة**، غالباً ما كانت تتألف مما لا يزيد عن "غرفة كبيرة نسبياً كان يوجد فيها [إلى جانب المعلم] عدد من العمال الدائمين، يصل إلى ١٠ أو ٢٠ في مواقع العمل الأكبر، لكنه لا يزيد غالباً عن ٤ أو ٥". أمّا الآخرون كلهم فقد كانوا يعملون في بيوتهم لحساب المعلمين صناع القفازات. وكانت المؤسسات

التجاريـة تقدم جميع الـجلود للورش، في حـين أن المتعاقـدين باسم التجـار كانوا يشترون المنتج النهائي ويتولون أمور المبيعات(٢٧٩). ومرة أخرى، كان المال ـ رأس المال ـ هـو العنصر الـحاسم. وبما أن رأس الـمال كان يملـك القدرة على تـحديد الأسعار، فقد اخترق وشوّه نظام الطوائف القديـم: لقد أصبح المعلم صانع القفازات مجـرد مستَخْـدم؛ والفارق الـوحيد هو أنـه بدوره كان يـستخـدم عدداً من العـمال، يحصلون على أجور مثله.

وقد عـملت صنـاعة الأوشحـة في سانت ايـتيان بمـوجب قواعـد مماثلـة. وكان المـعلمـون صناع الأوشحـة ينقـسمون إلـى فئتـين: فقـد فضل الأقل مـغامرة مـجرد "الاضطلاع بـالعمل وتجـنب المجازفـات الكبيـرة"؛ بينما انـتقل آخرون إلى الـجانب التجاري لـلاستثمار، وهجروا هـم أنفسهم حرفة النـسيج. وكانت الوحدة الأسـاسية ما تزال ممثلة في **الورشة**، وهي في هذه الحالة جيدة الإنارة "عن طريق نوافذ كبيرة [كانت على أيـة حال] توصدُ بـإحكام لأطول وقـت ممكن، تـجنباً لإفـساد التراب الـقادم من الخارج للـحرير". لقد كانـت حرفة غير مريـحة وصعبة، وفي الـمناخ المقفـل كانت المشكلات تتخذ مقاييس ضخمـة. وقد امتد صنع الأوشحة إلى ما وراء مشارف سانت ايتيان (التي كانت ما تزال مدينة صغيرة فـي تلك الأيام) حتى الجاري والفوريز والفيليه، وكانت تستخدم في عام ١٧٨٦ إجمالي ٢٦,٥٠٠ إنسان، مبعثرين على عدد ضخم من **الورش**(٢٨٠). وفي سيدان، كان ناسجو الأقمشة موزعين بين المدينة والريف: إن ٢٥ من تجار الجملة قد استخدموا ١٠,٠٠٠ إنسان مـبعثرين على مدى ٢٥ كيلو متراً حول المديـنة(٢٨١). وتبين خريطة كـاسيني لمازاميه وريفها كيـف أنه، بحلول عام ١٧٨٩، كانت الصـناعة قد امتدت إلى الـخارج من هذه المدينـة الصغيرة التي كـانت آخذة في التوسع منذ أواخر القرن السابع عشر.

وفي أعـمال المـعادن، اتخـذ النظـام عدة أشكال. فـالمعـلمون صـناع الحـديد، المبعثرون في جميع أرجاء فرنسا بحسب مواقع المناجم والطاقة المائية والغابات، كانوا يعملون إلى حد بـعيد لتلبية طلبات زبائن مخـتلفين، كالتاجر الكبير من الـنيفرنيه الذي أخذ شحنات ضخمة مـن روشفور في عام ١٦٨٩، أو متعهد مسابك البحـرية الفرنسية الذي قدم في عام ١٧٢٠ طلبات في البيري والنيفرنيه والفرانش كونتيه وبورجونيا(٢٨٢). وفي تـلك الأثناء، كـانت تصل طـلبات مـنتظمـة من أرباب الـصناعة الـذين هيمـنت رساميلهم من ثم علـى العملية كلها، من عملية صنع الحـديد نفسها إلى صنع الآلات.

وفي نورماندي السفلى، حتى نكتفي بمثال واحد من بين أمثلة كثيرة، كان التجار أرباب الصناعة يتعاقدون مع معلمي الميـن صناع الحديد في أسواق الماشية الكبرى في دومفرون، والتي كانت تقام عشر مرات في السنة. وكان الحديد الذي يطلبونه مخصصاً للإرسال إلى "حشد من العمال" العاملين في بيوتهم "كفلاحين نصف الوقت، وكعمال نصف الوقت؛ [ومعظمهم] يصنع المسامير" (كانت شوني عاصمة نورماندي في صناعة المسامير)، ولكنهم كانوا يصنعون أيضاً الأقفال وأدوات من الحديد(٢٨٣).

في جميع أرجاء فرنسا إذاً، كان يمكن للمرء أن يجد عدداً لا حصر له من الوحدات الصناعية الصغيرة جداً. وسوف تتزايد أعدادها بمرور الوقت. ولذا فإن المرء لا يستغرب بشكل خاص عندما يقرأ الأرقام التي قدمها الـ **bureau de commerce** [مكتب التجارة] في فالينسيين لـ "ممثل الشعب" بير، خلال بعثته في الشمال في عام ١٧٩٥. ففي المقاطعات الخمس: اينول، الفلاندر، آرتوا، كامبريزيس وبيكاردي، كانت صناعة الكتان توفر أسباب العيش لمليون ونصف مليون إنسان يتألفون من "زارعي الكتان والغزالين والنساجين والتجار والمقصرين والعمال القائمين على الصوغ النهائي للمنتج"(٢٨٤). ولنحسب على الأقل ٤٠٠,٠٠٠ منخرطين في العمل بشكل مباشر وهو رقم يساوي تقريباً عدد السواعد العاملة في صناعة الصوف في لانجدوك.

ولم يكن كل هؤلاء العمال يعملون بالضرورة ضمن الـ **Verlagssystem**. إلاً أنه كان يستوعب غالبيتهم، وبسبب توسع هذا النظام، والتوازن بين المدينة والريف والذي اعتمد عليه، فإنه سوف يتطلب وقتاً طويلاً حتى يختفي. بل إن **صناعة الأقمشة** المطبوعة الشهيرة التي أقامها في عام ١٧٦٠ أوبركامف، الذي كان ما يزال يستثمر فيها استثماراً كثيفاً في أوائل القرن التاسع عشر، كانت تدار إلى حد بعيد وفق هذا النظام القديم(٢٨٥). وحتى بعد وقت طويل من ذلك، في أواسط القرن التاسع عشر، يصادف المرء سجلات عقود تعامل موقعة بين معلم صانع، يقدم المواد ويجمع المنتجات النهائية، ومجموعة من العمال يقودهم شبه ملاحظ. ولا يختلف ذلك كثيراً عن نظام العرق الشهير في حرفة الملابس في لندن، والمستند حرفياً على عرق العمال المستغلين في البدرومات. وفي فرنسا، جرت العادة لزمن طويل، حتى في أوائل القرن العشرين، على أن يقوم الفلاحون، رجالاً ونساءً، في المقاطعات، بصنع الملابس والأزرار والخردوات وما إلى ذلك لحساب محال في باريس(٢٨٦). وفوائد ذلك بالنسبة للمستثمر واضحة: لقد كانت لديه قوة عاملة رخيصة، لكنه كان يتجنب أي اتصال مباشر بها أو

الشكل ٣٩

صناع المنسوجات في تفتيش تروا، في عام ١٧٤٦.

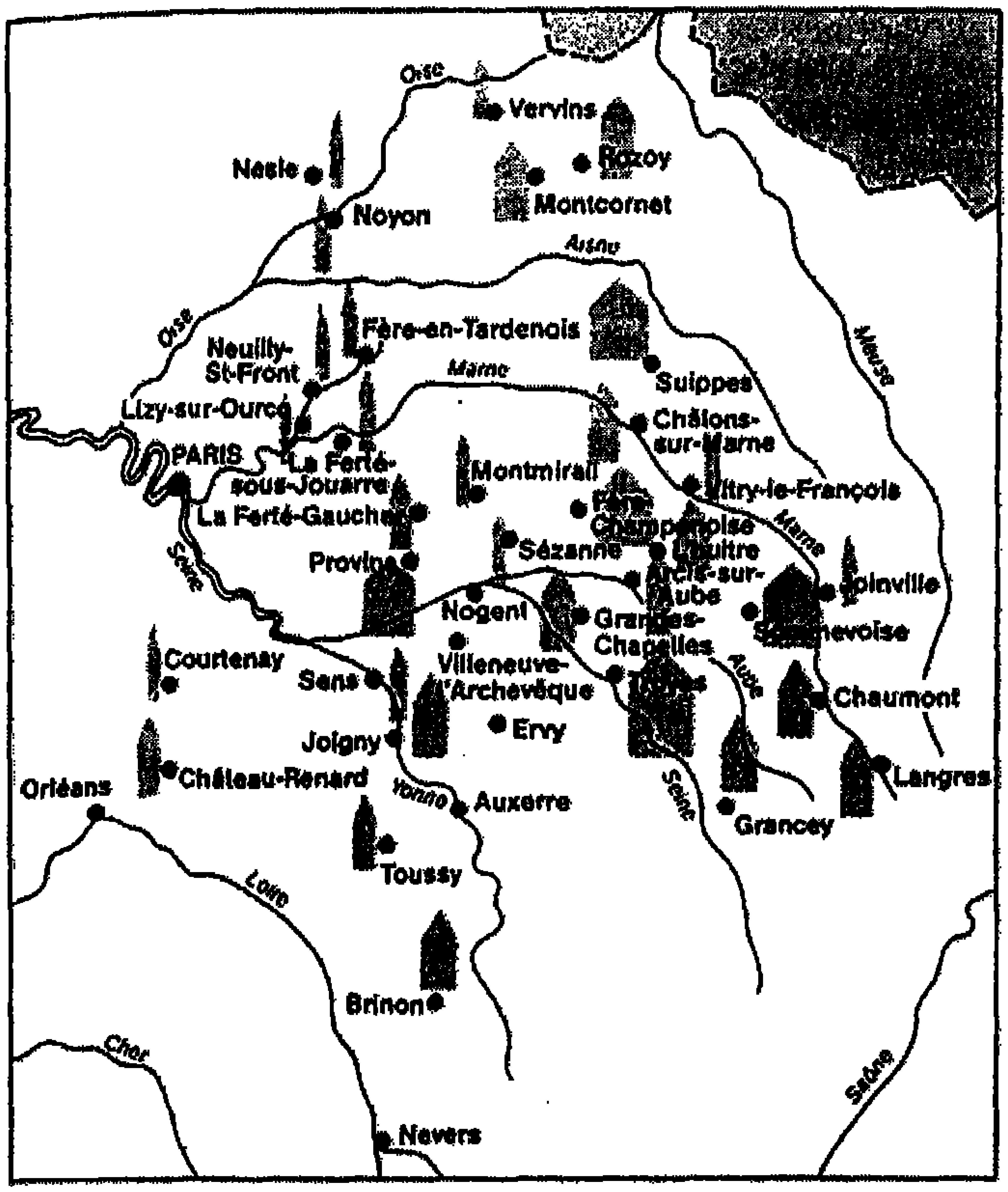

كان عـدد "الصناع" الإجـمالي ١٣٨ , ١، يملك كل واحـد منهم ما بين نول وأربعـة أنوال. وبالنسـبة لمدينتين، لا يرد الرقم الدقيق للصناع في الوثيقة المسـتخدمة، إلاّ أنه جرى تقديره من عدد الأنوال بدلاً من ذلك، وهو وارد في الوثيقة (وهي حالة لا تتكرر دائماً).

المصدر:

ANF 12 748.

أية مجازفة بأن تطرح عليه مطالب. وكان بوسعه أن يتوقف عن استخدامها، بمجرد ما لا يعود بحاجة إليها.

لكن شيئاً مماثلاً جداً لذلك يحدث بالتأكيد تحت سمعنا وبصرنا: إن المستثمرين الأوروبيين يحصلون الآن على اسبدريلات وملابس رخيصة وأجهزة راديو مصنوعة في كوريا الجنوبية، أو على منبهات مصنوعة في هونج كونج؛ وهناك قطب فرنسي من أقطاب الاستثمار في النسيج يرسل موديلات إلى الهند حتى يتم نسجها هناك ثم يحصل على المنتج النهائي ويبيعه أو حتى يصدّره. قد تكون البروليتاريا المستغلة بعيدة، لكن النظام هو هو بالتأكيد: إن بالإمكان استئجار القوة العاملة وفصلها دون أي تدخل نقابي، والأجور منخفضة. والعملية كلها نعمة تحل بالمستثمر كما أنها جذابة جداً للرأسمالية الصناعية اليوم التي تعيد بذلك انتاج نموذج قديم جداً، دون أن تدرك ذلك.

المانيفاكتورات
أو التركزات الأولى

بالرغم من البقاء الطويل للأشكال التقليدية للـ **Verlagssystem**، فإن الثورة الصناعية التي بدأت مبكراً في إنجلترا، في القرن الثامن عشر، سوف تمتد في نهاية المطاف إلى فرنسا وتزعزع تدريجياً أنماطها القديمة، مع تطور المؤسسات الصناعية وتحولها إلى مؤسسات أكثر تركزاً.

وكما أشرنا إلى ذلك بالفعل، فإن المقصود **بالتركز** هنا هو جمع وسائل الانتاج، العمال والمعدات على حد سواء، في موقع واحد، في حين أن مصطلح **التمركز** سوف يستخدم للإشارة إلى جمع رأس مال المستثمر والتنظيم التجاري على مستوى أعلى. وقد حدث التمركز في القمة بأسرع وبأسهل من حدوث التركز في القاعدة. لكن الأول قد شجع الأخير أحياناً، حتى قبل نجاحات القرن التاسع عشر المثيرة. ومن ثم فإنني أتفق مع بول بيروش عندما يشدد على أهمية القرن الثامن عشر وينسب إليه الفضل في معظم التقدم والتوسع اللذين لم يفعل القرن التاسع عشر في حالات كثيرة سوى مواصلتهما(٢٨٧).

وكل هذا النشاط المبكر تشكل، أو بالأحرى أصبح مرئياً، مع إقامة **المانيفاكتورات**، في عصر لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر. والكلمة نفسها لا تعني الكثير: فخلال عهد النظام القديم، كان بالإمكان أن تعني أي شيء وكل شيء.

والمؤرخون هم الذين قرروا إعطاء معنى محدد لها لأغراض الشرح والتفسير. وسوف استخدمها للإشارة إلى الأشكال الأولى للتركز الصناعي سعياً إلى توحيد وسائل الانتاج على نطاق واسع. وفي صناعة النسيج على سبيل المثال، سوف يعني ذلك ليس فقط أنوالاً للنسيج وإنما أيضاً مستودعات لتخزين المواد الخام والمنتجات النهائية وراقودات للصباغة وحمامات لغسل الصوف ودواليب هيدروليكية للتقصير وقاعات تجفيف بحمّالاتها الخشبية الطويلة (إن بناية **مانيفاكتورة** فان روبيه في عام ١٧١٢ في آبفيل قد سميت بـ **La Maison des Rames** [دار الحمّالات])(٢٨٨). وفيما عدا الدواليب المائية وربما طاقة الخيل إلى حد ما، كانت الآلات قليلة أو معدومة. وما جمعته **المانيفاكتورات** بالدرجة الأولى هو العمال، وهم قوة عاملة ماهرة، تستخدم معدات كانت ما تزال تقليدية. وكانت هناك فوائد بالطبع في جمع المعدات والقوة العاملة - حيث كانت الأخيرة تحت إشراف وعند الضرورة تحت تدريب الملاحظين (الذين لم يكونوا قد اكتسبوا هذا الاسم بعد). وهكذا وجد الحرفيون أنفسهم وقد انتقلوا من بيوتهم وفُصلوا عن وسائل الانتاج الخاصة التي بحوزتهم. وقد مثَّل هذا قطيعة مهمة، وهي قطيعة سوف تصبح منتشرة، بل وعادية، في السنوات اللاحقة.

وغالباً ما كانت الحكومة رائدة في هذا الصدد. فقد منحت مؤسسات عديدة لقب الـ **manufacture royale** [المانيفاكتورة الملكية] الشرفي، والذي كان يُوَزَّعُ بسخاء نوعاً ما حتى عام ١٧٨٧ ويجد رمزاً له في زي حارس البوابة الذي تظهر فيه الألوان الثلاثة لراية الملك، الأحمر والأبيض والأزرق. على أن الأكثر أهمية من التشريف هو الامتيازات المهمة التي رافقته: الاحتكارات، التعريفات الحمائية، الهبات، السلفيات والقروض بفائدة ودون فائدة، الإعفاء (المهم بشكل حاسم) من القواعد والنظم التي تفرضها الطوائف الحرفية. وكان الـ **inspecteur des manufactures** [مفتش المانيفاكتورات] هو وحده المسموح له بالتفتيش على الانتاج. وقد أُعفي العمال من الدخول في قرعة الخدمة في الميليشيا(٢٨٩).

والحال أن أهداف الحكومة من وراء تطبيق هذه السياسة الراسخة لم تكن جديدة. (كان كولبير بالمثل قد حاول إدخال شيء من النظام على التصنيع غير المتماسك والقاصر في أيامه). لقد أرادت إتاحة فرصة عمل أكثر استمرارية لقوة عاملة غالباً ما كانت عاطلة. وبالدرجة الأولى، بما أن احتياطيات فرنسا من الذهب والفضة كانت تافهة، كانت تهدف إلى تنمية الصناعات التصديرية حتى يتسنى إعادة المال والمعادن

الثمينة إلى المملكة. ونحو عام ١٧٥٠ مثلاً، حاولت الحكومة الفرنسية إيجاد صناعة لانتاج الحرير في الدوفينيه(٢٩٠). ومن ثم فقد كانت هذه سياسة تتطلع إلى الأمام إلى حد ما، مع أنها لم تحاول بشكل واع قط - ونادراً ما نجحت في تحقيق - التركز التدريجي الذي سوف يحدث بشكل عفوي إلى هذا الحد أو ذاك اعتباراً من منتصف القرن. فآنذاك فقط تبدأ **المانيفاكتورة** بالفعل في إحراز نجاح حقيقي.

وقد جادل المؤرخون الألمان في مدى نجاحها، فعند دراستهم لحالة جد مماثلة لحالة فرنسا (حيث إن مرحلة **المانيفاكتورة** قد عرفتها كل أرجاء أوروبا، وامتدت إلى أماكن بعيدة كبولنده وروسيا)(٢٩١)، لاحظوا أن **المانيفاكتورات** لم تمثل، في أقصى تقدير، غير واحد في المائة من النشاط الصناعي. وينتقد فرنر سومبارت ماركس بحدة لإرتكابه خطأ افتراض أن **المانيفاكتورة**، التي كانت من حيث الجوهر تركيزاً للعمل، هي التي أنجبت **المصنع**، حيث إن الأخير ناشيء بالأحرى عن إدخال الآلات(٢٩٢). وصحيح أن هذا التعاقب لم يحدث كقاعدة: **فالمانيفاكتورة** لم تكن عادة سلف المصنع، مع أن بعض **المانيفاكتورات** المنفردة قد تحولت بالفعل إلى مصانع(٢٩٣). لكن هذا الجدل ربما كان يغفل الشيء الأساسي، ألا وهو أن **المانيفاكتورة** هي دليل، قبل الثورة الصناعية بوقت طويل، على أن سيرورة التركز التي أنتجتها والتي كان أمامها مستقبل طويل، كانت قائمة بالفعل، إذ أنها كانت قد أصبحت ضرورية.

والحق إن **مانيفاكتورات** القرن الثامن عشر لم تنجز درجة التركز التي سوف تصبح فيما بعد مألوفة. إن أي عدد من الأمثلة، عند النظر إليه عن قرب، سوف يوضح ذلك تماماً، سواء كان المثال هو **مانيفاكتورة** جوبلان الرائعة على ضفاف البيفر، جنوب باريس؛ أم **مانيفاكتورة** صنع المرايا في سان جوبان(٢٩٥)؛ أم **المانيفاكتورة** التي كان يملكها الإخوة فيالات دينيان في مونتوبان(٢٩٦)؛ أم **مانيفاكتورة الأقمشة** الثقيلة والمعروفة **بمانيفاكتورة Gros Chiens**، والتي تأسست في عام ١٦٠٠، قبل تولي كولبير منصبه، **ومانيفاكتورة** ديجونفال التي تأسست في عام ١٦٤٤؛ وكلاهما في سيدان(٢٩٧)؛ أم مثال مؤسسة ذات تاريخ طويل، هي **مانيفاكتورة** فان روبيه في آبفيل والتي يُشار إليها كثيراً. فهذه المؤسسة، التي حصلت على ترخيصها الملكي في عام ١٧٨٤، كانت قد تأسست في عام ١٦٦٥ على يدي كولبير وجيس فان روبيه، الذي جاء من هولنده ومعه نحو خمسين عاملاً. وقد وصلت المؤسسة فيما بعد إلى درجة عالية من التطور بحيث إنها باتت "تضاهي أفضل نماذج [المؤسسات المنتجة] لأفخر

الأقمشة في إنجلترا"، كما كتب داجسو من باريس في ٣١ مايو/ آيار ١٧٠٨(٢٩٨). وفي ذلك الوقت، كان يعمل بها أكثر من ٣,٠٠٠ عامل، لكن هذا الرقم يشمل كلاً من العمال المشتغلين في **دار الحمّالات** الكبيرة والغزّالين والغزّالات الذين يشتغلون في بيوتهم.

والواقع أنه كان من الطبيعي تماماً بالنسبة **لمانيفاكتورة** في فرنسا أو في أماكن أخرى أن تكون مصحوبة بـ **Verlagssystem**، بشبكته من **الورش** الصغيرة. وفي صناعة المنسوجات مثلاً، فإن تشغيل النول يتطلب عمل ما لا يقل عن نصف درينة من الغزّالين أو الغزّالات. وبدلاً من إيواء كل هؤلاء العمال تحت سقف واحد، فقد كان من الأبسط والأقل تكلفة اللجوء إلى الـ **Verlagssystem** للاضطلاع بأعمال الغزل، وذلك بالنظر إلى فوائده المعروفة والتي تتمثل في قوة عاملة منصاعة، ريفية إلى حد بعيد ومنخفضة الأجور نسبياً.

ونحن لا نعرف بالضبط نسبة القوة العاملة المقيمة في المبنى الرئيسي **للمانيفاكتورة**. ولا يتوافر عادة غير القليل من المعلومات الدقيقة حول أبعادها وسعتها. وحتى عندما توجد المقار السابقة للعمال (كما في فيلنيفيت، أو على ضفاف الليرج الذي يخترق لوديف) فإن من الصعب معرفة الكيفية التي كانت تُستخدم بها في الأصل هذه البنايات التي طرأت عليها تغيرات منذ ذلك الحين(٢٩٩). والإجابات الواضحة قليلة، والمتوسطات الدقيقة أقل، وكل ما هناك هو مجرد أرقام قليلة مبعثرة، وإن كانت مهمة.

وهكذا ففي أواخر القرن الثامن عشر، كان فان روبيه يستخدم ١,٨٠٠ عامل في موقع واحد في آبفيل و١٠,٠٠٠ آخرين يعملون في بيوتهم(٣٠٠). أمّا مؤسسة شارفيه لمنسوجات الصوف فلم تستخدم غير ثلث القوة العاملة لديها في **المانيفاكتورة** في فيين(٣٠١). وفي عام ١٧٨٩، في أورليان، كانت إحدى المؤسسات التي تصنع الجوارب المخيطة على نول (تمييزاً لها عن الجوارب المخيطة يدوياً) تستخدم ٨٠٠ عامل في موقع **المانيفاكتورة** وأكثر من ضعف هذا العدد خارج الموقع(٣٠٢). وفي عام ١٨١٠، كان أحد أرباب صناعة الـ **cordelats** في مازاميه يستخدم "مائة عامل داخل البنايات"، حيث كانوا على الأرجح يجهزون ويصبغون وينجزون المنتج النهائي من الصوف، و"ألف عامل خارج" البنايات، كغزالين ونساجين(٣٠٣). ولا يكاد يبدو هذا النمط مختلفاً عن النمط الذي كان موجوداً قبل ذلك بمائة عام في شاتورو في عام

١٦٩٧، حيث كانت هناك، في ما يقال لنا، "واحدة من أضخم **مانيفاكتورات** الأقمشة في المملكة. لقد استخدمت ١٠,٠٠٠ إنسان من جميع الأعمار ومن الجنسين، في المدينة والريف المحيط بها"(٣٠٤). إلاَّ أن من الواضح أن كلمة **المانيفاكتورة** المبهمة لا تشير بالضرورة إلى بناية مركزية تشكل مقراً لعملية الانتاج، وإنما تشير بالأحرى إلى مجمل النشاط في مجال صناعة النسيج داخل وخارج المدينة. وهو نشاط يمكن توزيعه على عدد لا نهائي من الوحدات.

ويبدو من المحتمل بوجه عام أنه كانت هناك "حركة بطيئة في اتجاه التركز": إن عدد العمال بالنسبة **للورشة** الواحدة قد تزايد بشكل ملحوظ، خاصة عندما بدأت الميكنة. وصناعة القطن، التي كانت بحلول عام ١٧٦٥ قد أدخلت الغزل الميكانيكي (والذي عَمَّ استخدامه بحلول عام ١٨٠٠)، كانت منتظمة على نطاق واسع إلى حد بعيد ومنذ البداية. وقد اعتمدت النموذج نفسه صناعةُ غزل الحرير وفيما بعد صناعة نسج الحرير (ظهر أول نول ميكانيكي في ليون في عام ١٧٤٧)(٣٠٥). على أن صناعة النسيج ظلت مع ذلك متعلقة تعلقاً شديداً بالتقاليد الموروثة. والواقع أنه قد حدث انقلاب غريب في كل من الصوف والقطن. والغزل، الذي كان قد حقق الانتقال إلى الماكينات، انتقل من الريف إلى مبنى صناعي (واقع على مقربة من نهر كمصدر للطاقة). وفي حين أن دواليب الغزل في الماضي نادراً ما كان بوسعها مواكبة طلبات النساج، فإن الدور قد جاء على حرفة النسيج، التي كانت قد ظلت يدوية من حيث الجوهر، لكي تستدعي تعزيزات. وقد تمثلت هذه التعزيزات أساساً في عمال خارجيين، عديدين، منخفضي الأجور ويحيون معظمهم في الريف(٣٠٦). وقد استمر النسيج بالنول اليدوي في المنزل حتى وقت متأخر كسبعينيات القرن التاسع عشر، بالرغم من إدخال الأنوال التي تعمل بالطاقة البخارية بعد نحو عام ١٨٦٠(٣٠٧).

وجميع الأمثلة التي ذكرناها حتى الآن تتصل بالمنسوجات. فهي تميل إلى الهيمنة على المشهد، وعن حق، وذلك بالنظر إلى دورها القيادي في الاقتصاد السابق، حتى في أوائل القرن التاسع عشر. إلاَّ أن هناك أمثلة أخرى للتركز يمكن ذكرها: استخراج الفحم مثلاً أو أعمال التعدين والورق والزجاج وبناء السفن. وبعض هذه التركزات حدث قبل حدوث التركز في صناعة النسيج، إذ كانت الثورات التقنية قد ساعدت عليه. وكانت التكنولوجيا والماكينات تلعب دوراً متزايداً في هذه القطاعات، وبحكم وجودها نفسه، فرضت شكلاً جديداً للتركز، مما حكم على الصناعة الريفية بالزوال. وهذا من

شأنه أن يعطي اتجاهاً جديداً لمعادلة ماركس: إن **المانيفاكتورة** بالإضافة إلى الماكينات تساوي المصنع.

وهذا التوسع في جميع الاتجاهات مهم. لقد كان عبارة عن نهر سوف يعلو ليتحول إلى فيضان بمجرد انتهاء عهد النظام القديم ويتجه بشكل متزايد نحو التصنيع الحديث ونظام المصنع.

الصناعة الكبيرة والمصادر الجديدة للطاقة

كانت الصناعة الكبيرة نتيجة بالدرجة الأولى للتجديد التقني ولتوافر مصادر جديدة للطاقة ولتزايد الطلب الاستهلاكي الذي كان في آن واحد سبباً ونتيجة لتوسع الصناعة.

وصواريخ الفضاء التي نطلقها اليوم تعتمد على عدة مراحل من المحركات التي تعمل الواحدة بعد الأخرى. وتتابعها يقرر مسار المركبة الفضائية. والشيء نفسه ينطبق على التصنيع. لقد تطلب سلسلة من التفجيرات، تنشط الواحدة بعد الأخرى ولكن مع فواصل زمنية جد طويلة بالطبع. وحتى في أيامنا هذه، فإن التصنيع لا يحدث بتحريك عصا سحرية.

والواقع أن كل "محرك" يبلى، ويصل عاجلاً أم آجلاً إلى نهاية حياته المفيدة. وبحلول القرن الرابع عشر، كانت الطاقة المائية التي تحرك دواليب الطواحين، أو الريح التي كانت تحرك طواحين الهواء، قد استُغلّت بالفعل إلى أقصى حدودها. أمّا الخشب، بوصفه مصدراً أولياً للطاقة، فقد استخدم لأغراض جد كثيرة بحيث إنه بحلول زمن سالي كانت الإمدادات منه آخذة في التناقص، ويبدو أن سعر الخشب كان قد وصل إلى مستويات عالية رادعة(٣٠٨). ولم يكن بالإمكان زيادة الطاقة الحيوانية بشكل سهل، حيث إنها تتطلب توفير العلف: وكما قال كانتيّون فقد كانت المسألة مسألة اختيار بين الخيول والبشر(٣٠٩). أمّا فيما يتعلق بالطاقة البشرية، ففي حين أن الفرد قد يكون ضعيفاً، فإن العمل البشري الجماعي يمكن أن يزيد الطاقة المتاحة للصناعة. لكن أجور العامل كانت تتناسب بالضرورة مع الحد الأدنى المعيشي الذي يكفل البقاء. ومتى تزايد السكان، فقد كان يتزايد على أثرهم بسرعة سعر الغذاء ومعدل الأجور: وقد هددت الأسعار المرتفعة التوازن القائم وأدت إلى إبطاء النمو الصناعي الذي لم يكن يملك التصالح مع زيادة في تكاليف العمل.

والميزة الكبرى للماكينات هي أنها ليست بحاجة إلى الأكل، ولذا فإنها لا تزيد تكاليف العمل. إلاّ أنه عندما يصل مصدر الطاقة الذي تستخدمه إلى حدود قدرته، فليس بالإمكان مواصلة التوسع إلاّ عن طريق تحول تقني جذري، يتلوه استخدام مصدر جديد للطاقة. وهذه السيرورة تتطلب وقتاً في جميع الأحوال. فاكتشاف التكنولوجيا شيء واستخدامها شيء آخر. وحتى في أيامنا هذه، فإن الأمر يتطلب في المتوسط أربع أو خمس سنوات قبل أن يتسنى إدخال ابتكار تقني إلى عملية الانتاج. والحال أن مصدري الطاقة الجديدين في القرن التاسع عشر ـ الفحم والبخار ـ لم يكونا استثناءين. لقد كان تقدمهما بطيئاً.

ولا شيء من هذا يصعب فهمه. فالقيود المختلفة ـ المالية أو التقنية أو السيكولوجية ـ إنما تمنع نظاماً من التكيف مع نظام آخر. وكان هناك دائماً لجوء إلى الأساليب العتيقة، **بسبب غياب الأفضل**. وصناعة غزل القطن التي تطورت في باريس في بدايات عهد الامبراطورية الأولى كانت تستخدم طاقة الخيول، كما كانت الحالة قبل ذلك بسنوات مع الآلات الإنجليزية الأولى(٣١٠). وبالمثل، فإن الأعمال التعدينية في فرنسا كانت، حتى عام ١٧٥٠ أو بعد ذلك، تستخدم كلاً من الفحم النباتي والكوك في آن واحد في عملية الصهر. وظلت الطاقة المائية لزمن طويل في منافسة مع البخار. وقد تطور استخدام الأخير بشكل مبكر في شمالي فرنسا كما على طول اللوار في الألزاس، في حين أن بريتانيا وجنوب فرنسا قد ظلا مخلصين لطواحين الريح والماء لمدة أطول(٣١١). إلاّ أنه أياً كان الأقليم، فإن المحركات التي تعمل بالبخار لم تنتشر إلاّ تدريجياً. وفي نورماندي، في وقت متأخر كعام ١٨٤٧، كان "الماء يقدم نسبة ٥٨٪ من الطاقة المحركة التي تحتاج إليها المصانع"، وبعد ذلك بعشر سنوات، سوف نجد أنه من بين معامل القطن الـ ٧٣٤ في فرنسا، كانت ٢٥٦ معملاً فقط، أي الثلث تقريباً، تعتمد على الطاقة البخارية(٣١٢).

وبفضل دراسة قام بها أندريان برنتس، يمكننا أن نتتبع عن قرب الصراع بين التقاليد والحداثة كما حدث في اللورين، في مصنع فيندل في هايانج، في وادي الفينش القديم العامر بالمناجم(٣١٣). فبين عامي ١٨٢٥ و١٨٧٠، مع ارتفاع الانتاج من ٣,٠٠٠ إلى ١٣٤,٠٠٠ طن، كان كل شيء قد أخذ في التحول المطرد. كان الفحم آخذاً في الحلول محل الفحم النباتي. لكن ذلك لم يعن الإدخال الفوري للمحرك البخاري. وإذا كانت البنايات الجديدة الكثيرة قد ظلت، كما هي الحال مع البنايات القديمة، مبنية

على طول ضفاف الفينش، فإن مرجع ذلك لم يكن هو غياب أماكن للبناء في جهات أخرى بل كان ذلك من أجل استخدام الماء المحصور خلف سلسلة من السدود. لقد كانت الطاقة الهيدروليكية ما تزال مستخدمةً هنا. ومما لا شك فيه أنه كان قد تم التخلي عن دولاب تغذيف قديم بما أنه كان يستأثر بحيز مكاني كبير وكان يدور ببطء وبصورة غير منتظمة. إلاّ أنه حتى في عام ١٨٦٠، كانت الطاقة الهيدروليكية تمثل ٥٠٠ قدرة حصانية في مقابل ١,٠٢٤ قدرة حصانية مثلتها الطاقة البخارية. وفي عام ١٨٨٠، كان دولاب التصفيح القديم ما يزال يدور. وأحياناً ما كان يجنح إلى التوقف وفي مثل هذه الأحوال كان العمال يجدون وقتاً للذهاب إلى القهوة لكي يلعبوا الكوتشينه بسرعة أو لكي يأكلوا البطاطا التي اعتادت زوجة البواب شيها في الرماد الساخن الخارج من فرن الألواح المعدنية. وعندما كان الدولاب يعاود الدوران، كان العمال يعودون إلى مواقعهم. وكان ذلك في مصنع فيندل، وهو أحد المصانع الفرنسية القائدة آنذاك (١١,٢٪ من إجمالي الانتاج).

والحال أن مجيء الفحم المستخرج من المناجم (الـ **charbon de terre** والمعروف أيضاً بالـ **charbon de pierre** أو بالـ **charbon fossile**) إلى الصناعة الفرنسية قد نشأ عن أزمة في الإمدادات من الخشب، وهي أزمة مبكرة أخذت تتفاقم على مر السنين. فغابات فرنسا، بالرغم من وفرتها، لم يكن بوسعها الصمود في وجه الاستغلال السريع لها. وكان الخشب يستخدم في التدفئة والطهو؛ وبعد تحويله إلى فحم نباتي، كان يستخدم في مصاهر الحديد والصلب، وقد ظل مادة أولية لا غنى عنها في الحرف التقليدية كصنع القباقيب أو صنع البراميل، أو في صنع المحاريث والعربات وبناء البيوت والمراكب والسفن. ولم تكن مسابك ومصاهر الحديد هي الصناعات الوحيدة المعتمدة على الطاقة النارية؛ فقد كانت صناعة الزجاج والبيرة والكلسات في الوضع نفسه كلها.

والحال أن فرنسا التي تتمتع بميزة وجود غابات كثيرة فيها قد صمدت لهذه الأزمة الكامنة صموداً أفضل من صمود إنجلترا. وإذا كانت إنجلترا قد بدأت في استخدام الفحم بشكل أسبق بكثير، لتدفئة بيوت لندن مثلاً، وإذا كانت إنجلترا قد ارتادت استخدام الكوك في الصهر، فإن ذلك إنما يعود جزئياً إلى أن الإنجليز لم يكن أمامهم من خيار آخر، حيث إن مواردهم من خشب الأحراج كانت قد استنفدت. وكانت فرنسا في وضع أفضل من هذه الناحية، لكن هذا لم يحل دون سعار تنقيب دءوب ومنهجي

عن المخزونات من الفحم. إن "حمى الفحم" قد اجتاحت أوساط الاستثمار الفرنسية في القرن الثامن عشر، كما يمكن أن نرى ذلك من الطلبات التي لا حصر لها ـ الخاصة بتصاريح التنقيب والاستخراج ـ والمرسلة إلى الـ **Conseil du Commerce** القديم(٣١٤).

وتكمن ميزة أخرى للفحم، وهي ميزة سوف تصبح أعظم فأعظم، في أنه يتزايد رخصاً، بالمقارنة مع الخشب، لقاء حجم متماثل من الطاقة. ومن ثم فقد أصبح التحول إلى استخدام الفحم شيئاً تتعذر مقاومته. إن طناً من الفحم إنما ينتج العدد نفسه من السعرات الحرارية الذي ينتجه طنان ونصف طن من الخشب. ومع تساوي وزن كليهما وتساوي الأسعار، فقد كان الفحم أرخص من منافسه منذ البداية. وبحلول عهد ملكية يوليو/ تموز، لم يكن يكلف غير ثلث سعر الخشب لانتاج طاقة مساوية، وبحلول عهد الامبراطورية الثانية، كان يكلف السدس فقط. وهذا الانخفاض في سعر الوقود الجديد كان واحداً من أسباب الثورة الصناعية التي اكتسبت سرعة في فرنسا بين عامي ١٨٣٠ و١٨٧٠(٣١٥).

وفي عام ١٨١٥، كان الاستهلاك الفرنسي للفحم مليون طن؛ وبحلول عام ١٨٢٧، وصل إلى ٢ مليون؛ وبحلول عام ١٨٤٧، أصبح ٧,٦ مليون؛ وبحلول عام ١٨٦٠، ١٥ مليون؛ وبحلول عام ١٩٠٠، ٤٠ مليون، ثلثها مستورد. ومن بين الـ ٤٠ مليون طناً، ذهبت ٦ ملايين إلى الصناعات التعدينية؛ وذهبت ٤,٥ إلى السكك الحديدية؛ وذهب ٢,٥ إلى المناجم، بما في ذلك مناجم الفحم(٣١٦)؛ ولابد من اعتبار أن نحو ٥ أو ٦ ملايين قد استخدمت كوقود لتشغيل الـ "٧٧,٠٠٠ ماكينة أو مرجل التي تتحرك بالبخار والتي تمثل، في مجموعها، نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ قدرة حصانية... من أبسط الماكينات الزراعية، التي لا تُستخدم إلاّ لأشهر قليلة في السنة إلى مولدات الطاقة في المصانع، المراجل البخارية الضخمة التي تعمل نهاراً وليلاً". وقد يكون هذا التعبير من دواعي الابتسام إلاّ أنه يعبر عن إعجاب الفيكونت دافنيل بالأداء الصناعي في عصره(٣١٧). والواقع أن الأرقام التي يقدمها إنما تعد أقل تماشياً مع الواقع، حيث إنه لا يأخذ في حساباته المحركات والقدرة الحصانية للسكك الحديدية. ولذا فقد حسب ايف جيو أنه في عام ١٨٩٤ كان في فرنسا نحو ٨٥,٤٠٠ محرك بخاري وإجمالي ٦,١٢١,٠٠٠ قدرة حصانية (أكثر من ثلثيها على السكك الحديدية)(٣١٨). والنتيجة أن الفحم قد أصبح كليّ الأهمية. إن "المصانع الهيدروليكية" لم تمثل غير أقل من

مليون قدرة حصانية. وكانت شركة آنزان القوية لأعمال المناجم، والتي تشكلت في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٥٧، تستخدم بالفعل ٤٠٠٠ عامل في عام ١٧٩١(٣١٩).

والمشكلة، إن لم نقل المأساة، هي أنه لم يكن في فرنسا ما يكفي من مناجم الفحم، ثم إن المناجم الموجودة قد أثبتت أنها صعبة ومكلفة في التشغيل. وكانت مناطق أعمال المناجم بعيدة عن المستهلكين. وبما أن النقل كان باهظ التكاليف، فإن الفحم القادم من آنزان، عند وصوله إلى باريس، كان يكلف ٣٣ فرنكاً للطن ـ وهو سعر مرتفع جداً. ثم إن الانتاجية كانت منخفضة: ففي عام ١٩٠٠، كانت عامل المناجم الفرنسي يستخرج ٢٠٠ طن من الفحم في المتوسط، في حين أن نظيره في سيليزيا كان يستخرج ٣٣٠(٣٢٠). وهكذا فإن استخراج الفحم كان غالباً استثماراً حرجاً في فرنسا: فمن بين ٢٩٧ امتيازاً على الأرض الفرنسية في عام ١٩٠٠، كانت ١٢٣ امتيازاً تحقق خسائر(٣٢١). وقد وجدت فرنسا نفسها تدفع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فاتورة فحم عالية لا تختلف عن فاتورة النفط العالية التي يدفعها البلد منذ عام ١٩٤٥ وما زال يدفعها إلى اليوم. وكما هي الحال في الحاضر، فقد كانت الصناعة في موقف صعب من جراء ذلك. وكما أوضح أحد أرباب صناعة النسيج من رانس في عام ١٨٣٤: "إننا نستخدم فحماً من ليج ومون وآنزان. ومصنعنا يستخدم ١٢٠,٠٠٠ هكتولتراً بسعر ٥,٢٠ فرنك. وهذا السعر باهظ... وهو نتيجة لتكاليف النقل (٤ فرنكات للهكتولتر) في حين أن منافسينا في ليدز يدفعون ما يساوي ٠,٥٥ من الفرنك للهكتولتر ـ أي أقل عشر مرات". والنتيجة أن الحديد كان يكلف ٣٠ فرنكاً للقنطار في باريس، بينما لم يكن يكلف غير نصف هذا المبلغ في ميناء كارديف في بريطانيا العظمى(٣٢٢). وكان هذا من المعوقات الخطيرة، في وقت كانت صناعة النسيج قد بدأت تفقد فيه هيمنتها السابقة مع تقدم الفحم والصلب.

ومهما كانت تكاليف الفحم، فقد كان على فرنسا أن تدبر ما هو مطلوب منه لكل من الصناعة ولتدفئة المنازل، حيث كان قد حل محل الخشب. وبحلول عام ١٨٩٠ تقريباً، كانت باريس تشتري في العام ما قيمته ٩٠ مليون فرنك من الفحم من جميع الأنواع: الفحم الخام، قوالب الفحم، الـ **tête de moineau**، فحم الأنتراسيت، نيوكاسل، الفحم الخفيف. والباريسيون المتقدمون في العمر بما يكفي لأن يتذكروا الأزمنة السابقة على التدفئة المركزية سوف تكون لديهم ذكريات عن الـ **bougnat**، القادم عادة من أوفرنيا، والذي كان يبيع الفحم وخشب التدفئة: فالـ **bougnat**، الذي

تحمي رأسه وكتفيه زكيبة خاوية ويحمل على ظهره زكيبة معبأة، سوف يقوم، وقد إسودّ وجهه من غبار الفحم، بتوصيل الفحم إلى أعلى طـوابق بنايات سكنية مثلما اعتاد ناقلو المياه توصيل الماء المأخوذ من الصنابير الـعمومية أو من نهر السين. ولكن هل اختفى هؤلاء الـ **bougnats** من كل باريس؟

الابتكارات

في المسـيرة نحو الصناعة الـكبيرة، مسيرة الابتـكارات والمخترعات التـي أسهمت كلها في تقدم الصنـاعة الذي ما زال يتزايد تعقيداً، كانت فرنسا مـتخلفة عن الآخرين. وفي عام ١٨١٩ ، كـان بوسع شابـتال أن يكتب فـيقول: "في الأزمنـة السابقـة، كانت مخترعات العلماء ترقد في سبات وسط أوراقهم، أو في المذكرات العلمية للأكاديميات المثقفة، دون أن يكون رب الصناعة على علم بأنــها قد تكون صالحة للاستخدام المفيد في مشـروعه الاستثمـاري. . . واليوم، فإن أوثق الـعري توحد بيـنهم: فرب الصـناعة يستشير العالـم، وإذ يتساندان، يتحركان إلى الأمام في اتجاه تـحسين الصناعة" (٣٢٣). وهي رؤية شفـافة للمستـقبل، وإن كان من المحـتمل أنها متـفائلة إلى حد مـا بقدر ما يتصل الأمر بفرنسا في عصره. إلاّ أنه في إنجلتـرا، كانت الهوة بين العلم والتكنولوجيا قد اجتيزت بالفعل.

والحال أن المخترعات واستعمالاتها سلع ثقافية، وهي، شأنها في ذلك شأن جميع السلـع الثقافية، تـميل إلى الانتـشار دون قيود. وإنهــا لاضاعة للوقت أن يـحاول أحد إبقاءهــا سراً، كما حاولــت إنجلتــرا ذلك خلال الثورة الـصناعية الأولــى. فالماكـينات والعمليات التي تم استحداثها في إنجلترا سرعان ما شقت طريقها عبر المانش. وبحلول الجـزء الأخيـر من الـقرن الثـامن عـشر، كـان كثيـرون من الـمسـتثمـرين الإنـجلـيز والإسكتلنديـين قد أقاموا استثمارات لهم فـي فرنسا، بمن فيهم جون ويـلكنسون الذي قام، بالاشتراك مع إجنــاس دو فيندل، بإنشاء مصنع لو كروزو. وقد أقــاما ماكينات من النموذج الإنجليزي في الـموقع. ولحقهما أو حتى سبقهما عمــال وملاحظون بريطانيون إلى نورماندي أو ليون أو الـفوريز. وفي تلك الأثناء، سوف نجد أن مسافـرين فرنسيين كثيرين، مستثمرين أو مهندسين، قد قـاموا بزيارات كثيرة إلى إنجلترا، حيث مارسوا ما يمكن أن يسمى اليوم بـالتجسس الصناعي (٣٢٤). وبعد عام ١٨١٥ ، فإن هـذا التبادل، الذي أوقفته الثورة، قد استأنف مسيرته بحيوية متجددة في الاتجاهين. وقد أصبح كل

شيء ذو قيمة متاحاً بالفعل في فرنسا بحلول الوقت الذي أصدرت فيه إنجلترا أخيراً (في عام ١٨٤٢) تصريحاً رسمياً بتصدير الآلات(٣٢٥). وهكذا فإن المهندسين الأوائل الذين بنوا السكك الحديدية الفرنسية الأولى كانوا قد تعلموا كل مهاراتهم من الإنجليز، حتى ولو كانوا لم يذهبوا إلى إنجلترا قط.

والواقع أن المخترعات دائماً ما كانت تسافر وتتجاوز المكان الأصلي الذي ولدت فيه، منذ بدايات الابتكار البشري: فلتفكروا في الأدوات البرونزية والحديدية في أزمنة ما قبل التاريخ؛ أو في الحرير، الذي وصل إلى بيزنطة في عهد جوستينيان، أو في البارود، الذي وصل إلى أماكن جد بعيدة عن الصين، أو، إذا ما اقتربنا من أيامنا، في تقنيات أعمال المناجم والطباعة التي نقلها الحرفيون الألمان إلى جميع أرجاء أوروبا وإلى خارجها، اعتباراً من القرن الخامس عشر. كما أن الإنجليز قد مارسوا التجسس الصناعي في أوائل القرن الثامن عشر، عندما قلدوا معامل الحرير الآلية، المخترعة في بولونيا [بإيطاليا] والتي ظلت سراً هناك لأكثر من قرن(٣٢٦).

والأقرب إلى زماننا من جهة أخرى هو الشراكة بين العلم والابتكار التكنولوجي - أو ما أفضل تسميته بالتكنولوجيا، والتي أعني بها علماً من مستوى ثان، تعدله التجربة، غالباً ما يتقاسم فيه ممارسوه المتواضعون، دون وعي، موقف العقل الذي يميز عالماً حقيقياً. إن العلم والتكنولوجيا طابقان في منزل واحد، وعلاقتهما في الممارسة العملية علاقة جدلية. إلاّ أنه في حين أنهما قد أقاما اليوم حواراً دائماً، فإن الأمر لم يكن كذلك دائماً. وفي القرن السادس عشر، سوف نجد أن الرياضي الشهير تارتاجليا قد اتصل به الحرفيون والحرفيون الرؤساء العاملون في ترسانة البندقية، وهي آنذاك المركز التكنولوجي الأكثر تقدماً في أوروبا. وقد سألوه من أية زاوية يجب إطلاق قذيفة بحيث تصل إلى أقصى مدى لها. وقد ذكر لهم الرياضي أن الزاوية المثلى قدرها ٤٥ درجة(٣٢٧)، لكن المؤرخ سوف يجد صعوبة في العثور على أمثلة كثيرة من هذا النوع قبل القرن الثامن عشر. على أن هذه الأمثلة سوف تصبح جد وفيرة منذ بدايات التصنيع الكبير.

والمثال الواضح إلى أبعد حد هو المحرك البخاري، رمز التقدم المحرز في القرن التاسع عشر بامتياز. لقد كان بالدرجة الأولى ثمرة شراكة طويلة بين التكنولوجيا (التي كانت الرائدة) والعلم النظري. والحال أن المحرك البخاري، بمجرد تركيبه في شكله الأول، قد ألهم هو نفسه واستثار وحتمّ ظهور سلسلة بأكملها من المخترعات، وذلك

بالنظر إلى الاستخدامات التي استخدم فيها والاقتراحات الرامية إلى توسيع استخداماته. وكما كتب هـ. ج. هندرسون مرة في قول شهيـر وساخر، فإن: "العلم يدين للمحرك البخاري بأكثر مما يدين بـه المحرك البخاري للعلم"(٣٢٨). وهذا واضح تـماماً. وأول قاطـرة جديرة بـهذا الاسـم هي القـاطرة **Rocket** (١٨٢٩) الـتي ابـتكـرها جـورج ستيفنسون. وكان ستيفنسون (١٧٨١ ـ ١٨٤٨) عاملاً إنجليزياً تحول إلى مهندس بعد أن تلقى دروساً في الكبر(٣٢٩). إن الفضل كله إنما يرجع إذاً إلى التكنولوجيا. لكن السمة الأصيلة لـلقاطرة **Rocket** هي أنها قد استخدمت مرجلاً أنبـوبياً صممه مهندس فرنسي هو مارك سوجان (١٧٨٦ ـ ١٨٧٥)، ابن أخت جوزيـف مونجولفييه(٣٣٠). ومن ثـم فإن النظرية تـستحق الفضل أيضاً. وقد استـفادت النظرية العلمية بـدورها من التجارب التي دشنها اسـتخدام المحرك البخاري: فقد شـهدت ستينيات القرن التـاسع عشر مولد الديناميكـا الحرارية، وهي فرع جديد ومثمر مـن فروع الفيزياء(٣٣١). بـل إن عيـوب البخار نفسها قـد أصبحت مصدر تساؤل علمي بل ووسواساً قهـرياً. ففي داخل سلندر الضغـط في القاطرة مثـلاً، طوَّر البخار عادة مـزعجة تتمثـل في عدم الانصياع لـقانون ماريوت (أو قانون بويل) وأخذ يفقد فجأة ما بين ١٥٪ و٥٠٪ من طاقته ـ إلى أن جاء يوم فـي عام ١٨٧٠، توصـل فيه رب صـناعة الزاسـي، هو جوسـتاف أدولف هـيرن (١٨١٥ ـ ١٨٩٠، وهو من عشـاق الميتافيزيـقا بالمناسـبة)، إلى حل المشكـلة: فالرد يتمثل في الحيلولة دون تكوُّن وتكثُّف الماء داخل السلندر(٣٣٢).

وهذا التاريخ المتداخل كان من المقدر له بـالطبع أن يتواصل، مع إدخال تحسينات على القاطرات والمـقطورات، وعلى السكك والعوارض الخشبيـة [أو الحديدية]، وعلى أدوات الربط والعجلات والعربات، بما أتاح للقطارات اجتياز المنحنيات بيسر أكبر.

والواقع أن التداخل بين العلم والتكنولوجيا، بين التكنولوجيا والعلم، وهو موضوع لا ينفد، إنما يجد تصويراً خاصاً له في التغيرات الكثيرة في الميتالورجيا، في فرنسا كما في أماكـن أخرى. "لقد كان الـقرن التاسع عشـر قرناً ملحـوظاً من حيث الاسـتخدام المتزايد للحديد وللصلب، أكان ذلك في استعمالات جديدة تماماً كالسكك الحديدية أم كبديـل للخشب كـما في حالة الـعوارض والجسور والـسقالات"(٣٣٣). وهـنـا كـان المسـتهلك هو الذي يـحدد الإيقاع، حيث يـفرض المواصفـات ويحفز الانتاج ويـلهم ابتكـارات جديدة. وقد أدى إحلال الـكوك محل الفـحم النبـاتي إلى الانتاج الـرخيص للصلب من الدرجة العالية. والحال أن أسـماء بسمر، الذي يرجع الاختراع الذي قام به

إلى أعوام ١٨٥٦ ـ ١٨٥٩، ومارتان (١٨٦٤) وتوماس وجيلكرست (١٨٧٨)، إنما ترمز إلى مراحل "ثورة ميتالورجية" وإلى ظهور "صناعة صلب علمية"، ترتبت بالدرجة الأولى على الحاجة إلى بناء خطوط سكك حديدية يمكنها أن تصمد للاستنزاف وللصدمات. وكان هناك بحث خاص عن المنتجات جيدة النوعية ـ وهو سر حظوظ مؤسسة فيندل في عهد الامبراطورية الثانية(٣٣٤). وشيئاً فشيئاً أخذت تتطور البحوث عن خلطات جديدة للمعادن، مما أدى إلى إنشاء المزيد من المعامل التجريبية وظهور شبكة معارف علمية. وهكذا نمت ميتالورجيا متنوعة قائمة على أسس علمية.

وقد حدث الحوار نفسه بين العلم والتكنولوجيا في الكهرباء. لكن العملية هنا سارت في الاتجاه العكسي. وكما يقول فرانسوا كارون، فإن "الكهرباء كانت علماً قبل أن تصبح صناعة"(٣٣٥). والتقدمات النظرية التي اعتمد عليها كل شيء آخر قام بها آمبير (١٧٧٥ ـ ١٨٣٦) وآراجو (١٧٨٦ ـ ١٨٥٣) وفاراداي (١٧٩١ ـ ١٨٦٧) وماكسويل (١٨٣١ ـ ١٨٧٩). وبعد ذلك ظهرت الممارسة والتجربة على المسرح، بفضل لوي ـ فرانسوا بريجي (١٨٠٤ ـ ١٨٨٣)، وهو صانع ساعات وفيزيائي، وفرنر فون سيمنس (١٨١٦ ـ ١٨٩٢)، وهو ضابط مدفعية ومهندس ومستثمر، وزينوب جرام (١٨٢٦ ـ ١٩٠١)، الذي قد يكون أروعهم. فهذا المخترع غير العادي قد ولد قرب ليج لأسرة كبيرة وبعيدة عن أن تكون ميسورة الحال. وبما أنه كان دائماً "في حرب مع الإملاء"، فقد كان تلميذاً سيئاً واضطر إلى العمل بالنجارة ولم ينجح إلاَّ في توفير أسباب هزيلة للعيش بالرغم من مهارته الفائقة. وفي عام ١٨٦٠، حصل على وظيفة كنجار للأثاث الفاخر عند شركة لاليانس، وهي شركة متخصصة في الأدوات الكهربائية. والحال أن هذه الأخيرة قد فتنته بكل معنى للكلمة، وعندما تولى وظيفة أخرى في مصنع كريستوفل للصياغة، حيث كان يجري استخدام تكنولوجيا الجلفنة، بدأ يتخيل آلة من نوع جديد. ولا حاجة إلى قول إن أحداً لم يهتم أدنى اهتمام بأفكاره، وفي عام ١٨٦٩، قام بمساعدة زوجته بـ "تركيب عناصر آلته على طاولة المطبخ"(٣٣٦). ثم وقعت الحرب الفرنسية ـ البروسية، ولم يتمكن إلاَّ بعدها من أن يعرض على أكاديمية العلوم مولِّده الكهربائي، ماكينة جرام، التي تعمل بتحريك مقبض، والتي كانت ما تزال تُرى في معامل الفيزياء في المدارس قبل عقود قليلة. وبدلاً من تحريكها بتيار كهربَائي، فقد كان بالإمكان تحريكها بشكل عكسي، عبر استخدام محرك بخاري لتوليد الكهرباء. وبالطبع، فإن المخترع قد استنسخ أفكاراً من

عصر سابق دون أن يدرك ذلك. والآن يميل العلماء إلى الاستهزاء بالمؤرخين الذين يشيدون بهذا المخترع النجار. لكنني أعتقد أن المؤرخين على حق. وفي السلسلة العظيمة للاختراعات وللتقدم الصناعي، يعتبر جرام حلقة أساسية.

ومن المؤكد أن الأمور قد تحركت بعده بسرعة. وحتى نحو عام ١٨٧٠، كان "انتاج الكهرباء... يستخدم أساساً في تلبية الحاجات جد المتواضعة للاتصال التلغرافي"(٣٣٧)، والذي يشكل، بحسب تعبير موريس دوماس "العلامة الأولى للصناعة الحديثة"، والتي كانت قد ظهرت خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. لكن الكهرباء لم تدخل الحياة اليومية إلاّ بعد ذلك بوقت طويل. ففي عام ١٨٧٩ بنى سيمنس أول قطار كهربائي؛ وفي عام ١٨٨٣، أنشأ ديبريه خطاً يعمل بالطاقة الكهربائية بين فيزيل وجرينوبل (١٤ كيلو متراً)؛ وفي عام ١٨٨٨ جرى تدشين ترام كهربائي في باريس(٣٣٨). وبحلول عام ١٩٠٦، كانت العاصمة تحوز كابلات كهربائية للإنارة طولها ٦٧١ كيلو متراً في مقابل أنابيب لمصابيح الغاز طولها ٢٥٠,٠٠٠ كيلو متراً(٣٣٩). وفي تلك الأثناء، كانت الكيمياء الكهربائية قد ساعدت على التثوير التام لصناعة الكيميائيات الثقيلة. وظهر مصدر جديد للطاقة مع الهيدرو ـ كهرباء (المعروفة في فرنسا بالفحم الأبيض)، والتي كانت بحلول تسعينيات القرن التاسع عشر تنافس كلاً من الفحم والبخار في توليد الكهرباء.

لكن أي إنسان يحيا اليوم سوف يكون على علم جيد بالتحول التام الذي أدخلته الصناعة على التكنولوجيا وأساليب الحياة. وأنا أتذكر جيداً، في القرية الموجودة في الميز والتي اعتدت العودة إليها كل سنة حتى عام ١٩٢٤، الضوء المنبعث من مصباحنا الكبير الذي يعمل بالكيروسين، والمعلق فوق مائدة تناول الطعام في خزفية بيضاء، مع أباجورة من المادة الشفافة نفسها. كما يمكنني أن أتذكر المصباح الذي يعمل بالكيروسين والمغطى برف آوير هش، والذي اعتدت المذاكرة على ضوئه عندما كنت تلميذاً في باريس حتى عام ١٩٢٠.

وترد على خاطرى ذكريات أخرى وأنا أكتب هذه السطور: حيرتي الشديدة نحو عام ١٩١٠، بينما تحاول والدتي دون نجاح أن تشرح لي ما هي السينما؛ أو المرة الأولى التي رأيت فيها طائرة تحلق فوق باريس في عام ١٩١٣، في صحبة ألكسندر ميرلو، الأستاذ الرائع الذي كان يعلمني اللاتينية في ليسيه فولتير. وحوالي ذلك الوقت نفسه، اقتربتُ بحذر شديد من تليفوني الأول. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩١٣، أتذكر كيف كان

والداي، في تريفريه (الميز)، يتباريان في وصفهما لي لرحلتهما الليلية في سيارة تخص جاراً لنا كان يدير محل أجواخ وألبسة في البورج.

بعد الكيف اللماذا

إن مخطط أوبير بورجان الذي استخدمته هنا، حتى وإن كان مُعَدَّلاً ومكتسياً بالأمثلة، إنما يساعدنا ببساطة على التصنيف والوصف. فهل بالإمكان معرفة الأسباب الكامنة وراء مراحل الصناعة التي تحدثنا عنها، هل بالإمكان رصد معنى معين للتطور وللمسلك الذي رافقه؟ عندما ننظر إلى تاريخ الصناعة الفرنسية المتواصل، فإن المسألة الصعبة هي مسألة ما إذا كانت هناك أية قواعد قابلة للرصد، تتكرر في مناسبات مختلفة ويحتمل أن تؤدي إلى نتائج متماثلة في الظروف المناسبة: هذه القواعد سوف يسميها جورج جورفيتش بـ "الاتجاهات" بدلاً من "القوانين"، فهو يعتقد (محقاً) أن المصطلح الأخير لا يعتبر مناسباً بالفعل في "العلوم" الإنسانية.

يمكن القول إن القاعدة الأولى (أو الاتجاه الأول) هي ما جرت العادة على تسميته بـ "العناية الإلهية الثانية". وهذه الصيغة غير العادية موجودة عند كاتب متأخر إلى حد ما، هو أنطوان كايّو. فقد كتب يقول إن الصناعة، "الفاعلة دائماً وأبداً، [هي] أشبه ما تكون بعناية إلهية ثانية" ـ بالنسبة للفقراء، كما يقصد(٣٤٠). وهذه **الفكرة** لم تكن جديدة، حيث إنها موجودة بالفعل في **معجم** سافاري دي بريسلون **التجاري** لعام ١٧٦٠، حيث نقرأ: "إن معجزات الصناعة قد نشأت دائماً من قلب الضرورة"(٣٤١). أمَّا باسفيل، أمين لانجدوك في عام ١٧٣٠، فقد أشاد بالذكاء البشري بدلاً من العناية الإلهية، "كأن الطبيعة تعوض عن الخسائر التي حلت بالناس الذين تعتبر أرضهم عقيمة وجرداء [بتزويدهم بـ] الصناعة و... بالمواهب المناسبة للتجارة"(٣٤٢).

والمثال الشهير في هذا الصدد هو الجيفودان وهو إقليم فقير وجبلي، حيث كانت الشتاءات الباردة برداً مريراً ترغم الفلاحين على الهرب إلى داخل بيوتهم. بل إن الأمر لم يكن يتطلب الحافز المتمثل في وجود **Verleger** حتى ينكبوا على غزل ونسج أقمشة خشنة، لكنها قابلة للتسويق، من صوف أغنامهم. وتقول لنا مذكرة ترجع إلى عام ١٧٤٠ إن "هناك نحو ٥,٠٠٠ نساج بالأنوال اليدوية في الجيفودان"(٣٤٣). لكن نحو نصف النساجين كانوا يتركون أنوالهم خلال الفصل "المناسب لفلاحة الأرض". وإذ يصبحون فلاحين في الصيف، فإنهم يعودون إلى النول، ما أن "يجدوا أنفسهم

مدفوعين إلى الاستقرار في بيوتهم بسبب الجليد والثلج اللذين يهيمنان على الأرض والقرى الصغيرة لمدة ستة أشهر من العام". والحال أن قيام سكان الجبل هؤلاء ببيع أقمشتهم في الأسواق الكبرى في المناطق المنخفضة قد ساعدهم على تدبير أسباب هزيلة للعيش.

ويمكن قول الشيء نفسه عن السيفين القريبة، على الآرييج، خاصة أبرشية ميربوا، وهي **pays** فقير بشكل خاص: فالسكان الميسورون الوحيدون لا يوجدون إلاّ في الورش. وحول مازاميه، بما أن الأرض كانت في معظمها "جرداء بالكامل"، كان السكان مضطرين إلى العمل في حقل النسيج(٣٤٤). وتشير مذكرة ترجع إلى عام ١٧٣٣، حول اللانجدوك بوجه عام، إلى أن أصحاب الأرض الخصبة، "المنشغلين بالزراعة التي يعلقون عليها كل آمالهم"، إنما يجدون صعوبة في تدبير أسباب عيشهم، في حين أن الفلاحين الذين يحيون على الأرض الفقيرة، وغير المكتفين بـ "نعم الطبيعة... ينكبون على الصناعة"، التي تزود "الأكثر فقراً بأسباب العيش وبسداد المستحقات الواجبة عليهم"(٣٤٥). وربما كان هذا صحيحاً. لكن ميزة الصناعة الريفية إنما تكمن في أنها يمكن أن تشكل إضافة إلى ناتج الأرض، حتى ولو كانت هذه الإضافة هزيلة: إنها "نعمة إلهية ثانية". وهي لم تستبعد قط فلاحة قطعة صغيرة من الأرض، أو بستان صغير على الأقل، أو تربية عدد قليل من البهائم.

وفي المدن، كانت القواعد مختلفة. فهنا كان هناك دائماً عمل حرفي، ناشيء بشكل تلقائي من حاجات أي مستقر حضري والإقليم المحيط به. ولكن هل كان دائماً نعمة إلهية ثانية، ضمانة ضد الفقر؟ يتعين على المرء أن يحدد ما هو الفقر، ما هي خصائصه وأسبابه. لكن المدن لم تكن بالتأكيد محصنة ضده.

في ليل مثلاً، أدى الفائض السكاني إلى التعجيل بالنمو وبالتنويع الصناعيين. وفي حين أن متوسط الكثافة السكانية في فرنسا كان ١٥ فرداً في الكيلو متر المربع الواحد، فإن الكثافة السكانية في **département** النور كانت أكثر من ١٠٠، بينما كان الرقم في ليل ٢٥٥! وتحت هذا الضغط الديموجرافي، ازدهرت جميع الصناعات، إذ سعت إلى التغلب على معوقات السوق المحلية الفرنسية وإلى تلبية طلبات التجارة الخارجية. وعلى مدار وجود المدينة تقريباً، كان هناك ازدحام، حيث كانت البروليتاريا متكدسة في الأسطح والأقبية. وكانت ليل حالة متطرفة، مدينة سابقة لعصرها. فالمدينة كانت تعج بالأنوال، بل إن كل قوتها كانت مستوعبة في نشاطها الذي امتد إلى الريف، الـ **plat**

pays، أيضاً(٣٤٦). وهذه الاعتبارات ما تزال لها حاليتها حيث إن الأسباب الواحدة قد تؤدي إلى نتائج واحدة: ففي عالم اليوم، شهدت سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية نمواً تجارياً وصناعياً مثيراً، لكنه قائم على اقتصاد أجور منخفضة وساعات عمل زائدة عن الحد. وكل ذلك لتلبية الدعوة القوية من جانب الأسواق الخارجية، فالعملية في هذه الحالة، إن لم نقل المشكلة في هذه الحالة، إنما تدور على نطاق عالمي. ولكن هل يصح الحديث عن عناية إلهية ثانية في هذه الحالة؟

لنقل بالأحرى إن الصناعة قد قدمت مخرجاً من المصاعب ماثلاً دائماً. وكان بالإمكان دائماً سلوك هذا الدرب إذا ما ظهرت الحاجة إلى ذلك. لقد كانت الحل الذي تم تبنيه بشكل ثابت في نهاية المطاف، حتى وإن كان مراً؛ وهكذا فبالرغم من الانهيارات الدورية والتوقفات التي عرفتها، كانت تسترد عافيتها دائماً وتتقدم دائماً. لقد كانت الصناعة أشبه ما تكون بنهر، يجتاح العقبات، ويتعزز تدفقه دائماً كما لو كان بفعل سيرورة طبيعية ما. بل إن حرب الأعوام المائة والأزمات التالية لم توقف هذه الحركة. وقد تنهار الصناعة في مدينة أو إقليم، لكنها تنبعث في مدينة أخرى أو إقليم آخر، كما لو كان بفعل قانون تعويضي من نوع ما. وغالباً ما ورد في هذه الصفحات ذكر حرب الخلافة الإسبانية الطويلة (١٧٠١ ـ ١٧١٣/ ١٧١٤). فهل سوف تؤدي، في أعوامها الأخيرة، إلى الكوارث وأزمات الركود التي كثيراً ما جرى التنبؤ بها على نحو منتظم؟ في ٦ أبريل/ نيسان ١٧٠٨، كتب مفتش حكومي، في رانس، إلى المراقب العام: "بوسعي أن أؤكد ذلك يا سيدي، في التو والحال، أنه من جراء حظ سعيد بشكل غير عادي، لم تعان تجارة هذه المدينة إلاّ بشكل طفيف، إن كانت قد عانت على الإطلاق، من الحرب الحاضرة، وليس هناك عامل واحد عاطل"(٣٤٧). ولا أريد أن أخرج بتعميمات من هذا المثال ـ فكلمات "حظ سعيد بشكل غير عادي" تستبعد ذلك تماماً. ولا أود أن أنفي أن الحرفيين الفرنسيين قد عانوا، خاصة في السنة التالية، من مصاعب إضافية ترتبت على الشتاء القاسي لعام ١٧٠٩. لكن النهر واصل التدفق مع ذلك، وهذا هو الشيء الأساسي. وكان يمكن للأمور بالطبع أن تكون أفضل إن لم تكن فرنسا قد دخلت الحرب، وقد تحسنت الأمور بالفعل مع حلول السلم في عامي ١٧١٣ ـ ١٧١٤.

لكن فرنسا خلال الثورة والامبراطورية هي مثال أفضل بكثير. إن بعض المؤرخين يواصلون وصف تلك السنوات بأنها كارثية؛ ولا شك أنهم يقولون ذلك مخلصين،

ولكن هل هم على حق؟ صحيح أنه قد حدث هبوط مثير في التجارة الخارجية (كان الحجم الإجمالي للواردات والصادرات ١٠٠٠ مليون **livres** في عام ١٧٨٩؛ ثم ٥٥٠ مليون في عام ١٧٩٥؛ ثم ٦٢٢ مليون في عام ١٨١٥). لكن التجارة الخارجية كانت مجرد جزء واحد من التجارة الفرنسية ككل، وفي تلك الفترة لم تكن لها "الأهمية بالنسبة لمجمل الاقتصاد الصناعي [الفرنسي] والتي سوف تكون لها خلال عهد الامبراطورية الثانية بعد عام ١٨٥٢". والأكثر وضوحاً هو أن مؤشر الانتاج الصناعي "في الفترة النابوليونية [كان] أعلى مما كان في نهاية عهد النظام القديم"(٣٤٨). ولذا فإنني أميل إلى الاتفاق مع سيرج شاسانيه على أنه كان هناك استمرار واستقرار، في كل من هياكل حجم الانتاج الصناعي بين فرنسا النظام القديم وفرنسا بعد الثيرميدورية، بل وبعد ذلك، وذلك بالرغم من الخسائر الكبرى التي ترتبت على الحروب النابوليونية(٣٤٩). وما كانت فرنسا تفتقر إليه هو الثورة الصناعية. لكن هذه ليست المشكلة نفسها تماماً. فالثورة الصناعية كانت ذروة تطور طويل الأجل كانت إنجلترا وحدها هي التي أنجزته في القرنين السابع عشر والثامن عشر. أمّا فيما يتعلق بفرنسا، فإن اللعبة كانت قد انتهت قبل عام ١٧٨٩(٣٥٠).

ولكن هل تنطبق الفكرة الرئيسية التي أعرضها، بالمقابل، على القرنين التاسع عشر والعشرين، في وجه مصاعب رهيبة أحياناً؟ وهل تم التغلب بالفعل على هذه المصاعب؟ إن الحرب الفرنسية ـ البروسية في عام ١٨٧٠، بالرغم من أنها كانت مؤلمة للاعتزاز القومي الفرنسي، لم تؤد إلى خراب الاقتصاد الفرنسي. وهذا واضح تماماً. ولكن هل يمكن قول الشيء نفسه عن الكوارث الضخمة التي ترتبت على الحربين العالميتين الأولى والثانية؟ إن جان بوفييه يعفيني من الرد على هذا السؤال: "أثبتت الحربان العالميتان في القرن العشرين أنهما مخربتان للنمو الصناعي [الفرنسي] في الأجل القصير فقط. فهما لم تقضيا عليه. وفي كل من المناسبتين، قادتا إلى فترات استعادة سريعة للقوة وللنمو، بلغت ذروتها في الربع الثالث من القرن، في أحجام غير مسبوقة للانتاج (وللاستهلاك): فبين عامي ١٩٤٤ و١٩٧٧ (بما في ذلك فترة استعادة القوة) تضاعف الانتاج الصناعي ١٢,٨ مرة"(٣٥١). ومن ثم فإننا نجد هنا أيضاً استمرارية وبقاءً واستعادة للقوة. والشيء نفسه ينطبق على الأزمات الاقتصادية، بالرغم من أثرها السلبي: فلو تحدثنا من الناحية الصناعية، فسوف نجد أن فرنسا قد اجتازت بنجاح لحظة انهيار عام ١٩٢٩ الخطرة، بشكل أقل سهولة، والحق يقال، من اجتيازها لأزمة

عام ١٨٥٧ أو لأزمة عام ١٨١٠، والتي يرى بعض المؤرخين أنها كانت أكثر كارثية بالنسبة للامبراطورية من حرب إسبانيا. لكن فرنسا اجتازتها بالفعل، ونحن نجتاز تدريجياً الأزمة التي بدأت في السبعينيات من هذا القرن وقيدت حركتنا منذ ذلك الحين.

وهذه المسيرة إلى الأمام، هذا التقدم الصامت، المتواصل في وجه جميع العقبات، أكانت السياسات الخرقاء للحكومات أم الركود الدولي، هو في نهاية الأمر السمة الغالبة لتاريخ الصناعة الذي غالباً ما يُروى في أجزاء وحوادث قصيرة، دون أي إحساس بأن هذه الأجزاء والحوادث إنما تشكل سلسلة، تتميز بالاستمرارية وبالتقدم وبالتوسع. وقد حان الوقت لأن نراجع التفسيرات المعتادة، حيث إن هذه السيرورات ومظاهرها قد كررت نفسها عبر الزمن، وأثرت وهيمنت إحداها على الأخرى، وتواجدت جنباً إلى جنب. ففي المقام الأول، لا يمكن للصناعة أن تظهر إلى أن يتوافر فائض في الانتاج الزراعي؛ وفي المقام الثاني، بما إن الصناعة تحتاج إلى قوة بشرية، فإن فائض السكان الريفيين يجب أن يتهيأ للانخراط فيها؛ وفي المقام الثالث، لابد للصناعة من أن تكون قادرة على بيع منتجاتها ـ والحال أن لوديف، التي كانت تصنع أقمشة لملابس الجنود، قد حققت ثروة ضخمة خلال حروب الثورة والحروب النابوليونية(٣٥٢)؛ أمّا مازاميه فقد كانت تبيع الـ **cordelats** التي تنتجها لكندا؛ وكانت لافال تبيع النسيج القطني المخطط الذي تنتجه لأمريكا اللاتينية، وهلم جراً. ومن ثم فقد كانت التجارة هي الشيء الرئيسي. والتجارة، شأنها في ذلك شأن الصناعة، إنما تعتمد على الائتمان، على النشاط المصرفي، أي على الرأسمالية: وألم يتكرر القول بأنه إذا كانت الصناعة الفرنسية لم تتوسع توسعاً أسرع فإن مرجع ذلك هو أن أصحاب البنوك لم يسارعوا بما يكفي إلى مساعدتها؟ والدولة الفرنسية كان لديها دائماً ما تقوله، بما يترتب عليه من أثر مثمر أحياناً وبما يترتب عليه من أثر معوق أحياناً أخرى، ولكن دون أن تتخلى البتة عن التدخل. إن الموجة العالية التي نقلت الصناعة إلى الأمام كانت أشبه ما تكون بنهر يحرك ويحمل مركباً؛ لقد كانت حافزاً عاماً، إجباراً، ضرورة حيوية.

تقلبات متكررة

لكن القول بأن الحياة الاقتصادية تدفع وتحفز بحركتها الخاصة نشاطاً صناعياً مستمراً، وبأن هذه الاستمرارية سمة أساسية، إنما يتعارض بالتأكيد مع ما نعتبره إيقاع الصناعة الخاص. فما أكثر الانطلاقات الظافرة التي يقابلها الانهيارُ أو الانكماش أو

الركود! والمؤسسات الصناعية، إذا ما نظرنا إليها كلاً على حدة، إنما يبدو أنها تتبع قانون عدم استمرار من نوع ما، حيث إن حيواتها غالباً ما تكون قصيرة العمر. وقد سمعنا كلنا عن القرى المهجورة. وقد نُحسن صنعاً إذا ما تذكرنا المصانع المهجورة!

لقد أعد موريس دوماس في دراسته عن "الحفريات الصناعية" بياناً بجميع المصانع التي ماتت والبنايات التي تُركت للخراب أو أعيد تحويلها لاستخدامها في أغراض أخرى في سائر أرجاء فرنسا. وهو يعقد مقارنة بين "ديمومة" البنايات و"زوال" المؤسسات التي كانت قد اتخذتها مقراً لها في وقت من الأوقات(٣٥٣). وإذا اقتفينا خطواته، فبوسعنا أن نزور **المانيفاكتورات** الكبرى في مواقعها الأصلية.

ففي لوديف في اللانجدوك، ما تزال تلوح بعض البنايات الضخمة في شبه دائرة فوق ضفاف الليرج، وهو نهر صغير يخترق المدينة(٣٥٤). وغير بعيد عن هذا المكان، سوف نجد **مانيفاكتورة** فيلنيفيت الغريبة، المبنية، ككثير من البنايات الأخرى، وسط سفوح الجبل الأسود، الذي تتدفق منه الجداول سريعة الجريان والتي كانت في وقت من الأوقات أساسية لغسل الصوف وتقصير الأقمشة وتحريك دواليب المعامل. والحال أن معمل النسيج القديم هذا قد تفوق على جميع الأرقام القياسية من حيث طول العمر. لقد تأسس في عام ١٦٧٧ ولم يوصد أبوابه نهائياً إلاّ في عام ١٩٥٤، بعد فترة ركود طويلة. وبقاؤه يعني أن بوسع الزائر اليوم أن يدخل إليه وأن يجد "نسخة، شبه سليمة"(٣٥٥) من التنظيم الصناعي على نحو ما كان عليه في القرن الثامن عشر: وبدءاً من مقر رئيس المعمل، يمكن للمرء أن يتجه إلى قاعات المستودعات ذات العقود وقاعات الآلات وأماكن إقامة العمال، الموزعة على عدة شوارع، والتي كانت في آن واحد مساكن وورش نسيج؛ وأخيراً، هناك الأعمال الهيدروليكية للتزود بالمياه. والحال أن دزينة من القرى المبعثرة حول هذه القلعة الرأسمالية كانت تعمل معها على نحو وثيق(٣٥٦). وفي آبفيل وسيدان ولوفييه، سوف نجد بنايات ضخمة كالقلاع، متداعية الآن، تشكل شاهداً على طابع معامل النسيج الكبرى: إنها تولد وتزدهر وتموت. وفي بحث موريس دوماس عن الأفران القديمة ومعامل الصلب، ومعامل التكرير، وعناصر أخرى لحفريات الميتالورجيا، فإنه يطوف بنا في جميع أرجاء فرنسا، من البيريجور إلى المارن الأعلى أو الشاتيّونيه أو الكوت دور أو الفرانش كونتيه، ومن اللاند إلى بريتانيا، حيث نلاحظ مندهشين في سيرنا أن الفرن العالي الوحيد المصنف بوصفه أثراً قديماً هو فرن كون ـ لا ـ جرانفيل على الشيبه في ميرت ـ أيه ـ موزيل، والذي بُني في وقت

متأخر إلى حد ما، في عام ١٨٦٥، ثم تم هجره بعد ذلك بخمس عشرة سنة(٣٥٧).

ولكن بدلاً من الدخول في منجم الوثائق الفاتن هذا، ولو أنه غير معروف، فإن ما أهدف إليه هو مجرد الإشارة إلى مدى هشاشة وقصر عمر نشاط، ناهيك عن ازدهار، معظم المشاريع الصناعية. وأنا، إذ أفعل ذلك، إنما أردد نظرية والتر هوفمان، التي صيغت بالإحالة إلى إنجلترا بعد الثورة الصناعية(٣٥٨)، وإن كان يمكن تطبيقها باطمئنان على فرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبما أنها قد صيغت كأطروحة عامة، فمن السهولة بمكان مدها إلى ما وراء حدودها الزمانية السخية بالفعل.

وبدلاً من أن تكون نظرية، فإنها قاعدة، بل إنني أغامر هذه المرة وأقول إنها قانون. فبالنسبة لوالتر هوفمان، تتبع **أية** صناعة، بصرف النظر عن موقعها وهدفها (ويمكنني أن أضيف: وبصرف النظر عن فترتها) منحنى قطعياً مكافئاً منذ مولدها، فتشهد صعوداً سريعاً نسبياً ثم تصل بمرور الوقت إلى سقف معين، ثم تدخل في مرحلة هبوط قد يكون عمودياً. ولسنا بحاجة إلى استحضار الأمثلة التي يقدمها، والتي تثبت هذا الكلام. وفي كتاب آخر، اختبرتُ "قانون هوفمان" بتطبيقه على قليل من الأمثلة التي يمكن قياسها، وهي نادرة جداً للأسف، من القرن السادس عشر(٣٥٩). إلاّ أن شيئاً واحداً يبرز بوضوح: إن أيام أية صناعة معدودة، حتى ولو كانت بداياتها مثيرة، وحتى ولو بدت في ذروة قوتها أنها قوية العافية. فكل نشاط صناعي سوف يخضع عاجلاً أم آجلاً لهذا المنحنى المقرر سلفاً، بصرف النظر عن صعودات وهبوطات الحظوظ على الدرب.

والخلاصة أنه في حين أن أية جماعة قروية تمتد خلفها وأمامها مئات السنين، فإن المؤسسة الصناعية لا يمكنها البتة أن تكون واثقة ـ مع بعض الاستثناءات التي لا تفعل سوى تأكيد القاعدة ـ من أن أمامها أكثر من قرن من الازدهار. ويجب أن نستنتج أن الصناعة هي ظاهرة قصيرة الأجل نسبياً. وبما أنها تعتمد أساساً على حكاية إرادية ـ هي حكاية المستثمر الفرد الذي يجرِّب حظه ـ فإنها تثبت بطريقتها أن النشاط البشري لا يمكنه أن يسيطر إلاّ على الأجل القصير: فالأجل الطويل، وخاصة الأجل الطويل جداً، بعيد عن متناول الإنسان.

وبالرغم من التناقض الظاهري، فإن هذه الملاحظات لا تمنعني من العودة إلى الأطروحة الأصلية التي ما زلت مؤمناً بها، ألا وهي أن النشاط الصناعي يتميز باستمرارية تصاعدية **عامة** إذا ما نظرنا إليه في سياق اقتصاد قومي محدد. فالموجة

الصناعية ككل لا تعرف الجزر، بل إن اتجاهها الكامن هو التوسع. وإذا كانت الإخفاقات والنكسات قاعدة، فإن المد النشيط هو قاعدة أخرى. أي أن المشهد كله هو خلاصة إضافات ونقص. وسوف أذهب إلى القول بأن أبسط تشجيع من الخارج ـ أكان على شكل إجراء حكومي مدروس جيداً، أو فتح سوق جديدة أو تحول مؤات في دورة الاستثمار، أو إزاحة منافس ـ إنما يمكّن القطاع الصناعي كله من التحرك إلى الأمام. وهذه نظرة متفائلة. لكنني أتصور أن ت. ج. ماركوفيتش، وهو أهم خبير في تاريخ فرنسا الصناعي، سوف يؤيدني في ذلك. فهو يجري تقسيماً ثلاثياً بين الصناعات الفرنسية: الصناعات الجديدة التي توفر حركية للقطاع كله؛ والصناعات التي أخذت في الأفول لكنها ما تزال تلعب دورها؛ والصناعات الآخذة في الركود ووصلت إلى نهاية عمرها(٣٦٠). وهذا المخطط يعكس بشكل أساسي تحليل والتر هوفمان، والرسم البياني الوارد في الشكل ٤٠، من كتاب ماركوفيتش، يبين ذلك بوضوح كاف: فالتقدم الصناعي يعتمد على الابتكار. وبينما أصل إلى ختام هذه التأملات السريعة، فإنني أجد نفسي منحازاً إلى علماء اقتصاد مثل مينش وأندريه بياتييه وكثيرين غيرهم دون شك: إن الابتكار هو سر شباب الصناعة، ومكافأة التكنولوجيا الذكية والضرورية.

وما يزال علينا أن نفسر الفشل واستنفاد القوى، والحاجة المتكررة إلى استعادة الشباب. فما هي أسباب التقلبات المنتظمة التي تميز تاريخ الصناعة؟ في الماضي، حتى بالنسبة لمؤرخ دقيق وواسع الاطلاع كهنري سيبه، كان هناك ميل إلى تعريف الفترة محل البحث من زاوية التاريخ السياسي: ماذا كانت حالة الاقتصاد الفرنسي في عهد عودة الملكية أو في عهد ملكية يوليو/ تموز أو في عهد الجمهورية الثالثة(٣٦١)؟ ثم بدأنا في النظر في المراحل الاقتصادية التي حددها فرانسوا سيميان: الاتجاه الهابط من عام ١٨١٧ إلى عام ١٨٥٢؛ صعود من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٧٦؛ هبوط آخر بين عامي ١٨٧٦ و١٨٩٦، تلاه اتجاه صاعد، يشمل زمن الحرب العالمية الأولى، استمر حتى عام ١٩٢٩. والآن يبدو أن هناك حقيقة مربكة آخذة في الظهور، ألا وهي أن الصناعة قد تتطور أحياناً بشكل أسرع خلال مرحلة ب أو مرحلة هبوط مما خلال مرحلة أ أو مرحلة صعود(٣٦٢). فهل نكتفي بإهمال المشكلة واعتبارها غير قابلة للحل؟ أم أن بوسعنا إعادة النظر فيها من منظور الأزمة؟ وألا يمكن أن يقال إن النمو، الذي يخفف الصدامات والمنافسة، والذي يعزز كُلاً من الأرباح والطلب، قد يمكّن الجميع من البقاء، بما في ذلك البط الأعرج؟ الخلاصة أن النمو قد يلعب دور قوة

الشكل ٤٠

صناعات دينامية وتقدمية وآفلة.

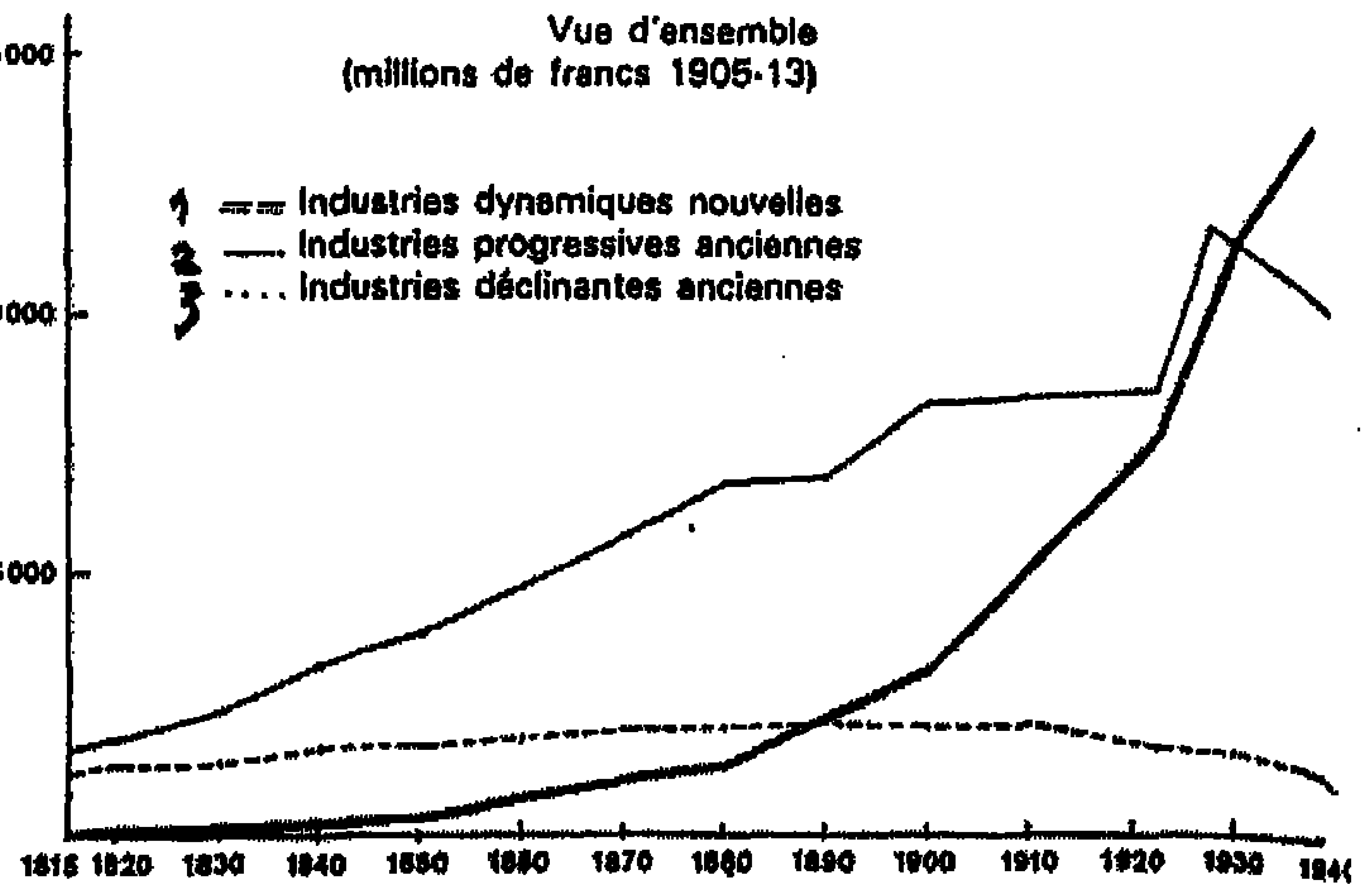

نظرة إجمالية (بملايين الفرنكات ١٩٠٥ ـ ١٩١٣):

1 ـ صناعات دينامية جديدة　　2 ـ صناعات تقدمية قديمة.　　3 ـ صناعات قديمة آفلة.

المصدر:

T. J. Markovitch, *L'Industrie française de 1789 a 1964*, Cahiers de l'ISEA, 1966.

تساعد على البقاء. أمّا الأزمة الاقتصادية، من الجهة الأخرى، فهي تعجل الانهيار طويل الأجل وتخفِّض الأرباح وتزيد المنافسة القومية والدولية، بما يؤدي إلى زيادة قوة الأقوياء وزيادة ضعف الضعفاء(٣٦٣). ومن الممكن أيضاً أن تؤدي هذه الريح الباردة إلى تشجيع الابتكار، ودفع الناس إلى البحث عن حلول جديدة، عن مخرج جديد من الأزمة. لكن هذا يقودنا إلى مشكلة أخرى وهي مشكلة قد تكون أصعب على الحل بكثير من الأولى: كيف يمكن تفسير الأزمة نفسها.

محصلةٌ أو بقاءُ المشروع الصغير

جميع المؤرخين اليوم متفقون على أنه، في ظل النظام القديم، كانت فرنسا، بمساحتها المترامية الأطراف، وبثروتها الكامنة، وبسكانها موفوري العدد (وهم أكبر سكان في أوروبا فيما عدا روسيا) القوة الصناعية الأولى في أوروبا. لكن هذه الصدارة كانت تستند إلى أساليب وعمليات قديمة وإلى وحدات انتاج صغيرة. وكان رأس المال مركزاً في بعض المدن الكبرى (ليون وليل) وفي موانيء مثل مارسيليا وبوردو، لكن هذه المراكز المالية كانت تفضل استثمار مالها في شيء أقل مجازفة من المشروع الصناعي - وهي حقيقة معروفة جيداً لدى المستثمرين. وتركز رأس المال الرئيسي الوحيد الذي كان من المحتمل أن يسمح لنفسه بأن تجتذبه الصناعة هو باريس، بالرغم من أنها كانت هي أيضاً منجذبة إلى التجارة والصفقات التجارية الكبيرة بأكثر من انجذابها إلى المنسوجات أو الصلب، وكانت أكثر ميلاً إلى استيراد الصوف الإسباني أو شراء أقمشة من سيدان أو إيلبيف بأكثر من ميلها إلى الاستثمار في صناعة الصوف والتي كان التجار وبائعو الأقمشة قد أبدوا على أية حال اهتماماً أكثر من نظري بها في القرن السابع عشر. والخلاصة أن فرنسا في عام ١٧٨٩، أياً كانت عافية الاقتصاد، كانت تحوز قطاعاً صناعياً غارقاً في أساليبه القديمة - مع مجرد استثناءات قليلة، في القطن وأعمال المناجم والميتالورجيا. والحال أن الثورة الصناعية، المستوردة بوجه عام من إنجلترا، سوف تجد صعوبة في التخلص من هذا القيد القديم: لقد كان على الاثنين أن يوجدا جنباً إلى جنب.

وهذا النظام القديم الصناعي الذي استمر خلال القرن التاسع عشر وحتى وقت متأخر كعام ١٩١٤ أو بعده، كان يتميز بما يمكن تسميته بصناعة من الدرجة الثانية، أو كما وصفه ت. ج. ماركوفيتش بـ "انتاج حرفي بالمعنى الأوسع"، تمييزاً له عن

الصناعة بالمعنى الـدقيق لهذا المصطلح، أي الصناعة الكبيرة التـي تتميز بتركز الموارد والقوة البشرية. ونتائج الاستقصاءات الرئيـسية الأربعة التي جرى الاضطلاع بها في عهد ملكية يوليو/ تموز وفي عـهد الامبراطورية الثانية (١٨٤٠ ـ ١٨٤٥، ١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، يلخصها ت. ج. ماركوفيتش في الجدول التالي (الأرقام بملايين الفرنكات):

	الانتاج الصناعي الإجمالي	الصناعة بمعناها الدقيق		الانتاج الحرفي بمعناه الواسع	
	(المتـــــــــوسطـات السنويـــــة)				
١٨٣٥ ـ ١٨٤٤	٦٣٨٥	١٦١٢	٢٥,٢٪	٤٧٧٣	٧٤,٨٪
١٨٥٥ ـ ١٨٦٤	٩٠٩٠	٣٤٠٦	٣٧,٥٪	٥٦٨٤	٦٢,٥٪

ووفقـاً لهذه الاسـتقصـاءات، فإنه "في غـضون عشـرين سنـة بين عـامي ١٨٤٠ و١٨٦٠، زاد الناتج الصناعي الإجمالي بنسبة ٤٢,٣٦٪؛ حيث زادت الصناعة بالمعنى الدقيق... بـنسبة ١١١,٢٩٪، بينما لـم يزد الانتاج الحرفي بـالمعنى الواسع إلاّ بنسبة ١٩,٠٨٪. ومن ثم فإن الـتغير الهيـكلي كان عظيـماً جداً. فحصة الـصناعة بالمـعنى الدقـيق قـد زادت من ٢٥,٢٪ إلـى ٣٧,٥٪"(٣٦٤). وهذا التـحول الهيكلـي أكثر وضوحاً بكثير، إذا ما قارنّا حصص كل من الأربـاح والأجور في سياق الصناعة بالمعنى الدقيق: فقد زادت الأرباح من ٥٦٪ إلى ٦٠,٤٪ بينما هبطت الأجور من ٤٤٪ إلى ٣٩,٦٪. و"هذا الـهبوط الـنسبـي في حصة الأجـور في الصـناعات الـمتوسـعة (أو "الدينامية") إنما يعد مميزاً للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر". لكنه كان مصحوباً بارتفاع في سعر المواد الـخام. فهل يجب أن نعتبر ذلك، كما يعتبره دلـيلنا، سبباً بين أسباب التوسع الاستعماري، سبباً بين أسباب امبريالية القوى العظمى(٣٦٥)؟

ولكن أياً كـان الأمر، فإن الصناعـة الصغيرة، حتـى وإن كانت أهميتـها قد أخذت تنحدر، كانت ما تزال تستأثر بحصـة الأسد في الصناعة الفرنسية ككل: ٦٢,٥٪ فـي عام ١٨٦٠. بل إن هـذا الرقم نفسه أقـل من الواقع، حيـث إن المعيار محـل الخلاف الواسع والذي اختارتـه فرق الاستقصاء للتمييز بـين الصناعة الكبيرة والصنـاعة الصغيرة

كان يتمثل في استخدام الآلات. وهكذا فـفي السجلات الإحصائية لعام ١٨٦٦، سوف نجد أن خياطاً يملك ماكـينة سنجر للخياطة (وهي ابتكار حديث نسـبياً) ويستخدم عمل اثنين مـن المساعدين، سوف يُعـتبر مشتغلاً بـ "الصناعة الكبيـرة"! ويفضِّل ت. ج. ماركوفيتش محقاً الـتمييز بين الصناعة والعمل الحرفـي "بحسب ما إذا كان رب العمل يدير المشروع دون أن يـقوم هو نفسه **بالعـمل** فعلاً، أو ما إذا كان مـديراً وعاملاً في الوقت نفسـه". ومن ثم فإنه يُدرج تحت مسـمى الحرف الورش الصغيـرة والصناعات الريفية الموجودة دائماً والانتاج الصناعي المنزلي، المكرس أساساً لتلبية حاجات الأسرة المعـيشية. وإذا ما راجعـنا الحسابـات وفقاً للمـعايير الجديـدة، فإن حصة "الصـناعة بالمعنى الدقيـق" نحو عام ١٨٦٠ لن تعود ٣٧,٥٪ بل مـجرد ١٩,٨٪ ـ أي مجـرد خُمس الانتاج الصـناعي الإجمالي(٣٦٦). وهكذا فإن الصناعة الكـبيرة، التي كانت ما تزال تشكل استثناءً، كانت محاطةً من جميـع الجهات بانتاج تقليدي، كانت تقف فوقه كجزيرة فـي بحر. وفي تلك الأثنـاء، واصل الانتاج التقـليدي البقاء بل وشـهد تزايداً: والواقع أن التقدم الصناعي كان مزدوجاً ـ مثيراً في حالة الصناعة الكبيرة لكنه واقعي بما يكفي بالنسبة للمشاريع الصغيرة أيضاً.

والحال أن حسابات ت. ج. ماركـوفيتش المعدَّلة إنما تتماشـى في نهاية الأمر مع التأكيدات الجـسورة الصادرة عن المؤرخين اللذيـن تتلمذ جيلي على يديـهما، واللذين كتبا **تاريخ فرنسـا المعاصر** الضخم، وهو الآن كتاب فات أوانه، تحت إشراف إرنست لافيس: سيبـاستيان شارلتي وشارل سينـيوبوس. فالأخير، وهو يكتـب في العقد الأول من هذا الـقرن، أي في قلـب عهد الجـمهورية الـثالثة، عـلى مسافـة بعيدة مـن عهد الامبراطورية الثانية، قد استخدم السجلات المتاحة له والتي كانت تشير كلها إلى التقدم الضخم الـذي أحرزته الصناعـة الفرنسية: "إن متـوسط عدد العمال بـالنسبة للـمؤسسة الواحدة كان ما يزال يُـقَدَّرُ، في عام ١٨٦٦، حتى في الصناعات الأكثـر تركزاً، بمجرد ٨٤ في الميـتالورجيا و٢١ في المـناجم والمحاجر و١٧,٤ في الـصناعات الكيمـيائية. وبحلول عام ١٩٠٦، ارتفع المتوسط إلى ٧١١ فـي صناعة الصلب و٤٤٩ في المناجم و٩٦ في صناعة الزجاج... وبحـلول عام ١٨٩٦، كانت نسبة ٣٦٪ فقط، وبـحلول عام ١٩٠٦، كانت نـسبة ٣٢٪ فقط، من القوة العاملة مـا تزال تعمل في المؤسسات الصغيرة التي يعمل في الواحدة منها أقل من ١٠ عمال"(٣٦٧). ومع وجود ثلث العمال الفرنسيـين في المؤسسات الصغـيرة ووجود ثلثين في الصـناعة الكبيرة، تنقـلب الساعة

الرملية، لكن نسبة الأقلية تظل نسبة مهمة تماماً.

فهل يجب أن نتصور أن استمرار بقاء المشاريع الصغيرة قد عرقل الصناعات الأكبر؟ أم أنه يجب على العكس من ذلك أن نتصور أن المشاريع الأكبر كانت بحاجة إلى المشاريع الصغيرة، وأن التعايش أنجب صلات وروابط؟ الشيء المؤكد هو أن الصناعة الكبيرة لم تتقدم بالسرعة التي كان يمكن أن تتقدم بها. وهي تتحمل المسئولية عن ذلك جزئياً: فالمخترعات الكبرى ـ السيارات والطائرات مثلاً ـ قد بدأت بداية مثيرة، لكن تطورها، إن لم أكن مخطئاً، كان بطيئاً. وبشكل أخص، فإن البنوك الفرنسية لم تسهم بالسخاء المطلوب، إذ ترددت في الارتباط بالاستثمار طويل الأجل الذي تتطلبه الصناعة. وشأنها شأن الموانيء البحرية الفرنسية الكبرى في عهد النظام القديم، كانت البنوك ميالة إلى العمل على صعيد عالمي بدلاً من العمل على صعيد قومي. ومن ثم فقد كان على الصناعات أن تتبادل العون فيما بينها، وأن تمنح إرجاءات متبادلة في تسوية المبيعات والمشتريات. وسوف تتاح لي الفرصة لقول المزيد عن هذه المشكلات التي برزت بشكل ضخم في التاريخ الفرنسي القريب. فهل الرأسمالية هي الملومة؟ ما دامت سمعتها ليست حسنة، فليس بوسعها أن تهرب من اللوم.

يقترح إيرفيه لو برا تفسيراً آخر جذاباً إلى حد ما. فهو يشير في المقام الأول إلى أن خط جينيف ـ سان مالو، وهذا أمر له دلالته، إنما يفصل مرة أخرى بين شطري فرنسا، شطر في الشمال، يتميز بمستوى كثيف للتصنيع، وشطر آخر في الجنوب، قاوم الصناعة وظل المشروع الاستثماري العائلي متحصناً فيه بقوة. "لقد ظل الشطران في تعارض أحدهما مع الآخر، إذ انخرط أحدهما في أشكال الانتاج الثقيلة، بينما انخرط الآخر في الأشكال الخفيفة؛ وفي أحدهما، كان الانتاج متركزاً، بينما كانت مواقع الانتاج في الآخر مبعثرة؛ وكان أحد الشطرين مغطى بحيازات الأرض الصغيرة، بينما كان الآخر مغطى بمزارع كبيرة تستخدم عمالاً زراعيين"(٣٦٨). والحال أن الجنوب الذي قاوم تطور الصناعة الحديثة في شكل التركيزات العمالية، قد شهد **مانيفاكتوراته** وورشه التقليدية، المتبقية من القرن الثامن عشر، وهي تخرج من دائرة الاستثمار بسبب طرد المصانع لها من خلال المنافسة. وهكذا أخذ الجنوب يتخلف عن فرنسا الثرية متزايدة الثراء الواقعة شمال اللوار (انظر الشكل ٤١). وفي عام ١٨٢٧ بالفعل، كان البارون دوبان يكتب فيقول: "أيها المواطنون الجنوبيون، لكم أهدي وصف فرنسا الشمالية [كتاب عنوانه **القوى الانتاجية والتجارية لفرنسا**]. . . وسوف تدهشون عندما

ترون الاختلافات في السكان، وفي الثروة في الأراضي وفي الصناعة وفي التجارة بين قسمي فرنسا الكبيرين اللذين ميزهما أجدادنا بفرنسا لغة الـ **oïl** وفرنسا لغة الـ **oc**. [وحثهم على إجراء] الدراسات الجادة والمثمرة الضرورية للـ **départements** التي تعيشون فيها. . . لأنكم تعانون اليوم من حرمانات مادية وأدبية تجعل حاجاتكم الفردية أوفر عدداً وأكثر إلحاحاً"(٣٦٩).

لكن الجنوب لم يكن مقدراً له أن ينجذب إلى هذه الدعوة إلى التصنيع: فسكانه، وهم آخر سكان في فرنسا يبقون على الأرض الزراعية، لم يخرجوا لتعزيز صفوف عمال الشمال (سوف يتألف هؤلاء إلى حد بعيد من مهاجرين). وعندما شهد الجنوب هو أيضاً، في نهاية المطاف، خروجاً ريفياً، فإن هذا الخروج سوف يكون إلى القطاع الثالث، أي إلى الخدمات والمهن الحرة وسلك الموظفين، ولن يكون إلى الصناعة إلاَّ فيما ندر إن كان قد حدث شيء من ذلك أصلاً. والواقع أن جنوب فرنسا ما يزال حتى في أيامنا هذه معادياً **من الناحية الثقافية** لأسلوب الحياة الصناعي.

وما دام الأمر كذلك، فخلال القرن التاسع عشر، كان على فرنسا الشمالية، حيث كان الانتاج الصناعي مركزاً، أن تعمل على تطوره بشكل جد نشيط. إلاَّ أن نموه، قياساً إلى بقية أوروبا، كان بطيئاً نسبياً (إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية على الأقل). وتفسير إيرفيه لو برا تفسير سياسي. فهو يذهب إلى أن الدولة الفرنسية، في القرن الماضي، كانت قلقة من الانقسام بين الشمال والجنوب، إلى حد أن "الضرورة الصناعية قد طمستها ضرورة الوحدة السياسية". وقد اتجه الاستثمار الحكومي - أي ثروة الشمال - إلى تنمية الجنوب، بفضل سياسة تعليم على المستوى القومي (قوانين جول فيري) وشبكة السكك الحديدية والتغلغل الإداري في البلد، وكذلك بفضل "برنامج بناء عام وخاص ضخم، غالباً ما اعتبره علماء الاقتصاد انحرافاً عن الاستثمار الانتاجي". وهذا، في رأيه، هو السبب الرئيسي في أن فرنسا "قد تخلفت في معدلات النمو الصناعي بين عامي ١٨٦٠ و١٩١٤". "إن فرنسا، بتخفيفها للتفاوتات التي صاحبت العصر الصناعي الأول [ربما تكون] قد قيَّدَتْ نموها الصناعي، بينما نجحت في خلق وحدتها السياسية"(٣٧٠).

الشكل ٤١

"التفاوتات في المجال الاقتصادي في فرنسا" في عام ١٨٣٠.

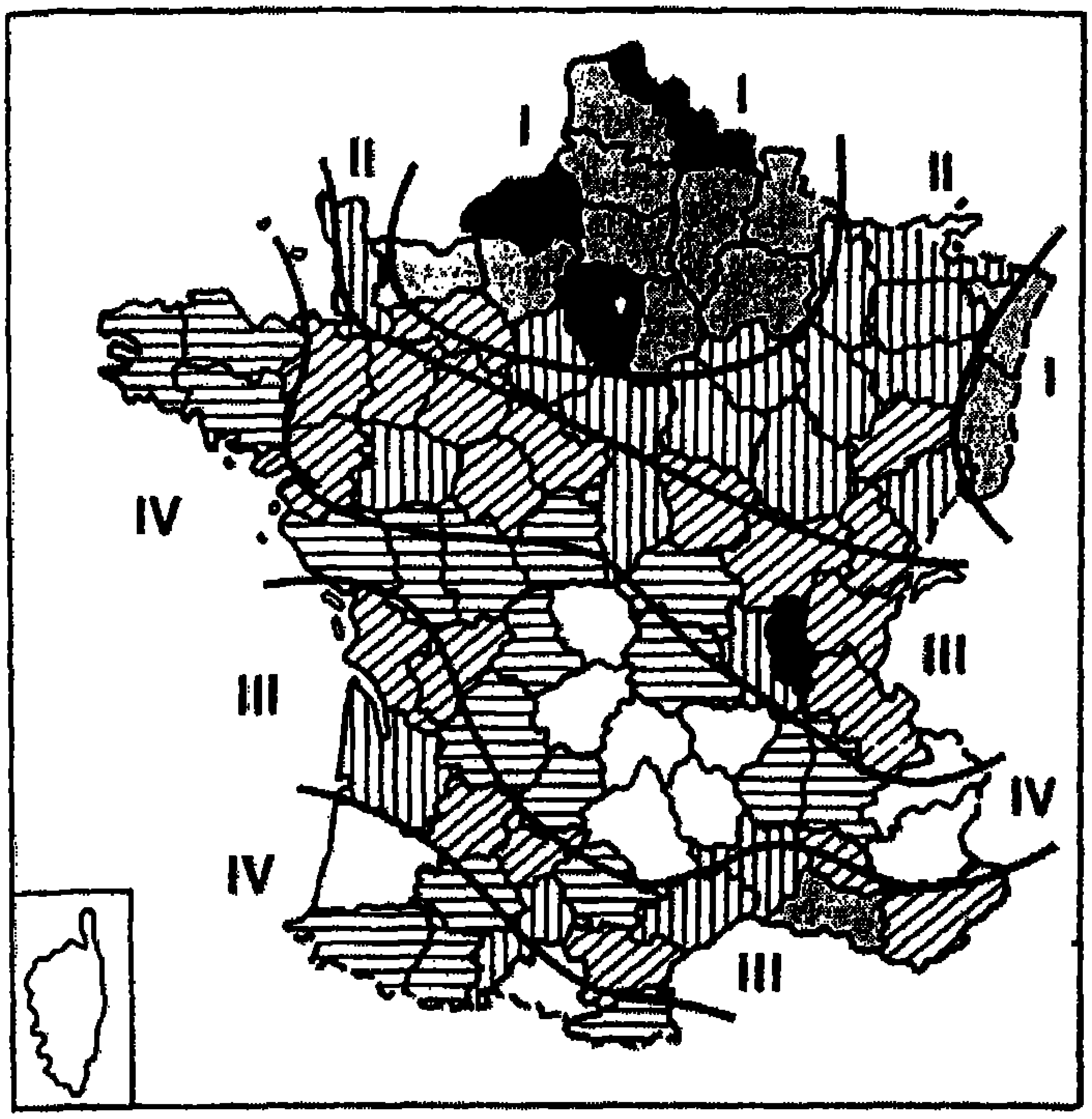

أُعدت هذه الخريطة باستخدام ٣٣ متغيراً تتصل بكل جانب من جوانب الاقتصاد (الزراعة، النقل، الصناعة، الدخول، الثروة، إلخ). وهي تبين تباين التطور الإقليمي في فرنسا في عام ١٨٣٠: إن الانتقال من المناطق المعتمة إلى المناطق الشاحبة ومن I إلى IV إنما يعني الانتقال من الثروة إلى الفقر.

المصدر:

B. Lepetit,

مقال سوف ينشر في:

Annales ESC No 6, 1986.

IV
التجارة: سبق متواصل في النشاط

من عدد الدراسات المكرسة للتجارة، أكانت في فرنسا أم في أي مكان آخر، يمكن للمرء أن يتصور أنها كانت النشاط الأكثر أهمية بين جميع النشاطات الاقتصادية. على أن هذا الوهم لا يصمد في مواجهة الأرقام المتاحة لنا. ففي عام ١٨٣٧، حسب البارون دوبان ما نسميه الآن بالناتج القومي الإجمالي الفرنسي في عهدي لوي فيليب على النحو التالي: اختصت الزراعة بـ ٦٠٠٠ مليون فرنك؛ واختصت الصناعة بـ ٣٠٠٠ مليون؛ بينما لم تختص التجارة إلاَّ بمجرد ١,٥٠٠ مليون فرنك(٣٧١). ومثل هذه الأرقام تدل على إحساس بالتناسب. ومع ذلك، فخلال التقدم الاقتصادي المتواصل في القرن التاسع عشر، تطورت التجارة الفرنسية نسبياً بشكل أسرع من تطور القطاعين الآخرين. والواقع أنها كان يمكن أن تكون الأسرع توسعاً، لو استبعدنا النشاط المصرفي. (لكن النشاط المصرفي إنما يعد هو نفسه، على أية حال، نوعاً من التجارة، تعاملاً في المال). وقد سبق لي أن استشهدت بتعليق ليونس دو لافيرنيه في عام ١٨٧٠ والذي ذهب فيه إلى أن التجارة الخارجية الفرنسية قد تضاعفت منذ عام ١٨١٥ خمس مرات، بينما تضاعفت الصناعة أربع مرات وزادت الزراعة إلى الضعف(٣٧٢). لكن إيقاع التطور هذا، حيث تتفوق الصناعة على الزراعة وتتفوق التجارة على الصناعة، لم يكن جديداً. ويرى بيير شوني أنه بين الأعوام الأخيرة للقرن السابع عشر وعام ١٨٠٠، تضاعف الدخل المتأتي من الزراعة في أوروبا مرة ونصف مرة، بينما تضاعف الدخل المتأتي من الصناعة ٣ مرات، في حين أن الدخل المتأتي من التجارة تضاعف بما لا يقل عن ١٠ مرات وربما يكون قد تضاعف ٢٠ مرة ـ بما يشكل انفجاراً تجارياً حقيقياً(٣٧٣).

ولا شك في أن هناك تفسيرات كثيرة لهذا الأمر. ويخطر ببال المرء القانون الذي صاغه وليم بتي (١٦٢٣ ـ ١٦٨٧)، أول "علماء الحساب" الإنجليز، وهو القانون الذي يقول إن "الصناعة تحقق دخلاً مالياً أكثر من الدخل المالي الذي تحققه الزراعة، والتجارة تحق دخلاً مالياً أكثر من الدخل المالي الذي تحققه الصناعة"(٣٧٤). ومن الواضح أن الأرباح جزء من الإجابة. كما أن تقسيم العمل لم يكن قط محايداً كما زعم البعض. لقد خلق هيراركية، فميز بين مستويات وأعطى هيبة للبعض وحط من قيمة

البعض الآخر. بل إنه ربما كان هو نفسه نتيجة لمعدلات تطور مختلفة. وربما كانت هناك أيضاً هيراركية تتصل بالأعداد: لقد كان هناك فلاحون أكثر من الحرفيين، وحرفيون أكثر من التجار ومستخدميهم: في حين أن الأخيرين قد تجاوزوا عدد أصحاب البيوت المصرفية الصغيرجداً. وربما كان التقدم الاقتصادي يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأشخاص المعنيين.

وأياً كان السبب، فقد توسع القطاع التجاري بشكل أسرع، حيث سبق قطاعات النشاط الأخرى وجرها وهيمن عليها. وقد ناقشت ذلك بالفعل على نحو مسهب بصدد الـ **Verlagssystem** وسوف أعود إليه في ختام هذا الفصل الطويل عند الحديث عن الرأسمالية التجارية والتي أفضل تسميتها برأسمالية السوق التجارية. وهنا سوف أكتفي بالإشارة إشارة عابرة إلى أن الصناعة كانت بالدرجة الأولى، إن لم يكن بشكل وحيد، تحت هيمنة تأثير التجارة. وحيثما تعلق الأمر بالتقدم، فربما كانت الصناعة وليدة الابتكارات التقنية والتي شكلت سلسلة من عمليات القطع والهدم ومن الثورات، لكنها كانت أيضاً وليدة الابتكارات في التسويق، كما يمكن أن يثبت ذلك بشكل قاطع أيُّ عدد من الأمثلة.

ولنأخذ مثالاً حالة صناعة المنسوجات الصوفية الناعمة. لقد وصلت إلى فرنسا في القرن السابع عشر: وحتى قبل ذلك، كان الصوف الناعم قد بدأ في الحلول محل الحرير في البياضات والملابس الفاخرة. لقد كانت السوق موجودة بالفعل وكانت الأقمشة الأجنبية تلبي حاجاتها. والحال أن الاستيلاء على هذه السوق، بفضل تجار الأجواخ والألبسة الباريسيين، هو الذي أتاح إنشاء **مانيفاكتورات** سيدان وإيلبيف ولوفييه. ويمكننا أن نأخذ مثالاً آخر: فالأقمشة المصنوعة في لانجدوك في القرن السابع عشر (بل وحتى زمن الثورة) قد ترافقت مع فتح سوق الشرق الأوسط البعيدة، حيث كان يتم التعامل مع وصلة التصدير في أزمير والقسطنطينية عن طريق سيت، وهي ميناء أنشأه كولبير في عام ١٦٦٦، وكذلك عن طريق ميناء مارسيليا الرئيسي. ولذا فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما وجدنا في وثائق **مانيفاكتورة** فيلنيفيت في لانجدوك قوائم سفن من مارسيليا وبروفانس والتي تتناثر أسماء القديسين الحامين لها التي تحملها تناثر الابتهالات: **سان جوزيف، دوفان كورونّيه، لانفان جيسوس، نوتردام دو جارون، نوتردام دو بون رانكونتر، نوتردام دو جراس، سان لوي ومدينة حلب**... وقد لاحظنا أمثلة أخرى أيضاً: أقمشة لافال الكتانية التي كان يتم شحنها إلى أمريكا اللاتينية في

القرن الثامن عشر و**cordelats** مازاميه التي لقيت رواجاً في كندا.

بل إن الزراعة كانت بحاجة إلى خدمات التاجر. وعندما ازدهرت التجارة في فرنسا في القرن الثامن عشر، خرجت المقاطعات على اختلافها من عزلتها وانخرطت في تخصص مربح: فبروفانس الجوانية قد زرعت أشجار الكرم، بينما خرجت مقاطعات أخرى من خناق زراعة الأرض وبدأت تربي الماشية. وفي عهد كاترين الثانية، كانت السلطات الروسية تحاول اختراق الأسواق الغربية بصادرات من الحبوب والكتان والخشب. وفي مارسيليا، أدت نشاطات القنصل الروسي بيشييه (وهو في الواقع أحد أفراد جالية التجار السويسريين في المدينة)(٣٧٥) إلى تدشين تصدير القمح الأوكراني عبر موانيء البحر الأسود (والتي كانت قد بنيت من العدم). وإذا كان لم يقم بمفرده بإدخال زراعة الحبوب الكبيرة في روسيا ـ وهو تحول جديد بحد ذاته ـ فمن المؤكد أنه قد قدم عوناً لها. إن التجارة قادرة على خلق أشياء بتحريك عصاها السحرية.

المنخرطون في التجارة

حتى في بلد كفرنسا، حيث لم يضارع تطورُ التجارة قط المستويات القياسية التي بلغتها المدن الإيطالية أو هولنده، أو إنجلترا التي سرعان ما واكبت الركب، لا يجب للمرء أن يتخيل أن التجارة كانت نشاطاً محدوداً. فقد انخرط فيها كثيرون، إذ كان هناك تجار وتجار: أساطين التجارة، الذين يوصفون أحياناً بتجار الجملة، والذين أخذوا يسمون تدريجياً بالـ **négociants**؛ ثم جميع التجار الآخرين. وقد اعتبر تورجو محقاً أن عالم التجارة إنما يمتد "من المرأة التي تفرش أعشابها في ساحة السوق إلى باني السفن في نانت أو كاديز". أو بحسب تعبير وثيقة من رووان، "من أبسط عامل إلى أكبر تاجر"(٣٧٦).

وقد غطى **القطاع** التجاري مئات من الحرف والأدوار، واندرجت فيه جماعة سكانية كاملة. وفي القرن الرابع عشر، في آفينيون والكونتا فينيسّان، اختص بنحو ٢٪ إلى ٥٪من مجتمع متميز لا شك في تميزه. وفي عام ١٨٠٠، في فرنسا التي كان يسكنها نحو ٣٠ مليون نسمة، من المحتمل أن مليوناً ونصف مليون إنسان كانوا منخرطين في التجارة. وبحلول عام ١٨٢٥ تقريباً، إذا كانت حسابات دوبان صحيحة، كان يعمل في التجارة نحو ١٠٪ من السكان. على أن جان ـ كلود توتان يرى أن ١,٩٠٠,٠٠٠ إنسان فقط كانوا يعملون في مختلف فروع التجارة في عام ١٨٥٦. ولا شك أن

إحصاءاته لا تأخذ في الحسبان سوى التجارة المؤسّسة(٣٧٧).

وعلى أية حال، كان يقف على قمة الهرم عدد قليل من الـ **négociants** الأثرياء جداً، المترددين كثيراً على بورصة باريس. ويجيء بعدهم عدد كبير من التجار المتوسطين، المحاطين بمساعديهم وبخدماتهم. ثم يتلوهم صغار التجار الذين كانوا يسمون بالـ **marchands de basse étoffe** أو بالـ **marchands de moindre plumage**(٣٧٨)؛ وأخيراً الحرفيون ـ أصحاب الدكاكين الذين لا حصر لهم، ناهيك عن التجار المتواضعين الذين يجيئون ببضاعتهم إلى الأسواق الحضرية.

وعند هذا المستوى الأدنى، يمكن أن نضع بائعي الخضروات والزبد والدواجن الذين كانوا يتحركون قبل الفجر من مشارف باريس ويتحركون على مهل في عرباتهم، وهم ما يزالون شبه نائمين. وسوف نجدهم في ليون أيضاً، حيث يصف رحالة في عام ١٦٤٣، عام موت لويس الثالث عشر، كيف "أن كل شيء قابل للشراء يباع هنا: الفطائر المقلية، الفواكه، خشب التدفئة والموقد، الفحم النباتي، الأعناب، الكرفس، السمك، البازلاء الطرية، البرتقال... والخس والخضروات تباع على عربة يد ولا يكف البائع عن المناداة والإعلان عنها. أمّا التفاح والكمثري فهما يباعان مطبوخين. ويباع الكرز بالرطل"(٣٧٩). أمّا في كان **Caen**، فإن "بيع السلع اليومية يتولاه حشد من صغار التجار في السوق الذين لا حوانيت لهم (فيما عدا باعة الأواني الفخارية، وهم من أفقر الطوائف). إنهم ينصبون أكشاكاً مؤقتة هنا وهناك وفي كل مكان في الشوارع... وهؤلاء الباعة ليست معهم حيوانات حمل وينقلون كل بضاعتهم في سلة أو سلتين؛ وهم يجيئون سيراً على الأقدام كل صباح من القرى المجاورة"(٣٨٠). فهل هذا هو أدنى مستوى للتبادل؟ أشك في ذلك، لعدة أسباب. فأنا أتصور أن أدنى مستوى على الإطلاق كان يتمثل في المقايضة الأولية للسلع وللخدمات: اللبن في مقابل الزبد أو الجبن أو لحم الخنزير المقدد، كما رأينا في حالة مدينة سانت أنطونان الصغيرة.

وهل يجب أن نضع فوق هذا المستوى بقليل الباعة المتنقلين ـ الغجر الذين يسافرون في عرباتهم المغطاة ـ أو الباعة المتجولين؟ نعم بالنسبة للأوائل، ولكنني لست متأكداً بالنسبة للأخيرين.

والشيء المؤكد هو أن المشتغلين بالتجارة قد تزايدوا بشكل متواصل على أية حال، وهو أمر متوقع تماماً بالنظر إلى التزايد العام في السكان وفي الفوائض الزراعية وفي الانتاج الصناعي وفي النقل.

ولدينا شواهد وفيرة على أن هذا النمو كان مستمراً. وفي وقت مبكر كعام ١٥١٥، مع اقتراب عهد لويس الثاني عشر من نهايته، كتب كلود دو سيسيل، أسقف مارسيليا وفيما بعد كبير أساقفة تورينو: "الجميع الآن يشتغلون بالتجارة، وفي مقابل كل تاجر في عهد لويس الحادي عشر [١٤٦١ ـ ١٤٨٣] سوف نجد الآن أكثر من خمسين في العهد الحاضر [لويس الثاني عشر، ١٤٩٨ ـ ١٥١٥] ومن ثم فهناك الآن في المدن الصغرى عدد من التجار أكبر من العدد الذي كان موجوداً من قبل في المدن الرئيسية الكبرى"(٣٨١). وهذه شهادة لها قيمتها لكنها معزولة. وبحلول القرن السابع عشر، تصبح الصورة أكثر وضوحاً. لقد اجتاح وباء تجاري مدن أوروبا: فالمحال كانت قد أخذت في الاستيلاء عليها كلها بالمعنى الحرفي للكلمة. وإذ أخذت تتجمع بحسب التخصص، وفق النظم القديمة، فقد أخذت تظهر على طول كل من جانبي الشارع، مستولية على الواجهات كلها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٦٥٦، اكتشف زائران هولنديان إلى باريس شارع لافيرّونيري، قرب جبانة الأبرياء: "إنه شارع مثير، من حيث إن جميع تجار الحديد والقصدير والنحاس والبيوتر لهم كلهم تقريباً محال هناك"(٣٨٢).

وكان التوسع أعظم بكثير في القرن الثامن عشر. وفي عام ١٧١٦، ذكر بوتييه دو لا إيستروا أن "تجارة التجزئة لا يتعامل فيها فقط تجار خاصون وإنما يتعامل فيها أيضاً الحرفيون أنفسهم، الذين غالباً ما يفتحون دكاناً، يديرونه بأنفسهم أو يتركون إدارته لزوجاتهم، لبيع السلع التي صنعوها. ولابد أن تجار **التجزئة** هؤلاء يشكلون واحدة من أكبر فئات الشعب"(٣٨٣). وسرعان ما أخذوا يبيعون ليس فقط منتجاتهم، بل ومنتجات الآخرين.

وأعقب ذلك توسع إضافي في القرن التاسع عشر، بعد عودة السلم على أثر سقوط نابوليون [في عام ١٨١٥]. وقد علق مراقب ساخط على ذلك في ليموج في عام ١٨١٧ فقال إن "عدداً كبيراً من مواطنينا قد اتجهوا إلى التجارة، بما أنها تتيح ربحاً كبيراً في مقابل مجهود بسيط. إن الكتبة والخدم والعمال قد قاموا كلهم بفتح محال. واليوم نجد في ليموج [من نحو ١٠,٠٠٠ نسمة] ٢٥ تاجراً للأجواخ والألبسة الجاهزة و٧٦ بقالاً و٩٧ خردواتياً و٤١ صانعاً و١٤ صائغاً و١٨ تاجر حدائد و٥ مكاتب لعربات الأجرة و٢٣ قهوة و٨٥ باراً. "(٣٨٤).

والاستقصاءات المحلية المماثلة تزودنا بأرقام قليلة، مشكوك فيها في أغلب الحالات، في جرينوبل مثلاً في عام ١٧٢٥(٣٨٥) أو في سافوي في عام ١٧٨٩(٣٨٦).

وبالنسبة لعدد من المدن في هذين الإقليمين، نعرف من ثم النسبة المئوية لرؤساء العائلات التي تحيا من التجارة: ١٢,٥٪ في كليز؛ ٨,٥٪ في تونون؛ ٧٪ في ايفيان؛ ٦,١٪ في إكس ـ لي ـ بان؛ ٣,٥٪ في بونفيل؛ ١٥٪ في آنسي؛ بينما كانت شامبيري تحوز ما بين ١٥٪ في آنسي و١٢٪ في جرينوبل. ولكن ما الذي يمكن استنتاجه من ذلك؟ أن التجار المستقرين كانوا أوفر عدداً في المدن الكبيرة مما في المدن الصغيرة (حيث تعتمد الأخيرة اعتماداً كبيراً على التجارة التي تتم في الأسواق الكبرى المؤقتة)؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك. إلاً أن من المستحيل أن نحسب نسبة مئوية إجمالية، تشمل البورجات والقرى، ومن المستحيل بالدرجة الأولى تقدير مدى السرعة التي حدث بها التوسع الأكيد للقطاع التجاري.

وإذا كنت أتحدث باستفاضة إلى حد ما عن هذه التفاصيل، التي قد تبدو واضحة، قبل أن أبدأ بالتحليل الضروري لتاريخ التجارة في فرنسا، فما ذلك إلاً لأنها يتم تجاهلها بسهولة من جانب الإحصائيين، الذين ينبهرون عادة بمشهد تجارة المسافات البعيدة الدولية. لكن هذه البنية الفوقية، مع أنها جد مهمة كما هو واضح، لم تختص إلاً بنسبة **صغيرة تماماً** من عالم التجارة الفعلي. فقد كانت التجارة الداخلية أكبر بكثير، من حيث حجمها وقيمتها على حد سواء، من تجارة المسافات البعيدة التي تتطلع إلى ما وراء الحدود.

والحال أن موريس بلوك، وهو أحد أوائل الإحصائيين في فرنسا، قد أشار في عام ١٨٧٥ إلى عدم التناسب هذا على المستوى القومي: "إن التجارة الداخلية، والتي لا يحور الناس عنها عموماً فكرة جد واضحة، إنما تستوعب جميع التعاملات على اختلافها والجارية بين الأفراد في أمة واحدة. وهذه التعاملات تتجاوز بكثير جداً تعاملات التجارة الخارجية، بل ومن الأرجح أنه سوف يكون دون مستوى الواقع أن يقال إنها تختص بما يزيد عشر أو عشرين مرة عما تختص به الأخيرة. ومن السهل تماماً على أية حال تصور الفارق بين نوعي التجارة إذا ما لاحظنا أن التجارة الخارجية لا تخدم إلاً في استكمال إمدادات بلد من البلدان أو في تصريف فائض انتاجه. انظروا من الجهة الأخرى إلى الحجم الضخم للتعاملات التجارية كل سنة بين الـ ٣٦ مليون نسمة الذين يشكلون سكان فرنسا؛ خذوا بعين الاعتبار أنه لا تكاد توجد سلعة لا تمر على أيدي ثلاثة أو أربعة وسطاء قبل أن تصل إلى المستهلك، الأمر الذي يؤدي إلى عدة تعاملات تجارية؛ ولتضيفوا إلى هذه المبيعات والمشتريات الفعلية ما تقوم به البنوك

ومؤسسات الائتمان من عمليات تواكب النشاط التجاري بالضرورة ـ عندئذ سوف ترون أنه ليس من المبالغة تقدير حجم التجارة الداخلية بما قيمته ما لا يقل عن ٣٥,٠٠٠ مليون أو ٤٠,٠٠٠ مليون فرنكاً، أي أكثر من ألف فرنك لكل واحد من السكان» (٣٨٧).

وهناك كثير من المؤشرات الأخرى على نطاق السوق السلعية الداخلية هذه: دورها في الصادرات، ودورها في توفير المواد الخام الضرورية للصناعة ولبقاء الأمة. وفي الوقت الذي كان موريس بلوك يكتب فيه، كان حجم وأرباح المشاريع التجارية الداخلية آخذة في الارتفاع أيضاً. وحتى في زمن فولتير، لم يكن محل بيتي دنكرك الشهير تافهاً. إلاّ أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، حانت ساعة ظهور المتاجر الكبرى: فيليكس بوتان في عام ١٨٥٠(٣٨٨)؛ البون مارشيه في عام ١٨٥٢؛ اللوفر في عام ١٨٥٥؛ السامارييتين في عام ١٨٦٩. وبحلول ذلك الوقت، كان بعض التجار "المستقرين" في المدن الكبيرة يكسبون أموالاً تضاهي الأموال التي كان يكسبها الـ **négociants** (تجار الجملة).

ولكن لنعد إلى رقم ٣٥,٠٠٠ مليون أو الـ ٤٠,٠٠٠ مليون فرنكاً للتجارة الداخلية الذي يجري طرحه، كما يعترف صاحبه، دون أية إمكانية للتحقق منه: فبالرغم من أنه قد يكون غير مؤكد ومحل خلاف، إلاّ أنه يحفز بعض التأملات المفيدة. فلنلاحظ في المقام الأول أنه يشكل، وهو ما اعتبره تورجو أيضاً ملائماً، "التعاملات على اختلافها"، من صرة البائع المتجول إلى الأسواق والأسواق الكبرى المؤقتة والمحال. وفي المقام الثاني، فإن السلعة الواحدة قد تنتقل من يد إلى أخرى عدة مرات، ومن ثم تدخل في الحساب في كل مرة تُشترى أو تباع أو يعاد بيعها فيها، ناهيك عن التسويات الائتمانية والحوالات البريدية والكمبيالات، والتي تدخل كلها بالمثل في "حجم التجارة الداخلية" هذا. ولذا فلا يكاد يوجد ما يدعو إلى الاستغراب إذا ما وصلنا إلى رقم أكبر من إجمالي الناتج المادي الفرنسي، الذي كان نحو ٢٥,٠٠٠ مليون فرنكاً. أمّا فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، الواردات والصادرات معاً، فقد قُدِّر حجمها في عام ١٨٧٢ بما قيمته ٧,٨٠٠ مليون فرنكاً فقط (بعد خصم قيمة السلع التي أعيد تصديرها، والتي تقل قليلاً عن ربع الإجمالي)(٣٨٩).

٨,٠٠٠ مليون في مقابل ٣٥,٠٠٠ مليون: إنها نسب تضاهي على أية حال تقديرات بعض المؤرخين الإنجليز(٣٩٠) الذين قدّروا حجم التجارة الداخلية الإنجليزية

بأربعة أو بخمسة أضعاف حجم التجارة الخارجية. وكان النظر إلى التجارة الداخلية باعتبارها المحرك الرئيسي للثورة الصناعية لا يتطلب غير القيام بخطوة قصيرة، وقد قاموا بها. وعلى أية حال، فإن ديفو كان قد أشار قبل ذلك بوقت طويل إلى الدور التعظيمي الذي تم لعبه في إنجلترا في القرن الثامن عشر عن طريق توزيع التعاملات التجارية على عدد كبير من الوسطاء، الذين أسهمت أرباحهم الصغيرة في تعزيز إجمالي ضخم، بما ساعد على تعزيز السوق القومية.

وهكذا فقد تميزت التجارة الداخلية بحشد من المكاسب الصغيرة. ولكن ماذا عن التجارة الخارجية؟ لقد كان جالياني على دراية جيدة بالفارق بين الأرباح اليومية المتواضعة المتأتية من تجارة الحبوب الضخمة داخل فرنسا (والموزعة على عدد لا حصر له من التجار) والأرباح التي يجنيها التاجر الكبير الذي لم ينخرط في هذه التجارة إلاّ في أوقات نقص الإمدادات، عن طريق المضاربة واللعب على فروق الأسعار الدولية. ومثل هذه الأرباح، التي قد تتأتى من كميات صغيرة لكنها متركزة في أيدي مستورد واحد، يمكن أن تكون ضخمة: ٣٠٠٪ بالنسبة لمؤسسة زيمين في عام ١٥٩١ مثلاً(٣٩١).

وهذا هو الموقع الذي يجب أن نجري فيه المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، كما تبين ذلك بشكل ممتاز في مقال لميشيل مورينو(٣٩٢). ومن المعروف جيداً أنه في القرن الثامن عشر، وفقاً لسجلات الميزان التجاري، كانت "التجارة الفرنسية مع المستعمرات في أمريكا تشكو من عجز كبير إلاّ من حين إلى آخر في وقت الحرب"(٣٩٣). وعلى سبيل المثال، فقد استوردت فرنسا في عام ١٧٥٠ بضائع قيمتها ٦٢ مليون فرنكاً ولم تصدر غير بضائع قيمتها ٢٧ مليون فرنكاً(٣٩٤). إلاّ أنه كما يعرف الجميع أيضاً، كانت هذه التجارة، التي سوف تزيد ثلاث مرات أو أربع مرات خلال القرن الثامن عشر، سر الثروة المتزايدة لموانيء فرنسا على المحيط الأطلسي. وتجد المفارقة تفسيراً لها في مذكرة ترجع إلى عام ١٧٢٩ تتضمن تقارير جد تفصيلية عن رحلة الذهاب والإياب التي قامت بها إلى سانتو دومينجو سفينة من بوردو. لقد كانت قيمة الشحنة في رحلة الذهاب ٣٧,١٤٩ **livres**، بينما كانت في رحلة الإياب ٩٢,٨٩٥ **livres**: ومن الناحية الرسمية، يمثل هذا عجزاً تجارياً قدره ٥٥,٧٤٦ **livres**. لكن التاجر المسئول لم يخسر على الإطلاق. فشحنة رحلة الذهاب (أنبذة، كحوليات، دقيق، لحوم مملحة، زبد، شمع، مصنوعات من الزجاج) سوف يتضاعف

سعرها أو يزيد عن الضعف عند بيعها في ليوجان، بما يؤدي إلى تحصيل ٨١,٦٧٨ **livres**. وشحنة رحلة العودة (المكونة من النيلة والسكر والجلود المدبوغة)، والمشتراة بـ ٧٨,٦٠٣ **livres**، سوف تباع في بوردو بـ ٩٢,٨٩٥ **livres**. وبعد أخذ جميع النفقات في الاعتبار، بما في ذلك دفع أجر السفينة، سوف نجد أن الربح كان بنسبة ٣٥,٦٪، وهي نسبة مئوية من الأرجح أنها تنطبق على مجمل تجارة جزر الأنتيل وتعد كبيرة بالنظر إلى أن هذه الرحلات كانت **منتظمة**، ولم تكن مضاربة بحال من الأحوال. وقد قدّر فوبان أرباح التجارة بنحو ١٠٪ في المتوسط.

وهذا يجرنا إلى المشكلة التي تهمني بالفعل. وأنا لا أنوي مقارنة التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية - فهذا شيء يتجاوز طاقتي. كما أنني لست مهتماً بقبول أو برفض آراء المؤرخين الإنجليز الذين قد يكونون على حق تماماً عندما ينسبون للتجارة الداخلية دوراً رئيسياً في الثورة الصناعية الإنجليزية (وفي هذه الحالة قد أميل إلى القول بأن التقدم الذي أحرزته السوق الداخلية الفرنسية ربما كان القوة المحركة وراء حركة التصنيع في فرنسا). فما يهمني بالدرجة الأولى هو أن من المفارقات، في تطور **الرأسمالية**، التي ألهمت وصاغت وحكمت تقدم التصنيع الذي أثرت من ورائه، أن **التجارة الخارجية**، صغيرة الحجم جداً بالفعل، هي التي صنعت الفارق الحاسم في الواقع. وهذا يتطلب تفسيراً ما (أو تفسيرات) ويجبرني على النظر عن قرب أكثر إلى الـ **négociants**.

الـ négociants (تجار الجملة) وتجارة المسافات البعيدة

بالإمكان تمييز الـ **négociants** بسهولة عن الأنواع الأخرى من التجار. فالأخيرون هم مجرد أصحاب حوانيت: وبوسع المستهلك أن يمشي إليهم ويطلب ما يريد. أمّا الـ **négociant**، خلافاً لذلك، فهو يملك مستودعاً مزدحماً بالسلع التي لا تخرج منه إلاّ "ملفوفة بالكتان ومربوطة بالحبل" وبكميات كبيرة. والحال أن جان مايفيه، وهو تاجر من رانس، قد تذكر، وهو يكتب في زمن ريشليو ولويس الثالث عشر، تدربه على أصول المهنة، أولاً مع "تاجر كان يبيع السلع بالتجزئة"، ثم واحداً بعد الآخر، مع تاجرين **en magazin** "يملكان مستودعات". ومع الثاني من هذين التاجرين، "والذي كانت له تعاملات مع إيطاليا... تعرّفتُ على فرص استثمار جيدة جداً، وأدركت أن تجارة الجملة لها صلات في كل مكان [**des chesnes**] وأن فيها نبل

وجاذبية لا يوجـدان في تجارة التجزئة، حيـث إن الأخيرة تابعة وتشل حـركة المرء بل وترغمه على إبداء مراعاة ليست مطلوبة في تجارة الجملة" (٣٩٥).

إلاّ أنه لكي يكون المرء تاجر جملة، فإنه لا يحتاج فقط إلى أن يكون ثرياً، بل إلى أن يكون منتمياً إلى عائلة ثرية أيضاً وإلى أن يكون بوسعه الاعتماد عليها وقت الحاجة. وما أعظـم الإغراءات والمجـازفات والموارد التـي تمثلـها تجارة الجـملة! لقـد كانت المغامـرة بالمال تتم بـسرعة بينما كـانت عودة المال تتـطلب وقتاً طويـلاً! وكل كشف حسابات كـان يتضمن ديونـاً ممكنة السـداد لكنه كان يتـضمن أيضاً ديونـاً لا يمكن أن تسدد. وفي هذا العالم، كان أي بيت تجاري عرضة للخطر. ولذا كان على العائلة، في كل مرحلة مـن مراحل حياته، أن تقف وراءه بوصـفها دعامته التي لا غنـى عنها، أكان ذلك عند تدشينـه أم تقديم القروض إليه أم مساعدته علـى الخروج من مأزق صعب أم تجنيبه فضيحة الإفلاس. وإذا لم تكن هناك عائلة، فإن هذا الدور قد يلعبه تجار آخرون بفضل الـمشاركات وفيما بـعد الشركات التـي تجمع بين حمـلة الأسهم **sociétés en commandite**(٣٩٦). ولم يكن بوسع أي إنسان يريد أن يكون ثرياً أن يتحمل العزلة.

ويتمـثل شرط آخر فـي أن تاجر الجمـلة كان منـخرطاً دائماً فـي تجارة المـسافات البعيدة، حـيث يضطلع بتعامـلات في بلاد بعيدة وراء حدود فرنسـا. والحال أن تجارة أعالي الـبحار كانت تـعني الملاحـة بالطبـع، وهي مسألة لـم تغب قط عن بـال كتاب الأعمال الأدبية: وسواء في **تاجر البندقية** أم في **الكونت دو مونت كريستو** أم في رواية لبلزاك أو لالـكسندر ديما، فـإن التاجر "يترقـب دائماً وصول سفيـنة. فمصيره مـعلق بالوصول الآمن لشحنة، تشكل بشيراً بالثروة" (٣٩٧). وبين هذه الشحـنات الثرية سوف نجد الفـلفل والتوابل والـعقاقير التي شـكلت لقرون ثروة شرقـي البحر المتـوسط غير العادية؛ وكان بين السلع الأخرى الزعفران والسكـر الغاليان والأقمشة الثمينة. "إن سعر رطل من الزعفران إنما يساوي سعر حـصان [نحو عام ١٥٠٠]. وسعر رطل من السكر [من قبرص] يساوي سعر ثلاثـة من صغار الخنازير" (٣٩٨). وفي القرن الثـالث عشر، سوف نجد أن " ٣٠ مـتراً من أقمشة الفـلاندر التي تباع فـي مارسيليا [كانـت تصل في سعرها] إلى مـا يساوي مرتين إلى أربع مرات ثـمن امرأة من رقيق الساراسـينيين" (٣٩٩) وهذه الأسعار قد تجعلنا "نتساءل عن عقلية العصر، السعر المحدد للإنسان والقيمة غير العادية المحددة لقطعة قماش من هولنده، والأرباح الـعالية التي يحصل عليها المنتجون وتجار الجملة من وراء بيعها" (٤٠٠). وبوجه عام، فإن التجارة مع الجزر (جزر الأنتيل)

في القرن الثامن عشر أو التبادلات مع أمريكا والشرق الأقصى كانت تخضع لقواعد واحدة.

ثم كانت هناك الحظوظ السعيدة والفرص غير المتوقعة التي كان على المرء أن يكون ثاقب النظر بما يكفي لاغتنامها. إن تجار سان مالو، في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قد نجحوا لبعض الوقت في الحصول على عملات وقوالب فضية من المنبع - في شيلي وبيرو، بعد رحلة طويلة عبر بحار الجنوب. وقد وصلت أرباحهم إلى ٨٠٠٪(٤٠١). وقد تجلت انتهازية مماثلة من جانب التجار الذين نجحوا في ثمانينيات القرن الثامن عشر من آن لآخر في إرسال سفينة ضخمة محملة بالسلع الترفية إلى الموانيء الروسية. لقد كان الأمر أشبه ما يكون بإدخال شحنة متفجرة وانتزاع "ملايين الروبلات" من الروس. والحال أن الحكومة القيصرية، المتحرقة إلى حماية صناعة مانيفاكتوراتها الداخلية التي كانت قد نشأت للتو، قد بذلت أقصى ما في وسعها "لمنع دخول [مثل هذه] التوافه التي لا تُشبع غير الترف"(٤٠٢)، إلاّ أن من الواضح أن المجازفة بالنسبة لمرسل الشحنة كانت تستحق الإقدام عليها.

كما كانت تجارة العبيد عملاً مجازفاً في القرن الثامن عشر، وقد عكست الأرباح درجة المجازفة بالمثل: ٣٠٠٪ في عام ١٧٨٢، في ظروف استثنائية والحق يقال، خلال حرب الاستقلال الأمريكية. لكن الأرباح بنسبة ٥٠٪ أو حتى ٨٠٪ كانت عادية خلال القرن(٤٠٣). ولا شك أن هذه التجارة كانت "عملاً مجازفاً وصعباً"، كما لاحظ في عام ١٧٦٣ ديجيه، وهو صاحب سفينة في نانت، وكان يمكن لهذه التجارة أن تنتهي إلى الخسارة، ولو لمجرد أن عبيداً كثيرين كانوا يموتون خلال الرحلة(٤٠٤). ولكن بما أنها كانت تُمارَسُ إلى جانب التجارة في منتجات المستعمرات، والتي كانت مشروعاً آمناً أكثر، فإن التجار قد انتهزوا فرصتها بصورة منتظمة. إن كل ميناء على المحيط الأطلسي، من دنكرك إلى بايون، قد انخرط انخراطاً عميقاً في تجارة العبيد(٤٠٥).

والحال أن المؤرخين الألمان قد لفتوا الانتباه منذ وقت طويل إلى أهمية الـ **Fernhandel** [تجارة المسافات البعيدة] والـ **Fernhändler** [تجار المسافات البعيدة]. ولم تكن سراً البتة. وكان المعاصرون يعرفون جيداً أن الأرباح تكون في العادة أعظم" عندما تتم التجارة والمعاملات في بلدان بعيدة وعن طريق الملاحة"(٤٠٦). وفي عام ١٦٤٦، أشار الأب ماتياس دو سان جان، الخصم الغريب والمبكر

للهولنديين، إلى أن "التجارة في السلع الأجنبية هي الأفضل والأعلى ربحاً دائماً"(٤٠٧).

وفي القرن الثامن عشر، أصبح يُنظر إليها على أنها تتمتع بميزة أخرى: جعل البورجوازية التجارية "مستقلة عن الملك" - أي جعل البورجوازيين أحراراً(٤٠٨). وفي حين أن التجارة الداخلية كانت تحت مراقبة شديدة من جانب السلطات المحلية التي سعت إلى السيطرة على كل شيء وإلى تصور أنها قد نجحت في ذلك، فإن التجارة الخارجية قد عبرت الحدود. وبمجرد خروج السفينة من الميناء، كان القُبطان (ومن ثم التاجر) هو السيد على متنها. أمَّا ملك فرنسا، فإنه يصبح بعيداً، كما أدرك ذلك جيداً الـ **Conseil du commerce** [مجلس التجارة] الذي أوضح أن "الجزء الأعظم من التجارة، وهو الجزء الذي يتطلب أشد الانتباه، هو التجارة مع العالم الخارجي. أمَّا التجارة الداخلية فهي تحت بصر الحكومة وبوسع المرء أن يصدر من يوم إلى آخر الأوامر المناسبة للتحكم فيها".

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى حيال المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. إن مجلس التجارة لم يتردد في اعتبار التجارة الخارجية أهم من التجارة الداخلية. وكان هذا أيضاً هو رأي موريا، وزير البحرية، عندما كتب في تقرير إلى لويس الخامس عشر في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٣٠: "إن التجارة الخارجية تأتي بالذهب وبالفضة إلى مملكتكم وتشكل حافزاً للتجارة الداخلية التي لا يمكنها النمو إلاَّ عندما تدار الأولى بما يتماشى مع مصلحة رعاياكم"(٤٠٩). لكن التحكم فيها بشكل فعال مسألة أخرى. وفي الوثيقة التي أسلفنا الاستشهاد بها، لاحظ مجلس التجارة: "إننا لم نسمع على مدار أكثر من عام أية أنباء عن التعاملات في موانيء شرقي البحر المتوسط؛ وينطبق الشيء نفسه على موانيء إسبانيا. إننا لا نعرف الآن على أي أساس تتم التجارة هناك"(٤١٠).

فهل تفسر مثل هذه الحرية من التحكم السبب في أن إقامة الصلات التجارية الخارجية كانت أحياناً أسهل من إقامة الصلات التجارية الداخلية، كما تبيَّنَ لعالم الاقتصاد الإنجليزي ك. بيريل في البلدان النامية في القرن العشرين(٤١١)؟. إنه يشير إلى أن "التجارة الدولية غالباً ما تكون أرخص وأسهل بكثير من التجارة الداخلية [في تلك البلدان] وغالباً ما يكون التخصص بين البلدان أسهل بكثير من التخصص بين أقاليم بلد واحد". ومن ثم فقد يجوز للمرء أن يتساءل عما إذا كان من المحتمل أن التجارة

الخارجية، بما أن إقامتها أسهل، كانت، من الناحية التاريخية، أسبق بالفعل من التجارة الداخلية، **وفي البداية** على الأقل، تجاوزتها من حيث الحجم ـ خلافاً للتصور الذي سبق لي عرضه. لقد زعم المؤرخ مارسيللو كارمانياني بصورة حاسمة أن هذا صحيح في حالة شيلي، التي كانت ما تزال في المراحل الأولى للنمو بين عامي ١٦٨٠ و١٨٢٠. وهو يكتب فيقول: "إن قيم التجارة الخارجية هناك كانت أعلى بكثير من قيم القطاعات الأخرى"(٤١٢)، أي من قيم التجارة الداخلية. فهل كان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة للأجزاء الأخرى في أمريكا، وهي تتحرك صوب نموذج أوروبي أكثر؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، ألا يحتمل أن أوروبا نفسها في الأزمنة الأولى قد انصاعت أيضاً للقواعد التي رصدناها في **كل اقتصاد بمجرد بلوغه درجة معينة من النضج؟**

لكن مثل هذه التكهنات تبعدنا عن المشكلة الأصلية، أعني سبب ونطاق نجاح تجارة المسافات البعيدة في توليد أرباح ضخمة، تتجاوز متوسط التراكم، بما يقود مباشرة إلى الرأسمالية. فهذه المسألة جديرة بأن تُطرح، حيث إن معظم المؤرخين، خاصة في فرنسا، قد آثروا، على مدار السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، التشديد على منجزات النُخَب. وإلى حد ما، جرى إهمال الفلفل والتوابل وتجارة أعالي البحار(٤١٣).

وربما يكون مثل هذا الإهمال قد أدى إلى تضليل المحللين، كما توحي بذلك المناقشة التي جرت عندما كان فيتورينو ماجالهايس جودينهو يدافع عن أطروحته الكبرى في السوربون. ففي تلك المناسبة، تساءل إرنست لابروس عما إذا كانت هذه التجارة الترفية في البرتغال، حيث كان الملك أكبر تاجر في الفلفل والتوابل، قد فاقت، من حيث القيمة أو من حيث الحجم، التجارة في الحبوب في داخل البلد. والإجابة بالنفي طبعاً، فهي لم تفقها. لكن هذا لا يثبت شيئاً. فكما رأينا، كانت تجارة الحبوب، فيما عدا استثناءات قليلة(٤١٤)، مبعثرة بين آلاف التجار. وإذا كانت قد تحققت أرباح، فإن هذه الأرباح كانت موزعة في حصص تافهة، ومن ثم فسرعان ما كان يتم ابتلاعها في المصروفات اليومية. أمَّا تجارة المسافات البعيدة كلها في السلع الثمينة، من الجهة الأخرى، فقد أدت إلى اقتسام الأرباح بين عدد صغير جداً من التجار الأوروبيين، كما رصد ذلك بول آدم بشكل واضح(٤١٥): "حيال تجارة كانت مجزأة في موقع العرض، أي في الشرق، كما في موقع الطلب، أي في أوروبا الغربية، فإن مدن البحر المتوسط [في عصر أعظم ازدهار للبحر] قد وجدت نفسها مسيطرة على «عنق زجاجة». لقد كانت التجارة مركَّزة في أيدي مجموعة صغيرة من التجار". لقد كانوا يتمتعون بالميزة

الاستراتيجية، ميزة **تفوق الموقع** التي أتاحت لهم السيطرة على الموقع الذي لابد فيه لجميع طرق التجارة القادمة من أن تلتقي قبل أن تعاود الافتراق. خذوا مثالاً نموذجياً، التجار المتعاملين في الـ **étamines** الصوفية الناعمة المنتجة في لو مان في أوائل القرن الثامن عشر. ففي تلك الأيام، لم يكونوا قد أقاموا بعد صلات مباشرة مع الأسواق الأجنبية التي كانت هذه الأقمشة الصوفية الناعمة تصل في الأغلب إليها. لقد كانوا يبيعونها بالجملة في الأسواق الكبرى في باريس أو رووان أو ليون أو بوردو أو تور عن طريق وسطاء. ولم يكن التجار يحضرون إلى السوق الكبرى بأنفسهم، ولا حتى إلى سوق جيبريه القريبة خارج كان **Caen** فهم لم يكونوا بحاجة إلى ذلك. فبعد إحكام سيطرتهم على عمليات الصباغة والتجهيز، أصبح بوسعهم التأكد أيضاً من تركز السلع في أيديهم في ختام عملية الانتاج، الأمر الذي يمكنهم من التحكم في الأسعار في سوق العرض ولعب دور حاسم في تحديدها في سوق التجزئة. وكان من المألوف أن يقال في تلك الأيام، نحو عام ١٧١٠، إن "حرية تحديد سعر للسلع التي بحوزة المرء هي روح التجارة"(٤١٦). ومثل هذه الحرية سوف تكون أعظم بكثير بالنسبة للعدد القليل من تجار الجملة في لو مان الذين أخذوا بعد عام ١٧٢٠ يرسلون مندوبين دائمين إلى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، حيث يمكنهم الاتصال بأسواق المستعمرات الأمريكية. وبحلول عام ١٧٤٠ تقريباً، كانت هذه التجارة الدولية محتكرة من جانب أقل من دزينة من التجار الأقوياء(٤١٧).

عدد الرابحين الصغير

لست بحاجة إلى قول إن التاجر لم يكن يحرز الفوز الناجز دائماً في جميع الصفقات التي يعقدها. لكنه كان مميزاً من حيث إنه ينتمي إلى جماعة متلاحمة تلاحماً وثيقاً. والواقع أن اللعبة لم تكن متاحة لجميع القادمين. والأبرياء الذين يغامرون بالنزول إلى هذه المياه ـ وهو أمر قد يقدمون عليه عندما يبدو المناخ الاقتصادي ملائماً ـ قد تكتسحهم أول عاصفة عند اضطراب الجو. والحال أن الـ **négociant** الحقيقي هو ذلك الذي يمكنه الصمود في وجه العواصف.

وكقاعدة، يجب أن أؤكد مرة أخرى على أن الـ **négociants**، أي أصحاب الشحنات التجارية وتجار الجملة، أكان ذلك في البندقية أم لشبونة أم كاديز أم أمستردام، كانوا قليلين نسبياً من حيث العدد وفي أي مركز واحد سوف يكونون كلهم

معروفين أحدهم للآخر. وفي فرنسا، في القرن الثامن عشر أيضاً، كانوا بالفعل قليلين **بشكل شاذ**. وفي كاديز، مرفأ وصول الفضة الأمريكية، وأهم وأحدث مركز تجاري في أوروبا، لم يكن هناك غير ٢٦ تاجراً فرنسياً في عام ١٧٠٣(٤١٨)، كلهم وكلاء بالعمولة، لا يعملون لحسابهم الخاص. ولم يكن بينهم **négociant** واحد أو تاجر كبير.

وبعد ذلك بعام، في عام ١٧٠٤، قدم بوتييه دو لا إيستروا، الذي سوف يصبح فيما بعد خصماً لـ **Dîme royale**(٤١٩) {العُشر الملكي} الذي اقترحه فوبان، تقديراً متشائماً لأحوال فرنسا ككل. وكتب يقول: "هناك عدد قليل من التجار {الفرنسيين} الذين يتاجرون لحسابهم الخاص". وسواء كانوا غير ميالين إلى المغامرة بما يكفي أو كانوا غير أثرياء بما يكفي للتفكير في ذلك، فإن معظمهم "يقتصرون على العمل كوكلاء بالعمولة لحساب الإنجليز أو الهولنديين، خاصة هؤلاء الأخيرين، وهو موقف بدلاً من أن يساعد على جعل فرنسا غنية، لا يساعد إلاّ على جعلها أكثر فقراً. . . {الآن} ما نحتاج إليه في فرنسا ليس هو الوكلاء بالعمولة لحساب الأجانب ـ إنهم، بحكم تعلقهم بعمولة زهيدة، لا يفكرون إلاّ في ربح الأجانب ولا يهتمون كثيراً بربح الدولة. . . إننا بحاجة إلى تجار حقيقيين، يتاجرون لحسابهم الخاص"(٤٢٠). وهذه الدونية، التي ترجع إلى ما قبل أوائل القرن الثامن عشر، كانت تركة باهظة. وفي التقسيم الدولي للعمل، كانت فرنسا في موقع سيء، ولم تكن تحتل موقعاً قيادياً، وقد دفعت ثمن ذلك. وحتى عصر مازاران، كان التجار الإيطاليون يتصرفون على هواهم في جميع أرجاء المملكة، أكان ذلك في ليون أم في باريس. ثم جاء الدور على الهولنديين، الذين سيطروا على حدود فرنسا الأكثر ربحية، الخط الساحلي الممتد من بحر الشمال عبر المانش إلى المحيط الأطلسي، من دنكرك إلى بايون. ولن يتمكن كولبير من التخلص منهم. وبعد أن شاهدهم جاك سافاري، مؤلف **التاجر الأمثل** (١٦٧٥)، وهم يعملون، انتابه التأثر وأكد على أن التجار الفرنسيين يجب عليهم أن يدرسوا جيداً "كيف أن عظمة الدولة وعظمة ثرواتهم الخاصة، وسبل الإثراء، إنما تكمن في التجارة عن طريق رحلات المسافات البعيدة"(٤٢١) (بما يشكل دليلاً على أن هذا لم يكن قد أخذ يحدث بعدُ على نطاق واسع).

ولن يحدث تحسن كبير حتى عهد نظام لو، إذا ما صدّقنا جاك ـ ماري مونتاران (١٧٠١ ـ ١٧٨٢)، وهو **maître des requetes** وأمين التجارة اعتباراً من عام

١٧٤٤، والذي يسمح له عمله بأن يكون حجة إلى حد ما في هذا الموضوع. وفي عام ١٧٥٣، أدلى بملاحظة غريبة نوعاً ما: "لقد ساعد السلم على أن تؤتي هذه البذور القديمة ثمارها. . . فحتى عام ١٧٢٠ أو نحو ذلك، لم يكن في فرنسا غير تجار {**marchands**}؛ وبما أن التجارة قد أصبحت أنشط، فقد ساعدت على تحويلهم إلى تجار كبار {**négociants**}"(٤٢٢). فهل يعود الفضل في ذلك إلى ممارسات التجارة الخارجية، والتي تعرف عليها الفرنسيون من خلال أسر سفن تجارية معادية خلال حرب الخلافة الإسبانية الطويلة؟ أم أنه كان نتيجة للانقلاب الذي أحدثه نظام لو؟ أم نتيجة لتدشين تجارة جزر الأنتيل، والتي سوف تؤدي إلى تحويل بوردو، التي كانت حتى ذلك الحين مدينة نائمة إلى حد ما، إلى ميناء تجاري من الدرجة الأولى؟ أم أن مونتاران كان هو نفسه على ضلال، ومن ثم فقد ضلَّل الأجيال التالية له دون وعي منه؟

فقد كان هناك بالتأكيد بعض الـ **négociants** في فرنسا قبل عام ١٧٢٠، أصحاب سفن سان مالو التجارية مثلاً، أو التجار الأثرياء من أمثال ساموبل برنار أو أنطوان كروزا، مركيز دي شاتيل (سوف أعود للتحدث عن دورهم). كما كان هناك تجار جملة مهمون في باريس، على نحو ما يتضح من النزاع بين الـ **merciers** والـ **drapiers** في أواخر القرن السابع عشر. فالأوائل (تجار الأقمشة، خاصة الحريرية)، والذين كانوا يتمتعون بميزة القدرة على التعامل في كافة أنواع التجارة، شريطة عدم قيامهم هم أنفسهم بصنع أي شيء، ربما كان عددهم قد وصل إلى ٢٠٠٠ في ذلك الوقت. وقد انخرط الأقوى بينهم في تجارة الصادرات. والأخيرون {تجار الأجواخ والألبسة}، بما أنهم كانوا تجاراً متخصصين في الألبسة، فلم يكن عددهم ليزيد عن نحو أربعين. لكن زمرة أو نخبة صغيرة من بين الأوائل قررت استثمار قدر من المال في صناعة الأقمشة الصوفية الناعمة الجديدة، التي كانت آخذة آنذاك في التوسع بسرعة. وقد استغلوا كلاً من هذا الموقف الجديد وصلاتهم التجارية الراسخة للسيطرة ليس فقط على سوق باريس الواسعة ـ السوق القائدة في فرنسا ـ وإنما أيضاً على عمليات إعادة التصدير إلى الخارج. ويبدو أن شكايات تجار الأجواخ والألبسة قد وجدت أذناً صاغية. ففي عام ١٦٨٧، أكد مرسوم صادر عن الـ **Conseil d'Etat** {مجلس الدولة} امتيازهم: فهم يحوزون وحدهم تسويق الأقمشة الصوفية في باريس. إلاّ أنه كان مسموحاً لتجار الأقمشة الحريرية. إذا ما رغبوا في ذلك، بـ "الانضمام دون رسوم" إلى صحبة تجار الأجواخ والألبسة الصوفية المحترمة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٦٨٧، اختار سبعون

تاجراً من تجار الأقمشة الحريرية بالفعل ذلك، ومن بينهم جاك كادو وريل دو لاموث وديني روسو وفرانسوا سيليير وفرانسوا مينيو وجيلبير - بينيون. وفي النهاية، لم يتغير شيء بالفعل. "فعلى مدار خمسين سنة على الأقل، كان الجانب الأعظم من صناعة الصوف الناعم في فرنسا تحت سيطرة مجموعة صغيرة من الـ **négociants** الباريسيين الذين يقومون كلهم بنشاطهم الاستثماري ضمن المثلث الصغير بين ليزال وشاتليه" (٤٢٣) [بؤرة الحي التجاري في قلب باريس. - المترجم].

وعلى مسافة غير بعيدة، حول شارع سان ديني في ذلك الوقت نفسه تقريباً، كان بالإمكان أن يجد المرء مجموعة أخرى من الـ **négociants** الحقيقيين، التجار الذين أسلفنا الإشارة إليهم والذين كانوا يتعاملون في تجارة الدانتيللا الفاخرة المصنوعة من الحرير والذهب، والمواجهة في معظمها إلى سوق التصدير، من هامبورج ووارسو إلى فيينا ونورمبيرج، ومن كوبنهاجن وستوكهولم إلى مدريد ولشبونة، ومن سيفيل إلى أمريكا الإسبانية...

ولذا فلا يجب بالضرورة أن نصدق بوتييه دو لا إيسترو أو جاك - ماري مونتاران: ففرنسا، مع أن تغلغل التركز الرأسمالي فيها كان أقل مما في جاراتها الكبريات، لم تفلت من تلك المركزة لرأس المال والتي لولاها لما كانت عمليات هؤلاء الـ **négociants** ممكنة. وصحيح أننا مازلنا لا نعرف سوى القليل عن تعاملاتهم في باريس، حيث ما يزالون شخصيات شبحية في تاريخ ما زال يتعين استكشاف جميع جوانبه. إلاً أن من السهل بما يكفي ملاحظة أن التجارة كانت آخذة في التوسع في موانيء فرنسا البحرية النشيطة في القرن الثامن عشر.

شهادة التجارات الكبرى

سوف يتضح هذا من فحص ثلاث تجارات كبرى، اخترتها كأمثلة.

والمرفأ الأول الذي سوف أتوقف فيه هو مارسيليا، والتي يمكنها أن تبين ما الذي كانت تجارة شرقي البحر المتوسط الكلاسيكية تعنيه بالفعل بالنسبة لفرنسا؛ ثم ننتقل بعد ذلك إلى سان مالو بين عامي ١٧٠٢ و١٧٢٣، لكي نحلل صلاتها التجارية مع أمريكا الإسبانية؛ وفي نهاية المطاف، سوف نزور بوردو، لنأخذ فكرة عما مثلته تجارة جزر الهند الغربية المربحة: فمع أنها تزيد قليلاً عن التماعة سريعة، إلاً أنها تظل مع ذلك حدثاً قصير العمر.

وهكذا فسوف نقارن بين سيرورات متماثلة فاعلة في هذه الدورات المهمة التي تبدأ وتزدهر وتنتهي ـ بما يكاد يؤدي إلى إقناع المرء بأن قانون وليم هوفمان عن الدورة الصناعية يمكن أن ينطبق أيضاً على الدورات التجارية. فهل كانت أطول أم أقصر عمراً على وجه الإجمال؟ إن تاريخ الأفعال البشرية الاختيارية إنما يجازف بإبقائنا ضمن الأجل القصير. إلاّ أن هذا هو ما يهمنا الآن بالدرجة الأولى: الدور الذي لعبه الرأسماليون.

تتماشى **تجارة شرقي البحر المتوسط** مع نمط تبادل قديم جداً. فقد وُجدت منذ زمن سحيق بين البلدان الواقعة بين سوريا والخليج الفارسي، أو عبر الحاجز الضيق المتمثل في جبل سيناء، بما يربط بين مجموعتين من الاقتصادات والحضارات، اقتصادات وحضارات الغرب واقتصادات وحضارات الشرق الأقصى. كما اعتمدت على تجارة البحر الأسود (البونت أوكسان القديم) والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وعبر تجارة شرقي البحر المتوسط، اكتشفت الامبراطورية الرومانية الفلفل والتوابل والحرير والعقاقير. وكانت القرون الأولى للعصر الوسيط أزمنة انحدار لا شك فيه في تجارة البحر المتوسط. وهذا الانحدار، بالرغم من أنه لم يكن تاماً على الإطلاق، قد شددت من حدته الفتوحات العربية: فهذا البحر الذي أصبح شبه مهجور، لم تكن تبحر فيه لا سفن مسيحية ولا سفن إسلامية.

إلاّ أنه في القرن الحادي عشر، اكتسبت التجارة الأوروبية حياة جديدة. وخلال الحروب الصليبية، اقتحمت المدن الإيطالية بوابات شرقي البحر المتوسط: وعاد الفلفل والتوابل والحرير والعقاقير إلى الغرب، حيث بدأت أوروبا من حيث توقفت روما ـ وذلك بدرجة أعظم بكثير حيث إن أوروبا في العصر الوسيط كانت تحب الفلفل والتوابل حباً غير عادي.

وسرعان ما أخذت مارسيليا تتاجر في هذه السلع الثمينة، كما فعلت ذلك مونبلييه وناربون. لكن الفلفل ظل لزمن طويل سلعة نادرة هناك، فهو "يشبه في ذلك إلى هذا الحد أو ذاك بودرة الذهب، إذ كان يستخدم كعملة تبادلية كما أن ضرائب كثيرة [في الميناء] كانت تؤدي بالفلفل" (٤٢٤). والواقع أن مارسيليا كانت أشبه ما تكون بمدعو فقير في مآدب شرقي البحر المتوسط هذه، حيث إن المدن الإيطالية قد تدافعت لكسب الصدارة هناك، وأزاحت شركاء التجارة الأقل شأناً. وهي لن تتراجع إلاّ مع استخدام العنف في نهاية الأمر، كما حدث في القرن الخامس عشر من جانب القطالونيين.

أمّا فيما يتعلق بمارسيليا، التي لـم تصبح تابعة للتاج الفرنسي إلاّ بعد عام ١٤٨٢، فقد ارتفعت إلى مصاف الـموانيء البحرية القيادية ليس بسبب الـضغط الفرنسي أساساً، بل بسبب نشـاطات الأتراك. والحال أن هؤلاء الأخيرين، وهم قـادمون جدد إلى تجارة شرقي البحر المـتوسط، كانوا قد أربكوا الأنماط القديمة وأدخـلوا، دون أن يفطنوا إلى ذلك، قسـمة جديدة. إن الـنصر التـركي الأول، فتح الـقسطنـطينيـة في عام ١٤٥٣، وخاصة الاحتلال المتتابع لسوريا في عام ١٥١٦ ولمصر في عام ١٥١٧، قد غير جميع القواعد. فمنذ ذلك الحين فصاعداً، سيطرت الـدولة العثمانية على بوابات شرقي البحر المتوسـط. وإغلاقها أمر غيـر وارد، لأنه يعني عزل الـدولة عن مصادر دخل عـظيمة. لكن الأتراك أحسنوا معاملة سادة التجارة القدامي، الإيطاليين، ورحبوا بمنافسيهم. وفي عام ١٥٣٠، تأسـس في استنبـول ما لابد أنه كان أول بيـت تجاري مارسيـلي. بل إن فرانسوا الأول قد تحالف مع السلطان فـي عام ١٥٣٥، الأمر الذي اعتبر عاراً كبيراً على الملكوت المسيحي.

وبقيت هنـاك عقبة رئيسية: الـبندقية، بما لها مـن جاليات من التجار فـي استنبول وحلب والإسـكندرية. وفـي نهاية المـطاف، كان الانحدار الـبطيء لولايـة سان مارك (البندقية) خلال صدامـاتها مع الأتراك، هو الذي مهد السبيل أمام حـظوظ مارسيليا في الشرق. فبعد سنتيـن فقط من الانتصار الكبير في ليبانت، الذي لعـبت فيه البندقية دوراً قيادياً إلى حد بعيد، استسلمـت الأخيرة للأتراك بموجب صلح عام ١٥٧٣. والحال أن مارسيليا، التي كانت قد سجلت بالفعل بعض النجاحات خلال هذه الحروب (١٥٦٩ ـ ١٥٧٣) قد سـارعت إلـى الحـلول محـلهـا. واعتبـاراً من عـام ١٥٧٣، جرى إنـشاء قنـصليات، بـاسم المديـنة وباسم مـلك فرنـسا، في كثـير من موانـيء شرقي البـحر المتوسط، وسرعان ما استقرت هناك. وقـد وُقعت الامتيازات (المعاهدات) الأولى مع السـلطان محـمد الثالـث في عام ١٥٩٧؛ وفي عـام ١٦٠٤، وقع السفـير الفرنـسي، الكونت دو بريف، المجموعة الثانية؛ ووقع المركـيز دو نوانتيل المجموعة الثالثة، التي عززت مـوقع التـجار المـارسيلـيين، في عـام ١٦٧٣، خلال عهـد السلـطان محـمد الرابع(٤٢٥).

وقد وصل المارسيلـيون في اللحظة المناسبة بالضـبط، في ذات الوقت الذي بدأت فيه التوابل والفلفـل عودتها إلى شرقي البحر المتوسط. والحال أن الـكثير من شحنات الفلفـل والتوابل القادمة مـن الشرق الأقصى، والتي اسـتولت عليها رحـلات الاكتشاف

البرتغالية، خاصة دوران فاسكو دا جاما حول رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨، قد أخذت تبحر مباشرة إلى المحيط الأطلسي، بما عاد بفائدة أعظم على لشبونة، وبعد ذلك مباشرة تقريباً على آنفير (انتويرب). لكن هذه التجارة الثرية كانت قد بدأت في العودة إلى شرقي البحر المتوسط بحلول سبعينيات القرن السادس عشر، على أثر تدفق الفضة الإسبانية، التي انتشرت عبر مجمل بلدان البحر المتوسط عن طريق جنوه(٤٢٦). وهكذا عادت التجارة إلى هذا الحد أو ذاك إلى القاعدة القديمة: لقد أرسلت آسيا منتجات نباتية - التوابل والفلفل ومواد الصباغة والصودا والعقاقير وبالات الحرير والقطن والصوف. كما قام شرق البحر المتوسط بتصدير الأقمشة القطنية (بما يشكل استثناءً يؤكد القاعدة). وكانت تُنسج في إقليم حلب، ولم تكن مختلفة عن أقمشة الهند. وفي المقابل، أرسلت أوروبا منسوجات عالية الجودة وعملات فضية كانت البلدان الشرقية تصهرها لتسبك منها عملاتها الخاصة. ومن ثم فقد كان هذا تبادلاً بين الطبيعة من ناحية والصناعة من الناحية الأخرى. ومع نمو حظوظ مارسيليا، تنامت أيضاً حظوظ أرباب صناعة الأقمشة في لانجدوك، حتى القرن الثامن عشر على الأقل.

والحق إن هذا الإحياء لتجارة المشرق في البحر المتوسط قد اجتذب الإنجليز بعد عام ١٥٧٩ والهولنديين بعد عام ١٦١٢ - مما أدى إلى مجيء منافسين نشطاء، عدوانيين، مستعدين أحياناً لأن يكونوا قراصنة. إلاّ أن شرقي البحر المتوسط أتاح متسعاً لجميع تجار الغرب.

وقد اجتذبت مارسيليا استثمارات من خارج المدينة، من مونبلييه وجنوه، بل ومن باريس. وكان المرفأ غاصاً بالسفن وبالشحنات المستعدة للرحيل إلى موانيء البحر المتوسط الأخرى أو إلى ليون عبر وادي الرون. وليس من المفاجآت أن نجد أن تجارة الواردات من شرقي البحر المتوسط بحلول عام ١٥٦٣، وقبل ذلك أيضاً دون شك، كانت مركزة في أيدي "دزينة من التجار الأثرياء... و[في عام ١٥٨٧]، فإن الأشهر بينهم، آسكانيو رونكالها، بيير آلبيرتاس، مارتان وجان كوفيه، قد حققوا فيما بينهم إجمالي مبيعات قدره ٥٠,٠٠٠ écus. وكانوا يملكون ثلاث سفن شراعية ضخمة وسفينتين أصغر كانت تبحر إلى طرابلس [في سوريا]؛ وسفينتين شراعيتين ضخمتين و٦ سفن أصغر تتجه إلى الإسكندرية [في مصر]؛ وسفينة تبحر إلى [جزيرة] شيو، أي إجمالي ١٤ سفينة"(٤٢٧) وقد استمر ازدهار تجارتهم حتى القرن السابع عشر، حتى ستينيات القرن السابع عشر تقريباً. وفي عام ١٦١٤، من بين ٥٨٥ سفينة غادرت

مارسيليا، اتجهت ٦٧ إلى شرقي البحر المتوسط، أي "٤٨ سفينة تجارية وسفينتان شراعيتان من ذوات الأشرعة المربعة وسفينتان شراعيتان ضخمتان و١٥ سفينة من ذوات الصواري الثلاث". واتجهت ٢٦ سفينة إلى الإسكندرية بينما اتجهت ٢٦ أخرى إلى سوريا، واتجهت ١٥ إلى الموانيء «اليونانية» (شيو، القسطنطينية، أزمير، زانت). وفي عام ١٦١٨، اتجهت ٢٣ سفينة إلى سوريا و٧ إلى مصر و١٠ إلى الموانيء اليونانية.

ومع إضافة عام إلى آخر، وبالرغم من التباينات في النمط، فإن تجارة شرقي البحر المتوسط قد احتفظت بصدارتها. ومن بين مئات السفن التي كانت تغادر مارسيليا وتعود إليها في كل عام، فإن عشرات قليلة فقط هي التي كانت تتجه شرقاً بالفعل: وغالباً ما كانت ترحل فارغة في رحلة الذهاب، فيما عدا زكائب قليلة مملوءة بنقود إسبانية من فئة الثمانية؛ لكنها كانت تعود بشحنات ثرية كانت تحفظ شرقي البحر المتوسط على رأس قائمة التجارة والأرباح. وكالعادة، فإن الجانب الرئيسي من هذه التجارة كان تحت سيطرة عدد قليل من البيوت التجارية التي يملكها أغنى التجار(٤٢٨).

ونحو عام ١٦٥٠، بدأت تجارة شرقي البحر المتوسط تتغير. إن الملح أو التوابل لم تختف منها ـ وجاك سافاري يشير إلى أنها كانت ما تزال تشحن من القاهرة في عام ١٧١٢(٤٢٩) ـ إلاَّ أنها منذ تلك اللحظة فصاعداً، لن تشكل غير نسبة أكثر تواضعاً بين الشحنات، بل تكاد لا تمثل شيئاً بالمقارنة مع البن، الذي كان قد بدأ في عبور البحر المتوسط من مصر، أو مع الحرير والصوف والجلود، وقبل مضي وقت طويل، مع القطن طويل التيلة الخام أو المغزول. والحال أن طريق فاسكو دا جاما حول رأس الرجاء الصالح، كان الهولنديون قد أعادوا فتحه في عام ١٥٩٥، بعد قرن من رحلته، وسرعان ما أخذوا يحتكرون تجارة التوابل الممتازة الواردة من جزر الهند الشرقية.

ومرة أخرى، وبنشاط متجدد، أخذ طريق المحيط الأطلسي يتجاوز شرقي البحر المتوسط والبحر المتوسط نفسه. والأكثر خطورة بكثير هو أن أوروبا بدت وكأنها تنقطع (بهذه الدرجة أو تلك من السرعة، بحسب كل بلد) عن السعي المحموم إلى التوابل القوية ـ وهو سعي كان قد دام لأكثر من خمسمائة عام. فهل كان السبب في هذا السعي، كما أوحى بذلك فرانكو بورلاندي، هو أن الغربيين، الذين كانوا يأكلون الكثير من اللحوم، كانوا يريدون تتبيلها بقوة حتى يتسنى لهم إخفاء مذاق العفن الذي يحتمل أنها كانت تتميز به؟ أياً كان الأمر، فإن انخفاض الطلب على التوابل قد رمز إلى نهاية، أو إلى انحدار أساسي، لدورة تبادل جد قديمة.

على أن دورة أخرى كانت بسبيلها إلى أن تبدأ. فكلما انفتحت الدولة العثمانية على التجارة مع التجار المسيحيين، كلما اخترقوها واستعمروها. إن انحدار "رجل أوروبا المريض" قد بدأ، بالرغم من أن جيوشه، إن لم تكن بحريته، كانت ما تزال قوة يتوجب أخذها في الحسبان في المعارك. ومصير الامبراطورية التركية ـ أن تؤكل حيةً ـ لا يختلف عن مصيرالامبراطورية البيزنطية التي كانت البندقية قد التهمتها بنهم قبل ذلك بزمن طويل، في أيام الحروب الصليبية. وبما يعد علامة على الأزمنة، فإن التوابل والسكر والبن الواردة من جزر الهند الشرقية كانت قد أخذت تصل بالفعل بحلول عام ١٧٥٠ إلى شرقي البحر المتوسط عبر المحيط الأطلسي، بما أدى إلى قلب مسار الحركة السابق(٤٣٠).

وقد أخذت مارسيليا نصيبها من الأسلاب. وفي كل عام، كانت ترسل إلى تركيا ليس فقط الأقمشة بل وكميات ضخمة من القروش، وبهذا اقتحمت السوق. وحتى عندما أصبحت مارسيليا، في القرن الثامن عشر، ميناءً "عالمياً"، يتاجر مع الهند والصين وإفريقيا السوداء وأمريكا، فإن شرقي البحر المتوسط كان ما يزال طريقها الأكثر ربحية. وفي تلك الأثناء، كان تجار المدينة قد زادوا عدد قواعدهم في الشرق، حيث استقروا في قَوَلّه، على ساحل تراقيا، وفي سالونيكا، وهي ميناء مزدهر النمو في القرن الثامن عشر، وفي أرخبيل الجزر اليونانية، وعلى الساحل الألباني وفي قبرص وفي كانيا في كريت، وفي مودون في الموره وأخيراً في أزمير نفسها، وهي ميناء قديم عامر بالنشاط كانت المقار القيادية لتجارة شرقي البحر المتوسط قد انتقلت إليه بحلول ذلك الوقت، في حركة نحو الشمال، ربما لجعلها أكثر قرباً من قلب الامبراطورية. كما أن مارسيليا كانت قد استولت على ما كان يعرف بالـ "القافلة"، أي التجارة الساحلية على طول الساحل التركي في البحر المتوسط، والذي سقط بالكامل في أيد فرنسية عندما تعين على البندقية هجره خلال سلسلة من الحروب مع الأتراك. وبسبب هذه التجارة الساحلية جزئياً، كانت مارسيليا ترسل ما يصل إلى مائة سفينة إلى شرقي البحر المتوسط، فأنجزت ما كانت السفن الهولندية (في ظروف أخرى بالطبع) قد نجحت في خلقه على طول الساحل الفرنسي على المحيط الأطلسي: نوعاً من حصار بحري. بل إن التجار الفرنسيين قد أقاموا شبكة اتصالات، عن طريق الحوالات، بين هذه الموانيء والقسطنطينية؛ وقد استخدم الباشاوات أنفسهم هذه الشبكة لإرسال الفائض من خزاناتهم إلى الميري، خزانة السلطان. ومن ثم فقد تجنبوا المجازفة التي ينطوي عليها إرسال

النقود براً أو بحراً، لكـن شبكة الحوالات لم تكن بالطبع مجانيـة. وهذا يذكرنا بشركة إنجليزية في الماضي الـقريب، تنشيء خطوطاً تليفونية في بلد أمـريكي لاتيني وتحتفظ لنفسها بحقوق التشغيل.

إلاَّ أنه بحلـول ذلك الوقت، لم يكن تـجار أو بالأحرى **négociants** مارسـيلـيا يزورون موانيء شرقي البحر المتوسط بأشخاصهم كما كانوا يفعلون في الماضي. فبدلاً من ذلك، كان "الوكلاء بالعـمولة" يمثلونهم في الساحة، حيث يحـصلون على عمولة قد تصل إلى ٦٠٪، وهي نسبة باهظة، "تغل ربحاً كبيراً، ومن ثم تمكّنهم من العيش بل ومن إدخار مال يعودون إلى فرنسا لإنفاقه، بـعد قضاء عدة سنوات في شرقي البحر المتوسط. . . و[هذا هو] منشأ عدة بيوت تجارية مزدهرة في مارسيليا"(٤٣١).

وإذا كانت مارسيليا، بحلول أواخر القرن الثامن عشر، لم تتمكن من بيع الكثير من بالات أقمشـة لانجدوك في أسواق الشرق، فمـا ذلك إلاَّ لأن تركيا كانت بـحلول ذلك الوقت قـد أصبحت مريضـة ومثقلة بـالفقر ـ وهي أنبـاء سيئة بالـنسبة للانجـدوك التي وجدت نفسها في خناق أزمة قاسية. أمَّا فيما يتعلق بمارسيليا، فإن المدينة قد نجت عبر إرسال المزيد مـن العملات الفضية، خاصة الـتاليرات التي تحمل صورة مـاريا تيريزا، والمسكوكة في دار سك النقود في ميلانو.

وتـشكـل **سـان ـ مالـو** مركزاً مناسباً لـفهم التجارة الفرنسية المـباشرة مع أمريكا الإسبانـية، **à Longueur de pique** كما كانت تسمى، أي بتـجنب الوسطاء. فبين عامي ١٦٩٨ و١٧٢٤، كـانت سفن سان مـالو تزور بهذه الـدرجة أو تلك من الـسرية موانيء إسبانيا الجديدة، خاصة فيرا كروز، وبشكل أخص موانيء وخلجان شيلي وبيرو على ساحل بحر الجنـوب [الباسيفيك] البعيد. وهذه التواريخ حدود مـطلقة لما كان في أقصى تقدير ربع قرن مـن النشاط العالي(٤٣٢)، وكان من حيث الجـوهر مجرد حدث قصير في تاريخ التجارة.

والمشكلة الحقيقية، خلف هذه المغامرة، هي الدورة العامة للفضة الأمريكية، التي كانت قد بدأت تصل إلـى إسبانيا بحلول عام ١٥٠٣، أي بعد مجـرد عشر سنوات من رحلة كولومـبوس الأولى من سيفيل. والحـال أن الفضة المستوردة سرعـان ما استولت عليـها الاقتصادات الأوروبيـة النهمة، بـل والاقتصادات الآسيـوية: إن كمية مهـمة من المعادن الثـمينة كانت تصل إلـى الهند والصين بصـورة منتظمة. وبحلـول أواخر القرن السابع عشر، كـان قد تم عبور الباسيفيـك نفسه من الشرق إلى الغرب؛ وكـانت الفضة

الواردة من إسبانيا الجديدة وبيرو تُرْسَلُ إلى الصين عبر الفلبين، التي اكتُشفت في عام ١٥٤٣ من جانب الإسبان، الذين أسسوا مانيلا في عام ١٥٧١.

وعلى مدار هذا التطور الرئيسي، روعيت قاعدة دون استثناء تقريباً. إن إسبان الماضي لم تكن قدرتهم على الاحتفاظ بالفضة الأمريكية لأنفسهم أكبر من قدرة دول الخليج، التي نقرأ عنها كل يوم في الصحف، على استخراج النفط دون بيعه. لقد أصبحت الفضة سلعة تتم مبادلتها بسلع أخرى توجد حاجة ماسة إليها: الحبوب، الخشب، الدعامات الخشبية أو الحديدية، المنسوجات (الصوفية والكتانية على حد سواء)، الحدائد. والحال أن كاديز، وهي محطة المغادرة المركزية للتجارة مع أمريكا في القرن السابع عشر، قد أُغرقت بـ "كميات" ضخمة "من السلع الصناعية من كل نوع، من فرنسا وإنجلترا والفلاندر وهولنده وهامبورج وإيطاليا"(٤٣٣). فقد تزاحمت أوروبا كلها في الميناء لتقديم سلعها، حيث إن الميزان التجاري الأوروبي كان يتطلب مدداً متصلاً من الفضة، مهما كان الثمن. وفي إعادة التوزيع هذه، سوف نجد أن دوراً مستمراً قد لعبته ضغوط الميزان التجاري كما لعبته المطالب الامبراطورية التي كانت إسبانيا ما تزال تحتفظ بها في البلدان الواطئة. وعندما تمردت الأخيرة ضد الملك الكاثوليكي في عام ١٥٦٧، استثناءات إرسال دوق آلبا في أغسطس/ آب من ذلك العام على رأس قوة تدخل، وسوف يبقى جيش الاحتلال هناك حتى عام ١٧١٤. وهو ما يعني قرنين من النفقات العسكرية الباهظة.

وعلاوة على ذلك، فمنذ بداية الـ **Carrera**(٤٣٤)، كان التهريب متوطناً على طول الساحل الأمريكي الجنوبي الذي لا نهاية له، وخاصة في الكاريبي بما له من طرق متقاطعة كثيرة. كما ازدهر التهريب سراً في ميناء سيفيل، وهو الميناء الإلزامي لرحلة العودة من أمريكا، وبدرجة أعظم بكثير في كاديز، التي تولت هذا الدور في القرن السابع عشر. وفي سيفيل، في الميناء النهري على الجوادالكبير، نحو جسر تريانا، كان بالإمكان توفير درجة من المراقبة الفعالة للتهريب. لكن التهريب ازدهر بلا حدود في خليج كاديز الكبير.

والحال أن سان مالو كانت منذ الأيام الأولى طرفاً في هذا النزح للفضة الأمريكية، وهو أمر طبيعي تماماً حيث إن ملاحيها كانوا منذ زمن بعيد على دراية جيدة بشبه الجزيرة الأيبيرية. وبما أنهم كانوا مشهورين بأنهم "قراصنة البحر"، فقد كانوا، في القرن الخامس عشر بالفعل، يتاجرون ويقومون بأعمال القرصنة على طول مجمل

ساحل المحيط الأطلسي من الشمال إلى الجنوب، حتى ماديرا(٤٣٥). وفي القرن السادس عشر، كانت السفن الشراعية البريتونية ذات الصواري الثلاثة تنقل القمح إلى لشبونة، حيث كانت تتم مبادلته بالذهب، وإلى سيفيل، حيث كان يُبادل بالفضة. وبحلول عام ١٥٧٠، كانت سفن من سان مالو قد وصلت إلى البحر المتوسط وكانت ترسو في سيفيتا فيتشيا لتأخذ من هناك حجر الشبة القادم من المناجم البابوية في تولفا. وفيما بعد، مع تزايد الطلب الأمريكي، أخذت تنقل إلى سيفيل وكاديز كميات ضخمة من المنسوجات البريتونية الصنع، والتي غالباً ما كان يعاد تصديرها إلى العالم الجديد. ونحو هذا الوقت نفسه تقريباً، أخذت سان مالو، التي كانت على مدار نصف قرن تستثمر مصائد الأسماك في نيوفاوندلاند، تشحن سمك القُد المجفف أو المملح إلى مارسيليا وجنوه. وفي المقابل، كانت العملات أو القوالب الفضية ترحل شمالاً(٤٣٦). وأخيراً، انفتحت بوابات إسبانيا أمام التجارة الفرنسية، ومن ثم أمام مستثمري سان مالو، بموجب معاهدة البرانس(١٦٥٩)، حيث ترافق انتصار مازاران السياسي انتصار اقتصادي.

والحال أن التجارة التي كانت تضطلع بها سفن سان مالو، والقائمة على دائرة سلعية ثلاثية قوامها المنسوجات وسمك القُد والفضة، قد اكتسبت كثافة جديدة في شبه الجزيرة الأيبيرية. ومراسلات القناصل الفرنسيين في كاديز تقدم شهادات وفيرة عن وصول ورحيل هذه السفن. ففي ١ أبريل/ نيسان ١٧٠٢(٤٣٧)، وصلت أربع فرقاطات من سان مالو من مورليكس، حيث قامت بالرحلة من بريست إلى كاديز في ثمانية أيام، "دون أن تصادف أي أعداء"(٤٣٨)، وكانت محملة بـ "أقمشة أشرعة تقدر قيمتها بـ ٥٠٠,٠٠٠ قرشاً، مما أدخل السرور على قلوب تجارنا، حيث إنهم كانوا يخشون من احتمال أن تكون قد تعرضت لخطر ما"(٤٣٩). (كانت الحرب قد نشبت مرة أخرى في أوروبا في العام السابق). والحال أن ٥٠٠,٠٠٠ قرشاً كانت تساوي ما لا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ **livres** فرنسياً. وهذا الرقم يقدم مؤشراً على مدى الرخاء الذي وصلت إليه سان مالو آنذاك. وفي عام ١٧٠٢ هذا نفسه، في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، ذكر القناصل أنه قد "وصلت إلى هنا الليلة الماضية سفينة تتبع سان مالو في طريقها من شابو روج (إحدى الضفاف الكبرى لنيوفاوندلاند) وكان نصف شحنتها من سمك القُد"(٤٤٠).

وقبل ذلك بعشرين سنة، في عام ١٦٨٢(٤٤١)، قدم تقرير قنصلي روتيني قائمة

بصادرات الفضة إلى أوروبا خلال السنة السابقة: إلى جنوه وليفورنو (خاصة جنوه) ـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ écus؛ إلى هولنده ـ ٣,٥٠٠,٠٠٠؛ إلى إنجلترا ـ ٢,٥٠٠,٠٠٠؛ إلى سان مالو ولوهافر ودنكرك ومارسيليا ـ ٢,٥٠٠,٠٠٠، من المرجح أن سان مالو وحدها قد حصلت منها على مليونين، بفضل اثنى عشر سفينة من سفنها التجارية. وإليكم هذا التفصيل الصغير: "إن عدداً من تجارنا [الفرنسيين] قد أرسلوا مبالغ مالية كبيرة إلى إنجلترا وهولنده، قائلين إن فوائد المال هناك أفضل إلى حد ما مما في فرنسا".

وبوسع المرء أن يملأ صفحات بشواهد من هذا النوع. ودعوني أكتفي بإيراد مثال واحد أخير، يتصل بحادث مثير ما يزال محيراً وغامضاً، لكنه يسمح بتكوين فكرة عن الاحتيال الذي انطوى عليه جانب من العمليات التجارية. كان ذلك في عام ١٦٧٢. وكانت الحرب بين فرنسا وهولنده قد نشبت في مارس/ آذار؛ وفي مايو/ آيار، كان الجيش الفرنسي قد غزا المقاطعات المتحدة ـ لكن إسبانيا لم تكن قد تدخلت بعدُ ضد فرنسا. وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، قامت سفينة إسبانية، مجهزة بخمسين مدفعاً، وتحت قيادة دوق فيراجواس، أدميرال الأسطول باعتراض **سان جاك**، إحدى سفن سان مالو الموجودة في خليج كاديز، والتي كانت مسلحة بأربعين مدفعاً وتقل طاقماً قوامه ١٥٠ رجلاً. وقد أمر فيراجواس السفينة الفرنسية بالتوقف تمهيداً لتفتيشها من جانب السلطات الإسبانية؛ فرفض الفرنسيون تنفيذ الأمر؛ وقوبل أمر ثان برفض ثان؛ وعندئذ أطلقت السفينة الإسبانية نيران مدافعها من مسافة قريبة جداً. فرد الفرنسيون بالمثل على الفور لكن النيران امتدت إلى مستودع بارودهم فانفجرت السفينة التابعة لسان مالو مما أدى إلى مصرع مائة رجل، من بينهم القبطان. فهل كانت **سان جاك** تحمل سلعاً مهربة، كما يبدو ذلك محتملاً؟ هذا وارد، ولكن ما هي السفينة التي لم تفعل ذلك في كاديز؟ على أن **سان جاك**، وفقاً للقنصل الفرنسي، كانت "تحمل سبائك فضية قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ écus وسلعاً كثيرة من جزر الهند"(٤٤٢).

لكن الحادث ـ وفقاً للوثائق التي قرأتها ـ لم تترتب عليه عواقب مباشرة بالنسبة للتجارة الفرنسية مع كاديز، حتى عندما دخلت إسبانيا الحرب بالفعل. والحق إن الحرب في تلك الأيام نادراً جداً ما أدت إلى تعطيل التجارة تعطيلاً كبيراً. وبعد ذلك بعشر سنوات، في عام ١٦٨٢، غادرت إحدى سفن سان مالو كاديز "محملة بما قيمته ٢٠٠,٠٠٠ écus من الفضة لحساب تجار فرنسيين"، تحرسها سفينتان حربيتان

الشكل ٤٢

دورة التجارة القصيرة بين سان مالو وبحر الجنوب.

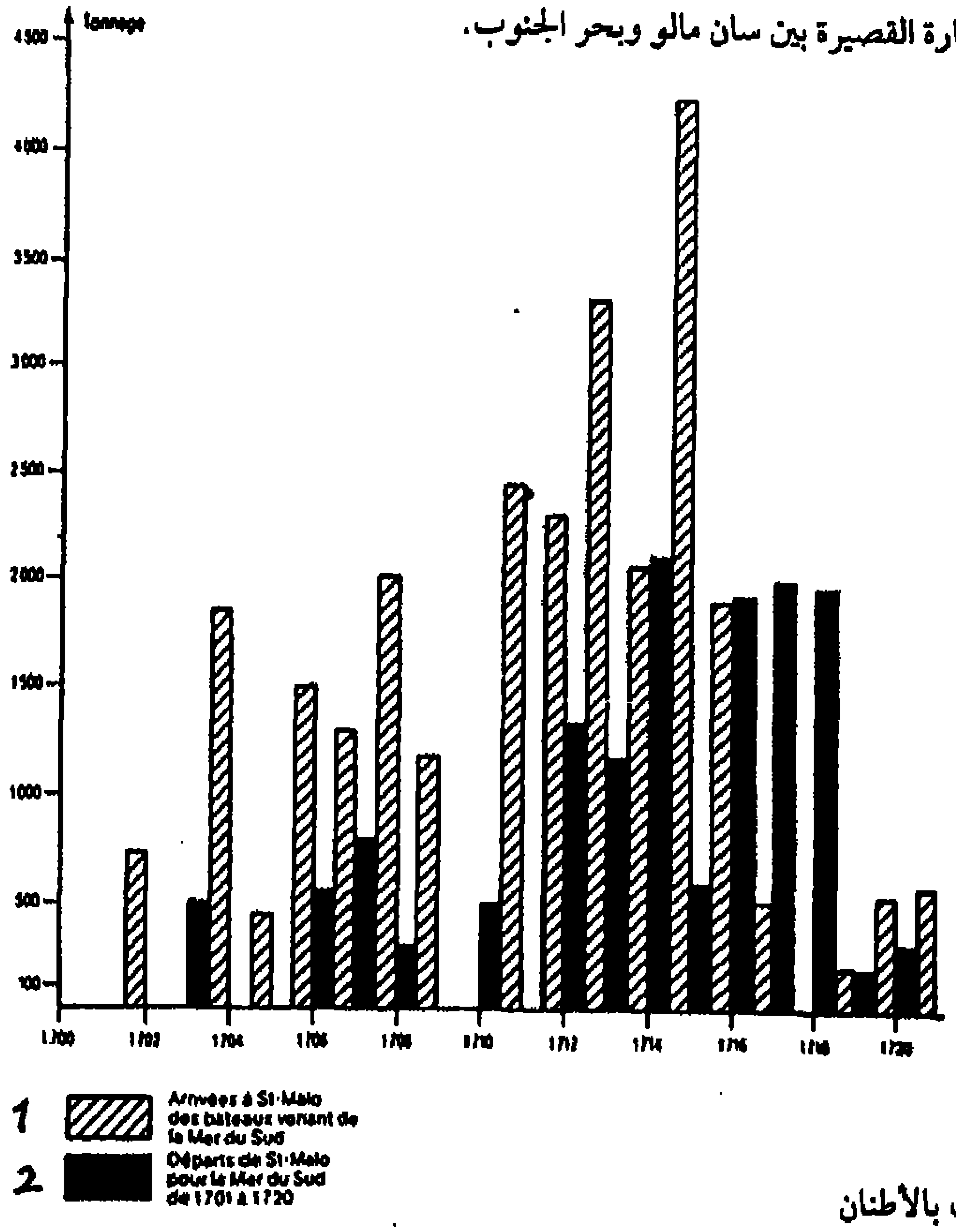

الشحنات بالأطنان

١ ـ السفن الواصلة إلى سان مالو من بحر الجنوب

٢ ـ السفن الراحلة من سان مالو إلى بحر الجنوب بين عامي ١٧٠١ و١٧٢٠.

تبدو الشحنات الراحلة أهم من الشحنات الواصلة ـ فمع أن جميع السفن كانت تعود إلى فرنسا، إلاً أن بعضها كـان يفرغ شحناته في موانيء أخرى. والسـفينة الرئيسية الواصلة في عام ١٧٠٩ مـثلاً لا تظهر هنا حيث إن شحنتها قد أُنزلت في أوربه.

المصدر:

Jean Delumeau et coll., *Le Mouvement du port de Saint - Malo, 1681 - 1720*, 1966.

فرنسيتان، هما Tardif وPortefaix. وفي عام ١٦٨٩، حرست سفن فرنسية من كاديز ١,٨٨٤,٠٠٠ écus متجهة إلى فرنسا و٢٠٥,٠٠٠ متجهة إلى جنوه(٤٤٣). والخلاصة أن الصلات بين سان مالو وكاديز قد استمرت حتى خلال أخطر سنوات الحرب الإسبانية، وبالرغم من محاصرة الميناء الإسباني من جانب الهولنديين والإنجليز. ومثل هذه المحاصرات لم يكن بوسعها أن تدوم إلى الأبد. لقد استمر وصول الفضة الأمريكية إلى كاديز وكان يعاد تصديرها إلى كل أوروبا كما لو أنه لم تكن هناك حرب على الإطلاق.

وفي هذا السياق الدولي يجب أن نضع المغامرات غير العادية التي قامت بها سفن سان مالو في بحار الجنوب حتى يتسنى فهمها فهماً مناسباً. ومع ذلك، فإن المراحل الأولى لهذه القصة ما تزال غامضة. ويبدو أنها قد بدأت في عام ١٦٩٥. وكانت فرنسا وإسبانيا ما تزالان في حرب (لم يُوَقَّع صلح ريسفيك إلاً في عام ١٦٩٧). وفي ٣ يونيو/ حزيران ١٦٩٥، أبحر من لا روشيل أسطول من السفن التابعة للملك، تحت قيادة المدعو بالسيد دو جِنْ، "المشهور بحب المغامرة". وكانت وجهتها مضيق ماجلان على الطريق إلى جنوب الباسيفيك. لكن الأسطول فشل في اختراق المضيق. وبما أن الرياح العاتية قد صدته، فقد عاد إلى المحيط الأطلسي ورسا في ساو سلفادور في البرازيل، قبل أن يتوقف لبعض الوقت في جزيرة كايين الفرنسية. ولم يعد إلى لا روشيل إلاً في ٢١ أبريل/ نيسان ١٦٩٧. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن الرحلة كانت غير مثمرة بالمرة؛ على العكس، إذ يبدو أنها كانت أول علامة واضحة على مخطط يهدف إلى الوصول إلى الباسيفيك عبر طريق المضيق(٤٤٤).

والواقع أن ما ألهم هذه الحملة غير الناجحة هو حكايات القراصنة العائدين إلى فرنسا والذين كانوا قد قضوا السنوات العشر السابقة أو نحو ذلك في الإغارة المنفلتة الزمام على سواحل الباسيفيك والسفن التجارية الصغيرة المبحرة فيه. ومن ثم فإن القرصنة هي التي أشارت إلى الطريق. بل ربما جاز افتراض أن تجار سان مالو كانوا قد حصلوا من القراصنة على معلومات عن الطريق إلى الباسيفيك وأسرار العمليات الناجحة هناك(٤٤٥). على هذا النحو على أية حال أفسر بعض التفاصيل والاعترافات في المراسلات بين التاجر الباريسي جوردان وصاحب السفن في سان مالو نويل دانيكان وبونتشارتران، وزير البحرية الذي تكفل بحماية هذين الرجلين وأجاز لهما الانطلاق في تنفيذ مشروعهما. وقد كتب الشريكان إلى بونتشارتران في ٤ مارس/ آذار ١٦٩٨، قبل

الاتجاه إلى التنفيذ مباشرة، أنه "على أساس التجارة التي يقوم بها الفرنسيون والإنجليز والهولنديون بشكل غير مشروع {en Fraude} على طول سواحل المكسيك وساحل كارتاجينا، {فإنهما قد قررا} محاولة القيام بشيء مماثل على طول السواحل الإسبانية لبحر الجنوب"(٤٤٦). وعلى طول هذه السواحل، التي تحدها صحراوات شاسعة وحيث لا وجود هناك إلاّ لعدد قليل من المستوطنين الأوروبيين، من الأرجح أنه كان سيكون من الأسهل تفادي الحظر الذي فرضته إسبانيا على قيام الأجانب بالتجارة مع مستعمراتها في أمريكا.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة، في ٢٠ مايو/ آيار ١٦٩٨، أخبر جوردان ودانيكان بونتشارتران إنهما قد شكلا شركة لـ "إرسال ٤ سفن مسلحة إلى بحر الجنوب، عبر مضيق ماجلان، من أجل الاستيلاء على الممر المذكور وإقامة مستعمرات على ساحل شيلي، بل وحتى كاليفورنيا(٤٤٧)، حيث لا تحتلهما أية دولة أوروبية"(٤٤٨). وسرعان ما تحولت هذه الشركة الأصلية إلى شركة ثانية(٤٤٩) في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، حيث أخذ جوردان لحسابه ١٣ من الـ ٢٠ سهماً **(sols)**(٤٥٠) التي ينقسم إليها رأس مال الشركة، بينما أخذ خمسة شركاء آخرون سهماً لكل واحد، وأخذ الشريك السابع، المدعو بيجون، سهمين(٤٥١). والتفاصيل ليست مهمة؛ والأهم من ذلك، بعد ذلك بستة أشهر، في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٦٩٨، أن جوردان أبلغ بونتشارتران أن "طلقة الافتتاح" قد أطلقت في لا روشيل وأن أربع سفن مسلحة للإبحار إلى بحر الجنوب سوف "ترحل في فجر" اليوم التالي(٤٥٢).

وهذه العملية، التي كان أصحاب السفن وتجار سان مالو أصحاب الفعل فيها، كانت مختلفة تماماً عن "قرصنة زمن الحرب" التي كانت بحلول القرن السابع عشر مقنّنة إلى حد ما بين الدول، إلى درجة اعتبارها مشروعة **خلال زمن الحرب**، والتي كانت سان مالو شريكاً منتظماً فيها(٤٥٣). وهذه المغامرة الجديدة (بما أن الصلح كان قد وقّع مع إسبانيا في عام ١٦٩٧) كانت قرصنة لا أكثر ولا أقل، مع أن جميع المحاولات قد بذلت لإخفاء طابعها. ولا شك أن هذا يفسر الإنشاء الذي تم في سان مالو - في عام ١٦٩٨ أيضاً - لشركة الصين، والتي أعلن مؤسسوها أن التجارتين، تجارة الصين وتجارة بحر الجنوب، لا يمكن الفصل بينهما. ومن الناحية الرسمية إذاً، كانت الصين هي وجهة الرحلات.

إلاّ أنه في ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٠٠، مات شارل الثاني، ملك إسبانيا، وكان

وريثه المسمى هو حفيد لويس الرابع عشر، الدوق دانجو، الذي أصبح فيليب الخامس. وهكذا فحتى عام ١٧١٣، كان التاجان الفرنسي والإسباني موحدين. وسرعان ما خطر ببال رجال سان مالو أنه قد يكون بالإمكان الوصول إلى الباسيفيك بموافقة ومباركة، بل وتعاون ملك إسبانيا الجديد. بل إن هذا كان هو معنى اقتراح طرحه جوردان في ٣٠ يوليو/ تموز ١٧٠٢، وهو اقتراح لا سابق له، وقِّع في فرساي، ومن ثم فمن الأرجح أنه قد صيغ في دهاليز حكومة لويس الرابع عشر، وجرى تقديمه وفقاً لجوردان، "باسمي وباسم السيد دانيكان من سان مالو، الذي كلفني بذلك". وبحسب علمي، فإن هذا المشروع لم ينفذ قط بالفعل، لكن المخطط يظل مع ذلك عظيم الدلالة. فقد ذهب الاقتراح إلى أنه يجب أن تقوم، في كل سنة، سفينتان تجاريتان وفرقاطة مزودة بما بين ٣٠ و٤٠ مدفعاً ـ وكلها سفن فرنسية لكنها ترفع العلم الإسباني ومزودة بتفويض من ملك إسبانيا - بالإبحار إلى بيرو ثم إلى الفلبين والصين. وسوف يتم تجهيزها في لا كورونّا أو في كاديز، ثم تعود إلى ميناء إسباني، وتدفع الرسوم المألوفة لملك إسبانيا. وكان الهدف المعلن للحملة (مع أنه لا يكاد يصدق) هو تخليص بحر الجنوب من المتطفلين، كالهولنديين والإنجليز، وكذلك وقف تجارة الصين مع إسبانيا الجديدة وبيرو، والتي كانت تكلف الملك الكاثوليكي ٣ ملايين écus في العام.(٤٥٤) فهل يجب أن نصف هذا المشروع بالسذاجة أم بالتبجح؟

الأرجح أنه يستحق الوصف الأخير: فالواقع أن المقصود من شركة الصين التي أنشئت في سان مالو كان يتمثل في أن تكون ستاراً دخانياً لحملات إلى ساحل الباسيفيك. وفي هذا الاتجاه أفسر إحدى رسائل جوردان إلي بونتشارتران: "الحق إن الصين وبحر الجنوب لا يمكن الفصل بينهما وهذا إلى درجة أن انفصالهما سوف يعني خرابهما".(٤٥٥) ومن ثم فقد كان أحد الأهداف يتمثل في الجمع بين ذهب الصين وفضة بوتوزي - وهو بحد ذاته مشروع جد مربح -(٤٥٦) بحيث تمر السفن علي الباسيفيك الجنوبي في رحلة الذهاب إلى الصين وفي رحلة الإياب منها على حد سواء. إلاَّ أن هذه الصلة نفسها بين الصين وبيرو، شديدة الضرر بالمصالح الإسبانية، هي التي كان من المفترض أن يحول اقتراح عام ١٧٠٢ دون قيامها.

وشركة الهند ستار دخاني مفيد آخر. فهذه الشركة التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس قد سمحت لشركة الصين بتولي تجارتها البعيدة، حيث تدفع الأخيرة ثمن حق التجارة في كانتون، بما يشكل تنازلاً جزئياً عن الاحتكار الذي كانت تتمتع به الأولى.

ولم تؤد العملية إلى أرباح مباشرة، لكن الأمور تحسنت بالنسبة لسان مالو مع اتفاقيات التعاقد من الباطن التي جاءت بعد ذلك بين عامي ١٧٠٦ و١٧١٤. والحال أن الاتفاقيتين الأخيرتين، في عام ١٧١٢ وفي عام ١٧١٤، إنما تمثلان تخلياً فعلياً عن الاحتكار الذي كانت تتمتع به شركة الهند. وفي عام ١٧١٥، بمساندة من أنطوان كروزا، وهو واحد من كبار رجال المال في ذلك الزمن، جرى إنشاء شركة تحمل اسم شركة سان مالو للهند الشرقية. وبين عامي ١٧٠٨ و١٧١٣، أرسلت سان مالو خمس عشرة سفينة إلى المحيط الهندي - بما يعد إنجازاً مهماً في زمن الحرب.

وعلاوة على ذلك، فبعد نشوب الحرب مرة أخرى في عام ١٧٠٢، كانت سان مالو قد قامت على الفور كالعادة بتجهيز سفن للمشاركة في "أعمال القرصنة في زمن الحرب". وقبل ذلك بسنوات قليلة، في عام ١٦٩٦، كان أسطول صغير، بقيادة ديجيه-تروان، وهو ابن صاحب سفن ثري في سان مالو (كان قد التحق بالبحرية الملكية في عام ١٦٩٣)، قد استولى على ثلاث سفن تتبع شركة الهند الشرقية الهولندية. وقد أعلن المنتصر: "إن عائد من ساندوني سوف يصل إلي عشرين لكل واحد"(٤٥٧). وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٧١١، شق هذا القائد نفسه طريقه إلى طرق ريو دي جانييرو وفرض فدية على المدينة.

وأخيراً، ربما جار لنا أن نتساءل عن نتيجة هذه الرحلات إلى الباسيفيك - وهي رحلات طويلة وغالباً ما كانت غير مريحة: "عشرون إلى ستة وعشرين شهراً في أعوام ١٧٠١-١٧٠٩، وثلاث سنوات على الأقل بعد عام ١٧١٠"(٤٥٨). لقد كان على السفن أن ترسو كثيراً في المواني لكي تتزود بالمياه وبمدد جديد من الأغذية، في كل من المحيط الأطلسي والباسيفيك. وعند انتهاء الرحلة، من الجهة الأخرى، كانت الراحة متوافرة. وعلى ساحل شيلي، في كونشبشيون أو آريكا، كانت قد أقيمت مستعمرات فرنسية صغيرة، كان بوسعها أن تشكل محطات للحصول على الغذاء وللتجارة. وكان بالإمكان تبادل السلع المصنوعة، خاصة الأقمشة، دون مصاعب حتى في كالآو، ميناء ليما، حيث كانت السفينة ترسو بحجة أخذ أغذية وماء- وكل ذلك بموالسة من جانب السلطات الإسبانية المحلية. وكانت السلع تُبَادل بالفضة، التي كانت مقبولة في أي شكل كانت، عملات أو قوالب. وكانت سفن سان مالو تتمتع باحتكار فعلي هنا. و"من بين ١٣٣ سفينة فرنسية أرسلت إلى الساحل الغربي لأمريكا بين عامي ١٦٩٨ و١٧٢٤، لأغراض تجارية، قام بتجهيز ٨٦ منها - أي ثلثيها - إما كبار

تجار (négociauts) سان مالو أو الشركات صاحبة السفن" التي كانوا يديرونها.(٤٥٩)

ومن العجيب أن أية سفينة من السفن المشاركة في هذه المغامرة لم تغرق، وربما كان من الأجدر أن نشيد بكفاءة بحارة سان مالو: والحق إن الرحلة كانت أقل خطراً بعد التوقف عن استخدام مضيق ماجلان الخطر والإبحار بدلاً من ذلك حول الكاب هورن. فهل كانت سفن سان مالو هي أول سفن تدور حول الهورن؟ أم أن الهولنديين هم أول من فعلوا ذلك كما يبدو ذلك محتملاً أكثر؟ الأهمية كبيرة لذلك، لأن الشيء المهم هو أن المواصلات قد أصبحت جد منتظمة بحيث إن السفن الصغيرة جداً حمولة نحو مائة طن كانت تقوم بالرحلة، إلى جانب سفن تجارية حمولة ٧٠٠ طن وفرقاطات حمولة ٢٥٠ و٤٠٠ طن.

ولم يكن هذا مجرد مأثرة بالنسبة للسفن ولأطقمها، فقد كان أيضاً نجاحاً للشركات التجارية. والرحلة الأولى فقط، في عام ١٦٩٨، هي التي كانت خاسرة. وبعد ذلك غالباً ما كانت الأرباح تصل إلى نحو ٢٠٠٪. وحتى يتزايد الحظ السعيد، جاءت رحلات الإياب إلى الاقتصاد الفرنسي والخزائن العامة بالفضة التي كانت ضرورية لكل من التجارة وللنفقات العسكرية الباهظة. وفي عام ١٧٠٩، قام طابور من تسع سفن تتبع سان مالو، تحرسه سفينة ملكية بقيادة شابير، برحلة إلى أوريه في بريتانيا الجنوبية لنقل سبائك فضية قدرت قيمتها رسمياً بـ١٦ مليون **Livres** (وربما أقرب إلى ٣٠ مليوناً، حيث إن الاحتيال والغش لم يكونا غير معروفين). فهل أنقذت هذه الشحنة مالية لويس الرابع عشر من الكارثة في تلك السنة الرهيبة؟ هذا ليس مستحيلاً(٤٦٠).

والشيء الغريب - ولكن هل هو غريب إلى هذا الحد؟ - هو أن حظوظ سان مالو السعيدة، ذات الأصول القديمة جداً، لم تدم طويلاً بعد انتهاء الحرب (١٧١٣)، بالرغم من أن الرحلات كانت ماتزال تبحر إلى الباسيفيك حتى عام ١٧٢٤(٤٦١). والتفاصيل المعروفة عن هذه الرحلات الأخيرة قليلة. ففي عام ١٧١٣، "قيل إنه كانت ما تزال هناك ٣٠ سفينة تقريباً قبالة ساحل [بيرو]، كلها تقريباً فرنسية"(٤٦٢).

إلاّ أنه، بالنظر إلى طول الرحلة وجاذبية الأسلاب، كان من الصعب إلى حد بعيد التخلي عن تجارة بحر الجنوب بين عشية وضحاها.

والنتيجة على أية حال هي أن الانسحاب قد بدأ سريعاً أو متأخراً في التأثير على سان مالو. وهناك عدة أسباب: عودة السلم وانتهاء قرصنة زمن الحرب؛ تحول الازدهار في اتجاه الأطلسي وإلى ثلاثي الموانئ التي سوف تزداد ثراءً في القرن الثامن عشر

اعتمـاداً علي تجارة جـزر الأنتيل: نانـت ولاروشيل وبوردو؛ انتـعاش إسبانيـا في ظل البوربـون الذين شرعـوا في استعادة الـنظام، مع بـعض النجاح، عـلى سواحل شـيلي وبيرو، ولو بعد رحلة أسطول مارتينيه في عام ١٧١٦ فقط. بل إن الحكومة الفرنسية قد قدمت العون في ذلك، بناء على طلب إسباني. والواقع أنها كانت مواجهةً بالاختيار بين التجـارة غير المشـروعة والتجارة الرسـمية من خلال كـاديز. والحال أن توازن فـرنسا الاقتصادي العام قد اعتمد أساساً على الأخيرة - فهي تجارة مربحة دائماً.

وإلى جانب ذلك، فإن تجارة بحر الجنوب قد تـطلبت نفقات ضخمة، كانت تصل إلى ملـيون Livres،أو حتى مليونين، بالنسبة لكل سـفينة كبيرة. وكانت هذه النفقات فوق طاقـة ميناء سان مالـو الصغير. ومن ثـم فإن هذه المغـامرة (وكذلك تجارة الـهند وحملات القرصنة) كانت قد بدأت في أخذ رساميل من باريس ونانت وروان ومارسيليا وأماكن أخرى. بل إن أصـحاب السفن الأثرياء في سان مـالو - ماجون (دو لالاند ودو لاشيپوديـر)، لو فير دو بوفيه، جيـوم ايون، نايّون، لوكيه دو جرانـفيل، دو لا هاي، جوبير، دانيكان - والذيـن يبدو أنهم كانوا كلهم تجاراً كباراً جد أثريـاء وحقيقيين - لم يكونوا على أية حال عـلى مستوى كبار أصحاب المال وأصحاب البـيوت المصرفية في الأعوام الأخيـرة لعهد لـويس الرابع عشـر، من أمثال سامـويل برنار وأنـطوان كروزا، اللذين كانا على علاقة بتجارة سان مالو. ولذا فهل من المبالغة في التعامل مع المشكلة التساؤل عما إذا كانـت سان مالو قد عانت من ضعف أساسي معيـن، قصور معين كان محتجباً خلال سنوات الازدهار، لكنه عاد إلى الظهور في الأوقات الصعبة؟ إن ما حدث هو أن جانبـاً كبيراً من رأس المـال الكبير المـتاح في فرنسا قـد جرت تعبئتـه من أجل القرصنـة، ومن أجل تجارة بحر الـجنوب والرحلات إلى الـصين والهند، بتـوجيه من بونتـشارتران، أحد السـادة المحتجـبين للـبلد وهو رجل كـانت له صلات وتعـاطفات شخصية مـع سان مالو. إلاَّ أنه لدى موت لويـس الرابع عشر، جرى طرد بونـتشارتران فجأة من منصبه. وسرعان ما تسربت شـركة الهند من أيدي سان مالو، وبعد أن أعاد لو تأسيسها في عام ١٧١٩، أفلتت من كوارث نظامه الشهير.

وهكذا فبعد الفترة الممتدة مـن عام ١٧١٣ إلى عام ١٧١٩ تقريباً، فقدت سان مالو تعاون الحكومة ورأس المال الفرنسي. وعادت المـدينة إلى وضعيتها السابقة. وواصلت سفنها الذهـاب لصيد سمك القُد على ضفـاف نيوفاوندلاند وتفريغ السمـك في إسبانيا وعبر مجمل البحر المتوسط؛ واحتفظت بصلاتها العادية مع إنجلترا وهولنده، وواصلت

إرسال سفن إلى كاديز حيث كانت تقوم بإنزال السمك المجفف والمنسوجات البريتونية وأحياناً الحبوب، وترجع محملةً بالفضة، بما إنها كانت تعتبر سفناً آمنة(٤٦٣). لكن زمن مجد سان مالو كان قد انتهى. ونحن نعرف ذلك لأن أكثر مستثمريها نشاطاً قد ذهبوا إلى أماكن أخرى سعياً وراء حظوظهم، إلى موانئ فرنسية أخرى مثل نانت، أو إلى كاديز أو المحيط الهندي. وتتمثل نقطة مهمة أخرى في أن المدينة لم تكن تحوز سوقاً لتبادل العملات(٤٦٤). وبالرغم من طلبات كثيرة تقدمت بها، فإنها لم تحصل على وضعية ميناء حر وهي وضعية ربما كان بوسعها أن تنقذها من انحدارها إلى مستوى أدنى.

لكن مصير سان مالو النهائي ليس المشكلة الأهم التي تطرحها قصة هذه المغامرات في أوائل القرن الثامن عشر. ويبدو لي بالأحرى أن ما كان يحدث في تلك السنوات المشحونة هو أن نشاط الميناء التجاري قد مارس أثراً على مجمل تاريخ المملكة. وقبل حرب الخلافة الإسبانية بالفعل، كانت فرنسا قد اختارت فضة كاديز. وسوف تختارها مرة أخرى بعد الحرب، مُفَضِّلَةً التعاملات الآمنة والسلمية مع كاديز على المغامرات المجازفة في بحر الجنوب. فهل هو اختيار تم بلا تردد؟ نحو هذا الوقت نفسه تقريباً، اختار الإنجليز، بموجب معاهدة ميتوين (١٧٠١)، لشبونة وذهب البرازيل والبراجانس. ومن المؤكد أن إنجلترا سرعان ما سوف تتجه، دون قصد منها تقريباً، إلى قاعدة الذهب، وأن الدول الرأسمالية الأخرى، هولنده وجنوه، والبندقية على الأرجح، سوف تختار الذهب أيضاً، بسبب الصلة مع البرتغال. وفي تلك الأثناء ظلت فرنسا مخلصة للفضة. ونابليون بدوره سوف يسمح لنفسه بالوقوع في إغراء السراب الإسباني.

ومثالنا الأخير هو **بوردو في القرن الثامن عشر**. فعبر حظوظ بوردو، يمكننا أن نرصد تجارة جزر الأنتيل المهمة في السكر والبن والقطن والتبغ والنيلة. لقد كانت هذه تجارة ترفية، وهي من حيث الجوهر حدث قصير العمر، مع أنه قد دام لقرن من الزمان. وإن كان ذلك بسبب شحنات من الطاقة المستمرة التي كفلت له مثل هذا الاستمرار.

والحال أن بوردو ، مع أنها كانت الميناء الرئيسي لاستيراد ولإعادة بيع السلع الواردة من الكاريبي، لم تكن الميناء الفرنسي الوحيد المعني بهذا النشاط. فقد كانت هناك أيضاً روان، التي قدمت قائمة لانهاية لها بالسلع المصنعة المطروحة للتصدير؛ ونانت، عاصمة تجارة العبيد؛ ودنكرك، ومارسيليا.

كما أن الجزر لم تكن تمثل كل المصالح الفرنسية في العالم الجديد: فكندا ولويزيانا كانتا فرنسيتين، مع أن هذه الأرجاء مترامية الأطراف كانت تتطور ببطء. وكانت لاروشيل هي الميناء الرئيسي للتجارة مع كندا.

لكنني اخترت عمداً قصر ساحة الملاحظة على الجزر.

والمشكلة الأولى هي تحديد ما هي الجزر التي كانت فرنسية، وهو أمر ليس سهلاً، فهي جزء من تكوين بري وبحري واسع. وكان الإسبان قد استقروا تدريجياً في جزر الأنتيل بعد نزول كولومبوس الأول إلى البر في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٤٩٢، على جزيرة جواداهاني في الباهاما، والتي منحها اسم سان سلفادور. ثم احتلوا فيما بعد سانتو دومينجو (١٤٩٦) وبويرتوريكو (١٥٠٨) وچامايكا (١٥٠٩) وكوبا (١٥١١). والجزيرة الأخيرة، وهي أكبر الجزر، سوف تكون القاعدة التي أبحر منها كورتيس متجهاً إلى المكسيك. وقد برزت هافانا عند نقطة التقاء أسطولي الـ **Carrera de Indias**. والحال أن أعمال النهب التي قام بها الإسبان والأمراض التي جاءت معهم قد أدت إلى القضاء علي السكان الأصليين، بينما عادت الماشية المجلوبة من إسبانيا إلى الحالة البرية وتكاثرت في الجزر.

لكن تحدي الإسبان لم يتأخر كثيراً. فوجود هذه القطعان البرية من الماشية، والتي كانت فريسة سهلة، قد أغرى المغامرين - الفرنسيين في معظمهم - بالنزول إلى الجزر. واسم الـ **boucaniers** الذي سميٍّ به هؤلاء المغامرون النهابون، مستمد من الـ **boucan**، مدخنة اللحم التي كانوا يدخنون عليها لحم الحيوانات التي يستولون عليها. وبحلول عام ١٦٣٠ تقريباً، أخذ الهولنديون والإنجليز يظهرون بأعداد متعاظمة. فقضوا علي القطعان وأجبروا الـ**boucaniers** على التحول إلى قراصنة، حيث انضموا إلى مراكب قراصنة تورتوجا (ايل دو لا تورتي)(٤٦٥). فهل تم محوهم في نهاية الأمر من جانب الأمم المنافسة المهرولة إلى التفوق خلال حرب الخلافة الإسبانية؟ ربما؛ أو أن من المحتمل أن مكاسب القرصنة كانت قد أخذت في التضاؤل. وعلى أية حال، فقد اتجه القراصنة إلى بحر الجنوب خلال العقدين الأخيرين للقرن. وفي تلك الأثناء، كان الإنجليز والفرنسيون والهولنديون قد جاءوا للاستيلاء على الجزر ولبدء زراعة المحاصيل فيها. ونجح الإنجليز في طرد الإسبان من چامايكا في عام ١٦٥٥. واستولى الهولنديون على كوراسياو في عام ١٦٣٤. واستولى الفرنسيون على المارتينيك وجواديلوب في عام ١٦٣٥ وفي عام ١٦٥٩ احتلوا الطرف الغربي لجزيرة سانتو

دومينجو الإسبانية، والذي لم يُعترف بملكيته إلاّ بموجب صلح ريسفيك (١٦٨٧). وكانت هذه أوسع ملكية فرنسية في الكاريبي (٣٠٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً)(٤٦٦) ومما أثار حسد الإنجليز العظيم أنها قد أصبحت مسرح أعظم نجاح اقتصادي في الإقليم. وكان السبب في ذلك، بين أسباب أخرى، هو أن سانتو دومينجو كانت تتمتع بوفرة من الأراضي البكر التي يمكن استغلالها دون أن تحتاج إلى مخصبات.

إلاّ أنه حتى نهاية القرن السابع عشر بل وبعد ذلك، لم تكن هذه الممتلكات الخارجية جد مهمة بالفعل. ولم يحدث تغير رئيسي في القرن الثامن عشر إلاّ مع زراعة قصب السكر وتنمية صناعة السكر.

والموطن الأصلي لقصب السكر هو سهول الاندوس والجانج، وقد انتشر ببطء عبر الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية. وقد وصل إلى الصين، في الشرق، ووصل توسعه غرباً إلى ماوصفه سافاري بـ"المنطقة المتقدة"، أي المنطقة الأكثر دفئاً في البحر المتوسط، حيث وصل إلى مصر في القرن العاشر، ثم إلى سهول قبرص الساحلية: وفي القرن الخامس عشر، عرفت قبرص "بارونات السكر"، سلالة كورنارو من نبلاء البندقية، الذين حازوا مزارع واسعة. وخلال القرن الخامس عشر النشيط، زرع قصب السكر في صقلية وفالينسيا ووادي سوس في المغرب، ثم رحل إلى الجزر الأطلسية- ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر. وأخيراً في خمسينيات القرن السادس عشر، كان الساحل البرازيلي، من سانتوس في الجنوب إلى ريسيف في الشمال، مزروعاً بقصب السكر: كان هذا هو عصر الـ**enghenos de assucar** (معامل السكر) التي كانت تعصر قصب السكر وتستخلص دبس السكر، وعصر الـ **senhores de enghenos** (سادة المعامل)، وهم سادة بالمعنى السائد في العصر الوسيط تقريباً - وعصر عبودية السود.

وفي وسط المزرعة كان ينتصب الـ **casagrande** بيت السيد وتنتشر حوله الـ **senzalas**، بيوت العبيد. والحال أن كل مزرعة لقصب السكر في القرن الثامن عشر قد استنسخت نموذجاً واحداً، "البيت الكبير" كما كان يسمى في چامايكا، ومساكن العبيد والمنشئات الصناعية. وعندما استولى الهولنديون على النورديست البرازيلي في منطقة ريسيف (ولاية پيرنامبوك، فإن مزارع القصب هي التي استولوا عليها وقاموا باستغلالها بين عامي ١٦٣٠ و١٦٥٤. وعندما طُردوا من مستعمرتهم، تلت ذلك موجة من نزوح الزارعين وفنيي السكر، ومعظمهم من "المسيحيين الجدد"، الذين اتجهوا

للبحث عن حظوظ لهم في أماكن أخرى. وكما أشارت آليس پيفير كانابرافا منذ وقت طويل، فإن الثروات التي تحققت من السكر أساساً في جزر الأنتيل كانت نتيجة لهذا النقل للرجال وللتكنولوچيا(٤٦٧). فبعد هذا، في أوقات مختلفة وبدرجات متباينة من النجاح، انطلقت التجارة بالفعل في الكاريبي، في السكر أساساً، ولكن أيضاً في الـ rocou(الصبغة البرتقالية) والقطن والكاكاو والزنجبيل والتبغ، ثم في البن فيما بعد. وبدأت المارتينيك وجواديلوپ الازدهار نحو عام ١٦٥٤، وسانتو مينجو بعد ذلك بوقت قليل، نحو عام ١٦٨٠، لكنها سرعان ما أصبحت قائدة الإنتاج والتجارة.

لكن نطاق الجزر الفرنسية في ما وراء البحار أخذ ينكمش بدرجة طفيفة في القرن الثامن عشر. فبموجب معاهدة باريس في عام ١٧٦٣، كان على فرنسا أن تتخلى عن الجزر الأصغر: سان كريستوف، آنتيجوا، مونسيرات، لا دومينيك، سان فنسان، لا بارباد (باربادوس)، توباجو، جرينادا والجرينادينوس. وبموجب معاهدة فرساي في عام ١٧٨٣ تمت استعادة توباجو وجزيرة سان بارتيليمي الصغيرة: لكن هذه الخسائر والمكاسب كانت تتعلق كلها بأراضٍ جد صغيرة. وقد ظل وضع فرنسا مستقراً إلى حد معقول، من حيث الممتلكات من الأراضي ومن حيث التجارة على حد سواء: فالمنتجات نفسها قد استمرت في الوصول إلى فرنسا - حيث كان السكر يمثل أكثر من نصف الإجمالي. وتجارة جزر الأنتيل هذه، التي كانت في الأصل في أيدي الهولنديين، قد استولى عليها الفرنسيون في زمن كولبير، مع إنشاء شركة الهند الغربية الفرنسية في عام ١٦٤٤(٤٦٨). لكنها فقدت امتيازها بعد سنتين من ذلك التاريخ. فبعد ذلك، أصبحت "جميع السفن الفرنسية محل ترحيب على قدم المساواة" في الجزر(٤٦٩).

كما أن الصادرات من فرنسا إلى جزر الأنتيل ظلت بوجه عام هي هي. فقد كان يتعين إرسال مؤن غذائية إلى الجزر التي أصبحت مكرسة لزراعة المحاصيل النقدية من أجل تصديرها: ومن ثم فقد كانت هناك شحنات منتظمة من الدقيق ومن لحوم البقر المملحة ولحوم الخنازير المملحة والرنجة وسمك القُد والنبيذ والزيوت. ثم كانت هناك السلع المصنعة والتي كان معظمها يشحن عبر رووان: الإبر والدبابيس والأحذية والقبعات المصنوعة من فراء السمور والجوارب الحريرية والصوفية والمنسوجات والبطانيات والأواني الزجاجية والمراجل والراقودات النحاسية التي تستخدم في استخلاص السكر. والحال أن بوردو، التي كانت لها صلات مع آكيتين، كانت ترسل براميل الدقيق (المطحون في مطاحن على طول نهر الجارون) والأنبذة ومختلف

المنتجات الصناعية، حيث إن المدينة كانت تتمتع بمواصلات جيدة مع كل المقاطعات التي كانت تصنع فيها تقريباً. كما كانت الجزر تحصل على عبيد من ساحل غينيا: وعادة ما كان تجار العبيد يبحرون من نانت في رحلات ثلاثية منتظمة (نانت، غينيا، الجزر، ثم تعود إلى نانت). وكانوا يأخذون شحنات خاصة لاستخدامها في المقايضة على الساحل الإفريقي - الكحوليات، الأقمشة القطنية، البنادق - وكانت تُبَادَلُ بالعبيد. وفي الجزر، كان يعاد تنظيم مستودعات سفن العبيد بحيث تحمل صناديق السكر أو أكياس البن إلى فرنسا. وفي تلك الأثناء، كان عدد العبيد السود في الجزر آخذاً في التزايد بشكل واسع: ٥٠٠,٠٠٠ في سانتو دومينجو قبل الثورة مباشرة. والحال أن سلسلة من القلاقل والتمردات والهجمات وعمليات الهروب قد بلغت ذروتها في نهاية المطاف في انتفاضة عام ١٧٩١.

وكانت التجارة بين فرنسا والجزر ضخمة (بالنسبة لذلك الزمن) كما يشهد على ذلك عدد السفن الفرنسية التي كانت تعبر المحيط: أكثر من ألف خلال الفترة التي تلت حرب السنوات السبع(١٧٥٦-١٧٦٣). وكان بالإمكان رؤية ما يصل إلى ٨٠ سفينة راسية أو تُنزل سلعاً على ساحل المارتينيك. وفي عام ١٧٧٨، وصلت قيمة هذه التجارة إلى ٢١٠ مليون **Livres**، أي ثلث إجمالي تجارة فرنسا الخارجية(٤٧٠).

وقد استمر فعل الاحتكار الرسمي من جانب فرنسا لمجمل التجارة مع المستعمرات، بالرغم من بعض عمليات التهريب المحدودة، وسيطر التجار والسلطات الفرنسية علي جميع الصلات التجارية، وراقبت بشكل مكثف ما اعتبرته حكراً عليها، فدافعت عنه ضد كل القادمين الجدد، خلال مختلف منعطفات الحرب. وبشكل محدد، من زاوية الميزان التجاري، فقد كانت هذه التجارة تشكو من العجز بصورة منتظمة، لكننا قد أشرنا بالفعل(٤٧١) إلى ما كان يكمن بالفعل وراء هذا العجز: شبكة واسعة من التجارة المحكومة كان فيها سعر السلع المرسلة من بوردو يتضاعف بصورة منتظمة على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. ثم إن مواعيد الرحلات وحجم الشحنات قد حددت بشكل يجعل السلع الأوروبية تظل نادرة بما يكفي في الجزر بحيث تظل أسعارها عالية، في حين أن السكر كان يُجمع بسرعة كافية بعد الحصاد بحيث يكون صفقة رابحة(٤٧٢) . وفي رحلة العودة إلى فرنسا، في الأمثلة التي درسها ميشيل مورينو، فإن قيمة شحنة الإياب كانت ترتفع أيضاً بنسبة تصل إلى نحو ٢٠٪. على أن هذا كان الجانب الأكثر مجازفة في العملية، فهو يتوقف على أسعار منتجات

المستعمرات في أوروبا، حيث كانت هناك منافسة هولندية وإنجليزية. والواقع أن بوردو كانت تعيد تصدير معظم وارداتها: ٨٧٪ من السكر، ٩٥٪ من البن، ٧٦٪ من النيلة، نحو عام ١٧٨٧ مثلاً(٤٧٣).

ومن ثم فإن تجارة جزر الأنتيل كانت جزءً من "منظومة تبادل معقدة"، كان النبيذ والدقيق يجيئان فيها من وادي الجيروند، وكانت لحوم البقر المملحة تُشترى غالباً من ايرلنده مباشرة، ولم يكن كبار تجار بوردو فوق مستوى المضاربة في المال نفسه، فقد كان يُعامل باعتباره سلعة. وفي عام ١٧٢٩و أشار "سجل شحنات ١٢٣ سفينة مغادرة لبوردو إلى أمريكا" إلى أن من شأن السجل الحقيقي أن يشتمل على "قائمة بالقروش "القصيرة" التي أخذ كبار التجار يرسلونها إلى أمريكا خلال السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة، والتي تغل ربحاً مؤكداً بنسبة ٥٠٪"- وكانت هذه التجارة سرية إذ كانت "محرمة بشكل صريح"(٤٧٤).

والخلاصة أن الأرباح من تجارة جزر الأنتيل كانت مهمة؛ وقد لعبت دوراً حيوياً في صعود بوردو في القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٠٠، كان عدد سكان المدينة ٤٥,٠٠٠ نسمة؛ وبحلول عام ١٧٤٧، ارتفع العدد إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة، ووصل عشية الثورة إلى أكثر من ١١٠,٠٠٠ نسمة. وهذا معدل زيادة أسرع بكثير مما كان في مارسيليا أو باريس أو أية مدينة فرنسية أخرى(٤٧٥). والواقع أن التجارة عبر الأطلسي قد أحدثت ثورة متأخرة في بوردو. فبوردو، بعد أن كانت لوقت طويل ميناء نبيذ، واتسعت ثروتها بفضل النبيذ وأخذت تعتاد على رؤية الأساطيل والتجار الأجانب وهم ينقلون أنبذة بوردو إلى كل أوروبا، لم تكن قط مركزاً لبناء السفن، كما لم تكن تحوز مجموعة ضخمة من الملاحين. والواقع أن الهبوط الحاد في الصادرات التقليدية للمدينة الفرنسية خلال حرب الخلافة الإسبانية، وانفتاح السوق الإنجليزية على المنتجات البرتغالية، بما في ذلك نبيذ البورتو، قد أثرا تأثيراً قاسياً عليها. وهذه الأزمة، التي تلتها تدابير حكومية - خاصة ترخيصات عام ١٧١٧ والتي اعتبرت بوردو ودزينة من الموانئ الأخرى محطات المغادرة الوحيدة المصرَّح لها بالتجارة مع "الجزر الفرنسية في أمريكا"، وأخيراً المبادرات التي دشنها رجال جدد، قد أسهمت كلها بعد عام ١٧٢٠ في جعل المدينة مركزاً بحرياً ومركزاً يملك سفناً(٤٧٦).

والحال أن هؤلاء الرجال الجدد، وبعضهم بورچوازيون من بوردو وبعضهم الآخر تجار أجانب كانوا قد جاءوا كمهاجرين، قد أصبحوا أغنياء بسرعة بالغة. ومثالهم آل

شيلير، المنحدرون من هامبورج أو سلالة جرادي اليهودية الكبيرة المنحدرة من البرتغال، أو آل بونافيه، من لانجدوك، الذين حققوا ثروة من تجهيز السفن ومن العمولات؛ وآل چورني، الذين استندت ثروتهم إلى العقاقير والذين أقاموا شبكة مكونة من أفراد عائلة كبيرة جداً، موزعين في جميع الموانئ الاستراتيجية(٤٧٧). لكن هؤلاء التجار الكبار ظلوا قليلين جداً من حيث العدد، مجرد شريحة صغيرة من الـ"تجار والـ**négociants**" الـ٨٠٠ الذين مثلوا مجمل تجارة المدينة نحو عام ١٧٩٠، والذين يمثلون نسبة ١١٪ من السكان(٤٧٨). وفي رووان بالمثل، سوف نجد أن تقويم التجار لعام ١٧٧٩، والذي يميز بين المجموعتين، لا يدرج غير ٦١ تاجراً يملكون سفناً ويتعاملون في التصدير، يشكلون "رأسماليي الفترة" وأهم ناس في المدينة(٤٧٩).

ومن الواضح أن التجارة الفرنسية عبر الأطلسية في القرن الثامن عشر كانت منظومة متداخلة. إذ كانت الجزر تحت نظام عبودي أكثر قسوة حتى من النظام العبودي في العصر القديم، لكنه كان منتجاً، خاصة وأنه قد أسهم في التوسع السريع لنظام رأسمالي في فرنسا. وكان فارق الجهد أحد أسرار النجاح. ولا جدال في أن المنظومة، بحكم انحصارها من الناحية النظرية(٤٨٠) في دائرة مغلقة، كانت عرضة لكل من الخطر والضرر. وكانت الحرب خطراً رئيسياً، لكن المنظومة خرجت من هذا الخطر سالمة إلى هذا الحد أو ذاك. وأياً كان الأمر، فإن المزارعين في چامايكا التي يملكها الإنجليز قد فعلوا كل شيء من أجل منع بلادهم من ضم الجزر الفرنسية التي كانت المنافس المباشر لهم. وكانت هناك إمكانية أخرى تتمثل في احتمال نفاد مجيء العبيد السود من إفريقيا - لكن هذا لم يحدث قط. وكان من المحتمل أن تصبح أسعار الشحن عبر الأطلسي رادعة، لكن هذا أيضاً لم يحدث قط.

وفي نهاية المطاف، سوف نجد أن نجاح المنظومة نفسه هو الذي أدى إلى سقوطها: لقد كان عدد العبيد السود كثيراً جداً. وفي ٢٨ مارس/آذار ١٧٩٠، منحتهم الجمعية التأسيسية [الفرنسية] الحرية والحقوق السياسية. وفي عام ١٧٩١، نشبت انتفاضة في سانتو دومينجو، بقيادة توسان لوفيرتير. وبعد ذلك أصبح من المستحيل استعادة سيطرة البيض والنظام الاستعماري في الجزيرة. على أن السكر كان يُنْتَجُ على أية حال في أماكن أخرى (في جواديلوب والمارتينيك بين أماكن أخرى) ولم يكن هناك نقص في عرضه في أوروبا، حيث سرعان ما سوف يظهر البنجر. وإلى جانب ذلك، فإن تجارة الجزر، وهي تجارة ترفية من النموذج العتيق بالنظر إلى اعتمادها على

العبوديـة وفق النموذج القديـم، قد اصطدمت بالمـواقف المتغيرة فـي أوروبا. كما أن التجـارة الدولية كانت آخـذة في التغير: فـفي القرن التاسـع عشر، سوف تكون الـسلع الرئيسية المشحونة عبارة عن مواد أولية ضخمة كالفحم والحديد والحبوب.

مشكلات مطروحة، غير محلولة

شهدت التجارة في فـرنسا، كما في أماكن أخرى، سلسلة من الـدورات المتعاقبة، طويلة العـمر في حالة مارسيليـا بين عامي ١٥٦٩ و١٦٥٠، وفي مثل طـول العمر هذا تقريباً في حـالة بوردو وجزر الأنتيل بين عامي ١٧٢٠ و١٧٩١؛ وأقصـر عمراً في حالة مغامـرة سان مالو التـي دامت في أقصـى تقدير من عـام ١٦٩٨ إلى عام ١٧٢٤. وإذا تجاوز تاريخ التجارة يوماً ما المرحلة الوصفية، فقد يتسنى له في يوم من الأيام أن يفسر الأنماط والسمات المنتظمة لهذه الدورات التجارية. والأمثلة الثلاثة التي تحدثنا عنها هنا إنما توحي بتفسيرات قليلة تتجاوز التفسيرات الأكثر وضوحاً: فهذه الصلات التجارية قد اعتمدت كـلها على الشـبكات الكثيرة الـعاملة في العـالم ككل. وفي أيامـنا، فإن هذه الشبكات تنشأ أو تـنهار بأسرع مما في الماضي. ومع ذلك، فإن الـنجاحات التي دامت قرناً أو نحو ذلـك، كناجاحات مارسيليا أو بـوردو، قد ظلت إلى حد بعيد اسـتثناءً في الماضي. وعلينا أن نفسر بشكل ما هذه الاستثناءات، ولو بمجرد أهواء أوروبا الجماعية التي وصلت أحياناً إلـى ذروة الحمي، كالميل في العصر الوسيـط إلى التوابل؛ والميل فيمـا بعد إلى الكحـوليات والبن والـتبغ؛ أو الإدمان غيـر الصحي في أيامـنا للعقـاقير المخدرة الخشنة والناعمة. كما أن النجاح قد يعتمد على التنظيم الجيد: فالتجارة ليست ممكنة دون صلات جيدة ومندوبين محليين وشبكات مستقرة.

ومسألة الميزان التجاري تطرح مشكلـة أخرى مشابهة من حيث الجوهر. فأي ميزان إيجابي هو نتيجة جهد إنتاجي، يعتمـد علي تعبئة فائض عمل ضخم. وإذا كان الميزان قد مال في الـقرن التاسع عشـر إلى العجز، فإن ذلـك إنما يرجع إلى أن تـصدير رأس المال الفرنسي قد سمح بمثل هذا الترف، لأنه كان ترفاً بالفعل. وفي أيامنا، من الجهة الأخرى، سوف نجد أن الـعجز في التجارة الخـارجية والذي يؤرّق الحكومـات كثيراً، لابد من أن يعتبر مظهر ضعف، أو على أيـة حال ترفاً خطراً، لأنه يخلق ديوناً، ويهدد المستقبل. إلاّ أن الصادرات والواردات، في الأوقات الـطبيعية، قد مالت إلى أن تكون متوازنة تـقريباً؛ وبالمـقارنة مع الدخل الـقومي ككل، فإن الـفائض التجاري أو الـعجز

التجـاري لا يشكل عادةً غيـر نسبة مئويـة طفيفة. ولـذا فإنه ما زال من المـشكلات أن نعرف السبب في أن هـذه الظاهرة، وهي من حيث الأساس طفيفة الـمقاييس، ما تزال قادرة، اليوم كما في الماضي، على التأثير على مجمل مسار الاقتصاد القومي.

وأنا لا أعرف الإجابة عن هذا السؤال. إلاَّ أن من الـمحتمل أن الأمور سوف تكون أوضح لو تسنى النظر من تحت لفوق والبرهنة على شيء أشعر في أعماقي بأنه الواقع، أعني:

- أن مستـويات الاقتصاد الـدنيا تتوازن بشـكل تلقائـي داخل عدد معيـن من دوائر التجـارة المحلية، الـتي تتغيـر قليلاً نسبـياً بمرور الوقـت، وأن هذه التدفقات قـصيرة المـسافات تتـحرك بالاعـتماد علـى طاقتهـا الخاصـة، والتي تنـفد بالـكامل عنـد هذا المستوى؛

- أن جانب التجارة الخارجية في الاقتصاد نـادراً ما تكون له أية صلة بهذا المستوى الأولي، وأنه يحد من المؤثرات التي تخلقها آليـاته الخاصة؛ وبحكم تقيد تدفق التجارة الخارجية على هذا النحو، فإنه إنما يتعزز في واقع الأمر؛

- أن التجارة الخارجية تعتمد في جانب مـنها على الاقتصاد الدولي، الذي قد يحد منها أو قد يشجعها، لكنه في جميع الأحوال يحكمها.

علـى أننا لا يجـب أن نتصور أن مـجمل اقتـصاد أية أمة سـوف يكون قادراً عـلى التجاوب عند كل مستوى مع حافز التجارة الخارجية. إن قسماً واحداً فقط من الاقتصاد هو الذي يتأثر بذلك بـالفعل، كطواحين الهواء ذات القسم الأعلـى المتحرك الذي يدور بحسب اتجـاه الريح. وبقدر مسرف من الـتبسيط، دعونا نتخـيل خطاً مستقيـماً يخترق باريـس ويتسـنى له الـدوران عند تـلك النقـطة. وإذا كان الـخط يجـري على مـحور الشرق-الغرب، فسوف نكون بإزاء صورة لفرنسا فـي القرن الخامس عشر، منقسمة إلى نصفين: حيـث يجد الجنوب حافزاً في قرب البـحر المتوسط، بينما يظـل الشمال أكثر تخلفاً. وبـعد القرن السادس عشر، يميـل المحور إلى اتخاذ وضع طولـي: حيث يبدأ الغرب في الانفتـاح على الأطلسي، مستفيـداً من تجارة تجتاز المحيـط، ويحصل على تدفقات مـن الفضة. وفي تلك الأثـناء، فإن الشطر الـشرقي، بورجونيا مـثلاً، يواصل استخدام الـعملة النحاسـية. وفي القرن السابع عـشر، يرتد المحور إلـى وضع عرضي أكثر، حيث يـستفيد الشمال هذه الـمرة. وهناك انجذاب واضح في اتـجاه هولنده: إن امستردام، وليس الملك الشمس، هي التي تحـدد المناخ الفرنسي. وفيما بعد، سيجيء

الدور على لـندن، حتى عشية الحـرب العالمية الثـانية على الأرجح. فماذا عـن فرنسا اليوم؟ إن ما يسمى بـ"الصحراء الفرنسية" إنـما يقع في معظمه في الغرب، في حين أن فرنسا الشرقية تقع تحت تسلط الاقتصاد الألماني السائد.

إننا نقترح هـذا المخطط التصوري كإشكاليـة تحتاج إلى التحقق منهـا على مستوى تفصيـلي، وذلك بالدرجة الأولـى عبر التحديـد الدقيق لخطـوط سير الدوائر التـجارية الرئيسية: إذ ما يزال يتـعين إعادة تكوين هندسة وجغرافية كاملـتين للتجارة. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحراك يتم دائماً في المـستويات الأعلى للاقتصاد، بالمقارنة مع الشلل النسبي للقاعدة.

وما يمكننا الآن استشفافه عن التجارة الفرنسية، وإن كان مع ذلك دون شواهد كافية بعدُ، إنما يشد الانتـباه إلى هذه المستويات الأعلى، التي كانـت أكثر تحفزاً، وكان من الأسهل علـى الناس تحريكهـا وتطويرها بمرور الوقـت، وكانت تمثل بؤرة احـتشاد ما أعتبره الرأسمالية الأساسية، في ماضينا.

V
على قمة الهيراركيات: الرأسمالية

لابد لي من الاعتراف بأن إدخال كلمة **الرأسمالية** في ختام هذا الفصل الطويل إنما يُعَقِّد مهمتنا. ولكن كيف يمكن اختتام هذا البحث بشكل مغاير؟ إن كلمتي **رأس المال والرأسمالي** (والرأسمالية التي توسع مداهما) تحتلان مواقع رئيسية في أي حقل من حقول الملاحظة الاقتصادية. ومن ثم فكيف يمكننا التخلي عنهما إذا كان يتعين استكمال الصورة؟

رأس المال، وفقاً للتعريف المعتاد أكثر من سواه، يمثل عملاً سابقاً متراكماً، يعاد إدخاله في عملية الانتاج. وهو، بهذا المعنى، موجود في كل قطاع من قطاعات الحياة الإنسانية، وفي جميع العصور. ويرى عالم الاقتصاد شارل جيد (عم الروائي أندريه جيد)، أن "رأس المال. . . قديم قدم أول فأس حجرية"(٤٨١)؛ وربما أمكن القول بالمثل إنه قديم قدم أول معزقة، "أكثر الأدوات الزراعية بدائية"(٤٨٢). أو بالأحرى، المعول أو المحراث(٤٨٣).

والرأسمالية، التي تعني الرأسماليين، لكنها "لا" تعني" أكثر من تعبئة رأس المال" - وهو تعريف من الواضح أنه يمثل الحد الأدنى تماماً(٤٨٤)- لها أيضاً أصل بعيد تماماً. ولذا فإنني، خلافاً لبعض النقاد، لا يصدمني بالمرة أن مارسيل لافون مونتيل قد سمى الكتاب الذي كتبه في عام ١٩٣٨ بـ"**مراحل الرأسمالية من حمورابي إلى روكفيللر**"، ولا أن تيودور مومسن، المؤرخ الكبير، قد تحدث عن رأس المال والرأسماليين في سياق الكلام عن بابل القديمة - وهو حديث أثار استنكار ماركس الشديد.

إلاّ أن **الرأسماليين والرأسمالية**، خلافاً **لرأس المال**، لا يتمتعان بامتياز الحضور الكلي في اقتصاد أو مجتمع معين. فهما يقتصران في الواقع على المستويات الأعلى والأكثر تعقيداً وحداثة في الحياة الاقتصادية، حيث يتواجدان هناك بشكل مألوف. وصحيح أن الرأسمالية تتسرب بالفعل إلى المستويات الأدنى، لكنها تظل بالدرجة الأولى ظاهرة من ظواهر البنية الفوقية، على قمة جميع الهيراركيات. والإطلال من هذه القمة يعني رصد مجمل الاقتصاد من أعلى، وهو السبب في أنني أحب استخدام

كلمة **الفوقية** في وصف الرأسمالية.

الرساميل والرأسماليون والرأسماليات

في عام ١٨٢٤، اقترح چاك لافيت تمييزاً قد يبدو متأخراً بعض الشيء وقاطعاً جداً بعض الشيء، إلاَّ أنه يساعدنا على رصد التنوع المحتمل الموجود دائماً بين أنماط رأس المال وأنماط الرأسماليين ومن ثم بين أنواع الرأسمالية. ويقول چاك لافيت: "إن رأس المال لا يخص **دائماً** [التشديد من عندي] أولئك الذين يستخدمونه. على العكس، فأولئك الذين يملكون رأس مال ويُعْرَفُونَ على المستوى الشعبي بـ"الأغنياء" [الواقع أن تورجو وزملاءه كان بوسعهم أن يقولوا **الرأسماليين**، قبل زمن لافيت بكثير] لا يميلون إلى استخدامه بأنفسهم، بل يميلون إلى إقراضه لآخرين يضطرون إلى العمل، بشرط حصولهم على حصة من الناتج، بما يتيح لهم العيش دون مجهود"(٤٨٥).

وهذا الخط الفاصل حد رئيسي في الحياة الاقتصادية، وربما كان الحد الأهم، إلاَّ أنه سوف يكون من الخطأ تصور أنه حد قاطع فاصل تماماً. فلو كنت مالك رأس مال، سوف يكون بوسعي تماماً تمويل مشروعي الخاص، ويحتمل في الوقت نفسه أن أكون في آن واحد رأسمالياً ريعياً ومستَخدَماً في مشروع أحد غيري. إلاَّ أننا لو قبلنا تمييز لافيت، فلا يجب أن نفترض ببساطة، مثلما فعل معاصره الشهير ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)، أن الوظيفة المميزة لصاحب البيت المصرفي تبدأ عند النقطة "التي يبدأ عندها في استخدام أموال الآخرين". فهذه الصيغة الشهيرة كان يمكن أن تنطبق تماماً بدرجة واحدة على تاجر وعلى أحد الـ**négociants** و، قبل انقضاء وقت طويل، على مستثمر صناعي، فكلهم أيضاً "يستخدمون أموال آخرين".

وهكذا يمكن، إن لم أكن مخطئاً، تقسيم المستوى الأعلى للاقتصاد إلى قسمين: قسم يتراكم فيه رأس المال، ويركد، بل وقد يصبح عقيماً إذا ما تم تعطيل استثماره؛ وقسم آخر يتدفق فيه رأس المال إلى العملية الإنتاجية، كالماء المتدفق إلى دولاب الطاحونة. وهذا التمييز يجعل من السهل فهم السبب في أن رأس المال الداخل في الإنتاج يجب اعتباره رأس مال "حقيقياً"، يؤدي وظيفته المناسبة، في حين أن النوع الآخر، رأس المال "الزائف"، لابد من اعتباره عاطلاً، بما أنه قد سُحب من الإنتاج والمنفعة العامة. وقدتحدث چوزيف شابّي مرة عن "المال الميت": فهل هناك شيء اسمه "رأس المال الميت"؟(٤٨٦).

يجب أن أقول إنني أعتـقد أن هذه النظرة خاطئة بشكل أسـاسي. ولن أحاول تبرير اكتناز وتعطيل رأس الـمال. إلاّ أنني أعتقد، مع تنحية الاعتبـارات الأخلاقية جانباً، أن الرأسمالية الـفاعلة غير ممكنة إلاّ بفضـل المجمّع الرأسمالي المكـون من أولئك الذين يملـكون المال. والأخـير هو الشـرط الأولي، فهو المـنبع الذي تـتدفق منـه الجداول والأنهار باستمرار، بدرجات أكبر أو أقـل من القوة. بل إنني لأشك في وجود أي شيء اسمه رأس المـال الميت أو العاطـل: فحجم المياه (أو الأمـوال) يخلق ضغطـاً ضخماً بحيث إن بعضها لابد له دائماً من أن يسيل على الضفاف.

وأتذكـر قصة صغـيرة، لا ترقـى حتى إلى مـستوى حدث بـالفعـل، نصادفهـا في **مذكرات السيـد دوجورفيل**(٤٨٧). وهي ترجع إلي بدايات عهـد لويس الرابع عشر، في عام ١٦٦٣. إذ كان كاتب المذكـرات قد عاد من بروكسل، التي يقول لنـا عنها: "لقد وجدتها أنسب من أي مكان آخر. وقد تكرم السيد المركيز دو سيلري بزيارتي، وبما أنه قال لي إنه يود الذهاب إلى آنفير [انتويرب]، فقد صحبته إلى هناك. وأخذته لكي يرى، على سبيل التعرف على شخص غير عادي، السيد دو پالافيتشين(٤٨٨)، وهو واحد من أغنى الناس في العالـم، وإن كان هو نفسه لا يعتقد ذلك. قلت [للسـيد دو پالافيتشين] إن من الجدير به أن يتحمل بعض النفقات إكراماً لنا... أن يقدم لنا بضع وجبات، وإن من الجدير به أن يـزودنا على الأقل بمركبة وبسـتة جياد لاستخدامها في تـنزهاتنا. فراح يوضح للسيد دو سيلري أنه ليس غنياً بالـدرجة التي يحسبها الناس، ثم أشار إلى خزانة بجانب غرفة نومه، وأفهمنا أن بها سـبائك فضية قيمتها مائة ألف **écus**، لا تعود عـليه بمليم واحـد... وأنه أودع مائة ألف **Livres** في بنك البندقية لم تـعد عليه ولو بنسبة ٣٪، وأن لديه في جنوه، مدينته الأصلية، أربعمائة ألف **Livres** نادراً ما عادت عليه بنسبة فائدة أكبر، وانتهى في كل مرة إلـى أن هذه الأموال لا تعود عليه بشيء كبير على الإطلاق. وبعد أن فارقناه، اعترف لي السيد دو سيـلري بأنه يصعب عليه تصديق.... ما رأى، ومنذ ذلك الحين، كرّر لي في مرات عـديدة أنه بعد عودته إلى باريس قد ندم علـى أنه لم يُحَـدّث موليير عن هذه الـقصة حتـى يُدرج هذا الـمشهد فـي مسرحيـته الكوميدية **البخيل**"- وهو أمر كان ممكنا من الناحية النظرية، حيث إن **البخيل** لم تُؤَدَّ على المسرح لأول مرة إلاّ في عام ١٦٦٨.

وأنا لا أستشهد بهذه القصة- التي تأخـذنا على أية حال إلى خارج فرنسا - كمجرد مثال على البخل. ولا شك أن من دواعي التسلية أن نـسمع عن رأسمالي يذهب بسلبيته

الحذرة الراضية عن نفسها إلى مثل هذا المدى. ومن دواعي التسلية أيضاً أن نجد، بالمناسبة، أن وريث سلالة پالافيتشيني العظمي، التي كانت ثرية ثراءً خرافياً في چنوه في القرن الخامس عشر، كان ما يزال رجلاً يتمتع بثراء خرافي. وهكذا فخلافاً لما تصوره كل من هنري دو پيرين والفيكونت دافنيل، ليس صحيحاً أن كل ثراء، أن كل شكل من أشكال النشاط الرأسمالي، ينحدر تلقائياً، كما لو كان بفعل قانون جبري ما، بعد جيلين أو ثلاثة أجيال، ليفسح السبيل أمام النجوم الصاعدة الجديدة. ومثال پالأفيتشيني على الأقل يوضح لنا ذلك. لكن هذا المثال إنما يثبت على نحو مؤكد، بالدرجة الأولى، أن الرأسمالية النائمة أو المدفونة ظاهرياً غالباً ما كانت عاطلة من الناحية الظاهرية فقط. ليس فقط لأن سبائك الفضة كانت ذخراً، ضمانة، أي شيئاً يمكن الاعتماد عليه، بحيث يتسنى له، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، أن يبيع سبيكة أو أكثر في سوق المال في آنفير (أنتويرب)، وإنما أيضاً لأن ودائعه في البندقية وچنوه كانت، دون علم منه، تستخدم في عالم الاستثمار من جانب تلك البنوك الراسخة التي تمتعت بثقة عالمية. لقد كان رأسماله مستخدماً في الواقع.

وهكذا فإن المال "العاطل" بحكم حجمه نفسه وبحكم الحاجة إلى وضعه في مكان ما، كان يدور في الواقع و"يحيا من جديد". ومن بين مخارجه الأخرى التركات ومفاجآتها، أو المال الذي يرميه المبذر من النافذة؛ ثم هناك الدوطات، وهي التزامات أدبية داخل العائلة لا يمكن تجاهلها كلية؛ وكان هناك إغراء قيام المرء باستثمار جزء من رأسماله عن طريق وسيط مضمون هو كاتب العدل أو صاحب البيت المصرفي، أو بترك جزء منه لدى الـ**partisans**، ملتزمي الضرائب الذين كانوا يقومون بتسليف الملك.

والخلاصة أنه كانت هناك بالضرورة صلة ما بين رأس المال الحي ورأس المال العاطل إلى هذا الحد أو ذاك، حيث كان جزء من الأخير يتحول دائماً إلى الأول. وهذه الظاهرة على جانب كبير جداً من الأهمية، اليوم كما في الماضي، حيث إن أغنى الناس في البلد (كما يمكن أن تثبت ذلك على الأرجح قوائم دافعي الثروة في فرنسا منذ عام ١٩٨١) ليسوا بالضرورة الرأسماليين الأوفر نشاطاً.

ثقل ووطأة رأس المال النائم

هذه المخزونات من المال المكتنز شكلت كتلة من الاحتياطيات والكفالات والضمانات لمجمل الاقتصاد. لقد كانت أشبه ما تكون بإسفنجة مشبعة بالماء.

والمسألة هي هل كانت تفرزه بصورة منتظمة، وهل لعبت دورها المناسب في فرنسا؟

من المؤكد أنها فعلت ذلك بشكل قاصر إلى حد بعيد، لكن الإجابة يجب أن تكون بالإيجاب، بشكل ما، لأن الائتمان لم يكن منظماً قط بالفعل خلال عهد النظام القديم ولا حتى قبل عام ١٨٥٠ تقريباً. وفي باريس، كان هناك نحو مائة من أصحاب البيوت المصرفية - متفاوتي الأهمية - لكن باريس كانت باريس وكان ذلك في عام ١٧٨٩. وفي الوقت نفسه، فإن رووان، مع أنها مدينة كبرى ومركز تجاري مهم، لم يكن يوجد فيها غير أربعة من أصحاب البيوت المصرفية(٤٨٩). ومن ثم فللحصول على "سلفيات"، كان لابد من اللجوء إلى "السادة ذوي الثروات الضخمة" والتذلل لهم والاضطرار في أغلب الأحوال إلى الانتظار لوقت طويل قبل الحصول على أي شيء منهم.

والحال أن چان فرانسوا فريال مثلاً، وهو أحد أرباب صناعة المنسوجات وأجد تجار لافال، قد اقترض في ٥٥ عملية مختلفة بين عامي ١٧٤٦ و١٧٧٠ إجمالي ٢٨٢,٠٩٣ **Livres** بنسبة فائدة قدرها ٥٪ (أي فوائد حجمها ١٣,٦٢٥ فرنكاً) من نبلاء ورجال دين وبورچوازيين وكتاب عدل، بل ومن حرفيين، استناداً إلى مجرد إيصالات أمانة(٤٩٠). ولم يكن بوسعه أن يفعل ذلك دون مشكلات ومناقشات، أو هكذا يبدو لي من وثائق نجت بالصدفة وترجع إلى الفترة نفسها وتقدم سجلاً يومياً بالمصاعب التي لا تصدَّق بل وغير القابلة للحل والتي واجهها تاجر بارز من تجار رووان، هو روبير ديجار، في سعيه للحصول على رأس المال. ففي عام ١٧٤٩، كان قد أنشأ في دارنتال، وهي من ضواحي رووان، معملاً للنسيج وللصباغة. وقد وجد نفسه بحاجة إلى أموال إضافية لنشيط المشروع. والحال أن شريكه الباريسي، لوي چوفيه لوچين، قد بذل أقصى ما يستطيع من جهد محاولاً العثور على مساندين، ثابروا على عدم التعاون. وقد كتب إلى ديجار الذي نفد صبره: "اصبر، فكل شيء يحتاج وقتاً، خاصة هذا النوع من المشاريع، حيث لا يمكن للمرء أن يكون محتاطاً لكل شيء... إن أي إنسان أقل خجلاً أو أكثر دهاءً مني ربما يتسنى له الحصول على المال لدى أول طلب يتقدم به، لكنني أخشى من سد الأبواب في وجهي، لأنها بمجرد سدها فلن يكون من الوارد اللجوء إليها مرة أخرى". وقد انتهى المشروع إلى الفشل(٤٩١).

وبوسعي إيراد أمثلة أخرى من ديچون أو آرمانياك في القرن التاسع عشر، لكن القصة سوف تكون هي هي إلى حد بعيد. وما يهمنا هنا هو أن الصعوبة الشاذة في

الحصول على قروض ائتمانية في فرنسا، قياساً إلى إنجلترا، قد تعايشت مع وجود مقادير ضخمة من رأس المال "النائم". ولا يدرك المرء ضخامة حجم ما كان موجوداً في قطاع الرأسمالية الثاني هذا إلاّ عندما تؤدي ظروف غير عادية إلى كشف النقاب عن هذه الاحتياطيات من الأموال. فلو أصيب إقليم ما بكارثة طبيعية ما مثلاً، كان المال يظهر، كما لو كان بسحر ساحر، من مستودعاته السرية لمواجهة الظرف الطارئ ولمساعدة أصحاب المال في اجتياز المحنة، وهو أمر كان يثير أحياناً عظيم دهشة شهود العيان.

وفي عام ١٧٠٨ مثلاً، كانت حرب الخلافة الإسبانية قد تجاوزت عامها السابع؛ وكانت خزائن الدولة خاوية وعاجزة عن الامتلاء من جديد، ولذا فقد كانت هناك حاجة إلى قروض نقدية. ولم يكن المال الموجود قليلاً. والمشكلة هي أن الخزانة كانت قد أخذت في إصدار عملات ورقية منذ عام ١٧٠١، وكانت تفعل ذلك بشكل متزايد دون أن تعلن ذلك، كما أوضح مراسل للمراقب العام للشئون المالية في رسالة من ران بتاريخ ٦ مارس/آذار من ذلك العام: "أكد لي واحد من كبار بورجوازيي هذه المدينة... بما أنه، من خلال تجارته الحالية، والتي يملك خبرة طويلة فيها براً وبحراً على حد سواء، على معرفة جيدة بأشهر négociants المقاطعة... أنه يعلم علم اليقين أن هناك أكثر من ٣٠ مليون قرشاً مخبأة في مكان بعيد وأكثر من ٦٠ مليوناً ذهباً وفضة لن تخرج أبداً إلى العلن إلاّ... بعد نفاد العملات الورقية(٤٩٤) بالكامل، وبعد توافر النقود توافراً معتدلاً واستعادة التجارة لعافيتها"(٤٩٥). وهكذا فإن بريتانيا الغارقة في الفقر كانت تخفي كنزاً مدفوناً. والتفسير، في عام ١٧٠٨، هو أن ران، بفضل تجارها والسلطات المحلية ودار سك النقود فيها، ربما تكون قد تقاسمت الحظوظ الرائعة التي عرفتها سان مالو، والتي كان قباطنتها قد نجحوا في الحصول على سبائك من المناجم في شيلي وبيرو. وكانت ران هي الرابحة وتعززت احتياطياتها. إلاّ أن هذه الاحتياطيات لن تنفق إلاّ ببالغ الحرص والحذر.

وبعد ذلك بعشرين سنة، وفي بريتانيا أيضاً، وإن كان في نانت هذه المرة، فإن التاريخ هو ٢٠ مارس/آذار ١٧٢٦، حيث يقول أحد التقارير: "لم نعرف قوة وموارد مدينتنا إلاّ بمناسبة المشروع(٤٩٦) الذي ارتآه تجارنا والخاص إمّا بالانخراط وحدهم في تجارة الملك [شركة الهند الفرنسية] أو بالاشتراك من أجل الهدف نفسه مع تجار سان مالو، الأقوياء جداً. وقد وقع الاختيار على النهج الأخير، سعياً إلى تجنب عرقلة أي

طرف للآخـر وسوف تسمى الـشركة بشركـة سان مالو. وقـد اتضح أن الاكتتـابات من تجارنا تصل إلى ١٨ مليوناً، بينما كنا نحسـب أنهم لن يتمكنوا كلهم من جمع أكثر من أربعة ملايـين. ويجري تجهيـز تسع سفن للإبحار بـمجرد استعادة حريـة الملاحة. . . ونحن نأمـل في أن المبالغ الـضخمة التي يـجري تقديمهـا إلي البلاط سعيـاً إلى إنهاء الامتيـاز الخاص الممنـوح لشركة الهنـد، والذي يجر الخـراب على المملـكة، سوف تشجعه على جعل التجارة حرة بشكل عام"(٤٩٧). ويجب أن نلاحظ بسرعة أن التجار هم الذين كانوا قد قاموا، هذه المرة، بكنز المال.

والحال أن هـذا الاستشهـاد لا يحتاج تـعليقاً. فـمن شأنه أن يـوضح الفكـرة التي أناقشها، أعـني أن فرنسا (شأنها فـي ذلك شأن الصين أو الهنـد إلى هذا الحد أو ذاك) كانت مقبرة للمعادن الثمينة، تبتلعـها وتحولها بسهولة تامة إلى مدخرات مكنوزة. وهذا الإهمال، أو هذا الميل، سوف يدوم إلى ما بعد عهـد النظام القديم بوقت طويل. ففي القرن التاسع عشر، كانت كـتلة النقود المتراكمة في فرنسا مساوية للـكتلة المتراكمة في بقية بـلدان أوروبا مجتمـعة. وخلال أزمة عام ١٨٥٧ الدولـية القصيرة ولـكن الحادة، والتـي بدأت في الولايـات المتحـدة حيث انهـارت البنوك واحـداً بعدالآخر وأشـهرت ٥,٠٠٠ شركة إفلاسها، كانت إنـجلترا هي التي تأثرت قبل غيرها بـالذعر المالي، ثم تلتها أوروبا كلها من الناحية العملية في مسلسل ردود الفعل - ألمانيا، الدانمرك، إيطاليا الشمالية، فيينـا، وارسو. لكن فرنسا أفلتت إلى حد ما، لأن البنوك الـفرنسية، بالرغم من بـعض التوسـع الذي حدث في الأعـوام الأولى للإمبـراطورية الثـانية، لم تـكن، ببساطة، هدفاً مكشوفاً بما يكفي: فـإجمالي الودائع كان ١٢٠ مليون فرنكاً فقط، "في حين أن المدخرات الـمكنوزة قد قُدِّرت بـ٣,٠٠٠ مليون. إن جـورب الصوف [المليء بالعملات] قد ساعد فرنسا على الإفلات من الكـارثة. لكنه كان قيداً على نمو الشركات الفرنسية ومازال قيداً إلى اليوم"(٤٩٨).

وإذا قفزنا خمسيـن سنة أخرى، فسوف نجد الفريد نيمارك، عـالم الاقتصاد وعالم الإحـصـاء(٤٩٩)، وهو ينتشي طـرباً في عام ١٩٠٦ حيال الثروة الكامنة الـمخبأة تحت المراتب الفرنسية والتي كانت مضرب الأمـثال. فقد تساءل عجباً: "تُرى ما السر في أن فرنسا أضخم مستودع لرأس المال في العالم؟". أمَّا أزمة عام ١٩٢٩، وهي أزمة أخطر بكثير من أزمة عام ١٨٥٧، فلم تؤثر على فرنسا إلاَّ في وقت متأخر. فهل يرجع السبب في ذلك جزئـياً إلى أن الناس كان بـوسعهم العيـش على مدخراتهـم؟ في عام ١٩٤٥،

سوف نجد أن ليون شيك، وهو صاحب بنك مولع بالتاريخ، قد شرع في طمأنة الفرنسيين بتقديم كشف بكميات الذهب الضخمة التي ما تزال بحوزتهم(٥٠٠)!

والحال أن هذا الولع، أو الهوس، بالإدخار، والذي يعتبر ثابتاً ومتواصلاً في التاريخ الفرنسي، لم يكن بحال من الأحوال مقتصراً على الأغنياء ولا حتى على الميسورين. فقد كانت هناك مدخرات الفقراء ومن ليسوا فقراء جداً، وهي مدخرات صغيرة كثيرة، تشكل ثمرة جهود مستميتة غالباً لإدخال شيء من الأمن على حيوات تواجه تهديداً مستمراً. ولم تصل أيدي مثل هؤلاء الناس إلاّ إلى قدر طفيف جداً من المال يستحق الرثاء، لكن الضرائب الملكية كانت قد اخترقت الاقتصاد الفلاحي وأجبرت الفلاحين علي الانخراط في ما يسميه پيير جوبير بـ"السعي الصعب إلى الحصول على العملة الرنانة"(٥٠١). والسبيل الوحيد إلى مواجهة يوم ممطر هو الحصول على عملة ذهبية أو فضية وإخفاؤها بحرص. وفي عام ١٧٨٦، أدت السيول الكارثية في "مقاطعة ثرية" إلى إجبار الفلاحين على "إخراج مدخراتهم السرية، وقد استغرب الجميع حين رأوا فجأة تداول كمية ملحوظة من عملات الـ **Louis** الذهبية الجديدة تماماً، وإن كان قد أعيد سبكها في عام ١٧٢٦: لقد خرجت حرفياً من قلب الأرض"(٥٠٢). والحال أن هذا الإدخار الفلاحي الواسع خارج حقل الاستثمار قد زاد في القرن التاسع عشر. ومن المفارقات أن الأقاليم الأكثر فقراً، كما لاحظ ذلك شاهد راصد في عام ١٨١٥ وهو يتحدث عن المورفان، هي التي كانت "أغنى من حيث العملات من الأقاليم الزراعية الأكثر رخاءً... لأنه خلافاً لجميع قواعد الاقتصاديين المحدثين، سوف نجد أن المال غير المتداول يكون دائماً أكثر في الأماكن التي يكون فيها متداولاً بدرجة أقل"(٥٠٣).

ومن المؤكد أن الولع بالإدخار خارج حقل الاستثمار من جانب الناس العاديين، إذ كان هناك كثيرون جداً منهم يفعلون ذلك، قد أدى بحد ذاته إلى إصابة الجزء الأكبر من المال المتداول بالشلل. والحال أن هربير لوتي، مؤرخ الأعمال المصرفية البروتستانتية، قد كتب عن فرنسا في عهد لويس الرابع عشر فقال إنها "بلد بلا بيوت مصرفية وبلد تخفيض متكرر للعملة... كما أنها بلد الثروات المكنوزة، حيث يبدو أن الأرض تبتلع المعادن الثمينة"(٥٠٤).

وبالطبع، فلم تختزل جميع المدخرات الفرنسية إلى مصير مخزونات رأس المال النائم. لكن تورجو، وهو يستحضر رأي أستاذه فنسان دو جورنيه (١٧١٢-١٧٥٩)، قد

وضع إصبعه على المشكلة، عندما أعرب عن مخاوفه من عدم استعداد الأغنياء للمجازفة بالاستثمار في المشاريع، مؤثرين الحياة الهادئة التي يتيحها الاستثمار في مقابل نسبة فائدة مضمونة. وهكذا فعند كل منعطف وتغير في الظروف، سوف تكون هناك نسبة فائدة جذابة إلى هذا الحد أو ذاك، هي التي سوف تحدد حركة رأس المال. والواقع أن هذا كان الدور الذي لعبه "الريع" (**La rente**) في فرنسا منذ القرن السادس عشر: لقد كان الريع نوعاً من دخل سنوي أبدي، يُسَجَّل عند كاتب العدل وقابل للانتقال إلي الورثة. وكان هناك نوع استثماري مماثل هو الـ **prêt à la grosse aventure** (السلفة الكبيرة) والتي كانت أحد السبل المتاحة أمام الـ**négociants**، الداخلين عادة في مشاركة (**commandite**) في عمليات تجارية بحرية، للحصول على مال من خارج الزمرة لتمويل عملية خاصة(٥٠٥).

وكان التأمين البحري نوعاً آخر من أنواع السلفيات. كما كانت هناك قروض قصيرة الأجل لا أكثر، تتم عن طريق صاحب بيت مصرفي أو كاتب عدل، وفي تلك الحالة كان مقدم القرض يثق في اختيار الوسيط للمقترضين الذين تعتبر المجازفة بإقراضهم مربحة. وكان هذا هو الخيار الذي وقع عليه الاختيار في عشرينيات القرن التاسع عشر (في وقت كانت فيه نسب الفائدة منخفضة، نحو ٤٪ أو ٥٪) من جانب مستوطن سابق في جزيرة سان توماس، كان قد عاد إلى ضيعته في آرمانياك لكي ينتج البراندي(٥٠٦).

وفيما عدا هذه الأشكال البسيطة والواضحة للاستثمار، ليس من السهل دائماً تتبع الأنهار التي من المحتمل أن يكون رأس المال النائم أو المسمى بالنائم قد إنصبَّ فيها. فمن المفترض مثلاً أن النبلاء كانوا يعيشون على دخولهم من الأرض. وبمعنى ما فإن رأس المال النشيط الفاعل كان مستبعداً فيما يتعلق بهم، وأحياناً ما كانت عائلات النبلاء القديمة تعاني معاناة حادة من انحدار الدخول في القرن السادس عشر. وسوف تتاح لي الفرصة للحديث عن ذلك فيما بعد، ولكن لتكوين فكرة موجزة عن تعقيدات هذه القضية، ما رأيكم في نميمتين من نمائم "المجتمع" التي نقلها السفير الروسي لدى فرساي إلى حكومته في نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٨٥؟(٥٠٧) النميمة الأولى هي موت الدوق دورليان (والد فيليب - ايجاليتيه) الذي ترك لوريثه دخلاً قدره ٤,٨٠٠,٠٠٠ **Livres** "ولا ديون"؛ والنميمة الثانية هي زواج ابنة نيكر والبارون دو ستايل. ويقال لنا في هذه المناسبة إن ثروة نيكر الشخصية كانت تعود عليه بدخل سنوي قدره ١٠٠,٠٠٠ **Livres**. ووضع هذين الرقمين جنباً إلى جنب إنما يدفع المرء إلى

التـفكـير: إن التـراكم القـديم (مـن الأرض من النـاحيـة النظـرية، ولكـن أيضـاً من المخصصات والمعاشات الممنوحة من المـلك) كان أكثر بكثير جداً من الدخل المتأتي من الرأسـمالية المالـية - شبه النـائمة والحق يـقال لأنه منذ دخول نـيكر الحكـومة لم يُستثمر في الأعمال المصرفية على الأرجح أكـثر من نصف ثروته. أمّا فيما يتعلق بثروة دوق دورليان، فـمن المؤكد أنهـا لم تكن نائـمة أو مشلولـة: لقد أدارها رجال يُعـتمد عليهم، قاموا بالاستثمار في سلسلة مـن المشاريع - القنوات، المضاربات العقارية وما إلى ذلك(٥٠٨). وهذا موضوع جيد للبحث.

ويتمـثل موضوع جيد آخـر للبحث فـي الاضطلاع بدراسة عامـة للـ **sociétés en commandite**، أو المشاركات المحدودة (بالرغم من صعوبة التغلغل في متاهة وثائق كتاب العدل وموثقي الـعقود). وقد قامت هذه المشاركات بتمويـل الجانب الأعظم من الاستثمارات الصناعية في القرن الثامن عـشر وكان المساهمون الرئيسيون في الأصل من أثرياء التجار والممولين وأصحاب البيوت المصـرفية الباريسيين - وهم قليلون من حيث عددهم لـكنهم أثرياء مـن حيث مواردهم. ثـم، نحو منتـصف القرن، بدأ النـبلاء في الاستثمـار الكثيف في المـناجم (كما في آنـزان)، وفي صناعة الزجاج فـي سان جوبان وفي مسابك كون وهلم جراً(٥٠٩). وكان النبلاء قد تحولوا إلي الرأسمالية النشيطة.

إلاّ أنه ظل من الـصعب الحصول عـلى قروض ائتمانيـة وظل الاستثمار الـصناعي يشكو من قصور التمويل، في القرن الثـامن عشر بل وفي القرن التاسع عشر. والحدث الكبيـر في هذا السياق هو الافـتتاح الذي حدث بعد عام ١٨٥٠ لـفروع إقليمية لـلبنوك الرئيسية، التـي سرعان ما أصبحت عديدة ونجحت لأول مرة في اجـتذاب الاحتياطيات المـكنـوزة. وقد أدى ذلـك إلى تـسارع حاسـم في تـداول المـال مهـم، وفقـاً لأحد المؤرخـين(٥١٠)، أهمية ثورة السكك الحديديـة - ومن الذي يمكنه الاختلاف مع هذا الرأي؟ إن ثروة فرنسا الضخمة من العملات المسكوكة قد جعلتها أغنى بلد في أوروبا، بحسب معايير كولبـير وكانتيّون اللذين كانت الثروة بالنسبة لهـما تعني الذهب والفضة. لكن فرنسا، من الناحية الاقتصادية، وهـو ما يجب أن أشدد عليه باستمرار، كانت جد بعيدة عن الصدارة. بل إنها لم تكن محصنة حتى ضد حالات نقص الأموال - ذلك أن "المجاعة المالية" لم تكن غير عادية في مجمل البلد.

ولا بد مناعتبار حـجم رأس المال النائم مسئولاً جزئياً عن هـذه المفارقة. وقد قال بواجيلبير، وهو مراقب أذكى من أصحاب النظريـة المركانتيلية: "إن جسم فرنسا يعاني

عندما لا يكون المال في حركة دائمة"(٥١١). فما فائدة وفرة من الدم لا تتدفق في الأوردة والشرايين؟ لكن غياب الحركة لا يُفَسَّرُ كله بالهوة بين المال المشلول، غير المتحرك، والمال الحي، المتدفق. إذ يمكن إرجاعه أيضاً إلى العلاقة بين كتلة العملات المسكوكة وكتلة العملات الورقية، "العملات المزعومة"، الأكثر خفة في حركتها. والواقع أن فرنسا كانت واحداً من آخر البلدان في أوروبا ينتقل من العملة المعدنية إلى العملة الورقية. وقبل عام ١٧٥٠، كانت نسبة ٩٣٪ من التعاملات في فرنسا تتم بالعملات المعدنية وكانت نسبة ٧٪ فقط تتم بالبنكنوت(٥١٢). وبحلول عام ١٨٥٦، كانت نسبة البنكنوت قد ارتفعت بما يشبه المعجزة إلى ٢٠٪ - إلاّ أنه في ذلك الوقت نفسه في إنجلترا، اختصت العملات الورقية بنسبة ٦٧٪ من الإجمالي(٥١٣)! وهكذا فإن تاريخ تراكم رأس المال في فرنسا هو بالدرجة الأولى تاريخ العملات المعدنية.

العملات المعدنية: المكنوزة والمتدفقة

أفاض الاقتصاديون الفرنسيون في أوائل القرن التاسع عشر في إفهام قرائهم أن النقود الممسوكة، العملات المعدنية، لا تمثل، وحدها، كل السلع المسماة بالرأسمالية. وقد يبدو هذا واضحاً، لكن چان - باتيست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢)، عالم الاقتصاد الأكاديمي البارز ومؤلف ما سوف يكون لسنوات قادمة إنجيل الاقتصاديين، قد رأى من الضروري في عام ١٨٢٨ إصدار تحذير طويل. فقد كتب يقول: "بالرغم من جميع الأشكال المختلفة التي يمكن لرأس المال أن يتخذها، فما هو السبب في العادة جد الراسخة المتمثلة في اعتبار مبلغ من الـécus النوع الوحيد لرأس المال، وفي قياس ثروة بلد من الرساميل بعدد الـécus الموجودة فيه؟"(٥١٤). ثم أردف يقول: "إن رأس المال الفرنسي إنما يتألف من قيم أخرى كثيرة إلى جانب العملات"(٥١٥. ومن المستحيل بالطبع الاختلاف معه. ولكن هل يمكن للمرء مع ذلك أن يقلل من دور النقد السائل؟ لقد كان على أية حال شكل السلعة الرأسمالية الأنسب والأصلح والأنشط؛ وبما أنه الأسرع تداولاً، فقد كان الشكل الأوسع شيوعاً في الاستخدام بين أشكال رأس المال. ثم إنه يحتفظ بقيمته. وبالنسبة للـ négociant أو للتاجر، تعتبر صيغة ماركس صحيحة تماماً: إبدأ بالنقود، بادلها بسلع، ثم ردها إلى نقود مرة أخرى.

إلاّ أنه لا شيء يشوه التحليل إلى حد بعيد بالدرجة التي يفعل بها ذلك الطابع العادي المألوف للحدث اليومي: فالشيء الذي يلحظ المرء حدوثه باستمرار إنما يميل

ـ أن يصبح غـير مرئي. وبحلول زمن چـان - باتيست ساي، كان اكتـساب الاقتصاد
ـرنسي لطـابع نقـدي، مع أنه لم يـكن تاماً، ظـاهرة راسخـة وسوية. وفي الأزمـنة
سبق، كـان من المألوف أن يعـبر المراقبون عـن الدهشة حيال دور وقـوة المال. إن
ن، مثلاً، قد كال له المديح، وهو يـكتب في عام ١٦٤٧: "أرجوكم أن تنظروا الآن
م سوف يئول حالنا إذا ما انحدرنا إلى فقدان كل استخدام للمال من جراء انهيار عام،
ا ما تعين علينا أخذ ثور أو بقرة إلى دكـان تاجر الأجواخ والألبسة لكي نشتري بعض
قمشة. ويا لـها من مشقة أن يضطـر المرء إلى السفر في رحـلة طويلة مسافتـها نحو
تي أو ثلاثـمائة فرسخ، دون أن يكون في جيبـه مليم واحد"(٥١٦). وهذه الـفقـرة
ميلة، أليس كذلك؟ إنها تذكرنا بأن المال يعني إمكانية تجنب المقايضة.

والحال أن تورجو نفسه، بعد ذلك بقرن، نـحو عام ١٧٧٠، لم يكن يتكلم بعدُ
لغة نفسها التي سيتكلم بها ساي. لـقد ميز بالفعل بين رأس المال العيني (البيوت،
متـلكات)، ورأس المال القـيمي، "كتل النـقود". لكنه شدد عـلى أن المال (أي
قود)، "يـمثل أية قيمة مـتراكمة أو **رأس مــال** [التشـديد من عنـدي] وأن تدوال
ال... بما أنه مفيد ومثمر،... يـشجع كل جهود المجتمع"(٥١٧). ومن شـأن
رجو أن يجلب ارتياحاً أكثر من الارتياح الذي يجلبه ساي للمؤرخين الذين يرون أن
ال كان في الأصل، بحسب تعبير پيير شوني(٥١٨)، "المعجل بامتياز للاتصال" -
كما أفضِّل "للتـداول" أو، وهذا أفضل، "للنشاط الاقتصادي المـتزايد". كما أنه
ن السلاح النهائي للدولة الحديثة في نضالها ضد الدول الأخرى، بل كان "أساسها
ي لا غنى عنه"(٥١٩). وقد كان الضمانة والمرجعية الأساسية للقيمة، تلك الكلمة
بهمة والمحيرة في جميع النظريـات الاقتصادية. وقد كتب الهولندي فان دير مولين
، عام ١٧٧٩ فقال: "إن جميـع القيم بل وبعض الأعمال إنما تتميـز بعلاقة مباشرة
مـقياس العام، أي بـالنقود، وليـس بالورق أو الائتـمان الذي لا يساعـد إلاَّ على
نفيضها"(٥٢٠).

إن المال، النقد المـمسوك، والذي لعب دوراً جد خطير في التـاريخ الفرنسي، لم
ن يمثل كل الحياة الاقتصادية بالطبع. لـكن المال، بتدفقه عبر الاقتصاد، وبحفزه له
بحفز الاقتصاد له هو بدوره، قد فرض بالفعـل بعض القيود على الحياة الاقتصادية،
دَّمَ لها في الوقت نفسه بعض إمكانيات الـفعل التي أود لفت الانتباه إليها. والواقع أن
أسمالية النشيطة قد أثرت دائماً علـى النقود، بل مالت إلى التوحد مع هذه الأداة التي

لا غنى عنها. ومن ثم فإنها تبدي عدداً معـيناً من الخصائص المميزة. وقد وصل الأمر بـــــــ ج. ف. سوليـه إلى حد وصف الرأسـمالية في عـصر تورجو بـأنها "حقيـقية ونقدية"(٥٢١).

ولا يجب أن ننـسى أن كتلة النـقود المعنيـة كانت ضخمة تـماماً بالفعـل في القرن السـادس عشـر. ففي عـام ١٥٠٠، كان هـناك نحـو ٣٠ ملـيون **Livres tournois** متـداولة في فـرنسا؛ وبـحلول عام ١٦٠٠، ربـما يكـون حجمـها قد وصـل إلى ٨٠ مليوناً(٥٢٢). وبحلول زمن كولبير، بين عامي ١٦٦١ و١٦٨٣، ربما كان إجمالي النقود المتـداولة قد وصل إلى ٢٠٠ مـليون. ويقدره تـقرير من الـمرجح أنه يرجـع إلى عام ١٧٠٦(٥٢٣) بـ ٢٥٠ مـليـون **Livres**، "نقداً"، يجـب أن نضيف إليهـا ٥٠ مليون **Livres** على شكل عملات ورقـية، فكرت الحكومة في دفع ١٢ مليـوناً منها، وبذلك يكون الإجمالي نحو ٣٠٠ مليون. لكن هذه الـ ٣٠٠ مليون **Livres** من المرجح أنها كانت مجرد شـريحة من الكتلة الـنقدية، هي الشريحة الـمتداولة بالفعل. وكـانت كتلة "المال الميت" مساوية تقريباً لكتلـة المال المتداول، إذا ما صدقنا چان - باتيست ساي الذي رأي أن فرنسـا قد قسمت كتلتـها النقدية إلى قـسمين: ٥٠٪ مـتـداولـة و٥٠٪ مكنوزة. وكـان هذا أيضاً رأي فرانسوا مـولين (١٧٥٨-١٨٥٠) وزير خزانة نـاپوليون، الذي قدَّر في عام ١٨١٠ أن ثلثي الكتلة النقدية فـي أقصى تقدير "مستخدمان استخداماً نشيطاً وفاعلاً". وهكذا فعندما يؤكد پوتييه دو لا ايستروا، في نقده للعُشر الملكي الذي اقترحه فوبان، أن الحجم الإجمالي للمال المتداول في فرنسا في عام ١٧٠٤ كان ٤٦٠ مـلـيـون **Livres** (دون حساب "مـا احتفظ بـه الأفراد الخاصـون في بيوتـهم دون تداوله"(٥٢٥))، فهل يجب أن نستنتج أن هذا المبلغ، والذي يكاد يكون ضعف المبلغ المذكور في تقريـر عام ١٧٠٦، يمثل الإجمالي بالفعل - أي مـا كان متداولاً بالإضافة إلى ما كان مكنوزاً؟

بعد ذلك بوقت طويل، في عام ١٧٨٦، قدَّر نيكر الكتلة النقدية الفرنسية الإجمالية بـ٢,٢٠٠ مليون **Livres tournois**(٥٢٦). وقد قدرّها آرنولد في الوقت نفسه تقريباً بـ١,٩٠٠ ملـيون. ولنقل ٢,٠٠٠ مـليون عموماً. وفـي عام ١٨٠٩، بما أن الكـتلة النقديـة الأوروبية ككل قد قُدِّرَتْ بـــ ٩ مليارات(٥٢٧)، فمن الـمرجح أن الرقـم الذي يخص فـرنسا وحدها كان نـحو ٤ مليارات إلى ٥ مـليارات - أي نحو نصـف عملات أوروبا. ومن المؤكد أنه قد تزايد بسرعـة. ولا شك أن هذا قد أدخل السرور على أفئدة

المركانتيليين في القرن الثامن عشر. وكان جودار، وهو واحد من آخر المؤمنين، قد تحدث بنبرة قاطعة تماماً في عام ١٧٥٦: "إنني أرى أنه كلما كثرت النقود في دولة من الدول كلما كانت هذه الدولة أكثر ثراءً ووفرة"(٥٢٨).

والوفرة الشديدة للنقود لا تنكر، لكن الثراء مسألة أخرى. فكما رأينا، كانت حالات نقص المال وأزمات تدفق النقود متكررة. وفي أورليان في فبراير/شباط١٦٩١، عندما تخلفت العملات المسكوكة حديثاً عن الوصول، ولم يكن بالإمكان الحصول عليها، حدث "انهيار في التجارة لا يمكن تصديقه"(٥٢٩). وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٦٩٣، في تور، سوف نجد أن "ندرة النقود محسوسة بقوة شديدة في هذه المقاطعة... بحيث إنه لم يكن هناك أمس ما يكفي من النقود لتشغيل العمال، ولم يظهر أحد تقريباً للتعامل. ويرجع هذا النقص إلى التحويل إلى باريس والذي يرتبه الـ **fermiers-généraux** وأشخاص آخرون وجباة ضرائب الملك، لجميع الأموال التي يحصلون عليها، دون إنفاق أي شيء منها هنا"(٥٣٠). إلاّ أنه حتى في باريس نفسها، في ١٣ مايو/آيار١٧١٥، كان التوتر شديداً. وكما كتب مراسل منزعج إلى المراقب العام ديماريه: "نحيط فخامتكم علماً بالاضطراب الناشيء عن نقص تداول النقود، والذي أدى إلى عجز معظم رجال الأعمال عن تسوية ديونهم تسوية كريمة، مع أن لديهم قدراً وافراً من حسن النية والعملات الورقية". وفي كل عام، بحسب الظروف، كان النقد متوافراً بكثرة في بعض الأماكن، ونادراً في أماكن أخرى. وفي وقت متأخر كعام ١٨٣٨، سوف نجد أن أوتان، وهي مدينة كان بها كثير من ملاك الأرض الأثرياء بينما لم تكن هناك تجارة كبيرة، كانت تفيض بالمال بينما كان هناك نقص فيه في مدينة ديجون، شبه المجاورة لها(٥٣١). وقد لعبت المسافة وتكاليف النقل دورها في هذه الاختلالات. وفي داخل فرنسا، حتى عام ١٨٤٨، كان هناك نوع من سوق مالية داخلية، حيث كانت قيمة الفرنك أو الـ **Livre** في باريس مختلفة عن قيمته في ليون أو مدن أخرى(٥٣٢).

والحال أن المعدن نفسه كان جزءً من التفسير. فإذا كانت فرنسا قد حازت نقوداً أكثر مما لدى أية أمة أخرى في أوروبا، وكانت تشكو مع ذلك من نقص الأموال، فلم يكن مرجع ذلك، كما تصور آنج جودار في عام ١٧٥٦، هو مجرد أن العملات الفرنسية كانت تتميز بـ"رذيلة" تحويلها إلى تحف أو أطباق ذهبية وفضية. لقد كان يرجع أيضاً، وربما على نحو خاص، إلى أن حركة المعدن كانت صعبة. إن مائتي ألف

écus تزن طناً؛ وكان النقل بين ليون وباريس يتطلب عشرة أيام على الأقل(٥٣٣). وأخيراً، فإن الكتلة النقدية، بالرغم من ضخامتها، قد لعبت دوراً محدوداً. والحال أن اتساع المملكة وحده، ٤٠٠,٠٠٠ كيومتراً مربعاً، كان له بالضرورة أثره على سرعة التداول.

والمحصلة أن اكتساب الاقتصاد الفرنسي للطابع النقدي قد ظل ناقصاً بشكل مخيف: وليس من المبالغة القول إنه لم يرو غير المستوى الأعلى. وفي بداية القرن الثامن عشر، في بيكاردي وآرتوا، وهما مقاطعتان كانتا بعيدتين عن أن تكونا فقيرتين، "كانت مدفوعات [الفلاحين] النقدية ما تزال نادرة... وكان هناك نقص في العملات، وكان تداول النقود محدوداً ولم يكن ضرورياً، حيث إن التبادل العيني كان ما يزال واسع الانتشار. ومن ثم فإن الظروف هي التي فرضت المدفوعات العينية... وفي عام ١٧٢٠، كان عائد الحبوب ما يزال غير مؤات في **généralité** سواسون بحيث إن إيجارات الأرض كانت تُسَدَّدُ بالحبوب، إذ كان من الصعب جداً توافر مدفوعات نقدية" (٥٣٤).

وقد تغير الموقف في القرن الثامن عشر بالطبع، وتقدم التحول النقدي، إلاّ أنه كان ما يزال بعيداً عن الانطباق على جميع التعاملات. وبعد عام ١٧٨٩ بوقت طويل، كانت ما تزال هناك أقاليم في فرنسا خارج مجال النقود من الناحية العملية. والحال أن كورسيكا - وهي حالة متطرفة والحق يقال - قد ظلت في وضع كهذا حتى عام ١٩١٤(٥٣٥).

وكان التداول مفيداً بشكل خاص للتجار وللدولة. وكانت الأخيرة قد شددت على وجوب دفع الضرائب نقداً. وبما أن دافعي الضرائب كانوا يدفعون ما عليهم من ضرائب بالعملات النحاسية، فقد كان يتعين تحويل هذه المبالغ إلى عملات فضية أو ذهبية - كانت مصلحة الجمارك توفرها من خلال الرسوم المجباة عن التجارة الخارجية. وفي زمن كولبير، فإن هذه الجباية من جانب الدولة، من بين تداول ربما كان حجمه ٢٠٠ مليون **Livres**، كان حجمها نحو ٨٠ مليوناً - وهو مبلغ ضخم، كانت الدولة تصادره في البداية ثم تعيده إلى التداول من خلال إنفاقاتها، لتقوم بعد ذلك بجبايته مرة أخرى: لقد كانت العجلة تكمل دورتها. لكن ذلك لم يؤد إلى توزيع صحي ومتساوٍ في داخل المملكة. فأموال الملك كانت تنفق بالكامل تقريباً على نفقات البلاط وعلى الجيش والحروب الخارجية أو على خدمة الدين الملكي. ولم يكن هناك فائض يمكن أن

يذهب إلى المقاطعات، ولم تكن هناك إعادة استثمارات في الاقتصادات المحلية.

أمَّا فيما يتعلق بالطبقات الأفقر، فإن تداول المال كان يتم إلى حد بعيد فوق رءوسها. ولابد من إعادة النظر في حكمة تقليدية معينة. لا، إن "تلاعب فيليب الجميل بالنقود لم يكن له من أثر ملحوظ على الثروة العامة ولا على أسعار السلع... [بين] جمهرة الشعب؛ إن الفقراء لم يتأثروا بذلك"(٥٣٦). وحتى وقت قريب، كان المؤرخون جد ميالين إلى الافتتان بالشائعات وبالمشاهد المثيرة في شارع كينكامپوا: ونعرف الآن أن نظام لو الشهير لم يؤد في الواقع إلى الفوضى على كل مستوى من مستويات الحياة الفرنسية.

إن تاريخ النقود، إذاً، في فرنسا كما في أوروبا، هو تاريخ هيراركي: فما كان يحدث في المستويات العليا لم يكن بالضرورة مثل ما كان يحدث في الدور التحتي.

نقود الملك

كان على الملك أن يسيطر على النقود مثلما سيطر على المقاطعات التي وسعت مملكته، وكان عليه أن يراقب سك العملات وأن يحدد قيمها وأن يسيطر على تداولها. إن نقود الملك هي التي صنعت الملك.

لكن المال كان سلعة مراوغة، تفلت دائماً من الأصابع: وكانت السلطات تطاردها دائماً عبر تدابير الحظر والتحذيرات. وبين عامي ١٢٦٥ و١٣٢٨، صدر في فرنسا ١٥ مرسوماً بشأن العملات الذهبية و٢٧ مرسوماً بشأن الفضة؛ وكان سعر المارك الذهبي(٥٣٧) يتقلب بنسبة ٧٥٪، بينما كان سعر المارك الفضي يتقلب بنسبة ١٠٠٪.

ويكمن مصدر آخر للقلق في أن العملات الفرنسية، بالرغم من كل ما قامت به السلطات، كانت تغادر المملكة وكانت العملات الأجنبية تتسلل إليها، سواء أكانت ممنوعة أم غير ممنوعة. ولم يكن محل ترحيب غير بعض العملات الأجنبية. ففي عام ١٦٠١، حبذ سالي(٥٣٨) فرض حظر على جميع العملات الأجنبية "فيما عدا [لن تدهشوا إذا عرفتم ذلك] العملات الإسبانية [الذهبية والفضية على حد سواء] لأن الحرمان المفاجئ من هذه العملات من شأنه أن يخلق فراغاً عظيماً جداً في التجارة". لكن المزج بين العملات الأجنبية والمحلية، طوعاً أم كرهاً، كان القاعدة في كل أوروبا. وفي عام ١٦١٤، كان هناك ما لا يقل عن ٤٠٠ عملة مختلفة متداولة في هولنده، والتي كانت آنذاك، والحق يقال، المركز التجاري للعالم؛ وفي فرنسا وحدها،

كان هـناك ٨٢(٥٣٩)، وربما أكثر، إذ يُشار فـي مرسوم صادر في عام ١٥٧٧ إلى ١٨٠ نوعاً من العملات "المنتمية إلى عـشرين من العملات المستقلة"(٥٤٠). وبحلـول عام ١٥٢٦ على الأقل، كانت العملات الإسبانية متداولة في پواتو(٥٤١). وفي عام ١٦١١، قيل إن "أقـاليم پيـكاردي وشامپـانيا وبورجونـيا توجد بـها [عملات أجـنبية] أكـثر من العملات الفرنسية"(٥٤٢).

وكانت الدول الأجنـبية تواقة دائماً إلى إخـراج العملات الجيدة من فـرنسا وإدخال عملاتها الـرديئة إليها، خاصة الـعملات المسكوكة مـن النحاس والمموهة عـلى أقصى تقدير بطبقة رقيقة من الفضة. وبما أنها كانت المعادل المعدني للـ**assignat**، فإن هذه العملات "السوداء" لم تكن لها قيمة أصيـلة على الإطلاق. ومن ثم فإن بيعها كان كله مكسباً بالنسبة للملك في الداخل، كما كـانت مناسبة بالمثل إذا أمكن النصب على جار بها. وفي مواجهة مثـل هذه الغزوات، كان من الحكمة تماماً فرض حـظر عليها. وقد فرضت البندقية حظراً ناجحاً في القرن السادس عشر، وهو ما فعلته البرتغال أيضاً. لكن البندقية والبرتغـال كانتا جد حساستين لضرورات التجارة، ولم يـكن على أي منهما أن تعمل في ساحات متـرامية الأطراف كساحة مملكة فرنسا. ولم يـكن أمام الأخيرة متسع كبيـر لعمل شيء يذكـر. لقد كان بوسع الـتاج الفرنسي أن يـعبر عن انزعاجـه، حيال الـــ**essalins**(٥٤٣) التي غزت المقـاطعات الشمالية في أواخر القـرن السابع عشر، أو حيال **sous** اللورين التي كان بالإمكان تهريبها عبر الحدود المعقدة بين الدوقية وفرنسا. لكن الـتعبير عن الانـزعاج وإصدار التهديـدات ومعاقبة الـجاني الذي يسقـط في أيدي السلطات، تعويضـاً عن العجز عن الإمساك بجميع الآخرين الذين يـفلتون من العقاب، كان أقصى مـا يمكن عملـه. ونحو عام ١٧٨٠، وفقاً لـمولين(٥٤٤)، كان الإنـجلـيز يسكون وينزلـون إلى فرنسا عملات نحاسية "فرنـسية" أدنى حتى من قيمتهـا الشكلية. فإذا كان المرء يريد الكسب، فما أهمية مراعاة الشكليات؟

الخلاصة أنـه في حين أن النقـود في فرنسا كانـت تنتمي من الـناحية النظـرية إلى الملك، إلاَّ أنـه كان عليها أن تـدخل في منافسـة من جانب العمـلات الأخرى وكانت مضطرة إلى مراعاة بعض التوازنات. و"عندما راقب الكـاردينال ريشليو العملة الفرنسية بين عـامي ١٦٤٠ و١٦٤١، آثر سك عـملات من عيـن فئات وقيـمة العمـلات الأكثر رواجاً بين جيـراننا، بدلاً من مواصلة الفئـات والوزن التي كانت مستخدمـة من قبل في فرنسا. أي أنه قد آثر إنهـاء نظام سك العملة الذي كان متبعاً من قبـل في المملكة بدلاً

من تفويت فرصة إدخال عين العملات المتداولة بين جيراننا. وبدلاً من أرباع الـécus، أمر بسك الـ écus الفضية على النحو الموجود اليوم [في عام ١٧٠٦] من عين وزن وفئة العملة [الإسبانية] ذات الوحدات الثمانية(٥٤٥). والحال أن الـpistole(٥٤٦) الإسبانية كانت آنذاك العملة الذهبية الأكثر تداولاً بين جيراننا. وبدلاً من الـécus الذهبية، التي كانت من قبل عملة المملكة الفرنسية، أمر بسك الـLouis الذهبية من عين وزن وفئة الـ pistole الإسبانية. . .(٥٤٧)". كما أن الجنيه الإنجليزي، الذي سُكَّ بعد عام ١٦٦١، قد سُكَّ أيضاً وفق نموذج الـpistole(٥٤٨).

ويكمن مصدر قلق آخر في تعديل نسبة الذهب إلى الفضة، والتي تتوقف على السعر الرسمي أو سعر السوق للذهب وللفضة، كما تتوقف على الفئات المختلفة للعملة. وقد ساد الاعتقاد لوقت طويل بأن هناك نسبة "طبيعية" بين الذهب والفضة قدرها ١ إلى ١٢: حيث الذهب يساوي ١٢ مرة وزناً مساوياً من الفضة. والواقع أن النسبة قد تباينت ارتفاعاً وهبوطاً. والنتيجة أنه كانت هناك فترات كانت الفضة فيها أعلى قيمة من الذهب، وكانت هناك فترات أخرى كان العكس فيها صحيحاً. وفي ستينيات القرن السادس عشر مثلاً، خسرت الفضة المعركة أمام الذهب؛ والحال أن الجنويين، الذين كانوا قد توقعوا ذلك منذ عام ١٥٥٨، قد ضاربوا في الذهب قبل الجميع وربحوا من ذلك ربحاً عظيماً.

لكن الحكومات يمكنها أيضاً أن تلعب على نسبة الذهب إلى الفضة بما يؤثر على حركات العملات. وفي عام ١٧٢٦، عبر تثبيت قيمة الـ Livre tournois، خفضت حكومة لويس الخامس عشر قيمة الذهب (١ : ١٤,٥) وكنتيجة لذلك انتقل الذهب إلى هولنده وإنجلترا وجنوه، بينما جاءت الفضة إلى فرنساحيث كانت قيمتها أعلى. وفي عام ١٧٨٥، أعاد كالون تعديل القيم النسبية للذهب: وفي هذه المرة كان الذهب يساوي ما يزيد بـ١٥,٥ مرة على الفضة، بزيادة نقطة: والنتيجة أن الفضة، بما أن قيمتها قد انخفضت ومن ثم أصبحت رخيصة، قد غادرت المملكة، بما سمح بدخول الذهب إليها. وكان هذا هو الأسلوب الذي يختار به بلد من البلدان معياراً، معيار الذهب أو معيار الفضة، قبل أن يوجد شيء كهذا بالفعل.

العمليات الداخلية للعملات

شكلت العملة الفرنسية نظاماً مماثلاً لجميع النظم السارية في مجمل أوروبا

الحديثة. فقد كانت لـها قواعدها الخاصة وتبدلاتها الداخلية الـخاصة. وقد قامت ليس على ثنائية الـمعدن (ذهب وفضة) بل على ثلاثية المعـدن (ذهب وفضة ونحاس). وقد استُخدم الـنحاس كمزيج لتـقوية العملات الذهبـية والفضية، والأهم مـن ذلك أنه كان المعدن الذي سُكت منه العملات الصغيرة. وأحـياناً ما كان يضاف قدر قليل من الفضة إلى هذه الفئات الأدنى، لـكنه كان قليلاً جداً بحيث إن النحاس سـرعان ما كان يظهر، وكانت كل هذه العمـلات تتحول في نهاية الأمر إلى عملات سـوداء اللون: تلك كانت "نقود" الفقراء "السوداء"، وهي نقود كانت تعتمـد في تداولها على ثقة الجمهور بها، وكان سعرها القانوني يحدَّد بشكل عشوائي. إذ ليست له علاقة بقيمتها المعدنية.

وكان لا بد من اسـتخدام فئات صغـيرة وذلك بسبب الأجور والـنفقات المنـخفضة للطبـقات الأفقر. لقد كانت عـملة الحرفي، والعـامل منخفض الأجر، في الـتعاملات اليـومية. والواقـع أن هذه العمـلات كانت "تذهـب مباشرة مـن اليد إلى الـفم"، لأن الأجور لـم تكـن تتجاوز مستـوى الكفاف. ومن ثم فـقد كان تداولها أسـرع من تداول العملـة الفضية، وهي العـملة الأولى في التـعاملات التجارية، وكـان، من باب أولى، أسرع من تداول العملة الذهبية التي كانت تستخدم في تجارة المسافات البعيدة.

وبعد هذا الوصف، لا تكـاد توجد صعوبة في فهم النظام الـنقدي، إلاَّ أنه يتوجب حل مشكلة أو مشكلتين.

١) خصوصية الـ **Livre tournois** - وهو عملة حسابية، أي وحدة لا وجود لها في الواقع أو "خيالية". لقد كانت تساوي ٢٠ **sols**، وكان الـ **sol** الواحد يساوي ١٢ **deniers**. إلاَّ أنه لا الــ **Livre** ولا قسيماه كانت عملات حقيـقية يمكنك أن تمسك بها بيـديك. لقد كانت تُـستخدم في الحسـابات، بحيث يمـكن اختزال جميـع الفئات المعدنية على اختلافها في وحدة حساب واحدة.

وكان الـ **Livre tournois** موروثاً ومختاراً في آن واحد. فهو تركة تقاسمتها عدة بلدان بعد انهيـار إمبراطورية شارلمان. وفي أيام الإمبراطور، عـلى أثر الإصلاح النقدي الذي قـام به في عام ٧٨١، كـان الـ **Livre** عملة حـسابية تساوي بالضـبط رطلاً من الفضة، يُسَكُّ منه ٢٤٠ **denier**، ذات حجم يسهل التعامل به. ومن ثم فقد كان عملة حقيقية، وإن لم تتخذ في الواقع طابعاً مادياً. إلاَّ أنه في عهود خلفاء شارلمان في معظم أوروبـا، بدأ الــ **denier** يتفاوت، وأخذ وزنـه يقل باستمرار. ومن ثـم فقد كف الـ **Livre** عن أن يـكون عمـلة حقـيقيـة. وقد استمـر إجراء الحـسابات وعـقد العـقود

بالـ**Livre**، لكن هذه كانت تمثل عدداً متغيراً من الـ **deniers**، حيث إن قيم العملات المعدنية كانت متقلبة. وفي فرنسا مثلاً، كان الـ**Livre** يساوي ٢٦٠ **deniers** في عام ١٢٩٠ و٣٠٠ في عام ١٢٩٥ و٤٠٠ في عام ١٣٠١. ومما يزيد التشوش، داخل الأراضي الفرنسية، قبل صعود آل كاپيه إلى سدة الحكم، أنه كانت هناك عدة **Livres** حسابية، ذات قيم مختلفة - **Livres** روسيّون ولانجدوك وپروفانس ودوفينيه وبورجونيا واللورين إلى جانب الـ**Livre parisis** (باريس) والـ **Livre tournois** (تور). وهكذا، فـ"بين عامي ١٢٠٠ و١٣٠٠، كانت لانجدوك تستخدم الـ**Livre raimondine** (عملة كونتات تولوز) الذي كانت قيمته أقل ست مرات من قيمة الـ {**Livre tournois**}؛ وفي عام ١٢٠٧ لم تكن ٩ **Livres raimondine** تساوي غير ٣٠ **sous tournois**"(٥٤٩). وحتى يتم اختياره كعملة للملك، فإن الـ **Livre tournois**، الذي كان في ذلك الوقت يساوي نحو أربعة أخماس الـ**Livre parisis**(٥٥٠)، كان لا بد له من ثم أن يزيل منافسيه. فالمنطق يقول إن المتوقع هو أن يقع الاختيار على الـ**Livre parisis**؛ والواقع أنه لم يتم إلغاؤه إلاَّ في عام ١٦٦٧. وإذا كان الاختيار قد وقع على **Livre** تور، فمرجع ذلك بالدرجة الأولى هو أنه قد أتاح لملوك آل كاپيه ممتلكات البلانتاچينيه. وبما أنه قد أصبح العملة الملكية، فقد أصبح بسرعة العملة الحسابية، حتى "في المقاطعات التي كان سادتها جد متمسكين بصلاحياتهم"(٥٥١).

وهكذا أصبح الـ**Livre tournois** معياراً، تتحدد بالقياس إليه مكانة العملات الحقيقية. وقد تباينت أسعار الصرف. وكان تخفيض القيمة في الماضي عملية بسيطة تماماً. فكل ما كان يجب عمله هو رفع قيمة العملات المسكوكة، وهو ما يؤدي تلقائياً إلى تخفيض قيمة الـ **Livre** الذي تُقاس به. وكان إجراء آخر يتمثل في إعادة سك العملات، حيث تكون للعملات الجديدة عين القيمة الرسمية التي للعملات القديمة، مع أن محتواها المعدني أدنى. وهكذا ففي عام ١٦٢١، كان بوسع الـ**président** پاسكييه أن يقول إنه لا يحب المثل الذي يستخدم للإشارة إلى إنسان سيئ السمعة والذي يقول إنه "مكروه كراهية العملة القديمة... لأن العملة القديمة، بحسب ما تجري به الأمور في فرنسا الآن، إنما تعد أفضل من العملة الجديدة التي كانت قيمتها أقل فأقل على مدار السنوات المائة الأخيرة"(٥٥٢).

وإذا كانت العلاقة النسبية بين الـ**Livre** وبعض العملات الذهبية أو الفضية الحقيقية

قد حددت، لكان بالإمكان تثبيت الـLivre. وقد جرت محاولة لذلك في عام ١٥٧٧: فحكومة هنري الثالث الضعيفة، بناء على نصيحة من تجار ليون وتحت ضغط منهم، قد قررت أن الـécu d'or en or وهو عملة معيارية، سوف يساوي من الآن فصاعداً ثلاثة Livres أو ٦٠ sols. وهكذا أصبح الـLivre عملة حقيقية ترتبط بالذهب. لكن العملية فشلت حتى قبل أن تبدأ تقريباً: فالـécu d'or en or قد ارتفع سعره، وسرعان ما أصبح يُبَادَلُ بـ ٦٣ أو ٦٤ أو حتى ٧٠ sous(٥٥٣).

٢) كتبتُ للتو أنه بموجب النظام القديم لم يكن للـ Livre tournois شكل مادي. وهناك استثناءان لهذا، ليست لأيهما أهمية كبيرة. فإذا كان قد تم إصدار أوراق بنكنوت، فقد كان يتم التعبير عنها بالـLivres. وقد حدث هذا في عهد لويس الرابع عشر. لكن البنكنوت سرعان ما خفِّضت قيمته، ومن ثم فلم يصبح ثابتاً قط. والاستثناء الثاني هو العملات الصغيرة، التي مثلت عدداً من الـsous والـdeniers - أي قسيمين للـLivre tournois غير الموجود في الواقع، لا قسيمين لعملات ذهبية أو فضية حقيقية. لكن هذه كانت أيضاً عملات تعتمد في تداولها على ثقة الجمهور بها وكان بالإمكان أيضاً أن تصنع من الورق.

٣) كانت هناك إذاً ثلاثة سبل يمكن تخفيض الـLivre tournois عن طريقها:

أ) برفع القيمة الرسمية للعملات الذهبية والفضية الحقيقية؛

ب) بإعادة سك العملات، مع الاحتفاظ بالقيمة الرسمية نفسها ولكن بعد تخفيض المحتوى المعدني؛

ج) باختزال السعر الرسمي لأقسام العملة الحسابية؛ فالعملة من فئة ٣ deniers قد خفضت إلى ٢ deniers في عام ١٦٦٨ مثلاً.

والواقع أن قيمة الـLivre tournois كانت محل تخفيض متواصل، كما يمكننا أن نرى من الشكل ٤٣، المأخوذ من كتاب من تأليف فرانك سبونر، وهو شكل يسجل التغيرات بعد عام ١٤٥٠ فقط، عندما كانت السيرورة جارية على قدم وساق بالفعل. فلو قلنا إن قيمة الـ Livre tournois في عام ١٢٥٨ كانت مائة، فإنها لم تكن أكثر من ٥٣ في عام ١٣٦٠ و٣٦ في عام ١٤٦٥ و١١ في عام ١٥٦١! إن التضخم لم يتوقف قط.

ولم يستقر سعر الـLivre حتى عام ١٧٢٦، وفي هذه المرة كان مرتبطاً بالفضة: إن ٥٤ Livres تساوي ماركاً من الفضة. وقد عزز كالون الإصلاح في عام ١٧٨٥، بتعديل نسبة الذهب إلى الفضة، كما أشرت إلى ذلك بالفعل (صعدت من ١٤,٥ إلى

١٥,٥:١)(٥٥٤). وبعد الفوضى النقدية التي رافقت الثورة، أدى إنشاء الـ**Franc germinal** ، في ٧ أبريل/نيسان ١٨٠٣ ، إلى إطالة عمر هذه التدابير التي ترجع إلى عهد النظام القديم. والحال أن التثبيت الذي جرى إدخاله سوف يستمر لأكثر من قرن، حتى القانون الصادر في ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٢٨ والذي أنشأ الـ**Franc Poincaré**، المعروف أيضاً بالـ**Franc de quatre sous**، حيث إنه لم يكن يساوي بالفعل غير خُمس الـ **Franc germinal**. لكن الفرنك كان هذه المرة مرتبطاً بمعيار الذهب، وليس بالفضة. وهكذا أصبحت وحدة معدن الذهب هي القاعدة في فرنسا.

وهذه المحاولة الرامية إلى إيجاد تناظر ثابت للفرنك قياساً إلى معيار الذهب كانت، كما نعرف الآن، آخر محاولة. وقبل انقضاء وقت طويل كان التضخم جارياً على قدم وساق مرة أخرى، وبعد عام ١٩٤٥ ، أصبح مطلق العنان.

إلاّ أنه لا بد من القول إن التضخم الذي كابدناه لنصف قرن من التاريخ الفرنسي لا يعد شيئاً بالفعل قياساً إلى ما كابدته فرنسا في الأزمنة الماضية، على مدار قرون متصلة. وإلى هذا التضخم أود أن أعود.

لاستيعاب الفارق بين الاثنين، يجب أن نعود أولاً بإيجاز إلى بعض التعريفات. لقد استخدمت عبارة "اكتساب الطابع النقدي" بالمعنى العام لانتشار اقتصاد نقدي. والآن يجب أن أكون أكثر تحديداً - فانتشار النقود إنما يعني انتشار الخدمات التي يمكنها تقديمها للتجارة:

- إذ تُقَدِّمُ لها مرجعاً، معياراً، يستحسن أن يكون ثابتاً، كمعيار الذهب أو معيار الفضة، أو معيار الذهب والفضة المزدوج كما هي الحال في أعوام ١٧٢٦ و١٧٨٥ و١٨٠٣؛

- تمكينها من العمل بشكل سوي، أي السماح بوجود ما يعرف باقتصاد السوق؛

- تزويدها بضمانة للقيمة؛

- السماح أخيراً بإيجاد آليات ائتمانية - نقود بشكل مختلف.

والحال أن النظام النقدي القديم قد وفر درجات مختلفة من الإشباع وفقاً لهذه المعايير الأربعة.

فقد جعل الائتمان ممكناً، علي شكل العملات المزعومة المتمثلة في الحوالة وورقة البنكنوت: ولوقت طويل كان يتعين سداد الحوالات بالذهب. وكان الـ**écu de marc** في أسواق ليون الكبرى أشبه بالدولار الأمريكي اليوم(٥٥٥).

الشكل ٤٣

مسار قيمة الـ livre tournois بالـ francs germinal على قاعدة الذهب والفضة.

في قرنين ونصف قرن، فقد الـ livre tournois ثلاثة أرباع قيمته، مواصلاً انحداره الثابت منذ القرن الثالث عشر.

المصدر:

F. C. Spooner, *L'Economie mondial et les frappes monétaires en France, 1493 - 1680*, 1956.

كما أن النظام القديم قد أتاح وسيلة لحفظ القيمة - المدخرات - ففي التدفق العام للتبادل وللتعاملات، سوف تنتقل العملات المعدنية باستمرار إلى يدي. وإذا قررت حبسها في خزانتي، فسوف تكون قيمتها هي هي عندما أخرجها منها مرة أخرى، وذلك بسبب محتواها المعدني الثمين. وفي أيامنا، للاحتياط ضد التضخم، يمكن للمرء بالفعل أن يشتري عملات ذهبية كالنابوليونات [عملات ذهبية فرنسية] أو السبائك الذهبية، لكنها سلع؛ وهناك أيضاً الأراضي والعقارات، الحجارة كما يقولون، أو اللوحات والأعمال الفنية. وجميع هذه الإمكانيات كانت موجودة قبل عام ١٧٨٩، كما كانت هناك أيضاً المعادن الثمينة على شكل أطباق ومجوهرات ذهبية أو فضية. وقد كتب آنج جودار في عام ١٧٥٦ فقال: "في فرنسا الآن، لدينا أكثر من ١,٣٠٠ مليون قطعة ذهبية وفضية من الحلي والمجوهرات والأطباق"(٥٥٦). وأنا لا أضمن صحة هذا الرقم، إلاّ أن من المؤكد أن كنزاً كهذا كان موجوداً. والبارون دوپان، وهو واحد من أوائل علماء الإحصاء، يقدم أرقاماً أدق: فهو يقول إنه وفقاً للسجلات الرسمية: فإن "العائلات الفرنسية - هل تصدقون ذلك؟ - زادت ممتلكاتها من الأطباق والمجوهرات الذهبية والفضية بما يصل إلى ما قيمته ٢٠ مليون فرنكاً في السنة"، بين عامي ١٨١٨ و١٨٢٥(٥٥٧). لكن المسألة الأساسية هنا هي أنه حتى عام ١٩١٤، كما قبل عام ١٧٨٩ تماماً، كان النظام النقدي يحمي نفسه من زاوية القيمة، حيث إن عملاته الذهبية والفضية كانت تساوي المدخرات دون أية حاجة إلى التحويل. وصحيح أنه بمجرد ما أن أدت سياسة بنك فرنسا الحازمة والفعالة إلى طمأنة الشعب الفرنسي فيما يتعلق بقيمة أوراق البنكنوت، فإن الجراب الصوف تحت المرتبة ربما يكون قد امتلأ بالبنكنوت إلى جانب العملات. لكن العملات لعبت دوراً على مدار قرون متصلة. وتسجل جمعية البيريجور التاريخية(٥٥٨) أنه "في عام ١٤٢٠، في ليموج، كانت العملات المسكوكة في عام ٨١٧، أي قبل ذلك بستمائة سنة، والتي تحمل صورة لويس الورع، ما تزال جد متداولة. ونحو هذا الوقت نفسه تقريباً، كان بالإمكان العثور على عملات مدموغة بأسماء شارلمان أو أودو أو پيپان داكيتين - مسكوكة بين عامي ٧٥٢ و٨٩٠. وصحيح أن العملات قد استمرت تُدْمَغُ بصور الملوك بعد زمن طويل من موتهم، لكن ذلك غريب مع ذلك". والغريب بالمثل، وإن كان من المحتمل أنه أقل أهمية، وإن كان يستحق الانتباه، ما يلي من ملاحظات: "في عام ١٨٩٢، كان الفلاحون في نورماندي السفلى، عندم يأخذون بهائمهم إلى السوق الكبرى، يعبرون عن

أسعارها بالـpistole والـdemi-pistole [كانت متداولة في زمن لويس الرابع عشر]؛ وغالباً مـا كان الفلاحون البريـتون يعبرون عن الأسـعار بالـreaux [قطـع من ثـمانـية وحدات]، وهي آخر أثر لصلات بريتانيا التجارية مع إسبانيا"(٥٥٩).

وكان بالإمكـان استخدام جميـع العملات المعدنـية، قديمة كانـت أم جديدة، في جميع التعامـلات. وكانت ثقيلة في نقلها، لـكنها كانت تنتقل إلى كل مـكان في فرنسا وفي أوروبا بكل مـزيج لها. وفي كل مرة نصادف فيـها سجلات لمدفوعات تفـصيلية، تنتابنا الدهشة. ففي عام ١٦٧٠، أرسل المسئول في مستودع الملح في لافيرتيه - برنار (في ما أصبح الآن سارت)، زكيبة إلى لافال تحتوي مبلغ ٧,١٧٣ Livres و٢ sols. وكان المبلـغ مكوّناً من ٨٦ Louis ذهبياً، قيمـة كل منها ١٢ Livres، و٨٦ Louis ذهبياً، قيمـة كل منها ١١٠ sols، و١٢ pistoles إسبانياً، قيـمة كل منها ٤ Livres و٥ sols و١٠ deniers، و٨ écus ذهبيـة قيمة كل مـنها ٥ Livres و١٣ sols و٩ deniers، بالإضافة إلى Louis فضية قيمتها ١,٠٠٠ Livre ، وdouzains قيمتها ٤٥٠ Livres(٥٦٠). . . وهكـذا ندرك دون صعـوبة دور وضرورة العـملة الـحسابـية المطلقة! إلاّ أن بوسع المرء أيضاً أن يفهم الانزعاج الذي أعرب عنه سيباستيان ميرسييه في عام ١٧٨٨ تجاه مـشهد شارع فيفيين. ففـي العاشر والعشرين من الشـهر، كان يتم التعـامل في مدفوعات نـقدية جد كثيـرة في هذا الشارع بحيـث إنه كان يزدحم بـأمناء الصناديق الذين ينحنون من جراء عبء حقائبهم. وهي فرصة عظيمة للسطو على بنك، كما يمكن أن خطر ببال مجرم حديث. ولم يكـن من السهل بالطبع التعامل مع عملات ضخمة المبـالغ. لكن الـnégociants قد تفادوا بعض المشكلات باستخدام البنكنوت والحوالات، أو عمليات المقاصة السحرية في الأسواق الكبرى وبنوك الإيداع(٥٦١).

والخلاصة أن الـنظام النقدي الـقديم، مستقراً كـان أم غير مستقـر، والذي ظل من الناحية العملية عماد الاقتصاد الفـرنسي حتي عام ١٩١٤، قد استمر كل هذا الزمن لأنه كان صالحاً، أي كان متماشياً مع إيقاعات ومتـطلبات الاقتصاد. ولذا فإنني لا أعتقد أنه يجب اعتباره كارثياً، حتى قبل التثبيت الذي تم في عام ١٧٢٦.

ولكن مع مراعاة كل هذا، ماذا عن التضخم طويل الأجل الذي سمح به هذا النظام واستثاره، ودعمه جزئياً؟ هـل يجب أن نعتبر هذا التضخم، التخفيـض المتواصل لقيمة الـ Livre tournois، جذر جميع الشرور؟ أم أنه كان بالأحرى عَرَضاً بأكثر مما كان سبباً؟ يمكننا أن نرى من الشكل ٤٤ أن التـضخم كان ظاهرة أوروبية عامة، كان القاعدة

الشكل ٤٤

تخفيض قيمة النقد ظاهرة عامة في كل أوروبا

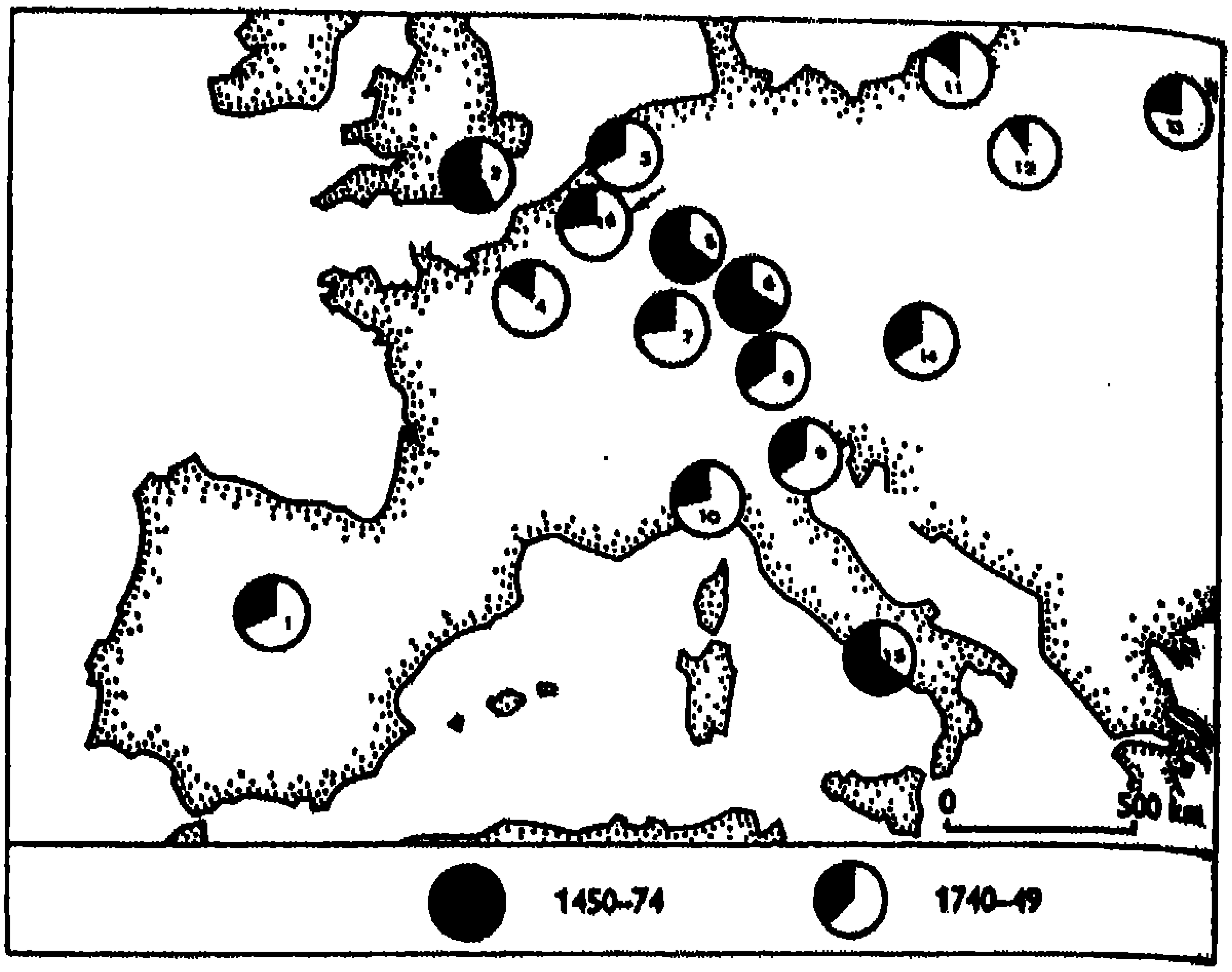

١ ـ كاستيل الجديدة؛ ٢ ـ إنجلترا؛ ٣ ـ هولنده؛ ٤ ـ فرنسا؛ ٥ ـ فرانكفورت؛ ٦ ـ فورزبورج؛ ٧ ـ الألزاس؛ ٨ ـ أوجسبورج؛ ٩ ـ البندقية؛ ١٠ ـ جنوه؛ ١١ ـ دانزيج؛ ١٢ ـ بولنده؛ ١٣ ـ موسكو؛ ١٤ ـ النمسا؛ ١٥ ـ نابولي؛ ١٦ ـ البلدان الواطئة الإسبانية.

المصدر:

Cambridge Economic History of Europe, t. IV, 1967.

التي لا تفعل الاستثناءات سوى تأكيدها: إن بعض العملات لم تكن مستقرة إلاّ بفضل سلامة عافية الاقتصاد الذي تستند إليه - والأمثلة على ذلك فلورنسا وجنوه والبندقية، ثم فيما بعد أمستردام وأخيراً وبشكل مثير لندن. وفي فرنسا، كانت العملة المستقرة نتيجةً بعد عام ١٧٢٦ للازدهار الأعظم في القرن الثامن عشر، مثلما أن انهيار الـ**Franc germinal** في عشرينيات القرن العشرين كان انعكاساً لاستنفاد القوى ولعواقب حرب وانتصار دفعت فرنسا ثمناً باهظاً لهما. بل إن "الأعوام الثلاثين المجيدة" لم تمكّن فرنساً من العودة إلى معيار الذهب. ولكن أليس التضخم في النهاية أسلوباً لتشجيع النمو، خياراً مقصوداً إلى هذا الحد أو ذاك؟ بحسب تعبير ر. سيديو الممتاز: "منذ أن أصبحت غاليا فرنسا، كان المال يستخدم عادةً لدفع تكاليف الحروب، لكن هذه هي الطريقة التي يُبنى بها بلد من البلدان" (٥٦٢).

لكن المال يستخدم لدفع تكاليف أشياء أخرى كثيرة، ويأخذ أشياء كثيرة في الحسبان. وربما كان أنطوان بارناف (١٧٦١-١٧٩٣)، الجيروندي الشهير، قد وُصف بأنه يتمتع ببصيرة جد نافذة. لكن أفكاره، إذا ما فسرناها حرفياً، إنما تتطلع إلى البعيد جداً بالفعل. لقد ذهب إلى أن النظم السياسية تتحدد أساساً بالاستخدامات التي تستخدم بها البلدان المعنية ثروتها. وهذا بدوره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع نتائج وضعها الخاص، أكانت "دولة برية" أم "دولة بحرية". وربما كان ترايان ستويانوفيتش محقاً حين استنتج من ثم أن العملة الفرنسية، في بداية الثورة، كانت ما تزال عملة بلد زراعي أساساً، فهي مال مستند إلى الأرض، مع ما يعنيه ذلك من احتمال العجز عن التقدم، والتوقف حيال شتى أنواع العقبات، أو السقوط. أمّا العملة الإنجليزية، خلافاً لذلك، فقد كانت مرتبطة بالتجارة وبالقوة البحرية، ومن ثم فقد كانت رشيقة وسريعة الحركة ومجهزة جيداً لتحريك ولتنشيط اقتصاد أكثر حداثة من اقتصاد فرنسا، أي كانت أكثر ملاءمة لحفز الرأسمالية الحديثة(٥٦٣).

والواقع أن رأسمالية المستقبل كانت المسألة الرئيسية هنا، ومرة أخرى، للأسف، نجد تبايناً بين فرنسا وإنجلترا. فما هو السبب في أن الأخيرة، في وقت مبكر كعهد اليزابيث الأولى، عندما كانت بعيدة عن أن تكون الدولة السائدة في أوروبا، قد نجحت في تحقيق الاستقرار للجنيه الاسترليني؟ إن التفسير الوحيد الذي يبدو قادراً على أن يقود إلى أية نتيجة هو أن اكتساب الاقتصاد الإنجليزي للطابع النقدي كان أسبق وأوسع مدى مما في فرنسا. ووفقاً لفيلبس براون وهوبكنز فإن نسبة الأجور المدفوعة نقداً (وليس

عيناً) كانت قد وصلت بالفعل إلى نحو ثلث السكان الإنجليز بحلول الشطر الأول للقرن السادس عشر(٥٦٤). أمّا في فرنسا، بالرغم من أن العمال في باريس كانوا يحصلون على أجورهم بعملات نحاسية(٥٦٥)، كما كان ذلك هو شأن زراعي الوسمات الصغار في تولوز في القرن السادس عشر، فإنني لا أعتقد أن الوضع كان متقدماً بأية حال تقدمه في إنجلترا. ولكن لماذا كانت إنجلترا متقدمة؟ لقد كان عليها بالدرجة الأولى أن تتصدى لعقبات خطيرة في البداية. وقد أشار آدم سميث إلى أن الأسباب الأخيرة إنما تكمن في الصراع ضد فرنسا، والحاجة إلى أسعار ثابتة لأوراق البنكنوت التي أصدرها بنك إنجلترا في عام ١٧٩٧، وإنشاء صناعة ملزمة بالاضطلاع بالإنتاج الكبير. وهو يرى أن هذه الضغوط هي التي أدت إلى التصنيع السريع. وهذا صحيح، لكن حجم إنجلترا الجغرافي الأصغر قد أتاح هو أيضاً إنشاء شبكة أكثر كثافة، تصل إلى مستوى سوق قومية، قبل أن يكون ذلك متاحاً في فرنسا.

التبادل الراسي

ما دامت هذه هي حال النظام النقدي، فلماذا لا تتكيف معه الرأسمالية ولا تستفيد منه متى كان ذلك ممكناً؟ إن مستقبل الرأسمالية يكمن بالطبع في استخدام العملة الورقية، العملة المزعومة، وفي انتشارها وانتصارها النهائي. إلاّ أنه بقدر ما أن الرأسمالية كانت سيرورة مطواعة وقابلة للتكيف وللتغير، فقد كان بإمكانها أن تتخذ أي شكل، كالشمع الساخن. وهذا هو ما حدث بالفعل: لقد استخدمت الرأسمالية المبكرة كلاً من العملة المعدنية والعملة الورقية.

والحال أن القوة الشرائية الفعلية أو القيمة التجارية للعملة المعدنية لم تكن تتماشى بالضرورة مع قيمتها الرسمية القانونية. فبوسع المرء دائماً أن يشتري من السوق بـ**écu** فضي أكثر مما يمكنه أن يحصل عليه بما يساويه من العملة النحاسية، التي لم تكن لها قيمة في ذاتها وقد تنحدر قيمتها الرسمية بين عشية وضحاها - بمايمثل أحد آليات تخفيض قيمة الـ**Livre** كما رأينا. وفي أغسطس/آب ١٧٣٨، لاحظ المركيز دارچنسون: "هذا الصباح، جرى الإعلان عن تخفيض قيمة العملة من فئة ٢ **sols**، بنحو ٢ **Liards**، أي ربع الإجمالي [٢٥٪]، وهو تخفيض كبير"(٥٦٦). كما كان هناك بشكل دائم ما وصفه خوسيه چنتيل دا سيلفا، بشكل جميل وإن كان مشوشاً بعض الشيء بـ"سعر تبادل (صرف) راسي"، أي علاقة تبادل بين عملات أعلى وأدنى، كانت

تعمل دائماً لمصلحة الأولى(٥٦٧).

ومن ثم فقد جرت عادة التجار والأشخاص الميسورين الآخرين، بل والدولة(٥٦٨)، في سعيهم إلى مراعاة مصالحهم، في أي دفع يقومون به، على أن يستنفدوا أولاً "النقود السوداء" التي حصلوا عليها من مستأجر أو مزارع أو دافعي الضرائب الأفقر، أو بمجرد حكم العادة القديمة التي كانت تلزم أصحاب الحقوق بقبول العملة النحاسية كجزء من مستحقاتهم المدفوعة لهم. والحال أن هذا الإلزام، الذي ألغاه نيكر في عام ١٧٨٠، قد أعيد خلال الثورة وقد حدده إصلاح الـ**Franc germinal** في عام ١٨٠٣ بواحد على أربعين من أي مبلغ مستحق. وقد قام مولين، عندما كان وزيراً للخزانة، بإلغائه نهائياً في عام ١٨١٠: وكما أوضح، فإنه "إذا ما حصل المرء في سداد مبلغ ١٠٠ فرنك على ٩٨ فرنكاً عملةً فضية وفرنكين عملةً لا تزيد قيمتها عن فرنك واحد"(٥٦٩)، فيخسر بذلك واحداً في المائة من ماله، فمن السهل أن نفهم السبب في أن "أولئك العليمين بواقع الحال يتمسكون بالعملات الجيدة، بينما [تبقى] العملات الرديئة في أيدي الناس العاديين"(٥٧٠). وفي القرن السادس عشر، اتبع أصحاب بنوك ليون سياسة منتظمة قوامها "احتكار الـ**écus** الذهبية. وكان المندوبون يجمعونها لهم، في المدينة نفسها، بينما كان طوافون يجمعونها لها من ضواحيها(٥٧١). وحتى في تعامل بسيط بين مقرض نقود متواضع ومدينه في عام ١٦٤٥، كانت الأولوية للعملة الجيدة: فالمدين، وهو محاص، يبدو أنه يعتذر في رسالته عن تأخير طفيف - فهو لا يحوز غير **deniers**، و"أخشى أن أسدد لك بعملة رديئة"، ثم يعد بأنه في غضون أيام قليلة، عندما يعود "من سوق سان برتوميو... سوف يتوافر لديّ قدر من العملة الفضية الجيدة وسوف آتيك به"(٥٧٢).

والنتيجة أنه في حين أن العملات السوداء، التي كانت دوراتها تتكرر دائماً في اتجاه هابط نحو طبقات الاقتصاد الدنيا، وكان تداولها يتم بسرعة بالغة، فإن العملات الجيدة كانت تقع في أيدي الأغنياء وتميل إلى البقاء بلا استثمار، مكنوزة في الخزائن إلى أن يتم العثور على استخدام مناسب لها بعد ذلك بأسابيع قليلة أو بشهور أو حتى بسنوات. والحال أن ميل العملة "النبيلة" هذا إلى الصعود إلى القمة كان قوة ثابتة في تاريخ النقود. والواقع أن جنتيل دا سيلفا يعتبره شكلاً من أشكال المصادرة، "نقطة انطلاق" ومصدر الرأسمالية نفسها، أكان ذلك في فرنسا أم في أي مكان آخر(٥٧٣).

ثم كانت هناك المضاربة الأكثر حذقاً في الذهب والفضة. فبالنسبة لأغنى التجار،

الذين كانـوا أيضاً بالطبـع أفضل العليـمين بواقع الأمور، لـم تكن العملات الـمتداولة المختـلفة ذات أهمية عـظيمة. بل إنه لا يـكاد يبدو أنه كانـت هناك أهمية فـي نظرهم لوجوب أو عدم وجوب تثبيت الـLivre على أسس ملائمة كتلك التي توافرت في عام ١٧٢٦. فهم شخصياً كانوا فوق كل مثل هذه المشكلات، لكنهم كانوا قادرين مع ذلك على اتباع الاستراتيجية البسيطة بشكل أساسي والمتمثلة في التمسك بالعملة الجيدة، أو علـى الأقل بالعـملة الأقل رداءة. وقـد وصف جاسـكون كيف كـان أصحاب البـيوت المصرفية في لـيون يجمعون الـ écus الذهبية. وكاريير، مؤرخ مـارسيليا، يوضح لنا مـراراً كيـف أن **négociants** مارسيليا فـي القرن الثامن عشر كانوا يـكتنزون القروش الفضية التي سوف يستخدمونها استخـداماً جيداً في شرقي البحر المتوسط. وقد ضارب تجار سان مالـو في الفضة الأمريكية فـي أوائل القرن الثامن عشـر. وبين عامي ١٧٢٠ و١٧٥٠، سوف نجد أن الماجون، وهم **négociants** أثرياء في سان مالو، قد ضاربوا في الذهب الصيني: فأخذ الفضة إلى الصين ومـبادلتها بالذهب كان يعني الحصول على أرباح ضخمة، حيث إن الفضة هناك كانت تمتع بـقيمة مبالغ فيها إلى حد بعيد. ونحو أواخر القرن، سـوف نجد أن جان چوزيف دو لابـورد، وهو أحد الصيارفـة الذين كان البلاط يتعامل مـعهم وأعدم شنقاً في عام ١٧٩٤، كان يضارب، كآخـرين كثيرين، في الفضة الواردة من إسبانيا الجديدة وفي الذهب الوارد من البرتغال، أي من البرازيل.

ولا مراء في أن هذه كانت أنواعاً أولية مـن المضاربة، إلا أن المرء كان لابد له أولاً من أن يكون رفيع المكانة حتى تتسنى له ممارستها. ويظل تفسير خوسيه چنتيل دا سيلفا هو التفسير الأساسي. لكن هذا "التبادل الرأسي" كان مجرد شكل واحد من أشكال نزح المدخرات، الفوائض المـكنوزة من العمل والتي لا يمكن للرأسـمالية أن توجد إلاّ بها. وقد يقـول قائل علـى أية حال أن شكـلاً ما من أشكـال التبادل الـرأسي، بين الأسـفل والأعلى، كان فـاعلاً بين البنـوك الفرنسية فـي عهدي الإمبراطوريـة الثانية والجـمهورية الثالثـة، مع البيع العـام للأسهم في الشـركات المحدودة. لقـد تدفق المال العـام على الشركات، وكانت إدارات الشركات تتصرف فيه بالشكل الذي تراه مناسباً. وكان هذا هو النـظام الذي شـجبه فـي عام ١٨٦٩ چورج ديـشان وشجـبه في عـامي ١٩١١-١٩١٢ ليزيس، عدو غارات المضاربة التي شنتها البـنوك مستخدمةً أموال صغار المدخرين. لقد ظل المبدأ واحداً(٥٧٤).

ظهور العملة الورقية البطيء

لم تؤد العملة الورقية إلى تثوير الأمور بين عشية وضحاها، كما أنها لن تؤدي إلى مفاقمة حدة الأمور أو إلى استثارة أزمة مفاجئة. لقد كانت فاعلة منذ وقت طويل، كبديل للعملة المعدنية، إلاّ أن تبنيها كان بطيئاً، بالرغم من كونها سهلة جداً: أسطر قليلة مكتوبة وتوقيع أو توقيعين، ويكتمل الأمر. وبالنسبة لأولئك الذين لم يفهموا أسلوب عملها - وهم الغالبية العظمى - كانت العملة الورقية صادمة ومناورة من مناورات الشيطان. وبالنسبة للآخرين، كانت فكرة رائعة، طريقاً مختصراً ومعجزة. ولا مراء في أنها كانت مرادفاً للحداثة وهي تدخل عالم التبادلات المالية العليا الأريب. لكن هذه الحداثة لم ترشح، إلاّ بشكل قاصر، على المستوى الأدنى، مستوى الحياة العادية: فالذين يعرفونها هم رجال الأعمال والمراقبون الراصدون وحدهم. وأحد هؤلاء هو رئيس التحرير المتواضع للـ**Journal de la Regence** چان بوفا(٥٧٥)، الذي كان يتابع التحولات جد البليغة لنظام لو الشهير. وكما أوضح لقرائه في أبريل/نيسان ١٧٢٠، فإن "المقصود بالائتمان بوجه عام هو وعد مكتوب أو غير مكتوب، من جانب شخص أو أكثر، يكون فيه [الوعد] المذكور بديلاً عن المال... وهكذا ففي جميع أرجاء العالم، يتم الجانب الأعظم من التجارة كل يوم عن طريق استخدام الورق وحده. فكبار التجار لا يرسلون على وجه السرعة رسلاً أو سفناً لحمل النقود إلى جميع الأماكن التي لهم فيها ائتمان. إن أوراقهم [الكمبيالات] تكفي ليس فقط لأن يحصلوا على جميع الأموال التي يحتاجونها، بل تكفي أيضاً لشحن السفن بجميع السلع التي في المملكة... وهكذا فإن استخدام الورق الذي يجري الآن اقتراح إدخاله في فرنسا [أي نظام لو] لا يفعل سوى أن يؤكد عن طريق الائتمان العام ما اعتاد أصحاب البنوك الخاصون عمله كل يوم عن طريق ائتمانهم الخاص". وهذا كله يقال بشكل لا بأس به.

لكن الكمبيالات أو أسهم الشركات أو قروض المدن، لم تؤد إلى إطلاق كتل الورق في السوق. وقد مضت الدولة بالأمور شوطاً أبعد. إذ كانت قد أصدرت في وقت مبكر جداً سندات ذات فائدة: **rentes sur l'Hôtel de Ville** الشهيرة، في باريس، في عام ١٥٢٢، مع ضمان دفع ما يمكن أن نسميه اليوم بالأنصبة [أنصبة إيرادات السند المالي]. فهل كانت هذه السندات مساوية بالفعل للنقود، كما يمكننا أن نتصور ذلك اليوم دون تردد؟ في عام ١٧٧١ تصور ايزاك دو پنتو ذلك(٥٧٦)، لكنه متردد إلى حد ما في قول ذلك: "مع أن التناظر [مع النقود] وثيق جداً من بعض

النواحي، إلاّ أن السندات العامة لا تساوي النقود بالضبط، لكنها تزيد حجم المال بمجرد خلقها: إنها تصبح شكلاً من أشكال الملكية كالأرض أو كمنزل؛ وهي تعود بفائدة دون أن تطلب تعويضات أو عملاً؛ وميزتها الكبرى هي أنها تسمح بتداول أسرع للمال ولنظائره. وبهذا المعنى، إلى حد ما، يمكن اعتبار أنها تمثل نقوداً، حيث إنها غالباً ما تؤدي عين وظيفة النقود. وفي بورصة لندن، يمكن للمرء تحويل أسهم قيمتها مائة ألف جنيه استرليني إلى نقود في ظرف أربع وعشرين ساعة".

لكن مثل هذا التحويل لم يكن ممكناً إلاّ من خلال بورصة [سوق أوراق مالية] نشيطة، وهي بورصة لم تكن موجودة بشكل حقيقي في باريس قبل مرسوم فونتينبلو (١٧٢٤). فقبل ذلك، سوف نجد أن السندات البلدية، "بعيداً عن أن تدخل التجارة"، كان تحويلها صعباً: فقد كان يستغرق وقتاً، ويتطلب شهادة من جانب كاتب عدل، كما كان يكلف مالاً. إلاّ أنه خلال عهد لويس السادس عشر، أخذت ممارسات البورصة تتطور في فرنسا، وأصبحت المضاربة على القيم الصاعدة أو الهابطة نشيطة نشاطها في أمستردام، وهو ما يعني شيئاً، أو حتى نشاطها في لندن. وقد رصد أكثر من مراقب ذلك بانزعاج، وكذلك كان موقف الحكومة. وفي عام ١٧٨٩، سوف نجد أن صفحة كل صباح في الـ **Journal de Paris** أو في الـ **Affiches**، كانت مكرسة لنشر الأسعار في البورصة: الأسهم في شركة الهند، سندات القرض الملكي، الـ **Caisse d'Escompte**، وسندات مدينة باريس. وفي الأيام الأولى للثورة، كانت هذه الأوراق المالية المختلفة تمثل ٨٠,٠٠٠ مليون **Livres**، أي ما لا يقل عن ضعف الناتج القومي الإجمالي، أو أربعة أضعاف النقود المتداولة بالفعل(٥٧٧).

ومن بين هذا الإجمالي، فإن الدين الملكي وحجمه ٣,٠٠٠ مليون **Livres** هو الذي سوف يقضي على النظام القديم. ويجد المؤرخون الاقتصاديون صعوبة في فهم حدوث ذلك: فالقاعدة اليوم هي أن الدين القومي لا يكون محفوفاً بأي خطر مباشر ما دام لم يتجاوز ضعف الناتج القومي الإجمالي. ووفقاً لهذا المعيار، لابد أن الملكية كانت ضمن هامش الأمان إلى حد بعيد، حيث إن دينها كان ٣,٠٠٠ مليون فقط. لكن قواعد اليوم لا تنطبق بالضرورة على الماضي. لقد وُجِّهَتْ انتقادات حادة كثيرة إلى كالون(٥٧٨)، وهو رجل حاد الذكاء واقتصادي حديث جسور (بل إنه قد وصف بأنه "كينزي") اتخذ مع ذلك جميع القرارات الخاطئة للدولة الفرنسية. ولكن، في الوقت نفسه، هل كان بالإمكان اتخاذ القرارات الصحيحة؟

إذا عدنا إلى تاريخ العـملة الورقية، فسوف نجد أن المقـصود بها أساساً هو أوراق البنكنوت (**billets de banque**). وهذا الاسم لم يظهر إلاّ فيما بعد، حيث استخدم لأول مرة في الإشارة إلى الأوراق الصادرة عن بنـك فرنسا (تأسس عام ١٨٠٠). وقبل ذلك التاريخ، كان يشار إليها بالأوراق (**billets**) فقط، وقد ظلت لوقت طويل هامشية في التعامل التـجاري اليومي. والحال أن الورق كان بالدرجة الأولـى ذريعة، بل وذريعة سيئـة، مالت الحكومـات ذات الخزائن الخاويـة إلى اللجوء إليـها. وهذا هو ما فعـلته حكومة لويس الرابع عـشر بعد عام ١٧٠١ : لقد جرى تخفيض قيمتهـا بسرعة عجيبة، وسقطت في الفراغ، في محافظ رجال الأعمال، الذين لم يعرفوا كيف يتخلصون منها، أو في الأيدي جد الماهرة لجميع المرابين والمختلسين في المملكة. ومراسلات المركيز دارچنسون، رئيس الشرطة في باريس، تذكر الحيل وعـمليات النصب الكثيرة التي تثبت سذاجة وحيرة حائزي العملة الورقية العاديـين. ففي توقهم إلى تحويلها إلى نقود رنانة، بأسعار لا تصـدق، وضعوا ثقتهم في وسطـاء نسوا ببساطة دفع شـيء لهم. وقد حدث هذا فـي باريس وحدث فـي ليون. وكانـت هذه هي المـحاولة الأولى الـجادة بالفـعل لإدخال العملة الورقية إلى فرنسا وقـد فشلت. وفي شيء من الأسف، تقول مذكرة من المرجح أنها ترجع إلـى عام ١٧٠٦: "لابد من تكييف العملة الورقيـة في فرنسا، كما نفعل مع نبات هش".

أمّا التجربة الثانية في هذا المجال فهـي النظام الذي صاغه لو: وقد عمل في البداية بسلاسة وبكـفاءة ضمن سياق عام لإصلاح الضـرائب وجبايتها. ثم بـدأت الآلة تسخن أكثر من اللازم وانهارت وأدت إلى كارثة. وفى سـياق الكارثة، جرى إلغاء ديون لويس الرابع عشر، ويميل المرء إلى الترحيب بذلك. لكن الذكرى المريرة لعملة لو الورقية قد خيمت بشكل قاتل ورادع على جميع المؤسسـات المصرفية. وقد ألهمت كلمات غنائية متشفية:

الايكي **écu** ايكي **écu**
وورقة البنكنوت ورقة بنكنوت
الايكي **écu** ايكي **écu**
وورقة البنكنوت ورقة تواليت(٥٧٩)

ولا أعتقد أن هذه واحدة من تلك الحالات التي، كما يقول المثل فى فرنسا، ينتهي عندها كل شيء بالأغاني ولا يعود بالإمكان سماع شيء آخر عنها. فالحقيقة أن "صدمة

التضخم الكهربائية بين عامي ١٧١٨ و١٧٢٠" قد لعبت دوراً ماثلاً لوقت طويل في تأخير تطور الأعمال المصرفية الفرنسية(٥٨٠). والحال أن إنشاء الـ **Caisse d'Escompte** في عام ١٧٧٦ قد تم بأقصى قدر من الحذر. فقد تم تجنب كلمة "بنك" تماماً وكانت الأوراق الكبيرة التي أصدرها الـ **Caisse** لا تخص إلاً التجارة "العليا" وكبار المضاربين، بدلاً من الجمهور العام على اتساعه. فهل كان بوسع أحد أن يتوقع أن تشهد فرنسا خلال الثورة شيئاً أسوأ بكثير من نظام لو، مع إصدار الـ **assignats** والـ **mandats territoriaux**؟. إن الـ **assignat**، التي أنشأتها الجمعية التأسيسية، في وجه مقاومة داخلية شرسة فى أبريل/ نيسان ١٧٩٠، كانت قد أصبحت في غضون شهور قليلة عملة ورقية حقيقية بيد حاملها عندما اعتبرتها الجمعية مالاً قانونياً. وفي لمح البصر، أصبح من المستحيل شراء حبوب أو ماشية في الأسواق الكبرى المؤقتة والأسواق ما لم يتم الدفع نقداً. وكانت قيمة العملة الورقية قد انخفضت انخفاضاً مخيفاً. وفي ١٥ نيفوز (**nivôse**) من العام الرابع للجمهورية، في شامبيري، كان بالإمكان الحصول بـ ٤٣ أو ٤٤ **livres** نقداً على ١٠,٠٠٠ **livres** على شكل **assignats**. وقد تذكر عجوز في عام ١٨٣٨ أيام عام ١٧٩٧ الخوالي: "إن دخلاً قدره ٣٠,٠٠٠ **livres** كان من الصعب أن يسمح بشراء فردتي حذاء"(٥٨١). ومع مراعاة اختلاف الظروف، فإن هذا إنما يذكرنا بالتضخم خلال عهد جمهورية فايمار في ألمانيا في عام ١٩٢٣.

ولأكرر أن البنكنوت بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح لم يصبح بالفعل جزءً من الحياة المالية الفرنسية إلاً في عام ١٨٠٠ مع تأسيس بنك فرنسا الذي مُنح لمدة خمس عشرة سنة امتياز إصدار أوراق بنكنوت لإقليم باريس وحده. وفي المقاطعات، أصدرت البنوك المحلية أوراقاً لا يتم تداولها إلاً في الـ **départements** التي تتبع البنك المصدر للأوراق. إلاً أنه بما أن أوراق البنكنوت الباريسية كانت مقبولة فى كل مكان، بينما لم تكن أوراق المقاطعات مقبولة في باريس، فإن أسعار الصرف قد توقفت على تدفق النقود إلى العاصمة ومنها. والواقع أن النشاط الرئيسي لبنك فرنسا كان يتمثل في الخصم. وقد مكنه هذا من إرسال أوراق بنكنوت للتداول في عالم النشاط الاستثماري، وهي أوراق يمكن دائماً مبادلتها بالعملات. إلاً أنه بما أن الفئات الوحيدة كانت لمبالغ كبيرة حجمها ٥٠٠ فرنكاً أو أكثر، فإن بنك فرنسا كان يعمل في الواقع كمؤسسة تخدم التجارة عالية المستوى، حيث كان حذره مجزياً في جميع الأوقات(٥٨٢).

ومن الغريب بما يكفي أن الأمر قد تطلب قيام ثورة عام ١٨٤٨ (التي فاجأت الجميع، الحاكم ونواب الحاكم والمحافظين) حتى يصبح الموقف أكثر مرونة. فقد أصبحت البنوك الإقليمية من الناحية العملية ملحقات لبنك فرنسا، الذي غطى بذلك مجمل الأراضي الفرنسية. وقد أدى إصدار أوراق أصغر، تساوي ٥٠ فرنكاً، إلى جعل البنك على اتصال أوثق بالمستويات الأدنى للتجارة، وإن لم يكن بالجمهور العام، الذي ظل محترساً منه. والحال أن أسعار الصرف الثابتة، التي ظلت سارية بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٢ ولم تواجه مقاومة واسعة، قد شجعت انتشار أوراق البنكنوت.

لكن تقدمها كان بطيئاً، كما يتضح ذلك من الشكل ٤٥. وكان الائتمان ما يزال إلى حد بعيد ملكوت مقرضي الأموال المحليين وخاصة كتاب العدل. ولن تحدث تطورات كبرى على هذه الجبهة إلاً بعد عام ١٨٦٠، مع نجاح إنشاء فروع إقليمية للبنوك في اجتذاب حصة أكبر من مدخرات الجمهور إلى المجال المصرفي. ومع أن العملات المعدنية قد احتفظت بمكانة بارزة بشكل غير عادي في التبادل النقدي الفرنسي حتى عشية الحرب العالمية الأولى(٥٨٣)، فإن البنكنوت، المحكوم بحكمة بنك فرنسا، كان قد أصبح مستأنساً وأصبح بنداً يومياً في الائتمان والتبادل. والحال أن البنكنوت هو الذي تمكن تدريجياً من طرد الحوالة، التي يجب أن أكتب عنها الآن في شيء من الإطالة.

دور الحوالة

لقد أدت التفسيرات السابقة إلى تمهيد الطريق بعض الشيء. أعني بذلك أننا قد تناولنا بالفعل الـ livre tournois والبنكنوت، ومن ثم يمكننا الانتقال إلى موضوع أكثر أهمية بكثير، هو الحوالة، التي، بسبب ظهورها المبكر جداً، تطرح عدداً من المشكلات وتلقي الضوء على مجمل تاريخ الاقتصاد الأوروبي من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر. والمشكلات التي تطرحها يبدو أنها تتكاثر مع تقدم البحث التاريخي. فمع حل مشكلة تظهر على الفور مشكلة أخرى. وربما يخطر ببال المرء، بعد عمل أندريه - ي. سايو وريمون دو روفيه وجيوليو مانديش، أن كل شيء قد قيل حول هذا الموضوع، بل وقيل بالفعل بشكل جيد. لكنني رأيت مؤخراً مخطوط كتاب جديد، بقلم ثلاثة من الاقتصاديين الشبان، هو **المال الخاص وسلطة الأمراء**، يطرح المزيد من المشكلات ويقدم بعض الحلول الرائعة، بما يخلف لدى المرء انطباعاً بأنه سوف يستثير مشكلات أخرى، حيث إنه لا يصل بالقصة إلاً إلى أواخر القرن السادس عشر.

الشكل ٤٥

النسبة المئوية للعملات الورقية وللعملات المعدنية في الكتلة النقدية من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٩٥

	الكتلة النقدية				
	الإجمالي (بملايين الفرنكات)	العملات المعدنية (٪)	العملات الورقية (٪)	الودائع (٪)	الإجمالي (٪)
	K	L	M	N	O
١٨٢٠ ـ ١٨٢٤	٢,٣٠	٨٠,١	٨,٥	١١,٤	١٠٠,٠
١٨٢٥ ـ ١٨٢٩	٢,٥٦	٨٠,٦	٧,٩	١١,٥	١٠٠,٠
١٨٣٠ ـ ١٨٣٤	٢,٨٦	٨١,٠	٨,١	١٠,٩	١٠٠,٠
١٨٣٥ ـ ١٨٣٩	٣,٢٧	٨١,٤	٧,٦	١١,٠	١٠٠,٠
١٨٤٠ ـ ١٨٤٤	٣,٤٩	٨٠,٧	٨,٦	١٠,٧	١٠٠,٠
١٨٤٥ ـ ١٨٤٩	٣,٨٣	٧٩,٧	٩,٨	١٠,٥	١٠٠,٠
١٨٥٠ ـ ١٨٥٤	٤,٥٨	٧٧,٢	١٢,٦	١٠,٢	١٠٠,٠
١٨٥٥ ـ ١٨٥٩	٥,٤٩	٧٧,٦	١٢,٤	١٠,٠	١٠٠,٠
١٨٦٠ ـ ١٨٦٤	٦,٢٤	٧٦,٢	١٢,٣	١١,٥	١٠٠,٠
١٨٦٥ ـ ١٨٦٩	٧,٢٣	٧٠,٨	١٤,٨	١٤,٤	١٠٠,٠
١٨٧٠ ـ ١٨٧٤	٧,٣٠	٥٣,٠	٣٢,٦	١٤,٤	١٠٠,٠
١٨٧٥ ـ ١٨٧٩	٨,٠٢	٥٣,١	٢٨,٨	١٨,١	١٠٠,٠
١٨٨٠ ـ ١٨٨٤	٩,٠٢	٥٢,٧	٢٩,٠	١٨,٣	١٠٠,٠
١٨٨٥ ـ ١٨٨٩	٩,٢٤	٤٩,١	٢٨,٧	٢٢,٢	١٠٠,٠
١٨٩٠ ـ ١٨٩٤	٩,٤٨	٤١,٢	٣٢,١	٢٦,٧	١٠٠,٠

المصدر:

F. Braudel, E. Labrousse, ***Histoire économique et sociale de la Fance*****, III 1, 1976.**

والحال أن الحوالة كانت "ورقة طائرة"، حجمها حجم ورقة البنكنوت الحالية تقريباً. وإذا رجعت إلى كتيبات التجارة، فسوف توضح لك كيف تُعدُّ إحداها، وفقاً لنموذج يكاد يكون مقدساً، لم يتغير على مدار قرون. فالاحتياطات نفسها والصيغ نفسها والتذكيرات نفسها تتكرر بشكل ديني. وقراءة واحدة منها تغني عن قراءة الآلاف ـ إذ توجد في الأرشيفات آلاف منها.

كانت الحوالة من الناحية النظرية وسيلة لإرسال مبلغ من المال من مركز مالي أو سوق إلى مركز مالي آخر أو سوق أخرى، حيث يتم دفعه بعملة مختلفة: إن حوالة مرسلة من ليون إلى ميدينا ديل كامبو، سوف تُعَدُّ بالـ **écus de marc**، عملة التبادل المستخدمة في ليون، وسوف تُدفع بالـ **maravedis**، العملة الحسابية في كاستيل، بسعر الصرف في ميدينا؛ وإذا سُحبت على آنفير (أنتويرب)، فسوف تُسحب لدى وصولها بالـ **livres de gros**. وليس من الصعب تصور أن أربعة أشخاص كانوا معنيين بالعملية ـ أربعة أشخاص كانوا يسمون بأسماء عامة (وإن كانت متغيرة) في رطانة التجار. لكن الآلية نفسها والحاجة إلى أربعة مشاركين هي التي سببت المشكلات. وسوف أحاول توضيح ذلك عن طريق مثال قد يعتبره القارىء بسيطاً جداً.

في عام ١٩٤٥، كان من الصعب، إلاَّ أنه لم يكن من المستحيل، تحويل نقود من فرنسا إلى إيطاليا. وكانت هناك وكالة معروفة جيداً تماماً في باريس: لقد دفعتَ لها مبلغاً من المال بالفرنكات الفرنسية، وقام المتصل بالوكيل في فينيسيا أو جنوه أو روما بدفع ما يساويه بالليرة إلى الشخص الذي حددتَ اسمه. ومن ثم فقد كان هناك وسيطان، واحد في باريس وواحد في فينيسيا، مثلاً ـ وكان من الضروري أن تكون ثقة أحدهما في الآخر مطلقة. ثم كان هناك الفرنسي الذي دفع بالفرنكات، وحصل في المقابل على ورقة، على إيصال، يمكنه عندئذ إرساله إلى فينيسيا، حيث يمكن للشخص الذي حدد اسمه أن يسحب المبلغ المساوي بالليرة، مع خصم تكاليف إدارة العملية. هؤلاء هم الشركاء الأربعة. وإذا حدث وكنت أنا نفسي المسافر الذي سحب في فينيسيا المبالغ التي دفعتها بنفسي في باريس، فإنني لا ألعب بذلك غير دور مزدوج وأُعَدُّ شخصين. ويظل عدد المتعاملين أربعة.

الواقع أن ما يظهر من هذا المثال هو أن هناك نظام اتصال ـ بين الزميلين في الوكالة ـ و، على أي من الطرفين، عميلين ليس لديهما نظام اتصال خاص بهما. والإيصال الصادر في باريس، سواء أكان "ورقة طائرة" أم لا، والمحرر على الأرجح على

عجل، هو المعادل في القرن العشرين للحوالة الشهيرة. والآن دعوني أضيف بعض الملاحظات الأخرى:

١) من الواضح في مثالنا، باريس - فينيسيا في عام ١٩٤٥، أن التحويل كان يمكن أن يتم في أي من الاتجاهين، من باريس إلى فينيسيا أو من فينيسيا إلى باريس؛ وفي أي مركز مالي معين، فإن الحوالة الصادرة كانت **traite**؛ بينما كانت الحوالة الواردة **remise**. وبحسب تعبير ج. ترانشان في كتابه **Arithmetique** [الحساب] (١٥٦١)، فإن تحويل النقود يعني "نقل النقود من مدينة لصرف القيمة نفسها في مدينة أخرى، أو على العكس من ذلك دفعها في مكان واسترداد ما يساويها في مكان آخر"(٥٨٤).

٢) كقاعدة، لم تكن المراكز أو الأسواق الكبرى تمارس هذا التحويل ضمن دولة واحدة، ضمن نظام نقدي واحد. إلاّ أنه كانت هناك أيضاً أوراق، تُعرف على نحو خاطيء بـ "الحوالات"، متداولة ضمن دولة واحدة: وهكذا ففي القرن السادس عشر، كان بالإمكان تبادل الأوراق بين ليون وباريس ورووان وتور ونانت وبوردو ولا روشيل ومارسيليا. وفي كل من الحالتين، كان يتم التعويض عن المسافة بين إرسال وتلقي الورقة بفارق في المبلغ المدفوع بالفعل. ومن ثم فقد كان ثمن التحويل نسبة مئوية، يجب أن نسميها بالفائدة، إلاّ أن بالإمكان أن تتباين بحسب التحويلات. وهكذا فقد كان هناك عنصر انعدام يقين و"مجازفة" في الأمر، وهذا هو السبب الذي جعل الكنيسة، التي حرّمت أي قرض بفائدة باعتباره ربا، تتسامح مع الحوالة وتعفيها من أي اتهام بالربا. ومن المؤكد أن هذا التنازل قد فتح الباب أمام الرأسمالية، لكن الواقع هو أن الكنيسة، مع تبعثر الإيرادات على جميع أرجاء أوروبا، كانت تواجه عين المشكلات التي كان التجار يواجهونها. على أننا يجب أن نلاحظ أنها لم توافق على الحوالة إلاّ إذا كان هناك تحويل **حقيقي** للأموال من مركز إلى آخر.

٣) أمّا فيما يتعلق بالشركاء الأربعة في صفقة الحوالة، فمن المحتم أنهم سوف يكونون إمّا بنوكاً أو **négociants** أو تجاراً أو أصحاب بيوت مصرفية. ولم تكن الحوالة متاحة لأول قادم يجيد القراءة والكتابة. لقد كانت تحتكرها مجموعات مترابطة من الأخصائيين. وكان كوندياك يعرف أنه "في مراكز التجارة، فإن أعظم مديح يمكن أن يكال لتاجر هو أن يقال عنه: "إنه يفهم في الحوالات"(٥٨٥). وصعوبة "الفهم" إنما تتصل بالطبع بالمضاربة النقدية الكامنة وراء الحوالات. والواقع أن إعداد حوالة كان مسألة جد بسيطة. لقد كان لا يتطلب غير استنساخ صيغة مقررة لا تتبدل، مليئة

بنود تحوطية، وتسجيل التفاصيل ذات الصلة (أسماء الأشخاص، الأماكن، ومبلغ النقود بالعملة المناسبة). وكان مفهوماً أن الحوالة عبارة عن **olograph**، تكتبها بيدك، وأن نماذج من خطك، على سبيل المزيد من التحوط، سوف تكون لدى مراسلك.

٤) بمرور الوقت، غيرت الحوالة طبيعتها بينما وسعت وظائفها. ومنذ وقت مبكر كالقرن السادس عشر، كان التجار يحاولون جعلها رصيداً قابلاً للتحويل، لكن التظهير تطلب وقتاً طويلاً قبل أن يتم قبوله. ومن جهة أخرى، فقد تمثل تطور مبكر جداً (أدانته المرجعيات الدينية بالمناسبة) في إمكان إرسال ورقة إلى مدينة أخرى وعودتها إلى مَوْقِعها الأصلي، بعد إرسالها إلى واحدة أو أكثر من المحطات البينية، وكل ذلك بناءً على اتفاق مسبق: وقد عُرف هذا الترتيب بميثاق الـ **ricorsa**. وقد استقرت هذه الممارسة في إيطاليا في القرن السادس عشر، لكنها لم تكن غير معروفة في ليون، حيث توجد إشارات إلى الـ **rechange** أو إلى الـ **rescontre**، وهي الشيء نفسه. ويذكر جيوليو مانديش أنه قد عثر على حوالة استغرقت رحلاتها ست سنوات! وقد صادفتُ أنا نفسي حوالة أرسلها فيليب الثاني، ملك إسبانيا، إلى مؤسسة فوجّير الألمانية صدرت في عام ١٥٩٠ إلاّ أنه يبدو أنها لم تسوَّ إلاّ في عام ١٥٩٦. وفي كل من الحالتين، كان ذلك بالفعل قرضاً بفائدة دون التصريح بذلك. بل إن الـ **rechange** قد سمحت بإمكانية التعاملات الزائفة إن لم تكن الاحتيالية، والمعروفة بالفرنسية بالـ **cavalerie**. إلا أن الـ **rechange**، سواء أكانت أداة من أدوات الائتمان أم مجرد مضاربة خالصة، كانت تتطلب خبرة إخصائي في الـ **arbitrages**، أي اختيار خطوط الرحلة، حيث إن أحد الخطوط يمكن أن يكون أكثر فائدة من الخطوط الأخرى. والحال أن جاك لافيت، وهو مشتغل ببنك بيرّيجو، خَلَفَ رئيسه عندما مات الأخير في عام ١٨٠٨، قد زعم أنه خبير في هذا النوع من العمليات، والذي لم يفهمه رئيسه السابق على الإطلاق(٥٨٦).

والمرحلة الأخيرة التي يجب ملاحظتها، والتي كانت الحوالة قد فقدت عندها أية أهمية بالمقارنة مع البنكنوت (وخاصة بالمقارنة مع الشيك المصرفي الذي جرى إدخاله إلى فرنسا من إنجلترا نحو عام ١٨٦٥)، من الأرجح أنها تتمثل في قانون ٧ يونيو/ حزيران ١٨٨٤(٥٨٧)، الذي أجاز "إنشاء حوالة في مكان الدفع، مما أدى إلى تنظيم حالة موجودة بشكل فعلي". إن الاشتراط المقدس للتحويل بين مكانين كان قد اختفى.

هل خلقت الحوالة صلات «عبر أوروبية»؟

هذا التاريخ "الداخلي" للحوالة كان محورياً في بحوث المؤرخين الاقتصاديين. إلاّ أننا معنيون هنا، مرة أخرى، بالعوامل الخارجية، بالدور الذي لعبته الحوالة فيما يتعلق بالمراحل الأولى لتطور الرأسمالية وبالمراحل الأولى للاقتصاد الأوروبي، الآخذ بالتشكل هو أيضاً، في تماسكه المبكر.

ولا شك أن أفضل سبيل للانتقال من الداخل إلى الخارج هو الانطلاق من أحد الأمثلة. وهنا أخرج من فرنسا مؤقتاً لكي أتتبع مثالاً من كاستيل أعرفه جيداً. إن سيمون رويث، وهو تاجر في ميدينا ديل كامبو، بقيت جميع مراسلاته، قد فعل أشياء كثيرة في حياته، إلا أنه نحو نهاية عمره، في تسعينيات القرن السادس عشر، اكتفى بالمضاربة في التعامل مع الحوالات من ميدينا ديل كامبو إلى فلورنسا (traites) ومن فلورنسا إلى ميدينا ديل كامبو (remises). وقد عزز رأسماله باللعب على هذه التعاملات ـ ومن ثم فإن هذا لم يعد مجرد مسألة تحويل للأموال، أصل الحوالة.

دعونا نفترض أن سيمون رويث قد اشترى لتوه، من تاجر صوف في ميدينا ديل كامبو، حوالة مسحوبة على فلورنسا، حيث يمكن للتاجر عبر هذه الحوالة أن يعبيء له ثمن بالاته من الصوف، والتي كانت تُشحن عادة من آليكانتي إلى ليفورنو ثم إلى فلورنسا، والتي يتوجب عليه دفع ثمنها له. لقد باع حوالته لسيمون رويث حتى يتوصل إلى تسوية فورية، وهي تسوية لا يمكنه، لولا ذلك، التوصل إليها إلاّ بعد ذلك بوقت طويل، بالنظر إلى فترة الانتقال وبالنظر إلى الأشهر الثلاثة الضرورية اللازمة لوصول حوالة واردة من فلورنسا. ومن ثم فإنه كان يحصل على مستحقاته مقدماً ـ لقد خُصمت لحسابه. أمّا فيما يتعلق بسيمون رويث، فإنه قد أرسل حوالته إلى واحد من مواطنيه يقيم في فلورنسا، هو بالتاثار سواريث، الذي كانت سمعته ممتازة وكان رويث يثق به ثقة تامة. لقد تلقى بالتاثار الحوالة وحصل على مبلغها واشترى حوالة أخرى في فلورنسا، يمكن دفع مبلغها لسيمون رويث في ميدينا ديل كامبو. وهكذا فبعد ستة أشهر من إرسال الحوالة الأولى، استرد الأخير رأسماله، مصحوباً عادةً بربح نسبته ٥٪. وبما أن العملية تحدث مرتين في السنة، فإن نسبة الربح السنوي كانت ١٠٪(٥٨٨).

فمن أين جاءت هذه الأرباح، بما أن التحويل لم ينطو لا على عمولة ولا على فائدة؟ الإجابة هي أنها جاءت من مصادر عدة، كانت تتغير بمرور الوقت، مثلما حدث مع الحوالة نفسها.

يذهب مؤلفو كتاب **المال الخاص وسلطة الأمراء**، إلى أنه حتى أواخر القرن السادس عشر، لم يكن من الوارد أن يفشل مستخدم الحوالة في تحقيق حد أدنى من الربح التلقائي. وهم يقدمون شواهد مقنعة على هذا الزعم، موضحين بشكل خاص السبب في أن المراكز التي كانت تحدد سعر عملاتها الحسابية الخاصة («القيمة المؤكدة»،) بالعملة الأجنبية («القيمة غير المؤكدة») ـ في ليون مثلاً الـ **écu de marc** في مقابل الـ **écu** الجنوي ـ كانت تتيح دائماً سعر صرف أعلى من السعر الذي تتيحه المراكز التي تحدد سعر "القيمة غير المؤكدة" في مقابل "القيمة المؤكدة" (وهكذا ففي جنوه، كان سعر الـ **écu de marc** يحدد بسعر الـ **écu** الجنوي ولكن ـ وهذا هو لب المسألة ـ بمعدل صرف مختلف عما في ليون). والتوضيح، الذي يشير إلى مجمل نظام العملة داخل كل دولة، إلى العملة الفعلية والعلاقة بين قيمتها الرسمية وقيمتها الأصلية، إنما يستغرق نصف الكتاب تقريباً، والقا٤٢٣فأ،الراغب في معرفة المزيد يمكنه الرجوع إليه. على أن الشيء الأكثر أهمية بكثير من هذا الربح التلقائي هو واقع أنه كان مستنداً إلى هيراركية المراكز المالية الأوروبية، المتمحورة حول سوق كبرى رئيسية (في البداية سوق ليون الكبرى، وفيما بعد سوق «بيزانسون» الكبرى الجنوية) تلعب دور قائد الأوركسترا. وكان لكل مركز مالي دوره الخاص: لقد كان عليه إمّا أن يحدد سعر القيمة المؤكدة في مقابل القيمة غير المؤكدة أو العكس، وهكذا فإن الخطوط المربحة لرحلة الحوالات كانت تختار نفسها من الناحية العملية. والنتيجة أن "أصحاب البيوت المصرفية التجار [في القرن السادس عشر] كانوا واثقين من الحصول على حد أدنى من الربح من خلال فرق العملة عبر تحويل المال بين بلدين ذهاباً وإياباً"، أياً كانت الظروف الاقتصادية في تلك الأثناء. وفي المثال الذي استشهدنا به، مثال ليون وجنوه، والقيمة المؤكدة في مقابل القيمة غير المؤكدة، فإن الربح كان بنسبة ١,٨٪ في كل معاملة، أو ٧,٣٪ سنوياً(٥٨٩).

وما كان يمكن لهذا النظام أن يعمل إلاّ بقدر ما أن الحوالة كانت ـ ودامت لوقت طويل ـ امتيازاً محفوظاً بعناية، احتكاراً من جانب مجموعة جد صغيرة، فئة أصحاب البيوت المصرفية الإيطاليين المميزة. وبما أنهم كانوا "منظمين في شبكة حقيقية تغطي مجمل الملكوت المسيحي اللاتيني في أوروبا تقريباً"، فقد كانوا يعملون بشكل مستقل، في آن واحد، عن كل من التجار، الذين كانوا يحولون حاجاتهم إلى حسابهم، وسلطة الأمراء. وقد انهار هذا النظام بسرعة بعد الإصلاحات النقدية لعام ١٥٧٧. إلاّ

أنه كان قد جعل الحوالة، على مدار عقود، طريقاً دائماً إلى الثروات، يضاف إلى التبادل الرأسي الذي وصفه خوسيه جنتيل دا سيلفا.

وإلى جانب الربح "التلقائي"، كانت هناك مكاسب أخرى مستمدة من الحوالة، مؤكدة بدرجة أقل، لكنها كانت آخذة في التطور بثبات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد كتب جالياني في عام ١٧٧٠، أنه من بين امتيازات الأمم التجارية، لا يجب أن ننسى "الأرباح المترتبة على فروق العملة؛ إنها تعمل دائماً تقريباً لحسابها... وهكذا فإن التاجر يبدو أنه يبيع دون كسب، في حين أن سعر الصرف وحده يعود عليه بربح مرض تماماً"(٥٩٠). ووفقاً للتاجر الأمثل لسافاري، في عام ١٧١٠، فإن هذا الربح قد يكون "بنسبة ٢ أو ٣ أو ٤ أو حتى ٥ إلى ١٥ في المائة، تبعاً لقيمة العملة، أو تبعاً لوفرة المال، أو لندرة أو لعدم ندرة الحوالات في السوق"(٥٩١).

بعبارة أخرى، كانت الحوالات لا تفعل سوى التعبير عن الحركات النقدية فيما بين البلدان، وهي حركات يقررها الميزان التجاري أو الطلب على الائتمان. وهكذا فإن سيمون رويث قد أصيب بإحباط مفاجيء في تعاملاته في الحوالات. إن فائضاً في العملة المعدنية كان قد أصاب فلورنسا، ومراسله لا يمكنه شراء حوالة مسحوبة على ميدينا إلاّ بسعر مرتفع. وقد كتب الأخير فقال: "إن سعر الصرف قد انحدر بحيث إن أي حائز للنقود يجد نفسه مضطراً إلى بيعها بالسعر الذي يحدده من يريد شراءها". والسبيل الوحيد إلى ضمان ربح سيمون رويث هو جعل الحوالة تمر عبر آنفير (أنتويرب) أو بيزانسون(٥٩٢). ومن ناحية أخرى، فعندما تكون العملات المعدنية نادرة في أي مركز واحد، وإذا كنت تاجراً بحاجة إلى أموال، فإن بوسعي إصدار حوالة، وبيعها، ولا يتعين عليَّ السداد إلاّ بعد ستة أشهر أو سنة. وفي تلك الأثناء، فإن صاحب البيت المصرفي التاجر الحائز للحوالة ـ والتي دفع لي ثمنها ـ سوف يتداولها بين أماكن مختلفة من اختياره، قبل استردادها مرة أخرى، بعد أن تكون قيمتها قد زادت من جراء الأرباح التي عادت بها عليه في تنقلها. تلك كانت عملية الـ **ricorsa** التي أسلفنا الإشارة إليها. وهكذا فإن الحوالة قد أتاحت تقديم قروض إلى كبار التجار والسادة والأمراء.

كما أن الحوالة كانت، بفضل أسواق التبادل الكبرى (ولكن أيضاً بفضل بنوك الودائع كالبنك الموجود في البندقية) أداة للمقاصة، المعروفة في إيطاليا بالـ

riscontro والمعروفة في إنجلترا فيما بعد بالـ clearing. وقد أعربت الأكاديمية الفرنسية في عام ١٩٨٥ عن الرغبة في الاستعاضة عن كلمة clearing (المستخدمة بشكل متزايد من جانب الاقتصاديين الفرنسيين) بكلمة compensation، إلاَّ أنها لم تقترح عودة إلى مصطلح الـ rescontre العتيق، الذي أصبح الآن بالياً. فهو لا يوجد عند ليتريه، ومعجم سافاري لا يشتمل إلاَّ على الفعل rescontrer.

وكانت عمليات المقاصة هي الدور الرئيسي للأسواق الكبرى. وعندما كانت ليون السوق الكبرى المركزية، حتى عام ١٥٣٩ بل وحتى عام ١٥٧٩، كانت كتلة من الحوالات تتدفق عليها في نهاية كل ربع من العام. والواقع أن هذه الحوالات كانت تتوازن فيما بينها: فالزيادة تشطب نقصاً. والحال أن كلود دو روبيس، مؤرخ ليون (١٥٣٣ ـ ١٦١٨)، كان معجباً بإمكان شطب دين قيمته مليون فرنك بين عشية وضحاها دون انتقال sou واحد من يد إلى أخرى. ثم شهدت المقاصة تبسيطاً إضافياً حيث إن أية ديون متبقية يمكن تأجيلها إلى السوق الكبرى القادمة ـ وتعرف عندئذ بـ "الودائع"، وهي أداة ائتمانية كانت تغل عادة نسبة ٢,٥٪ في كل سوق كبرى، أو ١٠٪ في العام. وعندما فقدت ليون، في القرن السابع عشر، موقعها القيادي، استمرت عمليات الإيداع هناك، حيث اجتذبت المال "غير المستثمر". وكان هذا مورداً منتظماً سوف يحرص مقرضو المال في ليون على الاحتفاظ به لأنفسهم ـ لقد كان وسيلة جد آمنة للحصول على الدخل.

وربما يتعين علينا الآن أن نتناول المشكلة الرئيسية المشار إليها في عنوان هذا القسم، يحدونا بعض الأمل في التعرف على أهميتها. ولا أهمية كبيرة، في هذه المناقشة الملتبسة، لواقع أننا لا نعرف متى أو كيف ظهرت الحوالة لأول مرة في الغرب. ربما في القرن الثاني عشر؛ في إيطاليا على الأرجح؛ ربما ضمن سياق التجارة الجنوية، لتحويل النقود في البحر المتوسط، أو على الأرجح لتلبية حاجات التجارة عبر الأوروبية والمتمحورة حول أسواق شامبانيا الكبرى. وربما تكون قد ابتكرت ببساطة من جانب اليهود، في سعيهم إلى استرداد قيمة ممتلكاتهم المتروكة عندما أُجبروا على الرحيل إلى المنفى، وهو افتراض آخر جرى طرحه بشكل معقول. ولكن، في تلك الحالة، هل يحتمل أنها كانت تقليداً للحوالة التي نعرف أنها كانت متداولة منذ وقت مبكر جداً بين تجار العالم الإسلامي، من تونس (إفريقية) إلى الهند؟ ربما كانت الحوالة تحويلاً ثقافياً، كالورق نفسه، أو شجيرة القطن أو قصب السكر أو البارود. لقد

تحملتْ في مناسبات عديدة المسئولية عن هذا التفسير الذي يرفضه بحسم على أية حال متخصصون في التـاريخ الإسلامي، من بينهم آشتور، بالرغم من أنـهم لم يقدموا حتى الآن أي برهان حاسم. ولكن لا أهمية كبيرة لذلك، فـالشيء الوحيد الذي يهمنا هنا هو مستقبل الحوالة.

لا جدال في أن وجودها إنما يعني أن التجار وأصـحاب البيوت المصرفية قد انشأوا شكلاً للعملة يتخـطى سلطة الأمير، شبه عملة تتخطى جميع الحـدود السياسية والنقدية لأوروبا، وتشكل مستوى فريداً للتبادل، يعلو علـى جميع العملات المعدنية المختلفة، حيث يمكـن لهم التصرف على هواهم، دون عـراقيل من جانب الكنيـسة التي وجدت نفسها بلا حول وبلا قوة حيالهم، بالرغم من نـزاعها الطويل معهم حول الربا. أمَّا فيما يتعلق بالأمراء، ففـي حين أنهم قد يحظرون تصدير العملات الـمعدنية، إلاَّ أن الحوالة كانت خارج سيطرتهـم. وقد نجحت، في النهاية، في خلق ما يـسميه مؤلفو **الـمـال الخاص وسلـطة الأمراء بالـ inter - Europe**، وهي شيء يتميز فـي نظري بجميع خصائص اقتصاد ـ عالم، تشكَّل داخل قارة أوروبـا، منذ عصر أسواق شامبانيا الكبرى. وأنا ميّال إلى قبول هذه النظرة، مع إبداء بعض التدقيقات بل والتحفظات.

ففي المـقام الأول، كانت أوروبا المسـيحية موجودة قـبل القرن الثاني عـشر بوقت طويل، وكانت قـد أقامت بالضرورة شبكـة علاقات عبر مجمل الـقارة. وقد أدت مثل هذه الصلات بشكل لا مفر منه إلى تحويلات وحركة للعملات المعدنية، فهذه العملات بالرغم من كـونها ثقيلة وموضـع مراقبة دقيقة في آن واحـد، كانت تنتقل بالـفعل، كما نعرف من مجرد عدد العملات الأجنبية في أي مكان واحد والمبين في الوثائق. وكل ما فعلته الحوالة هو أنها قد شكلت إضافـة إلى دوائر التحويلات النقدية؛ فهي لم تؤد إلى إلغائها.

ومن ثم فإن العملة المعدنية كانت على أية حال قد خلقت بالفعل نوعاً من "جماعة أوروبية"، وإن كانت جمـاعة غير ناجزة، بما يشكل إنجـازاً أعقب ورافق في آن واحد حركة السلع والناس.

وميزة الحوالة هـي أنها كانت تطير عبر الـهواء. لقد مارست عملها عـلى المستوى الأعلى، حيث كانت هنـاك ضرورة لنوع معين من المركزة، لأن النظام، الـمعتمد على الأسواق الكبرى التي تقام أربع مرات في السنة (ولـيس على المراكز المالية حيث كانت الدورة أسرع) كان بحاجة إلى دار مقاصة مركزية حتى يتسنى إدخال قدر من النظام على

تداول تُضَخِّمُهُ بشكل مصطنع آلافُ التعاملات المتكررة. وكما لاحظ فرانسوا مولين في عام ١٨١٠، فإن "التجارة قد حركت في كل سنة عشرين مرة، وربما أكثر، الثروة الفعلية من الذهب والفضة في أوروبا، منذ أن ابتَكَرَتْ تلك العملة العالمية المعجزة المعروفة بالـ **traits et remises**"(٥٩٣) [الحوالة الصادرة والواردة]. ومن ثم فقد كانت هناك حاجة إلى نوع معين من وقف التضخم أو من التبسيط، وهكذا انبثقت مؤسسات عمليات المقاصة دون قيود تقريباً.

فهل كان هذا غير عادي جداً بالفعل؟ لو كنتُ تاجراً كبيراً، فمن المؤكد أنني سوف أجد أن مشترياتي ومبيعاتي متوازنة عموماً، كقاعدة، وسوف يكون التوازن مرئياً، شريطة توافر نوع معين من تسوية الحسابات. وهذا هو الدور الذي لعبته ليون، سوق المقاصة الكبرى المركزية بلا جدال، خلال فترة الـ **écu de marc** الذي أنشيء في عام ١٥٣٣ ولم يتم التخلي عنه إلاً في عام ١٣٧٥ لصالح الـ **écu soleil**. ومن المؤكد أن انحدار ليون كسوق سلعية كبرى كان قد بدأ منذ وقت مبكر كعام ١٥٦٢، لكن التعامل في العملات واصل الازدهار هناك حتى عام ١٥٧٥(٥٩٤). وكان هذا توسعاً مهماً، يضاهي ما حدث لأسواق شامبانيا الكبرى: فهي أيضاً قد توقفت عن أن تكون مراكز سلعية نحو عام ١٣٠٠، لكنها واصلت توفير التعامل في العملات حتى عام ١٣٣٥.

إلاً أنه مع انحدار ليون، كان لابد من العثور على مركز آخر. ومنذ عام ١٥٧٩، كانت ما تسمى بسوق بيزانسون الكبرى تقام في بليزانس (بياسينزا، على بُعد نحو ٤٠ كيلو متراً من ميلانو). وكانت هذه السوق تحت سيطرة محكمة من جانب الجنويين، مثلما كانت أسواق ليون الكبرى تحت سيطرة التوسكانيين (الفلورنسيين). وكانت ثروة جنوه هي النتيجة الطبيعية لسلسلة من الظروف المؤاتية، بما ساعد أصحاب بيوتها المصرفية التجار على السيطرة على الكتلة الضخمة للعملة السياسية التي تخص ملك إسبانيا والمتداولة في كل أوروبا، ولكن كانت هناك حاجة ماسة إليها في البلدان الواطئة بسبب التمرد الناشب هناك. وبعد عام ١٥٥٧، أصبح الجنويون صيارفة ملك إسبانيا، حيث حلوا محل المؤسسات الألمانية، مؤسسات فوجّير وفيلسر وآخرين؛ وفي نهاية المطاف استولوا على الدور الذي كانت آنفير (أنتويرب) تلعبه في السابق. وكانت الحرب قد قطعت المواصلات بين إسبانيا وبحر الشمال في عام ١٥٦٩: لقد وجد المحيط الأطلسي نفسه خارج الدائرة واستفاد من ذلك فضاء البحر المتوسط. فأخذت

السفن الشراعية الكبيرة الإسبانية تنقل السبائك وخزائن الـ **reals** ليس بعدُ إلى آنفير (أنتويرب) وإنما إلى جنوه، حيث كانت تباع لفلورنسا وللبندقية اللتين كانتا بحاجة إليها لأغراض تجارتهما مع شرقي البحر المتوسط. وفي تلك الأثناء، فإن الجنويين، عن طريق الحوالات، قد أتاحوا في سوق المال في آنفير (أنتويرب) العملات الذهبية المطلوبة لدفع مرتبات الجنود في الفلاندر.

وهكذا جاء "عصر الجنويين"، من عام ١٥٥٨ إلى عام ١٦٢٧، بما يقارب ثلاثة أرباع قرن. وعلى مدار هذا العصر، كانت كل تجارة أوروبا متمحورة حول مدينة سان جورج [جنوه] والأسواق الكبرى التي كانت قد أقامتها في بياسينزا.

فهل يجب أن نتفق مع المتخصصين الجدد في الموضوع، والذين أدين لهم بهذا العرض، على أن الجنويين كانوا في واقع الأمر "يسيئون استخدام الصرف"؟ هل كان قد توقف عن الارتباط بالدوائر التجارية المحددة له، بينما اعتمد على تحويلات المال السياسي من إسبانيا؟ إنهم يقولون إن الطبيعة المصطنعة للعملية هي التي تفسر السبب في أن بياسينزا، حتى لا نقول جنوه نفسها، قد فقدت في نهاية الأمر بسرعة بالغة صدارتها المدهشة(٥٩٥).

ومن شأن هذه التفسيرات الجديدة أن تسعدني، لكنني لست مقتنعاً. فالأمور تبدو لي مختلفة نوعاً ما. فالحوالة، التي ترفرف كعلم على قمة الاقتصاد، كانت قائمة على كل من المال السائل، الذهب والفضة، والسلع، وفي حين أن جنوه كانت تتمتع بوفرة من الفضة، إلاّ أنها لم تكن مركزاً رئيسياً للتجارة في السلع. وكان أسطولها التجاري متواضعاً، بالرغم من إمكان استخدامها لسفن الشحن في راجوزا. وطريق التجارة الكبير ـ للخشب أو للحبوب أو للأقمشة وللمنسوجات من مختلف الأنواع أو للحدائد ـ كان مُحتَكَراً من جانب المراكب السريعة الهولندية كما أن الفضة قد شقت طريقها في نهاية الأمر عبر طريق المحيط الأطلسي بين إسبانيا وبحر الشمال. واعتباراً من عام ١٦٣٠، مع ما قد يبدو في ذلك من غرابة، كانت السفن الإنجليزية تحمل سبائك لحساب ملك إسبانيا، في حين أنه بعد عام ١٦٤٨، كانت السفن الهولندية نفسها قد انضمت إلى العملية! فالبزنس هو البزنس على أية حال. ثم إن أصحاب البيوت المصرفية الـ **marrano**، اليهود الذين تحولوا إلى اعتناق المسيحية (وهو تحول مشكوك فيه أحياناً)، كانوا يعملون أيضاً لحساب إسبانيا عبر المساعي الحميدة للكونت دوق أوليفاريس. وشيئاً فشيئاً سوف يتم اجتذاب إسبانيا إلى شبكتهم، مثلما تم اجتذاب

فرنسا فيما بعد إلى شبكة أصحاب البيوت المصرفية البروتستانت. ولهذه الأسباب، في رأيي - وليس بسبب التلاعب المصطنع بالحوالة - انتهى عصر الجنويين. أمّا المدينة نفسها فقد ظلت على أية حال ثرية ثراءً خرافياً.

ومن كل ما سبق، تنبثق الاستنتاجات التي تدعونا إلى مراجعة آرائنا حول الاقتصاد العالمي بوجه عام وحول الاقتصاد الذي أقيم في أوروبا بوجه خاص، وهو الاقتصاد الذي كانت فرنسا مرتبطة به طوعاً أم كرهاً. إن الاقتصاد - العالم، كما عرّفناه بالفعل، هو منطقة اقتصادية مستقلة، تقع في إقليم معين من أقاليم الكوكب. وهو يميل إلى أن تكون له نقطة محورية، وفي أوروبا تعاقب في أداء ذلك الدور كل من البندقية وآنفير (أنتويرب) وجنوه وأمستردام ولندن. إلاّ أنه لو أخذ المرء في اعتباره الدور الرئيسي الذي لعبته السوق الكبرى للمقاصة، فلابد له من أن يقبل أن اقتصاد - العالم الأوروبي كان يتميز بقطبي جذب، مدينة مهيمنة وسوق كبرى حاسمة. وهو ما يُعَقِّد مفهوم الاقتصاد - العالم. وفي أزمنة أسواق شامبانيا الكبرى، كانت جنوه بالفعل المدينة المهيمنة من زاوية التعامل في العملات. وعندما انحدرت الأسواق الكبرى، انتقلت البندقية إلى الصدارة، حيث ارتبطت بالأسواق الكبرى وبالمركز المالي في بريج. ولم تصبح آنفير (أنتويرب) مهيمنة إلاّ فيما بعد من خلال الصلة مع ليون التي تقاسمت السيطرة عليها مع فلورنسا، حيث كانت الأخيرة هي التي تحرك أهم الخيوط. أمّا جنوه، في فترة مجدها الثانية، فقد سيطرت على سوق كبرى للمقاصة، قريبة جداً منها، في بياسينزا. إلاّ أنه عندما انتقل مركز أوروبا المالي والتجاري في البداية إلى أمستردام ثم إلى لندن فيما بعد، انتهت القطبية الثنائية بين المدينة والسوق الكبري للمقاصة. لقد كانت أمستردام تحوز كل شيء، الأسواق الكبرى والبورصة **bourse**. ووحدت لندن بين كل شيء، أولاً في بورصتها الوحيدة التي أنشئت في عام ١٥٧١، ثم في بورصة الأوراق المالية والمقاصة التي خلفتها، والتي أنشئت بعد ذلك بمائتي سنة.

هل تناولنا الآن الحوالة وسلسلة المشكلات التي تسببت فيها؟ أجرؤ على القول بأن ليس بالكامل، كما يمكن للقارئ أن يدرك ذلك من خلال النظر إلى الرسمين البيانيين في الشكلين ٤٦ و٤٧ . ويعتمد الأول على بيانات من الأرشيفات جد الثرية لفرانشيسكو دي ماركو داتيني، والتي ترجع إلى أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. والحال أن نقاط وصول ومغادرة الحوالات التي أرسلها وتلقّاها - نابولي، روما، فلورنسا، ميلانو، چنوه، البندقية، برشلونه، مونپلييه، آفينيون، بريج - إنما تعطي

فكرة جيدة تـماماً عن قواعد الاقتصاد الأوروبي الـسائد، من إيطاليا إلى بـحر الشمال: فهي تكشف بـوضوح عن محور المرحلة الحديثـة المبكرة للرأسمالية. والـرسم البياني الثاني يمثـل شبكة الحوالات وتحويلات النقود والـتي يمكن تتبعها من أسـواق بياسينزا الكبرى (المعروفة في إيطاليا بأسواق "Bisenzone"؛ أي بيزانسون)، التي يسيطر عليها الجنويون، عند أواخـر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابـع عشر. والحال أن هذه الشبكة قد غطت مجـمل فرنسا وجزءً كبيراً من أوروبا الشمالية والـشرقية، حيث لعبت سوق فرانكفورت الكبرى دور محطة انتقال إلى فـيينا وكراكوف. وهكذا فبعد قرنين من زمن فرانشيسكـو داتيني، كانت الـ'inter-Europe'، أي اقتصاد - الـعالم الأوروبي، قد توسعت توسعاً ملحوظاً.

عالم المال وعالم البنوك: بدايات نظام

إذا تركت النافذة مفتوحة والمصباح مضاءً في الصيف، فإن الفراشات سوف تنجذب نحو الضـوء لا محالة. والحال أن الرأسـماليين والأثرياء كانـوا منجذبين نحـو مصباح الدولة المضاء دائماً. ولم تكن أجنحتهـم تحترق دائماً من جراء ذلك. وفي كل بلد في العالم، أكان في الصين في عصر أسرة ميـنج، أم في الهند في ظل المغولي الأكبر، أم في بلدان أوروبـا، كانت الدولة على الدوام أكـبر مشروع، وأول مضخة ماصـة للمال. وأنا لا أقول إن الحياة كـانت جولة طويلة واحدة لدفع الضـرائب والرسوم، إلاّ أنه كان من الصعب تجنب التزام الدفع: فالضرائب كانت موجودة على أية حال منذ قرون - في فرنسا، عـلى الأقل منذ زمن فيلـيب أغسطس، الخالق الـحقيقي لدولة آل كابـيه. لقد فرض على الفرنسيين منذ البداية دفع ضرائبهم المفيدة.

وكانت سبل التهرب مـمكنة بالطبع: الاحتيال والتحايـل، بل والبؤس السافر. وقد اعتاد لوسيان فافر القـول بأن أقذر القرى في فرنسا كانت تلك التي يهـيمن عليها سيد، لأنها حاولت أن تبدو أسوأ حـالاً مما هي عليه في الواقع حتى تخدع السيـد فيما يتعلق بقدرتها عـلى الدفع. إلاّ أنه ربما كان خداع المـستغل المحلي أصعـب من خداع ملك فرنـسا البعـيد. وقد ذكـر الـgrand bailli [رئيـس قضاة] الايـل دو فرانس فـي عام ١٧٠٩، أن "أغنى رجل فـى القرية لا يمكـنه الآن أن يجرؤ على ذبـح خنزير، إلاّ إذا فعل ذلك ليـلاً دون علم من الناس، لأنه لو ذبـح خنزيراً علانية، فسـوف تجري زيادة الضريبة المفروضة عليه". والشيء المؤكد بدرجة أكبر هو أن دافع الضريبة كان يحرص

الشكل ٤٦

شبكة الحوالات، ١٣٨٥ ـ ١٤١٠

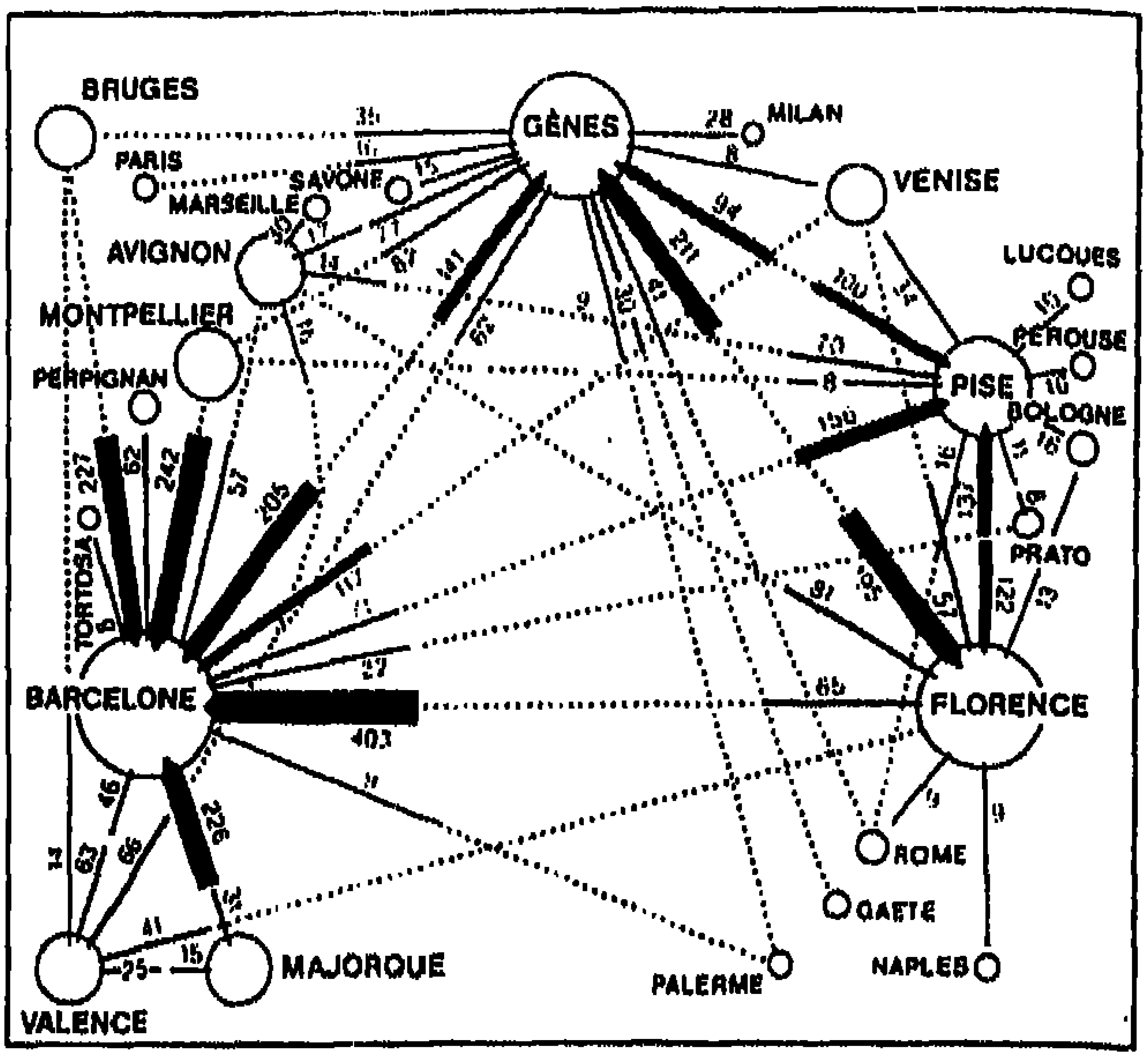

تمثل السهام حركات وأعداد الحوالات بين مركز وآخر. وعندما تقوم الحوالة برحلة ذهاب وإياب، فإن الرقم يشير إلى المركز المتلقي. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مايوركا ٢٢٦ حوالة إلى برشلونة و٢٥ إلى فالينسيا؛ وتلقت ٣١ من برشلونة و١٥ من فالينسيا. (الخريطة من إعداد جاك برتان).

يستند هذا الرسم البياني إلى مصدر استثنائي: السجل الكامل، الذي قامت بفهرسته إيلينا سيتشي، للحوالات التي تداولها فرانشيسكو دي ماركو داتيني، وهو تاجر من براتو. وإذ تتمحور هذه الحوالات على الأقطاب الرئيسية الثلاثة المتمثلة في فلورنسا وجنوه وبرشلونة (التي كانت أماكن على جانب كبير من الأهمية في القرن الرابع عشر)، فإنها تحدد لنا الساحة المالية والتجارية للتجارة الدولية في ذلك الوقت: إنها ساحة إيطاليا والسواحل الفرنسية والإسبانية على البحر المتوسط، مع "فرع" يمتد إلى بريج والشمال.

الشكل ٤٧

مثلث الحوالات والحركة العالمية للعملات

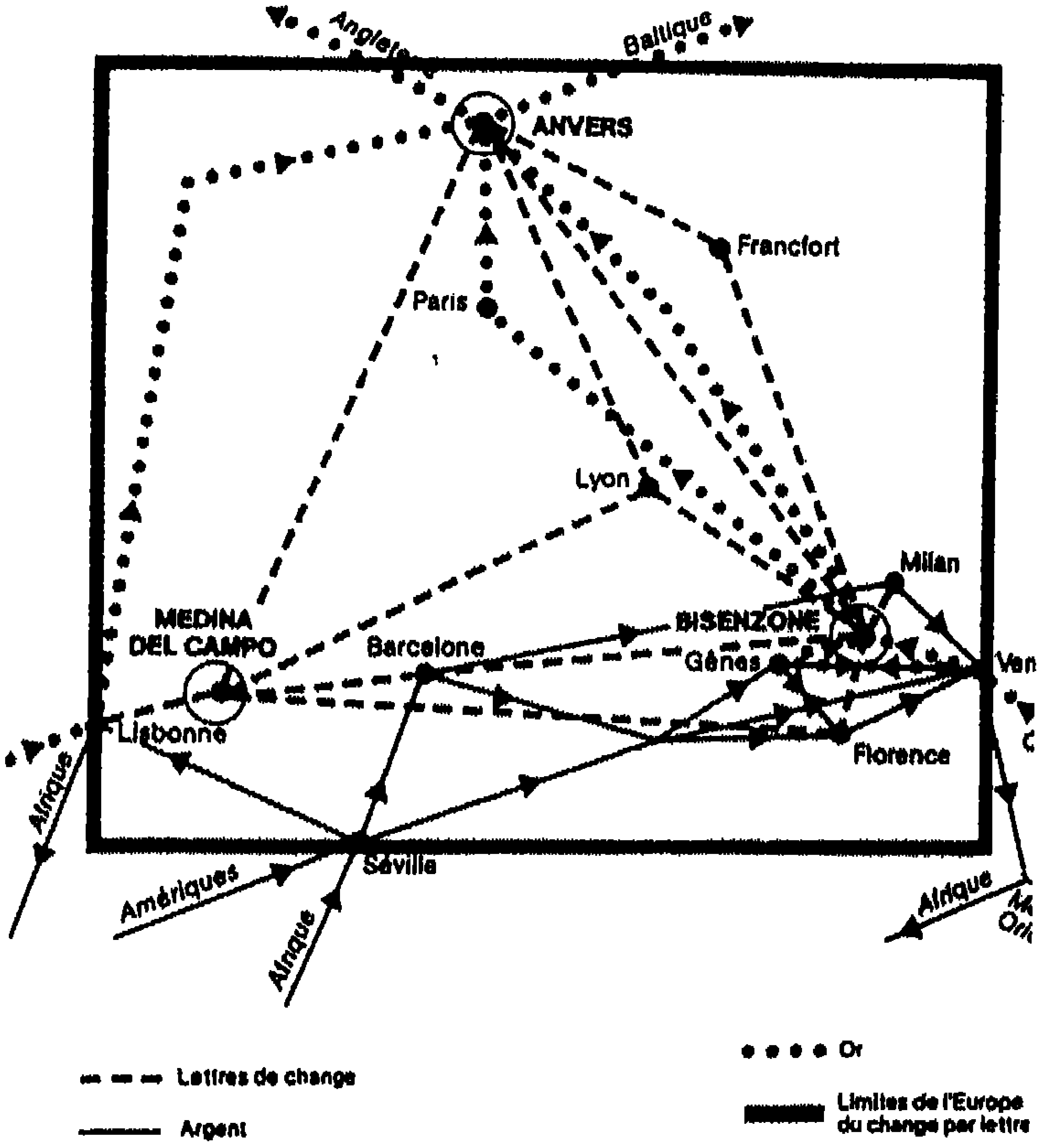

يمثل هذا الرسم البياني الوضع بعد قرنين، قياساً إلى الشكل ٤٥، حيث نجد شبكة الحوالات وحركات العملات (الفضة الأمريكية والذهب الشرقي) التي يسيطر عليها أصحاب البيوت المصرفية الجنويون. فالشبكة الأوروبية، التي غدت متمحورة على الأقطاب الرئيسية الثلاثة المتمثلة في بياسينزا (ما يسمى بأسواق "Bisensone" الكبرى) وأنفير (أنتويرب) وميدينا ديل كامبو، كانت قد توسعت بشكل ملحوظ في اتجاه الشرق وفي اتجاه الشمال.

أيضاً على تـجنب الإسراع بأداء الضريبة المـفروضة عليه، حتى لا يُفَسَّرَ ذلك على أنه علامة على أنه ميسور الحال وحتى لا يكون إشارة تجيز زيادة نسبة الضريبة التي يتوجب عليه دفعها. وكان دافع الضريبة يفضل التـريث والانتظار لخوض النزاع القانوني الطويل والمكلف الذي سوف يترتب على تأخره في السداد.

والحال أن الكتـلة النقدية الضخمة، الائـتمانات، الإيرادات والنفقات التـي حركتها الدولة، كانـت أكبر مشروع مالي فـي فرنسا في زمن النظـام القديم وفي الأزمنة الـتالية أيضاً. لقد مثلت على الأقل نسبة ٥٪ وربما ١٠٪ من الناتج القومي منذ البداية، في فرنسا كما في بلدان أوروبية أخرى. وبمرور الوقت بـالطبع، تزايدت النسبة. ففي فرنسا الآن، تختص الدولة بنسـبة تصل إلى نحو ٥٠٪ من النـاتج القومي الإجمـالي، وهي نسبة ضخمة وتدفع المجتمع الفرنسي في اتـجاه نظام قد يعتبر أو لا يعتبر ملائماً، لكنه يؤدي بشكل لا مفر منه إلى التذمر.

وبالمقارنة مع ثروة الدولة الممكنة والسائدة، كانت ثروات عائلات مثل آل ميديتشي وآل فوجّير وآل فـيلسر أو آل روتشايـلد تبدو مدعاة للـسخرية. وقد قُدِّرَت ثـروة عائلة روتشايلد فـي فرنسا في عام ١٨٤٠ بـ١٢٣ مليون فـرنكاً - أي نحو ٢٪ من الـكتـلة النقدية في فرنسا آنذاك.

لكن خـزانة الدولة كانت خـزانة غريبة، حـيث كانت أرصدتـها في حال من التـباين والتقلب الدائـمين. لقد كانت أشبه ما تكـون بحوض يفيض في دقيقة ويجـف في الدقيقة التي تليها، ثم يعاود دورة الامتلاء والخـواء مرة أخرى. وكانت الدولة تنتزع أموال الناس، ثم تردها أو تعيد توزيعها، بينما تحتفظ أحياناً بشيء منها: فكان هناك كنز سالي العامر في الأرسينال وكانـت هناك الاحتياطيات الذهبـية لبنك فرنسا. والحـال أن مال الدولة، الذي يتدفق أولاً في اتجاه ثـم في الاتجاه الآخر، والذي يُسْتَدْعَى ثم يُرْسَـلُ، قد مثَّلَ نوعاً من مراهنة ضخمة مضمونة النجاح بالفعل. فمن هو الرأسمالي الذي لا يرغب في وضع شيء من المال فـي هذه المراهنة حتـى يصبح أحد اللاعـبين؟ في القطاع الـخاص، سواء أكان المرء يتعامل في العملات أم في السلع في دوائـر أوروبا التجارية الكبرى، كان يتعين على المرء أن يكون مستعداً للانتظار وللإقدام عـلى مجازفات ولحساب الأمور بشكل دقيق. أمَّا خدمة الدولة، مع عدم نسيان خدمة المرء لنفسه، فإنها قد تبدو خياراً أكثر جاذبية.

ومن المؤكد أن تحـويل إيرادات الدولة إلى دخل خاص هو لعبـة جد قديمة. ومن ثم فقد نداري ابتـسامة عندما "يكتشف" صـحافي يكتب عن المغرب أن الـمستعمرات

كانت أسلوباً لتحويل الاستثمار العام إلى ربح خاص، أو عندما يشجب اقتصاديو اليوم التواطؤ الحالي بين الرأسماليين والدولة. فهل كان هناك أصلاً زمن كان فيه ذلك غير صحيح؟ هل يمكن للمرء أن يتخيل أية دولة تتصرف دون خدمات التجار والممولين وأصحاب البنوك؟ وهل يجب علينا أن نرفض "تمومس" لويس الرابع عشر (بحسب تعبير سان سيمون)(٥٩٧) باستقباله في مارلي ساموييل برنار، "ملك التجار" في فرنسا وأوروبا؛ أو أن نرفض ترحيب الامبراطورة يوچيني بچيمس دو روتشايلد في بلاط نابوليون الثالث؟ لقد كانت هذه إيماءات محسوبة وعقلانية. وخلال حرب الخلافة الإسبانية، كانت الإيرادات من الضرائب غير المباشرة قد تضاءلت: إن حصيلة عقد الـ **Ferme Générale** كانت قد هبطت بحلول عام ١٧٠٣ إلى ٤٢ مليون **Livres** - أي أقل بعشرين مليوناً مما كان يغله في عام ١٦٨٣. وحيال انحدار كهذا، رفض ملتزمو الضرائب تجديد عقودهم. ولذا فإن الالتزامات الضريبية قد أديرت مباشرة من جانب الدولة كـ**régies**، إلاّ أنه بحلول عام ١٧٠٩، لم تكن تغل غير ٣١ مليون **Livres**(٥٩٨). وهكذا ترون أن الظروف قد أدت إلى إجبار الدولة والرأسمالية على السير يداً بيد.

ولعل الشيء الأكثر إثارة للاهتمام هو أنه، بسبب الدولة، حدث شيء أشبه ما يكون بصدع يخترق التاريخ الاقتصادي الفرنسي: فمن ناحية، إذا استخدمنا لغة أيامنا، سنجد القطاع العام، ومن الناحية الأخرى، سنجد القطاع الخاص. ولو كانت الحياة بسيطة - ومن سوء الحظ أنها ليست كذلك - لقلنا إن عالم المال قد مال إلى جانب الدولة، واقتصر إلى هذا الحد أو ذاك على القطاع العام، في حين أن عالم البنوك قد تعامل في مشاريع ليست من اختصاص الحكومات، وسرعان ما سيطر عليها أصحاب البنوك سيطرة كاملة. ولو كانت الأمور متمايزة بهذا القدر من الوضوح، لأمكننا أن نميز مرة وإلى الأبد بين أصحاب البنوك ورجال المال كسلالتين منفصلتين. وهذا بالطبع مستحيل. وفي القرن الخامس عشر، كان مصطلح رجل المال ينطبق دون تمييز على كل من حائزي المناصب الملكية المسئولين عن إدارة المال العام وذوي الموارد المالية الأثرياء ذوي الوضعية الخاصة.(٥٩٩) وفيما بعد فقط أخذت الكلمتان تعنيان شيئين مختلفين. فرجل المال، وفقاً لانسيكلوبيديا القرن الثامن عشر، كان "أي شخص معروف باهتمامه بالالتزامات الضريبية أو بالـ**régies** أو بالأعمال المتصلة بإيرادات الملك(٦٠٠)". وفي القرن التاسع عشر، تميل الكلمتان إلى الامتزاج مرة أخرى،

وذلك على الأرجح لأن الثورة كانت قد ردت إلى مسئولي الدولة (كـ **régies**) مهمة جباية كل من الضرائب المباشرة (على نحو ما كانت عليه في السابق جزئياً فقط) والضرائب غير المباشرة. فألغت بذلك تلك الزائدة الشاذة المتمثلة في الـ**Ferme Générale** . وبعد ذلك، كانت الدولة، من الناحيتين النظرية والقانونية، سيدة شئونها المالية.

وسوف أفترض في ما يلي تمايزاً نظرياً بين القطاعين الخاص والعام، بين عالم البنوك وعالم المال، وهو تمايز كان واضحاً بما يكفي خلال قرون النظام القديم.

إلاّ أنه يجب أن يكون مفهوماً

١) أن هذا الفاصل لم يكن حائطاً مسدوداً تماماً؛

٢) أن الفاصل غالباً ما كان يتم اجتيازه، حيث يتحول رجال البنوك إلى رجال مال ويتحول رجال المال إلى رجال بنوك؛

٣) أن الزاوية التي اخترتها للرصد ليست زاوية "الدولة الضريبية" على نحو ما تشكلت منذ فيليب أغسطس، مع إنشاء نظام ضريبي، بل "الدولة التمويلية"، **L'Etat financier**، إذا استخدمنا صيغة پيير شوني، أي الدولة التي لا يمكنها أن تحيا دون مساعدة من جانب مموليها، أياً كان موقعهم من زاوية خطنا الفاصل. لقد كانوا الرجال الذين قدموا ذلك "المال الذي يعتبر الدم المتحرك في أوردة الدولة"، إذا استعرنا كلمات **intendant-général**(٦٠١) [أحد الأمناء العموميين]. فكيف إذاً كانت الدولة تُخْدَمُ - أو لا تُخْدَمُ؟ وكيف كانت تستجيب؟

الإجابة عن هذا السؤال الأخير هي أنها كانت تستجيب على نحو تناوبي إما برفق شديد - عندما لا يكون أمامها غير القليل من الخيارات - أو بقسوة شديدة. ومن خلال الأحكام القاسية التي أصدرتها محاكم خاصة، رأت أن من حقها أو من واجبها خنق خدمها. لقد كان چاك كير وسيمبلانسيه وفوكيه كلهم ضحايا لانتقام الدولة. ومن المرجح أن چون لو كان يمكن أن يسقط ضحية لهذا الانتقام لو لم يكن قد غادر البلد. وفي عام ١٧٩٣، أعدم المؤتمر [اليعقوبي] الـ**Fermiers-généraux** [ملتزمي الضرائب العموميين]، ومن بينهم لافوازييه. فهل يجب وصف هذه المأساة الخاصة بأنها واحدة من الاستمراريات بين الثورة والنظام القديم؟ إذا كنا نتحدث عن الاستمرارية، فربما كان المثال الأفضل هو ناپوليون، الذي قام علي نحو غير متوقع بدعوة من نجوا من أعضاء الـ **Ferme Générale** إلى إدارة الضرائب غير المباشرة

خلال عهد الامبراطورية [الأولى]. فهم على الأقل كانوا يملكون خبرة كبيرة.

إن جاك كير (نحو ١٣٩٥-١٤٥٦)، ممول شارل السابع، قد رد إلى المملكة تماسك العملات في عام ١٤٣٦ وأقرض الملك ٢ مليون **Livres** مكنته من استرداد نورماندي. ومن الواضح أنه كان على كل من جانبي خطنا الفاصل، حيث كان في وقت واحد ممولاً للملك وصاحب بيت مصرفي و**négociant** يعمل لحسابه الخاص، وكانت له مصالح في كثير من مشروعات المناجم وصلات في جميع المراكز الأوروبية الرئيسية: بريج ومارسيليا ومونبيلييه وجنوه والبندقية. وكان لديه أسطول من سبع سفن شراعية كبيرة على الأقل في الايج - مورت وقد انخرط بنجاح في تجارة شرقي البحر المتوسط. وكان رجلاً غير عادي، حيث كان "مقلداً رائعاً لرجال الأعمال الإيطاليين في عصره"(٦٠٢)، وكان خادماً عظيماً للملك. لكنه اكتشف بعد فوات الأوان مدى خطورة التعدي علىٰ ساحة الأمير، خاصة بأن تكون ثرياً جداً وواسع النفوذ. واستناداً إلى تهمة عبثية سخيفة بأنه قد دس السم لآنياس سوريل، محظية شارل السابع، والـ**Dame de Beauté**، جرى رميه في السجن والإعداد لمحاكمته. ومن حسن حظه أنه نجح في الهرب، ثم مات في عام ١٤٥٦ في قبرص، في خدمة البابا. إنها قصة رومانسية ومثال له دلالته في ما نحن بصدده.

وقد حل حظ عاثر مماثل لكنه أكثر مأساوية بجاك دو بون، بارون دو سيمبلانسيه (١٤٤٥-١٥٢٧)، أحد أفراد عائلة أصحاب بيوت مصرفية تجار من تورين، حيث كان زيارات ملوك فرنسا المتكررة قد أدت إلى إنماء سلسلة من الحظوظ المحلية. وقد خدم في البداية شارل الثامن، ثم لويس الحادي عشر، وكان له منذ البداية بيته المصرفي. وفي عام ١٥١٨، أصبح **surintendant des finances** لدى فرانسوا الأول. والحال أن والدة الملك، لويز دو سافوي، قد استفادت من خدماته، ثم انقلبت عليه، وهو أمر اشتهرت بالإقدام عليه في حق الأشخاص الذين كانوا يصبحون مزعجين. بل إنها قد اتهمته، ظلماً على ما يبدو، بأنه قد حول لحسابه الخاص رواتب الجيش العامل في الميلانيه. وقد أدى تحقيق إلى تبرئته من التهمة. لكنه كان غير حكيم بما يكفي حين رفض تقديم الأموال واحتج على حملة أخرى أسفرت عن استرداد الميلانيه وعن كارثة بافيا الدموية في ٢٤ فبراير/ شباط ١٥٢٥. وكان فرانسوا الأول قد أسر في ساحة المعركة وأصبحت لويز دو سافوي وصية على العرش في غيابه. وفي تواطؤ مع آخرين، وجهت اتهامات إلى الـ**surintendant**. وحُكم على سيمبلانسيه بالموت وشُنق في مونفوكون.

وقد كرر التاريخ نفسه مع نيكولا فوكيه، الذي أصبح الـ**surintendant** الوحيد في عام ١٦٥٩، حيث كان قد سبق له تقاسم هذا المنصب مع سيرفيان وقد فقد الحظوة هو أيضاً، واعتقل في ٥ سبتمبر/أيلول ١٦٦١، و، مما يدعو إلى العجب، حكم عليه بالسجن مدى الحياة بدلاً من الإعدام. وقد مات بعد عشرين سنة من الحبس القاسي في قلعة پينيرول في عام ١٦٨٠. بل إن موته ما يزال لغزاً. فهل يرجع موته إلى احتمال أنه كان يعرف أشياء كثيرة أكثر من اللازم؟(٦٠٣)

إن المؤرخين اليوم يميلون إلى الانحياز إلى المغلوب لا إلى غالبيه، كولبير البائس ولويس الرابع عشر البائس.

وكانت قضية فوكيه هي آخر هذه الأحداث المأساوية. ولكن ما الذي كان يمكن أن يحدث لچون لو، بعد الانهيار الكارثي لـ"**نظامـ**"ـه، لو لم يكن الوصي على العرش قد سهل فراره إلى البندقية؟ وهل كان، كفوكيه، يعرف أشياء كثيرة أكثر من اللازم؟ بل ومن الوارد أن نيكر نفسه، بعد عزله في ١١ يوليو/تموز ١٧٨٩، كان من الممكن أن يُحاكَم لو لم تكن المحاولة الرامية إلى إعادة تأكيد السلطة الملكية قد باءت بالفشل.

وإذا عدنا إلى التمايز بين عالم البنوك وعالم المال، فقد نلاحظ أن فوكيه، خلافاً لچاك كير ولسيمبلانسيه، كان رجل مال بشكل كامل، بما يعبر، ربما، عن روح عصره.

ويبدو لي أن عهد الممولين - المعروفين أيضاً بالـ**traitants** أو بالـ**partisans**- قد بدأ عند نقطة التحول الكبرى التي مثلها الشطر الثاني من القرن السادس عشر. فذلك هو الوقت الذي حدثت فيه الإزالة البطيئة ولكن التامة في نهاية الأمر للممولين الأجانب. وفيما بعد، حاول الملك الفرنسي قصر طلباته من المال على رعاياه **(regnicoles)**. لكنه كان ما يزال بحاجة إلى القروض والسلفيات الكبيرة نفسها. ثم إن الملكية الفرنسية كانت عاجزة عن أن تجمع وحدها الدخول المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. فالمسألة باختصار هي أنها لم تكن تحوز العدد الكافي من الموظفين، إذا استخدمنا التعبير الذي نستخدمه اليوم. ومن ثم فقد جرى إنشاء نظام خاص أصبح بموجبه جابي الضريبة ممول الدولة.

وفيما يتعلق بالضريبة غير المباشرة، فقد كان الحل الفرنسي هو عين الحل الذي تبنته جمهورية البندقية، حيث كانت الضرائب تباع كالتزام في مزاد علني لمن يدفع أعلى سعر. وعادة ما كان ملتزمو الضرائب البنادقة هؤلاء رجالاً من ذوي الإمكانات

المالية المتواضعة نسبياً، إلاّ أنه كان يقف خلفهم نبلاء يدعمون العملية، أي يشاركون فيها سراً، فيقدمون المال، ويحصلون على نصيبهم من الأرباح. ومع أنه لم يكن هناك تقليد رسمي للنظام البندقي، إلاّ أن الشيء نفسه قد انطبق على ملتزمي ضرائب الملك في فرنسا، والذين كانت سمعتهم سيئة جداً. وهي سمعة تتجاوز حدود الحقد، لأن هؤلاء الممولين لم يكونوا لا تافهين متسلقين ولا أوغاد متشردين. وإذا كانوا قد تمكنوا من تقديم مبالغ ضخمة إلى الملك، فإن مرجع ذلك هو أنهم كانوا يتمتعون، كما في البندقية، بمساندة مجموعة من المستثمرين الذين عهدوا برساميلهم إلى آخرين على أمل تحقيق أرباح. لقد كانوا وسطاء بالدرجة الأولى. وسوف يستمر هذا النظام بشكل ما حتى الثورة، بعد أن وصل إلى ذروة توسعه مع إنشاء الـ**Ferme Générale** في عام ١٦٦٩، في زمن كولبير.

أمّا فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، فقد عُهد بالعملية النهائية إلى الـ**officiers de finance**، وهم حائزو مناصب اشتروا مناصبهم: **receveurs-généraux**، **généraux des monnaies**، **sous-receveurs**. وهم أيضاً أصبحوا بشكل غير رسمي ممولين دائمين.

وكما قيل كثيراً، فإن الملكية كانت تتنازل عن سلطاتها. ولكن ماذا كان الخيار؟ صحيح أنه كان بوسعها أن تلجأ إلى خيار آخر لو كانت قد أنشأت إدارة إيرادات داخلية حديثة، كما فعلت ذلك، في عام ١٦٨٨، إنجلترا، المتقدمة دائماً على القارة. وكما رأينا، لم تكن تلك هي الحال. ومن ثم فقد كان على فرنسا أن ترضى بهذا النظام المزدوج والذي لا جدال في أنه عتيق. على أن دراستين حديثتين قام بهما فرانسوا بايار ودانييل ديسّير تتفقان على أنه في النهاية، أدت "الحيوية الملحوظة" و"المرونة البالغة" أو "غير العادية" اللتان تميز بهما النظام إلى تمكين سياسة الدولة الفرنسية من أن تتجاوز بشكل ما بالفعل اضطرابات عهد لويس الرابع عشر "بالرغم من جميع حالات الذعر والإفلاس"(٦٠٤). وهما يقولان إن الملك، الذي كان ضحية للنصب، حيث خسر حصة مهمة تماماً من الضرائب المجباة من رعاياه، قد استفاد أيضاً - وذلك أساساً لأن مقدمي المال المستترين خلف الممول كانوا غالباً أوسع ثراءً من الأخير: لقد كانوا ينتمون إلى الطبقات ذات الإمكانات المالية الضخمة وذات المكانة الاجتماعية الأكثر تميزاً: "الـ**noblesse d'épée, de robe et d'Eglise**"(٦٠٥)، بمن في ذلك كبار النبلاء والوزراء. وقد أتاحت العملية عوائد مهمة، ومن الناحية النظرية لم تكن

هناك مجازفة، حيث إن جميع القروض كانت مرهونة بإيرادات الملك الضريبية. وقد روعيت غفلية المقرضين بحرص شديد(٦٠٦) (فبالنظر إلى سوء سمعة التمويل، لم يكن أحد من مثل هؤلاء الرجال مستعداً لأن يكون مرتبطاً به في العلن). ومن ثم فإن المموليين لم يجدوا صعوبة كبيرة في تلبية طلبات الدولة. لقد كانت تحت تصرفهم رساميل وفيرة، يستثمرها أشخاص يأملون في الحصول على عوائد. والخلاصة أنه يمكن القول بأن النظام كان يتميز بمأثرة إخراج رأس المال النائم من الخزائن.

على أن ديون الملك قد واصلت الارتفاع، كما واصلت الارتفاع المطالب الضريبية المفروضة على جمهور الرعايا دافعي الضرائب. ويستنتج الباحثين، محقين، أن فرنسا التي تحملت هذا العبء الساحق لابد أنها كانت أغنى مما يُظنُّ عادةً، وأن الميزان التجاري لابد أنه كان أكثر إيجابية بكثير مما ذهبت إليه الظنون في السابق، حيث إن مبالغ المال الضخمة التي جمعها الممولون كانت دائماً على شكل عملات نقدية معدنية.

وهذه الاستنتاجات المتعقلة تفتح الباب أمام رد اعتبار إلى المالية الملكية في عهد النظام القديم. ويجب أن ننحي جانباً كتاب فيليكس جيف الشهير **L'Envers du Grand Siécle**، الذي يتمتع بسمعة منتفخة إلى حد ما. ولا يجب أن نقبل قبولاً حرفياً عاماً التلميحات الكاريكاتورية لمسرح ذلك الزمن، والتي كانت ضارية بشكل خاص تجاه المموليين، فزعمت أنهم جاءوا من أدنى طبقات المجتمع، وهو زعم غير صحيح؛ وأنهم كانوا مبذرين وغير نزيهين، وهو زعم قد يكون صحيحاً؛ وأنهم كانوا موضع استغفال من جانب سيدات الارستقراطية اللاتي كن يحصلن منهم على أموال وفيرة. وبالرغم من الصورة المريرة التي رسمها لو ساج للممول في **Turcaret**، فإنه لم يكن كقاعدة مرابياً عابراً بسيطاً، "يبيع الفضة بسعر الذهب" ويخدع السذج.

وأياً كان الأمر، فإنه يصعب القول بأن النظام كان مختاراً. فالظروف، بالأحرى، هي التي فرضته. وأعتقد أنه لا يمكن فهمه بالفعل إلاَّ إذا عدنا إلى فترة أسبق من القرن السابع عشر، إلى عهد هنري الثاني على الأقل: وهو عهد بائس، مشهور ببعض الشخصيات البائسة، إلاَّ أنه لم يوقف الاقتصاد أو الحرب عن السير كالمعتاد. وبما أن الحرب كانت على أشُدِّها، فقد أنفقت الحكومة قدراً عظيماً من المال. وحتى تتمكن من ذلك، اقترضت من سوق المال الثرية في ليون، وليس، كما في الماضي، من مجرد أصحاب البيوت المصرفية والتجار الإيطاليين الذين كانوا قد سيطروا لوقت طويل

على الشئون المالية الدولية. ومنذ وقت مبكر كعامي ١٥٤٢ و١٥٤٣ (عندما كان فرانسوا الأول ما يزال على العرش)، كان الكاردينال دو تورنون (١٤٨٩-١٥٦٢)، كبير أساقفة ليون، قد تمكن من ربط المالية العامة برأس المال الفرنسي الخاص في مدينته. وقد كرر العملية، على نطاق أوسع بكثير، عشية المعركة الأخيرة في الحروب الإيطالية في عام ١٥٥٥. وقد أصبح هذا القرض يعرف بالـ**grand party**: لقد أقرض أصحاب البيوت المصرفية الفرنسيون الملك ٢,٦٠٠,٠٠٠ **écus** على مدار ٤١ سوقاً كبرى متعاقبة، حيث كانت الفائدة عن كل قرض بنسبة ٤٪، بالإضافة إلى نسبة ١٪ فرق انخفاض قيمة العملة. وبما أنه كانت تقام أربع أسواق في العام، فإن الفائدة السنوية كانت من ثم بنسبة ٢٠٪ على مدار عشر سنوات. وإلى جانب أخذ مال من أصحاب البيوت المصرفية، كان الـ**receveur** في ليون يقبل الاستثمار من جانب أي فرد خاص، في مقابل الإعفاء من الالتزامات. ومن ثم فإن حشداً من صغار المكتتبين قد سارعوا إلى الاستثمار: "لقد هرول الجميع إلى وضع أموالهم في الاستثمار... بمن في ذلك الخدم الذين جاءوا بمدخراتهم. وباعت النساء مجوهراتهن. وحولت الأرامل معاشاتهن السنوية إليه". كما كان بوسع الأجانب أن يكتتبوا، "ليس فقط الكانتونات (**Cantons**) السويسرية، والأمراء الألمان أو غير الألمان، وإنما أيضاً التجار والباشاوات الأتراك الذين استخدموا أسماء وكلائهم" (٦٠٧).

وهذا القرض، الذي يشترك في تقديمه أصحاب البيوت المصرفية والجمهور العام (حيث يقوم أصحاب البيوت المصرفية كالعادة بإقراض أموال الآخرين)، كان من ثم "حديثاً" جداً، ويشبه من الناحية العملية في جميع جوانبه الإجراء المستخدم في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالنسبة للقروض الهولندية(٦٠٨)، أو حتى بعد ذلك بكثير، بعد عام ١٨٤٠، عندما كان آل روتشايلد كبار منظمي قروض الحكومة الفرنسية. والخلاصة أن الـ**grand party** كان خارج مألوف الحلول المالية. ولم يكن هناك شبه بين هذا التدشين المحموم والإصدار المتعقل للـ**rentes sur L'Hôtel de Ville**، في زمن فوكيه- مع أن الأخيرة كانت مثقلة في الواقع بمعدلات فائدة مرتفعة ارتفاعاً خرافياً.

وفي هذه المرحلة، تكبد الفرنسيون الهزيمة الرهيبة في سان كينتان (١٠ أغسطس/آب ١٥٥٧)، القشة الأخيرة قبل صلح كاتو-كامبريزيس، والذي تلاه بعد وقت قصير موت هنري الثاني المأساوي وغير المتوقع (١٠ يوليو/تموز ١٥٥٩).

وكان الدين الذي تركه الملك ضخماً. إن السندات الورقية للـgrand party قد انخفضت تدريجياً إلى ٨٠ و٧٠ و٥٠ و٤٠ في المائة من حيث قيمتها. وقد أدي هذا إلى انهيار المالية الفرنسية وإلى شبه القطيعة بين الدولة والممولين، أو بتعبير أدق بين الدولة وطبعة حديثة من الرأسمالية. وقد تقاسمتُ لسنوات كثيرة رأي فرانك سپونر الذي يذهب إلى أن مركز جاذبية الاقتصاد الفرنسي قد تحرك عندئذ من ليون إلى باريس، وهو تحول قارنه زميلي الإنجليزي بالتحول من آنفير (انتويرب) إلى أمستردام. وقد غيّرتُ الآن رأيي في هذا الموضوع وأعتقد أن باريس لم تنتزع الصدارة بالفعل من ليون إلاَّ في أواخر القرن الثامن عشر. إلاَّ أنه نحو عام ١٥٥٩، من المؤكد أن بعض المؤسسات الإيطالية قد انتقلت إلى باريس: آل كاپّوني مثلا، أو تلك الشخصية البارعة سيباستيان زاميت(٦١٠). لكنهم كانوا قد انتقلوا لمجرد أن يكونوا على مقربة من الخدمات التي كان التاج الفرنسي يوزعها.

وكان الذعر المالي في عام ١٥٥٩ مصدر قلق أعمق لأن الأزمة كانت قد أصبحت أزمة أوروبية عامة، أثرت على آنفير (أنتويرب) والبندقية، وإسبانيا وكراكوف وليون "السوق الكبرى المركزية". كما أن هذه الصدمات والكوراث قد تزامنت مع الأعوام الاستهلالية لـ"عصر الجنويين"، الذي لم يكن نبأ سعيداً بالنسبة لفرنسا وكان كارثياً تماماً بالنسبة لليون؛ وقد دل هذا على توجه جديد في الاقتصاد الأوروبي، الذي أخذ يتطلع، كما في الماضي القديم، إلى البحر المتوسط. والحال أن هاوزر ومونييه وهارتلوب يتفقون كلهم معي في هذا. بل إن هنري هاوزر قد كتب فقال: "من المرجح. . . أن أزمة عام ١٥٥٧ قد عرقلت تطور الرأسمالية التجارية"(٦١١).

عالم *المال* وعالم *البنوك*، فرصة ضائعة

ظل النظام المالي الذي توطد بحلول الشطر الأخير من القرن السادس عشر ساري المفعول خلال عهد لويس الرابع عشر. وكانت الحروب المتكررة تفرض عليه ضغوطاً، إلاَّ أنها انتهت إلى تعزيزه والإبقاء عليه، لعدم وجود حل مباشر أفضل. والحال أن الخزانة الفرنسية التي واجهت مواعيد وفاء وطلبات ملحة بالدفع، قد توجهت إلى حائزي مناصبها، الـtraitants والـfermiers-généraux، وإلى مديري الالتزامات الضريبية الكثيرة. (كان قد جرى إنشاء الأخيرة بشكل يكاد يكون عشوائياً وبما يناسب المشتري غالباً، حيث إن الحكومة كانت تحيا من يوم لآخر، في ذعر متواصل من خطر

الإفلاس). وصحيح أن الـtraitants وحائزي المناصب لم يكونوا من الناحية النظرية يخلقون ديوناً ملموسة تتحملها الحكومة، حيث إنهم في كل من الحالتين كانوا يقدمون القروض في مقابل إيراد عام تالٍ، بعبارة أخرى في مقابل أموال دافعي الضرائب.

لكن أموال دافعي الضرائب كانت لها حدودها. وفرنسا التي تدفع الضرائب كانت أساساً فرنسا الفلاحية، التي كانت ما تزال تعيش إلى حد كبير على هوامش الاقتصاد النقدي وكانت رفاهيتها أو معاناتها تعتمدان على الحصاد: فلو كان الحصاد جيداً جداً، فسوف يعني هذا انهيار الأسعار؛ ومن جهة أخرى، إذا كان سيئاً فسوف يؤدي إلى نقص في المؤن الغذائية بل وإلى مجاعات متكررة. ومن ثم فإن النظام كان عرضة للمشكلات والانهيارات. وقد ضغطت عليه حرب عصبة أوجسبورج (١٦٨٦-١٦٩٧) ضغطاً ملحوظاً: وبحلول نهاية الحرب، كان الـtraitants وحائزو المناصب قد استنفدوا كل الموارد المتاحة لديهم. والحال أن الانفجار شبه الفوري لمعارك جديدة، مع موت شارل الثاني، ملك إسبانيا، وحرب الخلافة الإسبانية، قد أصابهم بارتباك تام. وقد اضطروا إلى اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية. وفي تلك المرحلة، فإن ما يسمى بالنشاط المصرفي البروتستانتي، الذي كان قد لعب بالفعل دوراً قبل عام ١٦٩٧، أخذ يلعب دوراً قيادياً في تاريخ الملكية الفرنسية.

وقصة هذه الجماعة المصرفية الدولية، وهي جماعة "عبر أوروبية"، إنما تشبه قصة "المسيحيين الجدد" في شبه الجزيرة الايبيرية. فبعد أن طُرد هؤلاء الأخيرون من وطنهم، جابوا العالم، وأقاموا صلات وعززوا أواصر العمل المشترك فيما بينهم. والواقع أن النشاط المصرفي مستحيل دون نوع ما من شبكة عالمية. وقد سبق لي أن ذكرت كيف أن المسيحيين الجدد قد تمكنوا من السيطرة على المال السياسي للملك الكاثوليكي [الإسباني]، من قواعدهم في هولنده - بما يشكل مأثرة تكاد تكون من مآثر الحكايات. والحال أن هؤلاء القادمين الجدد إلى أرض أجنبية، هؤلاء الأعداء لإسبانيا، قد نجحوا في أن يفرضوا على إسبانيا خدماتهم الضرورية و(شبه) المخلصة، في حين أن المرجعيات في كاستيل قد واصلت توجيه الاتهامات إليهم. وهي اتهامات كانت أحياناً مجانية إلى أبعد حد وليست دينية دائماً. وسوف يلعب النشاط المصرفي البروتستانتي دوراً أكثر أهمية بكثير في فرنسا من دور المسيحيين الجدد في عهد فيليب الرابع. لكن أصوله واحدة بالضبط تقريباً.

وكان هناك عدد معين من أصحاب البيوت المصرفية البروتستانت في فرنسا قبل

إلغاء مرسوم نانت في عام ١٦٨٥: فقد كان البروتستانت ممنوعين من تولي الوظائف في خدمة الدولة، ومن ثم فقد مالوا إلى الاتجاه إلى الصناعة والتجارة وعالم المال. لكن أصحاب البيوت المصرفية هؤلاء لم يكونوا من البروتستانت المتشددين، فقد كانوا أبعد ما يكونون عن ذلك: فبمساعدة السلطات الملكية نفسها في باريس، وتحت قدر طفيف من الضغط، تحولوا إلى اعتناق الكاثوليكية، وربما لم يكن هذا التحول غير تحول كلامي، ولكن دون ضجيج. على أنه كان هناك عدد كبير من أصحاب البيوت المصرفية والتجار البروتستانت الذي اختاروا طريق المنفى ورحلوا إلى چنييف وبال وفرانكفورت ولندن، فأنشأوا بذلك، دون أن يكونوا قد قصدوا ذلك بالضرورة، منظومة الاتصالات الدولية تلك، والتي لا يمكن للنشاط المصرفي أن ينجح في عمله دونها. وليس من المفارقات أن إلغاء مرسوم نانت هو الذي أدى في الواقع إلى خلق، أو على الأقل إعادة الحيوية إلى النشاط المصرفي البروتستانتي، حيث إنه قد أتاح له دوراً جديداً، حيث سمح بالعودة السرية بالكاد لمموليه إلى ليون وباريس، حتى دون إجبارهم هذه المرة على إخفاء بروتستانتيتهم. ولا يجب أن نعتبر ذلك مجرد مثال معجز لعودة الأمور إلى نصابها المشروع وللثأر الأدبي. وبما أنني قد سافرتُ إلى أمريكا، في أواخر الثلاثينيات، على مراكب مليئة باللاجئين التعساء الفارين من ألمانيا النارية، فقد خطر ببالي كثيراً منذ ذلك الحين أن هذا الرحيل إلى المنفي قد عاد على البعض على الأقل بحظ سعيد - في مجال النشاط المصرفي والأعمال بين أمور أخرى.

وخلال حرب عصبة أوجسبورج، كانت الظروف قد دفعت النشاط المصرفي البروتستانتي بالفعل إلى خدمة لويس الرابع عشر. وبما أن بقية أوروبا كانت قد حملت السلاح ضده، فقد كانت چينيف "الممر" الوحيد الذي يمكن لفرنسا أن تتعامل من خلاله مع بقية أوروبا وتحصل على ائتمان من أمستردام - لأنه بالرغم من أن هولنده كانت في حرب مع فرنسا، إلاً أن العلاقات التجارية بينهما لم تنقطع. وقد حصلت فرنسا، عبر چينيف، على السبائك الذهبية والفضية الضرورية لسك عملتها؛ إذ كيف يمكن دفع رواتب الجيش في غياب العملة؟ وتحت ضغط هذه التحويلات الخطير، تحولت چينيف التي كانت ما تزال آنذاك مدينة صغيرة: فالصناعة التي كانت حتى ذلك الحين عماد حياتها قد انهارت (إنتاج الحرير بشكل خاص) بينما تعالى احتجاج الطوائف الحرفية على قرار بعض العائلات الثرية في المدينة بالتحول من الصناعة والتجارة إلى النشاط المصرفي.

وهكذا انخرطت جينيف لأول مرة في شئون التاج الفرنسي المالية. ثم ازداد الانخراط عمقاً خلال حرب الخلافة الإسبانية الطويلة، الدراما الكبرى لأعوام لويس الرابع عشر الأخيرة. وكانت فرنسا تحارب هذه المرة جنباً إلى جنب إسبانيا التي كان الدوق دانچو قد أصبح ملكاً عليها، باسم فيليب الخامس. ومرة أخرى، اصطفّت بقيةُ أوروبا ضد الملك الشمس. وبما أن إسبانيا كانت حليفة لفرنسا، فإن هذه الأخيرة لم تعد تشكو من نقص الإمدادات من السبائك، إلاً أن نظامها المالي كان مرتبكاً، ومن ثم فقد جرى اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية البروتستانت، في جينيف في المقام الأول، لإنقاذ ماليات التاج. وكان الفاعل المحوري في هذه التعاملات هو ساموبل برنار، أحد أصحاب البيوت المصرفية الـ**religionaires** الذي كان قد بقي في فرنسا بعد عام ١٦٨٥، بعد أن ارتد عن عقيدته في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام تحت ضغط من السلطات. وكان قد حقق ثروة، بما يشكل مفارقةً، أو ربما تعين علينا القول، في ظروف غامضة، بعد إلغاء مرسوم نانت مباشرة. ولا شك في أنه عمل كمسئول مصرفي لحساب المهاجرين البروتستانت، حيث حافظ لهم على رساميلهم متحيناً الفرصة لإخراجها من البلد. وأياً كان الأمر، فقد تباهى بأنه لم يقترض قط مالاً في فرنسا(٦١٢). والحال أن هذه الثروة غامضة المصدر قد مكنته من أن يطمح إلى موقع قيادي ومن الوصول إليه بالفعل. ونجاحه يرمز إلى "**أول انتصار** للنشاط المصرفي - الكوزموبوليتي والهوجنوتي علاوة على ذلك - على الممولين من الطراز القديم الذين ارتدّوا الآن إلى دور جباة الضرائب الأكثر تواضعاً" (٦١٣).

والواقع أنه قد وقع على عاتق النظام القديم - الذي قام بهذا الدور على مضض - الترتيب لسداد القروض عن طريق الإيرادات المجموعة لحساب الملك. والحال أن أصحاب البيوت المصرفية - أو بالأحرى ساموبل برنار - قد قَدَّمَ الأموال اللازمة للدفع الفوري، وذلك بفضل إصدار الحوالات، التي كانت لازمة طالما كانت الحرب تُخاض أساساً وراء حدود فرنسا، في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وكان، بشكل ما، "يخصم الأرصدة العامة وشبه العامة"(٦١٤)، وكان هذا، كما من الأرجح أن يقول **مؤلفو المال الخاص وسلطة الأمراء**، "إساءة" أخرى لاستخدام الحوالة - ولكن ألم تتمكن الحوالة من تجديد نفسها عبر إساءات استخدام متعاقبة لوظيفتها الأصلية؟ وفي هذه المرة، جرى استخدامها أولاً في تقديم أموال إلى الخزانة الملكية ثم في تحويل هذه الأموال. وكانت المشكلة تتمثل في إعادة دفع المال، وهنا مكمن الدراما والهوة الفاغرة.

والحال أن أصحاب البيوت المصرفية في چينيف (كالأخوة هوجّير، نسبة إلى هوجتان، الضحية الأولى الذي أفلس إفلاساً لا علاج له) قد وجدوا أنفسهم متورطين في مصاعب عصية على الحل من جراء مزيج من الحماقة وانعدام الخبرة والاشتهاء الجشع للأرباح (حيث إن معدلات الخصم كانت بنسبة ٣٦٪ وهي نسبة جد مرتفعة) والانطباع الذي تكون لديهم بأنهم يخوضون مغامرة استثمارية مربحة لا يجب التردد في خوضها مهما كان الثمن. وفي النهاية، هَبّتْ عائلاتهم لنجدتهم، ليس دون صعوبات. أمّا ساموِيل برنار، صاحب الخبرة الأوفر، الذي راكم أمواله أساساً عند أندريه پيلس (وهو négociant وصاحب سفن وصاحب بيت مصرفي، وواحد من أغنى رجال الأعمال في هولنده)(٦١٥)، وكان على اتصال أوثق في باريس بجميع المراقبين العموميين (contrôleurs généraux) الأقوياء للمالية، فقد نجا وأبحر مع التيار وقدم قروضاً واحتكر الحوالات إلى هذا الحد أو ذاك. لكن لحظة الحقيقة جاءته هو الآخر في عام ١٧٠٨. فقد كان من المفترض أن يسوي في ليون مجرد مبلغ تافه قدره ١٤ مليون Livres نقداً: وهو مبلغ ضخم لم يكن متوافراً لديه. وكل ما كان لديه هو ١٨ مليوناً على شكل أوراق بنكنوت صدرت في عام ١٧٠٥، وكانت قيمتها قد انخفضت بنسبة تزيد عن ٨٠٪. والحق إن ساموِيل بارنار كان واحداً من أولئك الذين أشاروا، في عام ١٧٠٤، باللجوء إلى العملة الورقية، وإنه لم يتخيل في البداية أن قيمتها سوف تنخفض بهذه السرعة. لكن الواقع واجهه بما لم يحسب حسابه. وإذا كان ائتمان برنار قد ظل جيداً في الأسواق الأجنبية، خاصة أمستردام، فإن هذا لم يكن صحيحاً في ليون، وهي مركز كان نفوذه فيه طفيفاً وكان وضعه فيه غيرمؤكد، ناهيك عن أنه هو شخصياً كان مكروهاً في ليون بقدر ماكان مصدر خوف. لقد انحازت ليون إلى النظام القديم.

وصحيح أن الحكومة كانت قد زودت برنار بسلسلة كاملة من الالتزامات والصكوك الخاصة بالضرائب: "على الـFerme Générale، وعلى رسوم التبغ ومحطات نقل المسافرين والبريد، وعلى ضريبة التسجيل، وعلى سكرتيريي الملك، وعلى تنظيف وإضاءة الشوارع وعلى سلخانات ومحال الجزارة في باريس وعلي حجوزات النبلاء وعلى الـreceveurs-généraux"(٦١٦)، باختصار، علي جميع أشكال الإيرادات القديمة والجديدة (إذ يمكن تخيل أن إيرادات جديدة كانت تُبْتَدَعُ من يوم لآخر) وكذلك على الخزانة التي لم تر غير جزء تافه من الإيرادات الواجبة للملك. وفيما بعد، جرى التنازل له عن إيرادات من الـCaisse de L'Extraordinaire. لكن هذه كلها كانت

مجرد وعود. والوقتُ مالٌ، ومن ثم فإن أي تأخير إنما يعني الكارثة. وقد قدم عدد من أصحاب البيوت المصرفية في ليون أموالاً، وأصدر لهم ساموبل برنار، بموافقتهم، حوالات بقيمتها، وفق أسلوب الـ"cavalerie" المعتاد. لكن الجميع كانوا نافدي الصبر في انتظارهم لعودة "الخيول" (الحوالات) إلى الإسطبل. والحال أن اثنين من دائنيه، هما لولان وكونستان، بعد أن تعبا من الانتظار، وبدوافع غادرة أيضاً، قد باعا أوراق الخزانة الملكية، التي كانت قد مُنحت لهما كضمان، بنسبة ٧٠٪ من قيمتها. وكان ذلك ضربة خطيرة لجميع الصكوك الورقية.

وسوف يتطلب الأمر وقتاً طويلاً للدخول في تفاصيل ما لم يكن وما كان بالمثل إفلاساً لساموبل برنار. وقد جرى إنقاذه **في اللحظة الأخيرة** عن طريق تأجيل وقّعَهُ في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٧٠٩ مراقبُ المالية الجديد نيكولا ديماريه، وهو رجل تولى هذا المنصب حتى موت لويس الرابع عشر في عام ١٧١٥، وتستحق شفافية نظرته إلى الأمور وعزيمته احترامنا. لكن ديماريه كان رجل الـ Ferme Générale، رجل النظام القديم - فهل كان كذلك عن مبدأ أم بحكم الضرورة؟ أياً كان الأمر، كان الرجل الذي أنقذ ساموبل برنار في عام ١٧٠٩، ولكن ألا يمكن أن يقال إن التأجيل الذي منحه لبرنار كانت تحتاج إليه أيضاً الخزانة العامة، لكي تسوي ديونها الخاصة؟ وكيف نفسر مسلك هذين الرجلين؟ في حالة برنار، يجب أن نلاحظ طموحه الذي لا حدّ له، رغبته في أن يكون صيرفي الملك الوحيد وأن يستأثر لحسابه الخاص بالمنجم الذهبي للماليات الملكية. أمّا ديماريه، خلافاً لسلفه شاميلار، فقد كان خبيراً يُعْتَمَدُ عليه وذكياً في المسائل المالية، إلاّ أنه عندما خَلَفَ في عام ١٧٠٨ الرجل الذي كان لوقت طويل رئيسه، وجد نفسه مقيداً من الناحية العملية ومشلول الحركة. لقد كان من المستحيل تجنب اللجوء إلى أصحاب البيوت المصرفية، وخاصة إلى ساموبل برنار.

وكان شاميلار نفسه قد حاول فعل الشيء نفسه، في العام الذي استقال فيه. فالجيوش الفرنسية، ما عدا تلك الموجودة في إسبانيا، كانت قد تقهقرت إلى داخل الحدود. ومن ثم فإن المدفوعات خارج فرنسا، عن طريق ميلانو وأمستردام، لم تعد مطلوبة. وقد أصدر شاميلار الأوامر بـ"جمع كافة الأموال المتاحة من أمناء الصناديق الإقليميين مباشرة، ونقلها مباشرة إلى الجيوش دون وسطاء ودون اللجوء إلى حوالات في الخارج"(٦١٧). ومن سوء الحظ أن هذا لم يكن حلاً. فقد كانت الجيوش تطلب دفع رواتبها **بصورة منتظمة** وتحويلات النقود، الصعبة على التنظيم وغير المنتظمة بحكم

التعريف، لم يكن بالإمكان جدولتها زمنياً بحيث تتوافق مع مواعيد دفع رواتب ونفقات منتظمة لـلقوات. ومـرة أخرى، لم يـكن هناك مـفر من الـلجوء إلـى ساموبل بـرنار وتحويلاته السريعة عن طريق الحوالة. وهكذا فإن ديماريه، بقلب مثقل أم غيرمثقل، قد اضطر إلـى السماح باسـتمرار تدخل بـرنار المغامـر. وتأخره في منـح التأجيل يـفسح المجال أمام التساؤل عن الدوافع الخفية وراء مسلكه - إن كانت هناك دوافع خفية. هل كان يحب صاحب البيت المصرفي المتغطرس المتغطرس أم كان يحتقره؟

ولعل شيئاً أشبه بإسفين قد دقّ بينهـما عن طريق مشروع فشل للأسف: إنشاء بنك ملكي. وكان ساموبل برنار قد ألح على ذلك بكل ما لديه من قوة. إذ كان من شأنه أن يكون همـزة وصل بين الدولة المـلكية والائتمان الـخاص. لأن البنك لم يكـن سيكون تحت سيطرة الحكومة. وكان سيتحمل الدين الملكي - مئات الملايين من الأوراق التي كان سيـستوعبهـا لكي يعـيد إلى التداول أوراقـاً جديدة منهـا، قيمتـها أعلى من قـيمة القديـمة. وتلك هـي السياسـة التي اتبعـها، ولكن عـلى نطاق صـغير وتحـت ضغط الحـاجات اليـوميـة، الـ **Caisse des receveurs - généraux**، الـمعـروف بالـ **Caisse Legendre**، والذي أنشأه ديماريه.

فإلى أي شيء كان سيئول مثل هذا البنك، الذي كانت فرنسا والملكية على حد سواء تحتاجانه بشـدة؟ يكاد يكون من المؤكد أنه كان سيصبـح بنك إيداع وتداول وإصدار وفق نموذج بنك إنجلترا الذي تأسس فـي عام ١٦٨٨، وهو النموذج المعروف لكل الأطراف. إلاّ أن ساموبل برنار وأصحاب البيوت المصرفية كـانوا سيكونون مسيطرين عليه. والحال أن ممولـي الـ **Ferme Générale** والـ **receveurs - généraux** هم الذيـن رفضوا المشروع. وكذلك رفضه أيضاً الـ **négociants** (مع أن من الأصعب معرفة مبرراتهم). ويبدو أن ديـماريه نفـسه كان معـادياً لإنشائه. ومـن ثم كان لابد مـن العودة إلى الـنظام القديم، إلى فرنسا الـممولين. وكان الـ **Caisse Legendre** بنكاً زائفـاً، بل إنني أكاد أكون ميـالاً إلى قول إنه كان نـفياً للبـنك. فلم يـكن الوقت قد حـان بعد لكي يـنخرط أصحاب البيوت المصرفية انخراطاً عميقاً في الـمالية الملكية. وكما بينت الأمور، فإنهم، بحوالاتهم وبودائعهم وبـاستثماراتهم في المشاريع الكبرى ـ كمـشروع لويزيانا الذي أقدم عليه أنـطوان كروزا وحملات سان مـالو والقرصنة فـي زمن الحرب ـ قد ظلـوا في مركز تجارة أعالي الـبحار والتجارة الأوروبية. وقـد استمروا رجال أعمال متـعددي الجوانب، شأن أسلافهم بل وشأن من سوف يخلفونهم. إلاّ أن فرصةً كانت قد ضاعت.

وهكذا، فبموافقة ديماريه أو بتسامحه، جرى السماح لنظام الـ "publicains" القديم بالاستمرار. لقد وجد مهلة أخرى للعيش، ومرة أخرى، بالرغم من عيوبه ورذائله، مكَّنَ الملكية من الوجود ومن البقاء بما يشبه المعجزة، حتى نهاية حرب الخلافة الإسبانية. ولن أذهب إلى حد قول إن النظام قد أدى بشكل منطقي إلى الـ chambre de justice في مارس/ آذار ١٧١٦، والذي عُهِدَ إليه بالتحقيق في "الاختلاسات وإساءات التصرف. . . المرتكبة على حساب المالية الملكية وبالارتباط معها"، لكن ذلك كان على أية حال هو رد فعل الملكية المألوف، والذي كان جائراً وعنيفاً مثلما في الماضي. وقد جرى عزل ديماريه غداة موت لويس الرابع عشر، وبرحيله إنهار الـ Caisse Legendre إلى الأبد. لقد جرى التحقيق مع ٨٠٠٠ ممول وحُكم على ٤١٠,٤ بغرامات وبرد أموال، بينما اقتيد بعضهم إلى السجون(٦١٨).

ومن المؤكد أن النظام ليس مسئولاً عن ذلك "النظام" الآخر، الأشهر، والذي دشنه جون لو (١٧١٦ ـ ١٧٢٣)، والذي كان نتيجة لأحداث غير عادية ومشهورة كانت تشير بوضوح إلى أنه كان ما يزال من المستحيل على الاقتصاد الفرنسي أن يقبل سيرورات الرأسمالية الحديثة. وعبر المانش، من المؤكد أن انهيار الـ South Sea Bubble، المعادل لمشروع لو، قد أحزن إنجلترا، لكن الاقتصاد الإنجليزي استوعب الصدمة، واستعاد توازنه ـ بما أن الحكومة قد ساعدت شركة [بحر الجنوب] الخاسرة ـ في حين أنه في فرنسا بالمقابل، اختفى كل شيء دون أن يخلِّف أثراً: إن تجربة لو برمتها لم تخلِّف شيئاً(٦١٩).

وأنا لست مقتنعاً بالتفسيرات، الجزئية في أفضل الأحوال، التي قدمها المؤرخون لهذه المسألة. فتيير، مثلاً، يزعم أن لو قد ارتكب خطأ اللجوء إلى "رأس المال الوهمي" و"القيمة المشكوك فيها" للأسهم، أي التدخل في العملة المعدنية، التي كانت آنذاك، وسوف تظل لزمن طويل، عماد الحياة الاقتصادية في فرنسا(٦٢٠). أمَّا جاكوب فان كلافيرين، الأعمق رؤية بين المراقبين، فهو يرد الأمر برمته إلى فشل مشروع لويزيانا ومشروع بحار الجنوب الفاشل، إلى جانب المناورات المضادة التي قام بها كبار النبلاء كالأمير دو كونتي والأمير كونديه. وهو لا يولي أهمية كبيرة للمضاربة المحمومة في شارع كينكامبوا، البورصة غير الرسمية في الهواء الطلق. أمَّا لو نفسه ـ

ولكن إلى أي حد يمكن اعتباره مصدراً جديراً بالثقة؟ - فقد ألقى باللوم فيما بعد على تفشي الطاعون في مارسيليا والذي أصاب بالشلل ربع فرنسا من عام ١٧٢٠ إلى عام ١٧٢١ وأدى، بحسب تقديره، إلى نسف تجربته.

وكل هذه التفسيرات تتضمن قدراً من الحقيقة، إلاَّ أنه لابد من الجمع بينها كما يجب تحميل الاقتصاد الفرنسي برمته مسئولية أساسية معينة عما حدث، فهذا الاقتصاد كان عتيقاً في ممارساته. إن تطعيم القديم بالجديد لم ينجح. وقد تمكن لو من الهرب من البلد، بفضل الوصي على العرش الذي تذهب الشائعات إلى أنه قد حصل على حصته من العملة الرنانة والثقيلة من السماء. ولم يتردد الممثل التوسكاني في باريس في أن يكتب إلى من يمثلهم في توسكانيا في ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٧٢٠ : "**Il Reggente ne deve certo avere accumulato al meno per trecento miglioni**"(٦٢١). ويبدو من المحتمل إلى حد بعيد أن الوصي على العرش كان في آن واحد منخرطاً ومستفيداً من "النظام"، ولكن إلى أي حد؟ (ثلاثمائة مليون فرنك كما يزعم الكاتب؟). فهل هو المسئول، بعد أن سكن الغبار، عن عودة فرنسا إلى الأساليب القديمة (حيث كانت الفيزا مجلس عدل آخر، هو المجلس الأخير)؛ وعن اضطراره، بعد الكارثة، إلى تعويض الممولين عبر تخويلهم مهمة تصفية تركة لو؟ لقد كان هذا يعني بالفعل عودة إلى النظام القديم، الذي كان قد تعرض لنقد شرس في عام ١٧١٥ وإلى الاخوة باريس **Pâris** المروِّعين، ولكن ماذا كان الخيار؟ لقد كان هذا هو الورقة الأخيرة التي يمكن اللعب بها.

ولكن هل يجب، من جهة أخرى، كما يميل إلى ذلك عدد كبير جداً من المؤرخين، أن نبالغ في أهمية نظام لو؟ إذا قرأنا بعض هؤلاء المؤرخين فقد نتصور أنه قد أعاد الحيوية إلى الاقتصاد الفرنسي وساعد قليلاً من العملات الذهبية الإضافية على شق طريقها إلى جراب الفلاح الصوفي. ومما لا شك فيه أن التجربة قد ساعدت على الإساءة إلى سمعة العملة الورقية في أذهان الشعب الفرنسي. ولكن هل كان الأمر كله بالفعل أكثر من سحابة صيف؟ لقد أوضح الإيرل ج. هاملتون، في بعض المقالات ذات الحجاج الدقيق جداً، أن النظام لم يتسبب لا في الأسعار المنفلتة الزمام ولا في الخرائب المثيرة التي تحدثت عنها الشائعات. ففي باريس، ارتفعت الأسعار بالفعل إلى ضعف ما كانت عليه، ولكن لمدة قصيرة، ثم هبطت بسرعة إلى مستواها المألوف. إلاَّ أنه لا يبدو أن أكثر المؤرخين قد قرأوا هذه المقالات أو تذكروها. وفي دراسة أخرى، عن نشاط كُتَّاب العدل في باريس وفرساي هذه المرة، لاحظ جان بول سواسون أيضاً

أن نشاطهم يبدو أنه قد سار سيرته المألوفة، في حين أن المرء قد يتوقع موجة نشاط محمومة(٦٢٢). والحال أن الأحداث المثيرة قد تكون أحياناً، كالعاصفة الصيفية، مصدر صخب عظيم دون أن تكون مصدر أذى.

لقد انبثق النظام القديم مرة أخرى على أية حال، وعاد مستوى ديون الملك إلى ما كان عليه في عام ١٧١٨ إلى هذا الحد أو ذاك. والحال أن الكاردينال فليري، الذي كانت مدة وجوده في المنصب (١٧٢٦ ـ ١٧٤٣) مفيدة، بالرغم مما يقوله ويكرره المركيز دارجنسون في يومياته، قد أعاد عقارب الساعة إلى الوراء في عام ١٧٢٦، وأعاد تأسيس الـ **Ferme Générale** (منذ عام ١٧٠٣، كان قد تم الاستعاضة عنها بلجان مباشرة، **régies**).

ولا أجد فائدة كبيرة في التتبع التفصيلي للتاريخ الرتيب للخدمات المالية للملكية منذ تلك المرحلة. لقد عادت الآلة كلها إلى الحركة التي لا هوادة فيها، بكل الحيل القديمة، وبكل النوايا الحسنة وأشكال الجور القاسي التي عرفها الماضي. ولم يحدث نزاع بين الممولين والتاج إلاً في أواخر القرن، بعد عام ١٧٧٠ وردود الفعل النشيطة من جانب الثالوث الحاكم. ولا شك أن لويس الخامس عشر قد استعاد توازن المَلَكية لعقدين آخرين. أمّا تيريّه، الذي جرت ترقيته إلى منصب المراقب العام، فقد أحدث اضطراباً عظيماً لكنه لم يُحدث تجديداً يُذكر.

والحال أن التغير الحقيقي، كما هي الحال غالباً، قد جاء من خارج النظام المقفل، من مستويات الاقتصاد الفرنسي العميقة. لقد كان إحياءٌ مثيرٌ آخذاً في الحدوث في المملكة القديمة، كما لو أن نسغاً جديداً يتدفق في الربيع. وهذا الإحياء، كما ذكر جان بوفييه، هو الذي حرر الائتمان، ومنحه القوة والحيوية، وزاد من حجمه وأثره(٦٢٣). فالنشاط المصرفي البروتستانتي والكوزموبوليتي لم يكن قد نسي المملكة قط ـ وهل كان بوسعه أن ينساها أصلاً؟ ـ لكنه عاد الآن تحدوه الرغبة في الثأر. إن بيت تيليسون (المعروف بأسماء عديدة في السنوات التالية، أشهرها تيليسون ـ نيكر، من عام ١٧٥٧ إلى عام ١٧٦٨) قد استقر في باريس منذ بداية القرن وبحلول عام ١٧١٥، مع عودة السلم، كانت له فروع في جنوه ولندن وأمستردام وجينيف. وقد جاء فيرنيه إلى فرنسا في عام ١٧٤٢؛ وجاء بيرّجو في عام ١٧٨١؛ وجاء بيديرمان وكلافيير في عام ١٧٨٢؛ وجاء هوتنجيه في عام ١٧٨٥.

واسم نيكر العظيم يرفرف على هذه الفترة. والحال أن نيكر، الذي كان قد أصبح

مراقباً عاماً من النـاحية الفعلية، وإن لم يكن من الناحيـة الرسمية، في عام ١٧٧٧، قد أجبر على الاستقالة في ١٩ مايو/ آيار ١٧٨١. إلاَّ أن تـزايد التدهور في ماليات الملك قد أدى إلى إعادته في أغسطس/آب ١٧٨٨. وقد عُـزِلَ مرة أخرى في ١١ يوليو/ تموز ١٧٨٩. وبعد ذلك بيوميـن، حملت باريس السلاح. وأن يتمتع صـاحب بيت مصرفي بكل هذه الـشعبية، وأن يؤيـد أصحاب البيوت المـصرفية في عام ١٧٨٩ الـثورة، فهذا بالتأكيد من الأمور التي تستحق النظر. لكنني لن أتوقف عندها الآن.

من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨

بإيقاع حـركة أسرع، أود الآن النظر في مجـمل الفترة الممتـدة من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨، من ثـورة طويلة وعاصفـة إلى ثورة أخرى، ليـست أقل عمقاً إلاَّ أنـها لم تملك الوقت لإنجاز نفسها. وخلافاً للمألوف، فـإنني سأتعامل عمداً مع الثورة الفرنسية والامبراطورية وعودة الملكية وملكية يوليو/ تموز كفترة واحدة، حيث إنها كلها مرتبطة فيما بينها في الواقع وتشكل سلسلة ذات معنى بالنسبة لبحثنا. لقد كانت تلك الفترة هي العصـر الذي بدأت فيه أهـمية عالم الـمال في الانحـسار بينمـا أخذ عالم البـنوك، مع احتفاظه بهويته، في التقدم إلى الصـدارة واحتلال الموقع الشاغر، بعبارة أخرى، أصبح أصحاب الـبيوت المصـرفية أكثر قـرباً من الدولـة ودخلوا في خدمـتها. لكن الـنشاط المصرفـي ظل منفصلاً بـشكل أساسي عن الدولـة، الأمر الذي ساعده علـي الاحتفاظ بحريته في الحركة والمناورة.

والواقع أن الثورة قد أمـلتْ مسلسل الأحداث بدرجة أعظم ممـا يُظَنُّ عادةً. فهي، في المقام الأول، قد مهدت الساحة، ثم صانـت وأعادت البناء. وأخيراً، كانت اختباراً تمييزياً لتلك البيوت المصرفية التي ظلت نشيطة أو شبه نشيطة، بالرغم من كل شيء.

لقد قامت الثورة بعملية كنس كبرى، وهذا مكمن، إن لم يكن مأثرتها، فعلى الأقل دورها: فعن طريـق إلغاء الضرائب غير المـباشرة (وإن كانت قد أعيدت فـي الممارسة العمليـة)، وجباية الضرائب المـباشرة بشكل عديم الـكفاءة إن كانت قد تمت جـبايتها أصلاً، أجهزت سلطات الدولة على الجهاز الـضريبي: ومن ثم فسرعان ما اضطرت إلى الشروع في طبع الأوراق، فأصدرت الـ **assignats** والـ **mandats territoriaux**.

والحال أن استـعادة النظام، والتي كـانت توجد حاجة مـاسة إليها، كانت الـمهمة الأولى للقنصلية في أواخـر عام ١٧٩٩. وآنذاك جرى إنشاء الإدارة، وعلى رأسها وزارة

للمالية (لمركزة الإيرادات) ووزارة للخزانة (لتنظيم الإنفاقات). وقد قال بونابرت: "إن فرنسا اليوم كبيرة جداً، بحيث يصعب على وزارة للمالية أن تسيطر على كل شيء! وأنا بحاجة إلى ضمانة إدارة مالية جيدة: ولا يمكنني أن أحصل على ضمانة كهذه بوزارة واحدة"(٦٢٤). ومن الواضح أن الجملة الأولى ـ فرنسا كبيرة جداً ـ هي التي تطرب سمعي. وتحت هذه الوزارة المزدوجة إذاً، نشأ جهاز بيروقراطي ضخم من جباة الضرائب والمفتشين والـ **receveurs**، المعينين كلهم من جانب الدولة، والذين كان على كل واحد منهم أن يدفع تأميناً ضخماً بالأصالة عن نفسه. إلاّ أنه في إعادة التنظيم هذه، سوف نجد أن رجالاً كثيرين وترتيبات كثيرة موروثة عن زمن النظام القديم قد ظلت على حالها دون مساس بها. فمثلاً، جرى منح الـ **receveurs - généraux** الجدد فترة سماح قبل دفع الأموال التي حصلوا عليها إلى السلطات المركزية: وكان يمكنهم، في تلك الأثناء، (شأن الـ **receveurs - généraux** القدامى) استثمار المال المتوافر لديهم، قبل تسليمه. وهكذا كان هناك ميل معين لدى الخزانة إلى اللجوء إليهم للحصول على سلفيات. على أن الجهازالجديد كان مختلفاً تماماً عن الجهاز القديم: لقد انتهى عهد الـ **publicains** [جباة الضرائب من النمط القديم].

وقد لجأ النظام الجديد إلى الهدم، لكنه لجأ أيضاً إلى الصون والتجديد والحماية. وعبر إنشاء بنك فرنسا في عام ١٨٠٠، اعتزمت القنصلية حماية النشاط المصرفي والتجارة، إذ كانت بحاجة ماسة إليهما. والواقع أن البنك قد أنشيء عبر إعادة تنظيم الـ **Caisse des comptes courants** [صندوق الحسابات الجارية]، الذي أنشأته بالمشاركة مجموعةٌ من أصحاب البيوت المصرفية، لكنه وجد صعوبة في العمل بشكل مناسب (٢٤ بلوفيور **pluviôse** من العام الثامن للجمهورية ـ ١٣ فبراير/ شباط ١٨٠٠). وبعد ذلك بثلاث سنوات، حصل البنك الجديد على امتياز مقصور عليه وحده بإصدار أوراق البنكنوت، إلاّ أن ذلك كان مقصوراً في الممارسة العملية على إصدار الأوراق من الفئات المرتفعة جداً، بحيث إنه كان في البداية ولبعض الوقت فيما بعد في خدمة الأعمال الكبيرة أساساً وليس في خدمة الدولة. ويلاحظ برتران جيل: "لقد جرى تصوره باعتباره نوعاً من جمعية تعاونية للنفع المتبادل [للأغنياء]. وسعر الأسهم فيه ـ ٥,٠٠٠ فرنك ـ أدى إلى جعلها خارج متناول صغار التجار". لقد كان خاصاً بأصحاب البيوت المصرفية الذين كانوا غالبية الجيل الأول من "محافظيه": بيرييه، روبيلار، بيرّيجو، ماليه، لوكولتو، روكامييه، جيرمان. إلاّ أنه كان بينهم بعض

الـــ **négociants** وكاتب عدل. فهل كان صادماً أن ورثة الـثورة قد سمحوا باستيلاء القطاع الخاص إلى حد بـعيد على البنك الجديد؟ بما أن القطاع الـمالي القديم كان قد أزيح، فلم يكن هناك في الواقع من حل صالـح آخر. ومع ذلك، فقد كان بمثابة منجم ذهب للقلة المحظوظة التي دخلته في البداية. وفي ٢٩ فبراير/ شباط ١٨٠٠ فتح البنك الجديد شبابيكه(٦٢٥).

والحال أن تـدخل بنك فرنـسا، خلال عهدي الـقنصلـية والامبراطوريـة، قد سوى الكثيـر من المشكلات التي واجـهتها التجارة والبـيوت المصرفية في بـاريس، بل وفي المقاطعات. وقد لعب دوراً ثلاثي الجـوانب: كبنك إيداع وخصم وإصدار. وكان حذراً منذ البداية وظل الحـذر قاعدة سلوكه التي لا تتغير: لا خصم دون ثـلاثة توقيعات على الأقل، لا خصـم لمدة تزيد عـن ثلاثة أشهر. وقد قـام بالفعل فـي بعض المنـاسبات بمساعدة بيوت راسخة تمر بصعوبات، كما أنـقذ الحكومة عندما كانت تشكو من نقص السلفيات دون أن يسمح مع ذلك للدولة بالهيمـنة عليه. لقد كان مؤسسة تحيا في عالم خاص بها إلى حد أن أزمات أعوام ١٨٠٣ و١٨٠٦ و١٨١٠ لـم تؤثر عليه، وهو ما لا يمكن قوله، في المقابل، عن أصحاب البيوت المصرفية الباريسيين.

وكما أشرت بالفعـل، فإن النشاط المصرفي، خلال فترة توسّـع، قد مال إلى التقدم بأسرع من التجارة، التي أحرزت مع ذلك بعض التقدم، في حين أن الصناعة والزراعة قد تخلـفتا بمسـافة ملحوظة. إلاّ أنـه خلال فترات الانكـماش أو الركود، واصلـت الزراعةُ زحفها إلى الأمـام، كالسلحفاة، واستـمرت الصناعةُ في تقدمـها، بينما تقهـقرت التجارة بسرعة، ساحبة معها الائتمان، أي البـيوت المصرفية، إلى الوراء. وهذا هو ما حدث إلى هذا الحد أو ذاك بـين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥. ومع ذلك فإن البـيوت المصرفية البـاريسية الرئيسية (ومن بينها بيت بيريّجو، "صيرفي لجنة الأمن العام" الغامض) قد اجتازت الفترة الثورية الصعبـة دون متاعب كبيرة(٦٢٦). وخلال تلك الفترات العاصـفة، من الطبيعي أن الحكمة كانت تُمـلي الحدَّ من النشاط والإبحار بعيداً عن الأمـواج الهائجة: "إن آل ماليه قد اتبعوا سياسة كهذه تـحديداً: لقد كان رأسمالهم ٨٠٠,٠٠٠ **livres** في عـام ١٧٨٨ ثم ٥٢٥,٠٠٠ فـي عام ١٧٩٢، ثم ٢٤٠,٠٠٠ في عـام ١٧٩٤ ثم صفـراً خلال ذروة عـهـد الــ **assignat**"(٦٢٧). وكانوا قد اسـتثمروا بشكـل واسع في الممتـلكات وفي الأراضي. كما أن آل بيـريـيه كانوا قد اشتروا ضيـاعاً مترامية الأطراف وأسهمـاً في مناجم فحم آنزان. وأدت عودة الحـكم القوي، مع صعود بونابرت إلى الـسلطة، إلى رد الأمل

وشيء من الحيوية إلى القطاع المصرفي. لكن نشوب الحرب من جديد والأزمات والإفلاسات التي تلتها في أعوام ١٨٠٣ و١٨٠٦ و١٨١٠ كانت كلها ضربات جد جسيمة للنشاط المصرفي الباريسي، الذي لن يسترد عافيته بالفعل إلاً مع عودة الملكية(٦٢٨).

وهكذا، فمن زاوية الائتمان، كان عهد القنصلية والامبراطورية زمن جدب. بل إنه يبدو أنه قد حدثت ارتدادات إلى الماضي. ومن المؤكد أن جابريل أوفرار، رجل الأعمال الكبير في زمن نابوليون، كان صيرفياً تاجراً من الطراز القديم: لقد ضارب في الـ **biens nationaux**، وفي منتجات المستعمرات، وفي المؤن المرسلة إلى الجيش، وفي المشتريات الضخمة من الحبوب الواردة من هولنده وإنجلترا، خلال أزمة نقص الحبوب في عام ١٨٠١؛ وفي عام ١٨٠٤، عندما كانت إسبانيا مُهَدَّدَةً بالمجاعة، شَحَنَ إليها مؤناً غذائية ودفع بنفسه قروشاً في مقابلها في المكسيك وإسبانيا الجديدة وتمكن من إعادة فضته إلى أوروبا على سفن إنجليزية. لقد كان أوفرار عبقرياً(٦٢٩)، إلاً أن من المؤكد أنه كان رجلاً من الماضي: مترفاً، ومقامراً، ومراوغاً عند الضرورة، وصفيقاً تماماً.

وكانت فرنسا في عام ١٨١٥ في حالة مؤسفة. ومع أن الصورة التي يرسمها دوبان لهذه الحالة مفرطة السواد إلاً أن المحصلة التي يصل إليها ليست بعيدة عن الحقيقة: مليونا رجل في الخدمة العسكرية، مليون قتيل، ٧٠٠,٠٠٠ جندي مُسَرَّح يبحثون عن عمل في زمن السلم، غزوتان ترتب عليهما دمار ما قيمته ١,٥٠٠ مليون فرنكاً، بالإضافة إلى نفقات من الحجم نفسه تقريباً لإعاشة جيوش الاحتلال الأجنبية، حتى جلاء هذه الجيوش في عام ١٨١٧(٦٣٠). على أن الحياة بدأت من جديد، واستردت الزراعة والصناعة والتجارة عافيتها. وكالعادة، كان السلم خير علاج. فشملت الحركة كل شيء وارتادت بعض القطاعات الحديثة الدرب المفضي إلى تغيرات ساعدت في تحقيقها: العمليات المالية، المؤسسات التجارية، الصناعات المعدنية والكيميائية الجديدة، الشركات الليونية للإضاءة بالغاز، القنوات، السفن البخارية، السكك الحديدية. وقد لاحظ عالم الاقتصاد آدولف بلانكي: "في كل يوم، نشهد اختفاء الورش الصغيرة والعمل المبعثر والحرف المنزلية. فالصناعة الآن تتم في مصانع كبيرة، كالثكنات أو الأديرة، وهي مجهزة بآلات ضخمة، تعمل بمحركات ذات طاقة لا نهائية"(٦٣١). وربما كان في هذا الكلام شيء من المبالغة، إلاً أن من المؤكد أن المعاصرين كان لديهم ما يدعو إلى العجب حيال ما كان العصر يَعِدُ به: فمما لا مراء

فيه أن العالم كان يتحرك في اتجاه جديد. وكانت مظاهر التقدم محسوسة في كل شيء، وهو تقدم ترمز إليه بشكل خاص السكك الحديدية، التي سوف ينظمها القانون في عام ١٨٤٢.

وبما أن هذه المشاريع الضخمة كانت تتطلب مالاً وائتماناً متزايدين باطراد، فإن الشركة المحدودة (**société anonyme**)، التي وجدت صياغتها القانونية في عام ١٨٠٧، قد بدأت تظهر أخيراً: فبين عامي ١٨٢٥ و١٨٣٧، كانت ١,٠٣٩ شركة ما تزال **en commandite** (تختص برأسمال قدره ١,٢٠٠ مليون فرنكاً) في مقابل ١٥٧ شركة محدودة (رأسمالها ٣٩٣ مليون فرنكاً). وكانت هذه مجرد بداية ـ إذ لابد لكل شيء من أن يبدأ من مكان ما. والحال أن الشركة المحدودة، في عالم الاستثمارات الكبير، سوف تمنح سلطات مطلقة لمجلس المديرين؛ أمَّا صغار المساهمين فقد حرمتهم من أية سلطة تلك الحفنةُ من الرجال المميزين، ولا حاجة إلى قول إن المستوى الأعلى كان يستغل المستويات الدنيا، ولكن ما هو الجديد في ذلك؟ إن سر مرونة قواعد المجتمع القديمة إنما يكمن في أنها كانت قابلة إلى حد بعيد للتكيف مع الظروف الجديدة. وهنا أيضاً، لم يكن هناك بالفعل شيء جديد في التغيرات المرئية في قمة الاقتصاد. والشركات المحدودة، وهي النتيجة المتوقعة لـ **Code du commerce** [قانون التجارة] الصادر في عام ١٨٠٧، كانت موجودة كإمكانية قبل أن تبدأ في الانتشار. وكان صعود البنوك تغيراً آخر كان بسبيله إلى التحقق منذ بعض الوقت. وبعد انحدارها والمشكلات التي واجهتها خلال عهدي الثورة والامبراطورية، لم يعن إحياء النشاط المصرفي قيام أسس جديدة (عابرةً عادةً على أية حال) بقدر ما كان يعني عودةً إلى النشاط من جانب البيوت المصرفية القديمة، والتي كان ثلثها نشيطاً في عهد النظام القديم(٦٣٢). وإذا كانت ثورة ١٨٣٠ وملكية يوليو/ تموز قد ضمت أصحاب بيوت مصرفية كجاك لافيت وكازيمير ـ بيرييه بين وزرائها الجدد، فإن ذلك إنما يرجع إلى أن الـ **haute banque** (عالم البنوك الكبرى) كان قد استرد مكانته بسرعة. وسوف يعزز هذه المكانة فيما بعد، مع التوسع المفاجيء لساحة عملياته خلال عهدي الامبراطورية الثانية والجمهورية الثالثة.

وقد ظل تعبير الـ **haute banque** مستخدماً حتى عام ١٩١٤ وربما بعد ذلك. وكان يشير إلى البنوك الباريسية الكبرى، ذات المكانة الراسخة، والعاملة في كافة أرجاء فرنسا والمنخرطة علاوة على ذلك انخراطاً عميقاً في النشاط المالي الدولي. والحال أن

الأسر المتربعة على عروش هذه البنوك، وهي في معظمها مؤسسات عريقة، كان لها وزنها الثقيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفرنسية: جاك لافيت، خليفة بيرّيجو، هوتنجيه (من زيورخ)، هينتش، بيرييه، ديلسير، فولد، جيمس روتشايلد - إجمالي عشرين إلى خمسة وعشرين بيتاً، معظمها من أصول أجنبية. إلاّ أن من المؤكد أن هذا أيضاً كان قاعدة جد قديمة، وشرطاً وجوبياً في جميع الحالات التي نعرفها. وكانت الصلات الأجنبية ضرورية بصورة مطلقة في عالم الاستثمار الكبير. وفي عام ١٨٢٠، كان أبناء ماثير عمشيل روتشايلد الخمسة قد استقروا في مدن أوروبية مختلفة، حيث استقر عمشيل في فرانكفورت التي جاءت الأسرة منها، واستقر سولومون في فيينا وناثان في لندن وكارل في نابولي وجيمس في باريس. ومن هذه الزوايا، كان بوسعهم أن يراقبوا وأن يتعاملوا مع كل أوروبا، ساحة صعودهم المثير. ووفقاً لقاعدة جد قديمة أخرى، قاموا بكل شيء: الودائع، الخصم، صرف العملات، تقديم القروض إلى الحكومات، أعمال العمولات الكبرى، والمرتبطة بالتجارة. والحال أن جيمس، الأخ الموجود في باريس "كان يملك، في سعيه إلى دعم مشاريعه المالية الضخمة، أرصفة سفن في لوهافر وسفناً في البحر؛ وكان قد أصبح شيئاً فشيئاً المستورد الوحيد للشاي إلى فرنسا، وكان مشترياً رئيسياً للصوف وللحبوب وللحرير"(٦٣٣). أمّا كاريمير - بيرييه، الذي كان لمدة قصيرة رئيساً للوزراء في عهد لويس فيليب، لكنه مات من الكوليرا في عام ١٨٣٢ وهو على مشارف التحول إلى واحد من كبار الساسة، "فقد كان منخرطاً في كل شيء: بناء السفن، النشاط المصرفي، المضاربة في الممتلكات، الائتمان العام والخاص، الصناعات المعدنية، صناعة الزجاج، معامل تكرير السكر، مصانع الصابون، المعامل: وعلى نطاق كبير في كل هذا". بعبارة أخرى، كان أصحاب البيوت المصرفية هؤلاء ما يزالون على صلات قوية بالتجارة وبالصناعة.

على أن روتشايلد، الذي كان على علاقة ممتازة بلويس فيليب، كان منخرطاً بشكل أعمق من أي صاحب بيت مصرفي آخر في مالية الدولة. وقد تسنى له شيئاً فشيئاً أن يكتسب شبه احتكار في القروض المقدمة إلى الحكومة. وكانت العملية تشبه إلى حد بعيد عمليات الأزمنة الماضية، وفقاً للمبادىء التي طُبِّقَتْ في أمستردام في القرن الثامن عشر. فقد كانت مهمة صاحب البيت المصرفي تتمثل في تسليم الحكومة مجمل القرض قبل تدشينه، وشراء الأسهم المرتبطة به، بأقل من القيمة الاسمية بالطبع. وكان المزايد الذي يقبل سعر الفائدة الأدنى يحصل على العقد. وبمجرد طرح الأسهم أو

السندات لـلبيع للجـمهور بسعرهـا الكامل، يمكـنه أيضاً أن يستـفيد برفع سعـرها في البورصة، حتى يتسـنى له أن يبيع بربح تلك الأسهم والسندات التـي كان قد احتفظ بها لنفسه. ومرة أخرى، كانت هذه ممارسات قديمة، "كفلت مكاسب ضخمة بتكاليف أو بمجازفات طـفيفة"(٦٣٤). ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، أصبح صاحب البيت المصرفي على اتصال وثيق بالدولـة، وفقدت كلمتا الـ **finances** والـ **financiers** معنـاهما المميّز.

ولكن هل كانت الدولة عاجزة وضعيفة بالـصورة التي بدت بها؟ لقد تغيرت القواعد كلـها على أيـة حال، بعد أيـام فبراير/ شـباط ١٨٤٨ والتـي باغتت عـالـم الاستثـمار والأعمال. وكان عـهد الجمهورية الثـانية عهداً غير مسـتقر وصعباً، ومعاديـاً لـ "عالم المال الكوزموبوليتي". فرحل بنك Hope ببساطة إلى إنجلترا. أمّا فيما يتعلق بجيمس دو روتشايلد الذي كـان قد ضمن للتو، في أغسطس/ آب ١٨٤٧، قـرضاً ضخماً قدره ٢٥٠ مليون فرنكاً، فقد وجد نفسه مضطراً إلى وقف إصدار سندات عليه، وذلك بسبب المشكلات الضخمة المترتبة على العملية(٦٣٥). ومع الامبراطورية الثانـية، تنفس عالم الأعمال والنشاط المـصرفي من جديد، إلاّ أن روتشايلد، بعد أن أزاحـه فولد، لـم تعد لديه إمكانية التعامل مع السلطة والتي سبـق له التمتع بها في عهد لويس فيليب، بل إن بينو، وزير المالية، عندما كان يبحث عن ضامنين لقرض قدره ٢٥٠ مليون فرنكاً تطلبته حرب القرم، قد رفض فـي عام ١٨٥٤ روتشايلد كوسيط وارتاح إلى مـمولين آخرين، هما داسـييه وميريس، لـتدشين القـرض مباشرة، عن طـريق الاكتتاب القـومي. وكان النجاح تاماً، فقد جرت تغطية القرض في بضعة أيام، و"استقبل نابوليون الثالث بارتياح هذا التـعبير عن "الـتأييد العام مـن جانب رأس المال". وكـان ذلك ضربة شديـدة للـ **haute banque**، الذي فقد بذلك احتكاره الفعـلي للقروض الحكومية"(٦٣٦). لقـد عادت الدولة إلى السيطرة على سلفياتها (كما سبق لذلك أن حدث مراراً في عهد النظام القديم) لـكن ذلك لم يمنعـها من اللجوء مرة أخرى إلـى أصحاب البيوت المـصرفية، الذين أصبح الفونس دو روتشايلد في صدارتهم، لضمان القرض الذي جرى تدشينه بعد هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية ـ البروسية في عامي ١٨٧٠ و١٨٧١، وذلك من أجل دفع مبلغ الـ ٥,٠٠٠ مليون فرنك الذي طلبه المنتصرون(٦٣٧).

إلاّ أنه كانت هناك تعويضات للارستقراطية الـمالية. فبعد الأزمة الاقتصادية السافرة في أعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨، دخـلت فرنسا، جـنباً إلى جنب بـقية أوروبا، عهـد نشاط

متصل. لقد كان الاقتصاد الأوروبي بأسره آخذاً في التوسع. فهل يرجع ذلك إلى مناجم الذهب التي تم اكتشافها في كاليفورنيا واستراليا في عامي ١٨٤٨ و١٨٥١، والتي أغرقت أوروبا بمقادير ضخمة من الذهب - "تساوي تقريباً، في غضون عشرين سنة، ما تم استخراجه منذ القرن السادس عشر"(٦٣٨)؟ لقد حصلت فرنسا في عشر سنوات على ذهب قيمته ٣,٣٨٠ مليون فرنكاً، وفقدت من جهة أخرى فضة قيمتها ١,١٠٠ مليون فرنكاً، صُدِّرَت على نطاق ضخم إلى الشرق الأقصى لدفع تكاليف التجارة الفرنسية هناك. وفي عام ١٨٦١، كانت ٨٠ **départements** تشكو من ثم من نقص العملات الفضية من فئة الفرنكات الخمسة وعملات فضية صغيرة أخرى(٦٣٩). وقد قيل في عام ١٨٦٥ إن مناجم الذهب والسكك الحديدية "هما سرّا ازدهار أوروبا الصناعي والتجاري".

والحال أن السكك الحديدية، التي كانت محط تشجيع الحكومة بعد عام ١٨٤٢، كانت بالتحديد أحد القطاعات التي لجأ أصحاب البيوت المصرفية الباريسيون إلى الاستثمار فيها. وقد تولت البنوك والبيوت المصرفية جمع ملايين الفرنكات المطلوبة لبنائها، في سندات تكفلت الدولة بضمانها. وهم لم يخسروا من الصفقة شيئاً، لا هم ولا منافسوهم. وقد ساعد التحول الضخم الذي ترتب على ذلك على إخراج البنوك من شواغلها التجارية العديدة، بينما جرى تعزيز ارتباطها بالصناعة وبالأعمال المنجمية وبالصناعات المعدنية وبقطاع التأمين الجديد الذي كان ارتباطها به وثيقاً بالفعل منذ عام ١٨٢٠.

على أن أزمة أعوام ١٨٤٦ - ١٨٤٨ كانت قد كشفت عن قصور الائتمان في فرنسا كما كشفت عن اختلالات جسيمة. وبشكل عام، فإن النشاط المصرفي ونشاطات الخصم، حتى في عام ١٨٤٠، كانت تخدم بشكل أساسي باريس والتجارة الخارجية الكبيرة. أمّا المقاطعات، والمدن التجارية الأخرى ومدن الأسواق الريفية، فقد كانت، بالمقابل، شبه محرومة من خدمات هذه النشاطات(٦٤٠). فوجهاء باريس قد تعمدوا منع مد مؤسساتهم العاملة في مجال الائتمان والخصم إلى المقاطعات، خوفاً من فيض الانتاج، والذي سوف تتمثل نتيجته في "إغراق الأسواق بالمنتجات وفي مزاحمة وربما إلحاق الخراب برجالٍ أحوالهم مستقرة منذ أربعين أو خمسين عاماً" (ترجع هذه الملاحظة إلى عام ١٨٤٠)(٦٤١). بل لقد عارضوا بقوة أوفر بكثير إنشاء دوائر مصرفية مستقلة في المقاطعات، وكانت معارضتهم فعالة إذ كان لابد من الحصول على موافقة

من جـانب الــ **Conseil d'Etat** [مجلس الـدولة]. وهكذا فخلال الـشطر الأول من القرن سوف نـجد أن التصنيع، الـلهم إلاّ في القطـاعات التي كانت لأصحـاب البيوت المصرفيـة الباريسيين مصلـحة مباشرة فيها، كـان مشروعاً متعثراً، وكانـت المؤسسات والمتعـاملون الرئيسيون مـعها يتبادلون الـعون فيما بينـهم، ولو بمجرد قبول الـتسويات المرجأة إلى أجل بعيد أو القروض قصـيرة الأجل. وفي عام ١٨٢٧ مثلاً، كانت صناعة النسـيج في الألزاس تحصـل على تمويل مـن جانب مستـوردي القطن في لوهـافر والـ **négociants** في باريس وليون وبال؛ وفي عـام ١٨٤٤، كان أرباب الصناعة الـ ٤٠٠ في ليون يعتمدون على ائتمان قدمه ٧٠ مـن تجار الحرير و١٨٠ من الوكلاء بالعمولة، من الفرنسـيين والأجانب. لكن هذا النوع مـن الائتمان قصير الأجل، والمـتوقف على الدوائر التجارية، كـان هشاً؛ وكان من الوارد أن تحدث إفلاسات بشكـل متتابع، وهذا هو مـا حدث فـي أعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨(٦٤٢). وكان الانهـيار طويل الأمد للاقـتصاد بحاجة إلى تدابير عاجلة.

وفي هذه الظروف، قامت الحكومـة المؤقتة في ٨ مارس/ آذار ١٨٤٨، بعد أيام قليلة من توليها زمام السلطة، بإنشاء **Comptoir National d'Escompte** (بنك خصم) فـي باريس، مع إنـشاء فروع له في جـميع المـدن الفرنسيـة الرئيسـية، وفق النموذج الموجود فـي العاصمة، وهو قرار اتخذته دون الحصول علـى تصريح مسبق من مجلس الدولة(٦٤٣). ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، جرى تحطيم الهيمنة الباريسية، وخلال التوسع القوي للـنشاط المصرفي والصناعي على أثر انقـلاب نابوليون الثالث (والذي لا يختـلف عن التوسع الذي شـهدته الـ **Trente Glorieuses** [الأعـوام الثلاثون المجيـدة] بعد عام ١٩٤٥)، كان هناك ما يشبه الحمّـى الإبداعية و"الفوضى التنافسية بـين أنواع البنوك وأصحاب البنوك والبـيوت المصرفية"(٦٤٤). ومـن بيـن المؤسسات التي قامت آنذاك ودامـت إلى وقتنا الحاضر الـ **Crédit Foncier** [بنك الائتمان العقاري] (الذي تأسس، كالـ **Crédit Mobilier** [بنك الائتمان العقاري]، فـي عام ١٨٥٢)؛ والــ **Crédit Industriel et Commercial** [بنـك الائتـمان الصناعي والتجاري] (١٨٥٩) والـ **Crédit Lyonnais** [بنك الائتمان الليوني؛ نسبة إلى ليون] (١٨٦٣)؛ والـ **Société Générale** [بنك الشركة العامة] (١٨٦٤). وهو ما دفع مؤرخـين إلى القول بأنه بـعد عام ١٨٤٨ أو بالأحرى بعد عـام ١٨٥٢، انبثق إلى الوجود جـيل جديد ونمط جديـد للنشاط المـصرفي، بما أدى إلى جعـل صيغة

روتشايلد شيئاً ينتمي إلى الماضي، فهل هذا صحيح تماماً(٦٤٥)؟

إن بيـوت الـ **haute banque** من الطراز القديم، بما أنـها قد ظلت، بالرغم من كل شيء، مؤسسات عائلية فردية، لم تكن بالطبع قائمة على عين نطاق البنوك التجارية حيث تنتـشر الفروع في كل مكان ـ كالبـنوك من نوع الـ **Crédit Lyonnais** والـــ **Société Générale** التي سرعان ما سوف تستوعب النطاق القومي وتجتذب مدخرات الشعب الفرنسـي. ولكن، في المقام الأول، إذا ما نظرنا عن قـرب إلى الوضع في عام ١٨٦٠ مثلاً، فإن موريس ليفي ـ لوبوايبه يذهب إلى أن المؤسسات الائتمانية من الطراز الجديد لم تـبدل بالكاد المناهج الـمتبعة من جانب الـبنوك والبيوت المصرفـية الخاصة القديمـة، أكان ذلك فيما يـتعلق بمنح الـتسهيلات الائتـمانية أم فيما يـتعلق بسيـاستها المالـية.(٦٤٦) وتكمن التغيرات الكبيرة في اللامـركزية التي كانت مفيدة إلى أبعد حد، كما تكـمن في التوسع الـعام للاقتصاد. إلا أنه لا يـجب "أن نخلط" بالـضرورة "بين تطور الاقتـصاد وعمل البنـوك" - فنبدأ بإرجاع الفـضل إلى الأخيرة في الـتوسع الذي حدث خلال عهد الإمبراطورية الثانية ثم ننتهي إلى إلقاء اللوم عليها وتحميلها المسئولية عن البطء الذي حدث في النمو بعد عام ١٨٦٠.(٦٤٧)

وفي المقام الثانـي، يبدو لي أن البنوك التجارية وبنوك الإيـداع كانت، كالبورصات وكالأسواق الكبـرى المؤقتة التي عرفها الـماضي وكالسوق قديمة الـطراز، أداةً، وسيلةً لتحقيق غاية، تقلبت وظيفتها مع تقلب أحوال الاقتصاد. ولعل من خطل التقدير مقارنة هذه المـاستودونات [حيوانـات منقرضة شـبيهة بالفـيل] بكبار الـرأسماليين، مـن النوع الموجود في أوروبا والذي سرعان ما سوف يوجد في الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، أعتقد أن الرأسمالـيين قد ظلوا على أية حال في صدارة الـحركة. والواقع أن الـ**haute banque** لم يكن بـمعزل عن الموجـة الجديدة للنشـاط المصرفي: فقـد وُجد أعضاء بيوت مصرفيـة قديمة في مجلس إدارة بنك فرنـسا بشكل منتظم إلى حـد بعيد من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٩٠، مثلما شاركوا في تأسيس مـؤسسات الإمبراطورية الثانية. وقد قدمـوا ٢٠٪ من رأسمـال الـ**Crédit Foncier** و٥, ٥٠٪ من رأسمـال الـ**Crédit Mobilier** (حيث احتلوا ثـمانية من مقاعد مجلـس إدارته الاثني عشر) و٢٣٪ مـــن رأسمال الـ**Société Générale**، الخ(٦٤٨). وهكذا فإذا كانت بنوك التسليف الكبيرة، في الشطر الأخـير من القرن التاسع عـشر، قد انخرطت في تقـديم قروض والاضطلاع باستثمـارات في العالم الخارجي، وإذا كـان بنك الـ**Société Générale** قـد بدا أنـه

يعمل كرأسمالي مستثمر من النمط القديم، حيث أقدم على تعاملات مغامرة وفي أماكن بعيدة، في أمريكا اللاتينية، في بوليفيا وبيرو، وهي بالمناسبة حُفَرٌ لا قعر لها، كنت تبتلع المال الأوروبي دائماً وأبداً - فهل كان ذلك بمبادرة منها فعلاً؟ لقد كانت على أية حال بنوكاً قومية بشكل واضح ولم تكن مصادر إلهامها دولية. فأليس من الأرجح إذاً أن ذلك يرجع إلى أن الـ**haute banque** كان إلى جانبها وكان يحثها على سلوك هذا الدرب عبر المشاركة في مجالس إداراتها، واكتساب موقع قوة في داخلها والتمسك بهذا الموقع؟

والحال أن ما يدفعني إلى هذه الأفكار هو مقال رائع لجان بوفييه يحلل كلاً من معدلات ربح البنوك الفرنسية وسياستها بعد عام ١٨٥٠(٦٤٩). ففيما عدا بنك فرنسا والـ**Crédit Foncier**، ظلت هذه البنوك "مشروعات متعددة الجوانب في معظمها"، وكانت مشروعات مجازفة حتى الحرب العالمية الأولى. والحال أن الارتفاع العام في أرباحها (والذي اعترضته فترتا ركود، من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٨٢، ومن عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٠١) قد تم تحقيقه عبر تحويلٍ لتوجهات سياستها: إن إنخفاضاً مهماً في معدلات الفائدة، ومن ثم في إنتاجية رأس المال، بعد عام ١٨٧٣، قد جرى التعويض عنه عبر توسيع للتسهيلات الائتمانية المقدَّمة إلى الاقتصاد الفرنسي، وجرى التعويض عن معدل الربح الأدنى من السوق الداخلية عبر عمليات واسعة وواعدة أكثر في السوق الخارجية. وكان مصدر الإلهام وراء هذه السياسة، هو "المجموعات المالية التي سيطرت على التعاملات الرئيسية في سوق المال في باريس - خاصة تدشين القروض الأجنبية - وهي مجموعات كانت تتألف دائماً، حتى عام ١٩١٤، من مجموعة متماسكة تماماً من أصحاب البيوت المصرفية الخاصة من عالم الـ**haute banque**، ومن بنوك الودائع والبنوك التجارية". ولعل الـ**haute banque** لم يكف عن أن يكون صاحب النفوذ الرئيسي على مجمل مشهد النشاط المصرفي الفرنسي إلاَّ بعد الحربين العالميتين.

وأرجو أن أعود لتناول هذه المسائل في أجزاء هذا العمل التالية المعنية بالمجتمع، حيث يمكن مناقشتها على نحو مناسب، لأن هذه البنية الفوقية ذات الوزن الثقيل كانت قوة أكثر حسماً في التاريخ الفرنسي من الأزمات السياسية والاستنفارات الخارجية التي يحفل بها السجل التاريخي.

على المستويات الأعلى للحياة الاقتصادية، نجد دائماً السلطة وصنع القرار والامتياز الفعلي والمؤثر - سواء أكان هذا منطقياً أم لا، وسواء اعتبرناه اليوم أم لم نعتبره مشروعاً من الناحية الأخلاقية. والحال أن المركزة، وهي سيرورة عمياء أو في أقصى تقدير شبه واعية، هي التي أسبغت هذه المزايا والمكاسب على مجموعات كانت دائماً محدودة العدد. وقد يتغير تكوينها - وإن كان بأقل مما يُظَنّ عادة - إلاّ أن القادمين الجدد لم يكونوا أوفر عدداً من الراحلين.

ففي ليون، في أوج ازدهارها، نحو عام ١٥٥٠، كان التعامل في العملات وأسواق المقاصة الكبرى في أيدي ما لا يزيد عن ٨٠ عائلة من التجار الإيطاليين. وعندما أصبحت پياسينزا في عام ١٥٩٠ سوق المقاصة الكبرى الجديدة، مركز جميع التحويلات النقدية الأوروبية، اعتمد كل شيء على نحو ستين **banchieri**. وفي كتاب جديد، أجرى دانييل ديسِّير دراسة للـ**traitants** وللـ**partisans**، الممولين الذين ساعدوا لويس الرابع عشر بجمع الضرائب من رعاياه وبتسليف التاج أموالاً سوف يستردونها فيما بعد من دافع الضرائب. وكان هؤلاء الرجال المهمون قليلين من حيث عددهم: فبين عامي ١٦٦٨ و١٧١٥، كان العدد الإجمالي لمن وقعوا عقوداً مع الملك ٦٩٣. وإذا لم نحسب غير أولئك الذين وقعوا ما لا يقل عن ٦ عقود وما يصل إلى ٥٠ عقداً أو أكثر، فإن العدد الإجمالي سوف يكون مجرد ٢٤٢ شخصاً(٦٥٠). وكان هؤلاء "الممولون" في معظمهم "من الشطر الشمالي للبلد، شمال خط بين نانت وچينيف"، الفاصل الأبدي الذي يشطر فرنسا شطرين(٦٥١). وكانوا كلهم قد استقروا في باريس، "مركز الأعمال المالية"(٦٥٢). وسرعان ما شيدوا لأنفسهم دوراً فخيمة حول ساحة فاندوم. وهكذا راعت المركزة قاعدتين: وحدة المكان؛ والحد من عدد الأفراد.

وفي عالم ملتزمي الضرائب الصغير، كانت الـ**Ferme Générale** هي الحصن الرئيسي الذي يمثل أوج الطموح. وبعد عقد فالكونّيه في عام ١٦٨٠، جرى تخويلها، في مقابل سلفيات وعرابين، مسئولية تحصيل مجموعة بأكملها من الضرائب غير المباشرة، الـ**gabelle** والـ**aides** والـ**traites** ورسوم الدخول. ويلاحظ مؤرخ دَرَسَها عن قرب أن "التمايزات الإقليمية [كان اللانجدوكيون قد دخلوها بحماس في القرن الثامن عشر] ليست لها أهمية كبيرة هنا، وذلك بسبب المصاهرات التي ربطت بين عائلات ملتزمي الضرائب ربطاً وثيقاً بحيث إن البحث

المنهجي في الأنساب قد يتوصل تماماً إلى أنها كانت متحدة في ثلاث عائلات أو عائلتين - أو حتى مجموعة عائلية واحدة"(٦٥٣). لكن هذه المجموعة جد الصغيرة من أثرى الأثرياء، والتي كانت تشكل نوعاً من "رأسمالية عليا"، كان لديها جيش جرار من الناس الذين يخدمونها موزعين في مختلف أرجاء المملكة. وقد كتب جودار في عام ١٧٥٦ فقال إن "الالتزامات الضريبية قد اجتذبت وأخرجت من الريف أكثر من خمسين ألف مواطن، كان من الممكن أن يكون معظمهم اليوم عمالاً زراعيين بدلاً من أن يكونوا كتبة. والحال أن ملتزمي الضرائب لا يستخدمون إلاّ نحو خمسة وعشرين شخصاً يدفعون لهم رواتبهم؛ لكن عدد المواطنين المرتبطين بالالتزامات أضخم بكثير"(٦٥٤). ولا بد لنا في الواقع من أن نأخذ في اعتبارنا الـ**sous-fermiers** [ملتزمي الضرائب من الباطن]، الذين تعاقدت معهم مؤسسة الالتزام [الـ**Ferme**] من الباطن على تحصيل ضرائب معينة، فكانت حيالهم في عين الموقع الذي كان فيه التاج حيالها هي. وإذا صدقنا سادتهم، فقد كان هؤلاء الأشخاص هم الأشخاص الأولى بالكراهية. ومن المؤكد أن العنف الشعبي غالباً ما كان موجهاً ضد الـ**sous-traitants** والـ**sous-fermiers**.(٦٥٥)

والخلاصة أن الركن المهم لهذه الحالة التي يمكن دراستها عن قرب هو الكتلة الضخمة لجبل الجليد، في حين أننا لا نرى عادة غير قمته. والحال أنه لم تكن هناك جماعة قوية دون كتلة ضخمة من الخدم أو التابعين أو العبيد الذين تستند إليهم.

قبل صفحات قليلة، وصفتُ كيف أن شيئاً مهماً كتجارة شرقي البحر المتوسط كان مُرَكَّزاً في مجرد عدد قليل من الأيدي. وفي مارسيليا في القرن الثامن عشر، وهي ميناء نشيط ومزدهر آنذاك حيث كانت السفن تبحر إلى المحيط الأطلسي بالاتفاق مع سان مالو، وفيما بعد إلى جزر الهند الغربية، كان هناك، وفقاً لشارل كارّيير، ما لا يزيد عن ٨٠ **négociants** - أي، مرة أخرى، مجرد عالم صغير مميز. وفي رووان في عام ١٧٧٩، لم يكن هناك سوى ٦١(٦٥٦). أمّا الـ**haute banque** في باريس، خلال عهد عودة الملكية وبعده، فقد كان يتألف من مجرد ٢٥ عائلة.

وقاعدة القلّة أعم بكثير مما توحي به هذه الأمثلة القليلة: إنها تتميز بكل مظاهر قانون - وهو قانون لا أخلاقي إن شئتم، ولكن هل قانون ماريوت لا أخلاقي؟ وهل يحتاج المجتمع إلى نخبة قائدة لكي يتسنى له البقاء؟ أياً كان الأمر، وسواء وافقنا على القانون أم لم نوافق عليه (والآراء المختلفة واردة)، يبدو أنه كان ساري المفعول على

طول الخط في تسع مرات من كل عشر في مجتمعات أخرى أيضاً - ففرنسا لم تكن البلد الوحيد الذي خضع له.

والحال أن ولاة هولنده، الذين كانوا سادة للمدن وللشركات التجارية، قد سيطروا لزمن طويل على أروع اقتصاد في أوروبا(٦٥٧). وفي كاديز، أحدث مدينة في القرن الثامن عشر، كانت **Consulado** سيفيل ما تزال قوية جداً، لأن المدينة العريقة لم تكن قد تخلت عن سلطتها. وكان بوسع تاجر فرنسي أن يكتب في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٧٠٢ أن "قنصلية [سيفيل] تتألف من أربعة أو خمسة أشخاص خاصين [تجار باسكيين]، يديرون التجارة بما يتماشى مع أهدافهم الخاصة؛ فالسفن الشراعية الضخمة والأساطيل لا تغادر الميناء إلاَّ في الوقت الذي يعتبره هؤلاء الرجال مناسباً، وترجع عندما يريدون رجوعها؛ ولهم رجالهم في الهند [أمريكا] الذين يجنون كل الثمار [أي الأرباح]، والخلاصة أن أحداً لا يحقق ثروة سوى هؤلاء الأشخاص، وذلك على حساب الـ**négociants** وبما يؤدي إلى خرابهم"(٦٥٨).

ولكن إذا كنا نتحدث عن **قوانين** - وهي نادرة في التاريخ ندرتها في العلوم الإنسانية الأخرى - فلابد أن تكون سارية في قطاعات أخرى إلى جانب تلك المتصلة بالثروة. ومن المؤكد أن السلطة، بجميع أشكالها، كانت من نصيب القِلَّة التي انتصرت إلى حد التمكن من الإبحار بهدوء - ولأجل صالحها - فوق محيط غير المميزين الواسع، كما يذكرنا بذلك عنوان كتاب پيير جوبير الشهير **لويس الرابع عشر وعشرون مليوناً من الفرنسيين**. إن ملايين الشعب الفرنسي العشرين، وهي كتلة غير مترابطة وغير موحدة، قد وضعت فرنسا، أي وضعت أنفسها وممتلكاتها وعملها، تحت تصرف ارستقراطية تافهة الحجم كانت تتجه إلى البلاط بخطوات ثابتة. وأعترف أنني، اقتداءً بأساتذتي الأوائل(٦٥٩)، اعتدت لوقت طويل على اعتبار النظام القديم سباقاً على مرحلتين: فالخطوة الأولى كانت تتمثل في الوصول إلى البلاط بينما كانت الخطوة الثانية تتمثل في الوصول إلى الحكم والسلطة. وعندما أصبح الكاردينال ريشليو، في عام ١٦١٤، القسيس المرافق لآن النمساوية، الملكة الفرنسية، كان قد اتخذ الخطوة الأولى. وكان ذلك أشبه بدخول أحد النواب إلى البرلمان لأول مرة. ولابد لي من الاعتراف بأنني قد دهشت، وإن كنت قد ازددت ثقة برأيي، عندما قرأت تحت قلم خبير هو قلم كلود-فريدريك ليفي، وهو باحث عليم بالقرن الثامن عشر، هذا التصريح القطعي تماماً: "في الأعوام الأخيرة لعهد لويس الرابع عشر، لم تكن السلطة الفعلية تُمَارَسُ لا

من جانب الملك الآخذ في التدهور ولا من جانب رفيقته المخلصة [مدام دو مينتنون]. بل من جانب عائلتين وزاريتين، آل كولبير وآل فيليبو"(٦٦٠). وهو ما يعطي نكهة إضافية لرد فعل مجلس الوصاية على العرش ضد لويس الرابع عشر ونظامه، كما يعطي نكهة إضافية لطرد المراقب العام ديماريه، الذي كان قد "أنقذ" الملكية على حافة الإفلاس - وكان ينتمي إلى كل من العائلتين.

وإذا تركتُ فرنسا واتجهتُ إلى إنجلترا خلال زمن الحروب النابوليونية، فإنني أعترف بأنني قد دُهشتُ أيضاً عندما قرأت ملاحظات الـ**mestre de camp** بيليه الثاقبة والتي جاء فيها أن إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر كانت **تحكمها** عشر عائلات. وأن الدوق ولنجتون، بالرغم من كل آيات التكريم التي أسبغت عليه، لم يكن أكثر من محدث نعمة وخادم وشخصية قليلة الشأن قياساً إلى هذه العائلات. فهل كان المجتمع العالي جداً الحكَم الفعلي، المستتر أم غير المستتر، لجميع تجليات السلطة؟

بل إن التاريخ الثقافي نفسه لا يبدو أنه يفلت من قاعدة القلّة. وقد اعتاد لوسيان فافر القول بأن كل عصر كان محكوماً بدزينة أو نحو ذلك من كبار الكتاب والمفكرين، وأننا لو عرفنا أعمالهم واطلعنا عليها بإمعان، فسوف تتوافر لدينا فكرة شاملة عن أفكار عصرهم. ومن شأن نظرة سريعة إلى الأدب الفرنسي أن تذكرنا بكوكبة القرن السادس عشر أو بفلاسفة القرن الثامن عشر، وعلى رأسهم ديدرو. وفي فن التصوير، تخطر ببال المرء على الفور ضفاف اللوان أو غابة باربيزون أو الباتو لافوار أو مونبارناس... وفي التاريخ الطويل للحماسات الدينية وللأقليات المهزومة، يتذكر المرء فينلون وأصدقاءه؛ في حين أن أفكار الأقليات التي نجحت ولكن لم تنتصر تذكّرني كيف اجتاحني الافتتان وأنا أقرأ وأعيد قراءة **Port - Royal** لسانت ـ بيف.

لكنني يجب أن أتوقف عن هذه الخواطر على أمل العودة إليها بارتياح في الجزء التالي من هذا العمل.

لد سلّطتُ الضوء، ليس على سبيل الاتهام، على الرأسمالية التي تربعت على عرش الحياة الفرنسية. وهي رأسمالية كانت مرئية بالفعل في الإسراف الباذخ الذي شهدته أواخر القرن الثامن عشر. وحتى أوجز القول، فإنني أعتقد أنها قد احتاجت إلى وقت طويل حتى يتسنى لها التغلغل في المجتمع الفرنسي، ربما بسبب حجمها الصغير، حتى في زمن جيمس روتشايلد، وربما أيضاً بسبب أنها ـ مادام توسعها لم يحدث بالفعل إلاّ مع الوثبة التي عرفها الشطر الثاني من القرن التاسع عشر ـ كانت جد

ميالة إلى إيثار العالم الخارجي، الأسواق الأجنبية والمستعمرات، على فرنسا نفسها (ارجعوا إلى انتقادات ليزيس الساخرة المنطقية والصائبة). وعلى أية حال، يبدو لي أن فرنسا كانت بشكل ما مقاومةً للرأسمالية، أن فرنسا لم تكن قط مفعمة بالمشاعر الضرورية للنموذج الرأسمالي، بهذا التعطش الجامح إلى الربح والذي لا يمكن للعجلة الرأسمالية أن تدور في غيابه. فهل مأساة فرنسا وسر جمالها في آن واحد أنها لم يتم كسبها قط بالفعل إلى صف الرأسمالية؟ إن جمال فرنسا إنما يكمن في أنها قد عاشت أسلوب حياة مختلفاً عن أسلوب حياة بلدان كثيرة؛ لكن مأساة فرنسا إنما تكمن في أنها لم تتعرف على ثرواتها وإمكاناتها، في أنها لم تشارك مشاركة تامة قط في الصراع بين دول العالم العظمى.

بعبارة أخرى، هل لم تكن فرنسا رأسمالية بما يكفي؟ نعم، بالتأكيد. ومن جهة أخرى، فمن المؤكد أن الرأسمالية قد استغلت فرنسا، وهو ما تثبته مجريات الحاضر بسهولة. لكنني سوف اكتفي بالاستشهاد بسيباستيان ميرسييه، الذي يصر التاريخ على اعتباره صحافياً مفعماً بالحيوية وبالنشاط، يملك موهبة الكتابة كما يملك إحساساً مبهراً بالواقع. لكنه كان أيضاً رجلاً يمكنه إمعان النظر والتفكير أيضاً. لنستمع إلى ما وجد أن من واجبه قوله قبل مجرد بضع سنوات قليلة من نشوب الثورة الفرنسية الكبرى. إن مقاله يحمل عنوان: "الرأسماليون": "لم يعد لدى الناس مال يذكر؛ تلك هي المشكلة الكبرى. والقليل المتاح لهم منه إنما يتم انتزاعه من أيديهم عبر الأحابيل الجهنمية للعبة حظ قاتلة وعبر قروض خطيرة الإغراء تتجدد بشكل متواصل. وجيوب الرأسماليين وشركائهم تخفي مبلغاً لا يقل عن ستمائة مليون. وبهذه الكتلة النقدية يخوضون معركتهم الأبدية مع مواطني المملكة. ومحافظهم متضامنة ولا يعود هذا المبلغ أبداً إلى ساحة التداول. وهو في ركوده يشد كل الثروات إليه ويفرض كل شيء ويسحق ويدمر كل من تسول له نفسه أن يكون منافساً أو خصماً، كما أنه غريب عن الزراعة والصناعة والتجارة، بل وعن الفنون. وبانكبابه على المضاربة، فإنه قاتل، وذلك في آن واحد بحكم الفراغ الذي يخلقه وبحكم نشاطه الغامض والمستديم في دوس الأمة بالأقدام. وفي غضون خمس أو ست سنوات من الآن، فإن جميع الأموال الموجودة في البلاد سوف يتم الاستيلاء عليها عنوةً وقهراً من جانب الرأسماليين المتضامنين في التهام وابتلاع كل ما عداهم" (٦٦١).

نحو استنتاجات عامة

في الكتب الثلاثة التي تشكل القسم الأول [للمشروع الأصلي لهذا العمل]، حاولت تقييم وإعادة تقييم بعض الحقائق الواقعية الأساسية في تاريخ فرنسا: مناطقها الجغرافية المختلفة وأعداد سكانها، وحيواتها الاقتصادية.

ولطالما قلت لنفسي وأنا أواصل عملي أنه سوف يكون بالإمكان في النهاية سد الثغرات وربما تصويب الطابع التقريبي لبعض التفسيرات التي قدمتها. والحال أن خاتمة كتاب من الكتب، وتلك هي المرحلة التي وصلتُ إليها الآن، غالباً ما تبدو وكأنها لحظة التعبير عن الأسف والشك وانعدام اليقين. لكنني أدركت، في سياق كتابة هذا العمل، أنني لن أغير كثيراً من الصور التي أوحت بها إليَّ الملاحظة أو فرضتها عليَّ. وفي أقصى تقدير، سوف يكون هناك مجال لقليل من اللمسات التكميلية. ومن ثم فإن هذه الخاتمة ليست من النوع الذي يشكك في كل شيء. فهي، ببساطة، سوف تلخص ما كان رحلة طويلة وسوف تتميز، على الأقل، بفضيلة الإيجاز.

التنوع والوحدة

أجل، إن فرنسا متنوعة بالتأكيد. وهذا التنوع مرئي ومقيم وبنيوي. وكان فوبان قد كتب بالفعل عن "تنوع الأرض التي تتألف منها جميع المقاطعات في المملكة"(١). كما أشار إليه ميشليه ولوسيان فافر بدورهما، وهو ما فعله الكثيرون أيضاً: إنه تنوع يفتِّتُ ويفرِّقُ ويضع إقليماً ضد آخر. ولكن ما هو سبب هذا التغاير في الخواص، هذا التباين الأبدي والاستحواذي، الذي يُسَلِّمُ الفرنسيون به باعتباره خاصية رئيسية لبلدهم ـ وإن كان من الوارد أنهم مخطئون حين يظنون أنه لا مثيل له في أي مكان آخر في العالم؟ في عام ١٩٨٢، في جامعة جوتنجن، وجدتني أتحدث عفو الخاطر عن تنوع فرنسا "الذي لا نظير له"، وهو ما يثبت أن المرء قد يكرر، دون تردد، الحكمة الجاهزة المألوفة ويضيف صوته إلى جوقة الإدعاءات الصادرة، بكل براءة غالباً، عن مواطنيه. وفي المناقشة التي تلت حديثي، أشار المستمعون إليَّ، بإلحاحٍ وبشكل ممتع، إلى أن ألمانيا أيضاً بلد تنوع عظيم، وهو ما كانوا على استعداد لإثباته. وأنا أعرف بالطبع أن إيطاليا وإسبانيا وبولنده وإنجلترا من حقها كلها أن تزعم أنها بلاد تنوع. ومن ثم فإن أي تفسير، إن كان هناك تفسير، لابد من البحث عنه خارج حدود فرنسا، حتى وإن لم تكن كل

حالات التنوع هذه على درجة واحدة من الكثافة في نهاية الأمر.

ولعل ما حدث، داخل فرنسا وخارجها، كان كالتالي: إن جماعات بشرية جد صغيرة، مجتمعات قبل تاريخية محدودة الأحجام، قد استقرت في مناطق معينة، خاصة المناطق التي تتميز بعدد من الخصائص المختلفة، حيث إن التنوع يعني كثرة الموارد. ثم أصبحت المنطقة المعنية ذات طابع خاص، وتكيفت مع عدد الناس الموجودين فيها، ومع الأدوات والوسائط التي ابتكروها، ومع إمكانيات حركة جماعة كانت قد تخلت عن الترحل واستقرت بمجرد ما أن بدأت تفلح الأرض، إلاّ أنه كان ما يزال على الناس أن ينتقلوا فيها من بيوتهم إلى بساتينهم وحقولهم وأن يعودوا إلى بيوتهم مرة أخرى. والحال أن هذا الاستقرار وهذا التكيف قد حددا شروط المكان لقرون تالية، لأن المكان لن يتحرر فيما بعد أبداً من النمط الذي أقيم في الأزمنة الأولى. فالشجرة تمد جذورها مرة وإلى الأبد.

وإذا كان هذا التفسير المعقول على ما يبدو صحيحاً، فإن الاقتصاد كان العامل الحاسم في المقام الأول، ولابد أن الاستقرار البشري قد راعى في الأصل القواعد التي صاغها فون تونين.

ثم إن هذه المجتمعات الأصلية ومواطنها لم تكن مغلقة على أنفسها. فقد كانت هناك دائماً انفتاحات تربط هذه الجماعات الصغيرة بالعالم الخارجي. والواقع أن العالم الخارجي يُحكم قبضته على الجماعة. لأنه حتى إذا كان أفرادها لا يتحركون البتة بعيداً عن موطنهم، إلاّ أنهم مرغمون على إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة، حتى ولو كانت محدودة، ومن ثم يجب أن ننحي جانباً تفسير التنوع من زاوية **العالم الطبيعي** وحده: فهذا العالم الطبيعي لا يقدم سوى الخلفية. وهكذا يعد الاقتصاد مرة أخرى عامل تفسير مهماً: فهو وثيق الصلة بالموضوع لأن أية جماعة لا يمكنها أن تحيا في عزلة ولأن التنوع يجذب التنوع، كما يجذب الموجب السالب في الكهرباء. وبالإمكان رصد فعل هذه السيرورة في ما يمكن تسميته بالظروف المعملية، إن جاز هذا التعبير، حيثما كانت دوائر التبادل غير كاملة، حيثما كانت شبكة القرية ـ البورج ـ المدينة غير قائمة على نحو لائق: البوربونّيه الغربية مثلاً، أو، وهذا مثال أفضل، الفيليه، في القرن التاسع عشر. لقد كان يتعين سد الثغرات في الشبكة باللجوء إلى الأسواق الكبرى المؤقتة، نظراً لغياب حل أفضل. فهذه الأسواق الكبرى المؤقتة، المقامة عادة في موقع "غير حضري"، كانت مسرحاً "على مدار أيام عديدة، لتجمعات صاخبة في الهواء الطلق، في أماكن

تفتقر إلى أية تسهيلات أو مرافق خاصة". وكانت تشكل استنساخاً لـ "النمط جد العتيق الموجود أيضاً في أقاليم معزولة في جنوبي المسيف الأوسط (الجيفودان أو الرويرج أو فيفاريه العليا) في عصر الفلاحين التقليديين"(٢). فهل أنا محق عندما أعتبر هذه الأمثلة، والتي كان ما يزال بالإمكان رؤيتها إلى عهد قريب، برهاناً على صحة الفرض؟ إن الجماعات التي تفتقر إلى شبكة مواصلات جيدة قد ذللت هذا الحرمان باللجوء إلى Kermesse تعويضية، هي السوق الكبرى المؤقتة. لقد كان الاقتصاد يفرض نفسه.

إلاَّ أنه في حين أن الاقتصاد كان بلا مراء عاملاً حاسماً، إلاَّ أنه لم يكن العامل الوحيد. فالحاجة إلى التواصل الاجتماعي، **La sociabilité**، الحاجة إلى لقاء ناس آخرين، قد مارست أيضاً قدراً من الضغط. فالذهاب إلى البورج أو إلى المدينة قد أتاح للفلاح فرصة السفر والرحيل والهرب من حياة يكون المرء فيها معزولاً غالباً عن الناس الآخرين. والذهاب إلى المدينة كان يعني الذهاب إلى الصخب وإلى التحدث مع الناس وإلى سماع الأخبار وإلى سهرات الشرب مع الأصدقاء العابرين في الحانات. والمشكلة هي أن التواصل الاجتماعي لا يخلف شواهد تاريخية بحجم الشواهد التاريخية التي تخلفها الضغوط الاقتصادية. ومن ثم يصعب رصده. ويبدو لي أننا نجد آثاراً له في البيئات المبعثرة أكثر من الآثار التي نجدها له في القرى الكبيرة، أو أن المرء يتصور على الأقل أن التواصل الاجتماعي كان أكثر حيوية وكان ضرورياً أكثر بين سكان القرى الصغيرة جداً أو البيوت المبعثرة مما في أي مكان آخر. و"وحدة" فرنسا تبدأ بهذه الاتصالات الأولية، والتي كان الإنسان يفرض نفسه عن طريقها كحيوان اجتماعي. لكن هذه الاتصالات لم تكن من نوع اتصالات خلية النحل أو كثيب النمل. لقد كانت بعيدة عن مثل هذه الأنماط الشمولية.

العالم الخارجي، حضورٌ ضاغطٌ متواصل

في الفصل الذي يحمل عنوان "هل جغرافية فرنسا هي التي خلقتها؟" [في المجلد الأول] أنهيْتُ القصة بحصار طولون في عام ١٧٠٧. فهل كان ذلك مَعْلَماً تاريخياً على الطريق؟ كلا بالمرة. إن فرنسا محاطة بالبحر وبأوروبا القارية، وقد أردت التشديد على هذه الحدود، حتى أوضح أهميتها. لقد كانت حاسمة في تاريخ فرنسا الداخلي. لكن الحدود تطل على الخارج كما تطل على الداخل.

وقد أشرت بقدر من الإيجاز، مثلما فعل آخرون قبلي، إلى فشل فرنسا في أن

تصبح **قوة بحرية**، في أن تحرز السيطرة على البحار والتي كانت ضرورية للسيطرة العالمية. واعتزمُ العودة إلى هذه المسألة باستفاضة في ختام مشروعي. إلاَّ أنه كان بوسعي وكان يجب عليَّ أيضاً أن أشير إلى الضغط القوي من جانب أوروبا، والتي صاغت وشكَّلت مصائرنا كما يشكِّلُ النحات الصلصال بإبهامه. فبالإمكان الشعور بأوروبا في داخل فرنسا مثلما يمكن الشعور بالعالم الواسع في داخل فرنسا.

ومنذ أيام يوليوس قيصر أو قبلها، وإلى غارات البرابرة الكبرى في القرن الخامس، كان التاريخ الفرنسي جزءاً من تاريخ البحر المتوسط. فما كان يحدث في البحر المتوسط، حتى في أماكن بعيدة جداً عن السواحل الفرنسية، كان له أثره على الحياة في ما أصبح الآن فرنسا. إلاَّ أنه بعد الغزوات الكبرى (فيما عدا استثناءات قليلة كالحروب الإيطالية المتأخرة) كان على فرنسا أن تواجه بالدرجة الأولى أوروبا الوسطى والشرقية. واعترف بأنني خلال أسفاري، والتي تميل إلى خلق الأوهام، حلمت بأوروبا تبدأ عند ضفاف السوم أو الميز أو الراين وتمتد إلى سيبيريا وآسيا البعيدة. ومثل هذه الأفكار ترد على الخاطر لأنني، من الراين إلى بولنده، كنت أصادف دائماً عين العمارة الريفية التي صادفتها في ريف اللورين في صباي: القرى المتضامة نفسها، الزراعة المكشوفة نفسها، حقول الحنطة نفسها، الدورة المحصولية الترينالية نفسها، الصور نفسها. وعندما يركب المرء طائرة تحلق فوق بولنده، فإنه يرى الحقول في شرائط ضيقة طويلة وهي تخترق في وضوح ساحات الغابات المعتمة، إنها صورةٌ مستحوذةٌ تطوف بفكري دائماً وأبداً.

وإذا كان يتعين علينا تخيل شكل لفرنسا ضمن اقتصاد العالم الخارجي، فسوف أمثلها على شكل دائرة. وسوف أضع في المركز باريس، البعيدة بالطبع من الزاوية الهندسية عن المركز: فالمركز **الحقيقي** ـ مدينة بورج ـ لم يكن مهماً من الناحية التاريخية إلاَّ خلال فترة قصيرة، في عهد هنري السابع. وحول محيط الدائرة سوف نجد الموانيء البحرية الكبرى ـ مارسيليا، بوردو، لا روشيل، نانت، سان مالو، رووان، دنكرك ـ وعلى الجانب القاري، سوف نجد مدن الحدود البرية: ليل وستراسبورج وخاصة ليون. لقد كانت هذه المدن كلها منجذبة إلى العالم الخارجي: فهي لم تلتفت إلى فرنسا الجوانية إلاَّ بشكل جزئي. والتقابل بين الداخل والخارج تقابل كلاسيكي. وكثيراً ما أشار المؤرخون إلى إسبانيا الجوانية وإسبانيا المحيطية مثلاً. ولكن هل كانت هناك أيضاً حركة بندولية، حيث تكون اليد العليا في البداية للخارج ثم للداخل؟ أليس

من الوارد أن السبب في أن فرنسا الجوانية قد بدت جد خربة للمركيز دارجنسون وسط ما نعتبره الآن توسعاً عظيماً في القرن الثامن عشر هو أن الاقتصاد الفرنسي كان يجري شده بسرعة مفرطة في اتجاه المحيط، في اتجاه العالم الخارجي؟

إن النموذج الذي وصفته إنما يتعارض على أية حال مع مفاهيم عن **الاقتصادات ـ العالمية** يجري فيها تمثيل المحيط (الأطراف) على أنه فقير ومتخلف ومستغّل. وواجب الباحثين الاقتصاديين والمؤرخين هو محاولة التوفيق بين مثل هذه التناقضات. ولكن أليس من المؤكد أن أية جماعة عاقلة ملزمةٌ بإيلاء انتباه خاص إلى حدودها الخارجية إذا كانت تريد أخذ مكانها في النظام العالمي؟ إن المحيط هو المكان الذي يلتقي فيه القومي بالدولي.

وهذه مشكلات ذات تعقيد رادع وأرجو أن أعود إليها في القسم الأخير من هذا العمل والذي سوف يحمل عنوان "فرنسا خارج فرنسا"، ومن الأرجح أن من الحكمة أن أترك إلى ذلك الحين رحلتي الخاصة حول العالم، بعد أن استكمل رحلتي ذهاباً وإياباً عبر كتلة تاريخ فرنسا الخاص والرادعة بالدرجة نفسها، أي تاريخها منظوراً إليه ضمن حدود الأرض الفرنسية.

إلاَّ أنني أعتقد أن من المفيد في هذه المرحلة توضيح أن هذه الحدود لا يجب النظر إليها على أنها حواجز ـ فهي لو كانت حواجز لكانت فرنسا قد مارست تأثيراً أقل في العالم وكابدت محناً أقل جسامة في آن واحد.

انهيار فرنسا الفلاحية

أعتقد أن المشهد الذي يطمس كل ما عداه من مشاهد، في فرنسا الماضي بل وفي أيامنا، هو انهيار مجتمع فلاحي. وقد كانت هناك وفرة من الانقلابات الأخرى ـ في الصناعة والتحول الحضري ووسائل النقل والمواصلات والتكنولوجيا والعلوم. ونحن نعرف أن صناعة الغد لن تكون كصناعة اليوم: فالانقلاب سوف يتواصل.

إلاَّ أنني إذا كنت أتوقف هنا عند فرنسا الريفية، فما ذلك إلاَّ لأنني أعتقد (ما لم تحدث مفاجآت، كأزمة بترولية خطيرة أخرى) أن من المحتمل أن تبقى لوقت طويل قادم على ما هي عليه الآن، مع مستوى التوازن الذي بلغته بالفعل. والحال أن التوازن الحالي إنمل يتطلب تفسيراً يصعب طرحه. على أننا لو طرحناه طرحاً صحيحاً، فسوف يلقي شيئاً من الضوء الجزئي ولكن المفيد على تغيرات أخرى حدثت في فرنسا.

لقد وصفتُ باستفـاضة كافية كيف أن فرنسا فلاحية قديـمة، فرنسا بورجاتٍ وقرى وقرى صغيرة وبيوت مـبعثرة قد واصلت الوجود دون تغير يـذكر حتى عام ١٩١٤ على الأقل، ويقول البعض حتى عام ١٩٤٥. وبعـد عام ١٩٤٥، سقطت ضحية لـ "الأعوام الثلاثين المجيدة"، تلك الفترة التي شهدت توسـعاً غير مسبوق استمر إلى السبعينيات، ومما لا جدال فـيه أنه سوف يكون أكثـر بناءً وهدماً بكثيـر مما كان عليه، لـو استأنف مسيرته مرة أخرى.

وهذا لا يعني أن الريف الفرنسي قبـل عام ١٩٤٥ أو حتى قبل عام ١٩١٤ لم يشهد تقدمـاً ملحوظاً. فقـد حدث تقدم في مسـاحة الأراضي المنـزرعة وتقدم في الانتـاجية وتقدم في أساليب الزراعة، مع استخدام المخـصبات والذي وصفتُ مراحله المختلفة. ومنذ عام ١٨٢٢ على الأقل، جرى إحراز تقدم في تصـميم المحراث، وفيما بعد جرى ابتكار سلسلة مـن الآلات الفعالة ذات المحركات التي تعمل بالبـترول للدرس وللحصد وللتحزيم.

والأهم بكثير من هذا هو الأسلوب الذي تسنى به للمجتمع الفرنسي استيعاب فقراءه الريفيين - وهم جماعـة سكانية تهيم على وجهها وتعتبر أحيـاناً خطرة - منذ أوائل القرن العشرين. والـحال أن جاذبية المدن هي التي أدت شـيئاً فشيئاً إلى تخلـيص الريف من فائضه السكاني، والذي كان في السابق مصـيبة لا علاج لها. وطبيعي أن الأقاليم الأقل يسراً قـد تم تحريـرها بعد الأقـاليم الأخرى. وفـي عام ١٩٠٧(٣)، كـان مـجـلـس **département** النيفر ما يزال يشجب "الخروج المـتواصل على طول الطرق العمومية لـ "مسافرين" يعيشون على النهب ويروعون الريفيين وغالباً ما يكونون مصدر قلاقل في المدن"، ناهـيك عن الأمراض المعـدية التي كانوا ينـقلونها. وفي إقـليم فقير كـإقليم الجيفودان، توضح السجـلات القضائية تفاصيل السرقات والجرائم العنـيفة التي ارتكبها المتشردون "إلى أن رحـلوا أخيراً عن **département** [اللوزير] واستـقروا في المدن، نحو عام ١٩١٠"(٤).

ومن بين التطورات التي أدت إلى حدوث تغيرٍ ظـهورُ الممتلكات الزراعية الواسعة، والتي كان بـعضها موجوداً بـالفعل قبل عام ١٧٨٩، خـاصة حول باريس. فهـي تمثل مجيء رأسمالية نشيطة إلى الريف.

وكل هذه التغيرات أدت تـدريجياً إلى دفع الاقتصاد الفلاحي الـقديم إلى الخندق. وأعتـقد أن إحدى الضـربات الأكثر حـسماً (لأنـها كانت واحـدة من الأخيرة، ولـكن

لأسباب أخرى أيضاً)، كانت تتمثل في إدخال الجرار، وهو آلة يمكنها جر كل شيء: المحراث الأكثر تقدماً، الحاصدة ـ الدارسة الضخمة (وهي مصنع متحرك)، أو العربات المحملة ببالات عالية أو (هذه الأيام) بكتل مضغوطة من التبن والقش. وإذا كان قد تسنى ضم الممتلكات (السيرورة المعروفة في فرنسا بالـ **remembrement**)، وإذا كان حجم المزرعة التي يمكن الآن لأسرة التعامل معها قد اتسع، فالفضل في ذلك إنما يرجع إلى حد بعيد إلى الجرار. إذ كيف يمكن لولاه مجرد حرث الحقول الشاسعة التي نراها الآن في كثير جداً من المناطق الزراعية؟ هذا يتطلب جيشاً كاملاً من المحاريث التي تجرها الخيول والتي تعمل معاً جيئة وذهاباً، وهو ما أتذكر أنني رأيته على أراضي المستوطنين الفرنسيين في الجزائر في وقت متأخر كعام ١٩٣٣. إلاَّ أنه بحلول ذلك الوقت، كان الجرار قد أخذ يصل إلى الجزائر أيضاً، وقبل انقضاء وقت طويل، كان بالإمكان رؤية الجرارات وهي تعمل ليلاً ومصابيحها مضاءة. والحال أن فرنسا الفلاحية ككل لم تكن تعمل بعدُ بهذا النوع من السرعة. فالأمور لم تتحرك بسرعة بالفعل إلاَّ بعد عام ١٩٤٥. فحيوانات الجر، أكانت خيولاً أم ثيراناً، قد اختفت بالكامل تقريباً منذ الحرب. وفي آخر مرة زرت فيها القرية التي ولدت فيها في الميز، في عام ١٩٨٠، لم يكن هناك غير حصان واحد، وكان هذا الحصان يرعى في مزرعة تخص أحد أبناء عمومتي المتقدمين في العمر. وكان توسع التجارة قد حبذّ في كل مكان الأقاليم التي كانت متميزة بالفعل وترك الأقاليم الأفقر للغرق أو للسباحة، وعادةً للغرق. وفي بعض أجزاء فرنسا، ظهرت قفار وأراضي خراب، متروكة للأشجار الخفيضة وللخنازير البرية.

ولن أقول المزيد الآن عن آثار هذا الانقلاب العظيم، أو عن مسيرته المندفعة منذ عام ١٩٤٥. والحال أن الفلاحين الفرنسيين، المتباينين هم أنفسهم، قد تأثروا بذلك بأشكال متباينة، وهو أمر تسهل رؤيته.

لكن الجانب الآخر لهذه المشكلة هو الذي يهمني وهو الذي أجده آسراً ومثيراً بالفعل. لماذا تأخر حدوث هذا الانقلاب إلى هذا الحد؟ لا شك أن علينا النظر إلى الاقتصاد برمته إذا كنا نريد التوصل إلى إجابة. ولكن الا يحتمل أن ذلك إنما يرجع ببساطة إلى أن الحياة الفلاحية قد أتاحت، لما كان جماعةً سكانيةً جد وفيرة بالتأكيد، أسلوب حياة متوازناً؟ بالقرب من سيريه، حيث أقيم، ارتدَّ وادي الآسبر الآن إلى الطبيعة: فاليوم لا تنمو على التربة الفقيرة والمهملة غير نباتات العُلّيق والشجيرات الخفيضة والرتم والوزّال. هنا، سوف نجد أن "التوازن القائم على الاكتفاء الذاتي شبه

التام، والمجتمع مع قدر محدود من التجارة التي تشبه المقايضة بأكثر مما تشبه الاستيراد والتصدير، قد ضاع إلى الأبد نحو عام ١٩٥٠"، بحسب الكلام الذي وصلني من آدرين كاريّ [في رسالة بتاريخ ٢٠ ينايـر/ كانون الثاني ١٩٨٥]. لقد رحل السكان، تاركين كل شيء على حاله، كما لو كانوا يـرحلون عن موقع يتعذر الدفاع عنه في زمن حرب. لكن الموقع كان قـبل ذلك قابلاً تماماً للدفاع عنه. ولم تـكن الحياة في الأسبر بائسة: لقد كـان الناس فقراء بالتأكيد وكـانت الحياة شاقة، لكن ذلك لا يـعني البؤس. وكما اعتاد واحد مـن أصدقائي، ولد في عام ١٨٩٩ في أسرة فلاحيـة، القول بأسلوب ساخر دون أن يكون مجاوزاً للحقيقة: "إن الشيء الوحيد الذي ينقصنا هو المال".

وأظن أن المؤرخين ربما كانوا جد متسرعـين في الإشفاق على حظ الفلاح العاثر. ولعلهم قد غلبتهم مبالغة نزيهة ومخلصة في الحديث عن صعاب الماضي.

والحال أننا لا نحوز غيـر القليل من الشواهد الموثوق بها حول مـدى إمكانية تحمل توازن الحيـاة الريفية في المـاضي. وقد تماديت في توجـيه أسئلة إلى إناس مـن جيلي، قضوا أعوامهم الأولى على أية حال في فرنسا جـد مختلفة عن فرنسا اليوم. ولا مراء في أن المرء لو وجد نفسه في بيت فلاحي فرنسي فـي زمن ريمون بوانكاريه [في العشرينيات من القرن العشـرين]، لكانت لديه مبررات كثيـرة للشكوى وللشعور بالـمرارة. لقد كانت فلاحة الأرض شاقة، ولم تكن هناك نهاية لها، بالرغم من حرية خادعة. وطبيعي أنه كان هناك مجال للاختيار، لكن الاختيار لم يكن موجوداً إلاَّ بين أنواع من العمل تقصم الظهر كلها. عـلى أن الناس لم يكونـوا يشكون أحدهم للآخـر، أكان من غياب الميـاه الجارية (كان يتعين الحصـول عليها من بئر أو باستخدام مضخة الـقرية) أم من سوء الإضاءة ليلاً (لا كهربـاء) أم من الملابس الـرمادية المسمـرة، التي لا يتم تـبديلها إلاَّ عـرَضاً، أم من غياب أسباب الراحة والتسلية الموجودة في المدن. لقد كان الجميع يملكون ما يكفي لأن يأكلوا، بفـضل مزرعة الخضروات والدواجن ومـنتجات الألبان، وبفضل الـحقول، التي أخذت تشـمل البطاطس كـمحصول، وبفضـل الفواكه والخـضروات المحفوظـة ولحوم الجزار في أيام الأحد وخنزير الأسرة الذي عادة ما كان يُذْبَحُ ويؤكل في البيت. ولكن هل يمكنـني اعتبار ذكريات طفـولتي مصدراً موثوقاً بـه؟ أو ذكريات جان بيتي عن مـرتفعات بورجونيا قـبل عام ١٩١٤؟ أو ذكريات ميشيل سـاجلولي، عمدة سيريه الأسـبق والرئيس الأسبق لمجلس البرانس الشرقية؟ أو ذكريات أستاذ للفلسفة نشأ هو الآخر في اللورين؟

سوف يتعين عـلينا ترك هذه المسألة مفـتوحة وقابلة للنقاش. وإلى أن يـتوافر لدينا

المزيد من الشواهـد، سوف أواصل الاعتقاد بأن أسلوب الحياة الـفلاحي القديم قد دام عبر الجمع بين العمل الشاق والحكمة والراحة النسبية في بلد كان على أية حال ثرياً من حيث موارده. والحق إننـي آخذ على نفسي استسلامي إذ انظر إلـيه بأسف على زواله، مع أن بقاء الـتوازنات القديمة لـيس من شأنه أن يظهـر، من منظور استرجـاعي، على مستوى المنطـق والحكمة، إلاّ كحل معقول آنذاك. ولـيس من الواضح بحال أن زراعة الحاضر، والتي تتطور في اتجاه التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، هي بالضرورة وفي كل مـكـان الحل الأفضل. ومـع أن الزراعة لا تهتم الآن إلاّ بأفضل الأراضـي وتهمل ما عداها، فما تزال هناك تفـاوتات عظيمة في الانتاجية. وقد استمتعـت كثيراً بقراءة بعض الكتب التي نشرت مؤخراً والتي تصف لنا الريف، وهي كتب تتميز بروح رومانسية دون أن تكون دقيقـة الوصف بالضرورة (ككتاب إيـميلي كارل **Une soupe aux herbes sauvages** عن إقـليـم المـورين فـي الألب، أو كـتاب كـلود كـورشيـه **Retour à Malaveil**) ـ والواقع أنهـا جد مسلية بحـيث يتعذر اعتبـارها شهادة غير متـحيزة عن فرنسا الفلاحية اليوم أو في الماضي. لكننـي أعترف بأنني قد أسرتني بعض الجمل التي بدت لي دقيقـة دقة زائدة عن الحد: "في الأزمنـة الماضية، كان بوسع الـمرء أن يحيا بانتاج طـعامه بنفسـه. أمّا اليوم فهنـاك أقساط يجب سدادهـا كل شهر. وبمجـرد البدء تتلاشى إمكانـية التوقف. فبحلول الوقـت الذي تكون قد أنهيت فيه سـداد أقساط ثمن الجرّار، ستجد أنه لم يـعد يصلح إلاّ للتخلص منه باعتباره خُـردة. وما أنت في النهاية غير مـجرد عامل يعمـل لحساب بنك الـتسليف الزراعـي". ويمكنني أن أضـيف: في الأزمنة الماضية، كنـت تعمل لحساب السيد النبيل الإقطـاعي؛ وفي أزمنة أقرب، كنت تعمـل لحساب مالـك الأرض. وفي الماضي الـقريب واليـوم، كنتَ وما زلتَ تـعمل لحساب الدولة والبنوك. ويـكتب كلود كورشيه: "ليست هناك مشكلة بـالنسبة للبنوك. إنها تفتح فروعاً في كل مكان. وكلما تغير الزمن، كلما كانت الحكاية هي عين الحكاية القديمة. فالأرض لم تعد قط على من يفلـحونها بشيء". ويبدو أن الأمور ليست كلها جديدة في فرنسا الحالية الجديدة.

La Longue durée

أرجو أن يكون الـقارىء، وقد وصل إلى ختـام هذا القسم الأول، قد اعـتاد على اللغة الخاصة التي تتعامل مـع التاريخ من منظور الأجل أو الأمد الطويل، **la longue**

duré. فهدفـنا الطموح كـان يتمثل فـي استخدام هذا الـنهج في الوصـول إلى ذلك تاريخ الأساسي الـذي جرّت حركته وصاغت جميع الفـرنسات المختلفة المـتعاقبة في ماضي؛ وسوف يواصل القسم التالي من **هوية فرنسا** السعي والبحث عن تلك الأنهار تحتيـة، في علاقتها، هذه المـرة، بالدولة وبالثقافة وبـالمجتمع وبعلاقـات فرنسا مع لعالم الخارجي.

وعندما يحاول المرء توضـيح المقصود بالـ **longue durée**، فإن مجازات كـثيرة تخطر بالبال. ولعل الأكـثر حكمة أن نتجنبها كلها، بيد أن مـن الصعب الإفلات منها. التليفيزون يقدم لـنا المزيد: صور منحدرات نهر زائير المزبدة الـخطرة والاستكشافات الخيالية لكهـوف تحت الأرض وتنقيبات الغواصين في أعماق الـمحيط. ولكن أرجوكم ألاّ نتكلم عن "موجة قعر" التاريخ. فهذا مصطلح صعب جداً. وأنا افضِّلُ تصور مدى واسع لميـاه تتحرك بالكـاد ويمكن للإبحـار عليها أن يتـم بشكل طبيـعي. ومع أن هذا الإبحار هادىء إلى أبعد حد، ما دامت سرعته هي سرعة التيار الزمني البطيء نفسه، إلاّ أنه يسحب مـع ذلك كل شيء إلى الأمام بشكل لا يُـقَاوَمُ، المراكب الخفيـفة التي هي مراكبنا وسفن ربابنـة التاريخ العظيم المتغطرسين. وهذا هـو السبب في أنه لابد من أن توجد استمـرارية معينة في التقـدم التاريخي البطيء، وتـكرارية رتيبة معينـة واستجابات معينة يسهل التنبؤ بها لأنها واحدة دائماً أو غالباً.

وهناك بالطبع انقطـاعات وبتر للاستمرارية أيضاً، لكنها لا تصـل البتة إلى حد قطع التاريخ ككل إلى قطعتين. ومن ثم فإن تاريخ الـ **Longue durée** هو الصلة التي يتم بالإحالة إليها ليس الحكم على أي مصير قـومي، بل تحديد موقعه وتفسيره. وهو يتيح لنا، إن لم أكن مخطئاً، إمكانية تمييز الجوهري من العرضي. إنه يساعدنا على استيعاب فرنسا بشكل غير عادي، وتوسيع تاريخها، والوصول إلى **ما قد تكون** عليه هوية فرنسا. وفي النهايـة، فإن هذا التاريخ، إذ يجيء من أعمـاق الزمن ويمد إلى المسـتقبل مساره المتدفق بهدوء، إنما يـطرح جميع المشكلات القديمة في آن واحد. فهـل يمكننا القول بأنه يقـيد - لاحظوا أنني لا أقول يلـغي - كلاً من حرية البشـر ومسئوليتهم؟ فـالبشر لا يصنعـون التاريخ، بل إن التاريـخ بالأحرى هو الذي يصنع الـبشر ومن ثم يعفـيهم من اللوم.

الحواشي

طرح عدد من حواشي هذا العمل مشكلات صعبة. فقد كان فرنان برودل يعمل بشكل يكاد يكون وحيداً على بطاقات، حيث غالباً ما كان يسجل المراجع بشكل بالغ الاختصار: اسم الكاتب (الذي كان يستعيض عنه أحياناً بأحرف أولى أو بعلامة خاصة) ورقم الصفحة. وهذه الرموز الشخصية لم تكن واضحة تماماً إلاّ له. وحتى لا نؤخر صدور هذه الطبعة أكثر من اللازم، قررنا ترك عدد معين من الحواشي غير مستكمل، آخذين بعين الاعتبار سد هذه الفجوات في طبعة قادمة.

ونوجه بالغ شكرنا إلى آني ديشان وماري ـ تيريز لابينيت وجوزيان أوشوا، المتعاونات لزمن طويل مع فرنان برودل، على اجتهادهن الصبور في هذا العمل الخاص بالتحقيق.

Notes du troisième chapitre

1. Daniel THORNER, « L'économie paysanne. Concept pour l'histoire économique », *in : Annales E.S.C.*, mai-juin 1964, n° 3, pp. 417-432.
2. Louis CHEVALIER, *Les Paysans, étude d'histoire et d'économie rurale*, 1947, pp. 223-224.
3. D. THORNER, art. cit., p. 418.
4. Frédéric LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *Voyages agronomiques en France*, 1843, I, pp. 40 *sq.*
5. Maurice PARODI, *L'Economie et la société française depuis 1945*, 1981, p. 81.
6. Daniel HALEVY, *Visites aux paysans du Centre (1903-1934)*, 1935, rééd. au « Livre de poche », 1978.
7. G. VALRAN, *Misère et charité en Provence au XVIII[e] siècle*, 1899, p. 29.
8. Jacques LAFFITTE, cité par S. CHARLETY, *La Restauration*, 1921, *in :* Ernest LAVISSE, *Histoire de France contemporaine*, IV, p. 307.
9. Jacques LAFFITTE, *Réflexions sur la réduction de la rente et sur l'état du crédit*, 1824, p. 6.
10. A.N., F^{20} 130.
11. Alain CORBIN, *Archaïsme et modernité en Limousin au XIX[e] siècle (1845-1880)*, 1975, I, p. 58 note 31 : « Car [en 1866] les gens de la campagne ignorent l'usage des fosses d'aisance. »
12. Michel-Christophe KIENER, Jean-Claude PEYRONNET, *Quand Turgot régnait en Limousin : un tremplin vers le pouvoir*, 1979, p. 32.
13. C'est-à-dire labourer superficiellement.
14. Paul DUFOURNET, *Une communauté agraire sécrète et organise son territoire à Bassy (Haute Savoie)* 1975, p. 551.
15. Anne-Marie BRISEBARRE, *Bergers des Cévennes. Histoire et ethnographie du monde pastoral et de la transhumance en Cévennes*, 1978, p. 26.
16. Volume I, chapitre II.
17. Robert FOSSIER, *Le Moyen Age*, II : *L'Eveil de l'Europe*, 1982, p. 292.
18. Georges DUBY, *La Société aux XI[e] et XII[e] siècles dans la région mâconnaise*, 1971, p. 362.
19. Jean SCHNEIDER, « Problèmes urbains dans la France médiévale », *in : Actes du 100[e] Congrès national des Sociétés Savantes*, 1977, p. 139.
20. Jean-Pierre POLY, *La Provence et la société féodale, 879-1166*, 1976, pp. 226-227.
21. Nom vulgaire du kermès, variété de cochenille qui vit sur les chênes verts du Midi.
22. J.-P. POLY, *op. cit.*, p. 231.
23. Hektor AMMANN, « Deutschland und die Tuchindustrie Nordwest-Europas im Mittelalter », *in : Hansische Geschichtsblätter*, 1954, p. 8.
24. J.-P. POLY, *op. cit.*, pp. 233-237 et 248-249.
25. G. DUBY, *op. cit.*, p. 53.
26. *Ibid.*, p. 50.
27. *Ibid.*, pp. 46-47.
28. *Ibid.*, p. 93.
29. *Ibid.*, p. 48.
30. *Ibid.*, p. 264-266.

31. *Ibid.*, pp. 275 *sq.*
32. *Ibid*, pp. 309-310.
33. *Ibid.*, p. 316.
34. André CHEDEVILLE, *Chartres et ses campagnes, XIe-XIIIe siècles*, 1973, p. 434.
35. Nicolas de LAMARE, *Traité de la police...*, II, 1710, p. 727.
36. R. FOSSIER, *op.cit.*, II, p. 285.
37. Anne LOMBARD-JOURDAN, « Les foires aux origines des villes », *in : Francia : Forschungen zur Westeuropaïschen Geschichte*, X, 1983, p. 483. Cette liste est tirée du cartulaire de Saint-Aubin d'Angers.
38. François-P. GAY, *La Champagne du Berry*, 1967, p. 50.
39. Guy DEVAILLY, *Le Berry du Xe au milieu du XIIIe siècle*, 1973, p. 197.
40. *Ibid.*, p. 553.
41. N. de LAMARE, *op. cit.*, I, p. 539. Défense du Prévot de Paris de nourrir pigeons, oisons, lapins et porcs dans la ville de Paris, 4 avril 1502.
42. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France 1643-1644*, éd. de 1925, p. 110.
43. Jean PITIÉ, *Exode rural et migrations intérieures en France. L'exemple de la Vienne et du Poitou-Charentes*, 1971, p. 672.
44. A .N., Y 10558 A.
45. A. CORBIN, *op. cit.*, I., p. 69.
46. A. LOMBARD-JOURDAN, art. cit., p. 441. Les *Syri* ou marchands levantins apportaient en Occident, jusque vers la fin du VIe siècle, les denrées précieuses en provenance de l'Orient.
47. Jacques MULLIEZ, « Du blé, "mal nécessaire". Réflexions sur les progrès de l'agriculture de 1750 à 1850 », *in : Revue d'histoire moderne et contemporaine*, XXVI, janvier-mars 1979, p. 8.
48. Ainsi, pour notre vaste Midi, Charles HIGOUNET, « Sources et problématique de l'histoire des campagnes », in : *Actes du 100e Congrès National des Sociétés savantes*, 1979, pp. 181 *sq.*
49. Oswald SPENGLER, *L'Homme et la technique*, 1958, p. 90.
50. François JACOB, *La Logique du vivant. Une histoire de l'hérédité*, 1970, p. 261.
51. Karl MARX, *Economie et philosophie (manuscrits parisiens)* (1844), *in : Œuvres*, II, Bibl. de la Pléiade, 1968, p. 62.
52. Maurice GODELIER, *L'Idéel et le matériel. Pensée, économies, sociétés*, 1984, pp. 9 *sq.*
53. MALOUET, *Mémoires*, I, 1868, p. 111.
54. Paul DUFOURNET, *Pour une archéologie du paysage. Une communauté agraire sécrète et organise son territoire*, édition de sa thèse de 1975, 1978, p. 9.
55. Jean GEORGELIN, *Venise au siècle des Lumières*, 1978, p. 14.
56. A.N., F20 561, Dordogne.
57. André BOUTON, *Le Maine. Histoire économique et sociale XVIIe et XVIIIe siècles. L'administration de l'Ancien Régime. Ses classes sociales, ses misérables*, 1962, p. 495 ; Alain MOLINIER, *Stagnations et croissance. Le Vivarais aux XVIIe et XVIIIe siècles*, 1985, p. 33.
58. A.N., F10 242, Aveyron, 1796.
59. *Gazette de France*, 12 octobre 1772, p. 378.
60. *Ibid.*, 16 janvier 1649, p. 60.
61. *Ibid.*, 21 janvier 1651, p. 135.
62. A.N., G7 521, Tours, 30 juin 1693.
63. A.N., F20, 560. *Tableau des pertes causées dans chaque département par les inondations, grêles, incendies, épizooties... de 1807 à 1810 et*

1814 à 1819. Un tableau analogue, pour les années 1826-1835, pas tout à fait comparable parce qu'il inclut les gelées dans la liste, donne des chiffres beaucoup plus élevés (plus de trois fois), mais avec le même classement (grêle et incendies en tête), *ibid.*

64. *Voyage d'Angleterre, d'Hollande et de Flandre fait en l'année 1728*, Victoria and Albert Museum, 86 NN 2, fol. 4.
65. *Histoire de la Champagne*, publiée sous la direction de Maurice CRUBELLIER, 1975, p. 204.
66. René CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise, la Haute-Loue. Etude de géographie humaine*, 1958, pp. 16-17.
67. A.N., H 1517, 222-227.
68. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, III, 1827, pp. 1-2.
69. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1877, p. 39.
70. J. PITIÉ, *op. cit.*, p. 672.
71. Joseph ANCILLON, *Recueil journalier de ce qui s'est passé de plus mémorable dans la cité de Metz, pays messin et aux environs, de 1675 à 1684*, 1866, p. 13.
72. A.N., G[7] 293, Montpellier, 16 avril 1679. Il s'agit du père du chancelier d'Aguesseau.
73. Stockalper Archiv, Brigue, Sch. 31, n° 2998.
74. A.N., F[10] 226, 1792.
75. Philippe ARBOS, *La Vie pastorale dans les Alpes françaises. Etude de géographie humaine*, 1923, p. 234.
76. André PIOGER, *Le Fertois aux XVII[e] et XVIII[e] siècles. Histoire économique et sociale*, 1973, p. 297.
77. M. DARLUC, *Histoire naturelle de la Provence*, I, 1782, pp. 129-130.
78. Se dit en Provence des habitants de la région de Gap et, plus généralement, des montagnards des Alpes.
79. A.N. F[IC]V (1) Hérault, Séance du Conseil général du département, session de l'agriculture, an XII.
80. *Journal de Nicolas de Baye, greffier au Parlement de Paris, 1400-1417*, p.p. A. Tuetey, 1885, I, p. 211, 17 janvier 1408.
81. Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au XVIII[e] siècle*, I, 1973, p. 108.
82. *Histoire de Marseille*, publiée sous la direction d'Edouard BARATIER, 1973, p. 151.
83. Robert TRIGER, *Observations agricoles et météorologiques sur les années remarquables de 1544 à 1789 dans la province du Maine...*, 1881, p. 4.
84. *Journal de Simon Le Marchand, bourgeois de Caen, 1610-1693*, p.p. Gabriel VANEL, 1903, p. 166.
85. Claude HARMELLE, *Les Piqués de l'aigle. Saint-Antonin et sa région (1850-1940), révolution des transports et changement social*, 1982, p. 46.
86. A.N., F[IC] III Bouches-du-Rhône 7.
87. A.N., F[IC] III Aube 4, 19 novembre 1853.
88. A.N., F[IC] III Ardennes 6, 27 février 1854.
89. Jehan RICTUS, *Les Soliloques du pauvre*, éd. 1971, p. 9.
90. D'après la formule de l'Assemblée Provinciale de l'Ile-de-France, 1787, p. 245.
91. Pierre-André SIGALAS, *La Vie à Grasse en 1650*, 1964, p. 86.
92. Antoine Laurent de LAVOISIER, *De la richesse territoriale du royaume de France*, in : *Collection des principaux économistes*, XIV, 1847, éd. 1966, p. 595.

93. A. Corbin, *op. cit.*, I., p. 67.
94. Thomas More, *L'Utopie, Discours du très excellent homme Raphaël Aythloday sur la meilleure constitution d'une république*, éd. de 1966, pp. 81-82.
95. Richard de Cantillon, *Essai sur la nature du commerce en général*, 1755, pp. 97-98.
96. Messance, *Nouvelles Recherches sur la population de la France*, 1788, p. 85.
97. Léonce de Lavergne, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, p. 75.
98. Jules-Marie Richard, *La Vie privée dans une province de l'Ouest. Laval aux XVIIe et XVIIIe siècles*, 1922, p. 5.
99. Elie Brackenhoffer, *Voyage en France, 1643-1644*, éd. de 1925, p. 111.
100. A.N., F^{10} 295, 141, et H 1517, 207-211.
101. N. de Lamare, *Traité de la police*, *op. cit.*, I, p. 569, éd. du 12 décembre 1697.
102. François Julien-Labruyère, *Paysans charentais. Histoire des campagnes d'Aunis, Saintonge et bas Angoumois. I : Economie rurale*, 1982, p. 218 note 1.
103. *Ibid.*, p. 269 et note 18.
104. P.G. Poinsot, *L'Ami des cultivateurs*, 1806, II, pp. 39-41.
105. A. Bouton, *op. cit.*, pp. 497-498.
106. P. Arbos, *op. cit.*, p. 196.
107. *Ibid.*, p. 174.
108. André Gerdeaux, « Evolution de l'agriculture et métamorphoses des paysages de la Champagne châlonnaise », *in : Châlons, 2 000 ans d'histoire, mélanges d'histoire, de géographie, d'art et de traditions*, 1980, p. 243.
109. P. Arbos, *op. cit.*, p. 173.
110. A.N., F^{10} 212 AB.
111. Pendant la Révolution, les réserves de chasse étant supprimées, il y a eu forte diminution du gibier.
112. Alfred Leroux, *Le Massif Central. Histoire d'une région de la France*, 1898, II, p. 45 ; Alain Molinier, *Stagnations et croissance...*, *op. cit.*, pp. 179-180 ; P. Arbos, *op. cit.*, pp. 172-173.
113. Jean-François Soulet, *La Vie quotidienne dans les Pyrénées sous l'Ancien Régime, du XVIe siècle au XVIIIe siècle*, 1974, pp. 84-85.
114. A. Bouton, *op. cit.*, p. 502.
115. *Ibid.*, p. 501.
116. *Ibid.*, p. 502.
117. F. Braudel, *Civilisation matérielle...*, I, p. 94.
118. A.N., F^{20} 561.
119. A.N., H 1462, imprimé, 1785, p. 3.
120. Roger Brunet, *Les Campagnes toulousaines. Etude géographique*, 1965, p. 163.
121. Pierre Deffontaines, *Les Hommes et leurs travaux dans les pays de la Moyenne-Garonne (Agenais-Bas-Quercy)*, 1932, p. 220.
122. Gustave Heuzé, *La France agricole, Région du Sud ou région de l'olivier*, 1868, p. 91.
123. J. Pitié, *op. cit.*, p. 307.
124. L. de Lavergne, *op. cit.*, p. 387 ; Robert Laurent, *Les Vignerons de la « Côte d'Or » au XIXe siècle*, 1958, p. 177.
125. Michel Aubrun, « La terre et les hommes d'une paroisse marchoise.

Essai d'histoire régressive », *in : Etudes rurales*, janv.-sept. 1983, p. 252.

126. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 224.
127. Pierre VALMARY, *Familles paysannes au XVIII[e] siècle en Bas-Quercy. Etude démographique*, 1965, pp. 15-17.
128. *Réflexions d'un citoyen-propriétaire sur l'étendue de la contribution foncière et sa proportion avec le produit net territorial, converti en argent*, 1792, p. 8 ; A. de LAVOISIER, *op. cit.*
129. *Annuaire statistique de l'INSEE*, 58[e] volume, 1951, p. 119.
130. Jean-Claude TOUTAIN, *La Population de la France de 1700 à 1959*, *in : Cahiers de l'ISEA*, 1963, pp. 54-55.
131. Au XVIII[e] siècle, dans l'élection picarde de Clermont, cultures à bras : 1850 arpents ; labours : 76 665 ; Albéric de CALONNE, *La Vie agricole sous l'Ancien Régime en Picardie et en Artois*, 1883, p. 261.
132. Les bouillies, base de l'alimentation dans les Pyrénées ariégeoises ; les châtaignes, dans le Limousin et le Gévaudan.
133. Louis-René NOUGIER, *Géographie humaine préhistorique*, préface de Pierre DEFFONTAINES, 1959, p. 8.
134. Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, I, 1952, p. 24.
135. A.N., F[10] 221 1.
136. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 12.
137. L'Angleterre en effet, à partir de 1689, a encouragé les exportations par des primes (*(bounties) Cf.* Peter MATHIAS, *The first Industrial Nation*, 1969, p. 71.
138. Jean CHAPELOT, Robert FOSSIER, *Le Village et la maison au Moyen Age*, 1980, p. 147.
139. Jean-Claude TOUTAIN, *Le Produit de l'agriculture française de 1700 à 1958. I. Estimation du produit au XIX[e] siècle*, *in : Histoire quantitative de l'économie française*, dir. J. MARCZEWSKI, *Cahiers de l'ISEA*, série AF, n° 1, juillet 1961, p. 23.
140. Georges d'AVENEL, *Histoire économique de la propriété, des salaires, des denrées et de tous les prix en général depuis l'an 1200 jusqu'en l'an 1800*, I, 1894, p. 268.
141 L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 402-403.
142. Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, I, 1952, p. 22.
143. J. MULLIEZ, « Du blé, "mal nécessaire", art. cit., pp. 3-47.
144. Ainsi autour de Prades, en 1859, « on arrose ordinairement trois fois le blé, froment et seigle, savoir à l'époque de la floraison, à celle de la grenaison et au commencement du mois de juin afin que la terre puisse conserver une humidité suffisante jusqu'à la parfaite maturité du grain. Il est des années où il faut arroser 4 et même 5 fois... » (Rapport du sous-préfet de Prades, A.N., F[IC] III Pyrénées-Orientales 8, *in : Documents d'histoire économique 1800-1914*, Service éducatif des Archives Départementales des Pyrénées-Orientales, 1974, p. 10).
145. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 139.
146. *Ibid.*, p. 50.
147. Pierre LE PESANT DE BOISGUILLEBERT, *Le Détail de la France*, 1697, rééd. 1966, pp. 253 et 254.
148. G. d'AVENEL, *Histoire économique de la propriété*, *op. cit.*, 1894-1912, 6 volumes.
149. *Ibid*, I, p. 406.
150. *Ibid.*, I, pp. 394 et 405-407.

151. *Ibid.*, I., p. 275.
152. Moscou, A.E.A., 84/2.418. p. 7 v°.
153. Henrich STRODS, *Die Einschränkung der Wolfsplage und die Viehzucht Lettlands*, 1970, pp. 126-131.
154. G. d'AVENEL, *op cit.*, I, p. 273.
155. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 350.
156. A.N., F^{11} 2740.
157. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 479. En termes de chasse, les bêtes de pelage fauve (lièvres, cerfs, daims, etc.) par opposition aux bêtes noires (loups, sangliers).
158. Les limites des propriétés forestières étaient marquées d'ordinaire par un fossé, souvent reconnaissable aujourd'hui encore.
159. André MATEU, *Un village gascon au temps de Louis XIV. Fals-en-Bruilhois ou la chronique de l'abbé Laplaigne*, 1978, p. 10 note 16.
160. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 85.
161. *Ibid.*, p. 75.
162. J.-J. MENURET, *Mémoire sur la culture des jachères*, 1791, p. 28.
163. R. CHAPUIS, *op. cit.*, p. 65.
164. Joseph CRESSOT, *Le Pain au lièvre*, 1973, p. 65.
165. Michel COINTAT, *Tresques en Languedoc ou l'histoire vivante dans le Midi*, 1980, p. 263.
166. A.N., H 1518. Culture des gros navets.
167. Classe de plantes comprenant des herbes annuelles ou vivaces et des arbrisseaux (oseille, persicaire, renouée, rhubarbe, sarrasin...).
168. J.-J. MENURET, *op. cit.*, pp. 18-19.
169. Michel CHEVALIER, *La Vie humaine dans les Pyrénées ariégeoises*, 1956, p. 217.
170. Emmanuel LE ROY LADURIE, *Les Paysans de Languedoc*, I, 1966, p. 71.
171. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 302.
172. J.-J.MENURET, *op. cit.*, pp. 28-29.
173. R.M. HARTWELL, *The Industrial Revolution and Economic Growth*, 1971, p. 127.
174. Ernest KAHANE, *Parmentier ou la dignité de la pomme de terre. Essai sur la famine*, 1978, pp. 38-41.
175. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 141.
176. E. KAHANE, *op. cit*, pp. 52-53.
177. *Ibid.*, pp. 67, 73-75, 84, 91.
178. *Ibid.*, p. 74.
179. A.N., F^{10} 242, 29 vendémiaire an IV.
180. Claude CHÉREAU, *Huillé, une paroisse rurale angevine de 1600 à 1836*, 1970, p. 120.
181. J.-J. MENURET, *op. cit.*, pp. 21-22.
182. Guy THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIXᵉ siècle*, 1966, p. 17.
183. Margoter ou marcotter : multiplier une plante en isolant une tige aérienne qui a été préalablement mise en contact avec le sol et qui y a pris racine.
184. A.N., F^{10} 210, Libreville, 30 frimaire an III.
185. « La jachère ou *guéret* (ou encore : *versaine, sombre, somart, cultivage, estivade, cotive*, etc)... », François SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements en France au début du XIXᵉ siècle », *in : Annales E.S.C.*, 3, 1976, p. 633.
186. G. THUILLIER, *op. cit.*, pp. 52-53.

187. André DELÉAGE, *La Vie rurale en Bourgogne jusqu'au début du XIe siècle*, 1941, I, p. 188.
188. Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730. Contribution à l'histoire sociale de la France du XVIIe siècle*, 1960, p. 169 note 81.
189. A.N., H 1514, Alfort, Maisons et Créteil, 14 juin 1786.
190. Cité par J. MULLIEZ, art. cit., p. 7.
191. Jean Antoine Claude CHAPTAL, *Chimie appliquée à l'agriculture*, 1823, I, p. XLVI.
192. *Histoire des faits économiques jusqu'au XVIIIe siècle*, dir. par Robert BESNIER, n° 502, 1963-1964, p. 42.
193. *Ibid.*, 1962-1963, pp. 63 *sq.*
194. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, p. 202.
195. A.N., H 1515, n° 60.
196. Ernest LABROUSSE, « L'expansion agricole : la montée de la production », in *Histoire économique et sociale de la France*, dir. par Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, pp. 435-436.
197. A.N., H 1514, Alfort, Maisons et Créteil.
198. Déroyer ou desroyer : mettre en désordre (*Dictionnaire de la langue française du XVIe siècle*).
199. E. LABROUSSE, in : *Histoire économique et sociale... op. cit.*, II, pp. 436-437.
200. M. BLOCH, *op. cit.*, p. 215.
201. Pour la Basse-Auvergne, sur « l'incompatibilité de la vaine pâture et de la prairie artificielle », Abel POITRINEAU, *La Vie rurale en Basse-Auvergne au XVIIIe siècle*, 1965, pp. 243 *sq.*
202. A.N., H 1514.
203. *Procès-verbal de l'Assemblée Provinciale de l'Isle-de-France*, séance du 15 décembre 1787, p. 370.
204. A.N., F10 1576, 22 avril 1836.
205. A.N., F1C III Meuse 11, 25 juillet 1861.
206. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 10-111.
207. Pierre BARRAL, *in :* « Le monde agricole », in : *Histoire économique et sociale de la France*, dir. par Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, IV, 1979, pp. 359-360.
208. E. LE ROY LADURIE, *Les Paysans de Languedoc*, *op. cit.* I, p. 71.
209. *Ibid*, p. 59.
210. « En 1700, les intendants s'accordent à reconnaître que les provinces ne cultivent que le blé nécessaire à leur consommation », J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, I, p. 4, note 5.
211. Chef-lieu de canton du Nord, à 19 km de Valenciennes.
212. Arthur YOUNG, *Voyages en France, 1787, 1788, 1789.* II. *Observations générales sur l'agriculture, l'industrie et le commerce*, 1976, pp. 549-550.
213. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 73 *sq.*
214. *Ibid.*, p. 75.
215. Gilles Le BOUVIER dit BERRY, *Le Livre de la description des pays...*, p.p. E. T. HAMY, 1908, pp. 30-31.
216. A.N., F10 212 A-B.
217. Joseph de PESQUIDOUX, *Chez nous. Travaux et jeux rustiques*, 6e éd. 1921, p. 106.
218. André PLAISSE, *La Baronnie du Neubourg*, 1961, p. 193.
219. J. MULLIEZ, art. cit., pp. 40-41.
220. Paul ADAM, *Systèmes économiques et histoire. Essais sur la violence dans les guerres et la paix*, 1980, pp. 197 *sq.*

221. A.N., F20 560.
222. Production totale, en 1835, 32 millions de stères de bois; *ibid.*
223. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 95-96.
224. *Ibid.*, p. 435.
225. M. DARLUC, *op. cit.*, I, pp. 263-264.
226. *Statistiques de la France esquissées par Hubert, le long d'une période de 90 ans, 1785 à 1875*, 1883, pp. 20-21.
227. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 93.
228. Jacques MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume. Histoire de l'élevage du cheval et de la création des haras*, 1983.
229. C'est-à-dire milliers de livres anciennes, soit environ 450 kg.
230. A.N., H1 262, 10 janvier 1731.
231. Jacques SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel de commerce*, éd. 1759, I, col. 550.
232. Abbé Alexandre TOLLEMER, *Journal manuscrit du sire de Gouberville..., op. cit.*, pp. 381-384.
233. Au sens ancien, *haras* signifie à la fois l'établissement d'élevage et « les étalons et les cavales renfermés dans le haras » (LITTRÉ).
234. A. TOLLEMER, *op. cit.*, pp. 367-369.
235. A.N., F10 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
236. A.N., F11 2740.
237. Xavier de PLANHOL, « Essai sur la genèse du paysage rural de champs ouverts », *in : Annales de l'Est*, Actes du colloque international de Nancy, 2-7 septembre 1957, pp. 418-419.
238. *Ibid.*
239. André LEGUAI, *De la seigneurie à l'Etat. Le Bourbonnais pendant la guerre de Cent Ans*, 1969, p. 20.
240. Victor HUGO, *Les Pyrénées*, éd. Danièle Lamarque, 1984, p. 170.
241. A.N., F10 628, 1733.
242. A. TOLLEMER, *op. cit.*, pp. 391-399.
243. « L'usage dangereux qu'ont les habitants des campagnes d'être pêle-mêle avec leurs bestiaux » est dénoncé comme une cause de dépopulation des Côtes-du-Nord, en l'an IX. *Cf.* Octave FESTY, « La situation de la population française d'après la session de l'an IX des conseils généraux de département », *in : Revue d'histoire économique et sociale*, 1954, p. 288; *cf.* aussi le rapport du Docteur Bagot, cité par Jean-Pierre GOUBERT, *Maladies et médecins en Bretagne, op. cit.*, pp. 192-193.
244. JAQUET, *Mémoire sur la statistique de l'arrondissement de Suze...*, an X, p. 9, p.p. Charles MAURICE, *La Vie agricole au XVIIIe siècle dans l'ancien Ecarton d'Oulx*, réimpr. 1981.
245. Jean ANGLADE, *La Vie quotidienne dans le Massif Central au XIXe siècle*, 1971, p. 162.
246. Nicolas Luton DURIVAL, *Description de la Lorraine et du Barrois*, 1778, I, pp. 288-289.
247. P. ARBOS, *op. cit.*, pp. 12 *sq.*
248. *Ibid.*, p. 21.
249. Dom Thierry RUINART, *Voyage littéraire... en Lorraine et en Alsace*, 1862, p. 50.
250. Jean et Renée NICOLAS, *La Vie quotidienne en Savoie aux XVIIe et XVIIIe siècles*, 1979, pp. 21 *sq.*
251. *Ibid.*, p. 23.

252. A.N., F[10] 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
253. J. MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume...*, *op. cit.*, pp. 38-39.
254. Noëlle BERTRAND, *Colondannes, village creusois (1628-1802)*, 1975, p. 43.
255. P. ARBOS, *op. cit.*, p. 203.
256. Archives des Bouches-du-Rhône, amirauté de Marseille, B IX, 14.
257. M. JAUFFRET, *Petite Ecole des arts et métiers...*, I, 1816, p. 49.
258. P. ARBOS, *op. cit.*, pp. 183-184.
259. Fromage de deuxième catégorie.
260. P. ARBOS, *op. cit.*, pp. 167-168.
261. *Ibid.*, p. 185.
262. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 317.
263. A.N., Z[1C] 430-431.
264. De *trans*, au-delà, et *humus*, terre.
265. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 76 *sq.*
266. Cité par F. JULIEN-LABRUYÈRE, *op. cit.*, I, pp. 402-403.
267. Archives départementales de la Lozère C 480, citées par A.-M. BRISEBARRE, *op. cit.*, pp. 99-100.
268. A.-M. BRISEBARRE, *op. cit.*, pp. 103-104.
269. Bernard DUHOURCAU, *Guide des Pyrénées mystérieuses*, 1973, pp. 119-120.
270. René NELLI, « Le berger dans le pays d'Aude », *in : Folklore, revue d'ethnologie méridionale*, printemps 1952, pp. 3-13.
271. Jean-Pierre PINIES, *Figures de la sorcellerie languedocienne*, 1983, p. 45 (*arma* = âme dans le languedocien archaïque).
272. Thérèse SCLAFERT, *Cultures en Haute-Provence : déboisements et pâturages au Moyen Age*, 1959.
273. Marie MAURON, *La Transhumance du pays d'Arles aux grandes Alpes*, 1952.
274. A.-M. BRISEBARRE, *op. cit.*
275. Jacques MULLIEZ, « Pratiques populaires et science bourgeoise : l'élevage des gros bestiaux en France de 1750 à 1850 », *in :* Actes du Congrès de Clermont-Ferrand, *« L'Elevage dans les hautes terres »*, 1982, p. 299.
276. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 90-91.
277. *Ibid.*, p. 212. *Cf.* aussi le *Larousse agricole*, publié sous la direction de Jean-Michel CLEMENT, 1981, à la rubrique « Bretonne Pie Noire. »
278. A.N., F[10] 1574.
279. *Ibid.*
280. J. MULLIEZ, « Pratiques populaires... », art. cit., p. 299.
281. *Larousse agricole*, *op. cit.*, légende de la première photo entre les pages 208 et 209.
282. *Ibid.*, pp. 55-56.
283. A.N. F[10] 222, Mémoire sur l'engrais des bœufs en Limousin et pays adjacents, février 1791.
284. *Ibid.*
285. Charles PIGAULT LEBRUN, et Victor AUGIER, *Voyage dans le Midi de la France*, 1827, p. 31.
286. J. MULLIEZ, *Les Chevaux du royaume...*, *op. cit.*, p. 81.
287. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire...*, *op. cit.*, article « Cheval », I, col. 1057 et 1060.
288. R. CHAPUIS, *op. cit.*, p. 73.
289. A.N., F[12] 67, *fol.* 98-99, 4 avril 1720.

290. Georges de MANTEYER, *Le Livre journal tenu par Fazy de Rame en langage embrunais (6 juin 1471 – 10 juillet 1507)*, II, 1932, p. 85.
291. P. ARBOS, *op. cit.*, p. 182.
292. « *Un paysan qui a une charrette et deux bœufs est à son aise* », écrit en 1713 l'intendant de Guyenne ; cité par Jean-Pierre POUSSOU, *in : Hommage à Philippe Wolff, Annales du Midi*, 1978, p. 409.
293. Antoine LOISEL, *Mémoires des pays de Beauvaisis...*, 1617, p. 27, cité par Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis...*, p. 111.
294. Gabriel DU MOULIN, 1631, cité par René DUMONT, *Voyages en France d'un agronome*, 1951, pp. 376 et 379.
295. D. HALÉVY, *op. cit.*, p. 217.
296. Edouard DEMOLINS, *Les Français d'aujourd'hui*, 1898, p. 133.
297. Robert LAURENT, *Les Vignerons de la « Côte d'or » du XIXe siècle*, 1958, p. 18.
298. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, éd. 1877, p. 123.
299. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 137.
300. Roger DION, *Histoire de la vigne et du vin en France des origines au XIXe siècle*, 1959, éd. 1977, p. 650.
301. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 133.
302. A.N., F^{10} 226, p. 35.
303. Georges DURAND, *Vin, vigne et vignerons en Lyonnais et Beaujolais*, 1979, p. 11.
304. Renée CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise... op. cit.*, p. 17.
305. Cité par R. DION, *op. cit.*, p. 101.
306. Diodore de Sicile, cité par R. DION, *op. cit.*, p. 102.
307. André DELÉAGE, *La Vie rurale en Bourgogne jusqu'au début du XIe siècle*, 1941, I, p. 154
308. Charles LAMPRECHT, *Etudes sur l'état économique de la France pendant la première partie du Moyen Age*, 1889, p. 23.
309. Alfred LEROUX, *Le Massif Central. Histoire d'une région de la France*, 1898, II, p. 50.
310. Gustave BLOCH, *Les Origines. La Gaule indépendante et la Gaule romaine, in : Histoire de France*, p.p. E. LAVISSE, 1911, II, p. 425.
311. R. DION, *op. cit.*, p. 129.
312. *Ibid.*, p. 148.
313. *Ibid.*, p. 165.
314. *Ibid.*, p. 202 et p. IX.
315. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle..., op. cit.*, II, p. 231.
316. *Histoire de l'Alsace*, p.p. Philippe DOLLINGER, 1970, pp. 158 et 175 ; Jean-Pierre KINTZ, *La Société strasbourgeoise 1560-1650*, 1984, pp. 319 *sq.*
317. « Les formations alluviales caillouteuses appelées *graves* possèdent les propriétés physiques qui font les grands vins de Bordeaux », R. DION, *op. cit.*, p. 34.
318. Nicolas de LAMOIGNON de BASVILLE, *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, 1734, p. 252.
319. *Ibid.*, p. 258.
320. *Ibid.*, p. 271.
321. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 200.
322. Michel BELOTTE, *La Région de Bar-sur-Seine..., op. cit.*, 1973, p. 45.
323. A.N., F^{20} 221.
324. Emile APPOLIS, *Le Diocèse civil de Lodève*, 1951, pp. 421-422.
325. P. GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis..., op. cit.*, 1960, p. 168.

326. Mariel JEAN-BRUHNES DELAMARRE, *Le Berger dans la France des villages*, 1970, p. 20.
327. A.N., F[20] 221 Marne.
328. R. DION, *op. cit.*, pp. 462 *sq.*
329. *Ibid.*, p. 469.
330. *Ibid.* p. 491.
331. *Ibid.*, pp. 459-460.
332. Pierre de SAINT-JACOB, *Les Paysans de la Bourgogne du Nord au dernier siècle de l'Ancien Régime*, 1960, p. 539.
333. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel du commerce*, 1762, IV[1], article « Vin », col. 1213 *sq.*
334. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 123.
335. P. CLÉMENT, *Lettres, instructions et mémoires de Colbert*, 1861-1882, II, pp. 624-625.
336. R. DION, *op. cit.*, p. 33.
337. Brassier : celui qui n'a que ses bras pour travailler, synonyme de manouvrier.
338. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 278.
339. *Voyages du chevalier Chardin en Perse et autres lieux de l'Orient*, IV, 1811, p. 107.
340. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 200.
341. Pierre CHERRUAU, « Sauternes fait main », *in : Le Monde*, 30 septembre 1984.
342. R. DION, *op. cit.*, pp. 119-120.
343. « Le vin de Suresnes », *in : Le Monde*, 22 septembre 1984.
344. Cité par R. DION, *op. cit.*, p. 25.
345. Gaston ROUPNEL, *Histoire et destin*, 1943, pp. 61-62.
346. Henry de ROUVIÈRE, *Voyage du tour de France*, 1713, p. 56.
347. Arthur YOUNG, *Voyages en France 1787, 1788, 1789*, 1976, I, p. 93.
348. POTTIER DE LA HESTROYE, *Réflexions sur la Dîme royale*, 1716, I, p. 52 et *infra*.
349. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I, 1759, p. 531.
350. Cité par Jean CLAUDIAN, « Quelques réflexions sur l'évolution du vocabulaire alimentaire », *in : Cahiers de Nutrition et de Diététique*, IX, p. 163.
351. E. DEMOLINS, *op. cit.*, p. 84.
352. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II, 1766, colonne 785.
353. A.N., F 10 226.
354. Adrien de GASPARIN, *Cours d'agriculture*, 1831, éd. 1860, pp. 1-2.
355. Frédéric LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *Voyages agronomiques en France*, 1843, I, pp. 283 et 287.
356. A.N., H 1510 n° 16, cité par Marc BLOCH, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, 1952, p. 54.
357. F. LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *op. cit.*, II, pp. 331-332.
358. A. de GASPARIN, *op. cit.*, V, p. 3.
359. *Le Livre de main des Du Pouget (1522-1598)*, éd. Louis GREIL, 1897, p. 20.
360. Christophe MATHIEU de DOMBASLE, *Traité d'agriculture*, 1862, p. 213.
361. *Procès-verbal de l'Assemblée provinciale de l'Ile-de-France*, 1787, p. 245.
362. Jean MEUVRET, *Le Problème des subsistances à l'époque de Louis XIV*, 1977, p. 111.
363. Henri-Louis DUHAMEL DU MONCEAU, *Eléments d'agriculture*, 1762, livre II, ch. IV, p. 221.

364. François SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements en France au début du XIXe siècle », *in : Annales E.S.C.*, 1976, pp. 631-643.
365. François SIGAUT, « Quelques notions de base en matière de travail du sol dans les anciennes cultures européennes », *in : Les Hommes et leurs sols – Les techniques de préparation du champ dans le fonctionnement et l'histoire des systèmes de culture.* Numéro spécial du *Journal d'Agriculture et de Botanique appliquée*, 1977, p. 155.
366. Etienne JUILLARD, *Problèmes alsaciens vus par un géographe*, 1968, p. 112.
367. Jean-Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, 1983, II, p. 62 et note 551 p. 150 d'après Gérard SIVERY, « Les noyaux de bocage dans le nord de la Thiérache à la fin du Moyen Age », *in : Les Bocages*, 1976, pp. 93-96.
368. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63.
369. Louis MERLE, cité par J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63 et note 555, p. 150.
370. René LEBEAU, cité par J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63 et note 556, p. 150.
371. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 63.
372. Arthur YOUNG, *Voyages en France*, *op. cit.*, II, p. 617.
373. François SIGAUT, « La jachère en Ecosse au XVIIIe siècle : phase ultime de l'expansion d'une technique », *in : Etudes rurales*, janv.-mars 1975, p. 99.
374. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 257.
375. Germain SICARD, « Le métayage dans le Midi toulousain à la fin du Moyen Age », *in : Mémoires de l'Académie de législation*, Toulouse, 1955, p. 36.
376. Paul Louis MALAUSSENA, *La Vie en Provence orientale aux XIVe et XVe siècles*, 1969, p. 87.
377. Roger DION, « La part de la géographie et celle de l'histoire dans l'explication de l'habitat rural du Bassin Parisien », *in : Publications de la Société de Géographie de Lille*, 1946, p. 72.
378. Pierre MASSÉ, *Varennes et ses maîtres*, 1926, p. 24.
379. Lynn WHITE, *Medieval Technology*, 1962, p. 72, cité par F. SIGAUT, « Pour une cartographie des assolements... », p. 635.
380. R. DION, art. cit., p. 59.
381. J. MULLIEZ, art. cit., p. 11.
382. F. SIGAUT, art. cit., p. 636.
383. J. MEUVRET, *op. cit.*, pp. 108-109.
384. René MUSSET, « Les anciens assolements et la nourriture », *in : Mélanges géographiques offerts à Ph. Arbos*, 1953, p. 176.
385. *Mémoires de Oudard Coquault, bourgeois de Reims (1649-1669)*, p.p. Charles LORIQUET 1875, I, p. 183.
386. A.N., F11 222.
387. P. MASSÉ, *op. cit.*, pp. 23-24.
388. *Ibid., p. 23.*
389. Maurice LE LANNOU, « Les sols et les climats », *in : La France et les Français*, p.p. Michel FRANÇOIS, 1972, pp. 23-24.
390. Pierre de SAINT-JACOB, « Etudes sur l'ancienne communauté rurale en Bourgogne », *in : Annales de Bourgogne*, 15, 1943, p. 184.
391. *Les Bocages, histoire, écologie, économie.* Table ronde du C.N.R.S., Rennes, 1976, I. Géographie. Pierre FLATRES, *Rapport de synthèse*, pp. 21-30.
392. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 186.

393. *Ibid*, p. 208.
394. Marc BLOCH, *op. cit.*
395. *Herms*, nom dans le Midi des terres incultes et improductives. *Terre gaste*, Georges BERTRAND, « Pour une histoire écologique de la France rurale », *in : Histoire de la France rurale*, p.p. G. DUBY, 1975, p. 74.
396. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 264.
397. *Ibid.*, p. 269.
398. *Ibid.*, p. 270.
399. P. L. MALAUSSENA, *op. cit.*, p. 84.
400. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 246-247.
401. François Hilaire GILBERT, *Recherches sur les moyens d'étendre et de perfectionner la culture des prairies artificielles*, 1787, p.p. Ch. DUFOUR, 1880, p. 35.
402. Marc BLOCH, *op. cit.*, 1931, rééd. 1952, pp. X et XIV.
403. François SIGAUT, « Pour une cartographie... », art. cit., p. 632.
404. Maurice LE LANNOU, *Pâtres et paysans de la Sardaigne*, 1941, p. 195.
405. Xavier de PLANHOL, « Essai sur la genèse du paysage rural de champs ouverts », *in : Annales de l'Est*, 1959, p. 416.
406. Michel CONFINO, *Systèmes agraires et progrès agricoles. L'assolement triennal en Russie aux XVIII^e-XIX^e siècles*, 1969, *passim* et pp. 29-46.
407. Laszlo MAKKAI, « Grands domaines et petites exploitations, seigneur et paysan en Europe au Moyen Age et aux temps modernes », *in : Eight international Economic Congress*, Budapest, 1982, « *A* » *Thèmes*, pp. 10-11.
408. Comte de GASPARIN, *Cours d'agriculture*, V, p. 6.
409. J.-R. PITTE, *op. cit.*, pp. 40 et 117.
410. R. MUSSET, art. cit., p. 172.
411. X. de PLANHOL, art. cit., p. 417.
412. Robert SPECKLIN, *La Géographie de la France dans la littérature allemande* (1870-1940), 1979 ; « Etudes sur les origines de la France », *in : Acta Geographica*, 2^e trimestre 1982.
413. Olivier LAUNAY, *La Civilisation des Celtes*, 1975, p. 170.
414. Lucien GACHON, « Regards sur la campagne française », *in : Les Nouvelles Littéraires*, 10 février 1940, p. 2.
415. François SIGAUT, *Les Réserves de grains à long terme*, 1978, p. 32.
416. *Ibid.*, p. 21.
417. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, 1762, pp. 524-525, article : « Blé ».
418. Geneviève ACLOCQUE, *Les Corporations et le commerce à Chartres du XI^e siècle à la Révolution*, 1917, p. 212.
419. Maurice BLOCK, *Du commerce des grains*, 1854, p. 59.
420. G. ACLOCQUE, *op. cit.*, p. 214.
421. *Ibid.*, p. 215.
422. *Ibid.*, pp. 218-220.
423. Blattiers : « Petits marchands forains qui vont avec des chevaux et des ânes chercher du blé dans les campagnes éloignées... et l'amènent à somme dans les marchez..., ou bien proche des rivières où ils le vendent aux marchands qui chargent pour les ... grandes villes » (Nicolas de LAMARE, *Traité de police*, II, 1710, p. 738).
424. G. ACLOCQUE, *op. cit.*, p. 215.
425. A.N., Y 105 58a (4 mai 1775).
426. Gazier : travailleur du textile, ouvrier en gaze.
427. F. SIGAUT, *Les Réserves de grains...*, *op. cit.*, p. 37.
428. F. LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *op. cit.*, I, p. 62.
429. A.N., F[12] 647-648.

430. Pierre LE GRAND D'AUSSY, cité par Jean CLAUDIAN, « L'homme et son pain », *in : Cahiers de nutrition et de diététique*, VII, 1972, p. 269 note 1.
431. A.N., F^{10} 226.
432. Georges DUBY, *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval*, I, 1962, pp. 223-224.
433. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*, I, pp. 122-123.
434. Mais pas forcément ce que nous appelons aujourd'hui pain blanc, fait de farines à très fort taux de blutage que les moulins ne peuvent fournir que depuis l'avènement du moulin à cylindre, dans les dernières années du XIX^{e} siècle. Elles sont restées une rareté tant que le tamisage se faisait à la main. Jusque-là la farine de pur froment, plus blanche que les autres même grossièrement débarrassée du son, était à elle seule un luxe. Henri BEAUFOUR, *Le Préjugé du pain blanc*, 1931, pp. 8-9.
435. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 110 ; Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIII^{e} siècle*, 1966, pp. 446-447.
436. Jacques-Joseph JUGE SAINT MARTIN, *Changements survenus dans les mœurs des habitants de Limoges depuis une cinquantaine d'années*, 1817, pp. 14-15.
437. Valentin JAMMERET-DUVAL, *Mémoires*, 1981, p. 112.
438. A.N., F^{10}★ 1B (1786) et A.N., H 514 (1787).
439. A.N., F^{10}★ I B.
440. Jean-Claude TOUTAIN, dans ses statistiques rétrospectives, aboutit pour les années 1781-1790, à un chiffre proche, entre 2 420 et 2 850 millions de livres. *Le Produit de l'agriculture française de 1700 à 1958*, I, p. 215 (*Cahiers de l'I.S.E.A.*, 1961).
441. J. MARCZEWSKI, « Y a-t-il eu un "take off" en France ? », *in : Evolution des techniques et progrès de l'économie. Cahiers de I.S.E.A.*, mars 1961 (série AD, n° 1), p. 72.
442. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, I, 1760, article « Ecu », colonne 250.
443. J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, I, p. 8.
444. SULLY, *Mémoires*, III, éd. 1822, p. 485.
445. Antoine de MONTCHRÉTIEN, *Traité de l'économie politique*, Rouen, 1615, éd. 1889, pp. 23-24.
446. VAUBAN, *Projet d'une disme royale*, 1707, p. 26.
447. A.N., F^{12}, 647-648.
448. A.N., F^{12} 673 (vers 1696).
449. Mémoire publié par la Société d'Agriculture, Sciences, Arts et Belles-Lettres de l'Aube, 1836, p. 151.
450. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel de commerce*, II, 1760, col. 781, article : « Fromage ».
451. F. LULLIN DE CHATEAUVIEUX, *op. cit.*, I, p. 298.
452. A.N., F^{1C} III, Saône et Loire.
453. Pas moins de 300 000 écus pour un seul achat en Suisse, en mars 1710. A.N., G^{7} 1511 (1711).
454. A.N., F^{10} 226 (30 janvier 1792).
455. A.N., F^{12} 1904.
456. A.N., F^{10} 1576 (1837).
457. Jean-Henri SCHNITZLER, *Statistique générale, méthodique et complète de la France comparée aux autres grandes puissances de l'Europe*, tome IV, p. 40.
458. Alfred SAUVY, *Histoire économique de la France entre les deux guerres*

(1918-1931), I, 1965, pp. 239-240. Pour la moyenne 1903-1912, voir *Annuaire rétrospectif de l'INSEE.*
459. René GIRAULT, « Place et rôle des échanges extérieurs », *in : Histoire économique et sociale de la France*, pp. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV, 1979, p. 199.
460. Arthur de BOISLISLE, *Correspondance des contrôleurs généraux des finances avec les Intendants des provinces*, I, 1874, p. 11. (M. de Ris, intendant à Bordeaux au Contrôleur Général, 8 janvier 1684).
461. *Ibid.*
462. Bernard Hendrik SLICHER VAN BATH, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XV^e siècle à nos jours.* I. *Capitalisme et économie monde 1450-1640*, 1980, p. 92.
463. Ange GOUDAR, *Les Intérêts de la France mal entendus*, 1756, I, p. 19.
464. A.N., F¹⁰ 226 et F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 86.
465. A.N., F¹ᶜ III, Côte-d'Or, 7 (1819).
466. A.N., H 1517 (Dufriche de Valazé à M. de Tarlé).
467. A.N., F¹⁰ 226 (1792).
468. A.N., G⁷ 449 (Thouars 27 avril 1683).
469. Archives du Ministère de la Guerre, A 1 1524,6 (Rochefort, 2 janvier 1701).
470. A. SAUVY, *op. cit.*, I, 1965, pp. 239-240.
471. Alfred RAMBAUD, *Histoire de la civilisation contemporaine en France*, 1888, éd. 1926, p. 488.
472. Abbé de MABLY, *Le Commerce des grains. Œuvres*, XIII, pp. 291-297.
473. Pierre LE PESANT DE BOISGUILLEBERT, *Le Détail de la France*, 1697, 1966, I, p. 381.
474. Nicolas de LAMARE, *Traité de police*, II, 1710, p. 1038.
475. A.N., G⁷ 1651, fol. 26.
476. A.N., G⁷ 1651, f° 27.
477. Ustensile : droit pour les troupes de passage de prendre chez l'habitant le lit, le pot et la place au feu et à la chandelle (LITTRÉ).
478. A.N., G⁷ 156 (Dijon, 12 juillet 1682).
479. Yves-Marie BERCÉ, *Histoire des croquants*, 1974, p. 65.
480. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*
481. A. YOUNG, *op. cit.*, II, p. 863.
482. Jean FOURASTIÉ, *Machinisme et bien-être*, 1962 ; en 1899, ils faisaient vivre 43 personnes (aujourd'hui 300).
483. Jean FOURASTIÉ, *Les Trente Glorieuses*, 1979, p. 159.
484. Marquis d'ARGENSON, *Mémoires*, 26 janvier 1732, p.p. J.E.B. RATHERY, 1859, II, p. 72.
485. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, I, p. 58.
486. A.N., G⁷ 1633 (Bérulle).
487. A.N., G⁷ 103 (Desmarets de Vaubourg).
488. *Ibid.*
489. A.N., G⁷ 346.
490. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle*, I, p. 55.
491. A.N., F¹¹ 704 (30 avril 1812).
492. Philippe SUSSEL, *La France de la bourgeoisie 1815-1850*, 1970, p. 70.
493. Toschio HORII, « La crise alimentaire de 1853 à 1856 et la caisse de la boulangerie », *in : Revue historique*, oct.-déc. 1984, pp. 375 *sq.*
494. E. LAVISSE, *Histoire de France*, 1911, IV, pp. 132 *sq.*
495. *Ibid.*, 1911, VII, 1, p. 349.

496. Louise A. TILLY, « La révolte frumentaire, forme de conflit politique en France », *in : Annales E.S.C.*, 1972, p. 731.
497. Arsenal, M^{ss} 4116. Chèvrepied : qui a des pieds de chèvre, en parlant du dieu Pan, des faunes, des satyres et – par extension – d'hommes capables de violence et d'agression.
498. Auguste POIRSON, *Histoire du règne de Henri IV*, 1862, I, pp. 593 *sq.*
499. Boris PORCHNEV, *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, 1963, *passim.*
500. E. LAVISSE, *op. cit.*, VII, 1, p. 355.
501. Y.-M. BERCÉ, *op. cit.*, II, p. 681.
502. B. PORCHNEV, *op. cit.*
503. Hugues NEVEUX, « Die ideologische Dimension der französischen Bauernaufstände im 17. Jahrhundert », *in : Historische Zeitschrift*, avril 1984.
504. P. GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis...*, *op. cit.*, 1960, p. L.
505. F. JULIEN-LABRUYÈRE, *Paysans charentais*, *op. cit.*, I, p. 302.
506. George RUDÉ, « The growth of cities and popular revolt – 1750-1850 », *in : French Government and Society. 1500-1850*, p.p. J. F. BOSHER, 1973, p. 176 ; Ernest LABROUSSE, *in :* LABROUSSE-BRAUDEL, *Histoire économique et sociale de la France*, II, p. 729 ; Jean MEYER, *in : Histoire de France*, p.p. Jean FAVIER, III, *La France moderne*, p. 448.
507. Jean NICOLAS, « L'enjeu décimal dans l'espace rural savoyard », *in : Prestations paysannes, dîmes, rentes foncières et mouvement de la production agricole à l'époque industrielle*, p.p. Joseph GOY et Emmanuel LE ROY LADURIE, pp. 66, note 20, p. 674 et note 64, p. 690.
508. A.N., G^7 1642, 396.
509. A.N., G^7 415-416.
510. A.N., G^7 1642, 403.
511. François LEBRUN, *L'Histoire vue de l'Anjou*, 1963, I, pp. 169 et 170.
512. A.N., G^7 1646.
513. *Ibid.*
514. A.N., G^7 1647.
515. F. LEBRUN, *op. cit.*, I, p. 170-171.
516. A.N., G^7 1646, 342 (Moulins, 16 juin 1709).
517. A.N., G^7 1646, 369 (Orléans, 20 mars 1709).
518. F. LEBRUN, *op. cit.*, pp. 192-194.
519. A.N., F^{11} 2740.
520. TOULOT, *Subsistances 1816. Vues générales sur la nécessité de faire des achats de grains à l'étranger pour parer à l'insuffisance de la récolte de 1816*, 20 janvier 1817, p. 5.
521. Carreau : lieu de vente autour des halles.
522. A.N., F^{11} 726.
523. A.N., H 1517.
524. A.N., F^{11} 728.
525. *Ibid.*
526. Alfred RAMBAUD, *Histoire de la civilisation contemporaine en France*, 1888, 6^e éd. 1901, p. 488.
527. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 440 note 1.
528. René PILLORGET, *Les Mouvements insurrectionnels de Provence entre 1595 et 1715*, 1975, p. 989.
529. Pierre LÉON, « L'épanouissement d'un marché national », *in :*

Histoire économique et sociale de la France, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, III[1], 1976, pp. 301-302.
530. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 45.
531. Yves LEQUIN, *Histoire des Français*, II, *La Société*, p. 307.
532. Adeline DAUMARD, *Les Fortunes françaises du XIXe siècle*, 1973, p. 192.
533. Pierre LÉON, *in :* BRAUDEL-LABROUSSE, *op. cit.*, III[2], pp. 604-606.
534. Alain PLESSIS, *Les Régents et gouverneurs de la Banque de France*, 1985, p. 204.
535. R. LAURENT, *in :* F. BRAUDEL-E. LABROUSSE, *op. cit.*, III[2], pp. 740-744.
536. Félix GAIFFE, *L'Envers du grand siècle*, 1924, pp. 117 *sq.*
537. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 38.
538. A.N., F[11] 2740 (Amiens, 23 et 28 avril).
539. A.N., F[11] 2740 (Paris, 3 juin 1817).
540. Guy THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIXe siècle*, 1966, p. 82.
541. Elisabeth CLAVERIE, Pierre LAMAISON, *L'Impossible Mariage. Violence et parenté en Gévaudan, XVIIe, XVIIIe et XIXe siècles*, 1982, p. 339.
542. G. THUILLIER, *op. cit.*, pp. 75-76.
543. *Ibid.*, pp. 81-82.
544. Louis LÉOUZON, *Agronomes et éleveurs*, 1905, p. 232.
545. Paulette SEIGNOUR, *La Vie économique du Vaucluse de 1815 à 1848*, 1957, p. 101.
546. Joseph PESQUIDOUX, *Chez nous. Travaux et joies rustiques*, 6e éd. 1921, p. 141.
547. Souvenir personnel.
548. Daniel ZOLA, *L'Agriculture moderne*, 1913, p. 13.
549. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, 1877, p. 105.
550. *Ibid*, 1877, p. 194.
551. Aimé PERPILLOU, « Essai d'établissement d'une carte de l'utilisation du sol et des paysages ruraux en France », *in : Mélanges géographiques offerts à Philippe Arbos*, 1953, p. 197.
552. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, pp. 51-52 et pp. 402-403 où l'auteur corrige en partie les chiffres donnés p. 52.
553. Robert LAURENT, « Tradition et progrès : le secteur agricole », *in : Histoire économique et sociale de la France*, pp. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, III[2], p. 672.
554. *Ibid.*, p. 682.
555. Pierre BARRAL, « Le monde agricole », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV[1] 1979, p. 361.
556. André GAURON, *Histoire économique et sociale de la Cinquième République*, I. *Le temps des modernistes*, 1983, p. 19.

Notes du quatrième chapitre

1. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 218.
2. Ce n'est pas la définition marxiste de ces mots, bien entendu.
3. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1970, p. 26.
4. Voir *infra*, courbe et p. 186.
5. Heinrich BECHTEL, *Wirtschaftsgeschichte Deutschlands von der Vorzeit bis zum Ende des Mittelalters*, I, 1951, p. 255.
6. François-Gabriel de BRAY, *Essai critique sur l'histoire de la Livonie*, III, 1817, pp. 22-23.
7. Hugh SETON-WATSON, *The Russian Empire 1801-1917*, 1967, pp. 21 *sq.*
8. Julius BELOCH, « Die Bevölkerung Europas im Mittelalter », in : *Zeitschrift für Sozialwissenschaft*, 1900, p. 409.
9. Chiffres que me communique Gérard CALOT de l'I.N.E.D., 28 mai 1984.
10. Bien que, à la fin du XVIII^e^ siècle encore, il n'y ait que « l'ébauche d'un réseau urbain vivarois » (Alain MOLINIER, *Stagnation et croissance. Le Vivarais aux XVII^e^-XVIII^e^ siècles*, 1985, pp. 46-47 et 67 *sq.*), il s'agit de bourgades depuis longtemps stagnantes, mais très anciennement fondées. (Pierre BOZON, *Histoire du peuple vivarois*, 1966, pp. 263 *sq.*) De même dans le Gévaudan.
11. Guy BOIS, *Crise du féodalisme*, 1976, pp. 61 et 66-67.
12. Yves RENOUARD, *Les Villes d'Italie de la fin du X^e^ siècle au début du XIV^e^ siècle*, 1969, I, p. 15.
13. Jean SCHNEIDER, « Problèmes d'histoire urbaine dans la France médiévale » *in : Actes du 100^e^ Congrès National des Sociétés Savantes* (Paris, 1975), 1977, p. 150.
14. *Ibid.*, p. 153.
15. *Ibid.*, p. 152.
16. Ce que Bernard CHEVALIER, *Les Bonnes Villes de France du XIV^e^ au XVI^e^ siècle*, 1982, a bien mis en lumière.
17. G. BOIS, *op. cit.*, pp. 311-314.
18. Edouard PERROY, « A l'origine d'une économie contractée, les crises du XIV^e^ siècle », *in : Annales E.S.C.*, 1949, pp. 167-182 ; Wilhelm ABEL, *Crises agraires en Europe (XIII^e^-XX^e^ siècles)*, 1973, p. 75, cités par G. BOIS, *op. cit.*, p. 84, note 32.
19. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 468 *sq.*
20. Cité par Friedrich LÜTGE, *Deutsche Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, éd. 1976, p. 207.
21. Jean-Robert PITTE, *Histoire du paysage français*, I, 1983, p. 149.
22. B. CHEVALIER, *Les Bonnes Villes de France...*, *op. cit.*
23. Louis STOUFF, « La population d'Arles au XV^e^ siècle : composition socio-professionnelle, immigration, répartition topographique », *in : Habiter la ville, XV^e^-XX^e^ siècles*, Actes de la table ronde organisée sous la direction de Maurice GARDEN et Yves LEQUIN, Lyon, 1984, p. 8.
24. Henri SÉE, *Louis XI et les villes*, 1892, *passim*.
25. *Ibid.*
26. F. REYNAUD, « Du comté au royaume (1423 - 1596) », *in : Histoire de Marseille*, p.p. Edouard BARATIER, 1973, p. 132.
27. Sal. Al. WESTRICH, *L'Ormée de Bordeaux. Une révolution pendant la Fronde*, 1973.
28. B. CHEVALIER, *op. cit.*, p. 310.

29. Jean-Baptiste SAY, *Cours complet d'économie politique*, 1852, réimpression 1966, III, p. 612.
30. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 25.
31. *Ibid.*, pp. 31-32.
32. Thomas REGAZZOLA, Jacques LEFEBVRE, *La Domestication du mouvement. Poussées mobilisatrices et surrection de l'Etat*, 1981, p. 123.
33. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 40.
34. Bernard QUILLIET, *Les Corps d'officiers de la prévôté et vicomté de Paris et de l'Ile-de-France, de la fin de la guerre de Cent Ans au début des guerres de Religion : étude sociale*, thèse soutenue à l'université de Paris IV, 1977. Lille, service des reproduction de thèses, 1982, I, p. 145.
35. Philippe de COMMYNES, *Mémoires*, I, éd. J. CALMETTE, 1964, pp. 73-74.
36. Le *Dictionnaire de Furetière* (1690) définit la ville : « Habitation d'un peuple assez nombreux qui est ordinairement fermée de murailles. »
37. Roberto LOPEZ, *Intervista sulla città medievale*, 1984, p. 5.
38. A.N., G[7] 1692-259, f° 81 *sq.*
39. Jules BLACHE, « Sites urbains et rivières françaises », *in : Revue de géographie de Lyon*, vol. 34, 1959, pp. 17-55.
40. Daniel FAUCHER, *L'Homme et le Rhône*, 1968, p. 179.
41. Jean-Pierre BARDET, « Un dynamisme raisonnable. Dimensions, évolutions (1640 - 1790) », *in : Histoire de Rouen*, p. p. Michel MOLLAT, 1979, p. 214.
42. Jean MEYER, *Etudes sur les villes en Europe occidentale (milieu du XVII[e] siècle à la veille de la Révolution française)*, I, 1983, p. 68.
43. A.N., F[12] 673, Metz, 6 juin 1717 ; de même en 1712, G[7] 1697, 127, 7 septembre 1712.
44. A.N., F[20] 215.
45. Paul BOIS, « La Révolution et l'Empire », *in : Histoire de Nantes*, p. p. Paul BOIS, 1977, p. 245.
46. Référence égarée.
47. Paulette SEIGNOUR, *La Vie économique du Vaucluse de 1815 à 1848*, 1957, p. 77.
48. Renée CHAPUIS, *Une vallée franc-comtoise, la Haute-Loue*, 1958, p. 125.
49. J. MEYER, *op. cit.*, I, p. 69.
50. Adolphe BLANQUI, « Tableau des populations rurales de la France en 1850 », *in : Journal des économistes*, janvier 1851, p. 9.
51. E.A. WRIGLEY, *Towns in societies*, 1978, p. 298.
52. L. STOUFF, art. cit., p. 10.
53. Alain CROIX, *Nantes et le pays nantais*, 1974, pp. 163-199.
54. Roger DEVOS, « Un siècle en mutation (1536 - 1684) », *in : Histoire de la Savoie*, p. p. Roger DEVOS, 1973, p. 258.
55. Olivier ZELLER, « L'implantation savoyarde à Lyon à la fin du XVI[e] siècle », *in : Habiter la ville...*, *op. cit.*, p. 27.
56. Maurice GARDEN, « Trois provinces, une généralité (XVII[e]-XVIII[e] siècles) », *in : Histoire de Lyon et du Lyonnais*, p.p. André LATREILLE, 1975, p. 227.
57. Louis-Sébastien MERCIER, *Tableau de Paris*, V, 1783, p. 282 ; VI, 1783, pp. 82-83 ; IX, 1788, pp. 167-168, et F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.*, I, p. 431.
58. Jean-Pierre POUSSOU, *Bordeaux et le Sud-Ouest au XVIII[e] siècle.*

Croissance économique et attraction urbaine, passim, et pp. 100-101 et 369 *sq.*
59. *Cf. supra*, p. 14
60. Pour Caen, Jean-Claude PERROT, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIII^e^ siècle*, 1975, I, pp. 23 *sq.*, et II, chapitres X et XI, étudie les sentiments et les intérêts jouant pour et contre le nouvel urbanisme ; la destruction des fortifications, commencée en 1751, ne sera totale qu'en 1787. Hésitation à Bordeaux : *in : Histoire de Bordeaux*, p.p. Ch. HIGOUNET, p. 236.
61. J.-R. PITTE, *op. cit.*, II, p. 16.
62. *Ibid.*, II, chapitre I.
63. J. MEYER, *op. cit.*, I, p. 14.
64. L. S. MERCIER.
65. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789*, 1860, éd. 1877, p. 192.
66. Jean-Pierre POUSSOU, « Une ville digne de sa fortune », *in : Histoire de Bordeaux*, p.p. Charles HIGOUNET, 1980, p. 238 ; J. GODECHOT et B. TOLLON, « Ombres et lumières sur Toulouse (1715-1789) », *in : Histoire de Toulouse*, p.p. Philippe WOLFF, 1974, pp. 370-372 ; A. BOURDE, « Les mentalités, la religion, les lettres et les arts de 1596 à 1789 », *in : Histoire de Marseille*, p.p. Edouard BARATIER, 1973, p. 237 ; Jean-Pierre BARDET, « Un dynamisme raisonnable. Dimensions, évolutions (1640-1789) », *in : Histoire de Rouen*, p.p. Michel MOLLAT, 1979, p. 213 ; J.-C. PERROT, *op. cit.*, II, p. 585.
67. Claude NIÈRES, « L'incendie et la reconstruction de Rennes », *in : Histoire de Rennes*, p.p. Jean MEYER, 1972, pp. 213 *sq.*
68. *Ibid.*, p. 229.
69. *Ibid.*, p. 233.
70. J.-C. PERROT, *op. cit.*, II, pp. 592 et 615-617.
71. Louis TRENARD, « Le Paris des Pays-Bas (XVIII^e^ siècle) », *in : Histoire d'une métropole, Lille Roubaix Tourcoing*, 1977, p. 278.
72. Pierre PATTE, *Mémoire sur les objets les plus importants de l'architecture*, 1772, p. 6, cité par Claudette DEROZIER, « Aspects de l'urbanisme à Besançon au XVIII^e^ siècle », *in : L'Information historique*, 1984, p. 82.
73. Jean-Marie CARBASSE, « Pesanteurs et fastes de l'Ancien Régime », *in : Histoire de Narbonne*, p.p. Jacques MICHAUD et André CABANIS, 1981, p. 244.
74. Eugène NOËL, *Rouen, Rouennais, rouenneries*, 1894, pp. 164-172.
75. Jean-Pierre BARDET, « La maison rouennaise aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles, économie et comportement », *in : Le Bâtiment. Enquête d'histoire économique XIV^e^-XIX^e^ siècles*, I. *Maisons rurales et urbaines de la France traditionnelle*, p.p. J.-P. BARDET, P. CHAUNU, G. DESERT, P. GOUHIER, H. NEVEUX, 1971, pp. 319-320.
76. Roberto LOPEZ, Harry A. MISKIMIN, « The Economic Depression of the Renaissance », *in : The Economic History Review*, XIV, n° 3, avril 1962, pp. 115-126.
77. Lors de la soutenance du 27 mai 1972.
78. Witold KULA, Rapport de A. Wyrobisz et discussion, sixième semaine de Prato, 1974.
79. Sébastien CHARLETY, *Histoire de Lyon*, 1903, p. 129.
80. En 1789, la dette de Lyon atteint 40 millions, celle de Marseille presque 19, celle d'Aix-en-Provence 1,8, celle d'Arles 1 million.
81. Pierre CHAUNU, « Le bâtiment dans l'économie traditionnelle », *in :*

Le Bâtiment..., *op. cit.*, pp. 19-20 ; Hugues NEVEUX, « Recherches sur la construction et l'entretien des maisons à Cambrai de la fin du XIVe siècle au début du XVIIIe », *ibid.*, p. 244.

82. J.-C. PERROT, *op. cit.*, II, p. 615.
83. P. CHAUNU, art. cit., *in : Le Bâtiment... op. cit.*, p. 20.
84. *Ibid.*, p. 25.
85. Louis CHEVALIER, *Classes laborieuses, classes dangereuses*, 1958, p. 217.
86. P. CHAUNU, art. cit., p. 31.
87. Jacques DUPAQUIER, « Le réseau urbain du Bassin Parisien au XVIIIe et au début du XIXe siècle. Essai de statistique », *in : Actes du 100e Congrès National des Sociétés Savantes, Histoire Moderne II* (Paris 1975), 1977, p. 125.
88. *Cf. supra*, I, p. 159.
89. Marcel REINHARD, « La population des villes, sa mesure sous la Révolution et l'Empire », *in : Population*, 1954, n° 2, pp. 279-288.
90 Paul BAIROCH, *De Jéricho à Mexico. Villes et économies dans l'histoire*, 1985, p. 288.
91. François LEBRUN, « La tutelle monarchique (1657-1787) », *in : Histoire d'Angers*, p.p. François LEBRUN, 1975, p. 83.
92. *Ibid.*, p. 101.
93. *Ibid.*, p. 103.
94. *Ibid.*, p. 103.
95. *Ibid.*, p. 101.
96. Rémy CAZALS, Jean VALENTIN, *Carcassonne ville industrielle au XVIIIe siècle*, 1984, pp. 3-4.
97. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIIIe siècle*, 1966, p. 118.
98. *Ibid.*, pp. 118-119.
99. *Ibid.*, pp. 123-139.
100. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.*, I, pp. 282-283 et note.
101. Pierre CAYEZ, *Métiers jacquard et hauts fourneaux aux origines de l'industrie lyonnaise*, 1978, pp. 79 *sq.*
102. *Ibid.*, p. 107.
103. *Ibid.*, pp. 154-155.
104. Edward FOX, *L'Autre France. L'histoire en perspective géographique*, 1973.
105. J.-P. POUSSOU, *Bordeaux et le Sud-Ouest...*, *op. cit.*, pp. 411-414.
106. M. BRAURE, *Lille et la Flandre wallonne au XVIIIe siècle*, 1932, II, pp. 85 *sq.*, 369 *sq.*
107. M. BRAURE, *op. cit.*, II, pp. 376-377.
108. *Ibid.*, p. 376.
109. *Ibid.*, pp. 378-379.
110. *Ibid.*, pp. 378-379 et 387.
111. L. TRENARD, art. cit., *in : Histoire d'une métropole...*, *op. cit.*, p. 245.
112. Mémoire d'Antoine de SURMONT, cité par M. BRAURE, *op. cit.*, II, pp. 379-380.
113. P. CAYEZ, *op. cit.*, p. 94.
114. A partir de 1692 : Maurice BORDES, *L'Administration provinciale et municipale en France au XVIIIe siècle*, 1972, p. 199.
115. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 123.
116. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France, de la révocation de l'Edit de Nantes à la Révolution*, I, 1959, p. 314.
117. Jean SENTOU, *La Fortune immobilière des Toulousains et la Révolution française*, 1970, p. 25.
118. *Ibid.*, p. 174.

119. Robert BESNIER, *Histoire des faits économiques jusqu'au XVIII^e siècle*, 1965, p. 42.
120. Arghiri EMMANUEL, *L'Echange inégal. Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux*, 1969, p. 43.
122. Séminaire de Charles MORAZÉ.
123. A.N., F[10] 242. Réponse du département du Mont-Blanc au Comité de Salut Public sur les questions concernant l'agriculture, les manufactures, le commerce, an IV. La Savoie est devenue le département du Mont-Blanc le 27 novembre 1792.
124. Extrait de souvenirs d'enfance que mon ami Roger VERLHAC, mort prématurément, avait commencé à rédiger à ma demande, sur Saint-Gervais et la vallée des Contamines, avant l'invasion du tourisme. En 1820, le même système fonctionnait dans le Jura autour des Rousses, *cf.* Abbé M. BERTHET, « Les Rousses », *in : A travers les villages du Jura*, p.p. J. BRELOT, M. BERTHET, G. DUHEM, 1963, p. 285.
125. Informations recueillies par Gilbert BLANC, garde-forestier et guide de Saint-Gervais.
126. Joseph-Michel DUTENS, *Histoire de la navigation intérieure en France*, 1828, I, pp. IX-X, cité par Jean-Claude TOUTAIN, *Les Transports en France de 1830 à 1965*, Cahiers de l'ISEA, série AF-9, sept.-oct. 1967, p. 38.
127. Bernard LEPETIT, *Chemins de terre et voies d'eau : réseaux de transports et organisation de l'espace en France, 1740-1840*, 1984, p. 91.
128. Arthur YOUNG, *Voyages en France*, I, éd. 1976, pp. 75-76, 142, 163, 393.
129. *Statistique générale de la France. Territoire et population*, 1837, p. 47.
130. A.N., F[10] 242, *op. cit.*
131. Pierre GOUBERT, Daniel ROCHE, *Les Français et l'Ancien Régime*, 1984, I, p. 55.
132. L. de LAVERGNE, *op. cit.*, p. 434.
133. Fonds privé du D^r Morand qui nous a été gracieusement communiqué.
134. P. GOUBERT, D. ROCHE, *op. cit.*, I, p. 55.
135. Alexis MONTEIL, *Description du département de l'Aveyron*, an X, cité par Claude HARMELLE, *Les Piqués de l'aigle. Saint-Antonin et sa région 1850 - 1940. Révolution des transports et changement social*, 1982, p. 75.
137. Marc AMBROISE-RENDU, « Géographie parisienne, les révélations du nouvel atlas démographique et social de la capitale », *in : Le Monde*, 30-31 décembre 1984, p. 1.
138. B. LEPETIT, *op. cit.*, p. 81.
139. A.N., F[20] 197.
140. B. LEPETIT, *op. cit.*, pp. 67-71.
141. René FAVIER, « Une ville face au développement de la circulation au XVIII^e siècle : Vienne en Dauphiné », *in : Actes du 100^e Congrès National des Sociétés Savantes*, Paris, 1975, pp. 54-55.
142. Pierre FUSTIER, *La Route. Voies antiques, chemins anciens, chaussées modernes*, 1968, pp. 228-236 et 249-254. Le premier pont de fer est construit sur le Rhône en 1824 par Marc SEGUIN entre Tain et Tournon.
143. STENDHAL, *Mémoires d'un touriste*, 1838, éd. 1929, I, pp. 73 et 309-310.
144. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 112.
145. Guy ARBELLOT, « Les routes en France au XVIII^e siècle », *in : Annales*

E.S.C., mai-juin 1973, p. 790 hors texte, cité par Fernand BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, 1979, pp. 270-271.

146. Ministère des Travaux Publics, documents statistiques sur les routes et les ponts, 1873, cité par J.-C. TOUTAIN, *Les Transports... op. cit.*, p. 15.

147. Jean-Claude GEORGES, *De la Beholle à la Falouse*, 1985, p. 75.

148. Alain CROIX, *La Bretagne aux XVIe et XVIIe siècles*, I, 1981, p. 39 et note 95.

149. Victor HUGO, *Les Pyrénées*, éd. 1984, p. 18.

150. Pierre GOUBERT, Préface à l'ouvrage d'Anne-Marie COCULA-VAILLIÈRES, *Un fleuve et des hommes. Les gens de la Dordogne au XVIIIe siècle*, 1981, p. 7.

151. Blaise de MONTLUC, *Commentaires (1521-1576)*, éd. Pléiade, 1964, V, p. 515 cité par A.-M. COCULA-VAILLIÈRES, *op. cit.*, p. 15.

152. Antonio PONZ, *Viaje fuera de España*, 2e éd., 1791, I, p. 56.

153. A.-M. COCULA-VAILLIÈRES, *op. cit.*

154. *Ibid.*, p. 34.

155. *Ibid.*, pp. 79 et *sq.*

156. *Ibid.*, pp. 110-114.

157. *Ibid.*, p. 73.

158. *Ibid.*, pp. 76-78.

159. Ces contrats portaient non seulement la liste des marchandises, le prix du transport, mais aussi un délai limite (en général trois semaines). Dans le registre d'un marchand du XVIIe siècle, on les retrouve inscrits et signés par deux témoins. O. GRANAT, « Essai sur le commerce dans un canton de l'Agenais au XVIIe siècle d'après le "livre de comptes et de raisons de Hugues Mario, marchand" de Montaigut en Agenais, aujourd'hui Montaigut-du-Quercy (1648-1654) », *in : Revue de l'Agenais*, 1901, t. XXVIII, pp. 425-440.

160. Léon CAHEN, « Ce qu'enseigne un péage du XVIIIe siècle : la Seine, entre Rouen et Paris, et les caractères de l'économie parisienne », *in : Annales d'histoire économique et sociale*, 1931, III, pp. 487-518.

161. A.N., G^7 1647, n° 345, 14 juin 1710.

162. *Ibid.*, n° 326, 20 avril 1709.

163. Maurice BLOCK, *Statistique de la France comparée avec les divers pays de l'Europe*, 1875, II, p. 250.

164. O. GRANAT, art. cit., pp. 437-438.

165. A.N., F^{14} 168, imprimé.

166. Henriette DUSSOURD, *Les Hommes de la Loire*, 1985, pp. 85 *sq.*

167. A.N., G^7 124.

168. A.N., H 94, dossier VI, pièce 74.

169. *Gazette de France*, 15 avril 1763.

170. *Histoire de la navigation sur l'Allier en Bourbonnais*, p.p. le Service éducatif des Archives Départementales de l'Allier, 1983, p. 30.

171. A.N., F^{12} 1512 C.

172. Adrien HUGUET, *Histoire de Saint-Valéry*, 1909, pp. 1191 *sq.*

173. J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, pp. 74-75.

174. J. MEYER, *op. cit.*, p. 36.

175. Richard GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVIe siècle. Lyon et ses marchands*, 1971, p. 157.

176. Joseph-Michel DUTENS, *op. cit.*, I, pp. IX-X, cité par J.-C. TOUTAIN, *op. cit.*, p. 38.

177. VAUBAN, *Mémoire sur la navigation des rivières*, in : *Mémoires des Intendants sur l'état des généralités, dressés pour l'instruction du Duc de Bourgogne*, p.p. A.M. de BOISLILE (1re éd. 1761), I, 1881, p. 401.

178. Par exemple, d'après une statistique annuelle du mouvement de la navigation de l'Allier, en 1837 (seule année où elle soit donnée en détail), 29 bateaux ont transporté à Paris 870 tonnes de charbon de bois, et 18 bateaux 360 tonnes de paille de Pont-du-Château à Moulins. *Histoire de la navigation sur l'Allier..., op. cit.*, pp. 34-35.
179. A.N., F[10] 242.
180. J.-C. Perrot, *op. cit.*, p. 211.
181. A.N., F[11] 3059.
182. J. Letaconnoux, « Les voies de communication en France au xviii[e] siècle » *in : Vierteljahrschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, VII, 1909, p. 108.
183. J.-C. Toutain, *op. cit.*, p. 40.
184. La Statistique annuelle de navigation de l'Allier, citée plus haut, donne pour l'année 1837 un tableau des poids et valeurs de toutes les marchandises transportées (vin, charbon de terre, charbon de bois, planches, merrains, pierres, plateaux de bois, paille, fruits, etc.), puis mentionne « 108 trains de bois », sans autre précision et sans les inclure dans le tableau. *Histoire de la navigation sur l'Allier... op. cit.*, pp. 34-35.
185. A.N., F[12]-653, janvier 1786.
186. J.-C. Toutain, *op. cit.*, p. 248.
187. Vauban, *Mémoire sur la navigation..., op. cit.*, p. 413.
188. T. Regazzola, J. Lefebvre, *op. cit.*, p. 132 ; J.-C. Toutain, *op. cit.*, p. 252.
189. Marcel Marion, *Dictionnaire des institutions de la France au xvii[e] et au xviii[e] siècle*, éd. 1976, p. 561.
190. T. Regazzola, J. Lefebvre, *op. cit.*, p. 97.
191. *Ibid*, p. 111.
192. Ch. Deplat, « Les résistances à l'implantation de la route royale dans le ressort de l'intendance d'Auch et de Pau au xviii[e] siècle », *in Annales du Midi*, 1981.
193. T. Regazzola, J. Lefebvre, *op. cit.*, p. 105.
194. M. Marion, *op. cit.*, pp. 153-154 ; Gaston Wimbée, *Histoire du Berry, des origines à 1790*, 1957, p. 245.
195. A.N., H 160, Mémoire de M. Antoine, sous-ingénieur en Bourgogne, sur la suppression de la corvée en Bourgogne, 1775.
196. M. Marion, *op. cit.*, p. 154.
197. Guy Arbellot, « Le réseau des routes de poste, objet des premières cartes thématiques de la France moderne », *in : Les Transports de 1610 à nos jours*, Actes du 104[e] Congrès National des Sociétés Savantes, Bordeaux, 1979, 1980, I, p. 107 et note 4.
198. Voir *supra, L'Identité de la France*, I, pp. 358-360.
199. Pierre Dubois, *Histoire de la campagne de 1707 dans le Sud-Est de la France*, dactylogramme, p. 28, lettre de Tessé.
200. Madeleine Fouché, *La Poste aux chevaux de Paris et ses maîtres de poste à travers les siècles*, 1975, pp. 84-85.
201. Pierre Champion, *Paris au temps de la Renaissance. L'envers de la tapisserie. Le règne de François I[er]*, 1935, p. 32. Diego de Zuniga écrit le jour même de la Saint-Barthélemy pour l'annoncer à Philippe II qui reçoit la lettre le 7 septembre et laisse éclater sa joie. Philippe Erlanger, *Le Massacre de la Saint-Barthélemy*, 1960, p. 203.
202. A.N., F[10] 221-1, Quimper, 27 juin 1791.
203. Chiffres obligeamment communiqués par J.-C. Toutain, qui les a réunis pour un livre à paraître.

204. D'après le chapitre VI des *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, rédigés en 1737 par l'intendant de Basville.
205. Pourcentages calculés par J.-C. TOUTAIN : 1781-90, 30 % ; 1803-14, 32 % ; 1825-34, 37 % ; 1845-54, 45 % ; 1875-84, 52 % ; 1895-1904, 58 % ; 1920-24, 65 % ; 1925-34, 72 % ; 1935-38, 75 % ; 1980, 95 %.
206. Cité par M. MARION, *op. cit.*, p. 540.
207. *Ibid.*, p. 188.
208. *Ibid.*, p. 437.
209. Moscou, AEA 35/6, 381, f° 170-171.
210. Cité par M. MARION, *op. cit.*, p. 541.
211. *Ibid.*, p. 540.
212. Moscou, AEA 13/6 439, fol. 168 et v°.
213. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 158.
214. *Ibid.*
215. *Ibid.*, pp. 152-154.
216. Michel CHEVALIER, *Système de la Méditerranée*, 1832, cité par T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, pp. 160-161.
217. T. REGAZZOLA, J. LEFEBVRE, *op. cit.*, p. 165.
218. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 82.
219. C. HARMELLE, *op. cit.*, pp. 152 et 162.
220. Georges DUCHÊNE, *L'Empire industriel. Histoire critique des concessions financières et industrielles du Second Empire*, 1869, p. 297.
221. Pierre FUSTIER, *La Route, voies antiques, chemins anciens, chaussées modernes*, 1968, p. 256.
222. Jacques LOVIE, « Chemins de Savoie : la route d'Italie à l'époque romantique (1815-1860) », *in : Les Transports de 1610 à nos jours...*, *op. cit.*, p. 80.
223. A.N., F¹ᶜ III Loiret 7, n° 307.
224. Edmond GOT, *Journal ... 1822-1901*, II, 1910, p. 245.
225. P. SEIGNOUR, *op. cit.*, p. 91.
226. Elie REYNIER, *Le Pays de Vivarais*, 1934, cité par René NELLI, *Le Languedoc et le Comté de Foix, le Roussillon*, 1958, p. 51.
227. Eugen WEBER, *Peasants into Frenchmen. The Modernization of rural France 1870-1914*, 1977, publié en français sous le titre : *La Fin des terroirs : la modernisation de la France rurale, 1870-1914*, 1983.
228. C. HARMELLE, *op. cit.*
229. *Ibid.*, p. 53.
230. *Ibid.*, p. 93.
231. *Ibid.*, pp. 92-93.
232. *Ibid.*, p. 222.
233. Alexis MONTEIL, *Description du département de l'Aveyron*, an X (1802), cité par C. HARMELLE, *op. cit.*, p. 75.
234. *Ibid.*, p. 77.
235. *Ibid.*, pp. 110-111.
236. *Ibid.*, p. 235.
237. *Ibid.*, p. 320.
238. *Ibid.*, pp. 152 et 162.
239. Pierre CAYEZ, référence incomplète.
240. Paul HARSIN, « De quand date le mot industrie ? », *in : Annales d'histoire économique et sociale*, 1930, pp. 235-242.
241. C.J.A. MATHIEU DE DOMBASLE, *De l'avenir industriel de la France*, 1835.
242. G. DUCHÊNE, *L'Empire industriel...*, *op. cit.*, p. 45.

243. Lettres au préfet des Côtes-du-Nord, Loudéac, 24 février 1853, et au Préfet du Finistère, Morlaix, 14 janvier 1850, A.N., F[12] 4476 C.
244. A.N., F[1C] V Hérault, 3, 1837.
245. Jean-Baptiste SAY, *Cours complet d'économie politique pratique*, I, 1966, réimp., pp. 100-101.
246. Pierre BARRAL, « La crise agricole », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, *op. cit.*, IV_1, p. 371.
247. Massimo M. AUGELLO, « Il debattito in Francia su economia e società », *in : Rassegna economica*, janvier 1981, pp. 21-22, et Charles DUNOYER, « Notice historique sur l'industrie », in : *Revue encyclopédique*, février 1827, p. 178.
248. David RICARDO, *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, 1817, pp. 3-8.
249. *Ibid.*, p. 7 note 1 de Jean-Baptiste SAY, à l'édition de D. RICARDO.
250. Eugène de BOULLAY, *Statistique agricole et industrielle du département de la Saône-et-Loire*, 1849, p. 10.
251. Maria Rafaella CAROSELLI, « I fattori della seconda Rivoluzione industriale », *in : Economia e Storia*, 1978, pp. 389-418.
252. Albert DAUZAT, Jean DUBOIS, Henri MITTERAND, *Nouveau Dictionnaire étymologique et historique*, 1964.
254. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, *op. cit.*, II, p. 261.
255. F. BRAUDEL, *L'Identité de la France*, I, pp. 232 *sq.*
256. Serge CHASSAGNE, « Industrialisation et désindustrialisation dans les campagnes françaises : quelques réflexions à partir du textile », *in : Revue du Nord*, janvier-mars 1981, p. 43, note 26.
257. Pierre GEORGE, « Histoire de France, le recours à la terre », *in : Le Monde*, 27 octobre 1984.
258. Béatrix de BUFFEVENT, « Marchands ruraux de l'ancien "pays de France" au XVIII[e] siècle », *in : Le Développement urbain de 1610 à nos jours*, Actes du 100[e] Congrès National des Sociétés Savantes, Paris, 1975, 1977, pp. 171-184.
259. Pierre LÉON, « Les transformations de l'entreprise industrielle », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, p. 262.
260. Le mot peut avoir diverses significations, même dans l'industrie d'aujourd'hui comme le souligne Yves MORVAN, *La Concentration de l'industrie en France*, 1972, pp. 15 *sq.* Il peut concerner uniquement la taille de l'unité de production (c'est le cas des manufactures) ou le rassemblement de métiers divers travaillant à la même production (c'est l'exemple donné ici de Gueugnon).
261. A.N., F[14] 4481, documents 1 et 7.
262. Christian DEVILLERS, Bernard HUET, *Le Creusot. Naissance et développement d'une ville industrielle 1782-1914*, 1981, pp. 36-49.
263. Adrien PRINTZ, *La Vallée usinière, histoire d'un ruisseau, la Fensch*, 1966, pp. 57-67.
264. *Société lorraine des anciens établissements de Dietrich et Cie, de Lunéville 1880-1950*, 1951, p. 9.
265. Alexandre MOREAU de JONNÈS, *Etat économique et social de la France depuis Henri IV jusqu'à Louis XIV*, 1867, pp. 59-60.
266. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 95.
267. *Le Monde des affaires en France de 1830 à nos jours*, 1952, p. 83.
268. Isaac de PINTO, *Lettre sur la jalousie du commerce*, *in : Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 287.
269. François VÉRON de FORBONNAIS, *Principes et observations économiques*, 1767, I, p. 205.

270. Pierre Samuel DUPONT de NEMOURS, *De l'exportation et de l'importation des grains*, 1764, pp. 90-91, cité par Pierre DOCKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVIe au XVIIe siècle*, 1969, p. 288.
271. Jean-Jacques ROUSSEAU, *Emile ou de l'Education*, éd. 1961, p. 226.
272. Louis GUENEAU, *Les Conditions de la vie à Nevers (denrées, logements, salaires) à la fin de l'Ancien Régime*, 1919, pp. 99 *sq.*
273. *Bulletin de l'Association Meusienne*, avril 1984.
274. Paul VIDAL de LA BLACHE, *La France de l'Est, Lorraine, Alsace*, 1917, p. 38.
275. André CHAMSON, *Les Hommes de la route*, 1927, p. 76.
276. Gilbert ARMAND, *Villes, centres et organisation urbaine des Alpes du Nord. Le passé et le présent*, 1974, pp. 85-86.
277. Pour Laval, Cholet, Saint-Quentin, voir Serge CHASSAGNE, « Industrialisation et désindustrialisation dans les campagnes françaises », *in : Revue du Nord*, 1981, pp. 37-40.
278. G. ARMAND, *op. cit.*, p. 92.
279. *Ibid.*, pp. 88-89.
280. Jacques SCHNETZLER, *Les Industries et les hommes dans la région de Saint-Etienne*, 1976, pp. 50-51.
281. Pierre LÉON, « La réponse de l'industrie », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. Fernand BRAUDEL et Ernest LABROUSSE, II, 1970, p. 252.
282. *Ibid.*, pp. 252-253.
283. François DORNIC, *Le Fer contre la forêt*, 1984, p. 40.
284. Eugenii K. TARLÉ, *L'Industrie dans les campagnes en France à la fin de l'Ancien Régime*, 1910, p. 48.
285. S. CHASSAGNE « Industrialisation et désindustrialisation... », art. cit., pp. 49-50.
286. Georges DESBONS, *Capitalisme et agriculture*, 1912, p. 19 et Charles SEIGNOBOS, « L'évolution de la IIIe République », *in : Histoire de la France contemporaine*, p.p. Ernest LAVISSE, VIII, 1921, p. 460.
287. Paul BAIROCH, *Révolution industrielle et sous-développement*, 1974, p. 276.
288. Maurice DAUMAS, *L'Archéologie industrielle en France*, 1980, p. 106.
289. Louis-Marie LOMÜLLER, *Histoire économique et industrielle de la France de la fin du XVIIe siècle au début du XIXe siècle. Guillaume Ternaux, 1763-1833, créateur de la première intégration industrielle française*, 1978, p. 56 note 9.
290. M. DAUMAS, *op. cit.*, p. 98.
291. Jacob van KLAVEREN, « Die Manufakturen des "Ancien Régime" », *in : Vierteljahrschrift und Sozial-Wirtschaftsgeschichte*, 1964, pp. 145 *sq.*
292. Werner SOMBART, *Der Moderne Kapitalismus*, 15e éd. 1928, II, p. 731. *Cf.* aussi F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 259 *sq.*
293. Pierre LÉON, « La réponse de l'industrie », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, II, 1970, pp. 257 *sq.*
294. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 134-135 ; A.N., O² 871 à 906.
295. Claude PRIS, *La Manufacture royale des glaces de Saint-Gobain 1665-1830*, 1973.
296. M. DAUMAS, *op. cit.*, p. 106.
297. *Ibid.*, pp. 111-114.
298. A.N., G⁷ 259 f° 9.
299. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 98-106.

300. P. Léon, « La réponse de l'industrie », art. cit., p. 260.
301. *Ibid.*
302. Frédérick Louis Nussbaum, *A History of the economic Institutions of modern Europe*, 1933, pp. 212-213.
303. Rémy Cazals, *Les Révolutions industrielles à Mazamet 1750-1900*, 1983, p. 79.
304. Louis François Dey de Séraucourt, *Mémoire sur la généralité de Bourges, dressé par ordre du duc de Bourgogne en 1697*, 1844.
305. P. Léon, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 259 et 243.
306. F. Braudel. *Civilisation matérielle...*, III, p. 514.
307. Albert Soboul, « La reprise économique et la stabilisation sociale, 1797-1815 », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. Braudel et E. Labrousse, III : *L'Avènement de l'ère industrielle (1789-années 1980)*, 1976, p. 107 ; Pierre Léon, « L'impulsion technique », *in : Histoire économique et sociale de la France, op. cit.*, III_2, 1976, p. 485 ; R. Cazals, *op. cit.*, p. 114-115.
308. *Cf.* L. S. Mercier, *op. cit.*, VII, p. 147.
309. Richard Cantillon, *Essai sur la nature du commerce en général*, 1755, éd. 1952, p. 36.
310. Pierre Bonnet, *La Commercialisation et la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, p. 12. Walter Endrei, *L'Évolution des techniques de filage et de tissage du Moyen Age à la Révolution industrielle*, 1968, p. 145.
311. Hervé Le Bras, *Les Trois France*, 1986, p. 237.
312. P. Léon, « L'impulsion technique », art. cit., p. 498.
313. A. Printz, *La Vallée usinière...*, *op. cit.*, pp. 57-67.
314. F. Braudel, *Civilisation matérielle...*, 1979, II, p. 287 et note 341 ; A.N., F^{12} 682 (9 janvier 1727).
315. Tihomir J. Markovitch, *L'Industrie française de 1789 à 1964*, Conclusions générales, *in : Cahiers de l'ISEA*, IV, 1966, p. 59.
316. T.J. Markovitch, référence incomplète.
317. Georges d'Avenel, *Le Mécanisme de la vie moderne*, 3e série 1900, pp. 215-216.
318. Yves Guyot, « Notes sur l'industrie et le commerce de la France », *in : Journal de la Société de Statistique de Paris*, 1897, p. 287.
319. Marcel Gillet, *Les Charbonnages du Nord de la France au XIXe siècle*, 1973, p. 28.
320. G. d'Avenel, *op. cit.*, p. 214.
321. *Ibid.*
322. Sébastien Charléty, référence incomplète.
323. Jean-Antoine Chaptal, *De l'industrie française*, II, 1819, cité par P. Léon, « L'impulsion technique », art. cit., pp. 482-483.
324. P. Léon, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 239-243.
325. P. Léon, « L'impulsion technique », art. cit., p. 481.
326. Carlo Poni, « Archéologie de la fabrique : la diffusion des moulins à soie *alla bolognese* dans les États vénitiens des XVIe et XVIIIe siècles », communication à la 3e semaine de Prato, 1971, et F. Braudel, *Civilisation matérielle...*, 1979, III, p. 476.
327. Charles Singer, Eric John Holmyatd, A. Rupert Hall, Trevor I. Williams, *Storia della tecnologia*, III, 1963, p. 382.
328. Cité par François Caron, *Le Résistible Déclin des sociétés industrielles*, 1985, p. 66.
329. Jacques Payen, « Machines et turbines à vapeur », *in : Histoire générale des techniques*, p.p. Maurice Daumas, IV, 1978, p. 18.
330. *Ibid.*, p. 118.

331. Jules GUÉRON, « L'énergie nucléaire », *in : Histoire générale des techniques*, p.p. Maurice DAUMAS, IV, 1978, p. 42.
332. Jacques PAYEN « Machines et turbines à vapeur », *in : Histoire générale des techniques*, IV, 1978, pp. 46-51 et François CARON, *op. cit.*, p. 67.
333. F. CARON, *op. cit.*, p. 57.
334. François CARON, « La croissance économique », *in : Histoire économique et sociale du monde*, p.p. Pierre LÉON, IV, 1978, pp. 91-92.
335. F. CARON, *Le Résistible Déclin...*, *op. cit.*, p. 87.
336. Louis LEPRINCE-RINGUET, *L'Aventure de l'électricité*, 1983, pp. 46-52.
337. F. CARON, « La croissance économique », art. cit., p. 93.
338. Robert MOISE et Maurice DAUMAS, « L'électricité industrielle », *in : Histoire générale des techniques*, *op. cit.*, IV, pp. 418, 364 et 423.
339. Référence égarée.
340. Antoine CAILLOT, *Mémoires pour servir à l'histoire des mœurs et usages des Français*, 1827, I, p. 134.
341. *Op. cit*, article « Commerce », II, p. 113.
342. Nicolas LAMOIGNON de BASVILLE, *Mémoires pour servir à l'histoire du Languedoc*, 1734, p. 39.
343. Moscou, Bibliothèque Lénine, FR 374, f° 159.
344. R. CAZALS, *op. cit.*, p. 14.
345. *Ibid.*
346. Louis TRENARD, *Histoire d'une métropole : Lille-Roubaix-Tourcoing*, 1977, pp. 248-249 et 318-319.
347. A.N., G^7 1691, 63.
348. Tihomir J. MARKOVITCH, « L'industrie française de 1789 à 1964. Conclusions générales », *in : Cahiers de l'I.S.E.A.*, AF n° 7, n° 179, nov. 1966, p. 142.
349. Serge CHASSAGNE, « L'industrie lainière en France à l'époque révolutionnaire et impériale 1790-1810 », *in : Voies nouvelles pour l'histoire de la Révolution française*, Colloque A. Mathiez et G. Lefebvre, 1978
350. Fernand BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, pp. 481 *sq.* ; Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du I^er Empire à nos jours*, 1929, constatant le retard français en 1814, par rapport à l'Angleterre notamment, range la Révolution et les guerres napoléoniennes parmi les « causes apparentes », les véritables causes étant d'ordre technique, social, législatif et avant tout « l'hégémonie de la terre », bref structurelles, pp. 17-53.
351. Jean BOUVIER, « Industrie et société », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, IV_3, 1982, pp. 1724-1725.
352. Émile APPOLIS, *Un pays languedocien au milieu du XVIII^e siècle, le diocèse civil de Lodève*, 1951, p. VI.
353. M. DAUMAS, *L'Archéologie industrielle en France*, 1980, p. 30.
354. *Ibid.*, p. 99.
355. *Ibid.*, p. 106.
356. *Ibid.*, pp. 98-106 et Claude ALBERGE, J.-P. LAURENT, J. SAGNES, *Villeneuvette, une manufacture du Languedoc*, *in : Etudes sur l'Hérault*, 1984, n° 12.
357. M. DAUMAS, *op. cit.*, pp. 185-186.
358. Walter G. HOFFMANN, *British Industry, 1700-1950*, 1955, cité par F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 304.

359. F. BRAUDEL, F. SPOONER, *Prices in Europe from 1450 to 1750, in : Cambridge Economic History of Europe,* IV, pp. 454 et 484.
360. T. J. MARKOVITCH, *L'Industrie française de 1789 à 1964, op. cit.,* p. 196.
361. Henri SÉE, « Esquisse de l'évolution industrielle de la France de 1815 à 1848, les progrès du machinisme et de la concentration », *in : Revue d'histoire économique et sociale,* 1923, n° 4, pp. 473-497.
362. P. LÉON, « L'impulsion technique », art. cit., p. 479.
363. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, op. cit.,* III, pp. 69 et 231.
364. T.J. MARKOVITCH, « Salaires et profits industriels en France (sous la Monarchie de Juillet et le Second Empire) », *in : Economies et Sociétés, Cahiers de l'ISEA,* avril 1967, p. 79.
365. T.J. MARKOVITCH, *L'Industrie française de 1789 à 1964, op. cit.,* p. 86.
366. Conclusions tirées d'un rapport-résumé de T.J. Markovitch rédigé à l'intention exclusive de F. Braudel en 1984 et englobant les résultats essentiels que T.J. Markovitch a tiré de ses sept volumes publiés à ce jour sur l'*Histoire des industries françaises.*
367. Charles SEIGNOBOS, *L'Evolution de la IIIe République, in : Histoire de la France contemporaine,* p.p. E. LAVISSE, 1921, p. 460.
368. H. LE BRAS, *Les Trois France, op. cit.,* p. 223.
369. *Ibid.,* p. 236.
370. *Ibid.,* pp. 228-229.
371. Référence égarée.
372. Léonce de LAVERGNE, *Economie rurale de la France depuis 1789,* 1877, p. 45.
373. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique,* 1966, pp. 328-329 et 342.
374. *Œuvres économiques de Sir William Petty,* 1905, I, p. 277, cité par Pierre DOCKES, *L'Espace dans la pensée économique du XVIe au XVIIIe siècle,* 1969, p. 152.
375. *Cf.* sa correspondance dans les archives de Moscou. Les négociants suisses se chargeaient souvent à Marseille des consulats étrangers, par exemple du Danemark, d'Autriche, d'Angleterre ; *Histoire du commerce de Marseille,* p.p. Gaston RAMBERT, IV, 1954, pp. 529-530.
376. Anne-Robert-Jacques TURGOT, *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses,* 1766, *in : Œuvres de Turgot,* p.p. Eugène DAIRE, 1844, rééd. 1966, I, p. 43 ; A.N., G7 1697, 165, 23 décembre 1712.
377. Jean-Claude TOUTAIN, *La Population de la France de 1700 à 1959, in : Cahiers de l'ISEA,* AF 3, 1963, tableaux nos 136-137.
378. A.N., K 1351, Le compagnon ordinaire des marchands, 1700.
379. Elie BRACKENHOFFER, *Voyage en France 1643-1644,* trad. Henry LEHR, 1925, pp. 115-116.
380. Jean-Claude PERROT, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIIIe siècle,* I, 1975, p. 182.
381. Claude SEYSSEL, *Histoire singulière du roy Loys XII,* 1558, p. 113.
382. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais (MM. de Villers) à Paris en 1656-1658,* p.p. A.-P. FAUGÈRE, 1899, p. 30.
383. POTTIER de LA HESTROYE, *Réflexions sur la dîme royale,* 1716, pp. 104-105.
384. Jacques Joseph JUGE SAINT-MARTIN, *Changements survenus dans les mœurs des habitants de Limoges,* p. 90.
385. Edmond ESMONIN, « Un recensement de la population de Grenoble en 1725 », *in : Cahiers d'histoire,* 1957, réédité dans *Etudes sur la France des XVIIe et XVIIIe siècles,* 1964, pp. 429-461.

386. Gilbert ARMAND, *Villes, centres et organisation urbaine dans les Alpes du Sud, op. cit.*, p. 83.
387. Maurice BLOCK, *Statistique de la France comparée avec les autres Etats de l'Europe*, II, 1860, p. 225.
388. Pierre BONNET, *La Commercialisation de la vie française du Premier Empire à nos jours*, 1929, pp. 170-171 et 173.
389. M. BLOCK, *op. cit.*, II, p. 286.
390. Peter MATHIAS, *The First Industrial Nation. An Economic History of Britain 1700-1914*, 1969, p. 18 ; R.M. HARTWELL, *The Industrial Revolution and Economic Growth*, 1971, pp. 180 *sq.*
391. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 357.
392. Michel MORINEAU, « Quelques recherches relatives à la balance du commerce extérieur français au XVIIIe siècle : où cette fois un égale deux », *in : Aires et structures du commerce français au XVIIIe siècle*, colloque, Paris, 1973, pp. 1-45.
393. Ruggiero ROMANO, « Documenti e prime considerazioni intorno alla "balance de commerce" della Francia dal 1719 a 1780 », *in : Studio in onore di Armando Sapori*, p. 1291.
394. M. MORINEAU, art. cit., p. 3.
395. *Mémoires de Jean Maillefer, marchand bourgeois de Reims (1611-1684), continués par son fils jusqu'en 1716*, p.p. Henri JADART, 1890, pp. 10-12.
396. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 387-390.
397. Robert BIGO, *Les Banques françaises au cours du XIXe siècle*, 1947, p. 272.
398. Friedrich LÜTGE, *Deutsche Sozial – und Wirtschaftsgeschichte*, 1966, p. 235.
399. L. BLANCARD, *Documents inédits sur le commerce de Marseille au Moyen Age*, 1884 (21 mars 1248), cité par Gérard SIVERY, « Les orientations actuelles de l'histoire économique du Moyen Age dans l'Europe du Nord-Ouest », *in : Revue du Nord*, 1973, p. 213.
400. *Ibid.*
401. Jacques ACCARIAS DE SERIONNE, *Les Intérêts des nations de l'Europe développés relativement au commerce*, 1766, I, p. 93.
402. Moscou, A.E. A., 50/6, 522-105 Amsterdam, 20 sept. et 1er oct. 1784.
403. Dieudonné RINCHON, *Les Armements négriers au XVIIIe siècle, d'après la correspondance et la comptabilité des armateurs et capitaines nantais*, 1955, *passim* et pp. 83, 73 et 75.
404. C'est le cas pour les frères Chaurand, pour onze expéditions de 1783 à 1792, *ibid.*, pp. 128-129.
405. *Ibid.*, p. 12.
406. Louis TURQUET DE MAYERNE, *La Monarchie aristodémocratique ou le gouvernement composé et meslé des trois formes de légitimes Républiques*, 1611, p. 122, cité par Roland MOUSNIER, « L'opposition politique bourgeoise à la fin du XVIe siècle et au début du XVIIe siècle. L'œuvre de Louis Turquet de Mayerne », *in : Revue historique*, janvier-mars 1955, p. 64.
407. Jean EON (le père Mathias de Saint Jean), *Le Commerce honorable ou considérations politiques... composé par un habitant de la ville de Nantes*, 1646, pp. 21-22.
408. Jean Baptiste PÉRIER, *La Prospérité rochelaise au XVIIIe siècle et la bourgeoisie protestante*, 1899, II, p. 5.
409. B.N., Fonds Fr.
410. A.N., F 12 116, 99 *sq.*

411. Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XV^e siècle à nos jours*, I. *Capitalisme et économie monde 1450-1640*, 1980, p. 120.
412. Marcello CARMAGNANI, *Les Mécanismes de la vie économique dans une société coloniale : le Chili (1680-1830)*, 1973, p. 14.
413. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 355.
414. Vitorino MAGALHAES GODINHO, *L'Economie de l'Empire portugais aux XV^e et XVI^e siècles*, 1969 ; F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 355.
415. Paul ADAM, « Les inventions nautiques médiévales et l'émergence du développement économique moderne », *in : Systèmes économiques et histoire*, dactyl., 1980, p. 58.
416. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine (1650-1815)*, 1955, p. 43 ; Nicolas de LAMARE, *Traité de la police...*, II, p. 725.
417. François DORNIC, *Histoire du Mans et du pays manceau*, 1975, pp. 146-151.
418. A.N., A.E. B1 280 (29 mars 1703).
419. POTTIER DE LA HESTROYE, *op. cit.*
420. A.N., G⁷ 1687, 33.
421. Jacques SAVARY, *Le Parfait Négociant ou Instruction générale pour ce qui regarde le commerce de toute sorte de marchandise tant de France que des pays étrangers...*, 1675, II, p. 156 ; voir aussi J. EON, *Le Commerce honorable..., op. cit.*, p. 167.
422. Jacques-Marie MONTARAN, cité *in :* Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au XVII^e siècle*, I, 1973, p. 245.
423. Jean-François BELHOSTE, « Naissance de l'industrie du drap fin en France », *in : La Manufacture du Dijonval et la draperie sédanaise 1650-1850, Cahiers de l'Inventaire*, n° 2, 1984, p. 14.
424. Régine PERNOUD, *Le Moyen Age jusqu'en 1291*, *in : Histoire du commerce de Marseille*, p.p. Gaston RAMBERT I, 1949, p. 56.
425. A.E., Mémoires et Documents, Turquie, 11. Capitulations : nom donné ordinairement aux traités passés avec les Turcs.
426. F. BRAUDEL, *La Méditerranée...*, I, pp. 448-449 et 497 ; F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, pp. 137-138.
427. D'après l'enquête du 3 février 1563 et Joseph BILLIOUD, « Le commerce de Marseille de 1515 à 1599 », *in : Histoire du commerce de Marseille*, III, 1951, p. 445.
428. Louis BERGASSE, « Le commerce de Marseille de 1599 à 1660 », *in : Histoire du commerce de Marseille*, IV, 1954, pp. 95, 91 et 94.
429. *Le Parfait Négociant*, *op. cit.*, 1712, II^e partie, pp. 385-387.
430. Robert PARIS, « De 1660 à 1789. Le Levant », *in : Histoire du commerce de Marseille*, V, 1957, pp. 557-564.
431. A.N., A.E., Mémoires et Documents, Turquie, 11.
432. André LESPAGNOL, « Saint-Malo port mondial du XVI^e au XVIII^e siècle », *in : Histoire de Saint-Malo et du pays malouin*, 1984, p. 113.
433. A.N., A.E., B1 211 (9 mai 1669).
434. *Carrera de Indias :* flotte destinée à l'Amérique espagnole dont le trafic, monopole du roi d'Espagne est organisé, contrôlé et protégé militairement.
435. A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo, op. cit.*, p. 79.
436. *Ibid.*, pp. 102 *sq.*
437. A.N., A.E., B1 214, f° 282.
438. *Ibid.*
439. *Ibid.*
440. *Ibid.* (Cadix, 15 octobre 1702).

441. A.N., A.E. B1 212 (19 octobre 1682).
442. A.N., A.E. B1 211 (16 octobre 1672).
443. *Correspondance des contrôleurs généraux...*, p.p. A.M. de BOISLISLE, I, 1874, p. 173, 18 février 1689.
445. Abbé PREVOST, *Histoire générale des voyages...*, 1753, XI, pp. 47-63, Relation du voyage de M. de Gennes.
446. A.N., Colonies F2 A 15 (4 mars 1698).
447. La Basse-Californie, occupée par les Espagnols en 1602, qui fait partie de l'actuel Mexique.
448. A.N., Colonies F² A 15 (20 mai 1698).
450. *Sol* : on partage d'ordinaire le capital des sociétés en 20 parts dites *sol*, par analogie avec les 20 sols de la livre, monnaie de compte.
451. A.N., Colonies F² A 15 (17 novembre 1698).
452. *Ibid.*, 19 décembre 1698.
453. Saint-Malo y avait très largement participé ainsi que Dunkerque ; A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo, op. cit.*, pp. 114-120.
454. A.N., Colonies F² A 21, 30 juillet 1702. Sur les inconvénients pour le gouvernement espagnol du commerce entre les Philippines et le Pérou, *cf. Civilisation matérielle, op. cit.* II, p. 169 et note 215.
455. A.N., Colonies F² A21, Paris 12 juin 1700.
456. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 169.
457. A. LESPAGNOL, *Histoire de Saint-Malo, op. cit.*, p. 121.
458. *Ibid.*, p. 124.
459. *Ibid., op. cit.*, p. 123.
460. *Ibid., op. cit.*, pp. 126-127 ; Pierre GOUBERT, « Le tragique XVIIe siècle », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. BRAUDEL et E. LABROUSSE, II, 1970, p. 364.
461. A.N., F 12 681 106.
462. A.N., G⁷ 1701 137 f° 57 ; Anne MOREL, « Les armateurs malouins et le commerce interlope », *in : Les Sources de l'histoire maritime en Europe, du Moyen Âge au XVIIIe siècle*, p.p. Michel MOLLAT et *al.*, 1962, p. 313.
463. A. LESPAGNOL, *op. cit.*, pp. 129 *sq.*
464. Jean MEYER, « Le commerce nantais du XVIe au XVIIIe siècle », *in : Histoire de Nantes*, p.p. Paul BOIS, 1977, pp. 135-136.
466. La partie espagnole de l'île est de 48 000 kilomètres carrés, Cuba de 114 000.
467. Alice PIFFER CANABRAVA, *A industria de açucar nas ilhas inglesas e francesas do mar das Antilhas (1697-1755)*, 1946, dactylogramme.
468. Jacques SAVARY des BRUSLONS, *Dictionnaire..., op. cit.*, V, col. 1462.
469. *Ibid.*, V, col. 1466.
470. Ruggiero ROMANO, « Documenti e Prime Considerazioni intorno alla 'Balance du commerce' della Francia dal 1716 al 1780 », *in : Studi in onore di Armando Sapori*, 1957, pp. 1274, 1275, 1291.
471. *Cf. supra*, p. 355.
472. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 367-368.
473. François CROUZET, « Le commerce de Bordeaux », *in : Bordeaux au XVIIIe siècle*, p.p. François-Georges PARISET, *Histoire de Bordeaux*, V, p.p. Charles HIGOUNET, 1968, p. 233.
474. M. MORINEAU, « Quelques recherches relatives à la balance..., art. cit. pp. 32-33 ; Jean CAVIGNAC, *Jean Pellet commerçant*

de gros, 1694-1772. Contribution à l'étude du négoce bordelais du XVIIIe siècle, 1967, p. 103.

475. J.-P. POUSSOU, *Bordeaux et le Sud-Ouest au XVIIIe siècle, op. cit.*, p. 20.
476. J. CAVIGNAC, *Jean Pellet..., op. cit.*, pp. 31-32.
477. Jean-Pierre POUSSOU, « Les structures démographiques et sociales », *in : Bordeaux au XVIIIe siècle..., op. cit.*, pp. 344 *sq.*
478. J.-P. POUSSOU, *op. cit.*, pp. 27 et 31.
479. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIIIe siècle,* 1966, p. 141.
480. En pratique, la contrebande anglaise n'a jamais cessé, avec la complicité des habitants qu'elle ravitaillait en farine, bœuf salé, chevaux, mulets... Les agents du roi fermaient les yeux le plus souvent. J. CAVIGNAC, *Jean Pellet..., op. cit.*, pp. 172-173.
481. Charles GIDE, *Cours d'économie politique,* 5e éd. 1919, I, p. 198.
482. Maxime RODINSON, *Islam et capitalisme,* 1966, p. 27.
483. Emile SAVOY, *L'Agriculture à travers les âges,* I, 1935, p. 119.
484. René SEDILLOT, *Histoire des marchands et des marchés,* 1964, p. 188.
485. Jacques LAFFITTE, *Réflexions sur la réduction de la rente et sur l'état du crédit,* 1824, p. 14.
486. Joseph CHAPPEY, *La Crise du capital.* I : *La Formation du système monétaire moderne,* 1937, p. 189.
487. Jean HERAULT, sieur de GOURVILLE, *Mémoires de Monsieur de Gourville,* 1665, éd. 1724, II, p. 2.
488. *Ibid.*
489. Pierre DARDEL, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIIIe siècle,* 1966, p. 159.
490. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine et ses débouchés internationaux (1650-1815),* 1955, pp. 182-183.
491. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...,* II, p. 343.
494. Les billets émis par Louis XIV et rapidement dépréciés, voire *infra.*
495. A.N., G^7 1691, 35, 6 mars 1708.
496. Copie de lettre expédiée en Pologne aux Radziwill, Varsovie, AG, AD Radziwill.
498. Jean DUCHE, *Le Bouclier d'Athéna. L'Occident, son histoire et son destin,* 1983, p. 487.
499. Alfred NEYMARCK, « Le développement annuel de l'épargne française », *in : Revue internationale du commerce, de l'industrie et de la banque,* 1906, p. 7.
500. Léon SCHICK, *Suggestions pour une reconstruction française,* 1945, pp. 38 *sq.*
501. Pierre GOUBERT, *op. cit.*
502. Emile VINCENS, *Des sociétés par actions. Des banques en France,* 1837, pp. 117-118.
503. G. THUILLIER, *Aspects de l'économie nivernaise au XIXe siècle,* 1964, p. 496.
504. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France de la révocation de l'édit de Nantes à la Révolution,* 1959-1961, I, p. 95.
505. Jean MEYER, *L'Armement nantais dans la deuxième moitié du XVIIe siècle,* 1969, *passim.*
506. Fernand LAURENT, *En Armagnac il y a cent ans. La vie d'un aïeul (1761-1849),* 1928, ch. X, pp. 198 *sq.*
507. Moscou, AEA 93/6-428-174 : le chiffre paraît énorme. Mais Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *La Noblesse au XVIIIe siècle,* 1976 (p. 78) confirme, chiffres à l'appui, l'importance des fortunes terriennes de la grande noblesse : « Les revenus des princes, dit-il, se comptent par millions. »

508. Béatrice F. Hyslop, *L'Apanage de Philippe Egalité duc d'Orléans (1785-1791)*, 1965, chapitres I et II.
509. P. Léon, « La réponse de l'industrie », art. cit., pp. 255-256 ; G. Chaussinand-Nogaret, *La Noblesse au XVIII[e] siècle, op. cit.*, pp. 119, 161 et 144.
510. Jean Labasse, *Les Capitaux et la région. Etude géographique. Essai sur le commerce et la circulation des capitaux dans la région lyonnaise*, 1955, pp. 9 *sq.*
511. Cité par R. Bigo, *Les Banques françaises au cours du XIX[e] siècle, op. cit.*, pp. 41-42.
512. E. Vincens, *op. cit.*, *passim* et pp. 114 *sq.*
513. R. Bigo, *op. cit.*, p. 41.
514. Jean-Baptiste Say, « De la production des richesses », *in : Cours complet d'économie politique pratique*, réimpression de l'édition 1852, 1966, I, p. 131.
515. *Ibid.*, I, p. 132.
516. J. Eon, *Le Commerce honorable...*, *op. cit.*
517. Jean-François Faure-Soulet, *Economie politique et progrès au siècle des Lumières (1750-1789)*, thèse, 1964, pp. 94-95.
518. Pierre Chaunu, *op. cit.*
519. Fritz Wagner, *Europa im Zeitalter des Absolutismus und der Aufklärung*, tome 4 de *Handbuch der europaischen Geschichte*, p.p. Theodor Schieder, 1968, p. 104.
520. Van der Meulen, *Recherches sur le commerce*, II, 1779, p. 75.
521. J.-F. Faure-Soulet, *op. cit.*, p. 101.
522. *Cf.* F. Braudel, *Civilisation matérielle...*, III, pp. 266-267.
523. A.N., G [7] 1622.
525. Pottier de La Hestroye, *op. cit.*, *passim*.
526. Louis Dermigny, *La Chine et l'Occident. Le commerce à Canton au XVIII[e] siècle, 1719-1833*, 1964, p. 740 et note 3.
527. Michèle Saint-Marc, *Histoire monétaire de la France, 1800-1980*, 1983, p. 36.
528. Ange Goudar, *Les Intérêts de la France mal entendus*, 1756, II, p. 20.
529. A.N., G[7] 418.
530. A.N., G[7] 521, 19 novembre 1693.
531. R. Bigo, *op. cit.*, p. 42.
532. *Ibid.*, p. 114.
533. F. Bayard, *op. cit.*, p. 107 ; R. Gascon, *op. cit.*, I, p. 188.
534. Albéric de Calonne, *La Vie agricole sous l'Ancien Régime en Picardie et en Artois*, 1883, p. 70. Il cite A.D. Aisne c 765.
535. F. Braudel, *Civilisation matérielle...*, I, p. 391.
536. Georges d'Avenel, *Histoire économique de la propriété, des salaires, des denrées... op. cit.*, I, pp. 21-22.
537. M.-T. Boyer, G. Delaplace, L. Gillard, *op. cit.*, p. 128.
538. Maximilien de Béthune, duc de Sully, *Mémoires*, III, éd. 1788, p. 6.
539. Barry E. Supple, « Currency and commerce in the early seventeenth century », *in : The Economic History Review*, décembre 1957, p. 240 note 1.
540. Marie-Thérèse Boyer, Ghislaine Delaplace, Lucien Gillard, *Monnaie privée et pouvoir des princes*, dactylogramme, p. 55.
541. Paul Raveau, *Essai sur la situation économique et l'état social en Poitou au XVI[e] siècle*, 1931, p. 92.
542. Germain Martin, « La monnaie et le crédit privé en France aux XVI[e] et XVII[e] siècles : les faits et les théories (1550-1664) », *in :*

Revue d'histoire des doctrines économiques et sociales, 1909, p. 28.

543. Les escalins (déformation française du flamand *schelling*) sont des petites monnaies des pays Bas, subdivisions de la *livre de gros*. La Hollande exporte en quantité à partir de 1680 de « méchants escalins », de très basse qualité. Cf. *SAVARY DES BRUSLONS, Dictionnaire..., op. cit.*, II, colonne 362.

544. François-Nicolas MOLLIEN, *Mémoires d'un ministre du Trésor public 1780-1814*, III, éd. 1845, p. 469.

545. Pièce de huit : piastre ou pièce de huit réaux, première pièce d'argent frappée par les Espagnols en Amérique en 1535.

546. La pistole, frappée à partir de 1537 avec l'or importé du Nouveau Monde.

547. A.N., G^7 1622, vers 1706.

548. Jean RIVOIRE, *Histoire de la monnaie*, 1985, p. 33.

549. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, pp. 39-40.

550. J. RIVOIRE, *op. cit.*, p. 21.

551. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 37.

552. F. BRAUDEL, *Civ. mat.* I, p. 410.

553. Richard GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine au XVIe siècle. Lyon et ses marchands*, 1971, II, p. 760.

554. M. MARION, *Dictionnaire des institutions, op. cit.*, p. 384.

555. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie... op. cit.*, I, 1969, p. 284.

556. A. GOUDAR, *op. cit.*, II, p. 120.

557. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, I, 1827, p. 24.

558. *Société historique et archéologique du Périgord*, 1875, p. 50 et 1880, p. 397, cité par G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 37.

559. G. d'AVENEL, *op. cit.*, I, p. 35.

560. André PIOGER, *Le Fertois aux XVIIe et XVIIIe siècles. Histoire économique et sociale*, 1973, p. 196.

561. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, 1979, II, pp. 71-72.

562. R. SÉDILLOT, cité par M. SAINT-MARC, *op. cit.*, p. 208.

563. Traian STOIANOVITCH, *The Commercial Revolution*, dactylogramme, pp. 68-69.

564. E. H. PHELPS-BROWN et S.V. HOPKINS, « Wage-Rate and Prices : Evidence for Population Pressure in the 16th Century », *in : Economica*, XXIV, 1957, p. 298, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système du monde du XVe siècle à nos jours*, I : *Capitalisme et économie-monde, 1450-1640*, 1980, p. 79.

565. Jean MEUVRET, « *Circulation monétaire et utilisation économique de la monnaie dans la France du XVIe et du XVIIe siècle* », *in : Études d'histoire économique, recueil d'articles*, 1971, p. 132 et note 8.

566. Marquis d'ARGENSON, *op. cit.*, p. 56, *cf.* F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, p. 376 et note 157.

567. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit..., op. cit.*

568. Jean MEUVRET, « La France au temps de Louis XIV : des temps difficiles », in : *Études d'histoire économique*, 1971, p. 27.

569. F. MOLLIEN, *op. cit.*, III, pp. 471-472.

570. *Ibid.*, p. 478.

571. R. GASCON, *op. cit.*, II, pp. 569-570.

572. Yves-Marie BERCÉ, *Histoire des croquants*, 1974, I, p. 42 note 105.

573. José GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie au XVIIe siècle*, 1969, p. 404 ; *cf.* F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 374-377.

574. Georges DUCHÊNE, *L'Empire industriel. Histoire critique des concessions financières et industrielles au Second Empire*, 1869, *passim* ; Lysis (pseudonyme de Eugène LETAILLEUR), *Les Capitalistes français contre la France*, 1916.

575. Jean Buvat, *Journal de la Régence*, B.N., Ms. Fr. 10283 III, pp. 1352-1409. Je mets en cause la partie non publiée du *Journal*, intitulé *Idées générales du nouveau système des finances.*
576. Isaac de Pinto, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 148.
577. A.N., G^7 1622, vers 1706.
578. Guy Thuillier, « La réforme monétaire de 1785 », *in : Annales E.S.C.*, sept.-oct. 1971, p. 1031 note 3 ; H. Lüthy, *op. cit.*, II, pp. 687-698 et 706.
579. *Journaux inédits de Jean Desnoyers et d'Isaac Girard*, p.p. Pierre Dufay, 1912, p. 90 note 2.
580. Jean Bouvier, « Vers le capitalisme bancaire : l'expansion du crédit après Law », *in : Histoire économique et sociale de la France*, p.p. F. Braudel et E. Labrousse, II, 1970, p. 302.
581. A.N., F^{10} 242 ; Article du *Moniteur* du 30 septembre 1838.
582. Jean Rivoire, *Histoire de la banque*, 1984, p. 50.
583. Jean Bouvier, « Rapports entre systèmes bancaires et entreprises industrielles dans la croissance européenne du XIXe siècle », *in : L'Industrialisation en Europe au XIXe siècle*, colloque C.N.R.S., Lyon 7-10 octobre 1970, 1972, p. 117.
584. Jean Trenchant, *L'Arithmétique*, 1561, p. 342, cité par Marie-Thérèse Boyer, Ghislaine Delaplace, Lucien Gillard, *Monnaie privée et pouvoir des princes* (dactylogramme), p. 20.
585. Etienne Bonnot de Condillac, *Le Commerce et le gouvernement*, *in : Collection des principaux économistes*, XIV, 1847, p. 306.
586. Jean Bouchary, *Le Marché des changes à Paris au XVIIIe siècle*, 1937, p. 37.
587. R. Bigo, *op. cit.*, p. 69.
588. Felipe Ruiz Martin, *Lettres marchandes échangées entre Florence et Medina del Campo*, 1965.
589. M.-Th. Boyer, G. Delaplace, L. Gillard, *op. cit.*, p. 235.
590. Ferdinand Galiani, *Dialogues sur le commerce des grains*, *in : Collection des principaux économistes*, XV : *Mélanges d'économie politique*, II, réimpression de l'édition 1848, 1966, p. 51.
591. J. Savary, *op. cit.*, I, p. 187.
592. F. Ruiz Martin, *Lettres marchandes..., op. cit.*, lettre du 30 mars 1590.
593. F. Mollien, *op. cit.*, III, p. 471.
594. M.-Th. Boyer, G. Delaplace, L. Gillard, *op. cit.*, pp. 115-116.
595. *Ibid.*, pp. 302-303.
596. *Référence égarée.*
597. Louis de Rouvroy, duc de Saint-Simon, *Mémoires*, II, éd. La Pléiade 1969, p. 1029.
598. Adolphe Vuitry, *Le Désordre des finances et les excès de la spéculation à la fin du règne de Louis XIV et au commencement du règne de Louis XV*, 1885, pp. 27-28.
599. Jean Bouvier et Henry Germain-Martin, *Finances et financiers de l'Ancien Régime*, 1969, p. 6.
600. J. Bouvier, H. Germain-Martin, *op. cit.*, p. 5.
601. Mercure de France, XI, p. 557.
602. J. Bouvier, H. Germain-Martin, *op. cit.*, p. 40.
603. Georges Mongrédien, *L'Affaire Foucquet*, 1956, pp. 240 *sq.* Daniel Dessert, *Argent, pouvoir et société au Grand Siècle*, 1984, à propos du procès, précise que l'on a préféré ne pas aller au fond des choses, pour ne pas compromettre de grands personnages, dont Mazarin et Colbert lui-même (pp. 279-310).
604. Françoise Bayard, *Finances et financiers en France dans la première*

moitié du XVII[e] siècle (1598-1653), dactyl., 1984, p. 1851 ; D. DESSERT, *op. cit.*, p. 365.
605. D. DESSERT, *op. cit.*, p. 209.
606. *Ibid.*, p. 207.
607. Jean BODIN et Claude de RUBYS, cités par Henri HAUSER et Augustin RENAUDET, *Les Débuts de l'âge moderne*, 1938, pp. 572-573.
608. *Cf.* F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, II, pp. 339-343.
609. H. HAUSER et A. RENAUDET, *Les Débuts...*, *op. cit.*, p. 573.
610. Sur Zamet, sa carrière surprenante, sa familiarité avec Henri IV, voir la thèse dactylographiée de F. BAYARD, *op. cit.* IV, pp. 1141-1146.
611. Henri HAUSER, « The European Financial Crisis of 1559 », *in : Journal of European Business History*, 1930, pp. 241 *sq.*, cité par I. WALLERSTEIN, *Le Système du monde*, *op. cit.*, p. 167.
612. Lettre de Bernard à Chamillart, 12 octobre 1707, citée par H. LÜTHY, *op. cit.*, I, p. 121.
613. *Ibid.*, I, p. 122.
614. *Ibid.*, I, p. 111.
615. *Ibid.*, I, p. 121.
616. Jacques de SAINT-GERMAIN, *Samuel Bernard, le banquier des rois*, 1960, p. 193.
617. H. LÜTHY, *op. cit.*, I, p. 195.
618. *Ibid.*, I, pp. 283-285.
619. *Ibid.*, I, pp. 414-415.
620. Adophe THIERS, *Histoire de Law*, 1858, pp. 175 et 178.
621. A.d.S. Florence, Francia f° 105 v°.
622. Jean-Paul SOISSONS, *Notaires et sociétés*, 1985, pp. 309 *sq* ; Earl J. HAMILTON, *Prices and wages at Paris under John Law's System (Quarterly journal of economics*, vol. 51 1936-1937, pp. 30-69) et *Prices and wages in Southern France under John Law's System (Economic history Supplement to the Economic journal*, vol. IV, 1934-1937, pp. 442-461).
623. J. BOUVIER, « Vers le capitalisme bancaire : l'expansion du crédit après Law », art. cit., p. 321.
624. Georges PARISET, *Le Consulat et l'Empire*, *in : Histoire de la France contemporaine*, p.p. E. LAVISSE, III, p. 40.
625. Bertrand GILLE, *La Banque et le crédit en France de 1815 à 1848*, 1959, p. 41.
626. *Ibid.*, p. 39.
627. *Ibid.*, p. 40.
628. Ibid., pp. 46-47.
629. Jean SAVANT, *Tel fut Ouvrard, le financier providentiel de Napoléon*, 1954.
630. Charles DUPIN, *Le Petit Producteur français*, I, 1827, pp. 5 *sq.*
631. Cité par Jean BOUVIER, « Les premiers pas du grand capitalisme français. Le système de crédit et l'évolution des affaires de 1815 à 1848 », *in : La Pensée*, n° 72, mars-avril 1957, II, p. 67.
632. B. GILLE, *op. cit.*, pp. 52-54.
633. F. DUCUING, *De l'organisation du crédit en France*, 1864, p. 80, cité par R. BIGO, *op. cit.*, p. 124.
634. R. BIGO, *op. cit.*, p. 125 note 1.
635. Guy PALMADE, *Capitalisme et capitalistes français au XIX[e] siècle*, 1961, p. 122.
636. R. BIGO, *op. cit.*, pp. 125-126.

637. G. PALMADE, *op. cit.*, pp. 133-134.
638. *Ibid.*, p. 128.
639. R. BIGO, *op. cit.*, p. 40.
640. Maurice LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie : l'évolution institutionnelle », *in :Histoire économique et sociale de la France...*, III$_1$, pp. 354-355.
641. *Ibid.*, pp. 362-363.
642. *Ibid.*, pp. 372-373.
643. Rondo CAMERON, *La France et le développement économique de l'Europe, 1800-1914*, 1971, pp. 128-130.
644. Jean BOUVIER, *Les Rothschild*, 1967, pp. 199 *sq.*
645. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., pp. 393-400.
646. Maurice LÉVY-LEBOYER, « La spécialisation des établissements bancaires », *in : Histoire économique et sociale...*, III$_1$, *op. cit.*, pp. 470-471.
647. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., p. 353.
o48. *Ibid.*, p. 395.
649. Jean BOUVIER, « Les profits des grandes banques françaises des années 1850 jusqu'à la première guerre mondiale », *in : Studi Storici*, avril-juin 1963, pp. 223-239.
650. D. DESSERT, *op. cit.*, p. 80.
651. *Ibid.*, p. 88.
652. *Ibid.*, p. 71.
653. Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIII*e *siècle*, 1970, p. 236.
654. A. GOUDAR, *op. cit.*, I, pp. 70-71 et note.
655. F. BAYARD, *op. cit.*, p. 918.
656. M. LÉVY-LEBOYER, « Le crédit et la monnaie... », art. cit., p. 350.
657. F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle...*, III, p. 166.
658. Séville, A.N. Marine B7 226, cité par E.-W. DAHLGREN, *Les Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'océan Pacifique (commencement du XVIII*e *siècle). I. Le Commerce de la mer du Sud jusqu'à la paix d'Utrecht*, 1909, p. 36 et note 1.
659. En particulier d'Emile BOURGEOIS.
660. Claude-Frédéric LÉVY, *Capitalistes et pouvoir au siècle des Lumières. II. La Révolution libérale 1715-1717*, 1979, p. 10.
661. Louis-Sébastien MERCIER, *Tableau de Paris*, III, 1782 pp. 198-199.

Notes de la conclusion

1. VAUBAN, *op. cit.*, p. 164
2. P. BONNAUD *op. cit.*, II, p. 23.
3. G. THUILLIER *op. cit.*, p. 82.
4. Elisabeth CLAVERIE, Pierre LAMAISON, *L'Impossible Mariage. Violence et parenté en Gévaudan*, 1982, p. 339. *Les Financiers de Languedoc au XVII*e *siècle*, 1970.

مسرد

aides:

رسم ضريبي على عـدد من السلع، خاصة المشروبات؛ وهو أهم رسم ضـريبي غير مباشر في فرنسا في زمن النظام القديم.

alpages:

المراعي الصيفية في جبال الألب و، بتوسيع مجال المصطلح، في أماكن أخرى.

ancien régime:

مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفترة التـاريخية ونظام الحكم في فرنسا قبل ثورة عام ١٧٨٩.

araire:

محراث خفيف، خلافاً للمحراث الثقيل (**charrue**).

arbitrages:

المضاربة في الشراء والبيع في أسواق المال في القرن الثامن عشر.

arpent:

وحدة مساحة، تزيد قليلاً عن الفدان.

arrondissement:

وحـدة ترابية ضـمن الـ **département**؛ في باريس، تشير إلى الدوائر البـريدية العشرين.

arts et metiers / arts et manufactures:

الفنون والحرف الصناعية، المهارات الحرفية.

assignat:

عملة ورقـية صدرت خـلال زمن الثورة الفرنسـية، غيـر قابلة للتحـويل إلى عملة معدنيـة، إلاّ أنه كان بالإمكان استخـدامها كمقـابل لبيع أراضي الكنيسـة؛ ومن الناحية العملية، انخفضت قيمة الـ **assignats** بسرعة.

atelier:

ورشة، يعمل فيهـا غالباً حرفي واحد؛ وهي تستخدم هنـا للإشارة إلى أصغر وحدة انتاج في تصنيف بورجان.

barque:

مركب مكشوف عادة.

Beur:

مهاجر من الجيل الثاني من إفريقيا الشمالية.

bidonville:

مدينة عشوائية، تتميز خاصة بسوء الشروط السكنية، وقد عاش فيها المهاجرون في فرنسا في أعوام ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية.

biens nationaux:

جميع الأراضي المؤممة خلال زمن الثورة الفرنسية الكبرى، أكانت تنتمي إلى أفراد أم إلى الكنيسة.

bocage:

المشهد الطبيعي الموجود بشكل مميز في شمال ـ غرب فرنسا، حيث تفصل السياجات الشجرية والأحراج الكثيرة بين الحقول.

bordager:

فلاح حائز لقطعة أرض صغيرة، انظر **closier**.

boucanier:

مغامر في جزر الهند الغربية الفرنسية، يحيا على شي لحوم الحيوانات البرية، **boucan**.

bourg:

مستقر بشري، حجمه أكبر من قرية كبيرة وأقل من مدينة صغيرة، وهو دائماً موقع سوق.

bourse:

البورصة، سوق الأوراق المالية في باريس.

brassier:

عامل مياوم.

cabernet:

نوع من العنب، زرع مبكراً في جنوب ـ غرب فرنسا.

cadastre:

سجل، لأغراض ضريبية في الأصل، لأقسام وللملكية الأراضي.

canton:

وحدة إدارية ضمن الـ **arrondissement**.

carreau:

مساحة مقرمدة تحت سوق مسقوفة.

cavalerie:

مصطلح مالي يشير إلى عمليات مركبة تتصل بالحوالات، وتنطوي على نصب واحتيال من الناحية العملية.

centuriation:

تقسيم مستطيل الشكل لأراضي المستوطنات الرومانية، ما يزال مرئياً على الأرض في بعض أجزاء بروفانس.

chambre de justice:

محكمة استثنائية، حققت بشكل خاص مع المولين في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر.

Champagne pouilleuse:

الجزء الجاف من شامبانيا، شمال تروا، تمييزاً له عن الـ **Champagne humide** (شامبانيا الرطبة)، جنوب تروا، أو الـ **Champagne berrichonne**، حول بورج.

charbon de bois / terre:

الفحم النباتي والفحم المستخرج من مناجم الفحم.

châtellenie:

قسم قضائي أدنى من الـ **prévôté**.

chauffeurs:

تسمية سميّ بها المتمردون الفلاحون في بعض المناطق في أوائل القرن التاسع عشر، وكانوا يحرقون أقدام ضحاياهم لإجبارهم على الكلام.

chaumes:

المراعي الجبلية العالية في الفوج.

chef - lieu:

المركز الإداري لمنطقة معينة: الـ **chef - lieu** للـ **département** هو الـ **pré-fecture**.

chemin vicinal:

طريق يربط بين قريتين؛ وصيانته مسئولية الـ **commune**، تمييزاً له عن الـ **chemins / routes départementaux / ales**، والتي تتحمل المسئولية عنها الـ **département**.

closier:

فلاح حائز لقطعة أرض صغيرة (**closerie**).

commune:

بلدية؛ الوحدة الإدارية الأصغر في فرنسا الحديثة. وقد تكون الكومونة مدينة أو قرية، إلاّ أنها دائماً تحت رئاسة عمدة. وتشير "الحركة الكومونية" في العصور الوسطى إلى استحواذ المدن على الاستقلال عن السادة الإقطاعيين.

Conseil d'Etat:

جهاز قانوني، كانت الحكومة تستشيره في المسائل الإدارية والنصوص التشريعية.

Conseil du Commerce:

مجلس استشاري في القرن الثامن عشر، يضم ممثلين عن المدن التجارية الرئيسية في فرنسا.

conseil - général:

المجلس المنتخب الذي يدير الـ **département**.

contrôleur - général:

المراقب العام، وزير المالية في زمن النظام القديم.

cordelat:

نوع من المنسوجات الصوفية كان يُصنَعُ في منطقة مازاميه في جنوب ـ غرب فرنسا.

corvée:

السخرة، العمل الإجباري لحساب سيد إقطاعي.

côte:

امتداد جبلي؛ والكوت دور هو السلسلة الطويلة للجبال المنخفضة جنوب ديجون حيث توجد مزارع كرم شهيرة كثيرة.

coucou:

مركبة أجرة ذات أربع عجلات، في القرن التاسع عشر.

cour prévôtale:

ادنى محكمة قضائية.

croquants:

تسمية شاملة لجميع المتمردين الفلاحين في عهدي هنري الرابع ولويس الثالث عشر.

cultures dérobées:

"المحاصيل المتوارية" وهي محاصيل بينية، كالبازلاء التي تُزرع بين حصادين.

curé:

قس أبرشية.

denier:

١ على ١٢ من الـ **sou**.

département:

وحدة إدارية فـرنسيـة أُدخلت في عام ١٧٩٠ و(حتى تغـييرات حدثت مـؤخراً في الحكم المحلي) يديرها مدير. وتعـتبر الـ **arrondissement** والـــ **canton** وحـدتين فرعيتين لها. وقبل عام ١٧٨٩، كان المصطلح يشير عموماً إلى الدوائر الإدارية.

dessolement:

قَطْعُ دورة محصــولية منتظمة عن طريق القيــام، مثلاً، بزراعة حقل بـالبرسيم على مدار سبع سنوات متتالية.

dîme (royale):

العُشر الملكي. في عام ١٦٩٩، اقترح فوبان ضـريبة مباشرة عامة، تُؤَدّى بما يتناسب مع الدخل، وتعرف باسم العشــر الملكي، لكن اقتراحه قوبل بمعارضــة شرسة ولم يطبَّق قط.

disette:

نقص حاد في المؤن الغذائية، يكاد يصل إلى حد المجاعة.

douzain:

عملة تساوى **douze deniers** {١٢ **deniers**} أو **sou** واحد.

draille:

طريق قديم للماشية كانت الأغنام تستخدمه في الاتجاه إلى المراعي.

écu:

وحدة عملة، ذات قيمة متغيرة، لكنها تساوى عدة **livres** أو فرنكات؛ "كراون".

écu de marc:

عملة صرف كانت تستخدم في أسواق ليون الكبرى.

écu d'or en or:

كراون ذهبي (عملة).

élection:

في زمن النظام القديم، كانت الـ **généralité** تنقسم إلى **élections**، تتطابق في الأصل مع الدوقيات، التي كانت وحدات أساسية لأغراض ضريبية. وكانت تُدار من جانب **élu** (**subdélégué** فيما بعد). وكان هذا الترتيب مقصوراً على المقاطعات التي لا تعرف مجالس المقاطعات (**etats**)؛ ومن ثم فقد كانت هناك **pays d'élection** و**pays d'états**.

emottage:

استخدام الأيدي والمجاريف في عزق حقل.

escalin:

الصيغة الفرنسية للـ **schelling**، عملة في البلاد الواطئة.

essarter:

استصلاح أراضي الأحراج أو أراضي الأشجار الخفيضة بهدف تحويلها إلى أراض زراعية.

esterlin:

الصيغة الفرنسية للاسترليني، عملة أوروبا الشمالية في العصر الوسيط.

étape (avec ustensile):

النظام الذي جرى بموجبه إرغام المدنيين على إيواء الجنود، حيث كان عليهم أن يوفروا لهم المبيت والطعام و"مكاناً قرب المدفئة".

fabrique:

الفابريقة، شكل مبكر للمصنع، ليس مميكناً بالضرورة.

Ferme Générale:

مؤسسة لملتزمي الضرائب الأربعين الكبار، أنشئت في أواخر القرن السابع عشر لاختزال عدد الملتزمين.

fermiers - généraux:

أعضاء الـ **Ferme Générale**: ملتزمو الضرائب، الذين كانوا يقرضون التاج

الفرنسي مالاً ويستردون ما دفعوه من خلال تحصيل الضرائب الملكية.

flûte:

يمكن أن تعني إمّا سفينة حربية أو سفينة نقل ضخمة.

four banal:

فرن الخَبْز في الـ **seigneurie** والذي كان من المفترض أن يحمل إليه مستأجرو الأراضي الخبز لخبزه، حيث يدفعون في مقابل ذلك رسماً للـ **seigneur**.

frimaire:

فريمير، الشهر الثالث في التقويم الجمهوري: من ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ٢١ ـ ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول.

gabarre / gabare:

مركب أو زورق ذو سطح مستو على نهر اللوار.

gabelle:

الضريبة المفروضة على الملح والذي كانت الدولة تحتكره في زمن النظام القديم.

gamay:

نوع من العنب يُزرع في جنوب ـ شرق فرنسا.

garrigue:

المشهد الطبيعي النموذجي في منطقة البحر المتوسط: حجرٌ جيريٌ جافٌ مغطىً بالشجيرات الخفيضة.

gastes:

الأرض الخراب.

gave:

تسمية لنهير أو لنهر في البرانس.

généralité:

المناطق الـ ٣٤ التي قُسِّمَت فرنسا إليها في زمن النظام القديم، والواحدة تساوي عموماً مقاطعة ويديرها **intendant** (أمين).

généraux des monnaies:

جامعو الضريبة المباشرة، الذين يتولون مناصب رسمية في الدولة كانوا قد اشتروها خلال زمن النظام القديم.

grand party:

قرض للدولة، تم تدشينه في عام ١٥٥٥.

grand siècle:

المصطلح المستخدم للإشارة إلى عصر لويس الرابع عشر، أواخر القرن السابع عشر.

graves:

نبيذ من الجيروند، سمي بهذا الاسم نسبة إلى التربة الحصبائية التي ينمو عليها الكرم الذي يستخلص منه.

guingette:

حانة شعبية، ذات حديقة عادةً، للشرب وللرقص في الهواء الطلق.

HLM (habituation à loyer modéré):

"سكن رخيص الإيجار"؛ أي الإسكان المدعوم في المدن الفرنسية في القرن العشرين.

haras:

مزرعة لاستيلاد الخيول.

haute banque:

عالم المال العالي، كبار العائلات التي تملك بيوتاً مصرفية في باريس.

hectare:

مقياس للأرض: ١٠,٠٠٠ متر مربع.

(h) erm:

تسمية محلية لسهوب العشب غير المزروعة في جنوب فرنسا.

houille blanche:

حرفياً، "الفحم الأبيض"، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الطاقة الهيدروليكية في الألب.

inspecteurs des manufactures:

المفتشون الذين يتحرون مراعاة اللوائح والنظم الحكومية في الـ **manufactures** في زمن النظام القديم.

intendant:

الأمين، المشرف العام على **généralité** أو مقاطعة، وهو يمثل التاج، ويتصرف باعتباره بصر وسمع السلطة المركزية ويحوز بعض سلطات اتخاذ القرار.

jachère:

الأرض المُراحة.

jacquerie:

تمرد فلاحي.

laboureur:

مُزارعٌ فلاح ميسور.

landes:

الأراضي البور في جنوب ـ غرب فرنسا.

langue de òc, oïl:

انظر **oc, oïl**.

liard:

عملة تساوي ٣ **deniers** أو ربع **sou**.

livre (tournois):

وحدة حساب في فرنسا في زمن النظام القديم، كانت تسك في الأصل في تور وقيمتها باوند من الفضة (خفضت فيما بعد)، تساوي ٢٠ **sous**، بشكل مستقل عن المعادل الفضي؛ والـ **livre** هو أيضاً رطل في الموازين.

longue durée, la:

حرفياً، "الأجل أو الأمد الطويل"، وهو تعبير يلفت الانتباه إلى الهياكل والمجريات الواقعية طويلة الأمد في التاريخ، تمييزاً لها عن العوامل والاتجاهات متوسطة الأمد (**la conjoncture**) أو الأحداث قصيرة الأمد (**l'évènement**).

lopinier:

فلاح يزرع قطعة صغيرة من الأرض (**lopin**).

louis:

قطعة نقدية ذهبية من فئة الـ ٢٠ فرنكاً.

macaire:

راعي البقر في جبال الفوج، وهو عادة من أصل سويسري.

maître des requêtes:

مسئول قضائي يُرْسَلُ في بعثات ومهمات خاصة في زمن النظام القديم (اليوم، مستشار في الـ **Conseil d'Etat**).

mandats territoriaux:

عملة ورقية صدرت خلال زمن الثورة الفرنسية، تشبه الـ **assignat** (انظر أعلاه).

manufacture:

المانيفاكتورة، الـشكل الممهد للمصنع؛ بناية تتركز فيهـا الصناعة، اليدوية عادة، ثم المتميزة بقدر من الميكنة فـيما بعد. أما كلمة **usine** فقد استـخدمت للإشارة إلى المصنع بمعناه الحديث، حيث توجد الآلات، عندما ظهرت.

maréchausée:

قوة شرطة ريفية، يرأسها الـ **prévôt - maréchal**.

mars, marsage:

نباتات الحبوب التي تبذر بذورها في مارس/ آذار.

messageries:

الخدمة الملكية لنقل الوثائق والأموال، في البداية، وفيـما بعد أصبحت تعني الخدمة البريدية العامة.

méteil:

مزيج من الجاودار والقمح اللذين يتم زرعهما وحصدهما معاً.

molletons:

منسوجات صوفية أو قطنية ممشطة من أحد الوجهين أو منهما معاً.

muid:

وحدة قياس عيار، نحو ٢٦٨ لتراً سائلاً أو ١٨٧٢ لتراً جافاً.

muscat:

نبيذ معزّز، خاصية لكرمات جنوبية معينة، مثل الفرونتينيان.

négociant:

تاجر جملة، تاجر استيراد وتصدير.

noblesse d'épée, noblesse de robe:

النبلاء الذين حازوا نبـالتهم إمّا بحكم مآثر قتاليـة حربية (**épée**) أو بحـكم تـولي منصب من المناصب الملكية (**robe**).

oc, oïl:

حرفياً، شكلان لـ **oui** = "نعم" في لهجتي فرنسا الجنوبية وفرنسا الشمالية بحسب الترتيب. ومن هنا استخدام مصطلحي **langue d'oc** و **langue d' oïl** للإشارة إلى

كل من اللغة والمنطقة.

octroi:

ضريبة على السلع التي تدخل المدينة.

pain bis:

الخبز الأسمر، أو خبز من دقيق الجاودار.

parcours:

حق رعي القطعان المتنقلة على أرض قرية مجاورة.

parlement:

ليس برلماناً بالمعنى الحديث، بل جهاز قضائي في زمن النظام القديم، وهو أحد "المحاكم ذات السيادة"؛ وكان هناك **parlement** في باريس وعدد من الـ **parle-ments** في المقاطعات في مدن مثل جرينوبل وبوردو، إلخ.

partisans:

اسم آخر لملتزمي الضرائب، أولئك الذين يوقعون عقداً يعرف بالـ **parti**.

patache:

مركبة سفر عمومية رخيصة وغير مريحة.

patate:

كلمة عامية تشير إلى البطاطس.

pâtis:

أرض فقيرة، غالباً ما تُتْرَكُ لرعي الحيوانات.

pays:

مصطلح يستخدم في فرنسا للإشارة إلى المناطق أو الأقاليم بمالها من هوية خاصة.

peusson:

حق قديم في رعي الخنازير في غابات أشجار البلوط.

pied noir:

مستوطن أوروبي في الجزائر في زمن الاستعمار الفرنسي لها.

pinot:

نوع من العنب زُرِعَ بشكل مبكر في بورجونيا.

piquette:

شراب يُعَدُّ بإضافة الماء إلى ما يتخلف عن العنب (**marc**) بعد عصره.

Ponts et Chaussées:

حرفياً، الجسور والطرق الرئيسية: إدارة الطرق الرئيسية، جهاز المهندسين المدنيين.

quartier:

حي في مدينة، خاصة في باريس: الـ **Quartier latin** الحي اللاتيني؛ الـ **beaux quartiers**، أحياء الأثرياء.

réal:

عملة فضية إسبانية؛ قطعة نقود من فئة ثمانية وحدات.

receveurs - généraux:

محصلو الضرائب المباشرة الذين اشتروا مناصبهم وكانوا وكلاء مباشرين للدولة (خلافاً لملتزمي الضرائب)، مع أنهم هم أيضاً قد قدموا أحياناً قروضاً إلى التاج.

régie:

جهاز إداري، لأغراض ضريبية عادة، يُدارُ مباشرة من جانب الدولة، وليس من خلال وسطاء: على سبيل المثال، احتكار التبغ كان **régie**.

rentes (sur l'Hôtel de Ville):

وثائق دفع أو سندات بفائدة تصدر في مقابل قرض أو استثمار رأس مال؛ والـ **Hôtel de Ville** (المقر العام للمدينة) هنا هو المقر العام لمدينة باريس. وكانت هذه السندات أسلوباً استخدمه التاج في جمع الأموال مع تحديد إيرادات باريس كضمان لها. وقد جرى تدشين هذا الأسلوب لأول مرة في عام ١٥٢٢.

rescontre:

مقاصة (مالية).

saison:

حقل في الدورة المحصولية.

sapinière:

مركب نهري مصنوع من ألواح خشب الصنوبر، كان قصير العمر عادةً.

seigneurie:

الزمام الإقطاعي الذي يحق للـ **seigneur** أو السيد أن يحصل فيه على حقوق (كالسخرة) حتى ولو كان لا يملك الأرض ملكية مطلقة؛ ويستخدم هذا المصطلح بمعنى

اص للإشارة إلى فوز المدن بالاستقلال في العصور الوسطى: "se muer en seig-
neur" .

setier:

وحدة قياس عيار الحبوب، تتراوح بين ١٥٠ و٣٠٠ لتراً.

société anonyme:

شركة ذات مسئولية محدودة.

société en commandite:

شركة ذات مسئولية مختلطة، أو شراكة محدودة (حيث تنحصر مسئولية الشركاء في أسهم المستثمرة).

sol / sou:

عملة، ١ على ١٢ من الـ **livre**.

sole:

حقل في نظام الدورة المحصولية.

sous - fermier, sous traitant:

ملتزمو الضرائب المتعاقدون من الباطن.

stère:

متر مكعب، يستخدم لقياس الخشب.

subdélegue:

مدير **élection**، مرءوس للـ **intendant**.

surintendant des finances:

المنصب الذي شكل سلفاً لمنصب المراقب العام، وهو منصب قوي إلاّ أنه عادة ما كان مصدر خطر بالنسبة لمن يتولاه.

terre vaine:

أرض فقيرة، تترك مهملة لسنوات ولا تحرث إلاّ بشكل عرضي من حين إلى آخر.

toise:

مقياس للطول أو للعمق؛ نحو ستة أقدام.

tonlieu:

رسم مفروض على السلع المتنقلة؛ وهو أيضاً رسم يدفعه أصحاب الأكشاك في الأسواق.

traitant:

تسمية أخرى لملتزم الضرائب.

tramontane:

ريح شمالية ـ غربية قوية تهب على لانجدوك وروسييون.

Trente Glorieuses:

الأعوام الثلاثون بعد عام ١٩٤٥ والتي شهدت توسعاً اقتصادياً مثيراً في فرنسا (مصطلح سكه عالم الاقتصاد جان نوراستييه، على غرار الـ "**Trois Glorieuses**"، الأيام الثلاثة المجيدة لثورة يوليو/ تموز ١٨٣٠).

turgotines:

تسمية قديمة لخدمة مركبات البريد الملكية التي أنشئت في باريس في عام ١٧٧٥، نسبة إلى تورجو الذي كان وزيراً آنذاك.

ustensile:

انظر **étape**.

vaine pâture:

حق رعي القطعان على الأرض المتاحة لذلك مؤقتاً، كحقول الجُذامة بعد الحصاد.

vendémiaire:

فانديميير، الشهر الأول في التقويم الجمهوري: من ٢١ ـ ٢٢ سبتمبر/ أيلول إلى ٢١ ـ ٢٢ أكتوبر/ تشرين الثاني.

ville franche:

مدينة في العصر الوسيط تتمكن من تحرير نفسها من سيد مهيمن.

visa:

إفلاس الدولة الذي جرى إشهاره خلال زمن الوصاية على لويس الخامس عشر والجهاز الذي أنشيء لإدارته.

فهرست الأشكال

١ـ السكان الريفيون والبهائم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤ 44
٢ ـ البطاطس في أوروبا 58
٣ ـ انتاج البطاطس في فرنسا من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٠ 61
٤ ـ انكماش الأرض المراحة من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٨٢ 67
٥ ـ متوسط الدخل للهكتار الواحد في عام ١٨١٨ 81-78
٦ ـ زراعة الكرم وتجارة النبيذ في غاليا الرومانية والفرانكية 109-108
٧ ـ مدن وبورجات في آكيتين مسجلة على أنها مصدِّرة
للنبيذ إلى إنجلترا في القرن الثالث عشر 112
٨ ـ تنظيم المجال الريفي في الجنوب ـ الغربي الفرنسي
(القرن الثامن عشر) 113
٩ ـ تزويد باريس بالنبيذ الرخيص في القرنين السابع عشر
والثامن عشر 118
١٠ ـ انتشار الفيلوكسرا في فرنسا 126
١١ ـ توزيع الحيوانات المستخدمة في الحرث في القرن الثامن عشر 137
١٢ ـ المحاريث الخفيفة والثقيلة في عام ١٨٥٢ 138
١٣ ـ تناوب المحاصيل في فرنسا في مستهل القرن التاسع عشر 145-144
١٤ ـ النظم الزراعية في روسيا الأوروبية في القرن الثامن عشر 149-148
١٥ ـ واردات الجبن في أواخر القرن السابع عشر 165
١٦ ـ الانتاج والتجارة الخارجية والسعر المتوسط للحبوب
في فرنسا من عام ١٨١٠ إلى عام ١٩١١ 169
١٧ ـ شحنات الحبوب الواصلة إلى مارسيليا في ١٥ نوفمبر/
تشرين الثاني ١٨٤٥ 171
١٨ ـ الانتفاضات الشعبية في فرنسا في القرن السابع عشر 185-184
١٩ ـ تزايد غلال القمح 202
٢٠ ـ الأثر المتفاوت للمحاصيل الجديدة 203
٢١ ـ السكان الريفيون والحضريون من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٩٥٤ 210

٢٢ ـ تباين معدلات السكن الحضري بحسب الـ département ـ ١٨٠٦ 211
٢٣ ـ مؤشر جذب الأنهار للمدن 222
٢٤ ـ فرنسا ما تزال مغطاة بالأسواق الكبرى، في عام ١٨٤١ 225
٢٥ ـ الهجرة إلى خمس مدن في الجنوب ـ الغربي 229-228
٢٦ ـ عمارة الرينسانس المدنية حتى عهد فرانسوا الأول 331
٢٧ ـ النسب المئوية للتحول الحضري في فرنسا وفي البلدان الأوروبية المجاورة، من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٨٠ 339
٢٨ ـ انتشار صناعة الحرير في المنطقة الريفية، حول ليون، بعد عام ١٨٢٠ 244
٢٩ ـ الانتاج الصناعي والزراعي من عام ١٧٨١ إلى عام ١٩٣٨ 251
٣٠ ـ طرق العربات والدروب الرئيسية في وادي الإيزير في دوفينيه العليا في عام ١٧٨٧ 257
٣١ ـ كثافة الطرق بحسب الـ département (بعد استبعاد الفجوات)، ١٨٢٠ 262
٣٢ ـ مساحة فرنسا الضخمة: صعوبات قيام سوق قومية 267-266
٣٣ ـ طرق البريد في عام ١٦٣٢ 277
٣٤ ـ طرق البريد في عام ١٧٩٧ 278
٣٥ ـ الناتج المحلي الإجمالي والانتاج من أجل السوق من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٩٣٨ 282
٣٦ ـ شبكة الطرق الملكية، ١٨٢٠ 285
٣٧ ـ مولد السكك الحديدية 288
٣٨ ـ ثورة النقل والتغير الاجتماعي 294
٣٩ ـ صُنّاع المنسوجات في تفتيش تروا، في عام ١٧٤٦ 309
٤٠ صناعات دينامية وتقدمية وآفلة 333
٤١ ـ "التفاوتات في المجال الاقتصادي في فرنسا" في عام ١٨٣٠ 339
٤٢ ـ دورة التجارة القصيرة بين سان مالو وبحر الجنوب 366
٤٣ ـ مسار قيمة الـ livre tournois بالـ francs germinal على قاعدة الذهب والفضة 405

٤٤ ـ تخفيض قيمة النقد ظاهرة عامة في كل أوروبا 408
٤٥ ـ النسبة المئوية للعملات الورقية وللعملات المعدنية
في الكتلة النقدية من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٩٥ 418
٤٦ ـ شبكة الحوالات، ١٣٨٥ ـ ١٤١٠ 431
٤٧ ـ مثلث الحوالات والحركة العالمية للعملات 432

Crédit cartographiques: Annales E. S. C., G. Armand, Jacques Bertin, Armand Colin, Cambridge University Press, Editions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociale et de la Maison des Sciences de l'Homme, Flammarion, Editions Marie - Thérèse Genin, Robert Laffont, Jean - Pierre Poussou, Boris Porchnev, P. U. F., Taillandier, Françoise Vergneault.

المحتويات

المجلد الثاني: الناس والأشياء

الجزء الثاني: "اقتصاد فلاحي" حتى القرن العشرين

الفصل الثالث: البنى التحتية الريفية 7

كم من القرون عاشت فرنسا في "اقتصاد فلاحي"؟ 10

حتى اليوم (10) ـ كل شيء لم يبدأ، لكن كل شيء يتأكد منذ القرن الحادي عشر (14).

II الخصائص العامة 20

قوة الطبيعة (20) ـ إيقاع الفصول(25) ـ المجراف، المعزقة، المعول أو المحراث(30) ـ مشروع غير متوقع (35) ـ بعض الأمثلة (37) التناسب بين المحاصيل (41) ـ الحصص (تتمة) (46) ـ إنسحبْ من هناك حتى أحل محلك: المحاصيل الجديدة (51) ـ على الأرض المراحة الخالية (60) ـ إنسحبْ من هناك حتى أحل محلك (تتمة): المروج (البراري) الاصطناعية (62) ـ فرنسا تتخلف دائماً في التجديد (68)

III تربية الماشية، حقول الكرم، نباتات الحبوب، الغابات 72

لا يجب نسيان الصورة العامة (73)ـ في عام ١٨١٧ (74) ـ التربية القديمة للماشية. القاعدة الأولى: الماشية تتكفل بستدبير عيشها (82) ـ القاعدة الثانية: الإيواء الموسمي في الحظائر والهواء الطلق (87) ـ قاعدة أخرى: تقسيم العمل يعني التبادل والبيع وإعادة البيع (90) ـ الانتجاع: استثناء بأكثر مما هو قاعدة (93) ـ المولد العسير لتربية علمية للماشية (96) ـ هل يمكن تفسير حكاية الحصان الغريبة في فرنسا؟(100) ـ تربية الماشية: نشاط هامشي (101) ـ وفرة الكرم (103) ـ انتشار الكرم (106) ـ كرامة شعبية (114) النبيذ: صناعة (119) ـ مناطق الكرامة الفرنسية الثلاث (122) ـ لنتحدث أخيراً عن القمح أو بالأحرى عن الحبوب (127) ـ متطلبات الحبوب (129) ـ دورة المحاصيل (132)

ـ ثلاث فرنسات على الأقل (139) ـ النظر إلى الماضي (143) ـ من الحبوب إلى الخبز (151) ـ الفرنسي آكلاً للخبز (156) ـ الخبز الأبيض (158) ـ الحبوب والدخل القومي (159).

IV هل بالإمكان تقديم خلاصة إجمالية؟ 162

هل كانت فرنسا كافية لفرنسا؟ (164) ـ حالات الندرة، نقص المؤن، المجاعات، القلاقل المتصلة بالحبوب، التمردات (176) ـ الانتفاضات الفلاحية والتمردات المتصلة بالحبوب (179) ـ التمردات قبل عام ١٦٨٠ (181) بعد ١٦٨٠ (183).

V تقدم ملحوظ بالرغم من كل شيء 193

هل بالإمكان تحديد الموقع الزماني للتغيرات؟ (193) ـ تقدم عام وانتكاساته (194) ـ التقدم الإجمالي: التقني أولاً (198).

الفصل الرابع: البنى الفوقية 205

I المدن أولاً 207

الـ ١٠٪: غاطس قديم ومؤقت (207) ـ المكانة المتعاظمة للمدن (212) ـ المدن والملك (214) ـ استقرار الشبكة الحضرية (217) ـ المواقع الحضرية (218) ـ الناس الذين لا غنى عنهم بالمرة (224) ـ المدن حيال اقتصاد فرنسا (227) ـ حول معدلات التحول الحضري (237) ـ المدن حيال الاقتصاد (تتمة وخاتمة) (238) ـ مثال ليون (243) ـ مثال ليل (245) ـ مسئوليات أخرى (248).

II التداول والبنية 253

التداولات العالية والواطئة (254) ـ الطرق الكبرى (259) ـ الممرات المائية: طريق ثالث؟ (263) ـ هل البر أرقى من الممرات المائية؟ (271) ـ التداول إجمالاً: دور الدولة (274) ـ الحجم الإجمالي للتداول (281) ـ قبل وبعد السكك الحديدية (283) ـ الماضي المتراجع (291).

III الصناعة والتصنيع 296

كلمة "الصناعة" (296) ـ نحو لغة علمية (300) ـ احتياطات وتحفظات (303) ـ الفابريقات الموزّعة (306) ـ المانيفاكتورات أو

التـركزات الأولـى (310) ـ الصناعـة الكبيرة والمصـادر الجديدة للطاقة (315) ـ الابتكارات (320) ـ بعد الكيف اللماذا (325) ـ تقلبات متكررة (329) ـ محصلةٌ أو بقاء المشروع الصغير (334).

340 **IV التجارة: سبق متواصل في النشاط**

المنخرطون في التجارة (342) ـ الـ négociants (تجار الجملة) وتجارة المسافات البعيدة (348) ـ عدد الرابحين الصغير (353) ـ شهـادة التجـارات الكـبرى (356) ـ مشـكلات مطـروحة، غـير محلولة (380).

383 **V على قمة الهيراركيات: الرأسمالية**

الرساميـل والرأسماليون والرأسـماليات (384) ـ ثـقل ووطـأة رأس الـمال الـنائـم (386) ـ العمـلات المعدنية: الـمكنوزة والمتـدفقة (393)ـ نقود الملك (398) ـ العمليات الداخلية للعملات (400) التبـادل الرأسي (410) ـ ظهور العملة الورقية البطيء (413) ـ دور الحوالة (417) ـ هل خلقت الحوالةُ صلات «عبر أوروبية»؟ (422) ـ عالم المال وعالم البنوك: بدايات نظام (430)ـ عالم المـال وعالم البنـوك، فرصة ضائـعة (441) ـ عالم الـمال وعالم الـبنوك (تتـمة وخاتمة) (448) ـ من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤٨ (451) ـ خطورة شأن القلّة (462).

467 **نحو استنتاجات عامة**

التنـوع والوحدة (467) ـ العالم الخارجي، حـضورٌ ضاغطٌ متواصل (469) ـ انهيار فرنسا الفلاحية (471) ـ **La longue durée** (475).

477 **الحواشي**

517 **مسرد**

531 **فهرست الأشكال**

534 **المحتويات**

المشروع القومى للترجمة

١	اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢	الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣	التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩	التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠	خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤	التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥	الحركات الفنية	إدوارد لوسى سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦	أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف أحمد عتمان
١٧	مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩	الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت : يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨	رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢	الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣	التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤	الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥	الأسطورة والحداثة	بول. ب. ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	الن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩- الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	أن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحي / محمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطاكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	الان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانغ رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود
٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين . ب . تومبكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦- جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١- الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢- مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣- مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤- موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧- نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨- الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩- الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠- وسم السيف	ميجل دى ثربانتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤- الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥- مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا مج ١	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل

١٠٦	الأدب الأندلسي	د. ماريا خيسوس روبييرامتي	ت : د. أشرف على دعدور
١٠٧	صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠	النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣	راية التمرد	سادي پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤	مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧	المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨	النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩	النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠	الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١	الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢	نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤	الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥	التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفى	ت : سمحه الخولى
١٢٦	فعل القراءة	فولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧	إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩	الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١	مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣	الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦	فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧	مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٤٠	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية

١٤٢	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤	صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان
١٤٥	موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦	الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبدالرؤوف البمبى
١٤٧	خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبدالغفار مكاوى
١٤٨	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت : منيرة كروان
١٥١	هوية فرنسا مج ٢ ، ج١	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢	عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبدالله محمود
١٥٤	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال والان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧	خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبدالعزيز بقوش
١٥٨	هوية فرنسا مج ٢ ، ج٢	فرنان برودل	ت : بشير السباعى

(تحت الطبع)

الجانب الدينى للفلسفة
الولاية
مختارات من الشعر اليونانى الحديث
العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل
چان كوكتو على شاشة السينما
الأرضة
نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة
العنف والنبوءة
العمى والبصيرة (مقالات فى بلاغة النقد المعاصر)
وضع حد
التليفزيون فى الحياة اليومية
أنطوان تشيخوف
من المسرح الإسبانى المعاصر
تاريخ النقد الأدبى الحديث (الجزء الرابع)

حكايات ثعلب
شامبوليون (حياة من نور)
الإسلام فى السودان
العربى فى الأدب الإسرائيلى
آلة الطبيعة
ضحايا التنمية
المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر
أيديولوجى
تاريخ الكنيسة
فن الرواية
ما بعد المعلومات
علم الجمالية وعلم اجتماع الفن
المهلة الأخيرة
الهيولية تصنع علماً جديداً

رقم الإيداع ٨٢٥٦ / ٢٠٠٠
I.S.B.N.
977-305-214-1
طبع بمطابع المجلس الأعلى للآثار

FERNAND BRAUDEL

L' IDENTITE DE LA FRANCE

Les Hommes et les Choses

★★

إن الجزءين اللذين يشكلان المجلد الثانى من كتاب **هوية فرنسا - الناس والأشياء** ، إنما يدوران حول موضوعين ، تجرى دراستهما فى الأمد الطويل : الديموجرافيا ، الاقتصاد .

ويمكن للجزء الثانى أن يحمل عنوان : « فرنسا ، اقتصاد فلاحى » ، وهو تعبير يشير إلى شكل للاقتصاد العام تظل فيه الحياة الريفية مسيطرة قياسا إلى نشاطات أخرى ، صناعية وتجارية ، مصاحبة لها بالضرورة وسوف تتعاظم وتتطور على حسابها .

وقد عاشت كل بلدان أوروبا ، على مدار قرون ، فى « اقتصاد فلاحى » ، ثم تحررت كلها منه بهذه الدرجة أو تلك من السرعة . وكان تحرر فرنسا أبطأ من تحرر بلدان أخرى .

ويقدم الكاتب هذا الاقتصاد الذي عاشت فيه فرنسا فى الماضى أولاً من حيث **بنيته التحتية** ، الحياة الريفية نفسها ، بثقلها الديموجرافى ، وبالإيقاعات التى تفرضها الطبيعة عليها ، وبتبايناتها الأساسية ، وبتطور تقنياتها البطئ وبدور المحاصيل الزراعية الجديدة المأخوذة من العالم الجديد ، وبمكانة كل من تربية الماشية وزراعة الكرم من أجل صنع النبيذ ، ونباتات الحبوب ، والغابات - قبل أن يطرح على سبيل إجمال الاستنتاجات السؤال التالى : « هل كانت فرنسا [illegible] اء لفرنسا؟ » .

والفصل الثانى مكرس **للبنى الفوقية** ، للنشاطات العليا ، الأكثر عرضة للتغير وللتحولات الكبرى .

إن المدن ، وظهور الصناعة الكبيرة ، والتجارة ، والتقدم المثير فى وسائل النقل ، وتطور الائتمان والرأسمالية الحديثين ، كانت أدوات تحويل تدريجى وتآكل داخلى للاقتصاد الفلاحى .

ولم يحدث إلا تحت أبصارنا نحن المعاصرين أن ظهر اقتصاد آخر ، وفرنسا أخرى ، عبر انقلابات وتبدلات وعنف الحاضر .